

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# مَحْرَمٌ أَفْضَلِي

شرح

شرح مسائل الجاهل

تأليف

الحاج عبد الله بن صالح ابن أمّ حنبل

مكتبة الشريعة

سنة ١٤١٢ هـ

الجلد الاول من محرم

وحاشية مولانا البسنوي على المجامع  
العصام الى تمامها

معارف نظارت جليله سنك ٢٩٥ نومروى وفي ٢٩ جادى الآخر ٣١٨ وفي  
١١ تشرين اول ٣١٦ تاريخى رخصتنامه سبله طبع اولتمشدر .

پاکستان

مکتبہ رشیدیہ

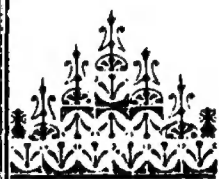
سرکی روڈ - کوئٹہ فون ۸۴۳۲۶۴





## الجلد الاول من محرم

بسم الله الرحمن الرحيم



(بسم الله الرحمن الرحيم)

صدر كتابه بالحمدلة بعد البسملة اقتداء بالقرآن العظيم وتيمنا وتبركا باللفظ الكريم فقال  
(الحمد) مصدر من حمد يحمد من باب علم يعلم وهو الوصف بالجميل على الجليل الاختياري  
من العام او غيره لان الحمد خاص باعتبار المورد وهو اللسان فقط واما باعتبار المتعلق كما  
قيل من العام او غيره يعني سواء وصل من جانب المحمود نعمة الى الحمد فحمدلة مكافاة  
لما وصل مثل حدث زيد اعلى انعامه او لم يصل مثل حدث زيد اعلى حسنه واما الشكر  
فهو الوصف بالجميل ايضا لكنه عام باعتبار المورد يعني يكون باللسان وغيره وخاص  
باعتبار المتعلق لان الشكر لا يكون الا من العام ويكون بينهما عموم وخصوص من وجه  
لانهما يجتمعان في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان ويصدق الاول فقط في الوصف  
بالمعلم باللسان والثاني فقط في الوصف بالجنان في مقابلة الاحسان كذا في المطول والامام فيه  
للجنس او الاستغراق ولا يكون للعهد اذ لا عهد لا في الذهن ولا في الخارج وسيأتي له  
زيادة تحقيق (لوليه) اللام متعلق بالخبر تقديره ثابت او كائن وهو ضد العدو ومن  
الولي بمعنى القرب وكل من ولي امر احد فهو وليه اي قريبه وصديقه او من الولاية  
لان كل من ولي امر احد فهو وليه يعني حافظه وناصره وكلام المنين ههنا جائز ان اما على  
الاول فالمتعلق جنس الحمد او كل حمد لمحب كل حمد على ان تكون الاضافة في وليه للاستغراق  
والضمير البارز فيه راجع الى الحمد ومحبة كل حمد هو الله تعالى لانه تعالى يحب كل حمد  
لرجوعه اليه واما غيره تعالى فلا يحب الاحد او حمد من يحبه واما على الثاني فالمتعلق ان  
جنس الحمد او كل حمد لمن ولي امر كل حمد من خلق ما يحمد عليه وهو المكان او ما يحمد  
به وهو اللسان وخلق استعداد الحمد واسبابه في الحامد وجزاء الحمد بما يليق به وانما نقل

حمد لمن جعل شجرة العلم  
مشرة بالادب الذي صار  
لحصول المقصود كالهدى  
وشرف بعض عباده  
بقوائده ضيائية بهابرون  
سواء السبيل والصلوة  
والرضوان والتعبية  
والسلام على خير خلق  
الله الملك الجليل حمد  
المصطفى لتبليغ الرسالة  
وايضاح الايات الكافية  
حسبا تعلق به ارادة  
العزير الجليل وعلى آله  
المعرب كلهم عن الحق  
الصريح واصحابه المبني  
كلامهم على التبرع  
الصبيح متناوب النور  
والظلام وتماقب الليال  
والايام وبعد فيقول  
العبد الفقير الى رحمة  
ربه القدير محمد بن موسى  
السنوي المعترف بالعجز  
والنقص ان بعض  
الازكياء من اصحاب  
الاستشفال اسعدهم الله

تعالى ووقفهم للاستكمال  
طلبوا من تحشية نحو  
الشيخ الفاضل عبد  
الرحمن الجاني قدس الله  
بسرته الساي لا وجدوا  
لطائف مبانيه تحت  
ردود بعض الفضلاء  
مغمورة وتقاسم معانيه  
بمحجب الفاظهم مستورة  
فتفكرت الى ان تبين  
بان هذه مصلحة عظيمة  
وتحققتها منها من المواد  
التي فيها منافع جسيمة  
فانها امر يرجع الى  
خدمة الدين التين نوع  
امداد لطالبي الرى الى  
معارج النظم المبين  
فشرعت فيه قاصدا  
التوسل به الى ضرب  
عنات سيد المرسلين من  
ارحم الراحمين واحسان  
شفاعة سند الاتياء  
الشرف بخطاب وما  
ارسلناك الا رحمة  
للعالمين وما توفيقي الا بالله  
عليه توكلت واليه انيب  
(قوله الحمد لوليه) دل بلام  
الجنس والاختصاص  
على انه لا يكون لغيره كما  
نطق به قوله عز وجل  
له الملك وله الحمد وانما  
سلك هذه الطريقة ولم  
يصرح باسمه سبحانه  
لاشغالها على زيادة امر  
لا يحصل بشيها اعني  
الدلالة على اهليته تعالى  
للممد بالطابقة مع ان  
المراد مما يسبق الى الاوهام  
العامة ايضا اما الظهور  
جزيته او الشبوح

لوليه ولم يقل لله تعالى مع كونه اخصر اما لفظا فلرعاية السجع لئيه وامامنى فليحتمل  
كلا المعنيين السابقين انفا ليحصل للسجع معنيان لان حصول لذتين اولى من حصول  
لذة ونعمتين اولى من انعمة (والصلوة) الواو لعطف الجملة على الجملة كتبت بالواو  
كالزكوة لتعظيم لفظها لان الواو اقوى وهي من الله تعالى رحمة ومغفرة ومن الملائكة  
استغفار ومن المؤمنين دعا وتضرع وتذلل مبتدا (على نبيه) خبره والضمير البارز راجع  
الى الولي تقديره على نبي ولي الحمد والني امان النبوة وهي ما ارتفع من الارض سمي به  
لارتفاع شأنه وقدره على سائر الخلق وهو حينئذ فعيل بمعنى مفعول كجرح بمعنى مجروح  
او من البأ وهو الخبر فعلى هذا اصله نبي على وزن جرى وعلى الاول نبو مثل غيـو  
سمي به لان النبي مخبر عن الله وحينئذ فعيل بمعنى فاعل كرحيم بمعنى راحم وقدير بمعنى  
قادر وهو انسان بمشيئة الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام كما قال الله تعالى \* يا ايها النبي  
بلغ ما انزل \* الآية والرسول اخص منه وهو انسان ايضا ولكن يكون له كتاب  
وشريعة فيكون اخص من النبي لان كل رسول نبي ولا عكس كما ان كل انسان حيوان من  
غير عكس و اضافته الى الضمير اما عهدية كغلام زيد فيصرف حينئذ الى نبينا فيكون  
المعنى والصلوة على النبي المهدود في القلوب وقد تكون جنسية واستغرافية فالمعنى حينئذ  
والصلوة على كل نبي له تعالى قبعة الزمان والمقام يخص نبينا ايضا وان كان عامقا في نفسه  
وانما قال على نبيه ولم يقل على رسوله مع ان الرسالة اقوى وبالمقام اخرى اعني اما لفظا  
فلرعاية السجع وامامنى فعلى كون الاضافة للجنس والاستغراق ظاهر لانه اشمل واما  
على انها عهدية فللدلالة على انه عليه السلام اذا استحق الصلوة بمرتبة النبوة فاستحقاقه  
ايها بمرتبة الرسالة يكون بالطريق الاولى لان الرسالة اقوى (وعلى آله) عطف على نبيه  
باعدة الجار اشارة الى انهم وان كانوا يستحقون الصلوة لتابعة النبي عليه الصلوة والسلام  
كما أنهم استحقوا الصلوة مثل قوله تعالى \* والله العزة والرسول وللمؤمنين \* يقال آل  
الرجل نفسه واهله وعياله واتباعه والصاره وعلى الثالث يكون ذكر الاصحاب تخصيصا  
بعد التعميم يعني يكون عطف الخاص على العام اعتناء بشانهم و اشارة الى انهم احق  
بالصلوة لانهم كانوا تابعين له كقوله تعالى \* تنزل الملائكة والروح \* واما المعنى  
الاول فهو غير مراد ههنا واما على الثاني فيكون من باب عطف العام على الخاص  
لان آله ايضا اصحابه فيكرر الدعاء لهم لكونهم آله واقرباء والرسول اصله اهل قلبه  
الهاء همزة لقرب مخرجهما ثم قلبت الهمزة الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها  
كافي آمن وقيل اصله اول على وزن فرس قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها  
وعلى الروايتين نظم الشاطبي حيث قال \* فايد الله من همزة هاء اصلها \* وقد قال بعض  
الناس من واو ابد لا \* ومضاف الى الضمير الراجع الى النبي (واصحابه) بالجر عطف على  
آله وهو جمع صحب جمع صاحب كركب وراكب ويجمع على صحاب وصحبان كجاء وشعبان  
ثم قيل الصحابي من صحب الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وخدمه او خدمته



واختلف في تفسيره وهم عند وفاته عليه الصلوة والسلام مائة ألف وأربعة عشر الفا  
كلهم اهل الرواية عنه عليه السلام لقوله عليه السلام ( اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم  
اهتديتم ) كذا في حاشية المطول ( المتأديين ) صفة الال والاصحاب على سبيل البدل او من  
باب الحذف والتفسير الابهام الناشئ منه تقديره وعلى آله المتأديين واصحابه حذف  
الوصف الاول اختصارا واذهابا الى الاجمال والتفصيل والابهام والتفسير الادب من  
ادب اذا برع وكرم وهو قسمان ادب النفس وادب الدرس اما ادب النفس فلان الال  
والاصحاب كانوا متأديين بآداب نفسه عليه الصلوة والسلام وادب نفسه التخلق بخلق  
القرآن وهو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كما قال الله تعالى ﴿ انك لعلى خلق عظيم ﴾  
وهو خلق القرآن الكريم واما ادب الدرس فلان النبي عليه السلام كان يبلغ الكتاب  
والاحكام كما قال عليه السلام في اثناء وعظه الا هل بلغت قالوا بلى قال فيبلغ الشاهد  
الغائب والاصحاب كانوا يبلغون الكتاب والاحكام كما بلغ النبي عليه السلام اياهم  
( بآدابه ) جمع ادب يعني اخذوا البراعة والكرم منه عليه السلام فبلغوا الكتاب  
والاحكام لمن بعدهم كما بلغ النبي عليه السلام لهم وفي ذكر الادب براعة الاستهلال لان  
التحقيق من الادب ( وبعد ) الواو ابتدائية وبعدها ظرف من الظروف المكانية استعير  
ههنا للزمان لكونه مضافا اليه بعد معنى على الضم لما تقرر في موضعه تقديره وبعد زمن  
الفراغ من الحمد لولي والصلاة على نبيه وآله والعامل فيها المقدرة لان ما قبله بمد مظنة  
اما يدل على الفاء في قوله فهذه اولانها مقدرة في نظم الكلام بطريق تعويض الواو عنها  
بعد حذف اما على انه لا يمنع من الاجتماع حيث يقال واما بعد لوجود معنى الفعل في اما  
ليابتها عنه ورائحة الفعل كافية في عمل الظرف لكونه مفعولا ضميا حيث يعمل فيه  
كل عامل ( فهذه ) اشارة الى المسائل التي كتبها على هذا الكتاب بناء على تأخير  
الديباجة عن تدوينه فتكون الاشارة حينئذ حسية او اشارة الى ما في الذهن بناء على  
تقديمها عليه فتكون الاشارة حينئذ ذهنية وفي محشى عصام اي هذه الامور الحاضرة  
في العقل استحضرت المعاني التي سيذكرها في كتابه على وجه الاجمال واورد اسم الاشارة  
ليبينها واسم الاشارة ربما تستعمل في الامور المعقولة وان كان وضعها للامور المبصرة  
في مرأى الخاطب اما لكمال اتقان هذه المعاني حتى صارت لكمال علمه بها كأنها  
مبصرة عنده ويقدر على الاشارة اليها واما اشارة الى فطانة الطالب بحيث بلغ مبلغا  
صارت المعاني عنده كالنبصيرات واستحق ان يشار له الى المعقول بالاشارة الحسية وفي  
ذلك مبالغة في حق الطالب على تحصيل المعاني الى هنا كلامه قوله فهذه مبتدأ ( فوائده )  
خبره جمع فائدة كنواصر جمع ناصرة وهي ما استفيد من علم اوجاه او مال يقال فادفيد  
اذا ثبت ففني فوائده ثوابت يعني امور ثابتة بعيدة عن البطالان والحلل ( وافية ) من وفي  
الشيء اذا تم في مثل رمي يرمى وفيما على وزن فعمل ففني وافية كثيرة نامة لا نقصان فيها

استعمال الحمد في حقه تعالى دون غيره وهو الوصف بالجمل على جهة التعظيم والتبجيل فاذا ذكر في الكلام صريحا يكون الكلام حمدا على تقديرى الانشائية والاخبارية جميعا وذلك لان اثبات الحمد لشيء يدل على كونه متصفا بالجمل الذي وقع في مقابلته الحمد ولذلك اثبت له فيكون حاصل الكلام توصيفه بالجمل على وجه الاجمال اولان اثبات الحمد له توصيف بمجمل خاص وهو ثبوت الحمد له اي الحمود به فع يدل تفصيلا على الاتصاف بالكمال واما لانهم عدا وربط الحمد به حمدا فكأنهم جعلوا اعطاء الحمد لشيء حامدية وهذا تخيل مناسب لمذاق العرف ولذلك تراهم يستعملون في مقام الحمد لفظ الحمد او ما يشق منه ثم ان بعض الناس قد ذهب الى ان الحمد المبني للفاعل ثابت له دون غيره والمعنى ان الحامدية له تعالى مختصة به لا تنأى من غيره تعالى فيكون حمدا له تعالى باظهار العجز عن الحمد اعلى واجل افراد الحمد ولذا اختاره نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم ليلة المراج حين لاقى ربه هذا وهو مذهب عجيب وتقرده غريب فان معنيته

واللام في (الحل) متعلق بقوله وإفية على تضمين معنى التعلق وللتضمنين طريقان أحدهما أن يكون الأصل ثابتا والمضمن حالاً منه وعلى هذا معناه فهذه أمور ثابتة كثيرة تامة حال كونها متعلقة لحل والثاني أن يكون الأصل زائداً والمضمن قائماً مقامه فحينئذ يكون المعنى فهذه أمور متعلقة لحل والطريق الأول البق بالمقام لانه على الطريق الثاني يفوت معنى الوافية بقوله حل مصدر مضاف الى المفعول لانه هو المقصود والفاعل متروك تقديره حل هذه الفوائد الحل بالفتح يقال حل العقدة اذا فتحها وبأيه رد والمراد ههنا الايضاح والبيان اي لا يوضح (مشكلات الكافية) وبيانها مشكلات جمع مشكل اذا اشتبك الكافية اسم كتاب لابن الحاجب قوله (للامامة) الكافية في تقدير الكائنة له من حيث التأليف او حال منها وهي مضاف اليه للمشكلات وهي مفعول به للمصدر ليكون مبنياً للمفعول بالواسطة يعني يجوز الحال من المضاف اليه اذا حذف المضاف واقيم هو مقامه وههنا كذلك لانه يجوز ان تقول حل الكافية حال كونها مؤلفة للامامة مثل قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفاً \* حيث يجوز ان يقال واتبع ابراهيم حنيفاً ومن اراد تحقيق المرام فليطالع العصام (المشتر) بكسر الهاء ويجوز الفتح ايضا لانه جاء لازماً ومتعدياً كما يقال فلان فضيلة اشتهر بها الناس صفة للامامة على ان التاء فيها للمبالغة كناية لسابقة اختار من بين اوصافه الاشتهار اغنياءه عن الوصف بالفضائل تفضيلاً لاشتهاره واعتذاراً عن اعراضه عن الاطراء في المدح (في المشارق) متعلق بالمشتهر وبيان لحل الاشتهار (والمقارب) عطف عليه وانما جمعهما اما لفظاً لفرعية السجع وامام معنى فلا اعتبار مشرق كل يوم ومغرب كل يوم لان لكل يوم وليلة مشرقاً ومغرباً وفيه مبالغة في اشتهاره وانما خفي في قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين باعتبار مشرق \* في الصيف ومشرق الشتاء لانهما اشنان في كل سنة وكذلك المغرب والافراء في بعض المواضع باعتبار الجنس يعني جنس المشرق وجنس المغرب (الشيخ) عطف بيان لقوله المشتهر من شاخ يشبخ شيخاً ومشيخة وشيوخه من ظهر فيه سنة اي علامته او من خمسين لوم من احدى وتحسين الى آخر عمره او الى ثمانين هذا على حقيقته وقد يطلق على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال شيخنا الرجل اي وصفته بالشيخ وان لم يكن موصوفاً به للتعظيم باعتبار كونه موصوفاً واصاف الشيخوخ (ابن الحاجب) لاشتهاره بهذا اللقب لانه كان والده حاجباً للسلطان زمانه (تعمده) من الفعل يقال غمد السيف من باب ضرب ونصرجه له في غمده فهو مغمود وتعمده الله برحمته غمدها كذا في الصحاح وفيه استمارة تبعية لتشبيه الشيخ بالسيف في حدة الطبع وقطع المشكلات وفيه استمارة ممكنة ايضا للتشبيه المذكور في النفس ونحيلية وهي اثبات ما يلزم المشبه به من النعم للمشبه (الله يغفرانه) متعلق بقوله تعمده اي ستره الله بمغفرته ورحمته كما يستر النبي التفتيس بالانواب الفاخرة (واسكنه) اي اسكن الله الشيخ يوم القيامة (محبوحة) بالباء الواحدة من تحت وبعد حاء مهملة

الغوى والعرف وهو انه فعل بني عن تعظيم المزمع بسبب كونه نعماً كما ذكره المحققون يشهد ان بطلانه لان كلا منهما بحيث لا يتصور في حق الخالق ثم اذا اعتبر على الاول من المبنى للمفعول يصير وسقاه عراسه لكن الذي مبنى على خلاف واما ما نقله من الاثر فحول على ما هو الفرض من ماعية اللغوية راجع الى ما ذهب بعض الصوفية من ان حقيقة الحمد اظهار الصفات الكاملة فان هذا كما يكون بالقول يكون بالفعل ايضا وهو اقوى الا يرى ان آثار السخاوة تدل عليها دلالة قطعية لا يتصور فيها تخلف بخلاف الاقوال لان دلالتها عليها وضعية فانه سبحانه وتعالى لا يابط الوجود على المكشآت ووضع عليه موافق الكرم والجلود فقد كشف عن صفات كاله واظهرها بدلالات قطعية غير متناهية فان كل موجود يدل عليها بوجه لا يتصور ذلك في العبارات الدالة عليه ومن ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم لا احصى ثناء عليك انت كما ائتيت على نفسك فان قلت فليكن معنى كلام ذلك البعض هو المنقول من ذلك البعض قلنا لا يستقيم



وبعد بهاء ايضا وبعده و او و حاء كذلك على وزن فعول الشئ الوسط لا افراط ولا تفريط  
منسوب على الظرفية (جناته) بكسر الجيم جمع جنة وبالفتح القلب والمراد ههنا الاول وهي  
في الاصل الحديقة التي هي ذات الشجر والتخل سميت بها لاشتغالها على الاشجار  
والتخيل يبنى اسكنه الله وسط جناته (نظمها) النظام الجمع يقال نظمت اللؤلؤ أي جمعتها في  
السلك أي جمعت الفوائد الوافية (في سلك) متعلق بالنظم والسلك الحيط (التقرير) يعني  
قرار داه والمراد به هنا اما هذا المعنى او المعنى العرفي وهو التلفظ بالا لفاظ حسبما يقتضيه  
العقل والمقام وعلى التقديرين تكون الاضافة من قبيل اضافة المشبه به أي المشبه أي جمعت  
الفوائد التي هي المعاني يبنى الفاظها في التقرير والتلفظ الذي هو كالحرز في السلك وجه  
الشبه كون كل منهما حافظا للاشياء وحسن الاجتماع والثناء وقيل التقرير جعل الشئ  
في قراره والحل على الاقرار والحل على الثاني ابلغ في مدح الكتاب (وسمط) عطاف  
على السلك وهو ايضا بكسر السين المهملة السلك مادام فيه الحرز (التحرير) وهو التقويم  
والاضافة فيه من قبيل لجين الماء أي جمعتها في التقرير الذي هو كالسلك الذي فيه الحرز  
والتحرير الذي هو كالسمط الذي فيه اللؤلؤ وفيه تدرج وترق من الأدنى الى الأعلى  
(للولد) متعلق بنظمها الولد المولود (المرز) فعل بمعنى المقبول العزة عند أهل المعرفة  
الذكاء والفضل فهو صفة في قوة وصفه بالذكاء والفضل فكأنه قال للصبي الموصوف بالذكاء  
والفضل (ضياء الدين) هذا لقب عطف بيان او بدل منه والثاني هو الاول (يوسف) اسمه  
عطف بيان (حفظه) أي يوسف (الله سبحانه عن) اشياء (موجبات) بكسر الجيم جمع  
موجبة يعني عن اشياء تكون سببا لحصول (التهلف والتألف) كلاهما بمعنى واحد وهو  
الفصة والكربة الا ان في الثاني مبالغة في الحزن لان الاسف ابتداء الحزن كذا في الصحاح  
يعني حفظ الله يوسف عن اشياء تكون سببا لان يكون حزينا في الدنيا والاخرة (وسميتها)  
أي سميت الفوائد التي نظمتها عطف على نظمها والتسمية تتعدى الى المفعولين بنفسها  
نحو سميت أبي زيد وتتعدى الى الثاني بالباء نحو سميت أبي زيد وههنا من القسم الثاني  
(بالفوائد الضيائية) وهذان من قبيل تسمية المؤلف باسم المؤلف له وهو يوسف لان  
المقصود الضيائية وانما اتى بالفوائد لتكون موصوفة لها ولكون القلب اشهر من العلم في  
اكثر الاستعمال نسب اليه ولان فيه نسبة الى الضياء بحسب المعنى فيشعر بان هذا المؤلف  
يضئ القلوب ويزيل عنها ظلمة الربوب فللتفاؤل تنسب اليها وقيل المقصود الاصل في  
التركيب الاضافي ان كان في الجزء الثاني فالنسبة اليه والافاقية الى الاول والمقصود  
الاصلي ههنا الجزء الاول لان المصنف كاه وصفه بالضياء كافي وصفه بالعزة كافي قولك عبد  
مناف يقال فيه عبيد لامناف وفي ابن الزبير زيري وفي امرئ القيس قيس قوله (لانه)  
علة للجملة التي هي قوله نظمها أي لان الولد العزيز ضياء الدين يوسف صار سببا (لهذا)

(عطف)

على هذا ايضا لا اري ان ياب  
في ان مرادهم بيان الحمد  
القائم بالخلق ودونه تعالى  
سلمنا التعميم لكن  
لا سبيل الى التخصيص  
كالا يخفى وايضا يلزم ان  
لا يكون اظهار العبد  
لانواع الصفات الكمالية  
ووصفه بالجليل في بعض  
الصور وفعله النبي  
من التعظيم حمدا له تعالى  
فان قلت ان المراد به ما هو  
اظهار الصفات بحسب  
الافعال فقط وهو لا يمنع  
كون غيره من غيره حمدا  
له كيف لا وقد دل على  
ذلك بقوله وهذا على  
واجل افراد قلنا هذا  
قصدينا قصه صريح كلامه  
مع انه لا يصح في نفسه  
لضرورة ان هذا ليس  
فردا خاصا به تعالى وقد  
اشار النبي صلى الله عليه  
وسلم الى ذلك حينما قال  
تعالى عن امثال هذه  
الاولهات وجعلنا من  
زمره عبادة المتصفين  
بسلامة الافهام (قوله  
والصلوة على نبيه) لما كان  
الله تبارك وتعالى ارسل  
اليانا نبيا محمدا صلى الله  
عليه وسلم وهدانا الى  
الاسلام وجب علينا  
الاستعانة به وبمن يقوم  
مقامه في تحصيل  
الكمالات المتعد بها  
الجليلة شأنها بالتوسل به  
بافضل الوسائل اعني  
الصلوة وما يجري مجراها  
من النساء فان هذه

الجمع والتأليف) عطف تفسير للجمع لان الجمع يحتمل ان يكون بالتأليف وغيره فسر به  
وانما ورد الجمع ههنا مع احتماله التفسير واخرج الفقيرين عن المساواة ليكون الكلام من  
قيل الا بهام والتفسير وهو الذي وان كان فيه تطويل الفقرة الثانية على الاولى فلا يصح  
قول من قال فالاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الاخراج الفقيرين عن المساواة تدبر  
(كالعلة الغائية) وهي ما تقدم في التصور وتأخر في الوجود وههنا في الحقيقة العلة الغائية  
تعلم يوسف هذا الكتاب المؤلف له وهو في الواقع مقدم في التصور ومؤخر في الوجود  
واما نفس يوسف فهي مقدمة فيهما فلم يصح ان تكون علة غائية فلذا قال كالعلة الغائية على  
طريق التشبيه لا على طريق التشبيه لا على طريق التحقيق ويجوز ان تكون علة غائية على  
طريق التحقيق امكن بحذف المضاف في جانب الاسم اى لان تعلم يوسف لهذا الجمع  
والتأليف العلة الغائية على ان تكون الكلف زائدة مثل قوله تعالى \* ليس كمثل شيء \*  
فلم يصح قول من قال ولو قال لان تعلمه العلة الغائية لصح والضح وكفى في النسبة كما  
صرفت فاعلم ان الملل عندهم اربع العلة الفاعلية وهي ههنا مؤلف هذا الكتاب والعلة  
المادية وهي ههنا الفاظ هذا الكتاب وكلماته وتراكيبه وغيرها والعلة الصورية وهي ههنا  
جزم هذا الكتاب على اى وجه كان والعلة الغائية وهي تعلم يوسف هذا الكتاب  
واشتغاله به (نفعه) اى يوسف اى لينفعه (الله) لان الماضي اذا وقع موقع الدعاء يكون  
بمعنى الامر واورد بالماضي للتفاوت واظهار الحرص وابرار غير الواقع منزلة الواقع  
والاحتراز عن صورة الامر (بها) اى بالضيائية لما سبق ان المقصود ههنا الوصف  
(وسائر) معطوف على مفعول نفع وهو الضمير البارز المتصل به من ساريسار من باب  
فتح بفتح ومصدره سؤر وصفته سائر فالسؤر بقية ما اكل او شرب ومعناه الباقي ويجئ  
ايضا بمعنى الجميع فالسائر ههنا بالمعنى الثانى يكون للمدعولة انفع وهو يوسف لانه يتكرر  
الدعاء في حقه اولا بالضمير العائله وثانيا بالخطف يعنى يكون من باب عطف العام على  
الخاص لمزيد الاهتمام بالمعطوف عليه ومضاف الى (المبتدئين) جمع مبتدئ وهو  
من ابتدأ فى كل شئ يقال له في ابتدائه مبتدئ فيكون من الفاظ العموم ولذا قال الشارح  
رحم الله (من اصحاب التحصيل) احتراز عن كونه من اصحاب الحرف والصنائع لان  
هذا اللفظ يعنى لفظ اصحاب التحصيل لا يطلق في عرفهم الا على من طلب العلم وانتقل به  
(وماتوفيق) مصدر مضاف الى ما يقوم مقام الفاعل والتوفيق جعل الاسباب موافقة  
للمسببات فالمعنى وما كونى موافق يعنى فان تكون اسباب موافقة لمسبباتى شئ من الاشياء  
(الا ب) معونة (الله) تعالى اياى وتوفيقه فالاستثناء مفرغ وقيل هو استعداد الاقدام على  
الشئ فيجئ ان يكون المصدر مبنيا للفاعل فالمعنى وما كونى او ما كون مستعدا على الاقدام  
بشئ من الاشياء الا بمعونة الله تعالى وقيل جعل الله افعال عباده موافقة لما يحبه ويرضاه  
فالمعنى وما تكون افعالى موافقة لما يحبه ويرضاه الا بالله وقيل وهو موافقة تدبير العبد  
لتقدير الحق فالمعنى وما يكون تدبيرى موافقا لتقدير الحق الا الى آخره كما قيل العبد يدبر

الكلمات لا يحصل الا  
بالاستعانة بالنفس الكاملة  
التي ارسلت لتكميل  
النفوس ولم ينسخ  
احكامها بعد السريلس  
المقام مقام بيانه وان كان  
الفيض على النفوس  
الناقصة المستكملة في  
كدورات الطبيعة مطلقا  
حاصل لا يتوسط غيره من  
عداد النفوس المستكملة  
اياها بحسب استعدادها  
ان خير فخير وان شر  
فشر هذا ومن بين ان  
الاستعانة به لا يحصل الا  
بالتوسل اليه وبقدر  
تفاوته قوة وضعفا  
تفاوت الاستعانة في تفاوت  
الكلمات الفايضة به  
والاستعانة ممن يقوم  
مقامه توسل اليه  
واستعانة منه بواسطة  
المقام مقامه وهذا وجه  
ما اشتهر من ان الصلوة  
على النبي عليه السلام ليس  
كالمساواة على آله فانه قصد  
وهذا تبعا واذا فهمت  
ذلك علمت سر وجوب  
الصلوة عليه عليه  
الصلوة والسلام شرعا  
وانها واجبة عقلا وترك  
التصرخ باسمه صلى الله  
عليه وسلم ليس لما سبق  
لان الصلوة لا تختص به  
صلى الله عليه وسلم بل  
تعممه وغيره من ذوى  
الانفس القدسية وكثير  
اما يصرح بتعميمها بل  
للاعتدال على القرينة وهو  
ارداف الصلوة على الال



والله يقدر وقيل هو الامر المقرب الى السعادة الابدية والكرامة السرمدية ومن اراد تحقيق معنى التوفيق في الافادة والاستفادة فليطالع قواعد الاعراب التي للشيخ زاده (وهو حسي) الوال للحال والجملة حال اي حسي وكافي في جميع مهماتي ومراداتي (ونعم) الوال للمعطف (الوكيل) فاعله امام معطوف على حسي عطف جملة على مفرد فالخصوص الضمير المرفوع المقدم مثل زيد نعم الرجل كذا في المطول او على حسي عطف جملة على جملة فالخصوص محذوف تقديره ونعم الوكيل الله مثل قوله تعالى نعم العبد اي نعم العبد ايوب عليه السلام وعلى التقديرين يكون عطف الانشاء على الاخبار وبينهما كمال الانقطاع فلزم التأويل والتوجيه ليصح المعطف اما على الاول فيقال اللفظان كان اخبارا فالمعنى على الانشاء فيناسب المعطوف من حيث المعنى فيصح عطفه واما في الثاني فيقال وان كان الشاء فالمعنى على الاخبار فيناسب المعطوف عليه من حيث المعنى فيصح عطفه (اعلم) جواب عن سؤال مقدر تقديره ان المصنف لم يكتب في اول هذا الكتاب لفظ الحمد والصلوة على نبيه وخالف السلف فيها لانهم كتبوها فاجاب عنه منبها فقال اعلم (ان الشيخ لم يصدر) من التصدير (رسالته هذه) صفة الرسالة مثل مررت بزيد هذا وسيأتي تفصيله (بحمد الله سبحانه) متعلق بقوله لم يصدر (بان جملة) متعلق به ايضا اي جعل المصنف الحمد لله (جزء) مفعوله الثاني (منها) جار والمجرور صفة لجزء والضمير البارز راجع الرسالة اي بان جعل المصنف الحمد لله جزء من الرسالة كتب لان الجزئية لا تكون الا بالكتابة لا قول ولا قليلا لانه ليس من شان المصنف ان لا يصدرها بالحمد القولي ولا بالحمد القلي فعدم التصدير بالحمد القلي او القلي حين الشروع في شيء من الاشياء ليس من شان العاقل فضلا عن المصنف الفاضل (هضما) مصدر من باب ضرب وهو الكسر واظهار التذلل والتواضع مع انه من المكملين منصوب لانه مفعول له لقوله لم يصدر وسيأتي له زيادة تفصيل اللام في قوله (لنفسه) متعلق به وذلك ان قول انه لما صدر رسالته بالبسلة فقد صدرها ايضا بالجملة لان الحمد اظهر الصفات الكمالية الا انه لم يذكر لفظه هضما لنفسه وهضم النفس من اني بما يكاد ان يوقه في الاعجاب كتصنيف مثل هذا الكتاب من اهم المهمات ويعلم منه ايضا ترك الصلوة على النبي عليه السلام والباء في قوله (تخييل) متعلق بقوله هضما وهو الفاء الثنية في الخيال مصدر مضاف الى المفعول يعني بالقاء المصنف هذا المعنى اي تقيان كتابه في نفسه وهو (ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس) من الافعال الناقصة اسمه مستتر فيه راجع الى الكتاب وخبره قوله (ككتب السلف) والجملة خبر ان وهي مع اسمها وخبرها مفعول للتخييل اي ليس هذا الكتاب من حيث انه كتابي وهو في مثل مؤلفات السلف وهو بوزن الحذف بفتحين السابق الصالح من حيث صفر جرمه وعدم اشتماله على المسائل والقواعد والامثال والشواهد (حتى يصدر به) تقرير لعدم كون كتابه ككتبهم (على سنتها) بفتحين الطريق اي طريقها

والصحب فيكون الاضافة على الاصل اعني المهد ونحوه كونها الجنس والاستغراق على ان يكون المعنى والصلوة على كل نبي له تعالى يا باه ذلك (قوله) المتأدين بأدابه (قيل) في الصحاح الادب ادب النفس وادب الدرس ولا يخفى ان آله واصحابه ما أدبون بأداب نفسه واداب درسه وهو تبليغ الكتاب والاحكام انتهى ومقتضاه ان ادب النفس للصحية ما استفادته وبصحة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم من مشاهدة افعاله ومعاينة اخلاقه وادب درسه ما اخذوه من لسانه من الشرايع وليس الاصر كذا لفرورة ان ادب النفس للشخص ما خلقه الله عليه من التدوب اي ما كان حاصله من الظرف وحسن تناول بلا واسطة وكسب ونظم وادب الدرس ما حصل بتلك واسطة وقد ذكر تعالى في التمثيل ادب النفس خير من ادب الدرس وايضا لا يقال لصاحب ادب النفس انه متأدب بل اديب قال في الصحاح على النشر الترتيبي تقول ادب الرجل بالضم فهو اديب وادبه فتأدب لا يقال له اراد ان الاصحاب اخذوا من النبي صلى الله عليه وسلم ادب

نفسه وادب درسه جيبا  
لانه مع مافيه بأباه قوله  
وهو تبليغ الكتاب  
والاحكام وينبى ان  
لايتوهم اختصاص ذلك  
بمن حاشر في زمته  
وتشرف بشرف محبته  
فان كل واحد من ذوى  
قربته المتصفين برعاية  
سنته من آله المتأدبين  
بأدابه جعلنا ربنا من  
المستعدين لاسرارهم  
والمستغنيين من ليوذات  
انوارهم ثم انه اشار  
بذلك الى براعة  
الاستهلال لكون العلوم  
العربية سمائة بعلم الادب  
وهو كون مستهل  
الكلام مفتحة ناظر الى  
ما سبق له ومشيرا اليه  
بخصومه وذلك قد  
يكون على وجه التصريح  
كما اذا اورد في اول  
الكلام عبارات تدل  
على خصوص المقصود  
بصريحه وقد يكون على  
وجه الاشارة كما اذا  
اورد عبارات دالة على  
خصوص المقصود لا  
بصريحه بالامان كالعبارة  
الدالة على نوع المقصود  
او جنبه ولا خفاء في  
كون مانحن فيه من هذا  
القبيل (قوله فهذه اشارة  
الى المراتب الحاضرة  
في الخارج ان كان وضع  
الديباجة بيد المتصنف  
والافان الحاضر في الذهن  
هكذا قيل والصواب انه  
اشارة الى الامور الى

من البسطة والحمدلة والتصلية وغيرها (ولا يلزم) هذا جواب دخل مقدر وهو  
عدم العمل بالحديث عند عدم التصدير بحمده سبحانه على الوجه المذكور يستلزم  
الاقضية فقال لدفعه ولا يلزم (من ذلك) اى من عدم التصدير بالحمد (على الابتداء)  
فاعل لقوله ولا يلزم (به) اى بالحمد (مطلقا) لا قولاً ولا قلباً ولا كتاباً ولا فعلاً  
(حتى يكون) كتاباً بهذا (يزك) اى يترك الحمد كتاباً وفعلاً (قطع) ويدخل تحت قوله  
عليه السلام كل امر ذى بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو قطع وفي رواية فهو اجذم (الجواز  
ايجابه) اى المصنف (بحمد الله) قولاً وفعلاً (من غير ان يجعله جزءاً من كتابه) بان يقول  
الحمد لله وغيره مما يدل على تعظيم الله تعالى قلبه وبالله ولكن لم يجعله جزءاً من كتابه هضماً  
لنفسه وهذا أولى والى (وبدأ) الواو للاستيفاء يبنى جواب عن سؤال مقدر تقديره  
كان وظيفة من اشتغل في النحو ان يشتغل ولا يتعريف الاعراب والبناء وما يبنى عليها  
الا ان المصنف ابدأ في هذا الكتاب بما هو خلاف وظيفة من تعريف الكلمة والكلام  
فاجاب عنه بقوله وبدأ (بتعريف الكلمة والكلام) يبنى كان من دأب المصنفين ان يذكر  
قبل الشروع في المقصود من علم النحو الكلمة والكلام لكون لهما موضوع العلم يبنى  
ان الكلمة ذات موصوفة بالاعراب والبناء حيث يقال هذه الكلمة معربة وتلك مبنية  
وما صفتها كان الذات مقدمة على الصفة كذلك هنا فابصر الموصوف لم يعرف  
الصفة (لانه) اى المصنف (يبحث في هذا الكتاب) اى الكتاب المسعى بالكافية (عن  
احوالهما) اى الكلمة والكلام يبنى الاعراب والبناء والاصراف وعدمه وغير ذلك  
واذا كان الامر كذلك (فتى لم يعرف) يبنى للمفعول اى الكلمة والكلام من التعريف ان  
اريد بالمعرفة المعرفة بالحد او من المعرفة ان اريد بها المعرفة بالذات وايما كان فعرفة  
الاحوال متوقفة على معرفة الذوات فان تمت تمت والا فلا ولذا قدم معرفة الذات (كيف  
يبحث عن احوالهما) يبنى على اى حال وعلى اى وصف يريد البحث عن احوال الذات  
مادامت الذات لم تعرف (وقدم الكلمة على الكلام) مع ان المقصود الاهم يتوقف عند  
المصنف على التركيب الذى هو الكلام لان المصنف اخذ في تعريف العرب التركيب  
حيث قال العرب المركب فالاناسب تقديم الكلام على الكلمة الا انه قدمها على الكلام  
(لكون افرادها) اى افراد الكلمة (جزاً من افراد الكلام) فمن جملة افراد الكلام مثل  
قولنا زيد قائم ومن افراد الكلمة مثل قولنا زيد قائم ولا شك ان زيدا او قائما جزؤ من  
زيد قائم فتكون افرادها جزاً من افراد الكلام تأمل (ومفهومها جزاً من مفهومه) اى  
الكلام هذا من باب عطف شيئين على معمول عاملى واحد وهو الكون فان مفهوم قولك  
زيد قائم شخص معين وذات متصفة بالقيام ومفهوم زيد هو شخص معين ومفهوم قائم  
ذات متصفة بالقيام ولا شك ان قولك شخص معين او ذات متصفة بالقيام جزؤ من قولك  
شخص معين وذات معينة بالقيام او الجزؤ مقدم على الكل طبعاً فقدم الاول على الثانى



وضعا ليناسب الوضع الطبع فقال (الكلمة) (قيل وهي والكلام مشتقان) الاشتقاق  
 رد الكلمة الى الاخرى لتاسبهما في اللفظ والمعنى والشهور في المناسبة المعنوية ان يدخل  
 معنى المشتق في المشتق منه كاشتقاق ضرب من الضرب والاشتقاق ثلثة اضرب بين في  
 موضعه فلا يلزم علينا ان يبينه واما هذا الاشتقاق فيعيد لبعده المناسبة وقد تطلق الكلمة  
 مجازا على القصيدة والجملة حيث يقال كلمة شاعر وقال الله تعالى (ونمت كلمة ربك) كذا  
 في الرضى (من الكلم الكائن بتسكين) مصدر مضاف الى المفعول وهو (اللام) من باب  
 ضرب يقال كلم بكلم كما يزيد التاء في الاول والالف في الثانى وتحريك العين فيهما (وهو  
 الجرح) بالفتح مصدر جرحه من باب قطع وبالضم اسم للآثر الذى حصل في الجرح  
 بسبب الجرح يقال كلمه اذا جرحه وفى الحديث ذملوهم بكمو مهموم ومائهم واللام فى قوله  
 (لتأثير) مصدر مضاف الى الفاعل وهو (معانيهما) اى الكلمة والكلام متعلق بالاشتقاق  
 وبيان للمناسبة بين المشتق والمشتق منه (فى النفوس) يعنى نفوس السامعين فرحا  
 وانبساطا ان كان طيبين وغما وانقباضا ان لم يكونا كذلك (كالجرح) بالفتح يعنى كتائره فى  
 نفوس الجرح وحين غما وانقباضا وفرحا وانبساطا تأمل واستدل على ان الكلم بالسكون  
 بـمـ فى الجرح بقول الشاعر وقال (وقد عبر بعض الشعراء) جمع شاعر كالجملاء جمع جاهل  
 قائله على ابن ابي طالب رضى الله عنه ولم يبلغ الشارح ولو بلغه لم يرض به لان الله تعالى ذم  
 الشعراء فى كلامه المعجز القديم بقوله (والشعراء يتبعهم الغاؤون) واذا كان الشاعر  
 متبوعا للغاوين فكيف يرضى من كان من اهل السنة ان يطلق على رضى الله تعالى عنه  
 هذا اللفظ المستلزم ذم صاحبه فضلا عن الشارح الفاضل فاطلاقة تشأ من عدم البلوغ  
 (عن بعض) متعلق بقوله وقد عبر (تأثيراتهما) اى الكلمة والكلام (فى النفوس) اى  
 نفوس السامعين (بالجرح) بالفتح حيث (قال جراحات) جمع جراحة والمراد بها ههنا ما  
 لا يكون سببا ومؤدى الى الموت ولا يتعلق به بقرينة الالتئام لان ما كان سببا له وتعلق به الموة  
 لا يلتم (السنان لها التئام) جمع سن بكسر السين المهملة وبسدها نون مشددة وهو الرمح  
 القصير وانما سمي سنا القصير كالسن والمراد بها ههنا ما يكون آلة الجرح سواء كان حديدا  
 او غيره ولذا عرف بلام الجنس (ولا يلتام ما) ماموصولة او موصوفة صلتها وصفتها قوله  
 (جرح) بحذف العائد المفعول اى جرحه مثل قوله تعالى ۞ اهذا الذى بعث الله ۞ اى  
 بعثه الله (السان) مرفوع على انه فاعل جرح وهو اللفظة ان اريد به معنى مجازى بعلاقة  
 المصدرية والافهوا الجراحة يعنى العضو المخصوص والمراد ههنا الصراع الثانى حيث  
 قال ولا يلتام ما جرح اللسان مقام مالفظة او مقام ما كلمه ولما قيد قوله من الكلم بتسكين  
 اللام تولد منه ان يقال اما اذا كان تحريكه فاذا يكون حاله فقال لبيانه بالواو الاستينافيه  
 (والكلم بكسر اللام) المجرد عن التاء (جنس لا جمع) بدليل تصغير على كلم لان المفرد  
 يصغر لا الجمع وقال الرضى ايس المجرد عن التاء من هذا النوع جمعا لى التاء بل هو جنس

الحاضرة فى الدخ مطلقا  
 اذ لا مضور للالفاظ  
 المرتبة ولا لمساتها فى  
 الخارج او احتمال كون  
 الاشارة الى نقوش  
 الكتابة دون الالفاظ  
 ودون معانيها ودون  
 المركبة من (ثلثة او  
 الاثني منها) ودون لعدم  
 صحة الاخبار عنها بانها  
 فوائد والية والحل على  
 النحو باعتبار كونه من  
 قيل تسمية المعتبر بالاسم  
 المعتبر عنه غير مفيد لان  
 الحاضر من النقوش لا  
 يكون الاشخاص ومن  
 الظاهر ان ليس المقصود  
 وصف ذلك الشخص ولا  
 تسميته بل وصف نوعه  
 وتسمية النفس الكتابي  
 الدال على تلك الالفاظ  
 المخصوصة الموضوعة  
 بازاء المعاني المخصوصة  
 اعم من ان يكون ذلك  
 الشخص او غيره مما  
 يشارك فى هذا المفهوم  
 ولا ريب فى انه لا وجود  
 لهذا الكلام فى الخارج  
 فان قلت تقرر فى محله ان  
 الكل الطيبى موجود  
 فى الخارج بوجود افراد  
 فيه قلنا قد نسبت على انه  
 ليس كذلك مع انه تقرر  
 ايضا انه لا يكون محسوسا  
 وهو المطلوب (قوله  
 فوائد) جمع فائدة وهي  
 ما استفدت من علم او مال  
 تقول منه فادته فائدة  
 هكذا فى الصباح وهو  
 المشهور لبيان الجمهور

والجدي بالقصد اليه فا  
ليل من انه يجوز ان يريد  
بالقوائد الثوابت من  
فاد المال لفلان اي ثبت له  
بني هذه الامور ثابتة  
بيدة عن البطلان ليس  
كاي بني قوله وافية من  
الوفاء ضد النذر يقال  
وفي بهمه ووافي يعني  
وقبل من وفي بني وفيما  
على فقول ثم وكثر  
ورجعه القائل على  
الاول وانت شيربان  
الامر بالعكس لان  
الناسب بالمقام كون تلك  
القوائد وافية على تلك  
المشكلات فان هذا  
الوجه لا يدفع احتمال  
المعذر الخلل بالفرض  
المسوق له الكلام مع انه  
لا سبيل اليه بحسب  
الظاهر ( قوله للعلامة  
تاؤه للبالغة وانما  
تمحاشوا عن اطلاقه على  
الله سبحانه لمجرد احتمال  
توهم التأنيث قبل في  
وصف المص بالعلامة  
نظر لان هذا اللفظ انما  
يناسب ما بين العلماء من  
جمع جميع اقسام العلوم  
من العقلية والنقلية  
وليس المص الا من  
العلماء في العلوم العقلية  
ولا يخفى ان امثال هذه  
السؤالات في نظار هذه  
القسمات مما يورث  
الافتضاح لهي الخاصة  
وان افادت التعظيم عند  
السامة مع اتا لام  
اقتضاه على التقلبات بل

وحقه ان يقع على القليل والكثير كالماء ولكن الكلم لم يستعمل في عرف العرب الا على  
ما فوق الاثنين انتهى قوله ( كثر وتمررة ) تنظير بني كان تمر اجنس لاجمع وتمررة بالتاء  
واحدة كذلك الكلم جنس لاجمع ومع التاء واحدة قوله ( بدليل ) متعلق بالفعل المقدر  
تقديره علم ذلك اي كون الكلم بالكسر جنسا لاجمعا بدليل ( قوله تعالى اليه ) اي جناب  
قدسه ومحل عرضه ( يصعد ) آنا فانا ( الكلم الطيب ) اي العمل الصالح من الذكر  
والتسبيح وقراءة القرآن وغير ذلك قوله الطيب صفة الكلم مع ان الطيب مفرد مذكر  
ولو كان الكلم جمعا لما جاز توصيفه به لان كل جمع سوى جمع المذكور السالم مؤنث على ما  
سيأتي والتوصيف به دل على ان الكلم جنس لاجمع لان الصفة اذا اسندت الى ضمير  
الجمع قالتأنيث او ضمير الجماعة واجب وبوقوعه تمييزا لاحد عشر فان تمييزه مفرد  
منصوب لما سيأتي تفصيلا ( وقيل هو جمع ) قائله صاحب الصحاح واللباب والمصباح حيث  
قالوا الكلم جمع كثرة يتناول ما فوق العشرة بلا قرينة وما دونها مع القرينة ( حيث لا يقع )  
على شيء من الاشياء ( الاعلى الثلاثة ) وما فوقها كالجمع حيث لا يقع لاعليه وما فوقه  
( فصاعدا ) الفاء لله لطف وصاعد احوال من فاعله الفعل المقدر تقديره حيث وقع على  
الثلاثة فذهب هذا الوقوع حال كونه صاعدا على الثلاثة الى ان ينتهي ولما قال هؤلاء  
بجمعية الكلم واعترض عليهم بالآية المذكورة اجاب الشارح عن طرفهم بقوله ( والكلم  
الطيب مأول ببعض الكلم ) يعني مأول بمحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه الطيب  
صفة لذلك المضاف لا المضاف اليه وان كان في الظاهر صفة له والتصغير والتمييز ممنوع  
لانه امره ين لا يدل على اصل مقنن ( واللام فيها ) اي في الكلمة ( للجنس ) واعلم ان  
اللام تنقسم الى اربعة اقسام لام الجنس ولام الاستقراق ولام العهد والجارحي ولام العهد  
الذهني اما الاول فايدل على نفس الجنس والماهية فقط مثل الرجل خير من المرأة  
يعني هذا الجنس خير من ذلك الجنس والفرس خير من الحمير واما الثاني فايدل على  
استقراق الافراد بحيث لا يشذ فرد منها نحو ( الانسان لفي خسر ) واما الثالث فايدل  
على المجهود في الخارج نحو جاني رجل فاكرمت الرجل واما الرابع فايدل على المجهود  
في الذهن نحو قول المولى لعهده ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد في الخارج وههنا  
اللام من القسم الاول يعني ما يدل على الماهية لا غير لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشيء  
( والتا للوحدة ) فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة قوله ( ولا منافاة  
بينهما ) اي بين كون اللام للجنس والتاء للوحدة جواب سؤال مقدرو هو ان الجنس  
يقع على الكثير والوحدة منافية له فكيف يجتمعان في كلمة واحدة فاجاب عنه بقوله ولا  
منافاة بينهما وحاصل الجواب ان الوحدة ثلاثة انواع الوحدة الجنسية كالحيوان والوحدة  
النوعية كالانسان والوحدة الفردية او الشخصية كرجل وزيد والمراد بالوحدة  
ههنا الوحدة الجنسية لا النوعية ولا الشخصية ولا الفردية حتى يكون بينهما منافاة  
( لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنسية ) المراد بالاتصاف الوصف سواء كان

وصفا لنويا كما (قال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس) او وصفا نحويا كما يقال  
الجنس الواحد والوحدة الجنسية اذ لو كان بينهما منافاة لما انصف احدهما بالآخر (ويمكن)  
اشارا بربا اذا لا مكان الى ضعفه لان كون اللام الداخلة في المرفقات لغیر الجنس خروج  
عن جادة الصواب لان التعريف يكون للجنس (حملها) اى اللام (على العهد الخارجي  
بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة) واما حملها على العهد الذهني فيوجب  
جهالة المحدود الا ان يمتزج التعيين باعتبار المقام وذلك امر عسير واما حملها على  
الاستغراق فلا يمكن اصلا (لفظ) (لفظ) في الاصل مصدر قله كضرب (في اللغة  
الرمي) لانه (يقال) في اللغة (اكثر النمرة ولفظت النواة) مكان رميت النواة ولذا فسر  
الشارح بقوله (اى رميتها) اى النواة وانما صرح بقوله اى رميتها دفعا لما يتوهم ان  
المقصود الرمي من الفم فقط مع ان الرمي بغير الفم يستعمل فيه اللفظ ايضا حيث يقال  
لفظت الرمي الدقيق لان الاكل في قوله اكلت لما كان مخصوصا بالفم توهم ان الرمي  
المرتب عليه ايضا مخصوص به ولم يكن اللفظ بمعنى الرمي مطلقا فلا يكون هذا القول  
شاهدا على انه بمعنى الرمي مطلقا ولذا فسر بقوله اى رميتها مطلقا وفي الاصطلاح  
صوت يستمد على التخرج من حرف فصاعدا (ثم) اى بعد كون اللفظ في اللغة بمعنى الرمي  
والاستدلال عليه بما يقال (نقل في عرف النحاة) اى في اصطلاحهم (ابتداء) منصوب  
على الظرفية اى قبل جملة بمعنى المفعول كافي المطلوب يعنى حين كونه باقيا على المصدرية  
الى ما يتلفظ به الانسان يقال الى ما يتلفظ به الانسان لفظ (او بعد) معطوف على قوله  
ابتداء (جملة) اى جمل اللفظ (بمعنى الملفوظ كالحلق بمعنى المخلق) وفي الرضى ثم  
استعمل بمعنى الملفوظ وهو المراد ههنا كقول بمعنى القول كما يقال الدنيار ضرب الامير  
اى مضروبه انتهى وانما اعتبر هذا دون الاول ليكون من قيل نقل العام الى الخاص  
لامناسبة العام الى العام لان المصدر جنس فلى الاول المعنى الكلمة لفظ اى لفظة  
الانسان فالناسبة لادنى ملازمة وعلى الثاني المعنى الكلمة ملفوظة اى ملفوظة  
الانسان فيكون خاصا لان المشتق وصف يستدعى موصوفا قوله (الى) متعلق بقوله  
ثم نقل (ما) موصولة (يتلفظ به) الضمير راجع اليها (الانسان) فاعل يعنى يقال الى ما  
يتلفظ به الانسان ملفوظ (حقيقة) اى يتلفظه من حيث الحقيقة فيكون تميزا او منصوبا  
على المصدرية اى تلفظا حقيقيا او خبرية اى حقيقة كان (او حكما) معطوف على حقيقة  
وهذا التوجيه اولى تأمل (مهمل) منصوب على انه خبر مقدم (لكن) اى كان ما يتلفظ به  
الانسان مهمل (او موضوعا) المشهور في كلام النحاة مهمل كان او مستملا او انما عدل  
عنه لان المهمل مالم يوضع وهو مقابل الموضوع لا المستعمل وكان المراد بالمستعمل ما  
امكن استعماله وبالمهل مالم يمكن وبعد استعماله هذا ما ذكره الشارح رحمه الله  
هو الاولى لان التبادر بالمستعمل المستعمل بالفعل (مفردا) كان ما  
يتلفظ به الانسان (او مركبا) ومثال (اللفظ الحقيقي) حال كونه موضوعا

له يد في العليات ايضا كما  
يشبهه بعض اثاره (قوله  
في المشرق والمغرب)  
كتابة عن جميع الارض  
وهكذا صورة الافراد  
والثنية ووجه الجمعية  
ظاهرا فان الشمس عدة  
مطالع وكذا حال المغرب  
واما وجه الاشارة على  
غيره مما يشير اليه فهو  
كونه اظهر دلالة على  
المقصود وما قبل من انه  
جمع المشرق والمغرب  
لانه يرد بهما حقيقتهما  
حتى يلزم تعددهما الذي  
يستدعيه صيغة الجمع بل  
اراد البلد الشرقى  
والغربى فيصح جمعها  
بلاصرية ناقص كما ترى  
قوله الشيخ ابن الحاجب  
وصف العالم بالشيخ  
ليس باعتبار السن بل  
باعتباره بالغ فاية في العلم  
والتحقيق سواء كان  
شخصا او شابا وما قبل  
من ان المراد ذلك المعنى  
اذ المشهور انه قتل شابا  
فيه امران احدهما عدم  
حصة التعليل بذلك لما  
عرفت من ان لا دخل  
للسن في هذا الوصف  
والثاني انه عاش قريبا من  
ثمانين سنة ومات خفيف  
افقه قال ابن خلكان في  
تاريخه ابو عمر وثمان  
ابن عمر بن ابي بكر  
بن يونس الدوى ثم  
المصرى الفقيه المالكي  
المعروف بابن الحاجب  
اللقب بمجال الدين



كان والده حاجباً للامير  
عز الدين موصل الصلاحي  
وكان كرديا واشتغل  
ولده ابو عمر والذكور  
بالقاهرة في صغره  
بالقرآن الكريم ثم بالفقه  
على مذهب الامام مالك  
رضي الله عنه بالعربية  
والقراءة ويرع في علمه  
وايقنها غاية الايقان ثم  
انتقل الى دمشق ودرس  
في جامعها المالكي واكب  
الحلق عن الاشتغال عليه  
والزم الدرس ونجرفي  
الفنون وكان الاغلب  
عليه علم العربية وصنف  
مختصراً في مذهبه  
ومقدمة وجيزة في  
النحو واخرى مثلها  
في التصريف وشرح  
المقدمتين وصنف في  
اصول الفقه وكل تصانيفه  
في غاية الحسن والافادة  
وخالف النحاة في مواضع  
واورد عليهم اشكالات  
والزامات تبعها الاجابة  
عنها وكان من احسن  
خلق الله ذهناً ثم عاد  
الى القاهرة واقام  
بها والناس ملازمون  
للاشتغال عليه وجاءه  
مراراً بسبب اداء  
شهادات وسأله عن  
مواضع في العربية  
مشكلة فاجاب بابلغ  
اجابة يسكون كثيرة  
وثبت تام ثم انتقل الى  
الاسكندرية للاقامة بها  
فلم تطل مدة هناك وتوفي  
خاصة سنة ١٠٠٠ هـ

مفرد في الاسم (كريدو) الفعل (كضرب) ولم يذكر الحرف والمركب اكتماء بذكرها  
كن وعن والى ومثل زيد قائم وخمسة عشر وغير ذلك من المركب الاسنادى وغيره (و)  
مثال اللفظ (الحكمي كالمثوى) وهو ما كان مستكناً في الفعل والصفة سواء كان جائزاً كما  
(في) نحو (زيد ضرب) و (زيد ضارب) (ار) وجوباً نحو (اضرب) امر او متكلماً وحده  
وتضرب مخاطباً قوله (اذ ليس) تمثيل لعدم كون المثوى لفظاً حقيقياً (من مقولة الحرف)  
يعني ان اللفظ الحقيقي مقول بالحرف اى ملفوظ به فيكون اسماً لفظاً وفعلماً وحرراً فاحسب  
التركيب والمثوى ليس مقولاً بالحرف يعني غير ملفوظ به فلا يكون لفظاً حقيقياً (والصوت)  
من غير ان يكون له وهذا اولى بان لا يكون لفظاً حقيقياً (اصلاً) اى قطعاً بمعنى قطع عدم  
كونه من مقولة احدهما قطعاً (ولم يوضع له) اى للمثوى (لفظ) مطوف على التمثيل حتى  
يكون احكام اللفظ مجزاً على ذلك اللفظ الموضوع له لا على المثوى قوله وانما عبروا  
جواب دخل مقدار تقديره قولك ولم يوضع له لفظ غير مسلم لان لفظ هو موضوع للمثوى  
في قولك زيد ضرب ولفظ انت للمثوى في قولك اضرب فاجاب عنه بقوله (وانما عبروا  
عنه باستعاره لفظ المنفصل له) يعني استعاروا الضمير المرفوع المنفصل للمثوى مجازاً من  
نحو (هو) للمثوى في زيد ضرب او انت للمثوى في اضرب (واجره اعليه احكام اللفظ)  
اى على ذلك المثوى من كونه مسنداً اليه ومؤكداً او معطوفاً عليه الى غير ذلك (فكان)  
ذلك المثوى (لفظاً حكماً) لاجراء احكام اللفظ عليه (لاحقيقة والمخذوف) من الفعل  
والمبتدأ والخبر وغير ذلك عاملاً او غيره جوازاً او وجوباً سماعاً او قياساً (لفظ حقيقة) يعني  
داخل تحت اللفظ الحقيقي لان اللفظ كذلك لا يمنع اللفظية فيكون لفظاً حقيقياً (لانه) اى  
لان المخذوف كذلك (قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان) يعني عند اظهار المخذوف  
وعند التعليم سواء كان مخذوفاً وجوباً كما يقال في نحو الهلال اى هذا الهلال وفي  
نحو سقيا اى سقك الله سقيا وفي وان احد من المشركين استجارك اى وان استجارك  
احد الآيات الى غير ذلك (وكلمات الله) اعلم ان كلام الله فسمان كلام نفس قائم بذاته تعالى  
وكلام لفظي دال عليه اما الاول فهو قائم بذات الله ليس له صوت ولا حرف ولا تركيب  
ولا ترتيب ولا كلمات والالفاظ وهو غير مخلوق قائم بذاته فلا يكون داخل في اللفظ لانه  
مخلوق واما الثاني فهو مكتوب في مصاحفنا بالكتابة وصور الحروف ومخفوظ في  
قلوبنا بالفاظه المحيطة مقرباً بالسنتا بحروفه الملفوظة المسموعة مسموعاً بذاتنا غير حال فيها  
اى في المصاحف والقلوب والالسن والاذان بل هو معنى قديم قائم بذات الله تعالى بلفظ  
ويسمع بالنظم الدال عليه ويحفظ بالنظم الخليل ويكتب بتقوش واشكال موضوعه  
للحروف والدالة عليه كما يقال النار جوهر محرق يذكر باللفظ ويكتب بالقلم ولا يلزم منه  
كون حقيقة النار صوتاً وحرفاً فمن اراد تحقيق الحقائق فليطالع الشرح الذي على العقائد  
وما قاله الشارح رحمه الله من القسم الثاني فليأمل (داخلة فيه) اى في اللفظ (اي) اى

الكلمات اللفظية المكتوبة في المصاحف (مما يلفظ به الانسان) لانها مكتوبة في مصاحف  
مقروءة بالتساوي محفوظة في قلوبنا فتكون ملفوظة (وعلى هذا القياس) بحرور صفة هذا  
اي على قياس كلمات الله تعالى (كلمات الملائكة) لان الملائكة مخلوقة وكلماتهم ذات اصوات  
وحروف وتركيب كالالسان فتكون داخلية في اللفظ كالفاظه (والحن) وهي كالملائكة  
كقول من صاح على حرب ابن امية فقات من سيحته \* وقبر حرب بمكمل قفر \* وليس  
قبر حرب حرب قبر \* فتكون كلمات الجن ايضا داخلية في اللفظ والحاصل ان الانسان  
والملائكة والجن متساوية في الحدوث والاحتياج الى الحروف والتركيب فتكون كلماتهم في  
الدخول في اللفظ متساوية (والدوال الاربع وهي) مبتدأ والمجموع من حيث المجموع  
خبره بناء على ان الربط قبل الحكم (الخطوط) جمع خط وهو الطريق الفاصل بين ارض  
زيد وارض عمرو مثلا (والعقد) جمع عقد وهو الجبل الذي يقعد في الاصبع ليكون تذكرا  
لبعض الاشياء (والنصب) بضم النون وقبح الصاد جمع نصبة بسكون الصاد وضم النون  
ما وضع لمعرفة الطريق اما في الماء وغيره (والاشارات) جمع اشارة وهي اما بالعين او باليد  
او غيرها للتأنيب وضده وغيرها (غير داخلية في اللفظ) لانها ليست مما يلفظ به الانسان  
اصلا وغيره وما لم يلفظ به حقيقة او حكما لا يكون داخلية في اللفظ (فلا حاجة الى قيد  
يخرجها) اي الدوال الاربع لان ما لم يكن داخلية في شيء لا يحتاج الى الاخراج لان  
الاجراج بعد الدخول وكذا امثالها مثل ضرب النقارة عند ركوب السلطان ليدل على  
ركوبه قوله وانما قال لفظ) جواب عن سؤال المقدور وهو ان المطابقة بين المبتدأ والخبر في  
التذكير والتأنيث شرط وهما الخبر مذكر مع كون المبتدأ مؤنثا فاجاب عنه بقوله وانما قال  
لفظ (ولم يقل لفظة) اثناء الدالة على الوحدة (لانه) اي المصنف (لم يقصد الوحدة) حتى لو  
قصد ما وادخل التاء لم يصح لانه يخرج حينئذ بعض الكلمات عن تعريف الكلمة كمبد  
الله علما لانه ليس بلفظة واحدة على ما سيجي بل قصد الجنس (والمطابقة) المذكورة  
(غير لازمة) بل غير جائزة لان المصدر لا يحمل الضمير حتى يطابق المبتدأ اذا كان خبر  
وان اراد به معنى الصفة (لعدم الاشتقاق) في قوله لفظ لانه مصدر (مع كون اللفظ اخصر)  
من اللفظة وما يستتبعه اخصر مما يستتبعه اللفظة ويكون المفرد محتملا لاحتمالين يل  
لاحتمالات الثلاثة في الاصراب والمعنى ايضا فذهب نفس السامع كل مذهب يمكن من ان  
يجعله بحرور اصفة للمعنى ومرفوع اصفة للفظ ومنصوبا لا اعلم ان المطابقة بين المبتدأ  
والخبر مشروطة بشرط الاشتقاق وما في حكمه والاسناد الى ضمير المبتدأ وعدم المساواة  
في التذكير والتأنيث وقد انتفت الشرط الثلاثة باسرها (وضع) مبنى للمفعول نائبه  
ما استتر فيه فالجمله في محل الرفع لانه صفة للفظ (الوضع تخصيص شيء بشيء) فالمصدر ههنا  
مضاف الى المفعول والباء داخلية على المقصور عليه لان المراد بالشيء الاول اللفظ الالفاظ  
وبالشيء الثاني المعنى يعني تعيين اللفظ بازاء المعنى وانما عبر بالشيء ليم غير اللفظ (بحيث) اي في

السادس والعشرون من  
سؤال ستست واربعتين  
وستارة دفن خارج باب  
البحر بترية الشيخ  
الصالح ابن أبي شامة  
وكان مولده في اواخر  
سنة سبعين وخمسائة  
رحم الله تعالى (قوله  
تقدمه الله بفقرانه) قول  
غمدية السيف اغمد  
واغمد غمدا اذا جعلته  
في غمده وهو غلاف  
السيف وتقدمه الله  
برحمته غمدا مبدأ وتقدمت  
فلانا سترت ما كان منه  
وغبطته هكذا في المصاحف  
ولا يخفى ان المعنى الاخير  
النسب بالفقران وهو  
القول من الشارح قدس  
سره ومن الاما حبيبا  
قبل فيه اشعار لتشبيه  
الشيخ بالسيف في حدة  
الطبع وقطع المشكلات  
(قوله نظمها في سلك  
التقرير) النظم جمع التؤلؤ  
في السلك ومنه نظم الشعر  
على تشبيه الكلمات  
بالدرر وفيه استعارات  
لامتشبه فوائده في الصفا  
والنفاة بالاكلى فمبر  
عنها بلفظ المشبه وهو  
استعارة بالكناية واشبات  
النظم له بحيل لانه من  
لوازم المشبه به وتوابعه  
وذكر السلك الذي يلايه  
ترشيح واضافة السلك  
الى التقدير وهو جعل  
الشيء في قراره من قبيل  
اضافة المشبه الى المشبه  
ولا وجه لما قيل من ان

مكان ( متى اطلق ) مبنى للمفعول الثنى الاول فهم منه اى من اطلاق الثنى الاول الثنى الثانى كما فى الالفاظ يغير قرينة ( او احسن مبنى ) للمفعول المراد باحسن ابصر ليحسن مقابلته مع اطلاق لا علم لان الحواس الظاهرة خمسة حسن ابصر وحسن شم وحسن سمع وحسن ذوق وحسن لمس ( الثنى الاول فهم منه ) اى من احساس الثنى الاول ( الثنى الثانى ) يغير قرينة كما فى المحسوسات فى الدوال الاربع قوله اطلق او احسن تنازعا فى قوله الثنى الاول واعمل الثانى عند البصرية الاول عند الكيفية وسيأتى تحقيقه اعلم ان الوضع اللفظى ثلاثة انواع وضع جنسى كالحیوان فانه وضع لقولك جسم تام حساس متحرك بالارادة ووضع نوعى كالانسان فانه موضوع للحيوان ان الناطق ووضع شخصى كزيد فانه وضع للحيوان الناطق مع التشخص او لشخص معين ( قيل ) مبنى اعترض على تعريف الوضع بانه غير جامع لانه ( يخرج عنه ) اى عن تعريفه ( وضع الحرف ) فلا يكون جامعا ( حيث لا يفهم معناه ) اى معنى الحرف ( متى اطلق ) اى متى تلفظ لانه لا يفهم مثلا ابتداء اذا اطلق من والانتها اذا اطلق الى وغير ذلك ( بل ) يفهم معنى الحرف ( اذا اطلق ) مصاحبا ( مع ضم ضميمه ) مثل ان يضم اليه المتعلق والمتعلق نحو سرت الى البصرة فانه لا يفهم الابتداء من لفظه من وحدها بل اذا ضمت الى السير والبصرة ( وارجب عنه ) اى عن هذا الاعتراض ( بان المراد ) من قوله ( متى اطلق ) ان يقال متى اطلق الثنى ( اطلاقا صحيحا ) لان الثنى اذا ذكر مطلقا يتصرف الى الكمال والاطلاق ههنا ثنى ذكر مطلقا فكماله ان يكون صحيحا يفهم من الثنى الثانى ( واطلاق الحرف ) بلا ضم ضميمه غير صحيح ولا يبعد ان يقال ( فى جواب هذا الاعتراض ) ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اى يستعمل تلك الالفاظ ( اهل اللسان ) اى الذين وصفوا بالابلاغة وهم اهل الحل والعقد ( فى محاوراتهم ) اى فى مخاطباتهم العرفية ( وبيان مقاصدهم ) مبنى بيان ما فى ضمائرهم مع الاعتبارات المطابقة لمقتضيات الاحوال ( فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد ) على اصل التعريف فى تصحيحه ليكون جامعا حتى لا يخرج وضع الحرف منه والقيد الزائد ههنا قوله اطلاقا صحيحا وقال المحشى مجيبا لقوله ولا يبعد ويمكن ان يجاب عنه اى عن قول الشارح رحمه الله ولا يبعد بان يقال لم يعتبر المحجب الاولى ايضا قيدا زائدا بل اكتفى فيه بالتبادر من الاطلاق كما اكتفيت به الى هنا كلامه والصواب ان يقال المراد يفهم المبنى عند اطلاق الموضوع او احساسه اعم من الفهم اجمالا او تفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا فيتم التعريف فلم يكن وضع الحرف خارجا عنه والدلالة على معنى فى نفسه عبارة عن الدلالة على المبنى الذى يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمه ( للمبنى ) مقصود به واللام متعلق بقوله وضع ( المبنى ) اصطلاحا وقد يكتفى فيه بصحة القصد مبنى المبنى ما يصح به القصد ( ما يقصد ) مبنى للمفعول ( ثنى ) متعلق بيقصد ( فهو ) اى المبنى لفة ( امام فعل ) من عنى مبنى مثل رى يرى ( اسر

حمل التقرير على الحمل على الافراد ابلغ فى مباح الكتاب قوله وسط التحرير فى الصحاح السط الحيط الذى مادام فيه الحرز والا فهو سلك فى تشبيه التحرير بالسط ايماء الى انه لا يفارق الفوائد التى على كالدور ( قوله للولد الذى عزى الثنى ) يعزى عزى وعزاة اذا قل لا يكاد يوجد فهو عزى فالظاهر التبادر من وصفه بذلك وصفه بالنقطة الواقعة والبصرة النقطة فان مثالهما الكبريت الاحمر بل ما اعزى واندر قوله لهذا الجمع والتأنيف انما جمع بينهما مناسبة الجمع بين التقرير والتحرير فكان الاول ناظر الى الاول والثانى الى الثانى فلا يرد ما قبل من ان الاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الا اخراج الفقرتين عن المساوات قوله كالملة الغائبة ما تقدم فى التصور وتأخر فى الوجود وضياء الدين وان كان متقدما فى التصور ولكنه لم يتأخر فى الوجود ليس شئ لانهم قالوا الملة اما ان تكون داخلة فى الملول او خارجة عنه فان كانت الاولى فاما ان يكون الملول بها بالفعل او بالتوقف على الاول تكون ملة صورية وعلى الثانى

مكان) او اسم زمان يكون (بمعنى المقصد) بالكسر يعنى مكان او زمان قصد فيه شئ ولم يذكر الزمان اكتفاء بذكره لان المكان يستلزم الزمان وبالعكس ثم نقل الى المقصود (او مصدر ميمي بمعنى المفعول) يعنى لفظه مصدر ميمي الا انه نقل منه وجعل بمعنى المفعول (او مخفف معنى اسم مفعول كرمى) يعنى ان مر ميا اسم مفعول من غير نقل اصله معنى كرمى اجتمعت الواو والياء والسابق ساكن لا جرم انقلبت الواو الياء ثم ادغم الياء فى الياء ثم كسر ما قبل الياء لتسلم فصار معنى بالتشديد كرمى ثم خفف بمحذوف الياء الاولى اكتفاء بالكسرة فصار معنى كضرب ثم جعل كسرة التون فتحة وقلت الياء الفالزيادة التحقيف لان الفتحة اخف من الكسرة والالف اخف من الياء فاجتمع ساكنان الا لف والتوين فيحذف الالف لدفعه فصار معنى على وزن مرعى وهذا اقرب الوجوه معنى وابدعها القضايل هذا الوجه اولى الوجوه قوله (ولما كان) جواب دخل مقدّر تقديره ان ذكر المعنى ههنا زائد بلا فائدة لان الوضع يستلزم المعنى لانه تخصيص شئ بشئ قالنى الاول هو الدال والثانى المعنى المدلول فكان المعنى داخلا فى الوضع فذكره بعده يكون مستدركا فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع لمفرد مكان لمعنى مفرد فاجاب عنه بالواو الاستينافى بقوله ولما كان (المعنى مأخوذا فى الوضع) يعنى داخلا فيه لما عرفت ان الوضع تخصيص شئ بشئ والشئ الثانى هو المعنى لا غير ولان اللفظ الذى لا يكون له معنى لا يطلق عليه الوضع واذا كان الامر كذلك فالوضع يستلزم المعنى واذا ذكر المعنى بعد ذكر الوضع يكون مستدركا وذا غير جائز (فذكر المعنى بعده) اى بعد ذكر الوضع (مبنى على تجريد) اى على اثتراء المعنى (عنه) اى عن الوضع يعنى ينتزع عن المعنى الذى كان مأخوذا فى الوضع معنى آخر مبالغة فيجعل ذلك المعنى متعلقا بكقوله تعالى ﴿لهم فيها دار الخلد﴾ وقولهم لى من فلان صديق حميم وفى المطول التجريد ان ينتزع من امرضى صفة امر آخر مثله فى تلك الصفة مبالغة لكمال فيه حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة فن اراد تحقيقه فليرجع اليه (فخرج به) اى بقيد الوضع (المهمات) جمع مهملة وهى لفظ لا يعرف له معنى مثل ديرويز (والالفاظ الدالة بالطبع) مثل اخ بالحاء المعجمة فانه يدل بالطبع على الوجع لا بالوضع وكذلك اخ بالحاء المهملة فانه يدل على السعال بالطبع ايضا فان نفس اللفظ لا يقتضى ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة فانه ماقتضية لاحداث مثل هذا اللفظ حال حدوث مثل هذا المعنى والآفة (اذم يتعلق بها) اى بالمهمات والالفاظ الدالة (وضع) وتخصيص اصلا) وكذا الالفاظ الدالة بالعلو كاللفظ المسموع من وراء الجدار فانه يدل على وجود الالفاظ وراءه (زبيت حروف الهجا) بفتح الهاء والجيم وبالقصر وهى الحروف التى تكون على حرف واحد مثل (ق و ن و ص) (الموضوعة لغرض التركيب) اى لاجل ان يتركب منها انسان كن وثلاثة كالى واربعة مثل اقل ود حرج وخسة مثل جحمرش

مادية وان كانت الثابتة فلا تخلوا من ان تكون مؤثرة لوجود المعلول اوفى مؤثرة للمؤثر فيه اولا هذا ولا ذاك فالاولى الفاعلية والثانى الغائية والحارج عن ذلك الامرين اما وجودى او عدى فالاول هو الحرائط والالات والثانى ارتفاع الموانع وجعلها من ثمة الفاعلية ولذا حصروا الملل النافعة فى الاربع ومن المعلوم انه مؤثر فى مؤثره الخارج فى وجود تلك الموانع فيصدق عليه ثمرات الغائية سلطنا اشتراط تأخر وجود الغائية لكن لانسم انه علة بحسب ذاته بل بحسب وصفه القائم وهو محصيله ذلك الفن ولا يخفى انه متقدم فى التصور ومتأخر فى الوجود على انه قدس سره لم يقل بانه علة بل شبهه بها فى كونه سببا باعثا لهذا الامر الجليل الثانى والعلة الغائية فى نفس الامر رضوان الله تعالى المستول وغفراته المأمول بقصد تسميم النعم كابدل (قوله نعمه الله وسائر المتدينين من اصحاب التمسيل) قوله وهو حسى ونم الوكيل عطف على جملة وهو حسى والمخصوص محذوف او على حسى وحده لتضمنه معنى



فيكون ثنائيا وثلاثيا ورباعيا وخامسيا فيكون بعضه فعلا في الثلاثي والرابعي وبعضه اسما في الاقسام الاربعة لان الاسم يكون ثنائيا كذو من وما وثلاثيا مثل زيد وعمر ورباعيا نحو جعفر وعقرب وخامسيا مثل جحمرش وبعضه حرفا تاما فيحصل من هذه الاقسام كلام اسنادي او غيره ولاجل هذا الفرض وضعت حروف الهجاء يلزم من هذا ان تكون موضوعا لمعنى وبقيت داخلة في الوضع لانه يصدق عليها ان يقال تخصيص شيء وان لم يكن فيها تخصيص شيء بشيء (لا يازاء المعنى وخرجت) الحروف المذكورة (بقوله لمعنى اذ وضعها الفرض التركيب لا يازاء المعنى) لما عرفت آنفا (فان قلت) اورد هذا السؤال بالفاء ايذا ثانيا السؤال فاش مما سبق وانشارة الى انه جواب شرط محذوف تقديره اذا كانت الكلمة افظا وضع لمعنى فان قلت ان هذا التعريف غير جامع لانه (قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر) كلفظ الاسم فانه لفظ وضع بازاء لفظ زيد مثلا وهو لفظ آخر والفعل فانه لفظ وضع بازاء لفظ ضرب مثلا والحرف فانه وضع بازاء لفظه من (فكيف) اي فعلي اي حال واي وصف (يصدق عليه) اي على ذلك البعض (انه) اي ذلك البعض (وضع لمعنى) فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع شيء مفرد ليدخل فيه ما وضع اللفظ آخر وما وضع لمعنى لان الشيء عام يصح اطلاقه على كل منهما فيكون التعريف جامعا (قلنا) تعريف المصنف ايضا جامع لان (المعنى ما يتعلق به القصد) يعني المعنى ما يكون مقصودا من اللفظ ومرادا (وهو) اي ما يكون مقصودا ومرادا منه او ما يتعلق به القصد (اعم من ان يكون لفظا) كالامثلة السابقة لان المتكلم مراده من لفظ الاسم يكون زيدا مثلا ومن الفعل يكون ضرب مثلا ومن الحرف لفظ من فيكون زيد وضرب ومن معنى لفظ الاسم والفعل والحرف (او غيره) عطف على قوله لفظا والضمير راجع اليه اي او غير لفظ مثل ضرب فان المراد المعنى القائم بالفاعل وهو الضرب فيكون تعريف الكلمة جامعا لا افرادها وما ناعنا عن دخول غيرها فيه (فان قلت) اوردته ايضا بالفاء لما سبق في السؤال الاول لان منشأ هذا السؤال جواب السؤال الاول يعني اذا كان المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت توقش في هذا السؤال بانه ليس في محله لان محله في الحقيقة قوله مفرد فلم قدم عليه واجيب عنه بانه انما قدم لكن منشئه جواب السؤال الاول كما قلنا ولتلايق الفصل بينهما ولا يخفى عليك ان هذا السؤال انما يرد على تقدير كون المفرد صفة لمعنى على ما هو الظاهر واما اذا كان صفة اللفظ على خلاف مقتضى الظاهر فام رد لانه حينئذ قد وضع لفظ مفرد لمعنى تأمل (قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الخبر) فانه لفظ مفرد وضع بازاء لفظ مركب وهو قوله زيد قائم واقام زيد (والجملة) فانها ايضا وضعت بازاء لفظ مركب كالثالين المذكورين وكذا الكلام في الاضافة فانها مفردة اللفظ وضعت بازاء لفظ مركب وهو غلام زيد وخاتم

يعسني والخصوص ح هو الضمير المتقدم وهذه العبارة متعارفة فيا بين ارباب المعقول والمنقول مذكورة في تصانيفهم منلفقات بالقبول وقد اعترض التفاتاني في شرح التلخيص بان الجملة الثانية انشائية فلا تعطف على الاولى الاخبارية وكذا على جزئها المتضمن لمعنى الفعل لانه خبر ايضا واجاب الشريف بوجهين احدهما انه يجوز ان يقدر مبتدأ في المطفوف بقرينة المطفوف عليه اي هو ثم الوكيل فيكون من قبيل عطف اخبارية على اخرى مثلها واثنيها دعوى جوازه بشهادة عز سلماته قالوا حسبت الله ونعم الوكيل والاحسن في الجواب هو ان ليس المراد بالجملة المطفوف عليها الاخبار عنه تعالى بانه كاف بل انشاء التوكيل كما يشعر به اياه المتكلم (قوله لم يصدر مبنى على ما هو المشهور والمستفاد من بعض الشروح انها مشتبهة على خطبة ايضا حيث اشتمل على شرحها فلهذا الحفظا بعد ان اشار النسخ (قوله من حيث انه كتابه تقييد لتحقيق وجه التخيل فان هذا الكتاب بحسب الحقيقة احسن الكتب المعمولة في الاعراب لكن خبل لمصلحة كسر النفس

افضة وغير ذلك من المركبات (فكيف يكون) ذلك البعض (موضوعا لمفرد) فكان على المصنف ان يقول لفظ وضع لمعنى بلا قيد الا فراد فدخل حينئذ فيه ما وضع لمعنى سواء كان ذلك المعنى مفردا او مركبا (قلنا هذه الالفاظ) اى الالفاظ المركبة التى قد وضع بازائها بعض الكلمات المفردة (وان كانت) هذه الالفاظ الواو للحال (بالقياس) الجار والمجرور خبر كانت (الى معانيها) متعلق بالقياس والجملة حال وهذه الالفاظ مبتدأ وهو قوله (مركبة) خبره فاما معنى هذه الالفاظ حال كونها مقيدة الى معانيها الموضوعه مركبة لدلالة جزء اللفظ منها على جزء المعنى (لكتها) اى الا ان هذه الالفاظ (بالقياس الى الفاظها الموضوعه بازائها مفردة) فيصدق عليها انها لفظ وضع لمعنى مفرد والحاصل انها معان مفردة لانه لا يدل جزؤ اللفظ على جزء المعنى والفاظ مركبة للسبق (وقد اجيب) المحجب هو صاحب الوافيه من اراد فليرجع اليها (عن الاشكالين) الاشكال الاول وهو انه قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف الخ والاشكال الثانى وهو انه قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة الى آخره (بانه) اى الحال (ليس منها) اى فى نقص تعريف الكلمة بالالفاظ كافى السؤال الاول والكلمات كافى السؤال الثانى وقيل اى فيما بين الالفاظ المستعملة فى مقام الحكم وهذا ليس بمناسب للمقام تأمل (لفظ) اسم ليس (وضع) صفة اللفظ (بازاء لفظ آخر مفردا) بناء على السؤال الاول (كان اد مركبا) بناء على السؤال الثانى (بل) هنا لفظ وضع (بازاء مفهوم كلى افراده) اى افراد المفهوم الكلى (الفاظ كل لفظ الاسم) فان لفظ الاسم موضوع لمفهوم كلى وهو ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة مشتقا وغيره (والفعل) فان لفظ الفعل موضوع لمفهوم كلى وهو ما دل على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة وافراد هذا المفهوم الفاظ مثل ضرب ويضرب واضرب او ما دل على حدث مقترن بالزمان وافراد هذا المفهوم ايضا الفاظ (والحرف) فان لفظ الحرف موضوع المفهوم كلى وهو ما دل على معنى فى غيره وافراد هذا المفهوم الفاظ مثل من وعن وان وغير ذلك عاملا كان او غيره (والحرف) فان لفظ الخبر موضوع لمفهوم كلى وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد وافراد هذا المفهوم الفاظ والجملة وغيرها ولا يخفى عليك اى المخاطب منصف الذى كان حاله التمييز (ان هذا الحكم) اى الجواب بان هنا لفظا موضوعا بازاء مفهوم كلى افراده الفاظ (منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة) المراد بامثال الضمائر الاسم الموصول الذى اريد به لفظ مفرد او مركب نحو الذى قلت فيما قلت زيد او زيد قائم واسماء حروف التهجى واسماء السور والكتب وامثالها (مفردة) تلك الالفاظ المخصوصة مثل زيد هو (او مركبة) مثل زيد قائم وهى جملة اسمية (فان الوضع فيها) اى تلك الضمائر (وان كان عاما) يعنى حال كونه عاما فان هو متلا موضوع لكل قائب تقدم ذكره انظروا معنى اد حكما

ان امره ليس بمثابة آثار السلف حتى يكون على اسلوبها ومصادقه المثل السائر ثبت العرش ثم انقش لها قيل يعنى الشارح بهذا التخييل تخييل المصنف نقصان كتابه بهذا التركيب مخالف صريح عبارته بل هو وجه غيرنا ذكره وتوضيحه بان يقال ان المقام داع الى كسر النفس لظنة الاعجاب بهذا التأليف الذى لم يسبقه احد بمثله فاراد بترك تخليعة بجلى الخطبة المشتملة على ذكر الحمد والصلوة لتلك المصلحة والا وجه عندى ان يحمل ذلك على كسر النفس الذى هو اعلى المراتب فانهم انما يستحسنون جملة جزأ لما يعتنون به فاشار بعدم التصدير ظاهرا الى انها مجالة لا يعنى بها وان كان عظيم القدر فى نفس الامر وما قيل من انه ترك الحمد اقتصارا على ما تضمنه التسمية من اظهار صفات الكمال الذى هو الحمد حقيقة لزوم الاختصار المطلوب فى هذا الفن انما يصح ان لو كانت النسخ متفقة على اثبات التسمية وليس كذلك (قوله) وبدأ كان دأب المصنفين ان يذكروا قبل التبرع فى المقصود من النحو

وانت موضوع لكل احد توجه الخطاب اليه وانما موضوع للمتكلم فتكون الفاظ عامة  
وانما قال وان كان عامياني فبده بالحال المقيدة للعموم اشارة الى ان ما ليس الوضع فيه  
عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل ايماء حروف التهجي والسور والكتب فان الوضع فيها  
خاص كالموضوع له (لكن الموضوع له) يعني الا ان الموضوع له يعني المستعمل فيه (خاص)  
فان هو مثلا مستعمل فيمن تقدم ذكره باحد الوجوه الثلاثة مثل زيد مثلا فحينئذ يكون  
المستعمل فيه خاصا وكذا غيره (فليس هناك) اى في مقام رجوع الضمير الى الفاظ مخصوصة  
مفردة او مركبة (مفهوم كلئى هو الموضوع له في الحقيقة) بل الموضوع له في الحقيقة معنى  
مخصوص فالوضع عام والموضوع له يعنى المستعمل فيه خاص مثل زيد هو والزيدان هما  
والزيدون هم (مفرد) اسم مفعول من افرد (وهو) اى قوله مفرد (اما مجرور) لفظا  
وواقع (على انه صفة لمعنى) على انه وصف بحال موصوفه اى بحال قائمه به مثل قولك  
مررت برجل حسن اذا الحسن حال الرجل وصفته على ما سبأني حقيقته (ومعناه) اى  
معنى المفرد (حينئذ) اى حين كونه صفة لمعنى (ما) اى مفرد (لا يدل جزؤا فظله على جزئه)  
اى جزء المعنى وذلك المعنى يقال له معنى مفرد كزيد فان جزء لفظه ثلثة الزاى والباى  
والدال ومعناه الحيوان الناطق مع الشخص وهو ايضا ثلثة ومعلوم ان الزاى لا يدل  
على الحيوان والياء على الناطق والدال على الشخص بل مجموع لفظ زيد يدل على مجموع  
قولك الحيوان الناطق مع الشخص ويقال لهذا المعنى مفرد (وفيه) اى في هذا التوصيف  
اوفى الاعراب متعلق بقوله يوههم (انه يوههم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد  
والتركيب قبل الوضع) يعنى هم هذا التوصيف ان المعنى متصف بالافراد والتركيب قبل  
وضع اللفظ له ثم وضع اللفظ لذلك المعنى المتصف باحدهما قبل وضعه (وليس الامر كذلك)  
يعنى ليس اللفظ موضوعا للمعنى المتصف بالافراد والتركيب بل يوضع اللفظ بازاء المعنى  
اولا ثم ينظر ان دل جزؤا اللفظ على جزء المعنى فذلك المعنى قد انصف بالتركيب وان لم  
يدل جزؤا لفظه على جزء معناه فذلك يكون متصفا بالافراد (فان اتصاف المعنى بالافراد  
والتركيب انما هو بعد الوضع) كما قلنا آتفا تأمل ولا تنقل واذا كان في هذا التوصيف  
حصول الایهام المذكور (فيلبى ان يرتكب) مبنى للمفعول لان الارتكاب قد يحى متعديا  
يقال ارتكب زيد الامر (فيه) اى في دفع الایهام (تجوز) اى تكلم بالمجاز يقال تجوز  
زيد اذا تكلم بالمجاز والتجوز ههنا ان يجعل الافراد وصفه للمعنى قبل وضع اللفظ بازاء  
مجازا باعتبار اتصافه به بعد الوضع حقيقة (كما يرتكب قى مثل من قتل قتيلا) اى في قوله  
عليه السلام يوم بدر وقت القتال محريضا للمؤمنين عليه وللعمل بقوله تعالى \* يا ايها النبي  
حرض المؤمنين على القتال \* من قتل قتيلا قله سلبه الاشتهاد في قوله قتيلا سلبه  
مجاز القرية بالقتل باعتبار ما يؤول اليه ويسمى هذا مجازا اوليا ومجازا مرسل او مثل  
قوله تعالى اتى ارانى اعصر خمرا (او مرفوع) لفظا (على انه صفة للفظ)

الكلمة والكلام لكونها  
موضوع العلم وتعريف  
النحو ليكون الطالب  
على بصيرة وان يذكرها  
الفرض من النحو ليزداد  
رغبة المتعلمين والمص  
ذكر الاول واعرض عن  
الاخير لان كتابه للمص  
الذى لا يكون تحصيله  
الا قسريا فلا ينفع في  
التحصيل البصرة ولا  
ما يوجب الرغبة هكذا  
قيل وهو خط صريح  
وغلط قبيح فان المتبر  
قبل الشروع في المقصود  
انما هو تعيين موضوع  
العلم اعنى التصديق  
بموضوعيته والمذكور  
ههنا هو التعريف المقيد  
للتصور فقط وهو من  
جمله المقصود وكيف  
يمكن ان يرتاب في ذلك  
وقد بين في محله ان تصور  
الموضوع من البادى  
المصدودة من اجزاء  
العلوم ومن اراد بيان  
الموضوع على ما هو المتبر  
قبل الشروع الداخلى في  
اجزاء المقدمة الحاجة  
عن المقصود ان قال  
موضوع هذا الفن هذا  
ثم شرع فبيان انه ماذا  
قد ظهر لك ان المص لم  
يعرض لبيان موضوع  
العلم كما انه لم يعرض  
لتعريفه وبيان غايته  
وذلك لامكان الشروع  
بدون هذه الامور وقد  
ذكرنا في صرح الشمسية  
وجه ما اشهر بين العلماء

على خلاف مقتضى الظاهر لان الظاهر ان لا يقع بين الصفة والموصوف فصل (ومعناه)  
 اى معنى اللفظ المفرد (حينئذ) اى حين كونه مرفوعا على انه صفة اللفظ (ما)  
 اى لفظ (لا يدل جزؤه) اى جزء ذلك اللفظ (على جزء معناه) اى معنى اللفظ  
 فيكون حينئذ لللفظ وصفان الوصف الاول جملة فعلية والوصف الثانى ليس بجملة  
 بل مفرد (ولا بد حينئذ) اى حين لا يكون لللفظ وصفان (من بيان نكتة)  
 اى بيان السبب والعللة لان المتكلم به يبلغ لا يظن به ان يخلوا اختياره هذه الخصوصية  
 عن نكتة وسبب (فى اراد) متعلق بالبيان قوله فى اراد مصدر متعد الى مفعولين  
 مضاف الى احدهما وهو قوله زاحد الوصفين والاخر قوله (جملة فعلية) والفاعل  
 متروك تقديره فى اراد المصنف احد الوصفين جملة فعلية (و) الوصف (الاخر  
 مفردا) هذا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد والحال  
 انه يمكن ان يورد الوصفان بالافراد حيث يقال لفظ موضوع لمعنى مفرد على ما هو الاصل  
 لان الاصل فى الوصف الافراد ويمكن ان يورد بالجملة الفعلية الماضية حيث يقال  
 لفظ وضع لمعنى افراد وان كان على خلاف الاصل (وكأن النكتة فيه) اى فى  
 الاراد المذكور (التنبيه) بالصفة (على تقدم الوضع على الافراد) لان الوضع  
 مقدم عليه (حيث اتى) مبنى للمفعول (به) الجار والجرور نائبه (بصفة المضى)  
 لتدل الصيغة ايضا على تقدم الوضع قوله المضى مصدر على وزن دخول (بخلاف الافراد)  
 وانما قدم الصيغة الاولى لانه لو قدم الثانية لا وهم تقدم الافراد على الوضع ولانه  
 اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى على ما هو الظاهر وان يكون  
 صفة للفظ على ما هو خلاقه ولتذهب نفس الناظر فى تعريفه كل مذهب يمكن ولانه  
 لو قدم الافراد لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع دون العكس  
 وقال المحشى والاولى ان يقال ان الاصل فى العمل الفعل فلمساكن الوصف الوضع  
 معمول آخر اختار صيغة الفعل والاصل فى الافراد اختياره فيما لا معمول له سوى  
 ما استكن فيه (واما نصبه) اى نصب قوله مفردا ورده باما الاستينافى لان رسم الخط  
 لما لم يساعد نصبه توهم ان النصب فيه لم يجز فا زال هذا التوهم بقوله واما نصبه (وان لم  
 يساعد رسم الخط) اى حال كونه غير مساعد رسم الخط النصب لان رسم الخط  
 اذا كان المنصوب غير ممنوع عنه التوين يكتب تنوينه على صورة الالف وههنا كذلك  
 الا انه لم يكتب تنوينه على صورة الالف فحينئذ لم يكن رسم الخط مساعدا للنصب  
 (فلى انه حال) الفاء جواب اما والجار والجرور خبر للمبتدأ الذى دخلت اما  
 عليه (من الضمير المستكن فى وضع) فحينئذ يكون مينا لهية الفاعل فىوافق  
 رفعه فى كونه صفة للفظ لان الحال فى حكم الوصف (او) على انه حال (من المعنى)  
 ولم يتقدم عليه مع انه نكرة وان ذا الحال اذا كان نكرة يجب تقديم الحال عليه على

من ان الصروع فى كل  
 علم يتوقف على معرفة  
 هذه الامور واما ذكره  
 القائل فى تعطيل الاعراض  
 لا يلىق بشئ سوى  
 الاعراض قوله وقدم  
 يعنى انها مقدمة عليه  
 بالطبع فلزم التقديم  
 بالوضع لئلا يخالف  
 الوضع الطبع فان  
 الخطين يعدون تلك  
 المخالفة من قوة الخطأ  
 ومعنى التقديم بالطبع  
 هو ان يكون الشئ بحيث  
 يحتاج اليه الاخر ولا  
 يكون هو علة له كالواحد  
 بالنسبة الى الاثنين ولا  
 يخفى ان الكلمة والكلام  
 كذلك فانه لا يوجد ما لم  
 توجد مع ان وجودها  
 لا يستلزم وجوده والا  
 لزم من كل كلمة كلام  
 وانه باطل قوله بعض  
 الشعراء نقل عن الكاظم  
 روى انه قال قائله امير  
 المؤمنين على ابن ابى  
 طالب رضى الله عنه ثم  
 قال الناقل ولم يبلغ ذلك  
 الشارح ولو بلغه لم يرض  
 بان عبر عنه ببعض  
 الشعراء ولا يخفى على  
 المتقبح انه افتقر عليه  
 كذبا فانه رح صرح  
 نفسه بان قائله من  
 الشعراء حيث لا يكافى  
 الشاعر جراحات السنان  
 الخ (قوله عن بعض  
 تأخيرهما لئلا يأتى بلفظ  
 البعض ايضا بالمد  
 اختصاص التأثير بما



ماسأني لانه لا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور وجوب تقديم الحال على صاحبه  
 اذا كان نكرة مشروط بعدم كون صاحبه مجرورا (فانه) اي المعنى (مفعول بواسطة اللام  
 جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الحال مبنية لهية الفاعل او المفعول والمعنى  
 ههنا ليس بفاعل ولا مفعول فكيف يصح ان يكون المعنى ذا الحال فاجاب عنه بان  
 المعنى وان لم يكن مفعولا به صريحا فهو مفعول به حكما لان المجرور بحرف الجر  
 مفعول به بواسطة الجر (ووجه صحته) اي نصب المفرد على الحالية جواب عن  
 سؤال مقدر وهو ان يقال ان الحال تدل على مقارنته لعامله زمانا وههنا الوضع  
 مقدم على الافراد فلم توجد المقارنة فلا يصح ان يكون حالا فاجاب عنه بقوله ووجه  
 صحته (ان الوضع) اسم ان وان كان انوا للحال (مقدما على الافراد بحسب الذات)  
 متعلق بقوله مقدما والمعنى ان الوضع حال كونه مقدما على الافراد بذاته يعنى ان  
 ذات الوضع ولفظه مقدم على ذات الافراد ولفظه (لكنه) اي الا ان الوضع  
 (مقارن) ومصاحب (له) اي الافراد خبران (بحسب الزمان) يعنى ان زمان الوضع  
 بازاء المعنى مقارن لزمان الافراد يعنى ان زمانهما متحدان بحيث لا تفاوت بين الزمانين  
 (وحذا القدر) يعنى المقارنة في الزمان (كاف لصحة الحالية) اذا دخل للمعية  
 الذاتية ولا تفاوت بها الحال وحاصل الجواب ان تقدم الوضع على الافراد بالذات  
 لا بالزمان وهو لا ينافي بالمقارنة بالزمان فيصح ان يكون حالا فحينئذ يوافق كونه  
 حالا من المعنى لان يكون صفة له لما سبق ان الحال في حكم الصفة (وقيد الافراد) سواء  
 كان مجرورا وصفا للمعنى او مرفوعا وصفا للفظ او منصوبا حالامنه لان الحال من ضمير  
 الشئ حال منه ايضا (لاخراج المركبات مطلقا) اي حال كون تلك المركبات مطلقة غير  
 مقيدة بالكلامية وغيرها ولذا قال الشارح (سواء) خبر مقدم (كانت) في تأويل المصدر  
 مبتدأ مؤخر اى كونها (كلامية) مثل زيد قائم وقام زيد (او غير كلامية) تفسير  
 للاطلاق كما في المركبات الخمسة الباقية (فيخرج به) اي بقيد الافراد (عن  
 حد الكلمة) وهو قوله لفظ وضع لمعنى مفرد ما بعد كلمة واحدة لشدة امتزاج  
 احدهما بالآخر سواء كان الجزء الاول منه حرفا (مثل الرجل) او جزءا الثاني  
 منه حرفا (و) هو مثل (قائمة وبصرى وامثالها) اي امثال الرجل وقائمة وبصرى  
 (عما) بيان لقوله وامثالها (يدل جزء اللفظ منه) الضمير الجزر يرجع الى ما في  
 قوله مما يدل (على جزء معناه) متعلق بقوله يدل (لكنه) اي الا ان المذكور من الامثال  
 وهى الرجل وغيره الضمير يرجع الى المثل في قوله مثل الرجل والى المثال باعتبار المذكور  
 (بعد) فعل مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه يرجع الى اسم لكنه يعنى بعد ذلك المذكور  
 (لشدة الامتزاج) اي لشدة امتزاج احدهما بالآخر (لفظة واحدة) منصوب على انه مفعول  
 ثان لقوله بعد لان العد قد يستدلى الى مفعولين يقال عدا الاغنام مائة (ويعرب) تلك الامثال

يورث الالم فباقي من  
 ان مطلق التأثير في  
 النفس جار في الالفاظ  
 باعتبار تأثيراتها الحسنة  
 والسبئية لكن قول  
 الشارح وقد عبر آه  
 يدل على انه اراد التأثير  
 باحداث الالم ليس كما  
 ينبغي (قوله حيث لا يقع  
 الاعلى الثلث والجنس  
 حقه ان يقع على القليل  
 والكثير كالماء والسل  
 (قوله يا اول بعض الكلم  
 قبل يمكن رد شاهد  
 الجنس من غير حاجة  
 الى مثل هذا التأويل  
 بان يقال ان لام التعريف  
 يبطل منهما الجمع فلما  
 بطل ههنا معنى الجمعية  
 لم يؤثرت نعتة ثم قيل  
 وكيف لا يكون معنى  
 الجمعية ههنا متروكة ولو  
 كانت باقية لزم ان  
 لا يصعد الكلمة الطيبة  
 الواحدة ما لم تصر جماعة  
 من الكلم وكلامها  
 باطل اما الاول فلان  
 مبنى ذلك كون الالم  
 لتعريف الماهية كما ذهب  
 اليه جماعة في قولك والله  
 لا تزوج النساء اولا  
 بليس الثياب والحمل على  
 هذا المعنى عما يراه جملة  
 التذليل بل لا سيال اليه  
 بحسب الظاهر ايضا واما  
 الثاني فلان لازم الجمع  
 المعروف بلام الجنس  
 والاستتراق المحكوم  
 عليه بنى هو ان لا  
 شئ من افراده خارجا

عطف على بعد فتذكر الضمير باعتبار المذكور (باعراب واحد) الانسب بالمقام  
بقربة قوله لفظه واحدة ان يجعل واحد مضاف اليه لاعراب لاصفة له وان ينو  
ما يقابله من قوله مع انه معرب باعرابين فيكون المعنى انه اعراب مجموع اللفظين باعراب  
لفظ واحد كذا في المحشى واجب باعراب مثل الرجل على ضرب من المسامحة  
لاجرانه مجرى الكلمة الواحدة (ويسقى) عطف على فيخرج (مثل عبدالله) حال  
كونه (علما) المراد كتركيب اضافي سواء كانت اضافته مضموية مثل عبدالله او لفظية  
مثل ضارب زيد جعل علما (داخلا) حال بعد حال (فيه) اى فى تعريف الكلمة (مع  
انه) اى مثل عبدالله علما (معرب باعرابين) وهو ظاهر واجيب عنه بان الاعرابين  
كانا فى الاصل الذى هو المضاف والمضاف اليه وفى حال العلمية صارا كلمة واحدة وبقي  
على ما كانا عليه يعنى اذا جعل علما كان مجموعهما واحدا تحقيقا باعتبار المعنى لان مسماه  
لا يدرك باحد جزئيه ولان جزء لفظه لا يدل على جزء معناه واسمين تقديرا باعتبار  
اللفظ لانه فى اللفظ بمنزلة غلام زيد (ولا يخفى على الفطن) بفتح الفاء وكسر الطاء  
المهملة او ضمها من كان بعيد الادراك سريع الفهم (العارف بالقرض) من تدوين  
(علم النحو) يعنى ان المقصود الاصل من تدوين عام النحو معرفة احوال الكلم من  
حيث الاعراب والبناء يعنى ليعرف ان اى كلمة معربة و اى كلمة مبنية وغيرهما فالانسب  
ان يجعل اللفظان المعربان باعرابين ككتبت وان لم يدل جزؤها على جزء معناها واللفظان  
المعربان باعراب واحد كلمة وان دل جزؤها على جزء معناها (انه) اى الحال والشان  
(لو كان الامر) اى الحال ملايسا (بالعكس) يعنى لو كان مثل الرجل داخلا فيه وعبدالله  
علما غير داخل فيه (لكان) هذا الامر (انسب وما) اى الذى (اورده صاحب الفصل)  
وهو من فى علم النحو للفاضل العلامة صاحب الكشاف (فى تعريف الكلمة) متعلق  
باورد (حيث قال هى اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع) وهى جنس تحت انواع ثلاثة  
الاسم والفعل والحرف (فمثل) الفاء جواب الشرط لان المبتدأ اذا كان موصولا صلته  
فعل او ظرف يعنى جملة فعلية او ظرفية يتضمن معنى الشرط فيصح دخول الفاء  
فى جوابه على ما سبأنى تحقيقه (عبدالله علما خرج عنه) اى عن تعريف الفصل بقوله  
اللفظة فانه لا يقال له لفظه واحدة (لان اللفظة ما لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما يصح  
ان يتكلم به عبدالله مرتين باعتبار الوصف الاضافى وقد قال العلامة الزمخشري ومن  
اصناف الاسم العلم وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتل والمفرد مثل زيد  
والمركب اما جملة او غير جملة اسمان جملا اسماء واحدا نحو معدى كرب او مضاف ومضاف  
اليه كعبد مضاف وامرى القيس والكنى حيث جعل المركب لاضافى اسمين (وبقى مثل  
قائمة وبصرى مما بعد لشد الامتزاج لفظه واحدة داخلا فيه) اى فى تعريف الفصل لانه  
يقال له لفظه واحدة لانه لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبار ما (فاخرجه) مثل قائمة

عن ذلك الحكم فاللازم  
هنا ان كل كلمة موصوفة  
بذلك صاعدة اليه تعالى  
لانها لا تصعد لطية مالم  
تصر جماعة كالا يخفى فان  
قلت لاحاجة الى هذا  
البيان لان المستلزم  
بهذا الآية لا يقولون  
بجمعة الكلم قلنا نعم الا  
انهم يعرفون بسدم  
اطلاقها الاعلى ما فوق  
الاثنين (قوله ولا منافاة  
دفع لما توهم من تحقق  
المنافاة بين تاء الوحدة  
ولام الجنس الدال على  
الكثرة ولا سبيل الى  
هذا التوهم قبل دخول  
لام الجنس اذ التاء للفرق  
بين الواحد والكثير  
وعدم استعمالها مجردة  
عنها فى التعليل ليس  
بحسب الوضع بل هو طار  
بعده والذاهبون الى  
جمعة لا يقولون بدخولها  
على صيغة الجمع بل يعدونها  
منه نفس الكلمة على  
قياس سائر المفردات  
والجموع فاقبل من ان  
توهم المنافاة بعد دخول  
اللام لاقبله من ضيق  
المطن وان وقع الى الان  
لجم غير من ذوى النطن  
لان المنافاة بين صيغة  
الكلم والتاء لازمة من  
مفاسدة التامل وتحقيق  
ذلك على وجه يتبين وجهها  
السؤال والجواب هو  
ان الجنس عن ضربين  
احدهما استغراق الجنس  
وهو الذى يحسن فيه

وبصري (بقيد الافراد) لانه لم يصح ان يقال فيه هي اللفظة الدالة على معنى مفرد لان معناه ليس بمفرد لدلالة جزء لفظه على جزء معناه (ولو لم يخرج به) مثل قائمة (بتركه) اى بترك قيد الافراد (لكان) التعريف (النسب كما عرفت) في قوله ولا يخفى على الفطن الخ ولك ان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما ومثل قائمة وان لم يكن مفردا حقيقة الا انه في حكم المفرد فهو في حكم الكلمة (واعلم) جواب عن سؤال مقدرو هو ان صاحب الفصل وغيره اخذوا في تعريف الكلمة الدلالة والمصنف لم يأخذها بل تركها وخالف الجمهور في عدم اخذها فاجاب عنه بقوله واعلم (ان الوضع يستلزم الدلالة) يعنى ان ذكر الوضع يعنى عن ذكر الدلالة فلماذا ذكر الوضع في تعريف المصنف اولا واستغنى عن ذكر الدلالة لاستلزام الوضع الدلالة حتى لو ذكرت لكان حشاوا والحال ان الاختصار مطلوب في الكلام لاسيما في الحدود والتعريفات والمراد بالاستلزام ههنا الاستلزام الحقيقي لا العقلي فافهم (لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر) والوضع كاسبق تخصيص شيء بشيء متى اطلق واحسن الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني فلمن من هذا انها لم توجد بدونه كالانسان والحيوان فان الاول لكونه اخص يستلزم الثاني يعنى لا يوجد بدونه بلاكس يعنى ان الاعم لا يستلزم الاخص بل يوجد بدونه كالحيوان (فتى تحقق الوضع تحققت الدلالة) يعنى متى وجد الوضع في شيء وجدت الدلالة فيه ايضا لما سبق آتفا ان الاخص يستلزم الاعم اذا كان الوضع اخص وهو يستلزم الاعم يعنى ذكر الاخص يعنى عن ذكر الاعم ويكتفى بذكر الاخص (فبعد ذكر الوضع) المستلزم للدلالة اولا (لا حاجة الى ذكر الدلالة) ثانيا ليكون التعريف اخصر واوجز (كما وقع في هذا الكتاب) اى المسمى بالكافية قوله (لكن الدلالة) استدراك من قوله اعلم ان الوضع يستلزم الدلالة اى الا ان الدلالة (لا تستلزم الوضع) لما سبق ان الدلالة اعم والاعم لا يستلزم الاخص يعنى ان الاعم يوجد بدون الاخص كالحيوان يوجد بدون الانسان والفرس (لا مكان ان تكون) اى ان توجد الدلالة (بالعقل) بلا وضع (كدلالة لفظ دير) وانما قال لفظ دير لثلاثتهم انه دال على وجود الالفاظ بالوضع لا بالعقل وقال المحشى اختار لفظا مبهلا للتمثيل وقيد بالسمع من وراء الجدار ليتمحض فهم الالفاظ بسماع دير لكون دالة اللفظ لذلك المدلول عقلية فتظهر الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف ما لو كان للفظ معنى فيكون حينئذ للفظ دالتان فلا يظهر ما قصدنا بالتمثيل كمال ظهور ولو كان الالفاظ مرثيا لم يظهر ايضا لان فهم المعنى حينئذ يكون بالمشاهدة او بدلالة اللفظ انتهى كلامه (المسموع) صفة اللفظ (من وراء الجدار) يعنى من خلف الحجاب فذكر الجدار المجرد للتمثيل (على وجود الالفاظ) متعلق بالدلالة فلا استدلال بالعقل ان يقال ان هذا المسموع لافظا لانه لما لم يكن الالفاظ مرثيا استدللنا بالعقل ان لهذا اللفظ لافظا ولهذا

لفظ كقوله تعالى ان الانسان لني خسر وهذا الاستغراق يناقض الوحدة لانه بغير الكثرة لا يقلل فعل هذا لا يصح ان يقال كل لفظه ولا ثمرة خبر من جرادة بقصد العموم لان الثاني للوحدة هو الكثرة بمعنى الكل لا بمعنى كل واحد والثاني مهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة بل ذلك احتمال عقلي كما في قوله تعالى ان اكله الذئب وهذا النوع منه الجنس لا تنافي بينه وبين الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة ولا يتراب في ان المقصود هنا هو الثاني لان الحد انما يذ كر ليان مهية الشيء لا ليان استغراقه قوله يمكن حملها على المهدود ذلك بان المهد لا بد وان يكون حصه من الجنس وههنا ليس كذلك وانت خير بان مدلول الكلمة على هذا هو المسمى بهذا اللفظة والمهدود فيما بين النعاة من جملة افراد هذا المدلول لضرورة ان الكلمة النعوية بعض منه وقد اشار الشارح بصفة الامكان الى ضعفه لان الاعتبار الغائب في التعاريف يسيان المهية من حيث هي على قوله ثم

كانت هذه الدلالة عقلية (وان تكون) الدلالة عطف على قوله ان تكون (بالطبع) يعني تكون الدلالة على المقصود بطبع الالفاظ (كدلالة اح اح) اذا تلفظ به (على وجع الصدر) يعني صدر الالفاظ اى فى صدره قوله اح بفتح الهمزة وتشديد الحاء المهملة او ضمها يدل على وجع الصدر واما بفتحها وسكون الحاء المعجمة يدل على مطلق الوجع فى الصدر وغيره وبضمها يدل على السرور كذا فى شرح العصام واذا كانت الدلالة اعم وذكر الاعم لا يستلزم الاخص بل لا بد من ذكره (فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع) لما عرفت انها لا تستلزم (كما فى المفصل) فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف ولما فرغ من تعريف الكلمة شرع الى تقسيمها فقال (وهى) (اى الكلمة) الضمير راجع الى افظ الكلمة والتقسيم باعتبار المعنى (اسم فعل وحرف) (اى منقسمة) انقسام الكل الى جزئياته كاقسام الحيوان الى الانسان والفرس والابل يعنى ان الحكم قبل الربط او يكون من قبيل حكم الاخص على الاعم كقولك الحيوان انسان لا انقسام الكل الى الجزء وفى الرضى فان قيل يجب ان تكون الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون قولك اذهب يزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف قلت انه كان يلزم ما قلت ان لو كان هذا قسمة الشئ الى اجزائه كما تقول السكنجين خل وعسل وماء والبيت جدران وسقف بل قسمة الى جزئياته نحو الحيوان انسان وفرس وابل وتريد ما يدخل تحت كل كدخول الانسان فى الحيوان والفعل فى الكلمة وبصح كون الكل خبرا عنه كالعكس نحو الانسان حيوان والحيوان انسان الى هنا كلامه وقدم الاسم على اخويه لحصول الكلام من نوعه دون اخويه ولان الاسم اصل فى الاسراب المقصود من هذا الفن والفعل على الحرف لانه وان لم يأت من الفعلين كلام لكنه احد جزئيه نحو ضرب زيد بخلاف الحرف تأمل (الى هذه الاقسام الثلاثة) الاسم والفعل والحرف قوله (منحصرة فيها) اشارة الى ان اللام فى (لأنها) متعلق بمفهوم الكل وان اللام حصرية (اى الكلمة لما كانت) لما طرف بمعنى اذ ويلزم بعدها الماضى لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك اوجلة اسمية مقرونة باذا المفاجأة او مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا (موضوعة لمعنى) لما فهم من تعريفها (والوضع يستلزم الدلالة فهى) (جواب لما تكونها جلة اسمية) (اما) (من صفتها) (ان تدل) فيكون ان تدل فى تأويل المصدر مبتدأ محذوف الخبر فلا يرد امتناع حل الدلالة على الكلمة وفى الرضى اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اى لان حالها او لانها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتدأ محذوف والخبر اى دلالتها ثالثة ومثله قولك زيدا ما ان يسافر او يقيم انتهى والشارح

نقل لا يخال ان اللفظ يحى فى اللغة بمعنى التكلم قال فى الصحاح لفظت بالكلام وتلفظت به اى تكلمت به فلا حاجة الى ارتكاب النقل وهذا ما اختاره الرضى حيث قال اللفظ فى الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملقوط به لانا نقول ان المفهوم من كلام الصحاح وغيره من كتب اللغة انه فى الاصل بمعنى الرى وكون لفظت بالكلام بمعنى تكلمت به مبنى على هذا الاصل الا ترى ان معناه الرى من الرى واما الشيخ الرضى فآراد بالمصدر التكلم بل الرى مطلقا لكن فى كلامه محذوف تقديره ثم استعمل بمعنى اللفظ المستعمل بمعنى الملقوط به على ما قاله الفاضل الشريف وعليه بالاحسان الضبط حتى تأمن من ورطات اصحاب الحواشى قوله واللفظ الحقيقى قبل لا يخفى انه وضع اللفظ لما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما فالمستكن فى اضرب ايضا لفظ حقيقى فالصواب فالتلفظ به الحقيقى وذلك السؤال شديد الهم الا ان يقال مبناء قوم التسميم الى الحقيقى والحكمى داخليا نقل اليه هذا اللفظ وليس كذلك بل القول اليه المتلفظ به فلهذا التسميم



خارج عنه مطلقا فلا  
 فرق بين اللفظ الحقيقي  
 واللفظ به الحقيقي (قوله  
 اذ ليس من مقولة الحرف  
 والصوت اى هو موجود  
 لا يدل عليه باللفظ  
 الموضوع له التألف من  
 الحرف والصوت كما هو  
 شأن اللفظ في الحقيقة  
 وما قيل من انه اراد به  
 انه ليس بوجود اصلا  
 بل اعتبارى محض ليس  
 بصحيح لان الشيء ما لم  
 يصر موجودا باحد  
 الوجودين لا يكون منويا  
 ولا يلزم ان يكون من  
 احدى المقولات العشر  
 كما توهم لاختصاصها  
 بالوجودات الخارجية  
 ومن الاوهام ما قيل من  
 ان اللفظ الحكيمى يكون  
 واجبا قارة واخرى  
 ممكنة جسا او عرضا  
 فتارة يكون من مقولة  
 الصوت وذلك اذا رجع  
 الضمير الى الصوت ثم  
 قيل فاحفظه فانه بما خفى  
 على غير حتى قال بعض  
 الفضلاء لا درى من اى  
 مقولة هو فليت قول  
 بلغة وبطلانه ليس لما  
 قيل من ان النعاج جعلوا  
 المستكن جزاء الكلام  
 وفاعلا وصرفوا الى غير  
 ذلك من الاحكام وما  
 ذكره من واجب ويمكن  
 انما هو مدلول ذلك  
 الامر الاعتبارى  
 المستكن الحكيمى ولم  
 يجعل النعاج الامور

الفاضل اختار الثاني لان الفعل المصدر بان المصدرية مأول بالمصدر فيكون كالصدر  
 في ان يكون مبتدأ وفاعلا ومفعولا ومضافا اليه (على معنى) (كائن) (في نفسها)  
 الجار والمجرور ظرف مستقر صفة لقوله معنى واليه اشار الشارح بقوله كائن  
 (اى في نفس الكلمة) اى في ذاتها والمراد بنفسها المعنى المستعمل فيه لغة او مجازا  
 (المراد يكون المعنى في نفسها ان تدل) اى ان تكون الكلمة دالة (عليه)  
 اى على المعنى المستعمل فيه (بنفسها) يعنى بذاتها وانفرادها (من غير حاجة)  
 يعنى بلا احتياج في الدلالة على ذلك المعنى (الى انضمام كلمة اخرى اليها) يعنى  
 من غير اعانة كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة من تلك الكلمة والحاصل  
 ان تكون مستقلة في الدلالة على ذلك المعنى (لاستقلاله) اى المعنى (بالمفهومية)  
 يعنى لكونه مستقلا في الفهم عن الكلمة الدالة عليه بحيث لا يحتاج في الفهم عنها  
 الى كلمة اخرى (او) (من صفتها ان) (لا) (تدل) عطف على ان تدل  
 ولما كان المعطوف في الحكم المعطوف عليه او رد هذا الكلام على ما كان في المعطوف  
 عليه (على معنى) (كائن) (في نفسها بل) (من صفتها ان) (تدل) لان العطف ببل  
 ان كان المعطوف عليه منفيا يكون المعطوف مثبتا لان الاضراب المتنى يكون اثباتا  
 (على معنى تحتاج) تلك الكلمة (في الدلالة عليه) اى على المعنى (الى انضمام  
 كلمة اخرى اليها) يعنى الى اعانة كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة  
 من تلك الكلمة (لعدم) كون تلك الكلمة مستقلة في الدلالة على المعنى وعدم  
 (استقلاله) يعنى وعدم كون المعنى مستقلا (بالمفهومية) يعنى في الانضمام عن المتكلم  
 (وسيجي تحقيق ذلك) اى كون الكلمة مستقلة في الدلالة او غير مستقلة فيها  
 او استقلال المعنى بالمفهومية وعدم استقلاله فيها (في بيان حد الاسم القسم)  
 (الثاني) اوردا القسم حيث جعله موصوفا لقوله اثنان بقرينة كونه قسما للكلمة  
 (وهو) اى القسم الثاني (ملا يدل على معنى) (كائن) (في نفسها) (الحرف)  
 الجملة مسنأة لانه لما قال اما كذا واما كذا فكأنه قيل له ما الاول وما الثاني  
 فقال القسم الثاني كذا والقسم الاول كذا وانما قدمه في الدليل وان كان اخره في الدعوى  
 لان الحرف في اللغة الطرف فذكره في الاجمال في طرف وفي التفصيل في طرف آخر  
 ولان الشروع في البيان من القرب يكون اولي ولعدم التقسيم فيه واما القسم الاول ففيه  
 تقسيم ولذا اخره لبيان انه عديمي والعديمي مقدم على الوجودى وان كان في الوجود  
 شرف كذا في الهندى مثاله كائن (كمن والى فانهما) كئنان ولكن (تحتاجان في الدلالة اى  
 دلالة كل واحد منهما (على معنيهما اعنى) ان معنى من (الابتداء) ان معنى الى (الانتهاء  
 الى) انضمام (كلمة اخرى) اليها لتكون تلك الكلمة معينة في الدلالة على المعنى بحيث لو لم  
 يكن الانضمام لم يفهم معناها وتلك الكلمة كائنة (بالبصرة والكوفة) يعنى كالانضمام بالبصرة

الى من والكوفة الى الى الكائنين (في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي  
هذا القسم) الذي لا يدل على معنى في نفس القسم فالتأنيث باعتبار الكلمة بل تحتاج  
في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها (حرفا) مفعول ثان لقوله وانما سمي (لان الحرف  
في اللفظ) اي معناه اللغوي (الطرف) والجانب يقال زيد في حرف اي في طرف وجانب  
(وهو في طرف اي جانب) يعني شبه القسم الثاني بمعنى الحرف في الطرية والجانبية  
فاستعير افظا المشبهة للمشبه وهو هذا القسم كاستعارة الاسد للرجل الشاع في  
قولك رأيت اسدا في الحمام فاطلاق الحرف على هذا القسم مجاز بعلاقة الشبه  
(مقابل) صفة لجانب (للإسم والفعل حيث يقعان) اي يقع كل واحد منهما  
(عمدة) ومقصودا (في الكلام) وذلك لان الاسم يكون مسندا ومسندا اليه  
ويتأني الكلام منه وحده مثل زيد قائم والفعل لكونه عرضا لا يقوم بنفسه  
بل انما يقوم بغيره يعني بما اسند اليه يكون مسندا فقط مثل قام زيد (وهو) اي الحرف (لا يقع  
عمدة فيه) اي لا يقع مسندا ولا مسندا اليه لان الحرف ليس له دلالة بالاستقلال ولا يفهم  
معناه الا بانضمام كلمة اليه وانما يكون واسطة بينهما (كاستعير) في حد الاسم ان الاسم يكون  
مسندا ومسندا اليه والفعل لا يكون الا مسندا فقط والحرف اداة بينهما لا يكون مسندا  
ولا مسندا اليه (و) (القسم) (الاول) من قسمي الكلمة (وهو) اي القسم الاول (ما)  
اي كلمة (تدل على معنى) كائن (في نفسها) اي في نفس مادل (اما) (من صفتها) اي صفة القسم  
الاول فالتأنيث باعتبار كونه عبارة عن الكلمة خبر مقدم (ان يقرن) مبتدأ مؤخر  
والجملته خبر الاول ما أول بمحذف المضاف امامن جانب الاول او من جانب الثاني لما سبق  
او بتاويله بالصفة والمعنى القسم الاول مقترن (ذلك المعنى) اي معناه يشير الى ان ارجاع  
الضمير ههنا من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى (المدلول عليه بنفسها في الفهم) اي فهم  
المعنى المدلول عليه (عنها) اي عن القسم الاول (باحدا لازمة الثلاثة) (جمع زمن كمثل  
وامثلة الثلاثة بصيغة التذكير لان مذكر اسماء العديكون بالتاء وسيأتي تحقيقه في بحث  
اسماء العدد وفي الهندي المراد بالاقتران الاقتران الموضوعي فلا يرد على عكسه نحو عسى  
ونعم وبئس وما احسن زيدا ما خرج عن الاقتران بالاستعمال وعلى طرده نحو هيات  
وصه ونحو زيد ضارب الان او غدا او امس مما اقترن بالعارض (اغنى) بالازمنة الثلاثة  
(الماضي والحال والاستقبال) الحال ما انت فيه في زمان التكلم والماضي ما تقدم عليه  
والاستقبال ما تأخر عنه (اي حين يفهم ذلك المعنى) المدلول عليه بنفسها (عنها) اي عن  
القسم الاول (يفهم احدا لازمة الثلاثة ايضا) اي كيف يفهم ذلك المعنى (مقارنا) يعني حال  
كون احدا لازمة مقارنا (له) اي لذلك المعنى لا قبله ولا بعده بل الشرط ان يفهم المعنى  
مقارنا لاحدا لازمة وعلى العكس (او) (من صفتها) اي من صفة القسم الاول (ان)  
(لا) (مقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها) اي عن القسم الاول (مع احدا

الخارجة جزء الكلام  
نفساده من وجهين  
احدا ان الدلالة صفة  
قائمة باللفظ واذ لم يثبت  
للمنوى لفظ موضوع لم  
يكن له مدلول وثانيهما  
ان مدلول الشيء سواء  
كان دلالة عليه بالمطابقة  
او بالتضمن لا يكون  
خارجا عنه بالضرورة  
بل لوجوه اخر احدا  
ان جمع هذا الامور  
من الواجب وغيره  
متساوية الاقدام في  
رجوع الضمائر اليها  
فان المراد بها الالفاظ  
مع قطع النظر عن الامور  
التي وضعت بازائها  
تلك الالفاظ فلا يتصور  
كونه تارة من مقولة  
الجوهر واخرى من  
مقولة العرض وثانيها  
انه منقوض بالامر  
والتهى سواء كان  
مستوفيا بذكر الامور  
والتهى ام لا فانه لا  
يتصور في هذه الصور  
ما تاتي به من الامور لان  
مبناها رجوع الضمير  
وهو غير متصور ههنا  
وثالثها ان الكلام في بيان  
اللفظ الحكيم وهذه  
الامور الفاظ حقيقة  
وراجها ان الراجع الى  
احد هذه الامور هو  
لفظ المنفصل كما اعترف  
به نفسه حيث قال اذا  
رجع الضمير وهو لفظ  
حقيقي مستعار للتعبير عن  
هذا المنوى المسبوق

له الكلام وليس يتنوى  
واعلم ان ما ذكرناه  
في هذا المقام من وجوه  
البطلان انما هو بالنظر  
الى كون المراد بالنوى  
هو المذكور من اللفظ  
كافي ذلك الواجب وضع  
شيء كذا وما اذا اراد  
القائل به الوجود  
في الخارج كما اذا قلت في  
حق جوهر بين يديك  
اشترى بكذا فوجه الرد  
ما فعله من قبلنا وما  
فعلناه من الرد عليه كان  
مبنيا على ظاهر لفظ  
المدلول ولو اتى بلفظ  
اخر مكانه سلم من  
الاعتراض ثم نقول جميع  
ذلك من قبيل البحث  
الخارج عن التحقيق  
اما التحقيق فهو انه  
لاريب في ان النوى ليس  
من الموجودات الخارجية  
وان القولات الشر  
تخص بها لا تنعدها  
الى غيرها فلا يتصور  
اندراجها فيها كما لا يخفى  
هذا ان الفاضلان  
فاستصحب احدهما وبين  
الاخر قوله وكلمات الله  
تعالى انما يقل كلام الله  
احترازا عن ذهاب  
الوهم الى الكلام النفس  
الاولى الاحدى الذات  
فانه قائم به منزلة عن  
الحروف والاصوات  
وتحقيقا لكون المراد  
بالبیان كلام اللفظي  
الحاصل من جنس  
الاصوات والحروف

الازمنة الثلاثة) الحال والاستقبال والماضي (القسم) (الثاني) (وهو) اي القسم الثاني (ما)  
اي كلمة (يدل على معنى) كائن (في نفسها) اي في نفس ما دل على الكلمة او نفس القسم الثاني  
يعني الكلمة ايضا حال كون ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها (غير مقترن) اي في الفهم عنها  
(باحدا لازمة الثلاثة) (الاسم) (وهو ما خوذ من السمو) بكسر السين او ضمها  
عند البصريين من سماء سماء مثل غزايغز وسمو اعلى وزن قوا حذف الواو واعتباطا  
وقل سكون الميم الى السين وحركتها الى الميم ليعوض عن الواو المحذوفة همزة الوصل  
فنجي بالهمزة ليتمكن الابتداء بها فصار اسما كذا في شرح الشافية (وهو) اي السمو (العلو)  
لغة لان العرب تقول كل ما علاك فهو سماء وانما سمي هذا القسم من اقسام الكلمة بالاسم  
الذي معناه العلو مجازا (لاستعلائه على اخويه) الفعل والحرف فالحاصل ان هذا القسم شبه  
بالمعنى الذي هو العلو فاستعير لفظ الاسم لهذا القسم كافي الحرف (حيث يتركب منه) اي من  
هذا القسم (وحده) حال من الضمير المجزور في منه لانه مفعول به بالواسطة (الكلام) فاعل  
يتركب (دون اخويه) يعني لا يتركب من كل واحد منهما واحدا (الكلام لما عرفت وستعرف  
(قيل) هو ما خوذ (من الوسم) من وسم بسم سعة ووسما مثل وعد بعد عدة ووعدا هكذا  
عند الكوفيين (وهو العلامة) يقال وسمت الدابة اذا جعل لها علامة وانما سمي هذا القسم  
الاسم (لانه علامة على سماء) واسمه عندهم وسم حذف الواو تبع الفعله فنجي بهمزة ليتمكن  
الابتداء بها (و) (القسم) (الاول) (وهو ما) اي كلمة (يدل على معنى في نفسها) اي في نفس  
ما دل او في نفس القسم الاول (مقترن) في الفهم عن القسم الاول (باحدا لازمة الثلاثة)  
(الفعل) (سمى) هذا القسم (به) اي بالفعل (لتضمنه) اي لتضمن الفعل او القسم الاول  
(الفعل اللغوي وهو المصدر) والمصدر هنا مضاف الى فاعله وناصب مفعوله وهو  
من قبيل تسمية الدال باسم المدلول ويقال مثل هذا عند ارباب المعاني مجاز مرسل وهذا  
الحصر يعني حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة حصر عقل اعلم ان الحصر على ثلاثة اقسام  
حصر عقلي وهو الحصر الدائرين النفي والاثبات كحصر الكلمة في الاقسام الثلاثة  
وحصر استقراء وهو الذي لم يوجد مع الاستقراء والتبع قسم آخر كحصر الاضافة  
المعنوية في الانواع الثلاثة اللامية واليانية والظرفية وحصر جملي وهو الذي يكون بحمل  
الجاعل كالحصر خلق الانسان في العناصر الاربعة وكالحصر الكل في اجزائه (وقد علم)  
الواو للعطف بناء على جواز حذف المعطوف عليه يعني قديمين وقد علم فحينئذ يكون من  
تنازع الفعلين وسيجيء له اذ زيادة تحقيق او اعتراضية بين الكلمة والكلام له لاقعة الجزئية  
بينهما المدح الدليل المذكور او ترغيبا للطالين او ليرد من ظن ان هذا حصر بدون  
تعريف الاقسام ولفظ قد لما للتقريب او للتحقيق وقد جرت العادة باستعمال العلم في  
الكليات والمعرفة في الجزئيات والمعنى وقد علم هذا الحد بكلمة (بذلك) اسلمه اسم  
مبهم للإشارة واللام عوض عن هاء التثنية ولهذا يجمع بينهما والكاف للخطاب انما

وضع المظهر موضع المضمهر على خلاف مقتضى الظاهر والقياس وقد علم به واختار  
 اسم الإشارة من بين الاسماء الظواهر لزيادة الممكن في الذهن واختار كلمة البعد مقام  
 هذا التعظيم كافي قوله تعالى ﴿الم ذلك الكتاب﴾ (اي بوجه حصر الكلمة) اي بدليل  
 انحصار الكلمة (في الاقسام الثلاثة) التي هي الاسم والفعل والحرف (حد) مفعول مالم  
 يسم فاعله (كل واحد) كائن (منها) لان من اليبانية اذا كان قبلها نكرة تكون صفة لها  
 (اي من تلك الاقسام) المذكورة (وذلك) اي كون كل واحد منها معلوما بدليل انحصار  
 الكلمة فيها واقع وثابت (لانه قد علم) تحقيقا بكنية (به اي بوجه الحصر) اي بدليل انحصار  
 الكلمة في اقسامها الثلاثة (ان الحرف كلمة) ان مع اسمها وخبرها في محل الرفع على انها مفعول  
 مالم يسم فاعله لقوله وقد علم اي علم بدليل انحصار الكلمة في اقسامها ان الحرف كلمة  
 بقرينة كون الحرف قسما للكلمة (لا تدل على معنى) كائن (في نفسها) بقرينة اولا (بل  
 تحتاج) في الدلالة على المعنى (الى انضمام كلمة اخرى اليها) يعني الى اعانة كلمة  
 اخرى في الدلالة على المعنى اياها (و) ان (الفعل كلمة) بقرينة كونه ايضا قسما  
 يعني نوعا منها (تدل على معنى) كائن (في نفسها) بقرينة قوله اما ان تدل على  
 معنى كائن في نفسها (لكنه) اي الا ان المعنى المدلول عليه (مقترن) في الفهم  
 (باحدا لازمة الثلاثة) وضعا بقرينة قوله والا اول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة  
 (و) ان (الاسم كلمة) بقرينة كونه نوعا منها (تدل على معنى) كائن (في نفسها)  
 بقرينة قوله اما ان تدل على معنى الح (غير مقترن) اما مجرور على انه صفة بعد  
 صفة للمعنى او منصوب على انه حال منه ويجوز الرفع ايضا على انه خبر مبتدأ  
 محذوف اي هو غير مقترن وضعا (باحدا الازمنة الثلاثة) اذ علم بدليل الحصر  
 ان كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة كلمة (فالكلمة) جنس تحته انواع كان الحيوان  
 جنس تحته انواع (مشتركة بين) هذه (الاقسام الثلاثة) كانه مشترك بين الانسان  
 وغيره من ذوى الارواح واذا كانت الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلاثة  
 لزم تمييز بعضها عن بعض ليصح قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اورد  
 بكلمة قد المفيدة للتحقيق وبالعلم للمشعر باليقين واراد تمييز بعضها عن بعض فقال  
 مصدر بالفاء المفيدة لتمييزها الى خلاف ترتيب النشر لترتيب اللف (والحرف)  
 كلمة تدل على معنى الا انه (يمتاز عن اخويه) الفعل والاسم (بعد الاستقبال في الدلالة)  
 على معنى في نفسها يعني ان الحرف مشترك لاخويه في كونه كلمة تدل على معنى الا  
 انه امتاز عنهما بكون المعنى في غيره يعني ان الحرف لا يدل على معنى في نفسه بل  
 يدل على معنى في غيره كالسير والبصرة في قولك سرت من البصرة فان لفظة من تدل  
 على ابتداء الغاية الحاصل فيها (والفعل) مشترك ايضا لاخويه في كونه كلمة تدل  
 على معنى الا انه (يمتاز عن الحرف بالاستقلال) يعني ان الفعل امتاز عن الحرف

وهو المتعارف عند العامة  
 والقراء والاصوليين  
 والفقهاء والاطلاق كلام  
 الله عليه ليس لمجرد انه  
 ذال على كلامه القديم  
 حتى لو كان مخترع هذه  
 الالفاظ غير الله تعالى  
 لكان هذا الاطلاق  
 مجاهله بل لانه اختصا  
 اخره تعالى وهو انه  
 اخترعه بان اوجد  
 الاشكال في اللوح  
 المحفوظ قوله تعالى بل  
 هو قرآن مجيد في لوح  
 محفوظ والاصوات في  
 لسان الملك لقوله تعالى  
 انه لقول رسول كريم  
 وهو اسم له لا يصح من  
 حيث تعيين المحل فيكون  
 واحد بالنوع ويكون  
 ما يقرأه الساري اي  
 قارئ كان نفس كلامه  
 تعالى (قوله فلاحاجة  
 قال الرضى احتراز بقوله  
 لفظ عن الخط والمقد  
 والنصب والاشارة  
 فانها ربما دلت بالوضع  
 على معنى مفرد وليس  
 بكلمات ولما كان هنا  
 مظنة ان يقال ان الجنس  
 لا يكون للاحتراز به  
 دفعه بقوله ويصور  
 الاحتراز بالجنس ايضا  
 اذا كان اخص منه النصل  
 بوجه وهو هنا كذلك  
 لان الموضوع للمعنى  
 المفرد قد يكون لفظا وقد  
 يكون والشارح اراد  
 رد ذلك وان كانت  
 الدبارة قاصرة في الافادة

اذ لا تائل القيام الاحتياح  
بعد ذكر اللفظ الى قيد  
يخرج دوال عن الحد  
ولا احتيال لهذا التوهم  
حتى يتم بدفعه لكنه  
غير وارد لان الاصل  
في الحدود ان يكون  
الجنس صادقا على كل  
ما يصدق عليه الفصل  
بدون العكس وقد  
عرفت ان تلك الدوال  
موضوعة لمعنى مفرد  
فان المعنى الفرد مالا  
يستفاد جزئه من جزء  
ما يدل عليه كما ستعرفه  
وهي كذلك وليست  
بكلمات ولواني بما كان  
المذكور من فصل  
داخلا في الجنس لكن  
يلزم على هذا عدم مطابقة  
الحد للحدود لبقاء  
ما ليس منه داخلا فيه  
فقصودوا الى شيء يصلح  
للجنسية باعتبار كونه  
شاملا للكلمة وغيرها  
من المهملات والمركبات  
ويخرج به عن الحدما هو  
داخل فيه خارج  
عن الحدود وذلك  
هو اللفظ فوضعه موضع  
الجنس ومن ذلك تبين  
ان ما ذكره البيضاوي  
في المختص من ان الكلمة  
ما وضع مفردا ليس كما  
ينبغي وان ما قيل في  
شرحه من ان الدوال  
الاربعة خارجة بالوضع  
اذا افراد ليس بمستقيم  
واحتيال كون ما عبارة  
من اللفظ لاسيلا اليه

بكونه مستقلا في الدلالة على معناه لما عرفت ان الحرف غير مستقل فيها (و) ممتاز  
(عن الاسم) ايضا (بالاقتران) يعني ان الفعل مشترك للاسم وحده في كونه  
مستقلا في الدلالة على المعنى الا انه ممتاز عنه بكون المعنى المدلول عليه في نفسها  
في الفهم عن لفظ الفعل مقترنا باحد الازمنة الثلاثة (والاسم) ايضا مشترك في كونه  
كلمة تدل على المعنى الا انه (ممتاز عن الحرف بالاستقلال) في الدلالة على المعنى لما  
عرفت ان دلالة الحرف غير مستقلة (و) ممتاز (عن الفعل) ايضا (بعدم الاقتران)  
يعني ان الاسم مشترك الفعل في الدلالة على المعنى بالاستقلال وممتاز عنه بكون المعنى  
المدلول عليه غير مقترن في الفهم عنه بالازمنة الثلاثة (فعلم) بعد كون الكلمة جنسا  
مشتركا بين هذه الاقسام الثلاثة وامتياز كل واحد منها عن اخويه بفصله المخصوص  
له (لكل واحد منها حد معرف) بكسر الراء المهملة صفة للحد (جامع لافراده)  
اي لافراد المعرف بالفتح لكونه جنسا مشتركا (ومانع عن دخول غيرها) اي  
غير الافراد (فيه) اي في الحد لوجود فصل مخصوص لكل واحد منها يميزه  
عما عداه (وليس المراد) اي مراد المصنف (بالحد ههنا) في قوله وقد علم بذلك  
حد كل واحد منها (الا المعروف الجامع) لافراده (المانع) عن دخول غير هاهي  
يعني عند الادباء ليس معنى الحد الا ذلك لان الحد في اللغة المنع ومنه الحداد للبواب  
لمنع الناس والدواب من الباب وفي المعرف هو ما يبين ماهية الشيء يعني الحد قول  
دال على ماهية كحد الكلمة ههنا لانه دل على ماهيتها وكذا غيره (ولله در المصنف)  
الدر مضاف الى الفاعل مبتدا والجملة جملة يمدح بها بكثرة الخير وسيأتي له زيادة  
تحقيق والمراد به ههنا شفقة المصنف على المتعلمين والطالين حيث لم يهمل في التعليم  
والتأليف جانب الذكي ولا النقي ولا المتوسط بينهما ولم يترك جانب احدهما راعى  
الجوانب الثلاثة (حيث اشار الى حدودها) اي الى حد كل قسم من اقسام الكلمة  
(في ضمن دليل الحصر) رعاية الجانب الذكي لان الذكي بالاشارة يفهم ماهو المشار  
اليه وما هو المقصود لان المقصود منه بيان حصر الكلمة فيها وفي ضمنه حصل  
بالاشارة حد كل منها (ثم نبه) بكلمة قد الدالة على التحقيق والعلم الدال على  
البقين وبكلمة البعد (عليها) اي على حدود اقسام الكلمة المشار اليها في ضمن  
دليل الحصر (بقوله وقد علم بذلك الخ) رعاية الجانب المتوسط لانه وان لم يفهم  
بالاشارة الا انه يتيقظ بالنبه ويدرك مانبه اليه ويفهم (ثم صرح بها) اي بحدود  
الاقسام المذكورة (فيما) اي في المقام والمحل الذي يأتي (بعد) الفراغ من  
احوال الكلمة والكلام وذلك المحل هو اول بحث كل قسم من اقسام الكلمة  
حيث قال في اول بحث الاسم الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة  
الثلاثة وكذا في الفعل والحرف رعاية لجانب النقي لان النقي لباوته لم يفهم من الكلام



جدا ويجوز بناء على  
 قرينة شجرة كون الكلمة  
 من قسم اللفظ ناش من  
 عدم العلم باحوال  
 المرافات وشرائطها  
 قوله لانه لم يقصد الوحدة  
 قال المص في الايضاح  
 رادا على قول صاحب  
 المفصل لفظه ان اراد بها  
 اقل ما يطلق عليه اللفظ  
 كضربة فاسد لان قوله  
 حرف واحد وان اراد  
 عدا مخصوصا ينشئ اليه  
 فليس مشعرا به وان  
 اراد معنى اللفظ كان اللفظ  
 اولى للاختصار ورفع  
 الاحتمال هذا كلامه وعلى  
 هذا كان الانسب ان  
 يقول ايذا فساد  
 قصد الوحدة ولعله  
 اراد التنبيه على صحة هذا  
 القصد فان من يدعى  
 ان عبد الله علما ليس  
 كلمة واحدة يحتاج الى التاء  
 لاجراجه مثله جدا ولا  
 يراد غير واردة لظهور  
 ان المراد هو الخبر لكن  
 مع زيادة فائدة وهي  
 ان لا يمكن التلطف به  
 مرتين باعتبار وضع  
 من الاوضاع اذ الوهم  
 لا يذهب الى احتمال  
 اخر عند الاحاطة بتمام  
 التعريف ( قوله مع  
 كون اللفظ اخصر وايضا  
 وصفه اخصر من وصفها  
 ولم يأت بهذه العبارة  
 لكن اولى ( قوله تخصيص  
 شي بجو قليل الاول  
 تعيين شي لشي يظهر

ما هو المقصود الا بالتصريح والتفصيل (بناء) نصب على انه مفعول له لافعال  
 الثلاثة الاشارة والتبيين والتصريح ( على تفاوت مراتب الطبايع ) وفي بعض  
 النسخ الطبايع والاول جمع طبيعة كالفرائض جمع فريضة والثاني جمع طبع  
 كرجل ورجال الطبع السجية التي جبل عليها الانسان وهو في الاصل مصدر  
 والطبيعة مثله وفي اللغة كلاهما في معنى واحد واما بحسب الاصطلاح بينهما  
 عموم وخصوص مطلق والعام هو الطبع لانه ما يكون مبداء الحركة مطلقا سواء كان لها  
 شعور كحركة الحيوان او لا كحركة الافلاك والاشجار كذا في شرح الديباجة والمراد  
 ههنا منها العقول من باب ذكر المحل واردة الحال فمعنى مراتب الطبايع تفاوت العقول  
 لان العقول متفاوتة وبها يتفاوت الناس بعضهم من بعض واليه اشار في قوله تعالى ﴿ وانما  
 يتذكر اولوا الالباب ﴾ يعني ان عقول المتعلمين متفاوتة بعضهم يفهم بالاشارة بمجودة  
 عقله وبعضهم لا يفهم لقصور ما في طبيعته ولكن يفهم بعدها بالتنبيه وبعضهم لكمال  
 غباوة لا يفهم بالتنبيه بعد الاشارة ولكنه يتقبط بالتصريح والتفصيل لانه كالتأنيص الاصم  
 لما فرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها وبيان بعض ما يتعلق بها اراد ان يعرف الكلام  
 وبيان بعض احواله الا انه لم يصله بالكلمة المناسبة الجزئية والكلمة بينهما ليكون فصلا  
 بعد فصل وبا بعد باب فقال ( الكلام ) اللام فيه للجنس كما ان اللام في الكلمة للجنس  
 ويقال لمثل هذا اللام لام الجنس ولا م الحقيقة ولا م الطبيعة كذا في الهوادي ( في اللغة  
 ما يتكلم به ) سواء كان فيه تركيب او لا ولذا قال ( قليلا ) فحينئذ يكون زيد او ضرب او  
 ان من الاسم والفعل والحروف كلاما ( كان او كبيرا ) لغة ( وفي اصطلاح النحاة ) عطف  
 على قوله في اللغة باعادة الجار ( ما تضمن ) آثر تضمن على تركيب لان التضمن احضر  
 لاستغنائه عن صلة من لانه لو قال تركيب لا احتاج ان يقال من كلمتين ولصدقه على اضرب  
 امر حقيقة دون تركيب ( اي لفظ تضمن ) اشار به الى ان لفظ ما موصوفة لانه خبر  
 والتكثير في الخبر اصل ولان التكثير في التعريفات انسب لكونه جنسا ( كلمتين حقيقة )  
 مثل زيد قائم زيد ( او حكما ) او الاولى حكما والثانية حقيقة مثل جيق مهملة دوز  
 مقلوب زيد او لعكس مثل زيد قام البوء وزيد ابوء قائم فاقسام ثلثة والقياس ان تكون  
 اربعة الثلاثة الاولى وان يكون كلاهما حكما ولم يوجد له مثال تأمل ولا تكن من الغافلين  
 وفي الهندي الاولى تركيب دون تضمن لمقابلة التركيب الافراد في تعريفها وايضا تركيب  
 احضر لصحة الاكتفاء عن المتكلمين رأسا بان يقول الكلام ما تركيب بالاسناد بخلاف  
 تضمن انتهى كلامه اقول ان مقاله المصنف هو الاولى لان المقابلة في التعريفات والحدود  
 غير لازمة وايضا التركيب وان كان احضر كما قال الا انه حينئذ يكون غير جامع لافراد  
 الكلام لخروج الكلام الذي استكن فيه فاعله سواء كان جازما مثل زيد يضرب او واجبا مثل  
 وغير ذلك ( اي تكون كل واحدة منهما ) ( من الكلمتين حقيقة او حكما ) ( في ضمنه ) فالضمير

تعلق لمعنى بقوله وضع  
ولئلا يتجه انه ان اريد  
بتخصيص شئ بشئ  
جعل المعنى مخصوصا  
بالموضع فخرج وضع اللفظ  
المرادف وان اريد  
جعل اللفظ مخصوصا  
بالمعنى فخرج وضع المشترك  
ولا يخفى انه لا وجه  
لكلا الوجهين اما الاول  
فلان تعلق لمعنى بوضع  
كما لا يظهر على تفسير  
الشارح لا يظهر على  
هذا التفسير ايضا فان  
الوضع على كلا التفسيرين  
لم يكن محتاجا الى قوله  
لانه داخل فيه ولا يخلص  
عن ذلك الا بان يضر  
لوضع بصوغ لفظ وهذا  
مع كونه على خلاف  
المشهور من اصطلاحهم  
لا يكون ذكره للاحتراز  
بل ليتعلق به قوله لمعنى  
واما الثانى فلان معنى اللفظ  
المرادف من حيث انه  
اخر وضع هذا المرادف  
لا يوجد في المرادف  
الاخر وعلى هذا قياس  
المشترك فانه بحسب كل  
وضع يختص بمعنى واحد  
وسقف على رجحان  
مختاره قدس سره فيما  
بعده قوله ولا يبعد  
قبل يمكن ان يقال لم  
يعتر المذهب الاول ايضا  
قيما زائدا بل اكتفى  
بالتبادر من الاطلاق  
وهو دعوى لاسبيل  
اليها جدا ثم قيل ترد  
على الوجهين تعيين الجواز

اضرب المجرور راجع الى الموصول اذا كان الكلام في الاصطلاح من تضمن كلمتين بالاسناد  
توهم ان المتضمن اسم فاعل هو لفظ زيد قائم مثلا والمتضمن اسم مفعول بعينه لفظ زيد قائم  
مثلا ايضا فالتحدا فلزم التمييز والتفريق بينهما فقال بالفاء التفضيلية المشعرة للتمييز والتفريق  
بينهما (فالمتضمن اسم فاعل) وانما قيده به مع انه لا يمكن الا ان يكون ذلك اتخصيص  
صورة الخط باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاعجام (هو المجموع) فقط يعنى مجموع زيد  
قائم مثلا ويقال لهذا المجموع لفظ تضمن كلمتين بالاسناد فيكون هذا المجموع متضمنا  
بالكسر (والمتضمن اسم مفعول هو كل واحدة من الكلمتين) يعنى هو المسند فقط  
او المسند اليه فقط لا مجموعهما يعنى زيد واحد هو المتضمن بالفتح او قائم فقط في  
ضمن زيد قائم كان الحيوان او الناطق متضمن يعنى احدهما وحده ومجموع الحيوان  
الناطق متضمن بالكسر كذلك هذا تأمل ولا تكن من الغافلين اذا علمت هذا الفرق  
(فلان لم اتحادها) كما توهم اى اتحاد المتضمن والمتضمن بل تضمن كل ما لكل جزء  
(بالاسناد) (اى تضمننا حاصل بسبب اسناد احدى الكلمتين) حقيقة او حكما (الى  
الاخرى) يشير الى ان الباء متعلق بقوله تضمن تضمن معنى الحصول والى انها للسببية  
وان اللام عوض من المضاف اليه والمعنى بسبب قيام احدى الكلمتين بالكلمة الاخرى  
مثل قام زيد فان معنى الكلمة الاولى القيام وهو انما يقوم زيد وكذلك زيد قائم والمنطلق  
زيد وزيد المتعلق وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة التى  
في الكلام الجبرى والطلى والانثائى وفي الرضى المراد بالاسناد الاسناد فى الحال كما  
في قولك قام زيد وزيد قائم او فى الاصل ليشمل الاسناد الذى فى الكلام الانثائى  
نحو بعت واشتريت والطلى هل انت قائم وليتك او لملك قائم وكذا نحو اضرب وليضرب  
وفى المتكلم كاضرب ونضرب ونضرب الى هنا كلامه (والاسناد) فى اللغة الاضافة  
من السند من باب دخل وهو ما اسند اليه من حائط او غيره او من السناد على وزن  
صراف وهو الناقصة المحركة الخلق وفى الاصطلاح (نسبة احدى الكلمتين) سواء كانت  
الاولى او الثانية مثل قائم زيد وزيد قائم (حقيقة او حكما الى) الى الكلمة (الاخرى  
بحيث) متعلق بالنسبة (يفيد) من افاد يفيد ان كان بمعنى اعلم بتعدى الى المفعولين يعنى يفيد  
تلك النسبة (المخاطبة فائدة تامة) محلى كان بمعنى اعلم بتعدى الى مفعول واحد فالمعنى  
يستفيد المخاطب منها فائدة تامة او يحصل منها تلك الفائدة (فقوله لفظ) المستفاد من  
لفظ الموصوفة جنس (شاول) الالفاظ (المهملات والمفردات والمركبات الكلامية  
وغير الكلامية) لان كل واحد منها لفظ يدخل تحت الجنس (وبقيد تضمن كلمتين) مصدر  
مضاف الى الكلمتين والباء متعلق بقوله (خرجت) الفاظ (المهملات) الصرفة  
(والمفردات) اما المهملات فلانه لا يطلق عليها الكلمة لان الوضع فيها المعنى شرط  
وفى الا يوجد الواضع لمعنى واما المفردات فلانها وان كانت كلمة الا انها خرجت بصيغة

التثنية في قوله الكلمتين ( وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية ) سواء كانت اضافية ( مثل غلام زيدو ) توصيفية مثل ( رجل فاضل ) او تعدادية مثل خمسة عشر او امتزاجية مثل بعلبك او صوتية مثل سيوبه ودرستوبه ( وبقيت المركبات الكلامية ) المقصودة من التعريف ( سواء كانت ) تلك المركبات الكلامية ( خبرية ) فعلية فاعله مذكر ( مثلا ضرب زيدو ) مؤنث مثل ( ضربت هندو ) اسمية مثل ( زيد قائم ) والقائم زيد ( او انشائية ) امر ( مثل اضرب و ) نهيا مثل ( لا تضرب ) فان كل واحد منهما ( اى من الامر والنهي ) او من قوله اضرب ولا تضرب ( تضمن كلمتين احدهما مملوطة ) يعنى الاولى كلمة حقيقة ( والاخرى ) والثانية ( منوية ) كلمة حكما ( وبينهما ) اى بين الكلمتين اللتين احدهما كلمة حقيقة والاخرى كلمة حكما ( اسناد ) يعنى نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث ( يقيد ) المخاطب فائدة تامة ) فصدق عليه تعريف الكلام وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد فيصدق الكلام ايضا لانه كما صدق الحد على شئ صدق المحدود ايضا على ذلك الشئ قوله ( وحيث كانت الكلمتان ) تعليل مقدم لقوله دخل وانما قدم للتايتو الى العلتان اعنى قوله وحيث الخ وقوله الاآتى فان الاخبار الخ ( اعم من ان تكونا ) اى الكلمتان ( كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف ) قد مر ان الاقسام ههنا بحسب القسم العقلي اربعة ان يكون كلاهما كلمتين حقيقة او على العكس او الاولى كلمة حقيقة والثانية كلمة حكما او على العكس وسواء كانت الكلمة التى فى حكم الكلمة جملة اسمية ( مثل زيد ابوه قائم او ) جملة فعلية حقيقة مثل زيد ( قام ابوه ) او حكمية مثل زيد ( قائم ابوه ) وذلك لان اسم الفاعل العامل على ماسباتى فى حكم الفعل المضارع فتكون الجملة فعلية لان مثل زيد قائم ابوه فى حكم زيد يقوم ابوه ويجوز ان يكون المثال الاخير فى حكم الجملة الاسمية وذلك لانه حينئذ يجوز فيه الامران احدهما ان يكون قائم مبتدئ لاعتقاده على المبتدأ وابوه فاعله سد مسد الخبر والثانى ان يكون خبرا مقدا وابوه مبتدئ مؤخر او على كلا التقديرين تكون الجملة اسمية مرفوعة المحل لكونها خبر مبتدأ الذى قبلها وسببى لهذا زيادة تحقيق فى قوله وان طابقت مفردا جازا الامران ( فان الاخبار ) جمع خبر كفرنس وافر اس ( فيها ) اى فى الامثلة المذكورة حال كونها مصاحبة ( مع انها مركبات ) لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى ( فى حكم الكلمة المفردة اعنى قائم الاب ) المقصود منه القيام فقط والاب مضاف الى تعمين الفاعل يعنى الذى يقوم به لا لغرض التركيب لانه اذا قيل زيد قائم لم يعلم ان القيام وصف لزيد او لسيبه ( ودخل فيه ) اى فى الكلام او تعريف الكلام الذى جزء الاول فى حكم الكلمة والثانى كلمة حقيقة ( ايضا ) كما دخل ما كان الجزء الثانى فيه كلمة حكما والاول كلمة حقيقة ( مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما ) اى فى هذين المثالين ( مهمل ليس بكلمة ) حقيقة بل كلمة حكما ( فانه ) اى المسند اليه فيهما ( فى حكم هذا اللفظ ) فان المقصود منه هذا اللفظ للتعين اى لفظ جسق مهمل

المعنى المجازى لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا او اطلقه ارباب اللسان فى محاورتهم يفهم منه المعنى المجازى لان شيئا من هذين الاطلاقين لا يكون بدون القرينة مع ان تعيين المجاز ليس من افراد هذا الوضع ولا يغنى ان هذا قرينة بلا صرية اذ الشارح لم يفسر الوضع بالتعيين بل بالتخصيص ومن الين انه غير صادق على الوضع المجازى فلا يرد على شئ من ذلك والمعجب من القائل انه اعترض على الشارح اولا بترك ما هو الاول يعنى التعريف بالتعيين ثم اعترض عليه ثانيا بان تعريف الوضع بالتعيين فاسد فوقع فى حيص بيض ( قوله اسم مكان ) يعنى المقصد قبل يرد عليه ان مكان الحدث يباين مفعوله فليس ما يقصد باللفظ مندوجا تحت المقصد حتى يصح اطلاقه مناسبة يصح ان يتقبل اسم ان بين المفعول والظرف عليه ثم قبل والجواب عنه احدهما الى الاخر فظهر بهذا انه لا وجه للاقتصار على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان هذا وانت خبير بان المقصود الافادة هو انه اذا كان المعنى ما يقصد به شئ

يخبر ان يكون اسم  
مكان استعمل في معنى  
المفعول وليس المسمى  
ان كل اسم مكان من  
حيث انه اسم مكان يصح  
ان يكون بمعنى المفعول  
حتى رد ما زعمه واردا  
كيف وهذا محال في  
جميع الصور واذا عرفت  
ان جوابه المفعول مع  
ما تفرع عليه ليس مما  
يلفت اليه ( قوله مبنى  
على تجرده عنه وكونه  
بمعنى التخصيص فقط  
ولا بعد ذلك بل هو  
الموافق للمشهور المستعمل  
بين الجمهور حتى صار  
بمثلة الحقيقة العرفية  
فانهم يقولون هذا  
موضوع لكذا وان كانا  
داخلين تحت مفهومه  
الاصلي فان قلت فعل  
هذا يكون الوضع  
مجردا عن اللفظ ايضا  
قلنا نعم الا انه لم يتعرض  
له لعدم تعلق الفرض  
به في هذا الوضع وبما  
قرره ان تبين بطلان  
ما قيل من ان المص  
انما استعمل الوضع في  
جزء معناه على سبيل  
التجوز وان كان المقام  
مقام التعريف لاحتياج  
تقييد المعنى بالافراد  
فالفرد لا يكون قيد  
الاسم كالا يبنى ( قوله  
الموضوعة لفرض  
التركيب لم يتعلق بهذه  
المسألة نظر من قال  
انه اراد بقوله خرجت

ولفظ ديز مقلوب زيد ولذلك اعرب باعراب الاسم وجعل مسندا اليه واخذ حكم  
الكلمة حقيقة (اعلم ان كلام المصنف) يعني ان القول الذي يصدق ان يطلق عليه الكلام  
الاصطلاحي عند المصنف وهو ما تضمنه كتيبن بالاسناد (ظاهر في ان) الفعل مع فاعله  
ومفعوله وجميع متعلقاته (نحو ضربت زيدا قائما) الباء في قوله (بمجموعه) متعلق بقوله  
(كلام) تقديره كلام بمجموعه لانه قال في تعريفه لفظ تضمن كتيبن بالاسناد وهذا اللفظ  
يصدق على هذا المجموع لانه يصدق عليه انه لفظ تضمن كتيبن بالاسناد ويصدق ايضا  
على مثل ضربت فقط مع ان الكلام في هذا المجموع الفعل مع فاعله فقط حيث لا دخل  
للمتعلقات فيه وكلام المصنف كائن (بخلاف كلام صاحب الفصل) يعني بخلاف ما يصح  
ان يطلق عليه الكلام عند صاحب الفصل (حيث قال) في تعريف (الكلام هو المركب)  
حقيقة او حكما ليدخل ما استكن فيه فاعله سواء كان جوازا او جوابا (من كتيبن) حقيقة  
او حكما (استندت احديهما) اي احدي الكلمتين (الي) الكلمة (ال اخرى) فانه اخذ  
الاسناد في تعريفه ايضا وقيد بان يكون اسنادا احدي الكلمتين الى الكلمة الاخرى ولم  
يطلق (فانه) اي هذا التعريف (صريح في ان الكلام) المصطلح (هو ضربت) يعني  
الفعل مع فاعله فقط (والمتعلقات) من المفعول والحال وغيرها (خارجة عنه) اي عن  
الكلام الاصطلاحي بحيث لا يطلق على المجموع كلام كما اطلق في كلام المصنف بل انما  
يطلق على مجموع الفعل والفاعل لا غير والحاصل ان كلام المصنف وكلام صاحب الفصل  
واحد الا ان كلام المصنف يصح اطلاقه على المجموع دون كلام صاحب الفصل (ثم اعلم)  
يعني بعد علمك سابقا الفرق بين كلام المصنف وكلام صاحب الفصل (ان صاحب الفصل)  
قد ذهب الى ترادف الكلام والجملة حيث قال ويسمى الكلام جملة وفيه اشارة اليه وان  
لم يصرح (وصاحب اللباب) ايضا قد ذهب الى ترادفهما حيث قال ثم اعلم ان الجملة قد  
تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالترادف بين النحويين وهذا صريح منه (ذهبا الى ترادف  
الكلام والجملة) الترادف الاتحاد في المعنى دون اللفظ من ردف كالقعود والجلوس وليت  
واسد يعني الترادف هو ما يصح ان يطلق احدا اللفظين على ما يطلق عليه الآخر (وكلام  
المصنف ايضا) اي مثل كلام الشيخين (ينظر الى ذلك) اي يميل الى ترادفهما لان انظر  
اذا تعدى بالي يكون بمعنى الميل لانه يقال نظر اليه اي مال اليه (فانه) اي المصنف (قد  
اكتفى في تعريف الكلام) الجار والمجرور في قوله (بذكر الاسناد) متعلق بقوله اكتفى  
فالغنى ان المصنف قد اكتفى بذكر الاسناد حال كون الاسناد (مطلقا) غير مقيد بكونه  
مقصودا لذاته ولغيره ولذا فسر بقوله (ولم يقيد) اي الاسناد بكونه مقصودا  
لذاته اذ لو كان مراده التفريق بين الكلام والجملة لتقيد الاسناد (بكونه مقصودا  
لذاته) ولم يطلقه فلمع من اطلاقه انه لا فرق بينهما عنده ايضا (ومن جملة) اي من جعل  
الكلام من المرفين (اخص من الجملة قيده) اي قد الاسناد (به) اي بكونه مقصودا لذاته  
(فحينئذ) اي حين كون الكلام اخص من الجملة (تصدق الجملة على الجملة الخبرية) قيدها

بالخبرة لان الانشائية على ما سيجي لا تقع خبرا ولا وصفا ولا حالا (الواقعة اخبارا)  
 كخبر المبتدأ وخبر باب ان وخبر لا التي لنفي الجنس والجملة في هذه المواضع في  
 محل الرفع لان الاخبار فيها مرفوعة ومقام مقامها يكون في محل الرفع كخبر باب  
 كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس والمفعول الثاني في باب حسبت وفي هذه المواضع  
 يكون في محل النصب لان ما قامت هي مقامه منصوب (او اوصافا) فهي في هذه المواضع  
 تنبع اعرب موصو فها من الرفع والنصب والجر لكون الاسناد في هذه المواضع مقصودا  
 لغيره يعني يكون الاسناد فيها مقصودا لصاحبه فتكون فيها مرتبطة ومتعلقة بما قبلها  
 غير مستقلة بنفسها ولذا احتيجت الى الربط من الضمير وغيره وكذا الجملة التي وقعت  
 صلة للموصول حيث كانت متعلقة له وان لم يكن لها محل من الاعراب فيكون الاسناد فيها  
 مقصودا لغيره (بخلاف الكلام) لانه لا يقع في هذه المواضع لكون الاسناد فيه مقصودا  
 لذاته فلا يقتضي الارتباط بغيره بل يكون مستقلا بنفسه (و) وقع (في بعض الحواشي) هي  
 جمع حاشية وهي ما كتبت على شرح لزيادة الايضاح وحل بعض المشكلات (ان المراد  
 بالاسناد) اي مراد المصنف بالاسناد المأخوذ في تعريف الكلام (هو الاسناد) حال كونه  
 (مقصودا لذاته فقط) على ان يكون اللام للمهد (وحيث) اي حين كون المراد هكذا  
 (يكون الكلام) المصطلح (عند المصنف ايضا) اي كما كان اخص عند من جعله اخص  
 من الجملة فحيث يكون الفرق بينهما بالعموم والخصوص مطلقا فكل كلام جملة من غير  
 عكس (اخص من الجملة) وفي الرضى الفرق بين الكلام والجملة ان الجملة ما تضمن الاسناد  
 الاصلى سواء كان مقصودا لذاته او لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكره من الجملة  
 والكلام ما تضمن الاسناد الاصلى وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس انتهى  
 (ولا يتأتى) (اي لا يحصل) من الحصول من التحصيل هذا تفسير باللازم لان الاتيان  
 يلزمه الحصول وعدمه فيكون من قبيل ذكر الملزوم واردة اللازم (ذلك) (اي الكلام)  
 لغة واصطلاح هذه التفسير هو المناسب للمقام وجملة على التضمن والاسناد بعيد  
 عن المرام كذا في حاشية العصام لانه قيل فيه اي ما تضمن او انضمن او الاسناد الاصلى  
 اي لا يحصل الكلام في ضمن شيء من الاشياء الا في ضمن هذين الخاصين فلا يلزم  
 اتحاد الظرف والمظروف لان الظرف خاص والمظروف عام والظاهر الانسب بالمقام  
 ان يجعل في معنى من اي لا يحصل الكلام الا من هذين القسمين (الافى) (ضمن)  
 (اسمين) بخذف المضاف (احدهما مسندا والاخر مسند اليه) اذ لا يتأتى الكلام من كل  
 اسمين لانه لا يتأتى من اسمي الفعل مثل رويدويه ولا من اسمين لا يصح ان يكون احدهما  
 مسندا والاخر مسندا اليه مثل رجل وفرس وزيد وعمر وقاعد وقائم وذلك لانه لم  
 يصح حمل احدهما على الاخر وهو ظاهر لا يخفى على من له ذوق سليم فلا بد من ان يكون  
 احدهما مسندا والاخر مسندا اليه ليصح الحمل ويحصل الكلام ولذا قال الشارح احدهما

المهمات القضية المهمة  
 التي هي في قوة الجزئية  
 عند اهل البران بقرينة  
 قوله وبقيت حروف  
 الهجاء لانها ايضا مهمات  
 ثم ان القائل وهم انه  
 اذا جرد الوضع عن  
 المعنى لا يخرج به مثل  
 جسق ودير لانه عين  
 للتلفظ به وقد سبق  
 بيان مثل هذا الوهم  
 من ذلك القائل على ان  
 هذا القائل قد اخطأ  
 في دعوى وجوب كون  
 الافراد قيدا للمعنى كيف  
 والثابت كونه قيدا  
 للفظ كما استغف عليه  
 وان مبناء توهم تفسير  
 الشارح الوضع بالتعين  
 دون التخصيص على  
 انه لو كان عرفه به  
 لماورد ايضا اذ المهم  
 ما لم يتعلق به غرض  
 وتعيين اصلا وهذا في  
 غاية الظهور ولكن من  
 لم يجعل الله له نورا فانه  
 من نور ثم انه لا ينبغي  
 ان يشوهم ان كثيرا  
 من حروف الهجاء  
 كهمزة الاستفهام وبعض  
 حروف العاطفة والجملة  
 لا يخرج بقوله معنى فلا  
 يصح الحكم بخروج  
 جميع حروف الهجاء  
 بهذا القيد لان هذه  
 الحروف ليست داخلية  
 تحت حروف الهجاء  
 الموضوع لفرض  
 التركيب كما هو الظاهر  
 ( قوله فان قلت قد وضع

مسندوا الاخر مسند اليه ومراد المصنف ليس الا هكذا الا انه لم يقيد بعبارة اعلم على فهم المتعلمين قدم المركب من اسمين لاستحقاق جزئية التقدم وهو ظاهر ولا يخفى على من له ادنى تأمل (اوفي) (ضمن) عطف على قوله في اسمين وهما منفصلة حقيقة بمعنى مائة الجمع والخلو كقولك العدد اما زوج او فرد (اسم) قدم لاستحقاقه التقدم (مسند اليه) (وفعل) (مسند) لانه كالآتي الكلام من كل اسم وفعل ولا يتأتى من اسم فعل وفعل (و) وقع (في بعض النسخ اوفي فعل واسم) مكان قوله في اسم وفعل بتقديم الفعل على الاسم وجهه ان المركب ههنا من فعل واسم فيلزم فيه تقديم الفعل لانه عامل مقدمه في الذكر قوله (فان التركيب) تعليل المفهوم الكلام وهو ان المصنف اتى بتقسيم الكلام على طريقة الحصر ولم يذكره بلا حصر كافي تقسيم الكلمة فان التركيب (الثاني) منسوب الى اثنين على غير القياس كالثلاثي الى الثلاثة والرابعي الى الاربعة كذا في شرح الشافية (العقل) يعني بحسب القسمة العقلية (بين الاقسام الثلاثة) الاسم (والفعل والحرف يرقى الى ستة اقسام) بضرب الاثنين في الثلاثة اذ لم يراع الترتيب (ثلاثة) مبتدأ متخصص بالوصف وهو قوله (منها) لان من البيانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة له (من جنس واحد) الجار والمجرور خبره (اسم واسم) يدل من قوله ثلاثة بدل الكل من الكل (فعل وفعل) كذلك (حرف وحرف) تقديره هؤلاء الاقسام الثلاثة من جنس واحد (وثلاثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف) وانما قلنا انه لم يراع الترتيب لانه ان روعي فينتهي الى تسعة اقسام لا تقسام كل من الاقسام الثلاثة الاخيرة باعتبار التقديم والتأخير الى قسمين كذا قاله السيد عبد الله قوله (ومن الين) خبر مقدم وجواب لما سأل ان الخبر اذا كان خبرا عن ان المفتوحة المأولة مع اسمها وخبرها بالمفرد الواقعة متبداً يجب تقديمه عليها وههنا كذلك اي ومن الين الواضع الغير الخفي (ان الكلام) المصطلح (لا يحصل بدون الاسناد) لان الاسناد مأخوذ في تعريف الكلام (والاسناد) المأخوذ في تعريفه (لا بدله) اي الاسناد (من مسندو مسند اليه) لما مر ان الاسناد نسبة احدي الكلمتين الى الاخرى بحيث يفيد مخاطب فائدة تامة ومعلوم ان احدي تلك الكلمتين مسندوا الاخرى مسند اليه لانه اذا لم يكن كذلك بل كان مجرد تركيب لم يحصل للمخاطب فائدة ما فكيف يكون فائدة تامة ولان الاسناد امر نسي لا يحصل الا بين متبنيين هما المسند والمسند اليه كان الاضافة امر نسي الا بين لا يحصل المضاف والمضاف اليه ولهذا نظائر كثيرة (وهما لا يتحققان) ولا يحصلان في شيء من الاشياء (الا في اسمين احدهما مسندوا والاخر مسند اليه) (اوفي اسم) مسند اليه (وفعل) مسند فالكلام موقوف على الاسناد وهو موقوف على المسند والمسند اليه وهما لا يوجدان الا في اسمين: في فعل واسم فالكلام موقوف على اسمين مسندو مسند اليه وفعل واسم مسندو مسند اليه لان الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء ولما تبين ان الكلام يحتاج

بعض الالفاظ لا يقال كان الاولى قد وضع بعض الكلمات ليوضح فساد التعريف لعدم صدقه عليه لانا نقول ليس مبنى السؤال عدم صدقه الحرف على الحرف بل عدم صدق الجملة الفعلية الواقعة وصفاً لموصوفه ولا يخفى ان الموضع هو اللفظ دون الكلمة (قوله) المعنى ما يتعلق به المقصد قبله انه اراد مفهوم ما يتعلق به المقصد بعينه فظاهر البطلان لان المعنى ما يقصد به وهو اخص مما يتعلق به المقصد و اراد صدق ما يتعلق به المقصد على معنى صدق الاسم على الاخص لا يلزم من كونه اعم من اللفظ كون المعنى اعم منه الا يرى ان الحيوان صادق على الانسان ولا يلزم من كونه اعم من الفرس كون الانسان اعم منه ولا يخفى على ذي فطنة ان المفهوم المتبادر من قولنا ما يتعلق به المقصد هو ما يقصد به ليس الاعم انه قد سبق تفسيره بذلك فلا وجه لبلاشق التردد واقول بانه يمكن ان يقال اراد الاول واللام في المقصد للعهد الخارجي فيؤول الى المقصد بقر ولا يخفى ان يتوهم انه لو اتي



الى الاسناد وهو محتاج الى المسند والمسداليه وهما لا يوجدان الى في اسمين او في فعل  
واسم وتبين ايضا ان الاقسام بحسب القسمة العقلية ستة والكلام لا يحصل الا من قسمين  
منها تولد ههنا سؤال وهو ان يقال فحال القسمين قد علم فاحال الاقسام الاربعة الباقية  
فاجاب عنه بما لا يستتافيه بقوله (واما الاقسام الاربعة الباقية) اثنان منها من جنس واحد  
فعل وفعل حرف وحرف واثنان منها من جنسين فعل وحرف اسم وحرف (ففي الحرف  
والحرف كلاهما) اى المسند والمسداليه الفاء جواب اما والجار والمجرور متعلق بقوله  
(مفقودان) تقديره فكلاهما مفقودان في الحرف والحرف فقدم الظرف الفعوى على  
متعلقه مع ان حقه التأخير عنه لا يحصر وذلك لان فقد المسند والمسداليه معان حصر  
ومخصوص لتركيب الحرف والحرف لا غير لان الحرف لا يدل على معنى في نفسه فضلا  
عن ان يكون مسند او مسداليه لانهما لا يكونان الا في اللفظ الدال على معنى في نفسه  
(وفي الفعل والفعل و) في (الفعل والحرف المسداليه مفقود) اما في الفعل والحرف فلما  
صرفت ان الحرف لا يدل على معنى في نفسه يعنى ليس له دلالة مستقلة فكيف يكون مسندا  
او مسداليه واما في الفعل والفعل فلان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فكيف يقوم غيره به  
ولكنه لما كان له دلالة مستقلة كان مسندا دائما ولا يكون مسندا اليه ابدافلا يوجد المسند  
اليه في هذين التركيبين فلا يحصل الكلام منهما لما عرفت (وفي الاسم والحرف احدهما)  
اى المسند والمسداليه (مفقودان الاسم ان كان مسندا) يعنى ان كان صالحا لا يكون  
مسندا بان يكون فيه معنى نسبي نحو القاشم (فالمسداليه مفقود) لما عرفت ان الحرف لا يكون  
مسندا ولا مسداليه والاسم المسند من حيث انه مسند لا يكون مسداليه (وان كان)  
الاسم (مسداليه) يعنى ان كان الاسم صالحا لان يكون مسندا اليه بان يكون دالا على  
الذات ولا يكون فيه معنى نسبي لا تحقيقا ولا تأويلا نحو الرجل وان زيد او ازيد  
(فالمسند مفقود) يعرف دليله مما سبق فلم يوجد الكلام في الاقسام الاربعة فانحصر  
الكلام في القسمين الاولين (ونحو يازيد) جواب عن سؤال وارد على قول المصنف  
ولا يتأتى ذلك الخ يعنى ان نحو يازيد كلام اصطلاحى باتفاق النحاة مع انه مركب من  
الحرف وهو حرف النداء والاسم المادى فلا يتم الحصر لانه قد وجد في الكلام الحرف  
والاسم فاجاب عنه بقوله ونحو يازيد وان كان بحسب الظاهر من تركيب الحرف  
والاسم الا انه (بتقدير ادعوزيدا) فليس الحرف والاسم المنادى في شئ من الكلام بل  
الكلام ليس الا في الفعل والفاعل المقدرين فلذا قال الشارح (فلم يكن) نحو يازيد (من)  
تركيب الحرف والاسم (كاذب اليه المبرد (بل) يازيد كلام حاصل (من تركيب الفعل)  
المقدر (والاسم الذى هو المنوى في ادعو) المقدر وسيأتى له زيادة تحقيق ولما فرغ من  
تعريف الكلمة وتقسيمها الى الاقسام الثلاثة ونبه عليها ايضا ولما كان الكلام كليا للكلمة  
لما سبق اورده عقيب الكلمة اراد ان يفصل الاقسام الثلاثة على ترتيب اللفظ والنشر

بتفسير السابق لكان  
احسن لظهور ما فيه  
من هجئة التكرار  
ثم فيه اشكال وهو ان  
المعنى اذا كان ما ينطق  
به القصد يلزم ان يكون  
حروف الهجاء موضوعة  
بازاء المعنى اذ لا يخفى  
ان التركيب مقصود بها  
وحله لا يخفى على ذوى  
البصائر (قوله) وهو  
اعم من ان يكون لفظا  
او غير قيل ان هذه  
القضية طيبيية والطبيعية  
لا تنتج كبرى الشكل  
الاول الا ان يقال نى انتاج  
الطبيعية في كبرى الشكل  
الاول نى كلية الانتاج  
اذ المعتبر عند الميزانين  
الامور الكلية والانتاج  
في هذا المقام بين كافي  
قولنا الانسان حيوان  
ناطق والحيوان الناطق  
كلى وليس كما زعمه  
لان هذا بدى لا يصح  
اعتباره كذلك ولا  
يرد بان هذه القضية  
مهملة وليست بطبيعية  
اذ الطبيعة هي القضية  
التي لا تصلح لان تصد  
كلية وجزئية وما نحن  
فيه صالح لكل منهما  
الا ترى ان تقول في اثبات  
المطلوب على وفق ما  
ذكره قدس سره  
المعنى ما يتعلق به القصد  
وكل ما يتعلق به القصد  
اعم من ان يكون لفظا  
او غيره لذلك ولفساد  
المعنى ح وما استدله  
على تخويل جعل الطبيعة  
كبرى الشكل باطل جدا

فقال (الاسم) معرف بالام المهد الخارجي لان المنكر اذا اعيد معرفا يكون الثاني عين  
الاول غالبا ولم يعطفه على ماسبق مع ان المناسبة قائمة لعدم قصد الربط وليكون بابا بعد  
باب وفصلا بعد فصل وفي الرضى لم يقتصر على ما تقدم من قوله وقد علم لانه اراد ان  
يصرح بحد كل واحد من الاقسام في اول صنفه والذي تقدم لم يكن حدامصر حاولا  
المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل والتنبيه فقط الى هنا كلامه (مادل) انما  
اورد لفظة ما ولم يقل الاسم كلمة مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل  
من كون الاسم احد اقسام الكلمة لان كل اسم كلمة ولذا قال الشارح (اي كلمة دلّت)  
(على معنى) (كأن) (في نفسه) (اي في نفسه مادل) يعني ان الضمير البارز راجع الى ما لا  
الى الاسم والاتوقف معرفة المعرف على معرفة المعرف ويلزم الدور وذا باطل (يعني  
الكلمة فتذكر) مبتدأ مضاف الى مفعوله وهو (الضمير) هذا جواب سؤال مقدر  
وهو ان الشارح جعل لفظة ما عبارة عن الكلمة والضمير في دل نفسه كناية عن  
الكلمة وراجع اليها وهي مؤنثة فيجب تأنيث الضمير في الموضعين ليطابق مرجعه لان  
تطابق الضمير والراجع في الاحوال العائدة اليهما واجب فاجاب عنه بقوله فتذكر الضمير  
في الموضعين (بناء) خبره ووصف بالصدر كقولك رجل عدل مبالغة وان يكون المصدر  
بمعنى المفعول كقولك هذا ضرب الامير بمعنى مضر وبه اي مبنى (على افظ. الموصول) لان  
لفظة ما التي في التعريفات يجوز ان تكون موصوفة او موصولة واما في التفسير الاول  
وهنا الى الثاني (قال المصنف في الايضاح شرح المفصل) فيه رد على الرضى حيث قال بعد نقل  
كلام المصنف باسره وفيه نظر وبين وجه النظر هناك فمن اراده فليرجع اليه قوله في الايضاح  
قيده باحتراز عن غيره (الضمير فيما دل على معنى في نفسه) يعني الضمير المجرور (يرجع الى  
معنى) لا الى الموصول فحينئذ يكون الضمير موافقا لمرجعه في التذكير اذا المعنى مذكر ايضا (اي  
مادل على معنى) كأن (باعتباره) اي المعنى قوله (في نفسه) متعلق باعتبار اي في نفس المعنى  
(وبالنظر) عطف على قوله باعتبار (اليه) اي الى المعنى (نفسه لا باعتبار امر خارج عنه)  
اي لا يدل على معنى كأن باعتبار امر خارج عن المعنى فالضمير المجرور راجع الى المعنى  
مثال كون الضمير في نفسه يرجع الى المعنى كأن (كقوله الدار) اي هذه الدار (في نفسها)  
اي باعتبارها في نفسها يعني في ذاتها بان تكون معمورة وجميع ما يحتاج اليه موجودا فيها  
(حكمها) اي قيمتها (كذا) اي الف درهم مثلا قوله الدار مبتدأ وفي نفسها صفتها حكمها  
مبتدأ ثان كذا الجار والمجرور خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (اي لا)  
اي ليس حكمها كذا (باعتبار امر خارج عنها) اي باعتبار كونها في وسط البلد او كونها قريبة  
من الجامع او كون جيرانها اصحاء او كونها قريبة من الحمام لو غير ذلك بل يكون حكمها  
كذا باعتبار وما جد في ذاتها ومقامها (ولذلك) اي لما قاله المصنف في الايضاح او  
لكون الضمير المجرور في نفسه راجعا الى المعنى او لكون الاسم مادل على معنى

لانهم يعدونه من القضايا  
الكاذبة وان كان  
صادقا في نفسه لا يقال  
ان القائل لم يراع قواعد  
المقول حتى يحكم بطلان  
هذا التجوز لان اثبات  
المطلوب بانتاجه من  
احدى الاشكال راجع  
الى تلك القواعد (قوله)  
مفردة اي معان فان  
جزء لفظ الجملة لا يدل  
على جزء زيد قائم غاية  
الامرانه يلزم ان يكون  
شيء واحد باعتبار  
مدلوليته مفردا وباعتبار  
دلالة مركبا ولا  
محذور فيه بل هو  
هو المطلوب (قوله)  
هنا اي في صورة ما  
اورد من الاشكالين  
هذا ما هو الظاهر الا ان  
نقضه الا في بيانه يستدعي  
تعميم الصورة كما ستره  
(قوله) هذا الحكم  
منقوض بامثال الضمائر  
تحقيق اقسام يتوقف  
على بيان مقدمة وهو  
ان واضع باوضح غنطة  
لوضع جواهر الفاظ  
متخالفة ووضعها لفة  
العرب ركب من  
الحروف مفردات الا  
لفاظ بمفردات المعاني  
اما ان يكون الوضع  
عاما والموضوع لهاما  
كعامة التكرات او  
يكون الوضع عاما  
والموضوع له خاصا  
كالضمائر والموصولات  
واسماء الاشارات واسماء

كائن اى فى نفس مادل اللام متعلق بقوله ( قبل الحرف مادل على معنى ) كائن ( فى  
غيره اى حاصل فى غيره ) اى غير المعنى او غير مادل ( اذ ) الحرف مادل على معنى  
حاصل ( باعتبار متلته ) يجوز بفتح اللام وكسر ها وهو السير والبصرة فى قولك سرت من  
البصرة لان من ههنا دال على معنى وهو الابتداء الحاصل فى السير باعتبار الحال والبصرة  
باعتبار المحل ( لا ) يدل على معنى حاصل ( باعتباره ) اى باعتبار المعنى ( فى نفسه )  
اى نفس الحرف الجار متعلق باعتباره ( انتهى كلامه ) اى كلام المصنف فى الايضاح  
( ومحصوله ) اى محصل كلام المصنف فى الايضاح ونتيجته ( ما ذكره بعض المحققين )  
وهو السيد الشريف فى حاشية المطول ( حيث قال ) ذلك الفاضل المحقق ( كان )  
الكاف متعلق بمحذوف وهو خبر لمبتدأ محذوف ايضا تقديره وهذا اى كون  
المعنى فى نفسه وفى غيره كائن كما ان لفظة ما زائدة والكاف للتشبيه والمشبّه به  
مدخولها والمشبّه الكلام المرتب عليه من كون المعنى فى نفسه وفى غيره ولا يسبق  
الى الذهن ان المشبه قوله كذلك كما هو المتبادر بل هو ايضا من تنمة الاول ( فى الخارج )  
المراد به ما هو المحسوس والمشاهد يعنى كان فى الحس والمشاهدة شيئا ( موجودا  
قائما بذاته ) كالجوهر وهو شئ موجود قائم بذاته سواء كان مركبا كالحیوانات  
والاحجار والاشجار او مجردا كالنفوس فانه يصح ان يحكم عليه كما يقال مثلا هذا  
الحجر ثابت وهذا الشجر ثابت ويصح ايضا ان يحكم به كما يقال هذا الجسم حجر  
وذلك شجر ( و ) شيئا ( موجودا قائما بغيره ) كالاغراض والعرض هو شئ  
موجود قائم بغيره كالسواد والبياض وغيرهما من الالوان قائما لا تقوم بانفسها  
وانما تقوم بمحلها فان السواد مثلا من حيث انه عرض قائم بغيره لا يصح ان  
يحكم عليه وبه فان قيل العرض يصح ان يحكم عليه كقولك العلم حسن والجوهر  
قبح ويصح ايضا ان يحكم به كقولك هذا سواد وهذا بياض قلنا ذلك انما يصح  
عن حيث وجوده لا من حيث العرضية والحاصل ان المعنى المدلول عليه نفسه مشابه  
للموجود الخارجى الذى هو قائم بذاته فى صحة كونه محكما عليه وبه وكذا الدال  
على ذلك المعنى والمعنى المدلول عليه بغيره مشابه للموجود الخارجى الذى هو قائم  
بغيره فى عدم كونه كل واحد منهما محكما عليه وبه وكذا الدال على ذلك المعنى ايضا  
( كذلك ) او كما ان الموجود الخارجى قسمان موجود قائم بنفسه اى بذاته وموجود  
قائم بغيره كذلك الموجود ( فى الذهن ) قسمان ( معقول ) خبر مبتدأ محذوف اى هو اى  
ما هو فى الذهن ( هو ) اى ذلك المعقول فى الذهن ( مدرك ) اسم مفعول من ادراك  
اى معلوم ( قصدا ) اى حال كونه مقصودا ( ملحوظ ) خبر لقوله هو ( فى ذاته )  
لا فى ذات غيره ( يصلح ) اى ذلك المعقول المذكور قصدا للمحوظ فى ذاته ( ان  
يحكم عليه ) لان يحكم ( به ) كالاغصان الغائبة عن الحس البصرى اذا احتلها

الاتصال وهامة الافعال  
والحروف وبعض  
الظروف كائن وحيث  
وغيرهما مما يتضمن  
معنى الحروف والسر  
فى ذلك ان معاني هذه  
الحروف غير مستقلة  
سواء كانت تمام  
الموضوع له كمعاني  
الحروف او بعضها كافي  
الافعال والاسماء المحكية  
وغير ذلك لكونها  
خصوصيات تحته لا  
يشاركها شئ حتى  
يوضع له كوضع اسماء  
الاجناس واما يكون  
الوضع خاصا والموضوع له  
خاصا كالاعلام الجنسية  
والشخصية فنقول ان  
اراد المجيب ان جميع الالفاظ بهذه الحالة  
برد عليه ما اورده  
الشراح وان اواديان  
مادتي الاشكالين قط  
فلا يرد عليه شئ ( قوله )  
ما لا يدل جزء لفظه على  
جزئه قيل هذا يقتضى  
ان لا يكون الافراد  
صفة للمدلول بالدوال  
الاربع والظاهر انه  
كذلك اذا لم يونس بل لم  
يسمع وصف الدوال  
الاربع ولا معانيها  
بالافراد والتركيب بل  
الافراد والتركيب  
مخصوصان بالاتصاف  
الموضوعية اذ لم يوصف  
اللفظ الدال باللبس  
او العقل بشئ فالطلاق  
الترشيح معنى على الاحمال

العقل قصدا وبالذات تكون مدركة قصدا وملحوظة في حد ذاتها وتصلح لان يحكم عليها مثلا التماسح حيوان يحرك فكه الاعلى عند المضغ ويصلح لان يحكم بهامثل نوع من الحيوان تماشح يسكن في النيل (و) في الذهن (معقول هو) اى ذلك المعقول (مدرك) اى معلوم (تبعاً) يعنى من حيث احتياجه الى الغير يكون معلوما تبعاً لذلك الغير (وآلة) عطف على قوله مدرك يعنى يكون ذلك المدرك بالتبع آلة وسبباً (للملاحظة غيره) يعنى للملاحظة الغير الذى يكون ذلك المدرك تبعاً حالاً فيه ويكون ذلك الغير محللاً فيكون المعقول الذهني ايضا قسمين قد سبق غير مرة فيكون اللفظ الدال على معنى في نفسه كالمعقول الذهني المدرك قصدا الملحوظ في ذاته ويكون اللفظ الدال على معنى في غيره كالمعقول الذهني المدرك تبعاً الذى يكون آلة للملاحظة غيره (فلا يصلح لثنى منهما) اى من المحكوم عليه وبه تأمل ولا تكن من الغافلين كحركة الافلاك اذا لاحظها العقل تبعاً للافلاك وجعلها آلة للملاحظة لم يصلح ان يحكم عليها وبها لانها لا تدرك قصدا واما اذا لاحظها العقل من حيث وجودها فيصح ان يحكم عليها وبها وهذا اعتبار آخر ولما قسم الموجود الذهني الى قسمين كالوجود الخارجى اراد ان يوضحه بايراد مثال له فقال بالقاء التى تفيد التفصيل (فلا ابتداء) القاء للتفصيل والايضاح بين المعنيين الاخيرين (مثلاً) منصوب على المصدرية اى يمثل مثلاً من غير لفظه والجملة حال من المبتدأ وهو الابتداء والحال من المبتدأ جائز عند المصنفين او على الحالية اى حال كونه مثلاً (اذا لاحظته) اى لاحظ معنى الابتداء باعتبار المضاف (العقل) وهو الاولوية (قصدا) اى حال كون معنى الابتداء مقصوداً من لفظه (وبالذات) عطف على قوله قصدا لان الحال فيه معنى الظرفية لان معنى قولك جاءنى زيدا راكباً وقت الركوب ولهذه المناسبة عطف عليه والجار فيه متعلق بقوله لاحظته (كان) اى معنى الابتداء الملحوظ قصدا وبالذات (معنى مستقلاً بالمفهومية ملحوظاً) خبر بعد خبر (في ذاته) اى ذات لفظ الابتداء يعنى تفهم المعنى من لفظ الابتداء بالاستقلال من غير حاجة الى شئ آخر يلاحظه كذلك في حد ذاته لافى حد غيره فحينئذ يكون المعنى مستقلاً بالمفهومية (ولزمه) عطف على قوله كان اى لزم ذلك المفهوم بالاستقلال الملحوظ في حد ذاته (تعقل متعلقة) بفتح اللام المتعلق ههنا ما ضيف اليه لفظ الابتداء مثل ابتداء الكتاب او ابتداء القراءة او غير ذلك (اجمالاً) نصب على التمييز من النسبة الاسنادية (وتبعاً) لذلك المعنى المستقل بالمفهومية الجار والجرور في قوله (من غير حاجة الى ذكره) اى ذكر ذلك المتعلق في فهم معنى الابتداء عنه متعلق بقوله تعقل يعنى لزم ذكر ذلك المعنى المفهوم بالاستقلال تعقل ما ضيف هو اليه من غير احتياج الى ذكر ذلك المتعلق لاستقلاله في الدلالة على المعنى المقصود منه (وهو) اى المعنى المستقل بالمفهومية

ومبنى على الاختلال والتعريف الصحيح مالا يدل جزء لفظه الموضوع على جزئه وهذا وهم منه فاشى من لفظ اللفظ حيث زعم انه المراد من حيث هو هو وليس كذلك بل باعتبار كونه دالاً وهو ظاهر فكل دال لا يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه فهو مندرج سواء كان لفظاً او غيره اذا عرفت هذا فنقول لا مجال لاخذ الوضع في تعريف المفرد سواء كان بحسب الاصل كما عرفت او بحسب ما يقتضيه المقام كما نحن فيه اما الاول فلما سبق واما الثانى فلسبق ذكر الوضع (قوله وفيه فيه) اشارة الى ضعف هذا الوجه ورجحان كونه صفة اللفظ وقيل لا يستقيم كونه مجازاً بطريق الاول على ما فى الحديث سيما اذا ثبت ما ناله الشيخ الرضى ان الافراد صفة للمعنى عند النحاة وانما هو صفة اللفظ عند المتطعين ولا يخفى على من نظر في كتابه انه ما نال يكون الافراد صفة للمعنى عند النحاة بل انصر على الرد على المصنف وتزيف كونه صفة للمعنى فان لا المشهور في اصطلاح اهل المنطق جبل المفرد والمركب

من لفظ الابتداء الملحوظ في ذاته حال كونه ملابسا ( بهذا الاعتبار ) اى اعتبار  
ملاحظة العقل معنى الابتداء قصدا وبالذات ( مدلول لفظ الابتداء فقط ) يعنى  
ذلك المعنى لا يفهم من لفظ الابتداء الا قصد او بالذات فح ( لاحاجة في الدلالة )  
في دلالة لفظ الابتداء ( عليه ) اى على ذلك المعنى المستقل بالمفهومية ( الى ضم كلمة  
اخرى اليه ) اى الى لفظ الابتداء ( لتدل ) اللام متعلق بالتنى مسلوبا عنه التنى  
بالمفهومية والفاعل المستكن فيه راجع الى الضم او الى الكلمة باعتبار الانحجام في  
لتدل تأمل ( على متعلقه وهذا ) اى ما قلنا من انه اذا لاحظ مفهوم الابتداء  
العقل قصدا بالذات كان ذلك المعنى الملحوظ مستقلا بالمفهومية ( هو المراد بقولهم )  
اى يقول النحاة ( ان للاسم والفعل ) اى لكل واحد منهما ( معنى كأننا في نفس  
الكلمة الدالة عليه ) اى في نفس كل واحد من الاسم والفعل الدال على ذلك  
المعنى يعنى ان العقل اذا لاحظ معنى الاسم قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية  
فحينئذ يصلح ان يحكم عليه ان كان ذلك الاسم بما يدل على الذات مثل زيد ورجل  
وفرس يصلح ان يحكم به ان كان بما يدل على النسبة والحدث مثل قائم وقاعد  
كقولك زيد قائم واذا لاحظ العقل ايضا معنى الفعل قصدا وبالذات كان ذلك  
المعنى مستقلا بالمفهومية من لفظ الفعل فحينئذ يصلح يحكم به فقط لان الفعل  
ليس له دلالة على الذات حتى يصلح ان يكون محكوما عليه فلما كانت دلالاته  
على الحدث والنسبة يصلح لا يكون محكوما عليه ابدا فيكون مسندا دائما على ما سأتى له  
زيادة تحقيق ( و ) اما ( اذا لاحظ ) اى مفهوم لفظا لابتداء ( العقل ) لكن ( من حيث هو )  
اى مفهوم لفظا لابتداء ( حالة بين السير والبصرة مثلا ) يعنى من حيث كون السير متصلا  
بالبصرة وحالا فيها والبصرة محلا له وكون ابتداء السير منها ( وجعله ) اى جعل العقل  
مفهوم لفظا لابتداء ( آلة ) وسيلة ( لتعرف ) مصدر من باب التفعّل ومضاف الى المفعول  
وهو قوله ( حالهما ) اى حال السير والبصرة يعنى وجعله آلة ووسيلة لتعريف ان السير  
حال ومبتدأ منها وهى محل ومكان له ( كان ) اى مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار ( معنى  
غير مستقل بالمفهومية ) من لفظ الابتداء بل يحتاج في استقلال المفهومية من  
لفظ الابتداء الى انضمام السير والبصرة اليه ليكون معناه بانضمامها اليه مستقلا  
بالمفهومية ( و ) حينئذ لا يصح ان يكون محكوما عليه وبه ( لعدم كونه مستقلا  
في الدلالة على معناه ( ولا يمكن ) عطف على قوله يصح ( ان يتعلق ) مبنى للمفعول  
والضمير المستكن فيه نائبه وراجع الى مفهوم الابتداء والجملة فاعل يمكن اى لا  
يمكن ان يتعلق مفعول لفظ الابتداء بشئ من الاشياء ( الا بذكر متعلقه بخصوصه )  
اى الا بذكر متعلق مخصوص له كالسير والبصرة ( ولا ) زائدا لتأكيد التنى ( ان )  
يدل ) مبنى للمفعول ( عليه ) الجار والمجرور نائبه والضمير فيه راجع الى ذلك المفهوم  
بشئ من الاشياء ( الا بضم كلمة دالة على متعلقه ) لعدم كونه ملحوظا قسدا وعدم

صفة اللفظ ولا يبنى ان  
يخرج في الحدود الا  
لفظ بل الواجب  
استعمال المشهور  
التعارف منها في هالان  
الحديثين وليس له  
ان يقول انى اردت  
بالمعنى المفرد المعنى الذى  
لا تركيب فيه لان جميع  
الافعال اذن يخرج عن  
حد الكلمة هذا كلامه  
لا يقال هذا المنقول يدل  
على صحة ما زيف آتفا  
من عدم اشتراك غير  
اللفظ في صفة الافراد  
لانا نقول لا يلزم من  
تلك الشهرة هذا العدم  
لان مبتناها عدم الاعتناء  
بمعدا الدلالة اللفظية  
( قوله ) وكأن النكته  
فيه قبل فتجوز باستعمال  
الماضى في تقدم الوضع  
على الافراد بالرتبة ولا  
يخفى انه في غاية البعد لا  
يكاد يستفاد من العبارة  
والاولى ان يقال ان  
الاسل في العمل الفعل  
قلما كان لو وصف الوضع  
معمول متعدد اختار  
فيه صيغة الفعل والاسل  
في الوصف الافراد  
فاختار فيها لا معمول له  
متعدد الافراد واما تقدم  
الوضع بانه لو قدم الافراد  
لكان مقنيا عن ذكر  
الوضع لاستلزام الافراد  
الوضع من غير عكس  
وفيه غلط ظاهر فانه  
لا سبيل الى اعتبار  
التجزؤ في امثال هذا

القام كما لا يخفى على  
 العارف بأحوال النكات  
 وترجيح ما فاده اليه  
 طبعه مخدوع بل الامر  
 بالمعكس لان صيغة المضى  
 تنادى باعلى صوت على  
 ما اختاره قدس سره  
 ولا شئ في السبارة  
 يستفاد منه مذهب اليه  
 القائل ( قوله اعرب  
 باعرابين رد ذلك بان  
 الاعراب مافى آخر  
 الاول فقط والثاني  
 مشغول بالحكاية ونور  
 بان معنى الاضافة لم يبق  
 اصلا فكيف يكون  
 الحر علامة له وان  
 الفاعلية انما لمجموع  
 المضاف والمضاف اليه  
 لا مجرد المضاف اذ لا  
 معنى له اصلا وانت خبير  
 بان كون الثاني مشغولا  
 بحكاية وكذا قيام  
 الامر بمجموع المضاف  
 والمضاف اليه لا يخرج  
 عنه كونه مرابا عرابين  
 بل يحقق ذلك ويقرره  
 لانه لو لم يكن كذلك لما  
 استفيد كون الثاني  
 مشغولا بحكاية وايضا  
 لو كان المرعى جانب المعنى  
 لما اعتبروه في صورة  
 كلام ذات جزئين المضاف  
 والمضاف اليه بل كانوا  
 يحكمون باختلاف آخر  
 الجزء الثاني بالحرركات  
 الثلاث في الاحوال  
 الثلاث ( قوله لكان  
 نسب وهذا حق  
 لاسمية فيه اذ الفن

كون ذلك المعنى ايضا مستقلا بالمفهومية (والحاصل) اى حاصل الفرق بين لفظ الابتداء  
 وبين لفظ من (ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلئ) مستقل بنفسه في المفهومية  
 يصلح ان يكون محكوما عليه ومحكوما به كان لفظ الحيوان موضوع لمعنى كلئ  
 مستقل بنفسه فيها يصلح لاحدهما (و) اما (لفظة من) فهي (موضوعية) لمعنى  
 جزئى من ذلك المعنى الكلئ الموضوع له لفظ الابتداء كان لفظ رجل موضوع  
 لمعنى جزئى من موضوع الانسان ولذا قال الشارح ( لكل واحد من جزئياته )  
 اى جزئيات المعنى الكلئ الموضوع له الفظة الابتداء (المخصوصة) صفة للجزئيات  
 ( المتعلقة ) صفة بعد صفة لها قوله ( من حيث ) متعلق بقوله المتعلقة (انها) اى  
 تلك الجزئيات ( حالات ) يعنى كل واحد منها حالة (للمتعلق بها) اى لمتعاقبات نفسها  
 يعنى ان كل واحد من تلك الجزئيات يتعقل من حيث ان كل واحد منها حالة لمتعاقبات  
 نفسه (وآلات) عطف على حالات يعنى ان كل واحد منها رابطا ( لتعرف احوالها )  
 اى احوال المتعلقات ( وذلك المعنى الكلئ ) اى الموضوع له لفظ الابتداء ( يمكن  
 ان يتعقل قصدا ) حال كونه مقصودا من لفظ الابتداء ومستقلا بالمفهومية من  
 غير احتياج الى الضمام كلة اخرى اليه ( ويلاحظ ) عطف على يتعقل اى ذلك المعنى  
 الكلئ ( فى حد ذاته ) يعنى فى حد نفس لفظ الابتداء لا فى غيره ( ف ) حينئذ ( يستقل )  
 ذلك المعنى الكلئ المتعقل قصد الملحوظ فى نفسه ( بالمفهومية ) من لفظ الابتداء  
 بلا احتياج الى ضم كلة اخرى اليه ( ويصاح ) ذلك المعنى ( ان يكون محكوما عليه )  
 نحو الابتداء واقع وثابت ( و ) يصلح ايضا ان يكون محكوما ( به ) كقولك هذا  
 هو الابتداء ( واما تلك الجزئيات ) الموضوع لكل واحد منها لفظه من ( فلا تستقل  
 بالمفهومية ) من لفظه من لكونها غير مستقلة بنفسها وغير ملحوظة فى حد ذاتها  
 ( و ) حينئذ ( لاتصاح ) يعنى تلك الجزئيات ( ان تكون محكوما عليها ) محكوما  
 ( بها ) لما عرفت غير مرة ( اذا لا بد فى كل واحد منهما ) اى من المحكوم عليه  
 ومن المحكوم به ( ان يكون ) معناه مستقلا بالمفهومية ( ملحوظا قصدا ) وبالذات وقوله  
 ( ليكن ) علة لقوله اذا لا بد لكل واحد الى آخره ( ان تعتبر ) مبنى للمفعول ( النسبة )  
 نائبه ( بينه ) اى بين كل واحد الى آخره ( وبين غيره ) اى غير ذلك الكل فالضمير  
 ان يرجعان الى كل فى قوله اذا لا بد فى كل واحد الى آخره يعنى ان كان ذلك  
 الكل مسندا اليه فقيره يكون مسند وان كان مسندا فيكون ذلك الغير مسندا  
 اليه فحينئذ تحصل النسبة بينهما ( بل تلك الجزئيات ) التى كانت لفظه من موضوعه  
 لكل واحد منها ( لاتتعقل ) مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه ( الا بذكر متعلقها )  
 فكيف يستقل بالمفهومية لان الاستقلال بالمفهومية مبنى على كون المتعقل مقصودا  
 بالذات وملحوظا فى الواقع ( لتكون ) تلك الجزئيات ( آلات ) وروابطة ( للملاحظة



احوالها) اى احوال المتعلقة (وهذا) اى ملاحظه العقل من مفهوم الابتداء  
 ومن حيث هو آلة بين السير والبصرة وجمله آلة لتعريف حالهما (هو المراد  
 بقولهم) اى بقول النحاة (ان الحرف) كلمة (تدل على معنى) حاصل (في غيرها)  
 يعنى ان لفظة من مثلاً لتدل على معنى حاصل في نفسها بل انما تدل على معنى  
 في غيرها كالسير والبصرة يعنى تدل على ان ابتداء السير من البصرة حيث كان السير  
 حالاً والبصرة محلاً (واذا عرفت هذا) اى التحقيق الناشئ في ارجاع الضمير  
 الجرور في نفسه الى المعنى والى لفظة مادل والمراد من هذا ان لا فرق بينهما  
 في المآل وانما الفرق بينهما في التوجيه فقط (علمت ان المراد بكيونة المعنى في نفسه)  
 بناء على تقدير ارجاع الضمير الجرور الى المعنى (استقلاله بالمفهومية) يعنى ان يكون  
 مستقلاً بها ويكون ايضاً ملحوظاً في ذاته (و) ان المراد (بكيونة المعنى في نفس الكلمة بناء  
 على تقدير ارجاعه الموصول الذى هو عبارة عن الكلمة (دلالتها) اى الكلمة (عليه) اى  
 على المعنى بنفسها (من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها) اى الى الكلمة الدالة يعنى  
 ان تكون تلك الكلمة مستقلة في الدلالة بحيث لا تحتاج الى معاونه كلمة اخرى  
 (لاستقلاله) اى المعنى (بالمفهومية) من تلك الكلمة يعنى اذا عرفت هذا الفرق  
 بحسب الظاهر والتوجيه لافى المال والواقع لان مالها واحد (فرجع) مبتدأ  
 (كيونة المعنى في نفسه) على التفسير الثانى (وكيونه) اى المعنى (في نفس الكلمة  
 الدالة عليه) على تفسير الاول (الى امر واحد) الجار والجرور في محل الرفع  
 على انه خبر المبتدأ (وهو) اى الامر الواحد (استقلاله) اى المعنى (بالمفهومية)  
 وصحة كونه محكوماً عليه وبه ولما فرغ من بيان ان يكون الضمير الجرور تارة راجعاً  
 الى ما الموصوفه واخرى الى المعنى وبيان ان لا فرق بينهما فى المال وهو الاستقلال  
 بالمفهومية كما سبق بل الفرق بينهما ليس الا فى التوجيه ارادهما بيان ما هو الاول  
 والالىق منهما فقال بالفاء المفيدة للتفصيل (ففى هذا الكتاب الضمير الجرور فى  
 نفسه) الضمير مبتدأ الجرور صفة في نفسه الجار والجرور صفة بعد صفة في هذا الكتاب  
 صفة لقوله في نفسه تقديره فالضمير الجرور الكائن في نفسه الكائن في هذا الكتاب  
 (يحتمل) خبره (ان يرجع) اى ان يراد رجوعه (الى ما الموصولة) او الموصوفة  
 (اننى) هى عبارة عن الكلمة (كافى التفسير الاول) فحينئذ يكون تكبير ذلك الضمير  
 مع كون مرجعه مؤنثاً وهو الكلمة باعتبار لفظ الموصول والموصوف رعاية لجانب  
 اللفظ لان النحوى يبحث عن الالفاظ واحوالها (وهذا) اى احتمال رجوع الضمير  
 الجرور في نفسه الى الموصول (هو الظاهر) مما سبق قوله (ليكون) تعليل للحكم  
 بالظهور او الرجوع او الاحتمال لان سببه صحة المعنى على تقدير وقوع المحتمل (على  
 طبق ما سبق) اى ليكون ارجاع الضمير الى الموصول مطابقاً لما سبق (في وجه الحصر)

من المعلوم الآلية  
 العقلية فاحال جانب لفظ  
 سيلاً الى جانب المعنى اس  
 كما بينى (قوله لا يقال  
 لفظة واحدة بسبب  
 الظاهر فلا يرد ان  
 عبدالله علماً اسم احد  
 فهى كلمة معرفة بانها  
 لفظة دالة (قوله فبعد  
 ذكر الوضع لم يرد لوضع  
 مخصوصه الذى ذكر عليه  
 في هذا الموضع بل باعتبار  
 انضمام ما يتعلق به الابد  
 ان الوضع المراد لا يستلزم  
 الدلالة والحقيق غير مراد  
 في هذا المقام (قوله فبعد  
 ذكر الدلالة الى اخره  
 قيل فيه نظر لانه يجوز  
 ان يذكر بعد ذكر  
 الدلالة ما يستلزم ارجاع  
 فيستغنى به عن ذكر الوضع  
 كافي تعريف المقصود فان  
 تفيد المعنى بالمفرد يستلزم  
 الوضع ومن المعلوم ان  
 المعنى في الحدود هو  
 المطابقة فلا وجه لذلك  
 الاعتراض وكأنه بناء  
 على زعمه اراد الرد على  
 صاحب الفصل ايضا  
 حيث اتى بالوضع بعد  
 ذكر الدلالة وتقييد  
 المعنى بالافراد (قوله  
 منحصر فيها اشارة  
 الى ان الحصر يحكم العقل  
 كما يدل عليه قوله لانها  
 اما ان تدل وما ذهب  
 اليه بهنهم من ان  
 القصة استقرائية لاحتمال  
 قسم آخر وهو مادل على  
 معنى بسبب لا يكون  
 لفظاً بل شيئاً آخر من  
 الاشارة الحسية او غيرها  
 مما يمكن غفلاً ويدفعه  
 الاستقراء سهو ظاهر

لان القسم من الكلمة  
 المرفقة بانها لفظ الى  
 آخره مما يدخل تحت  
 القسم كيف يجوز القتل  
 كونه من جملة الاسماء  
 الانسام ( قوله من  
 صفتها قيل فيه ان  
 الظاهر اسقاط كلمة من  
 المستدعية لتقدير متعلق  
 مع ان في تقدير مجرد  
 صفتها على ان يكون  
 مبتدأ خبره ان تدل على  
 عنه وهذا ليس بشئ  
 بل الاول ذكرها حتى  
 يكون المذكور من  
 العبارة مبتدأ لظهور  
 ان الارتباط على هذا  
 ام ( قوله وقيل من  
 الوسم هذا قول الكوفيين  
 والاول مذهب البصريين  
 و اشار بصيغة التريض  
 الى ضعف هذا الكلام  
 في نفسه لان مجيء جمعه  
 على اسماء وتصغيره على  
 سمي شاهد عليهم والى  
 ان المعتبر بين البصريين  
 واعلم ان هذا الاختلاف  
 ليس فعل الفريقين  
 الثبوت لفظ اسم قيل  
 تقسيمهم الكلمة الى  
 هذه الاقسام بل هم  
 نقلوه من معناه الاصل  
 الذي يشترك فيه غيره  
 من الاقسام اعني اللفظ  
 الدال على الشيء الى  
 هذا القسم المتنازع  
 اخويه فهو متقول  
 اسطلاحى كالقفل  
 والفرض ههنا بيان  
 وجه النقل فقط وهو  
 يحصل بكل من الاسمين  
 المار بيانهما فيكون  
 الاختلاف في ما خلف لفظ  
 الاسم ابتداء ويكون  
 قوله لاستعلاء علة

في ارجاع ذلك الضمير الى الكلمة وهو قوله لانها اما ان تدل على معنى في نفسها  
 قوله ( من كينونة المعنى في نفس الكلمة ) بيان لما في قوله ماسبق ( ويحتمل ان يرجع )  
 اى ان يراد رجوعه ( الى المعنى ) قوله ( نسيها ) لتبليغ لقوله ويحتمل المعطوف  
 ( على محجة ارادة كلا المعنيين ) احدهما ان يكون في نفس مادل والثاني ان يكون  
 في نفس المعنى كاسبق تحقيقه ( ولكن ) استدرالك من الاحتمالين الى ان ( عبارة الفصل )  
 التي في تعريف الاسم وهي قوله الاسم مادل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران  
 ( ظاهرة في المعنى الاخير ) وان كانت محتملة احتمالا بعيدا غير ظاهرة في المعنى الاول  
 ( وهو ) اى المعنى الاخير ( ارجاع الضمير ) الذي في نفسه ( الى المعنى لعدم مسبوقيتها )  
 لتبليغ لظهور العبارة في المعنى الاخير وضمير مسبوقيتها راجع اليها والتاء في قوله  
 ( بما يدل ) متعلق في قوله مسبوقيتها ( على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة )  
 اشارة الى ان الظاهر من نفس العبارة المعنى الاخير ولا يصار الى المعنى الاول اللداع  
 وكان وجهه قرب مرجع الى الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك في التسهيل اذا دار  
 الضمير بين الاقرب والابعد فهو للاقرب لان الاقرب يصير حائلا للابعد كذا قاله المحشى  
 ( ولهذا ) اى لكون عبارة الفصل غير مسبوقة بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس  
 الكلمة ( جزم المصنف هناك ) اى في شرح تلك العبارة ( رجوعه ) اى الضمير ( الى المعنى )  
 فقط . ولم يبين ارجاعه الى الموصول الذي هو عبارة عن الكلمة قوله ( وبما  
 سبق من التحقيق ) وهو ان المراد بكون المعنى في نفسه استقلال بالمفهومية يعنى لا يحتاج في  
 الدلالة الى انضمام كلمة اخرى اليها متعلق بقوله ( ظهر ) قدم عليه مع ان حقه التأخير لكونه  
 ظرفا لقول الاحصار لان الظهور بما سبق منحصر بما سبق ( انه لا يحتل حدا الاسم جمعا  
 يعنى بنقص لا تعريف الاسم بانه لم يكن جامعا لاف اده لكون بعض الاسماء خارجا عنه كما  
 سيجي ( ولا ) يحتل ( حدا الحرف معنا ) بان لم يكن مانعا لغيره لدخول بعض الاسماء فيه قوله  
 ( بالاسماء ) متعلق بقوله لا يحتل ( اللازمة ) صفة الاسماء ( الاضافة ) مضاف الى لقوله اللازمة  
 على منوال جاءني زيد الحسن الوجه ( مثل ذو ) فان معناه وهو صاحب وضعا مستقل  
 بالمفهومية من لفظ ذو من غير الاحتياج الى كلمة اخرى ( وفوق ) فمعناه وضعا علوا وهذا  
 المعنى مستقل بالمفهومية بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى كلمة اخرى ( وتحت ) وهو ضد العلو  
 ( وقدام وخلف ) متبها ( الى غير ذلك المذكور من ذات وغير ذلك ) قوله ( لان معانيها )  
 اى معنى كل واحد من تلك الاسماء ( مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ) عنها ( ملحوظة )  
 في حد ذاتها اى في حد انفسها فتكون تلك الاسماء داخلية في التعريف ويكون تعريفه  
 جامعا لافراد وخارجة عن تعريف الحرف ايضا فيكون مانعا عن دخول اعيانه فيه الا انه  
 ( لزوما ) تنقل متعلقاتها ( وهي ما اضيفت هي اليه ) مثل ذو المال او العلم وفوق زيد وتحت عمرو  
 وموصوفاتها مثل زيد ذو العلم وتحت عمرو وفوق بكر الى غير ذلك ( اجمالا ) نصب على

التمييز من نسبة لزوم الى فاعله وهو التعليل (وتبعا) عطف على قوله اجمالا يعني كان مفهوم الابتداء معنى مستقل بالمفهومية ملحوظ في حد ذاته ولزومه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من حاجة الى ذكره كذلك معنى كل واحد من هذه الاسماء مستقل بالمفهومية وملحوظ في حد ذاته (من غير حاجة الى ذكرها) اي الى ذكر متعلق كل واحد منها لكونها في الدلالة على معانيها مستقلة (لكن) استدراك من قله لان معانيها مفهومات كلية الى آخره (لما جرت العادة) اي لما جرت عادة العرب واستمرت (باستعمالها) اي باستعمال كل واحد من تلك الاسماء (في مفهوماتها) اي في مفهوم كل واحد منها حال كون تلك الاسماء (مضافة الى متعلقات مخصوصة) صفة لمتعلقات اي متعلق مخصوص لكل واحد منها كالعلم والمال وغيرها وهذا في لفظ ذي فانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس واما غيره فيضاف الى الجنس وغيره فيكون ما اضيف هو اليه متعلقه (لانه) اي الاستعمال في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة (الفرض من وضعها) اي وضع كل واحد منها (لزم) جواب لما (ذكرها) فاعل لزم اي لزم ذكر متعلق كل واحد منها (لفهم هذه الخصوصيات) المصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف اي ليفهم السامع المتعلق بخصوص لكل واحد منها حين الاستعمال (لا) اي لا يلزم ذكرها (لأجل فهم اصل المعنى) لأجل ان يفهم السامع المعنى اللغوي لكل واحد منها (فهى) اي كل واحد من هذه الاسماء فالتأنيث باعتبار الجمع لان كل جمع مؤنث سوى الجمع المذكور السالم (دالة على معانيها) اي دالة على معناها اللغوي لكل واحد منها حال كون تلك المعاني (معتبرة في حد نفسها) اي في ذات كل واحد منها بحيث (لا) تكون معتبرة دالة على معان معتبرة (في غيرها) فاذا (هى) اي هذه الاسماء (داخلة في حد الاسم) و(لا) تكون داخلة في حد (الحرف) حتى ينتفض حد الاسم جمعا وحادا الحرف متعا فيكون حد الاسم جامعا لافراده ويكون ايضا حاد الحرف مانعا لاغياره فلم يلزم ان يتخلل حد الاسم جمعا ولا حاد الحرف متعا (ولما كان الفعل دالا على معنى) كائن (في نفسه) حال كون دلالة (باعتبار معناه) اي معنى الفعل (التضمن اعنى الحدث) المدلول عليه بالمادة لان معناه المطابق غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة والالزم اقتران الزمان بالزمان فيكون الشيء مقترنا بنفسه ولو اراد بالمعنى ما يشمل المعنى التضمني وغيره فيدخل في حد الاسم الفعل اقول الدلالة اللفظية الوضعية تنقسم على ثلاثة اقسام المطابقة كدالام الانطنان على الحيوان والناطق والفعل على الحدث والزمان والتضمن كدلالة الانسان على الحيوان او الناطق في ضمن الحيوان الناطق والفعل على الحدث او الزمان في ضمن الحدث والزمان والالتزام كدلالة الانسان على قابل العلم وصناعة الكتابة والفعل على نسبه الى فاعل ما (وكان ذلك المعنى) المدلول عليه تضمنا (مقترنا) وضعنا (مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه) جواب

للتقل دون الاخذ ولعله اشار الى ذلك حيث عدل عن الظاهر وهو ان يكون لفظ المأخوذ خيرا فانه قدس سره لو جعل ماصرعة له لكان المناسب ذلك قوله به اي بوجه الحصر قيل كان الاولى ان يكفى بوجه الحصر وانت خبير بان التعرض بامثال هذا سيما في مقام الايضاح والتبيين بما يليق شان المخلصين (قوله بالحد ههنا لان الادباء وكذا الاصوليين يستعملون الحد بمعنى المرفع مطلقا وان كان ارباب المفعول يحصونه بما يفيد تميزا ذاتيا فلا يرد منع كون ما علم حدا لجواز ان لا يكون المميز او المشترك ذاتيا ولا يحتاج في الدفع الى ادعاء كونه حدا بحسب الاسم (قوله الطبايع لم يرد به جمع طبيعة او طبع لانه ليس ثبت بل ما هو معنى الطبع مثل الطبيعة قال في الصحاح الطبع السجة التي جبل عليها الانسان وهو في الاصل مصدر والطبيعة مثله وكذلك الطبايع (قوله في اللغة الى آخره قيل لا يظهر داع الى ترك بيان المعنى اللغوي للكلمة وهو اللفظ وتخصيص المعنى للكلام بالبيان ثم قيل ومن المعاني اللغوية

لكلامها يكون مكتفيا  
به في اداء المرام على ما في  
القاموس ولا يخفى انه  
اشد مناسبة بما اصطلح  
عليه فالاولى ان يجعل  
النقل عنه اليه ولا يخفى  
ان كلا قوليه ليس بصحيح  
اما الاول فلان مفهوم  
الكلمة في اللغة  
والاصطلاح واحد كما  
يشهده كتب اللغة ولا  
ارى احد اجوز اطلاق  
الكلمة على الممثل حتى  
يكون هي واللفظ  
مترادفين ومن ادعى  
ذلك فعليه البيان واما  
الثاني فلان اطلاقه على  
ما يكتفى به في اداء  
المراد انما هو باعتبار  
كونه اسم جنس يقع على  
القليل والكثير فليس  
هو اصلا مقايير له سلمناه  
لكن لانسلم كونه اولى  
بالنقل عنه لان كلا  
معنييه الغنوين وان كانا  
سبيين في جهة الوقوع  
على الفرد لكن الثاني  
قد لا يقع عليه المصطلح  
وذلك اذا لم يفهما تضمن  
كلمتين بالاستناد بتأدية  
المراد بخلاف الاول  
فهر اشد مناسبة منه  
اليه ( قوله فالتضمن  
اسم فاعل أعلم ان امثال  
هذا ليس الالرفع الا  
لباس الناشئ من توافق  
صورتي اللفظين خطأ  
فهو بمنزلة الانجاء ولذلك  
ترى بعضهم لا يلتفتون  
الى قرأتها وهو الاحسن

لما اخرج المصنف الفعل (بقوله) (غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة) (اي غير مقترن  
مع احد) يشير الى ان الباء في قوله باحد بمعنى المصاحبة كما في قولك اشتريت الفرس بسرجهما  
اي مع سرجهما (الازمنة) جمع قلة على وزن الامثلة (الثلاثة) صفة الازمنة اورده بصيغة  
التذكير وان كان الموصوف مؤنثا لان العدد يتبع موصوفه ان كان جمعا في الافراد  
يعني ان كان مفردة مذكرا او يورد مذكرا كما فينا نحن فيه لان الازمنة جمع زمان وان كان  
مؤنثا يورد مؤنثا نحو جاءتني النسوة الثلاث وكافي قوله سخرها عليهم سبع ايام وثمانية  
ايام (في الفهم) متعلق بقوله مقترن اي في ان فهم المعنى المدلول عليه بالاستقلال (عن لفظه  
الدال عليه اي اعلى المعنى) (فهو) اي قوله غير مقترن بالجر (صفة بعد صفة) لان الصفة  
الاولى قوله في نفسه وهذه هي الثانية فيكون من قبل تعدد الصفة مثل جاءني زيد العالم  
الفاضل (للمعنى في الصفة الاولى) الباء متعلق بقوله (خرج الحرف) يعني بقوله في نفسه  
لان الحرف يدل على معنى في غيره لافي نفسه (عن حد الاسم) بالصيغة (الثانية) خرج  
عن حد الاسم (الفعل) ايضا لان الفعل وان دل على معنى في نفسه الا ان ذلك المعنى مقترن  
باحد الازمنة الثلاثة فتم حد الاسم جمعا ومنما (والمراد بعدم الاقتران) المفهوم من قوله  
غير مقترن (ان يكون) الاقتران (بحسب الوضع الاول) وانما قيده بالاول لان في بعض  
الاسماء وضعين كاسماء الافعال لان كل واحد منها وضع اول للمصدر وثانيا وضع للفعل  
مثلا ان صه وضع اول لا لسكوت وثانيا لا سكوت فالمراد هنا بعدم الاقتران هو عدم الاقتران  
بالوضع الاول لانه حينئذ يدل على معنى في نفسه مقترن باحدها وقيل لم يكتف بقوله بحسب  
الوضع وقيد بالاول لانه لا ينفع في ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المنسلخة  
عن الزمان (قد دخل فيه) اي في حد الاسم (اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة) عن شئ  
الا ان بعضها منقول (عن المصادر الاصلية) اي عما يكون مصدرا في اصل وضعه (سواء  
كان النقل فيها صريحا) اي سواء كان نقل ذلك البعض صريحا بان يكون في اصل وضعه  
مصدرا الا انه نقل منه وجعل اسم فعل ولكن بعد التصغير وحذف الزوائد (نحو رويد)  
وهو في الاصل مصدر ارودا وادالا انه صغر بحذف زوائده ويقال له تصغير الترخيم  
بمعنى ارفق ارفقا ويجوز ان يكون تصغير رود اي رفق وحينئذ لا يكون محذوف الزوائد  
وفي الرضي يحى على ثلاثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقيين نحو رويد زيد بالاضافة  
الى المفعول كضرب الرقاب والثاني ان يجعل بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سر  
سيرارويدا اي سرودا او حالا نحو سر رويدا اي سرودا والثالث ان ينقل المصدر  
الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدر الفعل قبله نحو  
رويد زيدا الى هنا كلامه (فانه) اي رويد (قد يستعمل) اي قليلا (مصدرا) بمعنى ارودا  
مضافا مثل رويد زيد كضرب الرقاب وسمع عن بعض العرب رويد نفسه حيث جعل  
مصدرا مضافا (ايضا) اي كما يستعمل اسم فعل (او) كان النقل فيها غير (غير صريح) يعني

يكون على وزن المصدر ولكن يكون في الاصل مصدرا ولا يستعمل فيه ايضا (نحو هيات) لانه ليس بمصدر الا انه سمي مصدرا مجازاً تسمية باسم ما يوازنه نحو قوامة مصدر فوق (قانه وان لم يستعمل مصدرا) في استعمال العرب ولا في استعمال غيرهم (الا انه) يكون (على وزن قوامة مصدر فوق) يقوى فوقه وقبالة اي صاح يصيح يقال الدجاجة تقوى حين تلقى بيضها اي تصبح من فرحها وسرورها فوقه وقبالة على وزن فعللة وفعلالا وكأنه في الاصل هيبية قلبت الياء المتحركة الفا (او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا) يعني اما بعضها منقول عن المصدر الذي كان في الاصل صوتا ثم نقل الى المصدر وجعل اسماء له ثم نقل منه وجعل اسما للفعل المشتق من ذلك المصدر سمي المصدر باسم مدلول المنقول اليه والا (نحو سه) وهه بمعنى اسكت واكفف (او) اما بعضها (عن المظرف) مثل امام وخلف وغير ذلك (او) منقول (عن الجار والمجرور نحو امامك زيدا) فان امامك كان في الاصل ظرف مكان لانه من الجهات الست ثم نقل منه وجعل اسم فعل ولصب زيد بعده جعل علامة لهذا النقل وله ههنا معنيان لانه اما ان يكون للتحذير او للتحريض فعلى الاول يكون بمعنى احذر بما يؤذيكَ من بين يديك كالحية ونحوها وعلى الثاني يكون بمعنى تقدم على زيد مثلا فهو اسم بمعنى احذروا وتقدم وعلى هذا يكون نصب زيد بترفع الخافض كان رويد اسم لامهل (وعليك زيدا) فيه نشر على ترتيب اللف فان عليك في الاصل جار ومجرور ثم نقل منه وجعل اسم فعل وهو الزم بكسر الهمزة امر من لزم يلزم من باب علم يعلم وجعل نصب زيد قربة لهذا النقل (فليس لشئ منها دلالة) بحسب الوضع الاول على معنى مقترن (على احدا لازمة الثلاثة) اما الاول وهو رويد فلان معناه المدلول عليه بالوضع الاول هو الامهال وهو غير مقترن باحدا لازمة الثلاثة حين يفهم من لفظ رويد واما الثاني وهو هيات فلانه في الوضع الاول بمعنى البعد الغير المقترن باحدا حين يفهم واما الثالث فهو ان صه يدل على السكوت (بحسب الوضع الاول) وذا غير مقترن ايضا باحدا واما الرابع وهو امامك فلانه في الاصل ظرف مكان مبهم بمعنى قدامك فهذا المعنى لا يقترن باحدا واما الخامس وهو عليك فلان افط عليك معناه الاستعلاء وذلك المعنى غير مقترن باحدا بل لكل واحد منها دلالة على المعنى المصدرى الغير المقترن بالزمان (وخرج) عطف على دخل (عنه) اي عن حد الاسم (الافعال المنسلخة) بحسب الاستعمال (عن الزمان) اي عن الاقتران بالزمان يعني باحدا لازمة كافعال المقاربة (نحو عسى وكاد) وغيرها فانها في اصل الوضع دالة على المعنى المقترن بالزمان الا انها المنسلخة عنها التدل على مطلق القرب وافعال المدح والذم فانها ايضا دالة على معنى مقترن بالزمان الماضي الا انها انساخت عنه لقصد الدوام في المدح والذم وليكون المدح والذم مطلقا بحيث لا يقترن بالزمان وكذا افعال التعجب (لاقتران معناها)

(قوله) فلا يلزم اتحادهما يعني ليسا يتساويان حتى يرد انه يلزم على هذا كون المتضمن والمتضمن امر واحد وهو محال لان شان كل منهما يباير شان الآخر ويخالفه بل هما متباينان لا يصدق شئ منهما على شئ مما يصدق عليه الاخر لضرورة ان الجزء لا يعمل على ما يعمل عليه الكل وبالعكس والسرف في ذلك ان الهيئة الاجتماعية معتبرة في جميع التراكيب لان المركب مالم يكن له صورة اجتماعية لا يصير شيئا واحدا بالضرورة فلا يلزم من ذلك كونه مركبا من ثلاثة اجزاء لانها ليست جزء منه بل هي عارضة له فان الوحدة والكثرة خارجتان عن الهيئات على ما برهن عليه في الكتب الحكيمة (قوله) اي تضمننا حاصلها الى آخره قيل سببية الاستناد باعتبار انه صار باعشا لجمع الكلمتين وتضمن اللفظ لهما فلوقيل ما تضمنن كلمتين للاستناد لكان النسب ولا يغني عليك ان المتضمن امر قائم بالكلام لا يعتبر فيه جعل الجاعل فلا يناسبه مثل هذا التعليل بل لا يصح لان القول له ما فعل لاجله فعل مذكور وهو ليس فعلا

اي معنى الافعال المنسلخة عن الزمان (به) اي بالزمان (بحسب اصل الوضع) ولكن انسلخ  
عنها الزمان لفرض من الاغراض (وخرج) معطوف على خرج او على دخل (عنه) اي  
عن حد الاسم الفعل (المضارع) ثلاثيا اورباعيا وغيرهما (ايضا) كما خرج عنه الافعال  
المنسلخة عن الزمان (فانه) اي المضارع (على تفسير) متعلق بقوله يدل الذي هو خبران  
(اشتراكه بين الحال والاستقبال) فيه اشارة الى الاختلاف فيه لان في المضارع ثلاثة  
اقوال الاشتراك بين الزمانين ما لم تكن قريبة المحصور وان يكون حقيقة في الحال  
ومجاز في الاستقبال بعلاقة الجزئية وان يكون حقيقة في الاستقبال ومجاز في الحال بعلاقة  
الجزئية (بدل) اي المضارع (على) معنى مقترن بجملة (زمانين معينين) وهما الحال  
والاستقبال (من الازمنة الثلاثة) واذا دل المضارع على معنى في نفسه مقترن بالحال  
والاستقبال (فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما) يعني فيدل على معنى في نفسه مقترن  
باحد الزمانين المعينين هما الحال والاستقبال (اذ لا يقدح) فبني للمفعول اي لا يمنع لان  
القدح المنع يقال قدحه اي منعه (في الدلالة على معين الدلالة) نائبه (على ما) اي على المعنى  
الذي هو (سواء) اي غير المعنى المعين فالمعنى المعين هو الحال والاستقبال معا وغيره واحد  
منهما غير معين اي لا يمنع عند كون المضارع دالا على معنى في نفسه مقترن باحد ذلك الزمانين  
غير معين (نعم) هذا جواب سؤال ناش من قوله اذ لا يقدح الى اخره وهو انه لا يقدح في  
الدلالة على معين لدلالة على مساووه هل يقدح في ارادة لزمان المعين ارادة ما- واه فاجاب  
عنه بطريق التسليم (يقدح في ارادة المعين ارادة مساووه) سواء كان معنى او زمانا يعني  
حين يراد بكلمة معنى معين لا يراد غير ذلك المعنى وحين يراد بالمضارع الاقتران بالزمان  
المعين لا يراد غيره لئلا يلزم الالتباس في الارادة وهو غير جائز (واين) ظرف مكان  
الا انه خبر مقدم لما سيجي (الدلالة) مبتدأ مؤخر (من الارادة) متعلق بالظرف يعني  
بين الدلالة والارادة فرق لان الدلالة صفة قائمة باللفظ يعني صفة اللفظ والارادة صفة  
قائمة بالتكلم يعني صفة التكلم واذا اراد التكلم باللفظ معنى او اقترانا بزمان لا ينبغي له ان  
يريد بذلك اللفظ بعينه غير ذلك المعنى او الاقتران بالزمان الآخر لانه يكون فيه التباس  
بعض المعاني ببعض وهو لا يجوز واذا دل لفظ على معنى او اقتران بزمان يجوز له ان يدل  
على غيره او يقترن به تأمل وانصف ولا تأمل جهرك (ولما فرغ) المصنف (من بيان حد  
الاسم اراد) هو ايضا (ان يذكر بعض خواصه) من اللفظ والمعنى (ليفيد) اي ليعلم  
المصنف بذلك بعض الخواص (زيادة معرفة به) اي بالاسم لان الشيء اذا عرف اولاهم  
ذكر بعض ما يختص به يلزم (زيادة معرفة به) اي بالاسم لان الشيء اذا عرف اولاهم ذكر  
بعض ما يختص به يلزم زيادة معرفة به (فقال) (ومن خواصه) امامبتدا على تأويله  
بالعوض اي بعض خواصه لان من فيه للنبض او خبر مقدم (منها) حال من فاعل قال اي  
من اول الامر (بصفة) متعلق بقوله منها على وزن بيعة (جمع الكثرة على كثرتها) اي

مفعولا نعم لو قيل  
ان الكلام ما جمع اوركب  
من كلمتين لكان اللام  
انصب (قوله خرجت  
المجملات مطلقا وقيل  
يعني الصرفة في بقاء زيد  
ثام جسي فان المجموع  
يصدق عليه الحد وهو  
كلام مشتمل على جسي  
مهملم قيل وان ايت  
عن ذلك فاجعل كلمة  
ما عبارة عن لفظ  
موضوع بقرينة ان بحث  
التحويين عن الالفاظ  
الموضوعة وهذا من  
قيل ما يتعجب منه لان  
لفظ جسي في هذا  
المثال كانه ليس داخلا  
في مفهوم الكلام ليس  
خارجا عن مفهومه  
متعلقا به ايضا بل وجوده  
كعدمه لا يتاخر بينهما  
بحسب القصد والمعنى كما  
هو الظاهر فاي يصح  
القول بان الكلام مشتمل  
عليه حتى يحتاج الى ما لا  
يخطر بالبال ويبعد عن  
مطابق الاستعمال (قوله)  
وبينهما استناد يفيد  
المخاطب قيل الاولى  
نسبة قيد الى آخره  
وانت خير بانه انصب  
بالقام من النسبة لان  
الكلام منساق الى بيان  
المرض من قيد الاستناد  
والتوصيف بذلك القصد  
الايضاح كما في قوله (الا)  
لمعنى الذي يظن بك  
الظن كأن قد رأى  
وقد سمعا (قوله فان



على كون الخواص كثيرة متعلق ايضا بقوله منها لان جمع الكثرة ما يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له (و) منها ايضا (بمعنى التبعية) اي بكلمة من التي تفيد معنى التبعية في مدخولها واما اذان الخواص المذكورة بعض منها (على ان ما ذكره) اي ما ذكره المصنف من الخواص (بعض منها) اي من خواص الاسم (وهي) اي الخواص (جمع خاصة) كنواصر جمع ناصرة (وخاصة الشيء ما يختص به) اي بالشيء (ولا يوجد في غيره وهي) اي الخواص (اما شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له) ويقال لها عرض لازم لانه يتمتع انفكاكا عن الماهية (كالكتاب بالقوة للانسان) يعني ان الكتابة خاصة لازمة له حيث وضعت في قوته وذاته وركبت في طبيعته ولذا كانت شاملة لجميع افراد (او) هي (غير شاملة) لجميع ادواتها هي خاصة له بل تكون مخصوصة ببعضه ويقال لها عرض مفارق حيث لا يتمتع انفكاكا عن الماهية (كالكتاب بالفعل له) اي للانسان يعني ان الكتابة بالفعل لا توجد في جميع افراد الانسان بل تختص ببعض افراد (و) تسمى هذه بنوعها خاصة باختصاصها بماهية واحدة كالانسان والاسم ويرسم بانه كلي يقال على ماتحت حقيقة واحدة قولاً عرضياً لا ذاتياً وهذه الخواص المذكورة ههنا من قبيل الثاني لان اللام لا يوجد في جميع افراد الاسم لانه لا يدخل المضمرات والاعلام الشخصية ونحوها وكذا الجر لانه لا يدخل المبنيات من الاسم وغير المتصرف ونحوها وكذا التثنية حيث لا يدخل المتصرف وما عرف باللام او بالنداء ونحوها وقس على هذا غيره (فن خواص الاسم) (دخول) اما مبتدأ وخبر مصدر مضاف الى الفاعل وهو (اللام) (اي لام التعريف) لكون اللام شائعاً في هذا القسم فيما بينهم بحيث ينصرف الذهن اليه عند الاطلاق والمقام ايضا يؤيده (ولو قال) المصنف (دخول حرف التعريف) مكان دخول اللام (لكان) قوله (شاملاً للميم) الذي يستعمل حرف تعريف (في مثل قوله صلى الله عليه وسلم) على لغة حمير في جواب سائل من تلك القبيلة لان الميم في لغتهم حرف التعريف كاللام حيث قال امير مصيصام في امسفر وقيل على لغة طي فان الميم ايضا حرف التعريف عندهم (ليس من امير مصيصام في امسفر) (ليطابق الجواب السؤال) وقيل لم يصدر منه صلى الله عليه وسلم في غير هذا الحديث (لكنه) اي الا ان المصنف (لم يتعرض له) اي لدخول مثل هذا الميم (لعدم شهرته) ولانه اي لان دخول اللام اخصر ولاكتفاء بذكر الاصل عن الفرع لان اللام اصل في التعريف ودخول الفرع في الاصل كثير شائع (وفي اختياره) اي الميم (اللام) فقط ولم يضم الالف اليه حيث يقول دخول الالف واللام كما قال البعض (اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيويه) لان في حرف التعريف ثلاثة مذاهب والمختار منها عند المصنف مذهب سيويه لانه مقتضى في هذا الفن ومذهب يكون اقوى المذاهب (من ان) بيان لما في قوله ما ذهب اليه (اداة التعريف) يعني آلة التعريف وحرفه (هي اللام وحدها) يعني حال كونها منفردة ومستقلة في التعريف حيث لا يشاء كهاشي من الحروف وانما

الاخبار فيها مع انها مركبات الى اخره قيل في كون الخبر في زيد قائم ابوه مركباً نظراً لان الخبر عندهم هو قائم ابوه مركباً نظراً لان الخبر عندهم هو قائم وفاعله خارج عن الخبر ثم قيل ولا يذهب عليك ان الامثلة المذكورة داخلة في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او حكماً وكلاهما بين البطلان اما الاول فلا جاع على وقوع الجملة خبراً قال في الفصل والخبر على نوعين مفرد وجملة وهي على اربعة اضرب فعلية واسمية وشرطية و ظرفية ولا بد في الجملة الواقعة خبراً من ذكر عائد يرجع الى المبتدأ وقال المصنف محلياً على قوله فيها بعد والخبر قد يكون جملة على اختلافها من اسمية وفعلية لأن الغرض الحكم على المبتدأ وكما يصح الحكم بالفرد يصح الحكم بالجملة اذا كان متعلق به ومن ثم اشتراط ان يكون فيها ضمير يعود على المبتدأ فان قلت ان الفاعل لم يرد لني كون الجملة خبراً بل هو قول بذلك في زيد ابوه قائم او قام ابوه لكن يتمتع كون قائم ابوه في زيد قائم ابوه خبراً بجملة قلت هذا من

اختار اللام لانها للتخصيص وضما هو جزء من التعريف ولان اللام ثابت مع الاسم  
 المعرف درجا وابتداء بخلاف الهمزة (زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالسكان)  
 لان اللام زيدت اولاسا كنة ولم تحرك وان كان الاصل في الكلمة الموضوع على حرف  
 واحد الحركة لانه لو حركت بالضم لزم الثقل ولو حركت بالفتح لالتبس باللام الابتدائية  
 وبالكسر لالتبس باللام الجارة فزيدت همزة الوصل لانها كثيرا ما تزداد عند لزوم الابتداء  
 بالسكان ليكن ابتداء به وقال المحشي ونصر مذهب سيدويه بان التعريف نقيض التذكير ودليله  
 حرف ساكن فيناسب ان يكون دليله حرفا ساكنا (واما الخليل) ابن احمد استاذ سيدويه  
 (فقد ذهب الى انها) اي حرف التعريف كلفه (ال كهل) يعني كما ان هل مع الحرفين مفتوح  
 الاول ساكن الآخر حرف استفهام كذلك ال مهمما ايضا حرف التعريف لانه لما رأى  
 في جميع الاستعمالات ان الهمزة لا تنفك عن اللام في الكتابة درجا وابتداء ولو كانت زائدة  
 لجاز حذفها في بعض الاستعمالات كما هو حال حرف الزوائد ذهب الى انها اصلية غير زائدة  
 كاللام (و) اما (المبرد) فقد ذهب (الى انها) اي حرف التعريف (الهمزة المفتوحة)  
 لما صر ان الاصل في الكلمات الموضوع على حرف واحد الحركة والفتحة لما كانت اخف  
 اختيرت (وحدها) لانه لما رأى انها كثيرا ما تستعمل بنفسها موضوع لمعنى من المعاني  
 كالاستفهام والنداء وغيرهما قال هي تكون للتعريف وحدها (زيدت اللام) بعدها  
 (للفرق بينهما وبين همزة الاستفهام) والنداء ايضا في مثل ارجل واختار اللام  
 رعاية للمذهبيين الاخيرين فانها فيهما للتعريف وحدها وجزؤه ههنا زيدت ثبوت  
 التعريف (وانما اختص دخول حرف التعريف) على المذهب الثلاثة (بالاسم لانه)  
 اي حرف التعريف موضوع (لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة)  
 وذلك المعنى لا يوجد الا في الاسم سواء كان جامدا او مشتقا وفي الرضى اكونها  
 موضوع لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال (والحرف لا يدل على  
 المعنى المستقل) بل يدل على معنى في غيره (والفعل) وان كان يدل على معنى  
 مستقل بالمفهومية الا انه (يدل عليه تضامنا لمطابقة) فلا يدخل عليهما حرف  
 التعريف لانثناء الشرط وانثناء الشرط يستلزم انثناء المشروط (وهذه الخاصة) اعني  
 حرف التعريف (ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل  
 على الضمائر) بانواعها (واسماء الاشارة) كذلك لان كل واحد منها موضوع للتعريف  
 فلا يحتاج الى التعريف (و) لا يدخل ايضا (غيرها) اي غير الضمائر (كالوصولات)  
 كالذي والى وما ومن وغيرها كالضما بالاضافة المعنوية والاعلام الشخصية والنادى  
 وغيرها لانها معارف فلا تحتاج الى التعريف فتكون هذه الخاصة عرضا مفارقا  
 كالكتاب بالفعل للانسان (وكذلك) خبر مقدم يعني كما ان هذه الخاصة ليست من  
 خواصه الشاملة (سائر) اي باقى (الخواص الخمس المذكورة ههنا) اي في بيان

قبيل التعكم الباطل مع  
 وضوح فساد المعنى اذ  
 يلزم حينئذ ثبوت القيام  
 الواحد لزيدوايه جيبا  
 واما الثاني فلفظ ضرورة  
 قيام الاحتياج الى واحد  
 الاصرين اما التصيم كما  
 اختاره او القول بانها  
 صدق انه تضمن اكثر  
 من كلمتين صدقا انه  
 تضمن كلمتين لوجودهما  
 فيه على ما ذكره بعض  
 الصراح كيف يؤول  
 يعتبر احد ذينك الاصرين  
 لكان التعريف غير  
 منعكس بخروج تلك  
 الامثلة (قوله فان في  
 حكم هذا اللفظ يعني ليس  
 الحكم عليه باعتبار  
 مدلوله اذ لم يثبت له  
 ذلك بل باعتبار لفظه  
 فقط وذلك جائز لا  
 محالة الا ترى انك اذا  
 اردت ان تحكم على  
 لفظ بما ثبت له في نفسه  
 وقتك مثلا نرب مركب  
 من ثلاثة احرف لم يكن  
 هناك شربد الا على  
 شئ هو المحكوم عليه  
 بالتركيب بل حوته  
 محكوم عليه بذلك ففسح  
 تأويله كذلك ولا يقال  
 اذا ثبت كون الشئ  
 محكوما عليه باعتبار  
 مجرد لفظه فقد ثبت  
 جواز كون الماهل محكوما  
 عليه ايضا فلا حاجة الى  
 هذا التأويل لان الماهل  
 غير ظاهر تحت مفهوم  
 الكلمة فهو غير داخل

خواص الاسم يعني باقى الخواص الخمس التى ذكرت فى بيان خواص الاسم يعنى  
 الجر والتونين والاسناد اليه والاضافة ليس كل واحد منها ايضا من خواصه الشاملة  
 لجميع افراد الاسم والخواص المذكورة ههنا لفظى ومعنوى ولللفظى ثلاثة وقدم الاسم  
 منها لانه يدخل الاول ولان الدخول حقيقة فيه ولانه مكتوب ثم قدم الجر على التونين  
 لانه يحصل بالعامل فكانه مما يدخل فى الاول فقال (و) (منها دخول) (الجر)  
 يريد ان قوله الجر معطوف على المدخول يعنى على الاسم الا ان الدخول فيه مجاز  
 عن الحقوق بملافة العروض (وانما اختص) مبنى للفاعل (دخول الجر) اى لحقوق الجر  
 (بالاسم) متعلق بالاختصاص ودخل على المقصور عليه (لانه) اى الجر (اثر حرف الجر)  
 لان حرف الجر عامل وعمله الجر كان الجزم اثر حرف الجزم فى الفعل المضارع (فى)  
 الاسم (الجزم) اى بحرف الجر (لفظا وفى الجرورة تقديره) تفصيل لحرف الجر  
 لا الجراى سواء كان حرف الجر لفظا اى ملفوظا او تقديرا اى مقدرا يؤيده قوله  
 (كافى الاضافة المعنوية) فان الجر فيها اثر حرف الجر تقديره كاسيأتى (ودخول  
 حرف الجر لفظا) نحو مررت بزيد (او تقديرا) نحو غلام زيد فى تقدير غلام  
 لزيد (يختص بالاسم) واذا كان حرف الجر المؤثر مختصا بالاسم يجب ان يختص اثره  
 الذى هو الجر بالاسم ايضا اثلا يلزم مخالفة الاثر المؤثر (لانه) اى حرف الجر  
 وضع (لافضاء) اى لا يصال (معنى الفعل الى الاسم) كاسيأتى ان حرف الجر اصطلاحا  
 ما وضع لافضاء الفعل او معناه الى ما يليه (فينبى ان يدخل الاسم) يعنى ان يكون  
 من خواصه (ليفضى) اى ليوصل (معنى الفعل اليه) اى الى الاسم الذى صار  
 حرف الجر من خواصه لان الشئ ما لم يناسب للشئ ولم يكن من خواصه لم يقدر  
 ان يفضى اليه غيره (واما الاضافة اللفظية) جواب عن سؤال مقدر وهو ان المضاف  
 اليه فى الاضافة اللفظية مجرور والجر حاصل فيه مع ان حرف الجر غير مذكور  
 فيه لالفاظا وهو ظاهر ولا تقديره ماسيأتى ان حرف الجر غير مقدر فيها فوجد الجر  
 بدون حرف الجر فينبى ان يكون الفعل مضافا اليه ليكون الجر موجودا بدون حرف  
 الجر فلا يكون الجر مطلقا مختصا بالاسم بل قد يوجد فى الفعل ايضا فاجاب عنه بقوله  
 واما الاضافة اللفظية (فهى فرع للمعنوية) بناء على ان اللفظة تنيد التخفيف فقط  
 والمعنوية تنيد التعريف والتخفيف ما والتخسيس فتكون اللفظية من حيث الافادة جزء  
 المعنوية وجزء الشئ يكون فرعه لانه محتاج اليه فحينئذ ان كانت اللفظية غير مختصة  
 بالاسم بل تكون عامة للفعل والاسم لزم زيادة الفرع على الاصل وهو متمتع ولذا قال الشارح  
 (فينبى ان لا يخالف) الفرع وهو اللفظية (الاصل) وهو المعنوية والخالفة لا تكون  
 الا (بان يختص) الفرع (بما يخالف ما يختص به الاصل) والموصول الاول عبارة عن الفعل  
 وفسره الشارح بقوله (اعنى الفعل) والموصول الثانى عبارة عن الاسم والخالفة

(تكون)

تحت مفهوم الكلام سواء  
 صح كونه محكوما عليه  
 او لم يصح فستالحاجة  
 الى تأويله بهذا اللفظ  
 (قوله اعلم ان كلام  
 المصنف ظاهر لا يقال  
 ما سبق من تعميم الكلمتين  
 مع الحكم ههنا بظهور  
 ذلك متافيان لان مبنى  
 التعميم عدم هذا الظهور  
 والا فإى حاجة الى  
 الى ارتكابه لانه لم يحكم  
 به الا بعد بيان ذلك  
 فالكلام ههنا مبنى عليه  
 ثم فيه بحث اذ لا فرق  
 بين كلامى المصنف  
 وصاحب الفصل لا  
 الظهور وعدمه فانه  
 كما يجوز التعميم ههنا  
 يجوز فيه ايضا وان  
 اراد ان فيه امرا وراه  
 ذلك وهو ان تعميم  
 الكلمتين لا يتنع فى  
 هذا المقام لظهور ان  
 قولنا ضربت زيدا قائما  
 ليس منحصرا فى كلمتين  
 سواء اعتبرنا حقيقة  
 او حكما وكلام  
 صاحب الفصل يقتضى  
 ان لا يكون تركيب  
 الكلام الا من كلمتين  
 وذلك لكون المركب  
 معرئا بالاسم بخلاف  
 كلام المصنف فانه يرى  
 عن هذا الافتضاء مشتمل  
 على ذكر ما لا اقل منه  
 يكون امر التعميم مما  
 لاحاجة اليه الا ان  
 يدعى لزومه لدخول  
 مثل جتى مهمل وما  
 قبل من خبر المبتدأ فى

تكون بان تختص الاضافة اللفظية بالفعل والمعنوية بالاسم (او يزيد) عطف على بخالف  
 الاول اى فينبغي ان لا يزيد الفرع (عليه) اى على الاصل وذلك لا يكون الا بان يعم الاسم  
 والفعل بان يوجد الفرع في الاسم والفعل ويجوز ان يعطف على يختص الاول اى فينبغي  
 ان لا يخالف الاصل بان يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل اعلم ان هذا السؤال والجواب على عدم  
 تقدير حرف الجر فيها كما هو الظاهر المتبادر من كلام المصنف في بحث الاضافة واما اذا كان  
 حرف الجر مقدرا فيها على ما فهم من تقسيمه بقوله وهى معنوية ولفظية فلا سؤال ولا جواب  
 لان الجر فيها يكون بتقدير حرف الجر ايضا (و) (منها) اى من خواص الاسم (دخول)  
 (التنوين) (باقسامه) الخمسة (الاتنوين التزم) فيكون الاستثناء متصلا لانه في كلام  
 موجب تام في نصب المستثنى (وسيجى في آخر الكتاب) اى كتاب الكافية (تعريفه) اى  
 تعريف التنوين وهو نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا تأكيد الفعل (وبيان اقسامه)  
 واقسامه خمسة الاول تنوين التمكن يعنى ما يدل على امكانية الاسم في الاسمية حيث لم يشبه  
 الفعل فيكون منصرا فمثل زيد ورجل وضارب والثاني تنوين التكثير وهو الفارق بين  
 المعرفة والنكرة يعنى يكون ما دخل عليه غير معين نحو صه بالتنوين فمناه اسكت سكونا ما و  
 وقاما واذا كان صه بغير تنوين فمناه اسكت السكوت الان والثالث تنوين العوض وهو  
 ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه بمعنى يحذف المضاف اليه ويعوض عنه هذا التنوين  
 والرابع تنوين المقابلة وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم يعنى ما يدخل الجمع المؤنث  
 السالم لمقابلة ذلك النون نحو مسلمات والخامس تنوين التزم وهو ما يلحق واخر الايات  
 والمصاريع لتحسين الانشاد وهذا القسم لا يختص بالاسم بل يدخله واخوه ايضا (على  
 وجه) متعلق بقوله سيجى (يظهر) مبنى للفاعل من الظهور (جهة) بالرفع لانه فاعله اى علة  
 (اختصاص ما عد اتنوين) بالنصب (التزم به) اى بالاسم والاختصاص مضاف الى فاعله  
 وهو الموصول وهو عبارة عن التنوين وعدا بمعنى غير الا انه نصب ففعوله لانه فعل ماض  
 متعدي بنفسه وسيأتى تحقيقه والمعنى يظهر جهة اختصاص تنوين غير تنوين التزم بالاسم  
 (وجهه) عدم اختصاص تنوين التزم به اى بالاسم ولما فرغ من تعداد بعض خواصه  
 اللفظية شرع في تعداد بعض خواصه المعنوية فقال (و) (منها) اى ومن تلك الخواص  
 (الاسناد اليه) الجار والمجرور متعلق بالاسناد ومرفوع على انه قائم مقام الفاعل والضمير  
 راجع الى الموصول لان المصدر بمعنى المفعول (وهو) اى الاسناد اليه (بالرفع عطف)  
 خبر بعد خبر او الجار والمجرور حال (على الدخول) فيكون مثله اما مبتدأ او خبر (لا)  
 يكون بالجر معطوفا (على مدخوله) اما على اللام لكونه اسلا او على التنوين لكونه قريبا  
 (لان المتبادر من الدخول) امامناه الحقيقي وهو (الذكر في الاول) يعنى ان يكون  
 مذكورا في اول الكلمة كاللام (او) معناه المجازى وهو (الحقوق بالاخر) وهوان  
 يكون مذكورا في آخر الكلمة كالجر والتنوين (وكلاهما) يعنى الذكر في الاول والحقوق

قولنا زيد ضربت عمرا  
 في دارة مجموع ما ذكر  
 لا مجرد ضربت وقد  
 اتفقوا على ان خبر  
 المبتدأ ههنا جلة فالكلام  
 الذى هو مرادف الجلة  
 عند صاحب الفصل  
 يجب ان يكون مجموع  
 ما جعل خبرا فينبغي  
 ان يجعل عدول المصنف  
 عدولا عن عبارة  
 تعريفه لا عدولا عن  
 مذهبه ليس بشئ لان  
 نظر الشارع مقصور  
 على ظاهر كلامهما في  
 التعريف واما هذا  
 فلا يفيد شيئا سوى  
 الاعتراض على تعريف  
 الفصل (قوله ذهب  
 الى مرادف الكلام فان  
 قلت ان صاحب الفصل  
 لم يصرح بترادف الكلام  
 والجلة ثم انه قال بعد  
 ان فرغ من عد الكلام  
 وتسمى الجلة لكن  
 لا يلزم من تسمية  
 الكلام جلة تسمية الجلة  
 كلاما لجواز كونها اعم  
 منه على ما صرح به  
 بعض شرح معنى اليب  
 قلت هذا الكلام باطل  
 لظهور ان المصوم لا  
 يصور بين الاسم والمسمى  
 وكان من زعم ذلك  
 سبق وهمه الى معنى  
 الاطلاق فاراد ان يقول  
 انه لا يلزم من اطلاق  
 اسم الجلة على الكلام  
 كليا اطلاق اسم الكلام  
 عليها كذلك لجواز  
 تحقق المصوم بينهما وان

في الآخر (متفيان) يعني لا يوجدان (في الاسناد) فلا يكون معطوفا على المدخول لعدم الصحة بل يكون معطوفا على الدخول فيكون مر فو عالانه ليس له علامة لفظية لافي الاول ولا في الآخر (وكذا) خبر مبتدأ محذوف اي وكذا الحال يعني كإسناد اليه بالرفع عطف على الدخول كذا الحال (في الاضافة) وهي ايضا بالرفع عطف على الاسناد اليه وهو بالرفع او على الدخول لانه ليس فيها ايضا الذكر في الاول ولا الحقوق في الآخر (والمراد به) اي بالاسناد اليه (كون الشيء مسندا اليه) يعني همزة افعل تكون للصيرورة مثل امشي الرجل اي صار ذا ماشية (وانما اختص هذا المعنى) اي كونه مسندا اليه (بالاسم لان الفعل) عرض لا يقوم بذاته ولا يتقرر في آن واحد ويكون متحدادنا لهذا (وضع لان يكون ابدا مسندا) منصوب على الظرفية اي في الازمان كلها (فقط) الفاء جزاء شرط محذوف وقدمني على السكون اسم من اسماء الافعال بمعنى انته اي اذا كان وضع الفعل لان يكون ابدا مسندا فانت عن ان يكون مسندا اليه (فلو جعل مسندا اليه) لا يخلو اما ان يكون مسندا ايضا فح يلزم ان يكون مسندا مسندا اليه في حالة واحدة وذا غير جائز واما ان لا يكون مسندا بل يكون مسندا اليه فقط فحينئذ (يلزم خلاف وضعه) وهو ايضا غير جائز لان المسند اليه لا بد وان يكون دالا على الذات تحقيقا وتابلا والفعل لكونه عرضا لا يقوم بنفسه لا يدل عليها التحقيق ولا تابلا فلا يكون مسندا اليه اصلا بل يجب ان يكون مسندا ابدا لكونه دالا على معنى في نفسه وانما قدم الاسناد اليه لكونه عمدة في الكلام (و) (منها) اي من خواصه المعنوية (الاضافة) سبق اعرابها (اي كون الشيء مضافا) سبق تفسيره ايضا (بتقدير) متعلق بقوله مضافا (حرف الجر لا) كون الشيء مضافا (بذكره) اي بذكر حرف الجر (لفظا) اي حال كون الحرف ملفوظا (وجه اختصاصها بالاسم) اي علة كون الاضافة مختصة بالاسم (اختصاص لوازمها من التعريف) بيان للوازمها اي من كون المضاف معرفة اذ كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد ويحصل تخفيف المضاف ايضا بمحذف تنوينه (والتخصيص) اي كون المضاف خاصا بعد ان كان عاما حين كون المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل والتخفيف حاصل فيه ايضا (والتخفيف) اي كون التخفيف حاصل بالاضافة فقط اما جانب المضاف فقط نحو ضارب زيد اما في جانب المضاف اليه فقط نحو الحسن الوجه واما في جانب المضاف والمضاف اليه جميعا نحو حسن الوجه (به) اي بالاسم متعلق بقوله اختصاص لوازمها لان الفعل نكرة يدل على معنى في نفسه لا يقبل شيئا منها لكونها عرضا وهؤلاء من اوصاف الذوات والحرف لا يدل على معنى في نفسه (وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا) مع انها محتملة لان تفسير بكون الشيء مضافا اليه ايضا (لان الفعل او الجملة) يعني الجملة الفعلية اي اختلف في ان المضاف اليه اذا وقع الفعل موقعه يمكن ان يكون فيه مضافا اليه الفعل

خير بان الامر ليس كذلك بل هو صريح في ترادفهما قال المصنف في شرح الفصل شارحا لقوله وتسمى الجملة بمجوز ان يكون بالتاء والتاء وضابط هذا ان كل لفظتين وضعتا لذات واحدة واحديهما مؤنثة والاخرى مذكورة وتوسطهما ضمير جاز تأنيث الصبي وتذكيره والتأنيث ههنا احسن لان الجملة مؤنثة وهي خبرها (قوله على الجمل الخبرية) اما اتى بهذا القيد ابدا بان الانشائية لا تقع اخبارا كما سيحى بيانه فلا يرد ما قيل يتجه عليه ان مادة افتراق الجملة عن الكلام لا تقتصر الجمل الخبرية بل من مادة الافتراق اضربه سواء جعل خبرا او جزأ منه بان يكون الخبر مقول في حقه اضربه في زيدا ضربه كيف ولا شيء في كلامه يشعر باتحادهما في الانشاء ثبات حينئذ واقتصاره على ذكر خروج الاسناد الواقع في الاخبار والافصاف مع كون الامر في الحال والمضاف اليه والصلة والجملة القسمية التي لا تكيد جواب القسم والشرطية الواقعة قيدا في الجزاء كذلك اكتفاء في البيان بقدر الحاجة (قوله في ضمن اسمين اتى به

الفعل او الجملة الفعلية مع اضافتهم في ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية تمامها اذا اضيف اليها لان الاضافة من خواص الاسم (قد يقع) اي الفعل او الجملة (مضافا اليه) فلا يكون المضاف اليه من خواص الاسم بل يوجد في الاسم والفعل او الجملة فلزم الاحتراز عنه ولهذا فسرناها هكذا (كما) وقع (في قوله تعالى) (يوم ينفع الصادقين صدقهم) وقوله تعالى (يوم ينفع في الصور) ويوم يقوم زيد ويوم قدم زيد (وقد يقال) اشار بكلمة قد المفيدة للتقليل اذا دخلت على المضارع الى ضعف ما ينبت على هذه الدعوى من حمل قول المصنف على المعنى الشامل لكون الشيء مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا (هذا) اي احد الامرين من الفعل او الجملة كائن (بتأويل المصدر اي يوم ينفع صدق الصادقين) اي بتأويل اضافة المفعول (فالاضافة) حينئذ (بتقدير حرف الجر مطلقا) سواء كانت الاضافة مفسرة بكون الشيء مضافا او مضافا اليه عند من اول يوم ينفع الصادقين بيوم ينفع صدق الصادقين فالاضافة (تختص بالاسم وانما قيدنا الاضافة) اي قولنا كون الشيء مضافا (بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا يتقضى) ذلك (بقولنا مررت بزيد) وانما مر بزيد (فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر) حال كون ذلك الحرف (لفظا) اي ملفوظا فيكون الفعل مضافا ايضا لكن بلفظ حرف الجر لا بتقديره فتكون الاضافة بتقدير حرف الجر مختصة بالاسم دون الاضافة بلفظ حرف الجر تأمل ولما فرغ من تعريف الاسم وبيان بعض خواصه من اللفظية والمعنوية شرع في قسمه فقال (وهو) (اي الاسم قسمان) يشير الى ان الخبر محذوف او الى ان الخبر متعدد بالمعطف والا انه من تقسيم الجنس الى نوعيه كقولك الانسان عربي وعجمي (معرب ومبني) قدم لمعرب لان الاسم اصيل في الاعراب فيكون المعرب اصلا وانما انحصر الاسم في القسمين (لانه) اي الاسم (لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره) (باحدا لتركيب الستة مثل قام زيد (اولا) يكون مركبا مع غيره اصلا بل يكون مفردا غير مركب مثل زيد وعمر (والاول) اي المركب مع غيره لا يخلو (اما ان يشبه مبني الاصل) اي المبني الذي هو الاصل في البناء وهو ثلاثة عند البصرية الماضي والامر بغير اللام والحرف (اولا) يشبه فكان ثلاثة اقسام قسم لا يكون مركبا سواء كان مشابها له او غير مشابه وقسم مركبا غير مشابه له وقسم يكون مركبا ولكنه مشابه له والقسم الثالث مع الاول مبني والقسم الثاني معرب وحده ولذا قال الشارح (وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وحده كما قلنا في القسم الثاني (وماعداه) اي القسم الذي هو غير هذا القسم (اعني غير المركب) كما هو القسم الاول سواء كان مشابها له نحو هذا وهؤلاء او غير مشابه نحو زيد ورجل (والمركب الذي يشبه مبني الاصل) كما هو القسم الثالث (مبني) اي قال القسمان مبنيان والقسم الواحد معرب كما قلنا اتفاقا لخصر عقلي لما مر انه اذا داو بين النفي والاثبات يكون عقليا ولما فرغ من قسميه شرع في تعريف كل قسم وبيان ما يتعلق به

دفعنا لايهام كون الشيء ظرفا لنفسه (قوله وفي) بعد النسخ الى آخره امثاله هذا لا يليق بالتعرض (قوله لان) التركيب التثاني قيل فيه ان حصر التركيب التثاني في ستة وابطال ما عدا اثنين لا يوجب الا حصر الكلام التثاني في اثنين والمدعى حصر مطلق الكلام فالاولى ان يقتصر على ان الكلام لا يحصل بدون الاستناد الاستناد لا يحصل بدون مسند اليه لا يكون الا اسما ومسند لا يكون الا اسما او فعلا وكان القائل لم يتصور كلام المصنف فانه صريح في حصر الكلام التثاني في اثنين وابطال ما عداه ولا يشعر كلامه بشيء وراو ذلك حتى بين بوجه يسه وغيره ثم لا يلزم من كلامه عدم جواز تركيب الكلام من ثلاث كلمات فصاعدا على ما سبق بيانه وشتان ما بين المثنين ثم ان ما زعمه القائل اعم من كلام الشارح فانه عين ما ذكره والفرق بينهما انما هو بوضع الدلالة وخفاها فتبصر (قوله) ونحو يا زيد اتى بذلك اماليان ان المراد المصنف رد من ذهب الى انه مركب من الحرف والاسم واما دفع سؤالنا من الحصر في اثنين

وقدم العرب لامة اصل لان المقصود من هذا الفن الاعراب وما يتفرع عليه وهو  
لا يظهر الا فيه فقال ( فالعرب ) الفاء للتفسيرية ( الذي هو قسم من الاسم ) يشير الى  
ان اللام فيه لامهه الحارجي لا الجنس لان المنكر اذا اعيد معرفا يكون الثاني عين الاول  
فيكون اشارة باللام الى المنكر السابق كقولك جاءني رجل فاكرمت الرجل والمكرم  
ليس الا الرجل الحائى قوله فالعرب مبتدأ ( المركب خبر اشار اليه الشارح بقوله )  
( اى الاسم الذى ركب ) فيه اشارة الى ان الموصوف مقدر لان قوله المركب صفة تقتضى  
موصوفا والى ان اللام لام الموصول لان اللام فى اسم الفاعل واسم المفعول موصول والى  
ان المركب اسم مفعول لفظا وفعل ماض مبنى للمفعول معنى حيث يكون صلة للموصول  
( مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله ) يوجد فى التركيب الذى هو فيه عامله سواء كان  
العامل لفظيا ومضويا ( فيدخل فيه ) اى فى التعريف ما كان مركبا مع غيره سواء كان  
مشابها للمبنى الاصل او لا مثل ( زيد وقائم وهؤلاء ) الكاشنة ( فى قولك زيد قائم وقائم هؤلاء )  
لان كل واحد منهما مركب بتركيب يتحقق مع عامله الذى فى الاول هو العامل المضوى  
وفى الثانى العامل اللفظى ( بخلاف ما ليس بمركب اصلا ) اى قطعاً فانه ليس بمعرب  
لان التركيب شرط لان يكون الاسم معربا ( من الاسماء ) بيان لما فى قوله ما ليس ( المعدودة )  
صفة الاسماء المذكورة عند التعداد سواء كانت اسما حروفاً الهجاء سواء كانت معدودة  
بلا عطف ( نحو الف باتانا ) او بالعطف نحو الف باتانا وقافا ولا غير اسماها بالعطف  
نحو زيد وعمر وبكر او بغير عطف نحو ( زيد وعمر وبكر ) موقوفا ولا فاتها مبنية عند المصنف  
( وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا ) يتركب تركيبا يتحقق معه عامله ) سواء كان  
ما اضيف اليه معربا ( كغلام ) فى غلام ( زيد ) او مبنيا مثل غلامك ( فان جميع ذلك ) اى جميع  
المذكور من الاسماء المعدودة قسميها والاسماء التى لم يتحقق معها عاملها ( من قبيل المبنية  
عند المصنف ) لانه اشترط التركيب وتحقق العامل فى كون الاسم معربا وفى تلك الاسماء لم  
يوجد لان فى القسم الاول انتفى عن اصل فى الثانى انتفى تحقق العامل معه ومع هذا الاصل  
فى الكلمات المستعملة على طريق الافراد البناء لا تنفاه موجب الاعراب وهو المعانى  
المقتضية له ( الذى لم يشبه ) صفة المركب لان الموصول مع الصلة معرفة مساوية لتعريف  
ذى اللام ( اى لم يناسب ) تفسير باللازم لان عدم المشابهة يستلزم عدم المناسبة ( مناسبة  
مؤثرة فى منع الاعراب ) وصف المناسبة بالمؤثرة احتراز عن غير المنصرف فانه مناسب  
للفعل لما سأتى الا ان مناسبة له لم تؤثر فى منع الاعراب وانما تؤثر فى منع الجر والتوین  
لكون هذه المناسبة ضعيفة فلم تقدر ان تؤثر فى منه ( مبنى الاصل ) بالنصب لانه مفعول  
المشابهة ومضاف الى غير معموله كصارع مصر ولذا جعلت اضافته معنوية ( اى المبنى  
الذى هو الاصل فى البناء فالاضافة بيانية ) يعنى اضافة المبنى الى الاصل وان تبادر الى  
الاعتناء انها لفظية لكون المضاف صفة بيانية لما قلنا آتفا والاضافة اليانية ) يعنى اضافة

من تلك الاقسام الستة  
والثانى اظهر ( قوله )  
فتذكّر الضمير بناء على  
لفظ الموصول قيل لا  
يغنى ان كلمة ماعبارة  
عنه لا عن لفظ الكلمة  
وتأيت مفهوم الكلمة  
ليس لداته كضائيت  
معنى هند بل لو انت  
الضمير الراجع اليه  
يكون ذلك التأيت  
لرعاية لفظ الكلمة فتذكّر  
الضمير الراجع الى مادل  
ليس بمجرد داعى اللفظ  
بل لداعى اللفظ والمعنى  
ولا يغنى انه خط  
صرح اذا المراد بالكلمة  
هو الكلمة الار بيانيا  
ومن الظاهر انه لا مجال  
لكون ماعبارة عما  
يكون الكلمة عبارة عنه  
لفرورة كونه عبارة  
عن نفس الكلمة فتذكّر  
الضمير بدون اعتبار  
لفظ المرجع عمالامساغ  
له جدا والجار تذكّر  
الضمير الراجع الى  
لفظ الكلمة ايضا وهو  
باطل بالاتفاق فان قلت  
اى حاجة دعت الى  
كون ما عبارة  
عن الكلمة ولم لم يحجز  
كونه بمعناه المتبادر  
منه قلت لانه يلزم  
حينئذ كون كل من الخط  
والعقد والنسبة  
والاشارة اسما فان قلت  
فلم لم يجعل الموصول  
عبارة عن اللفظ  
يكون التذكّر باعتبار  
اللفظ والمعنى جميعا ولا



المبنى الى الاصل وان تبادر الى الذهن انها لفظية لكون المضاف صفة بيانية لما قلنا آفها  
والاضافة اليانية علامتها ان يصح حمل المضاف اليه على المضاف كخاتم فضة فانه كما  
يصح ان يقال الخاتم هو فضة كذلك يصح ان يقال المبنى الذي هو الاصل (وهو) اى المبنى  
الاصل ثلاثة (الماضى) وانما بنى لانتفاء موجب الاعراب فيه وهو المعانى الثلاثة وبنى  
على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون لمشايبته الاسم فى وقوعه صفة للنكرة وعلى  
الفتحة للخفة ولكونها اخت السكون لكونها جزء الالف (والامر بغير اللام) لان  
الامر باللام معرب مجزوم وانما بنى ايضا لانتفاء المذكور وعلى السكون لكونه الاصل  
فى البناء ولا مقتضى للعدول عنه كفى الماضى (والحرف) سواء كانت عاملة او لا وانما بنيت  
لعدم استقلالها فى الدلالة على المعنى وكذا لم توجد فيها المعانى الثلاثة (وبهذا القيد)  
اى بقيد نفي المشابهة (خرج) عن التعريف (مثل هؤلاء فى مثل قام هؤلاء) وان كان  
مركبا بتركيب يتحقق معه عامله (لكونه) اى لكون هؤلاء فيه (مساها المبنى الاصل)  
فى الاحتياج يعنى ان اسماء الاشارة مشابهة للحرف فى الاحتياج كان الحرف محتاج  
الى المتعلق كذلك هذه الاسماء محتاجة الى المشار اليه (كايحى فى بابه) اى فى باب المبنى  
او فى باب اسم الاشارة ولما اخذ المصنف التركيب فى تعريف المعرب وقيد ايضا بعدم  
المشابهة فهم ان المصنف خالف الجمهور حيث لم يشترطوا التركيب فيه وليان هذا  
الخلافا قال منبها (اعلم ان صاحب الكشف) الذى صنف المفصل فى النحو (جعل  
الاسماء المعدودة) الغير المركبة سواء كانت غير مركبة اصلا مثل زيد وعمر و بكر  
او مركبة لكن لا بتركيب يتحقق معه عامله كغلام زيد وغلام بكر وغلام عمرو (العارية  
عن المشابهة المذكورة) يعنى لم تكن ايضا مشابهة لمبنى الاصل (معربة) يعنى اطلق الاعراب  
عليها وقال هى معربة قبل التركيب ان لم تكن مبنية لانه قال فيه والاسم المعرب على نوعين  
نوع يستوفى حركات الاعراب والتنوين ونوع يحرز عن الجر والتنوين  
كاحمد ومروان وقال والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل  
انتهى حيث اطاق المعرب عليه قبل التركيب لان اختلاف العوامل لا يكون  
الا بالتركيب والمصنف جعل هذه الاسماء مبنية حيث اخذ التركيب فى تعريفه ومالم يكن  
مركبا لم يكن معربا عنده (وليس النزاع) جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال  
الاسماء المعدودة كيف تجعل معربة مع ان الاعراب لم يجز عليها بعد فاجاب بقوله وليس  
النزاع الخ (فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك اعربت) يعنى ليس النزاع  
فى المعرب اللغوى (فان ذلك) اى المعرب الذى هو اسم مفعول يعنى المعرب اللغوى  
(لا يحصل) بشئ من الاشياء (الا باجراء الاعراب) بالفعل (على آخر الكلمة) لفظا  
او تقديرا (بعد التركيب) اى بعد ما تركبت بعاملها نحو قام زيد باجراء الاعراب على  
زيد بالفعل (بل) النزاع انما هو (فى المعرب اصطلاحا) يعنى هل يقال لزيد مثلا قبل

يلزم ذلك المحذور ايضا  
قلت لما سبق كون الاسم  
احداقسام الكلمة واما  
اعتبار اللفظ تارة ومعناه  
اخرى فهو اكثر من  
ان يحصى (قوله ولذلك  
قبل الحرف مادل على  
معنى فى غيره رد  
عليه الشيخ الرضى بان  
قولهم على معنى فى  
غيره يقتضى قولهم على  
معنى فى نفسه ولا يقال  
فى مقابلة قولك قبة  
الدار فى نفسها كذا  
قبة الدار فى غيرها  
كذا بل يقال لا فى  
نفسها واجاب الفاضل  
الشريف بان ليس  
المقصود ان مؤدى اللفظ  
فى الموضعين واحد بل  
لا يتصور ذلك لان المعنى  
مفعول لا فى نفسه ملحوظا  
واما حكم الدار كسبها  
مثلا فى ذاته وكونه  
ملحوظا فى غيره آلة  
لتعرف حاله امر مفعول  
فلا يوجد الا فيها سواء  
كان ناشئا من ذاتها  
او مستغادا من غيرها  
وكذلك قيمة الدار امر  
منسوب اليها سواء  
نشأت من ذاتها او من  
غيرها بل المقصود هو  
التشبيه بينهما بحسب  
اعتبار الخارج تارة  
وعدم اعتباره اخرى  
وان امتازا بانه يصح  
ان يقال المعنى ملحوظا  
معتبر فى نفسه او غيره  
ولا يضح ان يقال الدار  
حسنة فى نفسها او غيرها

التركيب بعامله معرب ام لا فتد صاحب الكشف يقال ذلك اصطلاحا وعند المصنف لا يقال (فاعتبر العلامة) اى صاحب الكشف يعنى اكتفى في تحقيق المعرب بكونه صالحا لوجود الاعراب فيه سواء وجد بالفعل مثل قام زيد او لم يوجد كزيد والمصنف لم يكتف به (بمجرد الصلاحية لاستحقاق) اللام متعلق بالصلاحية لا للتعليل (الاعراب بعد التركيب) ولهذا لم يأخذ التركيب في تعريفه فيكون زيد قبل التركيب عنده معربا بالصلاحية استحقاقه لاعراب بعده بخلاف المصنف فان عنده يكون معربا بعده لا قبله وان لم يجر عليه الاعراب بالفعل (وهو) اى ما اعتبره العلامة (الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية) اى مع كونه صالحا للاعراب يعنى لم يكن مشاهبا للمبنى الاصل (حصول الاستحقاق) يعنى حصول استحقاق الاعراب (بالفعل) وذلك لا يكون الا بعد التركيب (ولهذا) اى ان يكون الصلاحية مع حصول الاستحقاق معتبرة عند المصنف (اخذ التركيب في تعريفه) اى في تعريف المعرب حيث قال المعرب المركب الذى الخ (واما وجود الاعراب) بعد التركيب في الكلمة (بالفعل) مثل جاءني زيد بالرفع ورأيت زيدا بالنصب وصررت زيدا بالجر (في كون) متعلق بالوجود (الاسم معربا) يعنى ان وجد الاعراب بعد التركيب على الاسم المعرب يعنى اجرى عليه بالفعل كما صور نالك يكون الاسم معربا او الالم يكن معربا وان كان مر كبا مع عامله (فلم يعتبره احد) فيه من الفحول) ولذلك اى لكون وجود الاعراب في الاسم المعرب بالفعل بعد التركيب في كونه معربا غير معتبر عند احد (يقال لم تعرب الكلمة) بعد التركيب اى لم يوجد الاعراب فيها ولم يجر عليها بالفعل مثل جاءني زيد بالوقف ورأيت زيدا وصررت زيدا بالوقف (وهى معربة) اى حال كونها معربة بالاصطلاح الاولى ان تكون هذه الجملة من ثمة المقول ولما ورد ههنا سؤال وهو ان المصنف في تعريف المعرب خائف الجمهور حيث لم يعرفه بما عرفوه به والمحالفة للجمهور من عين الخطأ اجاب الشارح بقوله (وانما عدل المصنف) اى اعرض لان العدول اذا تعدى يعنى يكون بمعنى الاعراض (عما) اى عن التعريف الذى (هو المشهور عند الجمهور من) بيان لما في قوله عما (ان المعرب) عندهم (ما يختلف آخره باختلاف العوامل) الداخلة عليه في العمل بان يعمل البعض منها خلاف ما يعمل البعض الاخر منها وبين سبب العدول وعلته بقوله (لان الغرض) يعنى المقصود الاصل (من تدوين علم النحو) وتأليفه (ان يعرف به) اى يعلم النحو (احوال او اخر الكلم) من حيث الاعراب والبناء والانصراف وعدمه وكون اعرابه بالحركة او بالحرف وذلك الاعراب اما تام او ناقص والبناء اما لازم او عارض الى غير ذلك من الاحوال في النوعين التى وقعت (في التركيب) العربى (من) الموصول مع الصلة في محل الرفع بانه فاعل يعرف (لم يتبع) من يتبع من باب التفعّل (لغة العرب) بان كان عربيا وتعلم اصطلاحاتهم من آباءه واجدادهم وفروعهم او قبلته ولم يعرف (عطف على يتبع) احكامها بالسماع (منهم) اى

وذلك لان ارتباط جنسها بغيرها اذا كان سببا له ليس بحيث يصح كون الغير ظرفا له بخلاف متعلق المعنى بالغير فانه ملحوظ بذلك الغير معتبر فيه فما قيل في الجواب نعم التركيب العربى مادل على معنى لا في نفسه كما يقال الدار لافى نفسها كذا ولا يقال الدار فى غيرها الا ان النحاة اجمعا على وضع ما يوافق لافى نفسه فى المعنى موضعه وصار عرفا فيما بينهم فلا التباس فى معناه ولا وصية فى التعريف به معنى على النقول عن ذلك قوله ذكره بعض المحققين فى حواشيه على شرح الشيخ الرضى قيل اراد الشارح بقوله ومحصوله التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من ذلك لبعض بل اخذه من كلام المصنف وليس كما ظنه لان الناطق فى كلام الايضاح يعرف ان المصنف يبيد عن هذا التحقيق وان كانت عبارته الجملة المنقولة وقت اتصافا بحيث يحتل التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف ان الواضع شرط فى دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك فى الاسماء

اللازمة الاضافة وانما  
الترم الاضافة لغرض  
آخر غير كون دلالتها  
مشروطة بذكر المضاف  
اليه ولا خفاً في انه  
بعد الوضع لا دخل  
للوامع في الدلالة حتى  
يكون الدلالة بشرط  
متوقفاً على ذكر المتعلق  
فلو كان صاحب هذا  
التحقيق لم يصدر منه  
مثل هذا الكلام بل المصنف  
قد يستحق ان يقال في  
حقه يقرب من تحقيق  
معنى الحروف تارة وبعد  
عنه بمراحل تارة اخرى  
هذا وهو من جملة اوام  
الباطلة فان ذلك البعض  
اعنى الفاضل الشريف  
صرح نفسه في تلك  
المواشي يكون هذا  
التحقيق محمول كلام  
الابضاج ولا خفاء في  
كونه كذبة قال المصنف  
في مختصر المنشى معنى  
قولهم الحرف لا يستعمل  
بالمفهومية ان نحو من  
دال مشروط في دلالتها  
على معانيها الافرادى  
ذكر متعلقها ونحو  
الابتداء والانتفاء غير  
مشروط فيها ذلك وقال  
مملياً على قوله ما دل على  
معنى في نفسه الضمير  
عائد على المعنى يعنى  
ان اللفظ دال على معنى  
باعتبار نفسه لا باعتبار  
تعلقه لان دلالة الالفاظ  
على ضربين ضرب يدل  
على المعنى من غير اعتبار  
تعلق الغير وهو الاسماء

من العرب بان كان مجمياً الا انه رفع فيهم واختلف بهم وتعلم اصطلاحاتهم بالاختلاط  
بهم عن فصاحتهم وبلغاتهم فصار من جملتهم (فان العارف باحكامها) اى احكام او  
اخر الكلم في التركيب او احكام لغة العرب (كذلك) اى يتبع لغتهم او بالسمع منهم  
(مستنقن) اى برى (عن) تعلم علم (التحوي) حيث لا يحتاج اليه لحصول مقصوده بالتقبع  
او بالسمع (ولا فائدة له) اى لذلك الشخص العارف (مستداهما) لانه يكون تحصيل  
الحاصل وذا لا يحصل (في معرفة اصطلاحاتهم) اى اصطلاحات النحاة او العرب  
(فالقصد من معرفة العرب) اى من تعريفه (مثلاً) انما قال مثلاً لان هذا الحكم من  
جملة احكامه عند المصنف كما اشار اليه فيما بعد (ان يعرف) مبنى للمفعول (انه) اى المغرب  
(بما يختلف آخره في كلامهم) ان مع اسمها وخبرها في محل الرفع على انها نائب الفاعل  
لقوله ان يعرف (ليجمل آخره مختلفاً) باختلاف العوامل (ليطابق كلامهم) اى كلام  
العرب انما يستعمل في كلامهم باختلاف الآخر عند اختلاف العوامل (شعرته) اى  
معرفة ذات المغرب (متقدمة على معرفة انه بما يختلف آخره) اى على معرفة وصفه وهو  
اختلاف آخره باختلاف العوامل لان المغرب ذات والاختلاف صفة والذات مقدمة على  
الصفة طبعاً فيناسب ان يقدم ذات المغرب وضعا بان يعرف او لا بحيث يعرف به ذاته ليناسب  
الوضع الطبع (فلو كان معرفة) اى معرفة المغرب (المتقدمة) صفة المعرفة والمراد بالمعرفة  
المتقدمة ذات المغرب اى لو كان معرفة ذات المغرب (حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف)  
يعنى حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف (يعنى حاصلة بمعرفة هذا الوصف) (او تعريفه به)  
عطف تفسير وهو من عطف شيئين على معمول عامل واحد بعاطف واحد لان قوله  
وتعريفه معطوف على قوله معرفته والضمير للمغرب وقوله به عطف على قوله معرفة  
بإعادة الجار والمعنى ولو كان تعريف المغرب حاصلاً بهذا الاختلاف (وجب) جواب لو  
(ان يعرف) المغرب (اولاً) منصوب على الظرفية يعنى قبل يعنى قبل ان يعرف ذاته  
بغير ما عرفه الجمهور به (بانه) اى المغرب (بما يختلف آخره) باختلاف العوامل (ليعرف)  
مبنى للمفعول (انه) اى المغرب (بما يختلف آخره) وان مع اسمها وخبرها في محل  
الرفع على انها قائمة مقام الفاعل ليعرف (فلزم تقدم الشيء على نفسه) المراد بالشيء ههنا  
وصف المغرب وبما يختص به وهو الاختلاف المذكور وبالنفس ذات المغرب فتقدير الكلام  
فلزم تقدم الصفة على المغرب يعنى يلزم تقدم معرفة صفة على معرفة ذاته وهذا متنع فلزم  
ان يعرف ذات المغرب اولاً ثم بين صفة ولذا قال الشارح (فيبنى ان يعرف) المغرب  
بين ذاته (اولاً) اى قبل ان يعرف انه بما يختلف آخره (بغير ما عرف به) الحار متعلق بقوله  
ان يعرف (الجمهور ويجمل) عطف على يعرف مبنى للمفعول ايضاً ويبنى ايضاً ان يجعل  
(ما عرفه به من جملة احكامه) لان احكامه كثيرة وهذا الحكم من جملة احكامه (كما فعله  
المصنف) ليعيد زيادة معرفة به كما فعله في الاسم حيث عرفه اولاً ثم بين بعض خواصه

من اللفظة والمنوية ( وحكمه ) ( اى من جملة احكام المعرب ) يشير الى ان الاختلاف المذكور حكم من احكامه وخاصة من خواصه وليس مجموع احكامه ( وآثاره المترتبة عليه ) اشارة الى ان المراد بالحكم من احكامه الاثر المترتب على صفة الاعراب و اشار ايضا بالتفسير الاول الى ان اضافة الحكم الى الضمير للجنس لا الاستغراق فيقول المعنى الى انه بعض حكمه ( من حيث هو معرب ) يعنى لا من حيث ذاته بل من حيث وصفه وهو الاعراب ( ان يختلف آخر ) ( اى الحرف الذى هو آخر المعرب ذاتا ) نصب على التمييز من نسبة الاختلاف الى الآخر اى من حيث الذات او على المصدرية بجذف المضاف اى لاختلاف ذات الجار ( بان يتبدل ) متعلق بالاختلاف ( حرف محرف آخر حقيقة ) نصب على التمييز من نسبة التبدل الى الحرف اى من حيث الحقيقة او على المصدرية اى تبديلا حقيقيا وهو تبدل ذات الحرف مثل جاءنى ابوه فان حرف الاعراب فيه هو الواو فى النصب يتبدل الى الالف مثل رأيت اباه وفى الجر يتبدل الالف الى الياء مثل مررت بابيه فانظر ان الحرف فى الرفع الواو فيتبدل ذاته فى النصب الى الالف وهو ايضا يتبدل بذاته فى حالة الجر الى الياء ( او حكما ) اعرا به مثل اعراب حقيقة لانه عطف عليه والتبدل الحكمى فى التثنية والجمع المذكور السالم لان فى التثنية يتبدل الحرف من الرفع الى الجر حقيقة لان حالة الرفع بالالف وحالة الجر بالياء ومنها الى النصب يتبدل حكما لان حالة النصب بالياء ايضا لانه فى حكم الالف للمسيجي وفى الجمع المذكور السالم حالة الرفع بالواو وحالة الجر بالياء وفيه يتبدل حقيقة من الواو الى الياء والى النصب يتبدل حكما لان الياء فيه ايضا فى حكم الالف ( اذا كان اعرا به ) اى المعرب ( بالحروف او صفة ) عطف على ذاتا واعرا به كاعراب الوجهين ( بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما ) اعرا بهما كاعراب اخويهما فى القسم الاول ( اذا كان اعرا به بالحركة ) والتبدل الحقيقى فى الاول ان يتبدل صفة الفاعلية ورفعه ايضا التى فيه قولنا جاءنى زيد الى صفة المفعولية ونصبه فى حالة النصب مثل رأيت زيدا وهى الى صفة الاضافة وجره فى حالة الجر مثل مررت بزيدا والحكمى فى مثل جمع مؤنث السالم لانه يتبدل من الرفع الى الجر حقيقة ومنه الى النصب حكما لان الكسرة فيه فى حكم الفتحة وفى غير المنصرف لانه يتبدل فيه من الرفع الى النصب حقيقة ومنه الى الجر حكما لان الفتحة فيه فى حكم الكسرة ( باختلاف العوامل ) اللام فيه للجنس ( اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه ) اى على المعرب ( فى العمل ) متعلق باختلاف العوامل يعنى اختلاف العوامل لا يكون الا فى العمل وفسر الاختلاف فيه جاعلا الجار متعلقا به ايضا بقوله ( بان يعمل بعض منها ) اى من العوامل ( خلاف ما يعمل البعض الآخر منها ) يعنى بان يعمل بعض منها الرفع وبعض آخر منها النصب وبعض آخر منها الجر كما تقول جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيدا ( وانما خصصنا اختلافها ) اى

والافعال وضرب يدل على معنى باعتبار تعلقه بالغير وهى الحروف الا يرى اذا قلت خرجت من البصرة فلفظة من دلت على ابتداء الخروج المتعلق بالمثل الخروج منه لا باعتبار ابتداء فى نفسه واذا قلت اعجبنى الابتداء فالابتداء مستقل فى الدلالة على معناه باعتبار نفسه فمن ثمة حكم على من وشبهها انه حرف وان دلت على الابتداء وحكم على لفظ الابتداء بانه اسم وبعد ذلك كيف يمكن التوهم بان هذا التحقيق ليس على وفق مراد المصنف وماتله من الفرق بين الحرف وبين الاسماء اللازمة الاضافة معروفة وعبارته هذه تلك الاسماء تفارق الحروف من حيث ان وضعها على ان تفهم تلك المعاني منها وذكر تعلقها لزيادة بيان بخلاف الحروف فانه لم يوضع دالا على ذلك المعنى الا باعتبار ذكر متعلقه معه فلا تخالف بين الكلامين قطعا بل كل منها يؤيد الآخر ثم ما ذكره القائل عن المصنف يرجع الى كلامه الذى نقلناه فان معنى قوله ان الواضع شرط ذكر المتعلق فى دلالة الحرف على معناه ولم يشترط ذلك فى تلك الاسماء وانما لزم الاضافة لفرض

اختلاف العوامل (بكونه) اى يكون الاختلاف واقعا (في العمل) ماله مذكور  
في كلام المص مطلقا غير مقيد (لثلاينتهض) ذلك الاختلاف (بمثل قولنا ان زيدا  
مضروب وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه  
الصور) جمع صورة اى في هذه الامثلة (مختلف بالاسمية) يعنى العامل في زيد  
في المثال الاخير اسم يعنى ضارب (والفظية) وفي المثال الثانى العامل فيه فعل اعنى  
ضربت (والحرفية) وفي المثال الاول العامل فيه حرف اعنى ان التى هى من الحروف  
المشبهة بالفعل وفيه نشر على خلاف اللف (مع ان آخر المعرب) الذى في هذه الصورة  
وهو زيد (لمختلف باختلافها) وفي بعض النسخ باختلافه بصيغة التذكير وكلاهما صحيحان  
واختلاف العوامل مع عدم الاختلاف في العمل جائز ولهذا قيده بقوله في العمل (لفظا  
او تقديرًا) تفصيل لاختلاف الاخر اى اختلافا ملفوظا او مقدرا او اختلاف  
للعوامل اى سواء كانت ملفوظة او مقدرة (نصب على التمييز) من نسبة الاختلاف  
الى الاخر والتمييز من النسبة اما يعنى الفاعل كهذا (اى يختلف لفظ آخره او  
تقديره) بالرفع لانه معطوف على لفظ آخره وهو ايضا بالرفع لانه فاعل ومثل قوله  
تعالى واشتعل الرأس شيبا اى اشتعل شيب الرأس واما يعنى المفعول كقوله تعالى  
وفجرنا الارض عيونا اى عيون الارض (او) نصب (على المصدرية) بحذف مضاف  
(اى يختلف اختلاف لفظا) اختلاف (تقدير) ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه  
مقامه ويقال لمثل هذا عند ارباب المعاني ايجاز الحذف والاول يعنى النصب على التمييز  
اولى لعدم الزام الحذف فيه ولان فيه اجمالا وتفصيلا وابهاما وتفسيرا وهو واقع  
في النفس بخلاف الثانى (والاختلاف لفظا) اما بالحركة (ككافى قولك جاءنى زيد  
ورأيت زيدا ومررت بزيد) واما بالحرف نحو جاءنى ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه  
(وتقديرًا) وهو بالحركة المقدرة (ككافى قولك جاءنى فتى ورأيت فتى ومررت بفتى  
فان اصله فتى) بالرفع والتونين (فتيا) بالنصب والتونين (وبفتى) بالجر والتونين  
(انقلب الياء الفا) لان الياء اذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت الفا فاجتمع ساكنان الا  
لف والتونين فحذفت الالف التى هى المنقلبة عن حرف الاعراب (فصار الاعراب  
تقديرًا) لتكون محل الاعراب الذى هو الياء مقدرا واما بالحروف المقدرة مثل جاءنى  
(ابو العباس ورأيت ابا العباس ومررت بابى العباس) (والاختلاف اللفظي) والاختلاف  
(التقديري) اعم من ان يكون حقيقة وحكما كما اشترنا اليه (اى الى التعميم في بيان  
الاختلاف عند قوله ذاتا واصفة وفسرناه بمالاح الينا فارجع اليه (لثلاينتهض) بغير  
المنصرف (بمثل قولنا رأيت احمد ومررت باحمد) بالفتحة في حالة النصب والجر (و)  
بالتنى والجمع المذكور السالمى (قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين) حال كونهما  
(مثنى) يعنى بفتح ما قبل الياء فيهما للمثنى الاول حالة النصب والثانى حالة الجر

آخر ان الواضع نص  
على ان من والى اذا  
ذكر متعلقها معهما  
كان بمناسا الابتداء  
والانتهاء واذا لم يذكر  
لم يكن معهما معنى اصلا  
فضلا عن الابتداء  
والانتهاء بخلاف تلك  
الاسماء فان معانيها  
الموضوع لها تفهم عند  
اطرافها بدون الاضافة  
وانما الزم ان لا تذكر  
الاضافة لما علم ان وضع  
هـ مثلا باذا صاحب  
ليوصل به الى وصف  
باسماء الاجناس فلاجل  
حصول الفرض من  
وضعه اقتضى ذكر المضاف  
اليه لا لاجل دلالة  
على ما وضع باذا هـ لما  
سبق من انه حاصل بدون  
ذكره بقوله لاخفاء  
في انه بعد الوضع لا  
دخل للواضع الى آخره  
ناش من سوء فهمه  
(قوله كما ان فى الخارج  
موجود الى آخره قيل  
لو قيل كما ان فى الخارج  
موجودا قائما بذاته هو  
موجود فى ذاته وموجود  
قائما بغيره هو موجود  
فى غيره لكان غاية  
فى ابضاح معنى الحرف  
وما يقابل وتويرا تاما  
لاستعمال فى الحدود  
الثلاثة فان فى قولهم  
السواد فى زيد ليس  
كما فى قولهم الماء  
فى الكوز بل يعنى  
الاعتبار والدلالة على  
ان وجود السواد ليس

(او) حال كونهما (مجموعا) يعني بكسر ما قبلها للجمع المذكور السالم الاول حالة النصب  
والثاني حالة الجر (فانه) اى الشأن (قد اختلف) مبنى للفاعل (العوامل) الجمع ههنا لما  
فوق الواحد (فيه) اى فى المذكور من القولين يعنى غير المنصرف والمثنى والمجموع (فى العمل  
ولا اختلاف فى آخر احد حقيقة) نصب على التمييز لان الاخر فيهما مفتوح (بل) الاختلاف  
(حكما فان فتحة احد بعد الناصب) حقيقة لانها (علامة النصب و) تلك الفتحة (بعد الجالة  
علامة الجر) لانها فى حكم الجر لان الجر للمسقط اقيم مقامه الفتحة فتكون الفتحة  
فى حكم الجر ولهذا يكون فى حالة الجر مجرورا لفظا لا تقدير (وكذا الحال فى  
الثنية والجمع) فان الياء فيهما بعد الجار علامة الجر حقيقة لان الاختلاف من  
الرفع الى الجر عند اختلاف العوامل حقيقة وهو ظاهر وبعد النصب علامة النصب  
لان الياء فيه فى حكم الالف لان نصب ما كان اعرابه بالحرروف فيكون الياء فى حالة  
النصب فى حكم الالف لكونها بدلا منها (ف) ان (آخر العرب فى هذه الصور)  
المذكورة (يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة) فدخل مثل هذا العرب  
فى الاختلاف لكونه عاما (فان قلت) هذا السؤال نشأ من قوله وحكما ان يختلف الخ  
يعنى اذ كان حكم العرب هكذا فان الخ صدره بالفاء كأنه جواب شرط مقدر كما قدرنا لك  
(لا يتحقق الاختلاف فى آخر العرب) الجار متعلق بقوله لا يتحقق ولا زائدة للتأكيد  
ولافى العوامل) ايضا يعنى لا يوجد اختلاف العوامل واذا لم يوجد اختلافها لم  
يوجد الاختلاف ايضا فى آخر العرب لان اختلاف آخره يتوقف على اختلاف  
العوامل لكن بشرط ان يكون الاختلاف فى العمل (اذا ركب بعض الاسماء المعدودة  
الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله) متعلق بقوله ركب (ابتداء) منصوب على الظرفية  
يعنى اذا ركب آخر ذلك البعض مع عامله اللفظى او المعنوى فى اول الامر من غير ان  
يركب قبله او بعده بعامل آخر مثل ان تقول بالعامل الرافع جاءنى زيد وتسكت  
عليه او تقول بالعامل الناصب مثل رأيت زيدا وتسكت او بالعامل المعنوى مثل زيد  
قائم الى غير ذلك (ويترتب عليه) او على ذلك العرب ابتداء (الاعراب) كما صورنا لك  
(بل) يتحقق ويوجد (هناك) اى فى تركيب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل  
(حدوث الاعراب بدخول العامل) لانه قبل دخول العامل لم يكن فيه اعراب لانه عند  
المصنف مبنى فلما دخل عليه العامل صار معربا وظهر الاعراب فيه بدخوله وحدوثه (قلت)  
فى جوابه (هذا) اى حدوث الاعراب بدخول العامل عليه (حكم آخر من احكام العرب  
والاختلاف) اى اختلاف آخره باختلاف العوامل (حكم آخر يعنى غير هذا الحكم  
فلو لم يدخل احدا الحكمين المتباينين (فى الاخر) (فلا فساد فيه) اى فى عدم الدخول  
لان الفساد انما يلزم اذا اتفقت الاحكام ولم يدخل بعضها اما اذا تباينت فلا فساد فى عدم  
دخول بعضها (فان للعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا) اذ المذكور ههنا ليس الاحكاما

الاباعتبار المحل كان  
معنى الموجود فى نفسه  
انه موجود من غير اعتبار  
من غيره وبما ذكرنا  
اتضح ان قولنا السواد  
فى زيد قولنا الدار لافى  
نفسها من دار واحد  
وانت خبير انا اذ قلنا  
معبرا عن الجوهر هو  
الموجود فى ذاته لا  
يصح لنا ان نريد به  
الانه موجود قائم بذاته  
وكذا عن العرض بانه  
الموجود فى غيره وان لم  
يثبت هذا الاستعمال الا  
انه موجود قائم بغيره  
لان الظرف لهما ليس  
شيئا منهما بل هو الخارج  
مثلا فهذا ان التعبير  
ان بعد ذنبك القولين  
فى غاية البشاعة ولا  
يلزم التطابق بين المقول  
والموجود الخارجى فى  
تشبيه احدهما بالآخر  
من جميع الوجوه بل لا  
يمكن لمثل ما سبق  
قوله مقول قبل الاولى  
معلوم ثم قيل ولا  
يذهب عليك التفاوت  
بين المشبه به بان القائم  
بذاته لا يصير قائما بغيره  
والقائم بغيره لا يصير  
قائما بذاته بخلاف المدرك  
قصدا والمدرك تبعا  
فربما يقصد الى المدرك  
تبعا فيصير مدركا قصدا  
وبالعكس وكلاهما باطلان  
اما الاول فلا ياء السباق  
واللاحق اذا المعلوم لا يصير  
مطروف الدهن وانما  
هو المقول او العلم

واحد من احكامه (فليكن هذا الحكم) اى حدوث اعراب بدخول العامل (ايضا)  
 اى كالا احكام الكثيرة (من هذا القيل) اى من جملة الاحكام التى لم تذكر ههنا (غاية الامر)  
 اى حاصل الجواب (ان هذا الحكم) وهو قوله وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل  
 (لا يكون من خواصه الشاملة) اى من خواصه المحيطة بجميع الخواص بحيث لا يوجد شئ  
 منهما الا دخل فيها حتى يرداته لم يدخل فيها هذه الخاصة وخرجت بل ليس الاحكام من  
 جملة احكامه كما اشار اليه الشارح بقوله اى من جملة احكامه بايراد من التبعية ولما فرغ من  
 تعريف المحل شرع في تعريف الحال فقال (الاعراب) اورده عقيب المرب المناسبة  
 والمحلية (ما) (اى حركة او حرف) اشار به الى ان لفظة ما موصوفة بايراده نكرة  
 (اختلف آخره) الجملة صفة (اى آخر المرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة)  
 قد سبق اعرابها وتفصيلهما (به) (اى بتلك الحركة او الحرف) نبه او لا على كون  
 ما موصوفة وثانيا على كونها موصولة بقوله اى بتلك الحركة او الحرف لانه عرف  
 الحركة او الحرف على مقتضى الموصولية وقدم الموصوفة لانها الانسب في امتزاج المتن  
 بالشرح ولان الاصل في الخبر التنكير ولكونه جنسا (وحين يراد) مبنى للمفعول من  
 اراد يربد (بما الموصولة الحركة او الحرف لا يراد) مبنى للمفعول ايضا من اراد يربد  
 وفي بعض النسخ لا يربد مبنى للفاعل من ورديرد ورودا اى لا يراد السؤال (العامل  
 المقتضى) لانه قدح حين ارادة معنى غيره وانه لا يجوز ان يراد بلفظ معينان  
 في حالة واحدة وحين اريد بلفظة ما الحركة او الحرف لا يراد غيرهما (ولو اقيمت  
 على عمومها) بان فسرت بقوله اى شئ فحينئذ يكون الشئ عاما حيث تشمل الحركة  
 والحرف والعامل والمقتضى (لخرجا) اى العامل والمقتضى (بالسببية المفهومة من  
 قوله به) لان الباء فيه للسبب والباء السببية ما يكون مدخولها سببا كما فينا نحن فيه  
 لان الحركة او الحرف سبب للاختلاف (فان المتبادر من السبب) هو (السبب القريب)  
 خبر ان اى ماله نوع تأثير في السبب لا تأثير تام (والعامل والمقتضى) اى مقتضى الاعراب  
 وهو المعاني الثلاثة كل واحد منها سبب الاختلاف الا انه (من الاسباب البعيدة) اعلم ان  
 سبب الاختلاف ههنا ثلاثة القريب وهو الحركة او الحرف والبعيد وهو مقتضى  
 الاعراب يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة والابعد وهو العامل سواء كان لفظيا ومعنويا  
 واذا اطلق السبب يراد به القريب لان القريب اكثر ملازمة وتعلقا من غيره (وبقيد)  
 الحثية خرجت حركة) ما اضيف الى ياء المتكلم (نحو غلامى) ودارى وثوبى وغيرها  
 (لانه) اى ما اضيف اليها (معرب على اختيار المصنف) وهو الاصح لان فيه ثلاثة مذاهب  
 معرب واعرابه تقديرى ومبنى واعرابه محلى ومتوسط بينهما يعنى ليس بمعرب ولا مبنى  
 وهذا ضيف المذاهب (لكن) اى الا ان (اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب) الذى  
 اضيف الى تلك اليا وفيه اشارة الى ان المختار عند الشارح الاعراب ايضا (ليس من حيث

والمدرك هو المعلوم بعينه  
 فلا يصح حمله عليه في  
 مثل هذا المقام واما الثانى  
 فلان الجوهر كما لا يكون  
 عرضا وبالعكس كذلك  
 الاسم لا يكون حرفا  
 وبالعكس (قوله يصلح  
 ان يحكم عليه وبه  
 قيل الاولى يصلح لان  
 يكون مسندا اليه مسندا  
 ليكون وجه التخصيص  
 الاسناد بالاسم والفعل  
 ولا يخفى انه كالا يصلح  
 الملحوظ سيما لان يكون  
 طرفا للحكم لا يصلح  
 ان يكون طرفا للنسبة  
 ائامة بل لا يصلح لان  
 يكون طرفا للنسبة  
 الوصفية والاضافية  
 والتعليقية فالاولى ان  
 يوسع الدائرة بحيث  
 يستفاد منها اختصاص  
 الموصوفية وكون الشئ  
 صفة وكون الشئ مضافا  
 او مضافا اليه وكون  
 الشئ مفعولا وملحقا  
 به باسوى الحروف  
 ثم نقول يستفاد من  
 كلام اهل هذا التحقيق  
 المشتهرين بكمال الفكر  
 العميق ان عدم كون  
 الحرف محكوما عليه  
 ومحكوما به لكون  
 معناه غير مفعول الاتباع  
 وآلة للملاحظة غيره  
 وان الملحوظ تبعا لا  
 يصلح لشيء منهما  
 وان الغير الذى يذكر  
 الملحوظ بتبعيته ويجعل  
 آلة للملاحظة لا بد ان  
 يذكر وبضم معه حتى



انه معرب) اذ لو كان كذلك لم يكن حاصل قبل العامل (بل) الاختلاف فيه ليس الا (من)  
حيث انه ما قبل ياء المتكلم) فان الغلام مثلا قبل الاضافة الى ياء المتكلم كان مبنيا على السكون  
لان التركيب شرط لكون الاسم معربا عند المصنف فلما اضيف اليها اجتمع ساكنان فحرك  
بالكسرة دون غيرهما المناسبة الياء ولا نه اصل في تحريك الساكن لانه اذا ضم او فتح يلزم  
الثقل او تغيير الياء وقيل هذه الكسرة بناءية لانها حصلت قبل العامل كالفتحة في اللام  
والضمة في العين فلا يوجد الاختلاف بدخول العامل (وبهذا القدر) اى بقوله ما اختلف  
آخره به (تم حد الاعراب) اى تعريفه حال كونه (جمعا) اى جاء مع افراده  
(ومعنا) اى مانعا عن دخول غيره فيه (لكن) اى الا ان (المصنف اراد ان ينبه على  
قاعدة اختلاف وضع الاعراب) وهى تميز بعض المعانى عن بعض لانه اذا قيل مثلا  
احسن زيد ولم يعرب لم يعلم انه متعجب او ناف لو مستفهم فلم تميز المعانى بعضها عن  
بعض واما اذ نصب زيد يعلم انه متعجب من حسنه واذا رفع يعلم انه ناف الاحسان  
عنه واذا جر مع رفع احسن يعلم انه مستفهم فيميز بعض المعانى عن بعض (فضم اليه)  
اى الحد (قوله ليدل على المعانى المتعورة عليه) حتى يعلم قاعدة وضع الاعراب وهى التمييز  
(وكأنه اراد هذا المعنى) اى التنبية على قاعدة وضع الاعراب (حيث قال) فى شرح  
هذا الكتاب (ليس هذا) يعنى قوله ليدل على المعانى المتعورة عليه (من تمام الحد  
لانه) عطف على مفعول اراد وهو قوله هذا المعنى (خارج عن الحد) اى مراده  
هذا المعنى الذى ذكر لا كونه خارجا عن الحد وبين وجه كونه خارجا عنه بان قال (واللام  
فى ليدل متعلق بامر خارج عن الحد) يعنى يكون اللام متعلقا بفعل خارج عنه لا بالفعل  
الذى يكون داخلا فى الحد وهو اختلف (يعنى) المراد بالامر الخارج عن الحد الذى  
يكون اللام متعلقا به قوله (وضع الاعراب المفهوم) صفة لقوله وضع بتقدير هذا  
اللفظ (من فحوى الكلام) اى من معناه ثم علل التنبى بقوله (فانه) اى تعلقه بقوله وضع  
(بعيد عن الفهم غاية البعد) لانه لا نظر الى وضع الاعراب لا قصدا ولا تبعا وقوله  
غاية البعد منصوب على الظرفية فان تعلقه بقوله وضع بعيد عن الفهم فى غاية البعد (فاللام  
فيه) اى فى قوله ليدل (متعلق بقوله اختلف يعنى اختلف آخره) يعنى المعنى (ليدل)  
(الاختلاف) اشارة الى ان الفاعل يرجع الى المصدر الدال عليه اختلف على متوال  
قوله تعالى اعدلوا هو اقرب التقوى فرجع هذا القرب المرجع (او ما به الاختلاف)  
وهو الحركة او الحرف اشارة الى ان الضمير راجع الى الموصول مثل الاسم ما دل على  
معنى فرجع هذا بكونه اصلا فى الاختلاف وسببها (على المعانى) جمع معنى المراد  
بها هنا ما فسر الشارح بقوله (يعنى) بها (الفاعلية والمفعولية والاضافة) (المتعورة)  
بالجر (على صيغة اسم الفاعل) صفة المعانى فيكون المعنى ليدل على اخذ كل من معانى المعرب  
وعلى صيغة اسم المفعول المعنى ليدل على ان كل معرب يأخذ تلك المعانى فكل منهما

يفهم الملحوظ تبعا من لفظه وكلا الاسمين باطلان فان كل رجل مفهوم ملحوظ ابدا تبعا للاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها وملاحظتها مع ان كل رجل يصير محكما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذى هو آلة لملاحظته معه لفهم معناه ولا يخفى انه لا فرق بين المحكوم عليه وبين السند اليه والسند سوى كون الاول انساب بالمقام لكونه اظهر فى تأدية المرام اذا اغراض يتعلق بخصوص الكلمة والكلام بل المراد بيان كون الحرف مقابلا للاسم والفعل على وجه يختص حكم كل واحد من المتقابلين به ولا يلزم غيره وادى دائرة اوسع من ذلك واعتراضه على بعض المحققين اظهار لفظة لهم وعوج علمه فان حكم الرجل وسائر التكرات حكم الابتداء مثلا وليت شعري كيف امكنه الحكم بكون مفهوم كل رجل ملحوظا تبعا للملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها وملاحظتها مع اجماع العلماء على كونه موضوعا لمعنى عام حتى صرحوا بانه اذا اريد به زيد بخصوصه كان مجازا واذا اريد عام مطابق له حقيقة لا يقال ليس

كلامه في الرجل حتى  
يرد كذلك بل في كلمة  
كل لان الفائل صرح  
بعيد ذلك باله يجوز  
ان يكون مدلول لفظ  
الابتداء ملحوظا تبعا  
كان قول كل ابتداء  
فان قلت فليس الكلام  
في الرجل مطلقا بل في  
صورة كونه مدخول  
كل قلنا سلمناه لكن  
لا يفيد شيئا لظهور  
انه لا يصير بذلك  
ملحوظا تبعا وآلة  
للفير بل هو ملحوظ  
قصدا وبالذات في كلتا  
الصورتين لان كلمة  
كل موضوعة لاستغراق  
افراد مدخوله بنكرا  
كان او معرفا واجزائه  
ان لم يكن له افراد  
فلا يخرج عنه عما كان هو  
عليه اولا (قوله ولما  
كان الفعل دالا الى اخره  
ذلك يتوقف على  
مقننين احدهما ان  
الدلالات الوضعية  
ثلاث لان اللفظ اما ان  
يدل على تمام ما وضع له  
او على جزئه او على  
الخارج عنه اللازم له  
له ويسمى الاول بالطائفة  
والثانية بالتضمن والثالثة  
بالا لتمام وكما ينسب  
الدلالة الى تلك الامور  
ينسب المدلول ايضا  
فيقال ايضا معناه المطابق  
مثلا والثاني ان الفعل  
موضوع لمجموع الحدث  
والزمان والنسبة فلا يتم  
معناه بدون ذكر الفاعل

يدل على تبدل المعاني في المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبار الاخذ في المعاني  
النسب ولذا ذهب الشارح اليه ( عليه ) ( اي على المعرب ) متعلق بالمعقولة بناء  
( على تضمين مثل معنى الورد والاستيلاء ) التضمن يحتمل امرين احدهما ان يكون  
الاصل ثابتا والمضمين حالا تقديره ليدل على المعاني المعقولة حال كونها واردة  
ومستوية على المعرب والثاني ان يكون الاصل زائدا والمضمن اصلا تقديره ليدل  
على المعاني الواردة والمستوية عليه وبين معناه اللغوي بقوله ( يقال اعتوروا الشيء )  
من الافعال ( وتعلو روه ) من التفاعل ( اذا نداولوه اي اخذوه ) اي اخذ ذلك الشيء  
( جماعة واحد ) منها اي فرد واحد من الجماعة وهو بدل البعض من الكل ( بعد واحد )  
يعني بمداخذ فرد واحد منها وفي الصحاح تداولته الايدي اخذته هذه مرة وهذه  
مرة باغارية دست بدست كرفقن جيزي ( على سبيل المناوبة ) متعلق بقوله اخذ  
واحد بعد واحد على ان يكون الواحد الثاني تابعا عن الواحد الاول ( والبدلية ) اي  
على ان يكون احدهما بدلا من الآخر ( لاعلى سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني  
المقتضية للاعراب ) اي تعاقبت ( على المعرب ) اي على محل واحد وهو الاسم المعرب  
حال كونها ( متعاقبة متناوبة غير مجتمعة ) في محل واحد هذا حوالا مترادفة ومتداخلة  
على ما سيبيح ( لتضادها ) اي لكون المعاني متضادة لان الفاعلية تعارض المفعولية  
والاضافة الاولى تعارض الفاعلية والاضافة والثانية تعارض اخوها لان الفاعل من  
حيث انه فاعل لا يكون مفعولا ولا مضافا اليه والمفعول ايضا من حيث انه مفعول  
لا يكون مضافا اليه ولا فاعلا والمضاف اليه من حيث انه مفعول لا يكون احدهما  
( ينبغي ان تكون علاماتها ) وهي الرفع والنصب والجر ( ايضا ) اي كالمعاني ( كذلك )  
اي ينبغي ان تكون متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لان الاسم يجب ان يكون على حسب المعاني  
( فوقع بسببها ) اي بسبب المعاني المختلفة اصلا ( اختلاف في آخر المعرب ) لان  
اختلاف السبب يقتضي اختلاف السبب ( فوضع اصل الاعراب ) على آخر المعرب  
واصل الاعراب ما يكون بالحركات واذا وضع اصله ففرعه اولى بالوضع لان الفرع  
تبع وكثيرا ما يكتفي بذكر الاصل ويستغنى عن ذكر الفرع وفرعه ما يكون بالحروف  
( للدلالة على تلك المعاني ) اي لكونه دالا عليها لانها معان خفية تستدعي علامتها ظاهرة  
يستدل عليها لان الحقي يقتضي علامة ظاهرة يعرف بها ( ووضع ) ذلك الاصل والفرع  
ايضا ( بحيث يختلف به ) اي باصل الاعراب ( آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني )  
اللام للتوقيت اي ووضع اصل الاعراب وفرعه بما كان يختلف بذلك الاصل والفرع  
آخر المعرب عنه اختلاف المعاني الثلاثة ( وانما جعل الاعراب ) اصلا كان او فرعا ( في  
آخر الاسم المعرب ) مع ان الاول اولى بان يكون محلا للاعراب لكونه اسبق واقدم  
وما يكون اسبق فهو احق واولى والاوسط اولى به لان خيرا الامور اوسطها ولانه

يكون احق لانه لم يكن فيه افراط وتفریط كافي طرفيه اعلم ان الآخر اما ان يكون حقيقة كافي الاعراب بالحركة وهو لا يكون الا في الاخر حقيقة واما ان يكون حكما كما في الاعراب بالحروف فان الواقع بعد اكثر حروف الكلمة كانه الواقع بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل ( لان نفس الاسم يدل على المسمى ) كما قيل الاسم ما نبأ عن المسمى ( والاعراب ) يدل ( على صفته ) يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة ( ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف ) لكون الصفة غالبا اما مخصصة للموصوف كافي التكرات او موضحة له كافي المعارف والمخصص او الموضح لا يكون الا بعد ما خصه او اوضحه ( فالانسب ان يكون الدال ) ( وهو الاعراب عليها ) اى على الصفة ( ايضا ) اى كان الصفة متأخرة عن الموصوف ( متأخر عن الدال عليه ) اى على الموصوف ليعكون الدال موافقا للمدلول ( وهو ) اى الاعراب لغة ( مأخوذ من اعرب به اذا اوضحه ) فالاعراب لغة الايضاح سمي العلامات الدالة على المعاني به مجازا بمعلقة التشبيه ( فان الاعراب ) اى المسمى به حركة او حرفا ( يوضح المعاني ) الثلاثة الفاعلية والمفعولية والاضافة ( المقتضية للاعراب ) لانها معان خفية تقتضى علام ظاهرة يستدل بها عليها فحملوا الاعراب علامة دالة عليها ( او ) هو مأخوذ ( من عربت ) من باب علم ( معدته ) بفتح الميم والدال وكسر العين او كسر الميم مع سكون العين لغة فيه ايضا وهى للانسان كالكرش لسائر الحيوان ( اذا فسدت ) تلك المعدة يعنى اذا تغيرت فيكون عرب بمعنى فسد فربد عليها الهزمة بالنقل الى باب الافعال فصار اعرب بمعنى ازال فساد المعدة ولذا قال الشارح ( على ) تقدير ( ان تكون الهزمة ) فى اعرب ( للسلب فيكون معناه ) اى معنى الاعراب فى اللغة ( ازالة الفساد سمي ) الواحد من العلامات الثلاث الدالة على الثلاثة ( به ) اى بالاعراب بمعلقة التشبيه ( لانه ) اى ما سمي بالاعراب ( يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض آخر ) ( وانواعه ) ( اى انواع اعراب اسم ) لا مطلق انواع الاعراب لان البحث بمحت الاسم فيكون الانواع انواع اعرابه فقط وانواع الاعراب مطلقا اربعة الرفع والنصب والجر والجزم بمحصر الاستقرار فاشترك الاسم والفعل فى الرفع والنصب واختلفا فى الجر والجزم فاعطى الاول الاول للاول والثانى الثانى ولم يعكس لان الجر ثقيل واسم خفيف والجزم خفيف والفعل ثقيل فاعطى الجر الثقيل للاسم الخفيف والجزم الخفيف للفعل الثقيل فرقا بينهما وتعادلا ( ثلاثة ) نبه على ان الخبر مجموع الثلاثة فلا يشكل الحل على الانواع حيث لا يقال وانواع الاعراب رفع ونصب واختلفا فى الجر والجزم على الحكم مثل قولك السكنجين خل وعسل وماء وانما انحصرت فى الثلاثة لان المعاني المقتضية للاعراب ثلاثة فكون انواع الاعراب ثلاثة فيكون انواع الاعراب ثلاثة ايضا ليعكون الدال على قدر المدلول والازم الاشتراك اذا كان الدال اقل والترادف اذا كان اكثر فينبى ان تكون الانواع ثلاثة ( رفع ) سمي رفعا لان الرفع فى اللغة الارتفاع الشفة السفلى عند اللفظ به ولرفعة مرتبة بين اخويه ( ونصب ) سمي لان

واذا تقرر هذا فى ذهنك عرفت ان المعنى المذكور فى الصريف داخل فى تلك الاقسام لضرورة انه لم يدل عليه بشئ بل هو لفظ وضع لما قصد بهى كما سبق ولا يخفى ان مدلول اللفظ سواء كان مطابقا او تضمينا او التزاميا مقصودا باللفظ فلا وجه للاتفاق عليه الناظرون فى هذا المقام من المرام بالمعنى ما هو اعم من المطابق والا لا احتيج الى قيد يخرج الفعل لحروجه بقيد الدلالة على معنى فى نفسه لدلالته على الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة فالمجسوع غير مستقل بالضرورة ولما كان الحدث جزما وضع له الفعل وهو معنى مستقل بالمفهومية صدق عليه انه كلمة دلت على معنى فى نفسه فاحتج الى قيد يخرج به فان قلت لا شك فى انه اذا اطلق لفظ ضرب وحده يفهم الحدث والزمان معاته لم يفهم المعنى المطابق وهذا مخالف لما تقرر فى عمله من ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة قلنا لا نسلم انه يصح اطلاق الفعل بدون الفاعل سلمناه لكن لا نسلم وجود الدلالة بالتضمن لانه مشروط بالمطابقة كيف والمدلول التضمن هو الذى

لنصب في اللغة الانتصاب لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلغظ به ولانه ينتصب  
الفصلة من غير احتياج اليها في الكلام (و جر) سمي به لان عامله يجز الفعل الى الاسم  
(هذه الاسماء الثلاثة مختصة بالحركات) الاعرابية التي هي الضمة في جاء في زيد والفتحة  
في رأيت زيداً والكسرة في مررت بزيد (والحروف الاعرابية) التي هي الواو في ابوك  
والالف في ابك والياء في ابيك (ولا تطلق) لاحقة ولا مجازاً (على الحركات البنائية  
اصلاً) اي قطعاً سواء كانت في الاواخر او في الاوائل او في الاواسط (بخلاف الضمة  
والفتحة والكسرة) مع التاء في كلها (فانها مستعملة في الحركات البنائية) مثل حيث واين  
وجبر وتزال (غالباً) تستعمل ايضا (في الحركات الاعرابية على قلة) واما هذه الاسماء  
التي تكون بلا تاء في الاواخر فمختصة بالحركات البنائية ولا تستعمل في غيرها سواء  
كانت في الاواخر او لا وفي الهندي وانما قال ههنا وانواعه وفي المبنيات والقاب لانه لكل  
واحد من الرفع والنصب والجريدل على نوع المعاني فلما كانت المدلولات انواعاً كانت  
الدوال عليها ايضا انواعاً بخلاف القاب البناء لان كل واحد من العلامات البنائية نوع حيث  
يدل على امر واحد وهو البناء الى هنا كلامه (فالرفع) الفاء للتفسير والتفصيل اورده  
باللام اشارة الى انه نوع من انواع اعراب الاسم فتكون للعهد الخارجي (حركة كانت)  
اي علامة الرفع فالتأنيث باعتبار الخبر كافي الاعراب بالحركات (او حرفاً) كافي الاعراب  
بالحروف (علم الفاعلية) اورده بالياء اشارة الى ان الرفع ليس علامة للفاعل فقط اذ لو كان  
كذلك لا كفى بان يقول علم الفاعل لكونه اخصراً وادل على المقصود (اي علامة كون  
الشيء) اي الاسم ولم يقل علامة كون الاسم ليعم مثل قولك اعجبني ان ضربت (فاعلاً)  
فيه اشارة الى ان المراد بالعلم معناه اللغوي وهو العلامة والى ان الياء في قوله الفاعلية  
مصدرية (حقيقة) تميز او منصوب على انه صفة اي فاعلاً حقيقياً (او حكماً) عطف على  
حقيقة على التوجيهين (ليشمل) اللام فيه متعلق بالتعميم اي وانما عمننا قوله الفاعلية الى  
الفاعل الحقيقي والفاعل الحكمي بقولنا حقيقة او حكماً ليشمل قوله علم الفاعلية  
المرفوعات وما عداها منها ملحق به (ايضاً) كايشمل الفاعل اصلاً (كالمتبدا والخبر وغيرها  
كخبر باب ان وخبر لا تني الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس (والنصب) الذي هو  
من انواع الاعراب الاسم (حركة كان) اي علامة النصب كالاعراب بالحركات (او حرفاً)  
كالاعراب بالحروف (علم المفعولية) اي علامة كون الشيء اي الاسم وانما قال كون  
الشيء ليشمل مثل رأيت انه قائم (مفعول حقيقة) كالمفاعيل الخمسة (او حكماً ليشمل)  
النصوبات (الملحقات) السبعة (هـ) في كونها فضلة كالحال والتمييز والمستثنى المنصوب  
وخبر كان واخواته واسم باب ان واخواته واسم لا التبرئة وخبر ما ولا الحجازية (والجر)  
الذي هو من انواع اعراب الاسم ايضاً (حركة كان) اي علامة الجر (او حرفاً) (علم  
الاضافة) (اي علامة كون الشيء) ليدخل فيه مثل اعجبني اشتها انك عالم اي علامة

يحصل في معنى المعنى  
الموضوع له والتحقيق  
ان الدلالة كون اللفظ  
بحيث متى اطلق اللفظ  
النفس الى معناه للعلم  
بالوضع قائم يعلم معناه  
الموضوع له لم يفهم منه  
شيء واذا علم فهم ذلك  
في ضمنه بالضرورة  
سواء كان مراد اللفظ  
او لم يكن وللغرض هنا  
تفصيل فاسد تركناه  
مخافة الاطباب فليكن  
ان لا تلتفت اليه (قوله  
فدخل فيه اسماء الافعال  
قبل ان اسمية اسماء  
الافعال اعترفت باعتبار  
وضعه الحالي للمعنى  
وعدم اقترانه باعتبار  
وضعه الاصل وذلك  
بعيد عن الاعتبار اذ  
اللائق ان يكون مدار  
الاسمية على وضع  
واحد ولا يكون وضعه  
لنوا ومعتبراً لاعتبار  
شيء وفي اسماء الافعال  
مثل دولك وضعه الاول  
وهو الوضع الظرفي  
لنوا في اعتبار اسميتها  
والا لم يكن كلمة بل  
كلمتين ومعتبر فيها لان  
عدم الاقتران انما يتحقق  
به ووضع الثاني معتبر  
لانه باعتبارها يكون  
كلمة ولنولاه باعتبارها  
لا يكون غير مقترن  
وانت خير بان اسمية  
اسماء الافعال كلها انما  
هي باعتبار الوضع الاول  
كيف وهي باعتبارها  
ليست بافعال ولا حروف

كون الاسم (مضافا اليه) حقيقة او حكما ولم يذكرهما اكتفاء بما سبق في الفاعلية والمفعولية  
 لا لعدم وجودهما اما الحقيقي فكالمضاف اليه بالاضافة المعنوية والجبرور بحرف الجار الغير  
 الزائد واما الحكمي فكالمضاف اليه بالاضافة اللفظية والجبرور بحرف الجر الزائد (واذا  
 كانت الاضافة بنفسها) اى بصيغتها (مصدرا) من باب الافعال (لم يحتج) امامنى  
 للفاعل ما استكن فيه راجع الى المضاف او مبنى للمفعول وقوله (الى الحاق الياء  
 المصدرية) مفعول مالم يسم فاعله (الياء) اى الى الاضافة (كما) احتسج الى الحاقها الى  
 اخويها حتى لو الحق لزم اجتماع المصدرين الياء ونفس المصدر واحتمال ان يكون الياء  
 للنسبة امر بعيد لكونها فى اخويها مصدرية كما احتسج الى الحاقها (فى الفاعلية والمفعولية)  
 لكون صيغة كل واحد منهما غير مصدر (وانما اختص لرفع بالفاعل) وما الحق به (و)  
 اختص (النصب بالمفعول) وما الحق به دون العكس فرقابنهما وتعادلا (لان الرفع قبل)  
 لاحتياجه فى التلفظ الى تحريك الشفتين ولانه ما تولد منه الواو وهو اقل الحروف  
 (والفاعل قليل) والقليل يكون خفيفا (لانه واحد) معمول ما هو الاصل فى العمل  
 وملحقاته ايضا قليلة وهى خمسة (فاعطى الثقيل) الذى هو الرفع (للقليل) الذى هو  
 الخفيف للتبادل والمناسبة والرفع الفاعل فى القوة (والنصب خفيف) لانه فتحة وهى جزء  
 الالف واخو السكون (والمفاعيل كثيرة) والكثير ثقيل (لانه خمسة) فى الفعل  
 المتعدى واما اللازم والفعل المجهول فالمفاعيل فيهما اربعة لانها فرعا متعدى وهو  
 الاصل وملحقاته ايضا كثيرة لانها سبعة (فاعطى الخفيف) الذى هو النصب (للكثير)  
 الذى هو المفاعيل لمناسبة النصب بالمفعول فى الضعف (ولما لم يبق للمضاف الى علامة) لما  
 عرفت ان العلامات والمعاني ايضا ثلثة فذهب واحد بهذا وواحد بهذا للمناسبة  
 فى كل منهما وبقي علامة الجبر للمضاف اليه (غير الجبر جعل علامة له) اى للمضاف  
 اليه الا انه لما كان المضاف اليه متوسطا بين الفاعل والمفعول لان الاول قليل لانه واحد  
 والثانى كثير لانه خمسة وهو متوسط لانه اثنان والجبر ايضا متوسط بين الرفع والنصب  
 ولهذه المناسبة اعطى الجبر للمضاف اليه فلا يظن ان اعطاء الجبر اليه ضرورى (العامل)  
 احتاج الى بيانه لاحتياج العرب لاعتبار العامل فى مفهومه والذكره فى حكم العرب  
 الا انه اخره عن الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى المقضى للاعراب  
 والمراد به هنا عامل الاسم لا مطلق العامل لان البحث فى الاسم والعامل المطلق ما  
 اوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب (لفظيا) كان العامل او  
 سماعيا (كان) ذلك العامل اللفظي او قياسيا (او معنويا) (ما به) الباء للسببية متعلق بقوله  
 (يتقوم) (اى يحصل) بسببه لا بغير تفسير باللازم لان التقويل يزم به الحصول (المعنى  
 المقضى) اسم فاعل (اى) يحصل (معنى) يريد ان اللام للمعهد الذهى وهو فى قوة النكرة  
 ولذا افسره بالنكرة وبينه بقوله (من المعانى) الثالثة (المتوارة) اى المستهولة والواردة

فلولم تكن اسما ايضا  
 لما كانت كلمات هذا خلف  
 (قوله) والا لم يكن كلمة  
 قلنا هذا ليس شئ لان  
 كونه بحسب اصل الوضع  
 كلمتين لا يستلزم مدح  
 اعتبار اسميته فى هذا  
 الوضع وكذا اعتبار  
 اسميته فيه لا يستلزم  
 كونه بعد النقل كلمتين  
 (قوله) اذ لا يقدح  
 فى الدلالة تمليل لدلالة  
 المضارع على زمانين  
 معينين ومن الناس  
 من لم ينتبه بعد هذا  
 بل اغتر على زعمه من  
 ان الدلالة تتوقف على  
 الارادة فاعترض عليه  
 بان اللفظ المشترك لا  
 يدل الا بقرينة فالمضارع  
 لا يدل الا على زمان  
 واحد وان شئت الوصول  
 الى حقيقة الحال فاستمع  
 لما يتلى عليك من المقال  
 فنقول وبالله التوفيق  
 ويبيده ازمة التحقيق  
 ان اللفظ جهتين جهة  
 دلالة وجهة الاستعمال  
 وهذا لا تحقق بدون  
 الارادة لان الاستعمال  
 اطلاق اللفظ وارادة  
 المعنى بخلاف الاولى  
 فانه لا تتعلق لها بالارادة  
 لاننا نعلم بالضرورة ان  
 من علم وضع لفظ لمعنى  
 وكان صورة ذلك اللفظ  
 محفوظة له فى الخيال  
 وصورة المعنى مرتسة  
 فى البال فكما تخيل  
 ذلك اللفظ تمقل معناه  
 سواء كان مهادا او لا

(على المعرب المقتضية) صفة المعاني (للاعراب) ليكون علامة دالة عليها المسبق انما معان  
خفية تستدعي علامتها ظاهرة يستدل بها عليها (ففي) قولك (جاء في زيد) الفاء للتفسير  
والايضاح والجار ظرف متعلقه صفة لجاء (جاء عامل) تقديره فجاء اى فلفظ جاء الذى  
هو في قولك جاء في زيد عامل في زيد (اذبه) اى بسببه (حصل) (لا بغيره) (معنى الفاعلية  
في زيد) وهو المحيى القائم زيد فيكون زيد به جائيا (فجعل الرفع) الذى كان علم الفاعلية  
(علامة لها) اى لمعنى الفاعلية الحاصلة في زيد لتعرف بها لان الامور المعنوية تعرف بعلا  
ماتها (وفي) قولك (رايت زيدا رايت) اى لفظ رايت الذى في قولك رايت زيدا (عامل)  
في زيدا (اذبه حصل معنى المفعولية في زيدا) وهو كونه مرئيا (فجعل النصب) الذى  
كان علم المفعولية (علامة لها) اى لمعنى المفعولية ليعرف ذلك المعنى بها لان الشئ يعرف  
بعلامته (وفي) قولك (مردت زيدا بالباء) الذى في قولك مردت زيدا (عامل) في زيد  
(اذبه) اى بالباء (حصل معنى الاضافة) وهو كون زيد محرورا به (في زيد فجعل الجر)  
الذى كان علم الاضافة (علامة لها) اى لمعنى الاضافة لتكون تلك العلامة دالة  
عليها لانه خفية ولما فرغ من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقتضى اراد  
ان يفصل ما اقتضاه العامل وهو الاعراب فان الاعراب تارة يكون بالحركات الثلاث  
وتارة يكون بالحروف الثلاثة وتارة من الحركات ماسوى الفتحة وتارة ماسوى الكسرة  
ومن الحروف تارة ماسوى الالف وتارة ماسوى الواو فهذه اقسام ستة شرع في بيان هذه  
الاقسام الستة على الترتيب بتقديم الاعراب بالحركات الثلاث لاصلها والاصل فيه  
الاستيفاء الحركات الثلاث ولا مقتضى للعدول عنه فقال مصدرا بالفاء (فالمفرد المنصرف)  
(اى) اعراب (الاسم المفرد) المنصرف (الذى لم يكن متنى) اى تثنية (ولا مجموعا) لان  
المفرد يقابل المتنى والمجمع (ولا غير منصرف) لانه اذا كان متنى او مجموعا يكون اعرابه  
اما بالحروف فى التثنية وبعض الجمع واما بالحرركات ولكن يكون ناقصا كفى الجمع المؤنث  
السالم واذا كان مفردا غير منصرف يكون اعرابه بالحرركات ناقصا سواء كان ذلك الاسم  
نكرة او معرفة (كزيد ورجل) او مشتقا مثل ضارب ومضروب (و) (كذا) اى كالمفرد  
المنصرف (الجمع المكسر المنصرف) اى جمع (الذى لم يكن بناء الواحد فيه) اى فى ذلك  
الجمع (سالم) لانه اذا كان بناء الواحد فيه سالم اما ان يكون الجمع المذكور السالم فان اعرابه  
بالحروف او الجمع المؤنث السالم فان اعرابه بالحرركات الا انه ناقص (ولم يكن غير منصرف)  
ايضا لانه اذا كان جمعا مكسرا الا انه غير منصرف يكون اعرابه بالحرركات الا انه ناقص  
اذا ترك فيه الجر سواء كان مع زيادة (كرجال) (و) مع زيادة ونقصان (كطلبة) جمع  
طالب كناصر ونصرة (فالاعراب فى هذين القسمين) اعنى فى المفرد المنصرف والمجمع  
المكسر المنصرف (من الاسم) لكون البحث فيه (على الاصل) لان الاصل فيه ان  
يكون بالحرركات الثمانية (من وجهين احدهما) اى احد الوجهين (ان الاصل فى الاعراب

فاذا اطلق المشترك بين  
المعاني المعلوم وضعه  
لكل المعاني كانت  
تلك المعاني مرساة  
فى العقل على السواء  
واما اذا استعمل هذا  
اللفظ فى احدهما المعاني  
فلا بد من قرينة تبين  
المراد لفظه ان  
الدلالة لا تنوقف على  
الارادة ولا محتاج  
الى القرينة وانما هذا  
شان الاستعمال وان  
مبنى توهم توقف الدلالة  
على الارادة عدم الفرق  
بين استعمال اللفظ  
ودلالته (قوله ما ذكره  
بعض منها فان من  
جملتها ما التائيت المتحركة  
وياء النسبة وكونه فاعلا  
ومفعولا ومنادى ومضرا  
الى غير ذلك (قوله  
ولا يوجد فى غيره انما  
اى به ايدانا بان المطلوب  
بالخاصة فى هذا المقام  
ليس ما يصح اطلاق  
الحديث عليه لانه ليس  
بمتكسر اذ لا يصدق  
قولنا كل مالم يدخله  
لام التعريف فليس  
باسم (قوله وهو اما  
شاملة لا يبنى ان يتوهم  
ان هذا عما لا يحتاج  
اليه فى هذا الموضوع  
لان الخواص المذكورة  
من قبيل القسم الثانى فلا  
من يده تقسيمها اولا  
حتى يمكن البيان فيها  
بمد (قوله فى قوله  
صل الله تعالى عليه وسلم  
على لغة حمير وهى قبيلة

ان يكون بالحركة ) لكونها اخف (والاعراب) اى فى هذين النوعين (بالحركة) كما  
 سأتى (وثانيهما) انه (اذا كان الاعراب) فيهما (بالحركة) لكونها اصلا واخف  
 (فلاصل) فيهما (ان يكون) الاعراب فيهما (بالحرركات الثلاث) الضمة والفتحة والكسرة  
 (فى الاحوال الثلاث) الرفع والنصب والجر ليستوفى كل ذى حق حقه ولا يكون على  
 النقصان (و) الحال ان (الاعراب فيهما) اى فى هذين النوعين (بالحرركات الثلاث) كما مر  
 (فى الاحوال الثلاث) كما سبق فقد استوفى كل ذى حق حقه ولم يكن ناقصا ولكون  
 اعرابهما اصلا من وجهين قدمها على سائر الانواع (فلاعراب فيهما) فيه اشارة  
 الى ان قوله المفرد المنصرف مبتدأ بتقدير المضاف كما قدرناه هناك (بالضمة) الجار  
 والمجرور وخبر المبتدأ (رفعا) (اى حالة الرفع) اى حالة كونه مرفوعا (والفتحة نصبا)  
 من قبيل العطف على معمولى عاملين مختلفين لكون المعمول المقدم مجرورا و اجازة  
 المصنف مثل قولك فى الدار زيد والحجرة عمرو (اى حالة النصب) اى حال كونه  
 منصوبا (والكسرة حجرا) امام معطوف على قوله بالضمة رفعا لكونه اصلا او على قوله  
 والفتحة نصبا لكونه قريبا (اى حالة الجر) اى حال كونه مجرورا اذا كان الامر كذلك  
 (فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية) اى على انه مفعول فيه لمتعلق الظرف  
 (بتقدير مضاف) وهو قوله حالة (ويحتمل النصب على الحالية) اى ويحتمل ان يكون  
 منصوبا على انه حال من فاعل الظرف المستكن فيه بتأويله بالمشتق اى حال كونه مرفوعا  
 او منصوبا او مجرورا (ويحتمل ايضا النصب على (المصدرية) اى رفع رفعا ونصبا نصبا  
 وجرا جرا والجملة حال بتقدير قد او الضمير وحده والعامل فى الحال على كلا  
 التقديرين معنى الفعل المستنبط من الظرف المستقر (فاقسم الاول) وهو المفرد المنصرف  
 (مثل جاءنى رجل) بالضمة حالة الرفع (ورأيت رجلا) بالفتحة حالة النصب (ومررت  
 برجل) بالكسرة حالة الجر ونحو جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيدا (والقسم الثانى)  
 هو الجمع المكسر المنصرف (مثل جاءنى) رجالو (طلبة ورأيت) رجالاو (طلبة  
 ومررت) رجالو (طلبة) والثانى من الثلاثة انى تكون بالحرركات وهو ما فيه الضمة  
 والكسرة فقط هوشى واحد (جمع المؤنث السالم) صفة الجمع قادمة لانه اوضح لان  
 معرفة غير المنصرف محتاج الى الطويل ولان اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فانه  
 يزول عنه اعرابه ولان النصب التابع للجر كثير ولا نه جزء من غير المنصرف لانه واحد  
 وغير المنصرف متعدد لانه يكون مفردا وجمعا (وهو) اى جمع المؤنث السالم ههنا المراد به  
 (ما) اى جمع (يكون بالالف والتاء) سواء كان واحدا مؤنثا نحو مسلمات فى مسلمة  
 وضاربات فى ضاربة او مذكرا نحو سجلات فى سجل ومرفوعات فى مرفوع وسواء كان  
 واحدا صفة مثل مسلمات وضاربات او غير صفة مثل زينات وسجلات (واحترز به)  
 اى بالسالم (عن) الجمع (المكسر) اذ يصح ان يطلق عليه جمع المؤنث باعتبار الجماعة ولكن

من طى فى جواب  
 من قال منهم (امن امبرا  
 مصابم فى اسفل) فليس  
 هذا مختصا بقوله صلى الله  
 عليه وسلم حتى يقال  
 ان المص لم يقل كذلك  
 لجواز كون الميم فى الحديث  
 المذكور مبدلة من اللام  
 (قوله لانه لتبين معنى  
 مستغل رد ذلك بان  
 منقوض بمثل عندي  
 الاسد الراى لانه لتبين  
 ما دل عليه اللفظ التزاما  
 ويمثل الحسن والصق  
 فانه لا ينكر منصف  
 ان التبيين للذات المعبرة  
 من مفهوم الحسن ولا  
 سترب للصفة والنسبة  
 المعبرة فى مفهوم اللفظ  
 من تعريف اللام فالاولى  
 ان يقال التعريف والتكثير  
 يتألفان على اللفظ  
 وكذلك علامتا فلما  
 لم يكن فى الفعل علامة  
 تكثير لم يدخل عليه اللام  
 واجيب بان دلالة لاسد  
 على الشجاع انما تكون  
 التزامية ان لو اريد به  
 الموضوع له وقد صرحوا  
 بان الدلالة على المعنى  
 المجازى مطابقة وان  
 التعريف فى الحسن ليس  
 للذات المجردة بل للذات  
 المنسوب اليه الحسن  
 وفيه ورد ما زعمه اولى  
 بان لزوم ممنوع كيف  
 ونحوه ويا رجلا  
 لا يدخله اللام ونحو  
 افضل لا يدخله التنوين  
 قال المصنف فى التمرح  
 انما اخص الاسم بذلك



لان التعريف مهمل  
 يجعل يجعل المحكوم  
 عليه مضمنا عند المخاطب  
 والافعال لاتقع محكوما  
 عليها فلم يحتاج الى  
 تعريف وتوضيح ذلك  
 ما قاله التعريف من  
 ان الاسم لاصح ان  
 يكون محكوما عليه لا  
 يقصده غالبا مفهومه  
 الذي هو واحد بل  
 يقصد ذاته اعني ما صدق  
 عليه مفهومه ذلك  
 فيحتاج الى تعيينه باللام  
 واما المحكوم به فحقه  
 ان يراد به مفهومه  
 وكذلك الروابط فلا  
 حاجة هناك الى تعيين  
 (قوله وفي الجبر وبه  
 تقديرا قيل الاولى او  
 تقديرا ولا يخفى فساد  
 هذه العبارة فضلا عن  
 كونها اولى لان الفرض  
 افادة كونه اثر الحرف  
 في الامر من كليهما واما  
 قاله انما يفيد وجود  
 هذا الامر في احدهما  
 (قوله واما الاضافة  
 اللفظية لا توجه النقص  
 على ما ذكره بالاضافة  
 اللفظية بان يقال ان  
 هذا لدليل غير صحيح  
 لتخلف الحكم المطلوب  
 عنه في الاضافة اللفظية  
 اذا الجبر فيها ليس اثر  
 حرف الجبر لاخصامه  
 بالاضافة المعنوية ايجاب  
 بان الكلام فيها عداها  
 ولا ضمير فيه لان الحكم  
 الثابت بهذا الدليل لا  
 يختلف عنها لانهما فرع

لا يصح ان يطلق عليه السالم (فانه قد علم حاله او سيعلم) وعن جمع المذكر السالم فانه سيعلم  
 (بالضمة) خبر (رفعا) اي حالة الرفع او حال كونه مرفوعا وارتفاعه دفعا (والكسرة)  
 (نصبا) اي حالة النصب (وجرا) اي حالة الجر) ويجوز فيهما الوجهان الاخيران ايضا  
 (فان النصب فيه) اي في جمع المؤنث السالم (تابع للجر) ولهذا كان اعرابه بالحركات  
 الناقصة لكون النصب متروكا فيه (اجراء) مفعول له لقوله تابع (للفرع) الذي هو الجمع  
 المؤنث السالم (على وتيرة) من وتر يتروية من باب ضرب يضرب هي الطريقة  
 اي على طريقة (الاصل الذي هو الجمع المذكر السالم) لان المذكر اصل  
 مفردا كان او جمعا والمؤنث فرع له مفردا كان او جمعا (فان النصب فيه) اي في الجمع  
 المذكر السالم (تابع للجر كما سيجي ذكره) اي وجهه تبعيته وحمل الفرع عليه وان لم  
 توجد الالة المقتضية تبعية النصب الجبر في جمع المذكر السالم فيه ولثلا يلزم زيادة منزلة  
 الفرع على الاصل لان الاول مع كونه فرعاعرب بالحركة التي هي الاصل في الاعراب  
 والثاني مع كونه اصلا اعرب بالحروف التي هي الفرع فيه واذالم يحمل نصبه على الجبر  
 كما حمل في فرع الثاني بل جعل بالفتحة نصبا كان الفرع مخالفا لاصله من وجهين  
 فيلزم زيادة المنزلة (مثل جاء حتى مسلمات) وزينبات بالضمة رفعا (ومررت بمسلمات)  
 وزينبات بالكسرة جرا اصلا (ورأيت مسلمات) وزينبات بالكسرة نصبا لكن تبعا  
 والثالث منها ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وترك الكسرة وهو باعتبار التوسع  
 شيء واحد الا انه يكون مفردا او جمعا مكسرا او هو (غير المنصرف) مبتدأ (بالضمة)  
 خبر (رفعا) (والفتحة) (نصبا) اي حالة النصب (وجرا) اي حالة الجر ويجوز فيها  
 الوجهان اللذان سبقا (الجرفية) اي في غير النصب متروكا لانه (تابع للنصب) فيكون  
 اعرابه بالحركات الناقصة لكون الجر متروكا (كما سنذكره) اي وجهه لانه لما ترك جره  
 لشبه الفعل باعتبار الفرعتين حمل الجر على النصب لكان المشابهة بينهما (نحو جاءني احمد)  
 (رفعا) ورأيت باحمد) نصبا (ومررت باحمد) كذلك جرا ولما فرغ من بيان ما هو الاصل  
 في الاعراب وهو ان يكون بالحركة سواء كان الاعراب فيه تاما او ناقصا شرع في بيان ما هو  
 الفرع فيه وهو ايضا ثلثة اقسام الاول ما استوفى الحروف الثلاثة بالواو والالف والياء  
 وهي الاسماء الستة لكن بشرط افرادها ولكونها مكبرة غير مصغرة ومضافة الى  
 غير ياء المتكلم على ما سيذكر فقال (اخوك وابوك وحموك) (بكسر الكاف) لان الكاف  
 تكسر في المؤنث لكونهن اسفل في الحكم والحلقة والوطى ونقصان العقل والميراث  
 وغيرها فتناسب الكسرة فيهن لتدل على كونهن اسفل من المذكر (لان اللحم) في اللغة  
 (قرب المرأة من جانب زوجها) لا من جانبها كما يه وابنة وبنته واخيه واخوته وغيرها  
 ذكورا وانثا قريبا وبعيدا (فلا يضاف) اللحم (الا اليها) ولذا كسر الكاف كناية عن  
 المؤنث (وهنوك) (والهن) في اللغة (الشيء المنكر) صفة الشيء اسم مفعول من انكر

(الذي يستهجن) مبنى للمفعول أى يستقبح أى يكون قبيحا ومكروها (ذكره) نائبه وهو ثلاثة اُماني الذات (كالمورة) من الرجل والمرأة (و) اُماني (الصفات القديمة) أى المذمومة كالحسد والعداوة لغير الله والبلادة وغيرها (و) اُماني (الافعال القبيحة) كالقتل بغير حق والزنى وشرب الخمر وغيرها (وهذه الاسماء الاربعة منقوصات) ولكن لا مطلقا بل (وارية) لان اصل كل واحد اخو وابو وحمو وهو بدليل ثنية على اخوان وابوان وحموان وهوان وتصغيره على اخيو وابيو وهنيو لان الثنية والتصغير ترد الشئ الى اصله فيعلم انه واوى او يائى فحذف الواو على غير القياس لمجرد التخفيف فبقى بعد الحذف اخ واب وحم وهن واذا اضيف كل واحد منها الى غير ما المتكلم عاد المحذوف فصار عرابا (وفوك) (وهو اجوف) لكن لا مطلقا بل (واوى لانه اذا ضلعه فوه) يسكون الواو مثل حول بدليل افواه لان الجمع ورد الشئ الى اصله حذف الهاء نسيا كما حذف الواو فى البواقي وقلبت الواو ميما وجوب فى حال الافراد وسيأتى تفصيله واذا اضيف الى غير الياء عاد المقلوب الى اصله ويقال فوك (وذومال) وكذا منشاء وجمه وتأنيت (وهو ليف مقلوب) وهو ما كان عينه ولا مه حرفى علة لكن هنا يكونان (بالواوين) يعنى فى عينه واوى لانه واو اخرى مثل شوو (اذا ضلعه ذوو) وحذف العين يعنى الواو الاولى كراهة اجتماع الواوين وقيل حذف اللام يعنى الواو والثانية وهذا هو الاصح لان اللام محل التغيير ولا يتبع اخواته فبقى ذو مثل يدوم واذا اضيف لم يعد المحذوف لوجوب الحذف ولانه لا يجوز اضافته الى غير اسم الجنس فاقضى التخفيف فيقال ذو مال فاسكن الواو تخفيفا فضم الذال فى حالة الرفع لاجل الواو وبقي على حاله فى حالة النصب لاجل الالف وكسرى فى حالة الجر لاجل الياء (وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر) مخالا اخواته (دون الكاف) يعنى كان له ان يضاف الى الكاف لموافقة الاخوات كما وافقت فى ان يكون اعرابها بالحروف (لانه) أى ذو (لا يضاف) الى شئ (الى الاسماء الاجناس) كالمال والعلم والضمير مطلقا ليس باسم جنس حتى يضاف اليه لما سيأتى ان وضعه لان يكون صلة لتوصيف اسم الجنس لانهم لما رادوا ان يجعلوا اسم الجنس صفة لشئ ولم يتيسر لهم ذلك حيث لا يقال جاءنى رجل مال وضعوا ذووا ضافوه اليه فقالوا جاءنى رجل ذو مال ولاجل هذه العلة كان ذو لا يضاف الا اليه (فاعراب هذه الاسماء الستة) فيه اشارة الى ان هذه الاسماء مبتدأ محذوف المضاف الى ان الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء بل على مطلقها يعنى يكون اعرابها بالحروف سواء اضيفت الى الكاف او الياء او الاسم الظاهر (بالواو) خبر (رفعا) أى حالة الرفع (والالف) (نصبا) أى حالة النصب (والياء) (جرا) أى حالة الجر فاستوفى كل ذى حق حقه (ولكن لا) يكون هذا اعراب فيها (مطلقا بل) يكون فيها (حال كونها مكبرة) اسم مفعول من باب التفعيل ضد التصغير (اذم صغراتها مرة بالحرركات) يعنى بالضممة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا لكونها ملحقة بالاسم الصحيح وان لم تكن محيطة فى نفسها

المعوية فلا بد لا يخالفها بان يخص بالفعل المخاطب للاسم المخصص به الاصل او يكون زائدا عليه بان هم كل واحد منهما (قوله) والمراد به كون الشئ مستندا اليه قيل انما فسر الاسناد اليه بالاسناد الى الشئ بارجاع ضميره الى ما هو لكمال ظهوره كالمذكور ولم يفسره بالاسناد الى الاسم اما لما قيل انه لو اريد ذلك قلنا الحكم بالاختصاص واما لانه لا يصح ان يحمل كون الاسم مستندا اليه علامة يعرف بها الاسم لان معرفة بضمير الاسم ورد بان كون الشئ مستندا اليه يبين الاسناد الى الشئ وان تلازما وجودا وهو غير وارد لان كون اللفظ مبينا للاخر عبارة عن اختلافهما فى المعنى ومن البين ان هذين اللفظين ليسا كذلك والعجب ان الرد بهذا اعترف بصحة تفسير الاسناد اليه بكون الشئ مستندا اليه كيف امكنه الحكم بالمباينة بينهما ثم لا يلزم من تفسيره ذلك رجوع الضمير الى غير الاسم بل الاظهر خلافه لان رجوع الضمير الى الاسم بارادة جنسه الا ان قلنا تكليفا من ادماء رجوعه الى الشئ فانه امر بآياه السابق

والحاق على ان الشارح قدنه عليه بقوله والمراد اذ لو كان مبنى التفسير رجوع الضمير الى ما اولى كان الاسباب ان يقال في الصدر اي وايضا كلام المصنف في الايضاح حيث قال يريد بالاستناد اليه ههنا الاخبار عنه بان يقع مبدأ وما هو في معناه لان الاسل وضه ليخبر به وعنه يمتنع قصد رجوعه الى غير الاسم ( قوله اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف اما الاولان فلاتهما يستدعيان استقلا في الملاحظة والفعل لا يتم بدون الفاعل والحرف مدلوله في غيره لاني نفسه فلا تلتفت الى ما قبل من ان في عدم جريان التعريف والتخصيص في مفهوم الفعل نظر واما الثالث فلاته بخفف التوبين وما يقوم مقامه ولا يوجد شيء من ذلك في الفعل والحرف والتخفيف في نحو الحسن الوجه محمول على ذلك طردا لباب ( قوله ) فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا فان قلت لاسيلى الى غير هذا لاعرفت من اختصاص الجر بالاسم وهو لازم لنضاف اليه فيلزم

كذلك وظني (نحو جاءني اخيك) بالضمرة فما اصله اخيوك قلبت الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتماعان في كلمة واحدة وانت الاولى منهما ساكنة تقلب الواو ياء للتخفيف ثم ادغمت الياء الاولى التي للتصغير في الياء الثانية التي قلبت من الواو لاجتماع الحرفين من جنس واحد والسابق ساكن (ورأيت اخيك) بالفتحة نصبا واصله مثل مامر (ومررت باخيك) بالكسرة جرا (موحدة) عطف على مكبرة اي يكون اعرابها كذلك حال كونها موحدة اسم مفعول ايضا من باب التفعيل (اذا المتني) منهما (والجموع) صحيحا ومكسرا (منهما معرب باعراب التثنية) يعني بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا فيكون الواو فيها متروكا ونحو جاءني اخوك ورأيت اخوك ومررت باخوك (و) اعراب (الجمع) ان كان مصححا يكون اعرابه بالواو رفعا ونحو جاءني ابون والياء المكسور ما قبلها نصبا وجرا ويكون الالف متروكا ونحو رأيت ابنين ومررت بابين وان كان مكسرا يكون اعرابه بالحرركات بالضمرة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا ونحو جاءني اخوة ورأيت اخوة ومررت باخوة (وانما لم يصرح) المصنف (بهذين القيدين) مع انهما قيد الا زمان (اكتفاء بالامثلة) لان الامثلة وردت مكبرة وموحدة وليكون استعمالها مصغرا وثنية او جمعا قل والاقول لاحكم له ولان ثنيتها وجمعها مصححا ومكسرا يعلم من اعراب المتني والجمع المصحح والمكسر فلا حاجة الى ذكره ههنا (و) (مضافة) عطف على قوله موحدة ومكبرة (لانها) اي لان هذه الاسماء (اذا كانت مكبرة وموحدة) لكن (لم تكن مضافة اصلا) يعني لا الى الياء ولا الى غير هابل كانت مقطوعة عنها غير ذواتها لا تقطع عنها (فاعرابها) حينئذ (بالحرركات) يعني بالضمرة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا لكونها مفردة منصرفة (نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبغي ان تكون مضافة) ليكون اعرابها بالحروف (ولكن) تكون مضافة (الياء المتكلم) لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم (فخالها) عند الاضافة الى الياء (كحال) (سائر الاسماء المضافة اليها) اي الى الياء يعني اذا اضيفت هذه الاسماء غير ذوات الياء المتكلم تكون معربة بالحركة تقديرا عند المصنف لانها حينئذ تكون من باب غلاف وتكون مبنية بناء عارضا عند بعض فيكون حينئذ اعرابها محلا (ولم يكن في هذا الشرط) اي في الاضافة الى غير ياء المتكلم (بالمثال) كما اكن في القيدين الاولين به اعني في حال كونها مكبرة وموحدة (اتلايتوهم اشتراط اضافتها) اي اشتراط الاضافة الى اسماء الستة غير ذو (بكونها) اي الاضافة (الى الكاف) متعلق بالاضافة يعني اذا اكن في هذا الشرط ايضا بالمثال بتوهم ان يكون اعراب هذه الاسماء بالحروف مشروطا باضافتها الى الكاف يعني اذا اضيفت الى الكاف يكون اعرابها بالحروف والافلا كما كانت مكبرة وموحدة وليس كذلك بل يكون اعرابها بالحروف اذا اضيفت الى غير الياء سواء كان ذلك الغير ضمير او ظاهرا نحو اخوك واخوه واخوزيد واخوزجل (وانما جعل اعراب هذه الاسماء اي الاسماء

السته (بالحروف) متعلق بجعل ليكون توطئة لجعل اعراب المتى والمجموع على حدة بالحروف (لأنهم) اى النحاة او العرب (لما جعلوا اعراب المتى وجمع المذكر السالم بالحروف) احترز به عن جمع المؤنث السالم وعن جمع المذكر المكسر لان اعرابهما لا يكون بالحروف بل الحركة ناقصا وتاما (ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا) اى كالمتى والجمع الذى على حدة (كذلك) اى بالحروف (لثلا يكون بينهما) اى بين المتى والجمع المذكراى لتلايق بسبب كون اعرابهما بالحروف بينهما (وبين الاحاد) جمع احد كفرس وافر اس (وحشة ومنافرة تامة) يعنى اذا جعل اعراب جميع الاحاد بالحركة بحيث لم يجعل اعراب فرد منها بالحروف ناقصا كان او تاما والحال انه جعل جميع اعراب المتى والجمع على حدة بالحروف يكون بين الاصل الذى هو الاحاد وبين الفرع الذى هو المتى والجمع لان المتى فرع الواحد بمرتبة والجمع فرعه ايضا بمرتبتين اجنبيه وفرة تامة يعنى يكون احدهما اجنيا للآخر وذا غير جاز فلزم ان يجعل اعراب بعض الاحاد بالحروف ليكون توطئة لهما وليقع في ذهن الطالب الفة للاعراب بالحروف فيهما (وانما اختاروا اسماء سته) مع ان المقصود يحصل باقل منها واكثر (لان اعراب كل واحد من المتى والمجموع) على حدة (ثلاثة) يعنى اعراب المتى ثلاثة الرفع والنصب والجروان استوى الاخيران في الحروف اعتبارا للمحل وهو ثلاثة وكذا اعراب الجمع الذى على حدة ثلاثة باعتبار المحل وان كان ذلك الاستواء رجديه ايضا (فجعلوا) اى فوضعوا (في مقابلة كل اعراب اسما) فصارت الاسماء بهذا الاعتبار سته وقال المحشى لا يخفى ان هذا الوجه في غاية الضعف واقرب منه ان يقال المعرب بالحروف في الفرع والمحقق به سته المتى وكلا واثنان والجمع واولو وعشرون فجعلوا في مقابلة كل فرع اصلا انتهى بل الاقرب ما ذكره الشارح لان القياس الى المحال اولى من القياس الى الفرع والمحقق به (وانما اختاروا هذه الاسماء السته) لان يكون في مقابلة كل اعراب اسما ولم يختاروا غيرها (لمشابهتها المتى) اى لمناسبة هذه الاسماء السته بالمتى دون غيرها (في كون معانيها) اى معنى كل واحد منها (منبهة) اى مستلزمة (عن تعدد) يعنى يستلزم كل واحد منها ذاتا آخر كالآخ للآخ والاب لابن والحلم للزوج وكذا غيرها من ان ذو يستلزم اسم الجنس والهن الشئ المنكر المستهجن ذكره والفهم يستلزم الشقين (ولو وجود حرف) هذه العلة مع العلة الاولى مقتضية لاختيار هذه الاسماء الاعراب بالحروف من بين الاحاد ولا وجه لقول من قال وهذا لا يستقيم لان الابن والولد والوالد والام والقريب الى غير ذلك منبهة عن التمدد لانها وان كانت كذلك لكن ليس في او اخرها حرف صالح لان يقوم مقام الحركة (صالح للاعراب في او اخرها) وذلك الحرف في الاربعة الاول لان الكلمة التى حذفت حال الافراد وكذا ذو في الاصح واما في فعين الفعل لان اللام حذفت منه تسببا لان عند الرضى ففى عين المحروف وعند المصنف بدل من العين واللام لان

(الاعراب)

اختصاصه ايضا لان اختصاص اللازم مستلزم لاختصاص الملزوم قلنا هذا لزوم ممنوع فان المضاف اليه كثيرا ما يوجد بدونه كما في هذه الاية وبهذا سقط ما قيل من ان اختصاص المضاف اليه قد علم من اختصاص الجر فلا وجه لتعميم الاضافة ثم ان القائل رد ذلك بوجهين آخرين احدهما ان المضاف اليه في الاية ليس الفعل على الصحيح بل هي الجملة التى في تأويل المفرد فلا وجه للمل الاضافة ههنا عليه والثاني ان الاضافة اما من المعلوم ففى صفة المضيف او المجهول فصفة المضاف فلا وجه لجمعها صفة المضاف اليه الا بالصلة وحذفها ليس بقياس وانت خبير بان اول قوله معكوس وتأتيها ناس من الفعول من كون المراد بالاضافة هي النسبة بينهما وان معنى اختصاصها بالاسم مطلقا ان شيئا من طريقه لا يكون الاسماء وهذا في غاية الوضوح (قوله) وهو معرب قيل قال المصنف في الايضاح وهو من الاعراب بمعنى الاظهار وازالة الفساد والالتباس او من امرت الكلمة اذا جمعت الاعراب فيها

الاعراب لا يكون من اصل الكلمة (حين الاعراب) اى وقت وجود الاعراب فيها بالفعل يوجد ذلك الحروف (سما) لاقياس دون حال غير الاعراب فيها بالفعل يوجد ذلك الحروف (سما) لاقياس دون حال غير الاعراب لكن بشرط الاضافة الى غير الياء فشابه ذلك الحرف الاعراب في الطريان والتغير فتقوى المشابهة لكونها من جهتين (بمخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز) بالجر لانه مضاف اليه لقوله المحذوفة جمع محذوف وهو آخر الشيء اى المحذوفة الاواخر (كيدودم) فان اصلهما دمو بالواو ويدي بالياء حذف اللام والياء نسيا فبقى دم ويد (فانه لم يسمع) مبنى للفعول (فيها) اى فى الاسماء المحذوفة الاواخر غير الاسماء الستة (من العرب اعادة) بالرفع (الحروف المحذوفة) من الاواخر (عند الاعراب) سواء كانت مضافة الى ياء المتكلم او الى غيرها او مقطوعة عن الاضافة حيث يكون اعرابها بالحركة فى كل الاحوال والثانى من الاقسام الثلاثة التى كان اعرابها بالحروف مارفعه الف ونصبه وجره ياء وترك فيه الواو فكان اعرابه بالحروف ناقصا فاستوى فيه نصبه وجره فى حرف (المتى) (وما يلحق) من لحق (به) (و) (وهو) اثنان احدهما (كلا) (وكذا كلتا) وهو مؤنث كلا واختلف فى الف كلاله فى الاصل واو كصو فقلبت الفا لتحركها وافتتاح ما قبلها او ياء كرحى قلبت كذلك والاكثر على الاول لكونها مكتوبة بالالف لان الف اذا قلبت عن الواو وتكتب الفا كالمصا واذا قلبت عن الياء تكتب ياء كالرحى للفرق وبين الالفين (ولم يذكره) يعنى لم يذكر كلامه انه ملحق به ايضا (لكونه فرع كلا) وحكمه حكمه فيكون من قيل الاكتفاء بذكر الاصل عن الفرع لاشتراكهما فى الحكم والتاء فى كتابه من الالف فى كلا والالف للتأنيث كالف حبل لان علامة التأنيث يجب ان تكون فى الآخر (مضافا) (اى حال كون كلا او كلتا مضافا) اى كل واحد منهما مضافا (الى مضمرة) لا الى مظهر سواء كان المضمرة ظاهرا او مخاطبا او متكلما مثل هما وكلا وكلانا بشرط ان يكون الضمير مثنى او فى معناه كالاخير لان الاغلب فيه ان يكون تأكيذا للمثنى نحو جئنا كلانا وجئنا كلا كما وجاءنى الزيدان كلاهما ويستعمل ايضا بلا تأكيده نحو كلا كما جئنا وكلانا جئنا (وانما قيد بذلك) اى بقوله مضافا ولم يطلقه (لان كلا باعتبار لفظه مفرد) لانه ليس فى اخره علامة التثنية من الالف والياء ولا علامة الجمع ايضا وهو ظاهر فيكون لفظه مفردا (وباعتبار معناه مثنى) لان معناه تكرر الواحد يعنى اثنان (لفظه يقتضى الاعراب بالحركات) لانه اسم مفرد منصرف لما سبق ان ما كان كذلك يكون اعرابه بالحركة لكن فى آخره الف مقدرة مثل عصا لا يظهر الاعراب فيه لفظا فيكون تقديره بالحركة لان الف لا تقبل الحركة (ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف) لما سبق ايضا ان معناه معنى التثنية فيكون اعرابه مثل اعرابها

والوجه ظاهر لامن الاعراب العرفى باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس معرب بكسر الراء هذا كلامه وكانه يريد بالاعراب العرفى ما هو مذهب صاحب الفصل اى اختلاف آخر العرب لاما هو مذهب وهو ما اختلف آخر العرب لانه لا يصح ان يشتق منه شيء وبهذا ظهر ان من قال وفيه انه لو جاز اخذ صفة منه لجاز ان يكون اسم مكان لصفة حتى يكون القياس ما ذكره المصنف لم يأت بما فيه لان الاسم العرب مختلف الاخر لا محل للاختلاف اذ لا يحمل الفاعل مكان الحدث ولا يسمى باسم المكان وهو كذب صريح فان الايضاح برى عنه وانما هو كلام البعض الذى يترضى عليه ومنشأ غلطه ان المصنف قال فى الايضاح ضربا لقول صاحب الفصل العرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل بعد بيان اشتداله على الدور الباطل انما واقعه فى ذلك امر ان احدهما ان العرب يستلزم الاعراب ما يختلف الاخر به من حركة او حرف فتوهم ان حقيقة العرب ما حصل فيه ذلك ففسره ولو كان الامر كذلك لوجب ان يكون معربا بكسر

ايدل على المعنى لان اعراب علامة دالة على المعنى (فروعي فيه) اى فلزم ان يراعى  
 فى كلا (كلا الاعتبارين) اى اعتبار اللفظ واعتبار المعنى باعطاء كل ذى حق حقه  
 لتلايلفو احدهما (فاذا اضيف) كلا وكلتا (الى المظهر) اى الاسم المظهر (الذى  
 هو الاصل) لعدم احتياجه الى المكنى عنه كالضمير لانه يحتاج الى المكنى عنه ولان الاسم  
 الظاهر دال على المعنى بنفسه والضمير دال عليه بما كنى عنه لا بنفسه لكن يجب  
 ان يكون هذا المظهر متى ومعرفة (روعى جانب لفظه) اى لفظ كلا (الذى هو الاصل)  
 لكونه مفردا وهو اصل (واعرب) اى كلا او كلتا (بالحركات التى هى الاصل)  
 فى الاعراب لكونهما اخصرا وخف ليكون الاصل مع الاصل (لكن) اى الا انه  
 (تكون حركته) الاعرابية (تقديرية) حيث لا يمكن ان تجعل لفظية (لان آخره  
 الف) لا تقبل الحركة ومع هذا (تسقط) سواء اضيف او لا اما الثانى فظاهر  
 واما الاول فلانه لا يضاف الا الى المعرفة باللام المتى فتسقط (بالتقاء الساكنين)  
 فاستمع ظهور الاعراب فى لفظه فيكون اعرابه بالحركة تقديرية فى الاحوال الثلاث  
 (نحو جاءنى كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف  
 الى المضمر الذى هو الفرع) لما سبق (روعى جانب معناه الذى هو الفرع) لما سبق  
 ايضا (واعراب بالحروف التى هى الفرع) لتولدها من الحركات وكونها اقل منها  
 ليكون الفرع مع الفرع (نحو جاءنى كلاهما) الضمير اما الى المؤكد ان كان كلاهما  
 تأكيداً نحو جاء فى الزيد ان كلاهما واما الى المبتدأ ان كان التأكيد فى الاسناد مثل  
 الزيد ان جاءنى كلاهما (ورأيت) الزيد (كليهما ومررت) بالزيد (كليهما فذلك)  
 اى لكن كلا عند الاضافة الى المضمر معربا بالحروف وعند الاضافة المظهر معربا  
 بالحركات اولكون اضافة كلا الى المضمر شرط لان يكون اعرابه بالحروف (قيد  
 كون اعرابه بالحروف بكونه) متعلق بقوله قيد (مضاف الى مضمر) احتراز عن اضافته  
 الى مظهر لانه حينئذ يكون اعرابه بالحركة لما سبق (و) ثانيهما (اثنان) (وكذا)  
 اى كان اثنان ملحق بالمتى (اثنان) بالهمزة فى اوله (وثنتان) بدونها لكونهما مؤنثى  
 اثنان كان كلتا مؤنث كلا (فان هذه الالفاظ) اى اثنين واثنين (وان كانت) للوصول  
 (مفردة) اذ لم يثبت للمفرد اثن واثنتان وثنتان فمضى بزيادة الالف والنون كما هو حال  
 التثنية بل الالف والنون والياء والنون من اصل الكلمة مثل ذان وذين والذنان  
 والذين (لكن صورتها صورة التثنية) مثل اثنان واثنان واثنتان واثنتين واثنتين  
 (ومعناها معنى التثنية) لانه تكرر الواحد لان معنى التثنية تكرر الواحد  
 (فالخفت بها) اى بالتثنية فاخذت حكمها فى اعراب لان مشابهتها التثنية فى الصورة  
 والمعنى تستلزم ان يكون اعرابها مثل اعرابها (بالالف) (رفعا) اى فى حالة الرفع  
 (والياء) الساكنة (المفتوح ما قبلها) صفة جرت على غير من هى له مثل قولك هند

الراء لامعربا الخافى  
 ان المعرب اسم مفعول  
 من اعربت الكلمة اذا  
 جعلت ذلك فيها فتوهم  
 انه يصح تفسيره بذلك  
 كغيره وهو غلط فان  
 مفعول اعربت يفاير  
 المعرب لقبا بدليل صحة  
 ما اعربت الكلمة وهى  
 معرفة فذلك البعض بعد  
 اتمام كلامه المنقول قال  
 كنا فى الايضاح مشبرا  
 الى قول المصنف لو كان  
 المعرب ما حصل فيه  
 الاعراب لوجب ان  
 يكون معربا بكسر الراء  
 ليتوصل به الى الاعتراض  
 عليه فتوهم القائل ان  
 مجموع ما ذكره مل كلام  
 الايضاح كيف ولو كان  
 هذا القائل ممن نظر  
 فى الايضاح لما قال بان  
 كلامه مبنى من مذهب  
 صاحب المصل دون  
 مذهبه لان المصنف عرف  
 الاعراب الذى اشار اليه  
 حيث قال انه توهم  
 المعرب ما حصل فيه  
 ذلك الاعراب عما هو  
 مذهبه مل ما نقلناه وكلامه  
 ذلك صريح فى ان هذا  
 مذهب صاحب الكشف  
 ايضا واما ما نسب القائل  
 اليه فهو كلام غيره قال  
 فى الايضاح الاعراب  
 يطلق مصدر الاعربت  
 وهو واضح ويطلق  
 على ما يختلف آخر  
 المعرب به من حركة  
 وحرف وهو المقصود  
 فى الاصطلاح وقد لسه

كثيرا باختلاف آخر  
العرب العامل فان اراد  
واما اردنا فلا مشاحة  
في التعبير وان اراد  
واخلافه فغير مستقيم  
على ان المصنف زيف  
احتمال كونه من اعريت  
الكلمة اذ جعلت الاعراب  
فيها وكيف يكون قائل  
به ثم انك اذا تأملت  
عرفت قصور ذلك البعض  
في تحقيقه واستقصاه  
وهذا الفقيه المعروف  
بالعجز والتقصير يقول  
لما شاهدت ان ليس له  
تعصب وغرض ولا  
بتعج وغرور بل يريد  
بيان الحق على قدر طاقته  
اعرضت عن العرض  
له في هذا الكتاب ورد  
كلامه ( قوله اي الاسم  
الذي ركب مع غيره  
تركيبا يحقق معه ماله  
اشار بذلك الى امور  
ثلاثة احدها ان المراد  
بالركب هو الاسم المركب  
اذ هذا الحد عامجي  
به النوع من الاسماء فلا  
يرد نحو قام في مثل  
قام زيد والثاني ان المراد  
بالركب ليس مجموع  
الجزئين بل احدهما بالنظر  
الى الاخر قال في الامالي  
توهم بعض اصحاب  
ان المركب لا يطلق الا  
على الجملة بكاملها وليس  
بمستقيم لان القائل اذا  
قال زيد قائم صح ان  
يقال ركب زيدا مع  
قائم فزيد مفعول ركب  
وسهل مفعول فعل

جائل وشاحها وانما قيده به احترازا عن الياء المكسورة ما قبلها فانها علامة في الجمع على  
حد التثنية (نصبا وجرا) اي في حالة النصب والجرا لانها في الثاني اصاله وفي الاول  
تبعا وحلا (كاسيحي) وجهه والثالث من الاقسام الثلاثة التي اعربها بالحروف ما رفعه  
واو ونصبه وجزمه ياء وهو (جمع المذكر) لا المؤنث لانه قد علم حاله (السالم) صفة الجمع  
لا المكسر فانه ايضا قد علم حاله ( والمراد به ) ههنا ( ماسى به اصطلاحا ) سواء  
وجد شرطه فجمع اولابل جمع هذا الجمع من غير وجود شرطه وشرطه على  
ماسيائي ان كان اسما فذكر علم يعقل وان كان صفة فذكر يعقل وان لا يكون  
افعل فعلا ولا فاعلان فعلى ولا يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يكون فيه التثنية  
للمبالغة (وهو) اي ماسى به اصطلاحا لجمع بالواو والتون وبالياء والتون) سواء كان  
مفردا ومؤنثا او مذكرا سالما ومفيرا (فيدخل فيه) اي في الجمع (مخوسنين) جمع سنة  
مفيرا اوله (وارضين) جمع ارض (عالم يمكن واحده مذكرا) لكن اي الا انه (وهو  
يجمع بالواو والتون) او بالياء والتون وقال الهندي وما هو على صيغته فيكون من باب  
حذف المعطوف او المراد صيغة جمع المذكر فلا يرد نحو سنين في ستة وثمين في ثبة وقلبن  
في قلة انتهى (و) (ما الحق) مبنى للمفعول (به) نأثبه (وهو) اي ما الحق به اثنان احدهما  
(اولو) بضم الهمزة وكتب الواو بعدها ليكون دليلا على ضمها ولثلاثا بلبس بالي  
الجاردة في النصب والجرا (جمع ذولا) يكون جمعا (عن لفظه) بل من غير لفظه - كما عا لان  
جمعه من لفظه قياسا ذوون مثل رضون (و) تاسيهما (عشرون واخواتها) جمع اخ  
المراد بالاخت ههنا المثل والتظير ولذا قال الشارح (اي نظائرهما) اي نظائر عشرون  
قاسم المال الاخت في المثل والتظير استعمال عربي لاصطلاح نحوي (السبع) صفة  
النظائر (وهو) اي النظائر فالتذكير باعتبار الخبر وهو (ثلاثون) وفي بعض النسخ  
وهي بالتأنيث منثيا (الى تسعين) فتدخل الفاية في المنيا كالمرافق لان صدر الكلام  
يتناولها وهذه عقود ثمانية عشرون وثلاثون واربعون وخمسون وستون وسبعون  
وثمانون وتسعون وفي الرضى انما افراد اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان الجمع  
المذكر السالم كل اسم ثبت مفردة ثم الحلق به واو وتون او ياء وتون دلالة على ما فوق  
اثنين وليس اولو وعشرون كذلك لان اولو موضوع لجمع السلامة وليس له مفرد  
اذ لم يأت اول في المفرد الى هنا كلامه فان قيل لم يوجد في كلام العرب اسم آخره واوبعد  
ضمه واو لو كذلك قيل الواو في اولو في معرض التغير لانه يتغير والمتغير لا اعتبار له وقدم  
اولو على عشرون لانها ادخل في الجمع منه لان لها مفردا وان لم يكن من لفظها  
(وليس عشرون جمع عشرة وثلاثون) ايضا (جمع ثلاثة والا) اي لو كان عشرون  
جمع عشرة (لصح اطلاق عشرين على ثلاثين) ولم يصح اطلاقه على عشرين مع ان  
الاستعمال على العكس (لانه) اي ثلاثين (ثلاثة مقادير العشرة) لان اقل مراتب  
الجمع ثلاثة مقادير الواحد (و) (لصح ايضا) (اطلاق ثلاثين على التسعة) ولم يصح



الاطلاقه على تلك مراتب العشرة (لأنها اى التسعة) (ثلاثة مقادير الثلاثة) واصل ما يطلق عليه الجمع ثلاثة مقادير الواحد وليس الامر كذلك بل انما يطلق كل واحد من هذه المقود على مراتب معينة من الاعداد من غير ان يكون ذلك المدلول عليه ثلاثة مقادير الواحد (وعلى هذا القياس) اى على قياس عشرين ولا ثلاثين في عدم ان يكون تعريف الجمع موجودا فيه (البواقي) اى المقود الباقية وهى اربعون الى تسعين فان اربعون ليس جمع اربعة ولا تسعون ليس جمع تسعة والاصلح اطلاق اربعون على اثنى عشر لانه ثلاثة مقادير الاربعة واطلاق تسعون على سبعة وعشرين وليس الاستعمال كذلك (وايضا) اى كان عشرون لا يكون جمع عشرة ولا ثلاثون جمع ثلاثة للعللة المذكورة كذلك (هذه الالفاظ) اى المقود الثمانية من الاعداد (نذل) اى كل واحد منها (على معان معينة) يعنى على معنى معين بلا زيادة ولا نقصان (ولا تعين في الجموع) اى ليس في الجمع الدلالة على معنى معين سواء كان سالما او مكسرا مذكرا او مؤنثا واصل ما يدل عليه الجمع ثلاثة وهو ايسر بمعين فعلم من هذا ان هذه المقود ليست جوهرا بل تكون صورتها صورة الجمع ومعناها معنى الجمع الحقة به واعربت باعرابه كالحق انسان بالثنية واعرب باعرابها (بالواو) الجار والمجرور خبر لقوله جمع المذكر السالم (رفعا) اى فى حالة الرفع (والياء) (نصبا وجرا) اى فى حالة النصب والجر (وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته) اعنى كلا وكلتا وانسان واثنتان واثنتان (و) انما جعل ايضا اعراب (الجمع) المذكر السالم (مع ملحقاته) وهى اولو وعشرون واخواتها (بالحروف) اى انما جعل اعراب كل واحد منهما بالحروف (لانهما فرعا للواحد) اى لان الثنية فرع الواحد بمرتبة ومحتاج اليه والجمع ايضا فرعه بمرتبتين ومحتاج اليه والمحتاج يكون فرع ما يحتاج هو اليه قوله فرعا للواحد اصله فرعان سقط النون بالاضافة الى الواحد (و) الحال انه (فى آخرها) حرف يصلح للاعراب (حين اعراب كالا سماء الستة) (وهو) اى ذلك الحرف (علامة الثنية) الالف والباء (و) علامة (الجمع) الواو والياء (فناسب ان يجعل ذلك الحرف) اى الحرف الصالح لان يكون اعرابا لهما (اعرابهما ليكون اعرابهما) اى اعراب الثنية والجمع (فرعا لاعرابه) اى اعراب الواحد (كأنهما فرعان له) اى كما ان واحد منهما فرع للواحد يبنى ان يكون اعرابها فرعا لاعرابه لتكامل الفرعية وتم المناسبة (لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة) فى الحقة لان الحركة اخف من الحروف وهو ظاهر (ولما جعل اعرابهما بالحروف) للمناسبة المذكورة (و) قد (كان حروف الاعراب ثلثة) لا غير لانه لما كانت الحركات ثلثة الضمة والفتحة والكسرة والحروف متولدة منها بالتركيب صارت حروف الاعراب ثلثة لانه تولد من الضمتين واو ومن الفتحتين الف ومن الكسرتين ياء

( وهذا )

يصح اطلاق صيغة مفعول عليه فيجب صحة اطلاق مركب عليه والثالث انه ليس الغنبر مطلق التركيب حتى يرد المضاف بناء على انه اسم مركب مع المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا ( قوله ) مناسبة مؤثرة في منع الاعراب هذا ليس قيدا خارجا عن مفهوم المشابهة بل هو من تمام التفسير اذا المشابهة ليست المناسبة باى وجه كان وما قيل فسر المشابهة التى هى المشاركة فى الكيف بالمناسبة التى هى اعم ثلاث يدخل فى تعريف الحرب المناسب الغنبر المشابه نحو يومئذ ناض من ثلثة التدبر كيف ولو كان الامر كما قاله لكان الوجه الانقصار على نى المناسبة المطلقة فان قلت هذا التعريف منقوض باى فانها اشبهت مبنى الاصل وهى معرفة قلنا ان اياها كانت مضافة والاضافة من خواص الاسماء قابلن ذلك الشبه فرجع الاسم الى اصله (قوله وهو الماضى الى آخره) هكذا قال فى الصرح واحترص عليه الشيخ الرضى بانه اصطلاح مجروده فانا ان اخذنا لفظ مبنى الاصل على ما يقتضيه الاصل من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الاصل وان كانت مضارعة اذ

وهذا هو الاصح المختار وايضا الواو تدل على الضمة والالف على الفتحة والياء على الكسرة في الاسماء الستة (واعرابهما) اى اعراب المتى والجمع (سته) لان لكل واحد رفعا ونصبا وجرا والجملة حال بالواو والضمير مما ويجوز ان تعطف ويكون من قبيل العطف على معمولى عامل واحد (ثلاثة) اما بالرفع او بالنصب بدل من ستة بدل البعض واما مبتدأ بتقدير منها اى ثلاثة منها كائن (للمتى) وهو الاصول الرفع والنصب والجرا (ثلاثة) منها كائن (للجمع) رفعا ونصبا وجرا فاقسم الحروف على المحال (فلو جعل اعراب كل منهما بتلك الحروف الثلاثة) يعنى لو جعل رفع المتى والجمع معا بالواو وجعل نصبهما ايضا بالالف وجرا بالياء (الوقع الالتباس) اى التباس احدهما بالآخر لانه اذا قيل جاءنى الزيدون مثلا لا يعلم ان الجائى اثنان او جماعة وذا غير جائز (ولو خص المتى بها) يعنى لو اعطيت هذه الحروف للمتى لكونه اسبق من الجمع والاسبق لا ياخذ الاما هو الاقوى على وجه التمام فاذا جعل رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء (لبقى المجموع بلا اعراب) لانه لم يجد حرفا يأخذه (ولو خص المجموع بها) يعنى لو اعطيت هذه الحروف للجمع لكونه اشرف منها لاختصاصه بذكر العقلاء والاشرف انما يأخذ ما هو الاقوى والاتم فاذا جعل اعرابه بالواو رفعا وبالف نصبا وبالياء جرا (لبقى المتى بلا اعراب) لان الجمع قد اخذ حروف الاعراب كلها ولم يبق للمتى حروف وكل واحد منهما غير جائز فلزم التوزيع والتقسيم ليقع كل بما وقع فى قسمته (فوزعت) الحروف الثلاثة لئلا يلزم الالتباس او الخصوص (عليهما) اى على المتى والجمع (بان جعلوا الف) منها (علامة الرفع فى المتى) يعنى اعطوا الف ذلك المحل ليكون الف اخف لانها شاكنة دائما ومركبة من الفتحين وثقل المعنى لعمومه و (لانه) اى الف (الضمير المرفوع للتنبيه فى الفعل نحو يضربان وضربا) قدم المضارع لكونه فى صدد الاعراب فقيس الاسم عليه فجعل الف علامة الرفع فى تثنيته فذهب المحل الواحد بالحرف الواحد (و) جعلوا (الواو علامة الرفع فى الجمع) لان الواو حرف قبيل ثنولده من الضميتين والجمع خفيف لاختصاصه بذكر العقلاء و (لانه) اى الواو (الضمير المرفوع للجمع فى الفعل نحو يضربون وضربوا) فحمل الاسم عليه وجعل الواو علامة الرفع فى جمعه فاخذ هذا المحل الحرف الواحد فبقى حرف واحد مع المحال الاربعة وهى نصبهما وجرحهما والحرف الباقى الياء (وجعلوا اعرابهما) اى المتى والجمع (بالياء حالة الجر على الاصل) لان الياء اخت الكسرة التى هى الجر ولان الياء متولدة من الكسرة فكان الجر اصل الياء فوق التباس (وفرقوا بينهما) لدفعه (بان فتحوا ما قبل الياء فى التثنية لحقة الفتحة وكسرة التثنية) بالنسبة الى الجمع (وكسروه) اى ما قبل الياء (فى المجموع

اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب اليه البصرية فبرد عليه اسم الفاعل والمفعول والمصدر وجمع باب ما لا ينصرف واجاب الفاضل الشريف ببيان الفرق بين ان يقال هذا مبنى الاصل وهذا اصله البناء اذ المتبادر من الاول ان المتبادر اليه متصف بالبناء وذلك بحسب الاصالة دون العرض والمتبادر من الثانى ان اصله ان يبنى سواء بنى كما هو اصله او عرض له الاعراب وحينئذ لا يميز المضارع فلا يلزم المحذور وبهذا يظهر سقوط ما قبل من ان الاضافة البيانية هى اضافة الاعم من وجه انتهت ما قبل الى آخر مثله وليس الاصل فى البناء اعم من وجه من المبنى بل اخص منه مطلقا واطافة الاعم الى الاخص لامية فان الاصل فى البناء يصدق على المضارع ولا يصدق على المبنى فهو اعم من وجه كيف ولو كان اخص لوجب ان يصدق المبنى على كل ما يصدق عليه انه اصل فى البناء فيكون المضارع مبنا هذا خلف (قوله) بغير اللام قيل لا حاجة اليه لان النمو لا يسمى ما هو باللام اسرائيل مضارع مجزوما ولا يبنى ان تسمية الامر باللام مضارعا مجزوما لا يمنع

لنقل الكثرة وقلة المجموع ( بالقياس الى الثنية ولما سبق ان الثنية أكثر في الاستعمال  
والجمع اقل فيه ولم تمكس القضية للتعادل بينهما ( وحلوا النصب على الجر ) اى  
حلوا نصب كل واحد منهما على جرهما وجعلوا اعراب نصبها كاعراب جرهما  
( لاعلى الرفع ) يعنى لم يحملوا نصبهما على رفعهما وجعلوا حالة النصب فى المثنى  
بالالف وفى الجمع بالواو مع ان الحمل عليه اولى لكونه عمدة فى الاكلام ومقصودا  
( لمناسبة النصب بالجر ) المناسبة مصدر جار لفاعله وناسب لمفعوله ( لوقوع ) اى فى وقوع  
( كل منهما ) اى من النصب والجر اى ما فيه احدهما ( فضلة فى الكلام ) ولانه  
اشبه فى المحل ولمشاكلته كل واحد منهما فى الكتابة والكنية نحو رأيتك ومررت  
بك ( ولما فرغ ) المصنف ( من تقسيم الاعراب الى الحركة ) التى هى الاصل فيه لما سبق  
( والحرف ) الذى هو الفرع فيه كما مر ايضا اما ضمنا بقوله الاعراب ما اختلف  
آخريه واراد بلفظ ما الحركة او الحرف او صريحا بقوله بالضمه رفعا والفتحة  
نصبا والكسرة جرا والواو والالف والياء ( و ) فرع ايضا من ( بيان مواضعهما )  
اى مواضع الاعراب بالحركة ومواضع الاعراب بالحروف ( المختلفة ) لمران  
الاعراب بالحركة ثلثة انواع ما استوفى فيه الحركات الثلاث وماترك فيه النصب  
وماترك فيه الجر وايضا ان انواع الاعراب بالحروف ثلثة ما وجد فيه الحروف  
الثلثة وماترك منه الالف وماترك فيه الواو ( شرع ) جواب لما ( فى بيان مواضع  
الاعراب اللفظى والتقديرى الذين ) منى صفتلها ( اشير الى تقسيمه ) اى تقسيم  
الاعراب ( اليهما ) اى الى اللفظى والتقديرى ( فياسبق ) فى بيان حكم المرب  
حيث قال وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا ( ولما كان  
التقديرى ) اشار به الى وجه تقديم التقديرى مع ان اللفظى لكونه الاصل احق  
بالتقديم ويكون ايضا النشر موافقا للالف الا ان التقديرى لكونه ( اقل ) والاقل يكون  
كالجزء وهو متقدم على الكل ( اشار اليه ) اى بين الاعراب التقديرى ( اولا ) اى قبل  
ان بين الاعراب اللفظى ( ثم ) اى بعد بيانه التقديرى ( بين ان اللفظى ما عداه فقال )  
( التقدير ) معرقا بلام المهد الخارجى ( اى تقدير الاعراب ) فاللام تنفى غناء  
الاضافة فى الاشارة الى المهود او عوض عن المضاف اليه فالاول مذهب البصرية  
والثانى مذهب الكوفية والاعتقاد انما هو على الاول ( فيما ) ( اى فى الاسم المرب )  
فيه اشارة الى ترجيح جعل ما موصولة على كونها موصوفة بالتبادر ليكون اشارة  
الى المرب لكون البحث فيه ( الذى ) ( تمذر ) ( الاعراب ) بقرينة المقام ( فيه )  
قدره لان الصلة لا بد لها من طائد واختيار حذف العائد اولى من تقدير مضاف  
اى تمذرا عرابه فحذف المضاف واقم اليه مقامه فاستتر فى الفعل لان حذف الفضلة  
يسر واهون من حذف العمدة ( اى امتنع ظهوره فى لفظه ) لان التمذر يلزمه امتناع

صدق الامر عليه فالحاجة  
ماسته اليه ( قوله اعلم ان  
صاحب الكشف هكذا  
قال فى حواشيه على شرح  
الرضى وفيه نظر كما  
ستف عليه ( قوله )  
ولذلك يقال لم يعرف  
الكلمة وهى معربة قيل  
لم يوجد على طريق  
المصنف معرب اصطلاحى  
لم يعرف لانه لا يخلو عن  
اعراب محقق او مقدر  
وكأنه اراد سلب الاعراب  
بحسب الذات لان ذات  
الاعراب متأخرة  
عن المرب او اراد  
سلب سلب الاعراب  
بحسب الظاهر الا انه  
على الثانى لا ينفع الشارح  
فها هو بصده والاولى  
تدقيق فلسفى لا يناسب  
للحاجة ولا يخفى ان هذا  
القائل غافل عما ذكره  
المصنف فى الايضاح من  
ان مفعول اعربت بغير  
المرب لفظية بل صفة  
ما اعربت الكلمة وهى  
معربة فيمن قال ضرب  
خالد جعفر باسكانهما  
وبالعكس فى هؤلاء  
ولو كان كذلك لكان  
ذلك تناقضا لم سعى  
المرب المقصود مربا  
لاستزامة ذلك فى وضع  
اللفظ ويجب ان يفرق  
بين حية الشئ وبين  
تليل كسميته فقد يسمى  
الشئ باعتبار لازم  
متوقف على الحقيقة وبغير  
ذلك مما لا يصح تفسيره  
به ولا يؤخذ من

تأثيل التسميات حاشي  
 المسيات ولا لوازمها  
 هذا كله من كلامه  
 ظهر بطلان قوله لم  
 يوجد على طريق المصنف  
 عرب لم يرب وان  
 قوله والثاني لا يتفق  
 الشارح فيها هو بصدده  
 فرية ثم في ذلك المقام  
 كلام وهو ان التأثيل  
 به فاسد ضرورة ان  
 أحدا لم اعتبر وجود  
 الحركة بالفعل في كون  
 الاسم معربا صح له ان  
 يقول لم يرب الكلمة  
 حال كونها معربة ولو  
 قال قدس سره ولذلك  
 يقال الكلمة معربة وهي  
 لم تعرب صح التأثيل  
 بحسب الظاهر دون  
 الحقيقة لورود ان يقال  
 من ابن علم صدور  
 هذا القول ممن يعتبر  
 وجودها بالفعل قوله  
 فيلزم تقدم الشيء على  
 نفسه وهو المسمى بالبور  
 المؤدى الى امتناع تحصيل  
 المطلوب قبل وقد افادني  
 استاذي ان هذا ممنوع  
 لجواز ان يكون الكلام  
 مع المتبع العارف باحوال  
 او آخر الكلم من غير  
 ان يكون ميمزا بين  
 صرعوها ومنصوبها  
 وبحرور حاشيتكم العرب  
 في الفن بهذا الوجه لا  
 يعرف من النوع هذا  
 الحكم بل يعرف منه  
 معرفة المرفوع والتصويب  
 والجورود الى غير ذلك  
 من الاحكام الحاسمة

الظهور اى في الاسم العرب الذى امتنع ظهور الاعراب في لفظه (وذلك) اى تقدير  
 الاعراب لاجل امتناع ظهوره في لفظ الاسم العرب (اذا لم يكن الحرف الذى  
 هو محل الاعراب) وهو الحرف الآخر (قابلا للحركة الاعرابية) بل للحركة  
 مطلقا وذلك على قسمين الاول يقال له باب عصا (كفى الاسم العرب بالحركة  
 الذى) الموصول مع صلته صفة بعد صفة للاسم (آخره الف) فاعل الظرف  
 لاعتماده على الموصول (مقصورة) صفة الالف سواء كانت الالف للتأنيث  
 مثل حبل وبشرى او منقلبة عن واو اوياء مثل عصا ورحى او ما يشبهه مثل  
 جرى و (سواء كانت) الالف (موجودة في اللفظ) كالف التأنيث والالف  
 المنقلوبة (كالمصا) والرحى المعروف (بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين) (كمصا)  
 ورحى ونفى (بالتوين) في الكل (فان الالف المقصورة) قيدها بما لانها اذا كانت ممدودة  
 يكون اعرابها بالحركات لفظا اصلية كانت كقراء او مبدلة كحمراء ورداء وكساء  
 (في الصورتين) اى في صورة كون الالف محذوفة فيها كمصا او مذكورة كالمصا  
 (غير قابلة للحركة) مطلقا فتحة كانت اوضمة او كسرة اعرابية كانت او بنائية  
 لان الالف لو حاولت تحريكها لخرجت عن جوامعها واقلبت حرفا آخر يعنى  
 همزة فلا يمكن تحريكها مع بقائها الفا واذا لم تقبل الحركة فلا تقبل الاعراب  
 لفظا فيكون اعرابه تقدير بالان الاصل اذا تعذر يعمل بالفرع (و) الثانى باب  
 غلامى مفردا كان او جمعا بعد ان كان اعرابه بالحركات لفظا ثم اضيف الى الياء  
 ولذا قال الشارح (كفى الاسم العرب بالحركة) لفظا وهو الاسم الصحيح والملاحق  
 به كاسيجى (المضاف الى ياء المتكلم نحو) (غلامى) ودارى ودلوى وطبى  
 آخره عن باب عصا لانه ليس في كونه معربا خلافا احدو ما باب غلامى ففيه خلاف  
 ولذا قال الرضى اعلم ان باب غلامى مبنى لاضافته الى المبنى وخالفهم المصنف لانه  
 عدمه من قسم العرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعرابه في نحو غلامه وغلامك  
 ومن اين لهم ان الاضافة الى المبنى مطلقا سبب البناء الى هنا كلامه (فانه) اى الشان  
 (لما اشتغل ما) اى حرف كان (قبل ياء المتكلم) كالميم مثلا (بالكسرة) حين اضيف  
 الاسم العرب الى الياء (للمناسبة) اى ليناسب حركة الياء بان تكون كسرة (قبل  
 دخول العامل) على ذلك المضاف فاذا ارادوا اعرابه بمقتضى العامل وجدوا  
 محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة وهى الكسرة والعامل انما يعمل اذا وجد المحل  
 فارغا غير مشتغل بحركة ويكون الاسم صالحا للاعراب (امتنع ان تدخل عليه)  
 اى على ما قبل الياء المشتغل بالكسرة اللازمة لاجلها (حركة اخرى) والحال  
 انه لا بد منها (بعد دخوله) اى بعد دخول العامل (بموافقة) بالرفع صفة الحركة  
 او بالنصب حال منها نكرة مخصصة (لها) اى الكسرة في حال كون العامل جازا

(او مخالفة) عطف على موافقة في حال كونه رافعا او ناصبا لان في الاول يلزم اجتماع  
الكسرتين كسرة العامل وكسرة البناء لان الكسرة قبل دخول العامل بنائية وفي  
الثاني يلزم اجتماع الضمة مع الكسرة او الفتحة معها والكل محال وهو ظاهر ولا يمكن  
عن تجعل هذه الحركة او اعرابا لانها مقتضى الياء وهي مقدمة على العامل فلا يمكن ان  
تكون اثرا للعامل والالزم ان يكون العامل لتحصيل الحاصل كذا قاله المعصم اقول  
هذه الالة مخصوصة بحالة الجر فقط (فما ذهب اليه بعض) تنكيره للتحقير كأنه لا يعتد  
بقوله ولذا لم يصرح باسمه (من ان) بيان لما (اعراب مثل هذا الاسم) اي الاسم المعرب  
بالحركة لفظا اذا اضيف الى الياء (في حالة الجر لفظي) خبران (غير مرضي) خبر المبتدأ  
عند المصنف لان الكسرة التي فيما قبل الياء قبل العامل بنائية لاجل الياء وبمده يجب  
ان تكون اعرابية وبينهما منافاة لان البنائية لا تكون اعرابية وبالعكس ولان تلك  
الكسرة حصلت قبل دخول العامل فلا يجوز ان تكون اثرا له لانه يكون تحصيل  
الحاصل ولذا قال (مطلقا) (اي في الاحوال الثلاث) لافي الحالين فقط الرفع  
والنصب (يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين) اي في باب عصا وباب  
غلامى (من الاسم المعرب انما هو) اي ليس الاعراب التقديري الا (في جميع  
الاحوال) يعني في حال الرفع والنصب والجر (غير مختص) خبر بعد خبر اي حال من  
الضيمير المستكن (بعضها) اي بعض الاحوال بان كان باب غلامى في حال الرفع  
والنصب تقديريا في حال الجر قوله مطلقا هذا التعميم وان كان مخصوصا بالثاني الا ان  
الشارح عمم الاطلاق اليها المناسبة لاشتراكها في حال كون اعرابها تقديريا بالتعذر لانه  
لا خلاف لاحد في كون الاعراب تقديريا في باب عصا في جميع الاحوال لان آخره الف  
لا تقبل الحركة بخلاف باب غلامى فان فيه حركة ظاهرة (واستقل) مبنى للفاعل  
(عطف على) قوله (تعذر اى تقدير الاعراب فيما تعذر او) تقدير اى اعراب ايضا  
(في الاسم) المعرب ولم يقيده بالحركة لان تقدير الاعراب للاستقلال يجري في الاعراب  
بالحروف ايضا بخلاف تقديره الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة ولم يقيده  
ايضا بالمعرب لان فهمه لان البحث في كون الاسم معربا او اكتفاء بما ذكره في قسمه  
(الذي استقل ظهور الاعراب في لفظه) اي لفظ الاسم المعرب (وذلك) اى تقدير  
الاعراب للاستقلال واقع (اذا كان محل الاعراب) وهو الحرف الاخر حقيقة او  
حكما (قابلا للحركة الاعرابية) لكونه اقوى من الالف بخلاف تقدير الاعراب  
للتعذر لان محل الاعراب ثمة ليس بقابل للحركة فضلا عن قبول الحركة الاعرابية  
لكونه لفظا وتقديرا (ولكن) اى الا انه (يكون ظهوره) اى ظهور الاعراب (في اللفظ)  
اي لفظ الاسم المعرب (تقيلا على اللسان) للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة في حال  
الرفع في جاءني قاضى واجتماع الكسرتين في حال الجر في نحو مررت بقاضى لكون

للمعربات في التراكيب  
وما افاد القائل بذلك الا  
ان استاده كان نفسه  
فاقد النظر الصحيح  
فان الشارح قدس سره  
اوضح الحق وبين المرام  
على وجه لا يتصور  
بعده مثل هذا الكلام  
كيف وما انى بقوله ولا  
يحتاج اليه اعتدائها في  
معركة اصطلاحاتهم الا  
لازالة مثل هذا الوهم  
(قوله واثاره المترتبة  
عليه اشار بذلك الى ان  
المراد بالحكم هو الاثر  
بما كان في قوله  
الاتى وحده ان لا  
كسر ولا تنوين قبل  
ولا يبعد ان يراد بحكمه  
ما يحكم به عليه فيكون  
فيه اشارة الى انه مما  
يبنى ان يحكم به في الفن  
على العرب ولا يبنى  
ان يعرف به وهذا  
وهم لا يساعده اللفظ  
ولا المعنى اما الاول فانه  
لو اريد ذلك لوجب  
ان يقال اختلف آخره  
لان الاختلاف لا يصير  
محكوما به واما الثاني  
فلان الحكم عليه بهذا  
الطريق لا يكون لشي  
سوى افادة تصوره  
فيكون مفرقا بالضرورة  
كيف ولو امكن ما زعمه  
لا يمكن ان يقال ما اراد  
القوم تعريفه بذلك  
بل الحكم به وليس  
كذلك (قوله ذاتا بان  
يتبدل حرف بحرف  
آخر هذا حق بلا

ما قبل اللام مكسورا وهذا القسم ايضا شيان احدهما الاسم المنقوص بالواو وبالياء  
المكسور ما قبلهما يعني ما استقل فيه الرفع والجرو هو (كافى الاسم) المغرب (الذى  
في آخره ياء) حقيقة مثل رام او منقلبة عن واو مثل غاز (مكسور ما) اى الحرف الذى  
(قبلها سواء كانت) تلك الياء (محذوفة بالتقاء الساكنين) وسواء كان ذلك الاسم مفردا  
(كقاضى) (او) جمما مكسورا مثل جوار ودواع (غير محذوفة) كما اذا كان الاسم  
معرفا باللام (كالقاضى) والجوارى والدواعى (رفعا وجرا) (اى فى حالتي الرفع) نحو  
جاءنى قاضى والقاضى (والجرو) نحو مررت بقاضى وبالقاضى (لا) اى لا يكون الاعراب  
فيه تقديرا (فى حالة النصب) نحو رأيت قاضيا والقاضى بالنصب ونحو قوله تعالى اجيبوا  
داعى الله (لاستقلال الضمة والكسرة على الياء) وذلك محسوس لضعف الياء ونقل  
الحركتين عليها مع تحريك ما قبلها بحركة ثقيلة اما نقل الضمة عليها فلعدم الجنسية بينهما  
وبين الياء ولانها اقوى الحركات واما نقل الكسرة وان كان بينهما مجانسة فلا اجتماع  
الكسرات لتولد الياء من الكسرتين كسرتها وكسرة ما قبلها لان الشئ اذا كسر ينقل  
ولذا اسكنوا عين جعفر للثلاثا يتوالى اربع حركات (دون الفتحة) يعنى ان الفتحة  
لكونها خفيفة وجزء الالف لا تكون ثقيلة على الياء ولا على اللسان فيكون الاعراب  
فى حال النصب فى ذلك الاسم لفظنا لا تقديرا (و) الثانى كل جمع مذكر سالما  
اسما كان او صفة مضافا الى الياء فرفعه وحده مقدر لانصبه وجره (نحو  
مسلمى) (عطف على قوله كقاضى) باعادة الجار لكن لا يمينه بل بجنسه وانما اعاده  
ليدخل فيه ما كان اعرابه تقديرا بالحروف فى الاحوال الثلاث او فى حال الرفع  
فقط كما فى التثنية اذا اضيف الى ما اوله ساكن نحو هذان ثوبا ابنك وكذا الاسماء  
الستة على ماسياتى وقال المحشى يعنى ان غرض المصنف بتكثير الامثلة فى هذا التقسيم  
بيان انه قد يكون فى الاعراب بالحركة وقد يكون بالحروف لاستيفاء الاقسام للمستقل  
فلا يرد انه بقى اقسام من المستقل لم يذكرها انتهى (يعنى تقدير الاعراب للاستقلال  
قد يكون فى الاعراب بالحركة) رفعا وجرا لانصبه لما مر (وقد يكون فى الاعراب  
بالحروف) مطلقا كافى الاسماء الستة اذا اضيفت الى اسم اوله ساكن يكون اعرابها  
بالحروف تقديرا فى الاحوال الثلاث اورفعا فقط وذلك فى الجمع المذكر السالم اذا  
اضيف الى ياء المتكلم (نحو مسلمى) اى التثنية وقد سبق (بجمل) تقدير الاعراب  
للتعذر فانه (اى تقدير الاعراب للتعذر) مختص بالاعراب بالحركة ولا يوجد  
فى الاعراب بالحروف اصلا لان حروف الاعراب لا تكون الاساكنة وتقدير الاعراب  
للتعذر انما يكون اذا لم يقبل محل الاعراب الحركة لكونه الفا سواء كانت من نفس  
الكلمة او لا وما قبل ياء المتكلم فتناويا (رفعا) نصب على الظرفية واليه اشار الشارح  
بقوله (يعنى تقدير الاعراب) للاستقلال (فى نحو مسلمى) فى الجمع المذكر السالم اذا  
اضيف الى ياء المتكلم (انما هو) اى لا يكون فيه الا (فى حالة الرفع فقط دون) حال

رب الا ترى انه لو لم  
يوجد عامل النصب والجرو  
لما تغير حال التثنية والجمع  
وسياتيك لهذا زيادة  
توضيح وما قيل من  
ان العامل لا يحدث شيئا  
من الاختلاف بل  
الاختلاف من الوضع  
فكان كهو واياء وانت  
واياك فكما ان الوضع  
شرط ان يستعمل هو  
وانت عند ورود الرفع  
واياه واياك عند النصب  
فكذلك التثنية والجمع  
وهم لا يقبله فهم ومنشأوه  
المقول من كون الواو  
والالف والياء حروف  
الاعراب ومن كون  
المطلوب عن الاختلاف  
ما يتحقق فى آخر الكلمة  
قط فان ما قاس عليه  
برى من ذنبك الا صرين  
(قوله ثلاثا ينتفض بمثل  
قولنا رأيت احمد ومررت  
باحمد بل لا تنقض وان لم  
يجعل اختلاف العوامل  
فى العمل ان يطلب كل  
مها اثرا مباينا لآخر  
الاخر فى الاخر قولنا  
رأيت والياء ليسا باملين  
مختلفين فى غير المنصرف  
وعاملان مختلفان  
فى المنصرف ولا يخفى  
على ذى مسكة انه  
يطلب كل منهما اثرا  
مباينا لآخر الاخرى  
غير المنصرف ايضا  
فاملان مختلفان مطلقا  
ولعل القائل اراد ان  
يأتى بان يعمل مكان  
قوله ان يطلب فوقع فيها

(النصب والجر) لما سألني ان الاعراب فيهما لفظي سواء اضيف الى الياء او لا وجود  
حرف الاعراب وهو الياء لفظا فانحصر تقدير الاعراب فيه في حال الرفع لتغير الحرف  
فيه دون غيره (نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي يسقوط النون) اي نون الجمع اذ  
اصلهم مسلمون لان الجمع المذكور السالم بالواو والنون في الرفع (بالاضافة فاجتمع الواو)  
التي هي علامة الرفع (والياء) التي هي حرف الاضافة (و) الحرف (السابق) وهو  
الواو (ساكن) مستعد للادغام (فاقلب الواو ياء) طلبا للتخفيف لان الياء اخف  
من الواو (وادغمت الياء في الياء) لاجتماع الحرفين من جنس واحد والاول ساكن  
قادغم لان الادغام اخف من فكها (وكسر ما) اي حرف كان (قبل الياء) المدغمة لزيادة  
التخفيف لان الكسر اخف من الضمة فصار مسلمي بكسر الميم فحصل التخفيف من  
جهات ثلث قلب الواو ياء وادغام الياء في الياء وكسر ما قبلها لان الياء اخف من الواو  
والادغام من فكها والكسرة من الضمة تأمل (فلم تنبق علامة الرفع التي هي الواو  
في اللفظ) لاحقيقة ولا حكمة فثبت ان الواو التي هي علامة الرفع مقدرة (فصار الاعراب  
في حالة الرفع تقديريا) لكون العلامة فيه مقدرة (مخلاف حالي النصب والجر) مثل  
رأيت مسلمي ومررت بمسلمي لكون اعرابهما لفظيين (فان الادغام لا يخرج الياء)  
المدغمة (عن حقيقتها) اي عن ان تكون ياء ايضا اذ المدغم ثابت لفظا (فان الياء المدغمة  
ايضا) اي كانها اذا كانت غير مدغمة ياء او كما ان الياء المدغمة فيها ياء (لان المدغم  
فيه حرفان في اللفظ وان كانا حرفا واحدا في الكتابة لان الاعتبار للمفوق فيكون  
حرف الاعراب ملفوظا فيكون الاعراب ايضا ملفوظا (وقد يكون الاعراب بالحروف  
تقديريا في الاحوال الثلاث) الرفع والنصب والجر كما في الاسماء الستة اذا اضيفت الى  
الاسم الذي في اوله همزة وصل قيل وضابطه ما اذا كان حرف الاعراب مدغمة ولا في  
ساكنها ولذا قال الشارح (في مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم)  
الا ان المصنف لم يذكره اكتفاء بذكر نحو مسلمي على وجه التثنية بان قال ونحو مسلمي  
ولم يقل ومسلمي مع انه اخصر (قانه) اي الشان (لما سقط حروف الاعراب) الواو  
والالف والياء (عن اللفظ بالتقاء الساكنين) الحروف واللام في القوم لان همزة  
الوصل تسقط في الدرج (لم يبق) جواب لما (الاعراب) يعني حروف الاعراب (لفظا)  
لان المقتر هو اللفظ لا الكتابة (بل صار) الاعراب (تقديريا) لكون حروف الاعراب  
مقدرة للاستتقال فان قلت تقدير الاعراب للاستتقال مسلم في الرفع والجر لكون  
الواو الياء تحملا للحركة ولكن ينقل على اللسان واما في النصب فقير مسلم لان  
تقدير الاعراب ليس الا للتعذر لان الالف مادام الفأ لا قبل الحركة قلت لان الف  
فيه كانت واو الان اصله حال اعرابه رأيت ابو القوم فقلت الفأ لتحركها وافتتاح ما قبلها  
(واللفظي) (اي الاعراب المتلفظه) الجار والمجرور في به نائب الفاعل والضمير

وقع ثم لو قال كذلك  
لما صح ايضا كما يعرف  
بأدنى تأمل (قوله غايته)  
ان هذا الحكم لا يكون  
من خواصه الشامل هذا  
اولى مما قيل من ان المراد  
استعداد الاختلاف لا  
لما قيل ان التبادر حصول  
الاختلاف بالفعل لان  
المختار ايضا خلاف  
التبادر فان التبادر من  
حكم الشيء خاصة اللازمة  
دون المقارفة بل لانه  
يلزم ان لا يكون هذا  
الحكم من خواص  
العرب فانا اذا قلنا زيد  
عمر وبكر مقدرا لا  
يكون كل منها مستعدا  
لحصول الاختلاف ولا  
يكون شئ منها بذلك  
معربا الا يرى ان الادنى  
قابل لا يكون عالما ولا  
يلزم من وجود القابل  
وجود لقبول وعلى  
هذا قياس ما قيل ان  
المراد اختلاف آخره  
باختلاف العوامل وقتا  
ما واما ما أورد عليه  
اذا كان المعنى ان هذا  
حكم بعض العرب لم  
يتفق المتبدي المتعلم بيان  
هذا الحكم فانه اذا ورد  
عليه معرب لا يعرف انه  
هل يجرى فيه هذا  
الحكم او لا فغير وارد لان  
هذا الزيادة الايضاح  
بعد التعريف كما سمين  
الاسم وبيان خواصه  
يعني اي شئ يرى  
آخره مختلفا باختلاف  
العوامل فليعلم ان هذا

راجع الى الموصوف قدر الموصوف ههنا وجعل المصدر بمعنى المفعول كالحلق بمعنى  
 الخلق قتنا واعلاما بان هذا التفسير يجري في الاول ايضا الى الاعراب المقدره  
 كما ان ذلك التفسير يجري ههنا اي لفظ الاعراب بمحذف الياء (فياء عدا) (بمعنى فيما)  
 اي الاسم المعرب الذي (عدا ما ذكر) اي هو غير الاسم المعرب الذي ذكر من قبل  
 يريد ان ضمير ما عدا راجع الى قسمي التقديرى المتعذر والمستقل باعتبار ما ذكر  
 والقياس فيما عدا بصيغة التثنية حتى يرجع الضمير الى القسمين (عائد في الاعراب  
 او استقل) فيه (ولما ذكر) المصنف (في تفصيل المعرب) بل في تفصيل الاعراب  
 (المنصرف) مرتين بقوله فالفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف (وذكر  
 اضافيه (غير المنصرف) مرة واحدة بقوله غير المنصرف بالضمه والفتحه (وكان غير  
 المنصرف اقل) لانه فرع المنصرف ولانه يحتاج الى سيدين او الى سبب واحد قائم  
 مقامهما (من المنصرف) لانه اصل لان الاصل في الاسم المعرب الصرف لعدم احتياجه  
 الى شئ (وبمعرفه) اي بتعريف غير المنصرف وبيانه (يعرف المنصرف) لان غير  
 المنصرف اذا عرف وبين على وجه يفيد الحصر يكون ما عدا منصرفا (على قياس  
 الاعراب التقديرى واللفظي) حيث ين اول اقسام الاعراب التقديرى لكونها  
 قلبه فلم ان ما عدا لفظي ولنا قال واللفظي فيما عدا (عرف غير المنصرف واكتفى  
 بتعريفه) ولم يقل في آخر البحث والمنصرف فيما عدا كما قال في نظيره واللفظي فيما  
 عدا لاشعار عنوان غير المنصرف وهو ما فيه علتان او واحدة منها تقوم مقامهما  
 بان المنصرف ما عدا بخلاف عنوان التقديرى حيث لم يعرفه ولا (فقال) (غير المنصرف)  
 مبتدأ لكون التركيب الاضافي علما لهذا النوع مثل عبدالله علما (ما) خبر مبتدأ  
 (اي اسم معرب) جعل ما موصوفة لانها خبر والا اصل فيه التنكير ولان هذا تعريف  
 غير المنصرف والتنكير فيه انصب لانه ادل على الجنس ولم يبين كونها موصولة  
 لوضوح امره لانه قدم غير مرة ووصف الاسم بقوله معرب لكون البحث فيه ولان  
 عدم الانصراف والانصراف وصفان له غير لان المبنى لكونه مبنيا لا يوصف باحدهما  
 (فيه) اي في اسم المعرب (علتان) مرفوع على انه فاعل الظرف لان الظرف اذا  
 اعتمد على احد الاشياء الستة المبتدأ والموصوف والموصول وذو الحال وهمزة  
 الاستفهام وحرف النفي يعمل في الظاهر بعده وفاقا نحو زيد في الدار آباؤه ومررت  
 برجل في كه كتاب وجاءني الذي على كتفه سيف وجاءني زيد عليه جبة وشئ  
 او في الدار زيد وما في الدار عمرو وسأني (تؤثران) بيان لوصفهما ولكن لا مطلقا بل  
 (باجتماعهما) اي بسبب اجتماع انفسهما (واستجماع شرائطهما) التي سيذكرها لان  
 في تأنيكل علة شرطها سوى العدل (فيه) متعلق بقوله تؤثران اي في الاسم المعرب  
 (اثر) هو منع الجروالتونين عنه (سيجي ذكره) اي ذكر الاثر وهو قوله وحكمه ان

انه من قبيل المعرب فلا  
 يلزم شموله لجميع الافراد  
 (قوله اي حركة او  
 حرف فاموصولة او  
 موصولة لكن قوله  
 وحين يراد بما الموصولة  
 يدل على اختياره المعنى  
 الاول وذلك لكونه  
 اعرف من الثاني ومن  
 عجائب الاوهام ما قيل  
 ما فسر ما بكلمة او  
 حرف لم تكن هي  
 الموصوفة فكان المناسب  
 ان يقول وحين يراد  
 بما الموصوفة لكن كلا  
 وقع كلمة ما هكذا  
 يحتمل الاخرين فنبه على  
 الاسم الاول اولا  
 وعلى الثاني ثانيا حين قال  
 وحين يراد بما الموصولة  
 الحركة او الحرف صرف  
 الحركة او الحرف على  
 مقتضى ما الموصولة  
 (قوله لانه معرب على  
 اختيار المصنف فله في  
 ذلك الشارح الهندي  
 والامر كذلك لكنه  
 مناقض لما سبق آفا  
 وهو ان العلامة اعتبر  
 مجرد الصلاحية لاستحقاق  
 الاعراب بهذا التركيب  
 وهو الظاهر من كلام  
 الامام عبد القاهر من كلام  
 المصنف مع الصلاحية  
 حصول الاستحقاق  
 بالفعل ولهذا اخذ  
 التركيب في تعريفه فانه  
 يقتضى كون مذهب  
 المصنف اخص مطلقا  
 وهذا يقتضى كونه اعم  
 منه والتحقيق ان كلام



لا كسر ولا تنوين (من) بيان لقوله علتان فتكون صفة اى علتان كائنتان من (علل)  
 (تسع) التذكير ههنا في مقام المهداذا التسع فيما بينهم اوردها به للتفخيم (او) (علة)  
 (واحدة) كاشنة (منها) (اى من تلك) العلل (التسع) (تقوم) (هذه العلة الواحدة)  
 لتوتها وكالها لان الشئ اذا قوى وكمل يلبق ان يقوم مقام الشئين بل مقام الاشياء  
 (مقامهما) منصوب على الظرفية (اى) فى (مقام هاتين العلتين) اللتين هما من العلل  
 التسع (بان) متعلق بقوله تقوم (تؤثر) تلك العلة الواحدة حال كونها (وحدها)  
 تأثيرها) اى تأثير العلتين وفى هذا اشارة الى ان غير المنصرف نوعان نوع فيه علتان  
 من العلل التسع ونوع آخر فيه علة واحدة منها فقط والى ان العلل التسع ايضا نوعان  
 منها ناقص لم يقدر ان يؤثر فى الاسم للمعرب شيئا فيحتاج الى ضم علة اخرى اليه حتى  
 يؤثر بانضمامها اليه ذلك الاثر ونوع منها تام بحيث يقدر بنفسه ان يؤثر ذلك الاثر فيه  
 و اشار المصنف الى الاولين بقوله ما فيه علتان من تسع والى الاخيرين بقوله ما فيه علة  
 واحدة منها تقوم مقامهما تأمل وافصف (وهى) مبتداً (اى العلل التسع) فيه اشارة  
 الى ان الضمير راجع الى العلل التسع (مجموع ما فى هذين البيتين من الامور التسعة)  
 فيه اشارة الى ان الخبر جملة العلل والحكم بعد الربط (لا كل واحد منها) لان كل واحدة  
 منها علة لا علل (حتى يقال) فيه رد على الهندى حيث قال وهى راجعة الى العلة لا الى  
 العلل لان كل واحدة منها علة لا علل (لا يصح الحكم) بقول عدل ووصف الخ  
 (على العلل التسع) اذا كانت هى راجعة الى العلل التسع (بكل واحد من هذه الامور)  
 التسعة حاصله هذا اى قوله وهى عدل الخ من تقسيم الكل الى الاجزاء فحينئذ  
 يكون الحكم بمجموع الاجزاء بعد الربط لا بكل واحد منها مثل قول المصنف فيما سبق  
 وانواعه رفع ونصب وجزم ومثل قولك البيت جدران وسقف ومثل قوله السكنجين  
 خل وعسل وماء لامن تقسيم الكلى الى جزئيات مثل الكلمة اسم وفعل وحرف  
 (وذلك المجموع) (عدل) لقد بلغ تشكيك الاسباب فى هذين البيتين نهاية الحسن لان السبب  
 دل ما لا كل عدل وهو العدل الذى لا يكون علة البناء اى يكون سببا لبناء المعدول وذلك  
 السبب وصف ما وهو الوصف الاصلى وهكذا الى آخرها وحينئذ كان المناسب تشكيك النون  
 ايضا الا انه لم يساعده النظم فاحسن ما قاله بعض الشارحين ان الالف واللام فيه  
 زائدة (ووصف وتأنيث ومعرفة . وعجبة ثم جمع ثم تركيب .) (والمعدول)  
 الواو للاستيناف هذا جواب لسؤال مقدّر تقديره لم اعرض الناظم عن الواو فى عطف  
 هاتين العلتين الى ثم ولم يعطف بالواو كما فى العلل السابقة واللاحقة والمناسبة بين  
 الكلمات امر مهم (فى عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم) ليس الا (لجرد المحافظة  
 على الوزن) الشعرى يعنى لوجى بالواو بدل ثم لكان المصراع الثانى ناقص من المصراع  
 الاول لان هذا البحر بسيط فالمصراع الاول مستغنى فاعلن مرتين فلا بد ان يكون

العلامة اظهر فى اعتبار  
 حصول الاستحقاق  
 بالنقل فانه عرف المعرب  
 بما اختلف آخره  
 باختلاف العوامل لفظا  
 او تقديرا وذلك لا  
 يصدق على الاسماء  
 المدودة الصارية  
 عن التركيب والثابتة  
 المذكورة ولا على  
 المركبات الغير الاسنادية  
 فان المتبادر من اختلف  
 حصول الاختلاف بالفعل  
 وقد تقرر فى عمله انه  
 يجب حمل الفاظ المعرفات  
 على ما هو المتبادر منها  
 الا اذا تحقق صارف  
 وهو ههنا معدوم اذا  
 اعتبر ذلك كيف ولدا  
 احتجنا الى القول بان  
 المصنف اراد فى  
 تعريف المعرب ما رك  
 مع غيره تركيبا اسناديا  
 ثم انه لا غبار على كلام  
 الشارح الهندى لان  
 المصنف لما عرف المعرب  
 بما عرفه ظهر كون  
 الفلام فى هذا غلاى  
 مربا لانه مركب مع  
 غيره تركيبا اسناديا  
 بخلاف تعريف العلامة  
 فانه لا يصدق عليه لعدم  
 اختلاف آخره فى هذا  
 التركيب باختلاف  
 العوامل ولم يسبق  
 منه ما يخالف ذلك  
 وبالجمله تعريف المصنف  
 اعم من تعريف الفصل  
 فانه يصدق على كل ما  
 يصدق عليه ذلك التعريف  
 ويصدق ايضا على الفلام

الثاني كذلك فلزم ان يحكى ثم بدل الواو حتى لا يكون الثاني اقصر من الاول (لاشئ آخر) فلفظ لاهنا عاطفة وشئ آخر امام رفوع معطوف على الخبر وهو قوله المجرد لانه في محل الرفع على انه خبر المبتدأ وهو قوله والعدول واما مجرور معطوف على لفظ قوله المجرد لانه مجرور باللام تقديره لاشئ آخر وقال المحشى العصام كلمة للتراخي في الزمان وقد تستعار للتراخي في الرتبة وهنا كذلك لان ما بعد الاولى اعلى رتبة مما قبله وما بعد الثانية ادنى رتبة لانه لا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله وما بعده فكلية ثم في العلتين لهذه النكتة الجلية انتهى فتكون للتدرج في الاول من الادنى الى الاعلى وفي الثانية للتدرج من الاعلى الى الادنى فيكون في العدول فائدتان الا ان الشئ لم يعترض لبيان الفائدة الثانية لعدم كونها من وظيفة هذا الفن (والتون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول قريب) (فقوله زائدة منصوب على انه حال) من التون لانهما فاعل فعل محذوف بقرينة المقام على ما فسرنا الشارح ولكونها اذا حال او ردها باللام المقيدة للتعريف دون غيرها (اذ المعنى وتتمع التون) من الاسم المعرب (الصرف) مفعول تتمع اى تجمله غير منصرف (حال كونها زائدة وقوله الف) بالرفع لانه (فاعل الظرف اعنى) به قوله (من قبلها) لان الجار والمجرور ظرف ايضا لاعتداده على ذى الحال وهو التون لانه حال بعد حال فتكون الجملة الظرفية حالا (او) قوله الف (مبتدأ) لتخصيصه بتقديم الخبر الظرف عليه مثل قولك في الدار رجل (خبر الظرف المتقدم) عليه والجملة الاسمية حال مع الضمير وحده وهذا التوجيه ضعيف لما سيجي ان الجملة الاسمية اذا وقعت حالا مع الضمير وحده يكون ضعيفا (ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه) على الاول او الثاني (زيادة الف) لانها ليست مطلقة بالزيادة (مع انها ايضا) اى كالتون (زائدة) لانه يكون معنى الكلام حينئذ وتمنع التون من الاسم المعرب الصرف حال كونها زائدة حال كون قبل التون الف وانت خير بان لا يفهم زيادة الف من هذا المعنى (ولهذا) اى لاجل كون الف زائدة كالتون (يعبر) مبنى للمفعول من التعبير (عنهما) اى عن الف والتون معا (بالالف والتون) متعلق بيمبر (الزائدتين) بصيغة التثنية على ان تجعل وصفا لهما ولو لم تكن الف زائدة بل كانت اصلية لما صح التوصيف بالزيادة فان قلت فليكن هذا من باب التغليب كما قال لاني التأنيث في حمراء وصفراء الفا التأنيث مع ان الف التأنيث الهمزة المقلوبة عنها والالف الاولى زائدة وكالقمرين للشمس والقمر والعمرين لابي بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما قلت توصيفهم في جميع المواد الف والتون بها يشعربان الف ايضا زائدة ولو لم تكن زائدة لقالوا في مادة الف والتون الزائدة كما قال الف لتأنيث بالافراد واذا لم يرد علم انها زائدة لاصلية (ولو جعل الف فاعلا لقوله زائدة) لاعتداده على ذى الحال لما سيجي من انه يشترط في عمل اسم الفاعل الاعتماد على احد الاشياء الستة على مذهب

في المثال المذكور وعلى التركيب الاستنادى الابتدائى كما سبق بخلافه فانه لا يصدق على شئ منهما (قوله حيث قال ليس هذا من تمام المد يعنى في الترح فانه المفهوم من قوله ليدل الى آخره تنبيه على علة وضع الاعراب ولو آتى بصريح عبارة لكان انسب (قوله) واللام في ليدل معطف على اسم ان (قوله) فانه بعيد عن الفهم لتعليل لعدم ارادته كونه خارجا عن المد بان جعل اللام متعلقا بوضع الاعراب الخارج عنه وما قيل اراد المصنف تعلقه بوضع الاعراب المفهوم من فعوى الكلام والا لم ينطبق الغرض على الفعل لان الدعوى على تقدير تعلقه باختلاف ان اختلاف الآخر لغرض الدلالة على المعانى وهذا الغرض لا يستدعى على اختلاف الآخر بل وضع الاعراب مطلقا ليس بمستقيم لان هذا الغرض لا يحصل الا بذلك الاختلاف والوضع المطلق قد يوجد بدون الاختلاف ايضا (قوله) فوضع اصل الاعراب للدلالة فان قلت هذا اعتراف منه بان اللام متعلق بوضع الاعراب قلت لا يلزم منه لان الكلام ههنا في وضع

البصريين (والطرف) اعني من قبلها طرفا لقوا (متعلقا) هذا من باب عطف شيئين على معمول عامل واحد بماطف واحد اي ولو جعل الطرف اللغوي متعلقا (بالزيادة) واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة) لان جعل الالف فاعل الزيادة والزيادة حالا من النون افاد اشتراكهما فيها لانها صارت صفة لهما حتى لو لم يقصد الاشتراك فيها لما كان لهذا التمييز وجه (وتقدم الالف) عطف على قوله اشتراكهما (عليها) متعلق بالتقديم اي على النون (في هذا الوصف) اي في وصف الزيادة لان تعلق الطرف بالزيادة وارجاع الضمير البارز الى النون افاد تقدم الالف عليها في وصف الزيادة (لفهم) جواب لومبني للمفعول (زيادتهما جميعا) حال ومن الضمير المجرور اي حال كونهما مجتمعين في الزيادة لان الزيادة حينئذ صارت وصفا لاحدهما وقامت بالآخر يعني صارت وصفا لهما معا لا احدهما فقط (وهذا) اي هذا التوجيه مبتدأ (كما اذا قلت) خبره اي مشابه لقولك او يشبهه قولك (جاءني زيد راكبا من قبله اخوه فانه) اي هذا القول (يدل على اشتراكهما) اي اشتراك زيد واخيه (في وصف الركوب) وتقدم اخيه عليه (عطف على اشتراكهما) (في هذا الوصف) اي في وصف الركوب كما قلنا آنفا (وقوله) اي قول من نظم الملل التسع في هذين البيتين (وهذا القول قريب يعني ان ذكر الملل التسع) فيه اشارة الى ان القول بمعنى الذكر وان اللام فيه عوض عن المضاف اليه (بصورة النظم) وفيه اشارة ايضا الى ان افظ هذا اشارة الى البيتين باعتبار النظم او المذكور مع قطع النظر عن السباق والسياق (تقريب) من قرب بالتشديد (لها) اي للملل التسع (الى الحفظ) اي حفظها (لان حفظ النظم اسهل) لان الطبيعة اليه اميل وهذا المعنى على تقدير ان تكون الاشارة بهذا الى مجموع البيتين باعتبار النظم او المذكور وهو الظاهر المفهوم مما سبق ايضا (او القول) اي الحكم لان القول اذا تعدى بالباء يكون بمعنى الحكم نحو قال به بمعنى حكم به (بان كل واحد من الامور التسعة) اي الحكم بكل واحد من العدل والوصف والتأنيث الى آخرها (علة) لان يكون الاسم غير منصرف خبران في قوله بان (قول تقريبي) خبر اقوله او القول اي حكم مجازي بمعلقة الجزئية (لالتحقيق) اي لاحكم حقيقي هذا المعنى على تقدير ان تكون الاشارة بهذا الى كل واحد على ما فهم من تفسير الشارح بقوله بان كل واحد (اذا العلة) الموجبة عدم الصرف (في الحقيقة) ونفس الامر (اثنان منها) اي من الامور التسعة (لا) علة (واحدة) يعني العلة الموجبة لكون الاسم غير منصرف في الحقيقة اثنان هذا فيما اذا كانت ناقصة حيث لا تؤثر وحدها فضم اليها اخرى لتقصان كل واحدة منهما واما اذا كانت تامة فالواحدة كافية في منع الصرف الا انما كانت هذه اقل لم يذكرها الشارح وجعلها كالمعدم ونحو الحكم على الاعم الاغلب وقال اذا العلة في الحقيقة اثنان (او القول) اي الحكم

اصل الاعراب وتمعني اختلافه على ان منشأ البعد في ما سبق ليس هو المعنى بل عدم تبادر الاذهان اليه لعدم دلالة اللفظ عليه ولو كان مذكورا فيه لكان متعينا لتعلق اللام به (قوله) لان نفسه الاسم تدل على المسمى والاعراب على صفته قبل فعل هذا الفاعلية نظائر لها صفات لدلوات الالفاظ لا الالفاظ وذهب الشيخ الرضى الى انها صفات الالفاظ فقال في تأخير الاعراب ان الدال على الوصف يعد الموصوف ولا يخفى ان الظاهر من (قوله) والصفة متأخرة ان والاوجه ان يقال ان تأخر الدال على الصفة يتوقف على ثقل لان ثقل الصفة الموصوف والاقر ان يقال جعل الاعراب في آخر الاسم لان كلام حروف الكلمة مفيد لهيئة الكلمة ولا يرضى بتغيرها مهما امكن ثلا يغفل دلالة الكلمة على معناها بخلاف الحرف الاخير فانه لا مدخل له في الهيئة ولهذا قيل تعلم على صيغة الامر على هيئة ماضيه وكله فاسد فان ما استند الى الشيخ الرضى لاصل له وليس الظاهر من قوله والصفة

(بأنها) أى الملل الموجبة لمنع الصرف (تسع) خبران (قريب) خبر المبتدأ وهو القول (لها إلى الصواب) أى جعلها قريبة إلى ما هو الحق من المذاهب الثلاثة لأن فيها ثلاثة مذاهب (لأن فى عددها خلافاً) بين الحاجة (فقال بعضهم أنها) أى الأمور المقتضية عدم انصراف الاسم (تسع) منهم المصنف عدها فى اليتين كذلك (وقال بعضهم) أنها (اثنان) غالباً لأن العلة الملزمة عدم الصرف غالباً اثنان (وقال بعضهم) وهو صاحب الباب أنها (أحدى عشرة) حيث الأعداد وهى التسع المذكورة وشبه التى التأنيث كارتضى علما ومراعاة الأصل فى نحو أحرز وعطشان إذا نكر بعد العملية فصارت أحدى عشرة (لكن القول بأنها تسع قريب لها إلى ما هو صواب من المذاهب الثلاثة) لأن خير الأمور أوسطها حيث لا إفراط فيه ولا تفريط وما يكون كذلك يكون أقوى وبالقبول أخرى وأولى (ثم) أى بعد تعريف غير المنصرف وتعداد علاه وأسبابه على القول المختار (أنه) أى المصنف (ذكر أمثلة الملل المذكورة) ليكون وسيلة إلى زيادة معرفة غير المنصرف وإلى أسبابها كما هو دأبه (على ترتيب ذكرها فى اليتين) ليكون النشر على ترتيب اللف وهذا أقوى فى الضبط وأسهل فى اللفظ ولكن مع قطع النظر عن أن يكون صالحاً لأن يكون مثلاً لعلامة أخرى (فقال) (مثل عمر) مبتدأ (مثال للعدل) خبره مع قطع النظر عن يكون مثلاً للمعرفة فإن فيه العلمية أيضاً والا يكون تكراراً وكذلك الباقى لأن كل واحد منها يصلح أن يكون مثلاً لغيرها سوى مثل مساجد فانه لا يصلح أن يكون مثلاً للجمع فقط (و) مثل (أحرز) (مثال للوصف) وفيه وزن الفعل أيضاً لأنه غير معتبر ههنا لما قلنا (و) مثل (طلحة) (مثال للتأنيث) اللفظى (و) مثل (زينب) (مثال للمعرفة) وفيه إشارة إلى التأنيث المنوى (وفى إيراد) خبر مقدم والمصدر مضاف إلى المفعول الأول وهو زينب والفعل متروك أى وفى إيراد المصنف (زينب مثلاً) مفعول ثانٍ له لأن أورد يتعدى إلى مفعولين ثانيهما عين الأول (للمعرفة بعد طلحة) أى بعد إيراده طلحة مثلاً للتأنيث اللفظى (إشارة) مبتدأ مؤخر إلى قسمى التأنيث بالإضافة بسقوط نون التثنية فى قسمى التأنيث (اللفظى) بدل من القسمين (و) التأنيث (المنوى) أو خبر مبتدأ محذوف (و) مثل (إبراهيم) (مثال للمعجزة) (و) مثل (مساجد) (مثال للجمع) (و) مثل (معدى كرب) المشهور فيه كسر الراء وسكون الباء (مثال للتركيب) (و) مثل (عمران) (مثال للالف والنون) المزيدين فى العلم وفى الصفة نحو سكران (و) مثل (عمران) (مثال لوزن الفعل) ولما فرغ من تعريف غير المنصرف وبيان أسبابه على وجه يتضمن ما هو الصواب فيها وأوضحها بالأمثلة شرع فى بيان حكمه ليعلم قارئه عدم انصراف وهى

متأخرة أن وجه التأخر تأخر المدلول بل لا سبيل إليه لأن الصفة هى الأمر المدلول فكيف يجعل تأخر المدلول وجهاً لتأخره وإنما الظاهر المراد أنه مالم يتحقق الموصوف لا يتحقق الصفة لأنها ما قام به وما زعمه أوجه له لا وجه إذ لا نزاع فى مكان تعلق الصفة مع قطع النظر عما تقوم به والأقرب على رأيه يراحل عن الصحة والقبول كيف وحروف الكلم موادها والهيئات صورها والمادة تبين الصورة فأنى تنبذها (قوله) لم يمتنع إلى الحاق الباء قبل لم يصح ولا يخفى أن الأمر بالعكس فإن كثيراً من المصادر استعمل بالباء كالمخصوصية وغيرها وإنما ترك التسميم فى المضاف إلى الحقيقى والحكى لأن المضاف إليه بحسب الحقيقة كل اسم نسب إليه شئ بواسطة حرف جر فظاً أو تقديره فلا شئ يدخل فى الحكم خارجاً عن الحقيقة حتى يحتاج إلى التسميم لاجله (قوله) فأعطى الثقل لقليل قبل الظاهر القليل لكونه مفعولاً تائباً وهو سهو ظاهر لأن المعنى حيث يصير مكسوساً إذا مفعول الثانى من باب أعطيت لا يتصور فيه معنى التامية

التخفيف بحذف الجر والتثوين فقال ( وحكمه ) مبتدأ ( اى حكم غير المنصرف والاثر المرتب ) اسم مفعول من باب التفعيل فيه اشارة الى ان المراد بالحكم الفائدة بعلاقة الترتب لان هذا الحكم اعنى ان لا كسر ولاتثوين مرتب على وجود العلتين او الواحدة القائمة مقامهما والحكم مرتب ايضا على وجود المسند اليه والمسند والاسناد ( عليه ) اى على غير المنصرف ( من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما ) اى من حيث وجود علتين من العلل التسع فيه او من حيث وجود علة واحدة منهما فيه وانما قيده بهذه الحية لان لغير المنصرف احكاما اخر لكن لا من هذه الحية ( ان ) مخففة من ان المفتوحة واسمها ضمير الشأن محذوف لزوما كافي قوله تعالى وآخردعواهم ان الحمد لله رب العالمين سيجي تفصيله ( لا ) لنفى الجنس ( كسر ) اسمها مبنى على الفتح لانه اذا كان مفردا ونكرة وقع بعدها بالا فصل مبنى على ما ينصب به ( فيه ) اى فى غير المنصرف فيه اشارة الى ان الخبر محذوف لان خبر لا لنفى الجنس يحذف كثيرا مثل لا اله الا الله والجملة خبر ان وهى مع اسمها وخبرها خبر المبتدأ وقدم الكسر اشارة الى ان المذهب المختار ان الكسر يحذف من غير المنصرف بالاصالة لا بالتبع للتثوين ولم يقل ان لا جر لانه يدخل غير المنصرف لانه معرب والجر من انواعه لكن جره فتح فالتفتح الذى فى باحد عمل الجر لا محالة ( ولاتثوين ) عطف على كسره وفيه خمسة اوجه لان لا التبرئة اذا كررت بالعطف وولى كل واحدة منهما نكرة مفردة يجوز فيهما من حيث اللفظ خمسة اوجه والاصح المختار الفتح اى البناء فيهما على ما سيجي ( وذلك ) اى عدم الكسر فيه والتثوين من حيث اشتماله على العلتين والواحدة القائمة مقامهما او حكمه ان لا كسره فيه ولاتثوين من حيث ذلك الاشتمال واقع وثابت ( لان لكل علة ) من العلل التسع ( فرعية ) لاخرى ( فاذا وقع فى الاسم ) المعرب ( علان ) منها او علة واحدة تقوم مقامهما ( حصل فيه ) اى فى ذلك الاسم ( فرعتان ) حقيقة اذا كان فيه علان منها او حكما اذا كان فيه علة واحدة تقوم مقامهما ( فيشبه ) ذلك اسم ( الفعل ) اعلم ان مشابهة الاسم الفعل ثلاثة انواع اقواها ان يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء يعنى يكون معنى الاسم معنى الفعل كافي اسماء الافعال فحينئذ يبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذى هو البناء ويعطى عمله له كما اذا كان نفس الفعل فاخذ حكمه من حيث البناء والعمل فبنى مثله وعمل كذلك واوسطها ان يوافق الاسم الفعل فى تركيب الحروف الاصلية ويشابهه فى شئ من المعنى كالمشتقات والمصدر فياخذ عمل الافعال التى كان هو فى معناها ان كانت متعدية فتعد وان كانت لازمة فلازم ولا يبنى هذا الاسم لكون المشابهة اضعف من الاولى فلم تقدر ان تؤثر فى البناء لضعفها فاثرت فى العمل فقط وادناها ان لا يشابه الاسم الفعل لفظا ولا تضمن ايضا معناه فلا تكون المشابهة الامن وجه بعيد وهو كونه فرما لاصل بوجود شئ فيه كما ان الافعال فرع الاسماء فلم تؤثر هذه المشابهة البناء فيه ولا العمل لغاية ضعفها فلا يبنى الاسم ولا يعمل ولكن اثر

كما صرح به الشيخ الرضى فى مبحث التنازع ( قوله ) ولما لم يبق المضاف اليه علامة غير الجر المضاف اليه اضطراريا ولا ضرورة تدعو اليه لان المضاف اليه ايضا كثيرا لا ترى الى قولنا صمدت يزيد فى يوم الجمعة لتأديه لكن كثرة دون كثرة الفاعل فاعطى المتوسط فى لكثرة المتوسط فى الثقل وهذا من الاما يجب فان الكثرة والقلة ههنا باعتبار التعدد فى الاسم والحقيقة وعدمه ومن كون المضاف اليه ضميرا تارة واخرى ظاهرا لا يلزم تعدده كيف ولو كان كذلك لكان الفاعل متعددا ايضا فانه يكون مضمرا ومظهرا معرفة ولكرة الى غير ذلك ( قوله ) العامل انما تعرض لتصرفه ايذا بان معرفته يحتاج اليها فانه من جملة اصطلاحات هذا الفن وما قيل من ان الاحتياج الى بيانه لا يحتاج معرفة المعرب اليه لاعتبار العامل فى مفهومه ليس كما يبنى اذ اللازم على ذلك تقديم بيانه على بيان المعرب كما لا يخفى ( قوله ) اى يحصل انما اكتفى بذلك تنبيها على ان التقديم به ليس لافادة المعرب فانه لا يحتاج اليه فى الحد

في منع بعض خواصه وهو الجبر والتوين قبل وحكمه ان لا كسر فيه ولا تنوين) من حيث ان له ( اى للفعل ( فرعين بالنسبة الى الاسم ) اى بالقياس اليه بحيث يكون الاسم اصلا والفعل فرعا له (احديهما) اى احدى الفرعتين (اقتضاه) اى احتياج الفعل (الى الفاعل) لما سبق ان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج الى ذات قائمة بنفسها حتى يقوم الفعل بها وليست الا ذات الاسم فلذلك احتاج الى الفاعل (واخريهما) اى اخرى الفرعتين (اشتقاقه من المصدر) لان المصدر لكونه جنسا يتفرع منه غيره كالذهب فانه جنس يتفرع منه اشياء ولانه لا يثنى ولا يجمع ولا يذكر ولا يؤنث فينبى ان يكون اصلا والفعل له امثلة شتى وانواع مختلفة وامثلة مفردة ايضا حيث له ماض ومضارع وامرالى غير ذلك وافراد ونثية وجمع وغير ذلك فينبى ان يكون فرعا والفرع لا بد له من اصل فصار المصدر اصلا له المناسبة للمادة فاشتق منه واذا كان الاسم المشتمل على الفرعتين حقيقة او حكما مشابها للفعل (فيمد) (منع منه) اى من الاسم المشابه له (الاعراب المختص) اظهار الفائدة المشابهة (بالاسم وهو الجبر) لما مر لكونه اثر حرف الجر لفظا او تقدير اكان مختصا بالاسم فنفع منه بسبب المشابهة لان الرفع والنصب يوجدان في الفعل والاسم على السواء على ماسأى واما الجر فتحص بالاسم والجزم بالفعل فرقا بين اعرابهما وتعادلا (و) منع منه (التوين الذى هو علامة التمكن) اى علامة دالة على امكانية الاسم في الاسمية وقرره حيث لم يشبه مبنى الاصل حتى يبنى وقيل المراد من قوله علامة التمكن اى علامة اعراب غير المتصرف فنفع منه التوين مطلقا والمراد ههنا هذا المعنى لان المراد بالتمكن التوين الذى على التفسير الاول (واما قائلنا) في بيان علة قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين (ان الكل علة) من العلل التسع سواء كانت نافعة لا تؤثر وحدها او تامة تؤثر وحدها (فرعية لان العدل) اى المعدول (فرع المعدول عنه) لبقاء الاسم المعدول على حاله الاصلية (والوصف فرع الموصوف) يعنى تابع لما وقع صفه لان الوصف عرض والاصل في العوارض ان تكون فروعا لمعروضاتها وهو ظاهر (والثابت) لفظيا كان او معنويا (فرع التذكير) في كونه مجردا عن زيادة التاء في الاعم الاغلب ولذا علل اصالة المذكر وفعية المؤنث بقوله (لانك تقول) في المذكر (قائم) مجردا عن زيادة التاء (ثم) تزيد التاء للفرق بين المذكر والمؤنث وتقول (قائمة) فتكون صيغة قائمة مع زيادة التاء فرع صيغة قائم مجردا عنها ولان المؤنث فرع المذكر في التخليق ايضا وهو ظاهر (والتعريف) بانواعه (فرع التكثير) لان الاسم وضع اولا نكرة ثم يعرضه التعريف بدخول اللام او باضافة او غير ذلك ولمروضه قبل الزوال وما يكون طارضا فرع لما لا يكون كذلك ولذا قال الشارح (لامك تقول رجل) بالتكثير لانه اصل لعدم احتياجه الى شئ (ثم) تزيد اللام عليه وتقول (الرجل)

لمجرد الاهتمام كما ذكره  
الفاضل الهندي ومن  
لم يته له ذلك زاد دون  
غيره ثم قال به المصنف  
على ان سببته لتقديم  
ليس كسببية الاعراب  
للاختلاف فان الاعراب  
سبب غير تام بخلاف  
العامل ولا يخفى انه ايضا  
غير تام ولظهور ذلك  
جوز بعض الشراح كون  
الباء للاستئانة وقد  
اعترض على التعريف  
بانه منقوض بالاستناد  
وما قام به المعنى المقضى  
واجب بان المراد  
هو السبب البعيد وبانه  
لا يفهم في العرف من  
قولنا ما به يحصل حرارة  
الماء لا النار دون نفس  
الماء ولا مجاورة الماء  
لنا وليس هذا  
ولا ذلك بل الجواب انا  
قد علمنا ان المقضى  
للاعراب الفاعلية  
والمفعولية والاضافة  
خيفة التباسها ولا  
يتقوم كل واحد منها  
الا بالامر ينضم اليه  
في التركيب فذلك الامر  
الذى يستل به ذلك  
المعنى هو الذى يسمى  
حاملا ومثاله انك اذا  
قلت قام زيد فالمقضى  
لرفع الفاعلية ولا يتقوم  
الفاعلية في زيد الاقسام  
المستدالية لانك لو قطعت  
النظر عنه لم تفهم  
الفاعلية فقام هو العامل  
دون الاستناد ودون  
ما قام به ذلك المعنى (قوله)

وهو فرع لاحتياجه الى اداء التعريف ( والعجمة في كلام العرب ) فرع العربية  
اذا اصل ( في كل كلام ) عربيا او عجميا ( ان لا يخاطله لسان آخر ) اى ان كان  
الكلام عربيا فالاصل فيه ان لا يخاطله لسان عجمي وان كان عجميا ان لا يخاطله لسان  
عربي فتكون العربية اذا كان في كلام المجمع فرعاه ( والجمع فرع الواحد ) لانك  
تقول رجل رجلان رجال فيكون الجمع فرع الواحد بمرتبتين ( والتكوين فرع  
الافراد ) لانك تقول بعل بك ثم تركب احدهما بالآخر للخفة فتقول بعلبك  
( والالف والنون ) سواء كانا في الاسم مثل عثمان او الوصف مثل سكران ( الزائدين )  
لانهما من حروف الزوائد وحروفها اليوم تنساء ( فرع ما زيد ) بالافراد لكونهما  
سببا واحدا الى الالف والنون وفي بعض النسخ زيد بصيغة التثنية والتذكير باعتبار  
اللفظ وفي بعضها زيدا والتأنيث باعتبار كونهما حرفين ( عليه ) الضمير المحرور  
والبارز راجع الى الموصوف او الموصول اى فرع الشيء الذي زيد الالف والنون  
على ذلك الشيء مثل عثمان وسكران فان الاصل فيهما عثم وسكر ثم زيدتا لتوسعة  
البناء عليهما فصار عثمان وسكران ( ووزن الفعل فرع وزن الاسم لاصل كل نوع )  
من الفعل والاسم ( ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر ) مثلا الاصل في نوع الفعل  
ان لا يوجد فيه الوزن المختص بنوع الاسم والاصل فيه ايضا ان لا يوجد فيه الوزن  
المختص بنوع الفعل فيكون كل نوع عاريا عما لا يكون وزنه ( فاذا وجد فيه ) اى في كل نوع  
اغنى في نوع الاسم ( هذا الوزن ) اى الوزن المختص بنوع الفعل ( كان ) الوزن الموجود  
في نوع الاسم ( فرع الوزن الاصل ) لكونه داخلا على الاصل وعارضه وما دخل على  
الاصل يكون فرعاه فيكون وزن الفعل داخلا على وزن الاسم الاصل فيكون فرعاه  
والعكس كذلك ( ويجوز ) ( اى لا يمتنع ) الجواز على ثلاثة معان سلب الوجوب والامتناع  
على ما يجيى في بحث المفعول معه فان كان الفعل لفظا وجازاى لم يجب ولم يمتنع وسلب  
الوجوب دون الامتناع وسلب الامتناع دون الوجوب وهذا المراد المعنى الاخير  
ولذا فسر الشارح بقوله اى لا يمتنع لا بسلب الوجوب لان الصرف قديح في الضرورة  
كانكسار الوزن ( سواء كان ) الصرف ( ضروريا ) مثل انكسار الوزن عند عدم  
الصرف ( او غير ضرورى ) كراية القافية بلا انكسار الوزن عند عدمه ايضا  
( صرفه ) ( اى جملة في حكم المنصرف باذخالكسر والتونين ) المنوعين من غير  
المنصرف لاجل مشابهة الفعل بسبب اشتماله على علتين او علة واحدة تقوم مقامهما  
( فيه ) اى في غير المنصرف متعلق بالادخال ( لاجمله منصرف حقيقة ) تمييز ( فان غير  
المنصرف عند المنصف ما ) اى اسم معرب ( فيه علتان ) من علل تسع ( و ) علة  
( واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر ) متعلق بقوله لا يلزم ( والتونين ) عليه  
( لا يلزم خلو الاسم عنهما ) لان الكسر والتونين لا يزالان شيئا محادلا عليه فكيف

فالفرد هذا قسم  
الاسماء العربية بحسب  
اعرابها المختلفة وقيل  
تفصيل التثنية المعنى  
المتنصية فانه تارة يقتضى  
الحركات الثلاث وتارة  
يقتضى الحروف الثلاث  
وتارة بعضها ومن البين  
ان المعاني المتنصية للاعراب  
انما يقتضى جمع الامور  
الثلاثة وعدم الجبر على  
مقتضاها في بعض المواد  
انما هو بوجود المانع  
المتنصية خلاف ما يقتضيه  
( قوله ) ان الاسم الذى  
لم يكن متنى ولا مجوعا  
سواء كان مضافا او لا  
قربة ذكر الشيء والمجموع  
بعد. واراد التنص بما  
سيجيى من الاسماء الستة  
ولو احق الشيء والمجموع  
اذلا يمكن القول بان  
المنصف قد احتز عن  
ذلك بالفرد اذا المضاف  
ليس بمفرد والا لوجب  
ان يستوفى شيء من  
المضاف الحركات الثلاث  
واجب بان ذلك خرج  
بقيد المنصرف لان الاسم  
العرب بالحروف واسطة  
بين المنصرف وغيره ويرد  
قول المنصف فيما بعد غير  
المنصرف ما فيه علتان  
فانه صريح في عدم  
الواسطة ثم يلزم اثبات  
الواسطة على ما اشهر  
بينهم فانهم فسروا  
المنصرف بانه الذى يدخله  
الحركات الثلاث والتونين  
لعدم شبهة الفعل وفسروا  
غير المنصرف بانه الذى

يزيلان العلتين او الملة الواحدة واما قال عند المصنف غير المنصرف كذا لان  
عند غيره غير المنصرف ما لا يدخله الجر والتنوين فبدخولهما يكون منصرفا عند  
ذلك الغير لانثناء شرطه (وقيل المراد بالصرف) في قوله ويجوز صرفه (منه  
النفوى) وهو المنع لان الصرف في اللغة المنع يقال صرفه اى منه (لا) منه  
(الاصطلاحى) وهو فى الاصطلاح ما دخله الكسر والتنوين (والضمير فى صرفه  
راجع الى حكمه) وحينئذ يكون معنى ويجوز صرفه ويجوز منع حكم غير المنصرف  
بادخال الكسر والتنوين عليه والجواز ايضا يكون سلب الامتناع (للضرورة)  
(اى لضرورة وزن الشعر) فيه اشارة الى ان اللام عوض عن المضاف اليه لان  
الضرورة ترد الاشياء الى اصولها والاصل فى الاسم العرب الصرف لعدم  
احتياجه الى قيد زائد وغير المنصرف يحتاج الى العلتين او الى الواحدة قيل  
ضرورات الشعر ثمانية الزيادة والحذف والتقديم والتأخير وخروجه عن  
الاعراب الى وجه آخر على طريق التشبيه وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث والتصغير  
(او رعاية قافية) عطف على وزن الشعر اى او ضرورة رعاية قافية الشعر (فانه)  
اى الحال والشان (اذا وقع غير المنصرف فى الشعر فكثير اما) نصب على الظرفية  
ولفظ ما صفة له اى فى كثير من الزمان متعلق بقوله (يقع من منع صرفه) اى من  
كونه غير منصرف (انكسار) الشعر وهو نقصان حركة او حرف فى البحور (بخرجه)  
اى يخرج الانكسار الشعر (عن الوزن) فيجعل جعل غير المنصرف منصرفا لمحافظة  
وزن الشعر لان رعاية وزنه واجب ورعاية غير المنصرف ليس بواجب بل امر  
مندوب فرعاية الواجب اولى (او) يقع من منع صرفه (الزحاف) وهو تغيير اجزاء  
البحور ولكن لا يخل بالوزن ولا بخرجه عنه ولكن (بخرجه عن السلاسة)  
فحينئذ يجوز صرف غير المنصرف لتبقى سلاسة كما فى التاسب (اما الاول) اى  
اما مثل غير المنصرف الذى يقع من منع صرفه انكسار يخرج الشعر عن الوزن (فكقوله)  
اى قول فاطمة رضى الله عنها فى تربة النبي عليه الصلاة والسلام حين قبر وتركته وقبضت  
قبضة من تربته عليه الصلاة والسلام فوضعتها على افهام فشمتهافبكت وقالت رضى الله  
تعالى عنها ما ذا على من شتم تربة احمد ان يشم مدى الزمان غوا ليا مدى الزمان  
امتداده وغوا ليا جمع غالية كنواصر فى ناصرة بالفارسية خوشبوى والمعنى ما الذى  
اواى شئ على تربة احمد ان لا يشم امتداد الزمان انواع الغالية والاستفهام للانكار  
والمدح لم يقع شئ عليه كذا فى الحاشية (صبت) مبنى للمفعول بالتأنيث (على) متعلق به  
(مصائب) قائم مقام الفاعل لقوله صبت جمع مصيبة وهى التازلة من المكروهات يقال  
صلب اذ اتزل من باب قال وجمعه مصائب واجتمعت العرب على الهمزة فى الجمع

يقتزل منه الجر والتنوين  
نشبه الفصل وتحرك  
بالفتح فى موضع الجر  
وعلى هذا تبقى اسما  
كثيرة فلا تدخل  
تحت واحد منها امنها  
جمع المذكر السالم فانه  
لا يدخله الحركات الثلاث  
والتنوين فلا يكون  
منصرفا ولا يقتزل منه  
الجر والتنوين ولا يحرك  
بالفتح فلا يكون غير  
غير منصرف فلم يدخل  
تحت واحد منهم وكذلك  
جميع ما عرّب بالحروف  
لكنه خلاف مذهب  
المصنف والمجرب عن  
قله المجيب مستدل بأنه  
قال فى الايضاح فسروا  
المنصرف بأنه الذى يدخله  
الحركات الثلاث والتنوين  
لعدم شبه الفعل وهذا  
لا يصدق على العرب  
بالحروف ولم يدرك  
المصنف لم يستحسن ذلك  
وقال فيه لو قيل غير  
المنصرف ما فيه علتان  
من التسع والمنصرف  
خلافه كان حصر اوانه  
جرى على هذا فى تلك  
المقدمة بل الجواب ما نقل  
العزيز وارتضاه من  
ان المفردات المعربة  
بالحروف يعلم خروجها  
من هذا الحكم بواسطة  
ذكرها فيما بعد وبيان  
اعرابها فلا حاجة الى  
الاحتراز عنها لا يقال  
اتبين فيما بعد اعراب غير  
المنصرف فكان ينبى  
ايضا ان لا يصرح بقية



واصلها الواو لانه يجمع ايضا على مصابوب هو الاصل كذا في الصحاح اى نزلت  
 على نوازل (لوانها) اى لو ان تلك النوازل (صبت) اى نزلت (على الايام) المتوارة  
 بنور الشمس وضياؤها (صرن) ماض معلوم جمع المؤنث وقاعله راجع الى الايام  
 يعنى صارت تلك الايام (لياليا) والقه للاطلاق بظلمة تلك المصائب لغلبتها  
 على نور الشمس وكونها مانعة لتأثيرها على وجه الارض ولزيادة كثافتها حتى صارت  
 الشمس منكسفة ومضمحلة فصارت الايام قبل غروب الشمس لياليا يعنى لولم يجعل  
 مصائب في حكم المنصرف بادخال التنوين بل لومنع منه التنوين وجعل غير  
 منصرف لكان المصراع الاول ناقصا عن المصراع الثانى بحرف لان التنوين  
 يعد حرفا عند الشعراء لان هذا البحر رجز مسدس فالمصراع الثانى مستفعل  
 ثلاث مرات فلا بد ان يكون الاول كذلك ليكونا متوافقين في الوزن (واما  
 الثانى) اى اما مثال غير المنصرف الذى وقع من منع صرفه انحراف يخرجه  
 عن السلاسة بوزن الظرافة لفظا ومعنى (فكقوله) اى كقول من مدح امامنا  
 الاعظم (اعد) امر من اعايد يعيد من باب الافعال على وزن اكرام اصله اعود  
 سقط عنه وبقي اعد اى كرر (ذكر نعمان) بالنصب لانه مفعول اعد  
 مضاف الى نعمان على وزن عثمان علم الامام لانه يقال له نعمان بن ثابت وكنيته ابو خنيفة  
 (لنا) متعلق بقوله اعد اى كرر ذكر نعمان لنا (ان) بالكسر ان كانت الجملة استئنافية  
 يعنى جوابا لسؤال مقدر نشأ من الامر بالاعادة او بالفتح ان كانت علة لذلك الامر بناء  
 على حذف اللام لان حرف الجر يحذف من ان وان كثيرا مثل قوله تعالى وان المساجد لله  
 اى لان المساجد وقوله تعالى اقضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما اى لان كنتم  
 في قوم (ذكره) اى ذكر نعمان بن ثابت (هو) الضمير للفضل على ماسيجي\* (المسك)  
 اى كالمسك وبين الشاعر وجه التشبيه بقوله (ما كررته يتضوع\*) اى تنتشر رائحته  
 يقال ضاع من باب قال اى تحرك فانتشرت رائحته وتضوع ايضا ما تضيع مثله كذا  
 في الصحاح لان المسك اذا حرك تنتشر رائحته كذلك الامام الاعظم اذا كررت  
 مناقبه الجليلة وخصاله الحميدة ينتشر منه المسائل التى هي اعز من المسك فالتشبيه في  
 الرائحة والتلذذ لا في العزة لكون الامام ومساائله اعز من المسك (فانه) اى الشأن  
 (لو) جمل نعمان غير منصرف ومنع منه الجر والتنوين (فتحنون نعمان) في موضع  
 الجر (من غير تنوين يستقيم الوزن) ولا تنكسر لان بحره فعولن مفاعيلن مرتين (ولكن  
 يقع فيه) اى في الوزن (عن السلاسة كما يحكم به) اى بالخروج عن الوزن (سلامة الطبع)  
 فان لو كسرونا ونون يدغم التنوين في لام لنا لانه يلزم حينئذ اجتماع المثلين والاول ساكن  
 والثانى متحرك لان التنوين نون ساكنة فيزول الثقل الذى حصل من اجتماع  
 المتأين فيحصل السلاسة واما الوقح التون ونون ادغم لحصلت السلاسة فيه دون

الانصراف ههنا احتراز  
 عنه لانه اسماء محصورة  
 وغير المنصرف لا يكاد  
 ينصرف في عدد فاحتط  
 في الاحتراز عن غير  
 المنصرف كيلا يقع  
 غلط في امور كثيرة  
 واكتفى في الاحتراز  
 عن المحصور بادنى شيء  
 اذ ليس الاعتناء بمحاله  
 كالاعتناء بالمم ينحصر  
 (قوله اى الذى لم يكن  
 بناء الواحد فيه سالما  
 لانه للاحتراز ههنا مع  
 ظهور ان ليس المراد  
 بالكسر غير السالم بان  
 يكون صيغة مستأنفة  
 مفردة عن وضع مفردة  
 ويكون بعضه مخالفا  
 لبعض في الصيغة  
 كالفردات المتخالفة  
 الصيغ فلا يرد النقص  
 بامثال سنين لانها ليست  
 بهذه الصفة (قوله جاء  
 في رجل قبل الاحسن  
 اللطيف ان يمثل بجاء  
 طلبة بكسر اللام فانه  
 مفرد بمعنى المفعول وذلك  
 مما لا يلتفت اليه اذ  
 من المعلوم ان الرجل  
 اظهر من الطلبة لانعدام  
 اللبس فيه واحصر منها  
 فهو احسن واولى واما  
 قصد التغليس من  
 الصناعات البديعية فما  
 لا يناسب المقام كما ولا  
 يعنى هل اولى النهى  
 وذوى الافهام (قوله)  
 وهو ما يكون بالالف  
 والتاء يعنى ان المراد  
 من الصيغة سواء كان جمع

مذكر او مؤنث من  
لفظه او غيره التلا يخرج  
بحسب سبيلات وسفر  
جلات من جوع المذكر  
واذا عرفت هذا عرفت  
ان ما قيل ينبغي ان يضم  
اليه اولات جمع ذات  
من غير افظه كما ضم  
اولو الى جمع المذكر  
السالء صدر من غير فكر  
لانها دخلت فيه بالضرورة  
( قوله فانه قد علم اى  
حكمه من جهة الاعراب  
اذ الملم وكذا المقصود علمه  
انما هو ذلك فلا تلتفت  
الى ما قيل من ان الاحتراز  
ليس لانه علم بل لانه  
لا يشترك في هذا الحكم  
( قوله بكسر الكاف  
الى قوله فلا يضاف الا  
اليها في القاموس وجو  
الرجل ابو امرائه او  
اخوها او عمتها ( قوله  
ولكن مطلقا هذا  
يدل على ان المشار اليه  
في قوله فاعراب بعده  
الاسماء الستة ليس  
خصوصيات الالفاظ  
المعتبرة ببيئاتها المذكورة  
بل كل ما يحكم عليه  
بانه من الاسماء الستة  
( قوله مضافة وقع هذا  
الفيد في سائر النسخ  
مقدما على ما به الاعراب  
فيجعل ان يكون التقديم  
من الشارح قدس سره  
تنبيها على كونه انساب  
لان الظاهر ان قوله  
مضافة حال من المستتر  
في الظروف عامل فيه  
او الحال لا خدم على العامل

الاول ومخالف للقياس ايضا اما الوقع بلاتنوين فلا يدغم وان كان بين التون واللام  
مناسبة لكون التون مفتوحة بلاتنوين ومع هذا ما في كتنين فلم يزل الثقل ولم تحصل  
السلاسة لان حصولها مبني على زوال الثقل بالادغام ( فان قلت فلا احتراز عن الزحاف  
ليس بضروري ) لانه لا يخل بالوزن كما عرفت وما يخل به لم يكن ضروريا ( فكيف  
يشمله ) اى الزحاف ( قوله للضرورة ) حتى يدخل في عموم قوله للضرورة فيفسر  
( قلنا الاحتراز عن بعد الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ) اى عن ذلك البعض الاظهار  
ههنا في مقام الاضمار اى في مقام ان يقال اذا امكن عنه التلازم الالتباس في الضمير  
المستكن يعود الى احتراز والمجرور الى البعض او على العكس فظاهر احتراز عنه  
( ضروري عند الشعراء ) فهنا يمكن الاحتراز عن الزحاف بحمل غير المنصرف منصرفا  
او في حكمه بادخال الكسر والتنوين عليه فيشمله قوله للضرورة فيدخل فيه ( واما  
الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله ) اى في قول من مدح النبي عليه السلام  
( . سلام ) مبتدأ لانه متخصص بالنسبة الى المتكلم مثل سلام عليك اى سلامى اى  
سلام من قبلى اى التزبه من كل آفة ونقيصة والتبرئة من كل عيب وشبهة ( على خير )  
اصله اخير لانه اسم تفضيل حذف الهزمة للتخفيف استعمل بالاضافة الى ( الانام )  
وهو مفرد اللفظ مجموع المعنى ( وسيد ) عطف على خير عطف تفسير اصليه  
سيود على وزن فيعل فادغم اى مقتداهم الجار والمجرور خير ( حبيب ) بدل من خير  
بدل الكل للتدرج من الادنى الى الاعلى فيعل بمعنى مفعول او بمعنى فاعل والاول  
اولى مضاف الى ( اله العالمين محمد ) عطف بيان له ( بشير ) فعيل بمعنى فاعل للمبالغة  
اى مبشر للمؤمنين بالمغفرة والرحمة في دار الجنان مبالغا في التبشير خير مقدم ( نذير )  
وهو ايضا فعيل بمعنى فاعل للمبالغة اى منذر للكافرين ومخوف اياهم بالخلود في النار  
والعاصين بالعذاب والستخط مبالغا فيه هو خبر بعد خبر وهذا من قبيل تعدد الخبر بالا  
عطف ( هاشمى ) اى منسوب الى قبيلة هاشم ( مكرم ) اسم مفعول من التفعيل  
للتكثير والتكثير في الفعل مثل غلق زيد الابواب والتكثير ههنا في التعلق لانه مكرم  
عند الله واهل سمواته واهل ارضه بل عند كل الخلائق ويجوز ان يكون التكثير  
في الفاعل ( عطوف ) فاعل بمعنى فاعل من عطف اذا اشفق بمعنى شقيق على امه وبابه  
ضرب ( رؤف ) وهو ايضا فاعل بمعنى فاعل من راف بابه قطع اى ذوى العطف والرأفة  
بمعنى ذوا الشفقة مبالغة والمحبة لماتبه كما قال جل ذكره في نظامه الكريم واخفض  
جناحك لمن اتبعك وهذه كلها اخبار متعددة بغير عطف ( من ) موصول مرفوع  
محلا على انه مبتدأ ( يسمى ) فعل مضارع مبني للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع الى  
الموصول ( باحمد ) مفعول الثانى لانه قد يتعدى الى المفعول الثانى بحرف الجر وقد  
محذف اتساعا قال في الصحاح يقال سميت فلانا زيدا وسميته بزيدا ( فانه ) اى الحال

والشان (لوقال) الشاعر (باحد) بفتح الدال في موضع الجر على انه غير منصرف (لا يخل بالوزن) اى لا يكون في الوزن خلل بحمل احدى هذا البيت غير منصرف لان وزنه مستقيم لانه فعولن مفاعلين مرتين (ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروى) وهو بفتح الراء وكسر الواو في اللغة تمام وههنا المراد منه الحرف الذى تكرر في آخر الابيات لكون ذلك البيت تاما به (في سائر الابيات الدال المكسورة) اى الدال المتحركة بالكسرة كافي البيت السابق ففي هذا البيت لو لم يكسر لاختلفت القافية فجعل قوله باحدى في حكم المنصرف بادخال الكسر عليه (او للتاسب) عطف على قوله للضرورة باعادة الجار وانما اعاده اشارة الى ان التاسب مستقل غير داخل في الضرورة واليه اشار الشارح بقوله (اى يجوز صرف غير المنصرف) اى لا يتمتع ولا يجب جعل غير المنصرف بادخال الكسر والتوين عليه والجواز ههنا سلب الامتناع والوجوب لان جعل غير المنصرف منصرفا للتاسب لا يتمتع ولا يجب بل يجوز ان يبقى على حاله غير منصرف (ليحصل التاسب بينه) اى بين غير المنصرف (وبين المنصرف لان رعاية التاسب بين الكلمات امر مهم) اسم فاعل من اهم اى لزم اذ يقال امر مهم اى لازم (عندهم) اى عند العرب سواء كان في التركا في قوله تعالى \* انه يبدى ويعبد \* بضم الياء في الاول والقياس الفتح لانه من بدأ مثل قرأ او في الشعر كافي قوله \* قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه \* قلت اطبخوا الى جبة وقبصا \* فاقى باطبخوا مكان خطوط المناسبة طبخه وان اختلفا اسما وفعلًا والحاشية ولذا صار السجع من محسنات الكلام ومثل هاتين الشئى ومرأتى مع ان اللغة امرأتى منه في التنزيل هو يبدى ويعبد والفة المشهورة يبدأ وروى ان بعض البلغاء قال لكتابه اكتب يا خاثر فان الركب قد جاروا فقال الكاتب ياسيدى الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه التاسب الى هنا كلامه (وان لم يصل) اى كون رعاية التاسب بين الكلمات امر مهم لم يصل (الى حد الضرورة) ولم يمتثل مثلا للضرورة لشهرة نظائره ومثل للتاسب لقلته لان الكثير اكثرته لا يحتاج الى التمثيل واما القليل فيحتاج الى زيادة البيان وقيل لما كان امر التاسب ابعد ما يظن لان غير المنصرف اصل كل فاعصر افعه بادنى شئ مما يستبعد ويستغرب مثل له باوئى كلام بقوله (مثل سلاسل اغلالا) (حيث صرف) فيه (سلاسل) وادخل التوين عليه (لتاسب المنصرف الذى يليه اعنى) بالمنصرف (اغلالا) فانه منصرف اذ ليس فيه سبب من الاسباب التسعة المقبرة واما سلاسل فهو غير منصرف للجمعية فانه كساجد واساور (فقوله سلاسل اغلالا مثال لمجموع غير المنصرف الذى صرف) وهو سلاسل (والمنصرف) عطف على غير المنصرف (الذى صرف غير المنصرف لتاسبه) اى لتاسب غير المنصرف المنصرف والا لكان الانسب ان يقول المصنف سلاسل فقط وفي الحاشية اراد بقوله اغلالا الخ ان ذكر اغلالا ليس بزايد لان المقصود تمثيل للمجموع وقال

المصنوى وهذا القدر من التغير جائز لا محالة وان يكون نسخة كذلك بل القضية مائة الحلو اذا احتمال كونه من النقلة عن فوات الترتيب في غاية البعد (قوله لثلاثا) يتروم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف فانه لما اكتفى في بيان اشتراط كونها مكبرة وموحدة بالامثلة ظهر الاحتياج الى بيان ان الاضافة الى الكاف غير مشروطة بل اللازم عدم الاضافة الى الياء و اضافتها الى جميع ما عدا على السواء فان هذا التروم لا يندفع الا بالبيان وهذا احسن مما ذكره الشريف من ان خصوصية المضاف اليه فقط في غاية الحفاة فاحتج الى التصريح به ثم انك قد عرفت ان شرائط هذه الاسماء ثلاثة اثنان منها يظهر من الامثلة والثالث يحتاج الى تبينه فقوله اليضاوى في تلخيص هذه المقدمة والاسماء الستة مكبرة مضافة الى غير الياء بالواو والالف والياء ليس كما ينبغي اذ كان والمناسب الثالث منها ايضا او ترك ما عدا الاضافة اعتمادا على ما تاتي به من الامثلة وما قبل من ان فيه زيادة على الكافية احتراز عن المغرة فانها بالحركة لكنها داخل في المفرد المنصرف فلا حاجة الى

ايضا والظاهر ان التقدير كصرف سلاسل في هذا التركيب اى في تركيب قوله سلاسل  
واغلا لا والمفرغ من بيان حكم غير المنصرف وبيان زواله اراد ان يبين السبب الذى  
يقوم مقام السبين فقال (وما يقوم مقامها) (اى العلة الواحدة) فيه اشارة الى ان لفظة  
ماموصولة فتكون اشارة الى ما سبق في تعريف غير المنصرف بقوله او واحدة منها لان  
الموصول في حكم لام التعريف (التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان)  
حقيقة واحكاما يشير الى ان الحيز متعدد بالعطف اولى ان الحيز محذوف والمذكور  
تفسيره وهو الى ليكون اولا اجالا ثم تفصيلا (قامت كل واحدة منهما) اى من تلك  
الملتين لقوتها وكالها حتى اثرت تأثيرا للعتين لما سبق ان الشئ اذا قوى يقوم مقام الشئين  
بل مقام الاشياء (مقام العلتين) (الضعيفتين) (لتكررها) اى لتكرركل واحدة منهما  
(احديهما) اى احدى العلتين المكررتين القائم كل واحدة منهما مقام علتين (الجمع)  
لا مطلقا بل الجمع (البالغ الى صيغة منتهى الجموع) وسيأتى تفسير صيغة منتهى الجموع  
ومعناه اعلم ان الاكثرين ذهبوا الى ان قيام الجمع الاقصى مقام سبين وقوته لكونه  
لا نظيره في الآحاد العربية وقال بعضهم انما قوى حتى قام مقام سبين لكونه نهاية جمع  
التكسيراى يجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمي بالاقصى كذا في الرضى  
والى الثانى اشار الشارح بقوله البالغ الى صيغة منتهى الجموع (قانه) اى الشان (قد  
تكرر فيه) اى في هذا الجمع (الجمعية حقيقة) نصب على انه تميزا وعلا المصدرية اى تكرر  
حقيقا (كا كالب) لان المفرد فيه كلب وجمع على اكلب وعلى هذا الجمع جمع مرة اخرى  
على اكلب فتكررت فيه الجمعية تحقيقا وهو في اللغة الحرص يقال فلان كلب اى حرص  
ويسمع الكلب كلبا لكونه حربيا لصاحبه حيث اذا طرده لم يذهب (واساور) جمع  
اسورة جمع سوار بالكسر وهو معروف ويقال اساورة مع التاء ايضا ومثل مثالين  
احدهما من جنس الحيوانات والآخر من الجمادات (واناعم) وهى جمع انعام وهو  
جمع نفخ الثون والعين وهو المال الراعية واكثر ما يقع هذا الاسم على الابل وانما  
اطلق عليها غالبا لان النعم مضاه النعمة والابل نعمة محضة لا توجد في غيرها حيث يؤكل  
لحمها ويشرب لبنها ويركب ويحمل عليها ويلبس جلدها لو يستعمل بعض عظامها وهذا  
المنفى لا يوجد في غيرها من الاموال واراغيف جمع رغيف ولم يمتلئه من الجمادات  
لقلته او اكتفاء بما سبق (او حكما) عطف على حقيقة بمعنى لا يتكرر الجمعية فيه حقيقة  
بل جمع مرة واحدة لانه لا يوازن ما تكرر فيه الجمعية اخذ حكمه فصارت كأنه تكرر فيه  
الجمعية حقيقة (كالجموع الموافقة لها) اى للجموع التى تكرر فيها الجمعية حقيقة (في عدد  
الحروف والحركات والسكنات كساجد) جمع مسجد قانه موازن لاساور واكالب  
(ومصاييح) مصباح قانه اسم آلة فوزنه مفعال ومفعول كقراض ومفتاح ومحلب ومجزم  
وهو موازن لاناعم في الاشياء المذكورة فلما شابه هذا الجمع الجموع التى تكرر فيها الجمعية

الاحتراز من نحو آباء  
لدخول في الكسر ولا من  
نحو ابوين وابين لدخول  
لها في التثنية والجموع  
ويمكن ان يقال دخول  
هذه الاشياء ظاهر بخلاف  
المضرة فان يتوهم اشتراكها  
كها مع المكبرة فلا بد من  
الاحتراز والاملاحة  
الى ذكر مضافة الى  
ذكر مضافة الى آخره  
لان المفردة داخله ايضا  
في المفرد المنصرف ليس  
بمستقيم اما اولا فلان  
الاحتراز عما لا يشترك  
في هذا لازم لاملاحة  
كيف ومن السبين  
ان الطالب لا يفهم من  
اطلاق الاسماء الستة  
الاتحاد الحكم واما ثانيا  
القول بان المشتد  
يتوهم اشتراكه المضرة  
ولا يتوهم اشتراك غيرها  
من التثنية والجمع تحكم  
باطل واما ثالثا فلان تعليل  
نفي الاحتياج عن قيد الا  
مضافة بان المضافة المفردة  
داخلة ايضا المفرد  
المنصرف يشتمل  
على التناقض بين قانه  
صريح في كون تلك  
الاسماء مضافة الى غير  
الياء داخلة تحت حكم  
المنصرف فيكون الحكم  
عليها بان اعربها بالراء  
والالف والياء مقارنا  
للحكم بانه بالضمرة والفتحة  
والكسرة (قوله وانما  
اختاروا واسماء ستة  
لا يخفى ان هذا هو الوجه  
الناسب لما قبله وما

قبل الاقرب منه ان يقال  
المرب بالحروف في الفرع  
والمحقق به ستة المتى وكلا  
واثنان والجمع واولو  
وعشرون فجعلوا في  
مقابلة كل فرع اصلا  
غلط من وجهين احدهما  
ان العرب بالحروف  
من التثنية والجمع وما  
الحق بهما لا ينحصر  
في هذه بل منه كلنا  
واثنان ثنتان وثلاثون  
واخواتها واثنيان للمحقق  
بالتثنية او الجمع في حكم  
الاعراب لا يكون فرعا  
للمفرد كالتثنية والجمع  
والا لكان التي فرعا  
لنفسه فلا يصح القول  
بانه جمل في مقابلة كل  
فرع اصل (قوله في كون  
معانيها منبثة عن تعدد قبل  
الاولى في كونها منبثة عن  
تعدد او يكون معانيها  
مستلزما للتعدد لان المتى  
هو اللفظ دون المعنى ثم  
قبل وذلك فيما سوى الفهم  
والهن ظاهر واما فيهما  
فغنى والاوجه ان يقال  
لثابتهما المتى والجمع في  
ان فيها حرف لين بعده  
ما يتم به الاسم فان تمام الاسم  
بنون التثنية والجمع  
والضاف اليه والتثوين  
واللام وانت خبير بان  
التي من التعدد انما هو  
الحاق الموضوع لها تلك  
الالفاظ دون الالفاظ  
بخصوصها والالكات  
المحلات ذوات انشاء  
ودونها باشتراك معانيها  
لظهور ان الالفاظ لا

تحقيقا صار كأنه تكرر فيه الجمعية تحقيقا (و) (ثانيهما) اي ثانية العلتين المذكورتين  
اللتين قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكررها (الثانيث لكن لامطفا) اي الا انه  
لا يكون التأنيث قائما مقام السيين حال كونه مطلقا (بل) لا يقوم الا في (بعض اقسامه)  
لان اقسام التأنيث اثنان باعتبار العلامة احدهما التاء وهي الاصل فيه ولذا تكون ملفوظة  
مثل طلحة وقائمة ومقدرة مثل زينب وقدم ودار ونار وهي لا تقوم مقام السيين ولا  
تكون سيبا واحدا ايضا وان كانت اصلا لا بشرط العلمية لكونها عارضة غير لازمة  
لما دخلت هي عليه وثانيهما الالف وهي لا تقدر بل يجب ان تكون ملفوظة (وهو)  
ذلك البعض (الفا للتأنيث) اصله الفان سقط النون بالاضافة (المقصورة) صفة الالف  
ولم يثن لكونها سيبا واحدا لان الف التأنيث المقصورة واحدة لا غير (والممدودة)  
عطف على المقصورة وهو صفة ايضا لان الممدودة الف التأنيث والهمزة مقلوبة  
منها والالف الاولى زائدة لتوسيع البناء حيث لا دخل لها في التأنيث والالف الممدودة  
ايضا واحدة لا غير ولذا وصفها بصيغة الافراد ولما توهم من عطف الممدودة على  
المقصورة بالواو التي وضعت لمطلق الجمع وان كانا ضدين ان كلاهما علة لغير المنصرف  
لا واحدة منهما فسر مدفا لذلك التوهم بقوله (اي كل واحدة منهما) يعني الممدودة  
تكون سيبا مستقلا والمقصورة ايضا تكون سيبا مستقلا لان مجموعها سبب واحد كما توهم  
(كحلي) مثال الالف المقصورة (وحراء) مثال للالف الممدودة (لانها) اي لان التي  
التأنيث الممدودة والمقصورة (لازمان) اي لزم كل واحدة منهما (للكلمة) التي لحقت  
هي بها (وضعا) اي لزوما واما وضعيا لاعتراض كفاء التأنيث (لا تفارقانها) اي لا تنفك كل واحدة  
منهما عما دخلت عليه هذه الفقرة تفسير لمعنى لزوم (اصلا) يعني ابدا مستمر فيكون منسوبا  
على الظرفية (فلا يقال في حلي) اي فيما لحقت الف التأنيث المقصورة به (حلي) بحذفها  
يعني لا يقال فيما مؤنثه حلي في مذكره حلي لانه ليس مذكر لانه وصف لمن في بطنه حلي  
ظاهر (ولا يقال ايضا في) ما لحقت الف التأنيث الممدودة به مثل (حراء) في مذكره  
(خمر) بحذف الف التأنيث لان مذكره احمر لاحرف فلم انهما لازمتان للكلمة بحيث لا  
تنفك كل واحدة منهما عنها في وقت (فجعل لزومها) للكلمة (اي لزوم كل واحدة  
منهما للكلمة التي دخل عليها) بمنزلة تأنيث آخر فصار التأنيث (فيهما) مكررا ذاتا  
وصفا يعني صار ذاتهما تأنيثا ووصفهما تأنيثا آخر وهذا معنى تكرر التأنيث والحاصل ان  
الف التأنيث لم تكن موضوعا للفرق بين المذكر والمؤنث بل انما وضعت للتأنيث فقط  
والفرق بينهما حاصل بنفس الصيغة لان صيغة المذكر احمر وصيغة المؤنث حراء  
وهذا ايضا دليل على لزومها للكلمة (مخلاف التاء) التي هي للتأنيث (فانها ليست لازمة  
للكلمة) التي دخلت عليها (بحسب اصل الوضع فانها) اي التاء (وضعت) للتأنيث حال  
كونها (فازقة بين المذكر والمؤنث) لان نفس الصيغة لم تفرق بينهما لان صيغة قائم تحمل

للمذكر والمؤنث فوضع التاء للتأنيث فدخل عليه فلم منه ان المجرد للمذكر والداخل عليه التاء للمؤنث فتكون التاء عارضة بعد الوضع والعارض كالمعذوم فلا يقوى ان يقوم مقام السببين ولم يؤثر واحد الا بشرط العلمية (فلو عارض الزوم لعارض) بعد اللحق (كالعلمية مثلا) يعنى مثلا ان يكون علما (لم يقول قوة الزوم الوضى) اى لم يوجد فيه قوة مثل قوة التأنيث الوضى لكونه فى اصل عارضا فلم يقدر ان يقوم مقام السببين ولما فرغ من بيان حكم غير المنصرف وجواز منع ذلك الحكم وبيان العلل التى تقوم مقام السببين اراد ان يفصل العلل المذكورة فى اليتين اجمالا ليكون لها زيادة معرفة كما هو دأبه مصدرا بالقاء التفصيلية ومعرفة بلام العهد الخارجى ذاهبا الى ترتيب اللف والنشر فقال (فالعدل) قدمه فى كلا الموضعين لانه غير مشروط بشئ بخلاف البواقى وهو فى اللغة الصرف ويقال اسم معدول اى مصروف وفى اصطلاح ما عرفه المصنف (مصدر) من عدل يعدل وبابه ضرب (مبنى للمفعول) كالحلق بمعنى الخلق والضرب بمعنى المضروب (اى كون الاسم معدولا) (خروجه) المصدر مضاف الى الفاعل (اى خروج الاسم) فخرج خروج الفعل لانه لا يسمى عدلا ولا لان البحث فى الاسم (اى كونه) اى كون الاسم (مخرجا) فيه اشارة الى ان المصدر ايضا بمعنى المفعول لكن بالنقل الى باب الافعال لان الخروج لازم لا يحى له مفعول ولا مجهول (عن صيغته) اى صيغة الاسم (الاصلية) (اى عن صورته التى يقتضى الاصل) اى الوضع اللغوى (والقاعدة) اى الاصطلاح والاستعمال (ان يكون ذلك الاسم) اى الاسم المعدول عنه (عليها) اى على تلك الصورة وقال فى الحاشية فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار ما يعرض لها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضى انتهى (ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات) اى ليست صيغة المصدر موضوعة بآراء المعنى الذى هو الموضوع له صيغة المشتقات ولان المصدر مشتق منه والاصل فى الاشتقاق ان يكون المشتق مغايرا للمشتق منه (فبإضافة الصيغة الى ضمير الاسم) اى الى ضمير راجع الى الاسم بقرينة المقام (خرجت المشتقات كلها) (عن هذا العدل لان المشتقات ليست باسم بل صيغة فلا يقال ان المشتقات معدولة عن مصادر ها والياء فى قوله بإضافة متعلق بقوله خرجت المشتقات كلها عن تعريف العدل بسبب إضافة الصيغة الى ضمير يرجع الى الاسم (ولا يخفى ايضا) (ان المتبادر من) قوله (خروجه) عن صيغة الاصلية ان تكون المادة) اى الحروف الاصلية التى ركبت الصيغة المدلول عنها منها (باقية) فى المعدول لانه ان لم تكن تلك المادة باقية فى المعدول لم يعلم انه معدول عنها لان بقاء المادة تكون قرينة العدول بل المتبادر انه غير معدول وانه اسم برأيه (والتغير) بين المعدول والمعدول عنه (انما وقع فى الصورة فقط) كربع عدل عن اربعة اربعة وكذا مربع وعمر وزفر عن عامر وزافر لانه اذا شرط كون المادة باقية وجب ان يكون التغير فى الصورة لانه اذا لم يتغير فيها ايضا لا يحقق العدل فوجب ان يقع التغير

يقصد بها سوى الدلالة على معانيها الموضوع لها وقد شهد عليه ابن اخت خالة حيث قال ذلك فيما سوى الفهم والهن ظاهر وامافهما فغنى اذا الظهور والخفاء فى ذلك انما يتصور من جهة المعنى هذائم ان ما ادعاء من التفاوت بحسب الظهور والخفاء غير مسلم وما زعمه اوجه غير وجهه فان سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم كذلك (قوله حين الاعراب سمعا) فان قلت هذا وهم صاحب الاستعانة ظهر من ذلك ان فى قوله وانما اختاروا هذه الاسماء مصادرة كون المقدمة والمطلوب شيئا واحدا وهذا ليس كذلك اذ المعنى انما اختاروا هذه الاسماء دون غيرها من المحذوفة الاعجاز لانهم لم يسموا فى غيرها اعادة الحروف المحذوفة فذلك لبيان سبب الترجيح بعد بيان تحقق المشابهة للمعنى من وجهين الصحيح كل واحد منهما التثنية كما له فى حكم الاعراب فلا يرد ما قيل من ان الظاهر انه جعل كلا من الانباء عن العدد ووجود حرف صالح وجها لجهل الاعراب فى هذه الاسماء الستة دون غيرها بالحروف ولا

في الصورة (فلا يتنقض) حد العدل (بما) أي بكلمة (حذف عنه) أي عن تلك الكلمة (بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الأفعال) بالجر لانه مضاف اليه مثل قولك مررت بهذا الحسن الوجه وكذا محذوفة الاوائل مثل عدة ومقة وكذا محذوفة الاواسط كقول وميسع فانه لا يقال لكل واحد منها معدول عن اصله لكون المادة غير باقية فيها (مثل يدودم) فان اصلهما يدي ودمو مثل رحي وعصو حذف اللام منهما فبقي يدودم مثل رحي وعصا (فان المادة) أي الحروف الاصلية (ليست باقية فيها) أي في يدودم فلا يقال ان يداودما معدولا عن يدي ودمولان الشرط وهو كون المادة باقية غير موجودة فيها (و) لا يخفى ايضا (ان خروج) أي خروج الاسم (عن صيغة الاصلية يستلزم) أي يقتضي الاولى (أي مقابلة الاولى) أي للصيغة الاولى التي هي الصيغة المعدول عنها في الوزن والهيئة كما مر من الامثلة لانه اذا لم تكن مغايرة لها تكون الثانية عين الاولى فلم يوجد الشرط وهو ان تكون المادة باقية والتغيير يكون في الصورة فقط (ولا يبعد ان تعتبر مغايرتها لها) أي مغايرة الصيغة المعصولة للصيغة المعدول عنها (في كونها) أي في كون الصيغة الثانية للمعدولة (غير داخلية تحت اصل وقاعدة كما كانت) الصيغة (الاولى) وهي الصيغة المعدول عنها (داخلية تحت) أي تحت اصل وقاعدة (فخرجت) بهذا القيد (عنه) أي عن حد العدل (المغيرات القياسية) أي الاسماء التي غيرت قياسا كما و آل ومقول وعدة والتثنية والجمع والمصفر والنسوب وغيرها بما يكون تغييرها قياسا لانها داخلية تحت اصل وقاعدة (واما المغيرات الشاذة) أي الاسماء التي تغيرت شاذ الاقياسا كالجوع الشاذة مثل اقوس وانيب والمصفرات الشاذة كعريب وعربس بغير التاء والقياس ان يصفر مع التاء والنسوبات الشاذة مثل بصرى بالكسرة في الاول لافي بصرة وبدوى في بادية وثلاثي ورباعي (فلا نسلم انها) أي المغيرات الشاذة (مخرجة عن الصيغ الاصلية) فانها لو كانت مخرجة عنها لما كانت شاذة وتكون ايضا داخلية تحت اصل وقاعدة ولذا حكم عليها بالشذوذ لان الشاذ ما خالف الاصل والقياس (فان الظاهر ان مثل اقوس) جمع قوس (وانيب) جمع ناب وهو السن (من الجوع الشاذة) بيان لهما وصفة لهما لان من اليسانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفقه مثل جاءني رجل من بني تميم (ليست مخرجة) وليس مع اسمها وخبرها خبران وهي ايضا معهما خبر لان في قوله فان الظاهر (عما) أي عن الجمع الذي (هو القياس فيها) لان القياس في الاجوف الثلاثي الجردان يجمع على افعال للخفة فيكون القياس فيهما ايضا ان يجمع على هذا الوزن (اغنى اقواسا وانيبا) لاعلى افضل انقل الضمة على الواو والياء في البناء المستدوان كان ما قبلها ساكنا (بل انما جمع القوس والباب ابتداء) يعني في اول الوهلة (على اقوس وانيب) حال كون كل واحد منهما واقما (على خلاف القياس) لما سبق ان الضمة على الواو والياء تكون ثقيلة في الجمع مع

يستقيم لان الابن والام والقريب الى غير ذلك منبهة عن التعدد فالاولى وجود حرف بدون اعادة اللام وذلك لان الوجه لجعل الاعراب في هذه السنة دون غيرها بالحروف مجرور المصححين مع المرجع واعادة اللام لبيان ان كل واحد منهما مصحح على خياله (قوله) فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف لا يخفى ان هذا كالنتيجة لما قبله ومن لم يتقن لذلك اعترض بان هذا مستدرك لا طائل تحته (قوله) وهو الجمع بالواو والنون قيل فيه نظر لان المصنف ذكر في بحث الجمع في شرحه ان قولي وان كان اسما فذكر علم يعقل باشتراط التذكير مع انه يعني عن اشتراط التذكير التعبير بجمع الغافل عن التعبير او التوهم انه اسم وليس معنى التركيب الاضا في مرادا فالمصنف لم يجعل الاصطلاح اعم من مفهوم المركب ولو حوفظ على مفهوم لفظ جمع المذكر السالم يمكن اذخال اخوات عشرين بان يراد بها ما على صورة الجمع المذكر وليس به ولا يخفى ان الامر كما ذكره الشارح والقول المنقول يمكن من شغلة صاحبه

انه بنفسه ثقيل (من غير) متعلق بقوله بل انما جمع (ان يعتبر) مبنى للمفعول (جمعهما)  
 اى جمع القوس والتاب (اولا) اى قبل ان يجمع ما على خلاف القياس (على) متعلق بقوله  
 جمعهما ما هو القياس فهما وهو (اقواس وانساب واخراج) عطف على قوله جمعهما  
 اى من غير ان يعتبر ايضا اخراج (اقوس وانساب عنهما) اى عما هو القياس فهما اذ لو كان  
 كذلك لما حكم عليهما وعلى امثالهما بالشذوذ علم انهما ليس بمعدولين (وقال بعض  
 الشارحين قد جوز بعضهم) اى بعض المصنفين والمعرفين (تعريف الشيء) اى شئ  
 كان (بما) اى بتعريف (هو اعم منه) اى من المعرف بحيث يكون ذلك التعريف شاملا  
 لتعريف المعرف ايضا (اذا كان المقصود منه) اى من التعريف (تمييزه) اى الشيء المعرف  
 المصدر مضاف الى المفعول (عن بعض ماعدا) لان كلة اذا قلت فى تعريف الفعل مثلا  
 اذا اردت تمييزه عن بعض ماعدا الفعل مادل على حدث فانه بهذا التعريف امتاز عن  
 بعض الاسماء وعن جميع الحروف وان دخل فيه المصادر كلها والمشتقات ايضا لوصول  
 الغرض والمقصود اذا كان الامر كذلك (فيمكن ان يقال المقصود) من هذا التعريف  
 (ههنا) اى فى هذا البحث (تمييز العدل عن سائر العلل) التى شاركتها فى العلية (لا عن  
 كل ماعدا) سواء كان ما عداه علة او لا (فحيث حصل بتعريفه) اى بتعريف العدل  
 (هذا التمييز) اى تمييز العدل بهذه التعريف عن سائر العلل (لا بأس بكونه) اى بان يكون  
 تعريف العدل (اعم منه) بان يدخل فيه ما لا يكون علة لما عرفت ان المقصود من تعريفه  
 خروج سائر العلل عنه واذا خرجت يتم المقصود فلا بأس بدخول ما ليس بعلة فيه  
 (فحينئذ) اى حين كون المقصود من هذا التعريف تمييز العدل عن سائر العلل وحين  
 كون ذلك المقصود حاصل ايضا من هذا التعريف (لا حاجة فى تصحيح هذا التعريف  
 اى تعريف العدل (الى ارتكاب تلك التكاليف) الثلاثة تكلف تغاير صيغة المصدر لصيغة  
 المشتقات وتكلف اشتراط كون المادة باقية والتغيا نأما يكون فى الصورة فقط وتكلف  
 اشتراط ان خروج الصيغة يستلزم دخولها فى صيغة اخرى مغايرة للاولى اما فى الوزن  
 واما فى الدخول تحت اصل وقاعدة فدخول تلك المحترزات لا يضر لانها ليست من العلل  
 التسع ولما فرغ من بيان فوائد القيود اراد ان يبين سبب العدل فى الامثلة المذكورة  
 وشرطه ايضا فقال منها (واعلم اننا نعلم قطعا) اى جزما وعلمنا قطعا (انهم) اى النحاة لا  
 وجدوا ثلاث ومثلث واخر وجمع وعمر) وامثالها (غير منصرف) فى كلام العرب  
 واستعمالهم (والحال انهم) لم يجدوا فيها (اى فى هذه الامثلة او عطف على مدخول  
 لما اى ولما يجدوا فيها (سببا ظاهرا) يقتضى عدم انصرافها من الاسباب التسعة (غير  
 الوصفية) فى الاربعة الاول (او) غير (العلمية) فى الاخير والوصفية او العلمية وحدها لم  
 تؤثر فى منع الصرف لكون اجتماع السببين او تكرر واحد منها شرطهما ليس كذلك  
 (احتاجوا) اى النحاة (الى اعتبار سبب آخر) غير الوصفية او العلمية من الاسباب

فان المصنف قال فى الشرح  
 معترضنا عليهم اهل  
 النحويون ذكر اولو  
 وعشرون واخواتها  
 فى هذا الموضع ولا  
 يصح دخوله فى جمع  
 المذكر السالم لان حقيقة  
 هذا الجمع ثبوت مفرد  
 يلحق آخره واو او  
 ياء ونون وليس اولو  
 كذلك وعشرون  
 واخواتها ليس جمعا  
 فيندرج فى قولنا جمع  
 المذكر السالم اذ لم يرد  
 جمع عشري عشرون  
 وثلاث وثلاثون بخلاف  
 ستون وارضون فانه  
 وان لم يكن جاريا  
 على القياس فانه من  
 باب الجمع المذكر السالم  
 فقد اندرج فيه هذا  
 كلامه وهو صريح فى ان  
 معناه الاصطلاحي هو الجمع  
 بالواو والنون فانه قال  
 حقيقة هو الجمع ثبوت  
 مفرد آخره واو او ياء  
 ونون والشيء اذا كان  
 له مثنيان لقوى  
 واصطلاحى حقيقة عند  
 اهل هذا الاصطلاح فانهم  
 لا يربطون به معناه لقوى  
 الا عند قيام القرينة  
 ومن ذلك نبيذ عدم  
 الاحتياج فى تحليل المراد  
 الى ان يقول المصنف  
 وحقيقة جمع المذكر  
 السالم واما ذكره فى  
 بحث الجمع فلا ينافى ما  
 مراد هو نظر آخر  
 فان قوله فيه وشرطه



ان كان اسما فذكر  
بعد ان قال فالصحيح  
الذكر والمؤن المذكور  
ما لحق الى آخره احوج  
الى المسندة بهذين  
الطريقين على ان الشيخ  
الرضي اعترض عليه  
قائلا لاشك في برودة  
هذين المذرين وقد  
ظهر لك محاسب فساد  
خاتمة ما قيل ايضا فان  
اخوات عشرين لا يمكن  
ادخالها في معنى  
الاسطلاح لان شيئا  
منها ليس يجمع كما  
عرفته ( قوله ) والا  
لصح اطلاق عشرين  
على ثلاثين وهذا مما  
لاشك فيه عاقل وما  
قيل ان ما ذكره لا يفيد  
ان ثلاثين فما فوقها  
ليست جموعا في الاصل  
غلبت على تلك العشرات  
تغليب العام على الخاص  
وما يفيد هو ان يقال  
الاعداد ملشمة من الاحاد  
وحاصله من تكرار الاحاد  
لامن تكرار مراتب  
الاعداد فهذه الالفاظ  
كاولي فياتها لاواحد  
لها من لفظها غلط  
من وجهين احدهما  
ان الخاص هو العام  
مع زيادة امر واذا  
كانت هذه جموعا  
في الاصل يلزم ان يكون  
صدوقا على تلك العشرات  
وغيرها مما هو دونها  
ولوفا على السواء فلا  
يتصور فيها ذلك التغليب  
وثانيهما ان الاحاد ايضا

التسعة لما سبق ان الاسم العرب لا يكون غير منصرف الا ان يكون فيه سببان منها وتكرر  
واحد منها لكون الصرف اصلا فيه (ولما يصلح) وهذا عطف على مجموع الشرط  
والجزاء الاول على الاول والثاني على الثاني بحرف واحد حتى يكون من قبيل عطف  
معمولين على معمولى كامل واحد بحرف واحد فيكون من توابع الماى ولما لم يصلح  
(للاعتبار) اى اعتبار سبب آخر مع احدهما من الاسباب التسعة (الا العدل) لانه ليس  
فيها جمع معتبر ولا تأنيث لالفاظ ولا تقدير او لاعجمة ولا وزن الفعل ولا الالف والنون  
ولم تجتمع العلمية مع الوصف فانتفى اعتبار العدل لان انتفاء الاقسام يستلزم انتفاء  
المقسم (اعتبروه فيها) اى اعتبر الحاجة العدل في هذه الامثلة وجعلوها غير منصرفة للعدل  
وسبب آخر (لانهم) عطف على قوله انهم اى لان الحاجة (تنبهوا) من التنبيه (للعدل)  
فيما عدا عمر (اى في مثال غير عمر) (من هذه الامثلة) بل نعم ان هذه الامثلة مشتركة اعتبار  
العدل والتنبه لانهما مستوية الاقدام فيه (فجعلوه) اى ما عدا عمر (غير منصرف للعدل)  
وسبب آخر (وهو الوصفية واما حال عمر فمذكور عنه) (ولكن) استطراد من قوله  
اعتبروه اى اعتبروا العدل في هذه الامثلة لانه (لا بد في اعتبار العدل) مطلقا سواء  
كان في هذه الامثلة او لا (من امرين) يعنى في اعتبار العدل مطلقا شرطان (احدهما) اى  
احد الامرين (وجود الاصل للاسم المعدول) لان الاصل المعدول عنه اذا لم يوجد  
لم يكن اعتبار العدل فكيف يوجد العدل الذى هو الفرع لان المعدول فرع  
فرع المعدول عنه (وثانيهما) اى ثاني الامرين (اعتبار اخراجه) اى اخراج المعدول  
(عن ذلك الاصل) اى الاصل الذى وجد لان مجرد وجود الاصل لا يكفي للعدل  
(اذ لا يتحقق الفرعية) اى فرعية المعدول (بدون اعتبار ذلك الاخراج) لما سبق ان  
وجود الاصل لا يكفي في اعتبار العدل ما لم يعتبر الاخراج (ففي بعض تلك الامثلة) اعنى  
ما عدا عمر (يوجد دليل غير منع الصرف) وسيد الشارح ذلك الدليل في عقيب كل  
مثال يعنى يوجد في ذلك البعض دليل سوى منع صرفه يدل (على وجود الاصل المعدول  
عنه) يعنى على ان الاصل المعدول عنه موجود (فوجوده) اى فوجود ذلك  
الاصل (محقق) اى ثابت (بلاشك) ولا شبهة واذا عدل عنه يكون العدل تحقيقا  
اى محققا ولهذا القسم قال العدل التحقيقى لتحقيق اصله والمعدول عنه ايضا (وفي بعضها)  
اى بعض تلك الامثلة (لا) يوجد (دليل) يدل على الاصل المعدول عنه (غير منع  
الصرف) ولا سم لا يكون غير منصرف بعلة واحدة في كلامهم وذلك البعض مثل عمرو  
زفر (يفرض) مبنى للمفعول اى فيقدر (له) اى لذلك البعض (اصل ليتحقق العدل)  
اى حتى يقع (باخراجه) اى باخراج ذلك البعض (عن ذلك الاصل) اى عن اصل  
المقدر له لانه اذا لم يقدر له الاصل ولم يخرج عنه يلزم ان يوجد اسم غير منصرف  
بعلة واحدة في كلامهم وذلك غير جائز لان العلة الواحدة لم تؤثر في منع الصرف فيكون

اصل هذا البعض مقدراً ولهذا يقال له العدل التقديرى لكون اصله مقدراً ولهذا  
قال الشارح (فانقسام العدل الى) العدل (التحقيقى) و(العدل) (التقديرى) حتى صار  
العدل قسمين (انما هو) اى ليس ذلك الانقسام الا (باعتبار كون ذلك الاصل محققاً  
او مقدراً) نظراً الى الامر الاول لان وجود الاصل اذا كان محققاً بلا شك كان  
العدل محققاً ايضا بلا شك واذا كان مقدراً كان العدل مقدراً لان الفرع يتبع  
الاصل (واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل) اى المحقق او المقدر نظراً  
الى الامر الثانى (ليتحقق) يعنى يقع (العدل فلا دليل عليه غير منع الصرف)  
لان الاصل فى اعتبار العدل ليس الا وجود تلك الامثلة غير منصرفة بعلّة واحدة  
فى كلامهم (فعلى هذا) اى على انقسام العدل الى التحقيقى والتقديرى باعتبار الامر  
الاول (قوله) اى قول المصنف (تحقيقاً) معناه) اى معنى هذا القول لا اعرابه  
العدل خروجه عن صيغته الاصلية (خروجاً كائن عن اصل محقق) اى موجود  
(يدل عليه دليل غير منع الصرف) وهذا بيان لحاصل المعنى والا فاعرابه على  
الحالية من الصيغة اى حال كونها محققة وتأنيت المصدر الواقع حالاً من المؤنث ليس  
بلازم ضمير فيه كذا قيل او بمعنى محققاً صفة لخروج مقدر بحال متعلقه وهو  
الاصل والمفهوم من تقدير الشارح هذا المعنى لان الخروج يكون محققاً اذا كان  
الاصل محققاً (كثلاث) اى خروجاً كائناً كخروج او خروجاً مثل خروج ويجوز  
ان يكون خبر مبتدأ محذوف اى مثاله مثل ثلاث (ومثل) وزنهما فمال ومفعول عدلا  
عن ثلاثة ثلاثة مكرراً (والدليل) اى الذى يدل (على اصلهما) اى اصل ثلاث ومثل (ان  
فى معناها) اى فى معنى كل واحد منهما (تكراراً دون لفظهما) اى ليس فى لفظ كل  
منهما تكرار بل التكرار ليس الا فى مضاهيانه اذا قيل جاء فى القوم ثلاث اى حال كونهم  
مفصلين بهذا التفصيل وهو كون الجائين ثلاثة مرة وثلاثة مرة اخرى وثلاثة اخرى مرة  
اخرى الى ان ينتهى القوم تعلم ان الجائين هكذا جاؤا (والاصل) فى الالفاظ (انه)  
اى الشأن والحال (اذا كان المعنى مكرراً يكون اللفظ ايضا) اى كان المعنى مكرراً  
(مكرراً) لان اللفظ يتبع المعنى لان المقصود المعانى والالفاظ قوالب لها ودالة عليه  
فصدا افراد المعنى يلزم افراد اللفظ وعند تكرره يلزم تكرره (كافى) قوله (جاء فى القوم  
ثلاثة ثلاثة) حال من القوم مأول بلفظ واحد والمشتق ايضا اذ يصح ان يقع ما دل على  
هيئة حاله عند المصنف اى مفصلاً بهذا التفصيل كما فصلناه لك فلما كانت العبارة عن  
الحال كلا اللفظين معا جرى اعراب اللفظ الواحد عليهما جميعاً (فعل) من هذا التقرير  
(ان اصلهما) اى اصل كل واحد من ثلاث ومثلث (لفظ مكررو هو) قولك (ثلاثة  
ثلاثة) وقد عدل ثلاث ومثلث عن هذا الاصل تخفيفاً فى اللفظ لان ثلاث اخف من ثلاثة  
ثلاثة ان معناها واحد وفى الرضى وذلك ان اوجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد وقادتهما

مراتب الاعداد لان  
العدد اسم من قولك  
عدد الشيء هذا اذا  
احصيته وكل واحد  
من الواحد الى المائة  
فصاعداً اسم مرتبة  
من مراتب العدد والقول  
بانها ملثمة من الاحاد  
حاصلة من تكرارها  
لامن تكرار مراتب  
الاعداد تناقض ظاهر  
على ان اولى ليس  
كثلاثين فان معناها صاحب  
وذوون من غير حصر  
فى مرتبة واحدة ولذا  
قيل جميع من غير لفظه  
واما هذا فهو اسم  
موضوع لهذا العدد  
المخصوص كالواحد من  
غير فرق فلا يصح  
القول بانه جمع كما  
لا يخفى (قوله) وايضا  
هذه الالفاظ قيل لو قال  
بمجموع هذه الالفاظ الى  
آخره لكان فيه لطافة  
كأنه اراد ان هذه الالفاظ  
كل منها مجموع المعنى  
فيحسن هذا التبيين لاشارة  
به ولا يخفى ان هنا  
بمراحل عن قصد الشارح  
بعبارة بل هو غير صحيح  
اشير اليه فتدبر (قوله)  
واما جعل اعراب المتن  
مع ملحقاته قيل الاولى  
ترك مع ملحقاته لان بيان  
الوجه فى الاصل يعنى  
عن مؤنة اليان فى الملحق  
ولانه لا يساعده قوله  
لا فرمان للواحد بلا  
كلفة وكذلك قوله وهو  
علامة التثنية والجمع ولا

وتقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين وافظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكر وعلى  
الاطراد في كلام العرب نحو قرأت جزء جزء وابصرت العراق بلدا بلدا فكان القياس في  
باب العدد ايضا التكرار عملا بالاستقراء فلما وجد ثلاث غير مكر لفظا حكم بان اصله لفظ  
مكر الى هنا كلامه (وكذا) اي كالحال في ثلاث ومثلث خبر مقدم (الحال) مبتدأ مؤخر  
(في احاد وموحد) عدل كل واحد منهما عن واحد واحد (وتناء ومتنى) عن اثنين  
اثنين وثلاث ومثلث متنها (الى رابع ومربع) فالغاية هنا داخلة تحت المتبعا لا فانعلم قطعنا  
ان حكم الغاية ههنا كحكم المتبعا او يجعل الى بمعنى مع مثل قوله تعالى ولانا كلوا الموالهم  
الى اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم (بلا خلاف) لاحد في ان هذه الامثلة غير  
منصرفه لورود النص فيها صريحا مثل قوله تعالى اولى اجنحة متنى وثلاث ورابع واحاد  
وموحد قياسا عليها لكونها معدولين عن واحد واحد الذين هما اصل في العدد  
(وفيا) اي في الاسماء التي كانت (وراءها) اي بعد هذه الاسماء الجار والجرور خبر مقدم  
متنها (الى عشار ومعشر) المعدول كل واحد منهما عن عشرة عشرة فالغاية ايضا  
داخلة في المتبعا (خلاف) مبتدأ مؤخر في انها منصرفه او غير منصرفه فبعضهم ذهب الى  
انها غير منصرفه لان السبب الذي يوجد فيها دونها وهو العدل والوصفية قد وجد  
فيها ولان الاشتراك في السبب يستلزم الاشتراك في الحكم وبعضهم ذهب الى انها منصرفه  
لكون الاصل في الاسم الصرف (والصوب) اي الحق من المذهبين (بجيتها) اي ان  
تكون غير منصرفه لما قلنا (والسبب في جمع صرف ثلاث ومثلث) اي السبب الذي  
يقضي عدم صرفهما (واخواتها) اي اشباههما من السباق والسباق يعني من احاد  
الى مئزر عند سببويه (العدل) الحقيقي (والوصف) اللازمة (لان الوصفية العرضية  
التي كانت في ثلاثة ثلاثة) اي الوصفية التي حصلت لهما بالتركيب لان ثلاثة وضعت اسما  
لمرتبة معينة من مراتب العدد من غير ملاحظة معنى الوصف فيه فلا وصف فيه في  
اصل الوضع وبدل عليه اضافته الى المعدود نحو ثلاثة رجال واربع نسوة والوصفية انما  
حصلت بالتركيب ليكون فيه فائدة فتكون عارضة لان التركيب عارض وامابا لعارض فهو  
عارض (صار) اي الوصفية (اصلية في ثلث ومثلث) لان المعدول لم يوضع الاوصفا  
ولا يستعمل الامع اعتبار معنى الوصفية فيه يدل عليه قولك جاءني رجال ثلاث ولا  
يقال جاءني ثلاث رجال والحال ان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه فتقاربا وضعا  
(لا اعتبار هاهنا بوضعه) اي لكون الوصفية معتبرة في المعنى الذي وضع كل واحد من ثلاث  
ومثلث له (واخر) عطف على ثلاث او مثلث بضم الهمزة وفتح الحاء المهيمنة (جمع اخرى)  
صفة اخرى اخرى على وزن فعل بالضم والسكون (مؤنث) بالجر صفة لاخرى مضاف الى  
(آخر الذي هو مفرد مذكر على وزن احر قلبت الهمزة الفا) (آخر اسم التفضيل)  
كافضل بشهادة التعريف حيث جي له مفرد وثنية وجمع ومذكر ومؤنث كاسم التفضيل

يخفى على التأمل الجدير  
ان الكلام الخالي عن  
بيان الملحقات يحكي  
من نقصان القول بان  
بيان الوجه في الاصل  
يعني عن مؤنة البيان  
في الملحق ممنوع لجواز  
ان يكون الملحق جي  
في حكم مفسر له في  
حكم آخر وليس ما  
يلحق بهما جزء من المألوف  
حتى يتوهم عدم مساعدة  
العلة لبعض المألوف لم  
لنا ان يقول ان الملحق  
بهما وان لم يكن فرما  
لواحد اذ لا يتصور  
فيه ذلك لكن في آخره  
حرف يصلح للاعراب  
وبه تم المقصود وقوله  
وهو علامة الثنية والجمع  
بيان للحرف وتوضيح  
له لانه لا يكون الا  
علامة لهما (قوله)  
لخفة الفتحة وكثرة  
الثنية وكسروه في الجمع  
لعل الكسرة وقللة الجوع  
تبع الشارح الهندي في  
ذلك اعني نسبة الفلة  
الى الجمع والكثرة  
الى الثنية وفيه نظر  
فان الظاهر عكس ذلك  
اذ الفلة والكثرة ههنا  
انما يتصور باعتبار  
فلة العدد وكثرته وقد  
صرح بذلك الشيخ  
الرضي حيث قال وانما  
اعربا هذا الاعراب لا  
فلة عدد المتى والواو  
بجمله لكثرة عدد الجمع  
وهنا هو المفهوم من  
كلام المصنف فانه قال

في الفرح اخوك  
واخوانه والثنى والجمع  
انما امرت بالحروف  
لانها لا تكثرت واد  
اخرها حروف قبل  
ان يكون اعرابا جعل  
اعرابها بالحروف اما  
تكثر المعنى والجمع  
فواضح واما تكثر  
اخوك واخوانها فلانه  
لا كان معناها متوقفا  
على الاضافة لانها كلها  
امور نسبية جعل المضاف  
والمضاف اليه كالشيء  
لواحد مع كثرته  
في الكلام وما قبل كثرة  
الثنية بالاضافة الى الجمع  
وقلة الجمع بالاضافة  
الى الثنية لتوقف الجمع  
على الثلاثة ان كان اسما  
واكثر ان كان صفة  
بخلاف الثنية وهم  
اذ لا وجه لاعتبار القلة  
والكثرة في هذه الجملة  
لانه يرجع الى الاستعمال  
فيصير محكما باطلا  
فالصواب ان يقال فتعبروا  
ما قبل الياء في الثنية  
لان الفتحة اخف الحركات  
والثنى سابق على الجمع  
فكان اوليها وكسروه  
في الجمع لعدم قبوله  
الضمة او مبنى الكلام  
على التناسب دون التعادل  
فيقال فرقوا كذلك  
لان الفتحة تناسب الثنى  
لخفتها وقلة والكثرة  
الجمع لظهورها وكثرته  
الا ان يحمل اللام  
في المجموع على العهد  
بقريته كون الكلام في

(لان معناه) اي معنى آخر (في الاصل) اي اصل الوضع يعني معناه للثوى (اشد تأخرا)  
تميز يعني ان معنى قولك جاءني زيد ورجل آخر اشد تأخرا من زيد في معنى من المعاني  
(ثم نقل) من معناه للثوى (الى معنى غير) يعني الى المعنى المجازي وهو الذي بقريته السؤال  
تحقيقا كما اذا قيل ازيد في الدار فيقال آخر اي ليس فيها وتقديرا لان في اسم التفضيل  
ايضا معنى الثنى لان الوصف الزائد في المفضل منفي باسم التفضيل عن المفضل عليه معنى  
لانه لو لم يكن كذلك لما كان للتفضيل وجه ولهذه المناسبة نقل الى معنى غير فمعنى قولك  
جاءني زيد ورجل آخر جاءني رجل غير زيد لكن بشرط ان يكون من جنس المذكور  
فلا يقال جاءني رجل وحمار آخر وامرأة اخرى كذا في الرضى (وقياس اسم التفضيل  
ان يستعمل) باحد الاشياء الثلاثة ليكون المفضل عليه معلوما به اما (باللام) اي اما ان  
يستعمل بدخول اللام عليه مثل زيد الافضل على ان تكون اللام فيه للعهد (او بالاضافة)  
اي اضافة اسم التفضيل الى المفضل عليه (او بكلمة من) يعني او بدخول من التفضيلية  
على المفضل عليه على سبيل منع الحلو والجمع المستعمل باحدهما اختيارا في اللفظ (فحيث  
لم يستعمل) اي اخر (بواحد منها) اي من هذه الثلاثة (علم انه معدول من احدها) اي  
من المستعمل باحدها اختصارا في لفظ (فقال بعضهم انه) اي اخر (معدول عما) اي  
عن الاخر الذي (فيه اللام اي عن الاخر) لتوافق المعدول والمعدل عنه في اللفظ والمعنى  
وشروط تفايرهما في الهيئة موجود هنا لان ما جرد عن اللام غير هيئة المحلى به ولا  
يلزم ايضا ان يكون المعدول معرفة كافي امس لانه معرفة لكونه معدولا عن المرف  
باللام يعني الامس لكونه بمعناه حيث نبى تضمنه معنى الحرف وهو اللام فيما عدل عنه  
وهنا ليس كذلك لعدم بقاء معنى التفضيل فيه لما عرفت انه نقل الى معنى غير وصار اسما  
مثله (وقال بعضهم هو) اي اخر (معدول عما ذكر معه من) اي عن اسم التفضيل الذي  
هو اسم استعمال بمن التفضيلية (اي عن اخر من) لانه الاصل في الاستعمال لكون معنى  
التفضيل فيه اظهروا ووضح ولذا لم يطابق موصوفه حيث يكون مفردا وان كان الموصوف  
متى او جمعا مذكرا كان او مؤنثا الا انه لا يعدل الاعما يكون بمعنى الجماعة لكون كلامنا  
في الجمع لان اخر جمع فلا يعدل الا عن الجمع لا المفرد ولا المتنى (وانما لم يذهب) مبنى  
للمفعول (الى تقدير الاضافة) الجار والمجرور في محل الرفع بناء على انه نائب الفاعل يعني  
لم يذهب احد الى ان يكون اخر معدولا عما استعمل بالاضافة نحو اخر زيد و اخر  
الناس فتكون الاضافة مقدرة في المعدول ولذا قال الشارح الى تقدير الاضافة (لانها توجب  
التنوين او ابناء و اضافة) بالتنوين (اخرى) صفة الاضافة (مثلها) صفة بعد صفة لها  
اي مثل الاضافة الاولى يعني ان حذف المضاف اليه من التركيب الاضافي لا يخلو اما ان  
يوجب التنوين في المضاف ليكون عوضا عن المضاف اليه المحذوف وسادامسده (نحو  
حيث) اصله حين اذا كان كذا فحذف كان كذا وعوض عنه التنوين لما ذكر ونون وكتب

متصلا بالجين قليل حينئذ تخفيفا واما ان يوجب بناء المضاف لتضعفه معنى الاضافة وهو معنى من معاني الحروف (وقبل) لان اصله قبل زيد فلما حذف المضاف اليه ونوى بنى على الضم لماسيحي (و) اما ان يوجب ان يليه تركيب اضافي مثله بشرط ان يكون المضاف والمضاف اليه في الثاني عين المضاف والمضاف اليه في الاولى ليكون قريبة على ان المضاف اليه محذوف في الاول نحو (يانيم تيم عدى) فانه اصله يانيم عدى فلما حذف المضاف اليه وجب ان يليه تركيب اضافي يقلل يانيم تيم عدى لما ذكر وسيجي\* ومثله يازيد زيد العملات (وايس في اخر) المعدول (شي من ذلك) اى من التنوين او البناء او الاضافة الاخرى (قتين ان يكون) يعنى اخر (معدولا عن احدا الاخرين) اما عما فيه اللام او عماد كرمعه من التفضيلية على سبيل منع الخلو والجمع (وجمع) على وزن صر دعطف اما على اخر لقربه واما على ثلاث لصالته (جمع) بالجر صفة له مضاف الى (جمعا) بالمد كصحراء (مؤنث) بالجر صفة لجمعا مضاف الى (اجمع) الذى هو مذكر افعل (وكذلك) اى مثل جمع في عدم الانصراف خبر مقدم (كنع) مبتدأ مؤخر (وبنع وبصع وقياس فعلاء) الذى ذكره (افعل ان كانت) اى صيغة افعل (صفة ان يجمع) تلك الصفة (على فعل) يضم الفاء وسكون العين لتمييز افعل الصفة عن افعل التفضيل لانه جمع بالواو والنون في المذكر وبالالف والتاء في المؤنث لشرفه لان هذا الجمع اشرف المجموع ولو جمع افعل الصفة على هذا الجمع ايضا لوقع الالتباس ولم يعكس لما قلنا ولم يجمع مؤنثه بالالف والتاء ايضا لكونه فرع المذكر بل كان جمع المذكر والمؤنث في افعل الصفة واحدا اختصارا لقصور هذه الصيغة عن افعل التفضيل (كصحراء على حمر وان كانت) اى صيغة افعل (اسما ان يجمع على فعلى) في التكسير بفتح اللام وكسرها مثل اجدل واصبع واحرص يجمع على اجادل واصابع واحارص (او فعلا وات) بالالف والتاء في الصحيح لان الف التانيث اذا وقعت في الاسم يجمع جمع الصحيح المؤنث مثل جباريات في جبارى (كصحراء) بالمد البرية وكذا كل فعلاء بالمد اذا لم تكن مؤنث افعل مثل عذراء وصبراء وورقاء يجمع (على محاررى) والاصل فيه محاررى على وزن محارريع لان ما قبل الف التكسير في الجمع الاقصى يكون مكسورا كما ساوروا ناعيم فان قلبت الالف ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم قلبت الهمزة ايضا لان الهمزة اذا وقعت بعد حرف المد قلبت بحجسه للمجانسة كقرورة وخطة واقيس فصار محاررى بالتشديد وهذا قليل الاستعمال لاستقلال الياء المشددة في آخر الجمع الاقصى فخفت بحذف الياء الاولى فصار محاررى مثل اساور ثم قحت الراء وقلب الياء الفا لتحركها وافتتاح ما قبلها لزيادة الحقة لان الفتحة والالف اسف من الكسرة والياء فصار محاررى مثل جادى (او صحراوات) كاذكرنا (فاصلها) اى اصل جمع (اما جمع) كحمران كانت وصفا (او جماعى او جمعاوات) ان

(كانت)

جمع المذكر السالم فصح ما اتى به من التعليل لاختصاص هذا الجمع بذوى العقول وعموم الثنية لهم ولغيرهم (قوله اى تقدير الاعراب يعنى ان اللام عوض عن المضاف اليه واللمهد على اختلاف الرايين في مثله وقيل الانسب تفسيره بالاعراب المقدر ليلايم قوله واللفظى فيها عداه والامر بالمكس لظهور ان المفسر اما يناسب هذا المفسر وقصر تلك الملازمة على ذلك التفسير ممنوع (قوله اى الاسم الذى تعذر الاعراب فيه اشارة بذلك الى ضعف ما اختاره الهندى من ان ما مصدرية جينية اى التبريرى كائن في وقت تعذر تلفظ اعرابه او موصولة اى العرب الذى تعذر تلفظ اعرابه على حذف مضاف في ضمير تعذر لان الظاهر التبادر كونها موصولة والحل على ان المضاف حينئذ محذوف اقم المضاف اليه مقامه اعنى الضمير فصار مرفوعا مستتر فى الفعل تكلف يستغنى منه بحذف العائد الذى هو امون وحذف المضاف اظهر عند الاطلاق (قوله في آخره) قبل الاولى آخره ان اراد القائل ان المقصود يتم بدون الجار فكلامه

كانت اسما فوجد المعدول عنه (فاذا اعتبر اخر اجهما عن واحدة منها) اى من هذه الاصول  
الموجودة لها (تحقق العدل فاحدا السيين) المقتضين منع صرف جمع (فيها العدل التحقيقي)  
لكون الاصل محققا (و) السبب (الاخر الصفة الاصلية وان صارت) اى جمع (بالغلبة)  
اى بغلبة استعمالها (في باب التاكيد اسما) لان فعلا فاعل لا يكون الاوصفا فالاسمية فيها  
عارضة فتكون الصفة مؤثرة في منع الصرف سواء كانت زائدة بغلبة الاسمية مثل اسود  
وارقم وادهم او غير زائدة بغلبة الاسمية مثل احمر واصفر (وفي جمع واخواته) وهى  
اكتع وابتع والبصع الظرف متعلق بما قبله تقديره (احدا السيين) (فى اجمع واخواته  
(وزن الفعل و) السبب (الاخر الصفة الاصلية) واما فى جمعا واخواته فالقاء  
التأنيث القائم مقام السيين واماورد المصنف ثلاثة امثلة مع ان المثال الواحد كاف  
فى التمثيل كفى العدل التقديرى لانه لا يخلو اما ان يكون الوصف باقيا ولا الاول  
الاول والثاني اما ان يكون النقل فيه محققا ولا وما يكون النقل فيه محققا فهو الثاني  
والثاني اى ما يكون النقل فيه غير محقق هو الثالث لانه دائر بين ان يكون باقيا على وصفه  
او منقول الى الاسمية كفى باب التاكيد (وعلى ما ذكرنا) متعلق بقوله لا يرد اما اشارة  
الى تفسير معنى الخروج عن صيغته الاصلية والتثنية عليه بالامثلة واشارة الى الفرق بين  
جمع واخوين الجموع الشاذة مع ان كلا منها على خلاف مقتضى القياس وحاصلهما ان  
الجموع بعضها قياسية وبعضها شاذة وبعضها معدولة (لا يرد الجموع الشاذة) اى لا ينتقض  
ما قلنا بها (كائب واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما) اى اخراج اقوس وايب (عما)  
اى عن الجمع الذى (هو القياس فيهما) وان كان موجودا (كاليا وبالا قواس) لان  
سبب الاعتبار ليس الوجود عدم الانصراف وذلك ليس بموجود فى الجموع الشاذة  
(كيف) استفهام انكارى اى كيف يعتبر اخراجهما عما هو القياس فيهما (والحال  
انه لو اعتبر جمعهما الاعلى انياب واقواس) ثم عد لاعتنهما (فلا شذوذ فى هذه الجمعية)  
اى ان يجمع ناب على انياب وقوس على اقواس لكونه على ما هو القياس لما سبق  
(ولا قاعدة) ايضا (للاسم المخرج) اى ليس للاسم المعدول قاعدة قياسية (يلزم من  
مخالفتها الشذوذ) اى حتى يكون ما خالفها من الاسماء المعدولة شاذا فتكون الاسماء  
المعدولة على قسمين شاذة وغير شاذة ولا شئ من الاسماء المعدولة شاذا (فن ابن يحكم  
فيهما بالشذوذ) هذا جواب لوبالفاء اى فن اى مكان يحكم فى تلك الجموع بالشذوذ حتى  
لا يكون اقوس وايب شاذوا لم يعتبر اخراجهما عنهما لعدم سببه وهو عدم الانصراف  
حكم عليهما بالشذوذ (ومن هذا) اى من عدم اعتبار الاخراج عما هو القياس لكون  
السبب الذى هو عدم الصرف غير موجود (نين) اى ظهر (الفرق) ظهورا بينا  
(بين الشاذ والمعدول) لان المعدول هو الاسم المخرج عما هو الاصل فيه باعتبار الاخراج  
عنه لوجود سبب الاعتبار الذى هو عدم الانصراف والشاذ ما لم يعتبر اخراجه عما

ليس بشئ لظهور ان  
ما يقتضيه التصحيح اللاحق  
به فانك لو قلت ان ثبت فى  
آخر الاسم شئ كذا  
حسن منك ان تقول  
سواء وجد فى القفظام  
لاخلاف ما اذا قلت ان  
كان الاسم الذى آخره  
شئ كذا فان القفظ حينئذ  
لا يحتمل الا ما هو الموجود  
فى القفظ وان اراد انه  
يلزم اتحاد الظرف  
والظروف فكذلك التحقق  
به الاختلاف فى جهة  
المعوم والخصوص (قوله  
كمصا يعنى كل معرب  
مقصود فانه يتعذر  
الاعراب اللغظى فى  
الاحوال الثلاث لان الا  
لف لو حاوكت تحريكه  
لخروج عن جوهره  
واقرب حرقا آخرى  
همزة فلا يمكن تحريك  
الالف مادام الفا (قوله  
وكما فى اسم المعرب  
بالحركة استغنى بهذا  
القيد عن الاخر او  
المخرج نحو غلامى  
ومسلمى مضافا الى ياء  
التكلم فان كلا منهما  
معرب بالحروف دون  
الحركة وانما اختاره  
عليه مع ظهور كونه  
اخضر لئلا يخرج نحو  
عبادى ومسلمانى عما  
هو داخل فيه وانما لم يزد  
لفظا حتى يخرج نحو  
عصاى اما لان المتبادر  
فى الاطلاق المعرب  
بالحركة ما كان معربا  
بها لفظا واما لتثنية

هو القياس فيه لعدم وجود سببه بل كان اولاً على خلاف القياس (او تقدير) عطف  
على تحقيقاً (اي) العدل خروجه عن صيغة الاصلية (خروجاً كاشعاً عن اصل مقدر  
مفروض) فيه اشارة الى ان التقدير بمعنى المقدر والى انه بمعنى الفرض ولذا وصفه  
بقوله مفروض (يكون الداعي) والسبب (الى تقديره) اي تقدير الاصل (ومخرجه)  
عطف تفسير (منع الصرف) بالنصب خبر يكون (لا غير) لاهمنا في الجنس وغيره  
على الضم لشبهه بالقائات على ما سيجي اي لا غير منع الصرف من دليل موجود فيه  
ليس فيه دليل الامنع الصرف فقط (كمر) (وكذلك زفر قائمها) اي عمرو زفر  
(لما وجد غير منصرفين) في استعمال العرب بالعلمة الواحدة وهي العلمية ومن قاعدتهم  
ان الاسم لا يكون غير منصرف الا بوجود سببين فيه اوسبب مكرر (و) الحال انه  
(لم يوجد فيهما) اي في كل واحد من عمرو زفر (سبب ظاهر) من الاسباب التسعة  
(الا العلمية) وحدها وهي وحدها لا تمنع الصرف (اعتبر فيهما العدول) لوجود  
فيهما سببان العلمية والعدل ولا يكونا مخالفين للقاعدة ولا يمكن اعتبار غيره فيهما تأنيث  
ولا عجمة ولا تركيب ولا جمع ولا غيرها فانحصرا الاعتبار في العدل (ولما توقف اعتبار  
العدل على وجود اصل) للعدول لان الاصل اذا لم يوجد لم يكن اعتباره فيهما (و)  
الحال انه (لم يكن) اي لم يوجد (فيهما دليل) ظاهر يدل (على وجوده) كافي الامثلة  
السابقة في العدل التحقيق (غير منع الصرف) بالرفع صفة دليل (قدر) وفرض  
(فيهما ان اصلهما عمرو زافر) يعني كأن الواضح قصد التسمية اولا بعمرو زافر الا  
انهما لما كاتما من الاجناس خاف اللبس (عدل عنهما الى عمرو زفر) لان عمر موجود  
في الاجناس فكأنه سباه اولا بعمرو ثم عدل عنه الى عمرو سباه باختصار في اللفظ وزفر  
وان وجد في الاجناس كافي قوله \* يا بني الظلامة في التوافق الزفر \* الا انه لما كان  
نادرا جعل كان لم يكن فحينئذ كان عمرا دخل في الباب لانه يوجد في الاجناس فقط  
(و) (مثل) (باب قطام) عطف على عمرو وقطام اسم امرأة من العرب كحذام (المعدولة  
عن قاطمة) كما ان حذام معدولة عن حاذمة (واراد) المصنف (ببائها) اي بذكر  
الباب (كل ما) اي كل لفظ (هو) اي كان (على) وزن (فعال) والالقال وقطام  
بالجر حال كونه (علما للاعيان) اي علما موضوعا لعين معين من الاعيان (المؤنثة) حال  
كونه ملبسا (من غير ذوات الراء) يعني ليس في آخره راء كخضار وطمار الكائنة  
(في) (لغة) (في تميم) (فانهم) اي بني تميم ويجوز ان يرجع الى النحاة اي فان النحاة  
(اعتبروا العدل) اي اخراج نحو قطام عن قاطمة (في هذا الباب) اي باب قطام يعني  
في فعال التي تكون علما للاعيان المؤنثة (حلاله) مفعول له لقوله اعتبروا اي لكونهم  
حاملين اذا الباب (على) فعال التي كانت (ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار)  
في حواشي الهندي اسم كوكب وفي القاموس جبل بين النجاة والبصرة ارا الهجان

على انه لوجه للاحتراز  
عنه كما ذهب البعض  
لان المقصود كل اسم  
معرّب بالحركة مضافا  
الى ياء المتكلم يستحيل  
ظهور الاعراب في  
آخره سواء كانت  
الاستعانة بسبب الاضافة  
او بسبب آخر قبلها  
وعليك ان لا تنسج الى  
ما قبل اي اصل عصا  
عصوى فالقلب بالالف  
ما تندر اعرابه فيكون  
القلب بالالف بعد تندر  
الاعراب بالاضافة ولا  
يكون تندر الاعراب قبل  
الاضافة على انه لو قيد  
بالحركة الفظية لم يخرج  
عنه نحو قاض مضافا الى  
ياء المتكلم مع انه داخل  
فيه ثم ينبغي ان يفسر قاض  
بما سوى المضاف الى ياء  
المتكلم لان الاعراب  
في الناقص المضاف الى  
ياء المتكلم متعذر لان  
المحذوف في آخره حركة  
الكسرة التي اقتضته الياء  
لا حركة الاعراب حتى  
يكون تعذرها لاشتغال  
فان كل من قبيل الالهام  
(قوله فانه لا اشتغل ما قبل  
الياء بالكسرة للنسبة  
قبل دخول العامل  
وذلك لان الاسم انما  
يستحق الاعراب بعد  
تركيبه مع عامله كما تقرر  
في قولك جاء غلام زيد  
مثلا لم يستحق به المضاف  
الاعراب الا بعد كونه  
متندا اليه اذ هو مقتضى  
لرفع الاسماء وكونه مستندا

او الحبر من الابل (وطمار) بالفتح والكسر المكان المرتفع وفي بعض النسخ ووبار  
وهي في القاموس ارض بين اليمن ورمال يبرين وقيل طمار بالكسر والفتح مكان مرتفع  
ويقال هو مكان يرفع اليه الانسان ثم يرى منه (فانهما) اي حضار وطمار (مبينان  
على الكسر) ولم يبين على السكون مع انه الاصل في البيان لثلايلزم اجتماع الساكنين  
ولم يبين على الضم للثقل وهو ظاهر ولا على الفتح مع انه اخف وايضا اخو السكون  
لان حينئذ يلزم اجتماع الفتحات وهو ثقيل ايضا فبين على الكسر لانه ليس فيه محذور  
(وليس فيهما) شئ يوجب البناء او غيره (الاسباب) من الاسباب التسعة المقتضية  
منع الصرف (العلمية) بدل من قوله سببان (والتأنيث) عطف على العلمية  
(والسببان لا يوجبان البناء) اي لا يوجبان بناء ما وجد فيه احدهما او كلاهما  
لانهما ليسا من الاسباب المقتضية للبناء فان الموجب للبناء في هذا الباب المشابهة  
لفعال التي كان بمعنى الامر نحو تزال وتراك في المدل والوزن (فاعتبر فيهما  
العدل) ولم يكتف بالمشابهة في الوزن للثلايلزم مثل سحاب وحيام وكلام وسلام  
وغیرها فانها معربة مع المشابهة في الوزن لانها وحدها لم تؤثر في منع الاعراب  
الذي هو الاصل في الاسم (لتحصيل سبب البناء) وهو المدول والوزن (فلما اعتبر  
فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر) العدل (ثيا) اي في فعال الذي (جملوه)  
اي مثل حضار وطمار (ثما) بيان لما في قوله ثيا اي من باب فعل الذي (جملوه)  
اي بنوتم . معربا غير منصرف ايضا) اي كما اعتبروا العدل في باب حضار (حلا)  
مفعول له لقوله اعتبر اي ليكون محولا (على نظائره) اي على اشباهه اللواتي هي  
ذوات الراكلا من عدم الاحتياج اليه) اي الى اعتبار العدل فيه (لتحقق السببين)  
اي لوجود سببين من الاسباب التسعة (لمنع الصرف العلمية والتأنيث) المعنوي مع  
وجود شرط تختم تأثيره ههنا وهو الزيادة على الثلاثة وسبجي (فاعتبار العدل  
فيه) اي في باب قطام (انما هو) اي ليس الا (للحمل على نظائره) اي على اشباهه  
(لا) اي ليس اعتبار العدل فيه (لتحصيل سبب منع الصرف) هو العلمية والتأنيث  
مع وجود شرط وجوبه وهو حاصل سواء اعتبر العدل اولا والحاصل لا يمكن  
تحصيله (ولهذا) اي ولا لاجل ان اعتبار العدل فيه ليس الا للحمل على نظائره  
لا غير (يقال ذكر باب قطام) المصدر مضاف الى المفعول والفاعل متروك اي ذكر  
المصنف هذا الباب (ههنا) اي في بحث العدل التقديرى (ليس في عمله) لان عمله  
سيأتي في باب اسما لا فعال (لان الكلام) اي البحث (ثيا) اي في الاسم المعرب  
الذي وجد غير منصرف بالعلمية وحدها (قد رفيه) اي في ذلك الاسم (العدل  
لتحصيل سبب منع الصرف) وهو العدل لانها قدر فيه العدل حملا على نظائره  
(وانما قال) اي المصنف (في بنوتم) احتراز عن لغة الحجاز (لان الحجازيين بنونه)

اليه مسبوقة بثبوته اولا  
في نفسه والمند اليه  
الحبر في هذا المثال ليس  
مطلق الغلام بل الغلام  
المصنف بصفة الاضافة  
الى زيد فالاعراب مسبوقة  
بالاضافة فالاول الاضافة  
ثم كون المضاف عمدة  
او فضلا ثم الاعراب فلما  
اضافوا الاسم المفرد الى  
ياء المتكلم التزموا ان  
يكون حركة ما قبل الياء  
كسرة لتوافقهما ولما  
اراد والاعراب بعد  
ذلك وجدوا عمل الاعراب  
مشتغلا بحركة لازمة  
واحتال الحروف  
الحركتين متخالفتين  
او متماثلتين مستعمل  
ضرورة وما قبل في  
ان الفسر على اشتغال  
ما قبل الياء بالكسرة  
والوافق انه لا اشتغال  
بالفتحة او الكسرة  
لتناول نحو يا غلاما  
ويا ابت ويا امت ويا  
ابنا ويا امتلان ما قبل  
ياء المتكلم لا يشتغل بما حدها  
الكسرة ضرورة واما  
نحو يا غلاما فليس من  
قبل اشتغال ما قبل الياء  
بالفتحة بل من قبل  
اشتغال ما قبل الالف  
بها وذلك لان النداء  
موضع تخفيف اذا المقصود  
غيره فيقصد الفراغ  
من النداء بسرعة ليختص  
الى المقصود من كلام  
فتخفف يا غلاما بوجهين  
حذف الياء وبقاء الكسرة  
دليلا عليه وقلب الياء



اي يجمعون فعال هذه مبنية وان كان معدولا ايضا عندهم (فلا يكون) باب قطام  
مطلقا سواء كان ذوات الراء اولا (مما نحن فيه) اي من البحث الذي كان ذكر نافية وهو  
كون المعدل تقديريا ( والمراد من بنى تميم اكثرهم ) فانهم على ان ذوات الراء  
من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والمعدل المقدر ( فان الاقلين منهم )  
اي من بنى تميم ( لم يجمعوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها ) يعني جعلوا باب قطام  
سواء كان من ذوات الراء اولا معربا (غير منصرف) لان الاسم اصل في الاعراب  
والمشابهة بالمبنى اذا كانت ضعيفة لم تؤثر في منع الاعراب فالعمل بالاصل هو  
الاولى ( فلا حاجة الى اعتبار المعدل فيها ) اي في ذوات الراء (لتحصيل سبب البناء)  
لما عرفت ان سبب البناء المعدل والوزن (وحمل) بالجر عطف على اعتبار المعدل  
اي لا حاجة ايضا الى حمل ( ماعداها عليها ) اي حمل فعال التي لم تكن من ذوات  
الراء على فعال التي كانت ذوات الراء لان هذا الباب معرب عندهم فكان في  
باب قطام ثلاثة اقوال في قول مبنى لمشابهة فعال التي بمعنى الفعل كترال عدلا  
ووزنا فلم يكن مما نحن فيه وفي قول معرب غير منصرف للمعية والتأنيث المعنوي  
فلا حاجة فيه الى المعدل وفي قول ان كان ذوات الراء فهو مبنى للمر وان لم يكن  
ذوات الراء فهو معرب غير منصرف للمعية والتأنيث المعنوي فاعتبر فيه المعدل  
وان لم يحتج اليه للحمل على نظائره من ذوات الراء فقط لا لتحليل سبب منع  
الصرف (الوصف) المعدود من اسباب منع الصرف فانوصف والصفة مصدر  
ان كالوعد والمدة بمعنى واحد وان فرق بينهما بان الوصف يقوم بالواصف  
والصفة بالموصوف وقال عصام الدين لم يعرف المصنف في هذا الباب الا المعدل  
لان غيره امام معرف في هذا الكتاب في محله وامامستن عن البيان لشهرته فيما بين  
المحصلين او عرف المعدل لمعدوله فيه عن تعريف السلف بخلاف الاسباب الباقية  
حيث لم يعدل فيها انتهى ( وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمه مأخوذة ) اي  
معتبرة ( مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع ) وسواء بقيت على  
الوصفية (مثل احمر) او جملت اسماء برأسها من غير اعتبار الوصفية كاسود وارقم  
على ماسياتي (فانه) اي مثل احمر (موضوع لذات ما) ولفظه ماصفة لذات اي وضع  
لذات من الذوات ولذا قيل ذات مبهمه وصفة معينة (اخذت) مبنى مفعول صفة للذات اي  
اعتبرت تلك الذات ( مع بعض صفاتها التي هي الحمرة ) في احمر والموصول مع  
الصلة صفة البعض لانه يأخذ التأنيث من المضاف اليه مثل قطعت بعض انامله  
(او) كانت الدلالة (بحسب الاستعمال) لا بحسب الوضع لان الواضع لم يكن وضعه  
للوصفية بل انما وضعه للاسمية ثم عرض له الوصفية بالاستعمال ( مثل اربع في)  
قولك ( مررت بنسوة ) بكسر التون وضمها والنساء والنسوة جمع امرأة لامن  
لفظها وتصغير نسوة لسيوه (اربع) بالجر والتوين (فانه) اي فان اربع (موضوع)

فان الان الالف والفتحة  
اخفى في الياء والكسرة  
وهذان لوجهان لا  
يكونان في كل منادى  
مضاف الى ياء المتكلم  
بل في الاسم الذي غلب  
عليه الاضافة الى الياء  
واشتهر بالتدل الشهرة  
على الياء المغيرة بالحذف  
او القلب الا يرى انه  
لا يقال يا عدو ويا عدوا  
فكيف يصح القول بان  
ما قبل الياء قد يشتغل  
بالفتحة ( قوله غير  
مرضى رد لا ذهب  
اليه الشريف من ان  
يحمل تلك الكسرة  
المجتنبة للياء بدورود  
العامل علامة الاعراب  
ايضا فيكون الكسرة  
حيث مفيدة لفائدين  
بعدما كانت مفيدة  
لفائدة ( قوله عطف  
على قوله كفاض معنى  
انما اتى بلفظة تحويل  
على ان المراد عطفه عليه  
دون مدخول الكاف  
وذلك لظهور المراد  
على هذا التقدير  
اعني التنبيه على جريان  
هذا النوع في كلا القسمين  
بخلاف قولك كفاض  
ومسلى فان المشبه  
بأحد القسمين لا يدخل  
فيه القسم الاخر الا  
بتكلف فلا وجه لما قيل  
يجب ان الاصر ان  
يعذف نحو ويصطف  
مسلى على قاض واذا  
تحققت ذلك عرفت انه  
لا يجبه السؤال بانه قد

اسما (المرتبة معينة) هي ما بين الثلاثة والخمسة كائنة (من مراتب العدد) التي هي واحد الى مائة ومنها الى الف ومنها الى غير نهاية (فلا وصفية فيه) اى في اربع (بحسب الوضع) لانه اسم من الاسماء التي كانت في مقابلة الوصف كرجل وقرس وزيد وعمر (بل قد تعرضه الوصفية) بعد الوضع بحسب الاستعمال (كافي المثال المذكور) الذي اورده الشارح (فانه) اى اربع (لما جرى) مبنى للمفعول (فيه على النسوة) في قوله مررت بنسوة اربع بان جعل وصفها وبين به ما هو المراد منها كما ان الصفة تبين ما هو المراد من الموصوف (التي هي من قبيل المعدودات) وصفه بهادفما لتوهم ان النسوة لما كانت من ذوات العقول توهم انها لم تعد لان العدد لا يكون معدودا (لا الاعداد) اى ليست تلك النسوة من قبيل الاعداد وهو ظاهر (علم) جواب لما (ان معناه) اى معنى قوله مررت بنسوة اربع او معنى اجراء الاربعة على النسوة (مررت بنسوة موصوفة بالاربعية) لتكون اربع دالة على معنى في متبوعه لو هو الاربعية (وهذا) اى معنى مررت بنسوة موصوفة بالاربعية (معنى وصفى عرضى) اى عرض (له) اى لاربعة بعد الوضع اسما (في الاستعمال اى بسبب استعماله واجرائه على النسوة التي تكون معدولة (لا وصف (اصلى) له (بحسب الوضع) لما عرفت ان وضعه لم يكن الاسما فاذا استعمل وصفا يكون ذلك الوصف فيه عارضا ولما بين ان الوصف قسمان اصلى وعرضى احتيج الى ان ايها معتبر في السببية لمنع الصرف فقال الشارح مبينا (والمعتبر في سببية منع الصرف) اى في ان يكون سببها (هو الوصف) لا غير (لاصالته) لان الاصل لكونه اصلا يؤثر في الاحكام والقواعد والامثلة والشواهد (لا الوصف (العرضى) يعنى لا يكون الوصف العارضى سببا (لعرضيته) اى لكونه عارضا والعارض فى حكم العدم فلا يؤثر فى القواعد والاحكام (فلذلك) (اى لاجل ان المعتبر فى السببية الوصف الاصلى لاصالته لا العرضى لعرضيته (قال المصنف) اى بين ما هو المعتبر فى السببية فاللام فى قوله فلذلك متعلق يقال (شرطه) مبتدأ (اى شرط الوصف) المعدود من اسباب منع الصرف (فى سببية) متعلق بالشرط مضاف الى المفعول وهو (منع الصرف) اى كونه سببا لمنع الصرف (ان يكون) اى الوصف (وصفا) (فى الاصل) والجملة خبر المبتدأ الثانى وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول الذى هو الوصف (الذى هو الوضع) الذى هو الوصف خبر لا وماها ولو حكما كذلك ومثلث او تقديرا كج (بان يكون وضعه على الوصفية) والياء متعلق بقوله الوضع (لان ان تعرضه) عطف على قوله ان يكون وصفا (الوصفية بعد الوضع فى الاستعمال) لما عرفت ان المعتبر فى السببية هو الوصف الاصلى (سواء بقى) الوصف (على الوصفية الاصلية) ولم ينتقل عنها الى الاسمية مثل احرر (او زالت) الوصفية الاصلية (عنه) بان نقل الى

بقي اقسام من المستقل لم يذكرها وغفل عنها ولا يصح الجواب بان غرض المصنف من تكثير الامثلة بيان ان التقدير فى هذا القسم قد يكون الاعراب بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحروف لاستيفاء الاقسام للمستقل لان معنى كفاض مثله مما اعرب بالحركة واستقل ظهور الاعراب فى انظله ونحوه على ما اعرب بالحروف وحاله كذلك واما قيداها اعنى ورفعا وجرا فاما ينظر ان اليها بخصوصها فاقى يصح القول بعد اندراج ما يكون الاعراب المستقل تقديريا فى الاحوال الثلاث فاسد لوجهين احدهما ان الفرق بين شين اثنا يتصور بعد بينهما وما نحن فيه ليس من هذا القبيل وثانيهما ان الفرق بهذا الطريق لا يحتمل غير التباين واذا تحقق الاستقلال فى جميع الاحوال ايضا يكون بينهما عموم مطلقا اعنى بحسب الوجود اذ لا يتصور فى امثال ذلك اعتبار النسب بحسب الصدق فعلى هذا كان يجب على المصنف ان يأتى بما استغفل فيه اعراب فى جميع الاحوال الثلاث (قوله) اى لها عدا ما ذكر مما

الاسمية بحيث اذا اطلق لم يتبادر الى الفهم الا اسمية مثل اسود وارقم للحية لان غلبة الاسمية عارضة والعارض لا يبارض الاصل وان كان مقدرا فاذا كان الامر كذلك (فلاتضره) اي الوصف الاصلى وفسر المضرة بقوله (بان تخرجه) اي تخرج الغلبة الوصف الاصلى (عن سببية منع الصرف) اي عن يكون سببا لمنع الصرف (الغلبة) فاعله فلانضره (اي غلبة الاسمية) فيه اشارة الى ان المصدر المعروف باللام مضاف الى الفاعل بناء على ان تكون اللام فيه زائدة (على الوصفية) الاصلية متعلق بالغلبة (ومعنى الغلبة) اي غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية ان يكون اللفظ عاما في اصل الوضع ثم يصير ذلك اللفظ بكثرة الاستعمال في احد الانواع اشهر به ولذا قال الشارح (اختصاصه ببعض افراده) الباء داخلة على مقصور عليه يعنى كان اللفظ في الاصل عاما لانه بدل على ذات مبهمة ثم اشتهر استعماله في بعض الافرد الدالة هي عليه في الاصل وغلب فيه (بحيث لا يحتاج) ذلك اللفظ (في الدلالة عليه) اي على ذلك البعض (الى قرينة) لفظية او غيرها واما الدلالة على معنى الوصفى الذى كان قد وضع اللفظ له عاما فيحتاج اليها كابن عباس رضى الله تعالى عنهما فانه يقع على واحد من بنى العباس ثم صار اشهر في ابنه عبد الله بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة بخلاف سائر ابناءه وكذا النجم والزياء والبيت والكتاب على ما سياتى (كان اسود كان موضوعا) عاما (لكل ما فيه سواد) اي كان قد وضع وضعا عاما لكل شئ اتصف بوصف السواد من ذى روح او جاد لان يقال شئ اسود للمتصف به (ثم) بعض الوضع العام للمتصف به (كثرا استعماله في الحية السوداء) وهي فرد من الافراد التى وضع اسود لها قال عليه السلام اقلوا الاسودين الحية والابتر (بحيث) متعلق بكثرة (لا يحتاج) اي الحية السوداء (في الفهم عنه) اي انهاهما من لفظ اسود اذا ذكر او لا يحتاج انت في فهم الحية السوداء من لفظ اسود اذا ذكر (الى قرينة) دالة على ان المراد منه الحية السوداء من موصوف او غيره اذ عرفت به تلك الحية بخلاف سائر السواد فانه لا بد لكل منها اذا قصد به من قرينة من موصوف مثل ليل اسود او رجل اسود او من الرجال (فلذلك) (المذكور) اللام متعلق بالفعلين الذين هما صرف وامتع وعلة لها والمشار اليه به لما كان متنى فسر الشارح بقوله المذكور لتصحيح الاشارة بالمفرد دفعا لما يردان الاشارة لاتصح لكون المشار اليه متنى واسم الاشارة مفردا ثم بين المذكور بقوله (من اشترط اصالة الوصفية) في كون الوصف سببا لمنع الصرف (وعدم مضرة الغلبة) اي غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية يعنى اذا كان الوصف اصلا لا يضره زواله بالغلبة الاسمية حيث يكون غير منصرف بقيت وصفيته او زالت (صرف) (لعدم اصالة الوصفية) فطر الى الامر الاول (اربع) اذ وضعه للعدو (فى) (قولهم) (مررت بنسوة اربع) مع ان فيه سببين الوصفية ووزن الفعل لعدم كون الوصفية فيه معتبرة ووزن الفعل

تصدر فيه الاعراب او استنفل وقد عرفت ان القدرات باسرها داخلة فيما سبق فلا يجه ان بعض الامثلة التقديرية الغير المذكورة يلزم ان يكون من قبيل اللفظى واما على مذهب من قال ان المصنف لم يرد فيما سبق استيفاء الاقسام بل التنبيه على تحقق التقدير فيما عد العرب بالحركة او اراد بيان الفرق فلا يمكنه النفي بان يقول يعنى ضمير ما عده راجع الى ما ذكر من قسمي المعتذر والمستنفل لان المذكور من قسمي المعتذر والمستنفل على رايه ليس مجموعها (قوله) ولما ذكر في تفصيل العرب يعنى جر ذلك تعريفه الان قبل والاحتياج بعض احكام تذكر بعد الى معرفته ايضا واما المصنف فلا يحتاج الى معرفته الا لما سبق من تفصيل العرب فالاهتمام بتعريف غير المنصرف اكثر ثم وما يحوج اليه التفصيل السابق للعرب بيان المؤنث والمذكر وبيان المتنى والمجموع فكان ينبغي ان يذكره المصنف متصلا بغير المصنف وما يجب تقديم بحث المعرفة والتكررة لانهما يحتاج الى معرفتهما لصلة غير المنصرف

وحده لا يؤثر فأنصرف مع ان الانصراف اصل في الاسم (وامتنع) (من الصرف)  
 يعني صار غير منصرف كأنه غير منصرف قبل التسمية (لعدم مضرة الغلبة) نظراً إلى  
 الامر الثاني (اسود) وهو في اصل الوضع وصف لكل ذي سواد لما صرفت (وارقم)  
 وهو في اصل الوضع وصف بمعنى ذي رقم ونقوش لا يكون على لون واحد بل يكون ذا  
 الوان (حيث) اي لانهما (صار الاسمين) (للحجة) (الاول) بدل من ضمير صار ابدل  
 البعض يعني صار الاول وهو اسود اسما (للحجة السوداء) وهي الحية العظيمة السوداء  
 بالفارسية مارسياء بزرگ او مارسياء تر (و) صار (الثاني) اسما (للحجة التي فيها سواد  
 وبياض) وهي الحية التي تكون سوداء ويكون عليها نقط بياض او يكون عليها نقط سوداء  
 وبياض او تكون مخيلطة بهما وجمعها اراقم وعليه قوله \* واياك اياك المجازاتها \* اشد  
 سمو ما من سموم الارقام \* (وادهم) وهو في اصل وضعه بمعنى ذي الداهية اي السوداء  
 (حيث صار اسما) (للقيد) (من الحديد لما فيه) اي في الحديد (من الدهمة) بيان لما اعني  
 السواد) تفسير الدهمة وهي السوداء يقال فرس ادهم وناقدهما اي اسود وسوداء  
 وفي قوله تعالى مدهامتان اي سوداوان والحديد الاسود (فان هذه الاسماء) اي اسود  
 وارقم وادهم (وان خرجت عن الوصفية) اي عن كونها وصفاً بمعنى ذي سواد وذی  
 رقم وذی دهم (لغلبة الاسمية) على الوصفية الاصلية (لكنها) اي الان هذه الاسماء  
 (بحسب اصل الوضع او صاف) لما صرفت غير مرة (ولم يهجر) مبني للمفعول (استعمالها)  
 بالرفع نائب ماب الفاعل والجملة خبر ان في قوله فان وقوله وان خرجت حال من اسم ان  
 والمعنى فان هذه الاسماء حال كونها مخرجة عن الوصفية بالغلبة لكن بشرط كونها اوصافاً  
 وضما لم يمنع استعمال كل واحد منها (في معانيها الاصلية ايضاً) اي كالم يمنع استعمالها في  
 معانيها الوصفية مجردة عن الاسمية (بالكلية) لانها استعملت في نوع من انواع معانيها  
 الوصفية لاننا لم قطعاً ان معنى اسود والغالب في الاسمية حية سوداء ومعنى ارقم الغالب فيها  
 حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهم اي سواد وانت خبير بان في معانيها الاسمية  
 شمة من معانيها الوصفية (فالمانع من الصرف في هذه الاسماء) حين كونها مستعملة في  
 معانيها الاسمية (الصفة الاصلية) لان الاصل لكونه اصلاً معتبر (ووزن الفعل واما)  
 هذه الاسماء (عند استعمالها في معانيها الاصلية) يعني عند كونها مستعملة في المعنى الوصفي  
 لكل واحد منها (فلا اشكال في منع صرفها) لانها اذا كانت متمتعة من الصرف  
 وجعلت غير منصرفه عند كونها مخرجة عن معانيها الوصفية وكانت اسما من غير  
 اعتبار معنى الوصفية فيها فكون متمتعة من الصرف عند كونها اوصافاً ومستعملة في المعنى  
 الوصفي يكون بالطريق الاولى لان السبب اذا اثر عند زواله فعند وجوده يكون  
 اشد تأثيراً (لوزن الفعل والوصف في الاصل) الذي هو الوضع (والحال) الذي هو  
 الاستعمال لانها حينئذ وصف اصلاً واستعمالاً (وضعف) عطف على صرف

ومباحث المبتدأ والخبر  
 ومباحث النعت والحال  
 هذا ومنشأ ذلك الحال  
 القول عن اشتمال  
 الكتاب واحتوائه على  
 ما يتعلق بالحرب ثم  
 ما يتعلق بالبنى ثم ما لا  
 يخص باحدهما بل كان  
 اعم منهما ثم الفصل  
 ثم الحرف وان هذا  
 هو الترتيب المناسب  
 لحال الفن وما ذكره  
 من التوقف لا يستدعي  
 التقديم بل يكفيه البيان  
 فيها بعد تقدير (قوله)  
 وكان غير المنصرف  
 اقل من المنصرف قبل  
 يرد عليه ان في المعرفة  
 بالعدد يستحق بيان  
 الاقل ان يؤثر على  
 بيان الاكثر ويترك  
 الاكثر بالمقايضة لا يشتل  
 عليه من تقليل مؤنة  
 البيان واما المعرفة  
 بالتعريف فلا تفاوت  
 فيه الاقل والاكثر حتى  
 يقال اكنى بتعريف  
 ما هو الاقل واجيب  
 بان المقصود الاصل  
 معرفة الافراد اذا الاحكام  
 تجري عليها الاعلى المفهوم  
 وهذا المخط لان المقصود  
 من تعريف بيان هيئة  
 التي وحقيقته والاحكام  
 انما يترب الحكم الكلي  
 عليها بالجواب ان  
 هذا السؤال انما يردان  
 لوقال وانما قال عرف  
 غير المنصرف واكنى  
 بتعريفه لانه اقل  
 من المنصرف وبمعرفة

اي واكون الوصف الاصلى معتبر اضعف (منع افهى) من الصرف حيث صار  
 (اسما) (للحية) الحية الشديدة السم بناء (على زعم) مثلث الفاء ساكن العين الظن  
 ويستعمل في الباطل والمراد هنا المعنى الاول (وصفيتها لتوهم اشتقاقه من القوة  
 التي هي الحية) يعنى توهم انه مشتق من القوة مصدر فهو يفهم معنى الشدة في الحية  
 يقال ففوة السم شدة فيكون افهى بمعنى ذى خبث شديد ثم نقل اليها فتح من الصرف  
 لهذا على ضعف واما صرفة فقوى لانه لم يتحقق كونها وصفا في اصل الوضع (و)  
 (كذلك) اي كاضعف منع افهى من الصرف حين كونه اسما بضعف (منع) (اجدل)  
 من الصرف حيث صار اسما (للصقر) بناء (على زعم) وصفيتها لتوهم اشتقاقه من  
 الجدل بمعنى القوة) يعنى توهم ايضا انه مشتق من الجدل وهو شدة الخصومة يقال  
 جادله خاصمه فيكون اجدل بمعنى ذى جدل قوى وخصومة فتع من الصرف على  
 الضعف واما صرفة فقوى لانه لم يتحقق وصفيتها والصرف اصل في الاسم فانصرف (و)  
 ضعف منع (اخيل) من الصرف حيث صار اسما (للطائر) (اي لطائر ذى خيلان)  
 على وزن عمران جمع خال وهو الفطة في الجسد كالعبدان جمع عود بناء (على زعم) وصفية  
 لتوهم اشتقاقه من الحال) فعنى اخيل ذو خال ثم جعل اسما لطائر ذى خيلان ولما كان  
 فيه معنى الوصفية ضعيفا كان منع صرفه بعد النقل ضعيفا ايضا لان الضعيف لا يؤثر بعد  
 زواله فكان صرفه قويا (ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء) بعد النقل (عدم  
 الجزم بكونها اوصافا اصلية) لان اشتقاق كل واحد منها عما اشتق ثابت وهما وما ثبت  
 بالوهم لا يعتبر فكأنها لم توضع في الاصل اوصافا مما اشتق (فانها لم يقصد بها المعانى الوصفية)  
 وهي في افهى ذو خبث وفي اجدل ذو قوة وفي اخيل ذو خال (مطلقا) قوله (لا في الاصل)  
 تفسير للاطلاق متعلق بقوله لم يقصد يعنى لم يقصد بهذه الاسماء المعانى الوصفية في اصل  
 الوضع (ولا في الحال) ولم يقصد ايضا المعانى الوصفية في الاستعمال حيث استعملت اسما  
 للاعيان اما الاول وهو انه لم يقصد بها المعانى الوصفية في اصل الوضع فظاهر لانه لم  
 يثبت واما الاول وهو انه لم يقصد بها تلك المعنى في الاستعمال فلان المستعمل لها  
 لم يقصد بها الا ان يكون كل واحد اسما لنوع مخصوص من غير ملاحظة معنى الوصف  
 يعنى معنى الحية والقوة والحال وان كانت في نفسها موصوفة بتلك الاوصاف فلم  
 تكن وصفا وضما واستعمالا فانصرفت مطلقا وفي الرضى ولنا ان نقول صرفت هذه  
 الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا طارضا ولا اصلا فافهى  
 وان كانت في نفسها خيثة واجدل طائرا ذاق قوة واخيل طائرا ذا خيل لانه اذا قلت  
 مثلا لقيت اجدا لقيت هذا الجنس من الطير من غير ان تقصد معنى القوة كما تقول رأيت  
 عقابا من غير قصد به معنى الوصف وهو الشدة وان كان اقوى من الصقر الى هنا كلامه  
 (مع ان الاصل في الاسم) العرب ولم يقيد لكون البحث فيه (الصرف) لما سبق انه

يعرف المنصرف لان  
 المتبادر حينئذ اتصاف  
 المعرفة بالقلة بحسب المفهوم  
 وهو غير صحيح واما  
 على ما ذكره فلا يرد  
 جز ما فلهو وان اتصافه  
 بالقلة بحسب الافراد  
 دون المفهوم لان المذكور  
 فيها سبق ليس هو  
 باعتبار مفهومه بل باعتبار  
 افرادة وهذا هو المرجع  
 لتعريف هذا القسم (قوله)  
 واكتفى بتعريفه قد  
 سبق وجه ذلك من  
 انه لا واسطة على  
 مذهب المنصف بين  
 المنصرف وغيره فان  
 هذا التعريف يشمل الكل  
 (اي الاعراب بالحروف  
 والحركة جميعا) حتى  
 يكون رجلا اسم امرأة  
 غير منصرف ورجلان  
 ثنية رجل منصرفا  
 على ما صرح به  
 في الايضاح بخلاف  
 مذهب القوم فان  
 المنصرف عندهم ما  
 يدخله الحركات الثلاث  
 والتونين وغير المنصرف  
 ما سلب عنه الكسر  
 والتونين فيكون  
 قسم الحرب بالحروف  
 واسطة بينهما ولذا  
 عرفوا كلامهما اذ لا  
 يمكن ان يكون احد  
 التعريفين مقتبا عن الآخر  
 على مذهبهم فن قال  
 ان الحرب بالضممة  
 والكثرة والحرب  
 بالحروف واسطة على  
 مذهب القوم فلا يصح

لا يحتاج الى سبب بخلاف غير المنصرف فانه يحتاج الى سببين او سبب قائم مقامهما وما لم يحتاج الى سبب يكون اصلا (التأنيث) المعدود من اسباب منع الصرف (اللفظي) قيد به لتقابل المعنوي ولاتقابل بالتاء لكونها مشتركة فيها (الحاصل) قيده ايضا ليكون متعلقا (بالتاء) (لا بالالف) يعني لا يكون التأنيث اللفظي حاصلا بالالف (فانه) اي فان التأنيث اللفظي الحاصل بالالف معدودة او مقصورة (لا شرط له) في منع الاسم عن الصرف لما سبق انه سبب قائم مقام سببين من غير احتياج الى الشرط لكونه تأنيثا وضعيا لازما فقوله التأنيث مبتدأ اول (شرطه) مبتدأ ثان (في سببية منع الصرف) اي في كونه سببا لمنع الاسم عن الصرف (العلمية) اي ان يكون علما خبر المبتدأ الثاني والثاني مع خبره خبر المبتدأ الاول (اي علمية الاسم المؤنث) سواء مذكر احقيقيا كحزمة او مؤنثا احقيقيا كحزمة ولا هذا ولا ذاك كحزمة بكسر العين فالعلمية شرط تأنيثه فلا يؤثر بدونها (ليصير تأنيث لازما) للكلمة والمؤنث بالتاء مادام علما لزمه التاء (لان الاعلام محفوفة عن التصرف بقدر الامكان) وان جاز التصرف فيها في الترخيم وفي ضرورة الشعر بخلاف ما اذا لم يكن علما فان التاء قد تزول لانها جي بها للفرق بين المذكر والمؤنث فلم تلزم الكلمة الا اذا كانت علما بخلاف الالف فانها وضعت للتأنيث لا غير فتلزم الكلمة بلا شرط العلم والمراد بالتاء الزائدة في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تكون عند الوقف هاء سواء كانت للتأنيث فقط مثل طلحة او جزء من الكلمة من غير بدل كحجارة (ولان العلمية) لها (وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة) لان الاسم يوضع او لا على الجنس ثم يوضع علما مثل عائشة من عاش يعيش فهو عائش وعائشة وهو في الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقد وضعت تانيا معها وصارت اثناء كلام الكلمة في هذا الوضع فلزمت للكلمة وضعا لكن وضعا تانيا (و) (التأنيث) (المعنوي) فيه اشارة الى انه عطف على التأنيث اللفظي الا انه قدر الموصوف ههنا لبيان ما هو المراد وهو كونه معنويا والصفة هناك لكونها مفهومة من قوله التأنيث بالتاء والتأنيث المعنوي ما يكون التاء فيه مقدرا سواء كان حقيقيا كهندي وزينب او غير حقيقي كحلب ومصر (كذلك) (اي كالتأنيث اللفظي) الحاصل (بالتاء) في اشتراط العلمية) اي في كون العلمية شرطا في سببية منع الصرف (فيه) اي في منع الصرف (الا ان بينهما) اي بين الشرطين (فرقا) يعني بين تكون العلمية شرطا لسببية التأنيث اللفظي وبين ان تكون شرطا لسببية التأنيث المعنوي (فانها) اي العلمية (في) (ان) التأنيث اللفظي بالتاء الشرط لوجوب منع الصرف (يعني ان هذا المؤنث اذا جعل علما يجب منع صرفه من غير احتياج الى شيء آخر (و) ان العلمية (في) (التأنيث) (المعنوي) شرط لجوازه) يعني ان التأنيث المعنوي اذا جعل علما لم يجب منع صرفه بل يحتاج في وجوبه الى شيء آخر (ولا بد في وجوبه) اي في وجوب منع صرفه (من شرط آخر)

الاكتفاء بتعريف  
غير المنصرف واما  
عند المصنف فان كان  
المنصرف وغير المنصرف  
قسين عنده للمعرب  
اذا لا فائدة في وصف  
المعرب بالحروف  
بالانصراف وعدمه  
فيكون معرفة التصرف  
بالقاية اليه لا انحصار  
هذا المعرب بمقتضى تعريفه  
فيهما كما اذا كان مطلق  
المعرب منحصرا عنده  
فيهما فقط خط خط  
عشواء وركب متى  
عما فان مذهب المصنف  
كما مر غير مرة هو  
ان مطلق المعرب منحصر  
فيهما وان المعرب بالحروف  
يتصرف بالانصراف  
وعدمه كما من المثال  
ونفي الفائدة ناشئ  
من القول (قوله)  
اي اللعل التسع مجموع  
ما في هذين البيتين  
كقوك البيت سقف  
وجدران قيل لوجه  
لتأخير هذا التفصيل  
عن شرح قول المصنف  
واتواعه رفع ونصب  
وجر الى هذا المقام  
وقد غفل عن الوجه  
وقيام الفرق بين المقامين  
وذلك ظهور الامر  
في الاول من جهة مكان  
تأخير الربط فيه عن  
المطغ بخلاف ما نحن  
بعده (قوله) لجرد  
المحافظة على الوزن ليل  
ثم لقرأني في الزمان  
ويستعمل للقرأني في الرتبة

يعني غير العلمية معها والفرق ان التآنيث اللفظي بالتاء له علامة ظاهرة دالة على تحققه وهي  
 التاء الملقوطة فيكون قويا كما كفي في العلمية وحدها واما المعنوي فلما لم يكن له علامة ظاهرة  
 فكان ضعيفا لم تكف فيه العلمية فضم اليها شئ آخر لتقوى به لان الضعيف اذا ضم اليه  
 شئ آخر يتقوى به والحاصل ان التآنيث على ثلاثة اقسام اقوى وهو التآنيث اللفظي  
 بالالف بقسميها لكونه لازما للكلمة لا ينفك عنها وهو في آن واحد يقوم مقام  
 السببين من غير احتياج الى شرط وسبب آخر واوسط وهو اللفظي بالتاء لكونه غير  
 لازم للكلمة حيث ينفك عنها يحتاج في السببية الى العلمية الا ان له علامة ظاهرة دالة  
 على تحققه فاكفي بها ولم يحتاج الى غيرها وادنى وهو المعنوي لكونه امرا مضويا ليس له  
 علامة ظاهرة بحيث يعلم وجوده وعدمه بل لا يعلم وجوده الا بقريته خارجة عنه احتاج  
 في السببية الى شيئين العلمية واحدا لأمور الثلاثة لتقوى بهما ونخرج عن الضعف ويؤثر  
 في منع الصرف تأمل ولا تأمل جهدا (كما اشار) المصنف (اليه) اي الى الشرط (بقوله)  
 (وشرط تحتم تأثيره) (اي شرط وجوب تأثير التآنيث المعنوي في منع الصرف)  
 متعلق بالتأثير (احدا لأمور الثلاثة) يعني انضمام احدها الى العلمية لانها لا تؤثر وحدها  
 بدون العلمية وفي قوله احدا لأمور اشارة الى ان او ههنا مانعة الجمع والحلوى يعني يقال  
 لها منفصلة حقيقة مثل قولك المدد اما زوج او فرد (زيادة) خبر المبتدأ المحذوف  
 او بدل من احد الامور بدل البعض من الكل (على الثلاثة) (اي زيادة حروف  
 الكلمة) التي تكون غير منصرف بالتآنيث المعنوي والعلمية فالتنوين عوض عن المضاف  
 اليه (على ثلاثة) احرف متعلق بالزيادة ليقوم الحرف الرابع مقام التاء التي تكون رابعة  
 (مثل زينب) (او تحرك) يعني ان لم يكن عدد حروف الكلمة زائدا على الثلاثة  
 فشرط تحتم تأثيره تحرك (الحرف) (الاوسط) من اضافة المصدر الى الفاعل قدر  
 الحرف ليكون موصوفا للاوسط لانه صفة تقتضي موصوفا فلا بد من تقديره (من حروفها  
 الثلاثة) لتقتضي تلك الحركة مقام الحرف الرابع السامس التاء (مثل سقر) (او العجمة)  
 يعني ان لم توجد الزيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط فشرط تحتم تأثيره المعجمة لتوجد  
 فيها اسباب ثلاثة واذا قام احدها مقام السكون بقي سببان ولكن يتعين هنالك المعجمة  
 لان المقام يقتضي هذا (مثل ما وجور وانما اشترط) بعدم شرط العلمية (في وجوب تأثير  
 التآنيث المعنوي احدا لأمور الثلاثة) يعني اشترط وجود احدها وجوباً بعد ان تكون  
 العلمية شرطا ايضا لان العلمية اذا لم توجد لم يؤثر واحد منها (ليخرج الكلمة) التي  
 تكون غير منصرفه (بثقل احدا لأمور الثلاثة عن الحقة) متعلق بقوله ليخرج (التي من  
 شأنها ان تعارض نقل احدا للسببين) اللذين يقتضيان بثقلهما ان يخفف الاسم بخذف  
 التنوين منه والجر واذا كان الاسم ثلاثيا ساكن الاوسط لم يكون قتيلا باجتماع السببين فيه  
 (فتزاحم) الحقة (تأثيره) الذي هو ان لا كسره ولا تنوين فلا ينعمان منه (وقل الاولين)  
 (الزيادة)

ليكون ما بعده اعل  
 رتبة مما قبله وادنى  
 ولا يخفى ان الجمع اعل  
 رتبة مما قبله وما بعده  
 فكلية في المتن لهذا  
 التكتة الجلية زعم انه وحل  
 الشارح قدس سره ولم  
 يتعطن لكونه تحطة  
 ابن اخت خالته فان  
 التمايز بين تلك الطل  
 بحسب الرتبة لا يتصور  
 الا في التآنيث والجمع  
 فان كلا منهما يقوم  
 مقامهما وليس التركيب  
 كالجمع بل كاشراك الت  
 لا يقال انه لم يرد كون  
 مدخول ثم في كلا الموضعين  
 اعل رتبة بل اراد ان  
 ثم في الجمع لا فائدة ذلك  
 وفي التركيب لا فائدة  
 انه ادنى رتبة لان كلا  
 من هذين الامرين انما  
 يقصد في صورة المدول  
 لا يصح ذلك في التركيب  
 سلمنا لكن يلزم ان  
 يكون الجمع اعل رتبة  
 من التآنيث والتركيب  
 او في رتبة من الست  
 الباقية وكلاهما باطل  
 فان قلت يمكن في جهة  
 هذا القصد في التركيب  
 كونه ادنى رتبة من الجمع  
 فقطعنا سلمناه لكنه  
 غير مفيد لبقاء بطلان الاول  
 بالضرورة اذ لا يتصور  
 القول بانه ناظر الى  
 ما بعد التآنيث على ان  
 اعتبار ذلك في الجمع  
 والتركيب دون التآنيث  
 وغيره (تحكم) (قوله)  
 ولو جعل الالف تاء

الزيادة على الثلثة وتحرك الاوسط (ظاهر) لان لسان العرب لما كان مبنيًا على السهولة كان الاصل فيه ان يكون ثلاثيا ساكن الاوسط لانه لا بد من حرف يتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يفصل بينهما والذي كان على خلاف هذا بان كان متحرك الاوسط او رباعيا كان قبلا واقل لان ما خالف الاصل شانه كذلك (وكذا) اى كان قتل الاولين ظاهر قتل (المعجمة) ظاهر (لان لسان المعجم ثقل على العرب) وهو ظاهر محسوس ولا لسان كل قوم خفيف لهم وما اخذوه من غيرهم يكون قبلا عليهم لاسيما لسان المعجم (فهند يجوز صرفه) (نظر الى انتفاء شرط تحتم تأثير التأنيث المعنوى اعنى احد الامور الثلاثة) وان وجد فيه العلمية والتأنيث المعنوى (ويجوز عدم صرفه) لان الجواز ههنا استعمل فى استواء الطرفين (نظرا الى) مجرد (وجود السببين فيه) وقد جمعهما الشاعر فى قوله **لم يتلقع فضل مثرزها** دعدو ولم تسق دعدو فى الغلب لان الاول منصرف والثانى غير منصرف (وزينب) سميت به مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا ولا هذا ولا ذاك لان فيه تاء مقدرة وحرف ساد مسددا فهو كحمزة يكون غير منصرف على كل حال (وسقر) سميت به مؤنثا حقيقة كقدم اسم امرأة او غير حقيقى كسقر (علما) اى حال كونها علما (لطبقة من طبقات النار) الطبقة والطبقة واحد الاطباق وطبقات النار مراتبها والسماوات طبقات اى بعضها فوق بعض اى طبقة ومرتبة من مراتب النار لان بعضها فوق بعض درجات (وماه وجور) حال كونهما (علمين للبلدين) اشار بذكر البلدين الى وجه تأنيث العلمين فان اسماء الاماكن قد يلزم تأنيثها بتأويل البلدة وقد يلزم تذكرها بتأويل المكان والمرجع السماع وما لم يسمع فبنى على مشيئة المتكلم وههنا يجب ان يؤول بتأويل البلدة لىوجد فيها علل ثلاث (متمتع) قوله وزينب مبتدأ والباقي عطف عليها ومتمتع خبره وهذا الكلام تعدد فيه المبتدأ بالمعطف مثل قولك زيدو وعمر ويكر قائم او من قيل حذف الخبر من المعطوف عليه بقرينة ذكره فى المعطوف (صرفها) اى صرف كل واحد منها فيه اشارة الى ان اسناد الامتناع الى احده هذه الاشياء مجاز عقلى بعلاقة المحلية والظاهر ان قوله صرفها مر فوع على انه فاعل لقوله متمتع (اما زينب) مبتدأ محذوف المضاف اى اما عدم صرف زينب (فلا علمية والتأنيث المعنوى) بنى فلو وجود السبب الذى هو التأنيث المعنوى والشرط الجائز الذى هو كونه علما (مع شرط تحتم تأثيره) بنى مع وجود الشرط الواجب (وهو الزيادة على الثلثة) اى الزيادة على ثلاثة حروف (واما) عدم صرف (سقر) فلا علمية والتأنيث المعنوى اى فلو وجود السبب الذى هو كونه علما (مع شرط تحتم تأثيره) اى مع وجود الشرط الواجب المقضى منع المنصرف (وهو متحرك) الحرف (الاوسط واما) عدم صرف (ماه وجور) فلا علمية والتأنيث المعنوى اى فلو وجود السبب الذى هو التأنيث المعنوى والشرط الجائز ايضا الذى هو كونه علما (مع شرط تحتم تأثيره) اى مع وجود الشرط المؤثر (وهو المعجمة) فان سميت بهذا القسم مذكرا

لقوله زائدة الى آخره وهذا احسن مما قيل ان زائدة منصرف على انه صفة التثنية بزيادة اللام لانه حينئذ لا يفهم زيادة الالف وما قيل من ان هذا مما لا يقصد به الزيادة قبل شئ فى عرف ارباب التأليف اذ لا يقصد به الا التقديم فى الذكر ناش من الغلبة عن قولك جاء زيد راكبا من قبله اخوه اذ لا ريب فى صحة هذا القصد ودلالة الكلام عليه واذا جاز ذلك فى صفة الكلام فجوازه فى الشعر بطريق الاول (قوله) بنى ان ذكر المثل بصورة النظم لا يبنى ان يتوهم كون هذا الكلام من قبل قبل المصنف لانه ليس صاحب هذا القول اعنى وهذا القول تقرب فان هذين البيتين للانبارى واولها (موانع الصرف تبع كما اجتمعت ثنتان منها فالصرف للتصويب بل من قبل الناظم بنى انه ذكر علة النظم قبل فيه وجه رابع وهو الاعتذار من مسامحات وقت الناظم فى هذه الابيات لعدم مساعدة النظم بان القصود تقرب غير المنصرف والمثل من الحفظ لتحقيق القول فيها اذ لا يساعد النظم وقد عرفت بعض المسامحات فى البيت بنى



حقيقيا اولا فالصرف لاغير كنوح ولوط وان سميت به مؤنثا حقيقيا اولا فترك  
الصرف لاغير لان العجمة وان لم تكن سببا في الثلاثي الساكن الاوسط لكن مع  
سقوطها عن السببية لا تقتضي تقوية سببين آخرين حتى يصير الاسم بها متحتم المنع  
(فان سمي به) (اي بال مؤنث المعنوي) لان المؤنث اللفظي قد سبق تفصيله (مذكر)  
نائب فاعل لقوله سمي (فشرطه) (في سببية منع الصرف) اي في كونه سببا لمنع الصرف  
(الزيادة على الثلاثة) اي على ثلثة احرف فقط فلا يفيد تحريك الاوسط ولا العجمة  
لضعف امر التانيث في الاصل لسبب تقدير علامة فيزول ذلك التانيث بسبب كونه  
علما للمذكر لان الضيف يزول بادن شي فيكون الساكن الاوسط والمتحرك  
الاوسط سواء لان الجمع على المذكر فلا تكون التاء المقدرة كنوح ولوط الا اذا كان  
فيه حرف رابع فحينئذ يكون غير منصرف (لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث) لانها  
تكون رابعة ايضا (قائم مقامها) فيأخذ حكمها فيؤثر مثلها فتكون التاء مقدرة (قديم)  
(وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي) وهو كونه آلة المشي يقال لها بالفارسي  
ياي (اذا سمي به) اي بدم (رجل) بعلاقة الجزئية او بعلاقة كونه سريع المشي تسمية  
باسم آله (منصرف) (لان التانيث الاصل) وهو كونه موضوعا للآلة (زال بالعلمية)  
اي بكونه علما (للمذكر من غير ان يقوم شي مقامه) لعدم الزيادة على الثلثة فقد فات  
التانيث لفظا ومعنى وحكما (والعلمية وحدها لا تمنع) الاسم من (الصرف) لما عرفت  
(وعقرب) (وهو) اي لفظ عقرب (مؤنث معنوي) يعني ان التانيث فيه وامثاله  
يكون في معناه لافي لفظه (سماعي) يعني علم تانيثه بالسمع بالقياس (باعتبار معناه الجنسي)  
وهو ان يكون اسم دابة ذي ذنب رأسه اسم بالفارسية كزدمو (اذا سمي به رجل)  
بعلاقة كونه موصوفا بصفته وهي الايذاء والايلام (متنوع) (صرفها لانه وان زال  
التانيث) (المعنوي بالعلمية للمذكر) لانه لم يبق فيه الاشارة الى الدابة المعهودة بكونه  
علما للمذكر (فالخرف الرابع قائم مقامه) فكان مؤنثا حكما لانه وان لم يكن فيه تانيث  
لفظا ولا معنى الا ان فيه تانيثا حكما وهو الحرف الرابع القائم مقام التاء يعلم ذلك اي  
ان لا يكون حرف يقوم مقام التاء في نحو قدم وان يكون في نحو عقرب (بدليل انه  
اذا صغر نحو قدم ظهرت التاء المقدرة) ولو كان فيه حرف قائم مقام تلك التاء لما ظهرت  
عند التصغير لانه يلزم اجتماع النائب والمثوب وذا غير جائز (كما يقتضيه قاعدة التصغير)  
وهي ان يضم اول الاسم المتمكن ويفتح ثانيه ويزاد بعدها ياء ساكنة ويكسر ما بعدها  
في الاربعة ووزنه في الثلاثي فيعل كفليس في فلس وفي رباعي فيمعل كدريهم في درهم  
وفي الزائدة فيمعل كدنينير في دينار (فيقال) في تصغير قدم (قديم بخلاف عقرب  
فانه اذا صغر يقال) في تصغيره (عقرب) بكسر الراء لان ما بعدها ياء التصغير لا يكون  
الامكسورا لانه لو فتح يلزم وقوع الياء بين الفتحين ولو ضم يلزم الخروج من الكسرة

ما ذكره قيل هذا الكلام  
من ان فيه معاني الاول  
انه يفيد ان غير المنصرف  
ما فيه علان فيخرج  
منه ما فيه واحدة تقوم  
مقام التانيث والثاني انه  
يدل على انه باجتماع  
سببين يجب عدم  
الانصراف مطلقا مع  
انه يجوز صرف هند  
وقائتها انه يدل على انه  
اذا اجتمع في كلمة الالف  
التانيث والعلمية مثلا  
يكون منع الصرف  
للسببين مع انه ليس  
الاتانيث بالالف ومن  
تلك المسامحات لبها الملل  
كما بين في تنكيرها ومنها  
ما في (قوله والنون  
زائدة مما ذكره الشارح  
ومما يذكر لك من  
ان السبب مجموع الالف  
والنون لا مجرد الالف  
وانت خير بان جميع  
هذا الاياع عملا بحوم  
حوله شائبة عيب ولا  
تسامح فان الناظم لم  
يرد تعريف غير المنصرف  
حتى يتجه عليه ذلك بل  
اراد تعداد الموانع  
من الصرف ولا ريب  
في صحة الصرطية المذكورة  
فيه ومثال هندما اجتماع  
فيه علان مؤثر ثان  
لانتفاء الصرط بانتقائه  
ينفي الصرط فانه ان  
تحقق تحقق وان لم  
يتحقق لم يتحقق ولا  
يستفاد من تلك الصرطية  
ان الاسم لا يكون  
ممنوع الصرف مالم

الى الضمة (من غير اظهار التاء) المقدرة (لان الحرف الرابع قائم مقامه) وفي الفصل  
وتاء التانيث لا تخلو من ان تكون ظاهرة او مقدرة فالظاهرة ثابتة ابدا في التصغير  
والمقدرة تثبت في كل ثلاثي الا ماشد من عريس وعريب في عرس وعرب ولا تثبت  
في الرباعي الا ماشد من نحو قد يدمة في قدام وورثة في وراء انتهى وانما قال الشارح  
في الموضوعين باعتبار معناه الجنسي احترازا عن معناه العلمي لان باعتباره لا يكون  
علما لاخر وانما يكون باعتبار الجنس كما ان زيدا مثلا يكون علما لا شخص شق  
باعتبار معناه الجنسي لا العلمي ( فقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه ) يعني جعل  
غير منصرف ( للعلمية والتانيث الحكمي ) لما سبق ( المعرفة ) المعدودة من اسباب  
منع الصرف ( اى التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لاذات  
المعرفة ) لان الذات من حيث انه ذات لا يكون سببا والسبب لا يكون الا الوصف  
القائم به من الوصف والعدل والتانيث وغير ذلك وهما كذلك لان التعريف  
وصف في المعرفة فيكون هو السبب ولم يقل المصنف وتعريف لضرورة وزن الشعر  
لان التعريف انقص من المعرفة بحركة وهما يكون النشر موافقا لاف وهي مبتدأ  
( شرطها ) مبتدأ ثان ( اى شرط تأنيدها في منع الصرف ) ( ان تكون ) المعرفة  
( علمية ) والمجمل خبر للمبتدأ اثنائي وهو مع خبره خبر للاول ( اى ان تكون ) تلك  
المعرفة ( هذا النوع ) بالنصب لانه خبر تكون وهو العلم يعني ان تكون علما لا غير  
( من جنس التعريف ) لان جنس التعريف عند المصنف ستة انواع بناء ( على ان تكون  
الياء ) في قوله علمية ( مصدرية او ) ان تكون ( منسوبة الى العلم بان تكون ) اى المعرفة  
( حاصلة في ضمنه ) اى في ضمن العلم لان الجنس انما يوجد في ضمن انواعه كالكلية  
توجد في انواعها كالحيو ان يوجد ايضا في انواعه كالانسان والابل وغيرهما وهذا  
كما قال اهل المعقول العام انما يوجد في ضمن الخاص والافراد بناء ( على ان تكون الياء )  
في قوله علمية ( للنسبة ) كياء تسمى وقيسى ( وانما جعلت ) المعرفة في كونها سببا لمنع  
الصرف ( مشروطة بالعلمية ) دون سائر المعارف والحال ان المعرفة عند المصنف  
ستة انواع ( لان تعريف المضمرات ) مطلقة ( والمبهمات ) يعني واسماء الاشارات  
والموصولات ( لا يوجد الا في ضمن المبنيات ) يعني ان المضمرات واسماء الاشارات  
والموصولات من انواع المبنيات ( ومنع الصرف ) والصرف ( من احكام المعربات )  
فبينهما منافاة فلا يمكن ان يكون تعريف هذه الانواع شرطا للمعرفة لان ما يكون  
خاصا لنوع لا يكون شرطا للسبب الذي وجد في النوع الاخر فانتقيا ( والتعريف  
باللام او الاضافة ) اذا كانت مضموية ( يحتمل ) كل واحد منهما ( غير المنصرف منصرفا )  
او في حكم المنصرف يعني ان اللام اذا دخل على غير المنصرف يجعله منصرفا لانه لما كان  
من خواص الاسم تزول بدخوله عليه مشابهة الفعل فيعود الى اصله وهو الانصرف

يجمع فيه ثنتان من  
تلك الموانع بل المستفاد  
انه كلما اجتمع ثنتان  
منها في اسم يكون غير  
منصرف وهل يلزم  
هذا منه كلما وقوله  
من جملة المسامحات ايها  
العلل كما بين تنكيرها  
يسو ظاهر فان القائل  
انما قال في بيان التنكير  
لقد بلغ تنكير الاسباب  
في حدين اليقين نهاية  
الحسن اذ السبب عدل  
مالا كل عدل وهو  
عدل لا يكون علة البناء  
وكذا السبب وصف  
ما وهو الوصف الاصل  
وهكذا قوله ومنها  
ما في قوله والنون الى  
آخره ادلا دالة فيما  
ذكره الشارح على  
تسامح بل لا سبيل اليه  
كما عرفت وامامنا سيجي  
من ان السبب مجموع  
الالف والنون لاحدهما  
فلا يشعر بالتسامح ايضا  
لان الناطم انما جعل  
مجموع الالف والنون  
مانعا ( قوله من الامور  
التسمة علة لا يقال  
المذكور في النظم ليس  
هو لفظ العلة بل الموانع  
فكان ينبغي ان يقول  
مانع بدل علة لانه قدس  
سره انما قال كذلك  
ايذا ما يكون مأل لفظي  
الناظم والمصنف الى  
واحد ( قوله وقال  
بعضهم اثنان وهذا  
احسن الوجوه لاشتماله  
على فائدة زائدة وهو

وان غير المنصرف اذا اضيف يكون منصرفا دون المضاف اليه يعني ان غير المنصرف اذا صار مضافا اليه لا يصير منصرفا بل يبقى على حاله كما اذا دخله حرف الجر لان الاضافة لما كانت من خواص الاسم تزيل مشابة الفعل في المضاف اليه دون المضاف اليه لانهم لا تؤشيفا فيه كافي المضاف حتى تغيره من حال الى حال ( كما سيجي ) تفصيله في آخر البحث ( فلا يتصور كونه ) اي ان يكون التعريف باللام او بالاضافة ( سيال منع الصرف ) لان ما يكون سببا لزوال منع الصرف لا يكون سببا لوجوده وهو ظاهر والتعريف بالتداء يجعله مبنيا ( فلم يبق ) لئلا من جملة المعارف لان يكون شرطا ( الا التعريف العلمي ) لانه ليس فيه مانع كافي اخواته ( وانما جعل ) المصنف ( المعرفة سببا ) من اسباب المنع الصرف ( و ) جعل ( العلمية شرطها ) اي شرطا للتأثير المعرفة ( ولم يجعل ) المصنف ( العلمية سببا ) حتى لم يحتج الى الشرط لان العلمية حينئذ تكون سببا وشرطا وحدها فيكون اللام اخصر ( كما جعل البعض ) وهو جار الله العلامة فاستغنى عن الاشتراط ( لان فرعية التعريف للتكثير اظهر من فرعية العلمية ) اي للتكثير لان فرعية التعريف للتكثير بلا واسطة وفرعية العلمية له بواسطة كونها نوعا من المعرفة التي هي فرع للتكثير ولا يخفى ان الفرعية بلا واسطة اظهر من الفرعية بواسطة وليكون هذا السبب مثل سائر الاسباب في كونها جذبا لان المعرفة جنس مثلها دون العلمية لانها نوع من المعرفة فتناسب التكثير ايضا في الجنس فالجنس اولى لان يكون سببا من النوع لانه اصل وليكون السبب على وتيرة اكثر الاسباب بان يكون عاما يختص بالشرط ( المعجمة ) المدودة من اسباب منع الصرف ( وهي كون اللفظ ) مطلقا سواء كان غير منصرف او منصرفا ( وما وضعه غير العرب ) لان المعجم غير العرب فكذلك موضوع المعجم يكون غير موضوع العرب لان اللفظ تابع للواضع ( ولتأثيرها ) اي لتأثير المعجمة وكونها سببا ( في منع الصرف ) اي لئلا ( شرطا ) لان المعجمة لما كانت امرا خفيا وهو كون اللفظ غير موضوع العرب حيث ليس له علامة ظاهرة كالتأنيث اللفظي او علامة مقدرة كالتأنيث المعنوي لم تؤثر في منع الصرف بمجرد العلمية بل احتاجت فيه الى امر زائد غير العلمية الا انها كانت اخفى من التأنيث المعنوي لانه يظهر في بعض تصرفاته مثل اسناد الفعل وارجاع الضمير اليه وغير ذلك فاشتراط فيه احد الامور الثلاثة حيث لم تظهر في شيء من تصرفاتها اشتراط فيها احد الامرين غير العلمية ( شرطها ) ( الاول ) ( ان تكون ) اي المعجمة ( علمية ) ( اي ) ان يكون اللفظ المعجمي ( منسوبه ) اي منسوبه ( الى العلم ) ليتحقق عجمتها ( في ) ( اللغة ) ( المعجمة ) قدر اللغة لان المعجمة صفة والباء في ( بان تكون ) المعجمة متعلق قوله منسوبة ( متحققة ) موجودة ( في ضمن العلم ) الذي ( في المعجم ) لاني ضمن النكرة سواء كانت في المعجم او في العرب ( حقيقة ) بان وضعه المعجم اولا علما من ان يكون اسم جنس ( كابراهيم ) فانه وضع اولا علما وجعل علما لتحليل الرحمن

التنية على لزوم الاعراض من ذنبك القولين فما قيل لا وجه لمرقتهما ولقد لم بينهما المصنف لا ينبغي ان يلتفت اليه ( قوله من حيث اشتاله على هاتين انما احتيج الى قيد الحيثية لان لغو المنصرف من حيثيات آخر احكاما آخر مثل كونه بالصفة والفتحة والكسر والتونين ( اي في صورة الضرورة والتناسب ) الى غير ذلك قيل ان قيد الحيثية لا يمنع ذلك لكن الاظهر الاخير ان يقول اي حكم غير المنصرف ولا يخفى ان هذا القيد لا يفيد شيئا لان كونه بالصفة والفتحة او الكسر والتونين من هذه الحيثية ايضا ( قوله ) ان لا كسر ولا تونين قيل ذكر الكسرة مع انه علم سابقا اشارة الى ان تعريف غير المنصرف بما لا يدخله يدخله الكسرة والتونين تعريف باصريين يجب ان يجعل كل منهما حكم غير المنصرف فيه الدور من جهتين على ما فصل به في تعريف العرب ولو اقتصر على ذكر لا تونين لم يكن الاشارة الى نقصان تعريف غير المنصرف الا من جهة التونين وهذا غير صحيح لان ذلك اعني امتناع غير المنصرف من ذنبك الاصريين امر واحد ولا يصح ان يعتبر اثنين

اي وضعه العرب (او) بان تكون المعجمة متحققة موجودة في ضمن العلم في المعجم (حكما) لاحقيقة وذلك يكون (بان ينقله) اي الاسم المعجمي الذي هو نكرة في المعجم (العرب من لغة المعجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل) اي يجعل ذلك الاسم الاعجمي علما من غير تغييره بالحذف والتبديل والقلب ولزيادة وغير ذلك من تصرفاتهم في كلامهم بل ينقله على الهيئة التي كان عليها في المعجم ويجعله علما (كقانون فانه كان في المعجم اسم جنس) بمعنى الجيد يعني كان يطلق في المعجم على كل ما كان جيداً (سعى به احد رواة) جمع راو كنسجة جمع ناح (القراء) يعني جعل لقباً قبل التصرف لراوى نافع الذي هو امام القراء واسمه عيسى (لجودة قراءته) اي لكون قراءة تلك الراوى جيدة (قل ان يتصرف فيه العرب فكأنه كان) لفظ قالون (علما في المعجمة) لان عدم التصرف فيه دل على انه علم في المعجم لان العلم مصون من التصرف بقدر الامكان وفي الرضى واللازم ان يستعملها في كلام العرب الامع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابراهيم اولا كقانون فانه الجيد بلسان الروم سعى به نافع راويه عيسى لجودة قراءته انتهى فلم ان الشرط ان يكون علما في استعمال العرب قبل التصرف فيه (وانما جمعت) العلمية (شرطا) لتأثير المعجمة حقيقة او حكما (لئلا يتصرف فيها) العرب (مثل تصرفاتهم في كلامهم) اي في الفاظهم التي وضعوها من الاضافة وادخال اللام والتوين والحذف وغير ذلك قصير كالاسماء العربية فلا تعتبر فيه وان وجدت العلمية بعد ذلك (تضعف فيه) اي في ذلك الاسم الاعجمي (المعجمة فلا تصح) تلك المعجمة ان تكون (سببا لمنع الصرف) لانتفاء الشرط وهو ان يكون علما في المعجم حقيقة او حكما وفي الرضى ويبقى الاسم بعد ذلك قابلا لساير تصرفاتهم في كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطارئ يزيل حكم المطروع عليه فيقبل الاعراب وباء النسبة وباء التصغير ويخفف ما يستقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذربيجان في كركان واذرباين كان ونحو ذلك الى هنا كلامه (فعل هذا) اي فعل ان العلمية شرط في المعجمة (لو سمي بمثل لجام) رجل يعني لو جعل نحو لجام علما لرجل (لا يتمتع صرفه) يعني لا يكون غير منصرف (لعدم علميته المعجمة) يعني لعدم كونه علما في المعجم لاحقيقة ولا حكما لان العرب تصرفت فيه قبل النقل الى العلم حيث كان اصله في لغة المعجم لكاف الكاف الفارسية ثم قالت العرب لجام بتبديل الكاف بالميم فالمعنى على كلا اللسانين واحدا لانه اسم لما يلجم في فم الفرس اي يدخل فيه وقت الركوب (و) (شرطها) الثاني (احد الامرين) فيه اشارة الى ان احدهما كاف فيه (تحرك) (الحرف) (الوسط) من حروفها الثلاثة (او زيادة) اي ان تكون حروفاها زائدة (على

بان يكون امتناعه عن كل منهما اثرا متربعا عليه لان المتع من احدهما قطع لا يكون غير منصرف بالضرورة على ان المدول عن التعريف بذلك ليس لما سبق في العرب بل الاحتراز عن ثبوت الواسطة حسبا ذكر في الايضاح واذ اعرفت ذلك عرفت ان ذكر الكسر محتاج اليه في اثبات الحكم ولا يستغنى عنه بالتوين وان القول بانه اراد الجمع بين الحكمين لانه اقرب ضبط عملا واجبه له (قوله لانه تقول قائم ثم قائمة قبل العروض التاء القائم المطلق لا القائم المجرد عن التاء وهو المذكور وكذا العروض للالف واللام في الرجل المطلق لا المجرد عن اللام وهو النكرة فالفرعية في التائين والتعريف وهمية والفرعية المعتبرية منع الصرف اعم من الوهمية والحقيقة ولا يعني ان الحق حيث بات وظل والقائل قد غفل عنه وضل اذا القائم لا يمكن ان يعتبر مطلقا ما لم يذكر والمؤن والالكان التي الواحد محتملا للتخصيص معايل جامعا بينهما فاللفظ امام ذكر او مؤن على سبيل منع الخلط يشهد بذلك ظاهر اللفظ فانه اذ ذكر اما ان يذكر بالتاء ام لا فان كان الاول فهو المؤن والا فالذكر

(الثلاثة) (اي على ثلاثة احرف) هذا عند المصنف لان الحركة قائمة مقام الحرف الرابع كما في التانيث المعنوي واما عند سيويه واكثر النحاة فتحرك الاوسط لا تأثير له في المعجمة فتحولت منصرف عندهم لان الثلاثي خفيف ووضع كلام المعجم على الطول فكان الثلاثي ليس منه واما اشتراط احد احد الامرين (ثلاثا تعارض الحقة احد السبيين) فتزاحم تأثيره فيكون منصرفا (فوح منصرف) (هذا) اي قوله نوح منصرف الى قوله ابراهيم متمع او مجموع هذا القول (تقريع بالنظر الى الشرط الثاني) اي بنان لغائده وهي انصرف نحو نوح (فانصرف) نحو (نوح) انما هو لان انتفاء الشرط الثاني بقسميه لان الشرط الاول وهو كونه علما في المعجم موجود فيه لان نوحا علم في المعجم (وهذا) اي انصرف نحو نوح نظرا الى انتفاء الشرط الثاني (اختيار المصنف) وكذا عند سيويه واما الزمخشري فقد جعل الاعجمي الثلاثي الساكن الاوسط جائزا صرفه وتركه نظرا الى وجود العلتين مع ترجيح الصرف كما في التانيث المعنوي (لان المعجمة سبب ضعيف لانه) اي لان المعجمة قالنذكر باعتبار السبب (امر معنوي) وهو كون الكلمة ليست من اوضاع العرب وليس له علامة لفظية ولا مقدرة فكانت في غاية الضعف (فلا يجوز اعتبارها مع سكون) الحرف (الاوسط) فلزم صرفها لما مر ان الاسم اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط يكون في غاية الضعف فلا يؤثر فيه ما هو الاضعف (واما التانيث المعنوي فان له علامة مقدرة) وهي التاء (تظهر في بعض التصرفات) وهي التصغير وارجاع الضمير واسناد الفعل اليه والاخبار عنه بالمشق وغير ذلك (فله) اي للتانيث المعنوي (نوع قوة) يعني ان التانيث معنوي اقوى من المعجمة لما قلنا (فجاز ان يعتبر مع سكون) الحرف (الاوسط) في الثلاثي (وان لا يعتبر) معه ولذا قال المصنف فيما سبق فهند يجوز صرفه ولم يقل فهند منصرف وقال ههنا فوح منصرف ولم يقل يجوز صرفه للفرق بين التانيث المعنوي والمعجمة عنده (فان قلت قد اعتبرت) مبني للمفعول (المعجمة) بالرفع نائبه (وفي ما وجوز) متعلق بقوله اعتبرت (مع سكون) الحرف (الاوسط فيما سبق) اي في بيان شرط التانيث المعنوي بقوله وشرط تحتم تأثيره احد الامور والثلاثة الى آخر ما فصل ههنا حيث جعل ماء وجور اسمي بلدين غير منصرف وحكم به حتى لو لم تكن فيهما المعجمة معتبرة لما حكم عليهما بعدم الانصراف فكانت المعجمة معتبرة فيهما مع سكون الاوسط (فلم تعتبر) المعجمة (ههنا) حتى يحمل نحو نوح غير منصرف اي كما يحمل نحو هند كما ذهب اليه العلامة الزمخشري (قلنا) في جوابه (اعتبارها) اي المعجمة (فيما سبق) اي في وجوب تأثير التانيث المعنوي (انما هو لتقوية سبين آخرين) هما التانيث المعنوي وشرطها العلمية هذا من باب التقلب كالقمرين للشمس والقمر او من باب حذف المضاف اي لتقوية اخديسين

وكذا حال الرجل فان قلت وهل ما ذكره الشارح يلزم اجتماع التقيضين في شيء واحد فلا يصح ما قاله ايضا قلنا التقابل انما هو بين مفهومي المذكر والمؤنث والداخل في المؤنث ما صدق عليه المذكر لا مفهومه فلا عذور (قوله) لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر هذا ما في صورة كون الاضافة للاختصاص لكن قوله الا في وزن الفعل شرطه ان يختص به او يكون في اوله زيادة كزيادة يقتضي ان تكون من قبيل اضافة العام الى الخاص بمعنى اللام لجرى النسبة وعينئذ لا يكون هذا التعليل كما ينبغي قيل وزن الفعل الذي فيه احدى الزوائد الاربع في حكم الوزن المختص وبآية القول (قوله) اي لا يمتنع فان الجواز مشترك بين مقابل الوجوب والامتناع ووجب التصريح هنا كذا يكون الصرف واجبا في حال الضرورة (قوله) وبداخل الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنها قيل فيه ان غير المنصرف ماله علتان مؤثرتان فيجوز ان يخرج من التانيث بالضرورة او اعتبار التسايب فلا حاجة الى صرف الصرف من ظاهره وهذا

آخرين الذي هو التأييد المعنوي لان العلمية مستغنية عن التقوية لان تكون العجبة مستقلة فتؤثر مع سكون الاوسط (لثلاثا قادم سكون الاوسط احدها) اي احدا السبين لان الاسم اذا كان ثلاثيا يكون خفيفا واذا كان اوسطه ساكنا يكون اخف فيقبل الانصراف بدخول الجر والتونين عليه واذا اعتبرت العجبة فيه يكون اقل فيقتضي التخفيف باسقاط الجر والتونين منه بحمله غير منصرف (ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر) هو التأييد المعنوي فيما سبق (اعتبار) بالرفع فاعل ولا يلزم ومضاف الى سببها بالاستقلال) ههنا حتى يرد مثل هذا السؤال (وشر) (وهو اسم حصن) كان (بديار بكر) وفي الرضى ويجوز ان قال امتناعه من الصرف لاجل تأويله بالبقعة والقلمة لان قول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالتال الصحيح نحو ملك لانه اسم ابى نوح عليه السلام انتهى وفي الحاشية في القاموس «قلمة باران» بين برودة وكسجة واياها كان فليس اعتبار العجبة فيه قطعيا لاحتمال اعتبار التأييد انتهى والمصنف لم يحكم بسجيته حصرا ولم ينف تأنيده بل مثله وجعله مثالا للعجبة فلان ناقض في المثال لانه يصلح مثالا لما مثل له وان كان التأييد فيه ايضا (وابراهيم) وكذا ابراهيم ابراهيم (ممتنع) (صر فهما) يعني ممتنعان من الصرف (لوجود الشرط الثاني فيهما) مع وجود السبب الذي هو العجبة والشرط الاول الذي هو ان يكون الاسم علميا في المعجم حقيقة او حكما (فان في شر تحرك) الحرف (الاوسط) وهو ظاهر (وفي ابراهيم الزيادة على الثلاثة) فينبغي ان يكونا غير منصرفين لوجود السبب الذي هو العجبة والشرطان اللذان هما العجبة في المعجم وتحرك الاوسط او الزيادة على ثلاثة احرف (وانما خص التفريع بالتفريع بالشرط الثاني) اي وانما بين المصنف فائدة الشرط الثاني ولم يبين فائدة الشرط الاول بان يقول فلجام منصرف لانه ليس فيه علمية في المعجم (لان غرضه) ومقصوده ههنا (التبني على ما هو الحق) والصواب (عنده من الصرف) الثاني الساكن الاوسط (نحو نوع) او عدم الصرف الثاني المتحرك الاوسط نحو شر (ولهذا) اي لكون غرضه التبني على ما هو الصواب (قدم انصرافه) اي انصرف نحو نوع (مع انه) اي انصرف نحو نوع (متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولي) للمقام (قديم ما هو متفرع على وجوده) على ما هو متفرع على عدمه بان يقول فشر و ابراهيم ممتنع ونوح منصرف (كلايخفى) وجهه هو ان الوجود اشرف من عدمه والاشرف يقدم وكذلك ما يتفرع على الوجود الذي هو اشرف يكون مقدما وقبل صرح بتفريع الشرط الثاني دون الاول لان فيه ردا على المخالف وقدم فرع الانتفاء على فرع الوجود لتقديم عدم على الوجود ولان فيه ردا على المخالف كما قيل اذ في شر ايضار د على المخالف بل على المخالف الاقوى وله وجه (واعلم ان اسماء الانبياء

الوهم باطل من وجوه ما  
اولا فلان المقصود دفع  
فاما تجه على المصنف من انه  
خالف المتقدمين في حد  
غير المنصرف وواقهم  
هنا حيث طلق الصرف  
على وجود الجر والتونين  
دون انتفاء الملتين وهذا  
لا يتدفع الا بما ذكره سابقا  
اولا حقا وثانيا ان  
شرط التأنييد ليس  
انعدام الضرورة واعتبار  
التناسب بل امور تذكر  
بعد بالاتفاق وثالثها  
ان الكلام في جواز صرف  
غير المنصرف ومن البين  
ان الاسم لا يكون غير  
منصرف ما لم يكن مانع  
من الصرف مؤثرا فيه  
فلو ارد بذلك لوجب ان  
يقال وكون الاسم منصرفا  
عند الضرورة واعتبار  
التناسب بالضرورة (قوله  
والضيق في صرفه راجع  
الى حكمه فيكون  
معنى الكلام ويجوز صرف  
هذا الكلام عنه ولا بد فيه  
وما قيل الظاهر  
من الصرف معناه  
الاصطلاحي والظاهر  
من ضمير صرفه رجوعه  
الى غير المنصرف بحكم  
قوله وحكمه والحاجة  
تدفع بترك الظاهر الاول  
فلا حاجة لترك الظاهر  
الثاني من جهة الاوهام ثم  
رجع الشارح قدس  
سره اعتبار الصرف  
بمعناه الاصطلاحي على  
هذا القول حيث اتى بصيغة  
الترخيص لكن الاكتفاء

عليهم السلام) كلها (محممة من الصرف) يعني كانت غير منصرفة للعلمية والمعجمة (الاستة) فانها منصرفة (محمدة صالح وشعيب وهو دلكونها) اى تكون هذه الاربعة (عربية) ولم يكن فيها من الاسباب الاسباب واحده هي العلمية وهو وحدها لم تؤثر في منع الصرف فصرفت (ونوح ولوط لحقتهما) يعني وان وجد فيهما سببان العلمية والمعجمة الا انه لما يوجد فيهما الشرط الذي يوجب تأثير المعجمة وهو تحريك الاوسط او زيادة على الثلاثة صارا منصرفين لان الاصل في الاسم الصرف (وقيل ان هودا كنوح) يعني انصرف هودا لحقته لانه عربي (لان سبويه قرنه معه) يعني ذكر هودا قريتا مع نوح لان الشيء يذكر مع قريته حيث قال محمد وصالح وشعيب ونوح وهو دلولوط فقرن هودا بنوح حيث ذكره بعده لابن شعيب فلم انه جملة من عداد نوح دون شعيب (ويؤيده) يحتمل ان يكون هذا من تنمة ما قيل فيكون من كلام القائل وان يكون من كلام الشارح اى يؤيد ما قيل (ما يقال من ان العرب) بيان ما يقال (من ولد اسماعيل) والولد جاء كفارس وقيل مفردا وجما واسماعيل كان ابن ابراهيم خليل الرحمن الذين هما وضعا لسان العرب فكان اسماعيل ابا العرب لانه الاصل في الوضع (ومن كان قبل ذلك) اى قبل اسماعيل او قبل اولاده اى الانبياء الذين جاؤا قبل اسماعيل او قبل اولاده (فليس عربي) اى ليس عربيا فكان ابراهيم واسماعيل وغيرهما عجميا (وهو قبل اسماعيل فيما ذكر) من التواريخ والقصص (فكان) هود (كنوح) فانصرف الثلاثة لكونها عربية والثلاثة الاخر لكونها خفيفة (الجمع) المعدود من اسباب منع الصرف (وهو سبب) واحد (فانهم مقام سببين) لما ذكر وهو مبتدأ (شرطه) مبتدأ ثان (اى شرط قيامه مقام سببين) بان يؤثر وحده تأثيرهما (صفة) على وزن ديمة خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول ومضاف الى (منتهى الجموع) التي هي من جموع التكسير والمنتهى مصدر ميمي بمعنى الانتهاء مضاف الى الفاعل (وهي) اى الصيغة التي كانت نيابة الجموع المكسرة (الصيغة التي كان اولها) اى الحروف الاول والثاني منها (مفتوحا وثالثها) اى وكان الحرف الثالث منها (الفا) يقال لها الف التكسير (و) كان ايضا (بعد الالف حرفان) اولهما مكسورا ما ادغم اولهما في الآخر مثل دواب وشواب واما غير مدغم مثل اساور ومساجد على وزن فعال (او) كان بعد الالف (ثلاثة احرف) اولها مكسور و (اوسطها ساكن) كانا عيم ومصابيح على وزن فعال لانه اذا لم يكن ساكنا بل متحركا كان منصرفا على ما سبقت في هذا بيان للصيغة واما قوله (وهي التي) بيان لانتهاء الجموع تكسير (لا تجمع) مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه (جمع) نصب على المصدرية ومضاف الى (التكسير) وهو جمع بناء واحده (مرة اخرى) نصب على الظرفية سواء جمع اولاً فانتهى تكسيره كاساور واناعم

بترك الظاهر الاول  
بارجاع الضمير الى  
غير المنصرف مما لا حاصل  
له (قوله) كقوله صبت  
اخره قتل عنه قدس سره  
ان هذا البيت مما قاله  
سيد النساء فاطمة الزهراء  
رضي الله تعالى عنها في  
مرثية نبينا وسيدنا  
سيد المرسلين حبيب  
اله العالمين صلى الله عليه  
وسلم واوله (ما ذا على من  
شم تربة احمد ان لا يجم  
مدى الزمان غوايا) ولا  
يعني ان هذا النقل ياباه  
كقوله والله تعالى اعلم  
(قوله) وان لم يصل الى  
حد الضرورة قيل فيه  
اشعار بان قد يصل الى  
حد الضرورة ومنه  
وجوب صرف اعلام  
الاوزان التي قصد بيان  
وزن منصرف فيقال وزن  
ضارب يضارب مضاربة  
فاعل بضاعل مفاعلة  
فيصرف مفاعلة لا عمالة  
لتناسب مضاربة وفيه  
نظر اما اولاً فلان  
التناسب جعل فيها  
لفضرورة فلا يصح  
اعتبارها فيه واما ثانياً  
فلما ان تحقق العلمية عنوع  
(قوله) لتناسب المنصرف  
الذي يليه قيل وقرئ  
قوارير التناسب فواصل  
الاى قوله يليه لم قصد  
به انعام التليل ومن  
المعلوم ان صرف  
سلاسل ليس بالتناسب  
اغلا لا وهو يليه فقوله  
لتناسب المنصرف الذي  
يليه قصد به انعام التليل  
واما ان غير المنصرف

اولا كذلك فانتهى ايضا مثل مساجد ومصابيح (ولهذا) اى لكون هذه الصيغة  
لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى بحيث انتهى تكسيها الغير للصيغة (سميت) هذه  
الصيغة (صيغة منتهى الجموع) وقوله (لانها) اى لان هذه الصيغة تمليل للانتهاء لان  
الانتهاء يكون فيما تكرر دون غير المتكرر (جمعت في بعض الصور مرتين تكسيها) نصب  
على التمييز كاساور واناعم (فانتهى تكسيها الغير للصيغة) بحيث لم يجمع جمع التكسير مرة  
اخرى فقد تم الجمع واستقر وصلاح لان يكون سيبا يقوم مقام سيبين لان الجمع سبب  
وانتهاء كانه سبب آخر (واما الجمع السلامة) سواء كان جمعا مذكرا او مؤنثا اسما او صفة  
وهو ما لحق آخر مفردة واوونون واوبامونون واوباء والف وناه (فانه لا يغير الصيغة) اى  
صيغة مفردة لان بلحق تلك الحروف آخر المفرد لا يغير صيغة المفرد عن الهيئة التى  
كان المفرد عليها (فيجوز ان يجمع) تلك الصيغة (جمع السلامة) ولذا لم يكن شرط ولم يقل  
صيغة منتهى الجموع غير السلامة (كايجمع ايامن جمع ايمن) جمع يمين (على ايامنين) بالواو  
والتون او بالياء والتون (وصواحب جمع صاحبة على صواحيبات) وهذا الجمع لم يمنع  
ان يكون ايامن وصواحب غير منصرف فانه اذا قبل ايامن وصواحب يكون غير منصرف  
واذا قبل ايامنون وصواحيبات يكون منصرفا لوجود الشرط الاول لا الثانى) وانما  
اشترطت (مبنى للمفعول اى صيغة منتهى الجموع) فى ان يكون الجمع سيبا قائم مقام السيبين  
(لتكون صيغة مصونة) بمحفوظة (عن قبول التغير) لما عرفت ان جمع المكسر يغير  
لا السلامة (فتؤثر) فتصلح لان تكون سيبا يقوم مقام السيبين لان الجمعية لما كانت  
عارضة والتكسيير ايضا يغير الصيغة لا تصلح ان تؤثر فى منع الصرف فضلا عن القيام مقام  
السيبين واما اذا انتهى التكسيير الغير فقد تمت الجمعية واستقرت صيغتها وصلاح للقيام  
مقامهما (بغير هاء) الباء للملابسة والغير بمعنى الثنى والمعنى بلا هاء بل لابهاء كفى قولك  
كنت بغير مال اى بلا مال وهو خبر لقوله شرطه اى ملابس وكائن اوصفة لقوله صيغة اى  
صيغة منتهى الجموع للملابسة بغير هاء او حال منها اى ملابس بغير هاء (منقلبة) بالجر صفة  
هاء (عن ثمة التأنيث حالة الوقف) يقال لها التاء المربوطة او المدة اذا وقف عليها تصير هاء  
واذا لم تقف تكون ناه وتبقى على حالها (او المراد) عطفت على مقدر تقديره المراد بها  
ان تكون منقلبة عن ثمة التأنيث حالة الوقف او المراد والفرق بينهما ان اطلاق الهاء عليها  
فى الاول على حقيقة باعتبار اتصافها بوصف الانقلاب وفى الثانى على مجازية باعتبار  
الاولية بها) فيه لطافة تعرف بالتأمل (ناه التأنيث باعتبار ما يؤل اليه حالة الوقف) اذا كان  
الامر كذلك (فلا يرد) من ورد يرد ورودا (نحو فواره جمع قارحة) لافاره لان فاعلا  
صفة لا يجمع على فواعل بل على فواعلين بالواو والتون او بالياء والتون والفاره الحاذق  
ويقال للبغل والحمار قاره بين الفروحة والفارسية خوش ورو فى الصحاح الفاره الحاذق  
بالنشى وقد فرده من باب ظرف قال الازهرى قوله تعالى فارحين اى حاذقين والفاره

قد يصرف لتناسب ما قبله  
ايضا فغارج من المقصود  
لان المذكور مثال لهذا  
النوع لا تعريفه الجامع  
لافراده (قوله فقوله  
سلاسل واغلا لا يبنى  
ان ذكر اغلا لا ههنا ليس  
خاليا عن القصد اليه  
اظهار ان تمام المعرفة  
الطلوبة يتوقف على  
معرفة المتصرف حقيقة  
ويؤيده انه لو لم يتلق  
القصد به لكان المناسب  
عدم التعرض له كيف  
ودأبه الاجاز فاقبل  
والاظهر ان التقدير  
كصرف سلاسل هذا  
الترك ممنوع  
(قوله وما يقوم مقامهما  
قبل هذا من ثمة بيان  
التعريف فينبى ان يقدم  
على قوله وحكمه واجب  
بان بيان الاسباب  
كلها من ثمة التعريف  
فهذه جملة معترضة قدمت  
الى هنا لشدته الاهتمام  
بيان انها لا تصلح  
للتعريف واذا جاز  
اعتبار بيان المل  
وتعريفها من ثمة تعريف  
غير المتصرف فيبان  
حكمه وخاصته اولى به  
وايضا يتوجه على قول  
الحبيب ان قال سلمنا ان  
هذا اعتراض صلح  
للإهتمام ببيان انه لا يصلح  
لتعريف كإزعمه القوم  
لكن قوله ويجوز الى  
آخره اعتراض آخره  
ولا يخفى انه لا وجه لهذا  
الاعتراض (قوله البالغ



من الناس المليح الحسن ومن الدواب الجيد السير وقال الجوهرى ويقال للبردون والبغل  
والحمار قارحة بين الفروقة وجمعه فروقة وفرة مثل حجة ومحب وبزل انتهى مختصرا  
(وانما اشترط كونها بغيرها لانها) اى لان الجمية (لو كانت معها كانت على زنة  
المفردات) وفى الرضى انما شرط فى هذه الصيغة ان تكون بغيرها احتراز عن الملازمة  
لان التاء قرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية وعلانية فتكسر من قوة  
جميته فلا تقوى ان تقوم مقام سيبين الى هنا كلامه (كفرازنة) وصياقة فانها (على زنة  
كراهية وطواعية بمعنى الكراهية والطاعة) فيه نشر على ترتيب اللف وانما فسرهما  
بها لثلاثتهم الجمية منهما (فيدخل فى قوة الجمية فتور) مصدر من باب دخل وهو  
الضعف والانكسار فلا تقوى ان تقوم مقام السيبين على ما قلنا سابقا لاسماعيل مذهب  
من قالى ان قيامه مقامهما لكونه لا نظيره فى الاحاد (ولاحاجة) جواب عن سؤال  
مقدر تقديره كان على المصنف ان يخرج نحو مدائى من شرطه بان يقول ولا ياء النسبة  
كما خرج نحو فرازنة منه بقوله بغيرها فاجاب عنه بقوله ولا حاجة (الى اخراج نحو  
مدائى) منسوب الى مدائن علم بلدة كان انصارى وفرائض منسوب الى انصار  
وفرائض الاول علم للصحابى المدنى والثانى علم لعلم الميراث (فانه) اى مدائى او مدائن  
(مفرد محض) لما قلنا ان الثانى علم لبلدة والاول منسوب اليها (ليس جمعا) زائدة  
(فى الحال) متعلق بقوله جمعا لانه اما علم او منسوب ويا النسبة لا تلحق الجمع وفى المفصل  
لان الجمع اذا نسب رد الى الواحد (ولا فى المآل) لان المراد منه العلمية او النسبة لا  
الجمية (وانما الجمع مدائن) جمع مدينة يقال مدن بالمكان اقامه وبابه دخل ومنه المدينة  
وجمعه مدائن بالهمزة ومدن مخففا ومتقلا والنسبة الى مدينة الرسول عليه السلام  
مدنى والى مدائن كسرى مدائى كذا فى الصحاح (وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة  
فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء) فيها وهو العالم الذى هو ذو قنون من العلم  
(فلم بما سبق) اى من قوله صيغة منتهى الجموع بغيرها (اى صيغة منتهى الجموع على  
قسمين) اى منقسمة عليهما (احدهما ما يكون بغيرها) اى الصيغة التى لا تكون فيها تاء  
التأنيث (وثانيهما ما يكون بهاء) اى الصيغة التى تكون مع تاء التأنيث لان التنى يستلزم  
الاجاب الاول ما يستفاد من التنى صريحا والثانى ما يستفاد منه ايضا لكون دلالة لان  
التنى يدل على وجود التنى لانه لو لم يكن موجودا لما تنى (فاما) اى الجمع الذى  
(كان بغيرها فمتع صرفه) اى يكون ذلك الجمع غير منصرف (لوجود شرط  
تأثيرها) يعنى لوجود السبب الذى هو الجمية وشرط تأثيرها الذى هو صيغة  
منتهى الجموع بغيرها فامتنع من الصرف (كساجد) اى مثاله مثل مساجد او كائن  
كساجدا او مبتدأ على ان يكون الكاف بمعنى المثل فقط اى مثل مساجد (مثال) خبره  
واما على الاولين فخير مبتدأ محذوف اى هذا مثال (لما) اى للجمع الذى يوقع (بعد

الى صيغة منتهى الجموع  
هذا التفسير على وفق  
ما اختاره المصنف وانما  
عدل عما يقال قوله اكثر  
التحويين فى تفسيره من  
انه الجمع الذى لا نظيره  
فى الاحاد لظهور ان هذا  
التعريف اولى منه فانه  
ينبئ عن الملة فى اول  
الامر لانها اذا كانت  
صيغة منتهى الجموع  
فكانه جمع متعدد وتلك  
لا تبنى من ذلك التعريف  
المنبئ عن الملة الاولى من  
غيره لوازنها وايضا  
يرد على المشهور باب افضل  
مثل اكلب واحين فانه  
جمع لا نظيره فى الاحاد  
وهو منصرف باجاء  
والجواب بانه قد جاء نحو  
ملة وتاء التأنيث غير  
معتبها فى الزنة فقد تحقق  
نظيره فى الاحاد غير  
سديد فانه لو صح ان  
يكون تاء التأنيث فيه  
موجبة لكون الصيغة على  
بناء الواحد بدونها  
من حيث كانت زائدة  
لصح ان يكون صياقة  
كذلك والاتفاق على  
ان فرازنة مثل كراهية  
فى كونه على صيغة  
الواحد مع الاطباق على  
ان فرازن ليس على بناء  
الواحد (قوله) فانه  
تكرر فيه الجمية قبل  
قيامه مقام السيبين  
لهذا التكرار عند  
المصنف ولكونه نهاية  
جمع التكسير عند بعض  
ولانه لا نظيره فى الاحاد

منه بعض وهذا غلط  
فاحش فان علة قيامه  
مقامهما انما هو التكرار  
بالاتفاق واشتراط كونه  
نهاية الجمع او عدم  
اشتراك شي من المفردات  
في صفة انما هو  
لاجل التفسير والتعيين  
والمصنف قد فسر به باحد  
هذين الاخرين والحاصل  
انه لا تندد في العلة وما به  
البيان ليس ثلاثيا بل  
ثنائي لان المصنف عن  
بين اشتراط كونه نهاية  
جمع تكسيرا كما استغف عليه  
واول من تورط في هذه  
الورطة الشارح الرضى  
وهذا عجب منه قال  
صاحب الفصل والاسم  
يمنع عن الصرف متى  
اجتمع فيه انسان من  
اسباب تسعة او تكرر  
واحد وهكذا قال الامام  
المطريزى وغيره من  
الثقات ولا وجه لتكرار  
الجمع سوى ذلك فان قلت  
بل الزمغرى صرح  
بخلاف الموافق لما ذكره  
الرضي والقائل حيث  
قال نزل الزنة التي  
لا واحد عليها منزلة  
جمع فان قلت ليس معنى  
هذه العبارة ما توهمه  
بل سبق من تكرار الجمعية  
حكما كما صرح به المصنف  
في الامالى شارحا لهذا  
القول حيث قال يبنى  
وجه النكرة في الجمع  
انك تقول كلب واكلب  
ثم يجمع اكلبا على اكالب  
ثم لا يجمع اكالب لانه قد

الفه حرفان) روم صايح) (مثال لما) اى للجمع الذى وقع (بعد الفه ثلاثة احرف  
اوسطها ساكن (واما) ما يكون بها فنصرف لعدم وجود شرطه الذى هو ان يكون  
بغيرها لان وجود السبب لا تأثير له بدون وجود الشرط مثل (فرازة) (وامثالها)  
جمله من باب حذف المعطوف مثل سرايل تقيمكم الحراى والبرد لثلا يلزم  
الحكم بالانصراف على فرازة فقط وليكون ذكره على سبيل التمثيل معنى (لما) اى  
من المجموع التى (هى على صيغة منتهى الجموع) الاتى كانت (مع الهاء) التى كان عدمها  
شرطا في تأثيرها (فنصرف) (لفوات شرط تأثير الجمعية) وان وجد السبب الذى  
هو الجمعية لما قلنا ان السبب غير مؤثر بدون الشرط (وهو) اى الشرط (كونها)  
اى كون الجمعية (بلاهاه) (وحضاجر علما) وفي بعد النسخ علم بالرفع فحينئذ يكون  
امام صفة لحضاجر او خبر مبتدأ محذوف اى هو علم والجملة صفة او اعتراض (للمضجع)  
متعلق بقوله علما (هذا) اى قوله وحضاجر علما للمضجع غير منصرف الخ (جواب  
عن سؤال مقدر) ورد على المصنف من كون الجمع سببا على تقدير ان يكون الواو  
للاستئناف (تقديره) اى تقدير السؤال المقدر (ان حضاجر علم جنس للمضجع) لا علم  
شخص للمضجع (يطلق على الواحد) اصالة وحقيقة (و) يطلق على (الكثير) لامن  
حيث الاجتماع بل من حيث انه صادق على كل واحد من افراده (كما ان اسامة علم  
جنس للاسد) يطلق على الواحد منه وعلى الكثير (فلا جمعية فيه) اى حضاجر الذى  
هو علم جنس لانه لم يبق فيه حينئذ معنى الجمعية التى تكون سببا (و) الحال ان (صيغة  
منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف) وانما السبب الجمعية وقد فانت بسبب  
كونها علم جنس (بل هى) اى تلك الصيغة (شرط للجمعية) والشرط وحده لا يؤثر  
اذا لم يوجد السبب (فينبى ان يكون) حضاجر علما للمضجع (منصرفا) لعدم وجود  
السبب (لكنه) اى الا ان حضاجر (غير منصرف) استعمالا (وتقرير الجواب ان  
حضاجر حال كونه علما للمضجع) قوله علما حال من المبتدأ صرح به ابن ماللا و اشار  
اليه الشارح ايضا بقوله ان حضاجر حال كونه علما للمضجع واما نصبه بتقرير اعنى  
فقيح جدا لان المقام لا يقتضى المدح والذم او الترحم حتى يتصب على المدح والذم  
او الترحم وفي نصبه في هذا المقام قيل وقال فلا تطول الكلام بذكر المقال (غير  
منصرف) خبر لقوله وحضاجر لانه مبتدأ (لا) اى لا يكون غير منصرف (للمجمعية  
الحالية) لان ليس جمعا في الحال لاعرفت انه علم جنس يطلق على الواحد والكثير  
وما هو كذلك لا توجد فيه الجمعية (بل) عدم صرفه ليس الا (للمجمعية الاصلية) لان  
الاصل ان يكونه اصلا يعتبر وان كان زائلا مثل اسوداسيا للجمعية (لانه) اى لان حضاجر  
(منقول عن الجمع) فيكون علما منقولا (فانه كان في الاصل) اى في اصل استعماله  
(جمع حضاجر) على وزن قطر مكسور الفاء ومفتوح ما بعده (بمعنى عظيم البطن)

انسانا كان او غيره يقال بالفارسية شكم بزرگ فجمع على حضاجر بمعنى عظيم البطن (سمى به الضبع) ثم خص به الضبع بحيث اذا اطلق لم يتبادر الى الذهن الا الضبع (مبالغة) مفعول له للتسمية (في عظم) مصدر بوزن غن (بطنها) اي بطن الضبع والتأنيث باعتبار الدابة (كان كل فرد منها) اي من جنس الضبع (جماعة من هذا الجنس) يعني سمي حضاجد واحدا من افراد الضبع اشارة الى ان واحدا منها قائم مقام الجماعة الذين كان بطن كل واحد منهم عظيما في العظم والا كل والشرب وغير ذلك (فالمعتبر في منع صرفه) اي منع صرف حضاجر حال كونه علما لفرد من افراد الضبع (هو الجمعية الاصلية) لا الجمعية الحالية حتى برد السؤال المذكور يعني امتنع من الصرف لوجود السبب الذي هو الجمعية وان كانت في الاصل مع صيغة متتهى الجموع بغيرها فعلى هذا الجواب يكون الجمع اعم من يكون في الحال كمساجد ومصاييح وان يكون في الاصل لافي الحال كمساجر علما للضبع (فان قلت) هذا السؤال نشأ من التفريع المذكور بقوله فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية يعني اذا كان المعتبر في منع صرفه هو هذا المعنى فقط (لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية) يعني يجوز ان يوجد فيه علتان اخران من غير اعتبار تلك الجمعية فمتنع من الصرف بسببها (فان فيه العلمية) لانه علم (والتأنيث) المنعوى مع شرط تخم تأثيرها وهو الزيادة على الثلاثة (لان الضبع هي اثني الضبعان) فيكون ح علما للمؤنث المنعوى كزئب والضبعان بكسر الصاد على وزن العلمان الذكر من جنس الضبع والجمع ضباعين كسر حان وسراجين فعلة منع الصرف التأنيث المنعوى والعلمية فلا حاجة الى اعتبار الجمعية الاصلية لانه تكلف قلنا علميته غير مؤثرة لانها علم جنس فالمعتبر في منع الصرف ما يكون علم شخص (والا) اي لو كانت العلمية مؤثرة كسائر الاعلام (ليكان) حضاجر (بعد التنكير منصرفا) كالاسباب التي فيها علمية مؤثرة لما سياتي وليس كذلك لانها تمتنع من الصرف علما كانت او لا مع ان علميتها ليست علم شخص (والتأنيث) فيه (غير مسلم لانه) اي لان حضاجر (علم جنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا) كان اسامة علم جنس للاسد مذكرا كان او مؤنثا فتأنيثه محتمل فلا يجوز ان يعتبر تأنيثه ولا علميته فاحتجج الى اعتبار الجمعية الاصلية لئلا يكون غير منصرف في استعمالهم بلاعلة فيه وكان من خصها بالآخى فهم من كلام اهل اللغة حيث قالوا هي مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة سماعية (وانما اکتفی المصنف في التثنية على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول) اي بقوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع فلم منه ان الجمع المنقول يكون معتبرا في منع الصرف ولا يضره النقل كالفظة (ولم يقل) المصنف (الجمع شرطه) صيغة متتهى الجموع بغيرها (ان يكون في اصل) سواء بقي على جيبته

جمع مرتين فتكرر فيه الجمع ولذلك قام مقام عتين وحمل مساجد وشبهه عليه لما كلف في وزنه وامتناع جمعه وان لم يكن جميعين محققين تنزيلا منزلة المشاكلة المذكورة فلذلك قام مقام عتين وهذا هو المهوم من كلام الامام الطرزي والجمع الاقصى كاساور واتاعم وما كان على مثاله من الجموع مما بدد الله حران متحر كان او ثلثة احرف او سطها ساكن كساجد ومصاييح وايضا قد صرح المصنف في الامالى بان تفسير الجمع بمتتهى الجموع اولامن تفسيره بما ليس على وزن واحد فان هذا التفسير يشعر بما هو علة القيام مقامهما وهو التكرار في الجمعية دون ذلك وايضا اشار الى ذلك في الشرح حيث قال هذا الجمع احد ما يقوم مقام عتين وسببه انه صيغة متتهى الجموع فكأنه جمع مرتين اما تحقيقا او تقديرًا لانه على تلك الصيغة فاجرى مجراه فبعد ذلك كيف يمكن التوهم بان يكون التكرار بحسب الجمعية علة القيام مقامهما انما هو عند المصنف واما عند غيره فليس لذلك بل لكونه متتهى الجموع اولاته لا واحد على وزنه هل هذا الامن وهم الباطل (قوله) كالب واساور

ولم ينقل اولا ( كما قال في الوصف ) الوصف شرطه في سيبته لمعنى الصرف ان يكون في الاصل فلا تضرب غلبة الاسم ( لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف ) تنقسم الى قسمين ( قد تكون ) الجمعية ( اصلية معتبرة ) بقيت او نقلت ( وقد تكون عارضة غير معتبرة ) لان العارض لكونه عارضا في حكم المدم فلا يؤثر في شيء كالوصف فانه كان على قسمين قسم كان في الاصل وصفا فهو معتبر بقي على وصفه او نقل الى الاسم وقسم لم يكن فيه وصف الا انه عرض له الوصف بسبب الاستعمال فلا يؤثر فلا احتراز عنه قال شرطه ان تكون وصفا في الاصل وليس الامر كذلك ) يعني ولا عرض في الجمع مطلقا سواء كان سببا قائما مقام السببين اولا ( اذ لا يتصور العروض الجمعية ) لان واضح الالفاظ قد وضع الجمع جمعا والمثنى مثنى والواحد واحد الا انه واضح الجمع مفرد ثم عرضت له الجمعية بالاستعمال كالوصف حيث قد يكون عارضا بعد الوضع واذا قال شرطه ان يكون في الاصل كان يتوهم ان الجمعية قد تكون عارضا فلزم الاكتفاء في التنبيه على ان الجمعية الاصلية قد تكون معتبرة بهذا القول حيث لا يضربها النقل الى الاسم كالوصف الاصلى مثل اسود وارقم حيث صار اسمين للجمعية على ما سبق وفي الرضى ان الجمع الاقصى اذا سمي به لا ينصرف عند المصنف لان المعتبر فيه عنده ان يكون في الاصل كما في الوصف فلا يضرب زوال الجمعية بالعلمية لعروض الزوال الى هنا كلامه ( وسراويل ) على وزن اناعيم الا انه ليس بجمع يقال له بالفارسية شلوار ( جواب عن سؤال مقدر ) نشأ من قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمعية يعني من جعل الجمعية اعم من ان تكون في الحال او في الاصل ( تقديره ) اى تقدير السؤال ( ان يقال قد قصيت ) بالخطاب من قصي مثل فعل اى تخالص يقال قصي عن كذا اذا تخالص عنه وقد اشار الشارح الى وجه تقديم حضاجر على سراويل لان حضاجر علما كان منشأ لورود السؤال بسراويل ( عن الاشكال ) بكسر الهمزة ( الوارد ) صفته ( على قاعدة الجمع ) متعلق بالوارد ( بحضاجر ) متعلق به ايضا حيث لا جمع فيه فينبغي ان يكون منصرفا الا انه غير منصرف ( بجعل الجمع ) الذى هو قائم مقام السببين الباء فيه متعلق بقوله قصيت ( اعم من ان يكون في الحال او في الاصل ) بنى تخلصت عن ذلك السؤال بجعلك الجمع باقيا على حاله حيث لم ينقل الى شيء كاسا ورواناعيم او منقولا الى الاسم اشار الى ان النقل لا يضرب ( فاقول في سراويل ) يعني فاجوابك في سراويل ( فان اسم جنس ) كاسد وتم حيث ( يطلق على الواحد والكثير ) الحال انه ( لجمعية فيه ) لانه لو كان فيه الجمعية لما اطلق على الواحد ( لا ) زائدة ( في الحال ) لانه ليس بجمع حالا لانه يطلق على الواحد ( ولا ) زائدة ايضا ( في الاصل ) لانه ليس بجمع في اصل وضعه بل مفرد محض وهذا الوزن لا يمنع الصرف بدون الجمعية لان الشرط لا يؤثر بدون

واناعيم فان الاول جمع اكلب جمع كلب والثاني جمع اسود جمع سوار المرأة كقوله تعالى يحلون فيهما من اساور من ذهب والثالث جمع اناعم جمع نع وهي المال الرابعة واكثر ما يقع هذا الاسم على جمع الجمع اما ان يراد به التكثير او الضروب المختلفة كما في الصحاح وغيره ( قوله ) بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع اعترض عليه بان ان ارد احموم السلب في التاء فنقوض بخو ظلمة اذ لا يقال ظم معناها وان ارد اسلب الصوم فكذا الا اننا نحوذ كرى وضراء والقول بعدم لزوم الالفين في ذكرى وضراء ممنوع وثبوت الد كرو والضراء لا يستدعي ذلك فان ائمة اللغة صرحوا بان الذكر والد كرى لفظان مترادفان والضراء والضراء متباينان ولو كان الذكر هو ذكرى بحذف الالف والضراء بالضراء بحذفه لما صح القول بالترادف والتباين لعدم التعدد حيثئذ ( قوله ) فالمدل مصدر مبنى المفعول اى كون الاسم معدولا قبل ذكر الشيخ الرضى ان المدل اخراج الاسم لا الخروج فاشار الشارح الى ما يجب به عنه وهو ان المصدر قد يكون مبنيا لتفاعل كالضرب بمعنى

السبب فينبغي ان يكون سراويل منصرفا (فاجاب) المصنف عنه (بانه قد اختلف)  
 مبنى للمفعول (في صرفه) نائبه (ومنعه) بالجر عطف على صرفه (منه) اى من الصرف  
 يعنى اختلف النحاة في سراويل فذهب بعضهم الى انه غير منصرف لاسيائى وبعضهم  
 الى انه منصرف لعدم السبب ولانه الاصل في الاسم العربى (فهو) اى سراويل  
 (اذا) اسم شرط (لم يصرف) مبنى للمفعول اى اذا جعل غير منصرف (وهو)  
 اى عدم صرفه (الاكثر) اى اكثر من صرفه والجملة اعتراض وبيان ان عدم صرفه  
 اكثر من صرفه (في موارد الاستعمال) اى فى الموضوع التى استعمل سراويل فيها  
 يعنى ان استعمال سراويل غير منصرف اكثر من استعماله منصرفا واذا كان الامر  
 كذلك (فيرد به الاشكال) المذكور فى سؤال السائل (على قاعدة الجمع كقلت) انت  
 ايها السائل (فقد قيل) جواب لاذا وهى مع شرطها وجوابها خبر لقوله سراويل  
 (فى التفصي) والتخلص (عنه) اى من الاشكال الوارد على قاعدة الجمع وهذا الجيب  
 هو سيبويه لذا قدمه وفى الرضى فندسيبويه وتبعه ابو على على انه اسم اعجمى مفرد  
 عربى كعرب الآخر لكنه اشبه من كلامهم مالا ينصرف قطعا نحو قناديل فحمل  
 على ما شابهه فتح الصرف ولم يمنع الآخر مخفقا لان جميع ما وازانه ليس ممنوعا من  
 الصرف الا ترى الى نحو اكلب وابحر انتهى (انه) (اسم) (اعجمى) يعنى انه اسم  
 قد روضه المعجم وليس يعربى الا انه عربى بابدال الباء واو الا انه كان فى المعجم سراويل  
 وقد قرئ به فى قوله تعالى سراويلهم من قطران (ليس بجمع لافى الحال) لانه يطلق  
 على الواحد (ولا فى الاصل) لانه لم يكن فى اصل وضعه جهاثم نقل عنه وجعل اسما  
 كخضاجر ولانه اذا لم يكن عربيا فكيف يجمع على جمعهم فليس فيه جمعية لاحالا ولا اصلا  
 (لكنه) اى الا انه (حمل) مبنى للمفعول عن سيبويه (فى منع الصرف) اى فى كونه  
 ممنوعا من الصرف (على موازنه) اسم فاعل من وازن يوازن (اى على ما يوازنه) فيه  
 اشارة الى ان اسم الفاعل عامل مضاف الى مفعوله لاعتداده على الموصول المقدارى  
 على ما يوازنه سراويل ويشاركه فى الوزن (من الجموع) بيان لما (العربية) كنافع  
 ومصابيح) وقناديل (فانه) اى سراويل (فى حكمها) اى فى حكم الجموع العربية  
 (من حيث الوزن) ومن حيث المعنى حيث يطلق على الكثير وان كان الاطلاق على سبيل  
 البدل فكان فى حكم ما يوازنه فكما ان حكم ما يوازنه ان تكون غير منصرف كذلك  
 كان هو ايضا غير منصرف لان المشابهة بالنسبة ياخذ حكم ما شابهه (فهو) اى سراويل  
 (وان لم يكن من قبيل الجمع) يعنى وان لم توجد فيه الجمعية (حقيقة لكنه) اى الا انه (من)  
 قبيله حكما) يعنى الا انه قد وجد فيه الجمعية حكما لانه لما شابه الجمع الحقيقى فى الوزن  
 والمنفى على ما قلنا صار كأنه جمع لان الشبه بالنسبة يكون فى حكمة (فالجمعية) التى قامت  
 مقام السببين (على هذا التقدير) اى على هذا الجواب (اعم من ان تكون حقيقة)

كون المعنى شارباً وقد  
 يكون مبيناً للمفعول  
 كالضرب بمعنى كونه  
 مضروباً وهو من هذا  
 القبيل ونحوه عليه انه لا  
 شك فى انه يوجد معنى  
 مصدرى حاصل بالحق  
 الياء المصدرى الى المفعول  
 كالضربية بمعنى كون  
 الشيء مضروباً وهذا  
 غاية السعة يسع فيها مالا  
 يسع فى الالفاظ المصادر  
 وامان المصادر وضمت  
 لديك المعنيين فلا بد من  
 دليل بل يكاد يرده ما  
 ذكره المصنف فى  
 تعريف الفاعل على جهة  
 قيامه به فانه لو كان الضرب  
 معيناً لكان ضرب زيد  
 دالاً على قيام المبنى للمفعول  
 منه بزيد وليس كذلك  
 بل هو يدل على وقوعه  
 عليه فالصدر لم يوضع  
 الا لما قام بالفاعل ثم قيل اذا  
 تمهد هذا فنقول لو  
 كان الضرب بمعنى الاخراج  
 فالاعتراض قوى لا يتدفع  
 به الدفع لكن المدل  
 فى اللغة جاء بمعنى الميل  
 يقال عدل عنه اى مال عنه  
 وعدل اليه اى مال اليه  
 وجاء بمعنى التباعد يقال  
 عدل الجمال الفحل نجاه  
 كذا فى القاموس ولاداعى  
 الى كون العدل التحوى  
 بمعنى التباعد دون الميل  
 لاشتقاق العدول وتسمية  
 للاسم معدولا وليس  
 يقوى لانه بمعنى المدول  
 اية فلا يظهر ان العدل  
 لا يعنى الميل عن الشيء

كاساوار واناعيم (او حكمة) كسراويل وقوله (فبناء هذا الجواب) دفع لما ورد في بعض الشروح من انه يزيد اسباب منع الصرف على التسعة ويكون منها الحمل على الموازن كما قال في الوافية اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة بناء على هذا الجواب كائن وواقع (على تعميم الجمعية) التي هي السبب الواحد الحقيقي والحكمي كان ان الجواب بمحضاجر مبني على تعميمها الى الحال والاصل (لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة) كاظن (وهو) اي السبب الزائد عليها (الحمل على الموازن) حتى يزداد الاسباب على التسعة قصير عشرة فيكون التفصيل مخالفا لاجمال لان الحمل على الموازن ليس معدودا في اسباب منع الصرف عند احد حتى يعدسببا ههنا ايضا (وقيل) قائله المبرد (هو اسم) (عربي) يعني انه مما وضعه العرب لان المعجمي هو سرايل باباء الموحدة كما في قوله تعالى سرايلهم فبالواو يكون عربيا الا انه (ليس بجمع تحقيفا) نصب على التمييز او على المصدرية اي جمعا محققا (لانه اسم جنس) كتنمر ونخل (يطلق على الواحد والكثير) ولانه مفرد وضما ولانه ليس فيه شيء من علامات الجمع محييا او مكسرا بالزيادة او النقصان فكان مفردا محضا (لكنه) اي الا انه (جمع سرؤالة) اي قطعة خارقة (تقديرا) نصب على التمييز (وفرضا) عطف تفسير له (قائه لما وجد غير منصرف) في استعمال العرب بلا سبب من الاسباب (ومن قاعدتهم) اي من قاعدة النحاة (ان هذا الوزن بدون الجمعية) التي هي السبب وهذا الوزن شرط في تأثيرها (لم يمنع) مبني للمفعول (الصرف) اي الصرف فكانت القاعدة مخالفة لاستعمال العرب مع انها مبنية عليه (قدر) مبني للمفعول من التقدير (حفظا) مفعول له (لهذه القاعدة) يعني لتكون القاعدة مصونة ومحفوظة حيث لا تكون مخالفة لاستعمالهم (انه) اي سراويل (جمع سرؤالة) وان مع اسمها وخبرها في محل الرفع على انه مفعول مالم يسم فاعله لقوله قدر (فكانها سمي كل قطعة من السراويل) المشتمل على القطع (سرؤالة) ثم جمعت سرؤالة بناء على اجتماع القطع (على سراويل) فيكون سراويل جمع سرؤالة بناء على اشتماله اياها واجتماعها فيه الا انه جمع تقدير وفرضا لتحقيقا لاطلاقه على الواحد لانه لو كان جمعا تحقيقا لما اطلق على الواحد لان الجمع لا يطلق على المثنى فكيف يطلق على الواحد (واذا صرف) عطف على قوله اذا لم يصرف ومبني للمفعول (اي سراويل) يعني اذا استعمل سراويل منصرفا وهو الاقل في موارد الاستعمال (اعدم تحقيق) اي لعدم كون (الجمعية) التي هي السبب في كون مثل الوزن غير منصرف محققه في سراويل (تحققا) نصب على التمييز (و) الحال ان (الاصل في الاسماء) العربية (الانصراف) اي دخول الجر والتوئين لان كون الاسم منصرفا غير محتاج الى شيء من الاسباب بخلاف كونه غير منصرف فانه محتاج الى سبيين او الى سبب واحد قائم

الى الشيء والعدل مادة الاسم حيث مالت عن الهيئة الاولى الى الثانية فسمى الاصل معدولا عنه والاسم معدولا بمعنى المعدول اليه وكله باطل فان كون المصدر مبني للفاعل تارة واخرى للمفعول شائع ذائع بحيث لا حاجة الى التنبيه عليه فضلا عن الدليل وما عكس به مما ذكره في تعريف الفاعل لامساسه بالحد هذين المعنيين فان المراد بالمصدر المأخوذه انما هو الحدث فاني يصح القول بان هذا يقتضي عدم صحة كون المصدر مبني للمفعول والشيع الرضى لم يقل بان العدل معناه الاخراج كيف ولا قائل به بل صرح بان معناه الصرف حيث قال ولو قال بدل خروجه اخرجه لكان اوفق بمعنى المعدول وهو الصرف ولا خفاء في ان العدل المتبرق في هذا المقام ليس الا يقولون هو اسم معدول ولا يفتون به الا المنصرف عن نيته وتحقيق الجواب انه لما ثبت ان العدل عن جملة الاسباب المانعة للصرف في الاسم بمصوله تلك الفرعية فيه ظهر كونه صفة له فناسب ان يفسر المثل بما هو صفة وهو الخروج اذا اخرج ليس صفة له وانما يدل عليها ضمنا وهذا هو مقتضى اعتبار العدل هنا كالحلق (قوله اي

مقامها وما لم يحتاج الى شيء يكون اصلا فينبغي ان يكون الاصل في الاسم العرب الصرف  
(فلا اشكال) لفظ لان في الجنس والاشكال مبنى على الفتح اسمها والخبر قول الشارح  
(بالنقض به) اي بسراويل (على قاعدة الجمع) يعني اذا استعمل سراويل منصرا فلا  
يرد السؤال على تلك القاعدة كما ورد اذا كان غير منصرف لان السبب الذي هو  
الجمعية غير محقق فيه فاذا صرف وهو الاقل لا يرد به السؤال على قاعدة الجمع (ليحتاج)  
مبنى للمفعول (الى التفصي عنه) اي عن السؤال الوارد عليها بان يذهب الى مذهب  
سيبويه او المبرد وقال المحشي عصام ولو قالا المصنف وان صرف لكان تركيه من قيل  
قوله فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم واقعا على اعلى درجات البلاغة لكنه  
راعى المخاطب الذي هو متعلم النحو واقتصر على المعنى (ونحو جوار) مبتدأ (اي  
كل جمع) يشير الى ان الحكم الا في ليس مخصوصا بل يعلمه (ومثله) منقوص (جمع) على  
وزن (فواعل) لانه لا ينجي منه فعاليل (بأيا كان) ذلك الجمع المنقوص (او اويا)  
كالجوارى والدواهي) فيه نشر على ترتيب الالف لان الجوارى اسم فاعل جمع مكسر  
من جرى مثل وام والجمع الصحيح منه جازون كرامون والمكسر منه جوار كروام  
واذا صرفت باللام تعاد الياء نحو الجوارى والدواهي ايضا اسم فاعل جمع مكسر من  
دعائل غزاد عوامل غزوافه دواع كرام وغاز والجمع الصحيح منه دواعون كغازون  
والمكسر منه دواع كفواز واذا صرفت باللام تعاد الواو فيقال الدواعون ثم قلبت ياء  
لتطرفها وانكسار ما قبلها فيقال الدواهي فالاولى ناقص يائي والثاني واوي (رفعا  
وجرا) (اي في حالتي الرفع والجر) نصب على الظرفية متعلق بالنحو بحذف المضاف  
(كقاض) خبر (اي حكمه) اي حكم مثل جواريا بيا او واويا (حكم قاض) اي حكم  
جمعه حكم مفردة (بحسب الصورة) والتوجيه يعني الاعلال لان المراد بالصورة  
الاعلال ولذا فسرهما بقوله (في حذف الياء عنه) اي من مثل جوار (وادخال التنوين  
عليه) هذا وجه التشبيه يعني كما ان الياء تحذف من نحو قاض لا لتقاء الساكنين وبموضع  
التنوين عنها كذلك الحال في مثل جوار لكن لا مطلقا بل في حالة الرفع والجر من غير  
فرق بينهما (قول جائي جوار) في حالة الرفع بالتنوين (ومررت بجوار) في حالة  
الجر بالتنوين (كقائول) في المشبهة (جاء في قاض) رفعا بالتنوين (ومررت بقاض)  
جرا بالتنوين (واما) نحو جوار واويا كان اويا بيا (في حالة النصب) متعلق بقوله  
متحركة (فالياء) فيه (متحركة) في حالة النصب (مفتوحة) لحقة النصب على الياء  
لكونه جزء الالف بالتنوين واما في نحو قاض فالياء متحركة مفتوحة ايضا لكن مع  
التنوين فلم توجد المشابهة في حالة النصب ولذا قال المصنف رفعا وجرا احترازا عنه  
(نحو رأيت جوارى) بفتح الياء بالتنوين كقول رأيت اسورا اذا كان الامر كذلك (فلا  
اشكال) لفظ لاهنا لثني الجنس واشكال اسمها مبنى على الفتح لما سيأتى وخبرها قوله

خروج الاسم اذ لا  
يتحقق المعدل في غير  
هذا القسم فهو من اوصافه  
الخاصة به قبل الضمير  
لا يرجع الى الاسم لانه مع  
بعده لفظا لا يشل نحو  
ثلاث واخر وسحروا مس  
مرفعين بل الى المعدول  
الدلول بالعدل باعتبار  
مادة الاصلية يريد ان  
هذه الاشياء معدولات  
من ثلاثة ثلاثة واخر  
والسحروا الاسم ومن  
ليس باسمه لكونه  
مركبات كما صرح به في  
هامش كتابه ولا ينبغي  
ان القائل اظهر سوء فهمه  
اذ لا مجال لان يراد بالاسم  
المرجع تلك الامور  
فان الخارج ليس هذه  
الواد بل ثلاث واخر  
وسحروا مس ولا يخفى  
في كونها اسما وتلك  
المركبات انما هي الصيغ  
الاصليات وكأنه لم ير قوله  
عن صيغته (قوله اي كونه  
مخرجا انما احتيج الى  
هذا التفسير لتنبه على  
كون المراد بالخروج  
ما هو يعمل الجاهل ليوافق  
ما قبله فان الخروج  
يعني الانصراف انما  
يناسب حمله على المعدول  
(قوله التي يقتضى الاصل  
والفائدة ان يكون عليها  
انما قيد الصورة بذلك فلا  
يجب نحو سحروا مس  
مرفعين اذ التبادر  
من الصورة هي الهيئة  
المتغيرة بين جواهر الكلمة  
وحر وفها واللام الداخلة

عليها ليس جزء من  
كلتيهما فيلزم انتقاض  
التعريف عكسا وحيث  
لا يرد شيء لظهور  
ان الاصل والقاعدة انما  
يقضى ان يذكر باللام وهي  
هيئة اخرى مفيدة  
لذلك الهيئة المدول عنها  
لا يقال يلزم على هذا ان  
يكون اليوم في سرت  
يوم الجمعة من جملة  
المدولات لان صورة  
اثبات في تعابير صورة  
حذفها وليس كذلك  
لان الحذف والاثبات  
كليهما على مقتضى الاصل  
والقاعدة وبذلك قد تحققت  
ان القول يلزم الصورة  
الى الحقيقة والحكمة  
لدخول نحو انس عمالا  
يصح في هذا المقام ثم فيه  
اشكال وهو ان التعريف  
على هذا التقدير لا يبر  
صورة التقدير اذا لا فائدة  
تقضى كون عمر مثلا على  
صورة فاصرو حله ما قيل  
لما اقضى ضرورة منع  
الصرف الى ان يحكم بأنه  
مدول حكم بأنه سمي  
باسم الفاعل من المارة  
فسم اسم الفاعل  
من المارة خرج عن  
صيقته التي هي على  
مقتضى الفائدة وهي حاص  
على عمر ولا تكلف فيه  
فاني لا أقدر كون الاسم  
مدولا عن شيء لزم اعتبار  
كونه معناه ولا ريب في  
ان هذا اصل مقتضى كونه  
على صورة المدول عنه  
( قوله ولا يخفى عليك ان

(في حالة النصب) وقوله (لان الاسم غير منصرف) متعلق بالخبر لاعلة له اي اذا كانت  
الياء في جوار متحركة مفتوحة في حالة النصب بلا تنوين فلا اشكال واقع في حالة  
النصب لكون الاسم غير منصرف (للجمعية) التي هي سبب قائم مقام السبين ملابسا  
(مع صيغة متتهى الجموع بغير هاء) يعني لوجود السبب القائم مقام السبين وهو الجمعية  
فيه مع شرط تأثيره وهو صيغة متتهى الجموع بغير هاء فيكون في حالة النصب غير منصرف  
بلا خلاف ( بخلاف حالي الرفع والجرفانه قد اختلف ) مبنى للمفعول (فيه) نائبه  
اي وقع الاختلاف بين النحاة في انه في حالة الرفع والجرف غير منصرف او منصرف  
لفوات الشرط وبقاء الجمعية حيث لم تنزل ( فذهب بعضهم ) اي الزجاج ومن تابعه  
( الى ان الاسم ) الذي على فواعل (منصرف) بعد الاعلال لزوال الشرط المستلزم  
منع صرفه بالاعلال لان زوال الشرط يستلزم زوال المشروط فلا يؤثر السبب  
وحده بلا شرط ( والتونين في تنوين الصرف ) لا العوض ( لان الاعلال المتعلق بمجوه  
الكلمة ) يعني الاعلال يتعلق بحروف الكلمة فيتعلق بذاتها فيتعلق بذاتها (مقدم على  
منع الصرف) لان الاعلال سببه الموجب له قوى وهو الاستقلال الظاهر المحسوس  
( الذي هو من احوال الكلمة ) اي اوصافها فيتعلق بها (بعدمها) لان سبب منع  
الصرف وهي المشابهة بالفعل ضعيف لانها مشابهة غير ظاهرة بين الفعل والاسم  
ولا محسوسة ايضا ومع هذا تعلق بوصف الكلمة فبايتعلق بالذات مقدم على ما يتعلق  
بالصفة كان الذات مقدمة على الصفة لكونها اصلا والوصف عارضا (فاصل جوار  
في قولك جاشنى جوار جوارى بالضم) يعني بضم الياء (والتونين بناء) نصب على انه  
مفعول له او مفعول متعلق اي ببناء (على ان الاصل في الاسم) العرب مطلقا  
(الصرف) اي ان يكون منصرفا لعدم احتياجه الى سبب وشرط (فبنى) مبنى للمفعول  
(الاعلال) نائبه (على ما هو الاصل) اي على القاعدة المقررة في علم الصرف وهي  
ان الياء اذا انكسر ما قبلها وهي مضومة منونة تنقل عليها الحركة والتونين لا  
سيما في الجمع الممتد (ثم) اي بعدما علمت ان اصل جوار في قولك جاشنى جوار جوارى  
بالضم والتونين (اسقطت) شروع في بيان بناء الاعلال وكيفيته مبنى للمفعول (الضمة)  
نائبه (للتنقل) اي لما قلنا ان الضمة تنقل على الياء المكسورة ما قبلها فاجتمع ساكنان  
الياء والتونين (و) اسقطت (الياء) ايضا ( لدفع التقاء الساكنين فصار جوار )  
بعد الاعلال ( على وزن سلام وكلام ) فاشبه الجمع بالمفرد لفظا فحصل في  
قوة الجمعية قنور وضعف فلم نقول ان تقوم مقام السبين ( فلم يبق ) نحو جور بعد  
الاعلال ( على صيغة متتهى الجموع ) لسقوطه عن اوزان اقصى الجموع الذي هو  
الشرط والسبب وحده لا يؤثر وان كان موجودا ( فهو بعد الاعلال ايضا ) اي كما كان  
قبل الاعلال منصرفا (منصرف والتونين في المنصرف كما كان قبل الاعلال كذلك) اي



كان التنوين قبل الاعلال كان للصرف (وذهب بعضهم) وهو سيبويه والتحليل (الى انه) اى نحو جوار (بعد الاعلال غير منصرف) كما كان قبل الاعلال غير منصرف ليكون السبب الذى هو الجمعية والشرط الذى هو صيغة متتهى الجموع بغيرها موجودين فيه قبل الاعلال واذا وجد السبب والشرط يثبت ان يكون غير منصرف للالزام اهدارها وبعد الاعلال ايضا غير منصرف (لان فيه الجمعية مع صيغة متتهى الجموع) يعنى لوجود السبب الذى هو الجمعية والشرط ايضا فينبى ان يكون غير منصرف ايضا (لان المحذوف) الذى لم يكن لسيا منسيا بل حذف لفظا فقط يكون ثابتا تقديره افيكون (بمنزلة المقدر) في ملاحظة العقل والاعراب (ولهذا) اى لاجل ان المحذوف ثابت تقديره للاعراب (لايجرى) من جرى مجرى اى لايتصور (الاعراب) ولايقع ههنا (على الرأى) التى كانت آخر ابعدا الحذف بل لايجرى الاعلى الياء المقدرة فيكون تقديره اولو لم يكن المحذوف بمنزلة المقدر لما جرى الاعراب عليه ولوقع على ما هو الآخر كيدوم (والتنوين فيه) اى فى نحو جوار رفعا وجرا (تنوين العوض) لا الصرف (فانه لما سقط تنوين الصرف) لعدم الصرف (عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين) يعنى الذى هو حاصل فى اللفظ اما التعويض عن الياء فلمناسبة كون التنوين حرفا وايضا لمناسبة الثبوت مرة والحذف اخرى وما عن الحركة فلمناسبة العروض يعنى كما ان الحركة تعرض للحروف كذلك التنوين يعرض للآخر وفى الرضى ففسر بعضهم قول سيبويه والتحليل بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفه ثم جوارى بحذف الحركة للاستتقال ثم جوارى بحذف الياء لاستتقال الياء المكسور ما قبلها فى غير المنصرف الثقيل بسبب القرعة وانما بديل التنوين عن الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساكنة فى الرجوع اذ يلزم اجمع الساكنين لورجعت وفسر السراى وهو الحق قول سيبويه بان اصله جوارى بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء الساكنين ثم وجد الاعلال فصيغته متتهى الجموع حاصلة تقديره ان المحذوف الاعلال ثابت تقديره فحذف تنوين الصرف لعدم الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزال الساكنين فى غير المنصرف المستقل لفظا لكونه منقوصا ومعنى بالقرعة فعوض التنوين عن الياء الى هنا كلامه (وعلى هذا القياس) خبر مقدم اى القياس الذى جرى فى حالة الرفع (حالة الجر) مبتدأ (بلا تفاوت) اى بلافارق بين العلتين لاشتراكهما فى الملة وهى الاستتقال (و) وقع (فى لغة بعض العرب) وهى قليلة واختارها الكسافى وابوزيد وعيسى بن عمرو (اثبات الياء) بالرفع لانه فاعل فعل محذوف (فى حالة الجر) بلاتنوين بناء على انه غير منصرف وان الجر والتنوين يسقطان منه (كافى حالة النصب) يعنى كما انهما يسقطان فيها (تقول) فى حالة الجر (مررت بجوارى) فتح الباب لالتنوين (كما تقول) فى حالة النصب (رايت جوارى) فتح الباب لالتنوين فيكون نحو جوارى

صيغة المصدر الى آخره  
 قيل فيه ان صيغة الاسم ان  
 كان بمعنى صورة تعرض  
 لحروف الاصول فهى  
 الضرب هية الضارب  
 وان كان ما تعرض الماده  
 فى وضعه لعناء فهى ثلاثة  
 ثلاثة ليست هية ثلاث لان  
 ما وضع له ثلاثة ثلاثة  
 نفس الحدود ما وضع له  
 ثلاث الموصوف به فالوجه  
 ان يقال خرج المشتقات  
 من المصادر السماعية  
 بتحديد الصيغة الاصلية  
 لان صيغ المصادر السماعية  
 ليست من مقتضيات اصل  
 وقاعدة والمشتقات  
 من المصادر القياسية بما  
 خرجت به المشتقات  
 وذلك من جملة الاوهام  
 فان الشارح قدس سره  
 اراد دفع توهم انتقاض  
 التعريف طردا بدخول  
 المشتقات بناء على كونها  
 مخرجة من المصادر بالتثنية  
 على ان اضافة الصيغة  
 الى الاسم قيد اختصاصها  
 بصيغ المصادر لا بدوان  
 تخالف صيغ المشتقات  
 فكيف تكون مختصة بها  
 ولا يخفى انه محق فى ذلك  
 اذ لا ريب فى كون الاعراب  
 كذلك والترديد مبنى  
 على القول عن سبق  
 بيان الصيغة وما هو المراد  
 بها اذ لا وجه له بعده ذلك  
 والقول بكون صورة  
 الضرب صورة الضارب  
 محل لانه يؤدى الى  
 كون المشتق والمشتق منه  
 امرا واحدا فان مادته

في حالة الجر غير منصرف بالاتفاق (وبناء هذه اللغة) مبتدأ (ودار على تقديم منع الصرف على الاعلال) لان الاعلال وان كان متعلقا بمجرى الكلمة الا انه لوقوعه هنا في الآخر استوى بمنع الصرف الوقوع في الآخر لان منع الصرف وهو عدم الجر والتون انما يكون في الآخر مقدم منع الصرف لانه مثبت للياء وان كان يزيد الجر والتون والاعلال ناف لها والمثبت لشرفه مقدم على الثاني (فانه حينئذ) اي حين تقديم منع الصرف على الاعلال (تكون الياء مفتوحة في حالة الجر) لان جر غير منع الصرف انما يكون بالفتحة (والفتحة خفيفة) لكونها جزء الالف والالف ساكنة فلا يوجد ما يوجد الاعلال كافي حالة النصب (فواقع فيه) اي فلم يقع في مثل جوار في حالة الجر (الاعلال) لعدم ما يقتضيه كانه لم يقع في حالة النصب (واما) بناء هذه اللغة (في حالة الرفع فاصل جوار) فيها (جوارى) مثل ضوارب (بالضم بلا تون) لتقدم منع الصرف على الاعلال فسقط التون لعدم الصرف (حذفت الضمة للثقل) لان الضم ثقيل على الياء لعدم الجنسية ولانه يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وذلك ثقيل جدا (وعوض عنها) اي عن الضمة (التون) لما سبق فاجتمع ساكنان الياء والتون (فسقطت الياء لالتقاء الساكنين) اي لدفع اجتماع الساكنين (فصار جوار) بالكسر والتون او قول فسقطت الياء اكفاء بالكسرة قبلها كافي قوله تعالى يوم يدع الداع والكبير المتعال ثم عوض عن الياء او عن حركتها التون لان الياء اذا سقطت في المفرد فسقطها في الجمع الممتد اولي لان الجمع اقل من المفرد (وعلى هذه اللغة) اي التي كان منع الصرف فيها مقدا على الاعلال (لااعلال) مثل جوار (الاي حالة واحدة) وهي حالة الرفع فقط لما عرفت انه لا مقتضى للاعلال فيها الا في حالة واحدة (بخلاف اللغة المشهورة) وهي التي كان الاعلال فيها مقدا على منع الصرف (فان فيها الاعلال في الحالتين) حالة الرفع وحالة الجر (كما عرفت) مفصلا (التركيب) المعدود من اسباب منع الصرف (وهو) اي التركيب (صيرونة كلمتين او اكثر) من كلمتين (كلمة) بالنصب لانها خبر لقوله صيرونة واسمها قوله كلمتين (واحدة) صفة لكلمة للتأكد لان التاء فيها للوحدة وقوله (من) غير حرفية جزء متعلق بقوله صيرونة اي من غير ان يكون احد جزئيه او اجزائه حرفا يفهم هذا الشرط من المثال لان الحرف اذا لم يكن موبا بوجه ما وكان بناؤه لازما لزم فيه لان غير المنصرف لا يكون الا في المعربات (فلا يرد) نحو (النجم وبصرى) حال كونهما (علمين) لان الجزء الاول في النجم والثاني في بصرى حرف فلم يوجد الشرط وهو عدم كون احدهما حرفا (شرطه) اي شرط التركيب في سببية منع الصرف (العلمية) اي ان يكون علما (ليأمن) التركيب لكونه عارضا قبل الزوال (من الزوال) لان الكلمتين حينئذ تدخلان في موضع العلم فبما من حذف احدهما لان العلمية تتوهم من الزيادة والنقصان ولو لاها لكان التركيب عرضة للافتكاك والزوال

مادته بالاتفاق فاذا كانت الصورة ايضا يلزم ذلك وهو محال والمؤدى الى المحال محال فان قلت لا حاجة الى هذا الدليل لان القول يكون صوري الضرب والضارب متحدان بدسي البطلان واقامة الدليل انما تصح في النظريات على ما تقر في محله قلنا نعم الا ان القائل لا يمتنع بتنبه الشارح قدس سره ناسب تنزيل البدسي منزلة النظرى واثبات المطلوب بالدليل الزمالة والوجه المختار باطل لانه مبني على تسليم اختصاص صيغ المشتق منها بالمشتقات وقد عرفت انه باطل وكذا ما يبنى عليه فان قيل ان المشتقات قد خرجت بالبيان السابق وهو ان المراد من الصيغة هي الصورة التي يقتضى الاصل والفائدة ان يكون ذلك الاسم عليها اذ لا يقتضى الاصل ان يكون المشتقات على صيغ مصادر هالما استسبب خروجها الى الاضافة اسبق فاذا صبح خروجها بهما يبق وجه لاخراجها بتلك الصيغة اعني الاصلية فان قيد الصورة بذلك انما هو لا يراز معنى هذا القيد (قوله فلا ينقض) بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز قبل لا يعبدان يقال خرج عنه جميع المعينات بابدال

ولما صرنا العلمية وضعنا والكلمة التي وضعت عليها ينبغي ان تكون مصونة لا تقبل الزوال ( فيحصل له ) اي للتركيب حيث كان علما ( قوة ) لانه مأمون من الزوال والعروض ( فيؤثر بها ) اي بتلك القوة ( في منع الصرف ) فيكون سببا لمنع الصرف ( وان يكون ) التركيب ( باضافة ) اي تركيبا اضافيا سواء كان حقيقة او غير حقيقة ( لان الاضافة تخرج المضاف ) الذي كان غير منصرف قبل الاضافة ( الى الصرف او الى حكمه ) على اختلاف المذهبين يعني ان غير المنصرف اذا اضيف مثل عمر كم وعمانا يكون منصرفا وفي حكمه على ماسيجي ( فكيف تؤثر ) الاضافة ( في المضاف اليه ) اي في الاسم الذي اضيف الى المنصرف ( ما يضافه ) اي ليس لها ان تؤثر في الاسم المنصرف اذا اضيف عدم الصرف لان ما يكون سبب الزوال شيء لا يكون سببا لحصوله ( اعني منع الصرف ) تفسير لقوله ما في ما يضافه ( و ) ان ( لا ) يكون التركيب بعد ان يكون علما و ان لا يكون بالتركيب باضافة ( باسناد ) يعني لا يكون مركبا بالتركيب الاسنادي في الاصل او في الحال ( لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قيل المبنيات ) يعني لان المركب بتركيب الاسنادي اذا جعل علما يكون مبدا حقيقيا عند جماعة منهم المصنف مبدا حكميا عند جماعة فلا يكون مما نحن فيه لان الصرف ومنه لا يكون الا في المغرب وانما بنى لان الجملة لا توصف بالاعراب قبل العلمية لانه من عارض الكلمة لا الكلام فبعد العلمية تكون منية كما كانت قبلها ( نحو تأبط شرا ) وشاب قرناها وذر حباتا بط قفل لقب ثابت ابن جابر السهمي سمي به لانه كان قد اخذ سيفنا تحت ابطه لان معنى تأبط شرا اخذه وجعله تحت ابطه اي ما يكون آلة وسببا للشر لئلا يراه احد لان هذا من عادة من يريد شرا وخرج لشراراده فليل اين هو فقد اجبب قد تأبط شرا فلقب بفعله وشاب قرناها لقب امرأة اي صغيرناها وشاب يشيب اي ابيض سميت به لانها كانت كذلك وذر من ذر بذر مثل فريروز المالح والحب فرقه وبابه ردو ذر حبا اسم رجل كان يذر الحب اي ينشره ( قالها ) اي الاعلام المذكورة ( باقية في حال العلمية على ما ) اي حال ( كانت ) الاعلام المذكورة ( عليها ) اي على الحال ( قبل العلمية ) من النصب والرفع وغيرها ولم تنفع عن الحال التي كانت عليها قبل العلمية لجريها مجرى الامثال ( فان التسمية بها ) اي بالجملة المشتملة على الاسناد ( انما هي ) مبتدأ ( لدلالاتها ) خبر اي ليست التسمية بها الالالة تلك الجملة ( على قصة غريبة ) كما في تأبط شرا فان التسمية به ليدل على القصة التي هي اخذ سيفه وجعله تحت ابطه وخروجه لشراراده وكذا الحال في غيره ( فلو تطرق ) اي عرض ( اليها ) اي الى تلك الجملة ( التغير ) فاعل تطرق ويقال له تطرق له اذا صار طريقا له يعني اذا صار تغيير بعض احواله طريقا له بان

حرف اسل الى حرف اخر كالقمام والا بلاء فان المادة ليست باقية فيها فلم يبق من المغيرات القياسية الا المدغمات فهي الخارجية باعتبار قيد المتغيرة لا غير هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وفيه نظر لان المراد المغيرات القياسية كالقمام باقية اذ البديل كالمبدل منه ثم ان فاتحة هذا القول تأتي خاتمة فانها ناطقة بجواز هذا القصد في الجملة وتلك قاطعة به لا يجوز غيره ( قوله ولا يبعد ان يعتبر لا يخفى ان هذا للاعتبار مع فيه من التكلف انما تركب اليه لاخراج المغيرات القياسية ولا حاجة فيه الى ذلك بل لا وجه له لان جميع المغيرات القياسية خرجت بقيد الاسلية على تفسيره اذ لا شيء منها يقتضي الاصل والفائدة ان يكون على صورته الاولى والا لا كان قياسا ( قوله فيمكن ان يقال هذا ممنوع كما سنف عليه ) قوله فيمكن ان لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ان تركب تلك التكلفات فيه نظر لان المقصود في هذا المقام يتم بما فيه امتياز المدل من كل ما عداه لظهور ان الفرض افادة ما يكون مؤثرا في منع الصرف لا ما ليس بوصف وجمع الى غير ذلك من الموانع لانه لا اساس له بذلك مع انه لا تكلف

لم يكن حاليًا بعد التسمية كحالها قبل التسمية ( يمكن ان تقوت تلك الدلالة ) اى  
الدلالة على القصة الغريبة فان الدلالة عليها انما تكون بجميع احوالها وكمالاتها  
التي كانت قبل التسمية بها ( واذا كانت ) تلك الجملة ( من قبيل المبنيات ) بعد  
العلمية ( فكيف يتصور فيها ) اى فلا يمكن ان لايجرى في تلك الجملة ( منع الصرف  
الذى هو من احكام المعربات ) لان الشئ المخصوص بنوع لايجرى في نوع آخر  
ولا يؤثر كاللام في الاسم وقد في الفعل لان المعرب نوع من الاسم والمبنى نوع  
آخر منه ووصف اختص باحدهما لا يمتدى الى الآخر ولايسرى اليه ( فان قلت  
كان ) ( واجبا على المصنف ) في بيان قيود التركيب ان لا يقتصر على ما ذكر منها  
بل يجب عليه ( ان يقول وان لا يكون الجزء الثانى من المركب صوتا ولا متضمنا  
بحرف العطف ) يعنى ان يقول التركيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة  
ولا بالاسناد ولا صوتى ولا تعدادى حتى تكن القيود الخمسة اربعة منها تكن نفيا  
وواحد ثبوتا فتكون حينئذ مذكورة باسرها ولا بد منها ( ليخرج ) التركيب الذى  
كان الجزء الثانى منه صوتا مثل سيويه ) سيأتى تفصيل قول سيويه ( ونقطويه )  
بكسر النون وفتحها وسكون الفاء و آخره طاء مهملة وهو معروف وويه صوت  
سيأتى تفصيله في باب الاصوات راكب هذان الاسمان وجعلنا علما لشخص ( و )  
والجزء الثانى منه يضمن حرف العطف ( مثل خمسة عشروسة عشر ) وغيرها  
من الاعداد التي تضمن منها الجزء الثانى حرف العطف وسيأتى وجه تركيبها  
وتضمن الثانى حرف العطف في باب المركبات ( علمين ) حال اما من الاخيرين  
فقط لان الاولين لا احتياج لهما الى العلم لاشتغارهما علما واما من المتأخرين  
باعتبار انهما قسمان ( قلت ) في جوابه ( كأنه ) اى كأنه المصنف ( اكتفى في ذلك )  
اى في عدم اخذه القيدىن الاخيرين حيث لم يذكرهما ( بما ذكره فيما بعد ) اى  
بعد المعربات في بحث المبنيات ( انهما ) اى ان هذين التركيبين ( من قبيل المبنيات ) يعنى  
ان المصنف ذكر صريحاً في بحث المبنيات ان الاصوات والمركبات التي تضمن الجزء الثانى  
منها حرف العطف مبنية فلا تكون مما نحن فيه ولذا لم يذكرهما اختصاراً ( واما  
الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر ) المصنف ( بناءها ) اى حال كونها مبنية  
( اصلاً ) اى قطعاً لا صريحاً ولا ضمناً ولا اشارة ولا دلالة فاحتاج ههنا الى استئناسها  
ليعلم انها تكون مبنية ( لذلك ) اى لعدم ذكر بنائها اصلاً ( احتاج ) المصنف ههنا  
( الى اخراجها ) فخرجها بقوله وان لا يكون التركيب باسناد ( مثل بملك )  
( فانه علم لبلدة ) بالشام ( مركب ) تركيباً امتزاجياً ليس بينهما اضافة ولا اسناد  
( من يمل وهو اسم صنم ) كان أقوم الياس عليه السلام لقوله تعالى ﴿ ادعون  
بعلًا وتذرون احسن الخالقين ﴾ ويقال للزوج بعل ايضا لكون المرأة تابعة  
لامره يدل عليه قوله تعالى ﴿ هذا بعلى شيخا ﴾ اى زوجى ( وبك ) بفتح الباء

فما سبق سوى ما اوردت  
اليه لخراج المعربات  
القياسية وقد عرفت حاله  
( قوله واعلم ان العلم قطعاً  
الى اخره لما لجازان يتوهم  
من تعميم الخروج  
الى التحقيق والتقديرى  
انهم اخرجوا بعض الاسماء  
عن صيغها الاصلية وقد  
روا ذلك في البعض الآخر  
فقط اعنى لم يخرجوه عن  
شئ آخر قط وكان هذا  
ضرورى البطلان لعدم  
تحقق العدل المانع بمجرد  
التقدير ولا دأه التحكم  
الباطل اراد ان يثبت اقدام  
الحاصلين بالتنبية على  
على ما هو المراد وحاصله  
ان هذا لخراج ليس من  
افعال النجاة بل هم  
وجدوا اسما غير منصرفة  
ولم يروا فيها ظاهراً  
سوى الوصفية والعلمية  
فلزمهم تفحص علة اخرى  
في ذلك فعدلوا اصل  
البعض بالنظر اليه في  
نفسه اى مع قطع النظر  
من كونه غير منصرف ولم  
يطلوه في البعض الآخر  
الى يحكم منع الصرف  
فحكمو بان هذا البعض  
لا بد وان يكون مخرجاً  
من اصل كذا والا لاصح  
منع الصرف ففسبوا  
الاول الى التحقيق والثانى  
الى التهدير لتحقيق  
اصل الاول بدلالة  
نفس اللفظ بخلاف الثانى  
وذلك مما لا ينهى ان يشك  
فيه ومن عجائب الاوهام  
ما قيل دل كلامه على انهما

وتشديد الكاف من بك بلك اى ازدهم وبابه ردوبك عنقه اى دقه اوسميت  
مكة شرفها الله بكه لدها اعناق الجبارة حيث لم يقدر واعلى التسلط عليها كاحباب  
الفيل وغيرهم ( وهو اسم صاحب هذه البلدة ) التى جعل بعلبك علما لها حيث  
ركب اسم المعبود مع اسم العابد وقيل بعلبك ( جملا ) اى البعل والبك ( اسما  
واحدا ) للبلدة التى كانا فيها ( من غير ان يقصد ) منى للمفعول ( بينهما نسبة  
اضافة ) لان الاول فيه ليس بمضاف الى الثانى ( واسنادية ) لانه ليس احدهما  
مبتدأ والاخر خبرا ( اوغيرها ) من الاسباب المانعة لمنع الصرف لانه ليس  
الثانى منه صوتا ومتضمنا لحرف العطف فليس فيه الا التركيب الامتزاجى وهو  
ليس بمانع لمنع الصرف ( الالف والتون ) ( المعدود ان من اسباب منع الصرف )  
وفى الحاشية فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الف والتون وسائر اسباب  
فلماذا خصه بالوصف بها قلت الشرط للالف والتون الخاص للمطلقهما  
بخلاف نظائرهما فاحتاج هنا الى التنبيه على الخصوص المستفاد من لام  
المهدودون سائر المواضع ولما كان الذكر ههنا مخالفا لما ذكره فى مقام عدا الاسباب  
لضرورة الشعر اى بهذا الوصف ليعلم ان المعدود سابقا هذا او مخالفة صورة  
اليان السابق لهذا اليان لضيق اليان فى ذلك المقام الى هنا كلامه وليفيد ان القيد ههنا  
معتبر فى سائر الاسباب السابقة واللاحقة كقيدنا فى كل سبب من الاسباب السابقة  
( تسميان ) اى الالف والتون عند الكوفيين ( مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد )  
وهى الحروف التى يجمعها قوله هويت السماء فى قول الشاعر هويت السماء فشيبتى  
وقد كنت قدما هويت السماء اولانها من الحروف الزوائد فى الكلمة حيث لا تكونان  
اصليتين فيها والثانى ارجح وانسب بالمقام ( وتسميان مضارعتين ) عند البصريين  
( ايضا ) اى كالتسميان مزيدتين عند الكوفيين ( لمضارعتهما ) اى لمشابهة الالف والتون  
( لافى التأنيث ) الممدودة والمقصورة ( فى منع دخول تاء التأنيث عليهما ) يعنى كان تاء  
التأنيث المتحركة لا تدخل على الاسم الذى فيه الالف التأنيث لامتناع الاجتماع مع النى  
التأنيث كذلك لا تدخل على الاسم الذى فيه الالف والتون لانه يلزم اجتماع الزائدتين  
فى آخر الكلمة فتفقد المشابهة حتى لو دخلت التاء عليهما تمتع المشابهة فينصرف لك  
الاسم مثل سعدان وعريان ( وللحاجة خلاف فى ان سيبتيهما لمنع الصرف ) اى فى كون  
الالف والتون سببا لمنع الصرف ( اما كونهما مزيدتين وفرعتيهما للمزيد عليه ) يعنى  
ان سيبتيهما له كونهما متصفيتين بوصف الزيادة وكونهما ايضا فرعيتين على ما زيدتا عليه  
وهذا هو مذهب الكوفيين ( واما مشابتهما لافى التأنيث ) وفرعتيهما لما شابهتهما  
وهذا هو مذهب البصريين ( والراجع ) من القولين ( هو القول الثانى ) الذى هو  
مذهب البصريين قيل لانه لو كان كونهما مزيدتين وفرعتين على ما زيدتا عليه سببا

(واحد)

اشهر فى كتب النحوى  
خروج ثلاث محقق  
مخالفة العلم القطعى بل هو  
اسم يحكم به بالتكلف  
لاضطرار اليه لمنع  
الصرف وانما المحقق  
ثبوت اصله اما خروجه  
عنه فلا فان قلت اذا كان  
ثبوت اصله محققا  
والاصل انما يكون اصلا  
يخرج الفرع عنه  
فيكون الخروج ايضا  
محققا قلت لم يرد بالاصل  
الا بما يقتضى القياس ان  
يكون الاسم عليه لا ما كان  
عليه فخرج فحينئذ نقول  
ما اشهر مبنى على انهم  
ارادوا بالخروج  
محققا الخروج عما  
هو القياس لا الخروج  
عما ثبت للمادة ومبنى ما  
حكم به الشارح الخروج  
عما ثبت للمادة فانه  
يحتوى على غلطات منها  
ان قوله فيها سبق  
واما المغيرات الناذلة فلا  
نسلم انها مخرجة من الصنيع  
الاصلية الى اخره دل  
صرح على لزوم الخروج  
فى الحقيقة فان الكلام لو  
كان مبني على الاعتبار  
البحث لا يصح المنع ولا  
فى هذا يدل على خلافه بل  
قوله لا بد فى اعتبار العدل  
من امرين احدهما وجودا  
لاصل وثانيهما اعتبار  
اخرجه عن ذلك الاصل  
اذ لا يتحقق الفرعية بدون  
اعتبار ذلك الاخراج  
صريح فى لزوم تحقق  
الخروج فان تحقق الفرعية

واحد المكان هاشمي وبصري عند وجود سبب آخر غير منصرف وليس كذلك ولانه يلزم حينئذ ان يكون مثل ضاربان في حالة الرفع غير منصرف للصفة والتون المزدتين وليس كذلك ولان اشتراط انتفاء على القول الاول غير ظاهر (ثم) اي بعد هذا المقام (انها) (ان كانا) اي ان كان الالف والتون (في اسم) (يعني به) اي بالاسم في هذه المواضع (ما) اي اسم (يقابل للصفة) يعني لم يكن ذلك الاسم صفة كعمران وسفيان لا ما يقابل للفعل والحرف كما في قوله وهي اسم وفعل وحرف يفهم هذا من عطف قوله اوصفة على قوله اسم او المفيدة لاحد الاسمين ولان المعطوف بغير المعطوف عليه (فان الاسم المقابل للفعل والحرف) وهو مادل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان لا بخلو (اما ان لا يدل على ذات مالم يحظ معها صفة من الصفات) بل يدل على ذات معينة كزيد وعمر واو على ذات غير معينة اما قائمة بذاتها (كرجل و فرس) وحجر وشجر واما قائمة بغيرها كالعلم والجهل والطول والقصر (او يدل) على ذات مالم يحظ معها صفة منها (كاحمر) واسود (وضارب) وعالم (ومضروب) ومنصور وعطشان وسكران وحسن وشديد فان كل واحد منهما يدل على ذات مالم يحظ معها صفة هي الحمرة والضاربة والمضروبة (فالاول) اي مادل على ذات لم يلاحظ معها صفة (يسمى اسما) لان الاسم ما يدل على المسمى فقط (والثاني) اي ما يدل على ذات مالم يحظ معها صفة منها يسمى (صفة) لان معنى الصفة ان يدل اللفظ على معنى قائم بالذات (فالمراد بالاسم المذكور ههنا) اي في قوله ان كانا في اسم (هو هذا المعنى) اي الاسم المقابل للصفة (لا الاسم الشامل للاسم والصفة) وهو المقابل للفعل والحرف وعرف بانه مادل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة لانه اذا كان كذلك لا يحتاج الى قوله اوصفة لدخوله تحت قوله ان كانا في اسم مع انه لم يصح لان شرط كونهما في الاسم يخالف اشترط كونهما في الصفة فلزم ان يبين شرط كونهما في الاسم وشرط كونهما في الوصف فقال ان كانا في اسم فشرطه كذا وان كانا في صفة فشرطه كذا ليعلم شرط كل واحد منهما (فشرطه) مبتدأ (اي شرط الالف والتون في منهما من) الاسم (الصرف) وسببها المنع منه (وافراد الضمير) شرطه مع ان مرجعه متى والضمير يجب ان يكون مطابقا له في الافراد واخويه والتذكير وضده لكونه اياه (باعتبار انهما سبب واحد) يعني انهما وان تعددا لفظا لكنهما شئ واحد سببا فراعى المصنف اللفظ والسبب متى الضمير في الاول وافراد في الثاني رعاية للاول والثاني (او شرط ذلك الاسم) اي الاسم الذي فيه الالف والتون (في امتناعه من الصرف) فالاول اولى لمطابقة الضميرين المرفوع والمجرور في المرجع وان طابق الضمير مرجعه في الافراد ههنا ولان الشرط يكون شرط للاسم الذي فيه الالف والتون فكان الاول اولى (العلمية) خبره والمبتدأ مع خبره جملة اسمية في محل الجزم جزاء الشرط وهو مع جزائه جملة فعلية شرطية في محل الرفع خبر

انما هو تحقيق الخروج لان اعتبار الخروج مع قطع النظر عن تحقيق لا يوجب تحقيق القرية بل اعتبارها بالضرورة ومنها ان المراد بالاصل في هذا المقام ليس الا ما يقابل الفرع جزما وقد صرح الشارح نفسه بان القرية هنا لا تحقق بدون الاخراج فكيف يصح الجواب عن السؤال الوارد من قبل الحق بانه لم يرد بالاصل ما كان عليه فخرج بل ما يقتضي القياس ان يكون الاسم عليه ومنها ان قوله ثم ارادوا بالخروج محققا الخروج عما هو القياس لا الخروج عما ثبت للمادة مع كونه مخالفا للوصف بالتحقيق والتقدير ومتقوضا بالمعيرات الشاذة باطل في نفسه لان مبتدأ على ذكر الاصل في تعريف العدل ولم يرد ذلك منهم بل الصيغة ولقد اخل القائل بعض القاصرين فتنبه في زعمه الباطل من ان الخارج اراد منع تحقيق الخروج قائلا ان من قال بان العدل كلمة تقديرية والمقسم انما هو الاصل فما وجوده محقق بلا شك فعليه تحقيق والاقتدير وهذا مع كونه خروفا لا جامع النحاة وجعل سبب من الاسباب اعتبارا ببعض متقوض نحو اخر وجع فان اصلهما مقدر لم يستعمل قط ونحو عمر فان اصله افعى حاضر محقق بلا

لقوله الالف والتون (تحقيقا) مفعول له للشرط اى فقد شرطت العلمية في سببية الالف والتون لتكون محققة ومقررة (لازوم زيادتهما) على القول الاول لانه اذا كان علما لزم الالف والتون للكلمة وتحقق اللزوم (اولم يتبع التاء) عطف على اللزوم اعجم تحقيقا لامتناع دخول التاء عليهما يعنى لتكون العلمية محققة ومؤكدة لامتناع دخولها عليهما (فيتحقق) اى فيتاكد (شبههما الا فى التانيث) على القول الثانى لانهما شيهتان لافى التانيث فى الامتناع قبل العلم واذا جعل ذلك الاسم علمانا كدت المشابهة وتحققت وذلك الاسم امامكسور الفاء (كمران) واما مفتوحة كشعبان واما مضمومة كسفيان مع سكون مابعد فى الكل واما مفتوح الفاء ومابعد ايضا كرمضان (او) الف والتون ان (كانا) (فى صفة) وفى المصام جعله من عطف شرط وجزاء بحرف واحد وهو من قبيل العطف على معمولى عامل واحد بحرف واحد ولا كلام فى جوازه واما العطف بكلمة او فلتنبه على انتافى بين الشرطين انتهى (فانتفاء فعلانة) (اى ان كان الالف والتون فى صفة فشرطه) اى شرط الالف والتون فى منهما من الاسم الصرف فافراد الضمير باعتبار ماسبق او شرط ذلك الوصف فى امتناعه منه (انتفاء فعلانة يعنى) شرطه (امتناع دخول تاء التانيث) المتحركة (عليه) اى على الالف والتون فالافراد باعتبار انهما سبب واحد او على الصفة التى فيها الالف والتون فالتذكير باعتبار الوصف (ليبقى مشابتهما لافى التانيث على حالها) كما هو مذهب البصريين (ولهذا) اى لكون انتفاء دخول تاء التانيث شرطا (الصرف) اى صار منصرفا (عريان مع انه صفة) وفيه الالف والتون (لان مؤنثه عريانة) لانه يقال رجل عريان وامرأة عريانة واعلم ان الالف والتون فى الصفة لا تكون بكسر الفاء بل ان الصفة التى يحى مؤنثها فعلى لا تكون الا مفتوح الفاء مثل عطشان والتى يحى مؤنثها فعلانة تكون مضموم الفاء غالبا نحو عريان وسعدان ويحى مفتوح الفاء ايضا مثل ندمان بخلاف الاسم فانه يحى مثلت الفاء على ماسبق (وقيل) (شرطه) اى شرط الالف والتون فى منهما من الصرف اى شرط تلك الصفة فى امتناعها منه (وجود فعلى) والاول اعنى انتفاء فعلانة اولى لانه مقصود لذاته واما وجود فعلى فليس مقصودا لذاته بل لكون المطلوب منه انتفاء التاء اعنى انتفاء تاء فعلانة وما يكون مقصودا لذاته يكون اولى ولذا قدمه (لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون) مؤنثه (فعلانة) لانه لا يكون لشيء واحد تأنيثان حتى يكون احدهما بالالف المقصورة والاخر بالتاء فوجود فعلى يستلزم انتفاء فعلانة (فتبقى مشابتهما لافى التانيث على حالها) كما هو مذهب البصريين (ومن ثمة) وعنى للاشارة الى المكان الاعتبارى ولذا قال الشارح (اى ومن اجل المخالفة فى الشرط) اى شرط تأنيث الالف والتون فى الصفة (اختلف) مبنى للمفعول

شك ولو تأملت فى كلام الشارح ادنى تأمل مع قطع النظر عما ارشدنا اليه عرفان هذا الف عظيم فان صريح عبارته قدس سره ناطق بان المراد بالاصل المحقق ما دل دليل غير منع الصرف على كونه اصل المعدول وبالاصل المعدول ما لم يدل دليل عليه غير منع الصرف سواء كانا مستعملين ام لا بل وجود اصل المعدول فى التقديرين بحسب الاستعمال لازم جدا اذ الدليل على ذلك منع الصرف ليس الا فلو لم يكن هذا المقدور مستعملا لا يمكن ذهاب الوهم اليه وبالجملة ان الشارح قدس سره لم يرد المخالفة لا قاله النجاة بل اراد تحقيق كلامهم وتبيين مرادهم كما يدل عليه صريح مقاله (قوله فجعلاوه غير منصرف للمعدل وسبب اخرى اى ليس الا صرا اتم تنبهوا للمعدل فى غير عمر من هذه الاسماء من غير ان وجدوا ذلك الغير غير منصرف فجعلاوه اى جعلوا ذلك الغير غير المنصرف لهذه الالة مع ملابها من الالة اخرى فهذه الجمل من جملة المنق فلا تلفت الى ما قيل ان الاول ترك هذا القول يعنى فجعلاوه غير منصرف بناء على انه مشترك بينه وبين جميع الاسباب ولم يخص كون الحكم

بعلية العدل للضرورة  
بالعدل فدار الفرق بينه  
وبين سائر الاسباب على  
ان الحكم بوجوده  
للضرورة دون الحكم  
بوجوده السائر فان من  
آثار سواء الفهم (قوله)  
وما اعتبار اخراج المعدول  
عن ذلك الاصل برد  
ان التحقيق والتقدير  
لا يكونان صفتين للخروج  
فان امر الخروج في  
كلا القسمين على سواء  
لامتياز بينهما اذ ادعى  
الى اعتباره الا منع  
الصرف فبعد ذلك اما  
ان يظهر الاصل بشهادة  
نفس ام لا فالاول  
هو التحقيق والثاني  
التقدير ولا يخفى ان  
هذا الفرق انما يرجع  
الى الاصل فيجب ان  
يكون وصفين له دونه واذا  
تحققت هذا عرفت انه  
لا سبيل الى توهم منافسة  
قوله فلا دليل عليه الا  
منع الصرف لما سبق من  
ان في بعض تلك الامثلة  
يوجد دليل غير منع  
الصرف فان هذا  
باعتبار الاصل وذلك  
باعتبار الخروج (قوله)  
معناه اى خرجا كاشا  
عن اصل محقق قيل معنى  
تحقيقا بمعنى محققا  
صفة الخروج مقدر بحال  
متعلقة وهو الاصل وهذا  
يبين من العبارة لان حله  
على الوصف بحال التعلق  
مع انه يصح ان يكون  
وصفا للخروج بحال نفسه

(في رحن) الظرف بالرفع لانه نائبه (في انه منصرف) بدل من قوله في رحن  
بدل الكل (او غير منصرف فانه) اى الشان (ليس له) اى الرحن (مؤنث)  
ولامذكرو لم يذكره لكونه في صدد المؤنث (لا) زائدة لتأكيد النفي الذى في  
ليس (رحمى) بدل من قوله مؤنث اى ليس له رحمى بالالف المقصورة (ولا رحانة)  
بالتاء (لانه) اى لان رحن (صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا) زائدة  
(على مذكر) بدل من قوله على غيره اى لا يطلق على مذكر (ولا) يطلق ايضا  
(على مؤنث) لان معناه الذى وسعت رحمته كل شئ من الانس والجن وغيرهما  
فيكون في المعنى المبالغ في الرحمة وهذا المعنى لا يوجد في غيره ولذا لا يطلق على  
غيره (فعلى) الفاء للتفصيل والجار متعلق بقوله غير منصرف (مذهب من شرط)  
انتفاء فعلانة) تقديره (فهو غير منصرف) على مذهب من شرط انتفاء فعلانة  
لوجود الشرط على مذهبه لانه لم يحجى رحانة (وعلى مذهب من شرط وجود  
فعلى) تقديره ايضا (فهو منصرف) على مذهب من شرط وجود فعلى لانه لم  
يوجد الشرط على مذهبه لانه لم يحجى فعلى لما عرفت (دون سكران) (فانه)  
لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين (يعنى لانتفاء فعلانة على  
المذهب الاول (فان مؤنثه) يحجى (سكرى) ولوجود فعلى على المذهب الثانى فان  
مؤنثه يحجى سكرى (لا سكرانة) يقال رجل سكران وامرأة سكرى (و) (دون)  
(ندمان) (فانه لا خلاف لاحد (في صرفه) يعنى يكون صرفه متفقا عليه كما ان  
منع صرف سكران متفق عليه (لانتفاء الشرط) الموجب منع صرف ما فيه الالف  
والتون من الصفة (على المذهبين لان مؤنثه ندمانة) بالتاء (لاندى) بالالف  
المقصورة يقال رجل ندمان وامرأة ندمانة (هذا) اى كون انصراف ندمان متفقا  
عليه لانتفاء الشرط على المذهبين وكون مؤنثه ندمانة لاندى (اذا كان ندمان  
(بمعنى التديم) وهو المعاشرة يقال فادمه على الشراب فهو نديم وجمعه ندام كعطاش  
واما) ندمان (اذا كان بمعنى التادم) من التدم من باب ضرب يقال رجل ندمان  
اى تادم على ما فعل او ما لم يفعل (فهو غير منصرف بالاتفاق) لوجود الشرط على  
المذهبين (لان مؤنثه ندى لاندمانة) يقال رجل ندمان وامرأة ندى وجمعه ندامى  
مثل سكارى (وزن الفعل) المعدود من اسباب منع الصرف (وهو كون الاسم  
على وزن يمد) مبنى للمفعول من عدي يمد (من اوزان الفعل) واوزانه كثيرة  
يعنى ان يوجد وزن الفعل في نوع الاسم اما منقولا نحو شمر ويزيد واما موصوفا  
اسما نحو احمر ويعلمة للثاقة القوية ويعمل للجمل القوى (وهذا القدر لا يكفي  
في تأنيب (سبية منع الصرف) لانه لو كفى لكان مثل يعمل غير منصرف للوزن  
والوصف وكذا مثل جبل وفرس اذا جعل علما لكان غير منصرف للوزن  
والعلمية وليس كذلك فلم ان مجرد الوزن لا يكفي (بل) (شرطه) اى شرط وزن



الفعل ( فيها ) اى فى سببية منع الصرف ( احد الامرين ) على سبيل منع الحلو  
 لا الجمع مثل استعمل واقتل وافعل وغيرها من الاوزان التى تختص بالافعال  
 ( ما ) ( ان تختص ) ذلك الوزن ( فى اللغة العربية ) ( بالفعل ) ( بمعنى انه لا يوجد  
 فى الاسم العربى الامتقولا من ) نوع ( الفعل ) الى نوع الاسم بان يكون علما  
 ( كشمير ) بتشديد العين ( على صيغة الفعل الماضى المعلوم ) او المجهول مأخوذ ( من  
 التشمير ) فانه يختص بالفعل وهو المرور حادا اى محتالا وبالفارسية دامن درميان  
 زدن وكذر كردن والمناسب بعلم الفرس ان يكون منقولا من معنى المرور حادا  
 لان فى الفر الحدة فى المشى ( فانه ) اى شمر ( نقل من هذه الصيغة ) اى من  
 كونه ماضيا معلوما من التشمير ( وجعل علما الفرس ) قيل ذلك الفرس فرس  
 الحجاج الا ان الشارح لم يعينه تحاشيا عن ذكر اسمه ( وكذلك ) اى كان شمر  
 جعل علما للفرس كذلك ( بذر ) بالذال المعجمة والراء المهملة اسراف كردن ثم  
 جعل علما ( لاء ) قيل لبر كثير الماء وكان بمكة بمناسبة الكثرة ( وعثر ) بالثاء  
 المثناة والراء المهملة لفز يدن ثم جعل علما ( لموضع ) مأسدة اى ذات كبوة لكثير  
 العثا ربه ( وخضم ) بالحاء والضاد المعجمتين قيل الا كل مطلقا وقيل الا كل  
 بالاضراس او ملى الفم بالما كول ثم جعل علما ( لرجل ) ا كول وقيل اسم  
 عمر ابن عمرو من بنى تميم ثم غلب على تلك القبيلة لكثرة كلهم هذه فى الاصل ( افعال  
 نقلت ) اى نقل كل واحد منها من الفعلية ( الى الاسمية ) يعنى جعلت علما الماسميت هى به  
 ( واما محو يسم ) مبتدأ حال كونه ( اسما لصنع ) بكسر الصاد المهملة وفى آخره غين معجمة  
 اسم لما يصنع به ( معروف ) مشهور بين الناس ( وهو القندم ) بالتركي بقام ( وشلم ) حال  
 كونه ( علما لموضع بالشام ) اى لموضع بارض الشام وقيل اسم مدينة القدس بالعبرانية  
 وقيل اسم بيت المقدس ( فهو ) بالقاء جواب اما مبتدأ ثان ( من الاسماء ) خبره وهو  
 وخبره خبر المبتدأ الاول ( العجبة المنقولة ) منها ( الى العربية ) وجعلت علما لما جعلت له  
 اذا كان الامر كذلك ( فلا يقدح ) مبنى للمفعول ( فى ذلك ) اى فى كونها غير منصرفة  
 ( الاختصاص ) بالفعل اى لا يمنع اختصاصها بالفعل لتبادر الاختصاص منها  
 الى الذهن واذا سميت تكون غير منصرفة للعلمية ووزن الفعل لان العجبة التكرية  
 غير مؤثرة فى منع الصرف ( و ) ( مثل ) ( ضرب ) اشارة الى ان قوله ضرب عطف  
 على قوله شمر وانما اورد مثالى اشارة الى ان ما يختص بالفعل على قسمين اما من  
 الزيدات كشمير معلوما ومجهولا ولذا قدمه واما من الثلاثى كضرب ( على البناء  
 للمفعول ) تخفيف العين ويجوز التشديد ايضا والاول اولى ليكون تأسيسا لا تأكيد  
 ( اذا جعل علما لشخص ) معين ليوذ فيه سببان العلمية ووزن الفعل ( فانه ) اى  
 ضرب المبنى للمفعول ( ايضا ) اى كما ان شمر غير منصرف للعلمية ووزن الفعل

( كذلك )

مستبعد عن الفهم جدا  
 او هو فاسد من وجهين  
 احدهما انه لم يرد الشارح  
 كون تحقيقا يعنى محققا  
 صفة خروج مقدر بها  
 متعلقه فان هذا مما  
 لا يساعده المعنى بل انه  
 صفة لاصل مقدر وثانيهما  
 انه قدس سره لا يسلم صحة  
 كون التحقيق وصفا  
 للخروج كيف وقد ادى  
 كونه وصفا للاصل  
 واقام اليقنة على قوله  
 مع انه يصح ان يكون وصف  
 للخروج خارج عن قانون  
 المناظرة ( قوله وثنا ومتى  
 الى رابع وصريح بلا خلاف  
 قيل لا وجه لقوله الارباع  
 وصريح والظاهر ورباع  
 وصريح الا ان يجعل الى  
 بمعنى مع ولا يخفى ان هذا  
 سهو ظاهر فان الشارح  
 صرح بان الحال فى احاد  
 وموحد الى رابع وصريح  
 كذا بخلاف والى عشار  
 ومشر على خلاف  
 فناية الوفاق فى رابع  
 وربح فكلية الى عما  
 لا يشق عليه القبار والواو  
 او مع لا تصح فى موضعها  
 لان المقصود افادة  
 هذا القضية وهى قيدها  
 ( قوله والصواب مجيبا  
 قيل الصواب مجيبا عشار  
 ومشر بخلاف الحجة  
 الاخرى قال الشيخ الرضى  
 روح لا يستعمل على وزن  
 لصال من خمسة الى  
 عشرة الاياء النسبة  
 نحو الخماسى وانت خير  
 بانه لاشئ فى كلام الشيخ

الرضى يدل على  
ان الصواب عدم مجي  
تلك الحجة فان كلامه هذا  
قد جاء فقال ومفع  
من باب العدد من واحد  
الى اربعة اتفاقا وجاء فقال  
من عشرة في قوله  
الكسيت (ولم يشترسوك  
حتى رمت فوق الرجال  
خصالا عشارا) والمبرد  
والكوفيون يقيسون  
عليها الى التسعة نحو  
خماس وخمس وسداس  
وسدس والسباع مفقود  
بل يستعمل على وزن  
فعل من واحد الى عشرة  
مع باء النسبة نحو الخماسي  
والسداسي والسباعي  
والثنائي والثلاثي  
والشارح لا يقول ثبوت  
مجى الجمع جزما بل بان  
الظاهر ذلك الصفة  
القياس على ما ثبت كذلك  
وليثبت قولهم خماسي  
وسداسي الى غير ذلك  
فان النسبة الى خماس  
وسداس تستدعي ثبوتها  
واحتمال ان النسبة لفظية  
ككسرى بعيد والعجب  
من القائل انه تمسك  
بقول الرضى بثبوت  
نحو الخماسي على  
ان الصواب عدم مجي  
فقال ولم يتطعن ان هذا  
مما يفسد خلاف مدعاه  
كيف والشيخ الرضى  
دل على ذلك بالاضطرار  
المر ذكره في اسنى عليه  
(قوله) علم انه معدول  
من احدها قبل هذا اي كنى  
في ثبوت العدل في التجاوز

كذلك ضرب (غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا) قول المصنف وضرب  
المحتمل للبناء للفاعل ايضا (البناء للمفعول) ولم نقل باطلاقة (قانه على البناء للفاعل  
غير مختص بالفعل) لوجوده في الاسم ايضا مثل فرس وحجر وغير ذلك فلا يكون غير  
منصرف لعدم وجود شرطه (ولم يذهب الى منع صرفه) اى الى ان يكون غير منصرف  
لعدم وجود الشرط فيه (الابض النحاة) لان هذا الوزن غالب في الفعل والفتحة  
تدل على الاختصاص ولم يقيد المصنف بل او رده على اطلاقه بناء على ان المختار  
عنده ما ذهب اليه هذا البعض (او يكون) عطف على ما يختص بمعنى او ان يكون  
هذا الوزن (غير مختص به) اى بالفعل بل يعم الفعل والاسم بمعنى يصلح ان يكون  
وزنهما (لكن) اى الا انه (يكون) (في اوله) (اى في اول وزن الفعل) فيه اشارة  
الى ان الضمير المحرور راجع الى قوله وزن الفعل لكونه اصلا وان كان بعيدا في  
الظاهر (او) يكون في (اول ما كان على وزن الفعل) فيه اشارة الى ان ذلك  
الضمير يجوز ان يرجع الى المثال ويرجحه قرب المرجع (زيادة) بالرفع لانه اسم  
يكون وخبره قوله في اوله لان الخبر اذا وقع ظرفا يجوز تقديمه على الاسم (اى زيادة  
حرف) اشارة الى ان التوين عوض عن المضاف اليه فيكون من باب جرد قطيفة (او  
حرف زائد) فيه اشارة ان المصدر بمعنى الفاعل والموصوف مقدر (من حرف اتين)  
متعلق بالتفسيرين وبيان لهما اى زيادة حرف من حروف اتين او حرف زائد منها  
وهي اربع الالف والتاء والياء والتون (كزيادته) (اى مثل زيادة حرف) من  
حروف اتين في اول الفعل (او حرف زائد) منها (في اول الفعل) (غير قابل) (اى حال  
كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل) فيه نشر على ترتيب اللف وفيه اشارة  
الى ان غير منصوب على الحال من المضاف اليه والحال من المضاف اليه يجوز اذا لم يكن  
حذف المضاف واقامه المضاف اليه مقامه مثل قوله تعالى بل تتبع ملة ابراهيم خنيفا  
وهنا يمكن ان يحذف المضاف واقامه المضاف اليه مقامه لانه يجوز ان يقال يكون فيه  
زيادة كزيادة (غير قابل) كما يجوز ان يقال بل تتبع ابراهيم خنيفا (للتاء) بمعنى لا يكون  
مؤنثه بالتاء بل بالالف (لانه) اى الشأن (يخرج الوزن) اى وزن الفعل (ب) زيادة  
(هذه التاء) فيه (لاختصاصها) اى لكون هذه التاء مختصة (بالاسم) لان تاء التأنيث  
المتحركة لكونها قبل مختصة بالاسم لانه خفيف والساكنة مختصة بالفعل على ما سياتى  
تحقيقه في بحث الفعل (عن اوزان الفعل) متعلق يخرج فيكون من اوزان الاسم فلا  
يمكن ان يكون سببا فينبى ان يكون عدم قبول التاء شرطا (ولو قال) المصنف (غير  
قابل للتاء قياسا) نصب على الحال من قوله غير قابل بمعنى حال كون عدم القبول قياسا  
(بالاعتبار) متعلق بقوله قياسا (الذي امتنع) وزن الفعل (من الصرف لاجله) مثل  
اسود فان عدم قبول التاء قياسا بالاعتبار الذي هو الوصف الذي امتنع لاجله اسود

من الصرف لانه بذلك الاعتبار لم يقبل التاء وان قبل باعتبار كونه اسما حيث يقال في المذكر اسود وفي المؤنث اسودة الا انه ليس بالاعتبار المذكور بل باعتبار الاسمية (لم يرد عليه) اي على المصنف (اربع اذا سمى به رجل) فان اربع عند التسمية به غير منصرف مع قبوله التاء عند التسمية بامرأة الا انه ليس بقياس (فان لحوق التاء به) اي اربع قبل التسمية (للتذكير فلا يكون) لحوق التاء به (قياسا) وهو ان يكون لحوقها للتأنيث (ولا) يرد ايضا نحو (اسود فان مجي التاء) اي لحوقها (في اسودة) حيث صار اسما (للحبة الاثني) لانه يقال اسود اذا كان ماسمى به من الحبة ذكر او اسودة اذا كان انثى (ليس باعتبار الوصف الاصلى) لانه حينئذ لا تدخله التاء لانه مؤنثه بالالف الممدودة مثل سوداء الاسودة (الذي لاجله يمتنع) نحو اسود (من الصرف) حيث يكون غير منصرف للوصف الحال والوزن (بل) مجي التاء ولحوقها ليس الا (باعتبار غلبة الاسمية العارضية) على الوصفية الاصلية واجيب عن الاول بان المراد من قوله غير قابل للتاء عدم قبول التاء بحسب الوضع فان لحوق التاء في اربع ليس بحسب الوضع باعتبار تأويله بالجماعة وعن الثاني بان هذا المحقوق لا يضره لانه طارض بسبب الغلبة والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء بالالف الممدودة فلا حاجة الى ذكر قيد آخر فضلا عن القيود المذكورة (ومن ثمة) (اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء) او من اجل الشرط الاخير وهو عدم قبول التاء (امتنع احمر) (عن الصرف) يعني جعل غير منصرف للوصف ووزن الفعل (لوجود الزيادة المذكورة) وهي الهمزة في اوله من حروف اتين لان احمر مشتق من الحمرة بزيادة الهمزة في اوله (مع عدم قبول التاء) في مؤنثه لان مؤنثه مجي بالالف الممدودة مثل حمراء (والصرف يعمل) يعني جعل منصرفا وان كان في اوله الزيادة المذكورة فان يعمل مشتق من العمل بزيادة الياء في اوله الا انه يقبل مؤنثه التاء المتحركة (لقبوله التاء) المصدر جار افعاله وناصب لمفعوله (لمجي يعمل) لانه يقال هذا اجل يعمل وهذه ناقة يعمل (لنفاة القوية على العمل والسير) ولما فرغ من بيان الاسباب التسعة وشرائطها تفصيلا شرع في بيان ان العلمية اذا ازيلت ينصرف فقال (وما فيه علمية مؤثرة) المراد بالعلمية المؤثرة ان يكون منع الصرف موقوفا عليها وذلك ثلاثة اضرب سبب لا غير كعمرو زفر واحمد وشرط لا غير كعمران وعثمان وشرط وسبب مما في المؤنث بالتاء والمركب الا ان الشارح جعلها قسمين (اي كل اسم غير منصرف) لكون البحث فيه (يكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف) غن الاسم (بالسبية المحضة) اي بان يكون سببا فقط كما في المعدل ووزن الفعل والجار متعلق بالمؤثرة (او مع شرطية) اي بان يكون شرطا (لسبب اخرى) كما في الاقسام الاربعة التي هي الالف والتون في اسم والتركيب والمعجمة والتأنيث

من فصول الكلام لا يتجاوز عنه وقد در الرضى حيث اختاره برهما قال من ان الاولى ان لا يدعى كون آخر وتصاريفه معدولة من احد لوازم افعال التفصيل على التبيين بل يقال هي معدولة عما كان حقها ولازمها في الاصل اعني احد الاشياء الثلاثة مطلقا وانما عدل عنه لعمريه عن معنى افعال التفصيل الذي هو المستلزم لاحدها وذلك لانه صار بمعنى غير هذا كلامه وهو مع كونه بعيدا عن التحقيق بأباه تفسير المصنف المعدل اما الاول فلان سبب المعدل عن التبيين ورود الاعتراض على كل من الوجوه الثلاثة كما اعترف به نفسه وحينئذ اما ان يكون هذه الاعتراضات مندفة بأسرها او ارادة او يكون بعضها مندفا بخلاف الآخر والاول خلاف القدر وعلى الثاني لا يصح القول بالمعدل عن احد الاشياء الثلاثة مطلقا وان فسر به بانه اخراج اللفظ عما كان الاصل ان يكون معه لظهور ان شيئا منها لا يصير اصلا ولا يقتضى الاصل ان يكون معه لاستحالة في نفسه وعلى الثالث ايضا لان مبنى الكلام هو التعميم والحال ان البعض محال

لفظيا كان او معنويا ( واحترز ) المصنف ( بذلك ) اى بقوله مؤثرة ( عما )  
 اى عن العلمية التى ( يجامع الى التأييت ) ممدودة او مقصورة ( او ) عن العلمية  
 التى تجامع ( صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منها ) اى من التى التأييت وصيغة  
 منتهى الجموع ( كاف فى منع الصرف ) عن الاسم لما مر انها ماسيان قويان يقومان مقام  
 السبيين من غير احتياج الى العلمية وغيرهما فوجود العلمية فيهما يكون كالعدم فلا تكون  
 مؤثرة ولذا قال الشارح ( لا تأثيرية ) اى فى كل واحد ( للعلمية ) ( اذ انكر ) مبنى للمفعول  
 شرطه وجزاؤه قوله صرف اى اذا جعل الاسم فى حكم النكرة ( بان يأول العلم بواحد  
 من الجماعة المسماة به ) اى بالجماعة التى سمي كل واحد منها بذلك العلم كما اذا سمي شخص  
 بزيد وشخص آخر به والمراد بالجماعة ههنا ماضاها اللغوى وهو ما فوق الواحد لان  
 الجماعة فى اللغة الاجتماع وهو كما يكون مع الثلاثة فصاعدا يكون مع الاثنين ايضا ( نحو )  
 زيد فى قولك ( هذا زيد ) فان لفظ زيد نكرة اريد به المسمى به بقرينة كونه خبر الان التكرير  
 اصل فى الخبر ( ورأيت زيدا آخر ) فلفظ زيد ههنا نكرة بقرينة كونه موصوفا بآخر  
 ( فانه ) اى فان الحال ( اريد به المسمى بزيد ) وما يجب ان يعلم ان المراد بالتكرير ههنا التكرير  
 حكما لانه بالتأويل لا يصير نكرة حقيقة اذ هى فى الحقيقة ما وضع لشي لا بعينه لا ما اريد به  
 غير معين مجازا او يقال لئلا هذا اشتراك اتفاقى ( او يجمل ) عطف على يأول اى اذ انكر  
 بان يجعل العلم ( عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه ) بالرفع لانه فاعل المشتهر لاعتماده  
 على الموصوف اى صاحب العلم ( به ) اى بالوصف ( نحو قولهم ) اى قول اهل الحق ( لكل  
 فرعون موسى ) فان فرعون فى الاصل علم لذات متصفة بالبطالة فكان غير منصرف  
 للعلمية والعجمة ولما اريد به الوصف المشتهر به صاحبه صار نكرة منصرفة ودخله الجر  
 والتوین وموسى فى الاصل علم لذات شريفة متصفة باحقاق الحق وابطال الباطل  
 فكان غير منصرف للعلمية والعجمة ولما اريد به الوصف المشتهر صاحبه صار نكرة  
 فانصرف ولذا قال الشارح ( اى لكل مبطل محق ) وهذا من قيل ذكر الاسم واردة  
 وصف صاحبه ( صرف ) جزاء لقوله اذ انكر والشرط مع جزائه فى محل الرفع خبر  
 المبتدأ وهو قوله وما فيه علمية مؤثرة ( لما ) دليل للصرف اذ انكر لى لدليل ( تبين )  
 فعل ماض مبنى للفاعل والمستكن فيه راجع الى ما فى ( اى ) للدليل ( ظهر ) ظهورا بينا  
 ( حين ين ) مبنى للمفعول اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق اى فى تفصيل كل  
 واحد منها ( من انها ) بيان ما فى قوله ( لما ) ( اى العلمية ) اى من ان العلمية التى هى شرط  
 او سبب ( لا تجامع ) اى لا تجتمع حال كونها ( مؤثرة الا ) الاستثناء مفرغ لوجود  
 شرطه على ما سياتى اى من ان العلمية لا تجتمع مع سبب من الاسباب التسعة حال كونها  
 مؤثرة فيه الا ( ما ) ( اى ) تجامع ( السبب الذى ) ( هى ) اى ( العلمية ) ( شرط فيه )  
 اى فى تأثيره حتى لو لم تكن العلمية شرط فيه لم يؤثر ولم تعتبر سببته ( وذلك ) اى كون

ولما البعض الآخر فهو  
 متعين له واما الثانى فلانه  
 يقتضى وجوب تبين  
 المدلول عنه كاهو الظاهر  
 واذا عرفت هذا تبين لك  
 ان الحق بيد الشارح قدس  
 سره فان التجاوز  
 وتعين الاحد بما يجب  
 عليه لعدم حصول المقصود  
 بهذا القدر وابقاء الاحد  
 على العموم ( قوله ) فقال  
 بعضهم انه ممدول عما  
 فيه اللام اى من الآخر  
 مستدلا على ذلك بانه لو  
 كان مع القدرة كما فى الله  
 اكبر لزم ان يقال بنسوة  
 اخر على وزن افضل لان  
 افضل التفضيل ما دام بمن  
 ظاهرة او مقدره لا يجوز  
 مطابقتها لمن هو له بل يجب  
 افراده ولا يجوز ان يكون  
 بتقدير الاضافة كما ستقف  
 عليه فلم يبق الا ان يكون  
 اصله اللام ( قوله ) وقال  
 بعضهم هو ممدول عما  
 ذكر معه من استدلالا  
 بانه لو كان اصله اللام  
 لوجب كونه معرفة كاسم  
 وسحر المدولين عن  
 ذى اللام فكان لا يقع  
 صفة للتكرات كما فى قوله  
 فى ايام اخر واجيب بانه  
 لا خير فى ذلك لبقاء  
 اصل المعنى ولم يكن كاسم  
 لان اسم معرفة فكان  
 متضمنا لمعنى اللام وكذا  
 سحر لانه علم بخلاف اخر  
 فانه نكرة وصرح  
 المصنف فى الايضاح  
 باختياره الاخير لكنه  
 لم يشرع لدفع ما يتوجه

العلمية شرطاً واقع (في) الاسباب الاربعة التي هي (التأنيث) الحاصل (بالتاء لفظاً  
او معنى) اى حال كون تاء التأنيث لفظياً بان تكون تاء ملفوظة او منوياً بان يكون التأنيث  
في معناه كما قال المصنف فيما سبق التأنيث بالتاء شرط العلمية والمنوية كذلك (والعجبة)  
كما قال ايضا العجبة شرطها ان تكون علمية في العجبة (والتركيب) كما قال التركيب  
شرطه ان يكون علماً (والالف والتون المزدتين) كما قال الف والتون ان كانا في  
اسم فشرطه العلمية (فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروطة) في تأثير سببته  
(بالعلمية) اى بان يكون علماً حتى لو لم يكن علماً يؤثر (الا العدل ووزن الفعل) (استثناء  
مما بقى من الاستثناء الاول) اى استثناء بعد تقييد المستثنى منه فلم يلزم تعدد الاستثناء  
من امر واحد بلا عطف لان الاول استثناء من المطلق والثاني من المقيد مثل قولك  
ما ضربت الا زيدا الا عمراً اى ما ضربت احداً غير زيد الا عمراً فكان المضروب زيدا  
وعمراً (اى لاتجامع) العلمية سبباً (غير ما هي شرطه في الا العدل ووزن الفعل) فالعلمية  
تجامع الاسباب الستة ولكن تجامع الاربعة حال كونها شرطاً فيها والاثنين بلا شرط  
(فان العلمية تجامعهما) اى تجامع العدل ووزن الفعل حال كونها (مؤثرة) مهمما  
حيث كانت سبباً محضاً (كما) تجامع العدل (في عمر) وزفر (و) وزن الفعل في (احمد)  
وشمر وضرب (وليس شرطاً فيهما) اى حال كون العلمية غير مشروطة في تأثيرها  
وسببتهما (كما) لم تجامع العدل (في ثلاث) ومثلث واخر وجمع فيه (و) مع وزن الفعل  
في (احمر) واسود وارقم لانها لو كانت شرطاً لهما لما كانا غير منصرفين من غير العلمية  
لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء الشروط ولو لم يكن سبباً محضاً لما كان الاولان العدل  
ووزن الفعل بسبب محض (وهما) (اى العدل ووزن الفعل) (متضادان) جواب  
عن سؤال مقدر وهو ان يقال اذا لم تكن العلمية شرطاً فيهما فجاز ان يوجد كل فيهما  
العدل ووزن الفعل والعلمية مثل اصمت بالكسر علماً على ماسياً واذ انكرت زالت  
ولم تزولا لانها ليست بشرط فيهما وحينئذ لا يصح قوله كل ما فيه علمية مؤثرة اذ انكر  
صرف لان هذه الكلمة لم تصرف اذ انكرت لبقاء السين العدل ووزن الفعل فاجاب  
عنه بقوله وهما متضادان (لان الاسماء المدولة بالاستقراء) والتبع منحصرة (على  
اوزان مخصوصة) وهى ستة اوزان لان اوزان العدل فعال مثل ثلاث ومفعل نحو مثلث  
وفعل نحو اخر وعمر وزفر وجمع وفعل نحو سحر وفعل نحو امس وفعال مثل قطام  
(وليس شئ منها) اى من هذه الاوزان الستة قوله منها صفة وقوله (من اوزان الفعل)  
خبر ليس (المعتبرة) صفة الاوزان (في منع الصرف) عن الاسم وانما قيد هاباً بالمعتبرة  
احتراراً عن نحو سحر فانه وان كان على وزن ضرب الا انه من تلك الاوزان  
اذا كان الامر كذلك (فلا يكون) (اى لا يوجد) ويشير الى ان يكون تامة لا تحتاج  
الى خبر منصوب (شئ معها) اى مع العلمية يعنى ان المستثنى منه المحذوف ههنا شئ

عليه من وفي اخر وجمع  
واتباعه خاصة والثالث  
ان جمع بشرطين ثبوت  
فاعل وعدم فعل قبل  
العلمية كجى فهو معدول  
عن فاعل فيقال انه علم  
صريح اى غير منقول  
عن شئ واما اوورد فانه  
وان جمع الشرطين لكن  
سمع في كلامهم كحطم علماً  
فكان الواجب على  
هذا الاصل صرف عمر  
وزفر لانه كما جاء لهما  
فاعل قبل العلمية جاء  
فعل ايضا لكنها لم اسمعها  
غير معدولين عن فاعل  
وان اختلف الشرطان  
كلاماً فلا كلام في كونه  
منصرفاً (قوله) وليس  
فيها الا السببان قيل فيه  
انه لو اريد انه ليس فيها  
شئ الا السببان فهو  
ظاهر المنع وان اريد انه  
ليس فيها موجب البناء  
الا السببان ففيه انهما ليسا  
موجبين لبناء وفيهما  
وزن فعال وهو  
يوجب البناء فالصواب  
وليس فيهما الا الوزن  
والوزن لا يستقل في ايجاب  
ولا علينا ان تفصل ولعله  
لازم في هذا المقام  
لينكشف الحق وتبين المرام  
فقول ان المراد بيب قطام  
ما هو على وزن فعال  
من اعلام اعيان المؤنثة  
وذلك اعنى وزن فعال  
يعتبر على اربعة اسما اسم  
فعل كزال ويناؤه ظاهر  
وعلم للمصادر على  
رأى النجاة كفجار

عام لمجموع هذين الشئين فالمستثنى ووصفه ههنا كذلك فلا يرد ما أورده الهندي  
 من انه غير صحيح (من الاسم) بيان لثنى (الدائر) صيغة الامر وهو اجتماع العدل  
 ووزن الفعل مرة واقرادها اخرى (بين مجموع هذين الشئين) وهو اجتماع  
 العدل ووزن الفعل (وبين احدهما) العدل (فقط) ووزن الفعل وحده  
 (الا احدهما) يعنى الان يوجد احدهما معها وزن الفعل (فقط) كاحد والعدل  
 وحده كعمرو (لا مجموعهما) يعنى لا يوجد معها كلاهما كما قيل حتى يرد انه لا يصح قوله وما  
 فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف كليا (فاذا نكر) اى اذا جعل نكرة الاسم (الغير المنصرف  
 الذى احدا سببه العلمية) سواء كان فيه اثنان منها حال كون العلمية فيه شرط او لا كعمرو  
 واحمد و ابراهيم وعمران او ثلاثة كاه وجور فى اسمى بلدين او اربعة او غيرها نحو  
 اذ يري جان (بقى) ذلك اسم الغير المنصرف (بلا سبب) فيه (اى لم يسبق فيه) اى فى الاسم  
 الغير المنصرف الذى احدا سببه العلمية (سبب) من الاسباب التسعة (من حيث هو  
 سبب) يعنى لم يؤثر فى منع الصرف لانه لا يزول عنه بل يزول وصفه وهو التأثير (فيما)  
 متعلق بقوله ببقى يعنى فى السبب الذى (هى) العلمية (شرط فيه) اى فى سببته وتأثيره  
 (من الاسباب الاربعة المذكورة) وهى المعجمة والتأنيث بالتاء لفظا او معنى والتركيب  
 والالف والتون لما مر ان العلمية شرط فيها واذا زالت زال تأثيرها وان لم تزل  
 ذواتها لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (لانه قد انتفى) بالتكثير (احد السببين  
 الذى) صفة احد (هو العلمية بذاتها) ووصفها (و) انتفى ايضا (السبب الآخر)  
 لكن لاذاته بل وصفه وهو التأثير (المشروط بالعلمية من حيث وصف هو سببته)  
 لان انتفاء الشرط وهو العلمية يستلزم انتفاء المشروط وهو السبب المشروط بها يعنى  
 تأثيره (فلم يبق) بعد انتفاء العلمية المستلزمة انتفاء ما جعلت هى شرطه (فيه) اى فى الاسم  
 الغير المنصرف الذى احدا سببه العلمية (سبب) آخر (من حيث هو سبب) فالنصرف  
 (او) ببقى ذلك الاسم (على سبب واحد) (فيما) اى فى السبب الذى (هى) اى العلمية  
 (ليست بشرط فيه) بل تؤثر فيه بلا شرط (من العدل) بيان لما فى قوله فيما (ووزن الفعل)  
 مثل عمرو احمد اذا نكر كل واحد منهما ببقى كل مع سبب واحد وهو العدل فى  
 الاول ووزن الفعل فى الثانى لان العلمية اذا لم تكن شرطا فيهما لم يلزم انتفاؤها  
 بانتفاؤها فالنصرف لان الاسم لا يكون غير منصرف بالسبب الواحد الغير القائم مقام السببين  
 مع ان الاصل فى الاسم الصرف (هذا) اى خذ هذا الامر الذى هو اذا نكر الاسم  
 الذى احدا سببه العلمية ببقى بلا سبب او مع سبب واحد (وقد قيل) اى اعترض لان القول  
 اذا تعدى بعلى يكون بمعنى الاعتراض (على قوله) اى قول المصنف (وهما متضادان)  
 بان يقال (ان اصمت) بقطع الهمزة ووصلها (بكسرتين) اى بكسر الهمزة والعين  
 التى هى الميم حال كونها (علما للمفازة) اى الصحراء بالفارسية بيان كافى قول

لفجرة وصفة للمؤث  
 كفساق بمعنى فاسقة وها  
 ايضا مبيان باتفاق  
 وعلم الايمان المؤنة  
 وهو مختلف فيه وقد  
 اختلف فى علة بناء ما سوى  
 اسم فعل من هذا الوزن  
 قبيل يعنى لتضمن  
 تاء التأنيث وقبل لشابهة  
 نزال زنة وعد لا وهو  
 مختار المصنف وذهب  
 المبرد ومن تبعه  
 (وهو الرضى) الى ان فيها  
 ثلاثة الاسباب التأنيث  
 والعدل والعلمية قال  
 بسبين يسلب الاسم  
 بعض التمكن فيستحق  
 بالزيادة زيادة السلب  
 وليس بمنع الصرف  
 الا البناء وورد الاول بانه  
 بعد تسليم تقدير تاء التأنيث  
 فى المصدر منقوض نحو  
 نار ودار الى ما لا يحصى  
 والثانى بان اعتبار الوزن  
 فى علة البناء غير صحيح  
 لان ذهاب وسحاب وكلام  
 وجهام الى غير ذلك  
 معربات بالاتفاق واعتبار  
 العدل بما لا وجه له فانه  
 ان ادعى العدل المحقق  
 فالدليل عليه وثبوت  
 الفجور وفاسقة لا يدل  
 على كون فجور وفاسق  
 معدولين عنهما اذ  
 من الحائر ترادف لفظين  
 فى معنى لا يكون احدهما  
 معدولا عن الآخر وان  
 ادعى العدل المقدر  
 لا اضطرار وجودها  
 مبينين الى ذلك كما ذكر  
 شمع صرف عمر

الشاعر \* اشلى سلوقية بات وبات بها \* بوحش اصمت في اصلاها اود \* (من اوزان الفعل) خبر ان قانه في وزن اضرب (مع وجود المدل فيه) اى في قول اصمت (قانه) اى فان قول اصمت (امر من صمت بصمت) من باب نصر ينصر (وقياسه ان يحى بضمين) لانه اذا كان عين المضارع مضموما يحى بهزمة الوصل في امر ذلك الباب مضمومة اتباعا لعين المضارع ولانه اذا قحت يلبس بالمضارع المتكلم وحده من ذلك الباب اذا كسرت يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وكلاهما غير جائز فلزم ضم الهزمة احترازا عنهما (فلما جاء) اصمت (بكسرتين) علما للمفاضة (علم انه) اى اصمت (معدول عنه) اى عن اصمت بضمين لانه لما حى اصمت بكسرتين على غير القياس علم انه معدول عما جاء على القياس (والجواب) عن هذا الاعتراض (ان هذا) اى كون اصمت بكسرتين على غير القياس معدولا عن اصمت بضمين او عدم محى اصمت بضمين من صمت يصمت بضم العين من باب دخل (امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين) من غير اعتبار نقله من اصمت بضمين ايضا كاوردا صمت بضمين وذلك بان يكون مضارعه مكسور العين (وان لم يشتر) كون مضارعه مكسور العين بل المشهور ان يكون مضموم العين (فالاوزان التى تحقق) وثبت (في المدل تحقيقا كان) المدل (او تقدير المجامع) تلك الاوزان (وزن الفعل) وما يكون وزن الفعل لا يكون معدولا وما يكون معدولا لا يكون وزن الفعل وقال المحشى ونحن نقول اصمت علم للمفاضة سميت بلفظ اصمت بضمين مبالغة في شدة الخوف فيها بحيث يأمر كل صاحبه بالصمت ولا يمكن له حفظ لسانه من الغلط من غاية الاضطراب فاصمت بكسرتين غلط لا معدول انتهى وهذا انما يصح اذا كان علما للمفوزة بالخوفا للمطلقا وليس كذلك (وايضا) كما عرفت ان ان كون اصمت بكسرتين معدولا عن اصمت بضمين امر غير متحقق للعلة المذكورة (قد عرفت فيما تقدم) يعنى في بحث العدل في قوله لكن لا بد للعدل من امرين وجود الاصل المعدول عنه واعتبار اخر اوجه عن ذلك الاصل الخ (ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار المدل التحقيقى) وفي التقدير ايضا لانه اذا لم يكف وجود الاصل في التحقيق مع ان اصله موجود محقق في التقدير عدم كفايته اولى لان وجوده مقدر لا محقق (بدون اقتضاء منع الصرف اياه) اى العدل لكون ذلك الاسم غير منصرف في الاستعمال بالعلة الواحدة (و) بدون (اعتبار خروج الصيغة) المعدولة (عن ذلك الاصل) الموجود تحقيقا او تقديرًا لان الاصل اذا وحده لم يعتبر الاخراج لم يتحقق المدل (وهنا) اى في قوله اصمت بكسرتين علما للمفاضة (لا يقتضيه) اى لا يقتضى منع صرف اصمت بكسرتين المدل وان كان الاصل موجودا محققا (لوجود سببين في اصمت) يقتضيان منع صرفه (وراء العدل) اى غير العدل (وهما) اى السببان اللذان يقتضيان منع صرفه وراء العدل (العلمية والتأنيث) المعنوي مع وجود تحتم

وهو الظاهر من كلامهم  
فما الدليل على كون  
نزال الذى هو الاصل  
معدولا بل الظاهر خلافه  
لان الاصل في كل معدول  
عن شئ ان لا يخرج  
عن نوع المعدول عنه  
اخذ من استغراء كلامهم  
فكيف خرج الفعل  
بالمدل من القطبة  
الى الاسمية والناك  
يتم العدل في الكل كما  
ذكروا العلمية وكذا  
التأنيث في البعض وقد  
در الشارح حيث  
يسط الكلام على وجه  
لا يحوم حوله شائبة  
اعتراض وذلك لتحقق  
العلمية والتأنيث في  
هذا القسم ولدلالته على  
ان اعتبار المدل في  
ذوات الرأ ليس حلا  
على نزال اسم فعل بل لان  
فصحاء يحى تميم لما ارادوا  
تخصيص البناء بها لما رأوا  
ان تقديرى الاعراب  
والبناء في جميع الا  
علام الشخصية متفقين  
وكان فسد الم الى الامالة  
في ذى الرأ لكونها اسما  
منتحنا وكان المصحح  
لها كسرة الرأ وهي  
لا تحصل الابتداء البناء  
اضطروا الى تقدير العدل  
للا يلزم اعتبار البناء  
الذى يعتبر عند حصول  
اعلى مراتب مشابهة  
الاسم الفعل عند تحقق  
ادنى مراتب تلك المشابهة  
المؤثر في منع الصرف  
لنقط واذا تحقق ذلك

تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة وفيه ايضا وزن الفعل المختص به كشمير وضرب لان  
 افعل امر مختص به (تم) اي بعد بيانه ان ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه بلا سبب  
 او مع سبب واحد (انه) اي المصنف (اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه  
 القاعدة) اي القاعدة التي بينها المصنف وهي قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف  
 بناء (على قوله سيويه بقوله) (وخالف سيويه) مركب من سيب فارسي وهو التفاح  
 وويه وهو صوت لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي وانما لقب به لانتشار رائحته  
 كما تنتشر رائحة التفاح (الاخفش) مشتق من الحفش فتختين صغير العين وضعف في  
 البصر يقال رجل اخفش اذا كان في بصره ضعف وقد يكون الحفش علة وهو الذي  
 يبصر الشيء بالليل ويبصره في غيم ولا يبصر في يوم صباح كذا في الصحاح وسبب لقبه به  
 معروف الاخفش (المشهور) المراد ههنا (هو ابو الحسن) يعني من يكون مكثي بابي الحسن  
 لان الاخافش ثلاثة الاخفش الكبير ابو الخطاب استاذ سيويه والمتوسط  
 ابو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيويه والصغير ابو الحسن علي بن سليمان  
 تلميذ المبرد (تلميذ سيويه) عطف بيان لقوله ابو الحسن التلميذ مصدر لمد  
 من باب التفعيل التعليم ثم جعل علما لمن يتعلم العلم فكسرت التاء دلالة على  
 ان المتعلم ادنى حالا واتزل من المعلم (ولما كان) ردلما ورد الهندي حيث قال الاولى رفع  
 الاخفش لان سيويه استاذه ونسبة المخالفة اليه غير ملائم لربته (قول التلميذ) اي  
 ما قال وهو انصرف نحو احمد بعد التكرار (اظهر) من قول - يويه لان الاصل في الاسم  
 العرب الصرف (مع موافقته) اي مع ان مقاله الاخفش موافق (لما ذكره) المصنف  
 (من القاعدة) بيان ما في لما هو قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه بلا سبب  
 او مع سبب واحد (جملة) اي جعل المصنف قول الاخفش (اصلا واسند المخالفة  
 الى الاستاذ) وهو سيويه حيث جعل سيويه فاعلا لخالف عملا بما هو الاصل في فاعل  
 وهو الاولى (وان كان) جعل قوله التلميذ اصلا واسناد المخالفة الى الاستاذ (غير  
 مستحسن) لانه جعل الفرع والتبع اصلا والاصل والتبوع فرعا وتابعا وهذا عكس  
 المفعول (فتبها) مفعول له (على ذلك) اي على كون قول التلميذ اظهر وما ذكره من  
 القاعدة اوفق والبلغ قد يعدل عن مقتضى الظاهر لتكته ولانه اذا كان القصد اظهار  
 الحق لا بأس به الجانبين الا يرى انه ورد اسناد المخالفة الى الاستاذ والتلميذ جميعا لا  
 سيافي عبارات الفقهاء (في) (انصراف) متعلق بخالف (نحو احمر علما) اي في كونه  
 منصرفا (اذا نكر) اي اذا جعل نكرة بعد كونه معرفة حيث ذهب سيويه الى عدم  
 انصرافه والاخفش الى انصرافه لما سيجي (والمراد بنحو احمر) كل (ما) اي وصف  
 (كان معنى الوصفية فيه) اي في ذلك الوصف سواء بقي على الوصفية مثل احمر او زالت  
 عنه وجعل اسم جنس مثل اسود وارقم وادهم (قبل العلمية) يعني قبل ان يتقل من

مرفق ان اعترض الغافل  
 وتصويبه المارياتهما  
 انما نشأ من سوء الفهم  
 (قوله ليس في محله قال  
 صاحب الوافية اني  
 قد وجدت نسخة  
 هذا الكتاب المقررة  
 على المصنف ولم تكن فيها  
 لفظة قطام فسألت قارئها  
 عنها فقال حذفها المصنف  
 عند قراءة بعض المشتغلين  
 عليه لعدم مطابقتها  
 القصد ههنا (قوله لذات  
 ما اخذت مع بعض صفها  
 التي هي المحرقة قيل  
 والذكرة ايضا وفساده  
 اظهر من ان يخفى (قوله  
 بنوة موصوفة بالاربية  
 وانما لم يقل متصفة لانها  
 ليست وصفا لها  
 بحسب الحقيقة بل جعل  
 ذلك بمجرد وصفها  
 بهذا الاسم ومن لم ينسبه  
 لذلك اعترض بان الصواب  
 متصفة (قوله اي شرط  
 الوصف في سبية  
 منع الصرف قبل ينسب  
 ان يقيد ايضا بان لا يكون  
 في العلم عند سيويه  
 وان لا يكون زائلا  
 بالعلمية عند الاخفش  
 ان اراد انه كان  
 على المصنف ان يتعرض  
 لهذين الامرين فتخرج  
 لظهور ان المقام  
 لا يساعد ما ان ارادته  
 كان ذلك على الخارج  
 قدس سره كما هو الظاهر  
 من كلامه فكذلك ايضا  
 لتناقض قوله فلا يفرضه  
 الغلبة الاسمية (قوله



الوصفية ويجمل علما الشخص (ظاهر غير خفي) يعنى بوضع الوصفية ويستعمل فيها ايضا وان زال عنه على خلاف مقتضى الظاهر (فيدخل فيه) اى فى هذا الخلاف (سكران وامثاله) نحو عطشان وريان مما يكون معنى الوصفية فيه ظاهرا غير خفى (ويخرج عنه) اى عن احمر او عما كان معنى الوصفية فيه ظاهرا ليس بخفى (افعل التأكيد) اى فعل الذى استعمل فى التأكيد يعنى صار من الفاظ التأكيد المنوى (نحو اجمع) واكتع واصبع فان هذه الالفاظ فى الاصل موضوعات لمعنى وصفى وهو الجمعية ولذا كانت غير منصرفة قبل العلمية وقبل ان تكون مستعملة فى معنى التأكيد الا انها لما كانت بمعنى كل ايضا ضعف فيها معنى الوصفية (فانه) اى فان نحو اجمع (منصرف عند التكثير) يعنى ان نحو اجمع اذا استعمل فى معنى الوصفية يكون غير منصرف للوزن والوصف واذا جعل علما يكون ايضا غير منصرف للوزن والملم واما باتفاق سيويه والاخفش واذا جعل نكرة بعد العلم يكون منصرفا (بالاتفاق) اى باتفاقهما (لضعف معنى الوصفية) وهو الجمعية (فيه) اى فى نحو اجمع (قبل العلمية) اى قبل النقل من الوصفية الى العلمية (لكونه بمعنى كل) فاخذ حكمه وهو الانصراف (وكذلك) اى كما يخرج عنه افعل التأكيد يخرج عنه ايضا (افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية) اراد بالفعل التفضيل المجرد عنها ما يكون مستعمل بمن التفضيلية الا انها تكون مقدرة غير ملفوظة مثل الله اكبر اى الله اكبر من من كل شئ لا ما استعمل باللام او الاضافة فانه منصرف علما كان او لا لماسيجي ان غير المنصرف اذا اضيف او دخله اللام انجر بالكسر يعنى انصرف لان وجود لازم الشئ يستلزم وجوده (فانه بعد التكثير منصرف بالاتفاق) وان كان غير منصرف حال التكثير او لا وحال العلمية ثانيا بالاتفاق (لضعف معنى الوصفية فيه) لانه اذا تجرد عن من التمس بافعل الاسمى الذى لا وصفية فيه ككل وابدع ولا يكون مما كان فيه معنى الوصفية ظاهرا ومع هذا الاصل فى الاسم الصرف (حتى صار افعل) التفضيل حين تجرده عنها (اسما) مضمحل عنه معنى الوصفية فينبى ان يكون منصرفا (وان كان معه من) يعنى وان كان افعل التفضيل مستعملا مع من التفضيلية (فلا ينصرف) يعنى يكون غير منصرف بعد التكثير ايضا (بلاخلاف) لاحد فيه (لظهور معنى الوصفية فيه بسبب) كونه مستعملا (من التفضيلية) لانه اذا اتصل افعل بمن فقرتميز عن افعل الاسمى الذى لا وصفية اصلا وظهر فيه معنى التفضيل الذى هو الوصف فيكون غير منصرف فى الاحوال كلها للوزن الوصف او الوزن والعلم (اعتبارا للوصفية الاصلية) متعلق بالاعتبار (اى انما خالف سيويه الاخفش) فى الانصراف نحو احمر علما اذا نكر (لأجل اعتباره) اى اعتبار سيويه (الوصفية الاصلية) المصدر جار لفاعله ونائب لمفعوله وفى هذا التفسير اشارة الى ان انتصاب قوله اعتبارا على انه مفعول له لقوله خالف لوجود شرط نصبه وهو ثلاثة ان يكون مصدر وفلا لفاعل الفعل

فى الاصل الذى هو الوضع قبل كتب فى الحاشية وانما كان الوضع اصلا لرفع الدلالات المتبرة عليه هذا لى لرفع الدلالات الثلاثة المتبرة فى باب الافادة والاستفادة عليه واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرما صبح نسبة الدلالة اليه بقى لتزليل اشتغال الاصل على الفرع منزلة اشتغال الطرف على المظروف ولا يخفى ان الظاهر انهم جعلوا الوضع اصلا بالنسبة الى الاستعمال لانه فرع الوضع فجعلوا الثابت فى الوضع ثابتا فى الاصل فى الثابت بحسب الاستعمال عارضا وانتخير بان الشارح قد سره انما اراد تحقيق وجع اصالة الوضع بان الدلالات لا تنزع عليه لان نسبة الدلالة الى الاصل المصغر بالوضع بكلمة فى انما هى لكونها فرعاً له اذ المنسوب الى الاصل ليست الدلالة بالضرورة والطرف الاخير من هذا القول غير مرضى ايضا لان المصريح به المقطوع ان اخذ الوضع انما هو للاحتراز عما هو بحسب الاستعمال وما هو كذلك لا يتصور فرعية كيف وقد ثبت ان الفرع لا يكون مخالفا للاصل والاستعمال قد يكون له (قوله المذكور

المطل به ومقارناله في الوجود وههنا كذلك (بعد التكرير) ظرف الاعتبار (فانه لما  
 زالت العلمية) المانعة لا اعتبار الوصفية لا العلمية للخصوص والوصفية للعموم  
 (بالتكرير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية) الزائلة بالعلمية (فاعتبرها) او فاعتبر سيبويه  
 الوصفية لزوال المانع (وجمله) اى نحو احمر (غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب  
 آخر كوزن الفعل) في نحو احمر (والالف والتون المزيدين) في نحو سكران يعنى  
 ان في نحو احمر ثلاثة احوال حال التكرير اولافانه غير منصرف للوزن والوصف الحالى  
 اتفاقا وحال العلمية ثانيا فانه ايضا غير منصرف بالاتفاق للوزن والعلمية وحال التكرير  
 ثالثا بعد العلمية فان غير منصرف عند سيبويه للوزن والوصف الاصلى واما عند  
 الاخفش فنصرف على ماسيأتى (فان قلت كان) مخففة من ان المفتوحة المشددة  
 واسمها ضمير الشأن المحذوف وجوبا اى كانه (لامانع من اعتبار الوصفية الاصلية)  
 بعد التكرير هذا هو المشبه به (للاباعث على اعتبارها) هذا هو المشبه تقديره فان قلت  
 لابعث ههنا بعد التكرير على اعتبار الوصفية لان الاصل في الاسم الصرف كانه لا  
 مانع بعده من اعتبارها لزوال العلمية (ايضا) اى كالا مانع من اعتبارها (فلم اعتبرها)  
 اى فلم اعتبر سيبويه الوصفية الاصلية الزائلة بعد زوال المانع وجمله غير منصرف للوزن  
 والوصف الاصلى (وذهب الى ما هو خلاف الاصل فيه) اى في الاسم المعرب (اعنى)  
 بما هو خلاف الاصل فيه (منع الصرف) لما سبق غير مرة ان الاصل في الاسم المعرب  
 الصرف فيكون منع الصرف خلاف الاصل (قيل) يعنى اجيب (الباعث على اعتبارها)  
 الاعلى اعتبار سيبويه الصفة الاصلية في نحو احمر بعد التكرير فالمصدر مضاف الى المفعول  
 والفاعل محذوف (استماع اسود وارقم) من الصرف اسمين للحية وادهم اسم للقيد (مع  
 زوال الوصفية عنهما) اى عن اسود وارقم (حينئذ) اى حين كونهما اسمين لهما يعنى قاس  
 سيبويه اعتبار الوصفية في نحو احمر بعد التكرير على اعتبارها في اسود وارقم اسمين للحية  
 لزوال الوصفية في كلام القسمين (وفيه بحث) اى في هذا الجواب نظر (لان الوصفية)  
 الاصلية التى هى سبب (لم يزل عنهما) اى عن اسود وارقم (بالكلية) لان  
 الوصفية انما تزول عنهما بالكلية اذا جعل اسود اسم للحية الحمراء وارقم اذا جعل اسم  
 للحية السوداء وليس كذلك (بل يبقيهما) بعد الاسمية (شائبة) اى رائحة (من  
 الوصفية) الاصلية التى وضع اسود وارقم لها (لان الاسود اسم للحية السوداء) وهى  
 نوع مما وضع له اسود لما سبق ان اسود موضوع لكل ما فيه السواد فيدخل فيه الحية  
 السوداء يعنى جنسها فيكون اسم الجنس من الاجناس التى وضع اسود لها (والارقم  
 اسم للحية التى فيها سواد وبياض) وهى نوع مما وضع له ارقم لان ارقم وضع الكل ما فيه  
 سواد وبياض وهذه الحية جنس من الاجناس التى وضع ارقم لها (وفيهما) اى في  
 اسود وارقم اللذين هما اسمان للحية (شمة) اى رائحة (من الوصفية) فلا يلزم من اعتبار

من اشتراط اصالة الوصفية  
 وعدم مضرة الغلبة يعنى  
 ان الالة المذكور بعد  
 اسم الاشارة انما هى  
 مجموع الاصلين ولا يخفى  
 ان هذا حق لا صريفة فيه  
 وعليه الاجماع وقد  
 اشار الشيخ الرضى حيث  
 قال تقدير الكلام شرطه  
 ان يكون في الاصل  
 فكذلك صرف صررت  
 بنسوت اربع فلا  
 قصره الغلبة فذلك امتنع  
 اسود الى ان عطف امتنع  
 على على صرف يقتضى  
 نقره على المفرعة هو  
 عليه وليس بصحيح وقد  
 احسن الشارح حيث نبه  
 على ان الوجه في العطف  
 الصورى ان يجمع  
 مجموع المعطوف  
 والمعطوف عليه متفرعا  
 على مجموع ما تقدم ويحال  
 رد كل فرع الى اصله على  
 ذهن المتعلم لظهور  
 ان الفرع الاول انما هو  
 للشرط المذكور بلا  
 واسطة وان الثانى يتعلق  
 بالواسطة المترتبة على  
 ذلك الشرط اعنى عدم  
 مضرة الغلبة واما قوله  
 وضع فهو عطف على  
 صرف جزما وما قبل  
 فيه تكلف والاظهر ان  
 قوله فلا تقصره الغلبة  
 لتقرير اشتراط الاصلة  
 وتوضيحه وليس مقصودا  
 بالادان وقوله لذلك اشارة  
 الى اشتراط الاصلة وهو  
 بخصوصه ملك لكل واحد  
 من الثلاثة ممنوع (قوله

الوصفية) الاصلية (فيهما) اى فى اسود وارقم بعد الاسمية (اعتبارها) اى اعتبار  
الوصفية بالرفع فاعل فلا يلزم (فى احمر بعد التكرير) وجهه غير منصرف للوزن والوصف  
الاصلى كما كان اسود واراقم اسمين للجهة غير منصرفين للوزن والوصف الاصلى (لانها)  
اى لان الوصفية التى فى احمر (قد زالت) بالعلمية (عنه بالكلية) فلا يقاس على اسود وارقم  
اسمين لها اجيب بان هذا اذا جعل علما لغير الذات المحصورة وهى الذات الموصوفة  
بالحمرة اما اذا جعل علما لتلك الذات فلا نسلم ان الوصفية تزول بالكلية بل المتبادر  
ليس الا ان يجعل علما لذات متصفة بالحمرة بعلاقة الجزئية كما فى اسود وارقم وادهم  
على ما سبق فامكن اعتبارها فى نحو احمر بعد التكرير كما يمكن فى اسود وارقم فالقياس  
صحیح (واما الاخفش فذهب الى انه) اى ان نحو احمر (منصرف) بعد التكرير (فان  
الوصفية) فى نحو احمر (قد زالت بالعلمية) لان الوصفية والعلمية لا يجتمعان فى كلمة  
واحدة لما سيجي (د) ان (العلمية) قد زالت (بالتكرير) وهو ظاهر والزائل لا يعتبر  
من غير ضرورة) ولا ضرورة ههنا لان الاصل فى الاسم العربى الصرف واجيب عنه  
بان الساقط للمانع يعتبر بعد زوال المانع وان لم يكن فيه ضرورة (فلم يبق فيه) اى فى نحو  
احمر بعد زوال الوصفية والعلمية الاول والثانى والثالث بالتكرير (الاسباب واحد وهو وزن  
الفعل) فى احمر (او الالف والنون) المزدانان فى سكران والسبب الواحد لا يمنع عن  
الاسم الصرف ما لم يتكرر ولان الاسم اذا كان فيه سبب واحد غير مكرر يتمايل الى جانب  
الاصلى وهو الصرف والى جانب الفرع وهو عدم الصرف فجذبته الاصل لاصالته  
فالصرف (وهذا القول) اى قول الاخفش (اظهر) من قول سيبويه قد سبق وجه  
الاظهرية وقال المحشى والحق مع سيبويه واعترف به الاخفش حيث قال فى كتابه الاوسط  
ان خلافا فى نحو احمر انما هو مقتضى القياس واما السماع فعلى منع الصرف (ولما اعتبر  
سيبويه الوصف الاصلى) فى نحو احمر (بعد التكرير) اشار الشارح بهذا الى ان قول  
المصنف ولا يلزمه جواز السؤبال ورد من قبل الاخفش لسيبويه على ان يكون الواو  
فيه للاستيناف (وان كان) ذلك الوصف (زائلا) بالعلمية لان الزائل للمانع يجوز ان يعتبر  
عند زوال ذلك المانع (لزمه) اى لزم سيبويه (ان يعتبره) اى ان يعتبر الوصف الاصلى  
(فى حال العلمية) يعنى عند قيام المانع وهو العلمية (ايضا) اى كما اعتبره عند زوال المانع  
(فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلى والعلمية) يعنى فيجعل عند سيبويه  
نحو حاتم غير منصرف للصفة الاصلية والعلمية الحالية لان الوصف اذا كان اصليا يجوز  
ان يعتبر وان كان مع قيام المانع لا يكون مانعا للاعتبار بل لذات الوصف فيجوز ان  
يعتبر الوصف الاصلى لاصالته مع العلمية عنده (فاجاب عنه المصنف) اى عن هذا  
اللزوم من جانب سيبويه (بقوله) (ولا يلزمه) من الالتزام او اللزوم والمناسب لقول  
الشارح لزمه الثانى (اى) ولا يلزم (سيبويه من اعتبار) اى اعتبار سيبويه (الوصفية  
الاصلية)

صرف لعدم اصالة  
الوصفية اربع قيل هذا مما  
اشكل على علماء الفن  
ونحوهم الى الآن حتى  
قال الرضى لم يظهر  
الى الآن دليل قاطع على  
اعتبار الوصف العرضى  
والاستدلال بانصراف  
اربع مدخول بجواز  
ان يكون انصرافه لانتفاء  
شرط وزن الفعل وهو  
عدم قبول التاء فطولوا  
الكلام فى الاعتذار  
عن عدم الاعتداد بقول  
التاء بما لا طائل فيه  
فاعرضنا عن الاطالة  
الى الطول وقولنا لا حاجة  
فى عدم اعتبار الوصف  
العرضى الى القاطع انما  
الحاجة الى القاطع  
فى اعتباره واما وجه  
قطعه بعدم اعتباره  
فى اربع وكون الصرف  
لذلك لعدم شرط  
وزن الفعل كما يؤكد  
تقديم الظرف على حامله  
ان المعتبر فى وزن الفعل  
عدم قبول التاء فى اصل  
الوضع ولذلك امتنع  
اسود مع قولهم للجهة  
الاخرى اسودة وقبول  
اسماء الاعداد التابع  
بعد عروض الوصفية  
لا فى اصل الوضع المسمى  
هذا ولا يخفى ان ذلك  
القبول زوج ميم الكذب  
وعكس ما هو كذلك  
فى نفس الامر فان  
الاستشكال فى هذا المقام  
لم يمسح من احد يقتضيه  
الى حنقه الايام ثم قال

الاصلية) الزائلة بالعلمية (بعد التكثير في مثل احمر علما) (باب حاتم) بالرفع لانه فاعل ولا يلزمه يعني فرق بين باب حاتم وباب احمر في هذا الاعتبار بان المانع للاعتبار وهو العلمية موجود في الحال في باب حاتم والمانع اذا كان موجودا لا يسيل الى اعتبار الممنوع وغير موجود في باب احمر بل زائل بالتكثير والمانع اذا زال يجوز ان يعتبر الممنوع واعلم ان حاتم اسم فاعل على وزن عالم من حتم يحتم من باب نصر (اي كل علم) تفسير للباب لان هذا الحكم ليس بمختص بحاتم (كان في الاصل وصفا) بان كان في الاصل اسم فاعل لحاتم او اسم مفعول مثل محمد او الصفة المشبهة كحسن وكريم وغيرهما كما كان في الاصل صفة ثم جعل علما (مع بقاء العلمية) المانعة للوصف (بان اعتبر) سيويه متعلق بقوله ولا يلزمه (فيه) اي في باب حاتم (ايضا) اي كما اعتبرها في باب احمر (الوصفية الاصلية وحكم) سيويه (منع صرفه) اي صرف باب حاتم (للعلمية الحالية والوصفية الاصلية) يعني يجعل باب حاتم ايضا غير منصرف للوصف الاصل والعلم الحالي (لا يلزم) تليل لقوله ولا يلزمه وهو من اللزوم ههنا لان الالتزام على ما لا يخفى اي لعله ومانع يوجد (في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف) اي على تقدير ان يكون باب حاتم غير منصرف (من اعتبار المتضادين) بيان ما في لما (يعني) المراد من المتضادين (الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص) اي لشخص معين مخصوص بحيث لا يطلق على غيره وضع واحد (والوصف للعموم) يعني ان الوصف عام لكل ما فيه ذلك الوصف غير مخصوص بواحد مثالا احمر عام لكل ما فيه الحمرة ذي روح او جاد او انسان وغيره غير مختص بجنس ونوع وشخص وفرد فلا يجتمعان في محل واحد (في حكم واحد) متعلق بالاعتبار والظاهر ان الحكم مضاف الى واحد لا موصوف به يدل عليه قول الشارح (وهو) اي الحكم (منع صرف اللفظ واحدا) حيث جعل الواحد صفة اللفظ واعتبار المتضادين في منع صرف لفظ واحد لكونه غير جائز مع كون باب حاتم غير منصرف للوصف الاصل والعلم الحالي فلا يلزم سيويه من اعتبار الوصفية في باب احمر اعتبارها في باب حاتم حتى يرد عليه ماورد (بمخلاف ما) مصدرية (اذا) ظرفية زمانية (اعتبرت) مبنى للمفعول (الوصفية الاصلية) بالرفع لانه نائبه اي بخلاف وقت اعتبار الوصفية الاصلية (مع سبب آخر) وهو وزن الفعل (كما) اعتبرت (في اسود وارقم) اسمين للحجة فانه لا مانع من اعتبارها لان وزن الفعل وغيره من الاسباب غير العلمية يجتمع مع الوصفية سواء كانت زائلة او لا مثل اسود واحمر (فان قلت التضادا دائما هوين الوصفية المحققة) الموجودة حيث لم تكن زائلة (والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية) مثل حاتم علما لان الزائل لا يكون مضادا للثابت (فلو اعتبرت) مبنى للمفعول (الوصفية الاصلية) الزائلة (والعلمية في منع صرف حاتم) متعلق باعتبرت (لا يلزم اجتماع المتضادين) في حاتم لان الوصف في الاصل والعلم في الحال لا يجتمعان

الشيخ الرض كذا  
وله امثال ذلك وهذا  
لان مسلكه التحقيق  
فلا يرضى بمجرد تقديمهم  
واقول بانه لاحاجة في  
عدم اعتبار الوصف  
العرض الى القاطع  
عديم الجدوى لانه انما  
يطالب الدليل على  
ان الوصف بعد ان يثبت  
اعتبار لم يعتبر العارض  
بحسب الاستعمال واي  
شيء يدل على تخصيص  
ما هو بحسب الوضع  
بالاعتبار والتحقيق  
ان انصراف اربع دليل  
على اعتبار الوصف  
العارض قطعا لان اشتراط  
عدم قبول التاء معتبر  
حسبا بقضية القياس ولا  
يخفى ان الحقوق التاء  
في الفعل وصفا لا يكون  
قياسا اذ القياس ان يكون  
مؤثرا فعلا ولحق التاء  
انما هو بحسب الاسمية  
المنعبرة في اصل الوضع  
فقد بان لك ان ذلك  
الوصف لو كان معتبرا  
لكان هو غير منصرف  
بالضرورة وما قيل  
من ان المانع قبول التاء  
للتأنيث والتاء في اربعة  
ليست للتأنيث بل للتذكير  
ليس بشي لانه على تقدير  
تسليم اختصاص التام  
بتاء التأنيث منقوض  
بان التاء في اربعة للتأنيث  
ايضا فان قولك اربعة  
رجال باعتبار التأنيث  
في الجمع المذكور وكذا  
الحال في الزيدون الاربعة

اصلا فالمستحيل اجتماع الضدين لاعتبارهما (قلنا تقدير احدا الضدين) اى اعتبار وجوده وجعله فى حكم الوجود (بمدرواله مع ضد آخر) اى مع ضده (فى حكم واحد) اى فى منع صرف لفظ واحد (وان لم يكن) ذلك التقدير (من قيل اجتماع المتضادين) لان احدا الضدين اذا كان مقدراً والاخر موجود الا يلزم اجتماع الضدين (لكنه شبهه) الا انه يشبه اجتماعهما (فاعتبارهما معا) وان لم يكن مستجيلا لكنه (غير مستحسن) فينبى للعاقل ان يخرج عن كلام غير مستحسن كما يخرج عن كلام مستحيل ولما بين ان الاسم العرب الذى فيه سببان من الاسباب او واحد مكرر يمنع منه الجر والتوين اراد ان يبين ان الجر لا يمنع منه فى بعض الاحوال وان كان التوين يمنع فى جميع الاحوال فقال (وجميع الباب) (اى) جميع (باب غير المنصرف) سواء كان عدم الانصراف بوجود سببين او واحد مكرر وسواء كان فيه علمية مؤثرة ولا (باللام) متعلق بقوله يخرج قدم عليه ثلاثا يتوالى الجاران (اى بدخول لام التعريف عليه) اى على الاسم الغير المنصرف اشار بالتفسير فى الموضوعين الى كون اللام للعهد الخارجى (او الاضافة) (اى اضافته) اى الاسم الغير المنصرف (الى غيره) (بجر) (اى بصير) ذلك الاسم الغير المنصرف (بجرورا) (بالكسر) متعلق بيجر (اى بصورة الكسر) لا الكسر من القاب البناء خاصة فيستحيل الانجرار به فلا بد من حذف مضاف او يجوز لانه قيل اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر بلاناء من القاب البناء عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا لظاهر ان يقول المصنف بالكسرة بالاناء لعدم اختصاصها بالبناء (لفظا) مثل بالاحمر وعمر كم (او تقدير) مثل بالحلى وحلى النساء (وانما يكتب) المصنف فى بيان هذه القاعدة (بقوله بجر) لان معناه على ما صير بجرورا (لان الانجرار قد يكون بالفتح) كما سبق ان انجرار غير المنصرف بالفتح ولولا اكتفى به يعلم ان انجراره هنا بالفتح او الكسر مع ان المقصود هو الثانى ولذا صرح به ليكون عدل على المقصود (ولا) اى ولم يكتب ايضا (بان يقول ينكسر) اختصارا (لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا) كما يسلق على الحركات الاعرابية ولو اكتفى بقوله ينكسر لتوهم ان غير المنصرف حال دخول اللام عليه او اضافته يكون مبنيا وليس كذلك لان دخول اللام عليه والاضافة ليس من اسباب البناء حتى يبنى فى هذه الحالة (وللحاجة خلاف فى ان هذا الاسم فى هذه الحالة) اى حالة اضافته الى غير ماو حالة دخول اللام عليه (منصرف او غير منصرف ففهم) اى فبعض النحاة (من ذهب الى انه) اى الى ان هذا الاسم فى هذه الحالة (منصرف مطلقا) اى سواء بقيت الملتان فيه بعد هذه الحالة او ذلتا عنه او بقيت احدهما وذالت الاخرى (لان عدم انصرافه) اذا كان فيه سببان او سبب مكرر (انما كان لمشابهة الفعل) فى الاحتياج والفرعية (فلما ضعفت هذه المشابهة) اى مشابهة الاسم الغير المنصرف الفعل (بدخول ما هو من خواص الاسم) اى بسبب دخول ما يختص بالاسمية وتحققها (اعنى اللام والاضافة)

وان كان جمع سلامة كما به الشريف فى حواشى الرضى وقد يشهدا ذكرناه لهم قالوا نحو اسود بمنوع من قبول الناء حيث لا قبلها باعتبار الوصف بل باعتبار الاسمية اذا القياس على ما هو المعتبر سواء دون اسودة وقد اعترف به الشيخ الرضى لكنه لم يتفطن لذلك ومصادفه المثل الساثر كترك الاول لآخر (قوله) التائىث اللفظى الحاصل بالناء يعنى بحسب الظاهر فان المعنوى ايضا حاصل بهالكنه بحسب التقدير وانما قبل التائىث اللفظى مع ظهور كونه انصب واولى لحسن التقابل وعدم الاحتياج الى التقدير والتقييد حيثئذ لان فيه خارجا عن هذا الحكم مع انها داخلان فيه والى هذا اشار بقوله لا بالانف يعنى ان الايتان بالناء للاحتراز عنه من الغافلين من قال ان مراد المصنف التائىث الذى يعرف بالناء والمعنوى لم يعرف بالناء بل بامارات تدل على اعتبار العرب فائيه فانه فى صورة تسليم ان المعنوى لا يعرف بالناء بآباء والمعنوى كذلك لضرورة انه لا يقابل الا بواسطة اللفظى او جبل المعنوى يعنى ما ليس كذلك وعلى الاول يلزم المصير الى ما ذكره الشارح

على ماسبق ان دخول اللام او الاضافة من خواص الاسم ( قويت جهة ) اى جانب (الاسمية) وتحققت لان وجود علامة الشئ فيه يدل على تحققه (فرجع) هذا الاسم ( الى اصله الذى هو الصرف فدخله الكسر ) اى الجر لزوال المانع من دخوله وهو المشابهة وجواز اجتماعيه مع اللام والاضافة (دون التنوين) يعنى لم يدخله التنوين (لانه) اى لان التنوين (لا يجتمع مع اللام والاضافة) لانه وان زال المانع من دخوله ايضا الا انه لا يجتمع مع اللام لان اللام وضع لتعريف مادخله والتنوين لتكثيره ولا مع الاضافة لان الاضافة دليل الاتصال والامتزاج والتنوين دليل الانفصال والا فتراق فين الاضافة واللام وبين التنوين منافاة فلا يجتمعان ولذا لم يدخله التنوين (ومنهم من ذهب الى انه) فى هذه الحالة (غير منصرف مطلقا) يعنى فى الاحوال الثلاثة التى مررت آنفا (والممنوع من غير المنصرف) لاجل وجود العلتين او العلة المكررة فيه (بالاصالة هو التنوين) لان التنوين لا يدخل الفعل اصلا حقيقة او حكما بخلاف الكسر فانه يدخله وان كان حكما مثل قوله تعالى لم يكن الذين كفروا ومثل قولك قل الحق وتضربين فكان التنوين مقصودا بالمنع لاختصاصه بالاسم (وسقوط الكسر) من غير المنصرف (انما هو ببقية التنوين) لاشتراكهما فى الاختصاص بالاسم حقيقة (وحيث) للمكان اى مكان (ضمت) فيه (مشابهة) اى مشابهة (الافى سقوط التنوين) لكونه مقصودا بالمنع وسقط (دون تابعة الذى هو الكسر) لان الشئ اذا ضمت يخصر تأثيره فيها هو المقصود ولم تجاوز الى غيره (فعاد الكسر) الممنوع لاجل المشابهة القوية حين ضمت (الاحالة) لعدم المؤثر فى سقوطه فبقى على حاله الاولى (وسقوط التنوين) من ذلك الاسم فى هذه الحالة (لامتناعه من الصرف) اى لكونه غير منصرف وكون الاسم غير منصرف فى هذه الحالة اذا كانت العلتان باقيتين او الواحدة المكررة باقية فسلم واما اذا التامعا وزالت احديهما فكونه غير منصرف مشكل لان الاسم يلزم ان يمنع من الصرف بلا سبب او مع سبب واخذ وهذا خلاف ما اتفق عليه الجمهور (ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع) دخول (اللام والاضافة) يعنى ان جاز اجتماع العلتين مع اللام او الاضافة وكذلك العلة الواحدة المكررة مثل احمر وحمراء ومساجد ومصايح وثلث ومثلث وغيرهما من العلل التى يجوز جمعها مع اللام او الاضافة (كان الاسم غير منصرف) وسقوط التنوين منه لامتناعه من الصرف ولم يسقط الجر لما سبق من كونه منصرفا مطلقا وغير منصرف مطلقا (وان زالتا التامعا) اى زالت العلتان بدخول اللام عليه او اضافته الى غيره حيث لا يجوز اجتماعهما باحدهما (اوزلت احديهما) اى احدى العلتين حيث لا يجوز جمعها مع احدهما (كان) الاسم (منصرفا) فدخله الجر لكونه منصرفا ولا مانع من دخوله ولم يدخله التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة لما سبق (وبيان ذلك) اى وبيان المذهب الثالث (ان العلمية تزول) بدخول (اللام) لما سبق ان اللام وضع لتعريف مادخله فلزم ان يكون نكرة فلا يدخل على ما هو

قدس سره وعلى الثانى يكون الفاء مشروطين بالعلمية وهو باطل (قوله) وشروطه نعم تأثيره قبل اى مع العلمية فعبارة المصنف قاصرة هذا ولا يخفى انه لا حاجة الى ذلك بعد قوله والمعنى كذلك بل لو ذكر لكان العبارة فى غاية البشاعة (قوله) من حروفها الثلاثة قبل يلزم من كون التحريك شرطا للوجوب فى الثلاثة كون العجزة شرط الوجوب فى الساكن الاوسط منه ثم قيل والاحسن انه عبارة عن تحريك اوسط الكلمة ثلاثيا كان او خاسيا فاذا سعى بابرهم من لغات ابراهيم مؤث مجتمتع فيه الشروط الثلاثة للوجوب ولا يخفى على العارف باساليب الكلام ان المؤثر فيه لا يكون الا احد الامور فاما لو فرضنا جواز اجتماعها تحققي الوجوب بواحد منها فقط وذلك لانه قد ثبت ان الوجوب يحصل به ولا شئ وراء الوجوب حتى يحصل بما عد الواحد وايضا ليس الوجوب مما يقبل الشدة والضعف حتى يكون لغير ما ثبت به دخل فيه (قوله) ليخرج الكلمة بتقل احد الامور الثلاثة الى آخر قبل لا يظهر اعتبار حدوث تقل من كل سبب

معرفة بأي طريق كان (والإضافة) لأن المراد بالإضافة هنا الإضافة المعنوية ومن شرطها تجريد المضاف من التعريف على ما سياتي (فإن كانت العلمية شرطاً للسبب الآخر) كافي الأشياء الأربعة المذكورة فيما سبق (زالت) أي العلتان (معا) باللام أو بالإضافة لأن العلمية زالت باللام أو بالإضافة زالت أيضاً وزالها السبب الذي جعلت هي شرطاً له فلم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فأنصرف فدخله الجر لذلك ولم يدخله التوين لما مر غير مرة (كافي إبراهيم) وطلحة وزينب وبمليك وعمران (وإن لم تكن) العلمية (شرطاً) له بل أثرت فيه بلا شرط (كافي أحد) وشمر وز فروع وعمر (زالت) أحديهما (فبقى ذلك الاسم مع سبب واحد فأنصرف فدخله الكسر أيضاً دون التوين (وإن لم تكن هناك) أي في الاسم الغير المنصرف (علمية) بل كان غير منصرف بدون العلمية أمام سبين (كافي أحمر) وثلاث وجمع (قيت العلتان على حالهما) وأما مع سبب واحد كحمرء وأساور وأنايم فكان الاسم في هذين القسمين غير منصرف لوجود العلتين أو علة واحدة مكررة فنتج منه التوين لا متاعه من الصرف ولم يمنع الكسر لما سبق (وهذا القول انصب) من القولين الأولين (بما عرفت به المصنف غير المنصرف) وهو ما فيه علتان من تسع أو واحدة تقوم مقامهما وأعلم أن غير المنصرف في هذه الحالة منصرف أو غير منصرف عملاً بقاعدة فيه ولذا لم يذكره المصنف بل اكتفى فيه بقوله ينجر بالكسر ولما فرغ من بيان غير المنصرف أجمالاً وتفصيلاً شرع في بيان محال الأعراب وهي ثلاثة فقال (المرفوعات) قدمها على أخويها لأن المرفوع هو العمدة في الكلام ومحتاج إليه وهما ليسا كذلك ولأن علامته وهي الضمة أقوى العلامات والواو والالف وإن كانتا علامتين أيضاً لكنهما فرعان من الضمة وهي الأصل وإنما اتى بالجمع مع أن المفرد أصل لأن تعريف المرفوع يوهم أن المرفوع ليس إلا واحد وهو الفاعل فأزال ذلك الوهم بصفة الجمع الدالة على التعدد ونبه على أن المعرفة جنس المرفوع لأنواعه تدبر وجمع القلة هنا وفي المجرورات على حقيقته وفي المنصوبات مستعار عن الكثرة وهي أمم مرفوعة مبتدأ أخبره قوله هو ما شتمل الخ وأخبرها محذوف تقديره المرفوعات ما ذكره أي من أنواع محال الأعراب أو أنها موقوفة لأجل لها منه وهو الصواب يعرف بالتأمل (جمع المرفوع) خبر مبتدأ محذوف تقديره وهي (لا المرفوعة) وإن كان المتبادر بحسب الظاهر هكذا (لأن موصوفه الاسم) لأن المراد مرفوعات الاسم قريبة المقام لا مطلق المرفوعات فيكون تقديره الأسماء المرفوعات لأن الصفة تستدعي موصوفاً (وهو) أي الاسم (مذكر لا بمقل) لأن المقل لا يكون إلا في ذوى العقول وهم نوع الإنسان والملائكة والجن (ويجمع) مبنى للمفعول (هذا الجمع) منصوب بنزع الخافض منه اختصاراً تقديره على هذا الجمع (مطرداً) تمييز عن نسبة الجمع إلى الصفة قدم ليكون قريباً للعامة وتنبها على أن التمييز عن النسبة يتوسط بين المتسمين وإن

أذ لا بمقل نقل من الوصف والعلية ولا من العدل بل هو مبتدأ الخفة كإبريد إليه امتلته ولم اعترض في غير هذا الكتاب في غير كلام الفاضل الهندي في هذا المقام وانت خبير بأن كتب هذا الفن مشحونة بذلك وقد أتى بها أكثر الشراح منهم الكازروني وصاحب الرواية والمصنف أيضاً قد صرح به في الشرح قائلا وأنا اشتراط في المعنوي أحد هذه الأشياء لأنه إذا كان ثلاثاً ساكن الأوسط جرى على النهم خفيفاً ومنع صرفه لثقل فكان خفة قابلت أحد السبين نصرف والقول يتبع ثقل كل من الأسباب لا يجبه لأن الثقل لم يعتبر في هذه من حيث هي بل من حيث ثقلها فروع الأصم آخر فإن القرح ثقل بالنسبة إلى أصله كما صرح به الشيخ الرضى في بحث الجمع من هذا الباب حيث قال ثم جوار محذوف الياء لاستعمال الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف التثنية بسبب القرية هذا وهو لا لا نزاع فيه إلا يرى أن ثلاث من كونه أخف بحسب الدات من ثلاثة ثلاثة ثقل باعتبار أن القياس فيه لم يكن ذلك لا يقال قد سبق أن سبب النع هو المثالية ففعل

كان في تقديمه على مامله خلاف (صفة) مرفوع على انه نائب الفاعل وهي على وزن عدة  
 لا على وزن ديمة (المذكر الذي لا يعقل) لان غير العاقل لقصوره جار مجرى المؤنث  
 (كالصافات) جمع صافن وهو من الحيل الذي يقوم على طرف الحافر من يدا ورجل  
 ويضع الثلاث الاخر على الارض لفاية جودته وهو من الصفات المحمودة في الحيل  
 لا يكاد يوجد الا في العرب الخالص (للمذكور) على وزن فعمل جمع ذكر وهو الفحل  
 من الحيوان مطلقا كقرن وقرون (من الحيل) يطلق على الفرس ذكر اوانثى  
 (وجمال) جمع جمل وهو الذكر من الابل (سبحلات) جمع سبجل اعلى وزن قطر بمعنى  
 السمين الطويل الغليظ وهو محمود في الابل يدل عليه قوله (اي ضحمت) جمع ضحم  
 بالضاد والحاء المعجمتين وهو الغليظ (وكالايام الحاليات) اعاد الكاف اشارة الى ان  
 المعطوف مخالف لما قبله وكالجمال الراصات والبيوت المنهدمات الى غير ذلك (هو)  
 (اي المرفوع الدال عليه المرفوعات) لان المفرد داخل في الجمع فكان مرجعه سابقا  
 معنى مثل اعدلوا هو اقرب للتقوى الضمير يرجع الى العدل الدال عليه اعدلوا  
 والتذكير باعتبار الخبر اعني ما على عكس من كانت (لان التعريف) اللام متعلق بالتفسير  
 تقديره وانما فسرناه هكذا لان الخ (انما يكون للماهية) وهي والحقيقة والجنس بمعنى  
 واحد وهي لا تطلق الا على المفرد سواء كان جنسا كالحیوان او نوعا كالانسان لا للافراد  
 كريدورجل (ما شتملى) (اي اسم اشتمل) فيه اشارة الى ان ماموصوفة لان التوصيف  
 بالجملة يناسب التكثير ولو كان موصولا لفسره بالمعرفة لان الموصول معرفة وكون ماموصوفة  
 البق ههنا من كونها موصولة لان الموصوف لكونه نكرة يستلزم العموم بخلاف الموصول  
 (على علم الفاعلية) (اي علامة كون الاسم فاعلا) يشير بهذا الى ان الياء مصدرية والعلم بمعنى  
 العلامة لان العلم في اللغة العلامة (وهي الضمة) وانما جعلت علامة للفاعل لان الفاعل  
 اقوى وهي ايضا اقوى الحركات فالتناسب للفاعل ان يأخذها هو الاقوى (والواو)  
 وهي ايضا اقوى الحروف (والالف) وانما جعلت علامة في التثنية لغير لانها كثيرة  
 الاستعمال والالف لكونها خفيفة صارت علامة فيها ونائب عن الضمة (والمراد  
 باشتغال الاسم عليها ان يكون) الاسم (موصوفا بها) اي بالعلامات الثلاث اي يكون  
 احرا بهما (لفظا) بهذه العلامات الثلاث (او تقديرا) كذلك (او محلا) كذلك نحو  
 جاءني هذا في محل الظمة وهذا في محل الالف وهؤلاء في محل الواو وفيه اي في  
 قوله او محلا رد على الهندي حيث قال واحرا به المحلى لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون  
 نحو جاءني هؤلاء مرفوعا لان الاسم اذا كان مبنيا يكون احرا به محلا لا غير (ولاشك  
 ان الاسم موصوف بالرفع المحلى اذ معنى الرفع المحلى انه في محل) اي في مكان من الرفع او  
 النصب والجر (لو كان نمة) اي في ذلك المكان (معرب) اي اسم معرب (لكن) ذلك  
 الاسم (مرفوعا) مثل جاءني هذا فانه لو وقع فيه اسم معرب لكان مرفوعا

وهذا منافض له لانه لا  
 حصل الثقل بسبب  
 تحقق الفريتين قصدوا  
 تخفيفه ولا وجوده مشابها  
 للفعل من هذه الجملة  
 خففوه كذلك فكل  
 منها سبب لذلك ولا يخفى  
 ان الاول ولما كان سببا  
 لمطلق التخفيف والثاني  
 لتخفيفه بهذا الطريق  
 ناسب ذكر الاول هنا  
 والثاني فيما سبق حسبا  
 يقتضيه الحال وبهذا  
 التحقيق ظهر سقوط  
 ما قبل حديث مقاومة الخفة  
 لا طائل نحته اما والا فان  
 تأثير الثقل للثقل بل  
 للفرعية واما ثانيا فلمدم  
 لزوم الثقل لها كيف  
 والعلمية والوصف  
 والعدل لا ينصور  
 فيها الثقل بل حصول  
 الخفة في الاخر ظاهر واما  
 ثالثا فلان انصراف نحو  
 قدم ومام وجور اعلاما  
 للمذكور يدل على ان  
 مدار الاشتراط وعدمه  
 ضعف التأنيث وقوته  
 اذ الخفة والمقاومة سيات  
 في الحالتين والثالث  
 من الدهول من زوال  
 اصل التأنيث والعلمية  
 للمذكر (قوله) علمين  
 لبلدين من بلاد فارس  
 قبل اشارة قوله لبلدين  
 الى وجه تأنيث العلمين  
 فان اسماهما اما كن قد  
 يلزم تأنيثا يتأويل  
 البلدة ويلزم تذكيرا  
 يتأويل المكان وقد  
 يخبر فيها اي ما شاملا للتكلم



(لفظاً) مثل جاءني زيد (او تقديرًا) مثل جاءني فني فاذا كان الامر كذلك (وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلى) منصوب لفظاً بعد الاانه فعل ماض وقاعله مستتر راجع الى ماى بما جاوز الرفع المحلى وهو الرفع لفظاً او تقديرًا (وهو) اى المصنف (يحت مثلاً) منصوب اما على المصدرية تقديره بمثل مثلاً والجملة حال من فاعل يحن او على الحالية بمعنى مثلاً (عن احوال الفاعل) من التقديم والتأخير وغيرهما (اذا كان) ظرف ليجت (مضمر متصل) والمضمر مطلقاً لا يكون الامنيا واعراب المبنى انما يكون فى محله (كاسم) فى بحث وجوب التقديم والتأخير ولما فرغ من تعريف المرفوع شرع فى بيان انواعه وقدم ما هو الاصل منه فقال (فنه) الفاء للتفصيل ومن للتبعض (اى من المرفوع) يرجحه توافق الضميرين المرفوع البارز والمجرور المرجع والتقسيم ايضا لان المقسم هو المرفوع (او بما اشتمل على علم الفاعلية) يرجع هذا التفسير توافق الضميرين المرفوع المستكن والمجرور فى المرجع وتوافقه ايضا لقوله ومنها المبتدأ والخبر وقرب المرجع (الفاعل) مبتدأ مؤخر وقوله فنه خبر مقدم م وخبر وقوله فنه مبتدأ لأن من للتبعض تقديره فبعضه الفاعل وهذا اولى لكون الاصل فى المبتدأ التقديم على ما سأتى (واما قدمه) لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل (لان الفعل هو الاصل فى العمل والاسناد والاخبار لانه لعروضه وحدوثه يحتاج دائماً الى الفاعل بخلاف غيره) ولان حامله اقوى (لانه لفظى يعرف باللفظ والقلب كالفعل ومناسبة العامل المعمول توجب قوة عمله ومن آثار قوة العامل اللفظى ان يقلب على عامل المبتدأ وينسخه (من حامل المبتدأ) لانه يعرف بالقلب فقط ولان رافع الفاعل لا ينتسخ بالتواضع ولانه اشد فى باب التركيب حيث لا يجوز حذفه الا بسد شئ مسدود (وقبل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق) اى غالباً لانه يجب تأخيره فى بعض المواضع لامر عارض وسببى تفصيله (على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقديم) وسأتى وجهه (بخلاف الفاعل) قلنا الفاعل وان كان مسند اليه كالمبتدأ وحقه التقديم ايضا لكنه لما كان معمولاً للعامل لفظى وهو الفعل الذى هو الاقوى فى العمل لما سبق لزم تأخيره عنه وثلاثا ليتبس بالمبتدأ اذا قدم (ولا به يحكم عليه بكل حكم جامد) ولو كان مأو لا مثل زيد ابوك فى تأويل مريبك (ومشتق) مثل زيد قائم ولا به يحكم عليه باحكام متددة فى تركيب واحد والفاعل ليس كذلك فانه لا يحكم عليه الا بحكم واحد وفيه نظر (فكان) المبتدأ (اقوى) لان كثرة الحكم على الشئ تفيد قوته (بخلاف الفاعل فانه لا يحكم الا بالمشتق) لان الفاعل من صدر عنه الفعل ويقوم به والجامد قائم بنفسه غير صادر عن شئ فكيف يحكم به واما حكمه على المبتدأ بتأويل وهما الحكم لا قبل التأويل (وهو) (اى الفاعل) (ما) (اى اسم) سبق فائدة هذا التفسير (حقيقة) نصب على التمييز (او حكماً) عطف على قوله حقيقة واللام فى (ليدخل) متعلق بالعمل

والمرجع السماع ولم يسموا فيه شيئاً فى كلام العرب جواز الوجيه وكذا اسماء القبائل وتأويلها بالقبيلة والمضى اقول ما لم يسمع فيه شئ يبنى ان يصرف لا غير لان الاصل فى الاسم الصرف وذلك باطل لظهور ان القول بانها علما لمكانين غير صحيح نعم ما ذكره مسلم فى اسماء القبائل بناء على كون المحلى مراداً بالقبيلة لكن المكان والبلدة ليسا بهذا المشابة بل هما متباينان بحسب المفهوم (قوله) ممتنع صرفها لم يقل ممتنع من الصرف رعاية للتناسب بينه وبين قوله فنه لا يجوز صرفه وانشاء بقوله صرفها الى انه يحتاج تدكير العائد الى هذه المؤنثات الى التأويل ولم يصر الى وجه التأويل لظهور اسره وهوانه هو عمل معاملة اللفظ والاسم هكذا قيل والظاهر ان تأنيث الضمير باعتبار ارجاعه الى مجموع الامور الاربعة لا الى كل واحد منها حتى يحصل تلك الانشازات (قوله) اى بالمؤنث المعنوى مذكر لاهل اطلاه بل اذا لم يفتقر تأنيثه الى تأويل ولم يكن منقولا عن مذكر فان نحو تلاب بما انت من الجصور بتأويل الجماعة لا بنفس اللفظ ونحو رباب علم اسماؤه

اي وانما علمنا الاسم المفهوم من قوله بما يقتضي المقام الى الحقيق والحكي (فيه) اي  
في الاسم (مثل قولهم اعجني ان ضربت زيدا) لان الفعل المصدر بان في حكم المصدر  
في كونه فاعلا او مفعولا او مبتدأ او مضافا اليه اي اعجني ضربك زيدا (اسند اليه  
الفعل) ولم يقل اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الاشائي نحوبت وهل ضربت  
زيدا ونحوهما (بالاصالة) متعلق بالاسناد (لا بالتبعية) واللام في (ليخرج) متعلق  
بالفعل المقدّر تقديره وانما قيدناه بقولنا بالاصالة ليخرج (عن الحدتوايع الفاعل)  
مثل الصفة والمعطوف وغيرهما قوله (وكذا) خبر مقدم (المراد) مبتدأ (في جميع) متعلق  
بالمعاد (حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التوايع) يدل من قوله وكذا  
بدل الكل والياء في قوله (قرينة) متعلق بالفعل المقدّر تقديره علم ذلك اي كونه غير التوايع  
قرينة (ذكر التوايع بعدها) اي بعد هذه الأنواع الثلاثة (اوشبهه) معطوف على الفعل  
(اي ما يشبهه) لان المصدر العامل في حكم الفعل (في العلم) هو وجه الشبه لم يقل في الاشتقاق  
لئلا يخرج المصدر لانه غير مشابه له ولا في الدلالة على الحدت لئلا يخرج الطرف لانه لا يدل  
على الحدت (وانما قال ذلك) اي اوشبهه (ليتناول) اللام متعلق بالقول (فاعل اسم الفاعل)  
مثل زيد قائم ابوه (والصفة المشبهة) مثل زيد حسن وجهه (والمصدر) مثل اعجني ضرب  
زيد عمرا (واسم الفعل) مثل رويد زيد او هيئات الامر (وافعل التفضيل) وسيا في تفصيله  
(والظرف) مثل زيدا في كنه كتاب (وقدم) عطف على قوله اسند او حال من الفعل  
بتقدير قد بالواو او الضمير لان الماضي المثبت اذا جعل حالا يلزم فيه قد ظاهرة  
او مقدرة وسيا في (اي الفعل اوشبهه) يشير الى ان الضمير يرجع الى احدهما على سبيل  
البدل (عليه) (اي على ذلك الاسم) المبرع عنه بما (واحتزبه) اي بقوله وقدم عليه (عن  
نحو زيدا في زيد ضرب) اي عن المبتدأ الذي اسند اليه الفعل يعني خبره جملة فعلية (لانه  
مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شئ اسند اليه في الحقيقة) لانه خبر عنه والمسند  
اليه هو المخبر عنه في الحال والاصل وكل خبر يرفع ضمير المبتدأ اذ زال هذا بقوله وقدم  
عليه (لكنه مؤخر عنه) فلا يصدق هذا التعريب عليه فلا يكون فاعلا بل الفاعل  
هو الضمير المستكن الراجع الى المبتدأ (والمراد) بقوله قدم عليه (تقديمه عليه وجوبا)  
هذا جواب عن سؤال مقدّر تقديره قديم الخبر على المبتدأ مع ان هذا المبتدأ  
ليس فاعل فاجاب عنه بقوله والمراد الى آخره واللام في قوله (ليخرج) متعلق بالتقديم  
(عنه المبتدأ المقدم عليه خبره) مرفوع على انه فاعله لقوله مقدم لانه وصف سببي  
مثل مررت برجل حسن غلامه ويقال مثل هذا صفة جرت على غير من هي له (نحو  
كريم) خبر مقدم لا مبتدأ لانه نكرة لانها لا تكون مبتدأ ابوجه التخصيص وسيا في  
تفصيله (من يكرمك) والموصول مع صلته في محل الرفع لانه معرفة قدم الخبر ههنا مع ان  
تأخيرها هو الاصل لتشويق السامع الى المبتدأ مثل **ثلاثة تجلو عن القلب الحزن**

منقول عن رباب بمعنى  
سحاب لا يمنع من الصرف  
حيث لا يرفع ولا يخفض  
لم يتعرض لا يخرج لانه  
اطلاق المعنوي ظاهر  
في الاصل وفيه (نظرا لانه  
يلزم على هذا عدم  
انصراف نحو سحاب علم  
حصاة) وما قيل في الجواب  
عن ذلك ان المراد شرط  
من بين الثلاثة المذكورة  
الزيادة على الثلاثة ولا  
ينفع الشرطان الاخران  
على انه اذا كان المؤنث  
المعنوي في الاصل مذكرا  
لا يسمى به العرب المذكر  
ثانيا بل المذكر الذي  
كان في الاصل وكذا  
المنقول عن المؤنث  
بالتأويل منقول مذكر  
اذ العرب لا يسمي بتأويل  
مسلّم لكنه غير نافع واما  
علاوته فهي ممنوعة الجواز  
ان تقول سمى بهذا المؤنث  
مذكر مشير الى لفظ سحاب  
اورباب جزما (قوله)  
متعم صرفها كان اشار  
الى ان الضمير الواقعة  
في كلام المصنف انما هي  
بحسب الظاهر اللفظ  
والواجب تأنيها وفيه  
نظرا لان المراد في امثال  
هذا المقام انما هي الالفاظ  
وطواها البارات (قوله)  
ان يكون علمية قيل لم يقل  
شرطها العلمية كما هو دأبه  
لانه صار هذا التركيب  
في هذا الباب شايعا في معنى  
اشتراط علمية ما فيه  
السبب والمراد هنا اشتراط  
كون التعريف نفسه

عليها والعلمية ويرد عليه  
أن المؤثر إنما هو التعريف  
والعلمية شرطه كالطبي  
بمصر عباره وقوله  
فيها بعد وما فيه علمية  
مؤثر مبنى على التجوز  
او على اصطلاح غيره  
فالاولى انه لو قال كذلك  
لكان المعنى المعرفة شرطها  
ان تكون علما وانت  
خير بان المعرفة ليست  
بسبب والتعريف ليس  
بعلم فلا يستقيم على  
كل الوجهين (قوله)  
ان يكون هذا النوع  
من جنس التعريف الى  
آخره فيه نظر لضرورة  
ان العلم ليس من جنس  
التعريف بل هو احد  
المعارف الخمس كما شير  
اليه على انه لا سبيل الى  
اعتبار الياه مصدره  
مع كون ان يكون في  
تأويل المصدر الا يرى  
انه لو قال شرطها ان تكون  
علما لما احتيج في تأدية  
ما قاله الشارح الى الياه  
(قوله) بان يكون حاصله  
في ضمنه قيل الاولى فيه  
فيه يعني لوجه لايانه  
بالضمن فان حصوله فيه  
ليس كحصول الجزه  
في الكل بل هو قائم به  
حاصل فيه حصول الصفة  
في الموصوف وليس شئ  
لان حصول شئ في ضمن  
آخر لا يستدعي جزئيه  
له بل كل ما يحصل او يتقهر  
بتوسط شئ آخر  
يصح الحكم بكونه في  
ضمنه ولا يخفى ان ما نحن

الماء والخضراء والوجه الحسن (فان قلت) منشأ هذا السؤال قوله والمراد تقديمه  
عليه وجوبا فالقاء جواب شرط محذوف تقديره اذا كان المراد هكذا فان قلت (قديم  
قديمه) عليه (اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا) لتخصص به النكرة لان  
بتقديم الخبر الطرف تخصص النكرة وسيأتي تحقيقه (نحو في الدار رجل قلت  
المراد) بالتقديم (وجوب تقديم نوعه) اي نوع ما اسند الى الفاعل او شبهه  
لافراد (وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه) بل يجب تقديم بعض افراده لامر  
عارض كالمثال المذكور (بمخلاف) نوع (ما اسند الى الفاعل) فانه يجب  
تقديم نوعه كما يجب تقديم نوعه كما يجب تقديم فرده لما سبق (على جهة قيامه به)  
(اي اسنادا واقما على طريقة قيام الفعل او شبهه به) اي الاسم يشير الى ان الجار  
ظرف مستقر مع متعلقة صفة لمصدر محذوف لاسند والى ان الجهة بمعنى الطريقة يقال لجهة  
فلان طريقته وطريزه والضمير المجزور في قيامه يرجع الى الفعل او شبهه على سبيل البدل  
ويجوز ان يحمل الجار والمجزور اعنى على طريقة حال من ضمير قدم اي مشتمل على  
طريقة الى آخره وفيه نظر (وطريقة قيامه به ان يكون على صفة المعلوم) اي ذلك  
علامتها (او على ما في حكمها) اي ذلك من لوازمها لان القيام ثبوت وجود الامر  
واتصاف ذلك الامر به والتعبير عنه ليس الابصيف المعلوم او ما في حكمها لان مصدر  
المعلوم يوجد ومصدر المجهول لا يوجد لانه لا يحى مجهول من الفعل اللازم (كاسم  
الفاعل والصفة المشبهة) مثال لما في حكمها لان اسم الفاعل لما اسند الى الفاعل مقدما  
عليه كالفعل كان في حكم الفعل المعلوم لان الفعل المعلوم يسند الى الفاعل مقدما عليه  
دون المجهول لانه يسند الى نائبه (واحتز هذا القيد) اي بقوله على جهة قيامه به  
(عن مفعول ما لم يسم فاعله) اي عن فعل او شبه فعل لم يسند الى فاعله بل الى نائبه كالفعل  
المجهول واسم المفعول (كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول) لا على صيغة المعلوم  
(والاحتياج الى هذا قيد) اي القيد المذكور (انما هو على مذهب من لم يجعله) اي  
نائب الفاعل (داخلا في الفاعل كالص) مثلا (واما على مذهب) الجار متعلق بقوله  
فلا حاجة الى هذا القيد تقديره واما فلا حاجة الى آخره قدم لثلا يتوالى بين طرفي  
الشرط والجزاء مثل قولك اما يوم الجمعة فزيد قائم (من جعله) اي مفعول ما لم يسم  
فاعله (داخلا فيه) اي في الفاعل (كصاحب المفصل) حيث قال الفاعل هو ما كان  
المستند اليه من فعل او شبهه مقدما عليه ابداه وانه الشيخ عبد القاهر واكثر البصرية  
حيث جعلوه فاعلا فلا يحتز عنه عندهم (فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به  
وخلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل اولا وليس خلافا  
مغويا وعند المصنف لا يقال وعندهم يقال (مثل) اما رفوع على انه خبر مبتدأ  
محذوف تقديره هو مثل او منصوب على انه مفعول به لفعل تقديره امثل مثل (زيد)

اتى به ليصرح ما به المقصود من المثال وبين (في) (قام زيد) الجار والمجرور صفة لزيد  
 اى الكائن فيه (فهذا) اى هذا القول (مثال لما اسند اليه الفعل) وصرح فيه (و)  
 (مثل ابوه في) (زيد قائم ابوه) وانما اتى بالابتداء ههنا ليكون اسم الفاعل معتمدا عليه  
 لانه لا يعلم بدون الاعتماد وسيأتى تفصيله (فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل) ولكنه  
 ليس بصرح فيه لانه يحتمل ان يكون ابوه مبتدأ وقائم خبرا مقدا عليه ولوقال زيد  
 قائم ابواه او آباؤه لكان صريحا فيه ايضا لكان اختار الافراد اختصارا ولان المناقشة  
 في المثال ليست من دأب المحصلين (والاصل) (في الفاعل) لما فرغ من تعريف  
 الفاعل شرع فيها هو الاصل فيه والفرع فقال والاصل وهو في اللغة ما يبنى عليه الشئ  
 وفي العرب قاعدة كلية تتضمن ما تحتها من الجزئيات والمراد ههنا ما ذكره الشارح  
 بقوله اى ما يبنى الخ قيل ولوقال والاولى مكان والاصل لكان اخصر واوضح  
 واحسن لمراعاة الاشتقاق يعنى مطابقة الاولى لان يلى اجيب بان الاولوية تحتمل ان  
 تكون حارطة لا بحسب الاصل وليس يوجد هذا الاحتمال في الاصل ولذلك اختاره  
 (اى ما يبنى ان يكوى الفاعل عليه ان لم يمنع مانع) لان عند المانع يخرج عنه ويجب  
 الاولى ولا (ان يلى الفعل) (المسند اليه) اشير الى ان اللام في الفعل للعهد الخارجى  
 مثل جاءنى رجل واكرمت الرجل (اى يكون بعد من غير ان يتقدم عليه شئ آخر  
 من معمولاته) اى معمولات الفعل هذا تفسير لمعنى الاولى لان معناه القرب يقال وليه  
 قربه يعنى بليه حقيقة كالفاعل الظاهر او حكما كالفاعل المستتر فان البعدية ههنا حكمية  
 كوجوده اذ هو خلاف الاصل (لانه) اى الفاعل (كالجزء من الفعل) حقيقة كالفاعل  
 المستتر او حكما كالفاعل الظاهر قوله (لشدة احتياج الفعل اليه) تعليل للجزئية  
 (وبدل على ذلك) اى على كونه كالجزء منه عند العرب انك اى لشدة (اسكان اللام في  
 ضربت) اى في الفعل الذى اتصل به الضمير البارز المرفوع المتحرك لانه اورده  
 على سبيل التمثيل وقوله (لانه لدفع توالى اربع حركات) تعليل للاسكان (فيما هو)  
 ظرف للتوالى (بمترلة كلمة واحدة) لانه لما وجد اسكان احدا لحروف الاربعة في الفعل  
 الرباعى لانه لما استقل بكون حروفه اصلية حتى لو تحركت كلها يلزم زيادة الاستقلال  
 وجب اسكان احدها لدفعه ولزم اسكان احد حروف ما هو بمنزلة كالمثال المذكور  
 (فلذلك) الفاء للتفريع اى لبيان فائدة كون الاصل في الفاعل الاولى واللام تعليل  
 ومتعلق بالفعلين اعنى جازوا وتمتع على سبيل التنازع وذلك اسم من اسماء الاشارة للبعد  
 (الاصل الذى يقتضى تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل) سواء كانت اصولا  
 كالفاعل الخمسة او فروعا كالمحققات السبع (جاز ضرب غلامه) بالنصب على انه  
 مفعول به (زيد) مرفوع لكونه فاعلا له وقوله ضرب الى آخره بتقدير مضاف  
 مرفوع محلا على انه فاعل جازاى تركيب ضرب غلامه زيد قوله (لتقدم) تعليل للجواز

فيه من هذا القبيل (قوله)  
 اظهر من فرعية العلمية  
 له فان فرعية العلمية للتكبير  
 انما هي بتوسط التعريف  
 قيل او ليكون على  
 وتيرة الاسباب بان  
 يكون السبب عاما يختص  
 بالشرط وليس قوله وما  
 فيه علمية ومؤثرة لجعل  
 سببا وانما وصفت بالتأثير  
 لاتحادها بالسبب فن  
 قال جرى فيه على  
 اصطلاح البعض او على  
 سبيل التجوز لم يأت  
 بشئ يتعده وفيه تناقض  
 من وجهين لان التعليل  
 بذلك صريح في التناير  
 فهو مع ادعاء الاتحاد  
 يتناقضان جزما  
 وكذا الاعتراف بان  
 وصف العلمية بالتأثير  
 ليس كونه ذات تأثير  
 مع رد كونه على سبيل  
 التجوز (قوله) حقيقة  
 كبراهم او حكما اشارة  
 الى دفع ما اورده الشيخ  
 الرضى من ان اشتراط  
 العلمية في المعجزة ليس  
 بلازم بل الواجب ان لا  
 يستعمل في كلام العرب  
 اولا الامع العلمية وحاصله  
 ان يقال اشتراط المصنف  
 ذلك لتضمنه بيان الواجب  
 على ابلغ وجه واكدهم  
 انه لو قال وشرطه ان لا  
 يستعمل في كلام العرب  
 اولا الامع العلمية كان  
 قاصرا في تأدية المراد  
 متوقفا بما كان كذلك  
 من التصرف فيه اذ لا  
 ينافيه الاولوية لكونه

ومتعلق به وهو مصدر مضاف الى الفاعل (مرجع الضمير وهو) اى المرجع (زيد)  
 لانه فاعل واصله اى يلى الفعل لفظا (رتبة) منصوب على التمييز لان التقديم يحتل  
 ان يكون لفظا ورتبة او كليهما ما اذا كان الامر كذلك (فلا يلزم الاضمار قبل الذكر)  
 حال كونه (مطلقا بل) يلزم (لفظا فقط) وهو اسم من اسماء الافعال بمعنى انته مبنى  
 على السكون والفاء جواب شرط محذوف يعنى اذا كان اللزوم لفظا فانتبه عن اللزوم  
 رتبة (وذلك) اى لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا فقط فقط (جائز) كما جاز عند سبق  
 مرجعة لفظا ورتبة (وامتنع ضرب غلامه) بالرفع لانه فاعل (زيدا) منصوب لكونه  
 مفعولا (لتأخر) مضاف الى الفاعل وهو (مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة)  
 تمييزان عن نسبة التأخر (فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك) اى الاضمار  
 المذكور (غير جائز) لكونه محال للوضع ضمير الغائب وسيجي تفصيله قوله (خلافا)  
 منصوب على انه مفعول مطلق للفعل المحذوف واللام فى (للاخفش) متعلق به تقديره  
 خالف الجمهور خلافا لان المخالف هذان لالجمهور (وابن جنى) بسكون الياء  
 وتشديد النون كنية الامام ابى الفتح عثمان بن جنى ونقل سيويه ان جنى معرب  
 كنى وليس الياء للنسبة (وسندها) اى دليلهما (فى ذلك) اى فى الجواز (قول الشاعر)  
 جزى ربه (وهذا انما يكون دليلا باعتبار ارجاع الضمير الى عدى وهو الاولى  
 لانه الموافق للعرف من حواله الرجل المسى الى ربه لان الرب هو الملجأ للرجل  
 فاذا انتقم للمظلوم منه يكون اشد عليه وعن فى قوله (عنى) ههنا للتدل تقديره  
 بدلا عنى ونائبا (عدى بن حاتم \* جزاء) منصوب بقرع الخافض اى كجزاء  
 وهو مصدر مضاف الى المفعول وهو (الكلاب) جمع كلب المراد منها اشرار الناس او  
 حقيقتها وجزاؤها القتل هذرا (الماويات) جمع عاوى وهو الصباح يقال عوى الكلب  
 يعوى من باب رعى رعى صاح وهو ما ليس بكلب صيد ولا حرث ولا له نفع الا العواء  
 ويروى العاديات جمع العادى بالدال المهملة وهو المدو والاول اليق بالمقام (وقد فعل \* )  
 اى فعل الله ذلك واجاب مسئلتى قيل المقصود منه اظهار الرغبة فان الطالب اذا عظمت رغبته  
 فى حصول امر يكثر تصويره اياه وور بما يخيل اليه حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي (واجب عنه)  
 اى عن سندهما (بان هذا) اى قول الشاعر (الضرورة) اى لضرورة وزن (الشعر) اذلو  
 قيل جزى عدى بن حاتم عنى ربه لاختل الوزن ولوقع الفصل الكثير بين الفعل والفاعل  
 وهو نادر (والمراد عدم جوازه فى سعة الكلام) والاضمار المذكور ليس بموجود فيه  
 (وبانه لانسلم ان الضمير يرجع الى عدى بل الى المصدر الذى يدل عليه الفعل) مثل  
 اعدلوا هو اقرب وقد مر تحقيقه ومثل قولك من صدق كان خيرا فضمير كان يرجع الى  
 الصدق الذى دل عليه الفعل اعنى صدق (اى جزى ربه الجزاء) فحينئذ لا يكون  
 فيه محذور ويكون الرب بمعنى صاحب اى صاحب الجزاء قوله (واذا انتفى اعراب)

قيد الاستعمال وما يلى  
 من ان التعميم الى الحقيقى  
 والحكمى جمع بين الحقيقة  
 والجاز عما لا يبنى ان  
 يلتفت اليه (قوله)  
 فانصرف نوع انما هو  
 لانتفاء الشرط الثانى  
 وهو اختيار المصنف  
 لان السجعة الى آخره  
 فيه نظر لان انصرف  
 نوع لانتفاء الشرط الثانى  
 بالاتفاق وان اراد ان  
 وجوب انصرف نوع  
 انما هو مختار المصنف  
 وغيره يرا كنهه على  
 ما صرح الهندي فردد  
 كما سقت عليه وسيظهر لك  
 ان التعليل بذلك شاهد  
 عليه (قوله) هذا تفريع  
 بالنظر الى الشرط الثانى  
 فان قلت فى ذكر نتيجة  
 الشرط الثانى وترك  
 نتيجة الشرط الاول نظر  
 وكان الاولى ان يقول  
 فلجام ونوح متصرف  
 وشتر و ابراهيم متنع قلنا  
 لما صار اعتبار الشرط  
 الثانى بعدما تحقق العلمية  
 فى المعجبة ناسب  
 ترك التفريع بالنظر  
 الى الاول والاقتصار  
 على بيان ما يكون  
 من الاعلام ممنوعا وما  
 لا يكون لان ذلك  
 هو القصور بالمعرفة  
 على التثليل (نحو لجام  
 لايم الا بضمية اذلا  
 يسمى به مذكرو لا يبنى  
 ما فيها من سوء الامتراج  
 فان قلت وما الدليل على  
 كون نوح اعجيبا وسبحانا

شروع فيما يمرض للفاعل ويخرجه من ان يكون على الاصل فيوجب تقديمه على المفعول  
 بعد ان كان جائزا لتأخير فيه (الدال) اللام في اعراب للمعد الخارجي (على فاعلية  
 الفاعل والمفعولية المفعول) الباء في قوله (بالوضع) متعلق بالدال لان المراد بها الدلالة  
 الوضعية لا غير (لفظا) منصوب على التمييز عن نسبة الفعل الى الفاعل واحتراز عن  
 التقدير اى انتفى لفظ الاعراب لا تقديره (فيهما) اى في الفاعل المتقدم ذكره  
 مرفوع (صريحا) تمييز في قوله فنه الفاعل (او في ضمن الامثلة) معطوف على قوله  
 صريحا لان في التمييز معنى الظرفية (والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة) لا صريحا  
 لانه لم يذكر المفعول صريحا (والقرينة) معطوف على الاعراب (اى الامر الدال عليهما  
 لا بالوضع) لان القرينة ما يكون علامة على الشئ من غير وضع (اذ لم يعمد) مبنى للمفعول  
 وقوله (ان يطلق) مبنى له ايضا نائب لقوله لم يعمد والخارج قوله حينئذ في قوله (على ما وضع)  
 متعلق بقوله ان يطلق (بازا شئ) قوله (انه) الضمير اسم ان راجع الى الموصول (قرينة  
 دالة) خبران (عليه) الضمير راجع الى الشئ نائب لقوله ان يطلق لانه غير معهود وان  
 الرفع مثلا قرينة للفاعل بل المعهود انه موضوع له اذا كان الامر كذلك (فلا يراد ان ذكر  
 الاعراب مستغنى عنه) يعنى ان ذكر اعراب زائد غير محتاج اليه فيه رد على الهندي  
 حيث قال وكان يكفيه اى المصنف ان يقول اذا انتفت القرينة اذا اعراب من القرائن  
 الهمم الا ان يقال اعراب موضوع للدلالة على الفاعل ونحوه فلا يسمى قرينة ولو  
 سلم فالمراد تفصيل انتفاء القرينة وتحقق مقام اللبس لو قال والاضح ان يقول اذا خيف  
 اللبس يكفي لما عرفت قوله (اذا القرينة شاملة له) تمليل لكون الاعراب مستغنى عنه  
 لا لعدم الورد وكما هو المتبادر (وهى) اى القرينة (اما لفظية) اى تكون معروفة باللفظ  
 وهو اتصال علامة الفاعل بالفعل كناء التأنيت (نحو ضربت موسى حبلى او مغنوية)  
 يعنى تعرف بملاحظة العقل من مدخل اللفظ فيها مثل استخلف المرتضى المصطفى  
 عليه السلام و(نحو كل الكمثرى يحمي) لان احدهما لم ينصاح للفاعل (او كان) معطوف  
 على الشرط (الفاعل) (مضمر امتصلا) (بافعل) (او شبهه) (بارزا) بدل من الخبر بدل  
 البعض (كضربت زيدا او مستكن كريد ضرب غلامه) وسواء كان المفعول اسما ظاهرا  
 كضربت زيدا او مضمرا منفصلا مثل ماضرت الاياك او متصلا كضربتك  
 والباء في قوله (شرط) متعلق بالجزء المقدّر تقديره وجب تقديم الفاعل على المفعول  
 بشرط (ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل) فيه رد على صاحب الوافية حيث قال  
 وما ذكره يشكّل بمثل قولنا زيد ضربت والاثم في قوله (لثلا) متعلق بالشرط (ينتقض)  
 اى ما ذكره المصنف (بمثل) قولنا (زيد اضربت) يعنى بمثل تقدم فيه المفعول على الفعل  
 ظاهرا كان او مضمرا منفصلا مثل اياك ضربت ومثل هذا لكونه خلاف مقتضى  
 الظاهر ولكونه نادرا لم يلتفت اليه المصنف (او وقع مفعوله) (اى مفعول الفاعل)  
 معطوف على احد الشرطين الاول لاصالته والثاني لقربه (بعدا) ظرف لوقع

من يعرف احوال الاسماء  
 الماضية والفرق الحالية  
 قلت قالوا ان الدليل  
 في العجبة النقل واجام  
 اهل القصة على انه اصعب  
 (قوله) وشتر وهو اسم  
 حصن بديار بكر قبل  
 في القاموس ثلثة باران  
 بين بردعة وكعبه وايا  
 ما كان فليس اعتبار  
 العجبة فيه قطعا لا احتمال  
 اعتبار التأنيت واذالم  
 يلتفت سيويه واكثر  
 الناة بحريك الاوسط  
 ولم يروا بدا من الزيادة  
 على الثلاثة لان لمكانها اباح  
 عليه السلام منصرف  
 هذا في غاية البعد والتعليل  
 بانصراف لك باطل  
 لان انصرافه ليس  
 مقطوعا بل الداهبون الى  
 انه لا تأثير لتحريك الاوسط  
 في العجبة قالوا بانصرافه  
 والداهبون الى خلافة  
 قالوا بخلافة ولدا الشيخ  
 الرضى قال المثال البرى  
 من احتمال التأنيت لك  
 لانه اسم ابن نوح  
 عليه السلام (قوله) وانما  
 اخص الطريع بالشرط  
 الثانى الى آخره قيل فيه  
 ان منع صرف شتر ايضا  
 خلافة فنى ذكر شتر  
 ايضا التنبيه على ما هو الحق  
 عنده فالتخصيص ليس  
 بغير التنبيه على انصراف  
 نوح بل التنبيه على امتناع  
 نحو شتر ايضا وبهذا ظهر  
 ضعف قوله ولهذا قدم  
 الى آخره ثم قيل ولا يخفى  
 عليك ان منع صرف

والباء في قوله (بشرط) كالباء السابقة (توسطها) اى كة الا (بينهما) اى بين الفاعل والمفعول (في صورتى التقديم والتأخير) يعنى في صورة تقديم الفاعل وتأخير المفعول وفائدة وهذا القيد سيجى قريبا (نحو ضربنا زيد عمرا) (او) (بعد) (معناها) اى معنى الا وهو انحصار ما قبلها فيما بعدها (نحو انما ضرب زيد عمرا) (وجب تقديمه) جزاء لقوله انتفى او كان او وقع او بعده مناهها واما ما كان فجزاء الباقية محذوف اما كونه جزاء الاول فلا صالته وتقدمه واما الثانى فلقرينه ( اى تقديم الفاعل المفعول في جميع هذه الصور) الاربع والجارى في قوله (اما في صورة) متعلق بمحذوف واما التفصيل تقديره اما وجوب تقديم الفاعل على المفعول في صورة (انتفاء الاعراب فيهما) اى الاعراب اللفظى في الفاعل والمفعول (والقرينة) الدالة عليهما لفظية كانت او معنوية (فللتحيز عن الالتباس) يعنى لو لم يجب تقديمه عليه فيهما لم يعلم يقينا ان الفاعل هو الاول لكون التقديم اصلا والثانى لجواز تأخيره ايضا فلدفع هذا الالتباس وجب تقديمه (واما) وجوب تقديمه عليه (في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال لانفصال المصدر مضاف الى فاعله وناسب لمفعوله لكونه كالجزء من الفعل لما سبق وامتاع وقوع كة اخرى بين اجزاء كة ( واما في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتى التقديم والتأخير فللاينقلاب الحصر المطلوب ) يعنى انحصار الفاعل في المفعول ( فان المفهوم من قوله ماضرب زيد الاعمر ) يعنى في صورة تقدم الفاعل وتأخر المفعول وتوسط الا بينهما (انحصار ضارية زيد في عمرو) لان الاصل في انحصار انحصار ما قبلها فيما بعدها وقوله (مع) متعلق بالخبر اى مصاحبا وملا بسامع (جواز ان يكون عمرو ومضرو بالشخص آخر) يعنى ان انحصار في الفاعل دون المفعول يعنى ليس زيد ضاربا لاحد الا عمرو واما مضروبية عمرو ولزيد فعلى الاحتمال (والمفهوم من قوله ماضرب عمرا الا زيد) يعنى في صورة تقديم المفعول وتأخير الفاعل وتوسطها بينهما (انحصار مضروبية عمرو في زيد) وضارية زيد باقية على الاحتمال (مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر) يعنى يصح ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو وايضا لعدم الحصر فيه ( فلوا قلب احدهما بالآخر ) بتقديم المفعول على الفاعل في الصورة الاولى وتقديم الفاعل على المفعول في الصورة الثانية (انقلب الحصر المطلوب) لان تغير التركيب يستلزم تغيير المعنى لان المعنى مستفاد من التركيب فوجب تقديم الفاعل على المفعول في الصورة الاولى والمفعول على الفاعل في الصورة الثانية لئلا ينقلب الحصر المطلوب في كل واحد منهما (وانما قانا بشرط توسطها) اى الا (بينهما) اى بين الفاعل والمفعول (في صورتى التقديم والتأخير لانه) اى الحال والشان (لو قدم المفعول على الفاعل) في الصورة الاولى حال كون تقديم المفعول مصاحبا (مع الايقال) في مثاله (ما ضرب الاعمر ازيد) لحصل فيه معنيان الظاهر وغير ظاهر ففصل الشارح هذين المعنيين فقال (قال الظاهر ان معناه) اى معنى هذا القول (انحصار ضارية زيد في عمرو)

(يعنى)

نوح سهو من صاحب الفصل فالاول لان غرضه التنبيه على ما اجمع عليه النحاة سمي فيه البعض واما كلامه فيشعر بان المسئلة خلافية وهو يترجع مذهبا ولا يعنى ان مراد الشارح قدس سره الاعتذار من عدم الترضى لا يتبرع على الشرط الاول لا تحقيق بياته ثم عمدة الخلائق انما يظهر في نحو شتر ونوح يستحق التقديم على شتر و ابراهيم لاصالة الانصراف ولا يجوز تأخيرهما عنها كيف وقد سبق مثل ذلك غير مرة فلا وجه لعدم التقديم فضلا عن كونه اولى وقد اخطت بحقيقة الحال خبرا واما ان منع نوح من العلامة فباطل لان مختاره ايضا انصرافه الا انه اعتبره كمنه استند منع صرفه الى قوم فان اراد ان هذا سهو منه فمنوع اذ لا دليل عليه سوى ما ذكره بعض المتأخرين من انه لم يسمع نحو لو ط غير منصرف في شئ من الكلام وهذا ليس قطعا فيه والتفصيل على وجه يتبين الحق ان سيويوه واكثر النحاة على ان تحرك الاوسط لا تأخره في الجملة بل كل مذكر سمي بثلاثة احرف من غير حرف تأنيث مصروف اجمعا كان او غير

يعني انحصار صفة الفاعل في المفعول (اذا احصر) اي المحصورة (انما هو في ايلي الا )  
 سواء قدم او اخر ( فلا يتقلب الحصر المطلوب ) يعني لا يتغير المعنى الاول لان تغييره  
 انما يكون اذا قدم المفعول بدون الا وهما قدم المفعول مع الا (فلا يجب تقديم الفاعل)  
 لانه اذا لم يتغير المعنى يجوز التلفظ كيف ما كان قوله (لكن لم يستحسنه بعضهم) استدراك  
 من قوله فلا يتقلب الحصر المطلوب وذلك البعض هو صاحب المفتاح حيث قال تقديم  
 المفعول على الفاعل قليل الدور ( لانه من قيل قصر الصفة على شيء قبل تمامها ) لان  
 الصفة المقصورة على عمر وهي الضرب المستند الى زيد لا مطلقا فلا بد من تقديم الفاعل  
 لتم تلك الصفة لان تمامها لا يكون الا بالفاعل ( وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا ) اي  
 انحصار ضاربة زيد في عمر و ( لاحتمال ان يكون معناه ) اي معنى ما ضرب الاعمر  
 زيد هكذا نحو (ما ضرب احدا احدا اعمر ازيد) وهذا المعنى ظاهر لان استثناء  
 شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا غير جائز عند الاكثرين لضعف الاداة اذا الاصل  
 فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيان لاعلى وجه البديل ولا على غيره ( فيفيد هذا  
 المعنى الغير الظاهر ) انحصار صفة كل منهما ) اي من الفاعل والمفعول ( في الآخر )  
 يعني يفيد انحصار ضاربة الفاعل في المفعول ومضروبية المفعول في الفاعل ( وهو )  
 اي هذا المعنى ( ايضا ) مصدر آض يبيض ايضا بمعنى رجع منصوب على المصدرية بفعل  
 واجب الحذف سماعا مثل سقيا والمعنى رجع هذا المعنى الى الاول رجوعا والجملة حال  
 (خلاف المقصود) لان المقصود انحصار صفة احدهما في الآخر وهو على الاحتمال  
 وبالتقدير المذكور الآن لا ضارب الازيد ولا مضروب الاعمر وفضائية هذا  
 مقصورة على هذا ومضروبية هذا مقصورة على ذلك وهو عين خلاف المقصود  
 (واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا في الجزء  
 الاخير) كما ان الحصر في الاقيا يليها وما يليها لا يكون الاجزاء اخيرا حقيقة او حكما  
 فكذا هذا لان معنى انما ضرب زيد عمر ما ضرب زيد الاعمر ( فلو اخر الفاعل انقلب  
 المعنى ) كما انقلب في الاحال كونها متوسطة بينهما (قطعا) اما منصوب على التمييز لاعلى  
 الحالية بمعنى مقطوعا او على المصدرية مثل قطع قطعا والجملة حال ولما فرغ من بيان  
 الاحوال التي توجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان الاصل فيه التقديم  
 وجوز التأخير شرع في بيان الاحوال التي توجب تأخير عنه بعد الاصل المذكور  
 فقال ( واذا اتصل به ) ( اي بالفاعل ) ( ضمير مفعول ) يعني ضمير يرجع الى المفعول  
 ( نحو ضرب زيدا ) بالصب ( غلامه ) بالرفع ( او وقع ) على على الشرط وهو قوله  
 واذا اتصل ( اي الفاعل ) ( بعد ) ظرف وقع ومضاف الى ( الا ) ( المتوسط بينهما )  
 اي بين المفعول والفاعل ( في صورتى التقديم والتأخير ) اي صورة تقديم المفعول  
 وتأخير الفاعل مع توسط الا بينهما ( نحو ما ضرب عمر الازيد ) بتقديم المفعول

الا ان يكون على وزن  
 الفعل او يعتبر العدل فيه  
 وذلك لان التأنيث اقوى  
 من المجهلة فانه علامة  
 مقدرة تظهر في بعض  
 الصفات وهو الضمير  
 بخلاف المجهلة فيعتبر  
 فيه ما لا يعتبر فيها وبحكم  
 مجواز صرف الثلاثي منه  
 تارة وامتناعه اخرى  
 وبعضهم يقولون بتأثيره  
 مطلقا ويزينون مقدمة  
 القائل ان التأنيث اقوى  
 بان العدل القدر  
 اضعف اللل لانه امر  
 تقديرى يتوقف على  
 منع الصرف ولذلك جاء  
 بمثله مصر وفا واذا اعتبر  
 في نحو سحر وباب عمر  
 فاعتباره في المجهلة اولى  
 وبعد ذلك يمترون  
 بوجوب انصرف نوح  
 ولا يجوزون اعتباره  
 كهند ولما كان هذا  
 ظاهرا في كونه تحكما  
 باطلاع ظهور ان الاول  
 غير سديد عدل  
 صاحب الكشف عن  
 كلا القولين وسوى الامر  
 بين التأنيث والمجهلة  
 حركة وسكونا وهذا  
 ما يقتضيه التحقيق وسند  
 عليه النظر الدقيق ولما  
 كان الصنف قايما لذلك  
 البعض قال في الايضاح  
 خالفهم الزمخشري لشبهة  
 وهو انهم متفقون على  
 مجواز صرف نحو دعد  
 وهند ومتفقون على  
 وجوب منع الصرف  
 في ماء وجور فلو



وتأخير الفاعل وتوسط الا بينهما (وفائدة هذا القيد) اى قيد التوسط بينهما (مثل ما صرفت) اى الذى عرفته (آفا) الف اذا رجع منصوب على الظرفية اى مثل الذى عرفته فى القسم السابق اى فى صورة تقديم الفاعل على المفعول اذا وقع مفعوله بعد الا او منها (و) (وقع الفاعل بعد) (معناها) (اى معنى الانحوائنا ضرب عمر ازيد) وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آفا (او اتصل مفعوله) اى مفعول الفاعل او الفعل والاضافة الادنى ملازمة والباء فى قوله (بان يكون) متعلق بقوله اتصل (المفعول ضميرا متصلا بالفعل) (وهو) (اى الفاعل) (غير) (ضمير) (متصل به) اى بالفعل سواء كان ضميرا منفصلا مثل ما ضرب به الاانا او ظاهرا (نحو ضربك زيد) او ضربه او ضربنى زيد وقوله (وجب تأخير) (اى تأخير الفاعل) جزاء لقوله واذا اتصل وجزاء الصور الثلاث الاخر محذوف اختصارا وجزاء لقوله واتصل مفعوله يعنى للصورة الاخيرة لعدم الفصل بينهما وجزاء الصور الاولى محذوفة ايضا اختصارا وقوله عن فى قوله (عن المفعول) متعلق بالتأخير وقوله (فى جميع هذه الصور) الاربعة متعلق بالجزاء (اما) وجوب تأخير الفاعل والمفعول (فى صورة اتصال ضمير المفعول به يعنى فى الصورة الاولى وقوله (فلئلا) خبر المبتدأ محذوف وجواب لا (يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة) كما مروجوه ولكن يبنى ان يجوز عند الاخفش وابن جنى كما تقدم (واما) وجوب تأخير عنه (فى صورة وقوعه) اى الفاعل (بعد الا او) بعد (معناها) يعنى فى الصورة الثانية والثالثة وقوله (فلئلا ينقلب الحصر المطلوب) سبق تفسيره آفا فان مضروبية ما قبل المحصورة فيما بعدها والضاربة محتملة فلو قدم الفاعل بلا الا لانعكس المعنى ولو قدم معها لجاء المحذور المذكور فى القسم الاول وكذا الحال فى معناها (واما فى صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل به) يعنى فى الصورة الاخيرة (فلتمنافاة) مصدر مضاف الى الفاعل (الاتصال) اى اتصال المفعول بالفعل وقوله (توسط) منصوب لانه مفعول المنافاة ومضاف الى (الفاعل الغير المتصل) وقوله (بينه) ظرف للتوسط والضمير راجع الى المفعول اى بين المفعول المتصل (وبين الفعل) المتصل به يعنى يمنع اتصال المفعول توسط الفاعل لكونه جزءا لفظيا منه وهذا القدر يمنع التوسط وقوله (بخلاف) خبر مبتدأ محذوف تقديره وهذا اى كون المفعول ضميرا متصلا بالفعل والفاعل غير متصل به كائن بخلاف (ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا) يعنى يكون كلاهما ضميرين متصلين به (فانه يجب حينئذ) اى حين كون الفاعل ايضا ضميرا متصلا به (تقديم الفاعل) لكونه عمدة ومحتاجا اليه فى الكلام والمفعول فضلة وغير محتاج اليه وما يكون عمدة يكون اقوى فيجب تقديمه على الادنى (نحو ضربتك) او ضربته او ضربتنى ولما فرغ من احوال الفاعل اصلا وفرط اراد ان يبين احوال طامله ذكرها وحذفها جزاء وواجبا منها بقيد التقليلية مع

كانت العجبة لا امرها فى الساكن الاوسط لكان حكم ما وجور حكمها فى منع الصرف وجوازها فثبت ان نحو هند كنوح قال وهو قوى جدا بالنظر الى المعنى الا انه يسمع منع صرف نحو نوح فوجب اخذ قيد فى العجبة وهو ان يشترط فى اعتبارها الزيادة والحركة على القول الصحيح وحينئذ يقع الفصل بين نوح وبين هند واجاب عن ما وجور بما اورده الشارح فى الجواب قد سبق ان اكثر الناس متفقون على وجوب انصراف متحرك الاوسط من العجبة ايضا ولو كان منع هذا النوع مسموعا منهم لا صح ذلك منهم فنعين ان الاعتبار بين بيان ككفتى الميزان والجواب غلط لان الشيخ اذا اعتبر شرطا لتحقيق آخر لزم ان لا يتحقق بدونه لضرورة ان الشرط لا يتحقق بدون الشرط والشيء ما لم يثبت فى نفسه لا يتصور ثبوته فى شيء آخر فالصواب ان خصوص الحركة والسكون خارجان عن مفهوم العجبة والسبب اتمام العجبة وان اشتراط الحركة فى الزيادة انما يليق بقوة احد السببين وقد عرفت ايضا ان ما فى به الخارج من التعليل

ايراد صيغة المضارع على قلة حذف الفعل وكثرة ذكره (وقد) للتقليل (يحذف)  
 مبنى للمفعول (الفعل) نائبه (الرافع للفاعل) يشير الى ان اللام في قوله الفعل للعهد  
 الخارجي واللام في قوله (لقيام) للتوقيت لا التعليل اى وقت قيام القرينة شرط لاعلة  
 كقوله تعالى اقم الصلاة لادولك الشمس اى وقت طلوعها (قرينة) (دالة) صفة كاشفة  
 لان القرينة هي العلامة على الشيء وهي دالة على الحذف (على تعيين المحذوف) لانه  
 لا يحذف شيء من الاشياء الا وقت قيام قرينة سواء كان الحذف جائزاً او واجباً  
 (جوازاً) منصوب على المصدرية والمنصوب عليها ما كان صفة لمصدر محذوف يدل  
 على هذا قوله (اى حذفاً جائزاً) وقوله (في) ظرف جواز يعنى متعلقه (مثل)  
 (قولك) ذكره على وجه التمثيل (زيد) بدل من القول بدل البعض والرفع محكي  
 (اى فيما كان جواباً لسؤال محقق) هذا تفسير لمثل قولك واللام في قوله (لمن) متعلق  
 بالقول الذى هو في قولك ومن موصولة (قال) مع فاعله جملة فعلية صلة (من) استفهامية  
 مبتدأ (قام) مع فاعله جملة فعلية خبره والمبتدأ مع خبره جملة اسمية في محل نصب  
 مقول قال (سائلاً) يريد به ان من في قوله من قام استفهامية (عن) يقوم به القيام) اذا  
 كان الامر كذلك يعنى اذا كان الحذف ههنا جوازاً لا وجوباً (فيجوز) لان المضارع  
 انبث اذا وقع جزاء الشرط يجوز فيه الفاء وتركها مثل قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله  
 منه ومثل قوله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين (ان تقول) بناء  
 الخطاب (زيد) مقول ان تقول والرفع محكي والباء في قوله (يحذف) متعلق بقوله ان  
 تقول (قام اى قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد بذكره) قوله (وانما قدر الفعل دون  
 الخبر) هذا القول رد على الرضى حيث قال الظاهر ان زيدا مبتدأ لفاعل لان مطابقة  
 الجواب السؤال اولى وايضاً فالسؤال عن القائم لا عن الفعل والا هم تقديم السؤال  
 عنه فالاولى ان يقدّر زيد قام لانه لو قدر كذلك لطابق الجواب السؤال صورة ولا  
 يطابقه معنى لان قوله من قام سؤال عن الفاعل من غير تردد في الحكم وزيد قام فيبد  
 التقوى بترك الاسناد فلا يطابق السؤال (لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة) لان  
 الخبر حيث فعل والفعل لا بد له من فاعل ويكون الفعل مع فاعله جملة ولذا كان الخبر  
 جملة (وتقدير الفعل) بدون الفاعل بل بذكر فاعله ويحذف فعله يوجب (حذف)  
 احد (جزئياً) وهذا من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد  
 والعامل ههنا ان والمطوف على معمولى معمولها معطوف على معمولها تأمل  
 تقديره ولان تقدير الفعل يوجب حذف احد جزئياً (والتقليل في الحذف اولى) لان  
 الحذف خلاف الاصل فيكتفى فيه بادنى ما يمكن والواو في قوله (و) (كذا) للمصنف  
 حيث لم يطف مثال على مثال لان الحذف هناك قرينة كونه جواباً لسؤال محقق وههنا  
 قرينة كونه جواباً لسؤال مقدر وايست من البيت يدل عليه قوله (يحذف الفعل)

بقوة التأنيث وضعف  
 العجة ايسر يصيح لان  
 هذا دليل من لا يعتبر  
 تحريك الاوسط في العجة  
 ويستهرف في التأنيث وقد  
 انما المصنف في الايضاح  
 ولم له اخذ ذلك من  
 كلام الرضى غافلاً عن كونه  
 مبتدأ تأييد قول اكثر  
 النحاة فانه لم يرض بما  
 اختاره المصنف ولا بما  
 ذهب اليه صاحب  
 الكشف (قوله) متممة  
 عن الصرف الاستد  
 اورد على المحرر شيت  
 وعزير (قوله) ويؤيد  
 ما يقال قيل بمحتمل ان  
 يكون من تمة ما قيل وان  
 يكون من كلام الشارح  
 ثم قيل الاولى والعرب  
 اسماعيل واولاده وكلها  
 ليس كما يبنى اما الاول  
 فلان المأخذ كلام الهندي  
 وهو هكذا او قيل ان هودا  
 كنوح لان سيدي به قرنه  
 معه ومنهم من يقول  
 ان العرب من ولد اسماعيل  
 الى آخره على ان العارف  
 باساليب الكلام لا يجوز  
 كونه من تمة القول جدا  
 اذ لم يقع فيه ما يشعر  
 بالاختلاف حتى يكون  
 ذكر المؤيد من مجتمعة  
 ان المناسب حيث ان يقول  
 ويده بما يقال والثاني  
 ان القائل يكون العرب  
 من ولد اسماعيل لا يقول  
 بان اسماعيل منهم ولا  
 يريد اختصاصهم باولاده  
 ايضا بل يقول اولهم ولده  
 يعنى من كان قبلي ذلك

جوازا) اى حذف جازرا (فيما كان جوابا لسؤال مقدر) كما يحذف حذف جازرا فيما كان جوابا لسؤال محقق والجاري في قوله (في نحو قول الشاعر) متعلق بقوله مقدر والجاء في قوله (في مرثية) مع متعلقه صفة لقول الشاعر اى في قوله الكائن في مرثية بالتخفيف على وزن محمدا مصدر من رثى يثرى رثى يرمى وتشديد الياء خطأ بالفارسية بمرمده ستايش كردن (يزيد بن نهشل) رثيه اخوه ضرار بن نهشل لانه كان للشهيد ابنان ضرار ويزيد فثابت يزيد ورثى عليه اخوه ضرار (ايك) على وزن ليرم وقوله على في قوله (على البناء للمفعول) ظرف مستقر حمل اوصفة اى حال كونه كائنا على البناء او الكائن (يزيد) هو (مرفوع على انه) اى يزيد (مفعول مالم يسم فاعله) (ضارع) (اى عاجز وذليل) يقال ضرع فلان اذا عجز وذل لان المتضرع عاجز وذليل (وهو) اى قوله ضارع (فاعل الفعل المحذوف) جواز او قوله (اى يبكيه ضارع) تفسير للفعل الرافع له من يبكي يبكي والباء في قوله (من يبكيه) اى يبكي عليه اى على يزيد فاجيب بقوله ضارع اى يبكي ضارع عليه (واما) قول الشاعر حال كونه كائنا (على رواية ليك يزيد) الكائن وكائنا (على البناء للفاعل) وقوله (ونصب يزيد) عطف على قوله البناء للفاعل (فليس) اى قوله هذا (عما) اى الذى (نحن فيه) حتى يكون ضارع فاعل يبكي المذكور لا المقدر واللام في قوله (لخصومة) (متعلق بضارع) وان لم يعتمد على شئ قبله من الاشياء الستة التى هى الموصول والموصوف والمبتدأ وذو الحال وحرف الاستفهام مع كونه شرطاً عند البصريين لعمله لان الجار والمجرور يكفيه راحة من الفعل لكونه معمولا ضعيفا (اى يبكيه من يذل ويعجز) من باب ضرب (عن مقاومة الخصماء) فيه اشارة الى ان اسم الفاعل العامل في حكم المضارع والى اعتداده على الموصول المقدور الى حذف المضاف في قوله لخصومة والى ان الخصومة لكونها اسم جنس في معنى الجمع لان الجنس يشمل الافراد وان كان على سبيل البديل واللام في قوله (لانه) تعليل لكون البكاء مخصوصا بالعاجز والذليل لان الجواب عن سؤال يشعر بالخصوص (كان ظهيرا) فيل بمعنى الفاعل للمبالغة (للمعجزة) جمع عاجز كالورثة جمع وارث (والاذلاء) على وزن الاولياء جمع ذليل (وآخر البيت) اورده لاتمام مدحه لان الممدوح بهذا البيت مدح بالوصفين المحمودين عند الناس الشجاعة والسخاء لان المصراع الاول افاد كونه شجاعا والثاني سخيا (والتحطيط) عطف على قوله ضارع (عما تطيح الطوائخ) (والتحطيط) بالحاء المعجمة (السائل من غير وسيلة) اى الذى يأتيك للمعروف من غير سبب يقال اختبطنى فلان اذا خذ منك شيئا بلا وسيلة من خبطت الشجر اذا ضربتها بالمصا يسقط ورقها (والاطاحة الاهلاك) يقال اطاحه اهلكه (والطوائخ) بمعنى المطيحات (جمع مطيحة) بحذف الزوائد مثل اعشب فهو طاشب واضع فهو يافع من طاح يطوح مثل قال يقوم وقيل طاح يطيح وهو

فليس يرمى لان من عداهم ليس منهم فان هذا بهى البطلان هذا ولا يخفى انه كان الانسب ان لا يترض ليان هذا الاختلاف وتأيد البعض لان هو دأب كل الوجهين في كلا القولين واجب الانصراف ثم يتم البيان على مذهب صاحب الكشاف لكن اعثر على على الثالث احذ اليه ولا يساعد المقام البناء عليه الا يرى ان معنى ذلك وجوب الانصراف في هذه الاسما جازما ونوح ولو طليسا كذلك عنده كما عرفت (قوله وهو قائم مقام سيبين الانسب القائم او ترك هذا التركيب فانه قد علم فيما مر (قوله) اى شرط قيامه مقام سيبين وانما عدل عن اعتبار المرجع التأخير لظهور ان كل واحد منها يشترك في وصف التأخير فيه لا يتم المقصود اعني امتناع الاسم بهذه الجمعية من غير انضمام سبب آخر فوجب ان يكون المرجع ذلك ولا يبدله لسبق التصريح بقيامه مقام سيبين ومن لم يتطعن لذلك اعترض بان الاظهر شرط تأخير وما ذكره بعيد من الفهم (قوله) وهى الصيغة التى كان اولها الى آخره قبل ولم يقل وهى ما اشار اليه بالتالين على وزن مفاعل ومفاعيل فيخرج منه بظاهره

واوى حال كون الطوائف جمع مطيحة واقما (على غير القياس) لان القياس ان يجمع مطيحة على مطيحات (كلواقع جمع ملحقة) وهو الفحل من الابل (ومما يتعلق قوله) (مختبط) وتعلقه بيبكيه المقدر مما ياباه سليفة الشعراء لانه لما بين سبب الضراعة وهو البكاء وسببها المعجز عن مقاومة الخصماء ناسب ان يبين سبب الاختباط ايضا وهو اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به اليه (وما) في قوله عما (مصدرية) تعرف بالتأمل (يعنى ويبكيه ايضا) اى كايبيكيه ضارع (من يسأل بغيره وسيلة من اجل اهلاك) مصدر مضاف الى فاعله وناصب للمفعول (المهلكات ماله) وقوله (وما يتوسل به الى تحصيل المال) وهو آلات الحرف والصنائع وغيرها من كونه سببا لتحصيل المال معطوف على المفعول وهو قاله ماله وقوله (لانه) علة لقوله ويبكيه ايضا الى آخره (كان) اى يزيد (معطى) منصوب على انه خبر كان ومضاف الى (السائلين) وحذف المفعول الثانى للاعطاء مبالغة فيه لانه كان يعطى اى شئ سألوه من غير تخصيص شئ دون شئ والجار في قوله (بغير وسيلة) متعلق بقوله السائلين (و) قوله (قد يحذف) الواو للمطف (الفعل الراجع للفاعل لقربة دالة على تعيينه) (وجوبا) (اى حذفوا جبا) يدل على ان قوله وجوبا معطوف على قوله جواز لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه على ما سياتى والجار فى قوله (فى مثل) متعلق بالحذف مثل (قوله تعالى) (وان احدا من المشركين استجارك) معناه بالفارسية اكرىكى از كافران پناه طلبد از تو پس بناء ده تو ويرا تا كه يشنودوى كلام الله را (اى فى كل موضع) تفسير لقوله فى قوله لان ذكره على وجه التمثيل (حذف فيه) اى فى ذلك الموضع (الفعل) الراجع للفاعل (ثم فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف) حتى لو لم يحذف لم يكن فيه ابهام والفرض منه اى من الابهام والاثم التفسير ثانيا احداث وقع فى النفوس لذلك المبهم لان النفوس تشوف اذا سمعت المبهم بالمقصود منه فيكون علمه اعز والذاذ المنساق بعد الطلب اعز من المنساق بلاتعب وايضا فى ذكر الشئ مرتين مبهما ومفسرا تو كيدله ايس فى ذكره مرة (فانه لو ذكر المفسر) بفتح السين اسم مفعول من فسر بالتشديد (لم يبق المفسر مفسرا) بكسرها اسم فاعل منه ايضا لانه لما لم يكن فيه ابهام لكونه مذكورا والابهام انما نشأ من الحذف لم يحتج الى المفسر (بل صار) اى ما من شأنه ان يكون مفسرا اذا حذف المفسر (حشوا) وهو زيادة معينة لا لفائدة وهو قسمان اما مفسدا وغير مفسدا فالاول مثل قوله \* ولا فضل فيها للشجاع والندى \* وصبر الفتى لولا لقاء شعوب \* والثانى قوله \* واعلم علم اليوم والامس قبله \* ولكنى عن علم ما فى غمدى \* وان لم يكن الزائد معينا فانه يكون تطويلا كقول الشاعر \* وقد فرت الاديم لرا هشية والنى قولها كذبا ومينا وهذا المفسر اى الذى نشأ الابهام فيه بسبب الحذف الكائن (بخلاف المفسر الذى فيه ابهام بدون حذفه) الابهام لم يشو له من الحذف بل نشأ فيه من معناه اللغوى او الاصطلاحى (فانه) اى الحال والشان

جفا فبر وجوا هبر ولكن  
يرد عليه محارى لبني  
ان يقيد الحرفان بان يكون  
اولها مكسورا تحقيقا  
او تقديرا ثم قيل وكأنه  
لم يخش من دخول نحو  
محارى فى التعريف لانه  
لا يلزم من دخوله الامنع  
صرفه وهو غير منصرف  
لا محالة لالف التأنيث وفيه  
ان المراد تفسير الصيغة  
وتعيينها على وجه يميز  
عماءها وهذا لا يحصل  
بذلك والجازاة المثل  
مقام المرف على انها  
مثالان للصيغة والوزن  
والامتنان فيه بين مساجد  
وجفا فحق يتوهم  
عدم الشمول ومحارى  
زيادة هذا القيد لا يخرج  
عن التعريف لكون  
ما بعد الالف مكسورا  
تحقيقا عند البعض وتقديرا  
عند الاخرين كما صرح  
به الجوهري وغيره  
فامتناع محارى ليس  
للف التأنيث بل لكونه  
على صيغة منتهى الجموع  
كف و بعض العرب  
قد يحذف الياء الثانية  
منه المتقلبة اليها الف  
التأنيث مع اتفاقهم فى كونه  
غير منصرف (قوله)  
ولهذا سميت صيغة  
منتهى الجموع من اضافته  
المصدر الى الفاعل واللام  
لعمد اذ المعنى صيغة يتسمى  
بها جمع التكثير بمعنى ان  
تلك الصيغة من حيث انها  
هى غير قابلة للتكثير لان  
هذا الجمع منتهى جموع

(يجوز الجمع بينه) أي المفسر بالفتح (وبين مفسره) بالكسر لانه لا مكان لهما في المعنى بدون الحذف لزم تفسيره فجاء الجمع بينهما سواء كان الابهام في المفرد (كقولك جاءني رجل أي زيد) لان رجلا لما جاز اطلاقه على كل فرد من ذكور بني آدم بلغ مبلغ الشهوة لم يعلم متى اطلق أي فردا ريد منه فاحتجج الى بيان ما هو المراد منه ف قيل أي زيد أو في الجملة مثل قطع رزقه أي مات لان قطع الرزق يحتمل ان يكون بموته أو بمساقرته وانتقاله الى بلد آخر فلزم بيان ما هو المراد ايضا ففسره بان يقال أي مات أو انتقل (تقدير الآية وان استجارك احدا من المشركين استجارك فاحد فيها) أي في الآية مرفوع لفظا على انه (فاعل فعل محذوف) بقرينة دالة على الحذف وهي كلمة الشرط وعلى التعيين وهي استجارك الثاني (وجوبا) أي حذفوا جبا (وهو) أي الفعل المحذوف وجوبا الرفع لاحد (استجارك الاول) صفة (المفسر) بالفتح صفة بعد صفة (باستجارك الثاني) صفة المفسر بالكسر (وانما وجب حذفه) أي حذف ذلك الفعل (لان مفسره قائم مقامه) في اداء مؤداه (معن عنه) لافادته ما فاداه حتى لو ذكر الاول يلزم استدراك الثاني قوله (ولا يجوز) الى آخره جواب عن سؤال مقدر تقديره لم جعلت الآية من قيل حذف الفعل حتى ارتكب فيها الحذف وجعل احد فيها مبتدأ لاختصاصه بالصفة لان من في قوله من المشركين بيانية ومن البيانية لو كان ما قبلها نكرة تكون صفة له وهنا كذلك فتكون الآية من قيل قوله تعالى ولابد مؤمن خير من مشرك حتى لا يلزم فيها ارتكاب الحذف فاجاب عنه بقوله ولا يجوز (ان يكون احد مرفوعا بالابتداء) كما قلت (لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم) يعني لو جعل احد مرفوعا بالابتداء لزم دخول حرف الشرط على الاسم لفظا ومعنى وذلك غير جائز لان حرف الشرط يقتضي ان يكون ما دخله حادثا ومتجددا يعني ان يكون دالا على الحدوث والتجدد وهذا المعنى غير موجود في الاسم لانه يدل على الذات فقط واذا رفع احد بالفاعلية يكون حرف الشرط داخلا على الفعل معنى وان دخل على الاسم لفظا (بل لا بدله من الفعل) ليدخل عليه ولما بين حذف الفعل وحده جوازا او وجوبا بقرينة دالة عليه شرع في ان يبين انهما محذوفان معا بقرينة ايضا فقال (وقد محذوفان) (أي الفعل والفاعل) لا الفعل وحده كما سبق والفاعل وحده كما يظن من ذكر حذف الفعل وحده قوله (معا) حال مؤكدة لان المعية استفيدت من صيغة التثنية فأكد بها به يعني بحذف الفعل والفاعل حال كونهما متصاحبين في الحذف وقال الشيخ زاده ومع ظرف غير متصرف في الزمان والمكان لازم النصب ويلزم اضافتها ان ذكر احد المتصاحبين بعدها نحو كنت مع زيد وان ذكر قبلها يكون منصوبا على الظرفية نحو جئنا معا وقيل انتصابه على الحالية انتهى مختصرا وأشار الشارح الى هذا المعنى بقوله (دون الفاعل وحده) قوله دون منصوب على الحالية ومضاف الى الفاعل

مفردة كما توهم حتى قيل ان المراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله كما يجمع ايا من يعني كما يجوز ان يجمع هذا على ذلك وان لم يكن قياسا مطردا فاقيل من ان الاولى كما جمع ليس كما ينبغي لان ايا من ليس ثابتا السماع وان كان الصواب كذا (قوله او المراد بها تامة التانيث قيل فيه لطافة ثم قيل وعلى التوجيهين المراد السلب المطلق أي لا يكون معناه لو تامة لان المراد ان لا يكون معناه حال الوقف ولا ان يكون معناه تامة حال الوصل ولا يحتل ان يراد بالمحذوف الا ضمير الراجع فلا يتصور فيه اللطف المتبر بصحة ارادة اصبرين لفظا الهاء والراجع اليها ثم ان اطلاق السلب لا يتصور لزوم المحذوف وكيف ولو جاز ذلك لما احتجج الى التقييد كذلك (قوله) جمع فارغة لافادته لان فاعلا اذا كان صفة لا يجمع على نواصل قال قدس سره في الحاشية الفارغة الحاذق ويقال للبطل والحمار فارغة بين الفروحة ولا يقال للفرس فارغة بل جواد وهكذا في الصحاح وقيل الاسباب جملة جمع فارغة على ما في القاموس ان الفارغة الجارية للملحة او الامة

اى حال كون الفاعل غير محذوف وقوله وحده حال بعد حال اى حال كونه غير منفرد  
 فى الحذف لان حذف الفاعل وحده جواز او وجوبا لم يثبت الا اذا سدد شئ  
 مسده والجار فى قوله ( فى مثل ) متعلق بقوله يحذفان فى مثل ( نعم ) حال كونه  
 ( جوابا ) ( لمن قال اقام زيد ) ( اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية ) وهى قام  
 زيد بقرينة السؤال المحقق وهو قوله اقام زيد لان نعم حرف تصديق دالة  
 لما سبق عليها من الكلام فاذا كان السؤال بالجملة الفعلية يقدر بعدم جملة فعلية  
 كالمثال المذكور واذا كان السؤال بالجملة الاسمية كان المقدر بعدها جملة اسمية كما يقال  
 ازيد قائم فيقال نعم زيد قائم ( وذكر نعم فى مقامها ) اى مقام الجملة الفعلية المحذوفة لما سبق  
 ان نعم حرف تصديق لما سبقها تقوم مقامها من الجملتين الفعلية والاسمية ( وهذا  
 الحذف ) اى حذف الفعل والفاعل معا عند قيام نعم مقامهما ( جائز ) والجار فى قول  
 ( بقرينة السؤال ) متعلق بالحذف ( لا واجب لعدم قيام ) مصدر مضاف الى الفاعل وهو  
 قوله ( ما ) اى شئ او الشئ الذى ( يؤدى مؤداه ) اى مؤدى المحذوف ( فى مقامه ) اى  
 مقام المحذوف ( كالمفسر ) بالكسر لان المفسر يقوم مقام المفسر ويؤدى مؤداه ويقضى  
 عنه حتى لو ذكر كلاهما يكون الثانى حشوا كاسبق والفاء فى قوله ( فيلزم ) تفريع لقوله لعدم  
 قيام ما يؤدى الخ يعنى حتى يلزم ( فى الكلام ) يعنى فى الجواب لو ذكر مع نعم ( استدراك )  
 بسبب ذكر المحذوف لو ذكر المحذوف كما يقال فى جوابه مثل نعم قام زيد بذكر قيام زيد مع نعم  
 لم يلزم شئ من كونه حشوا او تطويلا كالزيم فى الآية ( وانما قدرا بالجملة الفعلية لا الاسمية  
 بان يقال اى نعم زيد قائم ) ليتأكد الاسناد فيصلح جوابا للسائل المتردد واللام فى قوله  
 ( ليكون ) علة للتقدير ( الجواب مطابعا للسؤال ) لان السؤال بالجملة الفعلية وهى قوله  
 اقام زيد ومطابقه الجواب السؤال امرهم عندهم ( فى كونه ) اى الجواب ( جملة  
 فعلية ) كالسؤال ولان فيه تقليل الحذف وليكون مثالا لم نحن فيه لانا فى صدد حذف  
 الفعل والفاعل معا فى حذف المبتدأ مع خبره الجملة الفعلية لانه حينئذ يكون من باب  
 حذف المبتدأ والخبر لا من حذف الفعل والفاعل تأمل او رد التنازع فى بحث المرفوعات  
 وان كان مجرى فى المنصوبات والمجرورات ايضا لان التنازع فى المرفوعات اكثر منه  
 فى المنصوبات وكذا فى المجرورات لان المرفوع اعم حيث يوجد فى كل فعل متعددا لازما  
 والمنصوب مخصوص بالتمددى والمجرور باللازم فكان الانسب ان يورد التنازع فى  
 المرفوعات فقال ( واذا تنازع الفعلان ) شرط اى اذا قصد توجه الفعلين الى اسم  
 واحد وهذا من قبيل ذكر المسبب وهو التنازع واردة السبب وهو القصد والارادة  
 لان القصد سبب له لانه اذا لم يقصد شئ لم يحصل التنازع كما فى قوله تعالى  
 اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا الآية اى اذا اردتم القيام اليها لان الارادة سبب للقيام  
 وجواب اذا هذه محذوف اى جاز اعمال كل منهما وقوله فقد يحتمل ان يكون

او الشديدة الا كل ولا  
 يخفى انه من قبيل التحكم  
 ( قوله ) وانما اشترط كونها  
 بغير هاء قبل وهما نكتة  
 حذلة يجب ان ينبه عليها  
 وهوانه قال المصنف هنا  
 بغير هاء اى بلا هاء وفى  
 وزن الفعل غير قابل للتاء  
 فراقبين الجمع ووزن الفعل  
 فى ذلك لان يعمل منصرف  
 مع خلوه عن التاء ليجى  
 بمطلة وجواب فى جمع  
 جواب بمعنى لفظة الرجل  
 غير منصرف مع مجى  
 جواربة وانت خير  
 بان هذا الفرق لا يلقى  
 ذكره فضلا عن كونه  
 نكتة كيف وقوله بلا هاء لا  
 يصح ان يراد به الاعداء  
 بالفعل سواء كان اللفظ  
 قابلا لها ام لا بخلاف غير  
 قابل للتاء فانه صريح فى  
 وجوب صرف بمطلة  
 ليجى بمطلة وهذا  
 هو المقصود او لا آخره  
 وبيان المقصود بلفظ  
 صريح لا يبعد نكتة  
 ( قوله ) فيدخل فى قوة  
 الجمعية فتور بمشابهتهما  
 لفظا ومعنى ولذا كان  
 اجراؤهما جارا جادرا  
 ( قوله ) ولا حاجة الى اخراج  
 نحو مداحى قبل فيه  
 تعريض لمن قال يقضى  
 ان يشيد الجمع بكونه بغير  
 ياء النسبة ايضا ليخرج  
 نحو مداحى ولن اجاب  
 بان المراد بالهاء حرف  
 يكون للفرق بين الجنس  
 والواحد نحو روى وروى  
 ونحو نعمة فاشار بقوله

جزاءه ولا قوله فيختار ايضا ( بل العاملان ) من باب عطف العام على الخاص اي اذا  
لعموم التنازع في كل عامل من فعل او شبه ولكن ينبغي ان يختص العاملان بغير  
المصدرين فانه لا يجري فيهما لانه لا يقع التنازع فيهما على كلا المذهبين اذا ابيضر  
في المصدر وبغير الحرفين ايضا وهو ظاهر ( اذا التنازع يجري في غير الفعل ايضا ) كاسم  
الفاعل ( نحو زيد معط ومكرم عمر او ) الصفة المشبهة نحو ( بكر كريم وشريف ابوه )  
واسم المفعول نحو زيد منصور ومنفور ابوه والاسم المنسوب نحو زيد قرشي  
وهاشمي اخوه ( واقصر على الفعل ) حيث قال ( اذا تنازع الفعلان ولم يقال العاملان  
مع انه يجري فيهما ايضا ( لاصالته في العمل ) واكتفاء بذكر الاصل عن الفرع  
وقياسه عليه والاكتفاء والقياس كثير في عرفهم ) ( وانما قال الفعلان ) ولم يقل افعال ( مع  
ان التنازع قديم في اكثر من فعلين ) مثل ضربت واخنت واكرمت زيدا وزيد  
كريم وشريف وظريف ابوه الى غير ذلك ( اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو  
الانسان ) ولانه اكثر وقوعا مع الاكثر اصل للاقل لكونه الاصل ( ظاهرا ) اي  
اسما ظاهرا ( لان الظاهر صفة تقتضي موصوفا وهو الاسم ههنا وهو منصوب على  
المفعولية للتنازع وبيان لمحة اي اذا تنازع الفعلان في اسم ظاهر يبنى اذا كان تنازعهما  
فيه ( واقعا ) ( بعدهما ) لان بعدهما ظرف مستقر صفة للاسم ايضا وشرط للتنازع لانه  
لا يجري الا فيما وقع ( اي بعد الفعلين اذا تقدم عليهما ) سواء كان ظاهرا نحو زيدا  
ضربت واكرمت او ضميرا نحو اياك ضربت واكرمت ( او المتوسط بينهما ) كذلك  
( معمول للفعل الاول ) فيه رد على الرضى حيث قال وقول المصنف بعدهما حاجة  
اليه لانه قد يتنازعان فيما هو قبلهما اذا كان منصوبا او مجرورا نحو زيدا ضربت واكرمت  
وبك قمت وقعدت ( اذ هو يستحق قبل ) وجود ( الثاني ) اي اذا الاول يستحق لان  
يكون ماملا فيه قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال للتنازع لان الفعل الثاني قبل وجوده  
لا يمكن ان يازع وبعد وجوده ايضا لا يمكن ان يتنازع فيما اخذه الفعل الاول قبل وجوده  
( فلا يكون فيه ) اي في المتقدم او المتوسط للفعل الثاني ( مجال للتنازع ) كما عرفت ( ومعنى  
تنازعهما ) اي الفعلين ( فيه ) انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ( اي الى الاسم الظاهر  
المتنازع فيه قوله ) ( ويصح ) عطف على قوله يتوجهان ( ان يكون هو ) اي الاسم الظاهر  
( مع وقوعه في ذلك الموضع الذي كان بعد الفعلين ) معمول ( لا ) خبر ان يكون واللام  
في ( الكل واحد ) متعلق بالمعمول ( منهما على ) سبيل ( البدل ) لانهما جيمعا لان  
المفعول الواحد لا يكون معمولا للعاملين ومعنى التنازع امر ان احدهما من جانب العامل  
والاخر من جانب المعمول اما من جانب العامل توجهه اليه للعمل فيه واما من جانب  
المعمول توجهه كونه معمول للكل منهما على سبيل البدل ( فتح ) اي حين كون معنى  
التنازع هذين الامرين ( لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل ) سواء اتصل بالفعل

ولا حاجة الى انه لا الشبهة  
شي ولا الجواب وليس  
بذلك واقعا علم بالصواب  
فان فرازة ومدائ  
بجميعها خرجا من صفة  
منتهى المجموع لعدم صدق  
تبريفها عليهما والقصور  
بالشرط اخراج فرازن  
ومدائ فيهما عن الحكم  
فانه اذا ثبت ما دخل عليه  
بإد النسبة او تاء التأنيث  
حكم يجري على  
حرف النسبة والتأنيث  
لشدة الامتزاج  
وصيرورتها كلمة واحدة  
كما علم سابقا ومدائ  
جمع في الحال وفي الاصل  
ولو اعتبر جمعة لكان  
مدائ غير منصرف  
لان الاعراب الذي يظهر  
في تاء النسبة اعراب ابدائ  
ولا ينبغي ان هذا باطل  
من وجوه اما اولها  
فلان التعريف المذكور  
في الشرح ليس من  
كلام المصنف والشارح  
لم يرد به تفسير منتهى  
المجموع مطلقا بل القائم  
مقام سببين الحاصل بعد  
اشتراط انتفاء الهاء بدليل  
قوله فيها بعد فعل ان صيغة  
منتهى المجموع على ضربين  
فكيف يصح القول  
بان المقصود بالشرط  
اخراج فرازن ومدائ  
فيهما عن الحكم واما ما  
فقد ارجا من الصفة وان  
لم يذكر هذا القيد واما  
ثانيا فلان تعميم حكم  
هذا القيد اليهما جيمعا  
لا يمكن الا بان يراد بالهاء

ما لفرق بين الواحد  
والجنس وهذا مع ما فيه  
من التكلف ليس بمستقيم  
لعدم اجتماعه مع محاكاة  
قدس سره من القيد  
المحتاج اليه في الهاء وثالثها  
ان فرازة اما جمع فرزين  
او فرزان كما قاله الشارح  
ولا ينبغي ان يشأ منها  
لا يجمع على مساجد فلا  
يصح اعتباره مجردا  
عن التاء (قوله واما فرازة  
للاستيناف ونحوه  
الفصل بزعيم ان مساجد  
ومصاييح عديلا ن له  
فصل التعدد كما قال اما  
مساجد ومصاييح فقير  
منصرف واما فرازة  
فنصرف ناش من الفعول  
عن كاف المثل (قوله  
فنصرف لم يقل فنصرفه  
اذ المراد اللفظ فانه علم  
والتنوين لمشكلة مسماه  
هكذا قال الهندي وقيل  
نه بذلك على قاعدة  
استعمال اللفظ اذا اريد به  
معناه لان المقصود  
احضاره فيحفظ حكمه  
مستملا في معناه لتلا يكون  
في احضاره اختلاله ثم  
قيل ومنهم من غفل وقال  
ك ان لاتون فرازة هذا  
ولا ينبغي ما فيه (قوله هذا  
جواب عن سؤال مقدر  
قيل شاع هذا البيان  
في التصريح حتى انه صار  
بجما عليه وانما يحسن  
تقدير السؤال لو كان ناشيا  
عماسبق وليس كذلك  
فالاولى انه لرد على من  
قال بخلاف ذلك

الاول او الفعل الثاني (لان) الضمير المتصل الواقع بعدها (مرفوعا كان او منصوبا  
(يكون متصلا بالفعل الثاني) لا غير (وهو) اي الضمير المتصل بالفعل الثاني حال كونه  
مصاحبا (مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا بالفعل الاول كما لا يخفى)  
لان المتصل يجب اتصاله بهامله او بما هو كجزؤه ولا يتصل بهاملا آخر لما سبق ولان  
المتصل بهاملا لا يمكن ان يتصل بهاملا آخر (واما الضمير المنفصل الواقع بعدها)  
اي بعد الفعلين ان كان مرفوعا (نحو ما ضرب و) ما (اكرم الا انا فقيه) الفاء جواب  
والضمير المجزوء يرجع الى الضمير المذكور (تنازع لكن لا يمكن قطعه) اي قطع التنازع  
يعني اجزائه والتنازع من باب تفاعل فليتأمل (بما هو طريق القطع عندهم)  
اي النحاة (وهو) اي طريق القطع (اضمار الفاعل) اذا اقتضاء (في)  
الفعل (الاول عند البصريين) لانهم اختاروا اعمال الفعل الثاني لقربه  
ولعدم الفصل بين العامل والمعمول باجنبي ولورود الاستعمال عليه على  
ما سيجي وقوله (وفي) الفعل (الثاني) معطوف على قوله في الاول باعادة  
الجار اشارة الى ان هذا مختار فريق آخر ولذا قال الشارح (عند الكوفيين) لانهم  
اختاروا اعمال الفعل الاول لكونه اسبق على ما سيجي ايضا وقوله (لانه) تلميل  
لقوله لا يمكن قطعه الخ (لا يمكن اضماره) اي الضمير المنفصل حال كونه مصاحبا (مع  
الالافه حرف لا يصح اضماره) لان الاضمار مخصوص بالاسم فقط (ولا يمكن اضماره  
ايضا بدونه) بدون الا (لفساد المعنى لانه) اي الاضمار بدون الا (يفيدني الفعل عن  
الفاعل) اي الفعل الاول عند البصرية والفعل الثاني عند الكوفية (والمقصود) اي  
مقصود المتكلم وقرضه (آتيه) اي ان باب الفعل الاول او الثاني (له) اي للضمير  
المنفصل الذي هو الفاعل بطريق الحصر والاضمار بدون الاناف له (ومراد المصنف  
بالتنازع ههنا) اي في هذا الباب (ما) اي تنازع (يكون طريق قطعه) اي طريق  
اجرائه (اضمار الفاعل) في الفعل الاول والثاني (فلهذا) اي لكون مراد المصنف  
به ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل (خصه) اي التنازع (بالاسم الظاهر)  
حيث قال اسمها ظاهرا قوله (واما) تفصيل للمذاهب الثلاثة التي هي مذهب الكسائي  
والفراء وغيرهما (التنازع الواقع في الضمير المنفصل) ان كان مرفوعا الفاء (فعل)  
جواب اما والجار متعلق بقوله يقطع قدم عليه مع انه ظرف لقوله للحصر لان حذف  
الفاعل لا يجوز الا عنده (ومذهب الكسائي يقطع بالحذف واما) التنازع المذكور  
سابقا (على مذهب الفراء) كما سبق بيانه (فيعملان) اي الفعلان (معا) اي حال كونهما  
مصاحين في العمل يعني يعمل كلاهما فيه اذ روى عنه تشريك الرافعين على ما سيجي  
(واما على مذهب غيرهما) اي غير الكسائي والفراء (فلا يمكن قطعه لان طريق القطع  
عندهم الاضمار) فقط (وهو) اي الاضمار (متنع لما صرفت) آفا وانما قلنا في الموضعين



ان كان مرفوعا فقيدها بقولنا مرفوعا لان الضمير ان كان منصوبا منفصلا نحو ما  
ضرب وما اكرم الاياك جازان يجري فيه النزاع بالحذف لانك ان عملت الفعل  
الثاني على مذهب البصريين حذف المفعول من الاول ان استغنى عنه وكذا ان  
اعملت الاول بخلاف ما اذا كان الضمير مرفوعا منفصلا حيث لا يجوز حذفه الا عند  
الكسائي (فقد يكون) الفاء تفصيلية ان كان الجزاء محذوفا كسابق او ما يأتي او جزائية  
ان كانت الجملة جزائية واعتراضية ان كانت اعتراضية والجزاء قوله فان عملت ان كان  
قوله فيختار بالواو على النسخ المشهورة والاقوله فيختار على بعض النسخ (اي تنازع  
الفعلين) يشير الى ان اسم يكون ضمير راجع الى التنازع الذي عليه قوله واذا تنازع  
مثل قوله تعالى اعدلوا هو اقرب الاية كسابق والجار في قوله (في الفاعلية) مع  
متعلقة خبر يكون وانما قال في الفاعلية بالياء المصدرية والنسبية ولم يقل في الفاعل مع  
انه احصر ليكون اعم من الفاعل الحقيقي والحكمي مثل ما لم يسم فاعله والجار في قوله  
(بان يقتضى) متعلق بقوله فقد يكون (كل منهما) اي الفعلين (ان يكون الاسم الظاهر)  
الواقع بعدها مفعول ان يقتضى (فاعلا له) اي لكل واحد من الفعلين (فيكونان) اي  
الفاعلان (متفقين في اقتضاء) مصدر مضاف الى المفعول وهو قوله (الفاعلية) والفاعل  
متروك اي اقتضاء الفعلين اياها (مثل ضربني واكرمني زيد) وزيد شريف وظريف  
ابوه (و) (قد يكون تناذعهما) اي الفعلين (في المفعولية) فيه اشارة الى ان قوله  
وفي المفعولية معطوف على قوله في الفاعلية وانما قال في المفعولية ولم يقل في المفعول  
ليكون اعم مما هو مفعول حقيقة كالمفاعيل التي تكون بلا واسطة وحكما كما هو مفعول  
بالواسطة وقد مر تعلق الياء في قوله (بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر)  
المتنازع فيه (مفعولا له) اي لكل واحد من الفعلين (فيكونان) اي الفعلان (متفقين  
في اقتضاء) مصدر مضاف الى المفعول وهو قوله (المفعولية) والفاعل متروك اي في  
اقتضاءهما اياها (مثل ضربت واكرمت زيدا) وزيد معط ومكرم بكر (و) (قد  
يكون تنازعهما) (في الفاعلية والمفعولية) (وذلك) اي كون التنازع فيهما جمعا  
(يكون على وجهين) لانه اما ان يكون تنازعهما في الفاعل والمفعول معا وهذا قسم  
واحد منهما واما ان يكون في اسم ظاهر واحد واقع بعدها بان يقتضى احدهما ان يكون  
ذلك الاسم فاعلا له والآخر مفعولا له وهذا قسم آخر (احدهما ان يقتضى كل منهما  
اي من الفعلين (فاعلية اسم ظاهر) واقع بعدها (ومفعولية اسم ظاهر آخر) واقع  
ايضا بعدها بان يقع بعدها اسمان ظاهران يصلح احدهما ان يكون فاعلا والاخر  
مفعولا لكل منهما (فيكونان) اي الفعلان (متفقين في ذلك الاقتضاء) اي اقتضاء  
كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر (مثل ضربت واكرمت زيدا  
وليس هذا) اي هذا القسم (قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين)

في قاموس خضاجر اسم  
للضبع معرفة لا ينصرف  
لانه اسم لواحد على  
هيئة الجمع وانه لثنية على  
هذا الوزن لا يكون غير  
منصرف الا للجمعية ويلغو  
فيه سائر الاسباب ولذا  
جعل هذا اللفظ غير  
منصرف للجمعية الاصلية  
ولم يستدل بالتأنيث والعلمية  
ولا يخفى ان ورود  
خضاجر على ما سبق  
وكونه ناشئا من ظاهر قال  
في السرح وجه ورود  
اسم للضبع مفرد فكيف  
امتنع من الصرف وهو  
مفرد ولا يجوز ان يقال  
لانه مبني على الجمع لان  
ذلك شرط الجمع المانع  
ولا يؤخذ الشرط على  
انفراد سببا فلا بد من  
تحقق الجمعية التي هي سبب  
والشرط جميعا وقال  
في الايضاح شارحا لقوله  
وخضاجر في التقدير جمع  
يرد اعتراضا على قوله  
وان يكون جمالا ليس على  
موازنته واحدا من وجهين  
فاجاب فيهما بجواب واحد  
هذا فلوسلم سداد ما في  
به من الوجهين كان مني  
قيل شرح الكلام بالا  
يرتضيه صاحبه (قوله  
يطلق على الواحد  
والكثير قبل هذا يوم  
والواحد تنافيان وليس  
ان بين اطلاقه على الكثير  
كذلك فان اطلاقه  
على الكثير باعتبار اطلاقه  
على واحد واحد على

سبيل البدل ويوم  
ان المناقاة الجمعية اطلاقه  
على الواحد دون الكثير  
مع ان الاطلاق على الكثير  
ايضا بنافيا فالاول  
ترك الكثير ولا يخفى  
ان مراد الشارح قدس  
سره تفسير علم الجنس  
وايضاحه فلا يصح  
الاكتفاء بالواحد وامرا  
لانها عن العجائب  
الاورهام فقدر (قوله)  
للاجمعية الحالية بل  
للجمعية الاصلية نه على  
ما يوجه به من ان قوله  
لانه منقول عن الجمع  
والعلمية وان كانت منافية  
للجمعية كالتألف للوصفية  
لكنه لا مانع من منع  
اعتبارها في حال العلمية  
لان المتع اعتبار  
التضاد في حكم واحد  
لا اعتبار ضد مع وجود  
مكذبا قبل والاحسن انه  
اراد بيان المراد بقوله لانه  
منقول عن الجمع فان  
هذا المعنى حاصل في ضمن  
تلك العبارة لا محالة وما  
ذكر في الجمعية مع العلمية  
قاصر في الافادة  
بل التحقيق ان الجمعية  
بحسب المناقاة وعدمها  
كان لوصفية من غير  
فرق فكما اعتبارها  
معه لا يجوز اعتبارها  
معه ولذا تكلم المصنف  
بعدم الجمعية الحالية كانه  
حكم فيها بعد بمناقاة  
الوصفية العلمية والتفصيل  
ان الوصفية المقابلة  
للاسمية في قولهم

لان القسم في كل قسمة مقيد بالوحدة فكانه قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون  
في الفاعلية ومن حيث انه قسم واحد آخر يكون في المفعولية وهذا ليس قسما واحدا  
آخر حتى يكون قسما ثالثا بل اجتمع فيه القسمان الاولان وما اجتمع فيه القسمان  
لا يكون قسما آخر وفي قوله ليس هذا قسما ثالثا الى آخره رد على الرضى حيث قال  
اعلم ان التنازع على ضربين اما متفقان او مختلفان والمتفقان ثلاثة اضرب ان يتفقا في الفاعلية  
وان يتفقا في المفعولية وان يتفقا في الفاعلية والمفعولية معا يعلم وجهه بالتأمل في  
عبارة الشارح (وانيهما) اى ثانی الوجهين (ان يقتضى احدا الفعلين) المتنازعين  
(فاعلية اسم ظاهر) واقع بعدها (والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر) حال كونه  
ملابسا (بنيه) اى يعين الاول لا يغيره يعنى ان يكون الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا  
ويقتضى احدهما ان يكون فاعله والآخر مفعولا له سواء كان مقتضى للفاعل الفعل  
الاول او الثانى (ولاشك في اختلاف اقتضاء) مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله  
(الفعلين) لان مقتضى ليس الا الفعلين (في هذه الصورة) المذكورة آنفا ليس علينا  
ان نعيدها (وهذا) اى اختلاف اقتضاء الفعلين (هو القسم الثالث) لا غير (المقابل  
للقسمين الاولين) لان في القسم الاول الاقتضاء في الفاعلية فقط وفي القسم الثانى  
في المفعولية لا غير فيكونان متفقين فيه اى في الاقتضاء وفي هذا القسم اختلف الاقتضاء  
كما عرفت فيكون مقابلا لهما واذا كان الامر كذلك (فقوله) (مختلفين) (لتخصيص  
هذه الصورة بالارادة) الباء داخلة ههنا على مقصور لان الارادة مقصورة على  
الصورة لا العكس على منوال قولك ونخصك بالعبادة والمعنى تخصيص الارادة  
بهذه الصورة متماسك من بين الصور قوله (يعنى) الخ تفسير لما لك المعنى  
(فقد يكون تنازع الفعلين) واقما في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين يشير الى ان  
قوله (مختلفين) حال من المضاف اليه وهو جائزا حذف المضاف واقم المضاف  
اليه مقامه ولم يخل المعنى وههنا كذلك تقدير وقد يكون الفعلان متنازعين في الفاعلية  
والمفعولية فيكون مثل قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم خنيفا حيث يجوز ان يقال واتبع  
ابراهيم خيفا (في الاقتضاء) متعلق بقوله مختلفين ونبه ايضا على ثلاثة اشياء حاله  
مختلفين وذو الحال والعامل وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير الراجع الى المصدر  
والحال يجوز ان يكون عامله مفعول مستتبعا من فحوى الكلام على ما يحى (وذلك)  
اى تخصيص هذه الصورة بالارادة والقسم الثالث المقابل للقسمين الاولين تدبر  
تدرك (لا يتصور) اى لا يتعلق ولا يحصل عند العقل لان التصور حصول صورة  
الشيء في العقل في وقت من الاوقات (الا اذا كان) اى الا وقت يكون (الاسم الظاهر  
المتنازع فيه) يعنى الواقع بعدها (واحدا) لانه اذا كان ذلك الاسم اثنين لم يكن من  
هذا القسم الثالث اذا يمكن ان يحمل من القسم الجامع للقسمين الاولين (وانما

يورد مثالا للقسم الثالث) كما ورد للتسمين الاولين (لانه) اى الحال والشان (اذا اخذ فعل من المثال الاول) الذى كان فيه تنازع الفعلين فى الفاعلية فكانا متفقين فى الاقتضاء (وفعل من المثال الآخر) الذى كان فيه تنازع الفعلين فى المفعولية فاتفقا فى الاقتضاء (حصل مثال القسم الثالث) يعنى لان مثال هذا القسم تين من القسمين الاولين ولذا لم يورد حتى لا يتكرر بعض الاقسام ولا حالته الى فهم المتعلمين (وذلك) اى حصول مثال القسم الثالث عند اخذ المذكور (يتصور) اى يتعقل (على وجوده كثيرة) لانه لا يخلو اما ان يكون الفعل الثانى عين الاول فى اللفظ والمعنى او لا الاول اما ان يقتضى الفعل الثانى مفعولا او لا (مثل ضربى وضربت زيدا واكرمنى واكرمت زيدا) بالعكس يعنى ان يقتضى الثانى فاعلا او لا الاول مفعولا مثل ضربت وضربى زيدوا اكرمت واكرمنى زيدوهذا اربعة اقسام (و) الثانى اما ان يقتضى الفعل الثانى مفعولا والفعل الاول فاعلا مثل (ضربى واكرمت زيدا واكرمنى وضربت زيدا) او على العكس يعنى ان يقتضى الفعل الثانى فاعلا او لا الاول مفعولا مثل اكرمت وضربى زيد وضربت واكرمنى زيد وهذا القسم ايضا اربعة اقسام فى المجموع ثمانية اقسام ولا نقسام هذا القسم الى هذه الاقسام قال الشارح (او غير ذلك) المذكور (بما يكون الاسم الظاهر) المتنازع فيه (مرفوعا) (فيختار) الفاء جزائية او تفصيلية بين الفريقين (التحاة) جمع ناحى اصله نحوه على وزن فعلة قلبت الواو الفاء تحركها وافتتاح ما قبلها ثم ضم اولها يعنى التون ليعتدل طرفاه يعنى طرف فائه ولامه فى القلب وفرقا بينها وبين المفرد نحو قاة او قول ان فعلة بضم الفاء وزن مختص بالمعنى اللام وانما ورد لها لتكون موصوفة لقوله (البصريون) لانه اسم منسوب يقتضى موصوفا (اعمال) منصوب يختار على تضمين معنى الترجيح لان الاختيار لازم والمعنى فيرجحوا التحاة البصريون اعمال (الفعل) (الثانى) (لقربه) فهو على اخذه اقدر وال لزوم الفصل على تقدير اعمال الاول ولورود الاستعمال على ذلك فى القرآن المعجز وكلام الفصحاء والاستقراء دل ايضا على ان اعمال الثانى اكثر فى كلامهم فالاولى ان يستدبه دون الابدع وايضا لو اعمال الفعل الاول فى صورة العطف لفصل بين العامل ومعموله باجنبي من غير ضرورة ولعطفه على شئ وقد بقي منه بقية وكلامها خلاف الاصل كذا فى الرضى حال كونهم مصاحبين (مع تجويز) مصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف تقديره مع تجويزهم (اعمال) الفعل (الاول) لانه فعل اسيل فى العمل ولا يمنع منه وان كان ابدع (و) (يختار التحاة) (الكوفيون الاول) (اى اعمال الفعل الاول) هذا من باب عطف شيئين على معمول عامل واحد بما عطف واحد حال كونهم مصاحبين (مع تجويز اعمال) الفعل (الثانى) سبق تفسيره (لسبقه) والاحتراز عن

اسم الجنس اما اسم غير صفة واما صفة معناها كون الاسم دالا على ذات مبهمة باعتبار معنى ذات معينة باعتبار نسبة معنى اليها ولا شك ان الوصفية بهذا التفسير لا يجمع العلمية نعم ان فسرت بكون الاسم دالا على اتصاف ذات بمعنى اهم من ان يكون تلك الذات معينة او مبهمة امكن اجتماعها مع العلمية امكانا ظاهرا لكن المشهور فى تفسيرها هو الاول وبه تظهير القرعية فى الاسم وقس على ما ذكرنا حال الجمعية وما ذكره الشيخ الرضى من انها ليستا بتضادتين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما يسمى جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية بالبا كما بينى لان مقتضى الجمعية فى كرام محبة اطلاقه على كل جماعة موصوفة بالكرم وذلك لا يجمع كونه علما لجماعة مخصوصة فالوصفية والجمعية اذا اعتبرنا على ماها عليه من الاطلاق لا يجمعان العلمية واما ان اعتبار الجمعية الاصلية بعدد الهائيات فى العلمية فكلاما ماسبق من التفصيل تين قصور الشارح الرضى حيث اعترض على المصنف فى هذا المقام لجمعه الجمع

الاضمار قبل الذكر) على تقدير اعمال الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين فاحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثاني اليه فهو اولى باعطاء المطلوب اليه (فان عملت) بناء الخطاب الفاء جزائية او تفسيرية شروع في بيان مذهب الفريقين (الفعل) (الثاني) حال كون هذا الاعمال كائنا (كا) اي مثل ما وهي زائدة (هو) اي اعمال الفعل الثاني (مذهب البصريين وبدايه) اي بيان مذهبهم (لانه المذهب المختار الاكثر) اخبار مترادفة (استعمالا) تميز عن نسبة الاكثر ولان هذا الكتاب في مذهب البصريين ولان مؤلفه ايضا منهم وليكون النشر موافقا لالف (اضمرت) بناء الخطاب ايضا (الفاعل) بالنصب لانه مفعول به (في) (الفعل) (الاول) (اذا) اقتضى (الفاعل) ظرف للاضمار (لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة) في باب التنازع لا مطلقا لما مر حال كون جواز الاضمار قبل الذكر في العمدة ملابسا (بشرط التفسير اي بشرط ان يكون الاسم الظاهر مطلقا مفسرا للمضمر الذي في الفعل الاول لانه لما كان له تفسير كانه لم يلزم الاضمار قبل الذكر ظاهر الان المفسر عين المفسر (وللزوم التكرار بالذكر) يعني اذا اظهر الاسم المظهر في الفعل الاول يلزم تكراره وهو في العبارة قبيح وان كان فيه فائدة ما (وامتناع الحذف) اي حذف العمدة من غير اقامة شيء مقامه حال كون الفاعل المفرغ في الفعل الاول واقعا (على وفق) (الاسم) (الظاهر) (الواقع بعد الفعلين) يريد به ان اللام في قوله الظاهر للعهد الخارجي في قوله ظاهر (اي على موافقته) يشير الى ان المصدر بمعنى اسم الفاعل كالحلق بمعنى الخالق والضرب بمعنى الضارب مضاف الى المفعول والفاعل متروك تقديره على موافقة الاسم المضمر في الفعل الاول الظاهر الواقع بعدهما (افرادا وثنية وجما وتذكيرا تأنيثا) منصوب على التمييز من النسبة الاضافية واللام في قوله (لانه) الظاهر علة للموافقة في هذه الامور (مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور) لان الرجوع هو عين المرجع واذا كان كذلك يجب ان يوافق له فيها والا لا يجوز ان يرجع لعدم التوافق الواجب (دون الحذف) ظرف اضمرت مع متعلقه منصوب على الحالية من ضمير اضمرت الفاعل في الفعل الاول اي حال كونك متجاوزا عن حذف الفاعل من الفعل الاول فارغ منه (لانه) اي الحال والشان (لا يجوز حذف الفاعل مطلقا سواء كان الحذف في باب التنازع او لا في وقت من الاوقات (الاذا سد) الا وقت سد (شيء مسد) اي الاذا قام شيء مقامه فحينئذ يجوز حذفه لئلا يجتمع النائب والمنوب (خلافا للكسائي) اي خالف الكسائي خلافا للجمهور فان المخالف لهم هو الكسائي لا غير (فانه) اي الكسائي (لا يضر الفاعل) في الفعل الاول يعني لا يجوز الاضمار فيه (بل يحذفه) اي الفاعل (تحرزا) مفعول له للحذف (عن الاضمار قبل الذكر) لو اضمر فيه وللزوم التكرار بالذكر لو اظهر واضمار قبل الذكر والتكرار بالاظهار

بين الوصفية والعلية  
وصوب جوازا اجتماعهما  
فان مدار كلامه المعنى الثاني  
ومدار كلامه المعنى الاول  
ولما كان ظهور القرعة  
بالاول لم يبق وجه للمحل  
على الثاني فتأمل (قوله)  
لان الضبع هي انثى الضبان  
نقل عنه قدس سره الضبع  
هي الانثى والضبان  
هو الذكر والجمع ضباعين  
كسرحان وسراحين  
ولعله من قبيل القرعة  
لان الاعتراف بكونها  
الانثى ينافي مع المنع الا ان  
(قوله علمية غير مؤثرة)  
والا لكان بعد التكبر  
منصرفا قيل ان الشارح  
ارتكب مؤنة رفع  
ماسوى الجمعية وعنه غنى  
اذ مع الجمعية والتأنيث  
بالالف لا تأنيث لسبب آخر  
ولا اعتبار له لان كلا  
من السبين مستند  
والجمعية والتأنيث غير  
مستمدين وغير مستند  
وان قيل يقلب المستند وان  
كثر وهذا ليس بصواب  
كف والسائل قد حكم  
بمنه لغير الجمع فاحتج الى  
دفعه ولا ينبغي انه لا يندفع  
عما في به لان مبنى الترجيح  
فلا يصح اعتباره الا اذا  
كانت الجمعية متحققة  
في الحال فانها اذا لم توجد  
كذلك يظهر رجحان  
ما هو الموجود (قوله)  
والتأنيث غير مسلم  
قبل الفرض من منع  
التأنيث تحقيق حال  
التأنيث في حضاجر

كلامها خلاف الاصل (ويظهر اثر الخلاف) اى فائدة بين البصريين والكسائي لا بين  
 البصريين والكوفيين عند كون الاسم الظاهر نشية (فى نحو ضربانى واكرمى الزيدون)  
 باضمار الفاعل فى الاول (عند البصريين وضربى واكرمى الزيدان) بحذفه (عند  
 الكسائي) او جمعا مثل ضربونى واكرمى الزيدون عندهم وضربى واكرمى الزيدون  
 عنده او مفرد او مؤنثا مثل ضربتى واكرمتى هندا عندهم وضربتى واكرمتى هندا  
 عنده (وجاز) الواو للابتداء او رد هذه الجملة ههنا لبيان خلاف الفراء (اى اعمال  
 الفعل الثانى) يشير الى ان الضمير المستكن فيه يرجع الى الاعمال الدال عليه قوله  
 اعملت حال كون هذا الاعمال مصاحبا (مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل) المصدر  
 ههنا جار لفاعله وناسب لمفعوله (خلافا للفراء) اى خالف الفراء للجمهور خلافا  
 فى تجويز اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل (فانه) اى الفراء  
 (لا يجوز) من التجويز لان الجواز فانه لازم (اعمال الفعل الثانى عند اقتضاء) الفعل  
 (الاول الفاعل لانه) اى الحال والشان (يلزم) الجارى قوله (على تقدير اعماله) اى  
 الثانى مع متعلقه المحذوف فى محل نصب على الحالية من قوله (اما الاضمار قبل الذكر)  
 او من قوله حذف الفاعل قدم الحال ههنا على صاحبه مع ان التأخير هو الاصل  
 للتخصيص لان لزوم الاضمار او الحذف انما يكون على تقدير اعمال الفعل الثانى لان  
 تقديم ما حقه التأخير قد يكون للتخصيص (كما هو مذهب الجمهور) وحذف الفاعل  
 معطوف على الاضمار وكل واحد منهما غير جائز بل ممتنع كما عرفت (كما هو مذهب  
 الكسائي بل يجب) هذه الجملة الفعلية معطوفة على الحالية لا يجوز تقديره فانه يجب (عنده)  
 اى عند الفراء (اعمال الفعل الاول) اذا اقتضى الفعل لانه اذا لم يجب الاعمال يلزم  
 احدا المحذورين وهو غنى عن ارتكابه سواء اقتضى فاعلا او مفعولا ففصل هذا المعنى  
 بقوله (فان اقتضى الثانى) مرفوع تقديره لانه فاعل (الفاعل) منصوب لفظا لانه  
 مفعول (اضمرته) لانه وان لم يلزم الاضمار قبل الذكر لكنه لم يلزم رتبة لان مرجعه  
 الاسم الظاهر وهو وان كان مؤخر الفاعل لكنه مقدم رتبة والاضمار قبل الذكر لفظا  
 لارتبة جائز (وان اقتضى) الفعل الثانى (المفعول حذفته) لكونه فضلا فى الكلام  
 ولثلا يلزم الاضمار قبل الذكر فى الفضلة لفظا لانه وان كان جائزا لكنه يورث الكراهة  
 فى الكلام نحو ضربنى وضربت زيدا (او اضمرته) لجواز الاضمار قبل الذكر لفظا  
 لارتبة بحسب الظاهر لتقدم مرجعه رتبة ولثلا يتوهم ان مفعول الفعل الثانى مخالف  
 للاسم الظاهر نحو ضربنى وضربت زيدا برفع زيد (تقول ضربنى واكرمى الزيدان  
 وضربنى واكرمى الزيدان وضربنى واكرمتهما الزيدان) او ضربونى واكرمونى  
 الزيدون (ولا يلزم حيثئذ) اى حين الاضمار فى اقتضاء الفعل الثانى الفاعل او الحذف  
 او الاضمار فى اقتضاء المفعول (محذور) لا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة كما هو مذهب

والافوجود التأنيث  
 لا يضر بعد ان العلمية  
 لا تؤثر او تكثر الجواب  
 وهو اوفق بسوق الخطاب  
 ولا يخفى ان مع ضرر  
 وجوده مبنى على الفعول  
 من السؤال فان مبناء  
 اثبات التأنيث والعلمية  
 جميعا فاللزم رفعه بتمامه  
 حتى يتم المقصود وهو  
 استقلال الجمع فى المنع وبهذا  
 تبين سقوط الوجه الثانى  
 ايضا (قوله) لثلا يتوهم  
 ان الجملة قبل بل لانه  
 لا شرط له حتى لا يشرط  
 به ولا يخفى لسادته لان  
 صيغة منبى الجوع شرط  
 له كما صرح به فيقول لم  
 يقل الجمع شرطه ان يكون  
 جمعا فى الاصل وعلى صيغة  
 منبى الجوع كما قال  
 فى الوصف شرطه ان  
 يكون وصفا فى الاصل  
 لثلا يتوهم كذلك  
 وكان القائل زهل عن  
 كلام المصنف ولم يردفهم  
 قول الشارح ولا عروفيه  
 فان هذا من دأبه  
 تجاوز الله تعالى عن سيئاته  
 (قوله) تقديره ان يقال  
 قد نصبت عن الاشكال  
 الوارد قبل قد اشار بهذا  
 التقدير الى وجه تقديم  
 حضاجر على سراويل  
 وفيه نظر وله وجهان  
 آخران هما انه اقوى  
 ودفعه اوضح وانت  
 خير بان مبناء وكذا وجه  
 النظر سلامة المار ذكره  
 من ان حضاجر ليس  
 جوابا عن سؤال مقدر

البصريين ولا حذف الفاعل من غير اقامة شيء مقامه كما هو مذهب الكسائي بل اللازم  
حينئذ الاضمار قبل الذكر لفظا لرتبة او حذف المفعول وكلاهما جائزان فلا محذور  
(وقيل روى عنه) اي عن الفراء (تشريك الرافعين) اي جعل الفعلين الرافعين شريكين  
في رفع الاسم الظاهر حيث يكون فاعلا على سبيل الاشتراك مع وقوعه بعدها  
(او اضماره) عطف على التشريك اي اضمار فاعل الفعل الاول يعني ايراده  
ضميرا منفصلا (بعد الظاهر) اي بعد الاسم الظاهر المرفوع بالفعل الثاني ان اعلمته  
يعني ايراده بعده للالزام الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وقوله (كا) هو (في صورة  
تاخير الناصب) خبر لمبتدأ محذوف هو المشبه تقديره اضمار فاعل الفعل الاول بعد  
الاسم الظاهر كائن كما في الخ يعني كما اضمر فاعل الفعل الاول حين كون الفعل الثاني  
يقضى مفعولا كذلك ههنا بآخر الفاعل (قول ضربني واكرمت زيد هو) هذان مثال  
للاضمار بعد الظاهر لا للتشريك (وضربني واكرمت زيداهو) هذان مثال لتأخير  
الناصب (ورواية المتن) وهي قوله وجاز خلافا للفراء (غير مشهورة عنه) اي عن  
الفراء (وحذفت المفعول) في الفعل الاول يعني اذا عملت الفعل الثاني  
وطلب الفعل الاول المفعول فالواجب حذف المفعول وفيه وافق البصريون الكسائي  
بمخلاف الفاعل (تحرز) مفعول له للحذف (عن التكرار) اي تكرار الاسم الظاهر  
حتى (لو ذكر) مفعول الفعل الاول ظاهر الزم تكراره (وعن الاضمار قبل الذكر)  
لفظا ورتبة (في الفضلة) ولو كان الاسم مفسرا بالاسم الظاهر (لواضمر) وذا غير  
جائز (ان استغنى عنه) مني للمفعول شرط وجزاؤه محذوف بقرينة قوله وحذفت  
الخ او هو جزاء مقدم عليه عندهم من جوز تقديم الجزاء على الشرط مثل ضربت  
واكرمت زيد لا تقول ضربت زيدا واكرمت زيد (والا) عطف على قوله ان استغنى عنه  
اشار شارح بقوله (اي وان لم يستغن) مني للمفعول (وعنه) ناسبه بل لم يذكره لكونه احد  
مفعولي باب علمت حيث وجب ذكره عند ذكر الآخر ولا يجوز حذفه لكون مضمون  
المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في مثل علمت زيدا قائما بمصدر المفعول الثاني  
مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد (اظهرت) بناء الخطاب جزاء لقوله والا لانه شرط  
(اي المفعول) في الفعل الاول (نحو حسبتي) بناء الخطاب على انه فاعل للفعل وباء المتكلم  
مفعوله الاول (منطلقا) مفعوله الثاني (وحسبت بناء المتكلم (زيدا منطلقا) تنازعا في  
المنطلق الآخر وعمل الفعل الثاني فيه واظهر المفعول الثاني للفعل الاول وهو المنطلق  
الاول ولم يحذف (لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت) للالزام خلاف  
وضعها لان وضعها يعرف الشيء بصفته فلو حذف احدهما يلزم ان يعرف  
الموصوف بدون الصفة في حذف الثاني وان يعرف الصفة بدون الوصف  
في حذف الاول وكلاهما خلاف الوضع (و) لم يضر ايضا لانه (لا يجوز

قال تقدير السؤال انما  
يحسن اذا كان ناشئا عما  
سبق وحضاجر ليس  
كذلك وقد مر ايضا  
ان الحق بيد الشارح وانه  
كذلك والمعجب من القائل  
حيث زعم ان مراد  
الشارح ما ادعاء ولم  
يتقن لان كلامه صريح  
في خلافه موافقا لما  
ذكره المصنف في الترح  
من ان سراويل  
في الاعتراض على  
هذا الباب انما اشكل  
من حضاجر ولذلك  
اضطرب فيه وبه ظهر  
فساد الوجهين المبنيين  
على استحقاق تقديم  
حضاجر لكونه غير  
منصرف لامعالة ولانه  
جمع في الاصل من غير  
تكلف فان سراويل  
اذا كان وروده من  
حضاجر يتعين المصنف  
لا يبق احتمال قدمه عليه  
قوله في موارد الاستعمال  
نه بذلك على انه لم يرد  
بقوله وهو الاكثر  
مذاهب النحاة كما صرح  
به الهندي ودل  
عليه الشارح الرضي  
اذا السياق والحق مما  
يأباه مع كون التقدير  
خلاف الظاهر فما  
قبل المراد انما هو  
الاكثرية بحسب  
الاستعمال لكن يتقن  
من صريح اللفظ فلا حاجة  
في افادته الى ذلك التقدير  
ليس كما ينبغي لما عرفت من  
انه ليس لا تمام الكلام

اضماره ثلثا يلزم الاضمار قبل الذكر ( لفظا ورتبة ) في الفضلة وهو غير جائز لما  
مر غير مرة ولما بين ما هو مختار البصريين من اعمال الفعل الثاني وادرج فيه خلاف  
الكسائي في اعتبار فاعل الفعل الاول موافقا للظاهر وخلاف القراء ايضا عند  
اقتضاء الفعل الاول الفاعل اراد ان يبين ما هو مختار الكوفيين من اعمال الفعل  
الاول فقال ( وان اعملت ) ( الفعل ) ( الاول ) في الاسم الظاهر الواقع بعدها حال  
كون الاعمال كائنا ( كما هو ) مذهب ( مختار الكوفيين ) ( اضمرت الفاعل في ) ( الفعل )  
( الثاني ) على وفق الاسم الظاهر ولم يقيد به ههنا مع انه لازم ايضا اكتفاء بما سبق  
وحالة لفهم المتعلم اى على موافقة الاسم الظاهر في الامور الخمسة الافراد والتثنية  
والجمع والتذكير والتأنيث لكونه راجعا اليها والضمير يجب ان يوافق مرجعه فيها  
( لو اقتضاء ) يعنى لو اقتضى الفعل الثاني الفاعل ( نحو ضربني واكرمني زيد ) برفع  
زيد على انه فاعل الفعل الاول وفاعل الفعل الثاني ضمير مستكن فيه راجع الى  
الاسم الظاهر لتقدمه رتبة وان تأخر لفظا قوله ( اذا جعلت ) بناء الخطاب شرط  
( زيد افاعل ضربني ) يعنى فاعل الفعل الاول سواء كان الفعل لفظ ضربني او غيره  
( و اضمرت في اكرمني ) يعنى في الفعل الثاني ( ضمير ارجعا الى زيد ) اى الى الاسم  
الظاهر ( لتقدمه رتبة فلا محذوفه ) اى في هذا العمل جواب الشرط ( حينئذ )  
اى حين اعلم الفعل الاول فيه و اضمر في الفعل الثاني راجعا اليه قوله ( لاحذف  
الفاعل ) عطف تفسير لقوله فلا محذور وبيان له ( ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة  
بل لفظا فقط وهو جائز ) لان الاسم الظاهر من حيث كونه معمولا للفعل الاول مقدم  
على الفعل الثاني قد بيرا وان كان مؤخر اللفظا وذا لا يمنع ( و ) ( اضمرت ) ( المفعول )  
يريد ان قوله والمفعول معطوف على قوله الفاعل في قوله اضمرت الفاعل ( في الفعل  
الثاني ) متعلق بقوله اضمرت المقدر ( لو اقتضاء ) اى لو اقتضى الفعل الثاني المفعول  
( على ) ( المذهب ) ( المختار ) متعلق بقوله اضمرت ايضا لان المذهب بوصف بالاختيار  
حيث يقال هذا مذهب مختار فلا وجه لقول من قال الاولى على الاستعمال المختار  
فكأنه اراد بالمذهب الاستعمال لان الاستعمال لم يوصف بالاختيار في العرف بل انما  
يوصف بالكسرة لانه يقال هذا الاستعمال كثير وهذا اكثر ( ولم تحذفه ) اى المفعول  
من الفعل الثاني ( وان جاز حذفه ) فضلة ومستغنى عنه والفضلات تحذف كثيرا ( ثلثا  
يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مفاير للمذكور ) اى للاسم الظاهر يعنى لو حذف  
مفعول الفعل الثاني لكونه فضلة ومستغنى عنه لم يعلم ان مفعوله موافق للاسم الظاهر  
فيكون هذا المثال من باب التنازع لان الاتحاد فيه شرط او يخالفه فلا يكون منه  
فوجب ذكره لازالة هذا التوهم ( ويكون الضمير ) اى مفعول الفعل الثاني ( حينئذ )  
اى حين كونه ضميرا ( راجع الى اللفظ متقدم رتبة ) وان تأخر لفظا لتعلق الاسم الظاهر

(بالفعل)

بل للتنبيه على ما هو المراد  
ولا وجه لمنع الحاجة اليه  
كيف وقد ذهب الى  
خلافه مثلهذين القدماءين  
قوله فبناء هذا الجواب  
على تسمي الجمعية فيه نظر  
لما قيل يلزم على هذا  
ان يكون سبب منع  
الصرف كون الاسم  
على وزن الجمع اما مطلقا  
فلزم ان يكون في الوجود  
سبب منع الصرف  
وهو الجمعية لكونه على  
وزن الفلوس الا انه لم يتحقق  
شرط تأثيره ولا يتحقق  
بعده واما كونه على  
وزن الجمع الذي هو على  
صفة منتهى المجموع فلزم  
ان يتعد الشرط والشرط  
في الجمعية المحكمة لانها  
ليست الا كون الاسم  
على صفة منتهى المجموع  
لان المراد وهو الاول  
لا يبدفه لظهور ان جميع  
اوزان المجموع  
متساوية الاقدام في جهة  
اطلاق الجمع عليها  
واختصاص هذا الجمع  
بالمع انما يعرف  
بذلك الشرط فكما يخرج  
سائر الاوزان به عند  
عدم التسميم كذلك يخرج  
به عنده اذلا فرق  
بين الامر بين الابتعاوت  
الاوزان قلة وكثرة بل  
لان كون المفرد الموازن  
له في حكمة انما ثبت بعد  
منع الصرف بالتحمل عليه  
لا بد كالا يخفى على التأمل  
الخبر ولذا احكم المصنف  
ب لزوم زيادة امر في الجمع

على هذا التقدير حيث قال  
في الترح ويلزم  
هؤلاء الجمع وما شبهه الجمع  
وكذلك يقول بعضهم  
قوله فكانه سمي كل  
قطعة من السراويل  
سروالة دل كلام القاموس  
انه جاء سروالة وسروال  
وسرويل حيث قال  
سراويل اجمعي او جمع  
سروالة او سروال او  
سرويل فلامني لجعل  
سراويل جمعا تقديرا  
بل ينبغي ان يعمل منقولا  
من الجمع كخاضج وكان  
وجه الاحتياج الى  
تقدير الجمع انه لم يوجد  
سراويل في كلامهم  
بمعنى الجمع كما وجد في  
خاضج فقدرة انه كان  
في الاصل جمع سروالة الا  
انه لا قدر جمعيته قدر  
بمفرد مفروض مناسب  
لاختصاصه بالازاروان  
امكن كونه جمعا للمفرد  
المحقق هكذا قيل وليس  
بذلك اذا المراد البيان على  
وجه يتكفل بالاجابة عن  
اعتراض تضمنه  
كلام المصنف في الفرح  
حيث قال وقال قوم هو  
عربي ولكنه جمع  
في التقدير فيجعلون  
سراويل في التقدير جمعا  
لسروالة ثم اطلق اسم  
جنس على هذه الالة  
المفردة قال وهو بيد  
في اسماء الاجناس فان  
النقل لم يثبت الا في الاعلام  
(قوله فلا اشكال بالنقض  
به على قاعده الجمع قبل دفع

بالفعل الاول فهو متقدم على ما يضر في الفعل الثاني فيلزم الاخبار قبل الذكر لفظا  
لارتبة وذلك جائز مثله كائن ( كما تقول ضربني واكرمته زيد ) برفع زيد على انه فاعل  
الفعل الاول قوله ( الا ان يمنع مانع ) مستثنى من الحذف والاضمار جميعا اي اضرمت  
على المذهب المختار وحذفته على غيره في وقت من الاوقات الا وقت ان يمنع مانع ( من  
الاضمار ) اي اضمار مفعول الفعل الثاني ( كما هو القول المختار ومن الحذف ) اي  
حذفه ( كما هو القول الغير المختار ) اذا كان الامر كذلك مانع من الاخبار او الحذف  
( فتظهر ) ( المفعول ) اي مفعول الفعل الثاني لان طريق التنازع ثلاثة الاضمار  
والحذف والاظهار ( فانه اذا امتنع الاخبار والحذف لاسبيل الا الى الاظهار ) لان  
المقصود من التنازع التخفيف والتيسير في الكلام والابسر من الطرق الثلاثة الحذف  
ثم الاخبار واذا امتنع لاسبيل الى الاظهار لان العاجز عن الابسر يكتفي بالاعسر  
وهو اظهار مفعول الفعل الثاني ( نحو حسبي ) فعل ومفعول ( وحسبهما ) فعل  
وقاقل ومفعول والمفعول الثاني للفعل الثاني قوله ( منطلقين الزيدان ) فاعل للفعل  
الاول ( منطلقا ) مفعول ثان للفعل الاول تنازعا فيه ( حيث اعلم ) فيه ( حسبي فعمل  
الزيدان فاعلاله ومنطلقا مفعولاه واضمر ) مبنى للمفعول ( المفعول الاول ) وهو  
الضمير الغائب المتني ( في حسبتهما ) لتقدم مرجعه رتبة وهو الزيدان وان تأخر لفظا  
والاخبار قبل الذكر لفظا لارتبة جائز ( واظهر ) مبنى للمفعول ( المفعول الثاني ) يعني  
اورد مظهر ( وهو ) اي المفعول الثاني قوله ( منطلقين ) واللام في قوله ( للمانع ) لتلبيح  
للاظهار يعني للمانع من الحذف والاضمار ( وهو ) اي المانع ( انه ) اي الحال والشان  
( لو اضمر ) المفعول الثاني ( مفردا ) ليطابق المرجع وهو المنطلق المتنازع فيه كما يقال  
في حسبتهما اياه ( خالف ) المفعول الثاني ( المفعول الاول ) وهو الضمير الغائب المتصل  
بالفعل الثاني ( ولو اضمر ) المفعول الثاني ( متني ) منفصلا ليطابق المفعول الاول وهو  
متني متصل اذ هما في الاصل مبتدأ وخبر وتطابقهما واجب نحو حسبتهما اياهما ( خالف  
المرجع وهو قوله منطلقا ) اي الاسم الظاهر المتنازع فيه ومطابقة الضمير المرجع واجب  
ايضا فلما امتنع الحذف للامر في بيان ما اختاره البصريون ايضا وجب الاظهار اذ  
لا طريق الى غيره ( ولا يخفى انه ) اي الحال والشان ( لا يتصور تنازع في هذه الصورة )  
اي في صورة توجه فيها احد الفيلين الى اسم ظاهر متني لكون مفعوله الاول متني  
والاخر مقورا حيث كان مفعوله الاول مفردا لان معنى التنازع على ما سبق انهما  
بحسب المعنى ان يتوجها الى الاسم الظاهر ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع  
معمولا لكل واحد منهما على سبيل البدل وهذا المعنى ليس بموجود في هذه الصورة  
يعرف بالتأمل في رقت من الاوقات ( الا اذا لاحظت ) بناء الخطاب يعني الاوقات  
ملاحظتك ( المفعول الثاني اسماء الاعلى اتصاف ذات مابا لانطلاق من غير ملاحظة



تثنيته وافراده والا ) اى واذا لم يلاحظ المفعول الثانى هكذا بل لاحظت تثنيته وافراده ( فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين فى المفعول الثانى ) وانما قال فالظاهر لانه يمكن ان يكون فيه تنازع ولكن على غير الظاهر لان المراد بالاسم الدلالة على الذات فقط وافراد والتثنية والجمع من العوارض فلا اعتبار لها فى التنازع ( لان الفعل الاول يقتضى مفعولا مفردا ) لكون مفعوله الاول كذلك وهو ياء المتكلم المتصل به والتطابق بينهما لازم لما صرفت غير ممررة ( و ) الفعل ( الثانى مفعولا متنى ) هذا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد وهو جائز اتفاقا لما سيجى لان مفعوله الاول متنى وهو الضمير المتصل به ( فلا يتوجهان الى امر واحد ) وهو ومع قوعه فى ذلك الموضع لا يصح ان يكون معمولا لكل منهما على سبيل البدل فلم يوجد شرط التنازع ( فلا تنازع ) ولما فرغ من احكام التنازع وبيان احوال الفريقين اراد ان يبين احكام معرفته وتمييزه عما يلتبس به بايراد مثال له يحكم الناظر القاصربانه منه ولكن يعرف من كان بصيرا الفرق بينهما اى بين ان يكون هذا المثال من التنازع وان لا يكون منه فقال ( ولما استبدل الكوفيون ) جواب لما قوله فاجاب عنه الخ ( على اولوية ) متعلق باستبدال ( اعمال الفعل الاول ) اى على كون اعمال الفعل الاول هو الاول والخيار لكونه اسبق الطالبين وعدم الاضمار قبل الذكر ( بقول امرئ القيس ) الباء متعلقة بقوله استبدل ايضا وهو من افصح شعراء العرب ومن يجوز الاستدلال بقوله هو قوله ( \* ) ولوان ما سعى لادنى معيشة \* كفاى ولم اطلب قليل من المال \* ) وشرع فى بيان وجه الاستدلال فقال ( حيث قالوا ) اى الكوفيون ( قد توجه الفعلان اعنى كفاى ولم اطلب الى اسم واحد وهو ) اى الاسم الواحد فى قوله ( قليل من المال فاقضى ) الفعل ( الاول رفعه ) اى رفع الاسم الظاهر ( بالفاعلية ) اى بان يكون ذلك الاسم فاعلا له ( و ) الفعل ( الثانى نصبه ) وهذا ايضا من باب عطف اسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد ( بالمفعولية ) اى بان يكون ذلك الاسم بعينه مفعولا له فيكونان مختلفين فى الاقتضاء لان الفعل الاول اقضى فاعلا والثانى مفعولا ( وامرؤ القيس الذى هو افصح شعراء العرب اعلم الاول ) حيث اورد قليل بالرفع بالضرورة اذ لو اعلم الثانى ونصب قليلا به لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره مع انه لم يمتنع شئ غير مختار وهو حذف المفعول من الثانى وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار اذا العاقل لا يختار احدا لاسم من مع لزوم مكروه له فى ذلك الاخر المختار له دون الاسر الاخر الزيادة ذلك الذى اختاره فى الحسن على الآخر ( فلم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره ) لان الفصيح لا يختار الا هو الافصح والاقوى فلم يه ان اعمال الفعل الاول هو مختار وقوله ( اذ لا قائل ) تعليل لقوله فلم يكن الخ ( بتساوى الاعمالين ) يعنى اعمال فعل الاول واعمال الفعل الثانى لان الفعل الثانى يقتضى خلاف ما يقتضيه الفعل الاول مثل ضربى واكرمت زيدا فكيف يجوز

لا قيل ان بقى جنس الاشكال لانهم لانه نحوه حيث انه وجد مفرد على وزن مصابيح صيغة منتهى الجموع فلا يصح كون الجمع على هذا الوزن مانعا من الصرف وشارة الى انه على تقدير الصرف لا يثنى جنس الاشكال والمقام لا يخلو عن الاشكال وبالجمله دفع هذا الاشكال ايضا عرف من دفع الاشكال الاول بان يقال لم يوجد مصابيح موازن مفرد عربى او هو جمع صر والله تقديره وليس هذا ولا ذاك اما الاول فلان هذا السؤال لا يرد على مذهب المصنف حتى يحتاج الى دفعه مع ظهور انه لا يندفع به واما الثانى فلان العبارة تدل على خلافه الا ترى الى قوله الى قاعدة الجمع مع انه لا حاصل له جدا بل المراد ما قاله المصنف فى الامال والشرح وغيرهما ان سراويل اذا صرف تعين عند هؤلاء القائلين بان المانع هو الجمع الذى لا نظير له فى الاحاد ان يكون اعجيبا والام يصح قولهم لا نظير له فى الاحاد لانه اذا لم يكن اعجيبا وقد صرف وجب ان يكون مفرد وهو على زنة ما قالوا انه لازنه عليه فى الاحاد وهو ليس بثبت فلا شكل على تعريفهم صرف اولم يصرف واما هذا التعريف فلا يرد عليه ذلك تقضا

لاحد ان يقول به ولذا قال الشارح اذ قائل الخ سلبا كليا (فاجاب المصنف عنه) اى عن استدلالهم على اولوية اعمال الفعل الاول حال كون المصنف كائنا (عن طرف البصريين وقال) (وقول) مبتدأ مضاف الى (امرئ القيس) كفاى ولم اطلب قليل من المال (ليس منه) هذه جملة فى محل الرفع خبره (اى ليس) قول امرئ القيس (من باب التنازع) اى تنازع الفعلين يعنى قال المصنف ان ما استدلتهم به على اولوية اعمال الفعل الاول من قول امرئ القيس ليس من باب التنازع فضلا عن ان يدل على اولوية اعمال الفعل الاول يعنى ان هذا القول لم يكن منه فكيف يدل على الاولوية فما استدلتهم به مخالف لما ادعيتهم ومن الواجب ان يوافق الدليل الدعوى (لفساد المعنى) المعنى قول امرئ القيس (على تقدير) متعلق بالفساد (توجه كل من كفاى ولم اطلب الى قليل من المال) يعنى على تقدير ان يجعل هذا القول من باب التنازع واعمال الفعل الاول وحذف مفعول الفعل الثانى على القول الغير المختار قوله (لاستلزامه) تمليل للفساد والمصدر مضاف الى فاعله وهو الضمير المجرور الراجع الى قوله توجه كل الخ او الى تنازع الفعلين تأمل وناسب لمفعوله وهو قوله (عدم السعى لادنى معيشة) اللام متعلق بالسعى قوله (وانتفاء) معطوف على قوله عدم السعى مضاف الى فاعله وهو (كفاية قليل من المال) قوله (وثبوت) معطوف اما على الانتفاء لقربه او على عدم السعى لاصالته (طلبه) اى طلب قائل هذا البيت (المتافى) صفة لالطلب (لكل) واحد (منهما) اى من العدم والانتفاء لانهما كانا مثبتين قبل دخول لوالطلب منفى والمنفى مناف للمثبت (وذلك) يعنى الاستلزام واقع وثابت (لان لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان) المدخول (او جزاء او معطوفا على احدهما) من الشرط والجزاء (منفيا) مفعول ثان لقوله يجعل وهذا الجمل لا يكون الاوصفا لغويا نحو لو كان لى مال لحجبت لان المال والحج كان كل واحد منهما مثبتا قبل دخول لوفانفيا بعد دخوله يعنى لم يكن لى مال اتوسل به الى الحج فلم يكن لى حج (والثنى من ذلك) اى من الشرط او الجزاء او المعطوف على احدهما (مثبتا) وعذما من باب عطف اسمين على معمولى فامل واحد بما طف واحد يعنى ان كان منفين قبل دخولها وجب ثبوتها بعده لان نفى الثنى اثبات نحو لم تزرنى لم اكرمك فالزيادة والاكرام كانا قبل دخولها منفين وبمده صارا مثبتين يعنى قد تزرتنى فاكرمك وان كان احدهما مثبتا والاخر منفيا وجب ثبوت المنفى ونفى المثبت سواء كان المتافى شرطا والمثبت جزاء نحو لم تستمنى لا كرمك ولكن شتمتنى فلم اكرمك والعكس نحو لو شتمتنى لم اكرمك ولكن ما شتمتنى فقد اكرمك (فعلى هذا) اى على تقدير ان قول امرئ القيس ليس من باب التنازع لفساد المعنى (يعنى ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا) الجار فى قوله فعلى متعلق بقوله ان يكون بتقدير فينبى ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا على هذا الجواب (اى لم اطلب

وتمايز ذكر لتبين الوجه فى امتناع صرفه اذا لم يصرف ووجه ما ذكره واذا صرف ولم يوجد الشرط فلذلك قال واذا صرف فلا اشكال وبذلك تبين فساد معنونه بالجملة ايضا ان فى المقام معنا نفيا وهو ان المصنف يعترض عليهم حيث اشترطوا ان يكون له نظير فى الاحاد بان له نظير فى الاحاد ويقول لادخل فى المنع بل الجمع اذا كان صيغة منتهى الجموع مانع سواء وجد على زنته شئ من الاحاد او لم يوجد وبعد ذلك يعترف بان قرآنة جمع صيغة منتهى الجموع ويقول بانصرافه لوجود كراهية وطوعية من الاحاد على زنته فطريك بالتأمل على نهي الصواب حتى تهتدى الى ما به يجاب اى كل جمع منقوص على فواعل قبل لو فسر بكل غير منصرف منقوص يشمل قاض اسم اسماة واحيل مضرا على لكان اعم فائدة ولا يخفى عليك ان التفسير كذلك ليس بصحيح لان الكلام فى هذا الوزن بخصوصه هل ان قاض واحيل لا يدخل فى اطلاق نحو جوار بالضرورة (قوله اى فى حالتى الرفع والجربى) انها منصوبان على الظرفية والعامل هو المسئلة المستفادة

العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر) وقال الرضي والظاهر ان مفعول لم اطلب محذوف كافي قوله تعالى يقبض ويبسط اى له القبض والبسط وكذا ههنا اى ولو كان سعي اقليل من المال المتني ما وجدته منه ولم يكن منى طلب ولكنى اسعى لتحصيل مجد مؤثلا اى مدخر لنفسى اولعقبى يرجع اليه عند التفاخر الى هنا كلامه (اعنى قوله\*) ولكنما اسعى) استدراك من البيت الاول وجه الاستدراك انه لما توهم عن سعيه ليس لمجرد ادنى معيشة بل له والمجد استدراك بمجمله لمجرد المجد واللام في قوله (لمجد) متعلق بالسعى والمجد الكرم والبخت من مجد وكرم (مؤثلا\*) من ائلا اذ اثبت والاصل في الاصل شجر معوج من الطرفاء الواحدة ائلا والجمع ائلات والتأثلا انما ذل كذا في الصحاح فيكون معنى المؤثلا الموصل فعنى مجد مؤثلا كرم مؤصل وبخت ثابت نكرة لارادة التعظيم اى بمجد عظيم (وقيدرك) استئناف بياني لاحال لان الحال قيد لعامله والمقصود من هذا البيت الدعاء والقيدينا فيه لان الدعاء المطلق اوضح واولى واللام في (المجد المؤثلا) للمجد الخارجى منصوب لانه مفعول لقوله وقيدرك (امثالى\*) مرفوع تقدير لانه فاعله جمع مثل ففتحتين الشبه والكفو (وحينئذ) اى حين يكون مفعول لم اطلب محذوفا او حين عدم كون هذا البيت من باب التنازع افساد المعنى وجعل مفعول لم اطلب محذوفا (يستقيم المعنى) اى معنى البيت (يعنى) تفسير لكون مفعول لم اطلب محذوفا ولم يكن البيت من باب (انا لاسمى لادنى معيشة ولا يكفىنى قليل من المال ولكنى اطلب المجد الاصيل الثابت واسمى له) وقال شارح الباب يقول لو ان سعى للاكل والشرب يكفىنى ما عندى من المال القليل ولم اطلب الملك ولكن سعى لاجل مجد ذى الاصل والحال ان هذا بالمجد المؤثلا اى اى المؤصل الثابت قد ادركه مثالى من ابناء الملوك واشراف القوم الى هنا كلامه ولما فرغ من بيان الفاعل الحقيقى وبعض احواله من ان يكون الاصل فيه الولى ومن وجوب التقديم فى بعض والتأخير فى بعض وادرج فى فيه بحث التنازع اراد ان يبين احوال الفاعل الحكيم فقال (مفعول) مبتدأ (مالم يسم) مبنى للمفعول (فاعله) نائبه (اى مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله) يريد ان لفظ ما موصوف وعبارة عن فعل او شبهه على منع الحلو والجمع ولم يصرح بها ههنا اكتفاء بما سبق فى تعريف الفاعل واختصارا واحالة لفهم المتعلم وقوله لم يذكر تفسير باللازم لان التسمية تستلزم الذكر وعدمها عدمه (وانما يفصله عن الفاعل) من الفصل لا من التفصيل تدبر (ولم يقل ومنه) بارجاع ضمير منه الى ما رجع ضمير قوله فنه ساقا (كافصل المبتدأ منه حيث قال) فى اول بحث المباحثات (ومن المبتدأ) اللام فى (لشدة) لتليل لقوله وانما يفصله ومضاف الى فاعله وهو قوله (اتصاله) الباء فى قوله (بالفاعل) بالاتصال لقيامه مقامه واشتراكه معه فى الاحكام من كونه مسندا اليه ووجوب تقديم عامله عليه وكون الاصل فيه ان يلى عامله وغير ذلك (حتى سماه) اى مفعول مالم يسم فاعله (بعض

من الكاف ثم به يقوله اى حكمه حكم قاض بحسب الصورة فى حذف البناء وادخال التنوين عليه على ان ليس المراد انه كذلك مطلقا حتى يمكن له بيان الاختلاف فيه بحسب الانصراف وعدمه بعد ذلك (قوله لان الاعلال المتعلقة بمجهر الكلمة الى اخره قيل فيه نظرا لانه لا اعلال فى جوار نظرا الى نفسه بل بعد التركيب فهو متأخر عما يمرسه فى التركيب فالاولى ان الاعلال الذى سببه ثقل مخصوص مقدم على منع الصرف الذى سببه شبه ممنوى ولعله وقع فيه مما ذكره الفاضل الشريف بعد الارتضاء بما قاله الشيخ الرضى من ان الزجاج ذهب الى ان تنوينه للصرف وذلك ان الاعلال مقدم على منع منصرف لان الاعلال سببه قوى وهو الاستقلال الظاهر المحسوس فى الكلمة واما منع الصرف فسيبه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والنقل فسقط الاسم بعد الاعلال من اوزان اقصى المجموع الذى هو الشرط فصار منصرفا وهو ان ما يقال ان منع الصرف متوقف على اعتبار الاعراب الذى يطرا بعد اعتبار تركيبه

التحاة) كصاحب المفعول والشيخ عبد القاهر واكثر البصرية (فاعلا) لما سبق من قوله لشدة اتصاله بالفاعل الخ (كل مفعول) خبره ذكر كل لبيان الاطراد لان لفظ كل اذا اضيف الى التكرة يحيط الافراد مثل قولك كل رمان مأكول لان من المعلوم ان كل افراده مأكولة واذا اضيف الى المعرفة يحيط الاجزاء ولذا قيل ان قولك كل الرمان مأكول كذب لان كل اجزائه غير مأكولة فلم توجد الاحاطة (حذف فاعله) الجملة صفة المراد بالفاعل الفاعل التحوى يعنى ما اسند اليه الفعل اوشبهه وقدم عليه على جهة قيامه به فلا يشك بقولنا انبت الربيع لان الربيع فاعل نحوى لانبت لصديق تعريفه عليه وان لم يكن في الحقيقة فاعلا (اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف) الفاعل (الى المفعول) يعنى الى ضمير عائد الى المفعول مع ان القياس ان يضاف الى الفعل لان الفاعل من صدر عنه الفعل وقام به فيكون الفاعل فاعلا للفعل لا المفعول فالاولى ان يضاف الفاعل الى الفعل دون المفعول (للملازمة كونه) اي الفاعل (فاعلا لفعل متعلق) بكسر اللام صفة للفعل يعنى اضافته اليه لادنى ملازمة مثل كوكب الخرقاء لان الفعل متعلق بالكسر والمعمول متعلق بالفتح وهذا هو المصطلح اذا الحدث يتعلق بالمعمول لانه ذات فاعتبار المتعلق من جانب الحدث اولى من اعتباره من جانب المعمول لدلالته على الذات كذا في الوادى وفي حاشية المطول المحققون على كسر اللام في المتعلق وان صح الفتح ايضا لان المراد به معمول الفعل والمتعارف ان المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح (هـ) بالمفعول وقوله (واقيم) معطوف على قوله حذف (هو) تأكيد للضمير المستتر وانما اكده لثلاث يتوهم اسناد الفعل الى قوله مقامه فيختل المعنى (اي المفعول) (مقامه) اي مقام الفاعل) بضم الميم اسم مكان منصوب على الظرفية من الاقامة بقرينة قوله اقيم لان فعله اذا كان ثلاثيا يكون الميم مفتوحا على وزن مفعول كما بين في موضعه يعنى اقيم المفعول مقام الفاعل (في اسناد الفعل اوشبهه اليه) كاسم المفعول كما اسند الفعل اوشبهه الى الفاعل (وشرطه) (اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله) الجار في قوله (في حذف فاعله) متعلق بالشرط اي حذف فاعل ذلك المفعول والاضافة للملازمة او فاعل الفعل فالاضافة على الحقيقة (واقامته) اي اقامة المفعول معطوف على الحذف (مقام الفاعل) وقوله (اذا كان) ظرف للشرط (عامله) اي عامل مفعول ما لم يسم فاعله (فعلا) واما اذا لم يمكن العامل فعلا بل كان اسما كاسم المفعول فلا احتياج الى هذا الشرط بل لا يمكن وانما لم يقيد المصنف لكون الفعل اصلا في العمل والاسناد واكثر استعمالا (ان) مصدرية ناصبة (تغير) مبنى للمفعول من التغير (صبغة) مرفوع لانه نائبه ومضاف الى (الفعل الى فعل) (اي الى الماضى المجهول) اراد به ان فعل الجنس الماضى المجهول حتى يكون غير منصرف لوزن الفعل والعلمية كضرب على ما سبق تحقيقه وهى الهندى هذا من

مع غيره والاعلال متعلق به حال الفراه التقدم على التركيب فيقدم عليه طبعا منظور فيه لان الاعلال باسكان الحرف الاخير لا يتصور الا بملاحظة الاعراب ولا يخفى على الناقد البصير ان اعتبار امر في شئ بملاحظة اخر يكون قبل تحقيقه فيه فيكون الاعلال بملاحظة الاعراب ايضا قبل التركيب كيف وقد صرح المصنف في المال بان النظر في الاعلال نظر في تحقيق الصيغة حيث قال قد وقع الخلاف بين سيبويه ومن قال بقوله في التدوير في جوارى الرفع والجر وان كانوا متعلقين على اللفظ قال سيبويه هو غير منصرف وقال المبرد منصرف وقد احتج سيبويه بان الاصل جوارى متونا اذا اصل الاسماء التصحيح والصرف فتشقت فيه الالة المانعة للصرف وهذا الاستدلال ضعيف من حيث انه مبنى على النظر في منع الصرف قبل الاعلال والمبرد سلم انه اصلا ولكنه يقدر النظر في الاعلال قبل النظر في منع الصرف ويكون اولى من حيث ان النظر في الاعلال نظر في تحقيق الصيغة والنظر في منع الصرف نظر فيما يتبع الاعراب والاعراب فرع فيما يتبعه

باب ذكر العام وارادة صفته المشهورة نحو لكل فرعون موسى الى هنا كلامه اى لكل مبطل محق ولهذا نصرف وقيل هذا من باب حذف المعطوف مثل ونحوه اى نحو فعل مثل قوله تعالى تقيمكم الحرجيث حذف البرد لان الوقي لا يختص بالحرب بل يكون بالبرد ايضا وفي محشى المصام فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل لا التخصيص فيكون معنى فعل ونحوه فيكون حيث حذف من باب حذف المعطوف ولرده هذه الاقوال جملة الشارح علما للماضى المجهول (او يفعل) وهذا اذا غير منصرف للوزن والعلمية كيزيد ويشكر وانشاء اليه الشارح بقوله (اى الى المضارع المجهول) اذا كان الامر كذلك (فيتناول) كل واحد من فعل يفعل (مثل افعل واستفعل ويفعل ويستفعل) وهذا نشر على ترتيب اللف (وغيرها) اى هذه الافعال من الماضى والمضارع (من الافعال المجهولة) وفي بعض النسخ المجهول بالتذكير وهو لا يبعد بل هو الى للاختصار ولانه حينئذ يكون من باب التنازع (المزيد) كالمبيع اسم مفعول قوله (فيها) نائبه عند البصرية فائب الاول مستكن فيه او محذوف وعند الكوفية على العكس كما سبق تحقيقه تقديره المجهول بها المزيد فيها تأمل ولا تكن من الفاقلين ولما فرغ من تعريفه وبيان شرطه عندكون عامله فعلا اراد ان يبين ان من المفاعيل ما لا تقع موقع الفاعل ويعلم منه اجالا اى مفعول من المفاعيل يقع موقعه فقال (ولا يقع) ابتداء كلام فتكون الواو ابتداءية وقبل معطوف على الخبر فتكون الواو حينئذ عاطفة (موقع الفاعل) منصوب على الظرفية (المفعول الثانى) الكائن (من) (مفعولى) (باب علمت) لم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر من قوله علمت بل كل فعل متعد الى مفعولين هما مسند ومسند اليه سواء كان الفعل من افعال القلوب او لا فذكر علمت اتقياى او لكونه اكثر وقوعا (لانه) اى المفعول الثانى (مسندا الى المفعول الاول اسنادا تاما) (لكونهما فى الاصل مبتدأ وخبر واسنادا الخبر الى المبتدأ لا يكون الا تاما وبدخول العامل اللفظى عليهما لم يتغير اسنادهما من التمام الى نقصان بل هو كما كان (فلو اسند الفعل اليه) اى الى المفعول الثانى وقوله (ولا يكون اسناده) (الا تاما) حال من الفعل لان الفعل اصل فى الاسناد فاسناده تام ليس الا (لزم كونه) اى كون المفعول الثانى (مسندا) باعتبار اسناده الى المفعول الاول (ومسندا اليه) باعتبار كون الفعل مسندا اليه (معا) فى حاله واحده وهو كونه نائب فاعل الفاعل قوله (مع) متعلق بقوله لزم اى لزم كونه مسندا ومسندا اليه حال كونهما متصاحبين مع (كون كل من الاسنادين) اى اسناد المفعول اثنى الى الاول واسناد الفعل الى الثانى (تاما) هذا اللزوم كائن (بخلاف) قولك (نحو اعجبنى ضرب) بالتون وهو الاصل لان عمل المصدر متونناولى واقوى اى بدونها ومضاف الى (زيد) لان الاضافة لا تمنع كون زيد فاعلا لانه وان كان مجرورا فهو فى المعنى مرفوع ولذا تكون صفته مرفوعة قول عجبت من دق القصار بالاضافة الى دق بالرفع (لان احدا الاسنادين

(وهو)

لرفع القصر والنظر فيها هو الاصل مقدم على النظر فى فرع فرعه فاذا اعل او لاحذف الياء لالتقاء الساكنين الياء وتون الصرف فيبقى الاسم على فراع ثم نظر الى ما يمنع الصرف فلم يوجد ذلك فبقى الاسم منصرفا على حاله (قوله فاصل جوارى فى قولك جاشنى جوارى بالضم والتون بناء على ان الاصل فى الاسم الصرف لا يخفى انه كذلك وما قيل فيه ان الصرف ايضا من احوال الكلمة بدتها منها فيتأخر عن الاعلال بناء على ما ذكره من الاعلال مقدم على ما يمرض الكلمة بعد تمامها عما لا يلتفت اليه فان الصرف عدى لانه عبارة عن عدم اللتين كما سبق من مذهب المصنف والاعدام ثابتة لا تزول الا بالملكات فلا يتصور من اول ثبوته بعد تمام الكلمة فان قلت المتبرر المحصور اتما هو مذهب الجمهور فالسؤال مبنى عليه قلنا وعلى ذلك ايضا من هذا القبيل لان الاصل فى الاسم دخول التون فلا يمنع منه الاسم قبل تمامه لان المانع انما يحقق بعده (قوله وفى لغة بعض العرب وهى لغة ردية وعليه قول الشاعر الفرزدق (ولو ان عبدا لله مولى جهنم) ولكن مبداه

هو اسناد المصدر غير تام) لان المصدر لما يكن مشتقاويكون بنفسه فاعلا ومفعولا ومضافا  
اليه الى غير ذلك كالاسم الجامد لم يخرج الى الفاعل فلم يكن اسناده الى فاعله حين اسند  
تاما كاسم الفاعل وفي قوله بخلاف اعجبني ضرب زيد عمرا اشارة الى رد قول الرضى  
حيث قال وفيه نظر لان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه شيء آخر في حالة واحدة  
لا يضر مثل اعجبني ضرب زيد عمرا فاعجبني مسند الى ضرب وهو مسند الى زيد  
وهذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك فرس غلام  
زيد واما اذا كان لفظ مسندا الى شيء واستند ذلك الشيء الى ذلك اللفظ بعينه فهذا لم يجز لانه  
يلزم الدور الى هنا كلامه ولا يخفى وجهه على من له ذوق سليم (ولا يقع (المفعول)  
(الثالث من) (مفاعيل) (باب اعلمت) موقع الفاعل ايضا وكذا تاني مفاعيله  
عند اللبس نحو اعلم موسى عيسى اخاه لانه لا يعلم ان موسى مفعوله الثاني والاو لم يخلف  
اعلمت زيدا هند ذاهبة وقال الرضى وقيام تاني مفاعيل اعلمت اولى من حيث  
القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولى علمت اولى للزوم مركزه (اذ حكمه)  
اى حكم المفعول الثالث منها (حكم) اى تحكم (المفعول الثاني من باب علمت) لان  
المفعول الزائد زيادة الهمزة في اوله هو المفعول الاول فيكون المفعول الثاني من  
باب علمت المفعول الثالث لباب اعلمت فياخذ حكمه (في كونه مسندا) الى المفعول  
الاول اسنادا تاما يعنى كما كان اسناد المفعول الثاني الى الاول تاما فلم يتغير ذلك الاسناد  
بكونه مفعولا ثالثا لباب اعلمت (والمفعول له) حال كونه (باللام) امام معطوف على  
قوله المفعول الثاني فيكون التقدير ولا يقع موقع الفاعل ايضا المفعول له باللام واما  
مبتدا خبره قوله كذلك (لان النصب) اى نصب المفعول له لفظا او تقدير (فيه) اى  
في المفعول (مشعر) اى يكون النصب قرينة وعلامة (باللمبة) اى بكونه علة للفعل  
العامل فيه (فلو استند) الفعل (اليه) اى الى المفعول له (فات النصب والاشعار) ايضا  
امافوات النصب فظاهر لانه يكون حين اسند الفعل اليه مرفوعا لكونه قائما مقام  
الفاعل واما فوات الاشعار فلان النصب كان سببا له فبقوات السبب يتبقى السبب اذا  
كان له سبب وهما كذلك وهذا (بخلاف ما) اى المفعول له (اذا كان) مصاحبا (مع)  
اللام) حيث يجوز ان يكون قائم مقام الفاعل نحو قوله تعالى يسبح له بالبناء للمفعول  
وقوله قائم مقام الفاعل لقوله يسبح مع كونه باللام لان اللام فيه مشعر بالعلمية فلا تقوت  
اللام بحمله قائما مقام الفاعل كالايفوت اذا كان مفعولا له (نحو ضرب لثاذيب) قوله  
بخلاف ما اذا كان مع اللام فيه اشارة الى رد قول الرضى حيث قال كل مجرور ليس من  
ضروريات الفعل لم يتم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتكم للسمن فلا يقال  
جئى للسمن اذ رب فعل بلا غرض لا يفعل لكونه عينا انتهى كلامه ولرد هذا قال  
الشراح بخلاف ما اذا كان مع اللام مطلقا (والمفعول معه) معطوف على قوله المفعول له

مولى مواليا) قيل وقد  
اعتذر عنه بان مبتناه ليس  
اختيار تلك اللغة بل هو  
وارد على خلاف القياس  
لضرورة الشعر وبانه  
اختارها للهجو  
والتمريض بانك من  
اهل اللغة القبيحة الخارجة  
عن الفصاحة وكلامها كما  
ترى (قوله وهو صبرورة  
ككتين او اكثر كلمة  
واحدة من غير حرفة  
جزء لما ظهر الاعتراض  
على المصنف بان نحو النجم  
وبصرى عليين يتحقق  
فيها الشرط والشرط  
فلا بد وان يكونا متممين  
من الصرف والا امر ليس  
كذلك دفعه بان الشرط  
ليس مطلق التركيب  
بقريئة ان البحث في  
قسم الاسم ومن لم يتقطن  
لذلك اعترض بان  
التعريف غير جامع  
لخروج غلام زيد وضرب  
زيد وخسة عشر ومقابل  
يلزم على هذا التفسير  
استدراك العلمية فالوجه  
ان يقال هو ضم ككتين  
او اكثر ليس من فهم  
لظهور ان ذلك لا يستلزم  
العلمية وهذا التفسير ليس  
بصحيح قال في الصحاح  
ضمت الشيء الى الشيء  
فانضم اليه وقيل التعريف  
غير مانع لخروج المركب  
من النجم والصق تركبا  
امتزاجيا لان جزئية  
الحرف لا تمنع من عدم  
الانصراف بعد التركيب  
فالوجه ان لا يقيد مفهوم

على كلا الوجهين ( كذلك ) ( اى كل ) واحد ( من المفعول له والمفعول معه ) بشرط هذا التفسير الى ان قوله ( كذلك ) خبر لقوله والمفعول له والمفعول معه على سبيل البدل واشارة الى المفعول الثانى والمفعول الثالث على سبيل البدل ايضا ( اى ) كائن ( اى ) كالمفعول الثانى ( و ) المفعول ( الثالث من باب علمت واعلمت ) فيه نثر على ترتيب اللف قوله ( فى انهما ) اى المفعول له والمفعول معه ( لا يفتان موقع الفاعل ) متعلق بالتشبيه وهو وجه الشبه لان التشبيه اربعة اركان المشبه وهو المفعولان وقد ذكرهما المصنف بقوله والمفعول له والمفعول معه والمشبه به وهو المشار اليه بقوله كذلك يعنى المفعول الثانى والمفعول الثالث من البابين وحرف التشبيه وهو الكاف فى قوله كذلك ووجه الشبه ذكره الشارح بقوله فى انهما الخ والفرض منه الاستواء فى الحكم وهو عدم وقوع كل واحد منهما موقع الفاعل وعلى التفسير الاول قوله كذلك حال من احد المفعولين لانه فاعل اى لا يقع المفعول له والمفعول معه موقع الفاعل حالا كون كل واحد منهما كائنا كذلك اى كالمفعولين من البابين ( اما ) عدم وقوع ( المفعول له ) باللام موقعه ( فلما عرفت ) من ان النصب مشعر بالعلية فاذا اقيم مقامه فالتنصب والاشعار ( اما ) عدم وقوع ( المفعول ) موقعه ايضا ( فلانه ) اى الحال والشان ( لا يجوز اقامته ) اى اقامة المفعول منه ( مقام الفاعل ) قوله ( مع ) متعلق بالاقامة ( الوار التى ) هى ( اصلها العطف ) لان الواو اولا موضوعة للعطف فاستعملها فى غيره خلاف الاصل ( اذهى ) الواو ( دليل الانفصال ) اى انفصال ما بعدها عما قبلها لما عرفت انها وضعت للفصل بين المعطوفين وتقيد تقاريرها ( والفاعل كالجزء ) مما قبله لفظا ومعنى اذا كان ضميرا متصلا ومعنى فقط اذا كان اسما ظاهرا فينهما منافاة لان مقتضى الواو الانفصال ومقتضى الاقامة الفاعل الاتصال ( بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ ) اى حين اقامته مقام الفاعل بدون الواو ( كونه مفعولا معه ) لان الواو دليل ومشعر للعية والمصاحبة وبفواتها يفوت الدليل والاشعار كما فى المفعول له ولما فرغ من تعريف المفعول القائم مقام الفاعل وبيان شرطه وما يجوز وقوعه موقعه اجمالا ومالا يجوز تفصيلا شرع فى بيان ماهو الاولى والاوجب بالوقوع اذا اجتمعت المفاعيل التى يجوز وقوع كل واحد منها موقعه فقال ( واذا وجد المفعول به ) يعنى بلا واسطة ( فى الكلام ) متعلق بقوله وجد حال كون المفعول به الموجود مصاحبا ( مع غيره من المفاعيل ) بيان لقوله غيره ( التى يجوز وقوعها موقع الفاعل ) وهى خمسة على ما فهم من تمثيل المصنف المفعول به وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول المطلق المقيد بالصفة او غيرا وسياق تفصيله والجار والمجرور ( تعين ) ( اى المفعول به ) ( له ) ( اى لوقوعه موقع الفاعل ) والمراد بالتمين التعين الوجوبى عند البصريين يعنى يجب ان يقع المفعول به موقعه ولا يجوز لغيره ان يقع موقعه

التركيب بقوله من غير حرفية جزء ويجعل النجم وبصرى خارجين بشرط عدم كونه اسنادا لانه كالتركيب الوصفى فى معنى الاسنادى فان النجم معناه نجم معين ومعنى بصرى رجل منسوب الى البصرة ثم قيل ولو حمل التركيب على معنى سيجى فى باب المبنيات هو ضم كلمة الى كلمة على وجه لا يكون بينهما نسبة لم يمتحج الى الشروط العدمية فلهذا لم يحل عليه ولا يغنى ان الاسباب جعل التركيب المتعبر فى منع الصرف هذا المعنى ولا استثناء عن اعتبار الشروط العدمية ويشهد عليك بفسادها الا يرى ان المراد نفي النجم والصق لالنجم والصق فانه على تقدير ثبوت هذا التركيب لا يقال بحرفية الجزء فيه وان كان الحرف من جلته بل باسببه لتركيبه من النجم والصق ولتنبيه على ذلك قال بحرفية الجزء مع كون الظاهر ان قال بحرفية الحرفية فتنبيه ولا تكون من الفاعلين ولا يصح اخراجها بشرط عدم كونه اسنادا لعدم شموله لهما والا لا احتياج الى قيد النفي الاضافة والمجب منه حيث لم يتطعن للاحتياج الى الشروط العدمية من قوله على وجه لا يكون بينهما نسبة ( قوله ليا من

اذا وجد المفعول به واما الكو فيون واقفهم من بعض المتأخرين فقد ذهبوا الى ان المراد بالتعين التعيين الاستحسانى لا الوجوبى يعنى اذا وجد المفعول به مع غيره يتعين للوقوع استحسانا حيث يجوز لغيره ان يقع موقعه استدلالا بالقراءة الشاذة ولو لا نزل بالبناء للمفعول عليه جار ومجرور واقع موقعه القرآن بالنصب لانه مفعول به ومع وجوده لم يقع موقع الفاعل بل وقع الجار والمجرور موقعه بقوله ولو ولدت فقيرة جرو كلب ليست بذلك الجر والكلاب (لشدة شبهة) اى شبهة المفعول به (بالفاعل فى توقف) مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله (تمقل الفعل عليهما) اى على الفاعل والمفعول به يعنى ان الفعل المتعدي كما يحتاج وجوده وحدوثه الى الفاعل الذى يقوم به ويصح استناده اليه كذلك يحتاج الى المفعول به من غير تفرقة بينهما فى الاحتياج (فان الضرب مثلا) قد سبق اعراب مثلا (كا) الكاف زائدة (انه لا يمكن تمقله بلا ضارب) لان الضرب عرض لا يقوم بنفسه فاحتاج الى من يقوم به ولهذا لا يمكن تمقله بدون من يقوم به (كذلك) يعنى كما ان الحال فى الضرب هكذا كذلك (لا يمكن تمقله بلا مضروب لان الضرب الصادر من الفاعل اذا لم يكن مضروب لا يمكن صدوره ايضا من الفاعل فاستويا فى احتياج الفعل اليهما فاذا حذف الفاعل تعين وجوبه لان يقوم مقامه ما كان كفوا وعديلا له (بخلاف سائر المفاعيل) التى يجوز وقوعها موقع الفاعل (فانها ليست بهذا الصفة) فان الفعل يتمقل بدونها مثل خلق الله العالم فان تعلق خلق الله يمكن بدون تمقل زمان ومكان وتأكيدها ولا يمكن ان يتمقل بدون الفاعل الذى هو الله الواحد الخالق والمفعول به الذى هو العالم وما فيه ولما بين ان المتعين للوقوع موقع الفاعل من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقعه هو المفعول به منها اذا اجتمعت فى الكلام اورد مثلا لانه هو المتعين له لزيادة الايضاح فقال (قول ضرب) بالبناء للمفعول (زيد) (باقامة المفعول به) الذى هو زيد (مقام الفاعل) الذى حذف (يوم الجمعة) (ظرف زمان) يعنى منصوب على انه مفعول فيه للفعل بيان زمانه (اما الامير) بفتح الهمزة (ظرف) من الظروف (مكان) يعنى منصوب على انه مفعول فيه للفعل ايضا بيان مكانه واماما كان بكسرها فهو اسم لمن يؤتم به ويقتدى (ضربا شديدا) (مفعول مطلق للنوع) ونوعيته (باعتبار الصفة) وهى الشدة لاعتبار الذات اذ لو كان كذلك لقبل ضربة بكسر الضاد وهذا يجوز ايضا وقوعه موقعه (وقائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر المطلق لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص) يعنى يشترط فى المفعول المطلق لان يقوم مقام الفاعل ان لا يكون مجرد التأكيد اذا التائب عنه يعنى ان يكون مثله ويقدما لم يقدما الفعل فلو قلت ضرب ضرب مثلا لم يجز لان ضرب مستقضى عنه دلالاته على ضرب بل يقال ضرب ضربة او الضرب الفلانى ولذا قال المصنف ضربا شديدا (اذلا قائدة فيه) اى فى اقامة المفعول المطلق التأكيد مقامه

من الزوال فان الاعلام لاتغير وهذا اولى من التعليل بحقق السبب الثانى لحصول مغ زيادة اصله فيه وما قبل من انه فاسد للاشتراك وعدم التعيين كما ترى بل الفاسد هو التعليل بحقق الافراد وان زعمه بعض القاصرين اولى لان الافراد لا دخله فى المنع مع ان الفرد كثيرا ما يتغير (قوله لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف كتب بعض الناس على هذا المحل ايضا واحتجنا ومصادره ظاهرا لا يتيسر على ذى سكة ثم لو قال لان التركيب الاضافى يخرج الاسم الى حكم الصرف فكيف يؤثر فى منته كاقبل كان احسن (قوله كان اكنى فى ذلك بما ذكره فيها بعدتها من قبيل البنيات بل الاظهر انه اعتبر حصة عشر علم غير منصرف بئى ثير التركيب كما اختاره البعض قال فى الايضاح التركيب الذى يعتبر فى منع الصرف ما ليس باضافى ولا استنادى ولا يكون الا مع العلوية لان المركبات من هذا الباب لا يجمع الا العلوية وانما جاء فى نحو حصة عشر وباسين اذا سمي بها البناء ايضا بناء على حكاية اصلهما (قوله لذلك احتج الى



(لدلالة الفعل عليه) وكذا فائدة الزمان المعين لا مطلق الزمان والمكان المطلق نحو يوم الجمعة والمكان المعين من نحو امام الامير لا مطلق المكان التنبية على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لا يصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة في الاقامة لدلالة الفعل عليهما ولهذا النكتة اوردها المصنف بتعريف الاضافة ولم يورد بها بالتكريم كونه اخصر ولم يبين الشارح فائدة الاضافة فيها كما بين فائدة الوصف في المفعول المطلق لانفهامها من بيان الفائدة في المفعول المطلق ولان بيان فائدة قيد في الاخير من الامور المقيدة يشعر فائدة القيود الاخرى يعني عن بيانها تأمل ولا تنقل (في داره) (جار مجرور وشبهه بالمفاعيل) انكونه فضلة في الكلام مثلها (اقم مقام الفاعل) خبر بمذخبر حال كونه (مثلها) اي مثل المفاعل في قيامها مقام الفاعل (قمتين زيد) على ان يكون زيد فاعلا (فان لم يكن) تامة بمعنى يوجد بدل عليه قول الشارح (اي وان لم يوجد في الكلام المفعول به) بان كان الفعل لازما غير متعد لانه لا يحى للفعل اللازم مفعول به والمجهول ايضا ايضا الابعادة الجار كقولك جلس يوم الجمعة امام الامير جلوسا كثيرا في داره (فالجميع) مبتدأ فالقاء جواب الشرط واللام عوض عن المضاف اليه اشار اليه الشارح بقوله (اي جميع ماسوى المفعول به) (سواء) خبره اي مستوية في اقامة كل واحد منهما مقام الفاعل لاستواء الكل في عدم بناء الفعل له وكون الاسناد اليه مجازا وفي الرضى تساوت البواقي في النيابة ولم يفضل بعضها عن بعض ورجح بعضهم الجار والمجرور عنها لانه مفعول به بواسطة وبعضهم الظرفين لانها مفعولان بلا واسطة كالمفعول به لكن الزمان اقدم لكونه جزء مفهوم الفعل وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره اعنى تخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة لانه مقصوده الى هنا كلامه (في جواز وقوعها موقع الفاعل) (و) (المفعول) (الاول) (الكائن) (من باب اعطيت) اراد بالباب كل فعل متعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اي الفعل المتعدي الى مفعولين مثل كسوت وغيره ولذا قال الشارح (اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول) تعرف الغيرية بعدم محلة المفعول الثاني على الاول (اولى) (بان يقوم مقام الفاعل) (من) (المفعول) (الثاني) وان جاز اقامة الثاني مقامه ايضا لان اسم التفضيل يقتضى تفضيل احد الشئيين على الاخر بعد استوائهما في اصل الفعل واللام في قوله (لان) تحليل للاولوية (فيه) اي المفعول الاول (معنى الفاعلية بالنسبة) اي بالقياس (الى) المفعول (الثاني لانه) اي المفعول الاول (عاطى آخذ) فكان المفعول الاول حين كون الفعل مبني للفاعل مفعولا لكونه لفظا منصوبا وفاعلا معنى لانه آخذ وما المفعول الثاني فمفعول لفظا ومعنى لانه منصوب وما خوذ فاذا بنى الفعل للمفعول فالانساب لان يقوم مقام الفاعل هو المفعول الاول لا غير (نحو اعطى) بالبناء للمفعول (زيد) باقامته

اخر اجها قال في الامالي اما المركب الاستنادى فغير معرب اصلا ولا يوسف بكونه منصوبا ولا غيره فلو سكنت عنه لم يضر لانه لا يقع فيا يوسف بانه منصوب او غيره الا ان ذكره اوضح (قوله) المعدودتان من اسباب منع الصرف قيل خصه بالوصف بتلك الصفة مع كونها مشتركة بين الالف والنون وسائر الاسباب اما لان الشرط للالف والنون الخاص لا لظنهما بخلاف نظائرها فاحتاج هنا الى التنبية على الخصوصية المستفادة من لام العهد دون السائر الموضح ولان الذكر هنا كان مخالفا لما ذكر في مقام عد الاسباب لضرورة التميز فوصفه كذا ليعلم ان المدود سا بقا هذا ثم قيل والاولى المدود بالافراد لانها معدود واحد من الاسباب ولا سبيل الى اول التوجيهين لتحقق الاشتراك فذكر ثم الثاني ليس ببعيد ولعل الشارح وصفهما بها لالتنبية على انها خبريد فان لما سبق بيان هذا اذا المصنف لم يصرح بذلك هنا ولا يخفى انه مما يجب ان يعلم فان حيان مثلا اما ان يكون من الحين او من الحى فعل الاول منصوب وعلى الثاني متعصم وقوله والاولى

مقام الفاعل (درهم مع جواز اعطى درهم زيدا) باقامة المفعول الثانى مقام الفاعل لانه لا التباس فيه (وذلك) اى جواز وقوع المفعول الثانى موقع الفاعل مع ان وقوع المفعول الاول موقعه هو الاولى والانصب واقع (عند الامن من اللبس) بفتح اللام اى الالتباس يعنى اذا اقيم المفعول الثانى مقام الفاعل لا يلبس بالمفعول الاول وقوله عند عدم في قوله (واما عند عدمه) ظرف متعلق بالاقامة قدم عليها ثلاثا الى بين حرف الشرط والجزاء يعنى عند عدم الامن من الالتباس (فيجب) الفاء جواب اما (اقامة المفعول الاول) دون الثانى يعنى لا يجوز اقامة المفعول الثانى مقام الفاعل عند اللبس (نحو اعطى زيد عمرا) اذ لو قيل اعطى عمرو زيد لم يعلم ان عمرا هو المفعول الاول وقائم مقام الفاعل وهو الاخذ والمفعول الثانى وقائم مقامه ايضا وهو المأخوذ لصحة ان يكون كل منهما آخذا او مأخوذا

لازالة هذا الالتباس وجب اقامة المفعول الاول مقامه ولما فرغ من بيان احوال الفاعل الحقيقي والحكمى شرع في بيان الملحقات به فقال (ومنها المبتدأ) مبتدأ مقدم الخبر او العكس وهو اولى لما سبق والجملة عطف على قوله فانه الفاعل وانما جعل المبتدأ من الملحقات بالفاعل لا اشتراكا بالفاعل في كونه مسندا اليه (والخبر) معطوف على المبتدأ وانما جعل الخبر ايضا منها المناسبة للفاعل في كونه جزءا ثانيا للجملة وقدم المبتدأ على سائر الملحقات مع ان الاولى تقديم ما كان عاملا لفظا لما سبق انه اصل المرفوعات عند البعض حتى قدمه ذلك البعض على الفاعل وقدم الخبر ايضا عليها للتلازم الواقع بينهما وغيره ليس بهذه المثابة (و) وقع (في بعض النسخ ومنه) بالضمير المذكر (يعنى من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر) فيه نشر على ترتيب اللف (جمعهما) اى المبتدأ والخبر (في فصل واحد) حيث قال ومنها المبتدأ والخبر (للتلازم الواقع بينهما) اذ لا بد لكل مبتدأ من خبر وكذا كل خبر لا بد له من مبتدأ وقوله (على ما هو الاصل فيهما) حال من الضمير المستكن في قوله الواقع وما هو الاصل فيهما ان يكون المبتدأ مسندا اليه والخبر مسند او اما اذا كان المبتدأ مسندا كما في القسم الثانى من مبتدأ فلا حاجة له الى الخبر لانه يتم بفاعله فلا تلزم حيث (واشتركا في القسم الثانى) في الاصح على ما سبأنى ولاشتراك احوالهما حتى ان بيان وجوب تقديم المبتدأ يستلزم بيان وجوب تأخير الخبر وبالعكس بل لوجوب العائد في الخبر الى المبتدأ اذا كان مشتقا او جملة ووجوب تعريف المبتدأ عند تعريف الخبر (فالمبتدأ) الفاء للتفصيل (هو) ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام (الاسم) (لفظا وتقديرا) واللام في قوله (ليتناول) متعلق بالتعظيم كما سبق (نحو وان تصوموا) اى صيامكم (خير لكم) لان وان تصوموا وان لم يكن اسم اللفظا لكنه اسم تقديرا تقديره صيامكم خير لكم فلا يرد نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقوله تعالى سواء عليهم اذذرتهم عند من قال اذذرتهم مبتدأ لتأويلهما بالاسم اى سمالك وانذارك (المجرد) صفة الاسم (عن العوامل اللفظية) (اى الذى لم يوجد

المعدود بالافراد مبنى على الدهول من المراد وهو بيان وجه تسميتها من زيدتين ومضارعين فان هذا يستدعى التعبير بالتي وصراعاة ظاهر اللفظ كالابن (قوله) لانها من الحروف الزوائد وهى حروف سالتوها قبل اولتها من الحروف الزوائد في الكلمة ولا تكونان اصليتين والثاني ارجع ولا يخفى ان الانصب الاجدر بالقول هو التعليل بانها لا تكونان من حروف الاصول (قوله) وافراد الضمير باعتبار انها سبب واحد قيل فيناسب الافراد عند اضافة الشرط اليه واما عند اسناد الكون والوجود اليهما فالمناسب تثنيتهما لانها كانتان ثم قبل هذا من فوائد من هو استادى وجدى وبه طلع آثار جدى وظهر ازهار جدى مولانا حسام الدين الخافى هذا ولا يخفى ان الاعتناء بتلك الفائدة مع القول بان الاولى المعدود بالافراد لانها معدود واحد من الاسباب كالجمع بين الضب والنون اذ المعدود سببا واحدا هو الالف والفاء فهما معدودان سببا واحدا لا محالة (قوله تحقيقا لزوم زيادتهما الى اخره علة لكل واحد من الوجهين

فيه عامل لفظي اصلا) اى قطعاً فيجئذ يكون قوله اصلاً منصوباً على المصدرية يريد به  
ان التجرد عن مقتضاء وهو سبق الوجود وقيل اتي به لتزليل امكانه منزلة الوجود  
وفي الهندى التجريد يقتضى سلب سبق الوجود وقد نزل امكان الوجود منزلة  
الوجود كافى قولهم ضيق فى الركبة وسبحان الذى صفر جسم البعوض وكبر جسم  
الفيل (واحتزبه) اى بقوله المجرد عن العوامل اللفظية (عن الاسم الذى فيه عامل  
لفظي) لان الاسم يشمله (كاسمى ان وكان) قوله (وكأنه) الى آخره جواب عن سؤال  
مقدروه وانه اذا كان التجريد عن العوامل اللفظية شرطاً فى كون الاسم مبتدأ فلم  
يجرد قولك بحسبك درهم لان قولك بحسبك مبتدأ ودرهم خبره بحسب منطوقه مع  
انه مجرور بحرف الجر اللفظي فاجاب عنه بقوله وكأنه (اراد بالعمل اللفظي ما) اى (يكون  
مؤثراً فى المعنى) وفي قولك بحسبك انما يؤثر فى اللفظ لافى المعنى فكأنه قال المجرد عن  
العامل اللفظية المؤثرة فى المعنى فلا يرد عليه مثل هذا لئلا يخرج عنه) اى عن تعريف  
المبتدأ (مثل بحسبك درهم) (مسند اليه) قوله اليه مفعول مالم يسم فاعله لقوله مسنداً  
اذ هو حال متعمد على صاحبه (واحتزبه) اى بقوله مسند اليه (عن الخبر) فانه مسند به  
لامسند اليه (وثانى قسمى المبتدأ اى تانى قسمى ما يطلق عليه المبتدأ لان المبتدأ مشترك  
لفظي بين هذين المفهومين (الخارج عن هذا القسم فانهما) اى الخبر والقسم الثانى  
(لا يكونان الامسدين) (او الصفة) عطف على قوله الاسم وكلة ولتقسيم الحدود  
حيث يتناول صدر الحد وهو الاسم كلا القسمين لان هذا القسم اسم ايضا على منع الخلو  
لا الجمع وفى الرضى اعلم ان المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعها فى حد واحد  
لان الحدمين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف شيان فى الماهية لم يكن اجتماعهما فى  
حد واحد الى هنا كلامه وعلى هذا تكون اومانة الجمع ايضا قوله (سواء) خبر مقدم  
قوله (كانت) مع اسمه فى تأويل المصدر مبتدأ اى سواء كونها (مشتقة) كذا فى حاشية  
المطول (ك) اسم الفاعل مثل (ضارب و) اسم المفعول مثل (مضروب و) الصفة  
المشبهة مثل (حسن او جارية مجراها) اى مجرى المشتقة (كقريشى) فى تصغير قرش  
على وزن فرس اذا لحقه ياء النسبة تحذف ياء التصغير على قلة وهو دابة فى بحر الهند تبت  
بالسفن ولا تطاق الا بالنار وتاكل ولا تؤكل وتعلو ولا تمل فسمى بها ولدا النضر بن كنانة  
لعتوقته وشجاعته مع صفراء وصباء ثم نقل منه الى القبيلة كذا فى الهوايدى (الواقع)  
صفة الصفة هذا هو حد المبتدأ الثانى (بعد) ظرف لقوله الواقعة (حرف التثنية)  
(كجاولا) (والف الاستفهام) ليحصل الاعتماد (ونحوه) هذا من باب حذف المعطوف  
او ذكر الالف على سبيل التمثيل لكونه اصلاً فى الاستفهام (كهل ومان و) روى (عن  
سيويه جواز الابتداء بها) يعنى جواز كون الصفة المشتقة مبتدأ (من غير استفهام و) لا  
(نفي) يعنى من غير اعتماد على شئ ولكن جواز وقوعها مبتدأ بلا نفي ولا استفهام كأن

وما قيل من ان الثانى بعده  
من الفهم لانه صار  
يعنى الاول كالعلم فى  
هذا البحث ليس يعنى  
لان افراد الضمير  
قرب الاسم المتعين  
لاحتمال المرجعية بقران  
قوله فى انه منصرف او غير  
منصرف تصوير  
لاختلاف كانه لفظي به قوله  
فلى مذهب من شرط  
انتفاء ضلالة فهو  
غير منصرف وعلى  
مذهب من شرط شرط  
وجود فلى فهو منصرف  
ومن لم يتعطن لذلك  
قال الاولى فى انه غير  
منصرف واما الاختلاف  
فى انه منصرف وغير  
منصرف فلا محل له لانه  
اتفق فى انه احداً ما قال  
وغاية التكلف ان المعنى  
فى دفع انه منصرف اى فى  
دفع هذا التردد قال فان  
قلت كيف اشبه حال  
استعمال رحن على  
هؤلاء الاعلام من  
علماء اللغة والنحو والبيان  
عنى بنوا امرهم فيه  
على المفعول ولم يجبر  
احدهم عن المنقول ولم  
يكشف عن المفعول  
عند البلغاء قلت كأنهم  
لم يجدوه مستعملاً فبقا  
من العرب الاممراً باللام  
او مضافاً او منادى هذا  
وما ظنه غاية التكلف فى  
نهاية البطلان لان  
الاختلاف وقع فى صرف  
رحمان وليس المراد  
دفع التردد بل اثباته ولا

(مع قببح والاخفش يرى ذلك) يعني جواز الابتداء بها من غير اعتماد (حسنا وعليه قول الشاعر) اى على رأى الاخفش فقط لان عنده اى سيويه يكون الجواز على قببح والشاعر الفصيح لا يختار ما هو القبيح نحو (فخير نحن عند الناس منكم) معناه بالفارسية بهتر ما زرد آدميان از شما (فخير) اسم تفضيل اصله اخير فخفف بالحذف كما خفف ايش في اى شئ (مبتدأ ونحن) ضمير منفصل مرفوع محلا (فاعله) اى فاعل اسم التفضيل من غير اعتماد (ولو جعل خير خبرا) مقدما (عن نحن) حيث جعل مبتدأ (لفصل) مبنى للمفعول جواب لو (بين) ظرف اقوله لفصل (اسم التفضيل) الذى هو خير (و) بين (معموله الذى هو منكم باجنبي) متعلق بقوله لفصل وهو اى الاجنبى قوله نحن لان المبتدأ والخبر وان كانا متلازمين لكن لما لم يكن بينهما الجزئية لفظا او معنى كالفاعل كانا اجنبيين (بخلاف ما لو كان) نحن (فاعله لكونه) اى لكون الفاعل (كالجزء) لما سبق ان الفاعل جزء من عامله وفي محشى عصام وفيه نظر لانحصار كون فاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا في مسألة الكحل فتعين ان يكون نحن مبتدأ وان يكون منكم مفسر للمحذوف تقديره فخير منكم نحن عند الناس فلما حذف منكم او لا فسر بقوله منكم فاننا الى هنا كلامه واء افسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف مثل قوله تعالى ﴿وان احدهم المشركين استجارك﴾ ويرد عليه ان المراد بالاسم الظاهر في مسألة الكحل الظاهر الحقيقى لا الحكمى وهما اعم منهما (رافعة) حال من الضمير المستكن في قوله الواقعة وعامل فيه (لظاهر) متعلق بقوله رافعة يريد به ما كان بارزا غير مستكن سواء كان ظاهرا او مضمر منفصلا كقولك بعد ذكر الزيد بن اقامم هما فان قوله هما فاعل لها مع انه مضمر ولذا قال الشارح (او ما يجرى مجراه) اى مجرى الظاهر (وهو) اى الجارى مجراه (الضمير المنفصل) وانما قلنا هكذا (لثلايخرج عنه) اى عن هذا القسم نحو (قوله تعالى اراغب انت عن آلهى يا ابراهيم) فان قوله انت مرفوع محلا براغب والا لازم الفصل بين العامل الضعيف وهو راغب ومعموله وهو عن آلهى باجنبي وهو انت وهو غير جائز لضعف العامل بخلاف ما اذا كان فاعلا لانه كالجزء فلا يكون اجنبيا وفي قوله او ما يجرى مجراه على الهنذى حيث قال رافعة لظاهر غير مستتر فلا يرد قولك او اقامم انما (واحتزبه) اى بقوله رافعة لظاهر (عن نحو) اى عمالا يرفع اسما ظاهرا (اقائم الزيدان) او اقامم الزيدون (لان اقامم رافع الضمير راجع الى الزيدان) واقائمون كذلك (ونوكان رافعا لهذا الظاهر لم يحز ثنية) لانه حينئذ يلزم تعدد الفاعل احدهما الضمير المستكن في الصفة والاخر الاسم الظاهر وهو غير جائز (مثل) مبتدأ (زيد قائم) (مثال) خبره (للقسم الاول) متعلق بالثال الكائن (من المبتدأ) لانه يصدق على زيدانه الاسم الجرد عن العوامل اللفظية حال كونه مسندا اليه واذا صدق الحد على شئ صدق الحد ودائضا (وما قائم) بالتثوين (الزيدان) او ما قائم الزيدون

وجه السؤال والجواب  
لان استعمال رحم لم يشبه عليهم بل هم افترقوا  
فريقين يحزم كل منهما على  
احد الامرين الا  
ان الاتفاق على انصرف  
نلمان وامتناع سكر  
ان ان لم يكن مبنيا  
على النقل بل على  
تحقق الشرط وعدمه  
على كلا المذهبين (قوله  
دون سكران قيل اعترض  
عليه بان عدم الاختلاف  
في سكران ليس  
للاختلاف في الشرط بل  
يكون مع الاتفاق ايضا  
والجواب ان عدم  
الاختلاف في سكران  
للاختلاف في الشرط  
على الوجه المخصوص حتى  
لو اتفق الاختلاف  
المخصوص لاحتمل ان  
يتفق على وجه يلزم  
الاختلاف في سكران  
وانت خير بان كلام  
المصنف صريح في ان  
منشأ الاختلاف في ما جاء  
بالالف والنون المزيدتين  
الاختلاف في شرط  
امتناعه من انصرف فان  
وجد في حسب ما يقتضيه  
كلا القولين فلا نزاع  
في الامتناع وكذا  
عند الانتهاء كذلك فانه  
منصرف بالاتفاق والا  
فانزاع واقع فلا يقول  
بان الاختلاف في الشرط  
صار سببا للاتفاق في  
سكران حتى يعترض عليه  
بان امتناع سكران واقع  
وان لم يقع الاختلاف

(مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي) (واقائم) بالتنوين ايضا (الزيدان) واقائم  
الزيدون (مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام) اوردا المصنف الامثلة على ترتيب  
الف (فان طبقت) (اي الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام) نبه على ان  
ضمير طبقت ليس على ظاهره اذ لو كان كذلك للزم ان يجوز في الصفة الواقعة رافعة  
لظاهر امران وانه لا يجوز مطلقا وقال عصام الدين ولا يخفى ان الاوضح الاخر فان  
كان مفردا اي المرفوع ولا داعي الى ما في به المصنف هذا كلامه بل الاوضح الاظهر  
ما ذكره المصنف لان المذكور سابقا للصفة الواقعة الخ وهو مؤنث فيجب تأنيث  
الضمير الراجع اليه (اسما) (مفردا) لان قوله مفردا صفة تقتضي موصوفا وهو  
الاسم ههنا بقرينة المقام وهذا كما قال في باب التنازع اسما ظاهرا (مذكورا بعدها)  
لان المراد بقوله مفردا ان يكون اسما ظاهرا بعدها لانه لو كان قبلها لم يكن ظاهرا  
بل ضميرا يعني ان طبقت الصفة المذكورة اسما مفردا واقفا بعدها (نحو واقائم زيد  
واقائم زيد واحترز به) اي بقوله مفردا عموما اي عن صفة (اذ طبقت) الضمير  
يرجع الى الموصول والتأنيث باعتبار المعنى (مثنى نحو واقائم الزيدان) وما قامان الزيدان  
(او مجموعا نحو واقائمون الزيدون) وما قامون الزيدون (فانها) اي الصفة المذكورة (حيثئذ)  
اي حين طبقت مثنى او مجموعا (خبر ليس) اي ليس تلك الصفة (الا) خبر او التذكير باعتبار  
الخبر والمستثنى يحذف تخفيفا وانما يحذف في كلام دال على المستثنى منه مثل قولك ضربت  
زيدا ليس الا لان معناه ما ضربت الا زيدا وقولك الفاعل واحد ليس الا يعني الفاعل  
ليس الا واحدا كذا في المفصل النحوي (جاز الامر ان) جزاء الشرط (كون الصفة  
مبتدأ) بدل من قوله الامر ان بدل البعض من الكل او خبر مبتدأ محذوف تقديره  
احدها كون الصفة الخ (وما بعدها فاعلها) من باب عطف شيئين على معمول عامل  
واحد قوله (يسد) مبنى للمعلوم حال (مسد الخبر) منصوب على الظرفية (وكون ما بعدها  
مبتدأ) معطوف على ما قبله اعني قوله كون الاول مع اعتبار الاعراب فيه ايضا (والصفة  
خبر امقدا عليه) اي على الاسم هذا ايضا من باب المعطف المذكور (فهنا) اي في الموضع  
الذي طبقت الصفة فيه اسما مفردا بعدها قوله فهنا خبر مقدم (ثلاث صور) مبتدأ  
عند البصرية وهذه الصور بحسب الوجود واما بحسب القسمة العقلية فهنا اربع  
صور (احديها) مطابقة الصفة اسما مثنى او مجموعا لغيرها نحو (اقائمان الزيدان) واقائمون  
الزيدون (ويتبين) يعني وجوبا (حيثئذ) اي حين طبقت الصفة مثنى او مجموعا كالثانين  
المذكورين (ان يكون الزيدان) او الزيدون (مبتدأ وقائمان) واقائمون (خبر امقدا  
عليه) لانه لا يجوز ان تكون الصفة مبتدأ والاسم الواقع بعدها فاعلا لها سادسا  
الخبر لما سبق انه يلزم حيثئذ تعدد الفاعل بحسب الظاهر (وثانيها) ان تكون الصفة  
مفردا والاسم الواقع بعدها مثنى او مجموعا يعني ان الصفة لم تطابق نحو (واقائم الزيدان)

في الشرط ويحتاج في  
جوابه الى مثل هذا الجواب  
بل يقول بان وجود  
الشرط هل كذا القولين  
صار سببا للاتفاق في  
امتناع سكران فهل  
هذا الامر ان الامن  
شواهد النقصان (قوله)  
وهو كون الاسم على وزن  
يعد من اوزان الفعل قبل  
كانه اراد تسمي وزن الفعل  
على وجه يحتاج الى  
تخصيصه ببيان الشرط  
للا ينفو ذكر الشرط  
وذلك لان المتبادر  
من الاضافة الى الفعل ماله  
زيادة نسبة الى الفعل  
فلو لم يصرفه عن الظاهر  
لقنا ذكر الشرط لكن  
لا يخفى ان قوله يعد  
من وزن الفعل قاصرة  
في هذا التسمي لان  
حد الوزن المشترك  
من اوزان عمل يشعر  
بمزيد اختصاص لها  
بالفعل فالاولى وهو  
كون الاسم على وزن ثبت  
لفعل وفي تفسير  
وزن الفعل يكون الاسم  
على وزن الى اخره نظر  
لان الوزن ليس مصدرا  
بل كيفية تحدث في  
حروف الفعل ولا  
ضرورة ولا داعي الى حمله  
على هذا المعنى هذا ولا  
يخفى ان المراد الشارح  
قدس سره افادة ان  
اضافة الوزن الى الفعل  
لا افادة النسبة دون  
الاختصاص كما هو الظاهر  
والا لا يفيد الخبر وهو

مصيب في ذلك فان  
هذه العبارة اعني بمد  
من اوزان الفعل شيده  
بالضرورة الا يرى  
ان الاختصاص لا يستلزم  
منها الا بان يزدادون  
غيره وما ذكره القائل  
منظور فيه لو جوه منها  
انه زعم الظاهر التبادر  
من وزن الفعل زيادة  
النسبة وليس كذلك  
بل هو الاختصاص كما  
لا يخفى على المتدرب في  
هذه الصناعة ومنها ان  
قولك كون الاسم على  
وزن ثبت للفعل ليس  
ادل على المقصود من  
قولك كون الاسم على  
وزن يعد من اوزان  
الفعل ومنها ان يبان  
وجه النظر ناطق بتعيين  
الداعي الى ذلك التفسير  
وقد نقاه لان وزن الفعل  
لما كان هي الكيفية  
الحادثة في حروف الفعل  
ظهر انه لا يحصل في الاسم  
حتى يكون ما نحتاجه  
فيه فست الحاجة  
الى التفسير كما فسره قدس  
سره ثم ان القائل اني  
بسؤال وهو ما فائدة جعل  
مطلق الوزن للفعل سببا  
وبيان شرط تأثيره  
وكان الاظهر ان جعل  
السبب الوزن الخاص  
للفعل فلا يحتاج الى شرط  
تأثير واجب بان المصنف  
اراد رعاية النسبة  
بين الاسباب في كون كل  
منها مؤثر بامتناع ولا  
يخفى انه ذهل عن

او الزيدون (ويتعين) وجوبا ايضا (حينئذ) اي حين كون الصفة مفردا والاسم المذكور  
متى او مجحوظا (ان يكون) الاسم المذكور يعني (الزيدان) او الزيدون (فاعلا للصفة)  
حال كونه (قائما مقام الخبر) لانه لا يجوز ان يكون الاسم مبتدأ والصفة خبرا مقدما  
عليه المدم المطابقة لان الخبر اذا كان مشتقا ولم يستوفيه التذكير والتأنيث يجب مطابقة  
للمبتدأ (وثالثها) تطابق الصفة الاسم الذي بعدها في الافراد نحو (اقائم زيد) واقائمة  
هند (و) حينئذ (يجوز فيه الامران) المذكوران سابقا (كما عرفت) آتفاو اما قلنا  
فهنا اربع صور لان فيها صورة اخرى وهي عكس الصورة الثانية يعني ان تكون  
الصفة متى او مجحوظا والاسم المذكور بعدها مفردا مثل اقامان واقائمون زيدوهي  
غير جائزة لانه لا يمكن ان يكون الصفة مبتدأ وذلك الاسم فاعلا لها سادا مسدا الخبر  
لما سبق ولان يكون الاسم المذكور بعدها مفردا مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه لانه  
لا يجوز ان يثنى الخبر او يجمع عند كونه المبتدأ مفردا ولهذا لم يذكرها الشارح وقال  
فهنا ثلاث صور ولم يذكر الرابعة ولما فرغ من تقسيم المبتدأ الى قسمين وتعريف  
تسميه ووضحهما بالامثلة وبين ما هو هو المختار بالبيان اراد ان يذكر الخبر فقال (والخبر  
هو) ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام (المجرد) اي هو الاسم المجرد عن العوامل  
اللفظية قد سبق تحقيق هذا الكلام فتذكر واللام في قوله (لان) متعلق بالتفسير  
تقديره وانما فسرنا بقولنا اي هو الاسم الخ لان (الكلام) اي كلاما ومحتا (في مرفوعات  
الاسم) فلا يكون التعريف لمطلق الخبر اسما كان او فعلا بل انما يكون تعريفا للخبر  
الاسمي ولان ذكر الاسم في تعريف المبتدأ يكون قرينة دالة على ان الاسم مقدر  
هنا ولان الاصل في الخبر الافراد وهو لا يكون الا في الاسم اذا كان الامر كذلك  
(فلا يصدق على) لفظ (يضرب) يعني المضارع الواقع موقع الاسم سواء كان خبرا مثل  
زيد يضرب فانه واقع موقع ضارب لانه (في) تقدير زيد ضارب ولم يكن نحو (يضرب  
زيد) فانه في تقدير ضارب زيد (انه) اي يضرب يعني المضارع الواقع موقع الاسم  
(المجرد المستند به المغاير للصفة المذكورة) يعني يصدق على ذلك المضارع تعريف الخبر  
(لانه) اي ذلك الفعل (ليس باسم) فاذا لم يكن اسما لا يصدق عليه التعريف المختص  
بالاسم فاذا لم يصدق عليه التعريف فلا يصدق المعرف وان كان مجردا عنها مستند به  
مغاير لها (المستند به) صفة بعد صفة للاسم المقدر والباء اما الاستعانة كما في كتب القلم  
او للبيانية (اي ما وقع به الاسناد) اشار بهذا التفسير الى ان القائم مقام الفاعل في المسند  
هو مصدره مثل قولك وقد حيل بين العير والتزوان الضمير المجزور في به راجع الى  
الموصول لان الالف واللام في اسم الفاعل والمفعول موصول على ما يأتي وقال المحقق  
عصام الدين يشعر كلامه بان التركيب من قبيل اسناد الفعل الذي لم يسم فاعله الى مصدره  
على طريقة وقد حيل بين العير والتزوان وليس كذلك بل المسند مسند الى الجار

والجور والياء للسببية اى الاسم الذى اسند بسببه لان اللفظ سبب لاسناد المعنى الى هنا  
 كلامه اقول من كون الباء للسببية لا يلزم ان يكون الاسناد الى الجار والجور بل  
 المعنى الحقيقي ما قاله الشارح تأمل (واحتزبه) اى بقوله المسند به (عن القسم الاول  
 من المبتدأ لانه) اى القسم الاول من المبتدأ وان كان اسما مجردا عن العوامل اللفظية  
 لكنه (مسند اليه لا مسند به) فيجب الاحتراز به عنه لئلا يدخل ما ليس بمسند فى تعريف  
 الخبر (المقار) صفة بعد صفة له ايضا (للفظة) متعلق بالمقار (المذكورة) صفة الصفة  
 اى (لا تعريف المبتدأ) متعلق بالمذكورة بقوله والصفة الواقعة الخ اى الذى لا يكون  
 صفة واقعة بمدح حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر (واحتزبه) اى بقوله  
 المقار للصفة المذكورة (عن القسم الثانى من المبتدأ) لانه وان كان اسما مجردا عن العوامل  
 اللفظية ووقع به الاسناد ايضا لكن لما كان مصدرا بحرف النفي والف الاستفهام جعل  
 مبتدأ للاعتماد ولم يجعل خبرا حتى لو لم يستمد جمل خبرا فلزم اخراجه عن تعريف  
 الخبر فقال المقار للصفة المذكورة احترازا عنه (و) جاز (ك) او جاز (ك) (ان تقول المراد  
 بقوله المسند به) المذكور فى التعريف (المسند به الى المبتدأ) بحذف  
 الجار والجور بقرينة ان المبتدأ والخبر ركنان فى الكلام فاذا ذكر احدهما وجب ذكر  
 الآخر كما تقول مررت فى معنى مررت بزيد بحذف قولك بزيد قرينة حالية او مقالية  
 (او تجعل) معطوف على قوله تقول فى قوله ذلك ان تقول (الباقى) المسند به بمعنى  
 الى لان معنى الباء الاصاق والمصق ينتهى بالمصق به وتمكن عنده كقولك بزيداء  
 فان المدا التصدق بزيد وانتهى كذلك المفيا ينتهى بالفاية ويتم كفى قولك اكلت السمكة  
 حتى رأسها فان الاكل انتهى عند الرأس وتم ولهذه المناسبة استعير الباء ههنا للمعنى الانتها  
 (والضمير الجور راجعا الى المبتدأ) هذا من قيل العطف المذكور وقد مر مرارا  
 ففى هذا التوجيه الاخير ان القائم مقام الفاعل فى المسند ضمير راجع الى الموصول  
 واما على التوجيه الثانى فهو كالتوجيه الاول الذى ذكره الشارح قال الخفى الاقرب  
 ان يراد المسند الى الجرد ويجعل الضمير راجعا الى الجرد والاولى جعل الباء للملابسة  
 اى الجرد المسند الملابس بالجرد اذا فعل ملابس بالعمول للعامل اللفظى ابدالا  
 بالجرد قوله (وعلى التقديرين) اى تقدير حذف الجار والجور وتقدير جعل الباء  
 بمعنى الى متعلق بقوله (مخرج به) اى بقوله المسند (القسم الثانى من المبتدأ) لان المراد  
 بالاسناد حينئذ الاسناد الى المبتدأ بحيث لا يحتمل ان يكون ذلك الاسناد الى غيره حتى  
 يحتاج الى قوله المقار للصفة الخ احترازا عن الاحتمال لغيره (و) على هذا (يكون قوله  
 المقار للصفة المذكورة تأكيداً لما علم ضمنا من التوجيهين انه تبيين فيكون هذا صريحاً  
 ولما بين المبتدأ والخبر وانهما كانا من الملحقات بالفاعل فى الرفع يعنى الضمة والواو  
 والالف وحينئذ لم يكن كل واحد منهما ملحقاً بالفاعل فى العامل اراد ان بين العامل

كون الصرط احد  
 الامرين احدهما  
 الاختصاص والاخر  
 غيره على ان تصور  
 السؤال بنى من الحبط  
 والحلل فان مطلق الوزن  
 للفعل ليس الا الوزن  
 الخاص به فتبصر (قوله ولم  
 يذهب الى منع صرفه  
 الا بعض النحاة اى منع  
 غير المختص وهو يونس  
 فانه اعتبر ما يسد من  
 اوزان الفعل مطلقا سواء  
 غلب على الفعل او لم يغلب  
 واعتبره عيسى بن عمر  
 وصرط كونه منقولا  
 من الفعل واستدل بقوله  
 (انا بنى جلا وطلاع الثنايا  
 متى اضع العمامة تعرفون)  
 وعند سيبويه محمول على  
 تقدير الجملة اما محكية  
 صفة التقدير اى رجل جلا  
 امره اى الكتف او  
 معنى بها فاقبل هذا المعنى  
 قوله ولم يذهب الى منع  
 صرفه الا بعض النحاة لا  
 يصلح وجه التقيد بالبناء  
 للمفعول وانما يوجه به  
 شرط الاختصاص بالفعل  
 او الزيادة من آثار عدم  
 البصيرة (قوله من  
 حروف اثنين لم يصب محرره  
 قوله ولو قال غير قابل  
 لئان قياسا قد وجدنا  
 هذا القيل فى بعض النسخ  
 والظاهر من كلام الهندي  
 ايضا ذلك ولا حاجة الى  
 شئ وراه لان المراد  
 يحصل بهذا القدر وما قبل  
 يكنى قيد عدم القبول  
 بكونه قياسا اذا الفرق

فيهما مبني بقوله (واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء) لا غير عند المذهب  
 المتصور (اي تجريد) مصدر مضاف الى المفعول وهو (الاسم) والفاعل محذوف  
 تقديره تجريدك الاسم وقد سبق معنى التجريد (عن العوامل اللفظية) اي عن عامل  
 لفظي يؤثر في معناه واللام في قوله (ليست) فعل مبني للمفعول متعلق بالتجديد اي الاسم  
 (الى شئ) كافي القسم الثاني من المبتدأ فان قولك اقامم الزيدان مجرد عن العوامل اللفظية  
 ليكون القيام المحض مسندا الى زيد فلا يردان القائم مسندا اليه ايضا كان عامله لفظيا لانه  
 لا يستند اليه القيام المحض (او يستند) مبني للمفعول (اليه) اي الى الاسم (شئ) نائبه كافي  
 القسم الاول من المبتدأ نحو زيد قائم مجرد الاسم ههنا عن العوامل اللفظية ليستند الى ذلك  
 الاسم القيام المحض واذا كان عامله لفظيا لا يكون القيام فقط مسندا الى زيد مثلا ان قولك  
 ان زيدا قائم ان المسند فيه هو القيام المؤكد لا القيام فقط (فعني الابتداء) هو التجريد  
 (عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين) لاقتضاه المبتدأ والخبر على  
 السواء لان التجريد يقتضي الاسناد وهو يقتضي المسند والمسند اليه فالتجريد  
 يقتضي المسند والمسند اليه بالواسطة فاذا اقتضاهما على السواء يكون عاملا  
 فيهما على السواء والا يلزم الترجيح بلا مرجح وذا لا يجوز قوله (واما عند  
 غيرهم) اي عند غير البصريين متعلق بالخبر وهو قوله عامل في الموضوعين قدم عليه  
 لما سبق غير مرة (فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ) لانه مسند اليه ولانه اقوى  
 من المسند لانه يقدم عليه في الاغلب ولذلك عمل فيه ولانه ولي معنى (والمبتدأ) لكونه  
 مسندا اليه وركنا اعظم في الجملة الاسمية لو مقدا ما غالبا عامل (في الخبر) فعامل المبتدأ هو  
 الابتداء اعني التجريد فيكون عامله معنويا وعامل الخبر لكونه المبتدأ لفظيا هكذا قالوا  
 ولكن هذا القول ليس صحيح لان المبتدأ في الاعم الاغلب اسم جامد من ليس شأنه  
 العمل فلا يصح عمل الرفع منه اما في القسم الاول فلما قلنا واما القسم الثاني فلان  
 المبتدأ وان كان عاملا في الخبر بحسب الظاهر لكن عند التحقيق لا عمل له فيه بل عامله  
 الابتداء ليس الا لانه مؤل مثلا ان قولك اقامم الزيدان مؤل بقولنا الشخص الموصوف  
 بالقيام هو الزيدان فيكون هذا القسم بحسب التأويل من القسم الاول فيكون المبتدأ  
 اسما جامدا فلا يعمل الرفع (وقال آخرون) التعبير بالتكثير يشعران ما قالوا ضعيف كما  
 ان التعبير ببعض يفيد الضعف (كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر)  
 يعني قالوا ان المبتدأ عامل في الخبر لكونه مبتدأ والخبر لكونه امرا نسبيا عامل في المبتدأ  
 وهذا ليس الادور امصر حاو هو باطل باتفاق المقلاء لانه يلزم من هذا ان يكون العامل  
 معمولا لا عامل فيه والمعمول عاملا للذي عمل فيه وذا غير جائز تأمل ولا تكن من الغافلين  
 (وعلى هذا) اي على ما قاله الآخرون الجار متعلق بقوله (لا يكونان) تقديره ولا يكونان  
 اي المبتدأ والخبر (مجردين عن العوامل اللفظية) على هذا فقدم على متعلقه للتخصيص

بين مذكر الاسم ومؤنثه  
 بالناء خلاف القياس  
 وانما القياس الفرق  
 بالصيغة كما في رجل  
 وامرأة صرح به الرضي  
 في بحث الجمع غلط صرح  
 لا نقاد الاجماع على ان  
 الناء للفرق بين المذكر  
 والمؤنث مطلقا (اي  
 في الفعل والاسم صفة كان  
 او اسما) ولم يصح الرضي  
 بذلك بل قال فيه ان  
 الغالب في الصفات ان  
 يفرق بين مذكرها  
 مؤنثها بالناء والغالب  
 في الاسماء الجوامد ان  
 يفرق بين مذكرها  
 ومؤنثها بوضع صيغة  
 مخصوصة لكل منها  
 كمبرواتان قال هذا هو  
 الغالب في الموضوعين وقد  
 جاء العكس ايضا في كليهما  
 كاحمر وحمراء والافضل  
 والفضل في الصفات  
 وكامرا وامرأة ورجل  
 ورجلة في الاسماء هذا  
 ويعرف به ان الفاعل  
 قد اقرى عليه من وجهين  
 تأمل تقف (احدها ان لم  
 يقل بخلاف القياس ولا  
 الندرة وثانيها انه قال  
 بنائية الفرق بالصيغة  
 بين المذكر والمؤنث  
 من الاسماء الجوامد  
 وكلامنا ليس فيها (قوله)  
 لم يرد عليه اربع فاذا سمي  
 به رجل قبل اربع اذا سمي  
 به لا قبل الناء فلا حاجة  
 لدفعه الى تقييد عدم قبول  
 بقولنا قياسا وليس به فان  
 مراد الشارح قدس سره  
 ان السائل لو قال اربع اذا  
 سمي رجل تمتح العلمية  
 ووزن الفعل مع محي



لان عدم كونها مجردين عنها يختص بمقاله الآخرين لا غير واما على مقاله البعض  
فما لم يكن لفظيا فقط لان حامل المبتدأ مضوى عنده واما عند البصريين  
فما لمهما مضوى ليس الا ولما فرغ من تعريف المبتدأ والخبر شرع في بيان ماهو الاصل  
فيهما وبيان بعض احوالها فقال (واصل المبتدأ) قد سبق ان معنى الاصل في اللغة  
ما يبنى عليه شئ واما معناه الاصطلاحي ههنا فمقاله الشارح بقوله (اي ما يبنى ان يكون  
المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع) من ذلك الاصل واما اذا منع منه فيعمل بمقتضى ذلك المنع مثلا  
اذا كان المبتدأ نكرة يجب تقديم الخبر لانه كون المبتدأ نكرة على ما سيحى له زيادة تحقيق  
(التقديم) (على الخبر لفظا) لانه محكوم عليه واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه  
عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المفعول فقدم لذلك واما مقال لفظا لانه  
قدم تقديرا وان كان مؤخر لفظا (لان المبتدأ ذات) يبنى دال على الذات تحققة فامثل زيد  
قائم او زيد المنطلق او تأويل مثل المنطلق زيد فانه في تأويل الشخص الموصوف  
بالاطلاق زيد (والخبر حال من احوالها) تحقيقا وتأويلا لما مر آتفا (والذات مقدمة  
على احوالها) طبع ما تقدم الذات وضعا يطابق الطبع الوضع ولذا كان الاصل في المبتدأ  
التقديم لفظا قوله (ومن نمة) متعلق بالفلين الاثنين اعنى الجواز والامتناع الا انه قدم  
عليهما للتخصيص لان جواز القول الاول وامتناع الثاني يختص بان يكون الاصل في  
المبتدأ التقديم لا غير وبيانه لفائدة كون الاصل فيه التقديم وقوله نمة بفتح التاء المثلثة  
والميم المشددة وبعدها هاء السكت اسم من اسماء الاشارة للمكان وقد يستعمل للاشارة  
الى المعنى مجازا (اي ومن اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم) على الخبر (لفظا) لا تقديرا  
لانه في التقديم مقدم (جاز) (قوله) اي قول العرب لان العرب اسم مفرد اللفظ  
مجموع المعنى كالقوم فجاز ارجاع ضمير الجمع اليه او النحاة (في داره زيد) بتقديم الخبر  
على المبتدأ (مع كون الضمير) المجزوء في داره (عائدا) وارجعا (الى زيد المتأخر) صفة  
زيد (لفظا) لتقدمه مرتبة) نصب على التمييز (لاصالة التقديم) اي تقديم المبتدأ (وامتنع)  
عطف على جاز (قوله) (صاحبها في الدار) مقيدا (لعود الضمير) المجزوء في قوله  
صاحبها (الى الدار) واحترز به عن عوده الى شئ مقدرا قبله القرينة الحالية كما تقول هذه  
الجارية صاحبها في الدار لانه يجوز هذا التركيب وفي قول الشارح يعود الضمير الى  
الدار ايماء الى ان قول المصنف امتنع صاحبها في الدار تفريع على المفهوم من قوله واصل  
المبتدأ التقديم (وهو) اي الدار فالتذكير باعتبار لفظه (في جيز الخبر) واما قال في حيز  
الخبر لان الخبر في الحقيقة الفعل عند البصرية واسم الفاعل عند الكوفية كما سيحى (الذي  
اصله التأخير) لما عرفت سابقا (فيلزم عود الضمير الى الدار المتأخر) لفظا وهو ظاهر  
(ورتبة) لان مرتبة الخبر متأخرة عن مرتبة المبتدأ كاسبق (وهو) اي عود الضمير الى  
الدار المتأخر لفظا ورتبة (غير جاز) بل يجب ان يقال في الدار صاحبها بتقديم الخبر

اربعة فهو قابل للتامع  
انه ليس بمختص فلم  
انصرف بمثل علم لمحي  
يصلحة لا امكن الجواب  
الا بالثبوت بالقياس فلواني  
بهما ورد هذا عليه ثم فيه  
كلام ولكن من جهة  
اخرى (قوله ولا اسود  
فانه مختص هو وصف ووزن  
الفعل مع كونه قابلا فانه  
ولا يخفى انه على تقدير  
عدم ثبوت هذا القيد  
يصح اعتباره والدفع به  
بدون الاحتياج الى تقديره  
لان المتبادر من الاطلاق  
ما هو بحسب القياس (قوله  
واحترز بذلك اي بقوله  
مؤثرة فانها تجتمع الجمع  
والالف التأنيث كرجل  
سعى بمساجد او حراء  
لكنها لا تؤثر فيها  
لاستقلال الحكم بالجمية  
والف التأنيث الا ترى  
انك اذا نكرت ما هذا  
صفة لم تنزل الا العلمية وقد  
ثبت انه لا اثر لها فيبقى  
الاسم ممتعا على ما كان  
عليه (قوله ياتي بوزن واحد  
من الجماعة السماء به  
قبل المراد بالجماعة ما فوق  
الواحد فلا يردانه يوجب  
ان لا ينكر المشترك بين  
الاثنين وما يجب ان يبنى  
عليه في هذا المقام ولم يبنه  
له احدان المراد بالتكثير  
التكثير حكما اذا تأويل  
لا يصبر نكرة حقيقة  
اذا النكرة الحقيقة ما وضع  
لفير معين لا ما لا يربطه غير  
معين مجازا والتنبية غير  
مسلم اذا الاصل في الاسم

على المبتدأ لمسايقاً انه اذا كان في جانب المبتدأ ضمير يرجع الى جزء الخبر يجب تقديم مجموع الخبر لانه لا يمكن تقديم ذلك الجزء وجب تقديم مجموعه لئلا يلزم الاضمار المنوع كافي قوله على التمرة مثلها زياداً (وقد يكون المبتدأ نكرة) اورده بكلمة قد المفيدة للتقليل اذا دخلت على المضارع ايذاً الى ان الاصل في المبتدأ التعريف لان الشيء اذا لم يكن معلوماً لا يصح ان يحكم عليه وانما جاء في الجملة الفعلية تنكير الفاعل مثل قام رجل لتخصيص الفاعل بتقديم الحكم عليه ولكون الاصل في المبتدأ التعريف قال الشارح مفيداً بالحال (وان كان الاصل فيه) اي في المبتدأ (ان يكون معرفة) لان الواو في مثل هذا الكلام تكون للحال كقولك آتيتك وان لم تأتني كذا في الضوء (لان للمعرفة معنا معينا) وضعا (و) الحال ان (المطلوب المهم الكثير الوقوع) مضاف اليه مثل قولك مررت بزيد حسن الوجه (في الكلام) اي في كلام العرب (انما هو الحكم) فقط (على) كل امر معبر من (الامور المعينة) لان الحكم يقتضي محكوماً عليه وهو اذا لم يكن معلوماً لا يصح الحكم عليه ولهذا لم يكن المبتدأ معرفة لزوماً اكثر بالكون المحكوم عليه معلوماً معينا فيكون الحكم على معين (ولكنه) اي الا ان المبتدأ (لا يقع) اي لا يكون (نكرة) لما عرفت ان المبتدأ يكون معرفة او نكرة مخصصة (على الاطلاق) اي سواء كانت مخصصة لان جمهور النحاة تفقوا على انه يجب ان يكون المبتدأ معرفة او نكرة مخصصة بوجه ما لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بمعرفة ولا يصح قبليها (بل) يقع المبتدأ نكرة (اذا انحصرت) (تلك النكرة) اذا هنا ظرف محض في معنى الوقت مضاف الى الجملة الفعلية بعدها كقوله تعالى والليل اذا يسر وقولك آتيتك اذا احمر البسراى آتيتك وقت احمراره فالمعنى وقد يكون المبتدأ نكرة وقت تخصيص تلك النكرة (بوجه ما) اعلم ان ما الاسمية تستعمل على ستة اقسام موصولة نحو مررت ما اشتريته وموصوفة اما مفردة نحو مررت بما معجبك او جملة كقوله ~~مررت بما نكره النفوس من الامر~~ فرجة لكل القائل وشرطية نحو ما صنعت اصنع واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وصفة نحو اضربه ضرباً ما وثامة بمعنى شيء منكر او معرفة نحو ان تبدوا الصدقات فقصامي وما ههنا لما قبلها ولذا قال الشارح (من وجوه التخصيص) بيان لكون ما صفة (اذ بالتخصيص يقل اشتراكها) (ان النكرة) وان لم تكن بالتخصيص معرفة محضة الا انها (قرب من المعرفة) فيصح ان تقع مبتدأ لان المبتدأ يكفيه راحة التعريف وهي اي وجوه التخصيص على ما ذكره المصنف ستة احدها ان يتخصص بالصفة لان الصفة في النكرة عند النحاة عبارة عن تقليل الشركاء لانك اذا قلت مثلاً رجل فهو يعم كل فرد من افراد الرجال سواء كان ظلاً او جاهلاً واذا قلت رجل عالم فقد قلته وخصسته بفرد من افراد العالم لخروج الجاهل من ذكر العموم (مثل) (قوله تعالى) (ولعبد) اللام للابتداء تدخل على الجملة الاسمية لتأكيدها والعبد في اللغة من شاة العباد والاقبياد سواء اتفاد

التكبر فاذا زال اعتبار العلمية ما دل الاسم الى ما كان عليه ولو كان هذا في حكم النكرة بان يعتبر تنكيره على سبيل التجوز دون الحقيقة لا يصح الحكم بانصرافه لما عرفت من ان غير المنصرف ما فيه علتان من التسع فباعتبار الاسم المشتمل عليهما ما لا يصلح سبيل المجاز لا يلزم خلوه بحسب الحقيقة ولا يخفى ان الكلام فيها هو كذلك فيكون منصرف بالضرورة وقد حكم عليه بان منصرف هذا خلف (قوله) عن الوصف المشتهر صاحبه به هكذا ينبغي ان يفهم وما قبله اول وصف غير مشتهر به قرينة بصير نكرة ايضاً فتشيد بالمشتهر الى اكتفاء بالمشتهر من التأويل ولا يلتفت اليه (قوله) اي ظهر حين بين اسباب منع الصرف ليل يعني ظهور من غير بيان بل في ضمن بيان اسباب منع الصرف وشرائطها ولنا اختار بين على بين ثم قيل ولا يخفى عليك ان كلام المصنف مطلق ولو قال وكل ما عليه علم بمؤثرة اذا نكرت بل لا سبب او بل سبب واحداً تين الى اخره لكان واضحاً وذلك ممنوع كما ترى (قوله) استثناء عما عني من الاستثناء الاول قبل اي الاستثناء من ما كان الكلام لانه يؤل (قوله) لا يجمع الا ما

بالفعل اولا فلما وصف بقوله (مؤمن) خرج من لا انقياد له وقلت الشركاء فقرب من  
فصح وقوعه مبتدأ وقوله (خبر من مشرك) خبره (فان العبد) لما قلنا (متناول للمؤمن  
والكافر) اى من آمن ومن لم يؤمن (وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة) وقلت  
الشركاء لخروج العبد الكافر فقرب من المعرفة (فجعل مبتدأ) حال كونه مرفوعا  
لفظا (وخبر خبره) هذا من باب عطف الاسمين على معمولى عامل واحد بماطف  
واحد والثانى من وجوده التخصيص التخصيص بعلم المتكلم يعنى ان المتكلم يعلم ان احد  
كاشفى الدار الا انه لا يعلم ان ذلك الاحد من جنس الرجال او من جنس النساء فيسال  
ليعلم ان ذلك الاحد من اى جنس ويقال لثل هذا التخصيص بالمعلم (و) (مثل قولك)  
(الرجل) مبتدأ لتخصيصه بالمعلم كائن (في الدار) خبره (ام امرأة) عطف على رجل  
(فان المتكلم) الذى تلفظ وتكلم (بهذا الكلام) اى قولك ارجل في الدار ام امرأة (يعلم  
ان احدهما) من الرجل والمرأة (في الدار) لان الهمزة الاستهامية مع ام المتصلة انما  
تستعمل فيما يعلم المتكلم احدا المسؤولين عنهما الا انه يقدر على التعيين لعدم جزمه به  
(فيسال مخاطب عن تعيينه) اى تعيين المخاطب ذلك المسؤول عنه فيؤذن المتكلم بما اراده  
(فكانه قال) المتكلم بهذا الكلام (اى) مبتدأ لتخصيصه بقوله (من الامرين) لان من  
اليانية اذا كان ماقبلها نكرة تكون صفة لها (المعلوم) وصف سبى مثل قولك هند  
هائل وشاحها (كون) مرفوع بانه نائب الفاعل لقوله المعلوم (احدهما) مضاف اليه  
والضمير راجع الى الامرين (في الدار) متعلق بالكون (كائن فيها) خبره فكان هذا  
المثال من قبيل التخصيص بالوصف تأويلا وان كان من قبيل التخصيص بالمعلم ظاهر  
(فكل واحد منها) اى من الرجل والمرأة يعنى ايها كان مقدما (تخصص بهذه الصفة)  
اى الصفة القائمة بالمتكلم من انه يعلم احدهما والمراد من الصفة ههنا معناها القوى وهو  
الدلالة على معنى قائم بالغير لا التبع التحوى ولذا قلت الصفة القائمة بالمتكلم وهى علمه  
بكون احدهما في الدار (فجعل) ذلك المقدم (مبتدأ وفي الدار خبره) وهذا ايضا من قبيل  
عطف شيئين على معمولى عامل واحد في المثال المذكور ارجل مقدم فجعل مبتدأ  
وفي الدار خبره حتى لو قدم المرأة وقيل امرأة في الدار بدل رجل لكان الامر كذلك  
من غير فرق فلما معنى لقول من فان الظاهر جعل ضميره الى كل واحد منهما لكنه  
مراده رجل كما فصح عنه قوله وفي الدار خبره ولا تقوم من قال ايضا ولك ان تراى  
الظاهر وتريد بكونه مبتدأ كونه حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتدأ مبتدأ حكما  
بل المراد ما قدم من التلفظ رجلا كان او امرأة تأمل وانصف وعمما تخصص ايضا  
جواب هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال رجل وامرأة في جوابه لتخصيصه بعلم المخاطب  
بثبوت في الدار تعينا من غير احتمال والثالث ان تقع النكرة في حيز التنى والاستفهام مثل  
هل احد خير منك (و) (مثل قولك) (ما احد خير منك) (فان النكرة) يعنى قوله

شرطه الى انه لا يجمع  
غير ماى شرطه فقوله  
الا العدل ووزن الفعل  
مستثنى من هذا المقول  
الذى هو ما اول الكلام  
ويمكن ان يكون المستثنى  
مستثنى من مفهوم الكلام  
بان يكون فى معنى كل  
ما يجمعه العملية المؤثرة  
فهى شرطه الا العدل  
ووزن الفعل وهو تفسير  
لكلام ما خالفه صريحا  
وصراد الشارح ما افاده  
المصنف فى الامالى فالتلا  
الاستثناء من قوله لا يجمع  
اى لا يجمع شيئا من الملل  
او ماى شرط فيه فلولم  
يستثنى العدل ووزن  
الفعل لبق داخل فى العام  
المحذوف فيكون المعنى  
لا يجمع شيئا من الملل الا  
ماى شرط فيه فينتفض  
بالعدل ووزن الفعل  
لتكون الطلبة مجامعها  
وليست شرطا فيما  
فوجب استثناءه من  
عموم ما حكم عليه بان  
الطلبة شرطه وقال الشيخ  
الرضى كلا المستثنى من  
مقدور واحد اى لا يجمع  
سببا غير السبب الذى  
هى شرط فيه الا العدل  
وهذا نحو قولك ما ضربت  
الا زيدا الامر اى ما  
ضربت احدا غير زيدا  
عمر او انا وقع القاتل فى  
هذه الورطة من قول  
الشارح قدس سره لا  
يجمع غير ماى شرطه فيه  
الى آخره ولم يدركه  
لتصوير المعنى لم يمكن

احد(فيه) اى فى قولك وفى بعض النسخ فيها اى فى هذه الصورة (وقعت فى حيز  
 التنى) الحيز بوزن الحيز ما انضم الى الدار من مرفقها وكل ناحية حيز اى سياق التنى  
 بحيث لو لم تكن تلك النكرة معمولة لم تكن من هذا القيل (فاقادت) تلك النكرة (عموم  
 الافراد وشمولها) يعنى شملت لكل فرد من افرادها بحيث لم يبق فرد لم يدخل تحت  
 العموم (فتمت وتخصمت) عطفت تفسير وانما قال او لا فتمت اشارة الى ان التخصيص  
 بمنزلة التعمين لان التنى كما يستغرق الا زمان كلها يستغرق افراده النكرة المنفية كلها  
 بحيث لم يبق فرد لم يكن متنيا فيكون ذلك المنفى اصرا واحداً فيقع مبتدأ لكونه اصرا  
 واحداً ولذا قال الشارح (فانه لا تعدد فى جميع الافراد بل هو) اى جميع الافراد (اصر  
 واحد لان العام منى حيث انه عام لا تعدد فيه كالانسان مثلاً فالمعنى ما فرد من الافراد  
 خير منك او ما جميع الافراد خير منك بل انت خير من كل فرد ومن جميعهم والمقصود  
 منه مدح المخاطب بكونه موصوفاً بصفات الكمال (وكذا) خبر مقدم اى كان النكرة  
 اذا وقعت فى حيز التنى نعم جميع الافراد تقع مبتدأ كذلك (كل نكرة) مبتدأ وقعت  
 (فى الاثبات) يعنى وقعت فى كلام مثبت (قصد بها العموم) هذه الجملة صفة لكل نكرة  
 نحو قوله تعالى كل نفس ذائقة الموت ونحوه يومئذ ناضرة على تقدير ان يتعلق بقوله  
 يومئذ بقوله ناضرة (نحو ثمرة خير من جرادة) هذا قول امير المؤمنين عمر رضى الله  
 تعالى عنه يعين فدية الجرادة اذا قتلها محرم حال احرامه والمقصود منه ان الجاني يقتل  
 الجرادة يتصدق بما شاء سواء كان ثمرة او غيرها والمراد مقدار ثمرة ومن غيرها على  
 نحو قوله عليه السلام تصدقوا ولو بظلف محرق وقوله عليه السلام اولم ولو بشاة  
 ووقوع النكرة فى الاثبات كثير فى المبتدأ قليل فى الفاعل نحو علمت نفس ما قدمت واما  
 فى حيز التنى فيستوى المبتدأ والفاعل ونحوها كذا قاله المحقق والرابع المبتدأ الذى كان  
 فى الاصل مؤخراً على انه فاعل معنى وبدل من المستكن لفظاً بدل الكل ثم قدمه  
 وجعل مبتدأ للتخصيص (و) (مثل قولهم) (شراهم ذئاب) واهمه افعده  
 من الحرقة لانه كان فى الاصل مؤخراً على انه فاعل معنى وبدل لفظاً ثم قدم وجعل  
 مبتدأ (لتخصيصه) اى ذلك الاسم (بما يخص به الفاعل لشبهه) اى لشبه ذلك  
 الاسم بالفاعل (اذ يستعمل) هذا القول (فى موضع ما هه ذئاب الاشر) يعنى يستعمل  
 فى موضع يكون شرفه فاعلاً مقصوداً عليه الفعل لان هذا الكلام محمول على التقديم  
 والتأخير كما قالوا فى انما عرفت اولاً لانه كان فى الاصل فاعلاً قدم للتخصيص (وما) اى  
 المعنى الذى (تخصص به الفاعل قبل ذكره) اى قبل ان يذكر الفاعل (هو) اى ذلك المعنى  
 (صحة كونه) اى الفاعل (محكوماً عليه بما اسند اليه) اى بالفعل المسند الى الفاعل (فانك  
 اذا قلت قام) مثلاً يعنى اذا ذكرت فلا تريد اسناده الى الفاعل سواء كان لازماً او متعدياً  
 (علم) مبنى للمفعول اى حصل العلم القطعى لاسماع قبل ذكر ما اسند اليه (منه) اى

ما حكم عليه بالامكان كما  
 ذكره الشريف فى  
 حواشى الرضى ولكن  
 لا يبنى ان يصار اليه مع قيام  
 الاصلح الراجح على انه  
 مخالف لقصد المصنف كما  
 عرفت آتفاؤ لادالم يلتفت  
 الشارح اليه (قوله) اى لا  
 يوجد شئ من الاصرا  
 الدائر الى آخره قيل لا  
 يخفى سباجة هذا التوجيه  
 ومع ذلك جمع الامع قوله  
 فقط لا يجمعها بما يعينه  
 الفصحاء والاولى  
 ان المستثنى منه شئ منها  
 اى لا يكون مع العلمية  
 شئ منها الا احداً المفرد  
 عن الآخر ولا يلزم  
 استثناء الشئ من نفسه  
 لان المستثنى منه شئ  
 منها اهم من المفرد  
 عن الآخر او المجتمع  
 مع الآخر والمستثنى احداً  
 القيد بالوحدة والافراد  
 وان المستثنى منه سبب  
 لمنع الصرف لانه يكون  
 العلمية المؤثرة شرطاً فيه  
 وهو يشمل مجموعها وكلا  
 منهما لصدق السبب عليهما  
 لان المجموع سبب تام وكلا  
 واحد سبب ناقص واعلم  
 ان فى هذا الاستثناء اشكالاً  
 وما اختاره الشارح قدس  
 سره احسن الوجوه  
 وذلك ان المستثنى منه  
 ان كان السبب المطلق  
 كان على خلاف الواقع  
 وان قيل هو سبب منها  
 كان استثناء الكل  
 من الكل لان قوله احداً  
 لم يرد به احد معين فهو

من قولك قام (ان ما يدكر بعده) اى بعد ذلك الفعل او بعد قولك قام (اصريص ان يحكم عليه بالقيام) يعنى امر دال على الذات بحيث يصح ان يسند القيام اليه (فاذا قلت) يعنى اذا ذكرت بعده (رجل فهو) اى قولك رجل بعده (فى قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام) واعلم ان المهر للكلب من امر يهر اذا اغراه وحرضه والمهر ر صوت الكلب دون نباحه من صرجه على البرد يقال هر يهر هر بالكرس والمعنى ان الذى امر للكلب (بالتباح المعتاد) فى خلقته وجبلته من حيث انه كلب يعنى من غير مقارنة شئ اليه (قد يكون) ذلك التباح (خيرا كما اذا كان) الا هرا ر للكلب بالتباح المعتاد وقت (جى حبيب مثلا) اى صديق صاحبه لانه حينئذ يهر للنشاط لانه يراه غير اجنبى (وقد يكون) ذلك التباح ايضا (شرا كما اذا كان) وقت (جى عدو) لصاحبه حيث يراه اجنيا لاضطرابه وتألمه فيكون الا هرا ر بالتباح المعتاد منقسما الى قسمين ما يكون خيرا عند جى صديقه وما يكون شرا عند جى عدوه (و) اما (المهر له بباح غير معتاد) صفة نباح لا يكون الا بالضماء شئ اليه ومقارنته له (يتشأ به) مبنى للمفعول صفة بعد صفة للتباح وانما وصف به لانه اذا لم يتشأ به يكون من القسم الاول لان الكلب لا يخلو عن نباح سواء كان معتاد او غير معتاد (يكون شرا الا خيرا) فيكون قسما واحدا فقط (ففى الاول) اى على ان يكون التباح منقسما الى قسمين خيرا وشرا (يصح القصر) اى قصر الا هرا ر على الشر (بالنسبة الى الخبر) فيكون قصرا اضافيا ويكون ايضا من قيل قصر الصفة على الموصوف (فعناه) حينئذ (شر لا خيرا هرا ر ذئاب) فتكون صفة الا هرا ر مقصورة على الشر (وعلى الثانى لا يصح القصر) لانه حينئذ لا يحتمل ان يكون خيرا حتى يصح القصر بالنسبة اليه (فيقدر) فيه (وصف حتى يصح القصر) بالنسبة الى ذلك الوصف (فيكون المعنى شر عظيم لاحقرا هرا ر ذئاب) وقد يجمل التنوين للتعظيم مثل قوله تعالى وان يكذبوك فقط كذب رسل اى رسل عظام ولكن الاول النسب بحال هذا العلم اى علم النحو والثانى يعلم المعانى فلا تغفل فالتال انما يكون للتخصيص بما يخص به الفاعل اذا استعمل فى نباح معتاد واما اذا استعمل فى نباح غير معتاد يتشأ به فالتال للتخصيص بالصفة على ما عرفت (وهذا) اى قولهم شر ا هرا ر ذئاب (مثل يضرب) مبنى للمفعول (لرجل قوى) باى وجه كان (ادركنا العجز فى حادثة) يعنى عجز عن دفعها مع انه رجل قوى لا يضره ولا يعجزه شئ فتصحيح هذا القول لا يكون مبتدأ انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار معناه التمثيل فالتراكيب مفيد من غير احتياج الى التخصيص والخامس التخصيص بتقديم الخبر الظرف لان الظرف لما كان محيطا لما يكون مظهر وفاقبه ويكون ايضا محلا له افاد تقديمه التخصيص (و) (مثل قولك) (فى الدار) الجار والمجرور خبر مقدم عند البصريين (ورجل) مبتدأ نكرة لا فاعل الظرف لاشتراطهم فى عمل الظرف فى الاسم الظاهر الاعتماد على احد الاشياء الستة

ايضا يعنى واحد منها فيكون حاصل المعنى لا يوجد سبب منهما الا سبب منهما وان قدر بقرينة ما سبق فلا يوجد سبب غير ماى شرطه الا احد منهما يلزم هذا المحذور ايضا لاتحادهما وان قدر فلا يوجد ما تان العلتان معهما الا احدهما صح الكلام لكن الدوق بأياه بعده من الفهم واذا قيل معنى الكلام لا يوجد شئ من الامور الدائرين كليهما وبين احدهما اعنى ما يصدق عليهما وعلى احدهما يكون المستثنى منه ما هو المتبادر ولا يلزم المحذور قطعا فتبين لك ان اعتراض القائل باسناد الساجدة من قبيل التباحة وان جمع الا مع قوله فقط لا مجموعهما ليس بملاحظة ان يفيد كل منهما ما لا يفيد الاخر او يكون احدهما مؤكدا للآخر حتى يكون مما يباب بل المقصود من الايمان بهذا القول افا دقما افاده الاما نص بالاستثناء وانما زعمه اولى لم يرد به الا ما ذكره المصنف كدليل عليه بقوله لان المستثنى منه شئ منها اهم من المفرد عن الاخر او المجتمع معه لانهم يصب فى التعبير لان شيطانها لا يمكن ان يراد به كلاما لا يصح التخصيص للمانع للمنفرد

على ما سيجي (لتخصيصه بتقديم الخبر) عليه يعني به الخبر الظرف على ان يكون اللام فيه للمهاد الخارجى ولا وجه لقول من قال ولا يخفى ان الاولى ان يقول لتخصيصه بتقديم الخبر الظرف الى هنا كلامه لا مطلق الخبر لان تقديم مطلقه لا يفيد التخصيص اذا اوضح ان يقال قائم رجل لما في الظرف من الاحاطة والشمول وغير ذلك لا بخلاف غيره (لانه اذا قيل في الدار علم) اى حصل للسامع العلم القطعى (ان ما) اى الذى (يذكر بعده) اى بعد قوله في الدار (موصوف بصحة استقراره في الدار) يعنى يعلم ان الذى سيذكر بعده ذات يصح ان توصف بكيئونه فيها فكأنه قيل رجل موصوف بصحة استقراره في الدار كأن فيها (فهو) اى هذا القول (في قوة التخصيص بالصفة) وان كان في الظاهر من قيل التخصيص بتقديم الخبر الظرف وبهذا الاعتبار كان قسما آخر (و) السادس التخصيص بالنسبة الى المتكلم يعنى بالنسبة الى من صدر هذا الكلام منه (مثل قولك) (سلام) مبتداً نكرة مخصصة (عليك) الجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدأ (لتخصيصه) اى لتخصص قولك سلام (بالنسبة الى المتكلم) يعنى بالقياس الى من صدر هذا الكلام منه يدل على هذا المعنى قوله (اذا صلح سلمت سلاماً) لان السلام عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج الى من يقوم به وهو الفاعل (فحذف الفعل) الناصب له مع فاعله يعنى حذف الجملة الفعلية جواز القرينة حاله او غيرها لقصد الاختصار (وعدل) من النصب (الى الرفع) يعنى غير اعراجه بعد حذف الجملة الفعلية الناصب له وجملها مرفوعاً مبتدأ وان كان نكرة لتخصيصه بالقياس الى قائل هذا الكلام (لقصد الدوام والاستمرار) يعنى لقصد ان يكون السلام على سبيل الدوام والاستمرار لان الجملة الاسمية لكونها مؤلفة من اسمين والاسم يدل على الذات والذات مما يدوم ويستمر فالبديل على الدوام والاستمرار بخلاف الجملة الفعلية لانها مركبة من فعل واسم والفعل عرض لبقائه زماناً قليلاً فكيف يدوم فمى يدل على الحدوث والتجدد (فكأنه قال) المتكلم (سلامي) بالاضافة اليه (اى سلام من قبلى) يشير الى ان الاضافة مجازية لان السلام في الحقيقة وصف الله فلا يضاف الى غير الله تعالى الا بطريق المجاز فهذا ايضا في قوة التخصيص بالاضافة وان كان في الظاهر من قيل التخصيص بالنسبة الى المتكلم (عليك هذا) اما اشارة الى ان الحكم بان النكرة يجب ان تخصص حتى تقع مبتدأ فحينئذ يكون قوله قال بعض المحققين منهم الخ عديلاً واما اشارة الى ما ذكره في تفسير قوله سلام عليك والمقصود هو الاول والمعنى ان الحكم بان النكرة يجب ان تخصص بوجه ما تقرب من المعرفة حتى تقع مبتدأ (هو المشهور) المتعارف (فيما بين النحاة) وقال بعض المحققين منهم مدار) مبتدأ ومضاف الى (محة الاخبار عن النكرة) يعنى سبب ان يصح الاخبار عن النكرة واصله مبنى (على الفائدة) الجار والمجرور خبره يعنى كان في الاخبار عن النكرة فائدة يصلح جعلها مبتدأ بلا تكلف شئ قيل لا تنافي بين

ولا سبيل الى القول بان مراده شئ فقط لا مجموع شئ منها لانه مع كونه مخالفاً لصريح باطل في نفس الامر لظهور ان المستثنى منه لا يكون شيئاً يدخل فيه غير ما وان قوله المستثنى منه سبب لمنع الصرف لا يكون الى آخره من جملة ما مر ذكره الا ان القائل خبط في توجيهه لانه لا يجتمعان في شئ واحد فلا يصح اطلاق السبب الواحد عليهما والقول بانها سبب تام وكل واحد منهما سبب ناقص (قوله) فاذا تكون غير المنصرف الى اخره قيل الشرطية ممنوعة وانما يلزم البقاء بلا سبب لولم يكن السبب الاصل معتبراً لكنه يكون الوصف الاصلى معتبراً فيمكن العلية التي هي اقوى منه معتبرة بعد زوالها الا ان يقال العلية لما كانت ناسخة لا اعتبار السبب الاصلى الذي لا يؤثر وحده في الكلمة حيث نسخت اعتبار الصفة لم يعتبر بعد الزوال ومن هذا علمت ان قوله وخالف سيويه الاخفش يصح ان يكون جواباً لسؤال يتوجه على هذه الشرطية من انه يلزم البقاء بلا سبب اذ لم يكن في الكلمة صفة اصلية تمت العلية عن اعتبارها كالوصفية الاصلية اما اذا كانت فيجوز ان يعتبر بزوال

كلام النحاة من وجوه التخصيص وبين ما ذكره في ذلك البعض لأنهم لما رأوا أن المبتدئ لا تفي قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وبين غيره ضبطوا أمثلة فلما تخلف عنها الفائدة ليكون على بصيرة ما في الحكم على النكرة والحاصل أن ما ذكره النحاة مبنى على المبتدئ الذي لا تفي قوته بالتمييز بين الفائدة وغيرها وما ذكره ذلك البعض المحقق مبنى على العالم الذي تفي قوته بالتمييز بينهما ولكل وجهة تأمل (لا على ما ذكره) عطف على الخبر باعادة الجار (من التخصيصات) بيان لما في قوله على ما ذكره (التي يحتاج) مبنى للمفعول (توجهاتها إلى هذه التكاليف الركيكة) أي الضعيفة من ركيزك بالكسر ركز رق وضعف فهو ركيزك وعلى هذا قوله (الواحدة) صفة كاشفة لها فانه يجري مجرى التفسير لأن الواهي في اللغة الضعيف (فعلى هذا) أي على ما قال بعض المحققين (يجوز أن يقال كوكب) مبتدأ من غير تخصيص وهو ظاهر (انقض) أي سقط على وزن انفعول والفعل مع فاعله في محل الرفع خبر المبتدأ (الساعة) منصوب على الظرفية أي كوكب سقط في هذه الساعة وشمس انكسفت وقرأ تخفف الليلة وغير ذلك (لحصول الفائدة) لأن انقضاء الكوكب لما كان نادرا أو خفيا على بعض دون بعض إذا جعل مبتدأ من غير تخصيص وحكم عليه بالانقضاء لتحصل الفائدة (ولا يجوز أن يقال رجل قائم لعدمها) أي لعدم الفائدة في جعل رجل مبتدأ بلا تخصيص وقائم خبره لكون قيام الرجل كثير الوقوع (وهذا القول) أي ما قاله بعض المحققين (اقرب إلى الصواب) لظهور وجهه وهو حصول الفائدة وورود استعمال عليه كقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة على تقدير أن الظرف متعلق بقوله ناضرة وأما على تقدير أن يكون صفة للوجوه فيكون من قيل التخصيص بالصفة وهل من مزيد ويوم لنا ويوم علينا إلى غير ذلك مما لا يمد ولا يحصى وإرجاعها إلى التخصيصات المذكورة تكلف لا يخفى وجهه على الفطن ولما فرغ من بيان الخبر المفرد شرع في بيان أن يكون الخبر جملة فقال (ولما كان الخبر المعروف) بقوله المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة (فيما سبق) في تعريفه (مختصا) بخبر (المفرد) بحيث لا يكون شاملا للخبر الجملة (لكونه) أي لكون الخبر المعروف فيما سبق قسما (من الاسم) والاسم من حيث أنه اسم لا يكون جملة والاسناد فيه غير تام (فلم يكن) الخبر (الجملة) اسمية كانت أو فعلية (داخله فيه) أي في الخبر المعروف لكونه مفردا (إرادان يشير) أي أن يبين (إلى أن خبر المبتدأ قد يقع) يعني قد يكون (جملة) اعلم أن الأصل في الخبر الأفراد لكونه أخصر ولكون الطرفين متفقين في الأفراد إلا أنه قد يكون جملة على خلاف الأصل من الجملة التي لها محل من الأعراب وحصرها في سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف إليه في قول وجزاء شرط وقع بعد الفاء وإذا والتابع للمفرد والجميع لها محل من الأعراب (أيضا) يعني كما يكون الخبر مفردا يكون جملة (فقال) جاعلا كلامه مثلا لما يكون الخبر جملة

العلية فلا يبقى الكلمة على سبب واحد أو بلا سبب فأجاب بأن هذا المنع إنما يقع على قول سيديوه وقول الاخفش أقوى منه والملازمة مبنية عليه وقوله فاذا انكر بقى بلا سبب أو على سبب واحد ظاهرة أنه بقى بلا سبب في غير ما احسب به العدل أو وزن الفعل وفيه نظر لأنه لا يبقى على سبب واحد في سكران علما إذا انكر كما صرح به الشارح وبطلانه ظاهر أما أولى فلأن القياس في الوصف المانع هو أن يكون ما ثبت له في الحال مع قطع النظر عن الإصالة وعدمها وما لم يكن ذلك معتبرا فيه عندهم بل الإصالة سواء تحقق في الحال أم لا يتنوه باشتراطها فلا يصح قياس العلية عليه لظهور أنها حادثة في القياس وهذا على خلافه أما ثانيا فلأن المصنف صرح في الأيضاح والشرح باختيار مذهب سيديوه وزيف قول الاخفش كما ستقف عليه وكلامه في المقدمة أيضا ظاهر بل صريح في امتناعه من قول الاخفش وذلك لأنه أهتم بدفع ما توجه على مذهب سيديوه وظهر في تأييد الاخفش الأثرى إلى قوله ولا يلزمه باب حاتم فكيف يمكن جعل قوله وخالف سيديوه الاخفش جوابا لسؤال

(والخبر قد يكون جملة) فعلية ومشيءا بكلمة قد للتقليل وبصحة التجدد الا ان الاصل في الخبر الافراد لكونه طرفا في الكلام ولما سبق ايضا (اسمية) قدمها لكون البحث في الاسم ولكون الاسم اصلا في الافادة والاعراب (مثل زيد) مبتدأ أول (ابوه) مبتدأ ثان (قائم) خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (و) جملة (فعلية) سواء كان فعلها ماضيا (مثل) (زيد قام) فعل ماض (ابوه) فاعله والفعل مع فاعله الرفع لانه خبر المبتدأ او مضارعا مثل زيد يقوم ابوه وامرا اولها ولذا لم يقيد الجملة بالخبرية وان كان مؤلا مثل زيد اضربه اى مقول في حقه اضربه ومستحق لان يؤمر بالضرب ومثل زيد لا تضربه (ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية) لانها مؤلة بالفعل فتكون في حكم الجملة الفعلية على ما سيجي في قوله وما وقع ظرفا فلا كثيرا مؤلا بجملة والمراد بالجملة الفعلية فلا وجه لقول من قال فالظرفية جملة لانتقال اسناد الفعل الى الظرف ولذا استتر فيه ما كان فاعل الفعل ولا لقوله ولك ان تقول لم يذكرها لانها سبقت غير مرة بل متصل بهذه المسئلة ولم يذكر الشرطية لا المصنف ولا الشارح لانها لا تخرج عنهما لان الجملة هي الجزاء والشرط قيد والجزاء لا يخرج عن الاسمية والفعلية يعنى اذا كان الجزاء فعلية فالجملة الشرطية فعلية وان كان اسمية فالجملة الشرطية اسمية فالخاصل ان الجملة عند المصنف اثنتان اسمية وفعلية لما سبق من انه خسر الكلام فيهما (واذا كان الخبر جملة) لما عرفت (والجملة مستقلة بنفسها) لاشتمالها على الاسناد المشتمل على المسند والمسند اليه (لا تقتضى الارتباط بغيرها) لافادتها فائدة تامة يشير الى ان الفاء في قوله (فلا بد) جزاء الشرط محذوف ولقطة لاهى التي تنفي الجنس ويدمى على الفتح في محل النصب اسمه (في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ) (من تائد) الجار والمجرور في محل الرفع خبره تقديره لا بد حاصل من تائد اى لا محالة ولا فراق (يربطها به) اى يربط ذلك العائد تلك الجملة بالمبتدأ ويخرجها عن الاستقلال ويجعلها مرتبطة به (وذلك العائد) الذي يربطها به (اما ضمير) تائد الى المبتدأ سواء كان عمدة مثل زيد ابوه قائم او فضلة مثل زيد ضربته او مررت به او مضافا اليه (كافى المثالين المذكورين) في المتن (او غيره) اى غير ضمير (كاللام) اى كلام الجنس التي تدخل على فاعل فعل المدح والذم فان فاعلهما اما المحلى بلام الجنس او المضاف او المضاف اليه الكائن (في نعم الرجل زيد) على تقدير ان يكون المخصوص مبتدأ وما قبله اعنى المدح والذم خبره فان الفاعل لما كان محلى بلام الجنس وهو يشمل كل فرد من افراد جازان يربط الجملة لذات الفرد وهو المخصوص لشمول الجنس ذلك الفرد واما على تقدير ان يكون المخصوص خبر مبتدأ محذوف تقديره نعم الرجل هو زيد فلا يكون ذلك المثال مما نحن فيه (ووضع المظهر موضع المضمرة) لزيادة التمكن في ذهن السامع وتقرره فيه لان اعادة لفظ الشيء تقى عن ضميره ويكون قائما مقامه فيا يؤدى مؤداه (في نحو الحاقه)

كذا واما التاقلان قوله وخالف سيبويه الاخفش لاستثناء ما ثبت فيه من الوصفية من الحكم السابق فنل سكران المتع للعلمية من جملة المشتق كما صرح به الشارح قدس سره حيث قال والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا فبدخل سكران وامثاله ومن المجانب القائل بعد ان راي كلامه هذا وارضى به لم يبتدأ الى صراط مستقيم بل اخذ يعترض على المصنف مستدلا بقول الشارح (قوله لم يبق فيه سبب من حيث سببها هي شرطية من الاسباب الاربعة سواء كانت مجتمعة مجملتها كافي اذريحان فان فيه خمس علل التعريف والتأنيث والجمعة والاقصوالنون واذا زال احدها لم يبق شيء منها لكون الاربعة الباقية مشروطة به وكذا ان كانت مع اثنين او ثلاثة من الاربعة او منفردة باحدها واكتفى قدس سره بهذا القدر لحصول المقصود به (قوله والجواب وما قيل ان استعملت للمفاضة سميت بنظم استم بشتين مبالغة في شدة الخوف فيها بحيث يأمر كل صاحبها بالصمت ولا يمكن له حفظ لسانه من اللطم عن غابة



مبتدأ (ما) استفهامية مبتدأ عند سيبويه وخبر مقدم عند غيره (الحاقة) خبر مبتدأ على اختلاف المذهبين والجملة خبر المبتدأ الاول تقديره الحاقة أي ما هي أي شيء هي ووضع المظهر موضع المضمر جاز في مقام التعميم مطلقا (وكون الخبر تفسيراً للمبتدأ) يعني ان يكون عينه مثل الشأن زيد قائم ومقولى عمر وقاعد لا نه لما كان الخبر عن المبتدأ وتفسيراً له استثنى عن الرابطة لكمال الاتصال والامتزاج بينهما بحيث لا يحتاج الى الرابطة الزائدة (نحو قل هو الله احد) (وقد يحذف) مبنى للمفعول (المائد اذا كان ضميراً غير فاعل لانه اذا كان فاعلاً لا يحذف لكونه عمدة في الكلام ومقصودا واما غير الضمير فلكون الخبر عين المبتدأ لا قبل الحذف ووضع الظاهر موضع الضمير لنكتة تفوت مع الحذف لو حذف وكذا اللام اذ لو حذف لا ينساق الذهن الى الضمير فلا يجوز حذف غيره (لقيام قرينة) أي وقت قيام قرينة حالية او مقالية دالة عليه (نحو البر) مبتدأ (الكر) مبتدأ ثان وهو بالفارسية دوازده شتر بار وتفصيله ان الكراثنا عشرو سقا والسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن (بستين) الجار والمجرور خبر المبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (درها) تمييز عما تم بنون الجمع (والسمن) بفتح السين المهملة وسكون الميم وهو ما يخرج من السمسر مبتدأ (منوان) تنية مبتدأ ثان (بدرهم) الجار والمجرور خبر للمبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (أي الكر منه) الجار والمجرور ههنا حال من ضمير الظرف فيلزم تقديمه على عامله الظرف وهو جاز في الحال والظرف لانه امام قدر بالفعل او شبهه او حال من المبتدأ الثاني لان المبتدأ في حكم الفاعل لكونه مسندا اليه البر الكر حال كونه من البر كائن بستين درهما (ومنوان منه) الجار والمجرور فيه صفة لقوله منوان فيكون من قبيل التخصيص بالصفة ولذا وقع مبتدأ لانه حذف (بقرينة) ان بائع البر والسمن لا يسعر غيرها (يعني حذف العائد في هذين المتأخرين بقرينة حالية التسمير) رخ بيان كرد يعني ان بايع البريين قيمة لا قيمة غيره وبائع السمن ايضا يبين قيمته وقال الرضى حذفه قياس عند الكل في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن التبعيضية ويكون الخبر جملة اسمية ويكون المبتدأ الثاني فيها جزء من المبتدأ الاول الى هنا كلامه (وما وقع ظرفا) (أي الخبر الذي) جعل ماموصولة اشارة الى سبق الخبر (وقع ظرف زمان) نحو القتال يوم الجمعة (او ظرف مكان) نحو زيد عندك (او جار ومجرور) فانه جار مجرى الظرف لاحتياجه الى الفعل او معناه احتياج الظرف اليه ولما سبته له لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمننا ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا قال المحشى الظرف عندهم اسم لظرف الزمان والمكان وهم يتسامحون فيطلقونه على الجار والمجرور ثم يتسامحون فيطلقونه على ما يجمع الجميع فالشارح جرى على التسامح الاخير لفائدة التعميم الى هنا كلامه (قالا كثر) مبتدأ

الاضطراب فاصمت غلط لا معدول كما ترى (قوله) ولما كان قول التليذ اظهر مع موافقته لما ذكره من الفائدة جعله اصلا واستند الخالفة الى آخره فيه نظرم من وجوه احدها ان الثابت عند المصنف خلاف ذلك قال في الترح مذهب سيبويه اول ما ثبت مقدما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال تحققها معنى ويلزم الاخفش صرف ما علم ان العرب تمنعه الصرف نحو اسود ومنع صرف ما علم ان العرب تصرفه نحو صرحت بنسوة اربع وقال في الايضاح والذي يحقق امتناع احمر بعد التكبر منع صرف ادم وارقم واسود بعد خروجه عن الوصفية الى الاسمية فلولا اعتبار الوصفية الاصلية لم يستمر وكان يجب صرفه فاجتمعهم على منع صرفه دليل واضح في باب اذا نكر على مذهب سيبويه ولولاهم توافقنا في افضل القوم وهو مثله مغالطة فانه ليس مثله لان الفضل لا يكون صفة حتى تتصل به من حيثئذ يكون صفة وعند ذلك نحن وهم منقول على انه اذا نكر لم ينصرف فا جعلوه حجة اما هو حجة عليه هذا كلامه وثانيها ان ما ذكره من الفائدة متفرع على ما سبق من بيان الظل وشرطها ولا

الفاء فيه جواب الشرط وهو قوله وما وقع ظرفا لان المبتدأ اذ كان موصولا صلتة جملة فعلية او ظرفية يتضمن معنى الشرط فيدخل في جوابه الفاء على ما سيأتى (من النحاة وهم البصريون) كائنون او واقفون (على) (انه) قد الجار ليصح الحمل وحذف الجار من ان وان قياس كثير (اى الخبر الواقع ظرفا) اى ظرف زمان او ظرف مكان او جارا او مجرورا (مقدر) (اى مآول) هذا تفسير باللائم لان التقدير يلزمه التأويل اذا المقدر مآول لاحالة وليصح تعديته بالياء (بجملة) كاشنة (بتقدير الفعل فيه) لان الفعل محتاج الى الفاعل وهو مع فاعله جملة (لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة) ومن ثم ان الظرف يفيد بمجرد من غير ذكر الفعل في الصلة لان الصلة تجب ان تكون جملة واذا افاد فيها يفيد ايضا غيرها واعلم ان الخبر هو المتعلق المحذوف مع الظرف لان المقصود هو الاخبار بوجود الشيء في الظرف لانهم حذفوا بعض الخبر حذفنا لازما واقاموا البعض الآخر مقامه او سموه باسم الخبر اختصارا او مجازا ولذا انتقل الضمير الى الظرف (بمخلاف ما اذا قدر) اى بخلاف الظرف الذى قدر (فيه اسم الفاعل) او اسم المفعول او غيرهما من المشتقات غير الفعلية (كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه) اى الظرف (يصير حينئذ) اى حين قدر فيه اسنى الفاعل او غيره (مفردا) لان اسم الفعل لما كان شبيها بالخالى عن الضمير مثل هو رجل وانت رجل وانار رجل وهو ضارب وانت ضارب وانار ضارب لا يكون مع فاعله جملة فيكون لاحالة مفردا (وجه الاكثر) يعنى البصريين فى ان الظرف مقدر بجملة بتقدير الفعل فيه (ان الظرف لا بد له من متعلق) بفتح اللام لكونه فى الاصل جاراً ومجرورا (عامل فيه) اى ليعمل فيه (والاصل فى العمل هو الفعل) فقط لكونه حدثا قائما بالغير (فاذا وجب التقدير) اى تقدير متعلق ليعمل فيه (فالاصل) اى تقدير ما هو الاصل فى العمل (اولى) والبق وايضا للقياس على الظرف الذى وقع صلة للموصول مثل الذى فى الدار زيدو على الظرف الذى وقع صلة مثل كل رجل فى الدار فله درهم وللمتعلق فى الموضعين فعل لا غير لان الصلة يجب ان تكون جملة (ووجه الاقل) فى ان المقدر فى الظرف اسم الفاعل او نحو (انه) اى الظرف (خبر والاصل فى الخبر الافراد) ليتفق الركبان فى كونهما مفردين ولان المفرد اسرع قبولاً من الجملة فى الربط واجيب بان اتفاق الركبين اما تحقيقا او تأويلا وفى الجملة وان لم يتفقا تحقيقا لكنهما يتفقان تأويلا ولان خبر الجملة اقوى لنا كيدوه وقد مر فى قوله ولما كان الخبر المعروف فيما سبق مختصا بالمفرد (ثم) اى بعد معرفة احوال المبتدأ والخبر (ان الاصل فى المبتدأ التقديم) على الخبر اى لفظا لما سبق (وجاز تأخير) عن الخبر على خلاف الاصل (لكنه) اى الا ان التقديم على الخبر لفظا (قد يجب لامر عارض) يوجب تقديمه عليه (كما اشار اليه المصنف) اى الى ذلك الامر العارض (بقوله) (واذا كان المبتدأ) هذا شروع فى بيان موجبات تقديم المبتدأ على الخبر (مشتلا على ما)

بغنى ان العلوم فيما سبق اعتبار الوصفية الاصلية بعد زوالها فالموافق مذهب سيويه لا قول الاخفش على ان الفائدة لا تتم الا بهذا الاستثناء فهو جزء منها لا خارج عنها موافق او مخالف لها وثالثها ان القول يكون المراد التنبيه على اصابة قول الاخفش وتفرع ما ذكره من القاعدة عليه مع القول بان اشارة الى استثناء مثل احرر علما اذا نكر من هذه القاعدة يتناقضان جزء ما وانما وقع قدس سره فى ذلك من ظاهر لفظ المخالفة واستنادا الى سيويه استناد الاخفش فان رفع الاخفش خلاف الظاهر والامر سهل فان اصل الكلام الانحواجر خلافا للاخفش الا انه لما اراد البسط على وجه يتبين كلا القولين فيه على التفصيل وقائلهما وما سبب الاختلاف سلك هذه الطريقة واستناد المخالفة فى الخلافيات الى كل من الاستاذ والتلميذ شائع ذائع الابرى الى قولهم قال ابو حنيفة رحمة الله كذا خلافا لابي يوسف يعنى خالف ابو حنيفة رحمة الله ابا يوسف خلافا كذا خلافا لابي حنيفة (قوله) وان كان معه فلا يصرف بلا خلاف يعنى ان عمل النزاع ما كان

موصولة او موصوفة والشارح ذهب الى الثاني (له صدر الكلام) فاعل الظرف لوجود شرط عمله في الاسم الظاهر وهو الاعتماد على احد الاشياء الستة ومبتدأ والظرف الخبر مقدم له والجملة الفعلية او الاسمية صفة ما وصلته (اي على معنى وجب له) اي لذلك المعنى (صدر الكلام) وهو معنى يغير الكلام (كلاستفهام) والتخني والترجي لا غير ذلك وانما وجب لهذا المعنى صدر الكلام ليعلم من اول الامر ان الكلام من اي نوع (فانه يجب حينئذ تقديمه) اي تقديم الاستفهام او المبتدأ المتضمن معنى الاستفهام (حفظا لصدارته) وكذا اسماء الشرط نحو من جاء فهو مكرم لانه مؤثر في الكلام ومخرج له عما هو عليه وكل مؤثر فيه له صدر ذلك الكلام وكذا المبتدأ المضاف الى ماله صدر الكلام نحو غلام من قائم فان المضاف لشدة اتصاله بالمضاف اليه جملا بمنزلة كلمة واحدة ومستحقة الصدور وكذا المبتدأ المنزلة منزلة المتضمن له كالمتبدا المقترب خبره بالفاء نحو الذي يأتي في فله درهم وكذا اذا كان المبتدأ ضمير الشأن مثل هو زيد قائم فانه للايهام قبل التفسير فلو اخبر عن الخبر الفات الابهام المقصود وكذا اما التمجيد نحو ما احسن زيدا فانه لا يجوز التصرف فيها بالتقديم والتأخير وكذا المبتدأ الذي دخل عليه لام الابتداء نحو زيد منطلق لاختصاصها بابتداء الكلام او كان الخبر مخصوصا بالمدح والذم في نحو قوله نعم الرجل زيد فقد در في مركزه الاصل اي هو زيد او كان المبتدأ معرفة محذوف الخبر لانه اذا كان محذوفا وجب تقديره فيقدر في مركزه الاصل كقولك في جواب من قال عندك زيد اي زيد عندك كذا قاله السيد عبد الله (مثل من ابوك) وكما اخوتك (فان من) في محل الرفع لانه (مبتدأ مشتمل على ماله صدر الكلام وهو الاستفهام) وانما وجب تقديمه ليعلم في اول الامر ان الكلام اي نوع من انواعه ولانه مغير الكلام من الاخبار الى الانشاء والمغير قبل المغير (فان مضاه) اي معنى من ابوك (اهذا ابوك ام ذلك) او زيد ابوك ام عمر واو غيرهما فاقتصر منه فاقم لفظة من مقام اهذا فتضمن معنى الاستفهام والابتداء فوجب له التقديم (وابوك خبره وهذا) اي كون من مبتدأ وابوك خبره (مذهب سيديويه) لانه يخبر عنه بالعرفه عن النكرة متضمنة استفهاما او نكرة هي افعال التفضيل مقدم خبره والجملة صفة لما قبله نحو مرت برجل افضل به ابوه وامثال المتفق عليه في هذا المقام نحو من قام وما جاء بك وايهم قام ومن قام قت (وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة) بالاضافة وكون من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة ومنع سيديويه الامتناع في المبتدأ المتضمن لمعنى الاستفهام وغيره وكذا ابن الحاجب (ومن خبره الواجب تقديمه) بالرفع لانه فاعل (على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام) فيكون هذا المثال على هذا من وجوب تقديم الخبر على المبتدأ وفي الرضى وانما كان الشرط وغيره مما يغير معنى الكلام الذي لم يفسد بالمغير على اصله فلو جوز ان

معنى الوصفية فيه كذلك قبل العلمية فلا يرد ان مثل افضل الناس مع ثبوت الوصفية فيه منصرف بالاتفاق وكان ينبغي ان يعتبر الوصفية فيه كما يعتبر في احرى بعد زوال الهالاه لا يكون صفة بدون من واما كان معه من فيكون غير منصرف بالاتفاق لظهور معنى الوصفية المختبرة فيه وثبوته فلا يكون من امثال احرى شئ على ما نهت عليه بكلام الايضاح ومن لم يفهم المعنى بل ساقه وهمه الى عكس ما هو المقصود قال اشار الشارح بذلك الى انه بعد تفسير نحو احرى بما فسر تبعه عليه دخول افضل من فيه مع انه لا خلاف فيه ثم قال فنقول ينبغي ان يفسر نحو احرى بما يكون الوصف فيه ظاهرا ولا يكون معه في اللفظ ما لا يكون مع احرى مع من كلمة من التفضيلة حتى لا يتجه عليه افضل من (قوله) فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا لوجه لهذا السؤال قطعا لانه لا يتصور ممن يعترف بلزوم اعتبار الوصفية الاصلية بعد زوال الهافي مثل اسود والكلام (قوله) وفيه بحث لاحاصل له لان اسودا بالحي لا يعتبر وصفها بالسواد ضرورة كنفوبه يصح

يحيى بعده ما يفعله لم يدرك السامع اذا سمع بذلك المفيرا هو راجع الى ما قبله بالتقدير او  
مفيرا لماسيحي بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه الى هنا كلامه فيجب تقديمه لازالة  
التشوش (او كانا) عطف على كان (اي المبتدأ والخبر) (معرقتين) احتراز عن كون  
احدهما معرفة لانه يجب تقديمه نحو زيد منطلق والمنطلق رجل لانه لا يجوز الاخبار  
بالمعرفة عن النكرة (متساويين في التعريف) نحو انا ابو النجم وشعري شعري ونحو  
انت انت وهو وهو وانا انا في مقام المدح (او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما)  
المقدم او المؤخر (مبتدأ والآخر) منها (خبرا) وهذا من باب عطف شيئين على  
معمولى عامل واحد بماطف واحد فانه لو وجدت قرينة دالة على المراد لم يجب التقديم  
مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذا المراد تشبيه الثاني بالاول فيكون المعنى ابو يوسف كابي  
حنيفة ومثل قول ابى تمام بيت لعاب الافاعي القاتلات لعابه وارى الجنى اشتارته  
ايدعوا سله والمراد ههنا ايضا قوله تشبيه الثاني بالاول فيكون التقدير اما به كلعاب الافاعي  
القاتلات ومثله ايضا قوله بنو بنو ابنا ابنا اي بنو ابنا بنو ابنا وبنات بنو بنو ابنا  
الرجال الاباء عنه فانه يلتبس ان المراد الاخبار عن ابنا الابناء بنو ابنا لا الاخبار  
عن الابناء بانهم بمنزلة ابنا الابناء (نحو زيد المنطلق) او المنطلق زيد اى الشخص  
الذى له الانطلاق المسمى يزيد فهذا مثال لكونهما غير متساويين في التعريف لان  
العلم اصرف لماسيحي ولم يمثل للمتساويين في التعريف لدورة (او) (كانا) اي المبتدأ  
والخبر (متساويين) في التخصيص سواء كانا متساويين (في اصل التخصيص لافى  
قدره) يعنى متفاوتين في قدره يعنى تكون جهة التخصيص في احدهما على قدر جهته  
في الاخر فان ذلك غير مراد (حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه)  
مع ان الخبر ههنا انقض من المبتدأ وكقولك ضارب امرأة ضارب رجل صالح ووجب  
تقديمه (ايضا) اي كوجب تقديمه اذا كانا متساويين في قدر التخصيص وهو التخصيص  
بالمعمول مثاله (مثل) قولك (افضل منك افضل منى) وهما متساويان في التخصيص  
بالمعمول مع قطع النظر عن الخطاب والتكلم والافىكون الثانى اخص وانما ووجب  
تقديم المبتدأ على الخبر في هذين النوعين (دفعالا لاشتباه) وعملا بالاصل لان الاصل  
في المبتدأ التقديم فاذا لزم الاشتباه يعمل بالاصل لانه هو المرجع قوله دفعا بالدال  
لا بالراء لان الدفع اسهل من الرفع لان الدفع يكون فى آن الحدوث والرفع يكون بعد  
التقرر فيكون اسهل (او كان الخبر فعلا) (اي المبتدأ) اي يصح المبتدأ ان يكون  
فاعلا لذلك الفعل او تأكيذا لفاعله لو تأخر المبتدأ مثل انا فقت وانا سمعت في حاجتك  
وقوله فعلا (احتراز اعما) اي عن الخبر الذى (لا يكون فعلا) بل يكون لسبب (كافى  
قولك زيد قائم ابوهم فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر) بل يجوز تقديمه عليه عملا  
بالاصل ويجوز تأخيرها ايضا ولذا قال النصارى ممللا (لجواز ان يقال قام ابوهم زيد) لجواز

الحكم بزوال الوصف  
فالانصاف فانه لافرق  
بين اسود واحمر علما على  
ان اعتبار الوصف لم يزل  
عنه بالكلية ايضا فان  
الصرف ومنه من الاحكام  
اللفظية فتعتبر في امرها  
الوصفية الاصلية كما  
اعتبرت في جمعه وادخال  
اللام عليه ولذلك قالوا  
في جمع احمر حمر وان كان  
علما قالوا الاحمر فلولا  
اعتبار الوصف في احمر  
علما لم يحز ذلك فيه  
ولذلك لم يحز ان يقال في  
جد حمد ولا الاحمد بل  
قالوا الاحمد لانه ليس بصفة  
قد ثبت انه يعتبرون  
الوصفية الاصلية فيجب  
اعتبارها ايضا ههنا لانه  
احكام لفظية مثلها وبذلك  
تبين ضعف ما قاله الشيخ  
الرضي من ان الحق ان  
اعتبار ما زال بالكلية ولم  
يبق منه شئ باى تأويل  
كان فيه خلاف الاصل  
اذا المردوم من كل وجه  
لا يؤثر بمجرد كونه  
موجودا بعد ان قال معنى  
اعتبار الوصف الاصل  
بعد التكبرانه كالتأثير مع  
زواله لكونه اصليا وزوال  
ما يضافه وهو العلمية  
فصار اللفظ بحيث لو اراد  
مزيد اثبات معنى الوصف  
الاصلى لحاز بالنظر الى  
زوال المانع لانه يرجع  
معنى الصفة الاصلية حتى  
يكون معنى رب احمر رب  
شخص فيه معنى الحرة  
بل معنى رب احمر شخص

الاضمار قبل الذكر لفظاً لارتبة (لعدم الالتباس) يعنى التباس المبتدأ بالفاعل لعدم تعدد الفاعل ولا بالتأكيذايضاً وهو ظاهر (مثل زيد قام وجب تقديمه) جواب لقوله واذا كان المبتدأ الخ او قوله او كان الخبر فعلاه على ماسبق (اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور) الاربع وكذا يجب تقديمه اذا كان الخبر واقفاً بعد الاوامعنا نحو وما محمد الرسول وانما انت قائم (اما) وجوب تقديم المبتدأ على الخبر (في الصور) الثلاث (الاول) بضم الهمزة وفتح الواو جمع اولى (فلما ذكرنا) من وجوب الصدارة في الصورة الاولى ودفع الالتباس في صورتين الاخيرتين فلا يجوز فيهما تقديم الخبر على المبتدأ اصلاً وقطعا بل ايها مقدم فذلك هو المبتدأ (واما) وجوب التقديم (في الصورة الاخيرة) فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل (لو اخر (اذا كان الفعل) الواقع خبراً عنه (مفرداً مثل زيد قام فانه اذا) اخر المبتدأ عن الخبر (قيل قام زيد التباس المبتدأ بالفاعل) يعنى لم يعلم ان زيداً فاعل للفعل والكلام جملة واحدة او مبتدأ مؤخر والفعل قبله مع فاعله خبر عنه والكلام جملتان يعنى جملة اسمية مؤكدة خبرها جملة فعلية فوجب تقديمه لازالة هذا الالتباس (او بالبدل) عطف على قوله بالفاعل في قوله فلئلا يلتبس المبتدأ ايضاً بالبدل (عن الفاعل اذا كان) الفعل (مثنى) لمثل الزيدان قاما (او مجموعاً) مثل الزيدون قاموا (قانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا) يعنى لو اخر المبتدأ في هذين المتالين وقيل (قاما الزيدان وقاموا الزيدون) يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلاً عن الفاعل) بدل كل من الكل مع انه غير مراد (فالتباس المبتدأ) اي بالبدل عن الفاعل (او بالفاعل على هذا التقدير) اي قاما الزيدان وقاموا الزيدون (ايضاً) اي كالتباس المبتدأ بالفاعل في نحو قام زيد بنه (عن قول من يجوز كون الالف) يعنى الف التثنية (والواو) اي واو الجمع (حرفاً دالاً على تثنية لفاعل وجمعه) لاضمير فاعل للفعل فيكون حينئذ الفاعل الاسم الظاهر (كالتاء في ضربت هند) قالها حرف دال على تأنيث الفاعل لاضمير هو فاعل للفعل فيكون الفاعل الاسم الظاهر وكالواو في اكلوني البراغيث وفي قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وفي الحديث يتماقبون عليكم ملائكة الليل والنهار على قول ● ولما فرغ من بيان الاحوال التي توجب تقديم المبتدأ بعد ان كان فيه الاصل التقديم شرع في بيان الاحوال التي توجب تقديم الخبر بعد ان كان الاصل فيه التأخير فقال (واذا تضمن) اي اذا كان مشتملاً فتغير العبارة التي كانت في المبتدأ للفتن فيها لكن الاشتمال خبر من التضمن لانه يبادر منه كونه ماله صدر الكلام لا يلزم (الخبر المفرد) (الذي ليس بجملة) لان المفرد يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع وعلى ما يقابل الجملة وشبهه والمراد الاخير (صورة سواء كان) الخبر المفرد (بحسب الحقيقة جملة او غير جملة) (ما) موصولة او موصوفة مفعول تضمن لانه متعده (له صدر الكلام) فاعل الظرف او مبتدأ خبره

مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسوداً او ابيضاً او احمر فان كون الامر كذلك لا يستدعى سقوط اعتبار الوصفية بالكلية كيف وقد ثبت بعض الاحكام المتفرعة على اعتبارها كما عرفت (قوله) لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضاً قيل الاولى ان يقال كان منطوقه ان يلزمه لئلا يكون هو وقوله فاجاب متناظرين ولا يخفى ان الامر بالعكس فان الجواب لا بد له من سؤال وهو يكون هنا بالزام هذا الباب لا بجملة منطوقه الزوم ثم لو قال كال منطوقه ان يلزم اعتباره ثم قال بدل قوله فاجاب ولذا قال كان احسن واولى ثم ان القائل يجوز كون لا يلزمه من الالزام وهو خلاف الظاهر لا يصار اليه بدون الداعي (قوله) فان العلم للخصوص والوصف للعموم اذا العلمية وصف الشيء لدلول بعينه لا يتجاوز الوصفية وضع الشيء لمن قام به ذلك المعنى مطلقاً فكيف يكون الشيء مختصاً غير مختص قيل الاوضح في بيان التضاد ان العلمية كون اللفظ موضوعاً لصفات معينة من غير اعتبار وصفية الوصفية كونها مستعملة في ذات مبهمة في غایت الابهام مع اعتبار صفة وفيه ما فيه (قوله) وهو منع صرف لفظ واحد قبل شجه عليه

الظرف (اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام) وغيره مما يقتضى صدر الكلام  
 (مثل اين زيد) فمناه في الدار زيدام في السوق (زيد) مرفوع لفظا لانه (مبتدا)  
 عند البصريين لانه شرط والاعتماد على احدا الاشياء الستة في عمل الظرف في الاسم  
 الظاهر واما عند الكوفيين فزيد فاعل الظرف لانهم لم يشترطوا الاعتماد فلا يكون  
 مانحن فيه لان الجملة الظرفية لا محل لها من الاعراب (واين) ظرف من الظروف  
 المكانية مبني على الفتح لتضمنه مبني همزة الاستفهام ولذا قال الشارح (اسم متضمن  
 للاستفهام خبره وهو) اي لفظا (ظرف) كما قلنا لانه لا بد له من متعلق عامل فيه (فان  
 قدر بفعل) لكونه اصلا في العمل والفعل لا بد له من فاعل (كان) الظرف المقدّر بالفعل  
 المحتاج الى الفاعل (الخبر جملة حقيقة ومفردا صورة) فتكون تلك الجملة خبرا مقدما  
 لتضمنها معنى الاستفهام المقتضى صدر الكلام (وان قدر باسم الفاعل كان الخبر) اي  
 الظرف المذكور (مفردا حقيقة وصورة) لما سبق ان اسم الفاعل لا يكون جملة (وعلى)  
 كلا (التقديرين) اي تقدير الفعل وتقدر باسم الفاعل (ليس) الخبر (بجملة صورة)  
 وان كان على التقدير الاول جملة حقيقة فاطلاق الافراد عليه لا يكون بحسب الصورة  
 (واحتزبه) اي بقيد الافراد او بقوله المفرد عما يكون الخبر جملة متضمنة لما يقتضى  
 صدر الكلام (عن نحو زيد اين ابوه) فزيد مبتدا وابن اسم متضمن للاستفهام خبر  
 مقدم وابوه مبتدا مؤخر وهو مع خبره المقدم عليه جملة اسمية متضمنة لمعنى الاستفهام  
 خبره فلا يجب حينئذ تقديم الخبر لان ابوه ان كان مبتدا كما قلنا فقد وقع الاستفهام في  
 صدر جملة فلا يحتاج الى تقديمه لان ما يقتضى صدر الكلام انما يقتضى صدر جملة داخل  
 هو عليها يجب ان لا يتقدم عليه احد ركني هذه الجملة ولا يقتضى صدر كل جملة فان كان  
 ابوه فاعله فقد وقع في صدر ما هو كاجملة فاخذ حكمها في عدم الاحتياج الى التقديم  
 (اذ لا يبطل بتأخير) اي بتأخير ذلك الخبر (صدارة ماله صدر الكلام لتصدره في  
 جملة) وجملة ما يفير لما ذكرنا (او كان) (الخبر) الباء في قوله (بتقديمه) اي الخبر  
 متعلق (بمصححاله) احتزبه عن ان يكون الخبر بتأخير مصححا لكونه مبتدا  
 نحو زيد قام فان زيدا انما يصح كونه مبتدا بتأخير حتى لو قدم وقيل قام زيد وجب  
 كونه فاعلا له (اي للمبتدا من حيث انه مبتدا) لا من حيث انه اسم (بتقديمه يصح وقوعه  
 مبتدا) اي لكون تقديم الخبر الظرف مصححاله وذلك الظرف امام ذكره (مثل  
 في الدار رجل) او محذوف كقولك رجل في جواب من قال من عندك رجل واحتز  
 بقيد المصحح عن مثل رجل عالم في الدار فان التقديم ليس بواجب فيه لان تقديمه  
 ليس بمصحح بل المصحح فيه الوصف ومنه قوله تعالى واجل مسمى عنده (فان)  
 قوله (في الدار خبر) مقدم (تخصص المبتدا بتقديمه كما عرفت) فيما سبق في وجوه تخصيص  
 المبتدا النكرة حيث يقال له التخصيص بتقديم الخبر الظرف (فلو) عمل بما هو الاصل

ان العلمية والوصفية  
 ليستا متضادتين في هذا  
 الحكم بل متوافقتين  
 ولا منع من اعتبار  
 التضادين فيما يتوافقان  
 فيه وهذا السؤال مبني  
 على القول من لفظ واحد  
 فان مراد الشارح قدس  
 سرمان منع صرف لفظ  
 واحد لكونه مختصا وغير  
 مختص من قبيل الجمع  
 بين المتضادين في شيء  
 واحد (قوله) قد دخله  
 الكسر دون التنوين لانه  
 لا يجمع مع اللام والاضافة  
 اذ التنوين دليل عام الاسم  
 و اضافته مشعرة بعدم تمامه  
 متافرا واما تافرا اللام  
 والتنوين فلكونه في  
 بعض المواضع علامة  
 للتكبر وهذا حرف  
 التصريف ليس الا ولا يبعد  
 ما قيل لما عاقبة اللام  
 والاضافة التنوين سارنا  
 كالنوع منه فكأنه ثابت  
 (قوله) وحيث ضعف  
 مشابهة للفعل لم يؤثر الا  
 في سقوط التنوين دون  
 تافره الذي هو المكسرة الى  
 حاله وسقط التنوين  
 لامتناعه من الصرف هذا  
 مخالف لما نقله المصنف  
 عنهم كما سخط عليه  
 (قوله) ومنهم من ذهب  
 الى ان التاني الى قوله  
 وهذا القول السبب ما  
 عرف به المصنف غير  
 التصريف مما يجب حذفه  
 فانه مستدرج فيقال له لا يصح  
 ان يكون وجها مستغلا  
 وقولا مقابلا لما سبقه كيف

في الخبر (او) (كان) (متعلقه) (يكسر اللام) فان فتح اللام يراد به مجموع ما وقع خبرا لفظا وهو على التمرة نظرا الى ان الخبر في الحقيقة استقر واستقر لان الفعل واشبهه متعلق بالكسر لانه غرض وان كسر يراد به المرجوع اليه وهو التمرة خاصة نظر الى انه جزء الخبر والمراد ههنا الثاني اى جزء الخبر يعنى اذا اتصل بالمبتدأ ضمير راجع جزء الخبر (اى كان متعلق الخبر) اى جزؤه (التابع) صفة المضاف وهو المتعلق (له) اى للخبر (سبية يتمتع معها) اى مع تلك التبعية (تقديمه) اى تقديم ذلك التابع (على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل) لان الضمير عائدا الى المجرور وهو ليس بخبر ولا جزؤه بل الخبر قوله متوكل فلا يجب فيه تقديم الخبر بل العمل بما هو الاصل اولى واحرى ولان الضمير في عبده وان كان عائدا الى الله الذى هو متعلق بالخبر الذى هو متوكل الى ان تعلقه ليس بالمعنى المذكور الذى هو تعلق الجزء بالكل (ضمير) (كائن) (في) (جانب) (المبتدأ) بان كان الضمير مضافا اليه (راجع الى ذلك المتعلق) فقط وانما واجب تقديم الخبر (اذلواخر) الخبر عملا بما هو الاصل فيه (لزم الاضمار قبل الذكر لفظا) ورتبة (ومعنى) حتى لو قيل مثلهما زيد على التمرة لكان مثل قولك صاحبها في الدار وقدم امتاعه (مثل على التمرة مثلهما زيدا) كناية عن كثرة زيد خلط بالتمر (فقوله مثلهما اى مثل التمرة) صر فروع لفظا لانه (مبتدأ) ومضاف الى ضمير راجع الى التمرة في قوله على التمرة ولذا قال الشارح (وفيه) اى في قوله مثلهما (ضمير) وهو المضاف اليه راجع (متعلق الخبر) بكسر اللام اى جزء الخبر (وهو) اى ذلك المتعلق (التمر) بدون الجار (لان الخبر هو) مجموع (قوله على التمرة) يعنى الجار والمجرور كلاهما في محل الرفع على الخبرية (والتمر متعلق به) اى بالخبر وهو الكل (مثل تعلق الجزء بالكل) يعنى كما ان الجزء يتعلق بالكل كذلك التمرة متعلق بالخبر وهو الكل (او) (كان الخبر) (خبرا عن ان) (المفتوحة) قيدها بالمفتوحة لان المكسورة لا تصلح ان تكون مع اسمها وخبرها مبتدأ لكونها جملة والمبتدأ مفرد فينبغي منافاة فاذا قدم الخبر سواء كان نظرا كالمثال المذكور في المتن او غير نظري نحو حق انك عالم عرف من اول الاسرار الذى يحى بعد ان المفتوحة مبتدأ لان الخبر لا بد له من مبتدأ ولا يصلح له الا المفتوحة (الواقعة مع اسمها وخبرها المأولة) صفة بعدد صفة لان (بالفرد مبتدأ) مفعول لقوله الواقعة لان الوقوع يتعدى نحو وقعت السكين عنق الشاة وانما واجب تقديم الخبر على المبتدأ اذلواخر الخبر على ما هو الاصل لا لتبست المفتوحة بالمكسورة لانه لم يلبظ ان خبر لان المكسورة بعد خبر وان كان الخبر نظرا فاذا يظن انه متعلق لخبر ان المكسورة

لا والمصنف قد بين الخلاف في الامايل بذكر القولين حيث قال ومنهم من يقول انصرف ومنهم من يقول انجر فالذين قالوا انجر فروا من الصرف لانه عندهم غير منصرف لقيام العلتين المانعتين فان موجب العلتين عندهم حذف التنوين وموجب حذف الكسر حذف التنوين لاجل العلتين فاذا زال التنوين لا لاجل العلتين فقد ذهب موجب ذهاب الكسر فوجب ان يثبت والذين قالوا انصرف فروا من انجر لانه عندهم منصرف وان قابل من فيه هلئان كانهم فلهوا ان السلام والاضافة مانعان لثبوت خصوصيتهما بالاسماء ليعنى يخص بها كانهما قابلت السبين لواحداهما فرجع الاسم الى اصله في الصرف وايضا نقل في الشرح هذين القولين ولم يزد عليهما فانه قال وذلك اعني انجر بالكسر اما لانه دخل عليه ما هو من خواص الاسماء قابل شبه الفعل فرجع الى اصله واما لان الجر لم يتمتع فيه الاحباء لذهاب التنوين او العلتين فلما كان ذوال التنوين حنا لاجل اللام او الاضافة لا العلتين زال موجب منع الجر فدخل وهذا قول اكثرهم وكان الشارح قدس سره نظر الى ان المصنف

واذا تقدم عرف انه خبر للمبتدأ واذا علم ان المقدم خبر علم ان ما بعد الخبر ان المفتوحة  
 لا المكسورة لانها مع خبرها جملة وهي لا تقع مبتدأ بخلاف المفتوحة فانها مع خبرها  
 في تقدير المفرد كما سبق (اذ في تأخيرها) اى في تأخير الخبر عملا بما هو الاصل فيه (خوف  
 ليس) بفتح اللام وسكون الباء الالباس اى خوف التباس (ان المفتوحة بان  
 المكسورة في التلغظ) يعنى لم يعلم السامع ان المتكلم تلفظ بالفتحة او بالكسرة (لا مكان  
 الذهول) اى لا مكان ان يكون غافلا (عن الفتحة) بل التباس عنده ان التلغظ بالفتحة  
 او بالكسرة (لخفاها) اى الفتحة (او فى الكتابة) مصدر كتب كالحطابة مصدر خطب  
 معطوف على قوله فى التلغظ باعادة الجار فيه لان المعطوف على المظهر المجزور يجوز اعادة  
 الجار فيه ولا يؤخر يعنى لو اخر الخبر اعنى قوله عندى عملا بما هو الاصل وكتب انك قائم  
 عندى احتمل انها المكسورة وعندي ظرف قائم او خبر بعد الخبر والكلام جملة  
 اسمية مؤكدة وحدها او انها المفتوحة وهي مع ما بعدها مبتدأ وعندي خبرها فالتقدير  
 قيامك كائن عندي والكلام جملة اسمية بلانا كيد فلقد فتح هذا الاحتمال وجب تقديم  
 الخبر سواء كان ظرفا (مثل عندي انك قائم) او غيره مثل حق انك قائم (وجب تقديمه)  
 (اى تقديم الخبر على المبتدأ فى جميع هذا الصور) الرابع (لما ذكرنا) علة كل واحدة  
 منها فى حيزها فليرجع اليها (وقد يتعدد الخبر) لانه حكم والحكم على شئ يجوز  
 تعدده (من غير تعدد الخبر عنه) قيده تصحيحا للتقليل فى فقدان تعدد الخبر متى  
 تعدد الخبر عنه كثير ومنه زيد قائم وعمر وقاعد (فيكون) الخبر (اثنين فصاعدا) يعنى  
 فزيد اعلى الاثنين الى ان ينتهى (وذلك التعددا) ان يكون (بحسب اللفظ والمعنى) يعنى  
 ان يكون لفظ الخبر الثانى غير لفظ الخبر الاول ومعناه ايضا كذلك مع جواز  
 اجتماعهما فى محل واحد (جيمما) اى يكون تعدد الخبر بحسب اللفظ والمعنى حال كونهما  
 مجتمعين لا بحسب اللفظ فقط ولا بحسب المعنى فقط (ويستعمل ذلك) اى التعدد الذى  
 بحسب اللفظ والمعنى جيمما (على وجهين) احدهما ان يستعمل (بالعطف) بان اثنائى  
 معطوف على الاول (مثل زيد عالم وعافل) وليس قولك عالم وجاهل من هذا القيل  
 لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شئ واحد وهما الخبر عنه بالعالم غير الخبر عنه  
 بجاهل فلا يكون من تعدد الخبر فى شئ بل يكون تقديره هو رجل عالم وهو رجل  
 جاهل (و) الثانى يستعمل (بغير العطف) (مثل زيد عالم عافل) وفى الرضى لان  
 الاخبار المتعددة فيها اما ان تكون متضادة اولا فالاول كقوله تعالى وهو الغفور  
 الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد فى كل واحد ضمير يرجع الى المبتدأ ان كان  
 مشتقا ولا اشكال فيه (و) الثانى (اما بحسب اللفظ فقط) عطف على قوله اما بحسب  
 اللفظ والمعنى جيمما وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا فى الحقيقة نحو زيد جائع  
 نائم لانها بمعنى واحد والثانى تأكيد للاول والمراد بالتعدد ان يكون لكل منهما  
 معنى الا انها اذا اجتماعا يحصل معنى واحد ايضا بان يكون الثانى تأكيد للاول

لا يعرف غير المنصرف  
 بما عرفه لزمه القول  
 بدم انصرف مادخله  
 الكسر والتون عند  
 تحقق العتين وانصرف  
 ما لم يكن فيه تلاهما واحدا  
 وان وجد فيه احدهما مبنى  
 ذلك القول هذا فكم  
 بالنسبة لكنه غفل ان  
 جميع النحاة متفقون على  
 ان امتناع الاسم  
 من الصرف لتحقق  
 العتين فغير المنصرف  
 ما فيه علان ليس الا الا انه  
 لما كان تفسيره بما لا يدخله  
 الكسر والتون اوضح  
 بناء على ظهور امره  
 عرفه بعضهم بالخلاف  
 جار بنهم اى وجهه سره  
 والمعجب انه قدس سره  
 نقل عنهم الخلاف فى  
 انصرافه قبل هذا الكلام  
 ولم يتعطن منه لما ذكرناه  
 وبهذا التفصيل ظهر فساد  
 ما قاله الشيخ الرضى فى  
 اول الباب والفاضل  
 الشريف فى هذا المقام  
 من ان مادخله اللام  
 او الاضافة عما فيه علان  
 من التسع غير منصرف  
 على مذهب المصنف  
 عليه وعند غيره هو  
 منصرف سواء قالوا  
 ان الكسر سقط تبعا  
 للتون وقالوا ان الكسر  
 والتون سقطا معا (قوله  
 المرفوعات) قيل اما جمع  
 ولم ياب بالمراد لان  
 تعريف المرفوع وتعريف  
 الرفع وهما ان المرفوع  
 ليس الا واحدا وهو



مثل قولك زيد جائع ( نحو هذا حلوا حامض ) لان الضمير يرجع من كل واحد من  
 الحبرين الى مجموع المبتدأ اذا المعنى في جميع اجزائه حلوة وفيها كلها حموضة لانه  
 امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة  
 بينهما ولذا علل الشارح بقوله ( فانهما في الحقيقة خبر واحد اى من ) بضم الميم  
 وتشديد الزاى المعجمة اى جامع بين الحلوة والحوضة لان المقصود اثبات  
 الكيفية المتوسطة بينهما لا اثبات انفسهما ولو كان كذلك لكفى ان يقال هذا حلوا وهذا  
 حامض فيكون بيان حلوية هذا وحامضية ذاك ولو لكون هذا غير مراد قال هذا حلوا  
 حامض مراد به الكيفية المتوسطة بينهما ( وفي هذه الصورة ) اى صورة تعدد اللفظ  
 فقط دون المعنى ( ترك المطف ) بينهما ( اولى ) لشدة الاتصال بينهما لان مجموعهما  
 بمنزلة مفرد فلو استعمل المطف بينهما لكان عطف كلة على بعض تلك الكلمة ( ونظر  
 بعض النحاة ) وهو ابو على ( الى صورة التعدد وجوز المطف ) بالواو لانها للجمع  
 المطلق وفي الرضى واعلم انه يجوز ان يعطف احدا الجزئين على الاخر بالواو مع اتصاف  
 مجموع المبتدأ بكل واحد من الجزئين تقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع وكذا  
 كل ما هو بمنزلة خبره في رجوع الضمير من كل واحد من الجزئين الى مجموع المبتدأ اذا المعنى  
 في جميع اجزائه نحو هذا ابيض واسود وهذا حلوا حامض وقد سبق واما اذا لم يرجع  
 ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ نحوها عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدأ  
 مفكوك تقديرا اى احدهما عالم والاخر جاهل الى هنا كلامه ( ولا يبعد ان ) ( قال مراد  
 المصنف ) يعنى توجيه عبارته الياء في قوله ( بتعدد الخبر ) متعلق بقوله مراد المصنف  
 في قوله وقد يتعدد الخبر ( ما ) اى التعدد الذى ( يكون بغير عطف لان التعدد  
 بالمطف لا خفاء فيه لافى ) تعدد ( الخبر ) على ماسبق ( ولا فى ) تعدد ( المبتدأ ) مثل  
 زيد وعمرو بكر قائم يعنى كل واحد منهما او زيد قائم وعمرو وبكر ( ولا فى ) تعدد  
 ( غيرهما ) اى غير الخبر والمبتدأ مثل تعدد الفاعل مثل قام زيد وعمرو والمفعول مثل  
 ضربت زيدا وعمرو او غيرهما مما يجوز التعدد فيه لان المصنف بين في هذا الكتاب  
 ما فيه خفاء ويوضحه وما هو مبين بنفسه لا يحتاج الى البيان ( وايضا ) اى كان المتعدد  
 بالمطف لا خفاء فيه لافى الخبر ولا فى المبتدأ ولا فى غيرها كذلك ( المتعدد بالمطف )  
 سواء كان فى الخبر او فى المبتدأ او غيرها ( ليس بخبر ) ومبتدأ ( بل ) انما ( هو من  
 توابعه ) اى من توابع الخبر والمبتدأ او غيرها لان المعطوف بالحروف من جملة  
 التوابع على ماسيجي ( ولهذا ) اى لكون مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون  
 بغير عطف لعدم الخفاء فى التعدد بالمطف ( اورد ) المصنف ( فى المثال ) لتعدد الخبر  
 ( الخبر المتعدد ) مفعول اورد ( بغير عطف ولو جعل التعدد ) المفهوم من وقد يتعدد  
 الخبر ( اعم ) من ان يكون بغير عطف كما هو الظاهر من العبارة او بعطف

الفاعل فزال ذلك الفهم  
 بضمة الجمع الدالة على التعدد  
 وبعد تسليم وتعريف  
 الرفع ولهازم ذينك  
 التعريفين لاقاله لا تعويل  
 عليه لظهور زوال  
 هذا الوهم بقوله فنه  
 فالوجه هو التنبيه على  
 تعدد الانواع ليس الا  
 قوله لان موصوفة الاسم  
 قبل اما لان الكلام  
 فى الاسماء فالظاهر جعل  
 الموصوف الاسماء  
 الكلمات واما لانه لو جعل  
 موصوفة الكلمات لم يصح  
 قوله هو ما تشتمل على  
 علم الفاعلية لان الكلمة  
 المرفوعة تشتمل الفعل  
 المضارع المرفوع وهو  
 لا تشتمل على علم الفاعلية  
 لان الرقم فيه ليس  
 علم الفاعلية ثم قيل وهذا  
 وجه دقيق يتقدح منه  
 ما يستضى به اولو الابصار  
 الى وجه بدعي فى اختيار  
 علم الفاعلية فى تعريف  
 المرفوع على الرفع وهو  
 انما تشتمل على الرفع  
 اعم من الاسم المرفوع  
 الذى هو المرفوع فى هذا  
 المقام ولا وجه لكلا القولين  
 لان الرفع وعلم الفاعلية  
 مترادفان بحسب  
 الاصطلاح كما سبق من  
 قول المصنف واتواعه  
 رفع ونصب وجرف الرفع  
 علم الفاعلية فكل ما يصدق  
 عليه الرفع يصدق عليه  
 علم الفاعلية والعكس لو  
 كان بينهما عموم كازعمه  
 القائل لا صح إطلاق

(فالاقتصار) أي اقتصار المصنف في التمثيل (عليه) أي على إيراد المثال بغير عطف (لذلك) قوله فالاقتصار مبتدأ لذلك الجار والمجرور خبره وإشارة إلى قوله لأن التعدد بالمعطف لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرها لا إلى قوله أيضا ولا إليهما جميعا يعرف بالتأمل أي لكون المتعدد بالمعطف لا خفاء فيه إلى آخره (وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط) أي يندرج فيه معناه فيصح دخول الفاء أي الفاء الجزائية في الخبر أي إذا ما تضمنه المبتدأ من معنى الشرط كما يصح دخولها في جواب الشرط اعلم أن الفاء تدخل في خبر المبتدأ الواقع بعد ما وجوبا نحو ما زيد فنطلق ولا نخذف إلا للضرورة نحو \* فاما القتال لا قتال لديكم \* في مكان فلا قتال أو لا ضمار القول كقوله تعالى \* واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم \* أي يقال لهم اكفرتم وتدخل جواز في خبر المبتدأ المذكور ههنا كذا في الرضى (وهو) أي معنى الشرط (سببية الاول للثاني) أي يكون الاول سببا للثاني نحو الذي يأتي فله درهم لأن آتيانه سبب لاستحقاقه الدرهم حتى لو لم يأت به لا يستحقه قطعا كقوله ان جئني فلك درهم (أو للحكم به) يعني ان يكون الاول سببا للحكم بالثاني عليه وان لم يكن سببا فلا يرد بان يقال لم تدخلت الفاء في قوله \* وما بكم من نعمة فمن الله \* مع ان الاول ليس بسبب للثاني بل الاول سبب والثاني مسبب لأن استقرار النعمة بالمخاطبين ليس سببا لكونه من الله تعالى بل الامر بالعكس يعني بل كونها من الله تعالى سبب لاستقرارها فيهم فاستقرارها سبب للحكم بكونها من الله تعالى وقيل وجد النعمة فيهم من جعلهم معطيها سبب للاخبار بانها من عند الله تعالى والاوجه ان وجودها سبب لكونها من عند الله تعالى فحينئذ لا احتاج إلى قوله أو للحكم به (فلا يرد عليه) أي قوله وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط (نحو) قوله تعالى (وما) أي نعمة استقرت بكم حال كونكم منكبين أو جاهلين معطيها (من نعمة) بيان لما الموصوفة (فمن الله) يعني سبب للحكم بكونها من الله تعالى اذ لو كانت من غيره تعالى لما استقرت بكم قطعا لأن نعم الله تعالى لكونها كثيرة لا تحصى مستقرة لا محالة (فيشبه المبتدأ الشرط) لتضمنه معناه (في سببية) أي سببية المبتدأ (للخبر سببية الشرط للجزاء) كذلك المبتدأ المتضمن معناه يكون سببا للجزاء قصد الان السببية لازم للشرط لانه لا فائدة له سواها بخلاف المبتدأ فانه يصح قصدها وعدم قصدها بقاء الفائدة دون قصدها فلذا افترقا بصحة دخول الفاء على الخبر ولزومه في الجزاء ولذا قال المصنف (فيصح دخول الفاء في الخبر) (أو يصح عدم دخوله) أي الفاء (فيه) أي الخبر قوله (نظرا إلى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط) لتليل لقوله فيصح دخول الفاء في الخبر واما تلليل لقوله ويصح عدم دخوله فيه فلم يذكره قياسا على التلليل الاول والاعتماد على فهم الطالب يعني ويصح عدم دخول الفاء في الخبر نظر إلى عدم تأصل المبتدأ في السببية كالشرط هذا اذ لم يقصد الدلالة على السببية (واما اذ قصد الدلالة على ذلك

علم الفاعلية على حركة غير الفاعل وهذا باطل بالافتقار فان قلت يلزم على ذلك كون الواو والالف رفعا وهذا بخلاف ما في القوائد الهندية من تفسير علم الفاعلية بالرفع والواو والالف والقول بانه لم يقل على الرفع ليقاoul الحرف ايضا قلنا نعم كذلك صرح به الشيخ الرضى وغيره وعليه قول الشارح قدس سره وهي الضمة والواو والالف وما نقلته عن الهندي سهو منه فالصواب انه قدس سره نفي كونه جمع مرفوعة على ان يكون الموصوف هي الكلمة لا مرفوعين احدا ان الكلام ليس فيهما من حيث هو فلا يصح تقديره الابتداء ويل الاسم ولا حاجة هنا إلى هذا التأويل لصحة ان يجمع المرفوع كذلك وثانيها ان قوله فنه الفاعل يقتضي بظاهر الرجوع إلى المرفوع وعلى تقدير الكلمة لا يصح ذلك واما ان المصنف لم يعرف المرفوع بما اشتبه على الرفع فظهور فساد التعريف حينئذ وهو كونه مساويا للمعروف في المعرفة والجهالة (قوله) والمراد باشتغال الاسم عليها ان يكون موصونا بها قيل الكلام مبنى على عدم التفرقة بين الحال والمفعول فان الاتصاف بمفعول الرفع لمفعول الاسم

المعنى في اللفظ ) يعنى اذا قصد دلالة المبتدأ على معنى السببية في لفظه ( فيجب دخول الفاء فيه ) اى في الخبر ايدافا لما قصد من الدلالة ( واما اذا لم يقصد ) دلالة المبتدأ على معنى السببية في لفظه بل قصد مجرد دلالة على معنى الابتداء ( فلم يجب دخوله ) اى الفاء ( فيه بل يجب عدمه ) اى عدم دخول الفاء فيه لعدم السببية ولم تكن مقصودة من اللفظ ( وذلك ) ( اى المبتدأ المتضمن معنى الشرط ) اى الذى يكون سببا للخبر او للحكم به فيصح دخول الفاء فيه شيان ( اما ) ( الاسم ) اى احدهما الاسم ( الموصول بفعل ) اى اسم موصول جعلت صلته جملة فعلية ماضيا كان الفعل باقيا على معناه او غيرا لشرط فانه لا يكون الاستقبالا فى المعنى او مضارعا ويدخل فى قوله الموصول اللام الموصولة نحو الزانية والزانى الآية لان صلته لا تكون الافعلا فى صورة اسم الفاعل واسم المفعول على ما سيجي \* ( او ظرف ) عطف على قوله بفعل ( اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او ) جملة ( ظرفية مأدلة بجملة فعلية ) فيه نشر على ترتيب اللف ذكر الظرف مع ان الموصوف الكائن مع الظرف كائن مع الفعل بلا محالة لان الشرط لا يقع ظرفا فلولا لم يذكره محل الفعل على الفعل الصريح فلم يتناوله والمراد بالظرف عم من الظرف وما يجرى مجراه على ما عرفت سابقا ( ههنا ) اى فى موضع الصلة للموصول الذى وقع مبتدأ متضمنا لمعنى الشرط فيصح دخول الفاء فيه خبره اذ محلة الدخول فيه كون الصلة فعلا او ما ولا به لئلا كد مشابهة الشرط ( بالاتفاق ) من الكوفيين لان عندهم الظرف كان ما ولا بالاسم اذا لم يكن صلة للموصول واما اذا كان صلة له فأول عندهم بالظرف كان ما ولا عند البصريين مطلقا فيكون ما ولا بالفعل باقيا الفريقين اذا كان صلة له ( وانما اشترط ) مبنى للمفعول ( ان يكون صلته فعلا او ظرفا ما ولا بالفعل ) يعنى شرط ان يكون صلته جملة فعلية او جملة ظرفية بان يكون الظرف متعلقا بالفعل ( لئلا كد مشابهته ) اى مشبهة المبتدأ ( الشرط ) لان المبتدأ لكونه متضمنا معنى الشرط كان مشابها به ولما كان موصولا صلته فعل او ظرف ما ول بالفعل تأ كد مشابهته به ( لان الشرط لا يكون الافعلا ) وفى الرضى والاغلب فى الموصول الذى تدخل فى خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلة كفى اسماء الشرط وفعله نحو من تضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ان الذين قتلوا المؤمنين الآية لان الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصة حصل منهم الاحراق وقد يكون خاصا وصلته مستقبلة كقوله تعالى قل ان الموت الذى تقرون منه الآية اذا لا يريد كل موت اذ رب موت فرمته الشخص فلا اقام ذات النوع كقوله بالقتل بالسيف مثلا ولا اقام نوع آخر منه فالمعنى هذه الماهية التى تقرون منها تلافيكم وجاز دخول الفاء فى خبر المبتدأ ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضى بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقوله الذى اتانى فله درهم ( وفى حكم الاسم الموصول المذكور ) اى الموصول الذى ذكر من قبل

ولا يخفى انه من جملة الاوهام لظهور ان الموصوف والوصف فى قولك الاسم مرفوع ليس الا الاسم والرفع ( قوله ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحل قبل رد لما حققه الفاضل الهندى فى هذا المقام حيث قال الاعراب المحل لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون هؤلاء فى جاءنى هؤلاء مرفوعا اذ معنى الرفع المحل اى فى محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا هذا كلامه فلم يرد بذلك ان المرفوع وما اشتمل على الرفع لا يشتملانه بل اراد ان شمولهما ليس الا بضرب من المسامحة الشائبة وقد تعرض الشارح بل شنع عليه تشبيها لفظيا بان ذلك يثبت نقيض دعواك لان الاسم موصوف بالرفع المحل فيكون مشتتلا على الرفع محلا كما انه باعتبار اتصافه بالرفع اللفظى مشتتلا على الرفع لفظا ولا يخفى ان الفاضل ليس فى معرض هذا التعرض لاذ لا تصاف بالرفع المحل بوجوب البراءة عن الرفع حقيقة والاشتمال عليه حكما ومقصوده التنبيه على عدم الاشتغال حقيقة ولك ان تقول مقصود الشارح ايضا هو التنبيه على كون الاسم موصوفا بالرفع المحل ودخلا فى المرفوع وان

خلا عن الرفع حقيقة وليس مقصوده التعرض بالفاضل ولا يخفى على العارف بأساليب الكلام ان قول القائل لم يرد بذلك ان الرفع وما اشتمل على الرفع لا يشتملانه ناس من سوء فهم وكذا قوله مقصود الشارح ايضا هو التنيه على كون الاسم موصوفا بالرفع المحلى وداخلا في الرفع وان خلا من الرفع حقيقة وليس مقصود التعرض والانصاف ان الهندى لم يصب في كلامه بل غفل عن كون ما استدله حجة عليه والحق بيد الشارح قدس سره اذ لا شبهة في اطلاق الرفع على الرفع المحلى وكون الاسم متصفا به الاخرى الى قولهم هذا مرفوع محلا وكذا في شمول الرفع والمرفوع عند الاطلاق وانما شبه ذلك عليه من ان معنى الرفع المحلى هو انه في محل لو كان محمداً في مكان مرفوعاً فكانه ليس مرفوعاً فتقول ان القوم قسمه ثلاثة اقسام لغنى وتقديرى ومحلى ولا ريب في ان القسم اذا اطلق يشمل جميع الاقسام على سواء وليس قولهم لكان مرفوعاً معتبر على اطلاقه حتى يكون هو السبيل الى هذا الوهم بل مناه انظر الرفع في اللفظ والا

وهو الموصول بفعل او ظرف (الاسم الموصوف به) اى الاسم الذى وصف بالموصول المذكور (او) الثانى (التكررة) العامة (الموصوفة بهما) (اى باحدهما) اى التكررة التى وصف باحدهما بخذف المضاف وهو كثير فلا وجه لقول من قال فالاولى به بافراد الضمير اى بالفعل او الظرف (وفى حكمها) اى حكم التكررة الموصوفة باحدهما (الاسم المضاف اليها) اى تلك التكررة لان المضاف غالباً يأخذ حكم المضاف اليه (مثل الذى يأتينى) (هذان مثال للاسم الموصول بفعل) اى الموصول الذى جعلت صلتة جملة فعلية استقبالية ومثال الاسم الموصول الذى جعلت صلتة جملة فعلية ماضية فى قوله تعالى ان الذى فتتوا المؤمنين الاية (او) (الذى) (فى الدار) (هذان مثال للاسم الموصول بظرف) يشير بهذا الى ان هذا الكلام من قبيل عطف عبارة على عبارة (فله درهم) الفاء جواب المبتدأ الذى تضمن معنى الشرط والجار والمجرور خبر مقدم ودرهم مبتدأ والجملة خبر لاحدهما اى للمبتدأ الاول والثانى على سبيل البدل والا ولا وخبر لازم للثانى محذوف وخبر للثانى وخبر الاول محذوف (واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملا فيكم) الاية فان الملاقات للفرار وكذا فى قوله تعالى وما بكم من نعمه فمن الله كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى هذان مثال الاسم الموصول الاسم الموصول بفعل وامثال الاسم الموصوف وبالاسم الموصول بظرف او ما يجرى مجرى قولك الرجل الذى امامك او فى الدار فهو ضيفك (و) (مثل) (كل رجل يأتينى) (هذا) اى مثل كل رجل يأتينى (مثال الاسم الموصوف بفعل) لان كل مبتدأ مضاف الى رجل ويأتينى فعل وفاعل والجملة فى محل الجر لانها صفة رجل ولفظ كل لما كان له حكم ما ضيف اليه من التذكير والتأنيث والتقييد والاطلاق كان مبتدأ موصوفاً بالفعل متضمناً لمعنى الشرط فله درهم (او) (كل رجل) امامك او (فى الدار) (هذان مثال للاسم الموصوف بظرف) او ما يجرى مجرى (فله درهم) الفاء جواب الشرط والجار والمجرور فى محل الرفع خبر مقدم ودرهم مبتدأ مؤخر او فاعل الظرف لاعتماده على المبتدأ والجملة اسمية او ظرفية خبر المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط وقال المحشى فان قلت هذان مثال للمضاف الى الموصوف لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه كل لكل قلت المراد بالموصوف الموصوف معنى لالفاظا والكل المحيط لافراد الموصوف معنى الى هنا كلامه لان كل يأخذ دائماً حكم ما اضيف اليه كما سبق (واما مثال الاسم المضاف الى التكررة الموصوفة باحدهما) اى باحد المذكورين يعنى الفعل والظرف (فقولك كل غلام رجل يأتينى) هذان مثال للاسم المضاف الى التكررة الموصوفة بالفعل او كل غلام رجل امامك (او فى الدار) هذان مثال للاسم المضاف الى التكررة الموصوفة بالظرف (فله درهم) قد سبق تفسيره وقد يحكى صفتها ايضا ماضياً مستقبل المعنى نحو كل رجل آتاك غدا فله

درهم لمضارعة لكلمات الشرط في الإبهام وكذا ان كان مضافا الى موصوف بغير  
الثلاثة المذكورة نحو كل رجل عالم له درهم وعند سيويه لا تدخل الفاء على خبر  
غير ما ذكرنا من المبتدأ والاختفاء يجوز زيادتها في جميع خبر المبتدأ كذا في الرضى ولما  
فرغ من بيان ما يقتضى دخول الفاء على خبر المبتدأ شرع في بيان بعض ما يمنع دخولها  
عليه وما يكون في منزه اختلاف فقال (وليت) مبتدأ (ولعل) عطف عليه وقوله  
(من الحروف المشبهة بالفعل) لتعيين قيد الاتفاق بالمنع لان المنع بالاتفاق لكونهما من  
الحروف المشبهة بالفعل مختص بهما لا لكونهما من التواسخ (اذا دخلا) اى ليت  
ولعل (على المبتدأ الذى يصح دخول الفاء على خبره) اى المبتدأ المتضمن معنى الشرط  
(مانعان) خبر مبتدأ محذوف تقديرهما مانعان والجملة خبر المبتدأ الاول (عن دخوله  
عليه) اى عن دخول الفاء على الخبر (لان محذوف دخول عليه انما كانت) تلك الصحة  
(لمشابهة) مصدر مضاف الى الفاعل وهو (المبتدأ والخبر) وناسب للمفعول وهو  
(الشرط والجزاء) فيه نظر على الترتيب اللغوي لمشابهة المبتدأ الشرط لتضمنه معناه  
والخبر الجزاء في ترتيبه عليه (وليت ولعل) اذا دخلا على ذلك المبتدأ والخبر (زيلا  
تلك المشابهة) اى مشابهة المبتدأ الشرط والخبر الجزاء يعنى بمضاهيها (لانهما) اى ليت  
ولعل (مخرجان الكلام من الخبرية) وينقلانه (الى الانشائية) يعنى ان الكلام المتضمن  
معنى الشرط وغيره قبل دخولهما عليه خبر يحتمل الصدق والكذب فلما دخلا  
عليه ازالا ذلك الاحتمال وجعلاه مخصوصا بالانشاء فزالا المشابهة المذكورة فامتنع  
دخول الفاء على الخبر لان المشابهة كانت سببا لدخولها عليه فبزوال السبب يزول  
السبب لا محالة اذا كان له سبب واحد (والشرط والجزاء من قبيل الاخبار) اى الجملة  
الشرطية لا تكون الاخبارية فلا يرد بان الجزاء قد يكون امرا مثل قولك ان جاءك زيد  
فاضربه مع انه ما اول بقولك ان جاءك فانت مأثور بضره ومثل قوله تعالى \* ان الذين  
يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالسقوط من الناس  
فبشرهم بمذاب اليم \* اى فانت مأثور حالا او مالا بئسهم بمذاب اليم الى غير ذلك  
(وذلك المنع) اى منع دخول الفاء عليه (انما هو) كائن (بالاتفاق) اى هذا المنع  
مخصوص بهما بحيث لا يتناول غيرهما (من النجاة) متعلق بالاتفاق (فلا يقال ليت) الذى  
يأتينى اوليت الذى فى الدار فله درهم (اولم الذى يأتينى او) لعل الذى (فى الدار فله  
درهم) بالفاء بل انما يقال محذوفها مثل ليت الذى يأتينى له درهم بدون الفاء لما عرفت  
وقس عليه غيره من كون المبتدأ نكرة موصوفة باحدهما وفى التسهيل المنع من حيث  
التبع والاستعمال انما تحقق فى ليت ولعل (فان قيل) منشأ هذا السؤال كون المنع  
بالاتفاق مخصوصا بليت ولعل يعنى اذا كان ذلك المنع مخصوصا بهما فان قيل (بان كان)  
يعنى الافعال الناقصة بأسرها (وباب علمت) يعنى افعال القلوب بجميعها (ايضا) يعنى

لكان من قبيل نفس  
التي بتدقيقه الصريح  
فاطلاق الرفع على كل  
واحد من تلك الاقسام  
حقيقة ليس الا وما يدل  
على ذلك قطعا وصفه  
باللفظي والتقديرى  
والمحلى كما لا يخفى كيف  
ولو اهتم وجود الحركة  
ظاهرا لما دخل فى المرفوع  
التقديرى (قوله وهو  
يبحث مثلا عن احوال  
الفاعل اذا كان مضرا  
متملا ولو لا كذلك لما صح  
ذلك وما قيل ليس  
تخصيص الرفع بما عد المحلى  
مع البحث عن احوال  
الفاعل المبني بتلك المثابة  
من الاستبعاد لجواز ان  
يكون البحث عنه تقريبا  
عما لا ينبغي ان يلتفت اليه  
(قوله فنه اى من المرفوع  
قيل يرجعه ورود التفسير  
حينئذ على ما ورد عليه  
التعريف كما هو الشائع  
وتوافق الضميرين  
البارزين المتساويين  
فى المرجع وان كان بأباه  
قوله ومنها المبتدأ والمجر  
ثم قيل فى رجوعه الى ما  
اشتمل على علم الفاعلية  
يرجعه توافق الضميرين  
المتساويين فى المرجع وكونه  
اوفق بقوله ومنها المبتدأ  
ولا يخفى عليك ان معنا على  
عكس ذلك فان الفعل  
والمبتدأ من اقسام شئ  
واحد فلا بد وان يكون  
مرجع الضمير فيه وان  
لا يتخالف ظاهره بان يعمل  
احدهما بعض الذى لم يعمل

احدى بعض الذي لم يجعل  
 الاخر بمضامنه وكان  
 القائل نظر الى تأنيث  
 الضمير فيه وتذكيره هنا  
 ولم يدبر انه لضمير على  
 كون المرفوع المقسم في  
 معنى المرفوعات نظرا  
 الى كون الجنس في قوة  
 الجمع الا ترى الى قوله  
 سبحانه اولاؤهم  
 الطاغوت واخوانهم  
 يعدونهم الى غير ذلك  
 من الآيات والقول  
 بتوافق الضمير بين المتتالين  
 في المرجع وكونه مرجع  
 الثاني كما ترى (قوله) اسند  
 اليه الفعل بالاصالة قبل  
 لايد اولا ان يبه على  
 ان المراد بالاسناد مجرد  
 ثبوت شيء لشيء سواء  
 تعلق به ادراك وقوعه او  
 ادراك عدم وقوعه او طلبا  
 او انشاء ففي مقام سلب  
 الوقوع لا سلب الاسناد  
 وفي ان قام فرض الوقوع  
 لا فرض الاسناد فلا حاجة  
 في شمول التعريف لفاعل  
 التثنية والشرط الى ما اشتر  
 من تكلف ان المراد  
 بالاسناد اعم من الاسناد  
 ايجابا وسلبا محققا او  
 مفروضا وثانيا ان يبه  
 على ان التقييد بالاصالة  
 لا يختص باستناد الفعل  
 بل استناد شبه الفعل ايضا  
 مقيدا لا لاولي بحال الشارح  
 ان يذكر التقييد قبل ذكر  
 الفعل وبضم الفعل الى قوله  
 او شبهه فيضع تعلق  
 التقييد بالمطلق وثالثا  
 ان التقييد بالاصالة

كان ليت ولعل مانعا عن دخول الفاء عليه (مانعا بالاتفاق) من النجاة (فما وجه  
 تخصيص ليت ولعل) بالمنع ولم يذكر هذين البابين ايضا (قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق)  
 الباء داخلة على المقصود (انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا) يعني لا من بين  
 دواخل المبتدأ والخبر حتى يرد هذا السؤال ومع هذا لوقال في مكان وليت ولعل  
 مانعا بالاتفاق ويمنه التواسخ الا التونيوات من الحروف المشبهة لكان افيدوا بعد  
 من المشبهة (ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاتفاق الواقع فيهما) اي في ليت  
 ولعل وجه الاهتمام انهما ممتازان عن اخواتهما بكون المنع مخصوصا بهما دون سائر الموانع  
 من نواسخ المبتدأ والخبر فانهما مشتركان في ذلك المنع (والحق) ماض مبنى للفاعل  
 (بعضهم) فاعله اي الحق بعض النجاة في المنع منع دخول الفاء على الخبر بليت ولعل  
 (قيل هو) اي البعض الملحق (سيبويه) قال المصنف اتباعا لعبد القاهر ان هذا الملحق  
 هو سيبويه خلافا للاخفش ونقل العبدى وابو البقاء وابن عيسى ان غير المجوز لدخول  
 الفاء عليه مع ان هوسيبويه خلافا للاخفش وقيل وانما قال والحق بعضهم اوردهم بهما  
 ولم يعين لانه لم يتعين عند المصنف من من الحق (ان) (المكسورة) قيدها  
 بالمكسورة احتراز عن المفتوحة لما سيأتي (بهما) (اي بليت ولعل) اي الحق  
 بعض النجاة ان المكسورة بليت ولعل (في المنع عن دخول الفاء على الخبر) لان  
 ان المكسورة للتحقيق ولكون ما دخلت هي عليه جملة مستقلة والشرط بخلافه لانه  
 لا يتأتى الا في المشكوك ومحتاج ايضا الى ما ترتب عليه وهو الجزاء ولان الشرط لا يدخل  
 عليه ان للتثنية بين التحقيق والتعليق فكذلك ما في معنى الشرط (والاصح انها) اي ان  
 المكسورة (لا تمنع عنه) اي عن دخول الفاء عليه (لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية) وتنتقله  
 (الى الانشائية) بل تبقى الكلام على ما كان عليه قبل وتؤكد وما ذكره من التعليل غير  
 مسلم لوروده في الكلام المعجز وكلام الفصحاء ايضا (تؤيده) اي يؤيد ما هو الاصح  
 من انها لا تمنع عنه (قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا) عطفت الصلة وهي جملة كفروا  
 فيكون صلة له ايضا لان المعطوف في حكم المعطوف عليه (وهم كفار) الواو للحال والجملة  
 حال من ضمير كفروا اي حال كونهم كافرين وثابتين على الكفر (فلن يقبل الاية) وفي  
 حل الفاء على الزيادة والتعليل وحذف الخبر بعد لا يخفى وتركها في بعض الآيات  
 نحو قوله تعالى \* ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم اجرهم \* لا يوجب كون  
 ان المكسورة مانعة لان دخولها في خبر المبتدأ المذكور جائز لا واجب وفي بعضها  
 دخلت ايذا فالضمين المبتدأ معنى الشرط وفي بعضها تركت ايذا لان دخولها ليس بواجب  
 تأمل (فان قيل قد الحق بعضهم) وهو المالكي (ان المفتوحة ولكن بليت ولعل) كما الحق  
 بعض منهم ان المكسورة بليت ولعل (فما) استفهامية بمعنى اي شيء مبتدأ متضمن لمعنى  
 الاستفهام عند سيبويه وخبر متضمن له عند غيره كما مر في قوله اهذا زيد ام ذاك (وجه)

مرفوع لانه ما خبر او مبتدأ على اختلاف القولين مضاف الى (تخصيص ان المكسورة  
بالالحاق) الباء داخلة على مقصور فالمنى اى شئ يوجب ويقتضى تخصيص الحاق بان  
المكسورة مع ان ان المفتوحة ولكن قد الحاقها فكأن على المصنف ان يقول والحق  
بعضهم ان بهما وبعضهم ان ولكن بهما ويقول والحق بعضهم ان وان ولكن بهما فبدخلان  
تحت الحاق ايضا (قيل بعضهم الذى الحق ان بهما هو سيويه فاعتد) اصله اعتد قد غم  
كما عرفت في موضعه اى فاعتبر (بقوله) لكونه امام التحوى ومقتدى في هذا الفن  
(وذكره) اعتمادا عليه (ولم يمتد) اى ولم يمتد (بقول من سواء) اى بقول من كان غير  
سيويه لكونه من التابعين وراحلا في هذا الفن (فلم يذكره) لعدم اعتداده اياه لان غير  
المقتد كالعدم (مع ان كلا القولين) وهما الحاق سيويه ان بهما والحاق البعض ان ولكن بهما  
(لا يساعدهما) اى لا يوافقهما ولا يكون دليلا لهما (القرآن) المعجز (وكلام الفصحاه  
فابدل) الفاء للتفسير والتفصيل وماموصولة او موصوفة وبديل صفتها او صلها (على  
عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ماسبق) خبر لقوله فابدل فلم يدخل  
الفاء مع ان المبتدأ متضمن لمعنى الشرط ابدا للجواز حذف الفاء من خبره لان دخول  
الفاء على خبر المبتدأ المذكور ليس بواجب كما سبق (وما يدل على عدم منع ان المفتوحة  
عن دخول الفاء) اى ما يدل على عدم منع ان المفتوحة عن دخول الفاء على الخبر (قوله  
تعالى واعلموا) خطاب عام لكل من جاهد في سبيل الله وان في (انما) حرف من الحروف  
المشبهة بالفعل وفتحت لكونها مفعولة ولفظ ماموصولة بمعنى الذى يدل عليه قوله من شئ  
لان من فيه للبيان لا بدله من المبين (غنمتم) صلتها بحذف العائد لانه مفعول والعائد المفعول  
يجوز حذفه لكونه فضلا كقوله تعالى اهذا الذى بعث الله رسولاى اهذا الذى بعث الله  
رسولا وقوله (من شئ) بيان له الماسبق والمعنى ان الذى غنمتموه حال كونه من شئ يعنى  
من مال يعنى ان المال الذى اخذتموه من ايدى الكفار (فان الله خمسة) الفاء جواب  
الشرط وان حرف من تلك الحروف ايضا لله جار ومجرور خبر مقدم لماسياى خمسة  
منصوب لانه اسم ان وهو واحد الخمسة وان مع اسمها وخبرها فى تأويل المفرد خبر  
لان وهى مع اسمها وخبرها فى محل النصب قائمة مقام مفعولى علمت يعنى فاعطوا ابتغاء  
وجه الله خمس ما غنمتموه لمصارفة المذكور (و) ما يدل على عدم منع لكن من دخول  
الفاء على الخبر (قول الشاعر) فوالله الفاء لترتيب هذا الكلام لما قالوا له من المفارقة  
والعدواة وتعقيبه والواو للقسم (ما) نافية (فارقتكم) فعل وقاعل ومفعول (قاليا) منصوب  
على الحالية من الفاعل من القلى وهو النقص كافى قوله تعالى ان لعلكم من القالين  
اى من المنقضىين و (لكم) متعلق به (ولكن ما يقتضى فسوف يكونه) ولكن حرف من  
تلك الحروف ايضا وماموصولة او موصوفة وبقتضى فعل مبنى للمفعول صلتها وصفته اسم  
لكن الفاء جواب الشرط سوف ههنا لتحقيق معنى الوقوع والثبوت ويكون نامة فى محل

مبينان احدهما ما يرله  
كل ناظر وهو ما يقابل  
التبعية المأخوذة في التوابع  
وثانها ما لا يعرفه الا  
الاوحدى الاى وهو ان  
استناد الفعل بالاصالة ليس  
الا الى الفاعل و  
في المعلوم والبديل ما هو  
بالاصالة المطلق على المسند  
اليه والابدال منه وبقية  
الاستناد اليه والتبادر  
من الاستناد هو الاستناد  
بالاصالة باى معنى تريد  
ويجب حمل العبارات  
في التبريرات على ما هو  
التبادر لقوله بقرينة  
ذكر التوابع بعدها المزيد  
التوثيق وراى بان المراد  
باخراج التوابع اخراج  
بعضها وهو المعلوم  
بالحرف والبديل  
اذا الاستناد الى التابع الا  
فيهما بخلاف التثنية  
او التأنيد وعطف  
البيان وتقول ذلك البيان  
لا يرتضى به اما لا فلا  
المراد بالاستناد في هذا  
المقام ما هو اهم من الاخبار  
اهى النسبة مطلقا وهو  
بهذا المعنى اكثر استمالة  
ولذا يستغنى عن التنية  
عليه والقول بان المراد  
بالاستناد من الاستناد  
ايجابا وسلبا ثابتا بالفعل  
او مقدر البيان هذا المعنى  
دون التسميم المالم ليس  
منه حتى بعد تكافيل  
تفسيره بثبوت شئ لشي  
ليس بمعظم لانه وان صح  
شكوه لكونه ما قام زيد  
باعتبار شئ الاول اهم

الرفع على انه خبر والمعنى ولكن الذي اوشىنا بقدر عند الله فيقع لاحتالة (وقد يحذف  
 المبتدأ) لانسيا لانه ركن في الكلام فلا يحذف الا وقت قيام قرينة معينة ولذا قال المصنف  
 (قيام قرينة) (لفظية) كقولك انا راكب البعير وطلبحان اى والبعير طلبحان  
 حذف لقرينة لفظية وهى المضاف اليه (او عقلية) كائثال المذكور في المتن (جوازا)  
 (اى حذف جازا لا واجبا وقد يجب حذفه) اى حذف المبتدأ (اذا قطع التمت بالرفع) اى كان  
 الخبر في الاصل لغتائى ثم عزل عنه وجعل مرفوعا على انه خبر مبتدأ محذوف (نحو  
 الحمد لله اهل الحمد ومررت بزيد المسكين بالرفع ورأيت زيدا الفقير ومن الشيطان  
 الرجيم بالرفع ايضا الى غير ذلك) (اى هو اهل الحمد) (ولم يذكره لقلته لالعدمه كازعم  
 البعض وعلمه بكون المبتدأ ركننا وهو ليس بسديد لان الركنية لاتنافى وجوب الحذف  
 الا يرى ان الخبر ركن وقد يجب حذفه والفعل كذلك ركن وقد يجب حذفه قيل  
 لا يجب حذفه اصلا لانه ركن قوى اصيل في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد في تقدير  
 اهل الحمد هو اى الله تعالى على تقدير حذف الخبر اى هو اهل الحمد وكذا غيره (وانما  
 وجب حذفه) عند وجود الشرط المذكور وهو القطع (ليعلم) منى للمفعول (انه) اى  
 اى الخبر (كان في الاصل صفة) لثى مرفوع قصده (فقط) عن التمت فجعل  
 مرفوعا (القصد المدح) اى اقصد مدح الموصوف (والذم) اى لقصد ذمه (او  
 غير ذلك) اى غير المدح والذم كاترحم (فلو ظهر مبتدأ) ولم يحذف وجوبا  
 سواء حذف جوازا او لم يحذف (لم تبين ذلك) اى لم يظهر قصد المدح وضده  
 وغيره لان الصفة غالبا امالتخصيص او التوضيح وان جاءت للمدح والذم الا ان  
 المبتدأ اذا لم يحذف ولم يقطع التمت بالرفع لم يتعين انه قصده المدح او غيره بناء  
 على كونه مقتضى الظاهر (ويجب حذفه) اى حذف المبتدأ (ايضا) اى كما يجب  
 حذفه اذا قطع التمت بالرفع (عند من قال في نعم الرجل زيدان تقديره) اى  
 تقدير هذا الكلام نعم الرجل (هو زيد) يعنى عند من قال ان مخصوص افعال المدح  
 والذم مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف بقرينة السؤال المقدر لانه اذا قيل نعم الرجل  
 فقد سئل وقيل من هو واجيب زيد على حذف المبتدأ اى هو زيد واما عند من قال هو  
 مرفوع على انه مبتدأ والجملة الفعلية قبله خبره قدمت عليه لتشويق السامع للمبتدأ  
 لانه لما قيل نعم الرجل تشوق السامع الى ما يذكر بعده وهو المدح والمخصوص  
 فليس من حذف المبتدأ فى شئ وقيل يتعين ههنا كون المخصوص مبتدأ وماقبله  
 خبره (كقول المستهل) فى القاموس استهل الصبي اذا رفع صوته بالبكاء وكذا  
 كل متكلم رفع صوته او خفض استعير له بصر الهلال الرافع صوته وفى بعض الحواشى  
 قيل الاستهلال ما هو نوديدن وبانك زدن كلاهما مستقيم (اى المبتدأ المحذوف جوازا)  
 بقرينة الجار والمجرور لان الكاف ان كان حرف جر لا بد له من متعلق ويكون ذلك

من المكنة والمدم لكه  
 لا يتناول الانشاء والطلب  
 كالاينفى واماتانيا فلانه  
 لوجه تقديم بالاصالة  
 على الفعل لان القيد انما  
 يؤتى به بعد تمام الكلام  
 واحتمال توهم اختصاصه  
 لا يظن بمجوز من اولي  
 العلم واماتان لفلان زعمه  
 الاصالة هنا المعنيين واسناد  
 احدهما الى العامة والاخر  
 الى الخاصة اشعوكه  
 لاصحاب البصائر فانهما  
 امر واحد لا سبل  
 الى التعدد جدا واما رابعا  
 فلظهور سرية الاسناد  
 الى تلك الثلاثة ايضا سيما  
 عطف اليان (قوله اى  
 ما يشبهه فى الفعل قيل  
 الاظهر اطلاق شبه الفعل  
 على هذه الامور قبل العمل  
 لانهم يطلبون عمل هذه  
 الامور بمشابهة الفعل  
 فالاولى ان يفسر المشابهة  
 بمشابهة الفعل فى الدلالة  
 على الحدث والظرف  
 ايضا يدل على الحصول  
 والثبوت كانه يشارك  
 صيغة الحاصل فى تلك  
 الدلالة ولذا وجب حذف  
 عامله وفيه ان العمل قد يم  
 والحكم بالمشابهة حادث  
 لكونه من اسطلاحات  
 النحاة على ان هذا القليلة  
 لا تمنع القول بوجود  
 المشابهة فى العمل كالاينفى  
 (قوله لانه مما استداليه  
 الفعل قيل رد على المصنف  
 ومن محذوف حذوه فى جعل  
 قوله وقدم لفتح توهم  
 فاعلية زيد فى المثال



المتعلق خبراً سواء قدر فعلاً واسماً وان كان اسماً بمعنى المثل فالاولى جعله خبراً ليكون من اول الامر مثلاً للمقام (مثل المبتدأ المحذوف في مقول المستهل) بحذف المضاف اليه وجعل المصدر المضاف الى الفاعل بمعنى المفعول (المبصر) بكسر الراء من ابصر لان الاستهلال استعير للإبصار بقرينة رؤية (للهلال الرافع صوته) لفرط سروره بالرؤية المختصة له (عند ابصاره) مضاف الى الفاعل والمفعول متروك اى ابصار المبصر الهلال اولى الى المفعول والفاعل متروك اى ابصار الهلال المبصر بالرفع والاولى هو الاول (الهلال والله) (اى هذا الهلال والله) الا ان المبتدأ حذف جوازاً (بالقرينة الحالية) لان مثل هذا الكلام انما يقال عند توجه الابصار الى مطلع الهلال فمن سبق من الناس الى رؤيته رفع صوته فيمنعه الاهتمام بذكر الهلال عن ان يقول هذا او هو لانه قد علم انهم يفهمون ما يعنى فكان الحذف هو الافصح لامرين الاهتمام والعلم بانه يشير الى الهلال وفي الحاشية يقال الى ثلاث ليال هلال وبعده القمر كذا قيل لكن في القاموس الهلال غرة القمر في اليتين الى ثلاث اواربع اوسع وليتين من آخر الشهر ست وعشرين وسبع وعشرين وفي غير ذلك قروا اشار الى المراد بالمستهل (و) هذا القول اى قول المستهل الهلال والله (ليس من باب حذف الخبر) حال كونه كائناً (بتقدير الهلال هذا) فيكون الهلال مبتدأ واسم الاشارة بعده خبره (لان المقصود المستهل) اى مقصود من رأى الهلال واراد علامه المستهلين الغير المبصرين (تعيين شئ بالاشارة) بان يقول هذا الخ شئ محسوس ابصره (والحكم) اى ويحكم (عليه) اى على ما عينه بالاشارة (بالهلالية) لاتعين شئ بالهلالية والحكم عليه بالاشارة فيقول الهلال هذا لان مثل هذا لا يكون الا عند الاشتباه عند المستهلين بان يروا اشياء ولم يميزوا اى شئ منها الهلال فيميز لهم فيقول الهلال هذا (ليتوجه اليه) اى الى ما عينه بالاشارة وحكم عليه بالهلالية اى الى جانبه (الناظرين) الغير المبصرون (ويرى كإبراه) ويكون اسوة في الرؤية وهذا ليس الا بجعل اسم الاشارة مبتدأ والهلال خبراً (وانما اتى بالقسم) مع انه ليس له دخل في حذف الخبر (جريا على عادة المستهلين غالباً) فيكون القسم خارجاً عن القاعدة وجهه ان كون هذا الرأى مخصوصاً برؤية ما ينكر لان امتياز بهما من بينهم مع كثرتهم وحرصهم على الرؤية من مظان الانكار فأكده بالقسم لئلا ينكر عليه (ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف) اذ الغالب فيما هو فى آخر الكلام الوقف عليه واذا وقف عليه لم يعلم ان الهلال منصوب فيكون مفعولاً به محذوفاً عامله الناصب له بقرينة حاله يعنى ابصرت الهلال فلا يكون مانعاً فيه او مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف بتلك القرينة فيكون مثلاً مانعاً فيه واختار لفظ القسم على غيره جرياً على عادتهم ولئلا ينكر عليه (و) (قد يحذف) (الخبر جوازاً) ايضاً لكن بشرط ان يكون المبتدأ مذكوراً ولا

(يحذف)

المذكور بناء على توهم اسناد ضرب الى زيد والفظة عن الضمير المستتر ثم قيل ان تعريف الفاعل على رأى البصريين انما يتميز عن تعريفه على رأى الكوفيين بهذا اللفظ فان زيداً في المثال المذكور فاعل عند الكوفيين فلهما مزيداً اهتمام بذكر هذا القيد احتج اليه التمام التعريف كما ذهب اليه الشارح اولاً وكما ذهب اليه غيره ولا يخفى ان اول قوله ليس مبتدأ بحسب الظاهر فان المصنف صرح في الايضاح والشرح بان هذا القيد لدفع توهم دخول زيد من زيد قام في حد الفاعل ولا حاجة اليه حقيقة لان قام مستند الى ضمير مستتر والمجموع مستند الى زيد الا انه اتفق ان الضمير هو زيد فتوهم انه وادرس ليس بوارد لان هذه دلالة عقلية وجدناها باعتبار الدلالة القوية وكلام الشارح قدس سره ظاهر في كونه من اجزاء التعريف بحيث لا يتم بدونه فيكون محتاجاً اليه في الحقيقة دون الظاهر فقط كما قال لكن النظر الصائب والفكر الناقب شاهدان صدقانه قدس سره لم يرد المخالفة لما ذكره المصنف بل بنى كلامه عليه وصورة بوجه يظهر الاحتياج الى ذكر هذا القيد وان لم يكن من

يحذف المبتدأ ايضا لا بشرط ان يكون الخبر مذكورا (اي حذف جازر القيام قرينة  
لانه لا يحذف نسبا لكونه ركنا (من غير اقامة شئ مقامه) لانه لو اقيم شئ بعد حذفه  
مقامه لكان حذفه واجبا لا جائزا كما سيبي (مثل) (الخبر المحذوف جوازا) كائن  
او واقع (في قولك) (خرجت فاذا السبع) يعني اذا وقع بعد اذا المفاجأة اذا كان  
الخبر عاما يحذف كثيرا واما اذا كان خاصا فلا يجوز الا نادرا لان اذا تدل على وجود  
الشئ بفتة فتفتي عن ذكر الخبر الذي هو مجرد الاستقرار ولم تكن اذا هذه ايضا واقعة  
موقع الفاء الجزائية لان الخبر الواقع بعد الفاء لا يجوز حذفه فكذا ما بعد ما قام  
مقامه (فان تقديره على المذهب الاصح كائن عليه صاحب الباب) حيث قال ومن  
حذف الخبر جواز القيام القرينة قولك (خرجت فاذا السبع واقف) واما هذا القول  
على المذهب الغير الصحيح فليس مما نحن فيه لان منها انه ظرف مكان خبر عن السبع  
وهذا مذهب المبرد فان عنده اذا ظرف مكان خبر مقدم عن السبع اي مكان خروجي  
السبع وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضعها اذا لمعنى قولك مكان خروجي  
السبع بالباب في تاويل خرجت فاذا السبع بالباب ومنها انه ظرف زمان وهو مذهب  
الزجاج والمحذوف هو المضاف الى المبتدأ والخبر اذا المفاجأة لان الظرف الزمان  
لا يكون خبرا عن الجنة لعدم صحة الجمل فالمعنى خرجت فوقت خروجي وجود السبع  
فالمذهب الصحيح ان التقدير فوقت خروجي السبع واقف فحينئذ يكون اذا ظرف  
زمان للخبر المحذوف يدل على صحته ان العرب اذا صرححت بالخبر تقول فاذا  
السبع واقف واما الفاء الداخلة عليها فقبل انها جواب شرط مقدر مراده انها  
فاء السببية التي المراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها لان مفاجأة السبع لازمة للخروج  
وهذا هو الاولى وقال المازني هي زائدة وهذا ليس بشئ اذ لا يجوز حذفها  
وقيل هي لام طف حلا على المعنى اي خرجت ففاجأة كذا وهو قريب (على)  
تقدير (ان يكون اذا ظرف زمان) متعلق (للخبر المحذوف) لقيام قرينة جوازا  
(غير ساد مسده) اي غير قائم مقامه بحيث يفيد فائدة وينفي عنه لان المقدم لفظا لا يقوم  
مقام المؤخر وان كان متعلقا به ولان الظرف لا يفيد معنى الوقوف وغيره ولا ينفي عنه  
تأمل (اي في وقت خروجي السبع واقف) فالتقدير فالسبع واقف في وقت خروجي  
قدم يكون الخروج سببا لمفاجأة السبع الواقف فالسبب يجب ان يكون مقدما على  
السبب (و) (قد يحذف الخبر) ايضا (لقيام قرينة) (وجوبا) (اي حذفوا اجبا) (فما  
الترم) مبنى للمفهوم قال الترمته الشئ وهو الترمته قبل ملازمته (اي في) (التركيب) الذي  
(الترم) منه اي من التركيب وهو من قيل اكرمه وتقدير منه اقيس من تقدير فيه  
فضمير الموصول محذوف وجعل ما موصولة ههنا اقيس من جعلها موصوفة او مصدرية  
تأمل (في موضعه) (اي في موضع الخبر) المحذوف وجوبا (غير) نائب لقوله الترم

تمام التعريف وذلك لانه  
من يقول اسناد الفعل  
الى الضمير المراد به زيد  
يقول هذا اسناد  
اليه في الحقيقة وليس  
بفاعل فاحتج الى ذكر  
هذا القيد لاخراج ذلك  
وهذا ما قاله المصنف  
بينه الا انه زاد عليه بيان  
عدم انتقاض التعريف  
بذلك وان لم يذكر هذا  
القيد بناء على ان المراد  
هو الاسناد بحسب الظاهر  
دون الحقيقة اذ المعتبر  
هو الدلالة القوية لا المقلية  
وتركه الشارح لظهور انه  
لا يحتاج اليه في شرح  
التعريف الجاري عليه  
واما ما اتى به القائل ثانيا  
فليس بواقع قال الشيخ  
الرضي في بحث ما مضى  
عالمه على شريطة التفسير  
ان الفعل باتفاق من جميع  
النحاة لا يرفع ما قبله هذا  
وعلى تقدير التسليم لا يخفى  
ان هذا القيد يكون ذكره  
واجبا عند البصري  
وتركه كذا عند الكوفي  
فالجمع بين تلك الدعوى  
وبين القول بان لهم مزيد  
اهتمام بذكر هذا القيد  
احتج اليه واتمام التعريف  
ولا نعلمه كالجعل بين النصب  
والنون (قوله) والمراد  
تقديمه عليه وجوبا قيل  
انما احتاج اليه الشارح  
لجمله الاسناد على الاسناد  
حقيقة او بحسب الظاهر  
واما من لم يجعل زيدا  
زيد ضرب مستندا اليه  
ضرب فهو على غنى

(اي غير الخبر) فالجور ان را جعان الى الخبر يعني فيجب حذف الخبر في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الاخبار لفظ ساد مسد ذلك الخبر (وذلك) اي حذف الخبر وجوبا فيما التزم في موضعه غير كائن (في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف) بالامثلة يعني اكتفى في كل بالمثال كما اكتفى في وقوع التكرار المخصصة مبتدأ (اولها) اي اول تلك الابواب الاربعة (المبتدأ الذي) وقع (بعد) كلمة (لولا) الامتناعية (مثل لولا زيد لكان كذا) (اي لولا زيد موجود) ههنا الوقع ما وقع وكان في قوله لكان تاما بمعنى وقع وكذا فاعله وزيد مبتدأ ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبرا لكونه جملة خالية عن العائد الى المبتدأ ولا بد منه في الاغلب كما في قوله لولا على اهلك عمر رضى الله تعالى عنهما (لان لولا) موضوع (لامتناع الشيء) وهو جوابها (لوجود غيره) وهو المبتدأ الواقع بعدها كان وجود على رضى الله تعالى عنه في المثال المذكور صار سببا لعدم هلاك عمر رضى الله تعالى عنه يعني لامتناعه وحاصله ارتباط الجملتين على معنى الثانية امتنع مضمون لها الحصول مضمون الاولى (قتل) كلمة لولا وضعا (على الوجود) بحيث تكون قرينة (وقد التزم في موضع الخبر) غيره هو (جواب لولا فيجب حذفه) اي حذف الخبر لحصول شرطى الحذف وجوبا احدها القرينة الدالة على الخبر المعينة وهي لفظه لولا لما سبق انها موضوعة لتدل على امتناع الشيء لوجود غيره فلها دلالة على ان خبر المبتدأ الذي بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثاني اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا ولذا قال الشارح (لقيام قرينة) دالة على الخبر المحذوف وهي لولا (التزام قائم مقامه) اي الخبر لبيان شرطى الحذف وجوبا (هذا) اي وجوب حذف خبر المبتدأ الذي يعدل لولا لوجود شرط الحذف كائن (اذا كان الخبر تاما) لدلالة لولا عليه كالوجود والحصول وغيرهما (واما اذا كان) الخبر اي خبر المبتدأ الواقع يعدل لولا (خاصا فلا يجب حذفه) سواء حذف جوازا او لم يحذف اصلا (كما في قوله) اي قول الشاعر (ولولا الشعر بالعلماء يزرى) اي تأليفه والاشتغال به وكثرة الممارسة له والمراد بالشعر ههنا ما فيه ذم او قدح او غير ذلك مما يستلزم ذم صاحبه والدخول في قوله والشعراء يتبعهم الفاوون وقوله بالعلماء متعلق بيزرى والمراد منهم الذين قال الله تعالى في حقهم انما يخشى الله من عباده العلماء الذين هم ورثوا الانبياء وقال خير البشر علماء امتى كانبيا بنى اسرائيل فقدم للحصر لان الازراء انما يلحق بهم من ازرى يزرى خبره واجيب بان يزرى حال من الضمير في الخبر المحذوف وليس بخبر اي ولولا الشعر كان حال كونه يزرى بالعلماء لان يزرى وان صلح للخبرية الا اننا قد رنا الخبر ثلاثا تحرم القاعدة (لكنك اليوم اشعر من لبيد) اي لكنت في زمانى غالبا في تأليفه واشتغالى على ذلك الشاعر ولكن الازراء بمعنى منه (هذا) اي ما ذكر من كون ما يعدل لولا مبتدأ مجذوقا خبر (على مذهب البصريين) كما عرفه مفضلا (وقال

من التكلف لاخراج كريم من بكرمك ثم دفع النور لا يشله ولا صرفه حين واما ما اختاره الشارح فمع افضائه الى التكلفات عدة بيده لا يستقيم التعريف عليه كيف والمسد اليه الذي يجب تقديم نوعه انما يعرف بعد تعيين نوعه ونحن في تعيين النوع فيدور ولا يخفى ان القائل بعد عن فهم المقام لان السؤال ينحو كرم من بكرمك انما نشأ من ذكر هنا القيد فاحتج الى دفعه بهذا الوجه قطعا والسؤال ينحو في الدار رجل توجه من هذا الجواب فلزمه دفعه ايضا ولا يحول حول ذلك شيء من شوائب التكلف كما وجهه وسؤال الدور ايضا من سوء فهمه يشهد به ظاهر كلامه والانصح الاصح من ذلك قول من قال خبر المبتدأ المقدم عليه اما جامدا ومركب لا فعل او شبه فاعتبار وجوب التقديم في النوع لا خراجه ضائع نعم ذباه من امثال هذا وهم والفواية ونسبه الهداية في البداية والنهاية (قوله اي اسناد او افعالا على طريقة قيام الفعل اشارة الى ان قوله على جهة قيامه به متعلق باسند اوصفة مصدره وقيل الاولى جملة حالا من ضمير قدم اي مشتتلا على طريقة قيامه به وهذا مع ظهور ما فيه من التصف ليس بمحسن

الكسائي الاسم الذي (بعدها) ليس بمبتدأ بل مرفوع على انه (فاعل لفعل مقدر) اى  
محذوف وجوبا كافي قوله لولا ذات سوار لطمتى وذلك انها فى الاصل لو وهى من  
لوازم الافعال دخلت على لا فصار لولا وهى ايضا تكون من لوازمها كافي قولك لولم  
تشتنى لا كرمك وزيف بان حذف الفعل لا يكون واجبا من غير مفسر لافى الحال  
ولا فى المالك (اى لولا وجد زيد) فحذف الفعل وجوبا لدلالة لولا عليه فبقى لولا زيد  
بالرفع على انه فاعل فعل محذوف وجوبا (وقال الفراء) كلمة (لولا وهى الرافعة للاسم  
الذى) وقع (بعدها) يعنى ان رفع ذلك الاسم مخصوص بها لا يتجاوز الى غيرها من كون  
العامل فيه الابتداء او الفعل المقدر لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل المختصة فى  
العمل بالاسم كالخروف المشبهة بالفعل وغيرها ولا يخفى عليك انه لا بد حينئذ من القول  
بحذف مسند الكلام لان لولا حرف لا يكون مسند او لامسند اليه والاسم الذى بعده  
هو المسند اليه فيلزم ان يكون المسند اليه معمولا للعامل لفظى هو لولا دون الخبر لانه  
حينئذ معمولا للعامل معنوى وقد سبق ان العامل فى المسند اليه العامل المعنوى لا غير  
(وثانيها) اى تانى الابواب الاربعة (كل مبتدأ كان) فى الاصل (مصدرا سورة) مثل  
ضربى (او بتأويله) اى او كان مأولا بالمصدر مثل ان ضربت فان الفعل المصدرية مأول به  
(منسوبا) صفة لقوله مصدرا او لقوله بتأويله ايضا (الى الفاعل) وحده بان يضاف اليه  
(او المفعول) وحده بان يضاف اليه (او كليهما) اى كلا الفاعل والمفعول بان يضاف  
الى الاول وينصب الثانى او بالعكس فالإضافة فيها واجبة ليتعرف المضاف بالإضافة الى  
المعرفة لان اضافة المصدر معنوية لكون المصدر مبتدأ (وبعده) اى بعد المنسوب اليه (حال)  
مفردة او جملة ويجب فى هذه الحال الواو اذا كانت جملة اسمية (او كان) المبتدأ فى الاصل  
(اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر) صورة او مأولا منسوبا الى احدهما او اليهما  
(وذلك مثل ذهاني راجلا) مثال لما كان مصدرا صورة منسوبا الى الفاعل فقط (وضرب  
زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به) لانه يحتمل ان يكون فاعلا فحينئذ يكون المثال مكررا  
قيد لدفع هذا الابهام مثال لما كان مصدرا صورة ايضا لانه منسوب الى المفعول فقط  
(و) (مثل) (ضربى زيد قائما) حال من المفعول او من الفاعل (او قائمين) حال منهما  
لما كان مصدرا صورة منسوبا اليهما ومثال لما كان المفعول فيه مضافا اليه والفاعل  
مرفوعا مثل ضرب عمرو زيدا قائما او قائمين مثل ضربى زيدا قائما او قائمين وان ذهب  
راجلا وان ضرب زيدا قائما (وان ضربت زيدا قائما) او قائمين هذه امثلة ما يكون فى تأويل  
المصدر (واكثر شربى السويق ملتوتا) اى مخلوطا من لت اذا خلط (واخطب  
ما يكون الامير قائما فذهب) النجاة (البصريون الى ان تقديره) اى تقدير  
كل واحد من هذه الامثلة ذهاني حاصل اذا كنت قائما وضرب زيد حاصل  
اذا كان قائما و (ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما) هذا التقدير اذا كان قائما حالا من

من جهة المعنى لا عرفتم من  
ان قيد التقديم لا يتوقف  
عليه تمام التعريف بخلاف  
هذا القيد فان من لم يسم  
مفعول ما لم يسم فاعله فاعلا  
لا يتم التعريف عنده بدون  
فكيف يحسن جعل  
الداخل فيه قيد الخارج  
عنه وانما يقل المصنف  
قائما به مع كونه احصر  
والتقدير كالتسبب  
والإضافة فالاول مثل  
قولك علم زيد وشبهه  
والثاني مثل قرب زيد  
(قوله والاصل فى الفاعل)  
قبل اى ما بين ان يكون  
الفاعل عليه ان لم يمنع مانع  
هو مرجع الخلاف  
ترجع بالغا حد الوجوب  
او دونه فباحث تقديم  
فاعل داخل تحت الاصل  
او الاصل بمعنى الاولى  
الحرف المنفك عن  
الوجوب فباحثه تعديل  
للاصل وهذا لاصل  
يختلف فيه حلقهم فيه ابن  
جنى والاخفش والاصل  
عندما فى كل من الفاعل  
والمفعول به ذلك لشدة  
انقضاء الفعل المفعول به  
كالفاعل فاقى منهما بعد  
عن الفعل قد عدل من  
مكاته ورتبه بحسب فعله  
فلذلك جاز عندهما كلا  
التالين من الاضمار قبل  
الاكر لان المرجح لكون  
حده ان يكون متصلا  
بالفعل كانه اصل فتقدم

زيد وما اذا كان حالا من ضمير المتكلم فالتقدير ضربى زيد احاصل اذا كنت قائما  
 تقدير ضربى زيد قائمين ضربى زيد احاصل اذا كنتا قائمين فقس على هذا التقدير  
 غيرها من الامثلة ( فحذف ) المتعلق وهو ( حاصل ) وجوبا ( كما يحذف متعلقات  
 الظروف ) الا ان متعلقات الظروف تحذف جوازا وهما وجوبا لسد الحال مسده  
 ( نحو زيد عندك ) تقديره زيد حصل او حاصل عندك فحذف المتعلق لدلالة الظرف عليه  
 فاقم هو مقامه ( فبقى ) بعد حذف المتعلق قوله ( اذا كان قائما ) كابقى عندك بعد حذف  
 متعلقه ( ثم حذف اذا مع شرطه العامل فى الحال ) اذا هذه ظرفية خالية عن معنى الشرط  
 الا انه سمي مدخولا لشرطا لرائحة معنى الشرط فيها وتكون اذا هذه للاستمرار كقافى  
 قوله تعالى اذا قيل لهم لا تفسدوا فى قوله تعالى واذا ما غضبهم يفرون ومثله كثير  
 يعنى حذف متعلقه مع فعل الشرط الداخلى هو عليه العامل فى الحال لان العامل فى الحال  
 هو العامل فى اذى الحال وهو ضمير المستكن فى ذلك الفعل ( واقم الحال ) منصوبا ( مقام  
 الظرف ) القائم مقام الخبر وهو المتعلق ( لان فى الحال معنى الظرفية ) اذا معنى جاءنى زيد  
 راكبا جاتنى زيد وقت الركوب ومعنى قولك ايتك الجيش قادم ايتك وقت قدوم الجيش  
 ولهذه المناسبة اقيمت الحال مقام ( فالحال قائم مقام الظرف القائم مقامه الخبر ) لان القائم  
 مقام القائم مقام الشئ ليكون قائم مقام ذلك الشئ بالواسطة ( فيكون الحال قائما مقام الخبر )  
 لا بالاصل بل بالواسطة لما قلنا ( قال الرضى ) الشارح لهذا الكتاب ( هذا ) اى تقدير  
 البصريين وهو ضربى زيد احاصل اذا كان قائما ( ما قيل فيه وفيه ) اى فى هذا التقدير  
 ( تكلفات كثيرة من حذف ) بيان للتكلفات الكثيرة ( اذا مع الجملة المضاف اليها لم يثبت )  
 حذف اذا مع جملتها المضاف اليها ( فى غير هذا المكان ) لان حذف اداة الشرط مع جملتها  
 غير جائز من غير اقامة شئ مقامه كالاشياء الستة وهما ليس كذلك ( ومن عدول عن  
 ظاهر معنى كان الناقصة ) وهذا المعنى اصل فى الافعال الناقصة وما يكون معدولا عن  
 الاصل يكون تكلفا ( الى معنى التامة ) وهو قليل نادر ولذا احتجج الى القرينة وقيام  
 الحال مقام الظرف وهذا وان لم يكن تكلفا لكونه كثير الاستعمال الا انه لا تضممه الى  
 ما هو تكلف صار تكلفا ووصف التكلفات بالكثرة اما لكونها ثلاثة لان ما تكرر مرتين  
 يكون كثيرا وهو حذف اذا مع جملة المضاف اليها والعدول المذكور وقيام الحال مقام  
 الظرف واما لكونها اربعة لوعد حذف اذا واحد او ما ضيف اليها تانيا واما لثلاثتهم  
 عدم كون التكلفات كثيرة فان قيل لم لا تكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قيل لان  
 مثل هذا المنصوب المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون الانكارة بحث لم يسمع تعريفه  
 مع كثرة فلو كان خبر كان لجاز تعريفه فى شئ ولستمع مع طول الاستقراء فلمن من هذا  
 ان كان تامة وقائما حال لان التكسير شرط فى الحال على ما سبأنى ( والذى يظهر لى ) هذا  
 ايضا من كلام الرضى الى قوله وثالثها ( ان تقديره ) اسم ان اى تقدير البصريين هذا

وثاخر لفظا وهذا اندفع  
 ان امتناع ضرب غلامه  
 زيدا بصير دليل على  
 ان الاصل تقديم الفاعل  
 لان الفاعل او المفعول به  
 لو تساوى اياه لا امتنع ايضا  
 لعدم تقدم المرجع رتبة  
 لانك قد عرفت انه يقدم  
 حيث تدبر رتبة لكنه يتوجه  
 انه لا يصح قوله ولذلك جاز  
 لان الجواز لا يصير دليلا  
 على ان الاصل فى الفاعل  
 قرب الفعل لانه مع تساوى  
 الفاعل والمفعول به فى  
 ذلك ايضا يجوز غلامه زيد  
 والترديد السابق فى امر  
 الاصل من قلة التام  
 لظهور لزوم اندراج  
 مباحث الوجوب تحت ذلك  
 والقول بان الاصل عندهما  
 فى كل من الفاعل والمفعول  
 به ذلك قرينه لان الاولى  
 تقديم الفاعل بالفاعل  
 وخلافهما فى نحو ضرب  
 غلامه زيدا ليس لان رتبة  
 التقديم كما ان الفاعل كذلك  
 كيف وهذا حال ظاهر  
 لان اصاله احدثا وتقدمه  
 بحسب الرتبة يتاى الاصاله  
 الاخر وتقدمه كذلك  
 بالضرورة بل لشدة اقتضاء  
 الفعل للمفعول به كاقضاء  
 للفاعل كما اعترف القائل  
 وهذا هو الذى اوقفه  
 فى تلك الورطة ولم يدبر  
 ان هذا الاقتضاء مسلم عند  
 غير ما ايضا لكنه لا يصير  
 حلة لجواز عندهم ومعنى  
 كلام المصنف ان الفاعل  
 احد جزئى الجملة كما  
 ان الفعل كذلك وما عدا ما

فضلة وقد وجب تقديم الفعل فوجب ان يكون الاصل ان يلى فعله لان المحتاج اليه والمحتاج اليه بالتقديم من غير فان قدم عليه المفعول كان في النية مؤخر الماذكرناه هكذا قال في الفرح والايضاح عليك باخذه فان بقية الاوهام المنقولة ساقطة به (قوله) ان يكون بعده من غير ان يقدم عليه شيء آخر من معمولاته تفسير لقوله ان يلى وابرار لغناه ومن عجائب الاوهام ما قيل حقيقة ولا يخفى ان هذا التكلف مما يحتاج اليه في التبريد ايضا في قوله وعدم عليه وكأنه لم ينتبه له فاعمله او حكما كما في الفاعل المستتر فان البدئية هنا حكمية فان المقام وكذا قدم عليه بعيد بمرآل من قبول التصميم الى الحقيق والحكمى اذا المستتر داخل في هذا التفسير كما لا يخفى على المتأمل الخبير (قوله) وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جنى قبل لا مطلقا بل اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول به او المفعول به ضمير الفاعل بل لم يخالفوا في عدم جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وان اشتهر ذلك مباهيل اتفاقا فيه وخالفوا في لزومه في المثال المذكور كما اوضحناه لك في قوله خلافا للاخفش وابن جنى نظرم قبل ذلك ان تقول

المثال نحو ضربني زيد ايلابسه من حيث وقوع الضرب عليه حال كونه (قائما اذا اردت) بناء الخطاب (الحال من المفعول وضربني زيد ايلابسي) من حيث كونه صادرا مني حال كونى (قائما اذا كان) الحال حالا (عن الفاعل) وضربني زيد ايلابسا قائمين اذا كان الحال حالا من الفاعل والمفعول كليهما (اولى) خبر ان وهي مع اسمها وخبرها في محل الرفع لانها خبر المبتدأ وهو الموصول الذي صلته جملة يظهر لى ولم يدخل الفاء لانه جائز لا واجب لما سبق يعنى التوجيه الذى يظهر لى بما ذكر اولى من توجيه البصريين لانه ليس فيه تلك التكلفات (ثم نقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال) في المثالين الضمير الغائب في الاول والتكلم في الثانى لان المفعول لكونه فضلة ومستثنى عنه في الكلام يجوز حذفه كما صرح به المصنف نفسه حيث قال والعايد المفعول يجوز حذفه كقوله تعالى الله يسط الرزق لمن يشاء اى لمن يشاء الله بسطه له فيكون قياسا (فبق) بعد الحذف (ضربني زيد ايلابس قائما) ويجوز حذف ذى الحال مع قيام القرينة الدالة عليه ومع كونه فضلة لانه اذا لم يكن فضلة لا يجوز حذفه لانه حينئذ يكون عمدة في الكلام ومحتاجا اليه (تقول) عند حذفه (الذى ضربت قائما زيد) اذا جمعت قائما حالا من الضمير المأول بقرينة كون الجملة صلة اذ لا بد فيها من عائد (اى) الذى (ضربته) قائم زيد (ثم حذف) الفعل الذى هو (يلابس) مع فاعله بقرينة المزوم الذى هو ضربني لان الضرب يلزمه الملايسة (الذى هو خبر المبتدأ) يعنى الفعل الذى هو يلابس مع فاعله المستكن فيه في محل الرفع لانه خبر المبتدأ (و) هو (العامل في الحال) لما سبق ان العامل في الحال هو العامل في ذى الحال ولا يخفى عليك ان الخبر يحذف جوازا او وجوبا بالقرينة فيكون حذفه ايضا قياسا (وقام الحال) بعد حذف ذى الحال وعامله (مقامه) لان المفعول كثير اما يقوم مقام عامله بعد حذفه مثل ف ضرب الرقاب (كما تقول راشدا مهديا) يحذف العامل في ذى الحال المحذوف بالقرينة الحالية (اى سر) امر من سار يسير مثل باع ببيع بع (راشدا مهديا) وكون مهديا حالا بعد حال اوصفه لراشد يحى تحقيقه في بحث الحال فيكون حذف العامل ايضا قياسا (فعلى هذا) اى على كون التقدير هكذا او كون المحذوفات في هذا التقدير قياسية (يكونون) او البصريون (مستريحين) اى متخلصين (من تلك التكلفات البعيدة) التى ذكرت في تقدير البصريين لان كل واحد منها غير قياس فيكون هذا التقدير اولى لانه لم يحذف فيه شيء الا بالقياس (وقال الكوفيون تقديره) اى المثال المذكور (ضربني زيد قائما) حاصل يعنى ذهبوا الى ان الحال حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذى هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا ولذا قال الشارح (بجمل قائما) اى الحال (من متعلقات المبتدأ) لان متعلقات الخبر والباء في قوله بجمل متعلق بقال واجابهم الشارح من طرف البصريين بقوله (ويلزمهم) اى الكوفيون (حذف الخبر) وجوبا (من غير سدشئ مسده) يعنى من غير اقامة

شيء مقامه لان الحال مقدم على الخبر المحذوف فلا يصلح لان يقوم مقامه لان المتقدم لا يقدر ان يقوم مقام المتأخر عنه (وتقييد المبتدأ) عطف على حذف الخبر (المقصود عمومته) نأثبه يعني يلزم الكوفيين ايضا من هذا التقدير تقييده (بالحال لان الحال قيد لعامله وعامله المبتدأ والمقصود منه العموم والقيد بنافيه (بدليل الاستعمال) متعلق بالمقصود لان الجنس المعرف اذا استعمل بلا قرينة خصوص يعم جميع ما يقع عليه دفعا للترجيح بلا مرجح ولان المصدر اسم جنس باق على عمومته لانه لو استعمل الجنس ولم تكن قرينة خصوص لاستغراق نحو النوم يتقضى الوضوء ولكونه مستقرا جازا استثناءه من النوم منه والتراب يابس والماء بارد فالمعنى حينئذ كل ضرب واقع منى على زيد في حال القيام حال وهو غير مراد (وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سدت الحال محله) اى الخبر الذى ناب الحال منابه وقامت مقامه (مصدر مضاف الى صاحب الحال) من الفاعل والمفعول فيكون الخبر المحذوف وجوبا هو المصدر العامل بدون المفعول (اى ضرب زيد اضربه قائما) هذا اذا كان الحال حالا من المفعول واما اذا كان حالا من الفاعل فتقديره ضربى زيد اضربى قائما او ضربى زيد اضربى زيد قائمين فحذف الخبر وهو المصدر العامل واقام معموله الحال مقامه واجيب عنه بان هذا من قبيل حذف المصدر العامل وبقاء معموله وهو يمتنع عندهم لان المصدر مأول بان مع الفعل فيكون المصدر جزء منه والجزء بدون الكل لا يحذف كالموصول مع الصلة (وذهب بعضهم) وهو ان درسته و اشار في البعض الى ضعف ما قاله (الى ان هذا المبتدأ لا خبر له) (لانه مستغن بفاعله مع ان مثل هذا لم يسمع مع الاستقراء) (لكونه اى المصدر ههنا (يعنى الفعل) وكلا لا يحتاج الفعل الى الخبر لا يحتاج ما فى معناه اليه (اذا المعنى) اى معنى ضربى زيد قائما (ما اضربه زيدا) (ال) حال كونه او حال كوني (قائما) واجيب بان هذا القول ايضا غير مستقيم لعدم الاستقلال بالضرب بالفاعل بدون الحال ولو كان بمنزلة اضربه قائما لجاز ان يحذف الحال منه ويستقل الكلام بدونه ولو لم يحذف اضربه زيدا بدون الحال لان المقصود تقييد الفعل بالحال لم يحذف ان يكون بمعنى الفعل (وثانها اى ثالث الابواب الاربعة) كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة) يعنى يكون الخبر لفظ المقارنة او المصاحبة او ما يفيد معناها (وعطف عليه) اى على ذلك الخبر (شيء) يصح ان يكون مصحوبا للخبر (بالواو التى بمعنى مع) (و) (ذلك) اى مثال القسم الثالث (مثل) (كل رجل وضيعته) بالرفع عطف على الخبر المحذوف والضيعة فى اللغة العقار وههنا كناية عن العسنة والحرفة سميت بها لانك اذا اعتنيت بها صنعت وان اغفلتها ضاعت وكأهم شبهوا صنعة الرجل بالارض المغلة التى لا فى (اى كل رجل مقرون مع ضيعته اى هو مقرون بضيعةه وضيعه مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمرى (فهذا الخبر واجب حذفه) (الحصول

الخلاف فى تأخر مرجع الضمير لفظا ورتبة لاقوله وذلك غير جائز ولا يخفى ان مبتدأ ما سبق من انهما لا يبال كل من الفاعل والمفعول التقدم الرتبة ويقول اذا كان الامر ذلك كيف يمكن لهما القول بمجواز الاخبار قبل الذكر لفظا ورتبة بل هم يمتنعون لزوم تقدم الاخبار بحسب الرتبة وهذا مع كونه خرقا للاجماع باطل فى نفسه ظهور استحالة كما عرفت على ان الاخبار تختلف فيه ليس الاتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل كما فى المثال الذى اوردته المصنف والبيت الذى اتى به الشارح ومثال ضمير الفاعل المتصل بالمفعول به ليس الا اوك ضرب غلامه زيد وقد اتفق على جوازه فقوله لا مطلقا بل اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول به ضمير الفاعل يشهدان على علمه (قوله) واجيب عنه اشار بذلك حيث لم يقل والجواب الا ان كلاما ليس بيدها من نهج الصواب قال الشيخ الرضى والاولى تجوز ما ذهبنا اليه وظنى على ذلك لو روده فى كلام الفصحاء قال حسان رضى الله تعالى عنه (ولو ان محمدا خلد الدهر واحدا من الناس اتى بمجده الدهر مطعما) وقال سليمان سعد جزى بنوه ابا

الامر ين الدلالة على خصوصية الخبر لما في الواو من معنى المية فتكون الواو قرينة  
ووقوع الواو مع المطف في موضع الخبر ولذا علة الشارح بقوله (لان الواو تدل  
على الخبر الذي هو مقرون ) لكونهما بمعنى مع فتكون الواو قرينة الحذفه (واقيم  
المعطوف ) الذي هو قوله وضعية باعتبار معناها الاصلى في موضعه اى في موضع  
الخبر لان المعطوف عنها وان كان معطوف فاعلى المبتدأ وكان من توابعه الا انه اذا ذكر بعد الخبر  
فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه (ورابعها) اى رابع الابواب الاربعة (كل مبتدأ)  
في الجملة القسمية متعين للقسم بمعنى (يكون ذلك المبتدأ) مقبها به (اى) ما يقسم به بمعنى يكون  
من الالفاظ التى تستعمل للقسم كما بين الله ولعمرك ( وخبره ) او خبر ذلك المبتدأ  
لفظ (القسم) (و) (ذلك اى مثاله (مثل) (لعمرك) وهو من الالفاظ التى يقسم  
بها مثل لفظة الله (لا فعلن كذا ) اللام جواب القسم لانه يحجب باللام مثل قاله  
لا كيدن اصنامكم ( اى لعمرك وبهاؤك ) وذلك مبتدأ (قسى) خبره ( اى  
ما قسم به ) ليصح حمل القسم على المبتدأ ولا يقال لعمرك قسى ( فلا شك  
ان لعمرك يدل على القسم المحذوف ) لان المقسم به لا يكون بدون القسم ولان تعيينه  
للقسم دال على الخبر المحذوف فيكون قرينة لفظة دالة على الحذف وعلى تعيين  
المحذوف ( وجواب القسم ) وهو قوله لا فعلن كذا (قام مقامه) اى الخبر لان  
التأخير يقوم مقام المتقدم اذا حذف فوجه الشرطان القرينة والتزام ما يقوم مقامه  
( فيجب حذفه والعمر ) بالفتح (والعمر) بالضم كلاهما ( بمعنى واحد ) وهو البقاء  
( ولا يستعمل من اللام ) فى القسم وفى غيره كلاهما فى الاستعمال سواء ( الا المتفوح لان  
القسم موضع التخفيف ) اى لائق للتخفيف ( اكثر استعماله ) يستحق ولا شك ان  
الفتحة اخف ولما فرغ من بيان ما هو ملحق بالفاعل وعامله مضوى شرع فى بيان  
ما هو ملحق به وعامله لفظى فقال ( خبران واخواتها ) وانما الحق بالفاعل لكونه  
جزءا ثانيا فى الجملة ( اى من ) جملة ( المرفوعات ) نبيه على ان ذكر خبران ليس لانه من  
خبر المبتدأ بل ذكره ليس الا انه من المرفوعات ولم يرد ان خبران مبتدأ حذف خبره  
وقوله هو المستند جملة مستأنفة لانه تكلف بعيد لاحاجة اليه ولم يقل ومنها خبران  
كما قال ومنها المبتدأ والخبر قصدا الى البيان على وجه يحتمل المذهب الاصح وغير  
الاصح ( خبران واخواتها اى اشباهها ) وليس هذا وضما نحو مايل هو استعمال  
اللغة قال الله تعالى كادخات امة لعنت اختها ( من الحروف الخمسة الباقية ) ( وهى ) اى تلك  
الحروف مبتدأ ( ان وكان واكن وليت ولعل ) المجموع من حيث المجموع خبر والربط  
بعد الحكم قد سبق تحقيقه ( وهو ) اى خبران ( مرفوع بهذه الحروف ) اى بكل واحد  
من هذه الحروف الستة ( لا بالابتداء ) كما هو مذهب الكوفيون لان الخبر عندهم  
مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف لان الحروف اضعفها فى العمل

البيان عن كبر وحسن  
فعل كما يجزى سنار) وقال  
غيرها ( لما عصى اصحابه  
مصعبا دى اليه الكيل  
صاعا بصاع ( وقال غيرهم  
( كما حله هذا الحلم اثواب  
سودد ورق نداءه ذا الندى  
فى زرى المجد ) وقال  
غيرهم ( لما اى طالبوه  
مصعبا اعروا وكادلو  
ساعدا القدر يفتصب ) الى  
غير ذلك والتأويل  
فى الكل بعيد وكذا الحمل  
على الضرورة ( قوله )  
والقرينة اى الامر الدال  
عليها بالوضع قيل ان  
اراد بالوضع له يلزم ان  
يكون اللفظ المستعمل  
فى المعنى المجازى قرينة  
على المعنى المراد ولم يعد  
اطلاق القرينة عليه وان  
اراد بالوضع له او بالضرورة  
هو لزم ان لا يكون القرينة  
دالة على التى بالتضمن  
والالتزام اصلا وهو ظاهر  
البطلان فالصواب ان يقال  
اى الامر الدال عليها من  
غير الاستعمال فيها وهو  
من جملة الاوهام فانه يعلم  
كل احد المراد بالقرينة  
وجود شئ يدل على ما  
تعلق به القصد من غير ان  
يوضع لذلك كاتصال علامة  
الفاعل بالفعل فى ضربت  
موسى على فانها من جملة  
القرائن اللفظية التى قد  
توجد فى بعض المواضع  
دالة على تعيين احدهما  
من الاخر ونحو اكل  
الكندى موسى من  
القرائن المنوية فانها



لا تقدر ان تعمل في اسمين (على المذهب الاصليح) وهو مذهب البصريين وهو اولى لان  
 اقتضاء هالجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما ولا سيما مشابهن ان مشابهة قوية بالفعل  
 المتعدى وقال في الفصل ارتقاء عندا محابنا بالحروف لانه اشبه بالفعل في لزومه الاسماء  
 والماضى منه في بناءه على الفتح والمتعدى منه فالحق منصوبه ورفوعه بالمفعول والفاعل  
 ونزل قولك ان زيدا اخوك منزلة ضرب زيدا اخوك انتهى (لانه لما شابهت) هذه  
 الحروف (الفعل) في لزومها الاسماء (المتعدى) في احتياجها الى الاسمين (كالمجيئ)  
 في بحث الحروف (عملت نصبا ورفعا) يعني نصب الاسم ورفع الخبر (مثله) اى  
 كالفعل المتعدى يعمل نصب المفعول ورفع الفاعل ولم يقدم الرفع على النصب  
 كان الاصل في الفعل تقدم لرفع كاسبق تنبيها بفرعية العمل على فرعية العامل  
 يعني ليكون العامل فرعا كان عمله ايضا فرعا (هو) ضمير الفصل لان الخبر اذا كان  
 معرفا باللام يؤتى بضمير الفصل مثل زيد هو القائم ولا يكون له حظ من الاصراب وقيل  
 مبتدأ ثان (اى خبران واخواتها) (المسند) خبر للاول والثنائي وهو مع خبره خبر  
 للاول (الى شئ آخر) ولم يقل الى اسم ان ليدخل فيه نحو ان زيدا قائم ابوه او قام ابوه  
 فان المسند فيهما مسند الى فاعله ثم هو مع الفاعل مسند الى اسم ان (بعد دخول)  
 (احد) (هذه الحروف) زاد افظ لاحد لانه بظاهره يفيد دخول هذه الحروف  
 عليه وهو ليس كذلك لانه لا صرفوع دخل عليه جميع هذه الحروف بل ليس صرفوعا  
 الا ما دخل عليه احدها (عليهما) اى على المسند وشئ آخر (فقول المسند) جنس (شامل  
 الخبر المبتدأ) المراد المبتدأ القسم الاول لان خبره مسند لا لثاني لان خبره مسند اليه  
 فليس بشامل له (وخبر كان) واخواتها (وخبر لا التى) تكون (لثنى الجنس وغيرها)  
 كخبر ما ولا المشبهتين بليس لان اخبار هذه الاقسام كلها مسندة فتدخل في قوله المسند  
 (و) الجارى في (بقوله) متعلق بقوله خرج (بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها)  
 اى جميع اخبار هذه الاقسام (عنه) اى عن التعريف سوى خبر هذه الحروف (والمراد  
 بدخول هذه الحروف عليهما ورودها) يعني دخول هذه الحروف (عليهما لا يراى)  
 اى لا عطاء (اثر) ها وهو العمل (فيهما) اى في المسند وشئ آخر (لفظا ومعنى) على  
 سبيل منع الخلو لا الجمع اما لفظا فبالعمل واما معنى فبانسحاب معانيها الى معانيهما من  
 التأكيد والتشبيه وغيرها فان تأكيد الحكم مثلا ينسحب الى المحكوم عليه وعلى كل  
 تقدير لا ينتقض التعريف وفيه رد على الرضى حيث قال دخل فيه غير المحدود ايضا فان  
 حسن في قولك ان رجلا حسن غلامه مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبر لها بل  
 الخبر مجموع الجملة الفعلية (فلا ينتقض التعريف) اى تعريف خبر ان (بمثل يقوم) اى  
 بفعل مسند الى اسم ظاهر مضاف الى ضمير راجع الى اسم ان (في قولنا ان زيدا يقوم  
 ابوه فان يقوم ههنا) اى في هذا المثال بدون الفاعل (من حيث اسناده الى ابوه ليس)

رافعة بليس اذ لا بليس  
 ان موسى آكل  
 والكثيرى ما كوله هو  
 امر وجد هنادا لعل ذلك  
 ولا يتصور وضعه له  
 والحاصل انه الاول من  
 شئ الترديد والمجازجة  
 عليه فانه يؤيد ما ذكرناه  
 ويقويه الا ترى ان اللفظ  
 اذا استعمل في معناه  
 المجازى لا يكون الاعلى  
 المقصود مالم يوجد قرينة  
 تبينه كما اذا قلت رابت اسدا  
 وتريد به اناسا شجاعا فانه  
 لا يجوز هذا لك الا ان  
 تقول يرى مثلا فالمجاز  
 لا يكون دالا على المقصود  
 بدون القرينة وهى لا تدل  
 عليه بالوضع فان احدا  
 من المحققين والمطلين لا  
 يقول بان يرى وضع  
 لرجل الشجاع فتبين  
 ان القرينة هو الدال  
 على المقصود بدون الوضع  
 له وان المجاز ليس من هذا  
 القبيل فانه ليس مما يدل  
 على المقصود بنفسه (قوله)  
 فلا يردان ذكر الاعراب  
 منتقى عنه قيل الشبهة  
 ودفعها بما اورده الفاضل  
 الهندى وتبناه الشارح  
 ولم يرى ان هذا الشئ  
 عجاب اذ ليس الشبهة شيئا  
 ولا الجواب اذ القرينة ما  
 يدل على تعيين المراد باللفظ  
 او على تعيين المحدثوف لاما  
 يدل على المعنى والمعنى انه  
 اذا انتفى لاعراب لفظا  
 وحذف وانتفى فيه قرينة  
 الاعراب فلم يعلم ان  
 الاعراب السانط ما هو

اي لفظ يقوم (بما يدخل عليه) اي من قسم الخبر الذي يدخل عليه (اي بهذا المعنى) اي لا يرث اثرها فيها لفظا او معنى (بل انما دخل) ان (على جملة) فعلية هي جملة (يقوم ابوه) اي لا ينسحب اثرها الا الى لفظ زيد جملة يقوم ابوه لا الى يقوم وحده حتى ينتقض التعريف بانه يصدق على يقوم انه هو المسند بعد دخول ان ولا يصدق المعرف لانه لا يقال له خبر ان والحاصل انه كلما صدق الحد صدق المحدود وبالعكس اذا كان الامر كذلك (فلا يحتاج) بمعنى للمفعول (الى ان يحجب عنه) اي عن انتقاض التعريف بيقوم (بان المراد بالمسند) المذكور في التعريف (المسند الى اسماء هذه الحروف) ويقوم في المثال المذكور ليس بمسند الى اسم ان بل مسند الى متعلقه وهو ابوه فكيف ينتقض التعريف به (وبلزم) عطف على قوله يحجب فيكون المعنى ولا يحتاج ايضا الى ان يلزم منه اقول بل هو معطوف على قوله لا يحتاج فالمعنى فيلزم اي حتى يلزم فلا وجه لقول من قال على التقدير الاول ولا خفاء في حجة قائلنا ان يقول على انه يلزم (منه) اي من هذا الجواب (استدراك) اي زيادة (قوله بعد دخول هذه الحروف) لان المسند اذا كان مسندا الى اسماء هذه الحروف يخرج اخبار الاقسام السابقة لانها ليست بمسندة الى اسماء تلك الحروف بل الى غيرها فتخرج تلك الاخبار كلها بقوله المسند الى اسمائها فلا يحتاج الى قوله بعد دخول هذه الحروف فيكون مستدركا وقال المحشي ويمكن دفع الاستدراك بان يجعل المراد المسند بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها اذا كان متعلقا بقوله المسند فالفائدة في تأخيرها حتى يندفع الاستدراك بهذا التقدير تأمل (ولاي الى ان يحجب عنه) اي عن انتقاض التعريف بمثله (بان) يقال (المراد بالمسند) المذكور في التعريف (الاسم المسند) يتقدر الموصوف والمسند في المثال المذكور ليس باسم مسند بل هو فعل مسند (فيحتاج) اي حتى يحتاج (الى تأويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها) اي خبر الحروف المشبهة بالفعل (جملة) يعني جملة فعلية سواء اسند الى ضمير يرجع الى اسمها (مثل ان زيد يقوم) او الى سيبه مثل ان زيدا يقوم ابوه (فانه) اي يقوم (ما اول قائم) فيكون الاسم المسند اعم من الاسم الحقيقي والاسم الحكمي وقال المحشي ويمكن ان يقال لا حاجة الى التأويل لان الخبر بالجملة مبين بقوله وامره كمره خبر المبتدأ اي كان الخبر الجملة للمبتدأ بين بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد (مثل) (قائم في) (ان زيدا قائم) نيه بالثال على ان المراد بخبر ان واخواتها واحد وان المراد بدخول هذه الحروف دخول احد هذه الحروف كانه الشارح عليه فيما سبق بقوله اي دخول احد هذه الحروف (فانه) اي لفظ قائم هو (المسند بعد دخول) احد (هذه الحروف) فان قيل ان قائم مسند قبل دخول احد هذه الحروف فما معنى قوله هو المسند بعد دخول هذه الحروف قلنا لان قائم وان كان مسندا قبل الدخول الا ان ذلك الاسناد زال وانتسخ بدخول احد هذه الحروف فصح ان

وحينئذ لا وجه لنوم  
صحة الا كنفاء بانتفاء  
القرينة ثم قيل اعلم الواجب  
في هذه الصورة تقديم  
الفاعل بمعنى انه لا يجوز  
ان يتقدم المفعول على مجرد  
الفاعل لكنه يجوز تقديم  
المفعول على الفعل والفاعل  
معاف يجوز موسى ضرب  
عيسى على ان يكون عيسى  
فاعلا لانه لا ينسب المفعول  
حينئذ بالفاعل لعدم جواز  
تقديم الفاعل على الفعل ثم  
قيل ويمكن ان يقال لم يفت  
هنا القرينة لان تقدم  
موسى قرينة على ان الفاعل  
هو عيسى والكل مجروح  
ومطروح اما الاول  
فلظهور انه الجواب الذي  
اتياه في حل هذه الشبهة  
غير ان القائل ليس بتقدير  
الصورة ولم يدر ان وراءه  
نافذ والبصيرة واما الثاني  
فلظهور الكلام حينئذ في  
تركبه من المبتدأ والخبر فلا  
يكون معافيه على ان القائل  
يدعي اتفاق الكوفيين على  
كون زيدا زيدا قائم فاعلا  
كما سبق وهما يستدل على  
عدم القياس المفعول  
بالفاعل بعدم جواز تقديمه  
على الفعل وانت خبريان  
هذا تناقض صريح (قوله)  
مضمر متضلل ليس  
المراد بالاتصال معنى اللفظ  
بل المصطلح وهو كون  
الضمير مما لا يستل  
في اللفظ فاذا كان  
الفاعل هكذا لا يصح  
تقديم المفعول عليه فلا  
يطلب قوله متصلة فلا

يقال هو المسند بعده لان المسند انما حصل في قائم بعد الدخول (واصره) اى حاله وشانه  
 (كأمر خبر المبتدأ) (اى حكمه) اى حكم خبر ان واخوانها (لحكم خبر المبتدأ) لانه  
 فى الاصل خبر المبتدأ فبدخول ان واخوانها عليه لم يتغير حكمه (فى اقسامه اى اقسام  
 خبر المبتدأ (من كونه) بيان للاقسام (مفردا) يعنى كما يكون خبر المبتدأ مفردا مثل زيد  
 قائم كذلك يكون خبر هذه الحروف مفردا مثل ان زيدا قائم (وجملة) يعنى يكون خبر  
 هذه الحروف اسمية او فعلية مثل ان زيدا قام ابوه وابوه قائم كما يكون خبر المبتدأ كذلك  
 (ونكرة) سبق مثاله (ومعرفة) مثل ان زيدا هو القائم كما تقول زيد هو القائم (وفى  
 احكامه) اى احكام خبر المبتدأ (من كونه واحدا ومتعددا) يعنى كان خبر المبتدأ يكون  
 واحدا ومتعددا كذلك يكون خبرها واحدا ومتعددا لفظا ومعنى بالمطابق وبدونه  
 مثل ان زيدا عالم فاضل او فاضل او معنى فقط مثل ان هذا حلوا حامض (ومثباتا ومخوفا)  
 على سبيل الجواز وعلى سبيل الوجوب اذا تحقق الامر ان الموجبان للحذف مثل ان  
 اضربى زيدا قائما ومثل ان زيدا وضعية غيرها من المواضع التى يجب حذف الخبر  
 فيها بشرط ان يصح دخول احد هذه الحروف عليه لانه لا يقال ان لولا زيد لكان  
 كذا ولا يقال ان لم يرك لا فعلن كذا وهو ظاهر وفى كونه مشتقا وجامدا (وفى  
 شرائطه من انه اذا كان) الخبر (جملة فلا بد من عائد) يربطها به المراد بالعائد  
 ما يصح دخول احد هذه الحروف عليه يعنى الكلام الذى يجوز دخولها  
 عليه لانه لا يقال ان نعم الرجل زيد لوجوب الصدارة لافعال المدح والذم مثل  
 ان زيدا قام ابوه وابوه قائم لا تقدم وانه زيد قائم وان الحاقه ما الحاقه (ولا يحذف) العائد  
 اذا كان ضميرا لما سبق ان غير الضمير لا يجوز حذفه مطلقا (الا اذا علم) يعنى الا عند  
 قيام قرينة دالة عليه نحو ان البر الكريستين وان السمن منوان بدرهم (والمراد ان  
 امره كأمره) يعنى ان المراد من هذا التشبيه (بعد ان يصح كونه) اى خبر المبتدأ (خبرا)  
 لباب ان يعنى الا خبر هذا الباب مشارك اخبر المبتدأ فى هذه الاحكام بعد ان ثبت كونه  
 خبر الباب ان (بوجود شرائطه) اى شرائط كونه خبرا له (وانتفاء موافقه) عطف  
 على وجود يعنى بانتفاء موافقه كونه خبرا له يعنى ان لا يوجد مانع لان يكون خبرا له اذا  
 كان الامر هكذا (فلا يلزم من ذلك) اى من تشبيه امر خبر ان بأمر خبر المبتدأ (ان كل  
 ما يصح ان يكون خبر المبتدأ يصح ان يقع خبر الباب ان) قوله يصح مع فاعله فى محل  
 الرفع خبر لان فى قوله ان كل ما وحي مع اسمها وخبرها فى محل الرفع ايضا فاعل لا يلزم  
 (حتى يرد) من وريرد من باب ضرب (انه) اى الحال والشان (يجوز ان يقال ان  
 زيد من ابوك) يعنى يجوز ان يقع الظرف المستقر خبر المبتدأ مقدما عليه وجوبا لما سبق  
 والاستفهام مبتدأ وابوك خبره وبالعكس على ما سبق ايضا (ولا يجوز ان يقال ان  
 زيدا وان من ابك) يعنى لا يجوز ان يكون الظرف المستقر خبر الان ولا الاستفهام

قائمه فى قول الشارح  
 بالفاعل بل يوهم اختصاص  
 الحكم بفاعل الفعل وليس  
 كذلك لجره انه فى رد يد زيد  
 مثلا ولا يبنى ان اللازم فى  
 هذا المقام هو الاتصال  
 بالفعل وذلك ليصح الحكم  
 بامتناع العكس (قوله)  
 اى تقديم الفاعل على  
 المفعول فى جميع هذه  
 الصور قبل فى جميع هذه  
 الصور لغو لا فائدة فى  
 جزاء الشرط لان الشرط  
 يعنى غناه فاعتباره فى المعنى  
 عمالا يبنى وكأن الشارح  
 لم يرد انه معتبر فى نظم كلام  
 المصنف وان كان ظاهرا  
 عبارته بل اراد بذكره  
 التنبيه على ان الجزء جزاء  
 لجميع الشروط السابقة  
 وانت خبير بان الشارح  
 قدس سره انما اتى بهذه  
 العبارة لتكون اجالا ما  
 فصله بقوله اما فى صورة  
 لا عراب الى اخرى  
 فالتقول من الاعتراض  
 عليه ثم الجواب هل ضعف  
 عمالا بفتاى اليه (قوله) فلما  
 فاة الاتصال الانفصال فان  
 وضع متصل فلو اخر  
 لوجب ان يكون منفصلا  
 قيل ولكونه كالجزم  
 من الفعل وامتناع وقوع  
 كلمة بين اجزاء كلمة هذا هو  
 عين المطلوب عليه فتبصر  
 (قوله) مع جواز ان يكون  
 عمرا ومضروبا لشخص  
 آخر قيل قال من امتاز فى  
 زمانه بصيت الفضل على  
 اقرانه فتمده الله بنفاته  
 هذا ظاهر فى الحال

المذكور ونظائرهما كان  
 الفاعل خاصا اما اذا كان  
 عاما فلا يصح نحو ما ضرب  
 احدا الا زيدا وذلك لانه لم  
 يبق احد حتى يصح ان  
 يكون زيدا مضروبا له قلب  
 فيها كان الفاعل مالا يكاد  
 يوجد مثل صادق بل مالا  
 يخفى كذبه اذا انفى الفاعل  
 على عمومته لنداهة كذب  
 حصر ضاربة كل احد في  
 زيد والكاذب الظاهرة  
 الكذب محال لا ياتي به في  
 تحليل القواعد الادبية لانه  
 محال لا ينفذ اليه اهل اللغة  
 ولا يدخلونها تحت قصدهم  
 فالمقصود الصحيح  
 من المثال المذكور ما ضرب  
 احدا من الجماعة المختصة  
 التي تخصص مقام الاخبار  
 العام بها وحيث يصح ان  
 يكون زيدا مضروبا بالغير  
 واما دعوى ظهوره فيها  
 كان الفاعل خاصا فذهول  
 عجيب لا ينبغي ان يقع فيه  
 ادب كيف وهو لا يصح  
 مطلقا في مثل ما خلق الله  
 على احسن الصور الا  
 يوسف لانه لا يصح فيه ان  
 يقال المقصود حصر  
 خلقه تعالى بل يوسف  
 جواز ان يكون يوسف  
 مخلوقا للغير ولقد ثبت  
 بالانقضاء ياتي فيه الامثلة  
 متسلسلة بحيث لا يكاد  
 يتقطع السلسلة ودفع  
 الاستثناء ان المراد بجواز  
 كون المفعول مفعولا  
 لفاعل آخر الجواز بالنظر  
 الى الهيئة التركيبية فان  
 هيئة الفاعل في المثال

او الاسم خبر الوجودا لما منع لان يكون كل واحد منهما خبرا لان وهو المصدر  
 اذ لو دخل عليه ان ابطالت الصدارة (الافى تقديمه) عليه اى تقديم الخبر على المبتدأ  
 يعنى امره كامر خبر المبتدأ في جميع الاوصاف الافى هذه الصفة حيث يفرقان فيها  
 جوازا وامتثالا حيث جاز تقديم خبر المبتدأ عليه ولم يحجز تقديم خبر ان على اسمها لان  
 فيه قلب المقصود ومن وجوب تقديم المنصوب اظهار انحطاط رتبة الفرع عن رتبة  
 الاصل وهو يفوت بجواز تقديم الخبر فيلزم مساواة الفرع الاصل (اى ليس امره  
 كامر خبر المبتدأ في تقديمه) لان الاستثناء من الموجب يكون منفيا كما قول جاءنى القوم  
 الا زيدا يعنى ان زيدا لم يجئ (فانه لا يحجز تقديمه) اى تقديم خبر ان (على الاسم) اى  
 على اسمها (وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ) غالباً لان المبتدأ اذا كان متضمنا لما وجب  
 له صدر الكلام او كانا معرفتين او متساويتين او كان الخبر فلاه لم يحجز تقديم الخبر عليه  
 لما سبق فافترقا (وذلك) اى وجوب تقديم الاسم على الخبر في باب ان بخلاف المبتدأ  
 والخبر حيث يحجز التقديم والتأخير اذا لم يمنع مانع او الفرق بين خبرها في التقديم  
 جوازا وامتثالا واقع وثابت (لان هذه الحروف فروع) جمع فرع كقرون جمع  
 قرن وهو التابع يعنى توابع داخلية (على الفعل في العمل) اى في عمل النصب والرفع  
 مثله سبق منه اجمالا وسيأتى تفصيله (فان يدان يكون عملها فرعيا) لعمل الفعل (ايضا)  
 يعنى كما ان ذواتها فروع لتأكد الفرعية وليكون عملها موافقا لذواتها (والعمل  
 الفرعى للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع) مثل ضرب عمر ازيد للزوم كون الفعل  
 من اول الامر واقما على المفعول قبل تمامه لان الفعل لا يتم الا بالفاعل وهو ههنا  
 مؤخر (و) العمل (الاصلى له ان يتقدم المرفوع على المنصوب) لان الاصل في الفاعل  
 اذا لم يمنع مانع منه ان يلى الفعل المسند اليه واذا قدم المرفوع على المنصوب يكون  
 عملا بالاصل (فلما عملت) هذه الحروف (العمل الفرعى لم يتصرف في معموليها)  
 يعنى في اسمها وخبرها (بتقديم ثانيهما) اى تانى معموليها وهو الخبر (على) المعمول  
 (الاول) وهو الاسم يعنى وجب تقديم الاسم ههنا على الخبر مع انها كانا في الاصل  
 مبتدأ وخبر او قد جاز التقديم والتأخير فيهما الماسيحي (كما يتصرف في معمولي الفعل)  
 المتعدى بالتقديم والتأخير اذا لم يمنع مانع منهما (لتقصائهما) في العمل (عن درجة الفعل  
 لانه الاصل في العمل وهى مشابهة به لتعمل عمله فتكون فرطه فيه) (الا اذا كان)  
 (الخبر) (ظرفا) اى ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا (اى ليس امره كامر  
 خبر المبتدأ في التقديم) في جميع الاوقات (الا اذا كان) الخبر (ظرفا) اى الوقت  
 كونه ظرفا فيجوز تقديم الخبر على الاسم لان الاستثناء من المنفى يكون مثبتا مثل قوله  
 ما جاءنى القوم الا زيدا اى الاجاءنى زيد (فان حكمه) اى حكم خبر ان (اذا) بالتبوين  
 لانه ظرف زمان اى حين كون الخبر ظرفا متعلق بقوله حكمه (حكمه) اى حكم خبر

المبتدأ (في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة) يعني ان المبتدأ اذا كان معرفة يجوز تقديم خبره الطرف عليه نحو في الدار زيد مع ان الاصل التقديم كذلك اذا كان اسم هذه الحروف معرفة يجوز تقديم خبرها الطرف عليه (نحو قوله تعالى ان الينا اياهم) وان في الدار زيدا (وفي وجوبه) اي وجوب التقديم (اذا كان المبتدأ نكرة) ليتخصص على ماسبق يعني يجب تقديم خبرها الطرف على اسمها اذا كان الاسم نكرة كما يجب تقديم الخبر الطرف اذا كان المبتدأ نكرة (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم حين قدم رجلان من المشركين فخطبا ببلاغة ومحسنات الفاظ فتمعجب الناس من بيانهما وبلاغتهما (ان من البيان لحر) يعني ان بعض البيان بمثابة السحر في ميلان القلوب او في المعجز عن الاثبات بمثل هذا النوع ومدوح الى اذا صرف الى الحق ومذموم اذا صرف الى الباطل (وان من الشعر لحكمة) اي كلاما ناعما يمنع عن الجهل والسفه وهو ما نظمته الشعراء من المواعظ والامثال التي ينفع الناس بها والتناء على الله ورسوله والنصيحة للمسلمين وما شبه ذلك وهذا النوع من الشعر محمود والمذموم منه ما فيه كلام قبيح وتشبيه فاسد كدأله ابن ملك شارح المصابيح (وذلك) اي جواز تقديم الخبر عند كون الاسم معرفة ووجوب تقديمه عند كونه نكرة واقع (لتوسهم) اي النحاة (في الظروف ما لا يتوسع) مبنى للمفعول (في غيرها) اي غير الظروف اي لتجوز انتحاة في الظروف ما لا يجوز في غيرها لان كل شئ من المحدثات لا بد وان يكون في زمان او مكان فصار كل شئ منها كقريبه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالحارم حيث يدخلون فيما لا يدخل غيرهم واجرى الجار والمجرور مجراهما مناسبة بينهما اذ كل طرف في التقدير جار ومجرور يحتاج الى اجعل او مئة كاحتياج الطرف الى كل منهما ولان للظروف اختلاطا بالسميات فان كل شخص لا يخلو من ظرف مكان يستقر فيه و ظرف زمان يشتمل عليه فكان ظرف الشئ بمنزلة نفسه فجاز ذكره متقدما (خبر لا) (الكائنة) قدر متعلق الطرف معرفة باللام ميل الى رتبة جانب المعنى بالتركيب التوصيفي ولو قدر نكرة لزم ان يكون حالا ما من المبتدأ وهو قوله خبر ولا هو نادر لان الحال اما للبيان هيئة الفاعل او المفعول به واما من فاعل الطرف الراجع الى المبتدأ وهذا وان كان جائزا وشائعا الا انه يلزم تقديم الحال على عامله الطرف وهو غير جائز لما سيجي فلا وجه لقوم من قال والمشهور في امثاله تقدير النكرة (لثني الجنس) (اي ثني صفته) اي صفة الجنس وحكمه يحذف المضاف (اذ لا رجل قائم مثلا) وارد وملفوظ (لثني القيام) والاثبات وهو الصفة والحكم (عن الرجل لا) وارد (لثني الرجل نفسه) لان الثني والاثبات انما يرذان على الاوصاف والاحكام دون الاعيان وارتفاع هذا الخبر ايضا بالحروف لان لا حرف لثني الجنس لا محذوف بها خذوان التزم من الحروف المشبهة بالفعل من حيث انها

(نقيضا)

الذكور تمنع كون الفاعل فاعلا لخبر هذا المفعول ولا تمنع كون المفعول مفعولا لخبر هذا الفاعل والمنع انما يأتي فيما يأتي من خصوص المادة فلا يأتي دعوى الجواز وان شئت الوصول الى الحقيقة الحال فاستمع لما يتلى عليك في الحال وهو انك اذا ذكرت قبل ارادة الاستثناء مفعوله خاصا للعامل فيها بعدها وجب ان يكون ما للذكور المتقدم من الفاعلية والمفعولية والحالية او غير ذلك محصورا في التأخر وما لذلك التأخر من تلك المعاني باقية على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كالألف مثلا ما ضرب زيد الا عمرا فضارية زيد محصورة في عمره واذ ليس ضاربا لاحد الا العمرو واما مضروبة عمره ولفظي الاحتمال اي يجوز ان يكون لزيد ايضا وبالعكس لو قلت ما ضرب عمر الا زيدا واما اذ لم تذكر مفعولا خاصا اعني الفاعل الخاص والمفعول الخاص او ذكرت للفاعل عاما والمفعول كذلك فليس فيما يهدى الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا محمضا ضرب الا يزيد وما ضرب احدا لا زيد في الفاعل وما ضرب الا يزيد او ما ضرب احد الا يزيد في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا

فقيضها لأن لا التني وان للانبات ولازمة للاسماء لزومها وفي الرضى وجه مشابهة  
 لا التبرئة لان لا للمبالغة في التني لكونها التني الجنس كما ان للمبالغة في الانبات لانها  
 للتأكيد فيه فحينئذ يكون الحمل عليها حمل التقيض انتهى قيل ان لالتأكيد كما ان  
 ان كذلك فحينئذ يكون الحمل عليها حمل النظير على النظير فكما ان ان تنصب الاسم  
 وترفع الخبر كذلك هذه تنصب الاسم عند وجود شرطه وترفع الخبر لمشابهتهما لان  
 المشابهة بالفعل فتكون لا هذه مشابهة بالفعل بالواسطة لما سبق ان المشابهة للمشابهة بالشيء  
 مشابه لذلك الشيء (هو) اى خبر لا هذه (المسند) (الى شيء آخر) سواء كان المسند  
 اليه اسما او لا (هذا) اى المسند جنس (شامل لخبر البتداء وخبر ان) واغواتها  
 (و) خبر باب (كان و) خبر (غيرها) اى غير هذه المذكورات كخبر ما ولا المشبهتين  
 بليس لكون كل واحد منهما مسندا الى شيء آخر (بعد دخولها) (اى بعد دخول لا)  
 هذه (فخرج به) اى قيد البعدية (سائر الاخبار) كلها لانها وان كانت مسندة الا انها  
 مسندة بعد دخول كل واحد من تلك العوامل لا بعد دخول لا هذه فكانت مخرجة به  
 (والمراد بدخولها) اى دخول لا هذه ههنا (ما عرفت في خبر ان) من ان المراد بالدخول  
 ابراث اثرها لفظا ومعنى على سبيل منع الحلو لا الجمع اذا كان الامر كذلك (فلا يرد  
 نحو يضرب في الارجل يضرب ابوه) بان يقال انه يصدق على يضرب مسند الى شيء  
 آخر بعد دخول لا هذه ولا يصدق على خبر لا لان لفظة لا ما دخلت على يضرب وحده  
 بهذا المعنى بل انما دخلت على جملة هي يضرب ابوه فاوردت اثرها لها (نحو لا غلام رجل)  
 منصوب لانه اسم لا لوجود شرط نصبه وهو ان يكون اسمه انكرة مضافا او مشبها به  
 وواقعا بعدد بلا فصل وههنا كذلك (ظريف) خبرها (انما عدل) المصنف في التمثيل  
 (عن المثال المشهور) فيما بين النحاة (وهو) اى ذلك المثال المشهور فيما بينهم (قولهم)  
 اى قول النحاة (لا رجل) وهو مبنى على الفتح لماسيحي ومنصوب محلا على انه اسمها  
 (في الدار) الجار والمجرور في محل الرفع على انه خبرها (لاحتمال حذف الخبر فيه)  
 لكونه خبرها يحذف كثيرا (وجعل في الدار صفة) للاسم فلا يكون هذا المثال نصاعلى  
 ان خبر لا هذه مرفوع لاحتمال ان ان لا يكون لها خبر كما هو مذهب بنى تميم فالجواب  
 ان المثال الاقوى والاحسن ما يكون واضحا غير محتمل بل يكون مخصوصا للمثال له  
 لانه الايضاح حقيقة ان يستقنى عن الايضاح (مخلاف ما ذكره) المصنف من المثال (لان غلام  
 رجل معرب منصوب) لكونه نكرة مضافا وواقعا بعدد بلا فصل و (لا يجوز ارتفاع  
 صفته) مع كون غلام رجل منصوبا ومطابقة الصفة الموصوف في الاعراب شرط  
 سواء كانت صفة له وقائمة به او لا على ماسيحي بناء (على ما هو الظاهر) وانما قال ذلك  
 لجواز ارتفاع صفته محلا على الحمل ولكنه غير ظاهري يعنى رفع صفة المعرب المنصوب  
 خلاف الظاهر فالاحتمال الظاهر في المثال المذكور الخبرية دون الوصفية وهذا القدر

عامين نحو ما ضرب احدا  
 الا زيد عمر او قدرتهما  
 عامتين نحو ما ضرب  
 الا زيد عمر ابقى المستثنان  
 غير محتملين وانما كان كذا  
 اذ ليس هناك غير ذلك  
 المقول العام شيء يتعلق  
 به المقول المستثنى كما كان  
 حين ذكرتهما خاصين  
 فيكون فيما ضرب الاعمارا  
 زيد المصروية المطلقة  
 مقصورة على عمرو  
 والضاربة المطلقة  
 مقصورة على زيد ويختص  
 مصروية عمرو بزيد  
 وذلك عكس معنى قوله  
 ما ضرب الا زيد عمر اذا  
 عرفت هذا فنقول ان  
 المقصود في هذا المقام  
 افادة وجوب تقديم الفاعل  
 في باب الاستثناء لاختلاف  
 المعنى بالتأخير وقد عرفت  
 ان هذا انما يغنى في جميع  
 ما سبق ثم عد بعضهم ما  
 ضرب الاعمارا زيدا موقفا  
 لصورة تقديم الفاعل بناء  
 على ان المصرا انما هو فاعل  
 الا يكون معناه انحصار  
 ضاربة زيد في عمرو  
 ولذا اعتبر الخارج توسط  
 الا بينهما كما صرح به  
 وايضا قد بين ان الحق  
 بين من اعترض عليه  
 القائل وهو مقصد  
 العواب بعيد بمراحل  
 كيف والقول بانه اذا كان  
 الفاعل عاما لا يكاد يوجد  
 مثال صادق فلا يبالى  
 بخروجه عن المباحث  
 الادبية يمتنع على امرين  
 عدم الاطلاع على مراد  
 ذلك القائل فانه لا يريد

يكفي لوضوح المثال وحسنه فيها اي في الدار وان لم تكن الدار سابقة حقيقة الا  
 انها سابقة حكما مثل ضمير الشأن او القصة في قوله هو زيد قائم وهي هند قائمة خبر  
 بعد خبر خبر مبتدأ محذوف تقديره قوله فيها خبر بعد خبر لان ظرف طريف بان  
 يكون في متعلقه وظرفا لنوا والخبر واحد ولا حال من الضمير المستكن في الخبر  
 ويكون ظرفا مستقرا فالمعنى ح لا غلام رجل طريف حال كونه في الدار فتكون  
 الظرافة مقيدة بكونها في الدار لان الحال قيد لعامله لان الظرافة المفهومة من قوله  
 طريف لا تعيد بالظرف على التقدير الاول ونحوه على التقدير الثاني اي الظرف  
 لان الحال في معنى الظرف لان الظرافة اذا وجدت في واحد وجدت مطلقا من غير  
 قيدها بشئ من المكان وغيره لانها جلية كالكرم والجود وضدهما وانما اتى المصنف  
 به اي بالخبر بعد الخبر او بقوله فيها جواب عن سؤال مقدر تقديره ايراد خبر واحد  
 كاف في المثال فلم اورد ههنا الخبر متعددا مع انه ليس من دأبه فاجاب عنه الشارح بقوله  
 وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل لانه كثيرا ما يكون غلام  
 رجل لانه كثيرا ما يكون غلام رجل ظريفا وانت تنفيها على سبيل العموم لان  
 النكرة اذا وقعت في حيز النفي تم فيكون كذبا اذا الكذب اخبار على خلاف الواقع ولان  
 المراد من هذا الكلام نفي الخبرين مع ان الاسم لا نفي كل واحد منهما كعكس قولك  
 هذا خلق حامض كاسبق وايكون شاملا لنوعى خبرها الظرف بدل البعض من قوله  
 لنوعى وغيره اي غير الظرف ويكون مثالا للخبر المتعدد ايضا فانه احوج الى  
 الايضاح ولا يتقدم خبر لا هذه على اسمها وان كان ظرفا كما يتقدم خبران واخواتها  
 اذا كان ظرفا جوازا وجوبا لانها محمولة على ان لما عرفت فانحطت مرتبتها عن مرتبة  
 اصلها ويحذف خبر لا هذه اي لا التي تنفي الجنس لكن بشرط ان يكون الاسم  
 مذكورا والا فلا يحذف الخبر بل يكون مذكورا البته لئلا يلزم الاجحاف حذفا  
 كثيرا فيكون منصوبا على المصدرية او زمانا كثيرا فيكون منصوبا على الظرفية  
 وهذا الحذف جائز لا واجب لعدم قيام شئ مقامه اذا كان الخبر تاما اي بشرط ان  
 يكون الخبر من الافعال العامة كالوجود والحاصل وانما حذف لدلالة النفي عليه  
 فتكون لفظة لا قرينة لفظية عليه لان النفي يقتضي منفيما والممكن ان تكون قرينة خصوصية  
 تنفي الى العام وهو اذا لم يكن مذكورا لفظيا لم انه محذوف نحو لا اله الا الله ولا سيف  
 الا ذو الفقار ولا نفي الاعلى اي لا اله موجود الا الله وفي المقاليد قوله ذو الفقار  
 بدل من السيف لان محله رفع بالابتداء والبدل انما يحى بمقتضى الجملة ولا سيف  
 ليس بجملة فلا بد من تقدير الخبر حتى يصح البدل وتقديره ولا سيف في الوجود  
 ومعناه لم يوجد سيف الا ذو الفقار وعلى هذا كلمة الشهادة اي لا اله في الوجود الا  
 الله انتهى وذو الفقار فتح الفاء اسم سيف كان للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم اهداء

الاعتراض بل ببيان ما تنفي عليه كلمة الاداء والكذب فان الامثلة الصادقة في سورة ابراد الفاعل والمفعول عامين اكثر من ان يخصى وقوله فالقصد الصحيح من المثال المذكور ما ضرب احد من الجماعة المختصة فانه يصح ان يكون زيد مضروبا للغير تأش عن الفعول مما سبق من انه ليس هناك غير ذلك الماه شئ يتعلق به الستة فان المراد الانتقاء الاحتمال بحسب اللفظ وامامه ذلك في نفس الامر او عدمه فخارج مما نحن فيه وقوله واماد عوى ظهوره فيها كان الفاعل خاصا فذهول عجب لا يبنى ان يقع فيه ادب يرد على نفسه جدا فان منع ذلك الظهور امر لا يقع فيه من له حظ من الادب وقد اتى بذلك مما عرفت بما يدل على ذلك جزما وقوله وانما قلنا بشرط توسعها ليل يجب عند اكثر النعا تقديم الفاعل اذا كان المفعول بعد الا ولا يجوز تقديم المفعول لامع الا ولا بدونها ويجوز التقديم مع الا عند السكاكي وجماعة من النحويين فالظاهر في حل عبارة المتن ان يكون على مذهب اكثر النحويين وكأنه ذمما لشارح الى جملة عبارة المتن ان يكون على مذهب السكاكي ان المصنف هل وجوب التقديم بانقلاب المعنى ثم قيل

اليه ملك الاسكندرية مع بقلة تسمى دلل وجارية تسمى مارية القبطية ام ابراهيم رضى  
الله تعالى عنه فاعطاه عليا رضى الله عنه وقيل اهداه اليه النجاشي وقيل انزل عليه  
عليه السلام من السماء (وبنو تميم لا يثبتونه) من الاثبات لامن الثبوت لانه لازم (اي  
لا يظهر ون الخبر في اللفظ) اي لا يفظونه الا ان يكون ظرفا لتوسمهم فيه مالا يتوسع  
في غيره (لان الحذف عندهم واجب) اي عند بنو تميم (او المراد) عطف على المقدر  
وقد يراد به قوله لا يثبتونه هكذا اي لا يظهرونه او المراد به (انهم) اي ان بنو تميم  
(لا يثبتونه اصلا) اي اثباتا قطليا يعني (لا لفظا ولا تقديرا) فلا يكون خبرا ثابتا عندهم  
(فيقولون معنى قولهم) اي قول العرب (لا اهل ولا مال انتفي الاهل و) انتفي (المال)  
ايضا فتكون حيث لفظة لامن اسماء الافعال وزيف المصنف بان اسم الفعل لم يكن على  
مثل هذه الصيغة ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها يدل على فساد هذا القول اي قول بنو  
تميم ولم يلتفت الشارح الى تزييفه لانه يجوز ان تكون لامبئة مناب انتفي كناية يا مناب  
ادعوى قوله وهذا ايضا ليس بمختار (فلا يحتاج الى تقدير الخبر وعلى تقديرين) اي  
على تقدير كون الخبر واجب الحذف وعلى تقدير ان لا يكون لها خبر اصلا (يحملون  
ما يرى خبرا) يرى البناء للفاعل او المفعول (في مثل لارجل قائم على الصفة) متعلق  
بقوله يحملون اي يحملون ما يكون خبرا عند الحجازية على ان يكون صفة الاسم لا اسما  
حملا على محله البعيد وهو الرفع بالابتدائية (دون الخبر) يعني لا يحملون على الخبر لانه  
يثبت في لفهم لا غلام رجل قائم يرفع قائم حملا على المحل (اسم ما ولا المشبهتين) بالفتح  
من التشبيه (بليس) وهو المشبه به (في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر) هذا  
وجه الشبه يعني كان ليس موضوعا للنفي وتدخل على المبتدأ والخبر كذلك ما ولا كل  
واحدة منهما موضوعا للنفي وتدخل على المبتدأ والخبر الا ان الفرق بينهما ان ما والنفي  
الحال والدخول على المبتدأ والخبر وعلى المعرفة والتكررة ودخول الباء على الخبر وان لا  
لا تكون الا للنفي والدخول على المبتدأ والخبر والدخول على التكررة ولا تكون للنفي الحال  
ولا تدخل على المعرفة ولا تدخل الباء على خبرها ولذا ضعف عملها دون عمل ما (ولهذا)  
اي لاجل هذه المشابهة (تعملان) اي يعمل كل واحد منهما (عملها) وهو رفع الاسم  
ونصب الخبر ليحصل من المشابهة فائدة لهما (هو المسند اليه) (هذا) جنس (شامل  
للمبتدأ) لانه مسند اليه المراد من المبتدأ القسم الاول لان الثاني مسند لا مسند اليه (و)  
شامل ايضا (لكل مسند اليه) من اسم ان واخواتها واسم لالنفي الجنس واسم كان (بعد  
دخولهما) اي بعد دخول احدهما (خرج به) اي بهذا القول (غير اسم ما ولا المشبهتين  
بليس) (ومما عرفت من معنى الدخول) قد عرفت ما يمتنعك عن القبول ومعنى الدخول  
صرفي باب ان من ان المراد بالدخول ايراث الاثر الى الاسم والخبر لفظا ومعنى  
(لا يرد عليك مثل) (ابوه في مثل ما زيد ابوه قائم) من انه يصدق على ابوه انه المسند

لك ان تشكك في التعليل  
فنقول المراد انه يلزم  
الانقلاب في بعض الصور  
وحمل الباقي عليه طردا  
لقاب ولا يخفى عليك  
ان هذا التكلف ليس  
اهون مما اختاره الشارع  
بل لا يصح ذلك لان الحكم  
يتحقق الوجوب في جميع  
الصور بلا اختلاف مع  
الاعتراف بالانتقاض اعنى  
تخلف الحكم من الدليل  
في بعض الصور عمالا  
يتكلف تصور من ذوي  
القول وحمل ما لم يثبت  
فيه ذلك الدليل على ما يثبت  
لا يتحقق الوجوب  
بالضرورة فكيف يجوز  
ذلك على ان الظاهر عبارة  
المصنف يا باه فانه قال ومنها  
ان يقع مفعوله بعد الا لان  
ما بعد الا المفرغة هو  
المقصود بالاثبات دون  
ما عدا من الجنس للنفي  
قبله فلو ذهبت تقدم  
وتأخر انعكس المعنى ثم  
يمكن الحمل على مذهب  
اكثر النحاة لكن لا يخفى  
ان الاولى ما اختاره قدس  
سره لعدم ورود النقض  
بهذا النوع حيث قدح  
يرتكب في دفعه الى منته  
لكونه من قبيل قصر الصفة  
قبل تمامها (قوله) لكنه لم  
يستحسنه قيل قصر الصفة  
قبل تمامها قيل فقيه عدول  
عن الاصل مع منع مانع عن  
العدول ولا يجوز العدول  
بلا مانع مانع عن الاصل  
فضلا عن جواز مع المانع  
عن العدول وليس معنى  
لا صيرين احدهما ان الكلام



اليه بعد دخول ما ولا يصدق ان يقال له اسم ما (مثل ما زيد قائما) فديكون اسم  
 ما وخبرها معرفتين او نكرتين او الاول معرفة والثاني نكرة دون العكس لانه لا يجوز  
 ان يكون الخبر معرفة او نكرتين مثل ما زيد قائما وما رجل قاعدا وما زيد هو الظريف  
 (ولا رجل افضل منك) ولا يكون اسمها وخبرها الا نكرتين لا غير (وانما اتى في تمثيل  
 لا بالنكرة بصدلا) ولم يأت بالمعرفة لمشاكله في المثال لانه اتى بعدها بالمعرفة (لان)  
 لفظة (لا لا تعمل الا في النكرات) جمع نكرة وفي بعض النسخ بالافراد ولان لا وان  
 كانت ههنا مشبهة بليس الا انه يرعى اصلها وهو اني الجنس وذلك لا يكون الا في النكرة  
 وكذلك ههنا لا تعمل الا في النكرة اعتبارا لا اصلها وضعفها في المشابهة بليس ايضا  
 (بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة) لقوة مشابقتها بليس للمعرفة ولانها لا تكون  
 في الاصل لنفي الجنس حتى يرعى اصلها فيختص عملها بالنكرة كلا وتوهم الخصوص  
 بالعمل في المعرفة بالمثال اندفع بقوله وهو في الاشاد لاختصاص الشذوذ بل لان عمل ما  
 لما يكن شاذا كالم يتبادر الى الفهم الخصوص بل المتبادر ان يكون عمل ما عاماشاملا  
 للمعرفة والنكرة (هذا) اى عمل ما ولا المشابهة بليس (لفظة اهل الحجاز) ومذهب  
 البصريين لانهم اخذوا بهذه اللفظة والحجاز بالحاء المهملة والجمع بعده في آخره زاي  
 معجمة بلا دكة شرفها الله تعالى (واما بنو اتيم فلا يثبتون لهما العمل) لان هذه المشابهة  
 لا توجب عمل المشبه كعمل المشبه لان ليس فعل غير متصرف حيث ليش له مجهول  
 ولا مضارع ولا غيرهما فيكون ضعيفا والضعيف لا يستتبع غيره فضلا عن ان يستتبعه في  
 العمل (ويقولون) اى بنو اتيم (الاسم والخبر) ما يقال له عند الحجازيين اسم وخبر  
 (بعد دخولهما) اى دخول احدهما (مر فوعان بالابتداء كما كانا) اى الاسم والخبر  
 مر فوعين (قبل دخولهما) اى دخول احدهما فيقولون ما زيد قائم ولا رجل افضل  
 منك بالرفع في الاسم والخبر بحيث يكون الاول مبتدأ والثاني خبرا عندهم (وعلى لفة  
 اهل الحجاز ورد) اى انزل (القرآن) الفصح الممجز (نحو ما هذا بشرا) وما هن  
 امهاتهم واذا عمل ما في الثاني عمل في الاول لاقتضاءهما على السوية فتعمل فيهما على  
 السوية وهذا صريح في كون ما عاملة واما لا فليس على ما عندهم لكونهما شريكين في  
 اصل المشابهة بليس ولما فرغ من بيان عملها وسببها ايضا اراد ان يبين الفرق بين عملها  
 فقال (وهو) (اى عمل ليس) المفهوم من المثال اى من قوله المشبهين بليس لان التشبيه  
 يشعر بالعمل فيكون قرينة وقيل المفهوم من الاضافة الاسم الى ما ولا وهذا بيد  
 والاول قريب والمتوسط متوسط (في لا) متماق بقوله شاذ قدم عليه للحصر لان  
 الشذوذ مخصوص بعملها ولذا قال الشارح (دون ما) اى دون عمل ما لانه وليس بشاذ  
 (شاذ) اى (قليل) اخذ الفظة من معنى الشذوذ ومن تنكيره ايضا لان التنكير يكون  
 للتقليل كقول الحريرى على المال حين قيل له ما اعطى لك اعطى لي شئ اى شئ قليل

فما يجب وما لا يجب واذا  
 انتفى عنه الوجوب يثبت  
 الجواز بالضرورة  
 وثانيهما ان الاصل فيما  
 سبق بمعنى الاولى فلا يحتاج  
 في تحقيق خلافه الى ثبوت  
 المقضى (قوله) لان الحصر  
 هنا في الجزء الاخير وذلك  
 لان المشهور عند النحاة  
 والاصوليين كون انما  
 ضرب زيد عمر اغان قدمت  
 المقول على هذا انعكس  
 الحصر على منوال ما عرفت  
 في ما ضرب زيد الا عمرا  
 وقد خالف بعض  
 الأصوليين في افادة الحصر  
 استدلالا بقوله صلى الله  
 عليه وسلم انما الاعمال  
 بالنيات وانما الولاء للمعنى  
 واجيب بان المراد  
 في الجزئين التأكيدي فكأنه  
 ليس عمل الابالية وليس  
 الولاء للمعنى كقوله  
 صلى الله عليه وسلم لا صلاة  
 لمار المسجد الا في المسجد  
 (قوله) وانما قدر الفعل  
 قيل دفع لما قاله الشيخ  
 الرضى ان زيدا في المثال  
 المفروض مبتدأ لا فاعل  
 يطابق السؤال فانه جملة  
 اسمية ولان السؤال عن  
 القائم لا عن الفعل والاهم  
 تقديم المستول عنه ثم قيل  
 ولك ان يجعله دافعا لما يجبه  
 من ان حذف الفعل انما  
 يكون عند قرينة دالة على  
 تعيين المحذوف وليس هنا  
 قرينة كذلك لان المحذوف  
 كما يمكن ان يكون خبرا  
 للمبتدأ والظاهر انه دفع لما  
 نقله عن الشيخ الرضى على  
 ما صرح به الهندي ولقد

لا يصابه (لنقصان مشابهة لابليل لان لنفي الحال و ) لفظة ( لا ليس كذلك )  
 لانها ليست لنفي الحال ( فان للنفي مطلقا ) بل لنفي الاستقبال ونقصان المشابهة به  
 توجب نقصان العمل ( بخلاف ما فانه ) اي لفظ ما ( ايضا ) اي كليس ( لنفي  
 الحال ) كما ان ليس لنفي الحال في مثل ما زيد قائما كذلك ما لنفي الحال واذا  
 كان عمل لا شاذا قليلا لنقصان مشابهتها بليس للعلة المذكورة ( فيقتصر ) مبنى  
 للمفعول ( عمل لا على مورد السماع ) اي على موضع ورد فيه سماع وهو النكرة وقياسا  
 على عمل لا التي لنفي الجنس ( نحو قوله ) اي قول الشاعر في مثال عمل لا في النكرة ( من  
 صدعن نيرانها ) من اسم شرط صد فعل ماض مبنى للفاعل وما استكن فيه راجع الى  
 من بمعنى اعرض وتكمل لان الصدود اذا تعدى يعن يكون بمعنى الاعراض ومعناه  
 ايضا كذلك عن نيرانها جمع نار من نور اجوف واوى وجمعه النوار ونيوان انقلب الواو  
 ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كذا في الصحاح والضهير للحرف لانه مؤنث والمراد  
 ههنا شادنها و آلامها بعلاقها لتشبيه ( فان ابن قيس لا يبرح ) الفاء جزاء الشرط فانما  
 مبتدأ ابن قيس خبره ولا مشبهة بليس والبرح من برح الزوال والذهاب عن مكانه  
 والمعنى من اعرض وتكمل عن نيران الحرب وشادنها و آلامها وعجز عن الاقدام  
 عليها فان ابن قيس المعروف بالشجاعة لا زوال الى عنها وعجز عندي والاعراض لان  
 الولد يتبع الاب ومن كان اباه هكذا فانه كذلك عاقبت كرك زاده كرك شود وبوجه  
 ما رما شود ( اي لا يبرح لي ) يريد ان خبر لا في البيت محذوف اي ليس لي اعراض  
 وعجز ( ولا يجوز ان يكون ) جواب عن سؤال مقدر تقديره ان لاهذه لم يجوز ان  
 يكون لنفي الجنس والخبر محذوف وبرا ح محذوف مرفوع مبتدأ لوقوعه في حيز النفي  
 ويجوز البناء لضرورة الشعر ولا نصب لوجود شرطه اجاب عنه بقوله ولا يجوز ان  
 يكون لاهذه ( النفي الجنس لانه اذا كان ) لاهذه ( لنفي الجنس ) يلزم التكرار بعدها  
 لطابق الجواب السؤال لان مثل هذا لا يصدر الاجواب عن سؤال محقق او مقدر  
 والسؤال لا يكون الا بالتكرار مثل ارجل في الدوام امرأة فيجاب لارجل في الدار  
 ولا امرأة ( لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ) لما ذكرنا ( ولا تكرار في البيت ) وهو  
 ظاهر فوجب ان تحمل لاهذه على ليس فيكون برا ح بالرفع اسمها وخبرها محذوف  
 كافر الشارح ( علم ان المراد بالمسند او المسند اليه في هذه التعريفات ) المذكورة  
 سواء كان عاملها معنويا او لفظيا ( ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالانتمية )  
 ليخرج توابعهما عن هذه التعريفات اذ علم ان المراد ما يكون بالاصالة بقرينة ذكر  
 التوابع ) يعني ان المصنف سيذكر التوابع مطلقا ( فيما بعد ) مبنى على الضم اي في الموضوع  
 الذي يكون بعد الاصول الثلاثة المرفوعات والمنصوبات والمجرورات فلا ينتقص  
 تعريف كل واحد منهما ( بالتوابع ) ولما فرغ من بيان ( المرفوعات ) اصلا وملحقا

بمع الشارح قدس سره في  
 ذلك الجواب لكونه قريبا  
 الى فهم المتعلم والتحقيق هنا  
 ما ذكره الفاضل الشريف  
 في حاشية التلخيص وهو  
 ان السؤال جملة اسمية  
 صورة وفعلية حقيقة بيان  
 ذلك ان قولك من قام اصله  
 اقام زيدا عمر وام خالد  
 الى غير ذلك لا زيدا قام ام  
 عمرو وام خالد ذلك  
 لان الاستفهام بالفعل اولي  
 لكونه متغيرا فيقع فيه  
 الابهام المناسب للاستفهام  
 ولا يريد الاختصار وضع  
 كلمة من دالها جالا على تلك  
 الدوات الفصل هناك  
 ومنضمنة لنفي الاستفهام  
 ولهذا الضم وجب  
 تقديمها على الفعل فصارت  
 الجملة اسمية في الصورة  
 لعروض تقديم ما يدل على  
 الذات في الحقيقة هي فعلية  
 فتنبه بايراد الكلام جملة  
 فعلية على اصول السؤال  
 فالمطابقة حاصلة حقيقة ولم  
 يترك ذلك التنبه الا اذا منع  
 منه ما منع كما في قوله تعالى قل  
 من يحييكم في ظلمات البر  
 والبر قل الله يحييكم  
 قصد الاختصاص ههنا  
 اوجب تقديم المسند اليه  
 واما قوله قال من يحيي  
 العظيم وهي رميم قل يحييها  
 وقوله تعالى من خلق  
 السموات والارض  
 ليقلن خلقهن العزيز  
 العلم فقد ورد على الاصل  
 اذ لا مانع فيما ( قوله ) لان  
 تقدير الخبر يوجب حذف  
 الجملة قبله في بحث وهو  
 ان في حذف الخبر حفظ

واصل المرفوعات الفاعل لما سبق والمحقق به خمسة المبتدأ والخبر وخبر باب ان وخبر  
 لاثني الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس (شرع في) بيان (المنصوبات) اصولا وفروعا  
 (وقدمها) في البيان (على المجزورات) مع ان كل واحد منهما فضلة تقع بعد تمام الكلام  
 (لكثرة) مقتضية لمزيد الاهتمام ولشددة اتصالها بالمرفوعات حيث ينوب كثير منها  
 مناب الفاعل بل المتعلم ينتظر لمعرفة اقسامها لتوقف ايضاح كثير مما سمع في المرفوعات  
 عليها ولكون بعضها تأكيد للفعل العامل في الفاعل ولكون بعضها مانا ومكانا وعلّة  
 له وبعضها مصاحبا للفاعل بل الفاعل في صدور الفعل عنه احتياجه اليه اشد من احتياجه  
 الى المجزورات (ولخفة النسب) ونقل الكسر لان اليمة تنفر عن الثقل وتميل الى  
 الخفيف فيقتضى تقديم ما فيه الخفة على ما فيه الثقل (فقال) (المنصوبات هو ما اشتمل  
 على علم المفعولية) (قد تبين شرحه) اى شرح هذا الكلام (بما ذكر في المرفوعات) من ان  
 المنصوبات جميع المنصوب لا المنصوبة لانه صفة لموصوف مذكرا لا يعقل تقديره الاسم المنصوب  
 والمتى الاسمان المنصوبان والجمع الاسماء المنصوبات الا ان المنصوبات ههنا استمرت لمعى  
 الكثرة والضمير المذكور المنفصل راجع الى المنصوب الدال عليه المنصوبات لان  
 التعريف للماهية لا للأفراد والمراد بالاشتمال ان يكون الاسم موصوفا بها لفظا وتقديرا  
 او محلا (والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة) نصب على التمييز كالمفاعيل  
 الخمسة (او حكما) كالملاحظات السبعة (وهى) اى تلك العلامة (اربع) لانها اما بالحركة  
 او بالحرف والاول اما بالفتحة او بالكسرة والثاني اما بالالف او الياء فصارت اربعة  
 (الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا) مثال لما يكون بالفتحة (و) رأيت  
 (مسلمات) مثال لما يكون بالكسرة لان نصبا لجمع المؤنث السالم بالكسرة (و) رأيت  
 (اباك) مثال لما يكون بالالف لان الاسماء الستة اذا اضيفت الى غيرها المتكلم يكون نصبا  
 بالالف (و) رأيت (مسلمين ومسلمين) لان نصبا للمثنى والجمع المذكور السالم بالياء  
 المكسور او المفتوح ما قبلها وما فرغ من تعريف ماهية المنصوت مطلقا شرع في تعريف  
 انواعها وتفصيل احوالها الا انه قد ادم لمفاعيل لانها اصل المنصوبات كان الفاعل  
 اصل المرفوعات وقدم ايضا المفعول المطلق لانه مفعول حقيقة واصطلاحا دون ما عدا  
 لان ما قبله الفاعل قام به لان الضرب يقوم بالضارب ويفعله وكذا غيره (فقال) (فنه)  
 الفاء للتفصيل او التفسير ومن للتبعض اما مبتدأ بتأويل البعض اى قبضه او خبر مقدم  
 لكن الاول اولى لان الاصل في المبتدأ التقديم (اى من المنصوب) يرجع هذا  
 التفسير توافق الضميرين المرفوع المجزور في المرجع (او بما اشتمل على علم المفعولية)  
 يرجحه قرب المرجع (المفعول) اما خبر او مبتدأ بناء على الوجهين في قوله (فنه) (المطلق)  
 (سمى به) يعنى وصف المفعول بالمطلق (لصحة اطلاق صيغة) على وزن ديمة لا على وزن  
 عدة (المفعول عليه) اى ما قبله فاعل الفعل لفة واما اصطلاحا فلا فرق بينها في صحة

المناسبة بين السؤال  
 والجواب وفي حذف  
 الفعل تخفيف الحذف  
 والثاني لا يعارض الاول  
 فضلا من ان يرجع عليه  
 الا يرى انهم يرجعون  
 رعاية المناسبة على رعاية  
 السلامة من الحذف في باب  
 الاختصار على شريطة  
 التفسير هذا وقد اخطت  
 بحقيقة الحال خبرا (قوله)  
 وليك الواو من المنصف  
 دون الشاعر (قوله)  
 كلوا قمع جمع ملقحة قيل  
 الاظهر جمع ملقح لان  
 الملحق هو الفعل وهذا  
 سهو من قلة التنبه فان  
 الملحق لم يجمع على لواقع بل  
 على ملاقح قال في الصحاح  
 والملاقح الفحول الواحد  
 ملقح ولواقع المخالف  
 لقياس وصف الرياح  
 (قوله) وما يتعلق بمخبط  
 قتل عنه قدس سره تعلقه  
 بيكيه القدر عما ياباه سليقة  
 الشعر لانه لما بين سبب  
 الضراعة ناسب ان يبين  
 سبب الاختياط وهذا فيه  
 غير ذلك (قوله) ويكيه  
 ايضا من يسأل بغير وسيلة  
 من اجل املاك المهلكات  
 ماله وما يتوسل به الى  
 تحصيل المال لا يقال لعله  
 اشار بذلك الى وجهين  
 ذكرهما الشيخ الرضى وهو  
 ان مما تطيع متعلق بمخبط  
 اى يسأل من اجل اذهاب  
 الواقع ماله وما مصدرية  
 او يكيه القدر اى يكيه  
 لاجل املاك النايا يزيد  
 فان يزيد ما يتوسل به  
 الى تحصيل المال الا انه

اعتبر كلا المعنيين في صورة  
التعلق بالحطبة لانه قدس  
سره اراد بيان سبب  
الاختباط وهذا انما يتم  
بذلك اعني قوله وما يتوصل  
به لاختذ الوسيلة في مفهومه  
فان معناه ليس مطلق  
السؤال بل السؤال من  
غيره وسيلة وما ذكره  
الشيخ الرضى وجه آخر  
لم تعرض الشارح لبعده  
كما يشهد به الدوق  
السليم ( قوله في مثل  
قوله وان احد من  
المركبين استجارك قبل  
اي فها حذف وفسر اما  
بنفس المحذوف او بما  
يفهم منه معناه نحو قوله  
تعالى ولو انهم صبروا  
والقدبر لو ثبت انهم  
صبروا فحذف ثبت وقدر  
بان الهالة على الثبوت  
التي خبرها فعل ماض  
وذلك فيما بعد لخاصة  
سواء كان للشرط او للثبوت  
وبهذا ظهر ان ما ذكره  
الشارح انه لو ذكر الفعل  
لصار القصر حشوا لا يتم  
وليس عن نظر صحيح اذا  
الكلام فيما يحذف الفعل  
وجوبا والغرض بيان  
سبب وجوب ذلك الحذف  
وهذا انما يتم بما ذكره قدس  
سره وليس المراد انه لو  
ذكر فعل مفسر سواء  
وجب حذفه او لا لصار  
القصر حشوا حتى يتجه  
الاعتراض بالجملة ان كان  
الجمع هناك جارا فليس بما  
نحو فيه والافلاحيار على  
كلام الشارح لا نقول  
حينئذ الغرض من الابهان

اطلاقه على كل واحد منها (من غير تقييده) متعلق بالاطلاق (بالباء او في او اللام  
او مع) لان الضرب مفعول الضارب واما زيد في قولك ضربت زيدا فليس بمفعول  
الضارب بل ما يتعلق به الضرب ( بخلاف المفاعيل الاربعة السابقة) التي هي  
المفعول به والمفعول فيه زمانا او مكانا او المفعول له والمفعول معه (فانه) اي الشأن (لا يصح  
اطلاق صيغة المفعول عايلها) اي على كل واحد منها لفظة لان كل واحد منها ليس مفعول  
الفاعل بل ما يتعلق به فعل الفاعل ومحل وقوع الفعل وعلة له ومقارن لفاعل الفعل  
او مفعوله (الا بعد تقييدها) اي الا بعد تقييد كل واحد منها (بواحدة منها) اي من تلك  
الحروف حينئذ يصح اطلاق المفعول على كل واحد منها (فيقال) فيها (المفعول به او  
فيه او له او معه) على سبيل منع الخلط والجمع (وهو) (اي المفعول المطلق) اصطلاحا  
(اسم ما) او معنى (فعلة فاعل فعل) صفة او صلة (والمراد بفعل لفاعل اياه) المصدر  
منها مضاف الى فاعله وناسب لمفعوله وهو راجع الى المعنى (قيامه به) اي قيام الفعل  
وحصوله بالفاعل بحيث (اي بمكان) (يصح استاده) اي استاد الفعل ونسبته  
(اليه) اي الفاعل سواء كان الفاعل مؤثرا في الفعل وموجدا اياه كضرب زيد ضربا  
فان الفاعل اثر في الفعل واوجده بمعنى ان له تأثيرا فيه في الجملة او لا بل المقصود صحة  
الاستناد اليه فقط من غير ان يكون له تأثير فيه مثل مات زيد موتا فان الموت مستند الى  
زيد وقائم به مع انه لا تأثير فيه قطعا (لا) ان المراد بفعل الفعل اياه (ان يكون) الفاعل  
(مؤثرا فيه) اي في الفعل (موجدا اياه) اي الفعل بل المراد به القيام والاستناد اثر او لم  
يؤثر فان المؤثر في الحقيقة في الافعال كلها هو الله تعالى اذا كان الامر كذلك (فلا يرد  
عليه) اي هذا التعريف اي على قول المصنف اسم ما فاعله فاعل فعل (مثل مات) زيد  
(موتا وجسم) من باب ظرف (جسامة) على وزن ظرافة لا على وزن دراية (وشرف)  
من باب ظرف ايضا (شرفا) على وزن طلبا فان هذه الافعال وامثالها يصح استنادها الى  
ما قامت هي به وقيامها به بلا اثر فان الموت قائم بزيد وان لم يكن مؤثرا فيه وكذا غيره فيه  
رد على الهندي حيث قال يرد عليه مثل مات موتا وكذا يدخل فيه ضرب زيد ضربا  
بالبناء للمفعول لانه فعلة فاعل فعل بمعنى انه قام بفعل معنى الفعل المذكور (واما زيد  
لفظ الاسم) يعني زاد المصنف في التعريف لفظ الاسم وقال اسم ما فاعله ولم يقل ما فاعله  
يدون لفظ الاسم (لان ما فاعله الفاعل هو المعنى) القائم به وهو الضرب في ضرب ضربا  
والموت في مات موتا وهو ليس بلفظ (والمفعول المطلق من اقسام اللفظ) فيكون  
المفعول المطلق اسما لذلك المعنى القائم بالفاعل فلزم زيادة الاسم في التعريف (و) قول  
المصنف ما فاعله فاعل فعل جنس (يدخل فيه) اي في هذا القول (المصادر كلها) يعني  
ان هذا القول جنس يشمل المعرف وغيره (مذكور) بالجر لانه (صفة للفعل وهو)  
اي الفعل المذكور (اعم من ان يكون مذكورا حقيقة) نصب على التمييز من قوله

مذكورا لان الذكر يحتمل الحقيقي والحكمي او على انه صفة لقوله مذكورا حقيقيا  
 ( كما اذا كان ) الفعل ( مذكورا بعينه ) اي بلفظه ( نحو ضربت ضربا ) ومات موتا و اجسم  
 جساما ( او حكما ) عطف على حقيقة ( كما اذا كان ) الفعل ( مقدر ) اي محذوف واسواء كان  
 جواز ( نحو ف ضرب الرقاب ) اصله فاضربوا الرقاب ضربا هذا من قبيل ركب القوم  
 دوابهم ونقلوا سيوفهم فيحذف الفعل مع فاعله جوازا وقدم المصدر وانيب منابه  
 مضافا الى المفعول ضما الى التأكيد للاختصار والتعير به عن القتل اشعار بانه ينبغي  
 ان يكون بصرب الرقية حيث امكن وتصويره باشنع صورة كذا قاله البيضاوي او وجوبا  
 سماعا او قياسا على ماسيجي امثاتها ( واسما ) بالنصب عطف على قوله مذكورا فالخاصل  
 ان الفعل المذكور يشمل الفعل الملفوظ والمقدر والاسم الملفوظ لان المراد من الفعل  
 المذكور ان يكون اعم من الفعل وشبهه كما هو الشائع المتبادر لكن لا مطلق الاسم بل اسم  
 يكون ( فيه معنى الفعل ) لان ما لم يكن فيه معناه لم يدخل في قوله فعل حتى يصح تعميمه  
 اليه سواء كان متعديا ( نحو ضارب ضربا ) او لازمان نحو ذاهب ذهابا فيرد على الهندي  
 حيث قال يرد عليه نحو ضارب ضربا ( وخرج به ) اي بقوله مذكور ( المصادر التي لم  
 يذكر فعلها ) اي لا يكون مذكورا ( حقيقة ولا حكما ) فيكون بينهما عموم وخصوص  
 مطلق لان كل ما هو مفعول مطلق فهو مصدر من غير عكس ( نحو الضرب واقع على  
 زيد ) فان الضرب فعله فاعل فعل لا محالة الا انه لم يكن مذكور الحقيقة وهو ظاهر  
 ولا حكما لان الضرب في المثال المذكور مبتدأ وكذا اعجبني الضرب واستحسن  
 الضرب ( بمعنا ) ( صفة ثانية للفعل ) والضمير راجع الى اسم اي فاعل فعل مذكورا  
 كائن بمعنى الاسم ( وليس المراد به ) اي بقوله بمعناه ( ان الفعل ) العامل  
 في المفعول المطلق ( كائن بمعنى ذلك الاسم ) مطابق له في المعنى ( فان معنى الاسم )  
 الذي هو الحديث ( جزء معناه ) اي معنى الفعل الذي هو الحدث والزمان  
 لان معنى الاسم واحد وهو الحديث ومعنى الفعل متعدد وهو الحدث والزمان  
 فالواحد جزء من المتعدد فيكون معنى الاسم جزء معنى الفعل ( بل المراد ) بقوله بمعناه  
 ( ان معنى الفعل مستعمل عليه ) اي على معنى الاسم ومحيط به ( اشتمال الكل ) اي كاشتمال  
 الكل ( على الجزء ) يعني كان السكتنجين يشتمل على اجزائه من العسل وغيره ( فخرج به )  
 اي بقوله بمعناه ( مثل تأديبا ) يعني المفعول الذي قام بفعله الفعل ( في قولك ضربته  
 تأديبا ) وقعدت عن الحرب جينا ( فانه ) اي المفعول له او مثل تأديبا ( وان كان بمافعله فاعل  
 فعل مذكور ) فان التأديب قام بالتكلم الذي هو فاعل الفعل وكذا الجين بحيث يصح  
 اسناده اليه لانه يقال ادبته وجبت ( لكنه ليس ) المفعول له او مثل تأديبا ( بما يشتمل  
 عليه معنى الفعل ) لان التأديب او الجين ليس جزءا لمعنى الفعل الذي هو ضربت وقعدت  
 حتى يشتمل عليه بل التأديب والجين علة للضرب والمقود ( وكذلك ) اي كان المفعول  
 له خرج بقوله بمعناه كذلك ( خرج به ) اي بقوله بمعنى ( مثل كراهتي ) اي المصدر المضاف

بهذا التفسير بيان المقدر  
 فلو اظهرته لم يحتاج الى  
 مفسر كذا فبعد ذلك لو  
 جعت بينهما صار الثاني  
 من باب الحشو بلا نزاع فلا  
 فرق بينهما في ذلك قال  
 الشيخ الرضي بعد البيان  
 الموافق للكلام الشارح  
 قدس سره وهذا يطرد  
 في نحو لو ذات سوار  
 لطشي وهلا زيد قام اعني  
 كل حرف لاياله الا الفعل  
 ومفسر الفعل المقدر اما  
 فعل صريح كما مر او حرف  
 يؤيد معنى مثل ان  
 الموضوع للنبوت  
 والتحقق فهي اذن دالة على  
 ثبت وتحقيق والتزم ان  
 يكون خبرها فعلا كما يجي  
 في قسم الحروف ليكون  
 ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر  
 وخبرها في صورة ذلك  
 الفعل اعني الفعل الماضي  
 فيكونان مما كالفعل  
 الصريح المفسر وذلك  
 بعدل وخاصة قوله وانما  
 قدرا للجملة الفعلية لا الاسمية  
 قبل لا بد ان يقدر جملة  
 اسمية ليتأكد فيصلح  
 جوابا للمتردد وليس  
 الامر كما زعمه لان ما ذكره  
 انما ينشئ في صورة الذكر  
 لا الحذف ( قوله بل  
 العاملان اذا تنازع بحري  
 في غير الفعل ايضا قيل  
 لكن ينبغي ان يخص  
 العاملان بغير المصدرين  
 نحو اعجبني ضرب وقتل  
 دم زيد فانه لا يصح فيه قطع  
 التنازع على مذهب  
 البصري والكوفي اذ لا  
 يضر الفاعل في المصدر

الى فاعل الفعل المذكور (في نحو) قولك (كرهت) من باب علم (كرهتني فان للكرهه)  
في هذا المثال (اعتبارين احدهما) اي احدا الاعتبارين (كونها بحيث) اي ان تكون  
الكرهه بمكان (قامت بفاعل الفعل المذكور) واسندت اليه (و) الحال انه قد  
(اشتق) مبنى للمفعول اي اخذ (منها فعل اسند اليه) اي الفاعل القائم حي به  
فيكون المصدر مؤكدا للفعل والفاعل المضاف اليه الفاعل المسند اليه الفعل  
فصار المعنى كرهت كرهت (ولاشك ان معنى الفعل) المذكور (مشمول عليها  
حينئذ) اي حين كون الكراهه بهذه الحثية فتكون مفعولا مطلقا مؤكدا للفعل  
(وثانيهما) اي ثاني الاعتبارين (كونها بحيث) اي تكون الكراهه بمكان (وقع عليها  
فعل الكراهه) المسند الى الفاعل فتكون الكراهه مفعولا به لانها حينئذ مما وقع عليه  
فعل الفاعل (فاذا ذكرت) الكراهه (بعد الفعل) المسند الى فاعلها (باعتبار الاول  
كما في قولك كرهت كراهه) اي باعتبار ان تكون قائمة بفاعل الفعل المذكور  
مشتقا منها فعل اسند الى ذلك الفاعل يعني باعتبار صدورها عن فاعل الفعل  
المسند الى فاعل العامل فيها (فهو) اي تلك الكراهه بهذا الاعتبار (مفعول  
مطلق) لصدق تعريفه عليها مثل كرهت كراهه (واذا ذكرت) الكراهه (بعده)  
اي بعد الفعل (بالاعتبار الثاني) اي باعتبار ان يكون ما وقع عليها فعل الكراهه  
يعني باعتبار ان تكون صادرة عن الفاعل قبل صدور الفعل عنه والصادر عن المتكلم  
كرهه تلك الكراهه (كما في قولك كرهت كراهتني) يعني كرهت واستقبلت الامر  
المكروه الصادر عني (فهو) اي الكراهه حينئذ (مفعول به) لانها حينئذ مما وقع عليه  
فعل الفاعل لان المتكلم استقبل الامر المكروه الصادر عنه ووقع فعل الفاعل عليه  
(لا مفعول مطلق) لانه لم يكن الفعل مشتملا عليه اشتغال الكل على الجزء ولذا قال  
الشارح (اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه) اشتغال الكل على الجزء (بهذا الاعتبار)  
اي بالاعتبار الثاني حتى يكون مفعولا مطلقا لانه اذا لم يصدق التعريف لا يصدق المعرف  
(بل هو) اي الفعل المذكور (واقع عليه) اي على الكراهه ملابس به (وقوع الفعل)  
المتعمد (على المفعول به) في قولك ضربت زيدا وملابسة به في قولك علمت زيدا  
وابصرته (فخرج) قوله كرهت كراهتني (بهذا الاعتبار) اي بالاعتبار الثاني (عن  
الحد) اي عن حد المفعول المطلق واما بالاعتبار الاول فهو داخل في حد المفعول المطلق  
في الاعتبار الاول مفعول مطلق وباعتبار الثاني مفعول به وما بين ما هو المراد ليس  
الاقربيه (وانطبق الحد على المحدود جامعا) لا افراده (وما هنا) عن دخول غيره فيه  
ولما فرغ من تعريف المفعول المطلق شرع تقسيمه كما هو دأب المصنفين فقال (ويكون)  
(اي المفعول المطلق) (لأن كيد) او لتأكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل وهو  
الحدث بلا زيادة شئ عليه لانه في الحقيقة تأكيد لذلك المضمون وانما قيل تأكيد للفعل

ورد بان تعين الاخبار انما  
هو في الفاعل اللازم  
والصدر لا يلزمه بالاتفاق  
فيكون كالمفعول في القطع  
بالحذف (قوله قد يقع في  
اكثر من فعلين اقتصارا  
على اقل مراتب التنازع  
ولا يخفى ان الامر كذلك  
وما قيل انما فصل كذلك  
اقتصارا على ما هو الاكثر  
اعتمادا على ظهور المقايسة  
فيها واولا كاترا (قوله)  
وهو الاثنان عما كان  
حذفه احسن واولي (قوله)  
مفعول للفعل الاول اذ هو  
يستحقه قبل الثاني اي  
يستحقه قبل وجود الثاني  
فلا يكون فيه مجال تنازع  
لان الفعل الثاني قبل  
وجوده لا يمكن ان يتنازع  
وبعده وجوده لا يمكن ان  
يتنازع فيها اخذ الفعل  
الاول قبل وجوده فلا  
يبردان استحقاق الاول  
قبل الثاني لومنع التنازع  
لتعين اعمال الاول لان  
استحقاق الاول قبل  
استحقاق الثاني لا يمنع  
وانما يمنع استحقاق الاول  
قبل وجود الثاني هكذا  
قيل في البيان وزعم البعض  
انه والمبين كلاهما سدان  
لصدق حد التنازع  
ودعوى تقدم استحقاقه  
على استحقاقه دون  
وجوده تحكم اذ لو اريد  
الاستحقاق على المنفوط  
فما ولو على المتوي فعل  
الوجود ايضا ولا يخفى ان  
قيد بعدها ليس الا  
لاخراج المقدم  
او التوسط بينهما فكيف

توسعا لان معنى ضربت احدثت ضربا ولما ذكر بعد ضربا فكأنه قيل احدثت ضربا  
ضربا (ان لم يكن في مفهومه) اى فى معنى المفعول المطلق (زيادة على ما يفهم من الفعل)  
بل يتحد المفهوم لان المؤكد يجب يجب ان يكون عين المؤكد كما قررناه (و) يكون  
(النوع) (ان دل) المفعول المطلق على ما يفهم من الفعل ودل ايضا زيادة عليه (على  
بعض انواعه) اى انواع الفعل العامل فيه (والعدد) (ان دل) المفعول المطلق على  
ما يفهم من الفعل ودل ايضا (على عدده) اى عدد الفعل زيادة على ما يفهم من الفعل  
(مثل جلست جلوسا) فان جلوسا دل على ما يفهم من جلست وهو الجلوس فيكون  
المصرح وهو الجلوس المذكور تأكيذا للمضمر وهو الجلوس المفهوم من جلست  
مثال (للتأكيد) كما قلنا (و) جلست (جلسة) كائنه (بكسر الجيم) مثال (لنوع)  
فان جلسة بكسر هاء تدل على الجلوس المفهوم من جلست ونوعه لان الجلوس يتنوع الى  
التربع والتورك وغيرها (و) جلست (جلسة) كائنه (بفتحها) اى بفتح الجيم مثال  
(للتعدد) لان الجلسة بفتحها تدل على الجلوس المفهوم من جلست وكونه مرة واحدة  
فيه نشر على ترتيب اللف (فالاول) (اى الذى) يعنى المفعول المطلق الذى يكون  
(للتأكيد) (لا يثنى ولا يجمع) مبنيان للمفعول بل يكون على حالة واحدة وهى الافراد  
فى كل الاحوال (لانه دال على الماهية) والحقيقة (المراة) اسم مفعول من باب التفعيل  
اى الحالية (عن الدلالة على التعدد) لان الماهية من حيث هى شئ واحد لا شيان  
والاشياء حتى يجوز فيه التثنية والجمع كاللسان لانه من حيث هو هو لا يثنى ولا يجمع  
ومع هذا اذا نى اوجع يكون فى مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل فلا يكون للتأكيد  
(والثنية والجمع يستلزمان التعدد) لان التثنية تستلزم الاثنية والجمع يستلزم الزيادة  
عليها (فلا يقال) فى الاول بناء على انه دال على الماهية المذكورة (جلست جلوسين)  
بصيغة التثنية (او) جلست (جلوسات) بصفة الجمع المؤنث السالم فى كل حال ووقت  
(الاذا قصد به) اى الاوقت قصد (النوع والعدد) بالمفعول المطلق للتأكيد لانه  
اذا قصد النوع الواحد والعدده افراد واذا قصد به الاثنية ثنى واذا قصد به الجمعية جمع  
لان المفرد لا يدل على المتى والمجموع ولانه حينئذ خرج من كونه دالا على الماهية  
(بخلاف اخويه) (الذين هما) يكون احدهما (النوع) الآخر (للعدد) فانه يجوز  
تثنية كل واحد منهما اذا قصد الاثنية وجمعه اذا قصد الجمعية (نحو جلست جلستين)  
متى (و) جلست (جلسات) جمعا (بكسر الجيم) للنوع فى المتى والمجموع (او فتحها)  
للعدد فيهما ولما كان الاصل فى المفعول المطلق ان يكون موافقا للفعل العامل فيه فى اللفظ  
والمعنى جميعا وما يوافق فى المعنى فقط قليلا لخالفه الاصل ذكر هذا القسم بكلمة قد  
المفيدة للتقليل فقال (وقد يكون) (المفعول المطلق) (بغير لفظه) (اى) يكون المفعول  
المطلق (مقار اللفظ فعله) العامل فيه لكن على قلة لان الاصل فيه ان يكون موافقا له

يمكن توهم صدق التعريف  
عليهما والفاضل مصيب في  
بيانه اظهر ان امر  
الظاهر قد تعين قبل التكلم  
بالتاني فلا يكون له فيه  
محال تنازع فلا يكون من  
هذا الباب وهو معنى  
الاستحقاق القبل فبعد هذا  
عرفت ان ترديد ذلك  
البعض بكتاتيبه دعوى  
التحكم عملا يلتفت اليه  
(قوله) واما الضمير المنفصل  
الواقع بعد ما نحو ما ضرب  
واكرم الانا قيل هذا  
منقوض بمثل اقام او قاعد  
انت فان قائما وقاعدا تنازعا  
فى انت ويمكن قطع التنازع  
بالاضمار على مذهب  
الكوفية والبصرية بلا  
كلفة وانت خبر بانه لا  
يستعمل مثله فى كلامهم  
(قوله) وما على مذهب  
غير ما فلا يمكن قطعه قبل  
يعنى بتكرار التنازع فيه  
لكنه لم يقطعه العرب  
كذلك فعنى قوله لان  
طريق القطع عندهم  
الاضمار ان طريق القطع  
فيما تحقق فى كلام العرب  
الاضمار بحسب بآدى  
الرأى وهو متعمد لما عرفت  
فان قلت هل يرضى غيرهما  
ببقاء النزاع بينهما قلت لا بل  
يقطع النزاع بما هو طريق  
الكسائى على ما اشار اليه  
الرضى واما قوله واما على  
مذهب غيرهما فلا يمكن  
قطعه انه لا يمكن على ما هو  
مذهبهم لان مذهبهم عدم  
امكان قطع النزاع وقيل  
كلهم موافق للكسائى فى  
هذا المسئلة فلا وجه لقول

في افضله ايضا وهذا الدفع توهم ان كونه للتاكيد يوجب ان يكون بلفظه لان هذا التاكيد  
 لفظي وهو لا يكون بغير لفظه (اما ان يكون مغاير اللفظ فله (بحسب المادة) اي الحروف  
 الاصلية التي ركب منها (نحو قدمت جلوسا) وجلست قعودا فان المادة مغايرة في الفعل  
 والمفعول المطلق وهو ظاهر وبابها ايضا مغاير لان القعود من باب دخل والجلوس  
 من باب ضرب ولكن الشارح لم ينظر اليهما اوردهما مثلا برأسه لزيادة الايضاح  
 وقيل هذا المثال انما يصح لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطرار والجلوس بما بعد  
 القيام انتهى والمصنف لم يفرق بينهما بل نظر الى الاستعمال لان احدهما يستعمل في  
 مقام الآخر واوردهما مثالا ومع هذا المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين فكيف  
 من الفاضلين (واما ان يكون مغايرته له (بحسب الباب نحو انبت الله نباتا حسنا لان  
 الاول من باب الافعال والثاني من باب دخل مع انهما متوفقان في الحروف الاصلية  
 (و-يويوه) يشترط الموافقة في المادة ولا يجوز المغايرة فيها (بقره عاملا من باب) فيما  
 خالف الباب والمادة (اي قدمت وجلست وجلوسا وانبت الله قنبت) ما انبت الله (نباتا)  
 عطف ههنا بالفاء ونعم بالواو لان الجلوس والقعود متحدان في المعنى فتناسب ان يعطف  
 بالواو المفيدة للمعية والنبات لازم الانبات واللازم يترتب عقيب ما يستلزمه فتناسب ان  
 يعطف بالفاء المفيدة للتعقيب والترتيب كقولك كسرت الزجاج فانكسر ذلك الزجاج ولما  
 كان الاصل في العامل في المفعول المطلق ان يكون مذكورا لكونه عاملا وركنا من الكلام  
 وحذفه مخالف للاصل اورديان حذفه بالكلمة المفيدة للتقليل فقال (وقد يحذف الفعل)  
 (الناسب للمفعول المطلق) يشير الى ان اللام في قوله الفعل للمعد الحارجي (قيام قرينة)  
 اي وقت قيام قرينة وعلامة تدل على الحذف والفعل المحذوف لانه اذا لم تكن قرينة هكذا  
 لا يجوز الحذف (جوازا) اي حذف جازرا يعني كايحذف حذفه عند قيام قرينة يجوز  
 اظهاره ايضا (كقولك لمن قدم) من باب علم (من سفره) دعاء له (خير مقدم) (اي  
 قدمت) بالخطاب (قدوما خير مقدم) فحذفت قدمت بالقرينة الحالية وقد  
 وما ايضا للاختصار فبقى خير مقدم ومقدم مصدر ميمي كالقدوم بالفارسية خوش آمدى  
 (فخير اسم تفضيل) مخفف آخر على ماسيأتي في باب (ومصدرينه) اي كونه مصدرا  
 مفعولا مطلقا (باعتبار الموصوف) لكون الصفة عين الموصوف اذا كانت قائمة به (او  
 المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف) اسم التفضيل (اليه) لكون المضاف اليه  
 متمم له يعني من التكثير والتعريف والمصدرية والجنسية فاطلاق المصدر عليهما  
 اما من قبل اطلاق اسم الموصوف على الصفة واما من قبل اطلاق اسم المضاف اليه على  
 المضاف فالعلاقة جزئية فيهما لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة الكلمة الواحدة وكذا  
 الصفة من الموصوف (ووجوبا) عطف على جوازا يعني وقد يحذف الناصب له ايضا  
 لقيام قرينة وجوبا (اي حذفه واجبا) (سماعا) (اي سماعيا) فيه اشارة الى ان نصب

من قال واما على مذهب  
 غير ما لا يمكن قطعه لان  
 طريق القطع عند  
 الاضطرار وهو مجتمع ههنا  
 هذا واعلم انهم حصروا  
 التنازع في اسم ظاهر بعدهما  
 وعلوا ذلك بانها اذا وجها  
 الى مضر استويا في محبة  
 الاضطرار فيهما لانها اذا  
 كان لمتكلم قلت شربت  
 واكرمت ونحو وان كانا  
 لمخاطب قلت ضربك  
 واكرمك وان كانا غائب  
 قلت زيد ضربك واكرمك فلم  
 يتنازعا شيئا لان كل واحد  
 منهما يحب له مثل ما يجب  
 للآخر قال المصنف  
 في الشرح فان قلت فيما نصحت  
 مثل ما ضرب واكرم الا  
 انا او الالات او الاله  
 ونحو فانهما فعلان وجها  
 الى مضر يتنازعا لان  
 يصلح ان يكون لكل  
 واحد منهما كالظاهر قلت  
 قد ذكر ذلك بعض  
 المتأخرين وهو غلط لانه  
 لو كان من هذا الباب  
 لوجب ان يكون في احدهما  
 المضر لانه فاعل فيقال  
 ما ضربت واكرمت الالات  
 وعند ذلك ضد المعنى وانما  
 هذا كلام محمول على الحذف  
 وتقديره ما ضرب الالات  
 واكرمت الالات فحذف  
 ذلك من احدهما تخفيفا ههنا  
 كلام وهو قاطع الفرق  
 احتمال كون المثالين باب  
 التنازع واذا لم يكن منه  
 كيف يمكن القول بلتهم  
 فلو والتنازع بما هو طريق  
 الكسائي وواقعه فيه بل



اسم يشهد بطلانه العقل  
ايضا فانهم يردون اعتبار  
الحذف في باب التنازع  
ويطالبون مذهب الكسائي  
فهل لهم الاعتراف بحقيقة  
مذهب والعمل به في هذا  
الباب كلا ولا شيء في كلام  
الرضي يشعر بذلك بل هو  
صرح فيها ذكرناه الا انه  
يعترض عليهم بلزوم  
موافقهم له فيه لانهم  
يقولون بالحذف هنا وهذا  
مذهبه الا ترى الى قوله  
واما المنفصل وكذا الظاهر  
الواقع بعد الافلا يجوز ان  
يكون من باب التنازع  
وجوز ان يكون عند  
الكسائي قال ويلزم  
البصريين في هذا المقام  
متابعة الكسائي في مذهبه  
لانهم يوافقونه ههنا في انه  
من باب الحذف لا الاضمار  
فانهم حذفوا الفاعل مع الا  
لدلالة الثاني عليه ولا ينبغي  
عدم ورود هذا  
الاعتراض لظهور الفرق  
بين اعتبار الحذف  
لتخفيف فقط وبين  
اعتباره لقطع النزاع فان  
الاول في حكم الملقوط  
بخلاف الثاني وبه يتدفع  
ما يخاطر به من ان  
ابطالهم مذهب الكسائي  
يلزم حذف الفاعل وقد  
علم ان العرب لا تحذف  
الفاعل يناقض فملهم  
ذلك وبذلك ظهر انحراف  
قلم الشارح قدس سره عما  
كان اللائق به فانه قال واما  
للتصغير المنفصل الواقع  
بمدحاقية تنازع مع انه  
لا تنازع فيه بل يجوز كونه

(كلّي) منطبق على جميع جزئياته كقولك في تعريف الانسان الحيوان الناطق فانه  
يصدق على جميع افراد الانسان (محذوف منه) اي مع وجود الضابط الكلّي (الفعل)  
الناصب له (لزوما) اي وجوبا كما ورد المصنف في الصور المذكورة ههنا (في مواضع)  
نبيه بصيغة جمع الكثرة على انه لا ينحصر حذفه الواجب فيما ذكره من المواضع الستة  
(متعددة) وصفه بها اشارة الى ان المواضع جملة (منها) خبر مقدم او مبتدأ بتأويل  
البعض اي بعضها (اي من هذه المواضع) اي المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول  
المطلق فيها قياسا (موضع) (ما وقع) قدر المضاف ليصح الحمل بقوله منها او بقوله  
ما وقع (اي مفعول مطلق) اشارة الى ان ما موصوفة وهو المناسب في القواعد والقياسات  
(وقع) (مثبتا) اسم مفعول من أثبت (اي اريدا اثباته) فيه اشارة الى ان قوله مثبتا  
من قبيل قوله عليه السلام من قتل قتيلًا (لا فيه فانه) اي الشان (لو اريد فيه نحو ما زيد  
سير الا يجب حذفه) اي حذف فعله الناصب له لان النفي يقتضي منفيًا والمذكور هو السير  
يصاح ان يكون منفيًا ولان حرف النفي يكون عاملا فيه وينصبه فلا يحتاج الى تقدير  
العامل الناصب له وانما قال الشارح لا يجب حذفه لانه يجوز ان يكون من باب حذف  
الفعل جوازا اي ما زيد سير سيرا (بعد نفي) متعلق بقوله وقع (داخل) اشارة بهذا  
القيد الى ان قيد الدخول على الاسم المذكور مقدر ههنا بقرينة ذكره في قوله او معنى  
نفي وهذا المعنى هو الاول لان القيد المذكور ثانيا لكونه بيا للقييد المقدر سابقا اذا  
كان القيد فيهما واحدا وههنا كذلك تأمل بالعقل والبال ولا تنظر الى القيل والقال  
(على اسم) وليس الدخول على نفس الاسم شرطا لصحة انتصاب قولنا ما كان زيد  
الاسير او ما به ذلك الاسير البريد على انه مفعول مطلق كذا في الرضى (لا يكون المفعول  
المطلق خبرا عنه) (اي عن ذلك الاسم سواء كان ذلك الاسم مبتدأ او معمولا للعامل  
اللفظي كما قلنا مثاله عن الرضى (او) وقع شيئا (بعد) معنى نفي داخل اسم لا يكون  
(المفعول المطلق) (خبر عنه) (اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه) اي الشان  
(لو دخل) حرف النفي (على فعل نحو ما سرت) بالخطاب او التكلم (الاسير) او معنى  
النفي عليه (و) نحو (انما سرت) باحدهما (سيرا لا يكون) ذلك المثال (منه) اي من  
حذف الفعل الناصب له في شيء لا جوازا ولا وجوبا لان الفعل المذكور ينصب ويكون  
عاملا فيه من غير احتياج الى تقدير العامل (وانما وصف) المصنف (الاسم) الذي  
دخل عليه النفي او معناه (بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه) اي الشان (لو كان  
المفعول المطلق (خبرا) عنه لصحة الحمل عليه (نحو ما سيري الاسير شديد) وانما سيري  
سير كثير وهما يجوز ان يكون بـرى مبتدأ وسير شديد خبره لصحة الحمل عليه مثل زيد  
عدل ومع هذا وصف بالمشق وهو يؤيد خبريته (لكان) المفعول المطلق (مرفوعا  
على الخبرية) (لا منصوبا على انه مفعول مطلق بناء على انه فعل العامل فيه محذوف وجوبا

عما فيه التنازع عند الكسائي  
واما عندهم فلا كان عليه  
ان يقول واما الضمير  
المتفعل الواقع كذا فلا  
تنازع فيه لاسر كذا واما  
عند الكسائي والقراء  
فيجوز ان يكون منه  
باعتبار كذا (قوله) وذلك  
يتصور على وجوه كثيرة  
مثل ضربني وضربت زيدا  
واكرمتني واكرمت زيدا  
واكرمتني وضربت زيدا  
وضربني واكرمت زيدا  
وغير ذلك مما يكون اسم  
الظاهر مرفوعا ههنا كذا  
رأيت من النسخ وامله  
سواء من طيفان القلم فانه  
لا يتصور على وجوه  
كثيرة بل على وجهين وما  
اتي به من الامثلة ليس الا  
وجه واحد وتفصيل  
ذلك ان العاملين في التنازع  
على ضربين اذ هما متفقان  
او مختلفان والمتفقان هل  
ثلاثة اضرب لاسمهما ان  
يتفق التنازع في الفاعلية  
حسب نحو ضربني  
واكرمتني زيدا اوفى  
المفعولية حسب نحو  
ضربت واكرمت زيدا  
اوفى الفاعلية والمفعولية  
مما نحو ضربت واكرمت زيد  
عمرا والمختلفان على  
ضربين لانه اما ان يطلب  
الاول للفاعلية والثاني  
للمفعولية نحو ضربني  
واكرمت زيدا وبالعكس  
نحو ضربت واكرمت زيد  
(قوله) (تقر به قيل اي قرب  
الفعل الثاني مع مساواة  
العاملين في القوة ثلثا  
ينقص مثل زيد يضرب

او جواز ( او وقع ) عطاف على وقع اى ومنها مفعول مطلق وقع ( المفعول مطلق )  
 ( مكررا ) ( اى ) وقع المفعول المطلق ( فى موضع الخبر عن اسم ) طالب للخبر ( لا يصح  
 وقوعه ) اى وقوع المفعول المطلق ( خبر اعنه ) اكتفى المصنف عن هذه القيود بما  
 سبق فلا يراد ما هو المتبادر من ظاهره ( فلا يراد عليه ) اى على قوله او وقع مكررا  
 ( نحو ) قوله تعالى ( اذ ادكت ) بالمبنى للمفعول ( الارض ) اى زلزلت الارض ( دكا دكا )  
 بان يقال وقع المفعول المطلق مكررا ولم يحذف فعله الناصب له لاجواز اول وجوب لانه  
 لم يقع فى موضع الخبر عن اسم يقتضى خبر الايصاح وقوعه خبر اعنه بل مفعول المطلق  
 ههنا وقع فى محله ولكن الثانى ليس تأكيدا للاول على ما هو الظاهر بل ظرف الفعل  
 الا انه حذف الظرف للمضاف وانتصب المضاف اليه انتصابه فالمعنى دكت الارض دكا  
 بعد ذلك اى زلزلت زلزلة بعد زلزلة متتابعة حتى صارت منخفضة الجبال والتلال ( وانما  
 جمع ) المصنف ( بين الضابطين ) ولم يفصل بينهما بقوله ومنها ما وقع مكررا كما فصل  
 فى الصور الانية ( لا شتر اكهما فى الوقوع بعد اسم ) يقتضى خبر الاولين ( لا يكون )  
 المفعول المطلق ( خبر اعنه ) وجمع الضابطين ظاهرا ولذا لم يبين الشارح وجه الجمع فيهما  
 ( نحو مانت الاسير ) فسير مفعول مطلق وقع مثبتا بعد نقي وهو لفظ مادا دخل على  
 اسم وهوانت لا يكون لفظ سير اخبار اعنه لعدم صحة حمله عليه لانه لا يقال انت سير الاجازا  
 او مبالغة مثل زيد عدل فصب بالفعل المحذوف الواقع خبر اعنه ( اى مانت الا ) ( سير  
 سيرا ) ( ومانت الاسير البريد ) ( اى ) مانت الا ( سير سيرا البريد ) وهو معرب ودم  
 بريده وهو اسم بمعنى واستر بياضه لان علامته قطع الذنب ثم صار اسما بمعنى بيك ( هذان )  
 اى نحو مانت الاسير ومانت الاسير البريد كلاهما ( مثالان لما وقع مثبتا بعد نقي ) داخل  
 على اسم لا يكون خبر اعنه ( وانما اورد ) المصنف ( مثالين ) لهذه الصورة مع ان المثال  
 الواحد كاف لا يوضح المقصود والتفهيم ومع هذا ليس من دأب المصنف ان يورد مثالين  
 لقاعدة واحدة ( نسيها ) على ثلاثة فوائد ( على ان الاسم ) الذى هو المفعول المطلق  
 ( الواقع موقع الخبر ينقسم الى التكررة والمعرفة ) كفى المثال الاول والثانى ( اذ )  
 ينقسم ( الى ما هو فعل للمبتدأ والى ما يشبهه فعله ) لان المفعول المطلق فى المثال الاول  
 فعل المبتدأ وقام به وفى الثانى يشبه فعل المبتدأ وهو سير به فيكون المفعول المطلق مشبها  
 به وليس فعل المبتدأ ولا قائما به ( او ) ينقسم ( الى مفرد ) كالمثال الاول ( ومضاف )  
 كالمثال الثانى وان يكون للتأكيد والنوع وان لم يجب تقدير عاملا بعد الا كالمثال الاول لانه  
 لا يصح استثناء السير المطلق من مثله وهو السير المطلق وان لا يجب كالمثال الثانى فانه  
 يجوز تقدير عامله قبل الا كما يجوز تقديره بعدها ( واما مانت سيرا ) هذا ( اى سير سيرا  
 مثال لما وقع مثبتا بعد نقي ) اى امانت سير سيرا واما مانت سير سيرا البريد ( وزيد  
 سيرا سيرا ) ( اى ) زيد ( سير سيرا ) يراد بمثل هذا التكرير فى الفعل لانه يقال مثل هذا

ومكرم همرا ولا يخفى  
 ( قوله ) والاحتراز  
 من الاضمار قبل الذكر قبل  
 يبنى ان يقول وحذف  
 الفاعل والتكرار وليس  
 بذلك بل كان عليه قدس  
 سرمان لا يأتى بهذه القول  
 ايضا فتأمل ( وهو اى  
 ذلك انما يحسن لو لم يثبت  
 هتدم جواز اعمال الفعل  
 الثانى اذ من المعلوم ان مبنى  
 هذا الجواب هو جواز  
 الاضمار قبل الذكر فلا  
 وجه لنسبة ذلك الاحتراز  
 ( قوله ) ولزوم التكرار  
 بالذكر وامتناع الحذف  
 قيل اراد بالذكر ما يقابل  
 الاضمار والاولى لفظا  
 ومعنى ولزوم التكرار  
 بالاظهار بل الاولى  
 والامتناع التكرار  
 بالاظهار من غير  
 الاضطرار وامتناع  
 الحذف اى امتناع حذف  
 الفاعل من غير ما يبد  
 مسده فى غير المصدر  
 وتقضى مقام وما اكرم الا  
 انا واسمع بهم وابصر  
 واضربن واضربوا القوم  
 واضربن يا هندوا ضربى  
 القوم فيبنى ان يقيد  
 الامتناع بقبود حتى تم  
 الاستدلال به وليس عن  
 فهم واذعان فان الذكر  
 اول من الاظهار للنسبة  
 الحذف له دونه ولكونه  
 اخصر مع ظهور ان الوهم  
 لا يذهب الى معناه الاعم  
 لباية القيام والقول بامتناع  
 التكرار بالاظهار من غير  
 الاضطرار غلط لانه

الكلام لمن يكثر منه السيراي زيد يسير سيرا بعد سير لان السير الثاني ليس تأكيذا  
كافي قوله تعالى اذا دكت الارض دكا دكا لان بيان الكثرة الزلزلة لا تحققها وتقرر  
والمراد ههنا السير من زيد لا تحققه هذا (مثال لما وقع مكررا) في موضع الخبر عن اسم  
لا يصح وقوعه خبر اعنه (ومنها) (اي من الواضع التي يجب حذف الفعل الناصب  
للمفعول المطلق فيها) متعلق بالحذف والضمير المحرور راجع الى المواضع (ما وقع)  
(اي موضع مفعول مطلق وقع) (تفصيلا) وبيانا وتفسير (لاثر) اي لفائدة (مضمون  
جملة) وما هو المقصود منها (متقدمة) سواء كانت تلك الجملة طليعية وخبرية فوصف  
الجملة بالتقدم للتوضيح لان التفصيل لا يكون الا لما تقدم (والمراد) ههنا (بمضمون  
الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل) فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الاسنادية مثل  
فذهب قاما ماشيا بعد واما ركوبا (او) مصدرها المضاف الى (المفعول) كالنمل المذكور  
في المتن لان المراد شد الوثاق اي فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الايقاعية (و) المراد  
(بآثره) اي بآثر المضمون (غرضه المطلوب منه) اي الفائدة المقصودة من ذلك المضمون  
وفي الرضى يعني بآثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه وسماه اثرا  
لان الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كآثر الذي يكون بعد المؤثر  
(و) المراد (بتفصيل الاثر ببيان انواعه) المختلفة (المحتملة) وانما وجب الحذف حينئذ  
لان الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما يتضمن ذلك المصدر  
اعني الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الاعراض اي افعالها الناصبة لها اي فلما صح  
ذلك وتكررت تلك الفائدة استقل ذكر افعالها قبلها فوجب حذفها رعا للثقل (نحو)  
(قوله تعالى) حتى اذا انختموهم (فشدو الوثاق) بالفتح والكسر ما يشده من حبل وغيره  
(قاما منا بعد) (اي بعد شد الوثاق) (واما فداء) بكسر الفاء وفتحها اي بعد شد الوثاق (فقوله)  
فشدو الوثاق جملة فعليه طليعية (مضمونها) مصدرها المضاف الى المفعول لان المقصود من  
هذه الجملة احكام الوثاق وشدو والشاد كائن من مكان وذلك المضمون (شد الوثاق والغرض  
المطلوب من شد الوثاق) يعني الفائدة المقصودة منه (اما المن) بفتح الميم وتشديد النون  
مصدر من يمن من مثل مديم مدام من الباب الاول الاعطاء والاطلاق من غير فداء واخذ  
شيء بمقابلته بالفارسية كسر راها كردن بدون چیزی (او الفداء) مصدر فدى فدى مثل  
رمى رمى من الباب الثاني على وزن صراقا اطلاق باخذشيء في مقابلته بالفارسية  
كسر راها كردن بجزى واما القتل والاسترقاق والاستخدام فالخصل في شد  
الوثاق اربع فوائد المن والفداء والقتل والاستخدام (ففضل الله) وبين (هذا الغرض  
المطلوب) من هذه الجملة باما تفصيلية والفاء لتعقيبية (بقوله قاما منا بعد واما  
فداء اي مأمنون منا) اي اما تطلقون ما شدتم الوثاق عليه اطلاق قابلا  
شيء فتالون به ثواب الاعتراف (بعد الشد) الوثاق (واما تفدون فداء) واما

المتعنت بالانفاق فكيف  
يكون اولى وكذا القول  
يلزم تقييد الامتناع  
بالقيود فان هذه الامثلة  
لا ترد نقضا على الحكم  
بامتناع حذف الفاعل لانها  
من تقدير الفاعل لامن باب  
حذفه نسيا والمحدوف  
من باب التنازع محذوف  
نسيا هو المحكوم عليه  
بالامتناع دون غيره كما  
صرح به الفاضل الهندي  
وغيره وقوله ويظهر اثر  
الخلاف في نحو الى آخره  
لا يعني ما في اللفظ الحال  
منه فوك ويظهر اثر  
الخلاف فيما كان بعد الفعل  
متى فانه يقال متلاعند  
البصريين ضرباني  
واكرمني الزيدان وعند  
الكسائي ضربني واكرمني  
الزيدان (قوله) وجزاى  
اعمال الفصل الثاني قيل  
اخر المصنف خلاف الفاء  
فصار بيانه مطلقا وهو  
متعلق باختيار اعمال الاول  
مطلقا عند الكوفيين  
واعتماد اعمال الثاني مطلقا  
عند البصريين فلما اتصل  
به لكان واضحا بان يقول  
ويختار البصريون اعمال  
الثاني والكوفيون اعمال  
الاول خلافا للفراء مع  
الفرقيين فانه لا يجوز اعمال  
الثاني تقديرها اذا التقى  
الاول الفاعل بل يجب  
عنده اعمال الاول وليس  
هذا الا من تصور الاطلاق  
فانه مخالف للكسائي ايضا  
فلا بد من تأخير وليت  
شعري لم يتعطن لذلك  
من قوله قدس سره لانه

يلزم على تقدير اعماله اما  
 الاضمار قبل الذكر كما هو  
 مذهب الجمهور وحذف  
 الفاعل كما هو مذهب  
 الكسائي قال المصنف  
 الفراء يمنع هذه المسئلة  
 وامثالها لما يلزم  
 من الاضمار قبل الذكر او  
 حذف الفاعل وهو  
 مردود لانه ثبت مثله  
 عن العرب كقوله (جرى  
 فوقها واستثمرت لون  
 مذهب) (قوله) ورواية  
 المتن غير مشهورة عنه قيل  
 فليفسر عبارة المتن على  
 خلاف ما هو المشهور في  
 تفسيره فتنزه عن مخالفة  
 المشهور وهو ان المعنى  
 وجاز اعمال الثاني مع  
 الاضمار في الفعل الاول  
 والاستتار فيه خلافا للفراء  
 فانه لا يجوز اعمال الثاني  
 مع الاضمار في الفعل الاول  
 بل اما ان يقول بضميرك  
 الاول الثاني فيما انضما  
 الفاعل او ذكر الضمير  
 الذي هو فاعل الفعل الاول  
 بعد الظاهر وهو معنى على  
 تسليم المقابلة بين التقلين  
 كما نطق به الصرح قال  
 الشيخ الرضى نقل المصنف  
 عن الفراء منع هذه المسئلة  
 اى اعمال الثاني اذا طلب  
 الاول للفاعلية وقال انه  
 يوجب اعمال الاول في مثل  
 والنقل الصحيح عن الفراء  
 في مثل هذا ان الثاني ان  
 طلب ايضا للفاعلية نحو  
 ضرب واكرم زيد جاز  
 ان يعمل الصاملان  
 في التنازع فيكون الاسم  
 الواحد فاعلا للتقلين لكن

تطلقونهم اطلاقا باخذ شئ منهم فتنتفون به في حوائجكم هذا في الانشائية واما في  
 الخبرية فقولك زيد يكتب فاما قراءة بعد واما بيما وزيد يشتري طعاما فاما اكله بعد  
 واما بيما ونحو ذلك (ومنها) (اى من تلك المواضع) او من المواضع التي يجب  
 حذف ناصب المفعول له المطلق فيها (ما وقع) (اى موضع مفعول مطلق وقع) فيه  
 \* (للتشبيه) (اى لان يشبه) معنى للمفعول (به) اى بالمفعول المطلق (امر آخر) يعنى ان  
 المفعول المطلق يكون مشبها به لامر آخر (واحترز) المص (به) اى بقوله للتشبيه (عن  
 نحو لزيد) خبر مقدم (صوت) مبتدأ مؤخر مثل قولك في الدار رجل (صوت حسن)  
 فصوت بالرفع اما بديل البعض من الكل لان الاول مطلق والثاني مقيد والمقيد بعض من  
 المطلق واما صفة له لصيرورته مع صفة بمنزلة شئ واحد واما جاز الرضى جملة تأكيد الفعلي فلم  
 يكون مفعولا مطلقا حتى ينصب فيحذف عامله اما جوازا واما وجوبا (لانه) اى لان قوله  
 صوت حسن (لم يقع) ههنا (للتشبيه) (علاج) والعلاج مصدر عالج (اى حال كونه) اى  
 كونه علاجا لدلالته على الهيئة (دالا على فعل من افعال الجوارح) وهى جمع جارحة  
 كنواصر جمع ناصرة والجارحة هى المضوا الحارج للبدن كاليد والعين والاذن واللسان  
 والرجل سميت جارحة لكونها آلة للتأثير ومعنى الجارحة المؤثرة (واحترز) المصنف (به)  
 اى بقوله علاج (عن نحو لزيد زهد زهد هذا الصلحاء) وعلم علم الفقهاء فان الزهد المصدر  
 من زهد زهد من باب علم للتشبيه لان زهد زهد يشبه زهد الصلحاء الا انه ليس علاجا  
 (لان الزهد ليس من افعال الجوارح) لانه يحصل بملاحظة القلب كما ان العلم يحصل  
 كذلك فليس من افعال الجوارح فيكون مرفوعا على البدلية بدل البعض من الكل  
 ولان الزهد هو الاعراض عن الدنيا وما فيها قول زهد فيه وزهد عنه اى امرض  
 دال على امر مستمر فلا يصح تقدير الفعل فيه (بعد جملة) ظرف وقع (واحترز)  
 المصنف (به) اى بقوله بعد جملة (عن نحو صوت زيد صوت حمار) فان الصوت مصدر  
 من صات يصوت صوتا مثل صان يصون صوتا وقع للتشبيه لانه تشبيه بليغ كقولك  
 زيد اسد حال كونه علاجا الا انه لم يقع بعد جملة فيكون مبتدأ وخبرا (مشملة) (تلك)  
 الجملة) صفة (على اسم) متعلق بمشملة (كائن) (بمعناه) (اى معنى المفعول المطلق  
 واحتزبه) اى بقوله مشتملة على اسم بمعناه (عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب  
 صوت حمار) فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهى له صوت الا ان هذه  
 الجملة ليست مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق فصوت حمار مرفوع على انه بدل ادعائى  
 من المبتدأ فكأنه قيل فاذا له صوت حمار (و) مشتملة تلك الجملة ايضا (على) (صاحبه) (اى  
 على صاحب ذلك الاسم) وهو الاسم الذى اشتملته تلك الجملة وقوله (اى الذى قام به معناه)  
 تفسير لقوله صاحبه (واحتزبه) اى بقوله صاحبه (عن نحو مررت بالبلد فاذا به  
 صوت صوت حمار) فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهى به صوت

اجتماع المؤثرين التامين على  
امر واحد مدلول على  
فساده في الاصول وهم  
يجرون عوامل النحو  
كاثورات الحقيقة قال  
وجازان نافي فاعل الاول  
ضميرا بعد مجي الاسم  
الذي تنازع فيه العالمان  
نحو ضربى واكرمى  
زيد ، وبالفصل لتعذر  
التصل بلزوم الاضمار قبل  
الذكر وان طلب الثاني  
لفعلولة مع طلب الاول  
له لاجل الفاعلية نحو  
ضربى واكرمى زيداهو  
تعيين عنده الاتيان بالضمير  
بعد التنازع كما رأيت كل  
هذا حذرا عما لزم  
البريين الكسائي  
من الاضمار قبل الذكر  
وحذف الفاعل هذا كلامه  
وعليه الهندي وغيره  
والامر ليس كذلك وان  
ثبت الاطلاع والوصول  
فاستمع لا يتل عليك  
لقبول معنى قول المصنف  
خلاف لقراءه هو انه يمنع  
هذه المسألة كما صرح  
في الفرح وهذه عبارة  
بجملته محتاج الى البيان  
والتفصيل ولا وجه  
للاقتصار في ذلك على  
ان الواجب عندما عمال  
الفعل الاول فان القضي  
الثاني الفاعل اخرته وان  
القضي المحمول حذفته او  
اضمرته واعتبار تصريح  
الراضين او الاضمار بعد  
التأخر مقابلا لك كما  
فيه الشارح فليس سره  
ولا الكس ذلك كما وجه  
القائل بل البيان الحق

مشتملة على اسم بمعنى وهو صوت الا ان تلك الجملة ليست مشتملة على صاحب ذلك الاسم  
فيجوز نصبه على حاله لدلالته على الهيئة ورفع على انه بدل او عطف بيان او صفة  
بتقدير مثل وانما وجب حذف الفعل الناصب له عند وجوده هذه الشروط لسد  
الجملة السابقة مسدداً المحذوف لاشتغالها على اسم بمعنى صاحب (نحو مررت بزيد فاذا له  
صوت صوت حمار) (اي بصوت صوت حمار) والجملة المحذوفة حال مشتق (من صات  
الشيء صوتا) من باب دخل مثل صان يصون صوتا (بمعنى صوت) بصوت (تصويتا)  
من باب التفعيل وانما قال بمعنى صوت تصويتا لان في كون الصوت مصدرا اختلافا  
لان الرضى قال الصوت اسم اقيم مقام المصدر كالماء والكلام والقاموس ايضا جملة  
اسما ولم يبين كونه مصدرا واما التصويت فصدرية اتفاقا (فصوت حمار مصدر)  
كذا قاله الصحاح مضاف الى الفاعل (وقع للتشبيه) لان صوت زيد في هذا المثال شبه له  
فكان وهو مشابه (علما) لان الصوت من الحمار يصدر من احدى الجوارح وهي  
الفم واللسان فيه (بعد جملة هي) اي تلك الجملة (قوله له صوت) لان قوله له خبر مقدم  
وصوت مبتدأ مثل قولك في الدار رجل والمبتدأ مع خبره جملة اسمية (وهي) اي هذه  
الجملة (مشتملة) بمعنى اشتملت (على اسم) كائن (بمعنى المفعول المطلق وهو) اي ذلك  
الاسم المشتمل عليه (صوت) لان صوت في معنى الاسم الذي هو مفعول مطلق  
(ومشتملة) تلك الجملة ايضا (على صاحب ذلك الاسم وهو اي صاحب) (الضمير  
المجروح في له) لرجوعه الى زيد فوجدت الشروط باسرها فوجب حذف الفعل  
لدلالة هذه الجملة عليه دلالة تامة ومغنية عنه (و) (نحو مررت به فاذا له) (صراخ  
صراخ التكلى) فصراخ بضم الصاد وفتح الراء المهملتين وفي آخره خاء معجمة  
مصدر على وزن سؤال من باب علم وروح لاحاجة الى نقله الى باب التفعيل وقيل اسم بمعنى  
المصدر فحينئذ يحتاج الى نقله اليه (اي يصرخ صراخ التكلى وهي امرأة مات ولدها)  
لان الشكل فقد يقال نكلته امه بالكسر اي فقدته وفي الحديث نكلتك امك وامرأة  
نكلته ونكلتى وبابه علم وانما اورد مثالين اشارة الى ان هذا القسم مستعمل مضافا الى ذى  
روح سواء كان من غير ذوى العقول كالثال الاول او منه نحو مررت بزيد فاذا له دق  
دقك بالتجار حب الفلفل وكالثاني ومضافا الى التكررة او المعرفة كالثال الاول والثاني  
(ومنها) (اي من تلك الموضع) التي يوجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا  
(ما وقع) (اي موضع مفعول مطلق وقع) (مضمون جملة) اي مصدرها المضاف  
الى الفاعل او المفعول (لا محتمل لها) فلاننى الجنس ومحتمل اسم مفعول من احتمل  
مبنى على الفتح اسم لاواها (اي لهذه الجملة) صفة محتمل (غير) (اي غير المفعول المطلق  
خبر لا والجملة صفة الجملة اي لا محتمل ثابتا لهذه الجملة غير المفعول المطلق وقيل غيره  
منصوب لانه مفعول الاحتمال وخبر لا الظرف اي لا احتمال غير المفعول المطلق

ثابت لهذه الجملة وانما وجب الحذف لنيابة الجملة المتقدمة عن فعله وتأديتها معناه وفيها ما هو فاعل وهو يا المتكلم (نحوه) خبر مقدم (على) حال من فاعل الظرف المستكن فيه الرجوع الى الالف (الف درهم) مبتدأ وهذه الجملة المتضمنة للمفعول المطلق الغير المحتمل غيره (اعترافا) (اي اعترفت) ماله على من الالف (اعترافا) وهو بالفارسية واقرارا كر ديجيزه وههنا اقرارا كر دم هزار درهم (فاعترافا مصدر) من باب الاقتال (وقع مضمون جملة وعي قوله) اي قول المصنف (على الف درهم لان مضمونها) اي مضمون قوله له على الف درهم (الاعتراف) بالف درهم لا غير لان المرء مؤاخذ باقراره وقد اقر بالف (ولا يحتمل لها سواء) فاصله له على الف درهم اعرفت بتلك الالف اعترافا فحذف الفعل مع فاعله وجوب الدلالة الجملة المتقدمة عليه ومنه الله قائم بالقسط حقا ومحمد رسول الله حقا واولئك هم المؤمنون حقا (ويسمى) بالبناء للمفعول (هذا النوع من) انواع (المفعول المطلق) الذي وجب حذف عامله قياسا (تأكيدا لنفسه) وذاته (ادفيس المفعول المطلق) وذاته هذا مبني على جمل المؤكد والمؤكد دون اللفظ لان المؤكد ليس بمفوض بل مفهوم مضمونه يعني ان مفهوم الاعتراف أكد مفهوم له على الف درهم وهو الاعتراف ايضا وفي الرضى فاعترافا يؤكد الاعتراف الذي تضمنه الجملة المذكورة (لانه) اي لان الاعتراف (انما يؤكد نفسه وذاته) لانه يؤكد مضمون الجملة التي هي عين الاعتراف (لا يؤكد) (امرا يفاير) اي يفاير نفسه وذاته (ولو) كان يؤكد نفسه (بالاعتبار) اي باعتبار جمل الاعتراف المؤكد ملفوظا حكما وباعتبار جمل الاعتراف المؤكد مضمونا حكما ليتوافقا فيؤكد الملفوظ الملفوظ والمضمون المضمون تأمل (ومنها) اي من المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها (ما) اي موضع مفعول مطلق (وقع مضمون جملة) كائن (لها) (اي لهذه الجملة) (محتمل غيره) بالرفع نائب فاعل لقوله محتمل (اي غير المفعول المطلق) (نحو زيد قائم حقا) (اي حق) قيام زيد (حقا) والجملة بيان وتفسير له مأخوذ (من حق يحق) مثل فريزر من باب ضرب (اذ اثبت ووجب) لان الحق في اللغة الثبوت وفي الشرع الوجوب (فحقا مصدر) من حق يحق (وقع مضمون جملة وعي) اي تلك الجملة (قوله زيد قائم) ومضمونها قيام زيد (ولها) اي لهذه الجملة (محتمل غيره لانها) خبر (تحتمل الصدق) وما يطابق الواقع مثل السماء فوقنا والارض تحتنا (والكذب) وهو ما لا يطابقه مثل السماء تحتنا والارض فوقنا (والحق) وهو ما يطابقه الواقع مثل كون السماء فوقنا مطابق له (والباطل) وهو ما لا يطابقه الواقع ولا هو الواقع (ويسمى) (هذا النوع من المفعول المطلق) (تأكيدا لغيره) (لانه) اي لان المفعول المطلق (من حيث هو منصوب عليه بلفظ المصدر) وهو قوله حقا (يؤكد نفسه) والجملة خبران (من حيث هو محتمل الجملة) وعي زيد قائم فصار المؤكد منصوبا ومصرحا والمؤكد

(مضمونا)

الموافق لاصرح به رحمه الله تعالى في الايضاح والامالي ان الفراء يمنع هذه المسئلة وامثالها لما يلزم من الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل ويقول بما يلزم منه ذلك وهو اعمال الاول اما على سبيل الاظهار فيهما او الاضمار في الثاني مع الاظهار في الاول واما تبريك الرضين والاتبان بالضمير بعد الظاهر والشيخ الرضى نقل بعض قوله من الايضاح وترك بآيه ليكن له رد المصنف في زعمه فانه قال في هذا الكتاب واما مذهب الفراء فانه لا ارى المسئلة لا تخلو من احدا من كل واحد منهما على خلاف الأصول حكم بينهما لانه ان اضمار ضمير قبل الذكر وان حذف حنف الفاعل فاجب الاعمال الاول فيها وقال في نحو قائم وقعد زيد العامل في زيد الفعلان معا ولا ضمير في واحد منهما هذا كلامه ولو لم يصرح المصنف بتبريك الفعلين بل اكنفى ببيان ايجابه اعمال الاول لما صح اعتراض الرضى عليه ايضا وذلك لان اصل مذهبه ذلك فان المذبح وكذا التفرد انما يحصل به وما عداها امور متفرعة عليه ولا يجب في ذلك من الشيخ الرضى فانه طالب حريص الاعتراض على المصنف ورده وقد كان في نيتي التزام البحث معه نصرة للمصنف واظهار العيوب ولكن

مضمونا ومحتملا والمحتمل نفس المنصوص فكان هذا النوع تأكيداً لنفسه وذاته  
ولولا الاعتبار فلزم التفريق بينهما فقال بالفاء التفسيرية (فالؤكد) حال كونه (اسم مفعول)  
يعنى المحتمل بجملة زيدا قائم (من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه) اى فى المؤكد اسم  
مفعول يعنى لكونه محتملا بجملة زيدا قائم وموصوفا بوصف الاحتمال (بناير) خبر  
لقوله فالؤكد (المؤكد) حال كونه (اسم فاعل من حيث انه) اى ان المؤكد اسم فاعل  
(منصوص عليه) بلفظ (المصدر) فالخاصل ان الحق اسم مفعول محتمل الجملة لما  
عرفت ان الجملة لكونها خبرا محتمل الحق والباطل فيكون ذلك الحق محتمل الجملة  
والحق المؤكد اسم فاعل منصوص ومصرح به والمنصوص المصرح بناير المحتمل  
وان اتحد مرارا فكان هذا النوع من المفعول المطلق تأكيداً لغيره فاطلاق الغير  
باعتبار الوصف لان وصف احدهما الاحتمال ووصف الآخر التخصيص والتأكيد  
باعتبار المراد منها واحد وهو الحقيقة ويسمى تأكيداً باعتبار المراد وقيل لغيره  
باعتبار الوصف تأمل ولا تأمل جهدهك (ويحتمل ان يكون المراد) من قوله ويسمى  
تأكيداً لغيره (انه تأكيد لاجل غيره) بناء على ان يكون اللام فى قوله لغيره علة للتأكيد  
بحذف المضاف لاصلة له كفى التوجيه الاول (ليندفع) الغير ويقرر ما هو المقصود  
ولهذا سمي تأكيد الكنى اورد عليه فوات حسن التقابل فاشار الى دفعه بقوله  
(وعلى هذا) الاحتمال (ينبى ان يكون المراد بالتأكيد نفسه انه تأكيد لاجل نفسه)  
وذاته على ان يكون اللام ايضا للتعليل (ليكرر) المفعول المطلق (ويقرر حتى  
يحسن التقابل) اى مقابلة هذا النوع للنوع الاول لكون اللام فيهما للتعليل وهذا  
التوجيه وفى التوجيه الاول صلة فيهما فحسن تقابلهما فى كلا التوجيهين (ومنها)  
اى من المواضع التى وجب حذفه ناصب المفعول المطلق فيها قياسا (ما) اى موضع  
مفعول مطلق (وقع متنى) (اى) وقع (على صيغة التثنية) وصورتها يعنى بالياء  
الساكنة المفتوح ما قبلها (وان لم يكن للتثنية) يعنى وان لم يكن المراد من تلك الصيغة  
التثنية (بل) المراد منها (للتكرير والتكثير) وانما اورد بصيغة التثنية دون الجمع لكون  
التثنية مطردة واكثر استعمالا دون الجمع فناسب ان تكون صيغتها مستعملة فى التكثير  
والتكرير ولا يكون هذا النوع مضافا الى الفاعل نحو واليك اى تداول الامر  
دوالين اى افعله مداولة بعد مداولة وهذا ريك اى اسرع اسرعا بعد اسراع  
ومحاجيك اى كفابعد كف وحنايك اى تحن تحتنا بعد تحن هذا اللفاظ مصادر  
لم تستعمل الا للتكرير والتكثير ومضافة الى فاعلها كذا فى الرضى او الى المفعول كالتالين  
المذكورين فى المتن ولذا قال الشارح (ولا بد فى تميم هذه القاعدة من قيد الاضافة)  
لان الاستعمال ورد هكذا (اى) ومنها ما وقع (متنى مضافا الى الفاعل او المفعول)  
اقول لما كان هذا النوع لم يستعمل الا بالاضافة احدهما ترك المصنف قيد الاضافة

متنى من ذلك مخافة الا  
ملال بكثرة الكلام  
والاطناب (قوله ومن  
الاضمار قبل الذكر  
فى الفضلة او رده عليه نحو  
ربه رجلا واجب بان  
الاضمار قبل الذكر بشرط  
محض التفسير لا يخص  
العدة نحو فقضيهن سبع  
سوات ثم قيل نعم الاولى  
ان يقول ومن الاضمار  
قبل الذكر من غير محض  
التفسير فى الفضلة وجع  
ذلك من الفضول عن سر  
المقام وكون المعنى لا وجه  
لارتكاب ذاك فيما جاز  
الحذف فيه اعنى الفعلة  
بل الحاجة اليه فيما لا يجوز  
الحذف لكونه جزء الكلام  
وركنانه (قوله) تلا  
يلزم الاضمار قبل الذكر  
فى الفضلة قبل ابدان يقول  
والفصل الكثيرين الفعل  
ومفعوله الشديدا لاقضاء  
له تلا يتبعه انه فلو اخر  
الضمير عن الظاهر وفيه  
ما فيه ثم يرد ان يقال ان  
الاضمار قبل الذكر من غير  
التفسير كالايجوز فى العدة  
لايجوز فى الفضلة ايضا ولما  
بشرط التفسير وحصول  
ما مفيدة فكما يجوز  
فى العدة يجوز فى الفضلة  
بل هو اولى به كما لا يخفى  
وايضا المواضع المشبهة  
عليه اكثر من ان يحصى  
فهذا التعليل ليس كما ينبنى  
بل الوجه ان يوجه عدم  
الاضمار فيه بقصد الاطراد  
(قوله على المذهب المختار  
قبل الاولى على الاستعمال  
المختار وكما اراد المذهب



اعتمادا بالعرف اذ العرف قريبة قوية فيما بينهم (ثلا برد) على هذه القاعدة (مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين) بان يقال ان المفعول المطلق في هذه الآية وقع على صيغة التثنية للتكرير والتكثير ولم يحذف فعلة الناصب له لاجوازا ولا وجوبا بل هو مذكور لفظا (اي) ارجع البصر (رجعا مكررا كثيرا) متابعا (وفي جعل المثال) وهو ليك وسعديك (من تمة) اي من تميم (التعريف لاقادة هذا القيد) اي قيد الاضافة يعني في اكتفاء المصنف في هذا القيد بالمثال حيث اورده مضافا (تكلف) ومع هذا يكون قيد الاضافة الى المفعول ولا يستفاد قيد الاضافة الى الفاعل الا ان يراد بالاضافة المستفادة من المثال جنس الاضافة وذات تكلف آخر اذا الشائع تمام التعريف بجميع قيوده بدون المثال ثم يورد المثال لايضاح التعريف فاخذه بعض القيود في المثال ليس من دأب المعرفين (مثل ليك) (اصله الب) وهو فعل مضارع معلوم متكلم وحده من البيلب من باب الافعال (لك البايين اي اقيم) معنى الب (لخدمتك) عسيرا ويسيرا (وامثال امرك) اي ما امرت به ليلا ونهارا (ولا ابرح) اي لا ازول (عن مكاني) اي عن مكان الخدمة ومكان الامتثال بامر كالقيام في موضع لا يزول عنه هذا معنى الب لك (اقامة كثيرة) بحيث لانهاية لها (متالية) اي متتابعة بمضا اربعض حيث لا فصل بينها هذا المعنى البايين (تحذف الفعل) مع قاعله وجوبا في كلام المحيب قيل ليتفرع المخاطب وهو الامر عند سماع التلية فيأمر بسرعة او ليتفرغ المأمور لسماع المأمور به والاول البق بمقام رعاية الادب (واقم المصدر) وهو البايين (مقامه) اي مقام الفعل المحذوف بان قدم على قوله لك فصار البايين لك كما في قوله تعالى فضر ب الرقاب (ورد) المصدر (الى الثلاثي) يحذف زوائده (وارد بالجمع ههنا ما فوق الواحد لان الزوائد في البايين اثنان الهمزة والالف لان الزائد لكونه زائدا قبل الحذف (ثم حذف حرف الجر) وهو اللام (من المفعول) اتساعا فصار الضمير المتصل منفصلا فصار ليين اياك (واضيف المصدر اليه) اي الى المفعول (فصار) المفعول المطلق بعده هذه الاحوال (ليك) كل ذلك للعلمة السابعة آتفا (ويجوز ان يكون) ايبك مأخوذا (من لب المكان) ثلاثيا (بمعنى الب) يعني بمعنى اقامه به في القاموس الب اقام كلب ومنه ليك (فلا يكون) ليك خينثذ (محذوف الزوائد) لانه ليس فيه زوائد فتحذف اصله الب لك ليين تحذف الفعل من الكلام المحيب واقم المصدر مقامه وحرف الجر من المفعول اتساعا واضيف المصدر اليه فصار ليك ومعنى كلا التوجيهين واحد (و) (على هذا القياس) (سعديك) الا انه لا يكون غير محذوف الزوائد لانه لم يجزئ سعد ثلاثيا بمعنى اسعد كجاء اب بمعنى الب (اي اسعدك) اسعادين يعني اسعدك (اسعادي اسعادي) اعانة كثيرة متتالية فحذف الفعل مع قاعله واقلب الضمير المتصل منفصلا فصار اياك اسعادين فقدم المصدر فصار اسعادين

الاستعمال وليس شيء اذ لم يعهد وصف الاستعمال كذا بل يوصف به الوجه او القول ونحوهما مما في به قدس سره (قوله ويكنون الضمير حيث ذرا جمالي آخره قيل فيمكن الاضمار ولا يحذف مع امكان الاضمار ثم قيل كذا ذكر هذا الوجه في الهندي وفيه نظر لانه ان اراد انه لا يجوز الحذف مع امكان الاضمار فقايد وان اراد انه لا يحسن فمنع فلو وجه هو الاول ولا يخفى ان هذه القائل صرف كلام الشارح قدس سره من ظاهره ليتوسل به الى رد الهندي مع انه غير واحد وحمل كلام الشارح عليه غير صحيح فانه قال ثلاثيهم بالحذف ان الثاني غير متوجه الى المذكور ولان اضماره ليس قبل الدكر لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الاول وهو مقدم على ما يضر في الفعل الثاني حكما ولا يحذف مع امكان اضماره اما الاول فلان مراده الثاني ولا نزاع في انه كذلك لاصالة الدكر واما الثاني فلظهور ان الشارح اراد بيان الحال دون التعليل وانما علمه ما قدمه عليه (قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة قيل فيه بحث لانه انما يتم امتناع التنازع لو كان الافراد والتثنية والتذكير والتأنيث لازما للمنطق وشئ منها غير لازم بل هو مع افراده

يصح ان يثنى فيصح تنازع  
الفعلين المختلفين في المفعول  
المفرد والثنى في منطلقا  
حال افراده بان يطلب  
احدهما ان يكون منطلقا  
مفعوله فيصير مثنى فيخرج  
عن افراده ويطلب الاخر  
ان يكون مفعوله فيبقى  
على افراده هذا ولا يخفى  
ان الفاعل لو كان عن تصور  
الصورة لا آتى بهذا  
البحث ثم اراد الشارح  
ذلك ليس يستحسن لان  
معنى تنازع الفعلين اسما  
ظاهرا قصد توجه ذينك  
الفعلين الى اسم واحد  
وهذا في القلب واما بعد  
تركيب فكما لا تنازع في  
غيرها ايضا اذ كل يستوفى  
مفعوله من مضر او  
محذوف او مذكور بلا  
شبهة (قوله) ولما استدلت  
الكوفيون فيه فنظر بل انما  
اورده صاحب الايضاح  
مستدلا به على مذهب  
الكوفيين كما قال المصنف  
في الايضاح (قوله)  
لاستزاه هدم السي  
لادنى مبيشة وانتفاء  
كفاية قليل من المال  
وثبوت طلبه المتأني لكل  
منها قيل اما نفاة الطلب  
لعدم السي فظاهرة واما  
نفاة الكفاية فلا نه  
جعل السي مستلزما  
لكفاية فيكون الطلب  
الذي هو عينه مستلزما لها  
ويمكن دفع النفاة بانه  
لو كان صدور السي البليغ  
عنى لادنى ما تيسر  
من المبيشة كفاية قليل

ايك محذوف الزوائد فصار سعدين اياك واذيف المصدر الى المفعول فصار بعد هذه  
الاحوال سعديك (الا ان اسعد) استثناء من قوله وعلى هذا القياس سعديك يعني ان  
سعديك مثل ليك في جميع الاحوال الا في حالين في ان اسعد مخصوص بان يكون  
محذوف الزوائد لانه لم يحجى سعد ثلاثيا بمعنى اسعد كما جاء لب بمعنى الب وفي انه لا يكون  
محذوف اللام لانه (يتعدى بنفسه) ولا يحتاج الى شئ يتعدى به (بخلاف الب فانه) لازم  
(يتعدى باللام) والله اعلم (المفعول به) ذكره بعد المفعول المطلق لانه اقوى المفاعيل  
الباقية ولذا اقام مقام الفاعل اذا حذف دون ساثرها وسمى به لانه وقع الفعل به كما  
ضربت زيدا او تعلق به كافي خلق الله العالم والضمير في به يرجع الى الالف واللام  
اي الذي يفعل به فعل اي يعامل بالفعل (هو) اي المفعول به (ما وقع) (اي اسم وقع)  
(عليه فعل الفاعل) اي ما تعلق به فعل الفاعل اما حسيا نحو ضربت زيدا واما غيره  
نحو خلق الله العالم واعطيت زيدا درهما وما ضربت زيدا (ولم يذكره) اي لم يذكر  
المصنف الاسم ههنا ولم يقل اسما (اكتفاء) مفعول له (بما سبق) اي يذكره (في  
المفعول المطلق) اختصارا او لظهور ان المفعول به من اقسام الاسم (والمراد بوقوع  
فعل الفاعل عليه) في قوله ما وقع عليه فعل الفاعل (تعلق به) اي تعلق الفعل بالمفعول به  
(بلا واسطة حرق) بين الفعل والمفعول (فانهم) اي فان ارباب اللغة (يقولون في) قولك  
(ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد) بلا واسطة حرف فيكون زيد مفعولا به (ولا  
يقولون في) قولك (مررت بزيدا ان المرور واقع عليه) اي على زيد لكونه بواسطة  
حرف جر (بل) يقولون ان المرور (ملبس به) ومتعلق به وملصق به (فخرج به) اي  
بقوله (المفاعيل الثلاثة الباقية) المفعول فيه المفعول له المفعول معه (فانه) اي الشأن  
(لا يقال) عند ارباب اللغة (في واحد منها ان الفعل) الصادر عن الفاعل (واقع عليه)  
كما قالوا في المفعول به (بل) ان ذلك الفعل واقع (فيه) اي في المفعول فيه فان الضرب  
مثلا في قولك ضربت يوم الجمعة واقع في يوم الجمعة فيكون يوم الجمعة ظرفا له ومحلا تحل الا  
فعال فيه كما تحل الاشياء في محلها (او) واقع (له) في المفعول له فان الضرب مثلا في قولك  
ضربت زيدا تأديبا واقع لاجل التأديب (او) واقع (له) في المفعول له فان الاستواء  
في قولك استوى الماء والخشبة واقع ومصاحب للخشبة فلا يقال في واقع منها ان الفعل  
واقع عليه لما عرفت فلا يكون مفعولا به (و) خرج عن التعريف (المفعول المطلق بما  
يفهم من منابرة) اي المفعول به (لفعل الفاعل) لان المفعول به مفاير لفعل الفاعل لان  
المفعول به في ضربت زيدا زيد والفعل الواقع عليه هو الضرب ومعلوم ان الضرب ليس  
عين زيد بل غيره (فان المفعول المطلق عين فعله) العامل فيه لفظا ومعنى مثل ضرب  
ضربا ومات مواتا ومعنى مثل جلس قعودا او قعد جلوسا واما المفعول به فمفاير له لفظا  
ومعنى مثل ضربت زيدا زيدا او خلق الله العالم ونحوهما (والمراد بفعل الفاعل) ههنا (فعل

اعتبر) بالبناء للمفعول (استاده الى ما هو فاعل حقيقة) كقولك ضربت زيدا (او) الى ما هو فاعل (حكما) كقولك اعطى زيد درهما فان زيدا فيه حين كون اعطى مبنيا للفاعل فاعل حكما لانه عا طى آخذ واذا بنى له الفعل وقيل اعطى زيد درهما بقى على ما كان عليه فكأنه قيل اخذ زيد درهما وكذا علم زيد فاضلا تأمل (فخرج) اى بقوله فعل الفاعل وما هو المراد منه (مثل زيدنى) قولك (ضرب زيد) يعنى خرج به مفعول مالم يسم فاعله الذى كان فى الاصل مفعولا لفظا حقيقة وحكما (على صيغة المجهول فانه لم يمتدح اسناده) اى اسناد ضرب فى ضرب زيد (الى فاعله) لا حقيقة ولا حكما فان زيدا مفعول به فى الاصل حقيقة وحكما فاذا اسند اليه الفعل خرج من كونه مفعولا به وصار فى حكم الفاعل ولم يتعلق منه فعل الى الاخر كما فى اعطى زيدا درهما فانه تعلق الاخذ من زيد الى درهما فصار حينئذ درهما مفعولا به (ولا يشك) تعريف المفعول به (بمثل) اى بالمفعول الثانى فى باب اعطيت مثل (اعطى زيد درهما فانه) اى الشان (يصدق على درهما انه وقع عليه) يعنى تعلق بقوله درهما فى هذا المثال (فعل الفاعل الحكمى) صفة الفاعل (المعتبر) صفة بعد صفة له (اسناد) بالرفع نائب الفاعل لقوله المعتبر (الفعل اليه) اى الفاعل (فان مفعول مالم يسم فاعله) فى باب اعطيت وفى باب اعلمت (فى حكم الفاعل) لما عرفت انه فى الاصل فاعل معنى لانه آخذ فاذا بنى له الفعل كان فى حكم الفاعل وكان اسناد الفعل اليه معتبرا (وبما ذكرنا) من تعميم لفظ الفاعل فى قوله فعل الفاعل الى الفاعل الحقيقى او الحكمى بقوله حقيقة او حكما والباء متعلق بقوله (ظهر فائدة ذكر الفاعل) فى التعريف لانه لم يذكر الفاعل فيه وقيل ما وقع عليه الفعل لم يحصل فائدته وهى التعميم اليهما لان ما لم يذكر لم يقبل التعميم (فلا بد انه لو قال) المصنف فى تعريف المفعول به (ما وقع عليه الفعل) بدون ذكر الفاعل (لكان اخصر) فيه رد على الهندى حيث قال فائدة فى قوله الفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر انتهى الا انه لم يكن الفائدة او فروغ فى ذكر الفاعل فائدة التعميم (نحو ضربت زيدا) (فان زيدا) فى هذا المثال (قد وقع عليه بلا واسطة حرف جر) بينهما (فعل اعتبر اسناده الى الفاعل) الحقيقى (الذى هو ضمير المتكلم) او المخاطب فهو مفعول به والاصل فى المفعول به ان يكون متأخرا عن الفعل لانه معمول وحق المعمول ان يتأخر عن العامل (و) لكن (قد يتقدم) (المفعول به) على خلاف الاصل لتكثرة وعلة (على الفعل) (العامل فيه) وغيره من العوامل العاملة فيه وخص الفعل بالذكر لاصالته واذا جاز تقديمه على ما هو الاصل فى العمل فجوازه على ما هو القرع فيه اولى (لقوة الفعل فى العمل) لما سبق (فيعمل) الفعل ونحوه (فيه) اى فى المفعول به حال كون المفعول به (متقدما) على الفعل على خلاف الاصل (ومتأخر) عنه على ما هو الاصل او حال كون الفعل متقدما عليه او متأخرا عنه والاول اولى (ما) ان يتقدم عليه قدما (جوازا) اى جائزا تخصيصا يعنى ليكون مخصوصا ومنحصرافه (مثل الله

من المال لان ادنى ما يسر لى من المعيشة قليل من المال لامل كثير لان حوائج نفس قليلة ولم يطلب القليل من المال لمعيشة لانه كان يلبقى من الناس من غير طلب لمصلحة الكل مى حيث تمت بادنى ما يعيش ولكن اسى لمجد المؤثر فكل شريف ينازعه فى ويضيق لى بالمعيشة فلم يكتفى قليل من المال ولم يحصل لى بلا طلب وسى لكثرة المنازعين ثم قيل ولا تخفى ان هذا المعنى هو الظاهر دون ما حمل عليه البصريون ولا يخفى على البصر ان القائل لم يفهم كلام الشارح قدس سره مع كونه فى غاية الظهور فان المراد ليس بيان النفاة بين الطلب وعدم السى وبينه وبين عدم الكفاية بل لاسيلى الى هذا الوهم الفاسد جدا وانما المراد كما نطق به صريح العبارة ان كلمة لم يحصل مدخوله التبت متفيا وبالعكس فلما كان مدخوله هنا السى لادنى معيشة وكفاية قليل من المال تعين خلاف ذلك وهو عدم السى لادنى معيشة وعدم قليل المال ولزم ان يكون مفعول قوله ولم اطلب قبض القليل فلو كان من باب التنازع لزم التافى وزيادة التفصيل لذلك ان لو بنى شرطها وجزئها سواء كان متبئين او متبئين فان كانه متبئين وجب اتقانها نحو لو كان

اعبد) وياك نعبد فان تقديمه هنا لتخصيص العبادة به (و) اهتماما نحو (وجه الحبيب  
اننى واما وجوبا) اى قدما واجبا (فيا) اى فى المفعول به الذى (تضمن معنى الاستفهام  
او) معنى (الشرط) لوجوب الصدارة (نحو) قولك (من رأيت) بناء الخطاب فان من  
فيه اسم تضمن معنى همزة الاستفهام فان معناه ازيدا رأيت ام عمرا فى محل نصب على  
انه مفعول به لكن وجب تقديمه لثلاث بطل الصدارة (ومن) وهو اسم تضمن معنى  
حرف الشرط لان معناه ان زيدا فى محل نصب على انه مفعول به الا انه وجب تقديمه  
للاصدارة (تكرم) فعل الشرط (يكرمك) جزاؤه وكذا ما اضيف الى احدهما نحو  
غلام ايم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه (وهذا) اى تقديم المفعول به على الفعل  
العامل فيه جوازا او وجوبا واقع (اذا لم يكن مانع من التقديم) اما اذا كان مانع منه  
فلا يجوز تقديمه (كوقوعه) اى المفعول به (فى حين) بتشديدا لباء المثناة من تحت  
والزاي المعجمة اى تحت (ان) المصدرية (نحو من البر) خبر مقدم (ان) مصدرية  
(تكف) فيه مضارع مخاطب فى تأويل المصدر مبتدأ (لسانك) بالنصب لانه مفعول  
لتكف ولا يجوز تقديم المفعول به على الفعل ههنا لان ان مع الفعل فى تأويل المصدر  
معمول المصدر لا يتقدم عليه لضعفه فى العمل معناه بالفارسية از نيكي تو منع  
كنى زبانت را \* والاصل فى الفعل العامل فى المفعول به ان يكون مذكورا لكونه  
عاملا وجزءا من الكلام (وقد يحذف الفعل) على خلاف الاصل على قلة اختصارا  
(العامل) يشير الى ان اللام للمهاد الخارجى (فى المفعول به) لكون البحث فيه (قيام)  
اى وقت وجود (قرينة) علامة (مقالية او حالية) دالة على تعيين المحذوف  
(جوازا نحو) قولك (زيدا) بالنصب لانه مفعول للفعل المحذوف جوازا (لن) اللام  
متعلق بالقول المقدرو من موصولة (قال) صلة (من) اسم متضمن معنى همزة  
الاستفهام مقدم وجوبا على ما سبق آفا (اضرب) مضارع متكلم وحده (اى) قال  
الحبيب (اضرب زيدا فحذف الفعل) وهو اضرب مع فاعله جواز (للقريضة المقالية)  
الدالة عليه (التي هى السؤال) بقوله من اضرب (ونحو) قولك (مكة) وهى اسم  
للمدينة التى فيها البيت الحرام (للمتوجه) اللام متعلق بالقول ايضا الذى يريد  
الذهاب او الذى قد ذهب (اليها اى تريد) يحذف الهمزة الاستفهامية لكون المقام  
مقام الاستفهام بالتوجه الى (مكة فحذف الفعل) وهو تريد (للقريضة الحالية) التى هى  
تهوؤ او ذهاب اليها (و) قد يحذف الفعل العامل فى المفعول به (وجوبا اى حذف)  
واجبا (فى اربعة) ابواب وفى بعض النسخ فى اربعة (مواضع) وهو الظاهر من  
تقرير الشارح (تخصيصها بالذكر) اى ذكر المصنف هذه المواضع الاربعة دون ما عداها  
(ليس للحصر) لانه ليس فى كلامه ما يفيد الحصر والعدد لا يفيد اتفاق الجمهور على  
ان العدد لا يفيد الحصر لانه ليس من الفاظ الحصر على ما بين فى موضعه (لوجوب

لى مال لمحببت فالج  
ووجود المال منفيا وان  
كانا منفين وجب ثبوتها  
لان نفي النفي اثبات نحو  
لولم تزرنى اكرمك  
فالزيارة والا اكرام مثبتان  
وان كان احدهما مثبتا  
والاخر منفيا وجب ثبوت  
النفي وانتفاء المثبت لولم  
تشتتى اكرمك ولو  
شمتنى لم اكرمك فاسمع  
بيان فاد معنى البيت لو  
كان من باب التنازع وذلك  
ان قوله انما اسى لادنى  
معيشة شرط لو فيكون  
منفيا فيكون المعنى لم يثبت  
نسى لادنى معيشة اى ان  
طلتى لقليل من المال وقوله  
كفأتى جزاء لو وقوله لم  
اطلب لقليل من المال عطف  
عليه فيكون حكمه حكم  
الجواب ليكون عدم طلب  
قليل من المال منفيا اى ثبت  
ان طلتي لقليل من المال  
وهو اثبات لاني بعينه  
فيكون تناقضا فيفسد المعنى  
وايضا فانه قال بعده  
(ولكنها اسى لمجد وثل)  
وفهم من سياق كلامه انه  
يطلب الا لملك والمال  
الكثير فلا يستقيم ان يكون  
لم اطلب موجهما الى قليل  
لانه يلزم ان يكون طلبا  
لقليل فيكون ناقضا  
فى البيت الذى بعدهما  
اطلب الا لملك وفى هذا  
البيت انه يطلب القليل  
وهو متناقض هذا  
ومرجع ما ذكره القائل  
من الاحتمال الباطل ان  
يكون المعنى كفأتى قليل من  
المال غير طالب له وهذا

(الحذف) يعنى حذف الفعل (في باب الاغراء) مثل اخاك اى الزم (والمصوب على المدح  
 مثل الحمد لله اهل الحمد اى اعنى او امدح اهل الحمد) (او الذم) مثل مررت بزيدا الفاسق  
 اى اذم (او الترحم) نحو اخاك اى الزم ومثل مررت بزيدا الفقير اى ارحم (بل) ذكر  
 هذه المواضع الاربعة (لكثرة مباحثها) اى مباحث كل واحد منها (بالنسبة) والقياس  
 (الى هذه الابواب) الاربعة لان القليل لقلته لا يقتضى البحث عنه الموضع (الاول)  
 (من تلك المواضع الاربعة) يعنى التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فيهما  
 (سماعى) يعنى حذف الفعل الناصب له فيه سماعى بحيث لا يكون له ضابط كلوى يعرف به علة  
 وجوب الحذف لانه لم يستعمل اظهار فعله معه سماعا (اى مقصور على السماع) (من  
 العرب (لا يتجاوز) مبنى للمفعول اى حذفه (عن امثلة) جمع مثال (محدودة) اى  
 معينة (مسموعة) صفة بعد صفة لامثلة (بان يقاس) متعلق بقوله لا يتجاوز (عليها) اى  
 على الامثلة المعينة المسموعة (امثلة اخرى) اى لا يقاس على المثال الذى سمع حذف  
 الفعل فيه مثال آخر فيحذف الفعل فيه كاحذف فى المقيس عليه بل يكون الحذف  
 مخصوصا على ما سمع (نحو امرأ) بفتح الراء لان عينه وعين ابنا كلاهما تابعا لهما  
 فى الحركات الثلاث (ونفسه) (اى اترك) امر من ترك يترك (امراً ونفسه) ان كان  
 الواو للمعطف يكون لازم معناه بالفارسية كزيدا زينا مرده وان كان بمعنى مع يكون لازم  
 معناه بها ايضا كونه كنى تودست آزدن اين مرد در راه صحبت كردن اين مرد واز  
 دشنام دادن ووفى الحاشية معناه الحث على الفرار من المرء او قصر اليد واللسان عنه  
 فعلى الاول الواو للمعطف وعلى الثانى للمصاحبة انتهى وقيل المعنى اما المهجر عنه او  
 ترك الانتقام منه او ترك اصلاح امر (وانتهوا خبر الكم) اى انتهوا عن التثليث اى  
 عن القول بالتثليث اى عن قولهم ان الله ثالث ثلاثة وتوبوا الى الله عن مقاتلتكم هذه  
 (واقصدوا خير الكم) اى ما ينفعكم فى الدنيا والآخرة ومن اتبعكم (وهو) اى  
 ما هو خير لكم (التوحيد) وقولوا انما الله آله واحد عن صميم قلبكم وخلوص  
 اعتقادكم (واهلا وسهلا) (اى آيت اهلا) والاهل امام صدر من اهل يأهل  
 بمعنى المفعول صفة لموصوف محذوف هو المفعول به و اشار اليه الشارح بقوله (اى)  
 آيت (مكنا ما هو لاى ميمور الاخبارا) يعنى لم يكن المكان الذى آتته خرابا واسم  
 بمعنى القريب ذى الرحم و اشار اليه بقوله (او) آيت (اهلا) ذا قرابة (لا اجانب)  
 يعنى لم يكن الذى آتته اجنبيا لك فعناء حيثذ بالفارسية آمدى توخو يشا تر و نه  
 آمدى بيكانكاراه والمعنى الاول انسب لقوله سهلا فعناء حيثذ آمدى توجاى زيباه  
 (ووطنى) الوطنى مثال واوى ومهموز اللام وضع القدم (سهلا من البلاد) لامن  
 البساط والسهل قبض الجبل مضاراهى توجاى نرم ونهى باى بروى (لا حزننا) بفتح  
 الحاء المهملة وسكون الزاى المعجمة ما غلظ من الارض دجاى درشت باى نهي جاى

فاسد لان الكفاية انما هي  
 على تقدير السى لادنى  
 معيشة فلا يجوز تشييدها  
 بعدم الطلب كما يشهد به  
 التأمل الصحيح من ذى  
 فطرة سليمة وعلى تقدير  
 تسليم محتم لا يصح اليت  
 للاستدلال به لان الواو  
 حيث يكون للعالم دون  
 العطف ولا يعنى ان  
 الراجح العطف اذا واره  
 اكثر من واو الحال  
 والاستدلال يبنى ان  
 يكون بالراجح او بما هو  
 نص فى المقصود لا بما  
 احتمله وغيره على السواء  
 فكيف اذا كان غير  
 المقصود راجحا والمقصود  
 مرجوحا (قوله) اى لم  
 يطلب الزم والمجدد فيه  
 انه يلزم الفاصلة بين الفعل  
 والفاعل بالجملة والمطوفا  
 على جملة تافى غير صورة  
 التنازع فيكون مثل جاءنى  
 وضربنى بكر عمرو هو  
 فصل بالاجنبى الا ان يقال  
 يجوز له الضرورة هذا  
 وهو ليس بشئ كالا  
 يخفى ثم ان الشارح قدس  
 سره نبه المشهور والان  
 عندي ان يكون محذوف  
 الكثير من المال والمالك  
 فانه التقيض الصريح  
 وبه شهد السياق والالحاق  
 دون ذلك التقدير لا يلزمه  
 من التكرار ويجوز ان  
 يكون محذوفا لسا كافي  
 قوله تعالى قبض وبسط  
 اى له القبض والبسط  
 فكذلكها معنى اليت لو كان  
 سمي لقليل من المال لئلا  
 ما وجدت منه من السى

نرم نه جای درشت و علة وجوب الحذف في هذه الصورة كثرة الاستعمال (و)  
 (الموضع) (الثاني) (من تلك المواضع الاربعة) يعنى التى يجب حذف الفعل العامل  
 فى المفعول به (النادى وهو المطلوب) اى الشخص الذى طلب (اقباله) (اى توجهه  
 اليك بوجهه) كما اذا ناديت مدبرالك (او) توجهه (قلبه كما اذا ناديت مقبلا) بكسر الباء  
 اسم فاعل (عليك بوجهه) قل النداء لاقبله واذا ناديت يكون مقبلا عليك بقلبه ايضا  
 (حقيقة) اى اقبالا حقيقيا (مثل يازيد) فزيد نادى يطلب اقباله بوجهه وقلبه  
 او بقلبه فقط (او حكما) عطف على حقيقة (مثل ياسماء) كفى قوله تعالى \* ياسماء اقلنى \*  
 (ويا جبال) كفى قوله تعالى يا جبال اوبى (ويا ارض) كفى قوله تعالى يا ارض ابلى ماءك  
 مما يستحيل منه الاقبال من ذى روح وجماد (فانها) اى فان الاسماء التى استحال نداؤها  
 (نزلت) مبنى للمفعول (اولا) اى قبل ادخال حرف النداء عليها وجعلها نادى  
 (منزلة من له صلاحية النداء) وهو ذى الروح الذى له عقل وبصيرة يعنى ان ما يستحيل  
 نداؤه شبه بمن له صلاحية النداء فى التأثير والاقبياد فاستعير حرف النداء الذى كان  
 حقه ان يدخل على من صلح للنداء للمشبه الذى استحال نداؤه (ثم ادخل) بالبناء  
 للمفعول (عليها) اى على ذلك المشبه (حرف النداء وقصد نداؤها) وجعل نادى  
 حكما (ففى) اى هذه الاسماء (فى حكم من يطلب اقباله) اى توجهه اليك بوجهه  
 وقلبه او بقلبه فقط ومنه نداؤه تعالى لتزبه عن الاقبال (بخلاف المندوب) يعنى  
 المندوب يخالف المنادى الذى نزل منزلة من له صلاحية فادخل عليه حرف النداء  
 وجعل فى حكم المنادى وقصد نداؤه (لانه) اى المندوب (المتفجع عليه) سأتى معنى المندوب  
 والمتفجع عليه لفة واصطلاحا (ادخل) بالبناء للمفعول (عليه حرف النداء)  
 والجملة خبر بمد خبر اوصفة لقوله المتفجع عليه على منوال ولقد امر على التميم بسبى  
 (المجرد) اظهار (التفجع لا لتزيله) اى لتزيل المندوب (منزلة المنادى وقصد) بالجر  
 عطف على تزيله (نداؤه) فلم يكن نادى لاحقيقة وهو ظاهر ولا حكما لعدم التزيل  
 (فخرج) المندوب (بهذا القيد) اى بقيد المطلوب اقباله حقيقة او حكما (عن  
 تعريف المنادى) لانه لا يطلب اقباله لاحقيقة ولا حكما (ولهذا) اى لخروجه  
 عن تعريفه (افراد المصنف احكامه) اى احكام المندوب (بأنه كرفيا بعد وفية) اى  
 فى اخراج المندوب عن تعريف المنادى بقوله المطلوب اقباله وادخل امثال ياسماء  
 وبالأرض وبالجبال بتعميم هذا القول من الحقيقى والحكمى (تحكم) اوفى عدم  
 ادخال المندوب بتعميم هذا القول وادخل امثال ياسماء وبالأرض وبالجبال (فان المندوب  
 ايضا) اى كالنادى الحكمى او كان مثل ياسماء نادى (كما قال بعضهم) وهو الجزولى  
 (مندوب مطلوب اقباله) لكن لا مطلقا بل (حكما على وجه التفجع) اى على طريق التفجع  
 والتوجع (فاذا قلت يا محمداه) حال كونه مندوبا (فكأنك تناديه وتقول له تعال)

ولم يكن منى طلب مع هذا  
 الوجدان بل كنت اسفر  
 واطئت ولكن اسى  
 لتحصيل مجدمؤئل اى  
 موصل ومدخر لنفسى  
 ولتقى يرجع اليه عند  
 التفاجر (قوله) اى مفعول  
 فعل او شبه فعل قيل  
 الاظهر اى مفعول عامل  
 لم يسم فاعله وليس كى  
 لظهور ان الاظهر ما هو  
 المذكور فى الصرح (قوله)  
 وانما يفصله عن الفاعل ولم  
 يقل ومنه قيل وفيه ان دأب  
 المصنف فى هذا الكتاب  
 عدم الفصل بين اقسام  
 المرفوع والمندوب بكلمة  
 منه ومنها المبتدأ خلاف  
 عادة فهو الذى يستدعى  
 دون ما تترك فيه الفصل  
 وذو ذلك شاهد بان كلام  
 الشارح قدس سره جيد  
 فانه لا قال ما قبل هذا  
 البحث وكذا ما بعده  
 مفصلا بانه لزم فى ذلك  
 من بيان النكتة وامان  
 اراد به عدم الفصل فما  
 لا يلتفت اليه لان الاصل  
 فى بيان الاقسام الثبانية  
 تمييزها وفصل بعضها عن  
 بعض فما كان كذلك  
 لا وجه فيه اليان النكتة  
 لكونه حسبما يقتضيه المقام  
 وما خالفه يتوقف عليه  
 يقال فيه ان لم يظهر له  
 وجه كذلك انما يفصله  
 اعتمادا على فهمك التقابل  
 لظهوره وردما للاختصار  
 كاداه (قوله) والتم هو  
 مقامه قيل وفى اقامة  
 المفعول مقام الفاعل على  
 مذهب المصنف فى القائل

فتح اللام امر من تعالى يتعالى والاصل فيه تعالى سقط الياء لوقوف لان جزم الناقص  
ووقفه بسقوط لام الفعل ( فانما شاق اليك ) فيكون منادى لان المنادى مشتاق الى  
المنادى فيناديه فكذا هذا ( فالاولى ) والانصب ( ادخاله تحت المنادى ) ولم يخرج عن  
تعريفه حتى لا يحتاج الى البحث ثانيا ( كلفه صاحب المفصل وهو العلامة الزخشرى  
لان المندوب عنده منادى حكما على وجه التفجع كما قال في المفصل ) في بحث الاعراب  
النصب باللازم اضماره المنادى لانك اذا قلت يا عبدالله الى ان قال او مندوبا  
كقولك يا زيدا ( وقيل الظاهر من كلام سيويه ايضا ) اى كصاحب المفصل والجزولى  
( انه داخل في المنادى ) حكما واجيب بان وجه اخر اخرج عن تعريف المنادى انهم لم يمدوا  
الكلمة المختصة للندبة من حروف النداء حيث قالوا حروف النداء خمسة ولم يقولوا ستة  
واجيب بوجه آخر بان المندوب باب واسع كثير الدوران على السنتهم فاستبعد المصنف  
جملة مجازا ملحقا بالحقيقة بخلاف ما عدا ما فانه قليل الوقوع فناسب ان يجعل بابا على  
حدة ( بحرف ) متعلق بالمطلوب ( نائب ) صفة حرف ( مناب ادعو ) نصب على الظرفية  
لكونه بمعنى مكان ومقام ( من الحروف الخمسة ) بيان الحرف ( وهى ) اى تلك الحروف  
( يا واياها واى والهمزة ) الحكم فيها بعد الربط كقولك السكنجين خل وغسل  
وماء وقدمر غير مرة ( واحترز ) المصنف ( به ) اى بقوله بحرف نائب مناب ادعو  
( عن نحو ليقبل ) امر غائب من الاقبال ( زيد ) فاعله فان زيدا فى هذا المثال هو المطلوب  
اقباله اى توجهه بوجهه وقلبه او قبله الا انه ليس اقباله مطلوبا بحرف نائب مناب  
ادعو بل بصفة الامر وكذا قولك لزيد اقبل قوله ( لفظا وتقديرا ) ( تفصيل للطلب )  
ينى صفة للمصدر المفهوم من المطلوب ( اى ) هو المطلوب اقباله بحرف كذا ( طلبا )  
لفظيا ) والطلب اللفظى لا يكون الا ( بان تكون آلة الطلب ) وهى احد حروف النداء  
( لفظية ) اى ملفوظة ( نحو يا زيدا ) طلبا ( تقديريا ) والطلب التقديرى لا يكون  
الا ( بان تكون آله ) اى آلة الطلب ( مقدرة ) اى مقدرة محذوفة من اللفظ لا من النية  
( نحو يوسف ) اى يا يوسف ( اعرض ) امر من الاعراض ( عن هذا ) وسيجى لهذا  
زيادة تحقيق ( او ) تفصيل ( للنيابة ) المفهومة من قوله نائب مناب ادعو ( اى ) هو المطلوب  
اقباله بحرف نائب مناب ادعو ( نيابة لفظية ) اى ملفوظة وذلك لا يكون الا ( بان يكون )  
الحرف ( النائب ) نائب ادعو ( ملفوظا ) نيابة ( تقديرية ) وذلك لا يكون الا ( بان يكون )  
الحرف ( النائب ) مقدرا كما فى المثالين المذكورين ( او ) تفصيل ( للمنادى ) فى قوله والثانى  
المنادى اى منادى ملفوظا او منادى مقدرا ( و ) مثال ( المنادى الملفوظ مثل يا زيدا )  
مثال المنادى ( المقدر مثل الايا سجدوا او الايا قوم اسجدوا ) وسبأنى لهذا زيادة تفصيل  
وهذا الوجه بعد الوجوه الاول اقربها والثانى كالاول فى المثال آلة والنائب واحد  
وهو حرف النداء لانه آلة النداء ونائب مناب الفعل ( وانصاب المنادى )

نظر لان مقام الفاعل  
ليس مقام اسناد الفعل  
او شبهه اليه مطلقا بل  
مقام اسناد الفعل المعروف  
فزيد ضرب زيد فى مقام  
المفعول لان مقام الفاعل  
وهذا من جملة الاوهام  
فان مقام المفعول لا يكون  
الاسناد اليه والاخبار  
عنه فالقول بان المفعول ايم  
مقام الفاعل فى الاخبار  
عنه لا يحصل منه الاقامة  
مقام ما اسند اليه الفعل  
المعروف كيف ولولا  
كذلك بل اعتبر مقام الفاعل  
اسنادا مطلقا اليه لماصح  
التصريح كذا لمدح حصول  
الفرق بين اثنين التامين  
كما لا يخفى ( قوله الى فعل اى  
الى الماضى المجهول قيل فيه  
تأويل لم الوزن بصفته  
الشعر هو بها ونظيره  
لكل فرعون موسى اى  
لكل ظالم عادل ورد بان  
الصفة المشبهة بالفعل هو  
الماضى المجهول من الثلاثى  
المجرد لا الماضى المجهول  
مطلقا فالاولى انه مذکور  
بطريق التمثيل فيكون فى  
معنى فعل ونحوه ثم قال  
الراد بسد لم يحبر نقصان  
كلام المتى لعدم شمول  
البيان ببيان شرط زيد  
مضروب علامة فزيد  
فى التكلف وقيل المراد  
بصفة الفعل بصفة الفاعل  
وبقوله فعل بفعل بصفة  
المفعول ولا كان غاية  
فى البعد لم يلتفت اليه  
الشراح واكتفى فى بيان  
اصطلاح المصنف بقدر  
الامكان والماثل نصيب  
فى بيان مراد الشارح

لفظا وتقديرا او محلا (عندسيويه) ومن تبعه (على انه مفعول به) للفعل المحذوف وجوبا (و ناصبه) اى وناسب المتادى (الفعل المقدر) لان الفعل لكونه اقوى فى العمل يعمل سواء كان مذكورا لفظا او مقدرا فيكون العمل له لا للحرف لانه عند وجود القوى لا يقدر ان يعمل الضعيف لضعفه فكان انتصابه بالفعل المقدر (واصله) اى واصل يازيد (ادعوزيدا) وانما قال يالكون مخاطبا من اول الامر ولثلا يكون مخبرا وادعو ليكون الفعل مذكورا صريحا وفى الفصل لانك اذا قلت يا عبدالله فكأنك ياريدا واعنى عبدالله ولكنه حذف لكثرة الاستعمال وصار ياريدا لانه انتهى (فحذف الفعل) الناصبه (حذف لازما) واجبا (لكثرة استعمال) اى استعمال مثل هذا الكلام والكثرة تقتضى التخفيف فحذفوه بحذف فعله الناصبه وجوبا لانه اذا حذف جوازا يذكر فى بعض الاستعمالات فلا يكون التخفيف مطردا (ولدالة حرف النداء عليه) اى على الفعل المحذوف لان الحروف موضوع للطلب كالفعل الناصبه له وهو ادعوا او اريدوا واعنى (واقادته فائدة) عطف تفسيرى افادة حرف النداء فائدة الفعل الناصبه له وقادته الدعوة وحرف النداء دال عليها (و) انتصابه (عند المبرد بحرف النداء لسد مسد الفعل) اى لقيام حرف النداء مقام الفعل الناصبه له لانهما حذف الفعل وجوبا وقام الحرف مقامه وعزل الفعل عن العمل وورثه الحرف فعمل عمل ما قام مقامه ورد بان الفعل الناصبه له وان حذف لفظا لانه مقدرية والمقدر فى النية كالملفوظ لفظا واذا كان ملفوظا فالعمل له ليس الا واذا كان مقدرا فالعمل له ايضا لقوته فى العمل فيعمل سواء كان ملفوظا او مقدرا (وقال ابو على) الفارسى (فى بعض كلامه) وانما قال فى بعض كلامه اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه المصنف (ان يا واخوانه اسما افعال) تنصب المتادى على المفعولية كما تنصب اسما افعال التعدية المفعول به مثل رويد زيدا وهازيد وعليك زيد او منع بان اسما افعال لا تكون اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء وهى على حرف واحد وان قال الرضى فيه ما قال (فعلى هذين المذهبين) اى مذهب المبرد ومذهب ابى على (لا تكون) المتادى (من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به) فيه (بما مل واجب الحذف) بل المتادى منصوب على مذهبهما بما مل مذكور لفظا وهو حرف النداء لكونه قائما مقام الفعل عاملا عمله عند المبرد واسم فعل عند ابى على (وعلى المذهب) الثلاثة مذهب سيويه والمبرد وابى على (كلها مثل يازيد جملة وليس المتادى احد جزئى الجملة) من اسند والمستند اليه على المذاهب كلها (فمن سيويه جزأ الجملة) اصله جزأ أن سقط نون التثنية بالاضافة الى الجملة مرفوع تقديرا لانه مبتدأ مثل قولك هذان ثوباك يبدل عليه قول الشارح (اى الفعل والفاعل) تفسير للجزأ أن (مقدران) خبر لقوله جزأ الجملة وهذا ايضا يدل عليه لان الخبر مطابق للمبتدأ فتكون الجملة بحزبها مقدرة

قدس سره ولا يرد عليه كلام الراد لظهور انه لا دخل فى تلك الصفة لكونه غاية فى البعد فلا من كونه منى كلامه ومدار تفسير القائل يرشدك اليه كلام الهندي هذا لما ان يكون من باب حذف المطوف اى ونحوهما على المفعول او يكون المراد صيغة الفاعل الى صيغة المفعول اى الى الماضى المجهول والمضارع المجهول فيتناول نحو افعل واستعمل وغيرهما وهذا من باب ذكر العلم وارادة صفة المشهور نحو لكل فرعون موسى اى لكل جبار مادل قاهر هذا كلامه فان التأمل الجليل لا يشك بعد ذلك فى ان ما ذكره الشارح وما فسره القائل وما عده المراد زائدا فى التكلف كلها سبق من اخير قوله وفى ان حمل كلامه قدس سره على ما صوته بالاولى على اسبيل ايه ثم ان كلام القائل صريح فى ان القول يكون المراد صيغة الفعل صيغة الفاعل ومن فعل يفعل صيغة المفعول انما هو لا تدراج قولنا زيد مضروب علامة تحت الشرط وقد عرفت انه ليس كذلك بل الامكان لذلك لظهور ان صيغة المفعول لا يمتنع الا بتقدير المضاف اعنى بان يقال صيغة اسم المفعول وهو لا يستقيم فى هذا المقام لخروج صيغ الفعل وايضا لا



فلا يكون حرف النداء ولا المنادى احد جزئيهما ( وعند المبرد حرف النداء قائم مقام  
 احد جزئي الجملة اي الفعل ) لان عنده ما حذف الفعل وجوبا قام الحرف مقامه واخذ  
 حكمه فيكون المسند مذكورا عنده ( والفاعل ) اي المسند اليه ( مقدر ) فيكون  
 الحرف عنده احد جزئيا والمنادى ليس بجملة ولا احد جزئيهما ايضا ( وعند ابن  
 علي احد جزئيهما اسم الفعل ) وهو حرف النداء ( و ) الجزء ( الاخر ضمير مستتر فيه )  
 اي حرف النداء لكونه اسم فعل يقبل الاستتار كالاسماء الافعال فيكون جزأ  
 الجملة كلاهما مذكورين الا ان احدهما يعني المسند ملفوظ والاخر يعني المسند اليه  
 مستتر فيه فالمنادى ليس احد جزئيهما ايضا المختار من هذا المذهب الثلاثة هو مذهب  
 سيويه عند المصنف ولذا جعل المنادى مما انتصب بمائل واجب الحذف واليه ذهب  
 العلامة الزمخشري ايضا كما قلنا لك سابقا تأمل والله اعلم ( وبنى ) بالبناء للمفعول ونائبه  
 ما استكن فيه ( اي ) يجب ان يبنى ( المنادى ) لانه يجوز لانه ظاهر الحاله في المسائل  
 لا الجواز في السعة والضرورة لان الضرورة لا تدعو الى النصب وهو جزاء الشرط  
 على تقدير جواز تقديم الجزاء على الشرط والا فالجزاء محذوف ( قدم ) المصنف ( بيان  
 البناء ولحذف والفتح على النصب ) مع ان تقديم النصب عليها اولى والسبب بالمقام  
 لان البحث في بيان النصب على المفعولية والاعراب ادل عليه ( لقلتها ) اي لقلة كل واحد  
 منهما محذوف المضاف للقلة الثلاثة لتساوي مجموع هذه الثلاثة مع النصب واقسامه  
 ثلاثة كاقسام المضموم والخفوض والمفتوح ( بالنسبة ) والقياس ( الى النصب ) واقسامه  
 كما عرفت ثلاثة المضاف وشبهه والتكرار ( ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب  
 ما سواهما ) كما عرفت في الاعراب التقديرى واللفظي ( على ما يرفع ) مبنى للمفعول ونائبه  
 ما استكن فيه راجع الى المنادى ( به ) والضمير المحرور راجع الى الموصول ( اي ) يبنى  
 المنادى ( على الضمة ) اذا كان بالحركة لفظا مثل يازيد وبارجل او تقديرا مثل يا حبي  
 ويا فتى ( او ) يبنى على ( الالف ) في المثنى مثل يازيدان وبارجلان ( او ) يبنى على ( الواو )  
 في الجمع المذكر السالم مثل يازيدون ويا مسامون وهذا ان لا يكونان الامنيين لفظا بخلاف  
 الاول كما عرفت ( التي يرفع بها المنادى ) والموصول مع الصلة صفة لاحد الثلاثة على  
 سبيل البدل ( في غير صورة النداء ) يبنى وما يرفع بالضمة اذا لم يكن منادى مبنى على  
 الضمة اذا كان منادى وما يرفع بالالف والواو بلاضافة اذا لم يكن منادى يبنى على  
 الالف والواو اذا كان منادى قوله في غير صورة النداء اما قبل النداء فيكون جيتذ  
 اسناد يرفع الى المنادى باعتبار ما يؤل اليه من قبل من قتل قتيل او ما بعده فيكون جيتذ  
 التمييز عن المسند اليه بالمنادى باعتبار ما كان مثل وآتوا التامى اموالهم ( او الفعل )  
 عطفت على التفسير بحسب المعنى كانه قيل الفعل اعني يرفع مسند الى ضمير مستكن فيه  
 راجع الى المنادى او الفعل ( مسند الى الجار والمجرور اعني به ) فيكون مفعول مالم يسم  
 فاعله الجار والمجرور ( ولا ضمير فيه ) اي في يرفع ح لانه يلزم تعدد الفاعل بلا عطف

يتصور التفسير المذكور  
 في شامخ جيتذ ثم الوجه  
 تفسير الكلام حسب اراد  
 صاحبه فان المصنف قال  
 في الصرح قوله وشرطه ان  
 تميز صيغة الفعل الى فعل  
 يفعل اردت الى معنى فعل  
 وفعل وجيتذ لا يبنى شيء  
 خارجا عن الشرط ( قوله )  
 لزم كونه مسندا ومسندا  
 اليه مما مع كون كل  
 من الاسنادين تاما قبل  
 بنغض هذا يزيد معلوم  
 اوجه قائما اذ لو اقيم مقام لا  
 يكون مسندا اليه باسناد  
 تام لان اسناد اسم المفعول  
 الى مرفوعة في مثل هذا  
 التركيب غير تام على انه اذا  
 جاز كون المفعول الاول  
 القيام مقام الفاعل مسند  
 اليه باسنادين تامين فليجوز  
 كون المفعول الثاني مسندا  
 ومسندا اليه بهما وعليك  
 محيط بانه قدس سره انما  
 جعل قوله هذا جزاء  
 الشرط المخصوص بصورة  
 اسناد الفعل اليه والقاتل  
 يفترض باسناد المفعول  
 اليه على ان اقامة القائم  
 فيما ذكره من المثال مقام  
 الفاعل في حيز التفع  
 ويجوز جعل المسند اليه  
 تمسكا بجواز جعل المبتد  
 اليه عملا يصدر من فطرة  
 سليمة ( قوله لان النصب  
 مشعر بالمعية فلو اسند اليه  
 فانت النصب والاشعار  
 اورد عليه ان النصب  
 في الظرف مشعر  
 بالظرفية ومع ذلك يجوز  
 الاسناد اليه واجيب بان  
 ان المفعول فيه يقتضي

(وارجاع الضميره المستكن في يرفع على التقدير الاول الثاني لانه ليس فيه مصدر  
(الى الاسم) لا المنادى اى على ما يرفع به الاسم لكونه في بحث الاسم (غير ملائم لسوق  
الكلام) في محله لان قرينة الخصوص التي هي مقام المنادى لكون البحث خاصا فيه اولى  
من قرينة العموم التي هي بحث الاسم مطلقا فارجاع ذلك الضمير الى المنادى هو الاول  
لناسب السوق (ان كان) اى (المنادى) (مفردا) (اى لا يكون) المنادى (مضافا) مثل  
يا عبدا لله (ولا) يكون ايضا (شبه مضاف) مثل يا خيرا من زيد (وهو) اى شبه  
المضاف (كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه) كأنضمام من زيد الى خيرا  
فان معنى خيرا لا يتم الا بانضمامه اليه (معرفة) خبر بعد خبر فبناء المنادى له شرطان  
الافعال والتعريف والمراد بالتعريف ههنا التعريف بالعلمية او النداء لا غير لان احد  
المعرف المضمرات واحدها المهمات فهما مبنيان بانفسهما والمبنى لا يبنى واحدها  
المعرف باللام وحرف النداء وحرف التعريف لا يجتمعان لما سألني وصرح بالتعريف  
الاضافي بقوله مضافا بقي التعريف بالعلم والتعريف بالنداء (قبل النداء) اى قبل دخول  
حرف النداء وذلك مخصوص بالعلم للبناء العارضى (او بعده) او بعد دخول حرف النداء  
(وانما بنى) بالبناء للمفعول المنادى (المفرد المعرفة) بعد دخول حرف النداء عليه  
(لوقوعه) اى لوقوع المنادى (موقع الكاف الاسمية) التي في ادعوك لان حرف النداء  
ثابت متباعد عوا والمنادى قائم مقام الكاف المتصل به فيا زيد بمنزلة ادعوك (المشابهة  
لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية) في ذلك واياك اما المشابهة لفظا فظاهر واما معنى  
فلان كل واحد منهما موضوع لمعنى الخطاب (وكونه) عطف على وقوعه اى وتكون  
المنادى المفرد المعرفة (مثلها) اى مثل الكاف الاسمية (افرادا وتعريفا) اى في كون  
كل منهما مفردا معرفة (وذلك) اى المذكور من وقوعه موقع تلك الكاف وكونه  
مثلها في الافراد والتعريف واقع وثابت (لان يا زيد) كما قلنا (بمنزلة ادعوك وهذه الكاف  
اعني كاف ادعوك) (ككاف ذلك لفظا ومعنى) والحاصل ان المنادى المفرد المعرفة معناه لكاف  
ادعوك في الافراد والتعريف والخطاب وكاف ادعوك مشابه لكاف ذلك الكاف في الافراد  
والتعريف والخطاب وهذا الكاف هو الاصل في البناء لانه حرف فبقى كاف ادعوك  
لمشابهة له وبني المنادى ايضا للمشابهة مشابهه فكان المنادى مشابها لكاف ذلك بالواسطة  
لان مشابهة المشابهة للشيء مشابهة للشيء اذا اتحدت المشابهة وههنا كذلك وانما بنى على  
الحركة حقيقة او حكما لمرض بناءه وعلى الضم فرقا بين حركة المنادى المعرب نحو  
يا قوم ويا قومنا وحركة المبنى نحو يا قوم بالضم كما عملوا في نحو قبلك ومن قبلك وقبل واما  
المضاف والمشابه له فلم يبنيا لفقد الشابهة افرادا والتكررة المفردة لفقد المشابهة تعريفا  
واجتماع التعريف والافراد شرط لبناء المنادى (وانما قلنا ذلك) يعنى وانما قلنا ان المنادى  
مشابه لكاف الخطاب الحرفية بالواسطة ولم نكتب بيان مشابهته لكاف ادعوك (لان

الظرفية والنصب يدل على  
قصد ما بخلاف المفعول  
فان ذاته لا يقتضى الية  
وانما علم عليه بالنصب  
كقصد ما وهذا كما ترى  
وايضاً يدل على ما اختاره  
قدس سره لزوم الجواز  
على هذا الواقف قرينة والنوع  
مطلق فالصواب ما قاله  
المصنف وهو انما قلنا  
ان المفعول له كذلك لانه  
قد يكون صلة لانفعال  
متعددة تقول ضربت  
واكرمت واعطيت اكراما  
زيد فلواقف هذا المفعول  
مقام الفاعل لكان امان  
يقام مقام المجموع او مقام  
احدها وعلى كل تقدير  
يلزم خلو بعض الافعال  
عن الفاعل وهو باطل  
فلما لم تطرده هذه القاعدة  
لغير امتنع من اثباتها  
في المواضع الذي لا تنعده  
فيه الافعال لذلك (قوله)  
اى كل من المفعول له  
والمفعول معه كالمفعول  
الثاني والثالث الخ قبل  
الاولى تفسير كذلك  
بالمفعول الثاني من باب  
علمت ليكون اشارة الى  
واحد بينه وليس عن  
سلامة الفهم وان كنت  
في ريب فانظر الى المتن حتى  
تقف على قوة التصرح  
وضمف هذا الوهم  
(قوله) تبين قبل تبين  
وجوب عند البصريين  
وتبين اولوية عند  
الكوفيين وبعض  
التأخرين وحمل العين  
على الاولوية اشبه مناسبة  
بقوله فالجميع سواء قبل

الاسم لا يبنى الا مشابهته الحرف او الفعل (الذين هما اصل في البناء فيكون المنادى مشابها  
لما هو اصل فيه وان كانت بالواو اسطة فيبنى (ولا يبنى) المنادى (لمشابهته الاسم المنى) الذى  
هو الكاف في ادعوك لان الاسم ليس باصل في البناء والا لكان كالا ستارة من المستعير  
والسؤال من المحتاج الفقير وذلك مستبعد جدا (مثل يازيد ويارجل) هذان (مثالان لما)  
اى للمنادى الذى (هو مبنى على الضمة) بلا توين ويجوز تنوينه للضرورة مثل قول  
الشاعر سلام الله يا مطر عليها \* وليس عليك يا مطر السلام \* (او لهما) وهو زيد  
(معرفة) بكونه علما (قبل النداء وتانيهما) وهو رجل (معرفة بعد النداء) بل بالنداء  
لانه كان قبل دخول حرف النداء عليه نكرة فتعرف بدخول الحرف لقصد تعريفه  
(ويازيدان) هذا (مثال المبنى على الالف) (ويازيدون) هذا (مثال المبنى على الواو)  
ليكون رفهما بالالف والواو (ومخفض) بالبناء للمفعول بالحاء والضاد المجتمعين  
والمستكن فيه نائبه (اى نجر المنادى) لدخول ما هو من خواص الاسم عليه وهو اللام  
فيكون مرعا فينجر اما لفظا او تقدير او لا يستغاث الا بكلمة يالكونها اصلا من بين حروف  
النداء ولهذا يندب بهادون غيرها ولا يكون مستغاثا الا المفرد المعرفة او المضاف الى  
العلم لانه لا يقال بالرجل فى يارجل لانه حينئذ يكون نكرة ولا يقال ايضا بالخير من زيد  
فى ياخير من زيد (بلام الاستغاثه) (اى بلام تدخله) اى المنادى (وقت الاستغاثه) به  
الاضافة لادنى ملابسة (وهى) اى هذه اللام (لام التخصيص) لالام التعليل ولا غيره  
ادخلت بالبناء للمفعول (على المستغاث) اى على من اريد القوت منه (دلالة) لمفعول له  
للدخال اى لتدل اللام (على انه) اى المستغاث (مخصوص من بين امثاله) واشباهه  
فى الصلاحية للقوت (بالنداء) الباء داخلة على المقصور اى لتدل اللام على ان النداء وطلب  
القوت مخصوص من بين امثاله فى الصلاحية له بالمستغاث ولهذا اختيرت اللام للدخال  
على المستغاث من بين الحروف (نحو يازيد) فزيد منادى مستغاث ادخل عليه اللام  
والمستغاث له محذوف اى يازيد للمظلوم ولام الاستغاثه متعلق بالفعل المحذوف وهو ادعو  
او اريد وجاز ذلك فى التمديد بنفسه بعد الحذف الا انها لا تترادى الا فى احد المواضع الثلاثة  
الاستغاثه والتعجب والتهديد سيما ومضاء بالفارسية مخصوص كردم ترا اى زيد  
بجواندن وبمحاضر شدن از سبب آنكه خبر يادرس توابن ضعيف را (وانما فتحت) هذه  
اللام مع ان القياس ان اللام اذا دخلت على المظهر تكسر نحو يازيد لان الكسر اصل  
وليوافق حركاتها عملها (للا تلبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث) يعنى اذا كان كسر  
هذه اللام قياسا مطردا يلزم التباس المستغاث له لان كسر اللام فيه قياس مطرد ايضا  
عند حذف المستغاث (نحو ياللمظلوم اى يا قوم) للمظلوم يعنى ادعوك لهذا الضعيف  
لتنظر وافية وتبينوا اياه (فانه لو لم يفتح لام الاستغاثه) فى المستغاث بل كسر بناء على ما  
هو القياس (لم يلزم ان) لفظ (المظلوم فى هذا المثال) اى فى نحو ياللمظلوم (مستغاث او  
مستغاث له) ان المظلوم فى هذا المثال مستغاث له يبين لان المظلوم يستغاث له فكيف

بين هذه القاعدة وقاعدة  
ان المفعول الاول من باب  
اعطيت اولى من الثانى اذا  
قد يكون المفعول الاول  
من هذا الباب مجرورا  
بحرف الجر كالى اياه الله  
شيئا لا يأتى اى الله اليه  
شيئا والكل باطل فان  
التبيين ظاهر فى الوجوب  
نص فيه فلا يصح حله  
على الاولوية الا ترى الى  
قول الرضى واذا وجد  
المفعول به تبين لقيام  
مقام الفاعل هذا  
مذهب البصريين واما  
الكوفيون وواقفهم بعض  
التأخرين فذهبوا الى  
ان قيامه مقام الفاعل اولى  
فان جعل الاولوية مقابلا  
لتعيين واداء مناسبة  
لاولوية بقوله فالجميع سواء  
ليس يحتمل فان معناه كما  
قبل ان لم يوجد المفعول  
به فيصبح ما سواء سواء  
فى الجواز وعند وجوده  
كانت سواء فى عدم الجواز  
وتوهم التافى اصحوبة  
وكان القائل توهم مفعوله  
الاول مفعولا به فاساقه  
ومعه الى انتقاض ذلك بما  
كان مفعوله الاول بواسطة  
الجار فانه مع كونه مفعولا  
لم يتبين لقيام مقام الفاعل  
وعليك محيط بضاد ذلك  
(قوله) لندوة شبه بالفاعل  
قبل التحقيق ان يقال كما  
ان المفعول به قائم مقام  
الفاعل كذلك غير المفعول  
به قائم مقامه فى اسناد الفعل  
المفعول اليه لان الفعل  
المفعول وضع للايقاع  
على الذى فاعله اسند الى

يستغاث منه لانه اذا لم يقدر على رفع الظلم عن نفسه فكيف يقدر على رفعه عن غيره وانما  
اوردته مثالا لانه اذا لزم فتح اللام فيما ليس فيه فتحة ففما فيه اولى (ولم يعكس) بالبناء  
للمفعول (الامر) اي ولم يفتح اللام في المستغاث له ويكسر في المستغاث لان العمل بالقياس  
فيما هو القعود هو الاولى لان المقصود من المستغاث هو المستغاث (لان المنادى المستغاث  
واقع موقع كاف الضمير) لما عرفت سابقا (التي يفتح لام الجر معها نحو لك) لان الاصل  
في كل كلمة كانت على حرف واحد كالفاء والواو واللام الابتداء وهمزة الاستفهام ان  
يكون مبني على الفتح لتقل الضمة والكسرة على ما هو موضوع على الحقة ففتح لام  
الاستغاث في المستغاث ايضا قياس لما قام هو مقامه (بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع  
الضمير) فبقى على القياس وهو كسر ما اذا دخل على المظهر (فان عطفت) بناء الخطاب  
(على) المنادى (المستغاث) باعادة لام الاستغاث في المعطوف و (بغير ياء) فيه (نحو يا زيدا  
لمرو وكسرت لام) الاستغاث في (المعطوف) عملا بما هو الاصل في اللام وهو انه اذا دخل  
على المظهر يكسر على ما سبق و (لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بمطقة على  
المستغاث) لان المعطوف في حكم المعطوف عليه واذا كان المعطوف عليه مستغاثا يكون  
المعطوف ايضا مستغاثا (وان عطفت) انت (مع) اعادة (يا) ايضا (فلا بد من فتح لام)  
الاستغاث في (المعطوف ايضا) اي كالا بد من فتح اللام في المعطوف عليه لانه لما اعيد  
لام الاستغاث وحرف النداء في المعطوف صار كأنه لم يكن معطوفا بل منادى مستغاث  
برأيه فلزم فتح اللام فيه لئلا يلزم الالتباس فالمعطف لم يصح ان يكون قرينة (نحو يا  
زيدو يا عمرو) فكأنه اولا يا عمرو فلزم الفتح (وانما اعرب المنادى) اذا كان مفردا  
معرفة ولم يمين مع ان علة البناء هي الافراد والتعريف والخطاب لم تزل بدخول لامها  
(بعد دخول لام الاستغاث) واما ايضا كان مضافا مثل يا عبد الله فكذلك (لان علة بناءه)  
وهي الافراد والتعريف والخطاب (كانت) تلك العلة (مشابهة للحرف) وهو حرف  
الخطاب في ذلك (واللام الجارة من خواص الاسم) لما عرفت فيما سبق ان دخول حرف  
الجر مطلقا يختص بالاسم (فبدخولها) عليه (ضعفت مشابهة للحرف) وان كانت  
العمة موجودة الا انها ضعيفة والضعيف لا يؤثر فيها يخالف الاصل وهو البناء (فاعرب)  
المنادى المستغاث (على ما هو الاصل فيه) اي في الاسم وهو اعراب فأنجز بدخول الجار  
لفظا او قديرا (قيل) يعني اعترض على قول المصنف ويخفض بلام الاستغاث بانه غير  
جامع لانه (قد يخفض المنادى) وقد ههنا للتحقيق كافي قوله تعالى قد يعلم ما اتم (بلام)  
التعجب والتعديد اي بلام يدخل المنادى وقت التعجب اي تعجب المنادى من المنادى  
وتهديده ونحوه اياه (ايضا) اي كما يخفض بلام الاستغاث (فلام التعجب نحو يا لعمري)  
فكأنك ابصرت ما في مكان لا برجي ولا يظن وجوده فيه فاعجبك فتدنيه وتقول تعالى  
فانك عجب الشان لا يعرفك كل واحد (وبالدواهي جمع داهية وهي المصيبة العظيمة

غير المفعول به او وقع الفعل  
عليه بضرب من التشبيه  
والقول في وجعل المفعول  
به لا يصح اقامة غيره مقامه  
لعدم جواز اجتماع النائب  
والنوب وهذا يقتضي ان  
يكون المتعدي بحرف الجر  
متعينا للمفعول به بواسطة  
فجعله مع غيره على السواء  
لعدم تحقيق المقام وقصر  
النظر على الظاهر وان  
يكون ذكر في قولهم  
ضرب في الدار لنوابينا  
على مساحات الكلام اذا  
المنى مضرورة الدار  
بضرب من التزليل ولا  
يخفى انه من صجائب  
الاورام لاشتمالا على  
التأني والتأني وبه  
من مظان التحقيق  
والبيان اما الاول فلان  
القائل ادعى قيل ذلك  
انسية كون النعين يعني  
الاولوية وههنا جزم على  
امتناع نيابة شيء آخر عند  
وجود المفعول به على ان  
القائل باستواء ما يتعدي  
اليه الفعل بواسطة الحرف  
مع غيره من المعاني الباقية  
بل المستوى ما كان باللام  
التليل او كلة في وسمى  
من ذلك الاصبر ليس بما  
يتعدي اليه الفعل بواسطة  
الحرف قوله جعل المتعدي  
بحرف الجر مع غيره  
السواء لعدم تحقيق المقام  
اضحوة لا اولى الافهام  
وتوهم التشبيه والتزليل  
وكون في لنوابي الكلام  
من عدم الاطلاع فانه لا  
يتغير معنى شيء من المعاني  
باقامته مقام المعاني كما

يوشك اليه النظر في قوله اعطى زيد درهما واما الثاني فلان التحقيق في هذا المقام ان كل ما به زيادة الاهتمام صح نيابته فلما كان المفعول به اقرب الى الفعل مما سواه لان الفعل يستدعي به كما يستدعي فاعلا متعين له عند البعض ولم يحز اقامته غيره عند قيامه لظهور زيادة الاهتمام به ولما جاز الاهتمام باسم آخر ايضا وان كان بعيدا صارت نيابة غير المفعول عند ثبوته جازئا عند الآخرين وبه يظهر سر تنوية الاصبرين غيره من المقاهيل ولقد اصاب الشيخ الرضى حيث قال والاولى ان يقال كل ما كان ادخل في عناية المتكلم واهتمامه يذكر وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذن الى اختياره على ان قوله ائدم جواز اجتماع النائب والثوب صريح في زعمه ان الثوب هو المفعول به وهو باطل جزمالان الثوب في جميع الصور وعلى جميع التقادير ليس الالفاعل والمفعول به هو النائب كغيره (قوله) وفائدة وصف الضرب بالشدّة التنبية الخ قيل وكذا فائدة الزمان المبين في التمثيل حيث قال امام الايوبي لم يقل مكانا للتنبيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لا يصلحان لقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة دلالة الفعل عليهما وعلى هذا ينبغي ان لا يجوز

(ولام التهديد نحو بالزيد) في مقام تحوير المنادى والمنادى ولذا قال الشارح (لاقتلتك) تكون قرينة على ان بالزيد للتهديد وفي الهندي فالاول يذكر عند العبور على ماء عظيم في موضع لا يظن وجوده فيه والثاني يستعمل عند نزول نواب الدهر وشداذه انتهى (فلم اعمل المصنف ذكرهما) ولم يذكرهما (وكيف يصدق) الاستفهام للانكار يعني لا يصح (قوله فيما بعد وينصب ماسواها كليا) لان الضمير فيما سواها يرجع الى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث باللام والمستغاث بالالف فحينئذ لم يكن سواها كله منصوبا لانه نجر بلاحي العجب والتهديد مع انهما داخلان في ماسواها (واجيب) عن هذا الاعتراض (بان كلا) اي كل واحد (من هاتين اللامين لام الاستغاث) يعني يصح ان يطلق على كل واحد منهما لام الاستغاث وان كان مجازا (كان) حرف من الحروف المشبهة بالفعل (المهدد) حال كونه (اسم فاعل) من هدد (يستغيث) اي يطلب الفوت والعون (بالمهدد) اي من المهدد حال كونه (اسم مفعول) فيناديه (ليحضر) المهدد اسم مفعول (فينتقم) المهدد اسم فاعل (منه) اي يأخذ انتقامه من المهدد اسم مفعول (ويستريح) المهدد (من الم خصومة) فاستغاثته المهدد بالكسر بلام الاستغاث من المهدد بالفتح في دفع الخصومة عن نفسه وطلب الراحة كما ان المستغيث يستغيث من المستغاث لدفع الخصومة والظلم من المستغاث له فيستريح (وكأن المتعجب) اسم فاعل (يستغيث) اي يطلب الفوت (بالمتعجب منه) اي من المتعجب منه اسم مفعول فيناديه (ليحضر فيقتضي) ويزيل التعجب (منه) اي من نفسه (المعجب ويتخلص) ويتفرغ (منه) اي من العجب ويكون فارغ البال والحال فلم منه ان لام التعجب ولا م التهديد لام الاستغاث فيكون كلام المصنف جامعا ولم ينتقص بقول من قال قد يخفف المنادى بلام التعجب ولا م التهديد فلم يتم قوله وينصب ماسواها كليا (واجيب) عن لام التعجب بوجه آخر اي بجواب آخر (ذكره المصنف في الايضاح) شرح المفصل (وهو) اي ذلك الوجه (ان المناد في قولهم يالماء وبالدهوى) محذوف لانسياء (ليس) المنادى الداخل عليه لام التعجب (الماء ولا الدهوى) بل المنادى الاسم المحذوف بقرينة (وانما المراد) من قولهم للماء وبالدهوى نحو (يا قوم اي يا هؤلاء اعجبوا) امر من عجب يعجب على وزن علم يعلم اي تعجبوا (للماء) الذي في مكان لا يرجي وجوده فيه (و) تعجبوا (للهوى) المتتابع بعضها اثر بعض التي لا يظن وجود واحدة منها في دار الاسلام المحفوظة من الآلام التي هي دار السلام (ولا يخفى عليك) ايها الطالب المبصر (ان القول) والحكم (محذوف المنادى على تقدير كسر اللام) فيبايلي حرف النداء دليل قوي على ان المنادى محذوف لان اللام في المنادى مفتوح لما عرفت سابقا ولما كسر علم انه ليس بمنادى بالمنادى محذوف (واما القول بان المنادى محذوف) على تقدير فتحها فشكل لانفاء ما يقتضي فتحها (وهو كون

قيام مفعول به مبهم غاية  
الاجرام مقام الفاعل بان  
يقال ضرب شخص وكذا  
المفعول بواسطة في اذا  
كان في غاية الموم نحو  
ضرب في مكان هذا وان  
خبر بانه لا يتصور هذه  
الجمية باير ادمطلق الزمان  
والمكان بخلاف وصف  
الضرب اذ لا دخل له فيها  
فالنتية انما يحصل به دون  
غيره كيف وما سواه  
طروف ومقابل وهو  
ايس منها وما ادعاه من  
لزوم امتناع ضرب شخص  
ممنوع نعم يجب افادة الكل  
اذ النائب عن الفاعل لا بد  
وان يكون مثله في افادة  
ما لم يفده الفعل حتى يبين  
احتياج الفعل اليه ليصير  
معا كلاما الا ترى انك اذا  
قلت ضرب ضرب لا يكون  
هذا مقيدا الا ان تقول  
ضرب ضربة فيفيد لكن  
قولنا ضرب شخص ليس  
كذلك لضرورة حصول  
الافادة فيه وعلى هذا  
القياس الزمان والمكان  
(قوله) وفي بعض النسخ  
ومنه قبل الاوجه ان المراد  
حينئذ ومن الفاعل وفائدة  
التنبيه على انه من ملحقات  
الفاعل ولذا جعل الرفع  
علم الفاعلية وفساده اظهر  
من ان يخفى (قوله) فتلازم  
بينهما على ما هو الاصل  
فيهما ولذا جمعها البعض  
في حد واحد وقالها  
الاسمان المجرد ان الاسناد  
ونحو قولك زيد منطلق  
وهو ليس كما ينبغي لانه  
لا يستقيم ان يحد مختلفان

المنادى قائما مقام الكاف التي فتحة اللام معها (حينئذ) اي حين كون المنادى محذوفا  
(كما هو الظاهر مما سبق) فلا يستقيم هذا الجواب والجواب المستقيم ما اجاب به  
الحبيب الاول فان قلت لا يخصر المقضى فيما سبق فليكن وقوعه موقع كاف الخطاب  
صورة قلت وقوعه موقع ذلك الكاف صورة انما يصح ان لو كان اللام مفتوحا واذا  
كان مكسورا فلا يصح تأمل وانصف ولم آل جهدا (ويفتح) بالبناء للمفعول (اي  
يبنى المنادى على الفتح) وجوبا (للاحاق الفها) اللام ههنا للتوقيت كقوله تعالى اقم الصلوة  
لدلوك الشمس اي وقت طلوعها اي لاحاق (اي) وقت الحاقك (الف الاستغانة) اي  
وقت لحق الفها (باخره) اي باخر المنادى (لاقتضاء الالف) في كونها الفا وباقية  
على تلك الهيئة (فتح قبلها) اي يكون الحرف الذي كان قبلها مفتوحا لانه اذا لم يكن مفتوحا  
لا يخلو اما ان يكون مضموما ومكسورا فالاول يستلزم قبلها واوا مثل قول في قال  
والثاني ياء مثل بيع في باع فوجب ان يكون ما قبلها مفتوحا (وللام) (فيه) اشارة  
الى ان لا تبنى الجنس ولا م اسمها والخبر محذوف وهو فيه والجملة حال لكن لا تقيد به  
كما قيل بل اتفاق لا يجوز اجتماع اللام والالف لكن لا يحسن (ح) اي حين الحاق الالف  
(لان اللام يقتضى الجر) اي جر ما دخلت هي عليه (والالف) يقتضى (الفتح) اي فتح  
ما دخلت هي عليه (فيين اثريهما) يعني بين اثر اللام وهو الجر واثر الالف وهو الفتح  
(تناف) (بضم الفاء) لانه مصدر تفاعل والاصل تنافى بضم الفاء والياء فحذف الياء فصار  
الرفع فيه تقدير بالان الجر والفتح لا يجتمعان في محل واحد (فلا يحسن الجمع بينهما) اي بين  
المؤثرين اللام الالف وانما قال فلا يحسن لانه يجوز الجمع بينهما لزيادة الاستغانة نحو  
يازيد اءول لكن يلقوا احدهما لعدم ظهور اثره (مثل يازيداء) (بالحاق الهاء به) اي بالمنادى  
(للقوف) (وي نصب) بالبناء للمفعول (ماسواها) اي يبقى المنادى على نصب كلن له  
قبل ان يكون منادى فلا يرد ان نصب المنادى تحصيل الحاصل وذا لا يحصل (اي ينصب  
بالمفعولية ما) اي منادى (سوى) اي غير (المنادى المفرد المعرفة المنادى المستغاث)  
سواء كان (مع اللام او) مع (الالف افظا) تفصيل للنصب اي نصبا لفظيا مثل يا عبد الله  
(او تقديرا) اي نصبا تقدير ياء مثل يا ابا العباس (ان كان) المنادى (معربا) يعني ان كان  
المنادى مما يمكن ان يكون معربا (قبل دخول حرف النداء) عليه وان كان مبنا قبل  
دخول فهي يبنى على ما كان (لان علة النصب) اي لان العلة المستلزمة لنصب المنادى  
مطلقا (وهي) اي تلك العلة (المفعولية) اي كون المنادى مفعولا به (متحققة) موجودة  
(فيه) اي في المنادى الذي لم يكن مفردا معرفة ولا مستغاثا باللام والالف (وما غيره  
مغير عن حاله) ما نافية وغير فعل ماض مبنى للفاعل وضمير المنصوب راجع الى الموصول  
الذي في قوله فيما سواها ومغير فاعل غير والمراد بالخال ههنا النصب والمغير في المنادى  
المفرد المعرفة هو المشابهة لانها تقتضى بناء وفي المستغاث اللام لانها تقتضى الجر

وفي المستغاث به الالف لانها تقتضي الفتح وليس فيما سواها شئ منها فيبقى على ما كان  
 قبل كونه منادى من النصب انقطاعا وتقديرا (وما سوى المفرد المعرفة) ينقسم الى اربعة  
 اقسام لانه اما بانتفاء الافراد فقط او بانتفاء التمرير فقط او بانتفاء معا والاول  
 اما ان يكون مضافا وشبهه فالقسمة الى اربعة (اما ما لا يكون مفردا بان يكون) المنادى فيه  
 (مضافا وشبهه مضاف) وهو القسم الاول المنقسم الى قسمين (واما ما يكون مفردا ولكن  
 لا يكون) المنادى فيه (معرفة) وهو القسم الثالث (واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة)  
 وهو القسم الرابع (فالقسم الاول وهو) (اي القسم الاول ما لا يكون) المنادى فيه  
 (مفردا لكونه مضافا) يعني ما يتنى فيه افراد فقط لانه مضاف معرفة سواء كان  
 علما (مثل يا عبد الله) او غير علم مثل يا عبد الله (و) (القسم الثاني وهو) اي القسم الثاني  
 (ما لا يكون) المنادى فيه (مفردا) يعني ما يتنى فيه الافراد فقط (لكونه شبهه مضاف  
 مثل) (يا طالع جبالا) وهو اما معمول للاول مثل يا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد ويا  
 طالما جبالا واما معطوف عليه عطف النسق نحو يا ثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم  
 لعدد معين واما نعت هو جملة نحو يا حليلا لا يجل او ظرف نحو يا نخله من ذات عرقه  
 عليك ورحمة الله السلام فان قلت كيف عمل طالما عدم الاعتماد وهو شرط في عمله  
 قلنا الاعتماد حاصل اما على حرف النداء على قول من جوز الاعتماد عليه او على الموصوف  
 لان التقدير يا انسانا ويا كوكبا طالع جبالا (و) (القسم الثالث وهو) اي القسم الثالث  
 (ما يكون) المنادى فيه (مفردا ولكن) اي الا انه (لا يكون معرفة) بل يكون نكرة لمعجم  
 قصد التعمين (مثل) (يا رجلا) (مقولا) (لغير معين) اشارة الى ان الظرف صفة والى  
 ان حرف النداء لا يستلزم التعمين مالم يقصد (اي لرجل غير معين) فيه اشارة الى ان  
 غير صفة لموصوف مقدر (وهذا) اي قوله لغير معين (نوقت لنصب رجلا) على ان اللام  
 فيه للتوقيت يعني بيان وقت نصبه وبيان ان المنادى ينصب وقت كونه غير معين (تقيده)  
 على ان يكون الظرف حالا والحال قيد لعامله فيكون قيد النصب لان ما يكون قيد للعامل  
 يكون قيد للعمل ايضا (لانه) اي لان المنادى مفردا لنكرة اذا كان (منصوبا لا يحتمل  
 المعين) حتى يحتاج الى التقييد مع انه نكرة (والقسم الرابع) من الاقسام الاربعة (وهو  
 ما لا يكون) المنادى (مفردا) لكونه شبه مضاف (ولا معرفة) لانه ليس فيه شئ من انواع  
 المعرفة وكونه موصوفا بالنكرة (مثل يا حسنا وجهه) بالرفع لانه فاعل حسنا لان حسنا  
 صفة مشبهة اعتمدت على موصوف مقدر يدل عليه ضمير وجهه تقديره يا شخص حسنا  
 وجهه (ظرفا) صفته في الحقيقة وفي الظاهر صفة لحسنا وانما وصفه ليكون المثال  
 نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين (ولم يوردا المصنف لهذا القسم) اي  
 القسم الرابع (مثالا) كما ورد امثلة الاقسام الثلاثة حتى يستوفى في كل قسم بمثاله كما هو  
 دأبه في بعض القواعد (اذ حيث التضح انتفاء كل من القيد) (الافراد والتعريف) (بمثال)

(يعني)

حقيقة محد واحد كما يمنع  
 ان يقال الانسان والفرس  
 جسم متحرك ويقصد الحد  
 لهما فكذلك اذ كان زعم  
 الجامع انه حد باعتبار ما  
 اشتمل عليه من الاسر  
 العام وهو كون كل واحد  
 منهما مجرد من العامل لم  
 يستقم الاعلى تقديران  
 يذكر باسميهما من تلك  
 الجهة العامة مثال ذلك  
 ان قول الحيوان جسم  
 متحرك فيدخل فيه  
 الفرس والانسان وانما  
 ارتكب ذلك لانه قد علم  
 ان النحويين انما يميزون  
 بكونه مستندا اليه وكون  
 الخبر مستندا به في صورة  
 افراد كل منهما يرد  
 النقص فان اذ افراد المتبدأ  
 يردان قائم في اقام الزمان  
 ليس مستندا اليه وهو  
 مع ذلك مبتدأ عندهم  
 فيخرج عن الحد ما هو منه  
 فلا يتعكس وكذلك اخر  
 احدا الخبر بكونه مستندا به  
 ورد عليه ذلك بعينه فانه  
 مستند به وليس الخبر فلا  
 يطردهما لم يمكنه افرادهما  
 لذلك لم يرد والخروج  
 عن اصطلاحهم جميعا  
 محد واحد ولا يمكن ان  
 يحد بكونه مستندا اليه  
 ويرد الى القسم الاخر  
 قبل المصنف كذلك  
 والتحقيق ان الحنى الذي  
 كان به المبتدأ مبتدأ معنى  
 واحد وهو كونه اسما  
 مجردا عن العوالم له صدر  
 الكلام في الاصل فهذا هو  
 الحنى الذي سمي باعتباره  
 مبتدأ وانما عمل من تعريفه

يعني لانه اذا علم انتفاء قيد بمثال مثل يا عبدا لله وانتفاء قيد التعريف بمثال مثل يا رجلا فغير معين (سهل) من باب ظرف اي صار يسيرا (تصور انتفاهما) اي انتفاء القيدين بمثال واحد (معا فلا حاجة الى ايراد) واتيان (مثال له) اي للقسم الرابع (على افراده) مستقلا (مع ان المثال الثاني) وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف (يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالما جبلا غير معين) بالرفع لانه نائب الفاعل لقوله ان يراد كما يمكن ان يراد به غير مفرد وهو الظاهر المتبادر لانه في تقديره بالنسبة الى كوكبا طالما جبلا كما سبق (وهذه المباراة) اعني يا طالما جبلا (اعم من ان يراد بها) واحد (معين) فيكون مثالا للقسم الثاني (او) واحد (غير معين) وهو ليس بمفرد لكونه شبه مضاف فيكون مثالا للقسم الرابع (قاملة الاقسام) الاربعة (باسرها) اي بجميعها (مذكورة) في الكتاب (وهذا المثل كالمثال لما سوى المستغاث) بالالف والمستغاث باللام (ايضا) اي كما كانت امثلة لما سوى المتادى مفردا المعرفة فان عبدا لله ليس بمستغاث باللام ولا بالالف وكذا طالما جبلا ورجلا فغير معين (فلا حاجة الى ايراد) واتيان (مثال له) اي لما سوى المستغاث (على حدة) واستقلال ولما فرغ من انواع المتادى واحواله شرع في بيان احوال توابعه فقال (وتوابع المتادى) سيجي معنى التوابع في تفصيله وتحقيقه في بحثها (المبنى) صفة المتادى (على ما يرفع به) المتادى متعلق بالمبنى وفيه اشارة الى ان اللام فيه للمهادن الخارجي لانه لا يجري الحكم الا في المستغاث بالالف وان كان مبنا بل يحمل على لفظه فقط لاني قال يا زيد او عمر الا وعمر (المفردة) بالرفع صفة التوابع (حقيقة او حكما) تفصيل للافراد يعني يكون ذلك التابع مفردا حقيقيا بان لا يكون مضافا ولا شبه اصلا او مفردا حكما بان يكون مضافا بالاضافة اللفظية فانه وان كان مضافا لكنه مفرد حكما على ما سياتي و(انما قيد) المصنف (المتادى بكونه مبنا) ولم يبقه على اطلاقه احترازا عن توابع المتادى المعرب سواء كانت مفردة او لا (لان توابع المتادى المعرب تابعة للفظه فقط) لان المعرب ليس له الاحال لفظه وهو النصب لفظا وقد يرافقه بغيره فيه واما المبنى فله حالان حال لفظه وهو النصب وحال محله وهو النصب فيجوز في تابعه الوجهان الرفع حملا على لفظه والنصب حملا على محله (وقيدنا) نحن (المبنى بكونه) اي بان يكون بناؤه (على ما يرفع به) ولم يبقه على اطلاقه احترازا عن امبنى على الفتح (لان توابع المتادى) المستغاث بالالف لا يجوز فيها) اي في تلك التوابع (الرفع) بل يجب فيها النصب (نحو يا زيد او عمر) بالنصب في عمرا سواء حمل على لفظه او محله (لا) قال يا زيد (وعمر) برفعه (لان المتبوع) وهو زيد (مبنى على الفتح) يعني وان كان في المستغاث بالالف محلا لان انهما سيان لان حال لفظه الفتح وحال محله النصب وهما سواء وليس له حال آخر يحمل عليه فوجب النصب في تابعه كما وجب في تابع المتادى المعرب (وقيد) المصنف (التوابع) هنا (بكونها) يعني بان تكون (مفردة لانها لو لم تكن)

به لا يؤدى اليمن الدور في حق المبتدأ لانه لا يعرف ان له صدرا الكلام في الاصل حتى يعرف كونه مبتدأ فاذا لم يعرف كونه مبتدأ الا بذلك كان دورا وبذلك قد تبين انه كان الانسب ان يكتب في بيان وجه الجمع في الاشتراك العامل المعنوي (قوله) اي الذي لم يوجد فيه حامل لفظي اصلا بل يعني ان التجريد مجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود بل نبه على ان الاصل العامل اللفظي وعمل عنه الى المعنوي فكأنه جبر الاسم عنه وعملك يحيط بان عبارة الشارح قد سره لا تشر شي من حذين الاسمين فانه هل تقديره تحقق سبق الوجود وعدم ارادة المدول لا يبار عليها بل اراد ان المراد تجريده من تلك العوامل اخلاؤه عنها مع قطع النظر عن تحققها قبل ام لا و اشار بقوله اصلا الى ان المراد عموم السلب دون سلب الصوم حتى يرد انه يصدق ان يقال هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية عند تجريده عن البعض منها ووجود الاخر وذلك لان اثبات التجريد من جميع العوامل بان لا يوجد فيه حامل على سبيل عموم السلب لا سلب الصوم سلطنا انه بمعنى السلب البسيط فينبى سلب الصوم لكن لا يفتي السلب الصوم بمقتضى شمول



التوابع (مفردة لاحقيقة ولاحكما كانت) تلك التوابع (مضافة بالاضافة المنوية)  
 نحو يازيد ذا المال ويازيد نفسه ويازيد وعبد الله (وحيث ان اى حين كانت تلك التوابع  
 مضافة بالاضافة المنوية (لايجوز فيها) اى فى تلك التوابع (الانصب) لفظا وتقديرا  
 الا ان المنادى اذا كان مضافا يجب نصبه فتوابعه اذا كان مضافة تكون اولى بالنصب ولان  
 الاصل فى توابع المنادى ان تكون تابعة لما هو الاصل فى متبوعها ولان تابع المنادى انما  
 يتبعه فى لفظا اذا كان مثله فى الافراد وذايفوت فى الاضافة (وانما جعلنا) نحن (المفردة  
 اعم من ان تكون) يعنى المفردة (مفردة حقيقة) اى حقيقة (بان لا يكون) التابع (مضافا  
 منويا ولا) مضافا (لفظيا ولا شبه مضاف) مثل يازيد العالم لان العالم مفرد حقيقى ليس  
 بمضاف ولا شبهه (او حكما) الى مفردة حكمية (بان يكون) التابع (مضافا لفظيا او مشبها  
 بالمضاف فانها) اى الحالة والقصة (لما انت فى فيها) اى فى المضاف بالاضافة اللفظية وفى  
 المشبهه (الاضافة المنوية) لان المضاف بالاضافة اللفظية او المشبهه لا يضاف بالاضافة  
 المنوية فانتفت هذه الاضافة فيهما (كانا) اى المضاف اللفظى والمشبهه المضاف  
 (فى حكم المفرد ليدخل) تعليل لقوله وانما جعلنا (فيها) اى فى تلك التوابع (المضافة  
 بالاضافة اللفظية والمشبّهة بالمضاف لانها) اى لان المضاف بالاضافة اللفظية والمشبّهه  
 (كالتوابع المفردة) حقيقة لا اضافة فيها اصلا (فى جواز الرفع) فيه حملا على اللفظ (و)  
 جواز (النصب) فيه حملا على المحل لانه لما كان اضافتها كلا اضافة جازقتها الوجهان كما  
 جاز فى المفرد الحقيقى المضارع للمضاف اذا كان تابعا للمضموم كان فى حكم المفرد وكذا  
 المضاف بالاضافة اللفظية عملا بالاصل وهو الافراد واذا كان منادى يكون فى حكم  
 المضاف الحقيقى فى وجوب النصب عملا بالظاهر لانه فى الظاهر مضاف (نحو يازيد الحسن  
 الوجه) بالرفع حملا على اللفظ (و) يازيد (الحسن الوجه) بالنصب حملا على المحل فى  
 الاضافة اللفظية (ويازيد الحسن) بالرفع حملا على اللفظ (وجهه) بالرفع لانه فاعل (و)  
 يازيد (الحسن وجهه) بالنصب حملا على المحل فى المشبهه بالمضاف (ولما لم يجز الحكم) لما  
 ههنا ظرف زمان متضمنة لى الشرط بمعنى حين ووقت لدخولها على الماضى لم يجز من  
 جرى مجرى كرمى رعى سقط الياء علامة للجزم بالحكم فاعل لم يجز (الآتى) على  
 وزن القاضى صفة للحكم وهو الرفع حملا على اللفظ النصب حملا على المحل (فى التوابع  
 كلها) وهى خمسة الصفة والمطف والتأكيد والبدل وعطف البيان (بل) يجرى  
 (فى بعضا) وهو النعت وبعض المطف وعطف البيان والتأكيد قيل فى كله وقيل فى  
 بعضه ولم يجز فى البدل كله وبعض المطف وبعض التأكيد (ولم يجز فيما هو جار فيه  
 مطلقا بل لا بد فى بعضها من قيد) وذلك البعض المطف (فصل) المصنف (التوابع  
 الجارى) وصف سببى للتوابع (هذا الحكم) بالرفع لانه فاعل لقوله الجارى (فيها)  
 اى فى التوابع وهذا الحكم يجرى فى التوابع الثلاثة مطلقا وهو الصفة وعطف البيان

انهم والافتراق فتبين  
 احدهما هو شمول المصنف  
 بالقرينة (قوله) وكأنه اراد  
 بالعامل اللفظى ما يكون  
 مؤثرا فى المعنى لا يخرج  
 منه مثل بحسبك درهم قيل  
 هذا قيد بعيد ليس له  
 فى الكلام فائدة والاوجه  
 ان يعتبر تعميم التجريد  
 الى الجرد لفظا ومعنى بان  
 لا يكون العامل تأثير فى  
 معناه وان اثر فى لفظه او  
 يعتبر التعريف قيد  
 الحية اى الاسم المجرد  
 عن العامل اللفظى مستندا  
 اليه من حيث هو كذلك  
 وبحسبك من حيث انه  
 مجرور ليس مبتدأ بل  
 مضافا اليه حكما وليس  
 مرادا للشارح قدس سره  
 بهذا البيان اعتبار قيد زائد  
 كانهما القائل فاعترض  
 عليه بعدم هذا القيد وعدم  
 افادته بل هذا مما لا سبيل  
 اليه الا ترى انه قال اراده  
 ما يمكن مؤثرا ولم يقل اراد  
 به العامل المؤثر فتأمل على  
 ان فساد منع الافادة غنى  
 عن البيان وما داه من  
 جهة التصحيح ليس بمستقيم  
 وكذا اعتبار قيد الحية  
 بتفسيره وذلك لان  
 المقصود دخول نحو  
 بحسبك فى جمل المبتدأ دون  
 خروجه وعلى كلا الوجهين  
 لا يكون داخل فيه وقد  
 اعترف بخروج نحو ذلك  
 على توجيهه حيث قال  
 وبحسبك من حيث انه  
 مجرور ليس مبتدأ بل  
 مضافا اليه حكما ثم فى كلام  
 الشارح قدس سره اشار

والتأكيدي رواية (وشرح) عطف على فصل (بالقيد) وهو المتمتع دخول يا عليه (فيما هو محتاج اليه) اي الى القيد وهو المعطف بالحروف (فقال) عطف على فصل او صرح (من التأكيدي) (اي) التأكيدي (المضوي) قيل (لان التأكيدي اللفظي حكمه في) الاعام (الاغلب حكم الاول) الى حكم المؤكد بالفتح (اعرابا وبناء) نصب على التمييز يعني ان كان المؤكد معربا يكون المؤكد ايضا معربا نحو جاءني زيد زيد وان كان المؤكد مبنيا كان المؤكد ايضا مبنيا نحو ضربت انت او انا لان الثاني عين الاول لفظا ومعنى (نحو يا زيد زيد) البناء على الضم فيهما لانه لما كان الثاني عين الاول كان حرف النداء باشر الثاني كما باشر الاول فكانه قيل يا زيد يا زيد (وقد يجوز اعرابه) اي ويجوز على قلة ان يكون التأكيدي اللفظي معربا لان الاعراب اصل والبناء عارض لا يسري من المؤكد (رفعا) نصب على التمييز او على المصدرية او الحالية حملا على لفظه نحو يا زيد زيد بالضم في الاول والرفع في الثاني (ونصبا) عطف على رفعا حملا على محله نحو يا زيد زيد بالضم في الاول والنصب في الثاني (وكان) حرف من الحروف المشبهة بالفعل (الختار عند المصنف ذلك) اي الاعراب نصبا ورفعا (ولذلك) اي لكون الختار عند الاعراب رفعا ونصبا اطلق التأكيدي كما اطلق الصفة وعطف البيان (لم يقيد التأكيدي بالمضوي) كما قيد المعطوف بقوله بحرف الخ (والصفة) (مطلقا) سواء كانت مشتقة او لا وسواء كانت وصفا لمن قامت هي به او لا فيه رد على الاصمعي حيث لم يجوز وصف المتأدي المفرد المعرفة لشبهه بالمضمر واول نصب العامل ورفعه في يا زيد العالم على الاختصاص لضعف الداعي وعدم جريان التأويل في وصف المتأدي المستغاث (وعطف البيان) (كذلك) اي مثل الصفة يكون مطلقا مشتقا وغيره (والمعطوف) (بحرف) (المتنع) بالجر صفة المعطوف الا انه وصف سببي (دخوليا) بالرفع فاعل المتمتع مثل مررت برجل حسن وجهه (عليه) اي على المعطوف بحرف (يعني) المراد بقوله المعطوف بحرف الخ المعطوف (المعرف باللام) لا مطلق المعطوف لان الحكم الآتي لا يجري في المعطوف مطلقا ولم يقل المعطوف والمعرف باللام مع انه اخصر اشارة الى كون المانع مستقلا وهو امتناع دخول يا عليه وليخرج عنه نحو يا محمد والله لتعين الرفع فيه (بمخلاف البدل) مطلقا (والمعطوف) بحرف (الغير المتمتع دخول يا عليه فان حكمهما) حينئذ (غير حكمهما كما سيجي) (رفع) بالبناء للمفعول والجملة خبر لقوله وتوابع المتأدي (حملا) اي حال كونها محمولة او لكونها محمولة (على لفظه) اي على لفظ المتأدي المبني المفرد المعرفة (الظاهر) صفة اللفظ اذا كان مبنيا على الضم لفظا مثل يا زيد العاقل (او) لفظه (المقدر) اذا كان مبنيا على الضم تقديرا نحو يا بني العاقل (لان بناء المتأدي) المفرد المعرفة (عرضي) غير اصيل (في شبه) من حيث العروض لاعراب الاسم (المعرب) يعني كما ان الاعراب يعرض للاسم بسبب الفاعل كذلك

يورد مثل محسبك على التعريف فانه قال وكانه اراد والحق انه لا يرد عليه حتى يحتاج الى دفعه لظهور ان الزائد غير معتد به (قوله) واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ وعن الاسماء التي لم تتركب مع عاملها نحو واحد انسان اذا احتمال لخروجها بالقيد الاول وانما أتى به لاخراج الفاعل وغيره مما يحتوي على العامل اللفظي فانه لو قال المبتدأ الاسم المسند اليه لدخل فيه كيف وقد قال المصنف قوله مسند اليه احتراز من الالفاظ التي يمد بها كالفاظ العدد والفاظ حروف الهجاء فانها مجردة عن العوامل اللفظية لكنها غير معربة لفقد سبب الاعراب وهو التركيب الاسنادي فاقبل يجوز ان يقال لم بلغت الشارح الى اخراجها بهذا القيد لاحتمال خروجها بقيد التجريد عن العامل اللفظي فانه يتبادر منه ان يكون له عامل ولا يكون لفظيا لكن ح يبنى ان يجعلها في سلك ما احتوز عنه بقوله عن العوامل اللفظية ولا يقتصر على ما ذكره مما لا يلتفت اليه بل الشارح قدس سره لم يتعرض لها بناء على ظهور امرها (قوله) وعليه قول الشاعر (فغير نحن عند الناس منكم) فغير مبتدأ ونحن فاعله قبله فظهر لا محذور كون اسم

البناء يعرض للمنادى المفرد المعرفة بسبب المشابهة (فيجوز ان يكون تابعه) اى تابع  
 المنادى المفرد المعرفة (تابعاً للفظه) فيرفع كما يجوز ان يكون تابع المعرب في قولك جاءني  
 زيد العلم تابعاً للفظه فيرفع (وتنصب) بالبناء للمفعول والجملة عطف على ترفع (حمله)  
 (على محله) اى محل المنادى المفرد المعرفة (لان حق توابع المبنى) مطلقاً سواء كان بناؤه  
 لازماً او عارضاً وسواء كان منادى او غيره (ان يكون تابعاً لمحله) لانه اصل واثر العامل  
 ليس الا فيه (وهو) اى المنادى المفرد المعرفة (ههنا) اى حين كونه منادى (منصوب  
 المحل بالمفعولية) اى يكون مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً فاذا كان من شأن التابع الحمل  
 فالحمل على ما هو الاصل في متبوعه يكون هو الاولى والاليق (نحو) (يا نيم) بالبناء  
 على الضم لانه تعرف بالنداء مثل يارجل (اجمعون) بالرفع حملاً على لفظه (و) يا نيم  
 (اجمعين) بالنصب حملاً على محله وتيم مفرد اللفظ مجموع المعنى لكونه اسم قبيلة ولذا  
 صح تأكيده بصيغة الجمع (في التأكيذ) المنوى (و) نحو يا زيد زيد زيدا في التأكيذ  
 اللفظي على ما هو المختار عند المصنف وعليه قول رؤبة ماني واسطار سطر سطر  
 لقائل يا نصر نصر نصرا (مثل) (يا زيدا) حملاً على اللفظ (و) يا زيد  
 (المائل) بالنصب حملاً على المحل (في الصفة واقتصر) المصنف (على مثاليها) اى  
 على ايراد مثاليها حيث لم يورد مثالا للماعداها مما يجوز الوجهان فيه تأكيذ الورد على  
 الاصمعي و(لانها اكثر) فائدة والاستعمالا (واشهر) بماعداها على ماسياني ولانه يصلح  
 ان يكون مثالا لمطغ البيان اجري الاعرابان على المعطوف عليه فقط مثل نحو  
 يا زيدا المائل والمائل والمعطوف المذكوران اجريا على المعطوف فقط نحو يا زيدا والمائل  
 والمائل والتأكيذ بتأويلي محل الوصف عليه فتح تكون الامثلة باسرها مذكورة  
 (ويا غلام) بالبناء على الضم لكونه مفرداً معرفة بالنداء (بشر) بالرفع حملاً على لفظه  
 (و) يا غلام (بشرا) بالنصب حملاً على محله (في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث)  
 ويا زيد والحارث مثل قوله تعالى يا جبال اوبي معه والطير (في المعطوف بحرف المتع  
 دخول يا عليه) في ايراد هذه الامثلة نشر على ترتيب اللف وكذلك في ايراد رفعه او لا  
 ونصبه ثانياً حيث قال في اللف ترفع وتنصب (والخليل) (بن احمد) هو استاذ سيويه  
 امام النحوي والخليل هو الذي قال صاحب اعراب الفاتحة في شأنه لم يتقدم مثله ولم يخلق  
 مثله وقال المحقق الشريف في حاشية الكشف وهو اعلى كيان سيويه (في المعطوف)  
 متعلق يختار قدم عليه للحصر حيث لا اختلاف بينهما في غيره من التوابع الجائز فيها  
 الوجهان بل اتفقا على اختيار النصب فيها لان جهة ترجيح الرفع وهو كونه منادى  
 في الحقيقة منتف وجهه ترجيح النصب وهو كون تابع المبنى تابعاً لمحله قائم وما  
 يقوم جهته اولى قصبه اولى بالاتفاق واما المعطوف فلكون حرف المعطف قائماً  
 مقام العامل لكون المعطوف مستقلاً غير تابع ولكون المعطوف من التوابع يكون

اسم التفضيل اسما ظاهراً  
 في مسألة الكمل فتعين  
 كون نحن مبتدأ وكون  
 منكم مفسر المحذوف  
 تقديره فخير نحن منكم  
 عند الناس فلما حذف فسر  
 بقوله منكم ولو صح ما  
 ذكره لصح اخبر نحن  
 فينتقض قاعدة جواز  
 الامرين وقد خرج من  
 القاعدة فلان خبر ليس  
 مطابقاً للمفرد وبعد يرد  
 انتهاض القاعدة بقولنا  
 اخبر منكم عند الناس انا  
 والكل كما ترى فان  
 ما زعمه من الانحصار  
 ممنوع قال الرضي اعلم ان  
 افضل التفضيل لا يرفع  
 الاسم الظاهر في الاعرف  
 الا شهر الامر وطوحي  
 يونس من ناس  
 من العرب رفعه بلا اعتبار  
 تلك الشروط نحو صرحت  
 برجل افضل منه ابوه  
 وبرجل خيره عنه هذا  
 كلامه والتفضيل بهذين  
 المثالين ناس من قلة النظر  
 فانه اراد ان افضل التفضيل  
 يستوي فيه الافراد وغيره  
 فلا يتصور مطابقته للمفرد  
 فينتقض القاعدة الناطقة  
 بجواز الامرين عند  
 مطابقته للمفرد سواء جاز  
 كونه عاملاً في المظهر او لا  
 قل له ان كلام المصنف  
 وحكمه بجواز الامرين  
 مشروط بتحقيق المطابقة  
 كما هو شديده صريح قوله  
 فان طابقت مفرداً جاز  
 الامران واذا استوى فيه  
 الافراد وغيره كان مطابقاً  
 لكل على سواء لا يقال

تابعاً غير مستقل فصار محلاً لتزاع لعدم ترجيح احداً للجانبين (بحرف المستع دخول  
 يا عليه) (مختار الرفع) اى يرجع الرفع على النصب ولكن الاختيار بمعنى المترجى  
 تعدى هنا (مع تجويزه النصب) المصدر مضاف المفعول اى مع تجويز الخليل  
 النصب في ذلك المعطوف لان الاختيار يستعمل في تجويز الجانبين وترجيح احدهما  
 على آخر (لان المعطوف بحرف) على المنادى (في الحقيقة منادى مستقل) لنيابة  
 حرف العطف مناب حرف النداء كان المعطوف على الفاعل في قولك جاءني زيدو  
 عمرو في الحقيقة فاعل مستقل (فينبى ان يكون) المعطوف على المنادى المبني (على  
 جالة جارية عليه) اى على المعطوف وتلك الحالة بناؤه (على تقدير مباشرة حرف  
 النداء) اى على تقدير دخول حرف النداء على المعطوف (وهى) اى تلك الحالة على  
 ذلك التقدير (الضمة او ما يقوم مقامها) يعنى البناء على الضمة كما في نحو يازيدو عمرو والواو  
 لف كما في نحو يازيدو عمرو ان الواو كما في يازيد عمرو (ولكن) اى الا انه (لما لم يباشره  
 حرف النداء) اى الا انه لما لم يدخله حرف النداء لكن اللام ما فاعل من دخوله (جملت تلك الحالة  
 اى البناء على الضمة والالف والواو) (اعراباً) لكون الاسم اصلاً فيه ولا مانع فيه (فصارت)  
 تلك الحالة (رفعا) فصار المعطوف المذكور مرفوعاً ما على الضمة او على الالف  
 والواو مثل يازيد والحارث والحارثان والحارثون وفي الرضى فالرفع اولى تنبيهاً على  
 استقلاله معنى مثل يا ايها الرجل انتهى (وابو عمرو) (ابن الملا) بالقصر (النحو  
 القارى) وهو امام القراء والنحو (المقدم) صفة ابو عمرو (على الخليل) عصر او زمانا  
 لارتبة (مختار فيه) اى في المعطوف المذكور (النصب) اى يرجع النصب وهذا من  
 عطف معمولين على معمولي عامل واحد تأمل (مع تجويزه الرفع) اى مع تجويز اى  
 عمرو في المعطوف المذكور الرفع لما سبق (فانه) اى الشأن (لما منع فيه) اى في المعطوف  
 المذكور (تقدير حرف النداء) الذي كان داخل على المعطوف عليه (بواسطة اللام) اى يكون  
 اللام فيه ما فاعل من تقديره كانه مانع من دخوله (لا يكون) ذلك المعطوف (منادى  
 مستقلاً) بل كان مقابلاً للمنادى فاستبعد ان يجعل حركته حركه ما بآشره حرف  
 النداء (فله حكم التبعية وتابع المبني) مطلقاً (تابع لمله) لما عرفت (ومحله)  
 هنا (النصب) بالمفعولية فاذا كان حكمه التبعية وتابع المبني يجب ان يكون تابعاً  
 لمله ههنا وان لم يجب لمروض البناء فلا قل من ان يكون اولى والبق قليل  
 مذهب ابى عمرو اولى لقراءة اكثر القراء يا جبال اوبى معه والطير بنصب والطير  
 (وابو العباس) (المبرد) (ان كان) (المعطوف المذكور) (كالحسن) (بفتح  
 الحاء والسين المهملتين والتون في آخره) (اى كاسم الحسن) اى كاسم كان في الاصل  
 علمائهم عرف باللام لتأكيد معنى التعريف فيه ولذا جازت زعته عنه (في جواز نزاع  
 اللام عنه) اى عن ذلك الاسم يعنى كما جازت زع اللام عن اسم الجنس وابياته كذلك

يلزم حيث جواز الامرين  
 في قول الشاعر وقد نقاه  
 لا نقول ذلك النقي بالنظر  
 الى قيام المانع من العمل  
 بذلك الجائر (قوله رافعة  
 الظاهر او ما يجري مجراه  
 قبل لم يرض بجمل الظاهر  
 بمعنى المقووظ كما في بعض  
 النسخ لان اخلاء اللفظ  
 عن معناه الاصطلاحي  
 بالكلية وحله على خلاف  
 الظاهر من غير ضرورة  
 لا يحسن فعله على الظاهر  
 لتقابل المضمر وجمله اعم  
 من الحقيقي والحكمي وبعد  
 لم يتم التعريف لانه في صفة  
 رافعة للمضمر مستتر راجع  
 الى الفاعل في صورة  
 التنازع نحو اضارب  
 ومكرم زيد اذا عمل  
 مكرم وقد سبق التنبية  
 عليه ثم قبل واورده على  
 التعريف اقام ابو زيد  
 فان اقاماً خبر زيد مع صدق  
 التعريف عليه واجيب عنه  
 بتقييد الصفة بان لا يكون  
 غيرها صالحاً لان يكون  
 مبتدأ وهو مع بعده بشكل  
 باقام زيد فان غيره صالح  
 لان يكون مبتدأ وهو زيد  
 فالجواب ان معنى الوقوع  
 بعد حرف الاستفهام ان  
 يكون اعتاده عليه  
 في العمل وفي قولنا اقام  
 ابو زيد اعتاده على المبتدأ  
 في العمل ولا يرى انه ذهب  
 الى جعل الظاهر بمعنى  
 المقووظ احد من الصراح  
 وانما جعله بضمه مقابلاً  
 للمستتر واما كونه بمعنى  
 المقووظ فلا يستقيم لامرين  
 دخول الضمائر المستتر

يجوز نزع اللام واتباعه مثل الحارث وحارث والخليل و خليل ( فكالحليل )  
 ( اى قابو العباس ) المبرد ( مثل الحليل ) فيه اشارة الى ان المبتدأ محذوف بقرينة  
 الفاء الجزائية والجملة جزاء الشرط والكاف بمعنى المثل مثل قوله \* يضحكن عن كالبرد  
 المنظم \* ويجوز ان تكون جارة اى قابو العباس المبرد \* ان كالحليل لكن الشارح اقتصر  
 على الاول لوضوح الثانى واشتهاره ( فى اختيار رفته ) يعنى فى كون المختار عنده رفعة  
 ( لا مكان جملة ) اى جعل المعطوف المذكور ( منادى مستقلا بنزع اللام عنه ) فكان له حكم  
 الاستقلال فينبغى ان يكون على حالة جارية له على تقدير دخول حرف النداء من الضمة  
 والالف والواو ولكن لما لم يكن دخول حرف النداء عليه بواسطة اللام ظاهرا كانت  
 امرابا رفا ( والا ) عطف على قوله ان كان على عكسه يعنى ان كان المعطوف عليه مبتدأ  
 يكون المعطوف منفيا وبالعكس ( اى وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن فى  
 جواز نزع اللام عنه ) يعنى وان لم يجوز نزع اللام عنه بل كان اللام ببعض حروف الكلمة  
 لانه لم يصير علما الامع اللام وذلك اما فى الاسم ( مثل النجم ) والبيت والكتاب واما  
 الاسبوع مثل الاحد والاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس والاربعاء ( اما فى الصفة  
 كالصق ) حيث جعل اسم البلدة اصابتها الصاعقة فيلزم اللام ( فكابى عمرو ) ( اى  
 قابو العباس مثل ابى عمرو فى اختيار النصب ) اى فى كون النصب مختارا عنده ( لامتناع  
 جملة ) اى جعل مثل هذا المعطوف ( منادى مستقلا ) لعدم امكان نزع اللام عنه فله  
 حكم التبعة والاصل فى توابع المبنى ان تكون تابعة لمحلها ومحلها ههنا النصب بالمفعولية  
 فالمعطف عليه هو الاولى والمختار ( والمضافة ) بالرفع ( عطف على ) قوله ( المفردة ) ههنا من  
 قيل عطف امرين على معمولى عامل واحد لان العامل فى الصفة هو العامل فى  
 الموصوف عند سبويه فيكون العامل ههنا العامل ههنا العامل المنوى ولذا قال  
 الشارح ( اى وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة ) بالرفع صفة التوابع ( بالاضافة  
 الحقيقية ) اى المعنوية لان المضاف بالاضافة اللفظية يجوز فيه الوجهان للمعرفة ( نصب )  
 وجوبا للبناء للمفعول كما ينصب المنادى اذا كان مضافا بالاضافة الحقيقية او اللفظية  
 او شبه مضاف ( لانها ) اى لان التوابع المضافة الحقيقية ( اذا وقعت ) يعنى اذا كانت  
 ( منادى ) بنفسها ( نصب ) لما سبق ( نصبها اذا وقعت ) اى اذا كانت ( توابع اولى )  
 لان النصب اصل فى المنادى وتوابعه ولا مانع منه و ( لان حرف النداء لا يباشرها )  
 وحرف النداء اذا لم يدخلها تكون باقية على ما هو الاصل فيها والاصل فى المنادى النصب  
 لكونه مفعولا به لفعل محذوف وجوبا ( مثل يا عم كلهم ) بالنصب ويا زيد نفسه ( فى التأكيد )  
 ويا زيد المال ) ويا زيد مصارع المصر ويا زيد كريم البلد ( فى الصفة ويا رجل ابا عبد الله )  
 ويا زيد عبد الله ( فى عطف البيان ولا يجرى المعطوف بحرف المستع دخول با عليه ) حال  
 كونه ( مضافا لاضافة الحقيقية ) لما ساقى ان المضاف بالاضافة الحقيقية يشترط تجریده عن  
 التعريف مطلقا و ( لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية ) لما قلنا

فيه فان اطلاق الملقوط  
 عليها وهل غيرها  
 من الظواهر على السواء  
 وعدم مساعدة اللفظ  
 والاصطلاح فانه محسب  
 اللفظ ليس الاخلاف المستقر  
 وتوهم انتقاض التعريف  
 ببقاء صفة لضمير مستتر فيها  
 ذكره من المثال غير صحيح  
 فانه بعد تسليم ذلك التركيب  
 لا انتقاض به لانه خبر  
 وليس بمبتدأ قال  
 فى الشرح لظاهر احتراز  
 من توهم متوهم يجوز اذا  
 رفع مضمرا فى قوله  
 اقامان ما و اقامان الزيد  
 ان فانه لو اقتصر دون  
 لدخل فيه وليس بمبتدأ  
 باتفاق والجواب عن مثل  
 اقام ابو زيد بان الكلام  
 اذا لم يكن غيرا متبينا  
 للمبتدأ يؤول للغيرية  
 محمول على العناية ولا يبعد  
 ما قيل فى الجواب عن ذلك  
 الاراد ان قائما مبتدأ فى  
 جلته والجملة خبر زيد  
 والتحقق ان هذا القسم  
 من المبتدأ ليس بما يعنى  
 بشانه حتى يتم فى تعريفه  
 وتعيينه على وجه لا يشاركه  
 فيه غيره بل الموصوف  
 بذلك هو الاول الا ترى ان  
 اكثر النحاة عرفوا المبتدأ  
 على وجه لا يدخل فيه هذا  
 القسم لاجلهم بكونه  
 منه بل لعدم انتقامه اليه  
 اذ لا فائدة فيه لتعلم لكونه  
 فى حكم المسمى لقلته  
 وتوهمه كما قال المصنف  
 فى الايضاح الا انه لا اراد  
 عدم انتقاض التعريف  
 بذلك القسم ولم يمكنه الجمع

ان التجريد عنه شرط فيه فلا يوجب له مثال ولذا لم يمثل الشارح كما مثل في الاقسام الثلاثة  
(والبدل) بانواعه (والمعطوف غير ما) بالرفع صفة او بدل (ذكر) مبنى للمفعول  
(اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل) فيه اشارة الى ان ما موصولة صفة لموصوف مقدر  
بحريرة المقام (وهو) اي المعطوف الذي ذكر من قبل هذا المعطوف (المتنع دخول  
يا عليه) يعني المعطوف المعروف بلام التعريف (فتبره) اي هذا المعطوف هو (المعطوف  
الذي لا يتنع دخول يا عليه) يعني المعطوف الذي كان مجردا عن حرف التعريف سواء  
كان معرفة مثل زيد وعمر واو نكرة مثل رجل وامرأة قوله والبدل مبتدأ والمعطوف  
معطوف عليه (حكمه) مبتدأ ثان والضمير في حكمه يرجع الى كل واحد من  
المعطوفين ولذا قال الشارح (اي حكم كل واحد منهما) بحذف المضاف (حكم)  
(النادي) اي تحكم النادي منصوب بنزع الخافض مثل قوله تعالى واختار موسى قومه  
اي واختار من فوقه خير المبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول (المستقل)  
فسر الاستقلال بقوله (الذي يشره حرف النداء) يعني الذي دخل عليه حرف النداء  
(وذلك) اي كون حكم كل واحد من البدل والمعطوف الذي جرد عن حرف التعريف  
مثل حكم النادي الذي دخل عليه حرف النداء واقع وثابت (لان البدل هو المقصود  
من الكلام (بالذكر والاولى) يعني المبدل منه (كالتوطئة والبساط (لذكره) اي لذكر  
البدل فكان حرف النداء الداخل على المبدل منه كان داخلا على البدل فصار البدل  
لهذا كالتنادي المستقل (والمعطوف المحصور) يعني المجرد عن حرف التعريف  
(نادي مستقل) برأيه (في الحقيقة بحيث كان) كأنه لم يكن معطوفا لقيام حرف العطف  
مقام حرف النداء لان قولنا زيد وعمر بمنزلة يازيد يا عمرو (و) الحال انه (لامانع  
من دخول حرف النداء عليه) كلام التعريف (فيكون حرف النداء مقدرا فيه بحريرة  
المعطوف عليه فيكون نادى مستقلا (مطلقا) (اي حال كون كل واحد (منهما)  
اي من البدل والمعطوف المجرد عنه (مطلقا في هذا الحكم) اي في كونه كالتنادي المستقل  
(غير مقيد بحال) دون حال (من الاحوال) الاربعة الافراد والاضافة والمشابهة بها  
والتكبير وفسر الشارح الاطلاق بقوله (اي سواء كانا) اي البدل والمعطوف المحصور  
(مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين) او المبدل منه والبدل والمعطوف  
عليه والمعطوف مفردين ومثالهما مذكور في الشرح او مضافين مثل يا عبدة عبد  
الرحمن ويا عبدة الله وعبد الرحمن او الاول مفرد والثاني مضاف فيهما واما لهما مذكور  
في الشرح ايضا او الاول مضاف والثاني مفرد مثل يا عبدة زيد او زيد فيكون الثاني  
مبنيان وان كان التبوع معربا او مضارعين له نحو يا خيرا من زيد طالعا جلا او وطالعا جلا  
او الاول مفرد والثاني مضارع له ومثالهما مذكور في الشرح او الاول مضارع له والثاني  
مفرد نحو يا خيرا من زيد وعمر ويا خيرا من زيد عمرو فيكون التابع مبنيان كان

فرده بالتعرض وجمله  
قسما من خياله ففرغه  
الاصلي بهذا التعريف عدم  
انتقاض التعريف الاول  
ليس الا (قوله فان طابقت  
الصفة الواقعة بمدح حرف  
النفي والاستغناء قبل به  
على ان ضمير طابقت ليس  
على ظاهره اذ لو كان  
كذلك لزم ان يجوز  
في الصفة الرافعة للظاهر  
امر ان ثم قبل ولا يخفى  
ان الاوضح الاحصان  
كان مفردا اي المرفوع  
ولا داعي الى ما قبله  
المصنف ويشكل القاعدة  
بقوله تعالى اراغب انت  
عن الهوى فانه مطابق  
للمفرد وتبين لكونه مبتدأ  
والا لزم الفصل بين اراغب  
ومفعوله باجنبي هو المبتدأ  
ويشكل باقام رجل فانه  
يصح كونه فاعلا دون  
كونه مبتدأ لعدم ما يخص  
به ويشكل ايضا قولنا  
اطالع الشمس فالتاء تطابق  
القرم مع تعينا لكونها  
مبتدأ اذ لو كان خبرا لوجب  
اطالعة الشمس وكلاما  
من الاوهام الفاسدة  
اما الاول فلضرورة كون  
الضمير على ظاهره وكون  
الكلام في جواز الاسمين  
اذا كانت الصفة الرافعة  
لظاهر مطابقة واما الثاني  
فلظهور ان القول بترجيح  
فان كان مفردا مخالفة  
لظاهر ولا يتوجه  
الاشكال باذكرة من قوله  
تعالى وقدس لا ان امثال  
هذا الحكم بشرط الالة  
عن المانع وكذا الابد

المتبوع معربا او نكرتين ومثاله ما مذكور فيه او مضافين مثل يا غلام رجل وغلام امرأة  
او الاول مفرد والثاني امامضاف او شبهه او العكس قوله مطلقا يشتمل هذه  
الاقسام وان لم يكن بعضها مناسبا للمقام ليكون المقام مقام ان يكون المتبوع مبنيا  
(قابيل) اي فاقثلة البدل (مثل يازيد بشر) وهو بدل الكل لكن على  
تقدير ان يكون زيد وبشر اسمين لشخص واحد ولا يكون بدل الغلط مثال  
لكون البدل مفردا فبنى كاجني البدل منه (ويازيد اخا عمرو) فيكون ايضا بدل الكل مثال  
للمضاف فينصب (ويازيد اطا لما جبالا) مثال للمضارع له وهو بدل الكل ايضا (ويازيد  
رجلا صالحا) مثال للكرة وهو ايضا بدل الكل وانما وصف بقوله صالحا لانه اذا ابدل  
الكرة من المعرفة فالتفت واجب او حسن على ماسياتي وهذه الامثلة كلها بدل الكل  
كاصرحنا في ذيل كل مثال وامثلة الاقسام الثلاثة مستفادة منها (والمعطوف) يعني امثلة  
المعطوف (مثل يازيد وعمرو) بالضم والبناء فيها (ويازيد واخا عمرو) ويازيد واطا لما  
جبالا ويازيد ورجلا صالحا) وصفه ههنا ايضا وان لم يحتج اليه لجرد المشاكلة لان في  
المعطوف لا يشترط ما يشترط في البدل ولما فرغ من بيان احوال التابع شرع في بيان  
بعض احوال المتبوع من اختيار فتحه ولكن له شروط اربعة ان يكون المنادى علما  
وان يكون موصوفا بان وان يكون الابن متصلا به وان يكون الابن مضافا الى علم آخر  
واذا وجدت هذه الشروط باسرها يختار فتح المنادى وأشار الى الشرط الاول بقوله  
(والعلم) (اي العلم المنادى المبني على الضم) لاعلى الالف ولا على الواو حتى لو بنى  
على احدهما لم يكن اختيار الفتح (اما كونه) اي كون العلم (منادى فلان الكلام فيه)  
اي في كون العلم منادى (واما كونه مبنيا على الضم) مع ان البناء يشمل البناء على  
الالف والواو (فلما فهم) بالبناء للمفعول اي فعلته تفهم (من اختيار) بيان لما (فتح)  
المفهوم من قوله يختار فتحه (المبنى) صفة الاختيار من انبأ اي اعلم المعلم الخبر (عن جواز  
ضمه) اذا وجدت هذه الشروط لان الاختيار ترجيح احد الجانبين على الاخر بعد  
تجوزها على ماسبق (فان جواز الضمة لا يكون) ولا يوجد (الافى) المنادى (المبنى  
على الضمة) فان العلم لا يضاف ولا يكون مضارعا له ولا يكون منكر والمستغاث باللام  
لا يفتح وبالف لا يختار فتحه بل يجب فتحه جواز الضم لا غير ولا يكون في المتنى ولا  
في الجمع على حده ضم فاختار الفتح بين جواز الضم لا غير والى الثاني بقوله (الموصوف  
صفة العلم (بان) حال كون الابن (مجردا عن البناء) حال كونه (ملحوقا بها) اي  
بالتاء من غير تغيير هيئة الابن لانه لا يجوز الفتح في ياهند بنت عمرو وليس ايضا مصغر  
ابن وابنة ومثناها ومجموعهما في حكمهما في هذا الباب لعدم الكثرة (اعني ابنة) مثل  
ياهند ابنة عمرو ويازيد بن عمرو والى الثالث بقوله (بلا تخلص واسطة) وقاصلة (بين  
الابن) او الابنة (وموصوفة) كما مثلنا (كما هو المتبادر الى الفهم) لان الصفة والموصوف

نحو اقام رجل لنخصه  
بالاستفهام وهكذا في  
سورة النقص وكذا اطالع  
الشمس لجواز اطالة  
الشمس بل رجحانه وهو  
مبنى الكلام ثم اعلم انه لا  
يلزم لهذا القسم من المتبوع  
تحقق الخبر وتقديره  
لحصول الكلام بدونه فان  
الفعل مبنى منه ثم قد  
تكلف بعض النحاة في  
اثبات الخبر وتقديره بناء  
على ان المتبوع لا يخلو  
من الخبر لكن المحققين  
منهم على خلافه (قوله اي)  
هو الاسم المجرد الخ قيل  
ان اريد بالاسم الاسم حقيقة  
فيخرج عنه نحو بعض الفعل  
الماضي ضرب وان اريد انه  
اعم من الاسم حقيقة او  
حكما دخل فيه الخبر الجملة  
لاجاء في الاسم فزيد ضرب  
في قوة زيد ضارب  
وسبغ بان تعريف  
الخبر ليست باسم واجب  
بان المراد هو الاسم وعند  
محقق النحاة الجملة على  
صراحتها خبر من غير  
تأويل بمجرد بناء كلام  
الشراح عليه ثم قال المحجب  
بناء على زعمه الفاسد ثم  
يجهل المصنف من ذهب  
الى تأويل الجملة الواقعة  
خبر اصرح في ايضاح  
المفصل وبناء قوله فيما سبق  
ولا يتأتى الكلام الا في  
اسمين او فعل واسم عليه  
هذا والوجه ان يختار  
الشيء الاول ويعني  
الانتهاض نحو بعد الفعل  
الماضي ضرب اذا المراد  
في هذا المثال لفظه وهو

لما انحدا في المعنى امتنع ان يقع فصل بينهما (فيخرج عنه) اى عن هذا الحكم (مثل)  
قولك (يا زيد الطريف) بالرفع او بالنصب حملا على اللفظ او المعنى (ابن عمرو) بالنصب  
لانه تابع مضاف فانه لا يفتح المنادى في مثله بل يبنى على الضم لعدم كثرة الاستعمال  
وهي مقتضية للتخفيف والى الرابع قوله (مضاف) (اى حال كون ذلك الابن) او الامة  
(مضافا) يشير الى ان مضافا حال من المجرور في قوله بابت (الى علم آخر) سواء كان  
كلا العلمين علمين للمذكر مثل يا زيد بن عمرو والمؤنث نحو يا هند ابنة زيد او الاول  
مذكر والثانى مؤنث نحو يا زيد بن هنده او بالعكس نحو يا هند او بالعكس نحو يا هند  
ابنة زيد فالاقسام اربعة (فكل علم يكون كذلك) اى موصوفا بهذه الصفات (نحو زيفه  
الضم) اى البناء على الضم سواء كان المضاف اليه على اللفظ الموصوف نحو يا محمد بن محمد  
او لا كالمثله السابقة (لما عرفت من القاعدة بناء المفرد) المعرفة (على ما رفع به) وما  
يرفع به ههنا الضم فيبنى عليه (الكن) (يختار) بالبناء للمفعول لكونه يرجع (فتح)  
اى فتح ذلك المنادى على الضمة فيبنى على الفتح (لكثرة وقوع) يبنى استعمال (المنادى  
الجامع لهذه الصفات) يبنى الشروط الاربعة (والكثرة) اى كثرة الاستعمال منه  
(مناسبة للتخفيف) لان الشيء اذا كثرت استعماله يقتضى تخفيف الالفاظ (فخففوه  
بالفتحة) يبنى تبديل ضمته الى الفتحة لانها خفيفة من الضمة (التي هي حركته) اى  
حركة المنادى (الاصلية لكونه مفعول به لفعل مخذوف وجوبا وفي الرضى فخففوه  
لفظا بالفتحة وسهل ذلك لكون الفتحة حركته الاصلية وخطا بمحذف الف ابن فقط  
انتهى (واذا نودى) بالبناء للمفعول الاسم (المعرف باللام) اى بلام التعريف  
(اى اذا اريد نداؤه) اى اذا قصد نداؤه هذا من قيل ذكر السبب وارادة السبب او من قيل  
اقامة السبب مقام السبب لان الارادة سبب واتداء سبب مثل قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة  
اى اذا اردتم القيام الى الصلوة (قيل) (مثلا) عند ندائه المراد من قوله مثالان هذا  
الكلام مذكور على سبيل التمثيل لا التخصيص (يا ايها الرجل) مثل يا ايها النبي ويا ايها  
الناس وغير ذلك (بتوسيط اى مع هاء التثنية بين حرف النداء) التي هي يا (والمنادى  
المعرف باللام) الذى هو الرجل وهذا الحكم مختص بكلمة يا لانها اصل في هذا الباب  
فيتوسع فيها لا يرى انها تستعمل في التثنية خاصة والاستفائة وتكون مخذوفة دون غيرها  
لانه لا يقال ايا او هيا او اى ايها الرجل وكذا غيره (نحو زاف) مفعول له لتوسيط (عن  
اجتماع آتى التعريف) احدها حرف النداء والاخر حرف التعريف محل واحد  
(بلافاصلة) بينهما فيضيق احدهما فيكون في الكلام حرف بلافاصلة وفي الرضى لانهم لما  
قصدا الفصل بين حرف النداء واللام بشئ طابوا اسما بهما غير دال على ماهية معينة  
محتاجا للوضع في الدلالة عليها الى شئ آخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم  
لشدة احتياجه الى مخصصه الذى هو ذو اللام فوجدوا الاسم المتصرف بالصفة المذكورة  
يا بشرط قطعه عن الاضافة اذ هي مخصصة نحو اى رجل واسم الاشارة الى هنا كلامه

اسم لا نزاع فيه وقد سبق  
بيان ذلك عند اقسام  
الكلمة فتذكر فان قلت  
ليس الاولى ان يمتنع  
الاسم ههنا اهم حتى لا  
يكون شئ منه خارجا فلنا  
قول المصنف فيها بعد الخبر  
قد يكون جملة صريح في  
انه اراد تعريف ماهية الخبر  
بملاحظة كونه اسما مفردا  
لاصالته فيه فلا وجه لتخصيص  
الحذف وجه يدخل الجملة  
الخبرية تحته (قوله) اى ما  
يوقع به الاسناد قبل بشر  
كلامه بان التركيب من  
قيل اسناد المشتق الذى لم  
يسم فاعله الى مصدره على  
طريقة (لقد جعل بين العبر  
والتران) وليس كذلك  
بل السند مستند الجار  
والمجرور وبالماضية  
اى الاسم المستدبسيه لان  
اللفظ سببا اسنادا للمعنى  
الا انه يجزم ان النحوى  
يصف الالفاظ بصفات  
المعاني فيقول اللفظ مستند  
ومستد اليه كما سبق في  
تعريف المبتدأ للاضافة  
الى ذكر الباء السببية ولا  
اشارة للفظ بهذا الاحتمال  
بل هو بيان البارة على  
وجه يظهر به عدم  
الاستغناء عن الجار  
والمجرور فانه اذا كان  
معنى الخبر ما يتحقق ايقاع  
الاسناد الى الشئ بسببه  
يتعين كون الحاجة ماسة  
اليه واما ما ذكره القائل  
فكما ترى وكانه نطق  
ببعض قصوره وهو  
ما عرفت في كلام المنقول  
لكن سألته عن الالفاظ



(ويا هذا الرجل) (بتوسط هذا) بينهما للعللة المذكورة (ويا ايها الرجل) (بتوسط الاسرين) اي وهذا بينهما (معاً) وفي هذا الجمع زيادة التشويق الى المقصود بالتداءم بزيد تعريف فتكون الوسائط ثلاثاً اثنتان بالافراد والثلاثة بالاجتماع والفرق بين ايها وهذا ان ايها لا يكون مقصوداً بالتداءم اصلاً متمحضاً للتوسط وخالصاً له وهذا يحتمل الاسرين فلهذا قدم ايها (والترمو) كأنه جواب سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المبني على الضم فلم يجز فيه الوجهان الرفع والنصب كاجاز في يازيد الطريف وهو لما سبق من القاعدة المستمرة (بني العرب) لانه مفرداً للفظ مجموع المعنى كالقوم والناس وقيل يعني جمهور النحاة (رفع الرجل) (مثلاً) اي اسم الجنس الواقع صفة لاي اولهذه (وان كان) ذلك الاسم (صفة) للمنادى المضموم (و) كان (حقها جواز الوجهين الرفع) بالجر بدل من الوجهين او الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اي الاول (والنصب كاسم) في يازيد العاقل (لانه) (اي الرجل مثلاً) يعني اسم الجنس الواقع صفة لاي اولهذه (هو) (المقصود) الاصل (بالتداء) وما بينهما وسائط كافي البدل (فالترمو رفعه) تنبيهاً على انه مقصود بالتداء بل منادى مستقل وحقه البناء على ما رفع به فرفع لتكون حركته الاعرابية (وهي الرفع) موافقة للحركة اي لحركته (البنائية) وهي الضمة (التي هي علامة المنادى) المفرد المعروفة لانه اذا كان مبنيًا بني على الضم لكونه مفرداً معرفة وعند كونه معرباً اذا كان مرفوعاً يكون الرفع موافقاً للضم (فتدل) عطف على قوله تكون اي فتدل حركته الاعرابية لموافقة لحركته البنائية (على انه هو المقصود بالتداء) وماقبله وسائل فقط واما الطريف في قولك يازيد الطريف فليس بمقصود بالتداء بل المقصود به هو زيد فقط والصفة جيئت للإيضاح ولذا لم يلتزموا رفعه بل جوزوا فيه الوجهين الرفع والنصب (وهذا) اي قوله فالترمو رفع الرجل او ما وقع صفة لاي المنادى او اسم الاشارة المنادى (بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى) المبني على الضم المفرد (ولهذا) اي لكون هذا بمنزلة المستثنى (لم يذكر) المصنف (هناك) اي في بيان جواز الوجهين في صفة المفرد (ما) اي لفظاً (يخرج صفة الاسم المبهم) المنادى (عن تلك القاعدة) والاسم المبهم اثنتان اي واسم الاشارة كما استثنى صاحب المفصل حيث قال توافع المنادى المضموم غير المبهم فينبغي ان يقول المصنف ايضاً وتوافع المنادى المبني غير لاسم المبهم لانه لم يذكره واخره لزيادة البحث فيه (وتوابه) هذا جواب عن سؤال وارده على الجواب الاول اي اذا كان هو المقصود بالتداء كان كالمنادى المبني على الضم فالوجه فيه ان يجوز في توابه المفردة ما جاز في توافع المنادى المبني على الضم من الرفع والنصب (بالجر عطف على) قوله (الرجل) الذي هو مضاف اليه (اي والتزموا) ايضاً (رفع توافع الرجل) مثلاً (مضافة) كانت تلك التوافع (او مفردة)

الى استاد هذا الفصح الى المصنف والاعتراض (قوله) او تجمل البناء يعني الى والضمير المجرور واجمال الى المجرور والاول جعل البناء للملابسة اي المجرود المسند للملابس بالمجرود والقول ملابس بالعموم والعامل اللفظي ابدأ الا بالمجرود كتب في الحاشية وكان التكتة في تفسير الصادرة ان لا يشبه بالسند اليه المذكور في تعريف المتبادر يظهر لقوله به فائدة والا لاجابة اليه ولا يخفى عليك ان التباس لا يندفع بالضمير عن معنى الى البناء وانما يندفع بان قوله اليه اليه في تعريف المتبادر فاعل المسند وفي تعريف الخبر متعلق بالمسند وفاعله المستتر به فالتكتة ليس بذالك ولم يصدر عن تدبر وذلك لانه ان اراد بالمجرود الرجوع ماسبق في تعريف المتبادر فلا وجه لعدم دل من المتبادر ح بل لا يصح المدول اليه لانه ليس مبتدأ لا يقود آخر والمقصود ذلك وان اراد المجرود المأخوذ في تعريف الخبر كما اشار اليه قوله الاقرب فينبغي الفساد لان لفظ المسند به صفة له وكذلك ما زعموا لان بناء ايضاً رجوع الضمير الى المجرود وقد عرفت انه مسأله وما ذكره قدس سره في الحاشية في غاية الحسن ونهاية العطفة وهو عماليد منه في هذا الموضع لاند

كما التزم رفع توابه اذ لم يكن منادى مطلقا نحو جاءني الرجل العالم وذو المال (نحو اياها)  
 اويا هذا اويا هذا (الرجل الطريف وياها) اويا هذا اويا هذا (الرجل ذو المال)  
 قالوا جب الرفع لا غير (لأنها) اى لان هذه التواب (تواب) (منادى) (مرب)  
 واحد والمرب لا محل له وليس له الا الرفع (وجواز الوجهين) في التواب المفردة  
 ليس مطلقا بل (انما يكون في تواب المنادى المبني) على الضم اذا كانت مفردة لان له  
 محلين احدهما البناء على الضم والثاني النصب على المفعولية لفعل واجب الحذف وقد  
 سبق تفصيله (وقالوا) العرب هذا بمنزلة الاستثناء من قوله واذا نودي المعرف باللام  
 قيل باحدى الوسائط الثلاث الى لفظ الله (بناء) مفعول مطلق لفعل محذوف جوازا  
 اى بنى هذا القول بناء (على قاعدة تجوز اجتماع حرف النداء مع اللام وهى) اى تلك  
 القاعدة (اجتماع الامرين) في لفظ واحد فاذا اجتمعا يجوز نداء المعرف باللام من  
 غير توسط (احدهما) اى احدا الامرين (كون اللام عوضا عن) حرف (محذوف)  
 عماد خلت هى عليه فلا يجمع بين اللام وبين ما عوض عنه الا قليلا (وتأنيها) اى تانى  
 الامرين (لزومها للكلمة) اى لزوم اللام للكلمة التى دخلت هى عليها العلمية باللام  
 بحيث لا تنفك عنها (يا الله) (لان اصله الاله) معرقا باللام واصله اله على وزن فعال  
 من اله ياله مثل فتح يفتح ثم عرس باللام فصار الاله (حذفت الهمزة) الاصلية التى  
 هى فى آله على ما بين فى علم الظرف (وعوضت اللام عنها) اى عن الهمزة فلهذه وفات  
 هى منابها (ولزمت) اللام (الكلمة) العلمية ولتباينها عن الحرف الاصلى بحيث لا تنفك  
 عن الكلمة (فلا يقال فى سعة الكلام) يعنى بلا ضرورة شعرية (لا) بل باللام لانه  
 لا يجوز حذف العوض مع العوض وقد يقال فى غيرها يعنى فى ضرورة الشعر  
 نحو يسمعها لاه الكبار بضم الكاف والتخفيف بمعنى كبير مثل طويل وطويل وفى  
 الرضى والاكثر فى يا الله قطع الهمزة للايدان من اول الامر انهما خرجا عما كانا عليه  
 فى الاصل وصارا كجزء الكلمة حتى لا يستكر اجتماع يامع اللام ثم الكلام (ولما لم يجمع  
 هذان الامران) التعميض واللزوم (فى موضع آخر) بل اختص لفظا لاله باجتماعهما  
 (اختص) بالبناء للفاعل (هذا الاسم بذلك الجواز) البناء داخلة على المقصور اى ذلك  
 الجواز اى جواز اجتماع حرف النداء مع اللام مختصا بذلك الاسم باسم الله تعالى  
 يعنى لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام اللفظة الله (ولهذا) اى للاسم المذكور  
 (قال) المصنف (خاصة) وهى مصدر على وزن اسم الفاعل مثل اليهبة والعافية  
 اى خص خصوصا لامتناع التوسيط هنا لان ايايستلزم التعدد ولفظها التنيب والله  
 تعالى منزوع عنهما وهو موضوع للإشارة الحسية وهو متعال عن ان يكون محسوسا  
 فى الدنيا وقوله خاصة اشارة الى ثلاثة احكام للفظه الله فى باب النداء قطع همزة لانها فى سائر  
 المواضع همزة وصل والقطع مختص بباب النداء واختصاص ذاته بكلمة يامين بين حروف

فاع الامرين الراودين  
 على هذا الوجه لا يرتكز  
 خلاف الظاهر والاستثناء  
 عن الجار والمجرور ولم يقل  
 قدس سره بالاحتراز  
 عن اللبس حتى يقال انه  
 لا يندفع به بل يحقق الجار  
 والمجرور فى الموضعين بل  
 بالاحتراز عن المشابهة  
 بحسب الصورة ولا يخفى  
 انه لا يعمل الاستثنا  
 الى هذا السلوب كيف ولا  
 للقياس فى صورة الاكتفاء  
 بالسند وعدم الاتيان بالجار  
 والمجرور حتى يقال وبه  
 يندفع سؤال الاستثناء بل  
 هذا انما يندفع بكون  
 الاحتراز عن المشابهة  
 الا ترى ان السند يشبه  
 السند لانه لكونه بضامته  
 بخلاف السند وبه كان  
 القائل اشبه عليه قوله  
 يشبه فى عمه يشبه فوقع فيها  
 وقع (قوله) وعلى التقديرين  
 يخرج به القسم الثانى قيل  
 فيه انه يخرج الصفة التى  
 هى خبر المبتدأ لانها مستندة  
 الى فاعلها لان الاستناد  
 هى النسبة النامة ولا نسبة  
 تامة الصفة الى فاعلها بل  
 الى المبتدأ ثم قيل وفيه ان  
 جعل الاستناد فى تعريف  
 المبتدأ يعنى النسبة الام  
 تكلف ببيد جد او قد يجاب  
 بان المراد بالاستناد الى  
 المبتدأ اعلم من الاستناد اليه  
 والى ضميره او الى متعلق  
 ضميره ونحوه انه يدخل فى  
 تعريف الخبر يضرب فى  
 زيد يضرب وقد يتكلف  
 بان الخبر بمنوع الصفة  
 ومعلوماتها كالفعل الا

النداء لانه تعالى لا يتنادى بغيرها سماعا ونداءه بلا توسط المبهم من اى او هذا الاضحلال  
 معنى التعريف بالعلمية قينا (واما مثل النجم والصق) والبيت وغيرهما فيه اللام  
 لا للتعويض (وان كانت اللام لازمة فيه) بحيث لا تنفك عن الكلمة فلا يقال في سعة الكلام  
 نجم وصق (لكن ليست) اللام فيه (عوضا عن) حرف (محذوف) عماد خلت هي عليه  
 (واما الناس) جمع انسان (وان كانت اللام فيه) اى فى الناس (عوضا عن الهمزة) لانه  
 لا يجتمعان فيه الا قليلا (لان اصله اناس) ثم عرف باللام فصارا لاناس ففعل ما فعل فى الله  
 (لكن ليست لازمة للكلمة) لانها تنفك عنها (لانه يقال ناس) بل اللام (فى سعة الكلام فلا  
 يجوز ان يقال) بلا توسط المبهم (يا النجم ويا الناس) بل لا يقال الا بتوسط المبهم قوله  
 (ولعدم) تعليل لقوله حكموا (جريان) وهو مصدر بمعنى الجارى (هذه القاعدة فى)  
 كلمة (التى) لان اصله فى ثم عرف باللام فصارا لى وهى كلمة من الموصولات واللام  
 لازمة لها لانه لا يقال فى لان فى اسم اشارة والتى اسم موصول (فى قوله من اجلك يا لى  
 تيمت قلبى . وانت بخيلة بالوصل عنى) والجار فى من اجلك متعلق بفعل محذوف اى  
 هلكت من اجلك بكسر الكاف يالى الذى قيل حذف ههنا المنادى للعلم به واشتهاره لان  
 النداء لحيية مع انه خاطبها بقوله من اجلك او اخفاه عن سماع احد الموصول  
 مع صلته صفة لها فكأنه قال يا سلمى او يا لى التى تيمت بكسر التاء لكونه خطا بالمؤنث  
 من تيم بتشديد الباء المتناه من تحت اى رقت قلبى وجذبت وميلته اليك والواو فى وانت  
 للجار وانت مبتدأ وبخيلة خبره والجملة حال من فاعل تيمت بالوصل اى بالوصق واللقاء  
 عنى اى الى اى والحال انك بخيلة بالوصل واللقاء الى معناه بالفارسية ومن هلاك شدم از  
 جهت عشق تو اى آن كسى كه قلب مرا ملام وجذب كردى وحالا تو بخيلى در وصل من .  
 (لان لامها) اى لام التى (ليست عوضا عن) حرف (محذوف) اى عماد خلت هي عليه  
 (وان كانت) اللام (لازمة للكلمة) اى لكلمة التى حيث لا يقال فى سعة الكلام فى لما  
 قلنا (حكموا عليه) اى على قول الشاعر (بالشدوذ) لان ما خالف القياس يكون شاذا  
 والجواب عنه لما قلنا والجار فى قوله (وفى الفلامان) متعلق بقوله حكموا (فى قوله) اى  
 فى قول الشاعر (وفى الفلامان اللذان فراه) ثنية فرصة الموصول وهو مع صلة صفة  
 الفلامان واجب بحذف التوسط للاختصار تقديره فيها اياها الفلامان بقرينة الفرار  
 لان الفار المتعبد يحتاج الى التنبيه وان كان ظاهرا . آخره ايا كان تكسباني شراء وفى  
 رواية ايا كان تقباني شرا (لانثفا الامرين) التعويض وال لزوم (كليهما حكموا بانه)  
 اى بان هذا القول (اشد) بالبدال المهمة اسم تفضيل والظاهر بالبدال المسجمة كانهم  
 توسلوا فى التفضيل بصيغة اشد من الشدة ولم يبنوا من الشدوذ لانه من الميوب ولا يبنى  
 منها اسم تفضيل (شدوذ) تميزنى هذا القول اشد شذوذ الانثفا التعويض فيه فقط

(لوجود)

انه جرى امر اب الخبر على  
 جزئه القابل له وهو الصفة  
 وانت غنى عنها بما عندك  
 من الوجه الصواب وهو  
 ان الصفة الواقعة خبرا  
 لا تكون مستندة الى فاعلها  
 قصدا ولا لما كان خبرا  
 معرفا كيف وضارب فى  
 قولك زيد ضارب لا يتبادر  
 منه الا كونه مستندة الى  
 زيد والضمير المستكن فيه  
 انما يعلم من قاعدة كون  
 المشتق محولا (قوله) هو  
 الابتداء اى بجر يد الاسم  
 عن العوامل الفظية ليستند  
 الى شئ او ليستند اليه  
 شئ كفى القسم الاول من  
 المبتدأ وهذا الابتداء بيته  
 عامل فى الخبر لاقتضاه  
 للمبتدأ والخبر على السواء  
 كذا يستفاد من الرضى فلا  
 يحمل عبارة الشارح على ان  
 بجر يد الخبر للاستناد الى  
 شئ عامل فيه ونسبى  
 بالابتداء فانه وهم ولا يخفى  
 ان تعرفت الابتداء  
 صادق على ما قام بالخبر  
 والتعريف الصحيح بجر يد  
 المبتدأ عن العوامل الفظية  
 وهو من جملة الاوهام  
 لضرورة ان المقام لبيان  
 حال المبتدأ والخبر وبيان  
 العامل فيما يصح دعوى  
 كون القصد بهذا الكلام  
 الى قسم المبتدأ والقول بانه  
 مستفاد من الرضى لا يكون  
 حجة علينا بل نقول  
 ان الرضى لم يصب فى هذا  
 الموضع حيث قال واما  
 العامل فى المبتدأ فقال  
 البصريون هو الابتداء  
 وفسره بجر يد الاسم من

لوجود الزوم فيه (ولك) (اي و جازلك) لان اللام مشعر للجواز وعلى الوجوب خطاب لمن يصلح له هذا الخطاب لان الاصل الخطاب ان يكون لمعين وقد يكون لغير معين ممن يصلح له تعميها وههنا كذلك على ما بين في موضعه (في مثل ياتيم تيم عدى) (اي في كل تركيب تكر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة) لاحقيقة (وولي) اي وقع عقيب (الثاني) بلا فصل (اسم مجرور بالاضافة) هذا تفسير للمثل وبيان ان الحكم الاتي ليس مخصوصا بهذا التركيب بل يجري فيه وفي مثله ومنه قوله يازيد زيد اليميلات (في الاول) متعلق بجازاي جازلك في الاسم الاول في مثل هذا التركيب (الضم) اي البناء على الضم لكونه منادى مفردا معرفة (والنصب) لكونه منادى مضافا اما الى عدى المحذوف او المذكور (و) جازلك (في الثاني) اي في الاسم الثاني (النصب فحسب) بفتح الحاء وسكون السين المهملتين اسم من اسماء الافعال بمعنى انته يعني و جازلك في الاسم الثاني النصب فانه عن جواز الضم فيه فانه لم يحز او الفاء جواب شرط اي ان كان الامر كذلك فانه عن جواز الضم فيه وفي الاول الفاء للطف وان كان من عطف الانشاء على الاخبار (اما الضم) اي اما جواز البناء على الضم (في) الاسم (الاول فانه منادى) لدخول حرف النداء عليه (مفرد) لانه ليس بمضاف ولا شبهه (معرفة) اما قبل النداء او بعده (كاهو الظاهر) فحقه ان يبنى على ما رفع به (و) اما جواز (النصب) فيه فبنى (على انه) منادى (مضاف الى عدى) بالتقوين (المذكور) صفة عدى يعني مبنى على انه منادى مضاف فحقه ان ينصب لما امر ان المنادى اذا كان مضافا ينصب (وتيم) بالتوين (الثاني) صفة (تأ كيد لفظي) والتأ كيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول في حركته حركته اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التوين للضافة فكذا الثاني مع انه ليس بمضاف (فاصل بين المضاف والمضاف اليه) وانما جاز هذا الفصل لتلازم بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم و جاز الفصل بينهما في السعة لانه لما كرر الاول بلفظه بلا تغيير لفظه صار الثاني كأنه هو الاول فكأنه قال ياتيم عدى بلا تكرير (وذلك) العمل (مذهب سيبويه) او على انه (مضاف الى عدى) بالتوين (المحذوف) صفة (بهرينة المذكور) في التركيب الثاني لان الشائع ان يحذف السابق دون اللاحق لان اللاحق مفسر للسابق (وذلك) العمل (مذهب المبرد) وانما اختار سيبويه الاول احترازا عن ارتكاب الحذف والمبرد الثاني احترازا عن الفصل الظاهر بين المضاف والمضاف اليه ولكل وجهة هو موليها (والسير في اجاز الفتح) في الاول (مكان النصب) وكان المصنف اشار الى رده بمحصر الاحتمال في الضم والنصب بناء (على ان يكون) الاول (في الاصل ياتيم بالضم تيم عدى) بالنصب فيه (فتفتح) يعني فبنى على الفتح (اتباعا لنصب الثاني كافي) قولك (يا زيد بن عمرو) لانه كان يازيد في الاصل مبنيا على الضم لكونه منادى مفردا معرفة فبنى على الفتح اتباعا لنصب الابن لان الابن

العوامل الاسناد ويكون  
معنى المبتدأ في المبتدأ الثاني  
تجريد الاسم عن العوامل  
لاستادته الى شئ واحد  
عليه بان التجريد امر عدى  
فلا يؤثر واجب بان  
العوامل في كلام العرب  
علامات في الحقيقة  
لا مؤثرات والعدم  
المخصوص اعني عدم الشيء  
المعين يصح ان يكون  
علامة لشيء لخصوصيته  
فالعامل على هذا التجريد  
الاسم للاستادته في المبتدأ  
الاول وتجريد الاسم  
لاستادته الى شئ آخر  
في المبتدأ الثاني وفسر  
الجزولي الابتداء بمحل  
الاسم في صدر الكلام  
تحقيقا وتقديرا لاستناد  
اليه او لاستادته حتى يسلم  
من الاعتراض بان التجريد  
عدى فلا يؤثر قال  
الناخرون كالزحزحى  
والجزولي هذا الابتداء  
هو الخبر ايضا طلبه لهما  
على السواء هذا كلامه  
وذلك لان ما نقله من  
البصريين امر يميم المبتدأ  
والخبر جيبا ولا وجه لقوله  
ويكون الخ ولان الظاهر  
من قوله هذا الابتداء هو  
الفسر يجعل الاسم في صدر  
الكلام الى آخر ما نقله  
عن الجزولي ومن الظاهر  
ان استناد ذلك الى  
الزحزحى فريه بلا مزية  
فانه قال فصل المبتدأ والخبر  
ما الايمان المبرد ان  
لاستادته نحو قولك زيد  
منطلق وكونهما مجردين  
لاستادته وراهما لانه

منصوب لانه تابع مضاف فيكون في تيم الاول ثلاث احوال البناء على الضم والنصب  
 لكونه مضافا والبناء على الفتح انباءا (وتعين النصب في) تيم (الثاني لانه) اي لا تيم الثاني  
 (اما تابع) بالتونين (مضاف) صفة تابع على تقدير ان يكون تيم الاول مبنيا على الضم او  
 على الفتح فيكون الثاني مع توابع المنادى المعنى المضاف فينصب (او تابع) بالتونين بل  
 (مضاف) الى مضاف المضاف اليه وهذا على تقدير ان يكون تيم الاول منادى مضافا الى  
 عدى المذكور او المحذوف فيكون تيم الثاني تابعا للمنادى المضاف المنصوب فينصب  
 على كلا التقديرين بلا شك (وتمام البيت) ياتيم تيم عدى لا ابالككم لا يلقينكم في سورة  
 عمر في القاموس لا اب لكم ولا ابالككم ولا ابك ولا اب لك كل ذلك دعاء في المعنى لا محالة  
 وفي اللفظ خبر انتهى قال الجوهري هو مدح اي انك شجاع ما جده مستغن عن الاب  
 اي عن المربي وقال الازهرى انه شتم لاشتم فوقه والمعنى انك لست بان رشدة اشهر  
 لانني الجنس وابا ثبات الالف مثل لا اباله منصوب اسمها ولكم الجار والمجرور خبرها  
 عند ابن الحاجب ومحذوف عند غيره وسيأتي تفصيله لا يلقينكم فعل مضارع مفرد  
 مذكر مؤكد بالتون الثقيلة من التي يلقى من الالتقاء والضمير عبارة عن المخاطبين وهي  
 تيم عدى اي لا يوقعنكم وسوءة على وزن سورة المكروه وكل ما هو قيسح وعمر بالرفع  
 فاعل لا يلقينكم (والبيت لجري) الشاعر قاله خطا بلني تيم ونصيحة لهم (حين اراد  
 عمر التيمي) اي المنسوب الى بني تميم (الشاعر) صفة عمر (ان يهجوهم) من هجا يهجو  
 مثل غزا يغزو وغزوا والهجو القدح والذم (فقال جرير خطا بلني تيم) ونصيحة  
 لهم (لا تتركوا عمر) مفعول لا تتركوا على (ان يهجوهم) يعني لا تكونوا ساكتين  
 حين اراد عمر الشاعر التيمي ان يهجوهم وامنعوه عن هجوهم اياه (فيلقنكم)  
 بالنصب بان المقدرة لانه جواب النهي مثل قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل  
 عليكم اي فان يلقيكم ويوقعنكم (في سواءه اي مكروه) وبلى تصل اليكم (من  
 قبلي) وجاني (يعني) المراد من المكروه والبلى من قبل جرير (مهاجاة اياهم) والمهاجاة  
 مصدر من المفاعلة والاصل فيه مهاجاة قلبت الياء الفاعل تحركها وافتتاح ما قبلها جار  
 لفاعله وناصب لمفعوله الراجع الى بني تيم والمعنى لا يوقعنكم عمر في مكروه وبلى شديدة  
 من قبلي لاجل تعرضه لهجوى (و) (المنادى) مبتدأ (المضاف) صفة (الى ياء المتكلم  
 يجوز فيه) اي في ذلك المنادى (وجوه اربعة) خبره (فتح الياء) بدل من وجوه بدل  
 البعض او خبر مبتدأ محذوف اي احدها والاول (مثل) (يا غلام) بفتح الياء وهو  
 الاصل لان كل كلمة وضعت على حرف واحد الاصل فيها حال افرادها الحركة وحال  
 تركيبها ايضا اعتبارا بحال الافراد لانه الاصل والنظر له لئلا يلزم الابتداء بالسكن  
 والاصل في الحركة الفتح لحقته ونقل اخويه على ما وضع على حرف واحد (و) (سكونها)  
 عطفت على فتح الياء والضمير للياء قبل لانه الاصل لان الياء حنية والاصل في البناء

معنى فسنأولهما ما تناولوا  
 وحدهما من حيث ان الاسناد  
 لا يأتى بدون طرفين  
 مستند ومستند اليه وهل  
 فيما يشتر يكون هذا  
 الابتداء هذا كلابل هو  
 صريح في كون العامل  
 في المبتدأ والخبر على السواء  
 ما نقل عن البصريين  
 من التفسير زيادة الكلام  
 على وجه يتبين تفاصيل  
 الاقوال الواردة في التصرح  
 ويظهر وجه التقديم  
 والتأخير هو انه قد تقدم  
 ان العامل ما به يقوم معنى  
 المتعنى للاعراب في تعيينه  
 ههنا مذاهب فذهب  
 البصريون المحدثون الى  
 ان كون المبتدأ مجرورا  
 من العوامل اللفظية  
 للاسناد رافع له وهو المبتدأ  
 جبارا رافعا لخبر ووجه  
 ذلك انه عدى فوجب ان  
 لا يصار اليه على انفراد  
 الاضرورة ولا ضرورة  
 تلحق باختيار الخبر فوجب  
 ان يكون المبتدأ معه جزء  
 في العمل ولا كان هذا  
 بعبارة التحقيق لان فيه  
 اعتبار الوجود وهو  
 الاسناد فلم يكن عدما  
 صرفا ولو قدر عدما فليس  
 هو ههنا موجبا ولا سببا  
 في التثنية وانما هو  
 كالعلامة للمعنى وقد تكون  
 العلامة عدما على ان  
 تخصيص الخبر بزيادة مع  
 استواء الاسناد اليها تحكم  
 محض عدل عن ذلك  
 المتأخرون منهم الى ان  
 العامل فيما كونهما  
 مجردين للاسناد والوجه

معنى القضي الامرين جيبا  
القضاء واحدا في تحقيق  
ما به ثبت الا مراب فوجب  
ان يكون هو اللعل  
في القولين ظنت ذلك  
المعنى ولا بد من اخذ  
التجريد باتفاق لانه لولا  
التجريد لا حصل هذا  
الامر فوجب اعتباره  
وذهب الكوفيون الى  
ان المبتدأ عامل في المبتدأ  
ووجه قولهم ان كل واحد  
منهما لا يكون مستندا  
او مستندا اليه الا باعتبار  
اخيه فوجب ان يكون  
احدهما عاملا في الآخر  
اذ لا يتحقق ذلك الا به وهو  
مسرد ودان المعنى الذي  
اقضى ان يكون الآخر  
خبر انفسار المصحح لمقتضى  
الاعراب فيها واحدا  
فيجب ان يكون هو  
العامل فيها واسله ظنت  
زيدا قائما كما عرفت وبان  
هذه العوامل كعلامات  
واذا جعل كل واحد منهما  
علامة على رفع الآخر ادى  
اذا ان تكون العلامة  
متأخرة من العلم طبع  
وهو خلاف القياس الخلل  
لا يقال قد عمل اياي تدمر  
وتدمر اياي نحو قوله  
تعالى اياها تدمر الان اساء  
الضرورة انما عمت من جهة  
تضمنها معنى ان وكانت  
مفعولة من جهة معنى  
الاسمية فاختلف الوجهان  
وبان الضرورة حاكمة  
بوجود ما ذكره في مثل  
كان زيد قائما وكان زيد  
اقام فيجب ان يكونا  
مفعولين على ما كانا عليه

السكون ولثقل التركيب بالاضافة والتلايلزم الابتداء بالسكون (مثل) (ياغلامى) بسكونها (و) (اسقاط الياء عطف على سكونها لقربه او على فتح الياء لسكونها اصلا (اكتفاء بالكسرة) علة للاسقاط لان الياء لما كانت متولدة على الكسرة او على العكس تكون الكسرة دليلا على الياء اذا حذفت لمناسبة التولد (اذا كان قبله كسرة) يعنى اذا كان حركة الحرف الذى قبل الياء كسرة لتدل الكسرة على الياء (احتراز عن نحو ياقناى) وباعصاى بفتح الياء بلا حذفها اذ لا يقال ياقنا بحذف الياء لعدم القرينة ولا باسكانها ايضا للتلايلزم الساكنين قوله اذا كان قبله كسرة كما هو شرط للثالث شرط للثاني ايضا لانه لا يجوز اسكان الياء في مثل ياقناى على ماساى في قوله واذا اضيف الاسم الصحيح او المالحق به الى ياء المتكلم الى ان قال فان كان في آخره الف ثبت والى ان قال والياء مفتوحة في الصور الثلاث (مثل) (ياغلام) بكسر الميم وحذف الياء (و) (قلبيها) اى قلب الياء (الف) عطف على اسقاط الياء او على فتح الياء لاعلى سكونها يعرف بالتأمل (مثل) (ياغلاما) بالالف هذا متفرع على القسم الاول لان اصله ياغلامى بكسر الميم وفتح الياء فخفض بفتح الميم وقلب الياء الفاء وهذا الوجهان اعنى اسقاط الياء وقلبها الفاء (يقمان غالبى التداء) واما الوجهان الاولان فيقعان في التداء وغيره على السوية لان كل واحد منهما اصل (لان التداء موضع) ومحل (تخفيف لان المقصود) اى لان المقصود المنادى بالتداء لا التداء فقط بل (غيره) اى غير التداء (فيقصد) المتكلم (الفراغ) والخلاص (من التداء بسرعة ليتخلص) المتكلم (منه) اى من التداء (ويتوجه الى) ما هو (المقصود) والمراد (من الكلام) والخبر والامر والنهى وغير ذلك مما يتقضى على التداء (فخفض ياغلامى بوجهين حذف الياء) بدل من قوله بوجهين (وابقاء الكسرة دليلا عليه) اى على الياء في الوجه الثالث (وقلب الياء) عطف على حذف الياء (الف) في الوجه الرابع (لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة) فيه نثر على ترتيب الالف ولان الالف اكثر تداء من الياء (وهما اى هذا ان الوجهان وان كانا) للوصول واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقمان اى لا يكون هذان الوجهان واقعين (في كل منادى كذلك) اى مضاف الى ياء المتكلم وقوله كذلك صفة لمنادى وشارة الى ما فسرناه (بل) يقمان (فيما) اى في المنادى الذى (غلب عليه) الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر المنادى (بها) اى بتلك الاضافة لتدل الشهرة والغلبة (على الياء المغيرة) اسم مفعول من غير (بالحذف في الوجه الاول (او القلب) الفاء في الوجه الثاني (فلا يقال) في ياعدوى بفتح الياء وسكونها (ياعدو) بالحذف والاكتفاء بالكسرة (وياعدوا) بتبديل الكسرة فتحة وقلب الياء الفاء بل يجب ان يقال ياعدوى بالفتح او الاسكان لان العدولم تطلب ولم تشتهر اضافة الى ياء المتكلم لان الشخص لا يضيف عدوه الى نفسه قالبا (وقد جاء) حال كونه (شاذ في المنادى) الذى غلب عليه

اضافته الى الياه (يا غلام) فاعل جاء باعتبار المثل (بالفتح) اى بفتح الميم (اكتفاء بالفتحة عن الالف) لان الفتحة تكون دليلا على الالف المفيرة بالحذف لمناسبة التوالد بينهما وانما كان شاذا لكثرة التغير ولان الفتحة تكون دليلا على الالف دون الياه فيكون الياه مفيرا بلا دليل وانما جاز لحصول التخفيف واما فتح يابى في يابيا فليس شاذا كما شذ يا غلام لاجتماع اليائين (و) (يكون المنادى المضاف الى ياه المتكلم) (بالهاء) كما انه يجوز ان يكون بغير هاء وقد جعل قوله بالهاء متعلقا بكون المقدرف تكون هذه الجملة الاسمية مطووفة على الجملة الاسمية وقيل والاولى ان يكون بالهاء عطفا على محذوف اى بلا هاء وباللها فيكون في حيز الجواز اشهر والجواز ليس من كلام المصنف حتى يكون وقوع قوله بالها في حيز الجواز اولى والاولى ما ذكره الشارح (في هذه الوجوه) الاربعة (كلها) (وقفا) (اى في حالة الوقف) (نصب على الظرفية باعتبار المضاف (تقول) حال الوقف (يا غلاميه) بالفتح (ويا غلاميه) بالاسكان (ويا غلامه) بالحذف (ويا غلاماه) بالقلب ويا غلامه بالفتح والحذف وان كان شاذا (فرق بين الوقف والوصل) يعنى اذا كانت هذه الوجوه توصل الى ما بعدها بلا فاصلة لا يؤتى بالهاء واذا كانت تقطع عما بعدها يؤتى بالهاء فيكون وجود الهاء دليلا على القطع وعدمها دليلا على الوصل (وقالوا) (اى العرب في محاوراتهم) جمع محاور قاي في مصاحباتهم العرفية حين اضافة الاب او الام الى ياه المتكلم (يا ابى ويا امى) بناء على الوجوه الاربعة المذكورة في يا غلامى (كسائر) اى كباقي (ما اضيف اى يا المتكلم) يعنى قياسا مطردا فيهما كباقي المنادى المضاف الى ياه المتكلم من فتح الياه واسكانها واسقاطها وقلبها الفا بلاها في الوصل ومع الهاء في الوقف فيكون في كل منهما ثمانية اوجه (مع وجوه اخرى) جمع اخرى مؤنث آخر (زائدة) صفة وجوه بمد صفة (عليها) اى على الوجوه الاربعة بل على الوجوه الثمانية (لكثرة استعمال نداءهما في كلامهم) لان الانسان يكثر نداءه لابه وامه وكثرة النداء تقتضى كثرة الوجوه لانه اذا تكرر النداء بوجه يسر بوجه آخر اذا كثرت الوجوه (كما اشار) المصنف (اليها) اى الوجوه الآخر الزائدة عليها (بقوله) عطفا على الوجوه الاول (ويا ابى ويا امى) (اى قالوا) في نداء الاب والام بطريق آخر (يا ابى) مكان يابى (ويا امى) مكان يا امى (ايضا) اى كما قالوا على الوجوه الاول (بابدال التاء) المتأمة من فوق (بالياه) المتأمة من تحت والبا في بالياه يعنى من اى يجعل التاء فوقانية بدلا من الياه التحنانية وفي الحاشية الباء صلة الابدال وانما تدخل على المتروك فهي التحنانية وما فوقها فوقانية دون العكس كما زعم انتهى وفي الرضى هذا عند البصريين وانما بدلت التاء لانها تدل في بعض المواضع على التعظيم مثل علامة ونسابة والاب والام مغطتا التعظيم ولكن عند الوقف قلبها لكونها للتأنيث وقال الكوفيون التاء للتأنيث والياه مقدرة بمدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يابى ويا امى انتهى وانما طولت لكونها عوضا عن الياه كتا بنت واخت عوضت عن الواو (فتحا وكسرا)

لوجود الرفع لكل واحد منهما ولا يستقيم اخذ التجر يد لهم في ذلك لان من مذهبه ان قائم صرفوع على ما كان صرفوعا قبل دخوله كان ولا العمل لكان فيه هكذا قال المصنف وغيره من الاثمة الثقات وبه تبيين امران كون الابتداء المقصر بذلك شاملا لغير عاملا فيه مع فساد تخصيصه بالابتداء لان المراد بالابتداء غير المراد بالابتداء وان معنى قوله الشارح قدس سره الابتداء عامل في الابتداء والابتداء عامل في الخبراته عامل فيه مع ما عمل فيه (قوله) لان الابتداء ذات والخبر حال من احوالها قبل هذا التاميم كليا ولم يجز جعل الشيخ خبر ويجب ان يؤل هذا بهذا مسمى يزيد فالحق انه حكم اكثرى قبل هذا الدليل جار في الفاعل فيلزم ان يكون اصله القديم قلت نعم لان ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه تقديمه على الفعل لذلك الاته منع مانع وهو ان المسند عامل ورتبة العامل التقديم وذكر الفاعل لدعى الفعل والداعى مقدم على ماداه اليه وله ملك قول معنى ذلك التليل ما هو التبادر من فاعلى الابتداء والخبر الا ترى ان الاخبار عن الضمى يكون بيان حال من احواله واما ان الابتداء والخبر قديكونان على خلاف ذلك فهو على انزع

(أحال كون التاء) المبذلة (مفتوحة على وفق حركة الياء) فيه إشارة أن قوله فتحا وكسرا حال مأول بالمشق وذو الحال مقدم عامله كقدره الشارح بقوله أي قالوا بابت وبامت أيضا ببدال التاء بالياء وانما قال على وفق حركة الياء لأن التاء بادت من الياء المفتوحة فاصل يابت وبامت بالياء وبفتح الياء الميم في يابت وامت بعد الابدال للخفة (أو) حال كون التاء المبذلة (مكسورة) وهو أكثر استعمالا (للمناسبة) الكسرة (الياء) التي هي الأصل وهذا بناء على أن التاء مبذلة من الياء الساكنة فالتاء ساكنة لا بد لها من حرف ساكن فحركت بالكسرة للمناسبة الياء فابدال الكسرة فتحه للخفة أيضا (وقد جاء الضم) أي البناء على الضم (أيضا) كجاء البناء على الفتح والكسر (نحو) يابت وبامت (بالبناء على الضم فيهما وفيهما ثلاث لغات البناء على الفتح أو الكسر أو الضم إلا أن البناء على الكسر أكثر لما سبق ثم البناء على الفتح ثم البناء على الضم على المستقل (لأجرانه مجرى المنادى المفرد المعرفة) لأنه إذا بدل الياء تاء صار كأنه لم يصف فجرى مجرى المنادى المفرد المعرفة فبنى على الضم (ولم يذكره) المص حيث قال فتحا وكسرا ولم يقل وضما (لقلته) أي لقلته استعماله لثقل الضمة على التاء وإن كانت مبذلة (و) (قالوا) أي العرب أيضا في نداء الأب والأم بطريق آخر (يا ابتا ويا امتا) (بالالف) أي بالحقاق (الف) (بعد التاء) فيه إشارة إلى أن قوله بالالف عطף على مقدر وهو قول الشارح ببدال التاء بالياء أي قالوا في نداء الأب والأم يابت وبامت ببدال الياء وبالف أي قالوا يا ابتا ويا امتا بالحقاق (الف) بعد التاء ولا تنظر إلى ما قبل هنا (جمعا بين الوضعين) التاء والالف لأنه يجوز أن يكون لشيء عوضان فكما قالوا ابتويض وهدايا بابت وبامت وتعويض الالف وهدايا بابا ويا ما قالوا بتعويضهما معا يا ابتا ويا امتا (دون الياء) أي ياء المتكلم (فما قالوا يا ابني ويا امتي) كما قالوا بالياء والالف أو بالياء والتاء والالف (احترزا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه) أي فإن هذا الجمع (غير جائز) لأنه لا اعتبار للعوض عند وجود الأصل كما لا يجمع بين الخميس والجمعة وبين الشمس والقمر (و) (قالوا) أي العرب عند نداء ابن الأم وابن العم اعدوا قالوا إشارة إلى أن قوله حكما خاصا لا يوجد في غيره (يا ابن أم ويا ابن عم خاصة) أي خص هذا القول بهما خصوصا (هذا الاختصاص بالنظر إلى الأم والعم) يعني بالنظر إلى أن يكون المضاف إليه للمنادى والمضاف إلى الياء الأم والعم (أي لا يقال يا ابن أخ) بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف (و) لا يقال (يا ابن خال) بالفتح أيضا (بل) يقال يا ابن أخي ويا ابن خالي على الوجوه الأربعة المذكورة بالها وبلاها (لا) أي ليس هذا الاختصاص بالنظر إلى (ابن) المضاف إلى الأم والام المضاف إلى الياء (أيضا) كان هذا الاختصاص بالنظر إلى الأم والعم (فانهم يقولون) عند نداء بنت الأم المضافة إلى الياء (يا بنت أم) بالفتح للاكتفاء المذكور (و) عند نداء بنت العم المضاف إلى الياء (يا بنت عم) بالفتح أيضا (على

فيه كيف واحد قسمي  
المبتدأ لا يكون ذاتا في شيء  
من المواضع خبره لا يكون  
الأذا تاء ما عرفت من وجه  
التبديل ظهر أن السؤال  
بإشراك الفاعل في هذا  
الدليل لا يتوجه عليه فلا  
وجه لا يراده ودفعه بهذا  
الطريق بل هو ما عرفت  
على ما ذكره المصنف من  
أصل المبتدأ التقديم لأنه  
الحكوم عليه فلا بد من  
تقديم علقته ليكون المحكم  
على متحقق والجواب  
الشهور ما في به القائل  
(قوله) وقد يكون المبتدأ  
نكرة قيل لا ينبغي أن  
النظوم هو أن يجمع بين  
قوله وأصل المبتدأ التقديم  
وقوله وإذا كان المبتدأ  
مشتلا على ما له صدر  
الكلام إلى آخره مباحث  
التقديم والتأخير ثم قيل  
واعترض بأنه قدم بحث  
تنكير المبتدأ وكون الخبر  
جمله على تمة بحث التقديم  
ليجمع بين الأصول الثلاثة  
التقديم وتعریف المبتدأ  
والفراد الخبر اذنب على  
أصالة التعريف بآراء كذا  
قد في قوله وقد يكون  
المبتدأ نكرة وتنبه على  
أصالة الأفراد قوله والخبر  
قد يكون وتوقف بعض  
ما هو من تمة بحث التقديم  
على معرفة بحث التنكير  
والخبر الجملة والمندرجية  
بالمندرجة لا يتدفع به  
لأن مكان الجمع بناء خبرا أصل  
التقديم من الأصلين  
الاخيرين وانت خير بان  
معرفة المواضع التي يجب



فيها تقديم المبتدأ والمواضع التي يجب فيها التأخير يتوقف على معرفة كون المبتدأ معرفة ونكرة وعلى كون الخبر مفردا وجملة فلا بد من تقديم هذا على ذلك كما فعله المصنف رحمه الله الأبري الى قوله وكانا معرفتين او متساويتين وقوله او كان الخبر فعلا الى غير ذلك من قوله واذا تضمن الخبر المفرد على ان الكلام هنا سوف يليانها من حيثها بخلاف ما اذا كان المبتدأ مشتلا الى آخر البحث فان النظر فيه باعتبار ما يعرضهما فلا وجه لتوسيط هذين بل ذلك والعجب من الرضى انه اول من تورط في هذه الورطة حيث وكان ترتيب الكلام يقضي ان يذكر المصنف ههنا المواضع التي يجب فيها التقديم والتأخير وقد غفل الهندي ايضا لانه قال وكان الاولى ان يذكر ههنا قوله واذا كان المبتدأ مشتلا هل ماله صدر الكلام آه مما وجب فيه هذا الاصل وتخلله والاعجب ان افاضل لم يتقطن لبعض ذلك مما ظله من كلام المعتذر من توقف بعض ما هو من جهة بحث التقديم على معرفة بحث التكبير والخبر الجملة وان كان ناقصا في الافادة وما ذكره من تأخير ذلك الاصل وهم آخر خارج عن هذا البحث وهو ايضا مندفع بما ذكرناه على طريق الملاوة كما يتضح

الوجوه الاربعة) مع زيادة وجه خامس عليها هو الاكتفاء بالفتحة عند حذف الالف من غير شذوذ وقولا بمثال (مثل يا غلامى) (فقالوا) اى العرب (يا ابن امى ويا ابن عمى ففتح اليا) فيهما مثل غلامى (و) قالوا ايضا يا ابن امى ويا ابن عمى (يسكونها) اى الياه فيهما مثل يا غلامى يسكونها (و) قالوا ايضا (يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياه والاكتفاء بالكسرة) فيهما مثل يا غلام بالحذف والاكتفاء (ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياه الفاء) وتبديل الكسرة فتحة مثل يا غلاما (وقالوا) اى العرب ايضا (بزيادة وجه آخر) على هذه الوجوه الاربعة والحال انه قدر (شذ) اى قد كان شاذا (فى) المنادى (المضاف الى ياه المتكلم) (يا ابن ام ويا ابن عم) (بحذف الالف) المقلوبة عن الياه (والاكتفاء بالفتحة) قبلها (لكثرة الاستعمال) اى لكون استعمال هذا اللفظ كثيرا وهذه العلة توجد في الالفاظ السابقة ايضا (وطول اللفظ) لانه جعل اربع كلمات وهى حرف النداء والمنادى والمضاف الى المنادى وياه المتكلم كلمة واحدة (وثل) بكسر التاء المثلثة وفتح القاف مصدر على وزن صفر مضاف الى الفاعل وهو (التضعيف) وهذه العلة مخصوصة بهذا اللفظ لان ثقل التضعيف لا يوجد الا فيه والحاصل عن اجتماع هذه العلل الثلاث يشترط لجواز حذف الالف الاكتفاء بالفتحة قبوله في تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلام بزيادة هذا الوجه الخامس على الوجوه الاربعة ولهذا كان حذف الياه فيهما مع فتح الميم او كسرهما اكثر من حذفها في نحو يا غلام (ولما كان من خصائص النداء وما يتعلق اصالة (الترخيم) لان الترخيم تغيير والنداء باب تغيير كما مر ان النداء ليس بمقصود بل بغيره والنداء وسيلة لما هو المقصود فالتغيير يناسب التغيير ولان النداء انما يكون لامرهم فالنداء يؤذن بالترخيم ان الامر المهم مما لا يقبل التوقف والمكث ربما تم الكلمة بل يجب ان يؤتى بسرعة (شرع في بيانه) اى في الترخيم ليستكمل احوال المنادى (فقال) (وترخيم المنادى) الاضافة ظرفية بدل عليه عطف قوله وفي غيره او مضاف الى المفعول والفاعل متروك اى وترخيمك المنادى (جائز) (اى واقع) وثابت يعنى ان الجواز ههنا وقوى (فى سعة الكلام) يعنى ان الترخيم مقيد بان يكون فى الكلام سعة ليحسن مقابلته الضرورة (من غير ضرورة) والجاران متعلقان بالوقوع (شعرية) صفة ضرورة (دعت اليه) اى الى الترخيم واقضته (فان دعت اليه ضرورة) اقتضت ضرورته الترخيم (ف) ترخيم المنادى حينئذ واقع (بالطريق الاولى) فالترخيم فى المنادى واقع سواء دعت اليه ضرورة اولا (و) (هو) اى الترخيم (فى غيره) (اى غير المنادى واقع) وثابت (ضرورة) (اى لضرورة) يشير الى ان نصب ضرورة على انه مفعول له للوقوع (شعرية داعية اليه) اى الى الترخيم كقول الشاعر \* ديارمية اذ مى تساعقنا \* ولا يرى مثلها عرب ولا عجم \* (لا فى سعة الكلام) (وهو) (راى) الترخيم فى اللغة تخفيف اللفظ وتسهيله فى القاموس

بالأمل الصحيح (قوله)  
وكذا كل تنكرة  
في الاثبات قصد بها العموم  
نحو ثمرة خير من جرادة  
قال في الامالي اعترض  
بعض الاصحاب على فيما وقع  
في المقدمة التي انشأها من  
ذكر مواضع الابتداء  
بالتنكرة وقال قد بقي عليكم  
مثل قولهم ثمرة خير من  
جرادة قلت انما جاز هذا  
على احد وجهين كلاهما  
مذكور الاول وهو  
الظاهر انه غير مختص بثمرة  
مميزة فكان فيه معنى العموم  
كفاي لارجل افضل منك  
وذلك من وجهين احدهما  
انه لما فضل واحد من جنس  
على واحد من جنس علم  
انه لا خصوصية لفرد منه  
على مفرد لانه يفهم ان  
الافضلية انما وقعت باعتبار  
كونه من ذلك القبيل  
والفضولية انما وقعت  
لكون الاخر من القبيل  
الاخر واذا كان كذلك  
فلا خصوصية لفرد على  
مفرد والثاني ان في معنى  
الترية ما يشتر بالفضيل  
على الجرادية باعتبار كونه  
ثمرا وجرادا من غير  
خصوصية لفرد منه متميز  
حصل الشيع بخلاف  
ما اذا حكمت بحكم  
من الاحكام يختص فان  
المفهوم منه الحكم على  
واحد متضمن كقولك  
رجل في الدار والله امتنع  
الثاني ان يكون قولهم  
ثمرة خير من جرادة على  
معنى الاخبار عن اللفظ  
كانت قلت لفظ ثمرة

رخم الكلام ككرم ونسر لانه سهل فهو رخم والجارية اذا صارت سهلة المنطق  
فهى رخيمة ورخم ومنه الترخيم في الاسماء لانه تسهيل المنطق وتخفيفه  
و(ترخيم المنادى) مصدر ترك فاعله ومفعوله (في آخره) (اي في آخر المنادى)  
اي حذف شيء من آخر المنادى (تخفيفا) علة للحذف ولذا قال الشارح (اي المجرد  
التخفيف لالة اخرى) مثل تجاوز ساكنين وازافة وغيرهما (مقضية) موجبة (الى  
الحذف المستلزم للتخفيف) وفي الرضى ينون بالحذف التخفيف ما لم يكن له موجب  
كما كان في باب قاض وعصاوا الا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف وقولون ايضا حذف بلا  
علة وحذف الاعتبار مع انه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة هذا  
كلامه (فعلى هذا) اي تقدير ان يكون الضمير الامر فروع راجعا الى ترخيم المنادى  
والضمير المجرور راجعا الى المنادى (يكون ذلك التعريف) اي تعريف الترخم وهو  
حذف في آخره تخفيفا (مخصوصا) اي خاصا (بترخم المنادى) ولا يشمل غيره (ويعلم  
منه) اي من تعريف ترخم المنادى (ترخم غير المنادى) بالرفع نائب الفاعل اقله يعلم  
(بالمقابلة) اي بالقياس على ترخم المنادى يعني اذا كان ترخم المنادى حذف في آخره  
تخفيفا يكون ترخم غير المنادى حذف في آخره تخفيفا (ويمكن حمله) اي حمل ذلك التعريف  
(على تعريف الترخم مطلقا) سواء كان المرخم منادى اوليا (بارجاع) الباء متعلق بالحمل  
او بالامكان (الضمير المرفوع الى الترخم مطلقا) ارجاع (الضمير المجرور الى الاسم)  
مطلقا فالمعنى وهو اي الترخم مطلقا سواء كان واقعا في المنادى او لاحذف في آخره  
اي آخر الاسم مطلقا سواء كان ذلك الاسم منادى او لا ولكنه غير ملائم لسوق  
الكلام لان سوق الكلام لترخم المنادى اصالة وغيره تبع الان الحصوص اولى من  
العموم لكن التفسير الاول انسب بالمقام والثاني افيد بالمرام (وشرطه) (اي شرط  
ترخم المنادى على التقدير الاول) اي على تقدير كون التعريف مخصوصا بترخم  
المنادى (او شرط الترخم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني) اي على تقدير  
كون التعريف تاما لترخم المنادى وغيره لان ترخم غير المنادى لا شرط فيه ليكون  
ضرورة واما ترخم المنادى ان كان في سعة الكلام فيحتاج الى الشرط لكونه الحذف  
خلاف المعقول وان كان في الضرورة الداعية اليه فلا يحتاج ايضا لكونه ضروريا  
(امور رابعة ثلاثة منها عدمية) على ما وقع في اكثر النسخ واما على بعضها فامور خمسة  
اربعة منها عدمية لان في بعضها يكون ولا مندوبا (وهي) اي الامور العدمية احدها (ان  
لا يكون) المنادى الذي اريد ترخمه (مضافا) (حقيقة) اي اضافة حقيقة (او حكما)  
اي اضافة حكمية كان يكون مضافا بالازافة اللفظية او شبه مضاف اذا كان الامر  
كذلك (قد دخل فيه) اي في قوله مضافا المنادى (المشبهة) لمنادى (المضاف) والمنادى  
المضاف بالازافة اللفظية (ايضا لا يمكن الحذف) اي الترخم «من الاول» اي من  
المضاف حقيقة او حكما (لانه) اي لان الاول الذي هو المضاف (ليس) (في) آخر اجزاء

المنادى نظر الى المعنى) واذا رخم يلزم ان يكون الترخم في وسط الكلمة وهو ليس من شان الترخم لانه حذف في آخره لانه المنادى في باعلام يزيد وباصحاب عمرو والمضاف المخصوص وهو لا يستغاد بدون ذكر المضاف اليه (ولا) يمكن الحذف والترخم ايضا (من الثاني) يعنى من المضاف اليه (لانه) اى لان الثاني الذى هو المضاف اليه (ليس) في (آخر اجزاء المنادى نظر الى اللفظ) لان المضاف مستقل في الدلالة على معناه وان كانت الاضافة معنوية واذا رخم منه يلزم ان يقع الترخم في غير المنادى بلا ضرورة داعية اليه وهذا متبع لما عرفت (فامتنع الترخم فيها بالكلية) اى في المضاف نظر الى المعنى والمضاف اليه نظر الى اللفظ ولذا جعل ان لا يكون مضافا شرطا عدميا (و) الثاني (ان) (لا) (يكون) المنادى الذى اريد ترخيمه سواء كان مضافا حقيقة او حكما او لا (مستغنا) (لا) زائدة لتأكيد النفي (مجرور) صفة مستغنا يعنى ان لا يكون ذلك المنادى مستغنا مجرورا (باللام) سواء كان مضافا مثل بالعبدة او لا مثل بالزيد (لعدم ظهور اثر) حرف (النداء فيه من النصب) بيان للآثر اذا كان مضافا او مضارعا له او نكرة (او البناء) اذا كان مفردا معرفة واذا رخم يلزم ان يكون الترخم واقعا في غير المنادى من غير ضرورة داعية اليه وهذا لا يجوز (فلم يرد) من ورديرد (عليه) اى على المنادى المستغنا مطلقا (الترخم الذى هو من خصائص المنادى) لما قلنا ان المنادى المستغنا ليس بمنادى لعدم ظهور اثر حرف النداء فيه من النصب او البناء (ولا) زائدة ايضا (مفتوحا) معطوف على مجرور اى لا يكون ذلك المنادى ايضا مستغنا مبنيا على الفتح (زيادة الالف) اى الف الاستغناء في آخره لانه اذا كان كذلك لا يرخم (لان الزيادة) اى زيادة الف الاستغناء في آخره (تتأني الحذف) اى الترخم والترخم يتأني الزيادة فتعارض ما تمتع الترخم فيه (ولم يذكر) المصنف (المدوب) مع انه من الشروط المدمية ايضا لان المدوب لكونه غالبا بالزيادة وهي تتأني الترخم لا يرخم (لانه) اى لان المدوب (غير داخل في المنادى عنده) اى عند المصنف على ما سبق حتى لا يحتاج الى اخراجه ههنا (وما) مبتدأ (وقع) صلته (بعض النسخ) من قوله (ولا مندوبا فكلانه) الفاء جواب المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط وكان حرف من الحروف المشبهة بالفعل والضمير المتصل به اسمه (من) تصرف (الناسخين) خبره وهي مع اسمها وخبرها خبر لذلك المبتدأ والمراد من الناسخين الطلبة المتعلمون يعنى ان قوله ولا مندوبا لم يكن في اصل النسخة التى كتبها المصنف بل الحقه بعض الطلبة (مع) ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهرا وهو (اى) وجه الاشتراط اعنى اشتراط قوله ولا مندوبا (ان الاعلى) والاكثر (فيه) اى في المدوب (زيادة الالف) او الياء او الواو بدلا من الالف (في آخره) لمد الصوت (المطلوب في التدبئة) (الظهارا للفتح) او اعلاما لتأسف كافى المستغنا بالالف زبدت الالف لزيادة الاستغناء وظهارها لها (فلا يناسبه) اى فلا يناسب المدوب (الترخم)

(المستلزم)

مدلولها كذلك او مدلول نكرة كذلك فيكون المصحح للابتداء كون معرفة التقديرين جيما وانما يستقيم هذا لما كان الخبر فيه عاما لجميع الخبر عنه لان المبتدأ وقع عاما لاضافته تقدير او هو اسم جنس فصار التقدير كل مدلول نكرة او كل لفظ نكرة واقل احوال الخبر ان يكون مطابقا فلا يصح على هذا ايضا رجل في الدار لتعذر هذا التقدير فيه اذ لا يصح الحكم على مدلول رجل بانه في الدار (قوله) بالتباج المنادى قيل فيه مسامحة اذ الهمز صوت الكلب دون نباحه وهذا كما مر فان صوت الكلب يشتمل نباحه على ان النارج قدس سره لم يستعمل الهمز في معنى التباح بل في معنى الصوت الاخرى الا قوله الهمز للكلب بالتباح المتعاقبان معناه الصوت له بهذا الصوت (قوله) وهذا مثل يضرب فتصحح الابتداء انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار معنى التثنية فالتركيب مفيد من غير حاجة الى تخصيص المبتدأ هكذا قيل وفيه ما فيه (قوله) هذا هو المشهور في بيان النحاة قيل اما الاشارة الى الحكم بان النكرة يجب ان تخص حتى تقع مبتدأ فحينئذ يكون قوله وقال بعض المحققين منهم الخ عدلا واما الاشارة الى ما

ذكر في تفسير سلام عليك  
والقصد منه الإشارة إلى  
ما فيه من المناقشات التي  
ذكرها الفاضل الهندي  
والابحاث التي نظمها في  
هذا المقام ولا سيبل إلى  
الثاني لوجهين أحدهما أنه  
لا يدخل ما اختاره في  
تفسير سلام عليك شيء  
ما أورده عليه حتى يشار  
بهذا الكلام إلى جريان  
البحث والنظر فيه  
والاعتذار من اختياره  
بأنه المشهور قاله الهندي  
وأعرض أن سلت مناه  
قلت سلام عليك فلا يستقيم  
القول والتسلسل والدور  
والجواب أنا لا نسلم أن معنى  
سملت قلت سلام عليك بل  
معناه قلت سلك الله أو  
قلت السلام عليك وذلك  
لا يحتاج إلى تقدير آخر فلا  
يلزم الدور والتسلسل قال  
فإن قبل السلام لا كان  
مصدر سملت كان معنى  
قولك سلام عليك قولي  
سلام عليك واقع عليك  
فيلزم تكرار الخطاب قبل  
معناه كذلك لكنه ليس  
بتكرار بل هو تعيين  
الخطاب بالأرادة من اللفظ  
الصالح له وقد صاحب  
المصباح سلك الله معرضا  
عن تقدير سملت وهو غير  
مسلم حيث لا معنى لسلك  
الله عليك بعد استيفاء  
القول مرة هذا كلامه  
وهل يرى صاحب الفطرة  
الليمة حمل هذا على ذلك  
كلام الفاضل أن الهندي  
ارتضى بما عرفت  
من الجواب عن السؤال

المستلزم الحذف المتأني للزيادة كما مر في عدم ترخيم المستفات بالالف (للتخفيف)  
أي لجرد التخفيف لا لفرض آخر (و) الثالث من الشروط العدمية (أن) (لا) (يكون)  
المنادى الذي أريد ترخيمه (جملة) يعني علما متقولا من الجملة نحو تأبط شر أو ذرى  
جبا وشاب قرناها على امر (لأن الجملة) المتقولة إلى العلمية (محكية) أي ملفوظة (بمحالها)  
قبل العلمية (فلا تتغير) أي فلا قبل التغير من زيادة ونقصان على ما سبق تحقيقه في  
بحث غير المتصرف فتمت الشروط العدمية بأسرها (و) (الشرط الرابع) وهو الشرط  
الوجودي (أحد الأمرين الوجوديين) يعني أحدهما كاف في جواز الترخيم بعد كون  
الشروط الثلاثة السابقة مفقودة ومنعدمة (وهو) أي أحدهما (أن) (يكون) (المنادى  
الذي أريد ترخيمه) بعد أن لا يكون مضافا أو مستغنا أو جملة (أما علما) قبل النداء لانه  
إذا لم يكن علما بل كان معرفة بالنداء مثل يارجل لا يرخم وإن وجد شرط الترخيم عدما  
لما سيأتي (زائد على ثلاثة أحرف) لانه إذا كان ثلاثيا سواء متحرك الاوسط أو لا مثل  
يا عمرو يا زيد لا يرخم أيضا وإن وجدت تلك الشروط هذا عند البصريين وأما عند  
الكوفيين فيجوز ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط مثل باعم في باعم وبعضهم يجوز ترخيم  
الثلاثي وإن كان ساكن الاوسط فيقول يازي في يازيد لكونه علما (لانه لعلميته ناسبه  
التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم) والكثرة تقتضي التخفيف (مع انه) قوله (لشهرته)  
علة الجملة الآتية (يكون فيما) موصول (ابقى) مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع  
إلى الموصول (منه) أي من المنادى والجملة صلة والموصول مع صلته خبر مقدم لقوله  
(دليل) وهو مبتدأ وهذه الجملة خبر لقوله مع انه (على ما) موصولة (التي) أي حذف  
مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع إلى الموصول والمعنى بعد أن كثرت نداء العلم والعلمية  
ناسبها التخفيف بالترخيم مع أن الشأن أن يكون في الحروف الباقية من المنادى المرخم  
دليل أي علامة دالة على الحروف المحذوفة منه لشهرته أي لاشتهاره بمقدار الحروف  
الموضوعية بين الناس لأن نحو حارث لاشتهاره بين الناس بالحروف الأربعة يكون الباقي  
منه دليلا على المحذوف (ولزيادة) عطف بإعادة الجارة على قوله لأن العلمية أي لزيادة  
حروف المنادى (على الثلاثة) أي على ثلاثة أحرف (لم يلزم) بالترخيم (نقص الاسم)  
الذي أريد ترخيمه (عن أقل ابنته) جمع بناء الاسم (المعرب) أو عن أقل بناء وهو ثلاثة  
أحرف لما سبق أن اللفظ يحتاج إلى حرف يتدأ به وإلى حرف آخر يوقف عليه وإلى  
حرف آخر يفصل بينهما فلزم من هذا أن يكون أقل بناء ثلاثة أحرف (بلا علة موجبة)  
للحذف لانه إذا كان بطلا موجبة يجوز نقصه كافي عساور حتى ويدوم لأن المحذوف باللة  
الموجبة كالنائب (أما) يعني إذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على الثلاثة فالشرط يكون (اسما  
ملتبسا) (بناء التأنيث) المتحركة نحو شاة وثبة فانه يرخم (وإن لم يكن علما ولا زائدا على  
الثلاثة) بل كان اسم جنس سواء كان نائبا كنبه أو ثلاثيا كظلمة وسلمة أو غيرها كضباعة إلا

انه اذا وقف على المرحم منه يوقف مع الهاء فيقال في باطلح باطلحه الا ان يكون مقام الف  
الاطلاق في نحو قفى قبل التفرق باضباعه (لان وضع التاء) التي هي للتأنيث (على الزوال)  
لانها ليس من نفس الكلمة الداخلة هي عليها (فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف) استفهام  
انكارى يعنى فلم لا يكفيه ادنى مقتض للسقوط (اذا وقع) التاء العارض (موقعا) هو لام  
الكلمة (يكثرفيه) اى في ذلك الموقع (سقوط الحرف الاصل) المراد بالموقع الذى يكثرفيه  
سقوط الحرف الاصل ما هو آخر المنادى والتاء واقع في آخر المنادى واذا كان الحرف  
الاصل يسقط من آخره بالترخيم فسقوط الحرف العارض به وهو التاء يكون اولى  
(ولم يبالوا) اى العرب بالفارسية بالنداء دعر بان (بقاء نحوثة) كروه جماعة (وشاة)  
كوسفند (بعد الترخيم) اى بعد ترخيم ذى التاء الذى كان وضعه (على حرفين) متعلق  
بالبقاء (لان بقاءه) اى بقاء نحوثة وشاة بعد الترخيم (كذلك) اى على حرفين والكاف  
متعلق بالبقاء وقوله (ليس لاجل الترخيم) خبر لان (بل) حرف اضراب و (مع التاء)  
متعلق بقوله ناقصا (ايضا) اى كما كان يلاتا مع الترخيم ناقصا للمعنى بل نحوثة (كان  
ناقصا عن ثلاثة احرف) مع التاء كما كان ناقصا عنها بدون التاء فبالترخيم لم يلزم نقص  
الكلمة عن اقل انيتها بل النقص انما يلزم عن الواضع (اذا التاء) كلمة اخرى برأسها اى  
بذاتها وضعت للتأنيث لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت متعقب الاعراب (ولا يرخم)  
بالبناء للمفعول (لغير ضرورة) شعيرة داعية الى الترخيم (منادى) نائب الفاعل (لم  
يستوف) مضارع مبنى للفاعل صفة المنادى اى لم يستكمل (الشروط المذكورة) الاربعة  
ثلاثة منها عدمية وفضات وواحد منها وجودى وقد تين (الاماشد من نحو ياصاح  
في ياصاحب) فان صاحب تكرة تعرف بالنداء فلم يكن علما ولا اسما ملتبسا ببناء التأنيث  
فالشرط الوجودى عدمى وان الشروط عدمية عدمية فالقياس ان لا يرخم لعدم الشرط  
الا انه رخم شاذ (ومع شذوذه فالوجه) والسبب (في ترخيمه) بدون شرط كثرة استعماله  
(منادى) والكثرة تقتضى التخفيف فحذف بالترخيم لجرد كونه منادى (ولما فرغ)  
المصنف (من بيان شرائط الترخيم) عدما وجودا (شرع في بيان كيفية المحذوف)  
اى في بيان مقدار ما يحذف عن المنادى (بسيه) والمحذوف بسيه ثلاثة اقسام حرفان  
او كلمة برأسها او حرف واحد (فقال) مصدرا كلامه بالغا التفسيرية (فان كان في اخره)  
(اى في اخر المنادى) الذى اريد ترخيمه (زيادتان) اى حرفان زائدتان (كأنتان) (في حكم)  
(الزيادة) (الواحد) اى حكم الزيادة حرف واحد (في انهما زيدتا معا) يعنى دفعة  
واحدة بحيث لا تأتى احدهما منفردة عن صاحبتها بل زيادتهما تكون واحدة للمعنى  
واحد (واحتزبه) اى بقوله في حكم الزيادة الواحدة عما تكون زيادتهما متفرقتين  
تكون احدهما منفردة (عن) صاحبتها وان يكون الثانى للمعنى آخر غير ما زيد له الاول  
(نحو ثمانية ومائة فان اليا والنون فيهما) اى في الاولى والثانية (زيدتا) للمعنى (اولا)

الاخير والامم عندى  
ليس كذلك لان الكلام  
لها يقع المتأنيث مضدرا في  
معنى الدماء ونسطق  
المصدر وانما جاز في مثل  
ذلك لان الاصل سلا ما  
عليكم اذا المعنى عليه قال الله  
تعالى طوا سلا ما قال سلام  
واذا كان المعنى عليه فقد  
علم ان المراد سلا ما  
واذا كان كذلك وقد  
حذف الفعل بعد ان علم  
كان سلام متخصصا في المعنى  
بنسبته الى من قام به  
والقدير سلام مبنى او  
سلام من الله او نحو ذلك  
ولما كان هذا المعنى مفهوما  
منه صار كانه مذكور والى  
فرق في الصفة بين ان يذكر  
لفظا وبين ان تكون  
معلومة ومن ثم جاز السنن  
من ان يدرهم ومن ان  
مبتدأ تكرة لما كان المعنى  
من ان منه فتزل ما هو  
معلوم من جهة المعنى منزله  
المذكور فكذلك سلام  
عليك فاقى يصح القول  
بان التقدير قولى سلام  
عليك واقع عليك  
والاعتراض به وتانيهما  
ان قوله في بيان النعامة مع  
قوله وقال بعض المحققين  
منهم صريح في الاول  
قاطع لفرق احتمال الشركة  
بحيث لا يذهب الى غير الا  
من يشئ من ادراك  
اساليب الكلام ويسمى من  
فهم التركيب الموصلة الى  
تحقيق المقام (قوله وقال  
بعض المحققين منهم لا يبعد  
ما قبل من انه لا تنافي بين  
كلام النعامة وما ذكره

اي قبل زياد الثانية (تم زيدت فاما التانيث) لمعنى آخر وهو التانيث فلم تكن زيادتهما لمعنى واحد فان اصل ثمانية ثمان ثم زيدت الياء لثلاثين اربع فتحات عند زيادة الياء لان ما قبل فاما التانيث يكون مفتوحا ابدأ اذا زيدت الياء لذلك يكسر ما قبلها ثم زيدت التاء للتانيث فصار ثمانية فيكون ما قبل الياء مكسورا وما قبل التاء مفتوحا وان اصل مرجانة مرج مثل شعب ثم زيدت الالف والنون للتوسعة في البناء فصار مرجان مثل شعبان ثم زيدت التاء للتانيث ( فلم يحذف ) للترخيم ( منهما الا الآخر ) يعني الا التاء لكونهما اسمين ملتبيين بناء التانيث مثل ثبة وشاة ( كاسماء ) ( اذا جعلتها فعلاء ) تكون مثالا لما نحن فيه مأخوذة ( من الواسمة ) مصدر من وسم وسماء مثل ظرف يظرف ظرافة لا من وسم بسم سمة مثل وعد بعد عدة لان مصدره سمة وهي الكى ( اى الحسن ) بضم الحاء وسكون السين المهملتين بالفارسية خوب واسم الفاعل وسم ( كما هو مذهب سيويه ) اصله وسم قلبت الواو همزة لتلايق الفاء واو افصار اسم يفتح الهمزة ثم زيدت الالف والهمزة في آخر للتوسعة فصار اسماء مثل حمراء وصحراء ( لا ) يكون مما نحن فيه اذا جعلتها ( افعالا ) جمع فعل واسماء ( جمع اسم على ما هو مذهب غيره ) اى غير سيويه فاصله حينئذ سمو مثل قوم من سمو يسمو مثل غزو ويفزو ثم جمع فصار اسماء ومثل فعل وافعال ثم قلبت الواو ياء لوقوعها في الطرف بعد الف زائدة فصار اسماء اى ثم ابدلت الياء همزة لوقوعها بعد الف زائدة كسلساء فصار اسماء فيكون في آخره حرف صحيح اصلى قبله مدة زائدة ولذا قال الشارح ( لانه يكون حينئذ ) اى حين كونه جمع اسم كافعال جمع فعل ( من باب عمار ) اى من باب ما يكون في آخره حرف صحيح اصلى قبله مدة زائدة ولكونه مذهب سيويه كان مختارا ( ومروان ) يفتح النون على ما هو المشهور اسم رجل فالاصل فيه مروثم زيدت الالف مثل شعب شعبان ويجوز كسر النون ويكون تشبة مرو بمعنى الحجر الذى يورى به النار والوجهان محتملن ثم سمي به رجل ( او ) ( كان فى آخره ) اى فى آخر المنادى الذى اريد ترخيمه ( حرف صحيح ) فيه اشارة الى ان قوله حرف صحيح عطف على قوله زيادتان بكلمة او قبل ايراد اجزاء الكلمة ان الشرطية وانما عطف هذه القاعدة على الاولى قبل ايراد المذكور لانهما في الجزاء واشتركا كهما فيه ولان النسبة بينهما بالعموم والخصوص من وجه لانهما لا يجتمعان في نحو اسماء ومروان ويصدق الاول دون الثانى في نحو بصرى ويصدق الثانى دون الاول في نحو منصور ( اى صحيح اصلى لتبادره ) اى لمسارعة الاصلة ( الى الذهن ) اى الى ذهن السامع عند سماع الصيغة ( لان الغالب في الحرف الصحيح الاصلة ) يعني ان يكون اصلا لكونه حرفا صحيحا لا يقبل النقل والتبدل وانما قال الغالب لان الحرف الصحيح قد يكون زائدا لان الصيغة لا تمنع الزيادة وامثلته كثيرة لا تحصى لكن الغالب الاصلة ( فيخرج منه ) اى من هذا القسم

بعض المحققين الا ان النحاة لا روا ان المبتدى لا ينفى قوته بالتمييز بين المبتدى من الحكم على الفكرة وغيره ضبطوا امثلة فيالم تخلف عنه الفائدة ( قوله ) اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فان الجملة قد يكون لها عمل من الاعراب وذلك اذا وقعت احد الامور السبعة من الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه وجزاء الشرط جازم وقع بعد الفاء واذا والتابع لمرد والتابع الجملة لها عمل من الاعراب فبمعنى ايضا الاستثنائية والمتمترضة والتفسيرية والنجابية القسم والواقعة جوابا لشرط غير جازم والواقعة صلة والتابعة لا العمل له من الاعراب ( قوله ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية فيه نظر لانه قد ذكرها الا ترى الى قوله وما وقع طرفا فلاكثر انه مقدر بجملة والفصل لكونها موضع الخلاف والفاعل بانه لم يذكر حالها سبقت غير مرة بل متصلا بهذه المسئلة يريد ما سبق من الامثلة الموردة لفير هذا القصد ومازعمه متصلا هو قوله وفي الخارج رجل قد عرفت فساد منه وجهين ( قوله وذلك ) لما اذا ضمير كان المتألفين المذكورين او غيره كاللام فيتم الرجل ووضع المظهر موضع المضمرة قبل لا ينفى ان تم الرجل من قيل

(نحو سملة) لان التاء منه وان كانا حرفا صحيحا لكنه ليس باصيل بل زيد فيه للتأنيث (لانه لا يحذف منه الا التاء) يعني لا يرخم من نحو سملة الا التاء لكونه اسما ملتبسا ببناء التأنيث سواء كان علما او لا والسملة والسلاء بكسر السين المهملة فيهما القول او سحرة الجن لانه يكون من الجن سحرة ايضا وجمعه بجي على سعالى بفتح السين والعين (وهو) اى الحرف الصحيح بعد ان يكون اصيلا (اعم من ان يكون حقيقة) كنصور ومسكين وعمار (او حكما فيشمل) قوله حرف صحيح (مثل مرعى ومدعو) فان الواو والياء الواقعتين فى الآخر اذا كانا قبلها ساكنين يكونان فى حكم الصحيح كدلو وطى على ما سياتى تفصيله ولذا علله الشارح بقوله (فان الحرف الاخير منهما) اى من قوله مرعى ومدعو الياء فى الاول والواو فى الثانى (فى حكم) الحرف (الصحيح فى الاصل) لما قلنا آفا (قبله) اى قبل ذلك الحرف (مدة) بالرفع لانه فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف كقولك مررت برجل فى كه كتاب (اى الف او واو او ياء ساكنة) اى ساكن كل واحد منها (حركة) مبتدأ (ما قبلها من جنسها) خبره يعنى ان تكون الالف ساكنة حركة ما قبلها فتحة كعمار والياء ساكنة حركة ما قبلها كسرة كمسكين والواو ايضا ساكنة قصر كما ما قبلها ضمة كنصور واحترز بقوله عن نحو دلو وطى فانه ليس الواو والياء فيهما حرفى مدلعم لكونهما ساكنين واحترز بقوله حركة ما قبلها من جنسها عن نحو رحيل فى تصغير رحل بالحاء المحملة وسنور فان الياء والواو لا تسميان مديتين لعدم حركة ما قبلها من جنسها (والمراد بها) اى بالمدة (المدة الزائدة) يعنى الالف والواو والياء الزائدة (لتبادرها) اى لمساواة الزيادة (الى الذهن) اى الى ذهن السامع حين سمع المدة (لغلبتها) اى لغلبة الزيادة فى حرف المد (وكثرتها) عطفت تفسير (فيخرج منه) اى من القسم الثانى (نحو مختار) ومنقاد فان حرف المد الذى فيهما ليس زائد بل الزائد فى الاول الميم والتاء وفى الثانى الميم والنون والالف فيهما منقلبة عن الياء والواو الاصليتين لان الاصل فيهما خير وقوئهم نقل الى باب الاقتمال والاقتمال بزيادة الهمزة والتاء او الهمزة والنون (فانه لا يحذف) بسبب الترخيم (امنه) اى من مختار اذا رحم (الا الحرف الاخير) وهو الراء لكونه من القسم الذى بينه المص بقوله وان كان غير ذلك فحرف واحد (وهو) (اى والحال ان ما فى آخره حرف صحيح قبله مدة) (اكتر من اربعة احرف) يشير الى ان الجملة الاسمية حال بالواو والضمير من الضمير المجرور فى آخره اى آخر المتادى والحال من المضاف اليه جائزا اذا حذف المضاف واقم المضاف اليه مقامه فيصح المعنى وهما كذلك لانه اذا قيل فى المتادى مقام فى آخر المتادى يصح وان كان المتادى بالتأويل وهذا مثل قوله تعالى واسبغ ملة ابراهيم حنيفا فانه يصح ان يقال اسبغ ابراهيم حنيفا (كنصور) مثال لكون المدة الزائدة واوا (ومسكين) مثال لما يكون ياء (وعمار)

وضع الظاهر موضع المضمر الا ان الظاهر صلح لوضعه موضع المضمر باعتبار لام العهد فلا معنى لخطه قسياله وليس جى لظهور تنابير الاعتبارين ثم فى هذا القسم بحث فان القسم اعنى لفظ العائد لا يتناول غير الضمير والشارح قدس سره قد يقع فى لك الهندى الا انه زاد على ما ذكره فى قوله وقد يحذف اذا كان ضميرا ولا يخفى انه خلاف الظاهر وظنى ان الرابط فى امثال ذلك ليس الا الضمير به صرح المصنف فى الامالى وغيره وهذا هو القهوم من كلام الزمخشري فانه قال ولا بد فى الجملة الواقعة ضمير من ذكر يرجع الى المبتدأ وقولك فى الدار معناه استقر فيها وقد يكون الراجع معلوما فيستغنى عن ذكره وعلى ذلك الرضى فانه قال وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة فى الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر وتلك الرابطة هى الضمير اذ هو الموضوع لثل هذا الغرض الى غير ذلك من اقوال الثقات (قوله وكون الخبر تفسير للمبتدأ قبل الاولى عن المبتدأ ليشمل قولنا الشان زيد قائم ومقولى عمرو قاعد وفساده غنى عن البيان (قوله لقيام قرينة قبل دل كلامه على ان الحذف شالغ كلاما لرببة

مثال لكون المدة لازمة الفا فان الحرف الاخير فيها حرف صحيح اصلي وهو الواو والنون وما قبله مدة زائدة وهي الواو والياء والالف قوله (ثلاثا يلزم) تعليل لكون ما فيه الحرف اكثر من اربعة احرف (من حذف حرفين) بالترخيم (منه) اي من هذا القسم (عدم) فاعل يلزم (بقائه) اي بقاء المتنادي (على اقل ابنية المعرب) متعلق بالبقاء لانه اذا لم يشترط الكثرة على الاربع وقد حذف منه حرفان يلزم ان يكون المتنادي باقيا على اقل ابنية المعرب وهي ثلاثة احرف بلا علة موجبة وذا غير جائز (وانما لم يأخذ) المصنف (هذا القيد) اي قيد كون حروفه اكثر من اربعة (في قوله زيادتان في حكم الواحدة) بان يقال فان كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة وهو اكثر من اربعة لثلاثا يلزم من حذف حرفين عدم بقائه على اقل الابنية (لان نحو ثوبون) جمع ثبة بضم التاء المثناة بالفارسية كرومة از كوسفند (وقولون) جمع قلة بالواو والنون والياء والنون فيهما بعد حذف التاء بكسر القاف وفتحها والقلة الحشبة الصغيرة التي يضرب بها الصبيان بحشبة كبيرة اخرى يقال لها بالتركي دجلك وفي الفصل وذو التاء من المحذوف المعجز يجمع بالواو والنون مغيرا اوله كسبون وقلون وغير مغير كسبون وقلون انتهى (يرخم) مبنى للمفعول (محذف زيادتيه) وهي الواو والنون لانها زيادتا معا فكتا في حكم الزيادة الواحدة ولو اخذ هذا القيد في القسم الاول كما اخذ في الثاني للزم ان لا يرخم امثال هذا وليس كذلك لانه يرخم سواء بقي بعد الترخيم على اقل الابنية او لا (لان بقاء الكلمة فيه) اي في نحو قلون وثوبون (على حرفين) بعد الترخيم (ليس للترخيم) حتى يلزم بقاء المعرب على اقل الابنية بلا علة موجبة بل قبل الترخيم ايضا كان كذلك كما قلنا في نحو ثبة وشاة (حذفنا) بالبناء للمفعول جزاء الشرطين (اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين) الاول والثاني بالترخيم (اما) حذف الحرفين الاخيرين معا (في) القسم (الاول) وهو ما كان في آخره زيادتان في حكم الزيادة الواحدة (فلما كاتا) اي فعلة كونهما (في حكم) الزيادة (الواحدة فكما زيدتا معا) حين الزيادة (حذفنا معا) عند الحذف لثلاثا يكون المحذف مخالفا للزيادة ولثلاثا يلزم عزل الرقيقين ولانما كانا في حكم الزيادة الواحدة كانا كالحرف الواحد فكما لا يمكن حذف جز من حرف واحد حقيقة لا يمكن حذف جز من حرف واحد حكما (واما) حذف الحرفين الاخيرين (في) القسم (الثاني) وهو ما في آخره حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة (فلان لما حذف) الحرف (الاخير مع محنته واصالته) اي مع كونه صحيحا اصليا من شأنه ان لا يحذف بلا علة موجبة (حذف المدة الزائدة) اي وجب حذف المدة الزائدة قبله مع ضعفه وزيادته (لثلاثا يرد) من ورد يرد مثل وعديعد (المثل) بفتح الميم والثاني المثناة (الساثر) صفة المثل اي المشهورين العرب والمثل المشهور قولهم (صلت على الاسد وبلت عن النقد) صلت بضم الصاد المهملة والخطاب اصله صولت فتحتى الصاد والواو وفاعل كايين في

وليس كذلك بل خص ذلك بالضمير المجزورين اذا كان في جملة اسمية يكون المبتدأ منها جزا آمن مبتدئا واما في غيرها ففي المرفوع لا يجوز الحذف وفي المجزور والنصب سماعي وليس من فهم واطلاع فان علة جواز حذف الرابطة انما هي القرينة وشعور الذهن بمناحا بالاجماع الاتهم لا روادك في نحو البرالك بستان ظاهر الا يتنس على من له ادنى مسكة جعلوا المحذف فيه قياسا ولما كان حذف العمدة غير جائز منوع عن حذف الرابطة المرفوعة وان قامت القرينة تدل عليه ولما كان القرينة في غير ذلك من النصب والمجزور غير ظاهرة قالوا بالسمع وشروطا في النصب كونه منصرا با بفعل انظرا كقوله ثوب سبت وثوب اجرا وبصة محلا نحو زيدانا ضارب وكيف يمكن توم علة القرينة واستغلاها مع العلم بانهم علوا المحذف في قوله عز سلطانه ولن صبر وغفران ذلك لمن عزم الامور (اي ان ذلك منه) بقيام القرينة مع كون المحذف فيه من قبل السام ويقولون جواز حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالوصولة اشد اذ لا غنى للموصول عنها الى غير ذلك قوله او جارا ومجزورا عدم تعرض



علم الصرف ومصدره صولة وهي الجملة والجرأة والاسد معروف وبلت بضم الباء الموحدة  
والخطاب ومصدره بولا وهو الخوف باعتبار ذكر السبب وارادة السبب لان الخوف  
سبب للبول النقد في الصراح بفتح النون والقاف نوع ازكوسفند كونه دست وبای  
زشت روى يعنى صفار الفم يعنى اقدمت على حذف الحرف الصحيح المشبه بالاسد  
واعرضت عن حذف الحرف الضعيف الزائد المشبه بالفم الضعيف ولان الحرف  
الصحيح الاصل اذا حذف بالترخيم فالحرف الضعيف الزائد يكون اولي بالحذف  
بالترخيم (وان كان) المنادى الذى اريد ترخيمه (مركباً) ولما نشأ من اطلاق قوله  
مركبانه يشمل المضاف والمشببه والجملة لانها من انواع التركيب دفعه الشارح بقوله  
(ويعلم) بالبناء للمفعول (من بيان شرائط الترخيم انه) اى ان المراد بالتركيب ههنا ان  
(لا يكون مضافاً) ولا مشبهاً به (ولا جملة) يعنى ان لا يكون تركيباً اضافياً ولا مشبهاً به ولا  
استاد يابل مراده ان يكون تركيباً متراجياً (مثل بعلبك و) تعداد يامل (خمس عشرة)  
حال كونها (علمين) (حذف الاسم الاخير) بالترخيم كما يحذف الحرف الاخير  
(فيقال في) ترخيم (بعلبك) علماً (يا بعل) بحذف الاسم الاخير وهو بك (وفى) ترخيم  
(خمس عشرة) علماً (يا خمسة) بحذف الاسم الاخير ايضا وهو عشر (لتزله) اى لمشابهة  
الاسم الاخير (منزلة تام التانيث في كون كل) واحد (منهما) اى من الاسم الاخير وانه  
التانيث (كلمة على حدة) صفة كلمة اى كلمة مستقلة يعنى فكما ان التاء كلمة برأسها تدل على  
معنى كذلك الاسم الاخير كلمة برأسها تدل على معنى فكما تحذف الباء وحدها بالترخيم  
كذلك الاسم يحذف وحده به (صار) تلك الكلمة وذلك الاسم (بمنزلة الجزء) مما  
قبلها (وازان كان) المنادى الذى اريد ترخيمه (غير ذلك) (الذكور من الاقسام الثلاثة)  
كونها ثلاثة باعتبار الشرط والقاعدة لا باعتبار الجزؤ فانه باعتباره قسمان لا اقسام كما بيناه  
سابقاً (حرف واحد) (اى فيحذف اى حرف واحد) وقال المحقق قدر المضارع مع مضى  
اخواته الماضية لداعى كلمة الفاء فانها لا تجوز في الجزاء بغير قد والانصب ان يجعل انتقيد  
فقد حذف حرف واحد اقول قد تقتن الشارح في العبارة حيث عبر ههنا بالمضارع لان  
المصنف فيما سبق عبر بالماضى ولانه اشار الى ان المحذوف ههنا قليل فاختار الصيغة التى  
تفيد تقليله وهي المضارع ولعدم احتياجه ايضا الى تقدير فالانصب بالمقام ما ذكره الشارح  
(لحصول الفائدة المقصودة) من الترخيم بحذف حرف واحد وهي التخفيف (وعدم  
موجب حذف الاكثر) يعنى اكثر من حرف واحد موجب حذف الاكثر الشروط  
المذكورة في الاقسام الثلاثة (نحو يا حار ويا مال في با حارث ويا مال) فيه نشر على ترتيب  
الف فحذف منهما حرف واحد وهو التاء والكاف لحصول التخفيف المقصود  
بالترخيم وعدم موجب حذف اكثر من ذلك كفى الاقسام فاقسام الترخيم باعتبار  
الشرط اربعة اقسام واما باعتبار الجزؤ فتلاثة ولما فرغ من بيان اقسام الترخيم محلاً

المصنف يحتمل امرين  
احدهما انه جار مجراه  
جميع احكامه فهو في حكمه  
كيف وقد سماه بعضهم  
طرفاً اصطلاحاً ثانيهما  
اختيار مذهب ذلك  
البعض قوله فالأكثر  
من النعانة وهم البصريون  
قل لو كان التقدير بالجملة  
من البصريين لكان  
الناسب ان يقول وما وقع  
طرفاً فقد وجد جملة خلافاً  
للكوفيين فالظاهر  
ان التأويل بالجملة لا يخص  
قوماً منها بل يعم الاكثر  
ثم قيل وقوله على ان اشارة  
الى تقدير الجار ليصح  
كونه خبراً عن الاكثر  
ولو جعل المحذوف مضافاً  
من المبتدأ اى حكم الاكثر  
انه مقدر بجملة لكان  
اخف ومن المعلوم ان دأب  
المصنف في هذا الكتاب  
ليس ذكر الفريقين  
والقول بانه كذا عند  
البصريين خلافاً للكوفيين  
وبالعكس فلا سبيل الى  
دعوى مناسبة ذلك دون  
هذانم كلام في الابضاح  
صرح في عدم اختصاص  
اخذ القولين بالبصريين  
والاخر بالكوفيين فانه  
قال والاكثر على ان المتعلق  
بمحذوف في الطرف فعل  
وتقديره استقر فيها وزعم  
ان المتعلق اسم تقديره  
مسخر فان دأبه المحاكمة  
بين البصريين والكوفيين  
والصبر عيهاً لاختلافها  
فيه ويستعمل في كلام الرضى  
ان لا تقدير عند الكوفيين  
واما القول الاخير فليس

ومقدار اشترع في ان المحذوف اما في حكم الثابت واما حذف لسيا منسيا فقال (وهو)  
 (اي المنادى المرخم) (في حكم) (المنادى) (الثابت) (بجميع اجزائه) وحره فمع  
 ان الحذف لالمة موجبة وما يكون في حكم الثابت ما لا يكون لالمة موجبة والمحذوف  
 بالترخيم في حكم ما ثبت لكن الشارح اقتصر على الاول بقربته في الثابت لان الثبوت  
 في الباقي اول منه في المحذوف (فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة) اي المنادى المرخم  
 (بعد الترخيم على) متعلق بيبقى (ما كان) ذلك الحرف (عليه) الضمير المحرور راجع  
 الى الموصول والمراد بالموصول ههنا الحركات الثلاث الضم والكسر والفتح والسكون  
 (قبله) اي قبل الترخيم ان كان ذلك الحرف مضموم ما قبل الترخيم يبقى على الضم بعده  
 بابلب في بلبل وان كان مكسورا يبقى على الكسر نحو يا حار في حارث وان كان مفتوحا  
 يبقى على الفتح نحو يا مروفي مرو وان كان ساكنا على السكون نحو يا عمودي عمود (على  
 الاستعمال) (الاكثر فيقال) اي اذا كان الامر كذلك فيقال او عطف على الجملة الاسمية  
 السابقة مأولة بالفعلية كانه قيل بجعل المحذوف ثابتا فيقال (في يا حارث) (يا حار) بترخيم  
 حرف واحد منه لانه من القسم الرابع (بكسر الراء) حال كونه باقيا (على ما كان) يا حارث  
 عليه (قبل الترخيم) لكون المحذوف كالثابت (و) يقال (في يا عمود) (يا عمود) (بوو)  
 متطرفة (اي بوقوع الواو في الطرف) (بعد ضمة) مع انه لم يوجد في كلام العرب اسم متمكن  
 آخره واو ساكنة ما قبلها ضمة لكون المحذوف كالثابت فلم يلزم وقوع الواو المذكورة  
 في الطرف بعد الترخيم كما يلزم وقوعها قبله (و) يقال (في يا كروان) (يا كرو) (بوو)  
 متطرفة (متحركة) وقت (بعد فتحة) مع انه لم يوجد في كلامهم ايضا واو ياء متحركة كان  
 الاقلية الفال لالمة المذكورة ولم يذكر المصنف ولا الشارح المنادى الذي يبقى آخره  
 بعد الترخيم على الضم اما اكتفاء بالاقسام الثلاثة واما لانه لم يفرق بين ما هو الاكثر في  
 الاستعمال منه وما هو الاقل فيه بل كلاهما سواء نحو يا قتب بالضم في يا قتب وبابل بالضم  
 في يا بلبل فانه لم يعلم انه الاكثر استعمالا او الاقل (وقد يجعل) (قد لتقليل) ويجعل  
 مبنى للمفعول (اي يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل) لمقابلة ما هو الاكثر  
 استعمالا (اسما) مفعول ثان (رأسه) الجار والمجرور صفة لقوله اسما اي اسما مستقلا  
 (كأنه لم يحذف منه شيء) لا حرفان ولا كلمة برأسها ولا حرف واحد (فيكون له في بناءه)  
 اي في كونه مبنيا (واعلاله) اي كونه مستقلا (وتصحيحه) لئلا يوجد في الكلام اسم  
 متمكن آخره واو ساكنة قبلها ضمة (حكم نفسه) اي حكم الحروف الباقية بعد الترخيم  
 (لاحكم الاصل) لان المحذوف بالترخيم لا يجعل كأن لم يكن صار ذلك كأنه لم يحذف  
 منه شيء فكان كأنه وضع هكذا فان اقتضى البناء على الضم نى عليه وان اقتضى التصحيح  
 صحیح وان اقتضى القلب قلب ولهدا مثل ثلاثة امثلة فقال (فيقال) (الفاء ههنا كالفاء)  
 في فيقول (يا حار) في يا حارث (بالضم) اي بالبناء على الضم هذا مثال لما يكون له في بناءه

بشي لان ما اختاره قدس  
 سره اسهل واظهر وبالمقام  
 السب على انه لا يستقيم  
 بمجرد تقدير المضاف بل  
 لابد من تقدير الجار ايضا  
 بان يقال وحكم الاكثر  
 بانه مقدور بجملة وايضا قد  
 عرفت في المنقول من  
 الايضاح ان الشارح قدس  
 سره وافق المصنف  
 في التقدير (قوله) اي  
 ملول بجملة قيل اول  
 التقدير بالتأويل لان  
 التقدير يلزمه التأويل  
 والصرف من الظاهر  
 ليصح تقديره بالياء والحكم  
 على ما وقع ظر فبكونه  
 مقدرا مع انه ليس بتقدير  
 بل مذكور وهذه الجملة  
 من مطارح الاظهار  
 ذكروا فيه ما يجب ان  
 يفهم منه الا بصار وما  
 لا يبعد ان يقال ان التقدير  
 بمعنى الالتحاق يقال قدرت  
 هذا بذلك اي الحقيقة به  
 اي الظرف ملحق بالجملة  
 ومجهول من جملتها وما  
 يلقى اليك ان التقدير بمعنى  
 التبيين يقال القروض  
 المقدرة في كتاب الله تعالى  
 اي المبيعة فالمعنى ان الخبر  
 الظرف المبيهم عين بجملة  
 من الاكثر ويحذر عند  
 الاقل والكل باطل اذا  
 التقدير ليس اصلا فاقابل  
 المذكور حتى يقال اول  
 التقدير بالتأويل لهذه  
 الالمة وكونه معنى الالتحاق  
 ممنوع وقد ردت هذا بذلك  
 شاهد عليه وكذا كون  
 معنى التبيين وكون  
 المقدرة في ذلك التركيب

حكم نفسه (كأنه اسم مفرد) ايس بمضاف ولاشبيهه (معرفة) ايس بنكرة (رأسه)  
 اى مستقل كأن حروفه عند الوضع ثلاثة يعنى ثلاثى الوضع مثل يازيد (فيضم) 'ى  
 فيبنى على الضم (ويأتمى) فى ثمود هذا مثال لما يكون له فى تصحيحه حكم نفسه (لانه  
 لما جعل نحو) بعد الترقيم (اسما برأسه) اى اسما مستقلا (صارت الواو طوقا) اى  
 وقعت الواو الساكنة فى الطرف (بعد ضمة) اذا كان كذلك (فلا جرم) لالتنى  
 الجنس وجرم بفتح الجيم والراء المهملة اسمها (قلبت ياء) خبرها (وكسر ما قبلها)  
 لتسلم الياء فصارت (كادلى فى ادلو) جمع دلو وحق فى احقو (ويا كرا) فى كروان  
 هذا مثال لما يكون له فى اعلاله حكم نفسه لاحكم اصله وفيه نشر على خلاف اللف  
 (لانه لما جعل كرو) بعد الترقيم (اسما برأسه) اى اسما مستقلا كأنه لم يحذف منه شئ  
 يعنى كأنه ثلاثى الوضع (ارتفع مانع الاعلال وهو) اى مانع الاعلال (وقوع الساكن  
 بعد الواو) لانه اذا سكن الحرف الذى بعد حرف العلة لا يمل حرف العلة مثل طوى  
 وشوى ويطوع ويشوى وههنا لما حذف الالف والنون لسانسيا وجعل كأنه  
 ثلاثى الوضع كانت الواو متحركة وما قبلها مفتوحا (فاقلب الواو الفا لتحركها وافتتاح  
 ما قبلها) على ما بين فى علم الصرف وقيل يا كرا بالقلب (وقد استعملوا) كلمة قد ههنا  
 للتقليل وان دخلت على الماضى يعنى للدلالة على ان استعمال صيغة النداء يعنى يا خاصة  
 فى المندوب اقل منه فى النداء لان استعمال يا فى النداء اكثر لكونها موضوعة للنداء  
 كما كان كلمة وللدبة وفى الحاشية لا وجه ليراد المندوب فى اثناء مباحث المنادى والفصل  
 به بين مباحثه فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى برمته الى هنا كلامه اقول اورد  
 المصنف المندوب فى اثناء المنادى حتى وقع الفصل به بين مباحثه تنبيهها على ان المندوب  
 داخل فى المنادى عند بعض النحاة وان كلمة الموضوع للنداء مستعملة فيه حتى لا يمتاز  
 المندوب عن المنادى فى نحو يازيد ويا عبدة الا بالقرينة ولهذا الامتزاج ادرجه فى بحث  
 المنادى (يعنى العرب) (صيغة النداء) (يعنى يا خاصة) ولم يقل وقد استعملوا يا فى المندوب  
 مع انه اخصر من قوله وقد استعملوا صيغة النداء واطهر لان كلمة يا مذكورة ظاهرا  
 فيها على ان صيغة النداء اعيرت للمندوب (فى المندوب) (لانه) علة لقوله يا خاصة  
 يعنى اختص استعمال المندوب بيا ولم تجاوز الى غيرها من حروف النداء لانه (لا يدخل  
 عليه سواها) يعنى لا يستعمل فى المندوب غير كلمة يا من حروفه (لكونها اشهر صيغها)  
 جمع صيغة يعنى لكون كلمة يا اصلا فى هذه الحروف والباقية متفرعة عليها اما بالزيادة  
 او النقصان ودائرة استعمال الاصل تكون اوسع (فكانت) كلمة يا (اولى) والبق  
 (بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير المنادى) الا ترى انها مستعملة فى الاستغاثة والتعجب  
 والتدبة دون غيرها وفى الثانى لان كل منادى يدخله معنى من المعانى كالاستغاثة  
 والتعجب والتدبة دون غيرها وفى الرضى لان كل منادى يدخله معنى من المعنى

يعنى المعنى ليس لانه  
 معناه الموضوع له بل لان  
 موصوفة القروض وصلته  
 فى الصواب ان معناه كما  
 هو المتبادر منه القرض  
 وتعديته بهذا الجار يستدعى  
 تفسيره بالتأويل (قوله)  
 بتقدير الفعل ذلك الفعل  
 العام كالحصول والكون  
 نادرا حتى حصر عامة الا  
 النحاة الظرف المستقر فيها  
 كان عاملا عاما وحق بعض  
 المتأخرين انه قد يكون  
 من الافعال الخاصة اذا  
 اساق الدهن اليه بحسب  
 المقام واما قوله تعالى فلما  
 راء مستقرا عنده  
 فالاستقرار فيه يعنى  
 السكون لا يعنى الحصول  
 العام هكذا قيل وهو  
 كذلك الا ان قوله واما قوله  
 تعالى الخ لا يتناسب المقام لم  
 ما قبله ايضا لا يخلو من  
 اختلال فعلى الكلام على  
 ما قاله الرضى وغيره  
 ان البصريين قالوا الظرف  
 منصوب على انه مفعول فيه  
 كما انه كذلك اتفاقا فى نحو  
 حسب امامك وخرجت  
 يوم الجمعة والجار والمجرور  
 ومنصوب المحل على انه  
 مفعول به كما انك كذلك  
 اتفاقا فى نحو صررت بزبد  
 الا ان العامل ههنا مقدر  
 وينبى ان يكون ذلك  
 العامل من الافعال العامة  
 اى محال يخلو منه فعل نحو  
 كائن وحاصل ليكون  
 الظرف دال عليه ولو كان  
 خاصا كما كل او شارب  
 وضارب ونام لم يحز لعدم  
 الدليل عليه وقد يحذف

خاص لقيام الدليل نحو  
منك بالمذهب اى من  
تضمن وعند الجمهور  
لا يجوز اظهار هذا العامل  
اصلا لقيام القرينة على  
تعيينه وسد الظرف سده  
فلا يقال زيد كاش في الدار  
وقال ابن حنبل يجوز ولا  
شاهد له واما قوله عز وجل  
فلما رآه مستقرا عنده  
فغناه ما كنا عبر متحرك  
وليس معنى كاشا وانما  
اخص الحكم بالصريين  
لان انتصاب الظرف  
خبر اعند الكوفيين ليس  
بذلك بل يقولون ان الخبر  
لما كان هو المبتدأ في نحو  
زيد قائم او كانه هو في نحو  
ازواجه امهاتهم ارتفع  
ارتفاعه ولما كان مخالفا له  
بحيث لا يطلق اسم الخبر  
على المبتدأ فلا يقال في زيد  
عندك ان زيد اعند مخالفا  
في الاعراب فيكون  
العامل عندهم معنويا وهو  
معنى المخالفة التي انصف  
بها الخبر ولا يحتاج عندهم  
الى تقدير بشرى بتعلق به الخبر  
وقال بعضهم العامل فيه  
المبتدأ (قوله بخلاف ما اذا  
قد رفيه اسم الفاعل قيل  
هذا متقوض بمثل ازيد  
في الدار اياه فان الخبر فيه  
جله سواء قدر الفعل او  
اسم الفاعل لانه من قبيل  
حاصل اياه وبما حصل اياه  
وما جلتان وليس عن  
سلامة الفهم لان الخبر في  
الثاني حاصل كما عرفت  
به وهو مفرد لا محالة وما  
بعدمه مبتدأ مؤخر عنه

كالاستفائة والتمجيب والتدبة لا يستعمل فيه الاحرف التدا المهورا عنى يادون  
اخواتها لانها ما قصرت ودخلت في جميع انواعها انتهى (والمندوب) اسم مفعول  
وبابه نصر (في اللفظة يتبكي عليه احد) يقال نذب الميت تبكي عليه (وبعد) من العداى  
يخصى (محاسنه) جمع الحسن بضم الحاء وسكون السين ضد القبح وقد حسن الشيء  
حسنه ورجل حسن وامرأة حسناء وهم حسان كذا في الصحاح (ليعلم) من اعلم  
وقاعله النادب الباكي (الناس) بالنصب مفعول ليعلم (ان موته اى موت هذا الميت  
المراد بالميت ههنا معناه المصدرى لا الاسمى (امر عظيم) اى بلية عظيمة عامة  
للخلق لان حياته نعمة عظيمة كان الناس ينتفعون منه في امور دينهم ودنياهم فوته  
بلية عامة لهم وان مع اسمها وخبرها مفعول ثان ليعلم قوله (ليعذروه) بالبناء للفاعل  
عذريعذرو بابه ضرب قال عذره قبل عذره واعذراى بين عذره علة لقوله ليعلم (في البكاء)  
اى ليقبلوا عذره في بكائه ولم يعبروه (ويشاركوه) ويكونون شركاء معه في البكاء  
(في التفجع عليه) التفجع من فجع فجمع كقطع قطع يقال فجمته المصيبة او جمته  
فجمته فجميعا وتفجع له توجع عليه كذا في الصحاح (و) المندوب (في الاصلاح)  
(هو المتفجع عليه) اى الذى تفجع عليه اى لاجله (وجودا) نصب على التمييز  
(او عدما) فيه رد على الرضى حيث قال وقد ادخل المصنف باحد قسمي المندوب  
وهو المتفجع منه نحو واحزنه وواويله ووانبوره لان التدبة في هذه الامثلة تدبة  
على عدم المتفجع عليه (بيا اووا) الباء للاصاق صلة للمتفجع عليه وفي تقديمها  
اشارة الى استعمالها بالاصالة لا بالتبع لو او كان استعمال وافيه كذلك لما ذكر  
انها هي الاصل في حروف التداء فاستعملت في المندوب وغيره بالاصالة  
(فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه) اى اللفظ الذى يتفجع به على عدم المندوب  
اى على كونه معدوما وميتا عند النادب حيث شاهد موته او حضر جنازته ويبكي عليه  
بقوله يا زيدا وباعمره ويقول مت وصرت معدوما (كالميت الذى يبكي عليه النادب)  
وبعد محاسنه ويتفجع عليه (والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده) اى اللفظ  
الذى يتفجع به على وجود المندوب (عند فقد) النادب (المتفجع على عدما) حيث لم  
يشاهد النادب موته ولم يحضر ايضا جنازته بل انما وصل اليه خبر موته بان مات المندوب  
في البلدة التي يكن فيها النادب ووصل اليه خبر موته (كالصبي) وهى البلاء والشدة  
والامر المكروه وجمعها مصائب (والحسرة) التدامة والنقصة لقوت شئ يقال حسرت على  
شئ حسرة فهو حسير اغتم على فوته كذا في الصحاح (والويل) وهو المذاب (الملاحقة)  
صفة للثلاثة (النادب لفقد الميت) اى لحقت هذه المذكورات للنادب عند فقد الميت عدما  
حيث لم يشاهده (فالحد) اى حد المندوب وهو قوله المتفجع عليه بيا اووا (شامل لقسمي  
المندوب) اى القسم الذى يتفجع على عدم المندوب والقسم الذى يتفجع على وجوده

(مثل يازيداء ويا عمراء) مثال لفقده عدما (ومثل يا حمر تاه ويا مصيبتاه) مثال لفقده وجود  
 (واختص) بالبناء للمفعول (الندوب) (بوا) حال كون الندوب (ممتازا) ومنفردا (به)  
 اى باختصاص كلمة الندوب لعدم دخولها على المنادى (عن المنادى) وفي الحاشية يبنى ان  
 تملق قوله بوا بالاختصاص بتضمين معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان البناء الذى هو  
 صلة الاختصاص لا تدخل الاعلى المقصور عليه انتهى (لعدم دخوله عليه) اى لعدم  
 دخول واعلى المنادى لافاق الجمهور على ان حروف النداء النداء خمسة ولم يعدوا كلمة  
 وانما واتفاقهم حجة قاطعة (بخلاف) لفظ (يا فانه مشترك بينهما) اى بين دخوله على المنادى  
 وبين دخوله على الندوب كما عرفت سابقا (وحكمه) (اى حكم الندوب) اى حاله وشانه  
 (فى الاعراب) اى فى كونه معربا منصوبا (والبناء) اى فى كونه مبنيما ما على الضم او الالف  
 او الواو مثل وازيد ووازيدان ووازيدون (حكم المنادى) (اى مثل حكمه) اى حكم  
 المنادى وحاله وشانه فيه اشارة الى انه امامن قيل حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه  
 وامامن قيل ان يكون نصبه بترج الحافض (ببنى اذا وقع الندوب) فى موضع (على صورة قسم  
 واحد) من اقسام المنادى (واقسامه اربعة ان يكون مفردا معرفة ومضافا وشبهه ونكرة  
 فضكمه) اى فحال الندوب وشانه (فى الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما  
 اذا كان) المنادى (مفردا معرفة بضم) ببنى ببنى على ما يرفع به من الضمة والالف والواو مثل  
 يازيد ووازيدان ووازيدون كذلك الندوب اذا كان مفردا معرفة ببنى على ما يرفع به على  
 الضمة مثل وازيد والالف ووازيدان والواو ووازيدون (واذا كان) المنادى (مضافا  
 او مشابهاه ينصب) كذلك الندوب اذا كان مضافا او مشابهاه ينصب مثل واعبد الله  
 وواطاعا عجلا وواامن حفر بترزمزماه وواامن قلع باب خيراء وكذا توابه كتوابع  
 المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى فى الاصل لحقه معنى التذبة ولا شترأ كهما  
 فى معنى الخصوص فكان فى حكم المنادى وكذا توابه فى حكم توابع المنادى (ولا يلزم من  
 ذلك) اى من التشبيه المذكور وهو حكمه فى اعراب والبناء حكم المنادى (جواز) فاعل  
 لا يلزم (وقوعه) اى وقوع الندوب (على صورة جميع اقسام المنادى) واقسامه كما عرفت  
 اربعة ببنى ان ينقسم الندوب اربعة اقسام كالمنادى لانه لا يلزم من مشابهة الشئ بالشئ  
 ان يكون مثله فى جميع اقسامه تطابق النعل بالنعل (ليرد) اى حتى يرد (انه) اى ان الندوب  
 (لا يقع) اى لا يكون (نكرة) اذا التعريف شرط فى المنوب (لانه لا يندب) مبنى للمفعول (الا)  
 الاسم (المعرفة) اى الاسم الذى اشتهر الندوب قبل موته به ليعذروه فى التذبة ويشاركونه  
 فى التفجع عليه (و) (جاز) (لك) فيه رداعلى الاندلسى حيث قال ويجب للابليس  
 بالمنادى (زيادة الالف) اى زيادتك الف التذبة (فى آخرة) (اى) فى آخر الندوب  
 لمد الصوت المطلوب فى التذبة لان زيادة الحرف تستلزم زيادة المعنى (فان خفف) انت  
 التعبير بالخوف اشعار بان الاصل فى الزيادة للمد المذكور الالف ولدوام المدية فيها ولا تنفك

وهذا على احد الوجهين  
 فى مثله (قوله وجه الاكثر  
 ان الظرف لا بد له من  
 متعلق قيل اتفق النحاة  
 على ذلك وفيه بحث لان  
 الظرف لا بد له من  
 مفعول والظرف  
 فى زيدى الدار هو زيد ولا  
 حاجة الى امر آخر واجب  
 بان الظرف يكون ظرفا  
 لاسم من امور زيد من  
 قيامه او سكونه او حصوله  
 او غير ذلك فلا بد من  
 تقديره ليم البيان ثم ان  
 الشارح قدس سره لم  
 يتراض لبيان الراجع  
 والمرجوح من القولين  
 والمنصرف ما ذهب  
 اليه الاكثر فانه قال  
 والاول اولى من وجهين  
 احدهما ان وقوعه خبرا  
 حارضا ووقوعه متعلقا  
 اصل فكان اعتبار الاصل  
 اولى والثاني انه قد ثبت  
 جواز دخول الفاء فى مثل  
 كل رجل فى الدار فله  
 درهم فلولا ان المتعلق  
 مقدور بفعل لم يجز دخول  
 الفاء للاتفاق على انه لو  
 صرح بالاسم متعلقا لما صح  
 دخول الفاء فلا يكون  
 ذلك فى التقدير اولى ولا  
 صح دخول الفاء ثبت ان  
 يقدر ما يصح دخولها معه  
 وهو الفعل ووجب ان لا  
 يقدر ما لا يصح دخولها  
 معه وهو الاسم واذا ثبت  
 تقدير الفعل فى مثل هذه  
 المسئلة ثبت فى جميع الباب  
 لان المعنى فى الجميع واحد  
 (قوله) لكونه معرفة  
 وكونه نكرة ولا يجوز

عنها لكون المدطع لها بخلاف الواو والياء فالهما اما تكونان حرفي مد اذا كانتا  
ساكتين وحركة ما قبلهما من جنسهما (اللبس) يفتح اللام وسكون الياء الموحدة  
الالتباس وبالفهم يراهن بركتين يقال ليس الثوب يلبسه لساو يلبسه الباسا وبالفهم  
الاشتباه كذا في الصحاح ونصبه بنزع الحافض لان الحروف لازم اى فان خفت من اللبس  
(اى التباس ذلك اللفظ) اى لفظ مندوب (عند زيادة الالف) اى الف التبدية (بغيره) اى  
بغير ذلك اللفظ (عدلت) انت اى امرضت عن زيادة الالف حذرا من الالتباس وقصدت  
(الى) اى زيادة (حرف مد) غير الالف يدل على المد المطلوب فى التبدية ولذا وصفه النش  
بقوله (مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة) بيان للحركة (او ضمة) لان للكسرة  
الياء وللضمة الواو وهما اذا سكتتا وكان ما قبلهما مكسورا او مضموما يكونا حرفي مد كما  
ذكرناه غير مرة والمراد بالآخر ههنا الاخر حكما وذلك يكون فى المندوب المضاف الى  
كاف الخطاب المؤنث مفردا او جمعا بناء على تمثيل المصنف بهما او ضمير الغائب جمع المذكر  
(كما اذا اردت) بالخطاب (ندبة غلام) امرأة (مخاطبة) (قلت) بالخطاب ايضا عند الندبة  
(واغلامك) بابدال الالف ياء (لا) تقول (واغلامك لا لتباسه بندي غلام) رجل  
(مخاطب) لان الكاف فى واغلامك اذا كان خطابا للمؤنث يكسر وللمذكر يفتح  
كما سبق فتكون حركة آخر المندوب اذا كان خطابا للمؤنث كسرة فاذا زيد الالف للندبة  
يفتح ذلك الكاف لاجل الالف لان الالف لا بد وان يكون ما قبلها مفتوحا فعدل عن  
الالف الى الياء فرارا من الالتباس (واذا اردت) انت (ندبة غلام جماعة مخاطبين) بكسر  
الياء الموحدة لانه جمع مخاطب (قلت) انت (واغلامك) بابدال الالف واوا (اذا الميم)  
اى ميم الجمع (اصلها الضم) لانها فى الاصل متحركة بالضمة فاسكنت ولانها من حروف  
الشفة وهى انما تحصل بضم الشفتين غالبا فاسبب الميم الواو فعدل عن الالف الى الواو (لا)  
تقولوا (غلامك) لا لتباسه بندي غلام مخاطبين) يفتح الياء الموحدة لانه ثنية مخاطب  
وللاحتراز عن الجمع المذكور السالم وصفه بقوله (اثنين) يعنى اذا اريد الالف التبدية فحرك  
الميم بالفتحة لاجل الالف فقبل واغلامك ما يعلم انه ندبة غلام اثنين او جماعة فيعدل عن  
الالف الى الواو لان آخر المندوب ضمة (و) (جاز) (لك) زيادة (الهاء) ايضا يقال  
لها هاء السكت (اى الحاقها) بمحذوف المضاف (هذه المدات) الثلاث الواو والياء والالف  
وبعضهم يوجبها مع الالف فى يادون وثلاثا يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء  
المتكلم المقبولة الفا نحو يا غلاما (فى) (حال) (الوقف) لافى حال الوصل ظرف  
لجاز المقدر او المضاف المحذوف (ليانها) اى لبيان هذه المدات بكما لها لاسما الالف  
لحقائها واذا جئت بعدها بهاء ساكنة ثبت وتظهر كما الظهور (ولا يندب)  
بالبناء للمفعول (من قسم المندوب المتفجع عليه عدما) قيده بقوله لا المعروف  
لان الاحتياج اليه انما يكون فى هذا القسم لانه يشترط التعريف فى المتفجع عليه وجودا  
بل لا يلزم مثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه بدون تعريف لان الاصل فى الندبة المتفجع عليه

لاخبار بالرفعة من النكرة  
ومنعت سيويه الامتناع  
فى المبتدأ المضمن لمضى  
الاستفهام وابن الحاجب  
منع كون من نكرة وكانه  
اشار الشارح الى هذا المنع  
حيث قال فان معناه اهذا  
ابوك ام ذلك ولم يقل فان  
معناه اى رجل ابوك لكن  
فى قوله وهذا مذهب  
سيويه خلاف هكذا قيل  
وليس كذلك فان المصنف  
من هو مذهب سيويه  
وهو لا يمنع كون من ونحو  
نكرة بل يقول به كاصريح  
فى الايضاح وغيره كيف  
ولا يشعور هذا المنع الامن  
رجل زاهل من حدى  
المعرفة والنكرة وحاشاه  
عن ذلك وما ان تفسر  
الشارح قدس سره يشعر  
يكون من معرفة تكلا  
والاستدلال على ذلك  
بالعدول عن التفسير باى  
رجل ابوك يحكى عن الراى  
السقيم فان التفسير بذلك  
لا يراز معنى الاستام  
المشتل عليه مما يستقيم  
فان اى رجل محتاج نفسه  
فى ذلك الى التفسير كذلك  
(قوله) او كما متساويين  
قيل لولا كنى به من قوله  
او كما امرتني لكننى الا  
انه هرب من الحمل  
على التساوى فى مرتبة  
التعريف فالمراد التساوى  
فى جهة الوقوع مثلاً  
وقد ذكر فى بعض  
المعبرات ان المبتدأ والخبر  
اذا كان معرفتين من غير  
قرينة مميزة وجب التقديم  
ولا يشترط التساوى بينهما

عدما ولذا يشترط فيه التعريف دون المفتجع عليه وجود اوفى الرضى واما المنفجع منه فانك تقول وامصيناه وليست بمعرفة انتهى (الا) (الام) (المعروف) (الذى اشهر المندوب) بين الناس في حال حياته (به) سواء بالعلم الخاص او الكنية او اللقب ولذا قال المصنف المعروف اى المشهور ولم يقل الا العلم ولا المعرفة (ليعذر) بالبناء للمفعول (الناب) اى ليقبل عذره بين الناس (بمعرفته) اى باشتهاره بينهم (في ندبته) متعلق بقوله ليعذر (والتفجع عليه) عطف على ندبته اى لعذر الناب في تفجعه على المندوب ويشاركه فيه اذا كان الامر كذلك (فلا يقال وارجله) على وجه الندبة والتفجع ولا يقال ايضا امرأته اذا ما اشهر هذا اللفظ اى بلفظ رجل بين الناس (مندوب خاص) يعنى لم يشتهر بين الناس ان يقال لشخص معين رجل بحيث صار علما له فاذا اطلق رجل وندب وقيل وارجله (انتقل الذهن) اى ذهن السامعين (اليه) الى ذلك الشخص لان المراد بقوله الا الاسم المعروف الاشهار بين الناس في حال حياته كيف ما كان وفي الرضى ونعنى بالمعروف المشهور علما كان او لا فلو كان علما غير مشهور لم يندب فلا يقال واحده من المعارف ولو لم يكن علما وكان مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته سواء كان تعريفه قبل الندبة او يحرف الندبة وتقول وامن قلع باب خيراء وامن حفر بئر من ماء لاشتهار هما انتهى (ويعرف) بالبناء للمفعول وناثبه ما استكن فيه راجع الى مندوب خاص (به) اى بهذا اللفظ والجملة عطف على جملة انتقل اى ويعرف ذلك المندوب بهذا اللفظ اى بقول وارجله (ليعذر الناب) اى ليقبل عذره (بالندبة) والتفجع (عليه) (وامتنع) هذه مسئلة ابتدائية لبيان ان الحاق الف بالندبة بصفة المندوب متتم ويجوز ان تعطف على جملة ولا يندب الا المعروف ولا يجوز ان تعطف على قوله لا يقال وارجله لانه يلزم منه ان تكون متفرعة لقوله ولا يندب (الحاق الالف) اى الف بالندبة (بصفة المندوب) اى بآخر صفته (بل يجب ان يلحق بالموصوف) يعنى بل يجب إلحاقها باخر الموصوف (مثل وازيداء الطويل) بالحاق الف بالندبة وهاء السكت باخر المندوب والموصوف وبين وجه امتناع إلحاق بقوله (لان اتصاله) اى الموصوف (بالصفة) والصفة بالموصوف (ليس) ذلك الاتصال (كاتصال المضاف بالمضاف اليه) والمضاف اليه المضاف (لانه) اى لان المضاف اليه (جى به) اى بالمضاف اليه (التمام المضاف) وان كانت الاضافة لفظية لقيام المضاف اليه مقام التثوين من المضاف الا يرى انها قيد التخفيف مطلقا والتعريف والتخصيص في المعنوية فلو لم يكن الاتصال اتم لما افادت التخفيف اى التعريف والتخصيص (فهو) اى المضاف اليه (كجزء) منه اى من المضاف فكأن كلمة واحدة (بخلاف الصفة) مع الموصوف (فانه جى بها) اى بالصفة (بتمام الموصوف) من غير احتياجه الى متمم (للتخصيص) كفى التكرات (او التوضيح) كفى المعارف غالبا فتكون الصفة اجنبية من الموصوف المندوب فلم يحز إلحاق الالف الا باخر الموصوف لان الالف بالندبة لا تلحق الا باخر المندوب والمندوب

لان كون المبتدا والخبر متساويين لا يكاد يوجد بخلاف ما اذا كان منها نكرة متخصصة سالحة لان تقع مبتداهما لا يكونان الا متساويين لعدم التفاوت بين التكرات المتخصصة ومن ذلك ظهر سقوط ما قيل وظهر ايضا كون تعميم الشارح قدس سره فيه وكذا قوله في اصل التخصيص لا في قدره (قوله) اى تقديم المبتدا على الخبر في هذه الصورة قبل ليس الجزاء مقيدا بقوله في هذه الصور والا لكان القيد لقوا لاغناء الشرط عنه فينبى ان يحمل على انه اشار الى ان الجزاء جزء لشرط متعددة ولقد نبهت سابقا ان مثل قوله هذا اغايرنى به ليحسن بل يمكن التفصيل بكلمة اما (قوله) او بالبدلة عن الفاعل اذا كان متنى او مجموعا قيل وجوب التقديم في هذه الصورة مختلف فيه فلو حل مذهب الكتاب على عدم الوجوب لكان احق وايسر بذلك (قوله) واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدور الكلام قال في الامالى والايضاح انما يجب ذلك لما قرر من انهم يقدمون ما يدل على قسم دون غيره من اقسام تحرف الشرط والاستفهام والنفي والتثنية والترجي والتشبيه والنداء وانما كان كذلك لانهم قصدوا تبين القسم المقصود

بالتميز عنه ليعلمه السامع  
من اول الامر ليخرج  
ففيه للمعده فانه لو كان  
مؤخر الجواز السامع عند  
سماعه اول كلامه ان يكون  
ذلك من كل واحد من  
اقسام الكلام فيبقى في حيرة  
واشتغال خاطر واشترط  
ان يكون مفردا ليخرج  
عنه مثل زيد هل قام ابوه  
وزيد من ابوه فانه وقع جملة  
وقد تقدم ماله صدر الكلام  
اول جملة فعل هذا الوكيل  
زيد ان لم يحجز وانما وجب  
ان يكون ابن خيرا الا انه  
مع زيد جملة فلا بد ان  
يكون اما مبتدا واما  
خبر او لا جاز ان يكون  
مبتدا لانه يلزم ان يكون  
خبره مطابقا له في المعنى  
وليس زيد مكانا ليصح  
الاخبار عن المكان به واذا  
بطل ان يكون معين مبتدا  
ان يكون خبرا وصح لما  
ثبت من صحة الاخبار  
بالظروف باعتبار مصلحتها  
بها كقولك زيد امامك  
والقتال يوم الجمعة لان  
المعنى زيد مستقر امامك  
والقتال حاصل يوم الجمعة  
فلما استقرت ذلك  
في الظروف صح وقوعها  
اخبارا فوجب كون ابن  
خبر او بطل ان يكون مبتدا  
او وجب تقديمه لما تقدم  
ولكن هذا هل ماذكر منك  
فانه من جملة الدقائق  
الواجبة معرفتها لارباب  
التحصيل وبذلك قد سبق  
ما قاله الشيخ الرضى اعلم  
انه لا يقع من جملة مقتضيات  
الصدر خبرا مفردا الا  
كلمة الاستغناء او مضافا  
لا بد ان ما قام زيد ما عجب

ليس الا الموصوف فتلحق باخره سواء جى بصفة او لا (فلهذا) اى للفرق بين ما كان  
المتدوب مضافا وبين ما كان موصوفا (جاز) الحاق الف التديبة باخر المضاف اليه للمضاف  
المتدوب (مثل يا امير المؤمنين) والمتدوب هو الامير الا انك لما اردت تدبة المضاف الى  
المؤمنين لا مطلق تدبة الامير فلو اطلق الالف بالمضاف لا تفصل من المضاف اليه مع انها  
كلمة واحدة لحقها بالمضاف اليه مع انه ليس بمرد لان المراد هو المضاف فقط كما تقول  
ملكك حب زمان وان لم تكن ملكك الا الحب فقط (ولم يحجز) الحاقها باخر صفة المتدوب  
(مثل وا زيد الطويله خلافا لليونس) اى خالف يونس خلافا للجمهور لان المخالف  
هو يونس لا الجمهور ويجوز ان تسند المخالفة اليهم دونه الا ان اسناد المخالفة الى واحد  
اولى من اسنادها الى الجملة (فانه) اى يونس (يجوز) من التجويز (الحال الالف)  
اى الف التديبة (باخر الصفة) او باخر صفة المتدوب كما يجوز الحاقها باخر المضاف اليه  
فيجوز عنده وا زيد الطويله كما يجوز اتفاقا وامير المؤمنين (فان اتصال الموصوف  
بالصفة) مطلقا (وان كان) الاتصال (في اللفظ) يعنى وان كان الاتصال اللفظي بينهما  
(اقص) خبر كان لتتام الموصوف ولعدم قيام الصفة مقام شئ من الموصوف كقام  
المضاف اليه مقام شئ من المضاف كالتون ونونى التثنية والجمع على حدهما (من الاتصال)  
اللفظي الواقع (بين المضاف والمضاف اليه) لما قلنا اتفاقا ان المضاف اليه قائم مقام تنوين  
المضاف او نونه فكان الاتصال اللفظي بينهما اتم من الاتصال اللفظي بين الصفة و  
الموصوف (الا انه) اى الاتصال بين الصفة والموصوف (اتم منه) اى من الاتصال  
الواقع بين المضاف والمضاف اليه (من جهة المعنى) فالاتصال اتم في التركيب التوصيفي  
والاضافي لكن الاتية في التركيب الاضافي في اللفظ وفي التركيب التوصيفي في المعنى  
فنظر الجمهور الى الاتصال اللفظي فجوزوا الحاق الالف باخر المضاف اليه وهذا هو  
المختار لكونه من وظيفة الفن ويونس الى الاتصال اللفظي او المعنوي فيجوز الحاقها  
في آخر الصفة كاجوزها في آخر المضاف اليه (لاتحادها) اى لاتحاد الموصوف مع  
الصفة (بالذات) يعنى يصدق احدهما على ما يصدق عليه الاخر (فان الطويل) في قولك  
وا زيد الطويل (هو زيد لا غير) يعنى ان الطويل يصدق على ما يصدق عليه زيد من  
الذات فاتحادا من جهة المعنى ومن جهة الاعراب ايضا وغيرها على ما سياتى  
في بحث التثنية (بمخلاف المضاف والمضاف اليه) سواء كانت الاضافة حقيقية  
او غيرها (فانها متغايران) في الذات حيث لا يصدق احدهما على ما يصدق عليه  
الاخر فان ذات زيد في قولك غلام زيد وضارب زيد غير ذات غلام وضارب  
وان كان يصدق في بعض الصور مثل خاتم فضة وحسن الوجه الا انه اعتبارى  
تامل وفي الاعراب ايضا وغيره من الاحوال التي جرت بين الصفة والموصوف  
(وحكى) مبنى للفاعل (يونس) بالرفع فاعل (ان رجلا ضاع له قدحان) تثنية قدح



فتح القاف والذال المهملة وهو ظرف صغير يكتفى ما فيه من الماء الواحد فقط وجمعه  
 اقداح كذا في انصراح وفيه تفصيل (فقال) عندئذيتها (واجمعتي الشاميته والجمعة)  
 بضم الجيمين وسكون الميم الاولى وفتح الثانية وبعد الثانية تاء الواحدة (القدح) من  
 الحشب ويقال ايضا لعظم الرأس المشتمل على الدماغ ويقال لقييل من العرب كذا  
 في الصراح لكن المراد ههنا الاول واصله واجمعتاه فلما اضيفتا الى ياء المتكلم انصب  
 وسقط النون بالاضافة فادغم ياء الاعراب فياء الاضافة فصار واجمعتي المنسويتين  
 الى الشام لكونهما معمولتين فيها او محمولتين منها والشام اسم بلدة مشهورة وأما  
 يقال لها شام لكونها في شمال القبة وكأنه مخفف من الشمال (ويجوز) (لقيام قرينة)  
 أي وقت وجود علامة تدل على ان يمحذوفة (حذف حرف النداء) وهي يافقط لانه  
 لا يجوز حذف غيرها لكونها اصل الباب ولكثرة استعمالها دون غيرها لانها تستعمل  
 في المنادى القريب والبعيد والمتوسط دون غيرها لانه يستعمل اما في القريب فقط  
 كالهمزة واما في البعيد لا غير مثل اياها او في المتوسط فحسب كاي ويجوز فيها  
 الذكر والحذف (الا) (اذا كان) حرف النداء يعني يا خاصة (مقارنا) (مع اسم  
 الجنس) يعني داخل عليه (ويغني) المص (به) أي اسم الجنس (ما كان نكرة) سواء  
 كان ذلك الاسم مضافا كغلام رجل او غيره كغلام ورجل وفيه رد على من قال المراد  
 باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه لان غلام رجل اسم جنس مع انه لا يصح دخل لها  
 عليه (قبل) دخول حرف (النداء) عليه (سواء) تعريف أي صار ما دخل عليه حرف  
 النداء معرفة (بالنداء) أي بدخول حرف النداء لقصد تعريفه (كبارجل) ورجل  
 لكون مقصودا بالنداء صار معرفة بدخول حرف النداء عليه فبني على الضم لكونه  
 منادى مفردا معرفة (او لم يعرف) أي لم يصرف معرفة لان دخول حرف النداء لا يوجب  
 تعريف ما دخل عليه ما لم يقصد تعريفه واذا لم يقصد يبقى على ما كان فلا يكون معرفة  
 فينصب (مثلا يارجل) سواء كان مفردا نكرة او مضافا الى النكرة مثل يا غلام رجل  
 او مضارعا له مثل يا طاعا جيل (لان ندا) أي لان ندا اسم الجنس (لم يكن كثرة ندا)  
 العلم يعني لم يكن كثيرا مثل ندا العلم فان ندا يكون كثيرا لان الانسان لا ينادي الا من  
 يعرف باسمه العلم او بكنيته او بقلبه غالبا ولا ينادي باسم جنسه الا نادرا (فلو حذف  
 منه) أي من قولك يارجل او يارجل (حرف النداء) وقيل رجل او رجلا (لم يسبق)  
 من سبق يسبق وبابه ضرب (الذهن) أي ذهن السامع او ذهن المنادى (الي انه)  
 أي الى ان اسم الجنس الذي حذف النداء منه مثل رجل في يارجل او رجلا في يارجل  
 (منادى) حتى يتوجه الى المنادى فيجيبه بما اراد (والاشارة) (أي والا) اذا كان  
 مقارنا (مع اسم الاشارة) يعني الا اذا كان محرف النداء داخل على اسم الاشارة فانه  
 لا يحذف (لانه) أي لان اسم الاشارة (كاسم الجنس في الابهام) فلو حذف حرف

(النداء)

فيه تقديم الخبر لضمته النفي  
 لان الواجب تقديم النفي  
 مطلقا دون دخوله على  
 الخبر حتى يكون الخبر  
 هذا لتوكيد واجب  
 التقديم كيف وهذا ما  
 لا بد منه من له ادنى حظ  
 من العربية والعجب  
 ان الراد اورد بهذا  
 سؤالا هل نفسه بانه ينبغي  
 ان يجب تقديم الخبر في  
 زيد لا قائم لانه تضمن الخبر  
 معنى النفي واجاب بان  
 مقتضى صدر الكلام ما يفيد  
 معنى الجملة وفي زيد لا قائم  
 لا يفيد حرف النفي معنى  
 الجملة وانت خبير بانه لم يدر  
 معنى التفسير وكأنه اراد ان  
 النفي هنا لا يخرج الكلام  
 عن الايجاب لانه معدول  
 وليس بالب لكونه غفل  
 من عدم الفرق بين  
 المعدول والسال عند  
 اهل العربية في الاندراج  
 تحت النفي المماثل للثبوت  
 واطلاق النفي عندهم  
 (قوله) او كان الخبر بتقديمه  
 مصححا لان المصحح  
 لكونه مبتدأ وهو نكرة  
 تقديم هذا الخبر عليه فاذا  
 اختر زال المصحح فوجب  
 بطلانه لفقدان مصححه كما  
 اوضح نفسه قدس سره  
 وما قيل احترق بتقديمه من  
 كون الخبر بتأخيره  
 مصححا لكونه مبتدأ نحو  
 زيد قائم فان زيدا انما يصح  
 كونه مبتدأ لتأخير قائم حتى  
 لو تقدم فان يجب كونه  
 فاعلا من جملة الاوهام  
 (قوله) أي كان لتعلق الخبر  
 التابع له قبل لم يقل المصنف

التداء منه لم يسبق الذهن الى انه منادى مثل يا هذا ويا هذا ويا هؤلاء فاذا قيل هذا وهذا وهؤلاء لم يعلم المشار اليه باحدها انه نودي اليه او اشير اليه والا اذا كان مقارنا مع المنادى (المستغاث) سواء كان مستغاثا باللام او مستغاثا بالالف (والمندوب) سواء كان مندوبا بواو او يافا فانه لا يحذف حرف النداء وحرف الندبة منها بل يجب ذكرهما فيهما (لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام) لان مد الصوت مطلوب في الاستغاثة ليلحقه المستغاث سريعا لان المستغاث اذا مد صوته فيهما يعلم المستغاث انه احوج الى الاستغاثة فيلحقه بسرعة فيعينه ومطلوب ايضا في الندبة ليسمعه من هو قريب منه ويبعد فيكثر من يدعو للمندوب لان المقصود الاصل من الندبة الداء بالخبر للمندوب (والحذف) اي حذف حرف النداء والندبة (بنافه) اي يمنع مد الصوت لان المد لا يكون الا بزيادة الحروف والحذف ينفي الزيادة فيجب ذكر حرف النداء او الندبة فيهما فاعلم ان مالا يحذف منه حرف النداء من المنادى اربعة اسم الجنس واسم الاشارة والمستغاث والمندوب (فبقى على هذا) اي على ما استثنى (من المعارف) حاله من قوله العلم واما عطف عليه لان من البيان اذا كان ما قبلها معرفة تكون حالا قدم الحال ههنا على صاحبه اختصارا لانه لو لم يقدم يلزم ذكر الحال بجنب كل ذي حال فيطول الكلام به وايضا اذا كان ذو الحال معرفة يجوز تقديم الحال عليه (التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم) بالرفع لانه فاعل سواء كان مضافا او مفردا مثل يا عبد الله ويا زيدو (سواء كان) حذف حرف النداء مقارنا (مع بدل) شي (عن حرف النداء) المحذوف ليكون كالعوض عنه (كلفظة الله) اذا جعل منادى ثم حذف حرف النداء (فانه) اي الشأن (لا يحذف) منه (اي من لفظة الله حرف النداء مقارنا مع شي (لا) مقارنا (مع ابدال الميم المشددة منه) اي من حرف النداء في آخره (نحو اللهم) اصله يا الله حذف حرف النداء لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باي او باسم الاشارة على ما سبق الا انه لما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة كما سبق ايضا ولكثرة ندائها لم يحذف الحرف الامع البدل لثلاث يكون اجحافا وانما عوض في آخره تبركا باسمه تعالى وتعتظيا لشانه وانما قدم حرف النداء عليه لوجوب الصدارة فيها هذا مذهب البصريين والكوفيين ايضا وقال الفراء اصله يا الله انا بالخبر فخفف يحذف الهمزة وحرف النداء والضمير المتصل من انا فبقى الميم المشددة فكتبت بانطة الة قليل اللهم وليس بوجه لانك تقول يا اللهم يا اللهم وقد يزداد ما في آخره \* وما عليك ان تقولى كلما \* سبحت او صليت يا الله ما \* اردد علينا شيئا مسلما \* (او غير بدل) من حرف النداء (نحو يوسف) والاصح انه عبران وقيل عربى ولاصل يوسف من آسف يوسف من الافعال الا انه غير من الكسرة الى الضمة كما غيرت الاعلام المنقولة (اعرض) اسر من الاعراض (عن

او الجزء الخبر ولم يفسر الشارح التعلق بالجزء ليشمل مثل قرين كل رجل ضيقه والاحصر الاوضع ان يقول اي لتعلق الخبر الذي يتمتع تقديمه عليه وانما اراد بالتعلق مثل تعلق الجزء بالكل دون تعلق الفاعل بالمعول لان التعلق الخبر تعلق العامل بالمعول ضمير اى المتبدا في مثال على الله عبده متوكل مع انه لا يجب تقديم الخبر وقد يقال اراد تعلق الجزء بالكل دون المعول بالعامل ليشمل مثل قرين كل رجل ضيقه والفضل للمتقدم وليس مما يلتفت اليه كما ترى ثم ان الشارح قد سره بخلاف تفسيره ذلك وتقييده بشك النجعة يستدعى كون الخبر حصل وقد صرح بان الخبر هو قوله على النمرة وذلك لوجهين احدهما انه يلزم على هذا التقدير كون الجار متبوعا وخبرا على خياله كما ينطق به قوله تبعية يتمتع معها تقديمه على الخبر وذلك بدسرى البطلان واما اذا ارد بالخبر ما هو الخبر في الحقيقة صح البيان والثاني انه لا يخرج بذلك نحو على الله عبده متوكل لظهور ان الامر فيه كذلك وانما يخرج بان كان المراد بالخبر ما قلناه والاول وان سلم اندفاعه بما قاله قدس سره لكن الثاني باقى لا مرد له (قوله) او كان الخبر خبرا عن ان الخبر حجة الواقعة مع اسمها

هذا القول ولا تذكره واكتفه فأنك محقق صادق (اي يابوسف) فحذف حرف النداء بقرينة المقام اختصارا لان المقام مقام النداء (و) (لفظه اى) واية عطفت على المعلم اى فبقى من تلك المعارف لفظة اى واية لكن لا مقابل (اذا وصف) كل واحد منهما (بذى اللام نحو) ايتها الرجل (وايتها العير) (اي يايها الرجل) ويايتها العير حذف حرف النداء لانه اذا جاز حذفه من العلم فجوازه من مثل هذا التركيب اولى لنقله وهو ظاهر (او) اذا وصف (بالموصوف بذى اللام نحو ايتها الرجل) ويايتها المرأة (اي يايها الرجل) ويايتها المرأة فالخذف ههنا اولى من الاولين لطول الكلام وزيادة هذا وهذه لانه كلما زاد اللفظ زاد نقله (فلا يجوز الحذف) اى حذف حرف النداء من اى واية ولا (من ايتها) او ايتها (من غير ان يتصف) اى واية و (هذا) وهذه اى احدى هذه الكلمات (بذى اللام) مثل ايتها الرجل ويايتها المرأة ويايتها الرجل ويايتها المرأة لان هذا اسم من اسماء الاشارة وقد عرفت ان اسم الاشارة لا يحذف منه حرف النداء وكذا هذه واذا وصف بذى اللام صار معرفة وكذا اى واية اسم جنس وصف به صار ايضا معرفة قلزم اتصاف اى واية وهذا وهذه بذى اللام اذا اريد حذف حرف النداء منها (والمضاف) بالرفع عطفت اما على لفظة اى او على العلم اى فبقى من تلك المعارف الاسم المضاف بالاضافة المعنوية (الى) المعرفة (اى معرفة كانت) من المعارف التى هى المضمر والعلم الخاص والمبهم والمعرف باللام والمضاف اضافة معنوية لانه حينئذ يكون معرفة ايضا فيدخل فى المعارف التى يجوز حذف حرف النداء منها نحو غلامى افعل كذا و (نحو غلام زيد افعل كذا) وغلام هذا الرجل وغلام الرجل وغلام الذى كان عندنا امس فى مقام النداء (و) بقى (الموصلات) ايضا لانها من المعارف (نحو من) موصل منادى حذف حرف النداء منه (لا يزال محسنا) صلته فنادا واولا فدا بقوله (احسن اليه) امر من الاحسان وجعله ايضا قرينة لكونه منادى لان الدعاء بالاحسان يقتضى سابقة النداء (واما المضمرات فشذوذها) وان كانت من المعارف بل كانت امرها لان العاقل الصاحى لا ينادى نفسه فذيج ضمير المتكلم وفى الخطاب تجمع علامتا الخطاب الياء وضمير الخطاب والغائب يقتضى سابقة المرجع وهذا الشرط فلما يوجد ولذا قال وشذ ولم يقل ولم يجز وما يكون نداؤه شاذا فكيف يجوز حذف حرف نداؤه (نحو يا انت ويا اياك) ويا اياى ويا هو ويا انا ويا نحن (وشذ) (حذف حرف النداء من اسم الجنس) لكونه مخالفا لما هو القياس (فى) قول القائل (اصبح ليل) اصبح بفتح الهمزة امر من الاصباح (اي صر صبحا) فيه اشارة الى ان اصبح امر من الافعال والهمزة للصيرورة والدخول فى الشي اى ادخل فى الصباح كفى قولك اصبح الرجل وقوله صر ايضا امر من صار يصير على وزن خل يعنى (باليل حذف حرف النداء) وهو يا (من الليل مع انه اسم جنس) لا يحذف منه حرف النداء كما عرفت (شذوذها)

(مخالفا)

وخبرها الاول بالفرد مبتدأ قبل لما كان الخبر من ان لا يصلح ان يكون خبرا من المبتدأ اراد الشارح التنبيه على ان فى الكلام مسامحة والمراد انه خبر عما يتركب من ان ولم يتعرض لاصلاحه لظهوره بعد التنبيه على مسامحة قبل كلام المصنف على ظاهره اذ قولنا عندى خبر فى التحقيق من معنى ان لان عندى انك قائم فى تأويل عندى تحقق قيامك والتحقق معنى حرف التحقيق الذى هو ان وكلام ليس بصواب اما الاول فلانه لا خلل ولا تسمع فى كلام المصنف ولم يرد الشارح بقوله ذلك التنبيه عليه بل اراد بيان كون الكلام من قبيل الاكتفاء كما يشهد به القطع المعارف بالسلب اللفظ واما الثانى فلانه مع كونه خرقا للاجماع ومخالفا لصريح كلام المصنف فى غير هذه المقدمة يدل على بطلانه اللفظ والمعنى (قوله) اذفى تأخير خوف لبس ان المفتوحة بالكسورة فأنك لو جئت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة اما ظرفا نحو ان زيدا قائم عندى او غير ظرف نحو ان زيدا قائم حقا لا شبهة المفتوحة بالكسورة ولم يرفع الفتحة الخفية ليس لكون الموقع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة كما يجي

مخالف للقياس (قالت) اى هذا القول (امرأة امرئ القيس) حين رقت اليه وذلك  
لانه قد ارتضع كلبة في طفولته فكلماعرق فتوح منه رايحة الكلب فلما أصبحت  
اخذت منه الطلاق قيل هي ام جندب وسألها عن ذلك فقالت انت ثقيل الصدر خفيف  
المعجز سريع الاراقة كناية عن كثرة نومه وقلة وطئه (حين كرهته) متعلق بقالته وهذا  
مثل يضرب في شدة طلب الشيء وقيل يستعمله المقوم قياسا لموروده (و) شذا ايضا  
(في) قوله (افتد) امر من الافتداء وهو بالفارسية باز خريدن خود بنحشيدن همه چیز  
شما بما يعنى هبه كردن بما (مخنوق) (اى يا مخنوق قاله) اى قال هذا الكلام وهو افتد  
مخنوق (شخص وقع في الليل على) رجل (ثام مستلق) يعنى على ظهره وهو سليك بن  
السلكة (فخفته) بكسر النون لان من باب علم اى فشرع وقصد ان يخفقه (وقال افتد  
مخنوق) فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر ثم ضغطة سليك فضرط من ضغطة فقال  
له ايضا سليك اضرطوا انت الاعلى اى اضضرطوا انت تريد ان تخفى قاعد اعلى صدرى  
(حذف حرف التداء عن المخنوق) بقرينة اللام (مع انه اسم جنس) والقياس ان لا يخذف  
حرف التداء (شدوذا) تمييز لان ما خالف القياس يكون شاذا ثم صار مثالا يضرب للحرص  
على تخليص النفس من الورطة الشديدة قياسا على مورده (و) شذا ايضا حذفها (في)  
(اطرق) امر من الاطراق وهو طأ طأة الرأس يقال بالفارسية خاموش بودن وجشم  
در پيش افكندن وسرفرو كردن (كرا) (اى يا كروان) على وزن زوان طائر  
طويل العنق والرجل والمنقار قيل يقال له بالتركي بالقجين كذا فى الدستور وقيل يقال  
بالفارسية كانك وجمعه كروان بكسر الكاف وسكون الراء وكروان وقيل الجرارى  
وهو المراد ههنا ويحتمل ان يكون الباني (وفيه) اى فى اطرق كرا اوفى كرا من اطرق  
كرا (شدوذا) حذف حرف التداء من اسم الجنس) بدل من شدوذا بدل البعض او  
خبر مبتدأ محذوف (وترخيم غير العلم) واعرابه كالاول لان ترخيم ما لم يكن علما  
مخصوص بذى التاء المتحركة للتأنيث لانه فى ترخيم العلم ليس بشرط وفيه شدوذا آخر  
وهو جملة اسماء برأسه ذكره الهندي ولم يذكره الشارح لانها من قوله وقد يجعل  
اسما برأسه لان ما يكون قليلا يكون شاذا او لان جعله اسما برأسه لا يكون شاذا عند الشارح  
لان كون الشيء قليلا لا يوجب شدوذا (قيل هي) اى هذه العبارة اى اطرق كرا  
(رقية) وهى بضم الراء المهلة وسكون القاف وبعدها ياء متناة من تحت دعاء وافسون  
يجي جمعه رقى يقال رقى اذا دعابها فهو راق اى داع وبابه ضرت (بصيدون) اى يصيد  
العرب (ها) اى بهذه الرقية والدعاء (الكروان يقولون) اذا ارادوها (اطرق  
كرا) اطرق كرا (ان النعامة) وهى طير يذكرو يؤث والتعام الجنس مثل حمام وحمامة  
وجراد وجرادة كذا فى الصحاح ويجوز الكسر فى ان والفتح يعرف بالتأمل (فى)  
القرى (خبر ان بضم القاف وفتح الراء جمع قرية والقياس فى جمعها قراء كطية

فى باب حروف المشبهة  
بالفعل ولا يرفع جمى خبر  
المبتدأ به خبر ان اللبس  
ايضا وربما يظن انه خبر  
لان المكسورة او يظن  
فى الطرف تعلقه بخبر ان  
واذا تقدم الخبر على ان  
عرف انه خبر المبتدأ وانه  
ليس فى خبر ان المفتوحة  
اذى حرف موصولة  
ويجى فى باب الموصول  
ان ما حيز الصلة لا يتقدم  
على الموصول ولا فى حيز  
المكسورة لان لها الصدر  
فاذا تبين ان المقدم خبر  
والمكسورة مع اسمها  
وخبرها لا يصح ان يكون  
مبتدأ لانها جملة والمبتدأ  
مفرد تبين ان ما بعد الخبر  
هى ان المفتوحة لا غير وقد  
ذكروا هنا وجهين  
آخرين اورد هما  
فى الفرح منها على ضعف  
كل منهما بصيغة التبريز  
حيث قال كانهم قصدوا  
التنبيه من اول الاصل  
بتقدم الخبر على التاء  
المفتوحة خوفا من ان  
تلبس بموضع المكسورة  
وقيل انما فعلوا ذلك  
ليفرقوا بينهما وبين ان التاء  
بمعنى لعل لان تلك لا تكون  
الاصدر الكلام فخالفوا  
هذه صدر الكلام ليحصل  
الفرق بينهما من الاول  
الاصر وقيل انما فعلوا ذلك  
كرهية بقاء ان المفتوحة  
عرضة لدخول العوامل  
الابتدائية فيؤدى الى  
دخول ان المكسورة  
عليها لانها من جلتها  
فيؤدى الى اجتماع ان وان

وطلباء القرية بالكسرة لفة يمانية ولعلها جمعت على ذلك مثل ذروة وذرى ولجبة ولحى  
كذا في الصحاح آخرها فأرى هنا كرى (فيسكن) عن الحركة والطيران اذا سمع  
هذه الرقية اما لاصفائه اليها ولكماله حماقه (ويطرق) رأسه امتالا لمرحلة (حتى  
يصاد) اى فيصا دبان يلقى عليه ثوب او شبك او غيرها ثم صار مثلا لمن تكبر وقد تواضع  
من هو اشرف منه قياسا لمورده (والمنعنى ان النعام الذى هو اكبر منك) جسما واعسر  
ضبطا او صيدا (قد اصطيد وحل) بالبناء للمفعول فيهما (الى القرى) وقسم فيها  
واكل (فلا تخلى) من التخلى اما بالبناء للمفعول معناه بالفارسية بس خالى كذا شته  
نمى شوى توى واما بالبناء للفاعل معناه (بس خلاص نمى شوى تواز دست ماء) (ايضا)  
كالم يخل النعام ولما فرغ من بيان جواز حذف حرف النداء وبيان ما يجوز حذفه  
منه وما لا يجوز اراد ان يبين جواز حذف النادى ايضا منها بقلته فقال  
(وقد يحذف) قد للتقليل لكون ذكر النادى اصلا والاصل يكثر لكنه يجوز  
حذفه لكونه فضلا من الكلام على قلة (النادى) سواء كان مبنيا او معربا (لقيام قرينة  
جوازا) اى حذف جازا (نحو الا يا سجدوا) (بتخفيف الى) بفتح الهمزة واللام بناء  
(على انه حرف تنبيه) وحروفه ثلاثة اما والاوها يصدر بها الجمل كلها كيلا يغل الخاطب  
عن شئ مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه على ماسياتى (و) لفظ (يا حرف) من  
حروف النداء اى يا قوم اسجدوا) ولذا كتبت منفصلة واسجدوا امر مخاطب من  
سجد يسجد وبابه قتل وهذا كتب في اوله همزة للوصل ابتداء ودرجا (والقرينة) الدالة  
على حذف النادى جوازا (امتاع دخول) كلمة (يا على الفعل) مطلقالا لنداء لما كان  
من خصائص الاسم لانه لا ينادى الا الاسم اختص حروفه بالاسم كان الجر لكونه  
مخصوصا بالاسم اختص حروفه ولان النداء لا يكون الا ما يدل على الذات والفعل  
عرض لبقاءه فكيف ينادى (بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد الالانه) اى لان قوله  
الا يسجدوا حينئذ (ليس من هذا الباب) اى من باب حذف النادى جوازا (فان ان)  
بفتح الهمزة وسكون النون التى هي مدغمه فى لالان اصله ان لا (ناصبه لا) فعل المضارع  
لكونها من الحروف التواصب العاملة فيه وهى اربعة ان كن اذن على ماسياتى (ادغمت  
نولها) اى نون ان الناصبة (فى لام لا) بعد قلب النون لا ما وبلا قلب اقرب مخرجهما ولذا  
تبدل النون من النون فى لعل اصله لعل فصار الامثل هلا (ويسجدوا فعل مضارع)  
مبنى للفاعل ولذا كتبت الياء المتصلة بسين سجدوا بلا همزة (سقط نونه) اى نون الجمع  
(بالنصب) اى بحرف النصب وهو ان المدغمه فى اللام وفى تفسير القاضى اى قصدهم لان  
لا يسجدوا اوزين لهم ان لا يسجدوا على انه بدل من اعمالهم او لا يبتدون الى ان  
لا يسجدوا وقرأ الكسائى ويعقوب الا بالتخفيف على انها للتنبيه والنداء ومناداه محذوف  
اى الا يا قوم اسجدوا كقوله الا يا سمع حتى تفتك غطه فقلت سمعا فاعطى واصبى

وهم بكرهون اجتماع  
حرفين بمعنى واحد وقد  
ذيف فى الامالى الثانى  
واختار الاول منهما قاطلا  
ومدخل من جهات منها  
انه يلزم من كونه من باب  
ما يصح دخول العوامل  
عليه ان يدخل جميعا عليه  
لان من زيد من جلة هذا  
الباب ولا يدخل ان جميع  
بها عليه ومنها انه يقولون  
حق ان زيدا منطلق  
ومعلوم ان دخول ان مع  
تقديم الخبر مجتمع ومنها  
ان الاتفاق على جواز  
وقوع ان مبتدأ بعد اذا فى  
مثل قولهم (اذا انه عبد  
الغيا الهازم) فكان يجب  
عندهم انه لا يجوز لانه  
مبدا لدخول العوامل عليه  
ومنها انه يجب ان يفتح ان  
بندولا والاصرفه على  
ما تقدم فى الاالا انه فى  
لولا واجب وفى اذا جاز  
ولوفيل لانه يؤدى الى  
ادخال اللبس بين ان التى  
بمعنى لعل وبين ان هذه  
لأنهم يقولون ان زيدا قائم  
بمعنى لعل زيدا قائم ومنه  
قوله تعالى انها اذا جاءت  
لا يؤمنون وهذه التى  
بمعنى لعل يجب ان يكون لها  
صدر الكلام مثل لعل  
ضرورة معنى الانشاء  
فيهما فلما قصدوا الى الفرق  
بينهما قسموا خبر ما يجوز  
تقديمه فى بابه والتموه  
فيها ليحصل الفرق بالاتزام  
بينها ولا يرد على ذلك  
شئ ولذلك وقعت غير  
مقدم عليها خبرها  
فى الموضع الذى لا يقع

انتهى والموضع (الثالث) اى (من تلك) من بيانية (المواضع الاربعة) التى وجب حذف  
 ناصب المفعول به (قياسا فيها) (ما) (اى مفعول) اطلقه ولم يقيد بقوله به ليكون جنسا  
 عاما لان هذه القاعدة تجرى فى المفعول فيه ايضا كما سيأتى فى بحثه (اضمر) بالبناء للمفعول  
 (اى قدر) كذلك هذا تفسير باللازم لان الاضمار يلزمه التقدير (عامله) (الناصب له)  
 فالأضافة عهدية والجملة صفة الموصوفة (على شريطة التفسير) (الشريطة) فعيلة كالذبيحة  
 والنطيحة (والشرط) كلاهما (واحد) يعنى كلاهما اسم لصفة لكن الاول اسم بالنقل  
 من الوصفية كالذبيحة فانه اسم لما ذبحت والنطيحة اسم لما نطحت بالنقل والثانى اسم من  
 غير نقل كالضرب والقتل (واضافتها الى التفسير بيانية) كخاتم فضة وعلامة الاضافة  
 البيانية ان يصح حمل احدهما على الاخر مثل هذا الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم كذا هذا  
 (اى اضمر) اى قدر (عامله) (الناصب له) (بنا) اما مفعول مطلق حذف فعله العامل فيه  
 اى بنى الاضمار بنا او اضمر اضمارا مبنيا او مفعول له والقوة على الترتيب (على شرط  
 هو) اى ذلك الشرط (تفسيره اى تفسير العامل) اى يكون العامل الناصب له مفسرا  
 بالفتح (بما بعده) اى فعل واقع بعد المفعول به (وانما) وجب حذفه (اى حذف الفعل  
 الناصب له) (حينئذ) اى حين كونه مفسرا اى بما بعده (احترازا) مفعول له لوجب (عن الجمع  
 بين المفسر والمفسر) وانما حذف الفعل المفسر بالفتح لا المفسر بالكسر مع ان حذف  
 الثانى هو الاول حيث لا يحتاج حينئذ الى تكلف الاعتماد ليكون اولا فى الكلام اجمال  
 وابهام وثانيا تفصيل وتفسير وذلك لانه وقع فى الذهن وامكن فى النفس اذا المناسق بعد  
 الطلب اعز من المناسق بلا طلب كذا افاده علامة التفتازانى فى مطوله فحكم الناصب ههنا  
 كحكم الراجع فى قوله تعالى وان احدا من المشركين استجارك (وهو) (اى ما اضمر  
 عامله) (الناصب له) (على شريطة التفسير) (كل اسم) معرفة كان او نكرة (بعده فعل) بالرفع لان  
 فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف لان الظرف مع فاعله جملة ظرفية فى محل الجر صفة  
 لقوله اسم والمراد بالفعل الفعل المتعدي سواء كان متعديا بنفسه او غيره وسواء كان مبنيا  
 للفاعل او المفعول (اوشبهه) المراد به اسم الفاعل واسم المفعول المتعدي بنفسه او بغيره  
 و (احتزبه) اى بقوله فعل اوشبهه (عن) اسم لم يقع بعده فعل اوشبهه (نحو زيد ابوك)  
 فان زيدا فيه اسم لكن لم يقع بعده احدهما فلا يكون مما نحن فيه (ولا يريد) المصنف (به)  
 اى بقوله بعده (ان يليه الفعل) يعنى ان يقع الفعل (اوشبهه) حال كون الفعل اوشبهه  
 (متصلا به) او بالاسم بحيث لا يقع بينهما فصل بشئ من الاشياء ولذا قال بعده ولم يقل  
 ان يليه حتى لو قال ان يليه لم يصح قوله زيد اعمر و به ولا زيد انت ضارب مع ان كل واحد  
 منهما محجوب (بل) يريد به (ان يكون الفعل اوشبهه جزء) من (الكلام الذى وقع بعده  
 اى بعد الاسم ليدخل فيه) (نحو زيد اعمر وضربه) تقديره عمر وضرب زيد اعمر وضربه  
 لان اتحاد فاعل الفعل المفسر والمفسر واجب فينبغى ان يقدر الجملة التى فيها الفعل

فيه لعل فى مثل قولهم اذا  
 انه ولولا لك لانهم لا آمنوا  
 القبس الذى من اجله  
 قدموا ابوابها على بابها  
 وهذا اولى بالتعليل ايضا  
 لقوة المعنى فيه فان آمن  
 القبس قوى فى المعنى فان  
 قلت فلم اختار غير هذا  
 فى التشرح و اشار الى  
 مرجوحية قلنا لكون  
 ذلك اعرف وباليان  
 السبب على كسرة  
 ان المكسورة وقلته ان  
 يعنى لعل مع كونها محجوب  
 لى واحدا (قوله فى جميع  
 هذه الصور قيل لم يرد بيان  
 المعنى حتى يتجه ان المعنى  
 ان كان كذا كان الشرط  
 مأخوذا فى الجزاء بل اراد  
 تذكرا بربط به الجزاء  
 من الشرط وهو كل واحد  
 من هذه الصور فالاولى فى  
 كل من هذه الصور لا يلزم  
 من كون لا ارتباط بكل  
 واحد منها كون التعبير  
 كذلك اولى لظهور  
 ان التعلق بكل واحد  
 على السواء لا يستدعى شيئا  
 سوى استواء الاسم  
 فى الجميع قوله من غير تعدد  
 الخبر عنه قيل قيده  
 تصحيا بالتعليل قد ظن  
 تعدد الخبر مع تعدد الخبر  
 عنه كثيرا ومنه زيد قائم  
 وعمر و قاعدة ولم يقيد  
 بوحدة الكلام فيكون  
 المعنى وقد يتعدا الخبر فى  
 كلام واحد لانه ايضا كثيرا  
 كما فى زيد ابوه قائم فان تعدد  
 الخبر فى هذا الكلام الواحد  
 ولا ينفى انه خط صريح  
 فان تعدد الخبر مع تعدد

المفسر ليه جذا فاعلها وهذا في الفعل (وزيد انت ضارب) تقديره انت ضارب زيد انت ضارب او تضرب بناء الخطاب زيد انت ضارب لان اسم الفاعل العامل في حكم المضارع لاخذه العمل منه وهذا شبه الفعل (مشتغل) بالرفع لانه صفة فعل اوشبهه على سبيل البديل لولذا قال الشارح اى (ذلك الفعل اوشبهه) كذلك (عنه) متعلق بالاشتغال على تضمين معنى الفراغ والاعراض واليه اشار الشارح بقوله فارغ عن العمل ولا يلتفت الى قول من قال ويمنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق المجرور الثاني به انتهى لانه يجوز ان يتعلق احدا الجارين بفعل باعتبار (التضمنين والاخر بذلك الفعل بعينه بدونه تدبر ولا تنقل (اى عن العمل في ذلك الاسم) اى الاسم المنسوب بفعل واجب الحذف قياسا (بضميره) (اى بالفعل) اى بعمل ذلك الفعل اوشبهه (في ضميره) اى في ضمير يرجع الى ذلك الاسم ولذا جعل مفسرا له حتى لو لم يكون عاملا في ضميره او متعلقه يكون اجنيا فلا يكون تفسيره مثل زيد ضرب عمرا فلا ينصب زيد فيه بل برفع (او) (في) (متعلقه) بكسر اللام عطف على ضميره (اى) يعمل ذلك الفعل او شبهه في (متعلق ذلك الاسم) لكونه مضافا الى ضمير يرجع اليه (او) يفتح اللام اى يعمل احدهما في (متعلق ضميره) اى ضمير ذلك الاسم لاتصال الضمير اليه وقال المحشى عصام بان يكون مضافا اليه لمفعول الفعل المفسر نحو زيد اضربت غلامه او المعطوف على مفعوله نحو زيد ضربت عمرا او غلامه او معمولا لصفة مفعوله او لصلته نحو زيد ضربت رجلا اهانه او زيد اضربت الذى اهانه او معمولا لصفة المعطوف على مفعوله او لصلته وعلى هذا فقس انتهى ونعم ما قال (وحاصله) اى حاصل معنى الاشتغال عنه بالضمير او المتعلق (ان يكون الفعل اوشبهه مشتغلا) كل واحد منهما (بالعمل) اى بعمله (في ضمير ذلك الاسم) اى في ضمير راجع اليه (او متعلقه) بكسر اللام اى متعلق ذلك الاسم حال كون كل واحد من الفعل اوشبهه (فارغا) ومعرضا (عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال) لان المشتغل بشئ لا يشتغل باخر ولذا قال (لا بسبب آخر بحيث) (لوسط) مبنى للمفعول من التسليط (بمجرد رفع ذلك الاشتغال) لانه مادام مشتغلا لا يجوز تسليطه قاله تسليط انما يجوز بعد الرفع (عليه) (اى على ذلك الاسم) يعنى لو اعمل برفع الاشتغال عن العمل في الضمير او المتعلق في ذلك الاسم (هو) (اى احدا الامر من الفعل اوشبهه بعينه) مثل زيد اضربت وزيدا عمرو وضاربه (او مناسبه) عطف على الضمير المستكن في سلط بعد تأكيده بقوله هو لان الضمير المستكن لا يعطف الا مبتدأ كيد باللفصل مثل قوله تعالى اسكن انت (اى ما يناسبه) اى او فعل يناسب الفعل المفسر التاصب وفيه اشارة الى ان اسم الفاعل في معنى المضارع لكونه عاملا لا لعماده على الموصوف المقدر والمناسبة اما (بالترادف) مثل مررت زيدا به (او الزوم) مثل زيد اضربت غلامه وجلس عليه

المضمر منه ليس من باب تعدد الخبر ولا يقال في قوله زيد قائم وعمر واقعد ان الخبر به متعدد ومنشأ الفلظ انما هو النقول من المسئلة قال الزحمرى وقد جرى للبندأ خبران فصاعدا منه فذلك هذا حلوا مض وقوله تعالى وهو النفور الودود ذوالعرش الجيد فقال لا يريدون قالوا في تعليقه لانه حكم وقد يحكم على الشئ باحكام متعددة كما في الصفات وهكذا قال المصنف في الشرح وغيره من اللغات قوله فانها في الحقيقة خبر واحد قال المصنف في الايضاح وما يورد على نحو حلوا مض من انه ان كان في كل واحد منها ضمير ففاسد لانه يؤدي الى ان يكون كل خبر اعمل خياله وان كان في احدهما فتعكم وان لم يكن ففاسد فالجواب نقول بالقسم الاول ولا يلزم ان يكون كل خبر اعمل خياله لان المقصود جمع الطرفين والضمير على اسلها والبنى فيه حلاوة وفيه حوضة وكان القياس جمهما بالطف لان خبر المبتدأ في نحو عالم وطائر شائع في الامر ان مع الاستقلال فكان هذا الجذر وتضمنا باعتبار معنى من ضميرا آخر يورد على المبتدأ قوله وفي هذه الصورة ترك المظن اولى قبل هذا انما يتم فيها اذ لم يتعدد المبتدأ نحو ما نام وجاهل فانه ح

وسيجي معنى الترادف والزوم (نصبه) جواب لو (اي لنصب احدهذين الامرين)  
 الفعل او شبهه (الاسم بالمفعولية) اي على ان يكون الاسم مفعولا به فيه اشارة الى ان  
 المستكن راجع الى الفعل او شبهه والبارز الى الاسم والمفعول به الذي يصدق عليه  
 هذا التعريف يقال له في اصطلاحهم ما اضمر عامله على شريطة التفسير (كما هو الظاهر  
 المتبادر) من قيود المتن لان المتبادر من البعدية ان الولي ليس بشرط بل الشرطان  
 يكون احدهما واقعا بعده سواء كان متصلا به او لا ومن الاشتغال عنه بضميره او متعلقه  
 ما فسروا بين ومن التسليط ان يكون بمجرد رفع ذلك الاشتغال لا بغيره ومن المناسبة  
 التاسب بالترادف او الزوم ومن النصب نصب احدا الامرين الاسم بالمفعولية فتقوله  
 كل اسم بعده فعل او شبهه جنس (في قيد الاشتغال بضميره او متعلقه) قال به في قوله في قيد  
 متعلق بقوله (خرج) اي خرج بهذا القيد عن التعريف (نحو زيد اضربت) فانه ليس من  
 هذا الباب لان عمله ظاهر وهو الفعل المؤخر لعدم الاشتغال المذكور (وقيد تضمين  
 الفراغ) والاعراض (عن العمل فيه) اي عن عمل كل واحد من الفعل او شبهه في ذلك  
 الاسم والباء فيه (بمجرد ذلك الاشتغال) متعلق بالعمل اي عن ان يكون عمله فيه بمجرد  
 الاشتغال به لا بغيره (خرج) اي خرج ايضا بهذا القيد (نحو زيد ضربته) فان ضربته وان  
 كان مشتغلا بالعمل في ضمير زيد الا ان مجرد الاشتغال لا يكون مانعا عن العمل في زيد  
 بل انضم اليه رفعه بالابتدائية فيكون مائلا للاشتغال مع رفعه بالابتدائية (فان  
 المانع عن عمل ضربته في زيد) وتسليطه عليه (ليس بمجرد اشتغاله بضميره) اي بضمير  
 زيد بل انضم اليه معنى الابتدائية (فان عمل معنى الابتدائية في زيد (ورفعه)  
 بالنصب لانه معطوف على اسم ان وهو عمل معنى الابتداء عطوف تفسير (اياء) اي  
 فان رفع معنى الابتدائية المعنى المعنوي زيد (ايضا) اي كان مجرد اشتغال ضربته  
 مانع من الملل فيه كما في زيد اضربت (مانع عن ذلك) اي عن العمل في زيد ففي هذا المثال  
 اجتمع مانعان الاشتغال والعامل المعنوي وفي زيد اضربت المانع مجرد الاشتغال  
 لا غير (وقيد النصب بالمفعولية خرج) عن هذا التعريف (خبر كان) وان كان بما  
 اضمر عامله على شريطة التفسير (في نحو زيد كنت اياه) فان زيد اياه وان كان من  
 هذا الباب اذ تقديره كنت زيدا كنت اياه الا انه لا يمكن نصب بالمفعولية خرج عن التعريف  
 بقوله لنصبه لان النصب حقيقة في المفعول وبقرينة المقام ايضا كونه من هذا الباب يعلم  
 بالمقايسة كما مر في ترقيم غير الناصب اقول دخوله اولى لان النصب علامة كون الاسم  
 مفعولا حقيقة او حكما وهو وان لم يكن مفعولا حقيقة الا انه مفعول حكما وفهم دخوله  
 ايضا من عموم التعريف لعموم الاسم والفعل والاشتغال واطلاق النصب لكن  
 المقام والنصب ياباه لكونه في المفعول به (وهنا) اي المستفاد من هذا التعريف  
 (صور) بضم الصاد المهملة وفتح الواو جمع صورة وهي المثال يقال صورة تصويرا

الطفل واجب لانه يجمع  
 التصدد اولا في هذه  
 الصورة بالطفل ثم يخل  
 خبرا وليس عن فهم اذا  
 الكلام لانه تعدد المبتدأ  
 لما عرفت من ان تعدد الخبر  
 المراد بالبيان انما يكون فيها  
 ليس فيه الا المبتدأ الواحد  
 نحو الخبر حلو حلض  
 والابلق اسود وايض  
 واما عالم جاهل فبعض  
 على الظاهر بادعاء عدم  
 التصدد في جانب المبتدأ فن  
 اعتبر الظاهر في هذا المثال  
 وعده من باب تعدد الخبر  
 لا يقول بتعدد المبتدأ ولاه  
 بوجوب الطفل بل بالولية  
 تركه لانه يراهم قولك  
 الحل حلو حامض والابلق  
 اسود وايض سواء بسواء  
 والتحقيق خلافه قال الشيخ  
 الرضي وليس قولك عالم  
 جاهل من هذا الباب  
 لان كلامها تعدد فيه  
 الخبر عن شيء واحد  
 وهما الخبر عنه والعالم  
 غير اضربه بالجاهل  
 قوله فلا يرد عليه فهو ما  
 يكمن من لغة فن الله قبل  
 وتوجه الورود على ما  
 قالوا ان كون النصة معهم  
 ليس سببا لكونه من الله  
 تعالى ولو قيل بتلليل النصة  
 بالنقض لكان سيلا لا  
 ظهور فنضته معنى القسط  
 فتوقع الزمخشري في هذا  
 الاشكال غفلة عن سهولة  
 حل المثال على قاعدة  
 الاعتزال ولا يخفى ان من  
 حجاب الاوهام فان هذه  
 الآية لا تدخل تحت الحكم  
 بسببية الاول لثانيه سوء



اي مثله وتصورت الشيء توهمت صورته فتصورلى والتصاوير القائل (اربع) يعنى  
امثلة اربعة الاشتغال بالضمير والاشتغال بالمتعلق والتسليط بعينه والتسليط بمرادفه  
(احديها) اى احدى الصور الاربع المفهومة من قوله مشتغل عنه بضميره ولوسلط  
عليه هو بعينه (اشتغال الفعل) الواقع بعد اسم (بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسليطه  
بعينه والثانية) المفهومة من قوله مشتغل عنه بضميره ولوسلط مناسبه بالترادف (اشتغاله)  
اى ذلك الفعل (بالضمير) ايضا مصاحبا (مع تقدير تسليط ما) اى فعل (يناسب  
الفعل) المفسر (بالترادف والثالثة) المفهومة من قوله ايضا مشتغل عنه بضميره  
(اشتغاله) اى اشتغال الفعل (بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسليط ما) اى فعل  
(يناسب الفعل) المفسر (باللزم) فصار المشتغل بالضمير ثلاث صور (والرابعة) منها  
المفهومة من قوله مشتغل عنه بمتعلقه ولوسلط مناسبه باللزوم (اشتغال الفعل) المفسر  
(بالمعلق) مع تقدير تسليط ما يناسب باللزوم (ولا يتصور) بالبناء للمفعول جواب عن سؤال  
تقديره ان الفعل المشتغل بالضمير انقسم ثلاثة اقسام تسليط بعينه وبمرادفه وبلازمه حتى  
صارت امثلة ثلاثة كما عرفت فلزم منه ان ينقسم ما يقابله اعنى الفعل المشتغل بالمعلق ثلاثة  
اقسام ايضا حتى تصير امثلة ثلاثة بعينه وبمرادفه وبلازمه فتكون الصور ستا ثلاث منها  
للمشتغل بالضمير وثلاث منها للمعلق فاجاب عنه بقوله ولا يتصور (حينئذ) اى  
حين اشتغال الفعل بالمعلق (الاتقدير) نائبه (تسليط الفعل المناسب باللزوم)  
لانه لا يمكن تسليط الفعل بعينه لانه لا يلزم من ضرب غلام زيد ضرب زيد حتى يكون  
التقدير ضربت زيدا ضربت غلامه ولا يمكن ايضا تسليط ما يناسب الفعل بالترادف  
لان ذلك يكون بالمرور المتعدى بالياء ولانه ليس لضرب غلام زيد رد يدف فيقدر  
فانتفى القسمان التسليط بعينه والتسليط بمرادفه من المشتغل بالمعلق فبقى قسم واحد منه  
وهو التسليط بلازمه لان ضرب غلام زيد يستلزم اهانة زيد ظالما ولذا صارت الصور  
اربعا (ولهذا) اى ولعدم التصور المذكور (اورد المصنف اربعة امثلة ثلاثة منها)  
اى من تلك الامثلة (للمشتغل) اى للفعل المشتغل (بالضمير باقسامه الثلاثة) التسليط  
بعينه والتسليط بمرادفه والتسليط بلازمه (وواحد) منها (للمشتغل) اى للفعل  
المشتغل (بالمعلق والاحسن في ترتيبها) اى في ترتيب الامثلة الاربعة (حينئذ) اى  
حين كون ثلاثة منها مشتغلة بالضمير وواحد منها مشتغل بالمعلق (تاخير مثال) الفعل  
(المشتغل بالمعلق) عن امثلة الفعل المشتغل بالضمير كيلا يقع فصل بينهما بجنبى لان  
الاشتغال بالمعلق صار كانه اجنبى عنها (كلا يخفى وجهه) اى وجه الاحسن في الترتيب  
وفى محضى عصام لان مقتضى سوق كلامه خلوص اقسام الفعل المشتغل بالضمير عن  
الفصل بينها بما ليس منها وله وجه آخر وهو خلوص امثلة المشتغل بالضمير عن  
الفصل بينها بما ليس منها ولما فعل المصنف ايضا وجهان حسان الاول عدم الفصل

قبل بعدم كون افعاله  
عز وجل معلقة بالمثل  
والاغراض كما هو مذهب  
الصحيح او قبل به كما هو  
مذهب الاعتزال وذلك  
جل على ان الزمخشري  
ليس عن استصعب هذه  
الافى الضمير ولا فى الفصل  
بل مثل تلك الآية على  
هذه القاعدة حيث قال  
فاذا تضمن مبتدا معنى  
الشرط جاز دخول الفاء  
على خبره وذلك على نوعين  
الاسم الموصول والتكررة  
لموصوفة اذا كانت الصلة  
او الصفة فعلا او ظرفا  
كقوله تعالى الذين ينفقون  
اموالهم بالليل والنهار سرا  
وعلانية فلهم اجرهم عند  
ربهم وقوله وما بكم من  
نعمة فمن الله كل رجل  
يا بني او فى الدار فله  
درهم قال المصنف  
فى الايضاح فيها اشكال  
من حيث ان الشرط وما  
يشبهه يكون الاول فيه  
سببا للثاني كقوله اسلم  
تدخل الجنة فالاسلام سبب  
دخول الجنة وههنا  
على العكس وهو ان  
الاولى استمرار النعمة  
بالحاطة والثاني كونها  
من الله عز وجل فلا يستقيم  
ان يكون الاول سببا للثاني  
من جهة كونه فرما عنه  
وتأويله ان الآية هى بها  
لاخبار قوم استغرت بهم  
ثم جعلوا مطايا او شكوا  
فيها فاستمرارها مشكوك  
او مجهول سبب للاخبار  
بكونها من الله عز وجل  
وانما جئنا به ليقين عندك

بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول اعني حبست عليه والثاني تقديم المسلط بنفسه  
ثم المسلط بمرادفه ثم المسلط باللازم الا انه قدم في هذا القسم ما هو اعرف فيه انتهى  
ونعم ما قال لان المفعول من المتعلقات سواء كان ضميرا او اسما ظاهرا فالاحسن  
في الترتيب جمع الافعال المعروفة على الترتيب في التسليط بعينه ثم بمرادفه ثم بلازمه ثم  
المجهول المفسر بلازمه لمناسبة الفعل المفعول المعروف المفسر بلازمه ايضا ثم اوضح  
هذه الصور الاربع على الترتيب المستحسن فقال (نحو زيد ا ضربته) مبتدأ (مثال  
الفعل) خبره (المشتغل بالضمير) المتصل به الراجع الى زيد مصاحبا (مع تقدير تسليطه  
بعينه) لانك اذا قلت ضربت زيدا يلزم منه محذور كافي الصور الثلاث الاخر ونحو زيد ا  
انت ضارب لانه يجوز انت ضارب زيدا (و) نحو (زيدا مررت به) وانت مارب  
(مثال الفعل المشتغل بالضمير) المجرور العائد الى زيد مصاحبا (مع تقدير تسليط ما يناسبه  
بالتراذف) التراذف تعابير اللفظ مع اتحاد المعنى كليت واسد وحبس ومنع وجلوس  
وقعود (فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف تجاوزت) لان المار بالشيء مجاوز له  
فيكون المرووف معنى المجاوزة فكانا مترادفين (و) نحو (زيد ضربت غلامه) وزيدا  
انت ضارب غلامه (مثال الفعل المشتغل بالمتعلق) وهو غلامه مع تقدير تسليط ما يناسبه  
بالزوم وسيأتي ولم يقل ههنا مع تقدير تسليط الخ اكتفاء بما سبق في قوله (و) نحو  
(زيد احبست عليه) لان العبارة فيهما واحدة فيكون الثاني تفسيراً للاول واختصارا  
ايضا (مثال الفعل المشتغل بالضمير) مصاحبا (مع تقدير تسليط ما يناسبه بالزوم فان  
حبس الشيء على الشيء) يعني فان حبس الشيء لاجل الشيء لان على ههنا بمعنى اللام  
التعليقية يلزمه ملابسة الضمير راجع الى الشيء الاول (للمحبوس عليه) لانه لا  
يحبس احد بغير احد بدون تعلقه به لقوله تعالى ولا يزور وزارة ووزراخرى كأن يكون  
رفيقا ومستكنا او جاسوسا او غير ذلك يعني فان كون المتكلم محبوسا لاجل زيد يؤذن  
بتعلقه به ومناسيته له كما ذكرنا ولما فرغ من تعريف ما ضمير عامله على شريطة التفسير  
والاشتهاد به بالامثلة على الصور الاربع شرح في بيان الفعل المضمر ليكون ابلغ في الايضاح  
فقال (ينصب) بالبناء للمفعول (زيد) نائبه الواقع (في هذه الامثلة) اي في كل واحد  
منها (فعل) متعلق بنصب (مضمر) مقدر (يضره ما بعده) اي يضر وبين الفعل  
المضمر الذي وقع بعد الاسم المذكور (اي ضربت) تفسير الفعل المضمر واليه اشار  
الشارح بقوله (يعني الفعل المفسر) بالفتح (النائب) صفة بعد صفة للفعل (زيد) متعلق  
بالنائب الذي كان (في) قولك (زيد ا ضربته ضربت) خبر باعتبار لفظه لقوله الفعل  
لانه مبتدأ (المقدر) بالرفع صفة ضربت (فان الاصل فيه) اي في قولك زيدا ضربت  
(ضربت زيدا ضربته) لانه زيد ا فيه منصوب معمول يقتضي عاملا ناصبا والفعل الذي  
وقع بعده لم يقدر ان ينصبه لاشتغاله بمعموله فلزم ان يقدر له عامل ناصب لثلا يبقى بلا

كلام الشارح فان معناه ذلك  
وهو الحق الحقيقي بالقبول  
واما ما ذكره الشيخ الرضي  
من انه لا يلزم مع الفاء ان  
يكون الاول سببا لثاني  
بل اللازم ان يكون ما بعد  
الفاء لازما لمضمون ما قبلها  
فلطيف بحسب المعنى الا ان  
الظاهر وكذا التسمية  
بالشرط بأياه ولا تلتفت  
الى ما قاله بعض النحاة من  
ان الشرط قد يكون مسببا  
فان الحامل على ذلك ما  
عرفت من قوله تعالى وما  
بابكم من نعمه وامثاله  
وقد عرفت الاصر في ذلك  
(قوله فثبته المبتدأ الشرط  
قبل لكن قصد السببية  
لازم اذا فائدة له سواها  
بخلاف المبتدأ فانه يصح  
فيه قصد ما وعده لبقاء  
الفائدة بدون قصد ما  
فلا الافتراق بصحة الدخول  
على الخبر ولزمه في الجزاء  
وهذا لا يناسب المقام فان  
الكلام في محبة دخول الفاء  
وعده على خبر المبتدأ  
المتضمن للسببية فالصواب  
انه كان في حق هذا الخبر  
ان يلزمه الفاء لكونه  
كالجزاء فن حيث انه ليس  
جزاء الشرط حقيقة جاز  
تجريد منها مع قصد  
السببية (قوله ويصح عدم  
دخوله فيه واما قوله بل  
يجب عدمه فهو عايب  
عدم (قوله وفي حكم  
الاسم الموصول المذكور  
الاسم الموصوف به جواب  
لما اورد من ان نحو قوله  
تعالى ان الموت الذي  
تفرون منه فانه ملائكم

عامل ناصبه فكان الاصل فيه هكذا (اضمر) بالبناء للمفعول اى قدر (ضربت الاول)  
 الناصب للاسم المذكور (لوجود مفسره) بكسر السين اى لكون الفعل الذى يفسر  
 الفعل الناصب له موجود فلوزكر هو ايضا يلزم ان يكون الثانى حشوا (اعنى) بقوله  
 مفسره (ضربت الثانى) بالنصب صفة ضربت لانه باعتبار اللفظ مفعول اعنى (و)  
 (على هذا القياس) جرى في زيدا ضربته الجار والمجرور خبر مقدم والقياس صفة  
 هذا (جاوزت) باعتبار القول مبتداً اى قوله جاوزت المقدر في قولك زيدا امررت به  
 فان الاصل جاوزت زيدا امررت بما قلنا (فانه) اى فان جاوزت (مفسر) بفتح السين  
 (بما) اى فعل (برادفه) يعنى يكون رد يقال (اعنى) بما يرادفه (مررت به) (واهنت)  
 عطف على جاوزت بقصر الهمزة لان اصله اهونت من الاهانة وهى التحقيق والاذلال  
 يقال اهانة احقره واذله لامن الايهان وهو الاضماف يقال اوهه اضغفه ومنه  
 قوله تعالى وان اوهني البيوت ليبت العنكبوت فالاصل فيه ايضا اهنت زيدا ضربت غلامه  
 (فانه) اى اهنت (مفسر) بفتحها (بما) اى فعل (يستلزمه) اى فعل يستلزم الاهانة  
 (اعنى) بما يستلزم اهانتها (ضربت غلامه) فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده (غالبا  
 لان بعض الاحبة الصادقين في المحبة يؤدبون غلمانا صدقاتهم بالضرب وغيره مما يستلزم  
 التأديب صونا لمرضهم ولذا قلت غالبا لانه لا يوجد صدق كذلك الا نادرا بل لا يوجد  
 اصلا ولذا لم يقيد الشارح (ولا يست) عطف على اهنت من لا يلبس ولا يلبس فالاصل  
 ايضا فيه لا يست زيدا حبست عليه لما مر (فانه) اى لا يست (مفسر) بفتحها (بما  
 يستلزمه) اى فعل يستلزم الملابس والتعلق (اعنى) بما يستلزمه (حبست عليه) لما  
 فرغ من تعريف ما اضمر عامله على شريطة التفسير وايضا حبا بالامثلة وبيان الفعل  
 المفسر الناصب له اراد بيان اقسامه الى خمسة اقسام واراد الشارح ايضا  
 التصريح بتلك الاقسام المعلومة ضمنا فقال (ثم) اى بعد التعريف والايضاح  
 بالامثلة وبيان الناصب لها (ان الاسم الواقع في مظان الاضمار) المظان بفتح  
 الميم والظاء المعجمة جمع المظنة يقال مظنة الشيء موضع يظن فيه وجوده اسم مكان  
 من ظن يظن مثل رد يد اى في مواضع يظن في بادى النظرانه من قيل الاضمار  
 (على شريطة التفسير) وان لم يكن منه في الواقع ونفس الامر (اما) للترديد  
 والتقسيم (المختار) خبران (او الواجب) عطف على المختار (فيه) اى في الاسم الواقع  
 في تلك المظان متعلق بشبهى الفعل على سبيل المنازعة (الرفع) بالرفع لانه قاعل لشبهى  
 الفعل ايضا على سبيل المنازعة (او النصب) عطف على الرفع تقديره اما المختار فيه  
 الرفع او النصب او الواجب فيه الرفع او النصب فالاقسام اربعة (او يستوى) عطف اما  
 على الواجب او على المختار لكونهما في حكم الفعل لان اسم الفعل واسم المفعول اذا  
 دخل عليهما الالف واللام استوى جمع الازمنة فيصح اله لطف (فيه) اى في ذلك الاسم

من هذا الباب فكيف  
 يستعمل الحصر وانما يلتفت  
 الى دفع ما ورد عليه ايضا  
 من كون المبتداً الداخلة  
 عليه اما زيدا فتنطلق  
 والمتضمن بحرف الشرط  
 كن وماتته لظهور الامر  
 فيها فان الفاء في هذين  
 انما هو حرف الشرط اما  
 الاول فظاهر لان اما  
 حرف الشرط واما الثانى  
 فلانه يتضمنه ويجرى فيه  
 احكام الشرط والجزاء  
 من لزوم الفاء في موضع  
 الزوم وجوازه وامتناعه  
 في مظاهرها وجعل الماضى  
 مستجيلا حتما وجزم  
 المضارع وغير ذلك بخلاف  
 المبتداً المتضمن بمعنى  
 الشرط فانه لا يلزم في خبره  
 الفاء وان كان اسمية ولا  
 يجعل الماضى بمعنى المستقبل  
 حتما بل يجوز فيه كلا  
 الوجهين ولا يجوز  
 المضارع فذكر هذين  
 القسمين في ذلك الباب  
 ليس بسديد (قوله  
 او التكررة الموصوفة بها  
 اى باحد ما قيل فالاول به  
 بافراد الضمير ولو لا احتمال  
 رجوع ذلك الضمير المفرد  
 الى احد المذكورين  
 بخصوصه لكان كافيلا  
 وقد ذهل عن ذلك  
 الفاضل الهندي ايضا فانه  
 قال ببنى ان يقول به لان  
 الصائد الى المخطوف  
 والمخطوف عليه بكلمة او  
 بفرد نحو زيدا وعمر وقام  
 ولا يقال قائمان لان المراد  
 باحد المذكورين الا ان  
 يرافيهما احدهما كورين

(الامر ان) الرفع والنصب (والى هذه الصور المحس اشار المصنف) وفصلها (فقال)  
(ويختار) قدم ما يختار فيه الرفع مع ان الاول بالمقام ان يقدم ما يختار فيه النصب ثم ما يجب فيه  
النصب ثم ونم الى ان تنهى الاقسام لان جعل ما هو ابعد من الثانى اهم منه وما شانه الاهتمام  
يكون بالتقديم اهم (فى الاسم المذكور) اى فى الاسم الواقع فى مظان الاخبار على شريطة  
التفسير لافى الاسم الذى بعده فعل او شبه الخ لان فى نحو ذلك الاسم لا يجوز الا النصب  
(الرفع) اى يكون مرفوعا (بالابتداء) (اى يكون مبتدئ) فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى  
المفعول كالحلق بمعنى الخلق وليس المراد به العامل المعنوى لانه يقال ح بالابتداء وانما  
قال ح بالابتداء لتلايتهم ان رافعه فعل كان ناصبه اذا نصب فعل ويكون اشارة الى  
وجه اختيار الرفع ايضا (لان تجرده) اى كون ذلك الاسم مجردا (عن العوامل اللفظية  
يصح رفعه بالابتداء) اى يكون مبتدئ سلامة من تكلف تقدير عامله (ويرجح) مبنى  
للمفعول و اشار به الى ان الظرف متعلق يختار اى ويكون رفعه مصححا ومرجحا واختار  
(عند عدم قرينة خلافه) (اى قرينة ترجح خلاف الرفع) (بمعنى) المراد بخلاف الرفع  
(النصب) معنى اذا لم توجد قرينة ترجح النصب يرجح الرفع بالسلامة من الحذف فيكون  
مختارا وعلل قوله ويختار بقوله (لان قرينتي الصحة فيهما) اى فى الرفع والنصب بمعنى  
صححة قرينة الرفع وهى تجرده عن العوامل اللفظية وصحة قرينة النصب وهى وجود ماله  
صلاحية التفسير بعد الاسم المذكور (متساويتان لان وجود ماله صلاحية التفسير  
بعد الاسم المذكور (قرينة مصححة للنصب) والقرينة المصححة للنصب هى الامور  
الآتية فى قوله ويختار النصب الخ (فتى لم يرجح) مبنى للفاعل شرط (النصب قرينة) بالرفع لانه  
فاعل (اخرى) صفة قرينة بمعنى اذا لم ترجح النصب قرينة غير قرينة الصحة من الامور  
المرجحة له (يرجح) مبنى للمفعول (الرفع) نأثبه (بسلامته عن الحذف) لان الاسم  
المذكور اذا رفع بالابتداء يكون سالما من الحذف واذا نصب يحتاج اليه والسلامة من  
الحذف اولى فيكون الرفع حينئذ مختارا وقوله يرجح الخ جزاء الشرط (نحو زيد ضربته)  
فان نجر د زيد فى هذا المثال عن العوامل اللفظية يصح رفعه بالابتداء ووجود ماله  
صلاحية التفسير يمدى يصح نصبه بالمفعولية فالقرينتان تساوتان من الجانبين واذا لم يرجح  
النصب شئ من الامور المرجحة له يكون الرفع مختارا لسلامته من الحذف فالقرينتان  
وان تساوتان فى الصحة الا ان قرينة الرفع اقوى لما ذكر اذ يختار فيه الرفع بالابتداء (او  
عند وجود) (القرينة المرجحة من الجانبين) معنى عند وجود قرينة ترجح رفعه وعند  
وجود قرينة اخرى ترجح نصبه (ولكن) اى الا ان (تكون القرينة المرجحة للرفع)  
(اقوى منها) (اى من القرينة المرجحة للنصب) معنى القرينتان من الجانبين وان  
تساوتان فى الترجيح الا ان قرينة الرفع تكون اقوى من قرينة النصب فيكون الرفع  
اقوى (كاما) بفتح الهزة (الداخل على ذلك الاسم) اى الاسم الذى وقع فى مكان

(قوله والشرط والجزاء)  
من قيل الاخبار قيل  
اى الجملة الشرطية لا  
تكون الاخرى فلا يرد  
ان الجزاء قد يكون امرا  
وفيه انه يشكك بالاستغناء  
عن الجملة الشرطية فانه  
مقصد كثير الدوران فيما  
بين الناس يبعد ان يكون  
مختلفا نحو ان كانت  
الشمس طالعة فالنهار  
موجود ويمكن ان يتدفع  
بانه لم يقع لتنازع الاستغناء  
وحرف الشرط  
فى الصدارة وتدفع الحاجة  
بان يقال هل يتحقق ان  
كانت الشمس طالعة فالنهار  
موجود ويجعله ايضا  
ان وجه المنع فى ليت ولعل  
لو كان كونهما متزايين  
لخبرة لوجب ان لا يقع  
باب كان وعلت فالأظهر  
ان يقال ان ناسخ الابتداء  
اذا دخل عليه سقط اعتبار  
صدارة الشرط الذى  
تضمنه المبتدأ فضعف معنى  
الشرط لان انتفاء لازمه الذى  
هو الصدارة فلم يصح  
دخول الفاء فى الخبر  
للمبتدأ الضعف فلتضييح  
كان القياس عدم الدخول  
على خبر ان ايضا الا انه  
لعدم تأثيره فى المعنى كعدم  
وعدم منع ان المتوخى لا  
لحاقها بالمكسورة ونقول  
ان الكلام فى الجمل الخبرية  
على ما اعترف به واما قوله  
ان كانت الشمس طالعة  
فالنهار موجود فلي تقدير  
تسليم الصحة لا ضمير فيه

الاظهار على شريطة التفسير حال كونها مصاحبة (مع غير الطلب) لم يفعل مع الخبر مع  
 كونه اخصر لان المتبادر من الخبر خبر المبتدأ (اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه)  
 اى عن الاسم المذكور (طلباً) اى فعلا يكون فيه معنى الطلب (كالامر والنهي والدعاء)  
 فانه اذا كان فيه معنى الطلب لا يكون رفعه مختاراً بل المختار فيه ليس الا النصب (نحو لقيت  
 القوم واما زيد فافكرته فالعطف على) الجملة (الفعلية قرينة) ترجيح (النصب) يعنى  
 وجود ماله صلاحية التفسير يصحح النصب وكون المعطوف عليه وهو لقيت القوم  
 جملة فعلية قرينة ترجح نصب زيد لرعاية التاسب بين الجملتين في كونهما فعليتين  
 وتجرده عن العوامل اللفظية يصحح الرفع (وكلمة اما) التفصيلية (قرينة) ترجح (الرفع)  
 فوجد القرينتان المرجحتان من الجانبين والمصححتان ايضا (وهى) اى قرينة الرفع  
 (اقوى) من قرينة النصب (لانها) اى لان كلمة اما (لا يقع بعدها غالباً الا المبتدأ)  
 التضمنية معنى الابتداء تقتضى ان يليها المبتدأ غالباً على ما بين في الضوء وغيره قوله  
 (بخلاف) متعلق بقوله فالعطف على الفعلية قرينة النصب (عطف) الجملة (الاسمية)  
 الغير المصدرة بما (على) الجملة (الفعلية فانه) اى فان عطف الجملة الاسمية الغير المصدرة  
 بما (كثير الوقوع في كلامهم وليس باكثر واما عطف الجملة الاسمية المصدرة بما على  
 الجملة الفعلية فاكثروا وقوعاً في كلامهم وعطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية بدون  
 اما اكثروا وقوعاً فيه ومع اما كثير فكلما اما هى المرجحة للرفع (مع انها) اى مع كونها  
 مرجحة للرفع هى (تأييدت بالسلامة عن الحذف ايضا) اى كما كانت مرجحة للرفع  
 (وانما قال) المصنف (مع غير المطلب احترازاً عما اذا كانت مع الطلب نحو) لقيت القوم  
 (واما زيد فاضربه) واما عمر افلاتهنه واما بكر افجزاه الله خيراً (فان اختار) في الاسم  
 المذكور (حينئذ) اى حين كون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور طلباً (هو النصب)  
 اى نصب الاسم المذكور (فان الرفع) اى رفع ذلك الاسم (يقتضى وقوع الطلب) اى  
 الجملة الطلبية (خبر او هو) اى وقوع الجملة الطلبية خبراً (لا يجوز) بخال من الاحوال  
 لان ما يكون خبراً يجب ان يكون موجوداً قبل الاخبار والانشاء لكونه اسماً ما ليس وجوده  
 يكن موجوداً قبله وما لم يكن موجوداً قبل الاخبار به لا يجوز ان يكون خبراً (الابتداء ويل)  
 ومع هذا اذا اول الخبر هو المأول والانشاء يكون مقولاً له مثلاً اذا قلت اما زيد فاضربه  
 فاولاً بقوله فقول في حقه اضربه فالخبر هو مقول اى مستحق لان يؤمر بالاضرب فلا  
 احتياج الى هذا التأويل البعيد مع جواز وجه آخر ايسر منه وهو النصب  
 (و) (مثل امام مع غير الطلب) في اختيار رفع الاسم الواقع بعدها  
 (اذا) (الواقع على الاسم المذكور) اى اذا الواقع الاسم المذكور  
 بعدها قيد ههنا بالوقوع وفي اما بالدخول للتفنن في العبارة الكاشة  
 (للفساجاة) وسيجى تفصيل المفاجأة في بحث الظروف (في كونه من اقوى القرائن)

لان سؤاله عن تلك الجملة  
 ولم يوجد فرق في ذلك بين  
 قولك هذا وبين هل يحقق  
 ان كانت الشمس طالعة  
 فالتأمر موجود حتى يدفع  
 السؤال باقامة ذلك مقامه  
 ولا يلزم من كون جملة  
 الحكم في تلك المادة هذه  
 عدم التصاف شيئاً آخر  
 بهذا الحكم لجملة اخرى حتى  
 يقال وجه المنع في ليت  
 ولعل لو كان تلك الازالة  
 لوجب دخول الفاء في باب  
 كان وعلت وما زعمه  
 اظهر ما خوذ من كلام  
 الرضى وذلك لانه قال  
 جميع نواسخ المبتدأ يمنع  
 دخول الفاء في خبر المبتدأ  
 المذكور لانه اعتماداً على  
 الفاء لمشابهة المبتدأ كلمة  
 الشرط ويلزمها التصدر  
 ولا يدخلها نواسخ  
 لابتداء لان تلك النواسخ  
 تؤثر معنى في الجملة وما تؤثر  
 في الجملة لا تدخل على جملة  
 مصدرة بل لازم التصدر الا  
 ان هذه المبتدأ لكونه غير  
 راسخ العرق الشرطية  
 جاز ان يدخله ما لا يؤثر  
 في الجملة المتأخرة معنى  
 ظاهر او هو ان قوله تعالى  
 ان الذين فتوا الآية والحق  
 المالكى بها ان الفتوحة  
 ولكن من غير سماع ثم  
 نقول ان الشارح قدس  
 سره تبع المصنف في ذلك  
 البيان فانه قال في الشرح  
 وليت ولعل مانعان  
 بالاتفاق لانه يؤدى الى  
 تناقض معنى وذلك ان  
 خبر ليت ولعل غير محكوم  
 عليه بالصدق والكذب

ومابعع بعد الفاء خبر محض  
فكان في الجمع بينهما وبين  
الفاء تناقض واختلاف في  
ان في يوبيه لا يجوز دخول  
الفاء معها واجازة  
الاخفش فكان سيوبيه  
نظر الى ان الشرط  
لا يدخل عليه ان فكذلك  
ما شبه الشرط ومن اجازة  
نظر الى ان لا تغير المعنى  
الاخبارى بخلاف ليت  
ولم وكل من التعليل  
مستقيم وانما النظر فيها  
اعتبره الواضح فان ثبت  
دخول الفاء مع ان التعليل  
هو الثاني وان لم يوجد بعد  
الاستعراء فالتعليل  
هو الاول وقد نظر فوجد  
دخول الفاء مع ان في قوله  
تعالى قل ان الموت الذي  
تفرون منه فانه ملائكم  
وقوله تعالى ان الذين فتوا  
المؤمنين والمؤمنات ثم لم  
يتوبوا فلهم عذاب جهنم  
فاذن القول ما قاله  
الاخفش واعترض عليه  
الرضي بعد ارضائه بما  
ذكرناه فيل كلام المصنف  
فان لا وما ذكره المصنف  
من امتناع دخول الفاء  
في خبر ليت ولم يلزم  
التناقض وذلك لان ما بعد  
الفاء الجزائية لا يكون  
الاخبارى اى محتملا للصدق  
والكذب وخبر ليت ولم  
لا محتملان ذلك ليس هي  
لصحة قولك ان جاءك زيد  
فاضربه قال الله تعالى  
ان الذين يكفرون  
بآيات الله ويقتلون النبيين  
بغير حق ويقتلون الذين  
ياأمرسون بالقط

يعنى كان اما قرينة قوية مرجحة للرفع كذلك اذا المفاجأة قرينة قوية مرجحة له (مثل  
خرجت فاذا) زيد (يضربه عمرو) فان تجرد زيد عن العوامل اللفظية قرينة مصححة  
لرفعها بالابتداء ووجود ماله صلاحية التفسير بعده قرينة مصححة لنصبه والعطف  
على الفعلية قرينة مرجحة للنصب واذا المفاجأة قرينة مرجحة للرفع وهي اقوى لانها  
لا تدخل الاعلى الجملة الاسمية مع انها مؤيدة بالسلامة عن الحذف (فان المختار فيه)  
اى في الاسم المذكور (الرفع) بالابتداء (فان اذا) الكائنة (للمفاجأة لا تدخل  
الاعلى الجملة الاسمية غالباً) لان الجملة الاسمية للدوام والثبات والمفاجأة انما تكون  
للقارءون المارون لانها تنوب مناب الفاء الجزائية والفاء الجزائية واجبة في الاسمية  
وما ينوب منابها وان لم يكن واجبا فيها فلا اقل من ان يكون مختارا (وما وقع) جواب  
عن سؤال مقدر وهو ان المصنف قال ههنا ويختار بعد اذا المفاجأة الرفع وفي بحث  
الظروف ويلزم بعدها المبتدأ فيلزم التناقض بين قوله مع انها واحد فاجاب عنه  
بقوله وما وقع (في بحث الظروف من ان اذا) الكائنة (للمفاجأة يلزم بعدها) الجملة  
(الاسمية) فيجب بعدها المبتدأ (فانفراد بلزوم) الجملة (الاسمية) بعدها (غلبة)  
وكثرة (وقوعها بعدها) يعنى ان المراد باللزوم الغلبة والكثرة لا الوجوب (فلا  
تناقض) بينهما لان المراد بالمختار ههنا ايضا الغلبة والكثرة لان ما لم يقل ولم يكثر  
لا يكون مختارا وقيل المراد باللزوم معنى الوجوب وما وقع ههنا من الاختيار بعدها  
مستثنى منه بقرينة ذكره ههنا فالمنع ويلزم بعدها الاسمية غير باب الاضمار على  
شريطة التفسير ليستقيم الكلام ولما فرغ من بيان قرائن كون الرفع مختارا شرع  
في بيان قرائن كون النصب مختارا فقال (ويختار النصب) (في الاسم المذكور)  
اى في الاسم الواقع في مطلق الاضمار على شريطة التفسير (بالعطف)  
(اى بسبب عطف الجملة التي هو) اى الاسم المذكور واقع (فيها) (على  
جملة فعلية) (متقدمة) صفة للجملة بعد صفة للايضاح لان العطف يستلزم التقدم  
(للتناسب) (اى لرعاية التناسب) اى المناسبة (بين الجملة المعطوفة) التي الاسم المذكور  
فيها (والجملة المعطوفة عليها) الجار والجارور نائب لقوله المعطوف والضمير المحرور  
راجع الى الموصوف وهو الجملة (في كونها) متعلق بالتناسب (فعليتين) لانه اذا كان  
الاسم المذكور منصوبا تكون الجملة المعطوفة فعلية فتناسب الجملة المعطوفة عليها لانها  
فعلية ايضا (نحو خرجت فزيدا لقيته) بنصب زيداً تقديره خرجت فلقيت زيدا لقيته  
وكذا يختار النصب في نحو مررت برجل ضارب عمرا وهذا يقتضيه لطفه على  
ما يشابه الفعل (و) يختار النصب ايضا في الاسم المذكور اذا وقع (بعد حرف النفي)  
(يعنى) ليس المراد منه ما يتبادر الى الفهم بل المراد ما يظن دخوله عن الفعل ويكثر  
مثل (ما ولا وان) بكسر الهمزة لان هذه الحروف تدخل على الاسم نحو ما زيد ولا رجل

وان اتم الا بشر وتدخل على الفعل ايضا نحو ما تضرب ولا تضرب وان تضرب بمعنى  
ما تضرب ولكن دخولها على الفعل اكثر لان النفي يقتضى منفيما والفعل لكونه  
عرضا اولى بالنفي والنفي من الاسم اما الوجود او غير ذلك مما يكون عاما او خاصا  
(وليس) لفظ (لم ولما ولن من هذه الجملة) اى من حروف النفي التى يختار نصب الاسم  
المذكور بعدها مع انها من جملة حروف النفي (اذهى عاملة فى) الفعل (المضارع)  
ومنحصر عماها فيه دون الثلاثة الاول لانها لاتعمل فى الماضى ايضا (ولا يقدر) بالبناء  
للمفعول (معمولها) وجوبا وجوازا (لضعفها فى العمل) حتى انحصرت فى الفعل  
المضارع حيث لاتعمل فى الماضى ولا فى الاسم فلا يقال لم زيدا تضرب ولا لما عمرا  
تكرمه ولا ان بكرا قتله بحذف الفعل الناصب وجوبا وجوازا لانها من لوازم الفعل  
لفظا سماعا دون الثلاثة الاول لانها من دواخل الفعل كثيرا فجاز تقدير الفعل فيها  
جوازا او وجوبا (نحو ما زيدا ضربته) فى تقدير ماضرب زيدا ضربته (ولا زيدا  
ضربته ولا عمرا) فى تقدير ولا ضربت زيدا ضربته ولا عمرا وانما اتى بقوله ولا عمرا  
فى لاناها فى الاصل لنى الجنس فيقتضى ان تدخل عليه فاذا دخلت على المعرفة او  
الفعل الماضى لزم التكرار جبرا لما فات مما اقتضته وهو الجنس مثل قوله تعالى فلا صدق  
ولا صلى (وان زيدا ضربته) فى تقدير ان ضربت زيدا ضربته يعنى ماضرب زيدا  
ضربته (الاتاديبا) الاستثناء مصروف الا الامثلة الثلاثة حذف من الاولين لئلا يلزم  
التكرار ويجوز ان يختص بالاخير فقط ليكون قرينة الى ان ان ههنا لنى على قول من قال  
لا بد فى كون ان لنى من قرينة الاول هو الاول لى لانها لا يحتاج فى كونها لنى الى القرينة  
(و) يختار النصب ايضا فى الاسم المذكور اذا كان واقعا (بعد) (حرف الاستفهام)  
وهى الهمزة وهل (نحو ازيدا ضربته) فى تقدير اضربت زيدا ضربته لان الاستفهام  
عن الفعل اولى منه عن الاسم لان الفعل عرض لا يتقرر بالاستفهام عما لا يتقرر  
يكون اولى (وانما قال) المصنف (حرف الاستفهام احترازا عن الاسم الذى يتضمن  
معنى الاستفهام) (لانه يختار الرفع فى ا) لا (سم) الذى يتضمن معنى (الاستفهام مثل  
من اكرمه) وما صنعته وايهم تكرمه وغير ذلك لما صرفى ازيدا ضربته (ولم يقل)  
المصنف (همزة الاستفهام ايشمل) الاسم الواقع بعدهل (مثل هل زيدا ضربته)  
فى تقدير هل ضربت زيدا ضربته (فانه) اى فان هذا المثال (يجوز وان استقبحة النحاة)  
يعنى وان عد النحاة مثل هذا المثال قبيحا يبنى حذف الفعل بعدهل بعد ان يكون فى  
حيزه فعل لانهم استقبحو انصبه (لاقتضاء هل لفظ الفعل) اتنى الدخول على لفظه اذا  
كان فى حيزه فعل ولم يقع بدخوله على الاسم ولذا قبح هل زيدا بام تقدير الفعل بل  
لا بد من دخوله عليه واذا لم يكن فى حيزه فعل يقع بدخوله على الاسم مثل هل زيدا قائم  
(لانه) اى لان هل (بمعنى قد) (التحقيقية) (فى الاصل) يعنى فى الاصل وضمة كقوله تعالى

من الناس فيسرهم بعباد  
الى وذلك الابرار بمراحل  
من الورود فان المصنف لم  
يقبل بان مدخول الفاء خبر  
ليس الا بل قال ان مدخوله  
كذلك ومن الظاهر انه لو لم  
يكن مدخول الفاء خبرا  
غالب بل كان هذا ثابتا  
فى بعض المواضع على قلة  
لكفاه فيها هو فيه واما  
الشيخ الرضى فقد غفل عن  
التحقيق فى هذا المقام  
وذلك لان ما ذكره  
المصنف انما هو على  
مذهب الاخفش اختار  
لقوته ولا يمكن بيان مذهبه  
بما رضاه الرضى كيف  
وهو فاسد فان قوله جميع  
نواسخ المبتدأ يمنع دخول  
الفاء فى خبر المبتدأ الى قوله  
الا ان هذا المبتدأ يقتضى  
عموم الحكم بحيث لا يصح  
ذلك الاستثناء فان كلمة ان  
من جملة نواسخ المبتدأ ولا  
خلاف فى انها من المغيرات  
التى حقها الصدر فى شهادة  
القطرة السليمة لا يكون  
هذا التحكما وانما وقع فيه  
من زعمه اشتراك القولين  
فى العلة وليس كذلك  
بل صدر كلامه على سبويه  
ليس الاول لك حكم يمنع  
ان فانه يقول كما ان لى  
ولعل حرفان يقتضى كل  
واحد منهما ان يكون له  
صدر الكلام فلا يجتمعان  
مع الشرط لانه يؤدى  
الى التناقض كذلك ان  
والجواب ان ذلك ليس  
فى المنه بالشرط فلا يلزم  
مع انه قد ثبت الفأوه ثم  
ان الشيخ الرضى قال

هل أتى على الإنسان حين أي قد أتى (فلا يكفي فيه) أي في هل (تقدير الفعل) كما لا يكفي  
تقديره في قد لأن حرف قد لا بدله من متعلق مذكور لفظا بحرف العطف لا بدله  
من معطوف مذكور كذلك ما في معناه بل أولى أن لا يقدر لأنها فرع قد ولكن جاز  
على قلة لأن المقدر كالمذكور تأمل (و) يختار النصب أيضا في الاسم المذكور إذا كان  
واقعا (بعد) (إذا الشرطية) أي المنصوبة إلى الشرط باستعمالها فيه وصفها بالشرطية  
احترازا عن إذا المفاعلة على ما مر أنه يختار الرفع فيه بعدها (الدالة على المجازاة في الزمان)  
وفي الرضى والاكثر عند سيويه والاخفش كون ما بعدها فعلا ما ظاهرا نحو إذا جاء زيدا  
ومقدرا نحو إذا السماء انشقت فقول المصنف وإذا الشرطية على مذهبهما وإنما اختير  
بمذا الفعل لأن الشرط بالفعل أولى ولم يحجب الفعل لأنها ليست عريضة في الشرط  
كان ولا ظاهرة في تضمن معناه كمن ومتى عنده انتهى فاختر الفعل لمعنى الشرط وجوز  
الاسم لعدم الأصلية (نحو إذا عبد الله تلقاه) من لقيه بإقائه ذكره وبابه علم (فاكرمه) امر  
من الأكرام في تقدير إذا أتى عبد الله تلقاه فاكرمه (و) يختار أيضا النصب في الاسم  
المذكور إذا كان واقعا (بعد) (حيث) (الدالة على المجازاة في المكان) لا في الزمان لأنها  
وضعت ظرف مكان ولكن استعمالها ككلمات الشرط أقل من استعمال إذا  
فإنها تدخل على الأسماء التي جزأها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس أما إذا  
كفت بما نحو حيثما فهم كسائر الأسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى (نحو  
حيث زيد أتجدد فاكرمه) في تقدير حيث أي في أي مكان تجدد زيد أتجدد فاكرمه (وفي)  
(ما قبل) (الامر والنهي) عطف على قوله بعد حرف النفي أو على قوله بالعطف أي  
ويختار النصب في الاسم الذي وقع قبل الامر والنهي (بمعنى موضع وقوع الاسم المذكور)  
أي ما ضمير عام له على شريطة التفسير ومكانه إذا كان (قبل الامر والنهي) مثل زيد  
أضربه) مثال لما وقع قبل امر في تقدير أضرب زيدا أضربه (وزيد الاضربه) مثال لما  
وقع قبل النهي وتقدير لا تضرب زيدا الا تضربه (وإنما اختير) بالبناء للمفعول أي وإنما  
جمل مختارا (في هذه المواضع) الست هذا بيان لوجه اعتبار النصب في الاسم المذكور  
في هذه المواضع سوى الموضع الأول وهو بالعطف على جملة فعلية لتكون وجهه مذكورا  
وهو راية التناسب بين المعطوفين ولذا فسر الشارح المواضع بقوله (أي بعد حرف  
النفي) وهي ما ولا (و) بعد حرف (الاستفهام) وهي الهمزة وهل (و) بعد (إذا  
الشرطية) (و) بعد (حيث وما قبل الامر) ما قبل (النهي النصب) بالرفع لأنه مفعول  
ما لم يسم فاعله لقوله اختير (في الاسم المذكور) في أحد هذه المواضع الست (أدعى)  
(أي هذه المواضع) (مواقع الفعل) (أي مواضع وقوع الفعل فيها) أي في هذه المواضع  
الست (أكثر) لا النفي والاستفهام في الغالب بلحقتان الأفعال دون الذوات لأن  
النفي والمسئول عنه في الغالب يكون مرضا غير قادر وكذا الشرط الذي تضمنه إذا وحيث

قال المصنف أتباها لبد  
القاهر أن هذا المعنى  
سيويه خلافا للاخفش  
ونقل البدي وأبو البقاء  
وابن عيسى أن الجوز  
لدخول الفاء مع أن سيويه  
خلافا للاخفش ولا يخفى  
أن مبتدأ الفول عما قال  
في الإيضاح واعتذر  
لسيويه عن قوله تعالى  
قل إن الموت الذي تفرون  
إليه بأعداء ثلاث  
أحدها قالوا إن الفاء زائدة  
وليس هذا بشيء لأن  
سيويه لا يقول بزيادة  
الفاء فكيف يجنبون له  
بشيء لا يقول به الثاني أن  
أن لم تدخل على الدين ونحن  
كلامنا في أن التي تدخل على  
التي وليس أيضا شيء لأن  
الصفة والموصوف كالتي  
الواحد فافرق بين أن  
تدخل على الموصوف أو  
تدخل على الصفة والثالث  
أن الفاء عاطفة جملة على جملة  
وخبر أن محذوف هذا  
كله بحيث التأخيرين  
والظاهر أنه مبني على نقل  
الزحمرى وقد أوضحه  
مما لا في غير الفصل وهو  
بعيد من جهة النقل والفقه  
أما النقل فقد استشهد  
سيويه في كتابه بقوله  
الذين يتفنون أموالهم  
بقوله قل إن الموت الذي  
تفرون منه وأما الفقه فبعد  
منه وقوعه في مخالفة  
الواضحات (قوله ووجه  
ذلك التخصيص الاحتمام  
بيان الاختلاف الواقع فيها  
وهذا وجه لطيف بأن  
بيان الاتفاق في بعض



مع عدم كونهما خبرا عنه واختيرا ايضا في ما قبل الامر والنهي للتلازم وقوع الامر والنهي عين يقين لما عرفت ان الامر والنهي فيما فيه معنى الانشاء لا يكون خبرا لا ابتداء وبل بعيد فلا يصار للتأويل البعيد عند وجود التأويل القريب وهو الت نصب في الاسم المذكور بحذف الفعل وجوبا (فاذا نصب) مبنى للمفعول (الاسم المذكور) اى اذا جعل منصوبا (وقع فيها) اى في المواضع المذكورة (الفعل تقدير) فيكون عملا بالاكثر (والا) اى وان لم ينصب فيها بل رفع بالابتداء (فلا) اى فلا يقع الفعل فيها تقدير او لا لفظا لعدم الاحتياج اليه لكون ذلك الاسم معمولا بالعامل المنصوب فلا يكون عملا بالاكثر يكون عملا بالقليل الغير المختار فيبنى ان ينصب الاسم المذكور فيها ليكون عملا بالاكثر المختار (و) كذلك اى كما اختير الت نصب في الاسم المذكور في الصور المذكورة كذلك (يختار الت نصب في الاسم المذكور) (عند خوف لبس المفسر) بكسر السين هذا التركيب فيه نتائج الاضافات الا ان المصدر الاول وهو الخوف مضاف الى المفعول والفاعل محذوف والثاني وهو اللبس مضاف الى الفعل والمفعول قوله بالصفة (اى) وقت خوفك (التباس ما) اى فعل (هو مفسر) بكسر السين (في حال الت نصب) منصوب بقوله مفسر (لكن لا) يكون التباسه (من حيث هو) اى ذلك الفعل (مفسر في هذه الحالة) اى حالة الت نصب حيث لا التباس فيه حينئذ لان التركيب الواحد لا يحتمل التفسير والصفة معا على ماسياتى في هذه الصحيفة (بل) ليس التباسه الا (من حيث هو خير في حال الرفع) فاطلاق المفسر عليه في حال الرفع مع انه ليس بمفسر في هذه الحالة مجاز اولى او كوني لانه في حال الرفع ليس بمفسر وانما يكون مفسرا في حال الت نصب (بالصفة) متعلق بقوله ليس المفسر (فلا يعلم) بالبناء للمفعول (انه) اى ان ذلك الفعل (خبر عن الاسم المذكور) ح اما مبتدأ او اسم لعامل يقتضى الخبر (في حال الرفع) اى رفع الاسم المذكور (مع موافقته) اى موافقة كون ذلك الفعل خبرا في هذه الحالة (للمعنى المقصود) من التركيب ومطابقا له (اوصفة) عطف على قوله خبر (له) اى فلا يعلم ان ذلك الاسم صفة للاسم المذكور والخبر امر آخر يعنى بقدر في قوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر الاية (مع مخالفته) اى مع كون الفعل المفسر صفة للاسم المذكور مخالفا (للمعنى المقصود) من التركيب فلرفع الالتباس اختيرا لت نصب في الاسم المذكور على ان يكون الفعل مفسرا للفعل الت نصب له لان المقصود من الاية مثل ان يكون خلقنا خبرا وبقدر حالا من الضمير البارز وهو المفعول في خلقناه فالمعنى على هذا انا كل شئ هو مخلوق لنا حال كونه ملايسا بقدر اى قضائنا وبقدرنا فيدخل حينئذ في عموم شئ افعال العباد ايضا لانها مخلوقة لمخلاق الله تعالى عندنا وهذا المعنى يفسد على تقدير ان يكون خلقناه صفة لشئ وبقدر خبرا فالمعنى حينئذ انا كل شئ مخلوق لنا بالذات وبلا واسطة العباد لان كل مخلوق لشئ حينئذ اضيف الله تعالى كائن بقدر اى بتقديرنا وقضائنا فخرجت حينئذ افعال العباد عن كونها

(بتقدير)

الرادش يكون من قصد بيان الاختلاف في بعضها الاخر غايلا وما قبل هذا يشعر بان بيان المانع بالاتفاق متكفل لبيان الاختلاف ولا وجه له فالوجه انه دعاه الى بيان خبر حروف المشبهة ههنا انه يقول وامره كاسر خبر المبتدأ فلولا ما بين حاله ههنا لا وقع الحكم المذكور فيما بعد التعليل في اللفظ كما ترى (قوله لانها لا تخرج الكلام من الخبرة الى الانشائية فيه نظرا لما عرفت من ان ثبوت الحكم في احد الامور لواحدة من العلل لا يستلزم عدم ثبوته في غيره لغير هذه من العلل كيف ولو صح ذلك التعليل لوجب ان لا يمنع باب كان وباب علمت ومما مانع بالاتفاق ثم كلام المصنف صريح في ان هذا مذهب الاخفش موافق لما ذكره الشارح فينتبه ذلك الاشكال الا ان يمنع الاتفاق ويقال بان هذين البابين مثلهما في عدم المنع عند الاخفش (قوله) في مقول المستهل المبصر للهلل الرفع صوته عند ابصاره قيل اشار الى ان المراد بالمستهل المبصر لكننا لم نجد في كتب اللغة المستهل معنى مبصر للهلل بل هو الصبي الرافع صوته حين يتوله وفي القاموس استهل الصبي رفع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته او خفض هذا ولا اشار الى ان معناه

بتقدير الله وقضائه تعالى عن ذلك لقوله تعالى ان الله خالق كل شيء وان الله على كل شيء  
 قدير ولقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون يعني والله قدركم واخرجكم من العدم الى  
 الوجود وعملكم ولان العبد نفسه اذا كان بتقدير الله وخلقه وارادته فلا يكون  
 فعله وعمله اختياري او الاضطراري بتقدير الله وخلقه وارادته اولى (فالالتباس)  
 يعني التباس الفعل المفسر في حال النصب بالصفة والخبر في حال الرفع (انما اى  
 ليس الا (هو بين خبرية ذات ما) اى بين كون ذات الفعل الذى (هو مفسر) بكسر  
 السين (على تقدير النصب) متعلق بقوله مفسر خبر (ووصفته) اى وبين كون  
 ذلك الفعل وصفا في حال الرفع يعني الالتباس ليس الا في حال الرفع (لاينه) اى  
 الالتباس بين كونه خبرا حال كونه موضوعا (بوصف التفسير) حالة النصب (وبين الصفة)  
 اى وبين كونه صفة في تلك الحالة يعني الالتباس في حالة النصب (فان التركيب) الواحد  
 (لايحملهما) بان يكون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور وصفا لذلك الاسم وخبره  
 ايضا (معا) اى في حالة واحدة لان الاسم المذكور ان رفع لا يحمل التركيب التفسيرية  
 بل يجب ان يكون خبرا وان نصب لا يحمل الخبرية بل يجب ان يكون تفسيرا فالالتباس  
 انما هو في حالة الرفع (مثل) (قوله تعالى) (انا كل شيء خلقناه بقدر) ومثل قولك كل  
 رجل اكرمه لصدق وكل رجل اهنته لعدوانه لورفع كل في هذين المثالين بالابتداء  
 وجعل الفعل بعده خبرا له كان موافقا للمعنى المقصود لان المقصود من هذين التركيبين  
 الاكرام في الاول والاهانة في الثانى والصداقة والعداوة علة لهما ولوجعل ذلك  
 الفعل صفة لذلك الاسم والصداقة والعداوة خبرا له لقات المعنى المقصود ولو نصب  
 لا يلزم هذا المعنى فاختر النصب حذرا عن الالتباس (ينصب) بالبناء للمفعول (كل)  
 في قوله تعالى (عن الاضمار على شريطة التفسير) فيكون تقديره انا خلقنا كل شيء  
 خلقناه بقدر (ولورفع) كل فيه (بالابتداء) اى بكونه مبتدأ (وجعل) الفعل المفسر  
 وهو (خلقناه خبرا له) اى للمبتدأ (كان) هذا العمل والاعراب ومعناه (موافقا  
 للنصب) اى لنصب كل (في اداء) المعنى (المقصود لكن) اى الا انه (خيف لبسه) اى  
 التباس خلقناه (بالصفة) اى بكونه صفة لشيء (لاحتمال كون قوله تعالى بقدر خبرا)  
 للمبتدأ (وهو) اى كون خلقناه صفة وبقدر خبرا له (خلاف) المعنى (المقصود)  
 فينبى ان يكون النصب مختارا عذرا عن التباس وليكون نصافى المعنى المقصود  
 فحينئذ يكون خبرا جملة فعلية (فان المقصود) من هذه الآية (الحكم على شيء بأنه) اى  
 بان كل شيء (مخلوق لنا) اى مخلوق بخلق الله لا خالق غيره (بقدر) اى حال كون ذلك  
 المخلوق بتقديرنا وارادتنا ومشيتنا (لا) ان المقصود منها (الحكم على كل شيء بمخلوق  
 لنا انه بقدر) يعني ليس المقصود من هذه الآية ان كل ما هو مخلوق لنا بالذات لا بواسطة  
 الغير بل هو مخلوق بقولنا كن من غير توسط العباد انه بقدر اى بتقديرنا وارادتنا (فانه)

المبصر فقط بل هو زائد على  
 معنى الاصل معتبر بقرينة  
 المقام ويجوز ان يكون قوله  
 ذلك اشارة الى معنييه جيمما  
 فان المستلزم يحى بمعنى  
 المصير للالهال الطالب له  
 ايضا ولقد افصح عن ذلك  
 الفاضل الهندي حيث قال  
 مثل قول طالب الهلال  
 اورافع الصوت عند  
 رؤيته (قوله) لان مقصود  
 المستلزم تعيين شيء  
 بالاشارة والحكم عليه  
 بالهلالية قيل فيه منع  
 الاحتمال ان يكون  
 مقصوده تعيين شيء  
 بالاشارة والحكم به على  
 الهلال فالاولى ان يقال  
 ليس من باب حذف الخبر  
 لان العرب حين يصرح  
 بالمحذوف لا يصرح الا  
 بالمبتدأ وانت خير بان  
 كلام الشارح قدس سره  
 من الضروريات لا يتوجه  
 المنع عليه ومستنده بديهي  
 البطلان لا يحتاج من له  
 ادنى حفظ من المعنى الى  
 التنبيه عليه واما مختاره  
 فظاهر المنع (قوله) اولها  
 المبتدأ الذى بعض لولا قيل  
 الاولى ان يقول المبتدأ  
 الذى بعد لولا وخبره عام  
 ليستغنى عن قوله هذا اذا  
 كان الخبر عاما وكانه اختار  
 ما اختار تنبيها على ان تعيين  
 النحاة الضابطة الاولى  
 قاصر لا بد من تقييده  
 وليس به فانه لو قال كذلك  
 لما تم الابضية البيان  
 ورفع ما فيه من الابهام  
 وليس هذا موضع ولو  
 اخره الى محله كما فعل كان

اي هذا الحكم (يوهم كون) اي ان يكون (بعض الاشياء الموجودة) كالأفعال الاختيارية للعباد (غير مخلوق لله تعالى) تعالى الله عن ذلك وذلك اما لعدم قدرته على خلقها واما لعدم علمه بها والاول يستلزم العجز والثاني الجهل تعالى الله علوا كبيرا لقوله ان الله على كل شيء قدير وان الله بكل شيء عليم ولا خلق الا هو على ما سبق تحقيقه (كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية) كالضرب والمشي والحياطة وغيرهما ما يكون فيه ارادتهم الجزئية (للعباد) لانهم يقولون ان العبد خالق لفعله الاختياري كالمقدر اذلى القدر فيكون خلافا لهم ويلزمهم تعدد الآلهة اذ حينئذ يكون كل واحد لها فيكون مناقضا لقوله تعالى انما الله واحد ولقوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وغير ذلك من الايات الدالة على وحدانيته تعالى وصرفا لما انعقد عليه الاجماع من الصحابة والتابعين الذين هم اهل السنة والدين (ويستوى الامران) (اي الرفع) بدل من الامران بدل البعض او خبر مبتدأ محذوف والاول اولى (والنصب) اي في الاسم الذي وقع في مكان الاضمار على شريطة التفسير من غير ترجيح لاحد الجانبين على الآخر (فلمنتكلم) اي لمن اراد ان يتكلم بهذا الكلام (ان يختار كل واحد منهما) اي من الرفع والنصب (بلا تفاوت) بين الاختيارين يعني بلا ترجيح احدهما على الآخر (في مثل زيد قام وعمر اكرمه) اي في مثال اورده سيويه (اي عنده) اي عند زيد متعلق بالفعل المحذوف (او في داره) عطف على عنده (ونحو ذلك اولا) اي وان لم يكن قوله عنده او في داره او نحو ذلك مما يقتضي ضميرا راجعا الى زيد مقدرا في هذا التركيب (لا يصح المطلق) اي عطف جملة واكرمت عمرا (على الصنري) وهي جملة قام لان المطفوف في حكم المطفوف عليه فيما يجب ويمتنع وفي المطفوف عليه ضمير يرجع الى المبتدأ واذا لم يكن في المطفوف هذا الضمير لا يكون المطفوف في حكم المطفوف عليه (امدح الضمير) الواجب في المطفوف عليه في المطفوف وقد عرفت فيما سبق ان الضمير لازم في الخبر اذا كان جملة فان قلت فيجوز ان لا يصح كونه مما يستوي فيه الامران لترجح الرفع باستثناءه عن التقدير قلت اذا كان المقصود من هذا الكلام اكرام عمرو وعنده فلا بد من تقديره على تقدير الرفع ايضا وانما سكنت عنه المصنف اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضميره فينبغي ان يكون الامران الرفع والنصب متساويين (ان يستوي الامران) هذا تفسير لقوله ويستوي الامران يعني ان استواء الامرين في الاسم المذكور ليس مخصوصا بالمثال المذكور بل يجري فيه (فما اذا عطف) اي في تركيب اذا عطف فيه (الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة) متعلق بقوله اذا عطف (ذات) بالجر صفة جملة (وجهين اي جملة اسمية خبرها) اي خبر تلك الجملة الاسمية (جملة فعلية) اذا كان الامر كذلك (فيصح رفعه) اي رفع الاسم المذكور (بالابتداء) اي يكونه مبتدأ اذا اريد عطف هذه الجملة على الجملة الاسمية لتاسبه كون كل منهما

الايان بذلك عمالا وجهه (قوله) هذا على مذهب البصريين اي كون لولا محذوف الخبر بحسب الوجوب واما على قول الكسائي لو ان الفراء لا يكون من هذا الباب ومذهب الكسائي ليس ببطلان الظاهر منها اليه والى تفيد امتناع الاول لامتناع الثاني دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فيبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لابق على ما كان كما يبقى مع غير لامن حروف النفي لكن منع البصريون من هذا التقدير وحلهم على ان قالوا لولا كلمة بتقها وليست لولا داخلة على لا لان الفعل لو اضمر وجوبا فلا بد من مفسر وليس بمفسر لولا مفسر وايضا لفظ لا يدخل على الماضي غير المعناه وجواب القسم الاكبر رافى الاغلب ولا تكرر ببدلولا هذا وما قبل من انه لا بد على مذهب الفراء من القول محذوف مسند الكلام فثبت ان كان خبرا يلزم كون المسند اليه معمولا لعامل لفظي دون الخبر من عجائب الاوهام فان الفراء يقول لولا اي الرافعة للاسم الذي بعضها لاختصاصها بالاسماء كاسائر العوامل فكيف يقال بان الاسم الواقع بعده محذوف الخبر والمسئول بالعامل اللفظي هو المسند اليه دون الخبر مع ظهور ان مذهبه

في المتبدا والخبر خلاف ذلك وان ما شاء هذا لا يكون مستداليه حتى يقال لا بد له من مستد (قوله) وثانيها كل مبتدا كان مصدرا صورقاو بتاويله منسوب الى الفاعل او كليهما قبل الاولى كان مصدرا او ما ولاه فان المتبادر من المصدر سورة ان لا يكون مصدرا حقيقة ولا يخفى عليك انه ليس حتى فان ما عطف عليه يرفع هذا الابهام ويعين المرام احيى لزوم كونه مصدرا لما يجب المعنى فقط او بحسب الصورة والمعنى وفاضة هذا الفيد تظهر من ذلك وما قيل على قوله منسوب الى الخ من انه يدخل فيه ضرب زيد عمرا قائما وقد اشترط الرضى الاضافة الى احدهما او كليهما نحو تضاربنا قائمين باطل فان كلام الرضى حسبا قال الخارج قدس سره وهو ثانيها كل مبتدا يكون مصدرا صريحا نحو ضربني او بمعنى المصدر او فعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه نحو اخطب ما يكون اي كون واكثر شربي السويق وانما وقع فيه من قوله بعد ذلك ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربني زيدا او الى المفعول نحو ضرب زيدا زيدوا اليهما نحو تضاربنا وبعد ذلك حال منهما في المعنى معا نحو ضربني زيدا قائمين اي تضاربنا قائمين

جملة اسمية وخبرها جملة فعلية (و) يصح (نصبه) اي نصب الاسم المذكور (بتقدير الفعل) الناصب له قبله بقرينة الفعل الواقع بعده مفسر له اذا اريد عطف هذه الجملة على الجملة الفعلية لان الفعل لا بد من فاعل (والوجهان) الرفع والنصب (مستويان) لا ترجيح لاحدهما على الآخر (الحصول التاسب فيهما) اي في رفع الاسم المذكور وجعل الجملة اسمية وعطفها على الجملة الاسمية وفي نصبه وجعلها فعلية وعطفها على الفعلية (ففي الرفع) اي في رفع الاسم المذكور بالابتداء (تكون) الجملة (اسمية) لتركبها من اسم وفعل وهو خبره (تقطع) بالبناء للمفعول اي هذه الجملة (على الجملة) الاسمية (الكبرى) التي هي جملة زيد قام وانما سميت كبرى لاشتغالها على الجملتين الاسمية والفعلية التي هي خبر الاسمية (وهي) جملة (اسمية ايضا) فيختار رفع الاسم المذكور مع جواز نصبه لتاسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما اسميين (وفي النصب) اي نصب الاسم المذكور (تكون) الجملة (فعلية) لتركبها من الفعل والفاعل (تقطع) بالبناء للمفعول اي هذه الجملة (على) الجملة (الصغرى وهي) اي الجملة الصغرى وهي المعطوف عليها وانما سميت صغرى لاشتغالها على جملة واحدة فقط (فعلية) لتركبها من الفعل والفاعل فيختار نصب الاسم المذكور مع جواز رفعه ايضا لتاسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين (فان قلت) لم يستو الامران في المثال المذكور لان قرينة الرفع اقوى لان (السلامة من الحذف مرجحة للرفع) اي لرفع الاسم المذكور فيكون الرفع بالابتداء مختارا فكيف يستوى الامران حتى يكون المتكلم مخيرا في اختيار ايهما شاء (قلنا) نعم السلامة من الحذف مرجحة للرفع حتى يكون الرفع بالابتداء مختارا لكن (هي) اي السلامة من الحذف (معارضة) اسم مفعول اذا نصب الاسم المذكور (قرب المعطوف عليه) يعني اذا نصب الاسم المذكور يكون المعطوف عليه وهي جملة قام قريبا واذا رفع يكون المعطوف عليه وهو جملة زيد قام بعيدا فقرب المعطوف عليه اولى من بعده وان كان فيه سلامة من الحذف فتعارض الجهتان فاستوى فيه الامران لان عدم الترجيح في الجهة ينفي الترجيح في الاخر (فان قلت) لا نسلم ان السلامة من الحذف معارضة بقرب المعطوف عليه على تقدير نصب الاسم المذكور لانه (لا تفاوت في القرب والبعد) اي في قرب المعطوف عليه على تقدير النصب وبمده على تقدير الرفع (بينهما) اي بين الصورتين (اذا) الجملة (الكبرى) وهو جملة زيد قام (ايضا) اي كما كان الصغرى (قريبة) من القرب ولذا افسره بقوله (غير مفصلة عنها) اي عن الجملة المعطوفة عليها اذ جملة وعمرا اكرمه بجملة زيد قام فاستويا في القرب فبقى السؤال الاول على حاله وهو ان السلامة من الحذف مرجحة للرفع (قلنا هذا) اي عدم التفات في القرب والبعدينهما انما هو (باعتبار المنتهى) يعني باعتبار انتهاء اعراب الجملة الاولى اعني جملة زيد قام لانه حينئذ يرتفع القرب والبعد (واما باعتبار المبتدا) اي عند ابتداء اعراب

لان الاعراب اولاً يتأمن من قوله قام ( فالصغرى ) وهى جملة قام ( اقرب ) فيكون المعطوف عليه حيثنذكر قريباً فيجئنا لم تبق المعارضة المذكورة سالمة فيستوى الامران الرفع والنصب فى الاسم المذكور فالمتكلم ان يختار ايها شاء ( ويحب النصب ) ( اى يجب نصب الاسم المذكور ) اى الاسم الواقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير اذا كان واقعا ( بعد حرف الشرط ) او ما تضمن معناه مثل متى زيدا تجده فاكرمه او اين زيدا تجده فاكرمه او حيثما زيدا تلقاه فاكرمه وغير ذلك ولم يذكره المصنف ولا الشارح ايضا اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع وافهامه منه ولقلة استعماله ( والمراد به ) اى بحرف السطر ( ههنا ) اى فى هذا البحث اعنى نصب الاسم المذكور وجوبا اذا كان واقعا بعد حرف الشرط حرفان وهما ( ان ولو فان ) كلمة ( ما وان كانت من حرف الشرط ) عند المصنف لان عنده حروف الشرط ثلاثة حيث قال حروف الشرط ان ولو وما وكذا عند سيبويه الا اذا ما قالها عنده من حروف الشرط ايضا واما عند غيرهما حرف الشرط اثنان ان ولو ( فحكمهما ) اى حكم كلمة ما ( ماسبق من اختيار الرفع ) بيان لما اى من كون رفع الاسم المذكور الواقع بعدها مختارا ( مع غير الطلب ) يعنى اذا كان الفعل المفسر غير طلب ( واختيار النصب ) وكون نصبه مختارا ( مع الطلب ) اذا كان ذلك طلبا فى مستثناة ههنا فكأنه قال ويجب النصب بعد حرف الشرط غير اما فان حال الاسم الواقع بعدها قد علم ( و ) ( كذا ) اى كما يجب نصب الاسم المذكور الواقع بعد حرف الشرط غير اما كذلك ( يجب نصبه ) اى نصب الاسم المذكور الواقع ( بعد ) ( حرف التحضيض ) حرف التحضيض اربعة ( وهو لا والا ) بالتشديد فيهما الا عند الحليل فى الاوهى مخففة عنده على ماسأنى ( ولولا ولو ما وانما وجب النصب ) اى نصب الاسم المذكور اذا كان واقعا ( بعدها ) اى بعد حرف الشرط والتحضيض ( لوجوب دخولهما ) اى دخول هذين النوعين من الحروف ( على الفعل لفظا ) اى حال كونه ملفوظا ( او تقديرا ) اى حال كونه مقدرا متوينا والمراد بالفعل ههنا لفظا وتقديرا بالفعل المتعدي لا مطلق الفعل لا يخفى على من له ادنى تأمل وانما وجب دخولهما على الفعل لفظا وتقديرا اما حروف التحضيض فلان التحضيض وهو التحريض والحث من حرضه اى حرضه لا يكون الا فيما يمكن تحصيله من الافعال لكونها عرضا يمكن تحصيلها واما الاسم فلكونه دالا على الثبات والا - تقرار لا يمكن تحصيله فلا يمكن التحريض على تحصيله لان ما يمكن تحصيله لا يكلف فكيف يحرض على تحصيله الا انها اذا دخلت على الماضى تكون للتوبيخ والتنديم على ترك الفعل لانه لا يمكن التحضيض على ما فات الا انها تستعمل كثيرا فى لوم المخاطب على انه ترك فى الماضى شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكأنهما من حيث المعنى للتحضيض على ما فات واذا دخلت على المضارع فهمى للتحضيض يعنى للحث على الفعل والطلب له والمضارع اما لفظا او تأويلا نحو لولا تستفرون

او من احدهما نحو ضربى هذا قائما او قائمة هذا ولو وقع الاشتراط لصح ذلك منه ايضا دالا حاجة الى قد يخرج ذلك فان المبتدأ الواقع مصدر المنسوب الى احدهما او كليهما لا يكون منقطعا من الاضافة قطعا ( قوله ) واكثر شربى السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما قال الشيخ الرضى يجوز فى هذا القسم رفع الحال على الخبرية بان يقول اخطب ما يكون الامير قائم لان او الكلام كان مجازا والمجاز يؤنس المجاز فجعل آخره مجازا فلا يكون التركيب من مواقع وجوب حذف الخبر فلا يتم القاعدة قلت رفع قائم لم يكن التركيب من القاعدة لانتفاء الحال ولا يخفى ان ما ذكر من جواز رفع الحال فى هذا القسم مقيد بما اذا كان اوله مجازا كما افاده تعليله الا ان يكون الحكم مبني على اطراد الباب هكذا قيل وكان لم يركلام الرضى تمامه فانه قال واعلم انه يجوز رفع الحال السادسة الخبر عن فعل المضاف الى المصدرية الموصولة بكان ان يكون نحو اخطب ما يكون الامير قائم هذا عند الاخفش والمبرد ومنه سيبويه والاولى جوازه وذلك لانك جعلت ذلك للكون اخطب مجازا فجاز جملة قائما ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا فى الضرورة

الله ولو لا اخرتني الى اجل قريب واما حروف الشرط فلان الشرط العلامة والسبب  
يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة له مثل قولك ان جئتني اكرمك حيث جعلت مجيء  
المخاطب علامة لا اكرمك اياه فهذا لا يوجد الا في الفعل ولهذا اختلفت هذه الحروف  
بالفعل (نحو) مبتدأ قولك (ان زيدا ضربته ضربك) في تقدير ان ضربت زيدا ضربته  
ضربك (مثال) خبره (حروف الشرط) (و) قولك (الا زيدا ضربته) في تقدير ان  
لا ضربت زيدا ضربته (مثال حرف التحضيض) وهذا نشر على ترتيب اللف ولما فرغ  
من بيان كون النصب في الاسم المذكور مختار والرفع فيه ايضا استواء الامر بين فيه وكون  
النصب واجبا فيه اراد ان يبين كون الرفع واجبا فيه ايضا الا انه لم يقل ويجب الرفع  
فيه لانه اذا وجب الرفع لم يكن من مظان الاضمار على شريطة التفسير فقال (وليس  
مثل ان زيد ذهب) بالبناء للمفعول (به) الجار والجرور قائم مقام الفاعل (منه) الجار  
والجرور في محال النصب لانه خبر ليس اي كل تركيب ظن في بادى النظر انه مما ضم  
طامله على شريطة التفسير ويختار النصب فيه وبعد التعمق يعلم انه ليس منه (اي من  
باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه) اي في هذا المثال (وان كان) للوصول  
(يظن) مبنى للمفعول (في بادى النظر) بادى من بدا الامر اي ظهر من باب سماع اي في  
ظاهر النظر ومن همزة جعله من بدأ ومعناه اول النظر وكلاهما هنا جائزان (انه) اي  
هذا المثال (مما ضم طامله على شريطة التفسير) وان مع اسمها وخبرها قائم مقام فاعل  
يظن (والمختار) عطف على محل انه اي ويظن المختار (فيه) اي في الاسم  
المذكور (النصب) بالرفع لانه نائب فاعل قوله المختار (لوقوع الاسم المذكور  
فيه) اي في ذلك المثال (بعد حرف الاستفهام) وهو الهمزة لما عرفت سابقا  
ان الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف الاستفهام يختار فيه النصب وههنا  
كذلك (لكن) استدراك من قوله وان كان يظن في بادى النظر الخ يعني  
الا انه (يظهر بعد تعمق النظر) التعمق في الكلام الوصول الى ما هو المراد منه او بيان  
ما هو المقصود وايضا يحال يقال تعمق النظر في كلامه اذا اتى به بعد اتمام النظر فيه  
والوصول الى ما هو المراد منه (انه) اي مثل ان زيد ذهب به (ليس منه) اي من باب الاضمار  
على شريطة التفسير (فانه وان صدق) بعد الوصول (عليه) اي على ذلك المثال (انه) اي  
ان زيدا في ذلك المثال (اسم بعد فعل) وهو ذهب به (مشتغل عنه بضميره) اي فارغ  
عن العمل فيه بالعمل في ضميره وهو قوله به هذا بيان قوله فان زيدا وان كان في بادى  
النظر انه الخ (لكنه ليس بحيث) اي ليس زيد بمكان (لوسطا عليه) اي على زيد (هو)  
اي الفعل بعينه وهو ذهب به (او مناسبه) وهو اذهب بالبناء للمفعول (لنصبه) اي لنصب  
الفعل الذي هو ذهب به بعينه او مناسبه الذي هو اذهب هذا بيان لقوله لكن يظهر  
بعد تعمق النظر انه ليس منه (لان ذهب به لا يعمل النصب) لان معلومه لازم متعدى  
بالياء لا يعمل النصب بنفسه والحال ان المراد منه ههنا البناء للمفعول والمبنى للفاعل اذا

فلا تقول ضربت زيدا قائم  
الا عاقر اول الكلام  
ولا شك ان المجازيؤنس  
بالمجاز هذا كلامه فتدبر  
فيه قوله كما يحذف متعلقات  
الظرف قبل الاولى متعلق  
الظرف وفيه ما فيه قوله  
قال الرضى هذا ما قيل فيه  
وفيه تكلفات كثيرة قيل  
من حذف اذا مع الجملة  
المضاف اليها ولم يثبت في  
غير هذا المكان ومن  
المدول عن ظاهر معنى  
كان الناقصة الى معنى التامة  
ومن قيام الحال مقام  
الظرف هكذا كتبت  
في الحاشية ولا يخفى عليك  
ان حذف اذا مع الجملة  
المضاف هو اليها اكثر  
من ان يحصى في غير هذا  
المقام مع الفاء الفصيحة  
ووجه جعل كان تامة انهم  
لم يجدوا وايدا من جعل  
النصب بعد المصدر حالا  
ليظهر وجه لزوم الواو فيه  
اذا كان جملة اسمية فلو  
قد ركان ناقصة لكان خبرا  
جائرا لتصرف غير حاصل  
للزوم الواو اذا يدخل  
الواو في خبر كان الانشيبا  
بالحال ولا يلزم وفيها ذكره  
من التوجيه الحال  
عن التكلف ان المحذوف  
مقاوت لان الملازمة  
بالنظر الى الفاعل بمعنى  
وبالنظر الى المفعول بمعنى  
آخروا صدور الضرب  
ووقوعه لا يعهد التعبير  
عنها بالملازمة وانت خبير  
بان ما استند الى الشارح  
قدس سره من بيان وجوه  
التكلف هو الذي ذكره

لم يعمل النصب بنفسه فكيف يعمل المبني للمفعول (وكذا) أي كما ان ذهب به لا يعمل  
النصب كذلك (مناسبه) لا يعمل ايضا (اعني اذهب) بالبناء للمفعول لان الذهاب  
المتعدي بالياء يناسب الازهاب معلوما ومجهولا (فان قلت) ان هذا المثال اذا لم يحز فيه  
تسليط الفعل المفسر بعينه ولا مناسبة الذي هو اذهب بالبناء للمفعول لا يلزم ان لا يكون  
من باب ما اضر عامه على شريطة التفسير لانه (لا ينحصر المناسب) أي ما يناسب ذهب  
به (في اذهب) بالبناء للمفعول واذ لم ينحصر فيه (فليقدر مناسب آخر) يعني غير اذهب  
(ينصبه) حتى يكون هذا المثال من ذلك الباب (مثل يلبس) فعل مضارع معلوم من  
لايس لان الذهاب المتعدي بالياء يلزمه الملايسه (او اذهب) حال كونه كائنا (على صيغة)  
الفعل الماضي (المعلوم) لما قلنا ان الذهاب اذا تعدي بالياء يلزمه الازهاب سواء كان معلوما  
او مجهولا (فيكون تقديره) أي تقدير المناسب لا تقدير ازيد ذهب به (ازيد ايلابسه  
الذهاب به) فيكون الفعل الناصب لزيد يلبس المقدر تقديره ايلابس الذهاب زيدا  
ذهب به (او) ازيدا (يلابسه احدا بالذهاب به) تقديره ايلابس احدا زيدا ذهب به (او)  
ازيدا (اذهبه احد) فيكون الفعل الناصب له حيث اذهب بالبناء للفاعل تقديره  
اذهب احدا زيدا ذهب به فحيث يكون هذا المثال من هذا الباب بما يختار فيه النصب  
فلم يصح قول المصنف وليس مثل ازيد ذهب به منه لانه وان لم يصح تسليط الفعل بعينه  
فقد صح تسليط ما يناسبه بالزوم (قلنا المراد بالناصب) في قوله المناسب ليس المناسب  
بمطلقا بل (ما يرادف الفعل المذكور) المفسر (او يلازمه) أي يلازم الفعل المذكور  
المفسر (مع اتحاد ما اسند اليه) أي بشرط ان يكون فاعل الفعل المضمر والفعل المذكور  
متحدا يعني واحدا في هذا الباب حتى لو لم يتخذ لا يكون مناسبه (فالاتحاد) أي كون  
فاعل الفعلين متحدا (فيما ذكرته) اياها السائل من المثال (مفقود) لان المسند اليه فيها  
يرادفه وبلازمه الذهاب واحد وفي الفعل المذكور هو زيد فلم يوجد الاتحاد في المسند  
اليه واذ لم يوجد الاتحاد فيه لا يكون مناسبه لفقدان الشرط وهو الاتحاد فيما اسند اليه  
(واذا كان الامر كذلك) يعني اذا لم يكن مثل ازيد ذهب به من هذا الباب للعلة المذكورة  
(فالرفع) يشير الى ان الفاء مرتبطة بمعنى الشرط يعني جواب الشرط محذوف (أي  
رفع زيد في المثال) المذكور وهو ازيد ذهب به (واجب بالابتداء) أي يكون مبتدأ  
ومعمولا بالعامل المضوي (ونصبه) أي نصب زيد في ذلك المثال (غير جائز بالمفعولية)  
أي يكونه مفعولا لفعل محذوف لانه اذا لم يكن له مفسر لم يحز تقدير الناصب فالاولى  
في التعبير ان يقول ونصبه بالمفعولية غير جائز بتقديم قوله بالمفعولية لتلبيح الفصل تأمل  
(فليس) المثال المذكور (من باب الاضمار على شريطة التفسير) لانه لا يجوز تسليط  
الفعل المذكور بعينه ولا ما يناسبه بالترادف او الزوم والحال ان تسليط احدهما شرط  
وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (فكيف يكون) ذلك المثال (عما) أي من القسم

القائل بالكلمات والشارح  
انما هو القائل فكان القائل  
لم يرد ذلك ولم يحز على رد  
كلامه فاسند ما اليه قدس  
سره وبعض ما ذكره  
في الاعتراض على تلك  
الوجه ليس جبي اما  
الاول فلان ما ذكره  
من الحذف قول بعض  
التأخرين واما اكثر  
النحاة فلا يقولون به بل  
يقولون مثلا ان الفاء قد  
تدخل على ما هو جزاء مع  
تقدم كلة الشرط وبدونها  
تسمى سببية ويعرفه بان  
يصلح تقدير اذا الشرطية  
قبل الفاء وجعل مضمون  
الكلام السابق شرطها  
فالمنفي في قولنا زيد فاضل  
فاكرمه اذا كان كذا  
فاكرمه وفي قوله عز وجل  
انا اخبرناه خلقنا من نار  
وخلقناه من طين قال  
فاخرج اذا كان عندك  
هذا الكبر فاخرج وعلى  
هذا القياس فهو تفسير  
معنى لا تفسر اعراب  
وليس عندهم فاء تسمى  
بالفصيحة لا فصاحتها عن  
المحذوف بل ذلك البعض  
يطلقونها على العاطفة وعلى  
السببية في بعض الصور  
تنبيه على مختارهم فيه واما  
الثاني فقلط لان كون كان  
تامة ليس كما زعمه بمالا  
حاصل بل لضرورة انها  
لو كانت ناقصة لما كان المعنى  
على ما كان عليه ولم يكن  
المثال مما نحن فيه لانتفاء  
حالية ما كان حاله ما علم ان  
ما ذكره الشارح قدس  
سره من قوله والذي

الذي (بختار فيه) أي في ذلك القسم (النصب) أي نصب الاسم المذكور لان الاختيار  
النصب مبنى على أن يكون ذلك من باب ما اضمر عامله عن شريطة التفسير وقد عرفت  
أن هذا المثال ليس منه فينبى أن يكون رفعه واجبا بالابتداء (وكذا) (أي مثل أريد  
ذهب به) في عدم كونه من هذا الباب وجوب رفعه بالابتداء مانع (قوله تعالى) (كل  
شيء فعلوه) وقوله وكذا خبر مقدم وقوله تعالى مبتدأ وقوله كل شيء يصدق عليه أنه  
اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره إلا أنه لا يصح تسليط عليه رفع الاشتغال لفساد المعنى  
على تقدير التسليط لأن يكون المعنى حينئذ الناس فعلوا كل شيء (في الزبر) فيكون  
في الزبر متعلقا بفعلوا والزبر بضمين جمع زبور كرسول ورسول وهو المكتوب وهو  
فعل بمعنى المفعول كحلوب بمعنى المحلوب (أي في صحائف اعمالهم) والصحائف جمع  
صحيفة وهي الكتاب وشئ كتب عليه وجمعها صحائف وصحف كذا في الصحاح  
(فهو) أي قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر (ليس من باب الاضمار على شريطة  
التفسير لانه لو جعل منه) أي من هذا الباب وقرئ بنصب الكل (لصار) التقدير  
أي تقدير قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر (فعلوا) أي الناس أو الخلائق (كل  
شيء) من خير أو شر من اعمالهم (في الزبر) يعني أوقع الناس كل شيء من الخير  
أو الشر في صحائف اعمالهم (فعله في الزبر أن كان) ظرفا لفعلوا (متعلقا بفعلوا) المقدر  
الناصب كل شيء (فسد المعنى) أي معنى هذا القول فحينئذ يكون المعنى على ما سبق أو  
فعل الخلائق يعني كل واحد منهم كل شيء من الخير أو الشر في صحائف اعمالهم وهذا المعنى  
غير صحيح (لأن صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم) حتى يوقعوا فيها اعمالهم بل  
الصحائف محل لأفعال الملائكة وهم الكرام الكاتبون (لأنهم) أي لأن أي الخلائق (لم  
يوقعوا فيها) أي في تلك الصحائف (فعلا) لا خيرا ولا شرا لا قليلا ولا كثيرا (بل  
الكرام) وهو جمع كريم مثل صغير وصغار وعظيم وعظام وهو بالفارسية خوش بوى  
وخوش سرشته (الكاتبون) وهو الحافظة الذين يكتبون أفعال العباد من خير أو شر  
لقوله تعالى وإن عليكم لحافظين كراما كاتبين (أو قوف فيها) أي في الصحائف (كتابه)  
اعمالهم و (أفعالهم) أي أفعال العباد (وأن كان) قوله تعالى في الزبر ظرفا مستقرا مع  
متعلقه المحذوف المقدر (صفة لشيء) بناء على تجوز الفصل بين الصفة والموصوف  
(مع أنه) أي كون في الزبر صفة شيء (خلاف ظاهر الآية) الكريمة لأن الظاهر أن يكون  
ظرفا مستقرا مع متعلقه المقدر في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ ومع هذا يقع الفصل  
بين الصفة والموصوف باجتناب وان كان جائزا فات المعنى المقصود من الآية (إذا المعنى  
المقصود) منها على ما قلنا أن يكون كل شيء مبتدأ وجلة فعلوه صفة لشيء وفي الزبر ظرف  
مستقر في محل الرفع خبره فالعنى على هذا (أن كل شيء هو مفعول لهم) أي للعباد  
(كائن) وثابت (وفي الزبر) أي في صحائف اعمالهم (مكتوب) خبر بعد خبر (فيها)  
أي في تلك الصحائف فحينئذ يصح المعنى ولا يفسد ولا يفوت المقصود منها أيضا وقوله

يظهر لي الخ ليس من كلام  
الرضي بل هو ما ارتضاه  
وكلام الرضى ذلك هذا  
قبل فيه وفيه تكلفات  
كثيرة من حذف اذامع  
الجملة المضاف إليها لم تثبت  
في غير هذا المكان  
ومن المدول عن ظاهر  
معنى كان الناقصة إلى معنى  
التامة وذلك لأن معنى  
قولهم حاصل إذا كان قائما  
بظاهر في معنى الناقصة ومن  
قيام الحال مقام الظرف ولا  
يظهر له والذي أوقفهم في  
هذا وأوقع غيرهم فيها  
لزمهم اتحاد العامل في الحال  
وصاحبها والحق أنه يجوز  
اختلاف العاملين على ما  
ذهب إليه المالكي فنقول  
تقديره ضربي زيد ما حصل  
قائما والعامل في الحال  
حاصل وفي صاحبها ضربي  
وهو الياء أو زيد فنقول  
حذفنا حاصل أو كائن  
العامل في الحال لكون عامما  
شاملا لجميع الأفعال كما  
حذفناه في زيد عند أوفى  
الدار لشاوية الحال للظرف  
والحذف في كليهما واجب  
لقيام الحال والظرف مقام  
العامل هذا فكما رأى  
قدس سره أن كلام الرضى  
ليس مما يعتد به لا تفاق جمع  
النحاة على عدم جواز  
اختلاف العاملين كما  
اعترف به نفسه ولا يجوز  
مخالفتهم ما لم يثبت دليل يدل  
على جوازه أو ضرورة  
تلقى إليه لم يفت بل أراد  
أن يذكر وجهها سالما عن  
هذه التكلفات غير مخائف  
لهذا الأصل فاني به وقول



(موافقا) اما حال من المبتدأ وهو قوله المقصود يعنى المقصود من هذه الآية هكذا حال كونه موافقا واما من التسمير المستكن في قوله كائن يعنى ان كل شئ هو مفعول لهم كائن في الزبر حال كوز ذلك الموجود فيها موافقا (لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر) يعنى كل عمل ابن آدم من خبر او شر قليل او كثير مسطور يعنى معلوم لنا لا يشذ منه شئ عن علمنا (لا) المقصود منها (ان كل شئ كائن) بالجر صفة شئ في محائث اعمالهم مفعول بالرفع خبر ان (لهم) متعلق بالخبر لانهم لم يوقعوا فيها شيئا ولا يقدر ان يوقعوا فيها فضلا عن الايقاع فاذا كان الامر كذلك (فالرفع) يعنى كل شئ (لازم) وواجب (على ان يكون كل شئ مبتدأ) معمولا للعامل المعنوى (والجمله الفعلية) بعده وهى فعلوه في محل الجر (صفة لشئ) هذا من قيل عطف شيئين على معمولى عامل واحد وهو ان يكون بمطف واحد وهو جائز اتفاقا على ماساى (و) ان يكون (الجار والمجرور) في قوله في الزبر (في محل الرفع) بناء (على انه) اى ان الجار والمجرور في قوله في الزبر (خبر المبتدأ تقديره) اى تقدير قوله تعالى على التوجيه المذكور (كل شئ) مبتدأ (هو) مبتدأ ثان (مفعول لهم) خبر المبتدأ الثانى والجمله الاسمية في محل الجر صفة لشئ (ثابت) خبر للمبتدأ الاول (في الزبر) متعلق بقوله ثابت (بحيث) متعلق ايضا بقوله ثابت (لا يبادر) مبنى للمفعول اى لا يترك من الشئ الذى هو مفعول لهم (صغيرة ولا كبيرة) يعنى كثيره وقليله خبره وشره فيكون موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر قوله (واعلم) تنبيه على ان قول المصنف ونحو الزانية والزانى الآية جواب عن سؤال مقدرو هو (انه سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل) الواقع بعده (المشتغل عنه بضميره او متعلقه) اى الفارغ عن الفعل فيه في ضميره او متعلقه (امرا) نحو زيد اضربه (اونها) نحو زيد انضربه (فالمختار فيه) اى في ذلك الاسم (النصب) وان جاز فيه الرفع ايضا لا يلزم وقوع الطلب خبرا بلا تأويل على ما سبق (والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل) خبر ان وهى مع اسمها وخبرها خبر لقوله والظاهر (تحت هذه القاعدة) اى قاعدة ما اضمر عامله على شريطة التفسير لصدق امره وهى كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضمير او متعلقه لوسلط عليه هو او مناسبه لنصبه ووقع الاسم المذكور ايضا فيه قيل الامر لان فاجلدوا امر وان كان مصدرا بالقاء (مع ان القراء) جمع قارئ من قرأ كنصار جمع ناصر من نصر وبابه فتح (اتفقوا فيه) اى في هذا القول (على الرفع) اى على رفع الاسم المذكور واتفاقهم حجة قاطعة لانهم اخذوا القراءة من صاحب الشريعة رسول الله اما بالواسطة او بغير واسطة فلزم اتباع النحاة لهم (الافى رواية شاذة عن بعضهم) هو عيسى بن عمرو والشاذ لا يعبأ به اذا كان الامر كذلك (فاضطر النحاة) لمخالفة قاعدتهم المأخوذة من العرب واتفاق القراء المأخوذة من صاحب الشريعة (الى ان تمحلوا) اى ذهبوا الى بيان

ان الامر كذلك فانما ذكره ليس فيه شئ من هذه التكلفات الثلاثة هو لا يلزم منه تلك المخالفة الا ان فيه تكلفات آخر من ارتكاب حذف ذى الحال بدون القرينة اذ لا يسبق الى الفهم كونه محذوف في هذا المثال ومن حذف الخبر كذلك فان الملازمة ليست مثل الحصول والكون حتى يجوز حذفه ومن اختلاف التقدير لفظا ومعنى اما الاول فكما ذكره واما الثانى فلما سبق من كلام القائل ان الملازمة بالنظر الى الفاعل بمعنى وبالنظر الى المفعول بمعنى اخر فالاول هو الاقتداء بالبصرين فان ما اختاره ليس بهذا المثابة بل التكلف على ما ذكره غير مسلم فانه اذا جاز تقدير اذ امع الجمله المضاف اليها لبيان المعنى من غير تكلف لم لا يجوز ذلك التقدير لبيان الاعراب كذلك وكون العدول عن كان الناقصة الى التام مع ظهورها في كونها ناقصة من باب التكلف انما يتصور في صورة ثبوتها لمقووظها وليس كذلك بل نحن نقدرها تامة لتصحح الاعراب ولا تلفظ بها والآخر جناحان الباب وهذا في غاية الظهور وقد اعترف بمشابهة الحال للظرف على بدنى اقامة ذلك مقام هذا على ان المتبادر الى الذهن عند اطلاق خبري زيد قائما

الحيلة (لا خراج) أي لا خراج قوله تعالى الزانية والزاني الآية (عن هذه القاعدة المذكورة) وهي ما اضمر عامله على شريطة التفسير (لثلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار) في الاسم المذكور وهو الرفع لما صرفت ان الاسم المذكور اذا وقع قبل الامر والنهي فاختار فيه النصب فالرفع جائز غير مختار (فاشار المصنف الى ما تمحلوها) أي الى ما جعله النحاة حيلة (لا خراج عنها) أي لا خراج قوله تعالى الزانية والزاني الآية عن القاعدة المذكورة حتى لا يكون اتفاق القراء على غير المختار ولا تكون القاعدة ايضا مخالفة لما اتفقوا عليه وهو ان احدهما مذهب اليه المبرد وثانيهما مذهب اليه سيبويه (فقال) (ونحو الزانية والزاني) أي كل موضع وقع فيه الاسم المذكور قبل الامر المصدر بالفاء لكن بشرط ان يكون ذلك الاسم صفة مصدرة باللام لانه اذا لم يكن كذلك لا يجري فيه ما ذهبوا اليه من التحمل (فاجلدوا) امر حاضر من جلد مجند وبابه ضرب يقال جلده ضربه (كل واحد منهما) أي من الزانية يعني المزني بها والزاني وانما عبر عنها بالزانية لمشاكلتها ما بعدها او لاطاعتها لمن زنى بها صارت كأنها هي فعلت ذلك الفعل فعبر عنها بالزانية قوله ونحو مبتدأ و(الفاء) مبتدأ ثان (فيه) أي نحو الزانية (مرتبط) بكسر الباء خبر للمبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر للمبتدأ الاول (بمعنى الشرط) يعني الفاء ههنا لربط الجزاء بالشرط المستفاد من الالف واللام في الزانية والزاني جعل الباء متعلقة بالربط بقريضة الشرط لان الجزاء مرتبط به فتكون الفاء رابطة بينهما (عند المبرد) فخرج هذا القول وامثاله عن التعريف بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقة فامتنع التسليط ايضا لان الفاء مانعة عنه فلم يكن مثل هذا القول من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير (لكون الالف واللام) الكاشنة (في الزانية والزاني مبتدأ لان الالف واللام من الموصولات على ما سياتي الا انه لمشابهة اللام الحرفية لفظا استكرهوا دخوله على الفعل فادخلوه على اسم الذي فيه معنى الفعل وهو اسم الفاعل واسم المفعول ههنا لا غير على ما سياتي تحقيقه (موصولا) صفة مبتدأ (فيه) في المبتدأ (معنى الشرط) لما سبق ان المبتدأ اذا كان موصولا صلته فعل او ظرف يكون فيه معنى الشرط (واسم الفاعل الذي هو صلته) أي صلة الالف واللام الداخلة هي عليه لان اسم الفاعل ههنا بمعنى الفعل (كالشرط) فيكون تقديره التي زنت أي مكنت من نفسها بالزني والذي زنى بها أي والذي فعل ذلك الفعل فحينئذ يكون الزني سببا للجزاء وهو الجلد ههنا (فخبر المبتدأ) وهو قوله فاجلدوا (كالجزاء) مثل قولك الذي يأتيك فاكرمه أي فستحق لا كرامتك (والفاء الداخلة عليه) أي على خبر المبتدأ (مرتبط بالشرط) يعني جيئت لربط الجزاء بالشرط (لدلالته) أي لدلالة الفاء (على سببته) أي على سببية الشرط (للجزاء) لان الفاء وضعت لسببية ما قبلها لما بعدها فاذا دخلت على الجزاء يعلم ان الشرط سبب للجزاء حتى لو لم تدخل عليه لم تعلم السببية كقولك الذي يأتيني

انما هو معنى قولك ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وهو المراد وليس اذا الاستعجال بل هو للاستمرار كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض ومثله كثير (قوله) ثم يقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال قيل لو قال يحذف الصامل وذو الحال مرة واحدة كافي راشد امهد بالكان اكثر استراحة من التكلف وليس بهذا الكلام في حذف المذكور الملقوط بحسب الحقيقة فلا ننقل (قوله) وتفيد المبتدا المقصود عمومها بدليل الاستعمال ووجهه ان الجنس المرفع اذا استعمل بلا قرينة تخصيص يتم جميع ما يقع عليه دفعا للترجيح بلا مرجع وهكذا يؤكد وجوب كون هذا المصدر مضافا لوجوب اضافته الى المعرفة حتى يتعرف هكذا قيل ونعم الكلام على ما قاله المصنف وغيره ان مذهب الكوفيين فاسد لفظا ومعنى اما اللفظ فهو كل موضع التزم فيه حذف الخبر فلا بد من واقع موقعه وتأويلهم يجعل قائما من تمة المبتدأ ومعمولا له فلم يقع في موضع الخبر لفظ يقوم مقامه وامام من جهة المعنى فان المفهوم من ضربي زيدا قائما الحكم على كل ضرب من واقع على زيد بانه في حال القيام وهذا لا يستقيم على مذهب

فله درهم حيث دخلت على قوله له درهم للدلالة على ان آتيان سبب له حتى لو لم يأت لما  
استحق الدرهم (ومثل هذا الفاء) اى الفاء الذى وقع جوابا للشرط حقيقة او حكما  
(لا يعمل ما فى حيزه فيما قبله) لانه دليل على ان ما بعدها من ذبول ما قبلها فيكره وقوع  
معمول ما بعدها اى معمول الفعل الذى بعدها فيما قبلها لانه ينعكس الامر اى يكون  
شئ مما قبلها من ذبول ما بعدها اذا كان الامر كذلك (فامتنع تسليط الفعل المذكور  
بعده) اى بعد الفاء (على ما) اى على اسم وقع (قبله) اى قبل الفاء مع ان التسليط شرط  
هذا الباب فاذا امتنع لكون حرف الفاء مانعا له كان قوله تعالى الزانية والزانى خارجا  
من هذا الباب لخروجه منه بقوله لوسط عليه هو او مناسبه على ما سبق (فمعين فيه الرفع)  
اى فوجب فى ذلك الاسم الرفع بالابتداء متضمنا لمعنى الشرط فاجلدوا الاية خبره لان  
الانشاء يصح وقوعه خبر وان كان بالتأويل ولذا لم يقيد المصنف الجملة الواقعة خبرا بالخبرية  
حيث قال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم او فعلية مثل زيد قام ابوه وهذا  
التوجيه اقوى لعدم احتياجه الى الاخبار ولذا قدمه المصنف وكون الاية فيه جملة  
واحدة (و) (الاية) (جملتان) (مستقلتان) المراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر  
احدهما متفرعا على حذف الفعل من الاخرى والا فلا استقلال بينهما حيث تكون  
الثانية مبنية للاولى ومفسرة لها (عندسيويه) (اذا الزانية مبتدأ) عند (محذوف المضاف)  
واقیم المضاف اليه مقامه مثل جاء ربك يصح حمل الخبر على مبتدأ (والزانى عطف عليه)  
بالواو عطف مفرد على مفرد محذوف المضاف ايضا (والخبر محذوف) جواز بالقرينة  
الحالية (اى حكم) مبتدأ مضاف الى (الزانية والزانى فيما) موصولة (بتلى) مبنى للمفعول  
وما استكن فيه نائبه والجملة صلتها اى وقع ثابت فى القرآن الذى يتلى ويقرأ (عليكم) ايها  
المؤمنون (بعد) ظرف من الظروف المكانية مبنى على الضم لكن ههنا استعير لزمان  
الحال بملافة الظرفية اى الامتعلق يتلى او بعد قوله الزانية والزانى وذلك الحكم  
قوله فاجلدوا اى فاضربوا ايها الحكماء كل واحد من الزانية والزانى مائة جلدة (وقوله  
تعالى فاجلدوا جملة) من الفعل والفاعل (ثانية لبيان الحكم الموعود) فى الجملة الاولى  
(والفاء) فى قوله فاجلدوا (عنده) اى عندسيويه (ايضا) اى كما انها للسببية عند المبرد  
(السببية) يعنى جواب شرط (اى) مقدر (ان ثبت زناها) شرعا وذلك باربعة شهداء  
يشهدون بالزانى فى اربعة مجالس او باقرار كذلك بشرط ان لا يكونا محصنين وصفة الا  
حصان الحرية والتكليف والاسلام والوطى بشكاح صحيح (فاجلدوا وقيل) الفاء ههنا  
(زائدة) لتأكيد لصوق الجملة الثانية بالجملة الاولى لكون الثانية بيانا للحكم الموعود  
فى الاولى (او) الفاء ههنا (للتفسير) اى لتفسير ذلك الحكم وهذا اظهر (وجزء الجملة  
وهى قوله تعالى فاجلدوا كل واحد منهما الاية لان المراد بالجزء ههنا طاقة من الكلام  
لالمسند والمسنود اليه وجزء الجملة وهو قوله اجدوا (لا يعمل فى جزء جملة اخرى) ان

الكوفيين فاذا جملنا قائما  
معموله الضربى خرج من  
ذلك العموم وبقى خاصا  
بضرب منى واقم على زيد  
فى حال القيام محكوم عليه  
بالحصول وهو معنى اخر  
مخالف لذلك المعنى من  
حيث العموم والحصول  
وبالجملة ان المصدر المبتدأ  
اضيف واذا اضيف  
بالنسبة الى ما اضيف اليه  
كاسماء الاجناس الاخرى  
انك اذا قلت ماء البجار  
حكمه كذا عم جميع ماء  
البجار وكذلك اذا قلت علم  
زيد حكمه كذا عم جميع علم  
زيد وقد وقع المصدر او لا  
على ما غير مقيد بالمال اذا  
الحال من تمام الخبر ثم اخبر  
عنه بمحصوله فى حال القيام  
فوجب ان يكون هذا الخبر  
لعموم ما تقرر من عموم  
لان الخبر من جميع الخبر  
عنه فلو قدرت بعض  
ضرب زيد ليس فى حال  
القيام لم يكن مخبرا عن  
جميعه واذا تقرر ذلك كون  
معتا ما خبرى زيدا الا فى  
حال القيام قوله وثالثها  
كل مبتدأ اشتمل خبره  
على معنى المقارنة قيل جعل  
الشيخ الرضى حذف الخبر  
هنا غالبا وجل الكوفيين  
الواو بمعنى مع خبرا فالرفع  
عندهم منتقل من الواو الى  
مدخوله وهو تكلف  
وانت خبير بان مذهب  
الكوفيين ليس على ذلك  
وانما هو احتمال فاسد  
اورده الرضى ورده حيث  
قالوا ضابط هذا كل  
مبتدأ عطف عليه بالواو

جملة اجلدوا كل واحد منهما الآية لكونها مستقلة لا يعمل جزء منها في جزء الجملة  
المتقدمة التي هي قوله الزانية والزاني (فيتمتع التسليط) أي تسليط الفعل الواقع بعد  
الاسم المذكور بعينه أو مناسبه على الاسم المذكور (فلا بدخل) هذا القول على  
كلا التوجيهين (في الضابطة) أي في باب ما ضم عامله على شريطة التفسير لعدم كون  
التعريف صادقا عليه (فتمعين الرفع) أي فوجب رفع الاسم المذكور على أن يكون  
مبتدأ محذوف المضاف والخبر على مذهب سيويه أو على أن يكون الالف واللام  
موصولا مع صلته مبتدأ متضمنا المعنى الشرط وواجلدوا جزاءه في معنى الخبر على  
مذهب المبرد (والا) عطف على توجيه المبرد أو على توجيه سيويه ولذا قال الشارح  
(أي وإن لم يكن الفاء) في قوله فاجلدوا مرتبة (بمعنى الشرط) كما هو مذهب المبرد (ولم  
تكن الآية جملتين) مستقلتين على ما هو مذهب سيويه (أيضا) أي كالممكن الفاء بمعنى  
الشرط (فهي) أي هذه الآية (تكون داخلة تحت الضابطة) لصدق التعريف عليها  
لا يصدق على قوله الزانية كل اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره أو متعلقة بحيث  
لوسلط عليه هو أو مناسبه لنصبه وإذا كانت داخلة تحتها (فالمختار) (حينئذ فيها) أي في  
هذه الآية (النصب) لكون الاسم المذكور واقعا قبل الأمر لما عرفت سابقا  
أنه إذا كان واقعا قبل الأمر والنهي يختار فيه النصب (واختيار النصب) فيها  
(باطل) لكونه مخالفا لما اتفق عليه جمهور القراء وما يكون مخالفا لما اتفقوا عليه  
يكون باطلا لما سبق (لاتفاق القراء على الرفع) أي رفع الاسم المذكور في الآية فإذا  
كان الأمر كذلك (فلا بد من جعل الفاء) التي في قوله فاجلدوا مرتبة (بمعنى الشرط)  
كما هو مذهب المبرد (أو جعل الآية جملتين) مستقلتين كما هو مذهب سيويه (ليتمين  
الرفع) أي رفع الاسم المذكور فيها فيكون موافقا لما اتفق عليه القراء وقيل في  
معنى قوله والآن أنه معطوف على مقدر في الأقسام الثلاثة يعني ليس التراكيب الثلاثة  
المتقدمة من هذا الباب والأي وان لم يكن كل واحد منها من هذا الباب فالمختار  
في الاسم الواقع في كل منها النصب أما اختيار النصب في الأول والثالث فلوقوعه  
بعد حرف الاستفهام أو قبل الأمر وأما في الثاني فللالتباس بالصفة واختيار النصب  
فيها باطل لما عرفت في ذيل كل واحد منها فتمعين الرفع فيها لما عرفت إضافه (الرابع)  
أي رابع الأربعة لاربع الثلاثة يعني أنه باعتبار الحال لا باعتبار التصيير لماسياتي (من  
تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها) (التحذير) أي ما فيه التحذير  
سعى به اللفظ المحذره في نحو إياك والأسد مع أنه ليس بتحذير بل هو آلة للمبالغة حتى  
كأنه صار نفس التحذير تسمية باسم مدلوله (وإنما وجب حذف الفعل) الناصب  
للمفعول به (فيه) أي في هذا الباب (أضيق الوقت عن ذكره) لأنه لو ذكر  
لفات وقت التحذير لأن مثل هذا إنما يقال عند مشقة الهلاك وشدة الخوف

التي بمعنى مع فيه مذهبنا  
قال الكوفيون وضيعته  
خبر المبتدأ لأن الواو بمعنى  
مع فكانت قلت كل رجل  
مع ضيعته فإذا صرحت  
بمع لم ينتج إلى تقدير الخبر  
فكذا مع الواو التي بمعناه  
فلا يكون هذا المثال اذن  
مما حذف خبره وفيه نظر  
لأن الواو وإن كانت بمعنى  
مع يكون في اللفظ للعطف  
في غير المفعول به فإذا كان  
وضيعته عطفا على المبتدأ  
لم يكن خبرا فان قيل يجوز  
أن يكون رفع ما بعد الواو  
منقولا عن الواو لكونها  
خبر المبتدأ كما هو مذهب  
السيرافي في نصب المفعول  
معه على ما يجيء في باب  
وذلك أنه يقول النصب  
الذي على المفعول معه  
هو الذي كان في الأصل  
على مع فلما قام الواو مقامه  
لم يمكن أن يكون عليها  
لكونها في الأصل حرفا  
فاتصل إلى ما بعدها  
فالجواب أن مع إذا وقع  
خبر من المبتدأ لا يستحق  
الرفع لفظا حتى تنتقل إلى  
ما بعده بل يكون منصوبا  
لفظا على الظرفية صرفا  
محل لقيامه مقام الخبر في  
نحو زيد معك كما تقول زيد  
هنا قال وقال الصريون  
الخبر محذوف أي كل رجل  
وضيعته مقر ونان وفيه  
أيضا شك لأن ليس في  
تقديرهم لفظ يسد مسد  
الخبر فكيف حذف وجوبا  
وأما قلنا ذلك لأن الخبر  
متى فعله بعد المعطوف  
وليس بعد المعطوف لفظ

او لقصد الفراغ بسرعة الى ما هو المقصود من الكلام (وهو) اى التحذير (فى اللغة تخويف شئ) المصدر مضاف الى المفعول (عن شئ) يقال للشئ اول المحذر وللشئ الثانى المحذر منه (وتبعية منه) اى تبعية الشئ عن الشئ يقال حذرت الشئ عن الشئ اذا خوفته وبعده عنه (و) هو (فى اصطلاح النحاة) وعرفهم (معمول) (اى اسم عمل) بالبناء للمفعول (فيه التنبه) بالرفع قائم مقام الفاعل (بالمفعولية) وقال المحشى نبه بذلك على ان المعمول فيه يتأويل المعمول فيه فالمعمول فى هذا المقام من قبيل الحذف والاىصال وقيل من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل انتهى يعنى اطلاق المعمول على اللفظ باعتبار انه محل لاثر العامل (بتقدير اتق) ظرف مستقر وقع صفة للمعمول ومضافا الى المفعول اى معمول كائن بان يقدر فيه فعل نصب له مثل اتق او بعدا ونحو (تحذيرا) (اى حذر) مبنى للمفعول (ذلك المعمول) وبعد (تحذيرا) وتبعية (فيكون) قوله تحذيرا (مفعولا مطلقا) مثل قولك ضرب ضربا حذف فعله الناصب جوازا بقرينة النصب لان المنصوب لا بد له من ناسب واذا لم يكن مذكورا يكون محذوفا (او ذكر) بالبناء للمفعول نائبه ما استكن فيه اى ذكر ذلك المعمول (تحذيرا فيكون) قوله تحذيرا على هذا (مفعولا له) اى ذكر لان يكون محذرا حذف فعله الناصب له ايضا (مما بعده) متعلق بقوله تحذيرا (اى بما) يكون ذلك المعمول محذورا من الشئ الذى وقع (بعد ذلك المعمول) اما بالمطف مثل اياك والاسد فان المعمول هو اياك والواقع بعده والاسد فيكون المعمول محذرا عن الاسد اى بالجار والمجرور مثل اياك من الاسد (او ذكر) بالبناء للمفعول (المحذر منه) بالرفع لانه قائم مقام المفعول لذكر وقوله منه فى محل الرفع على انه نائب الفاعل لقوله المحذر والضمير راجع الى الف واللام لكونه يعنى الذى اى الذى حذر منه (مكررا) حال من قوله المحذر منه على ان يكون الثانى تأكيد لفظيا للاول قوله ذكر حال كونه (على صيغة) الماضى (المجهول) كما قلنا (عطف على حذر او ذكر المقدر) بالجر صفة لاحدهما على سبيل البدل ولذا لم يبين اى على حذر المقدر او ذكر المقدر وقيل مصدر منصوب عطف على تحذير كانه قيل اول ذكر المحذر منه مكررا اذ يتكرر المحذر منه للمبالغة فى التحذير بضيق الوقت وبغنى عن ذكر العامل انتهى هذا انما يصح على التوجيه الثانى على ما يستفاد من قوله اول ذكر المحذر منه مكررا اى ذكر ذلك المعمول لذكر المحذر منه مكررا واما على التوجيه الاول فيكون التقدير حذر ذلك المعمول لذكر المحذر منه مكررا وهذا لا يصح لان المعمول ههنا ليس بمحذوب بل محذر منه (فان قلت فعلى هذا) اى على ان يكون ذكر المحذر منه معطوفا على حذرا و ذكر المقدر (لا بد من ضمير) راجع الى المعمول (فى المعطوف) مثل ان يقول او ذكر عنده المحذر منه او يقول او ذكر اى المعمول مكررا (كما) كان ضميرا راجعا الى معمول (فى المعطوف عليه) وهو الضمير المستكن فى احدا الفعلين لان صفة

يسمى المحذر ولو جاز ان تقول ان المعطوف سادس المحذر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين فى قولك ضربى زيدا قائما بضربى زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسهل سدا الخبر اذ لهم ان يقولوا ايضا آخر الحال عن محله فسد سدا الخبر ولو تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل مقرون بوضيعة اى هو مقرون بوضيعة وضيمته مقرونة به كما تقول زيدا قائم وعمره حذف مقرون واقم المطف مقامه لبقى البحت فى حذف خبر المعطوف وجوبا من غير سادس وهو يجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجرى مجرى المعطوف عليه فى حذف خبره قال والظاهر ان حذف الخبر فى مثله غالب لا واجب وفى نهج البلاغة واتم الساعة فى قرن فلا يكون اذن من هذا الباب فلا يراد شكال هذا والكل ليس شئ اما الاول للظهور ان الكوفيين لا يعترفون بالمطف فى هذه الصورة حتى يعترض عليهم كذلك بل يقولون بان الاصلية كالاصرف للمفعول منه ولذا قال المصنف فى الايضاح فان قيل فلم تنصب بالجواب انها تنصب اذا كان قبلها فعل او معنى فعل ولا فعل ولا مفعولا ناسب واما الثانى فلان الظاهر من مذهبهم ما ذكره الفارح

قدس سره وعليه نه  
المصنف في الصرح قائلا  
وهو كل مبتدأ مضاف  
عليه بالواو التي بمعنى مع  
وكان القصد بالاخبار  
المقارنة فانه يجب الحذف  
لحصول الامر من الدلالة  
على خصوصية الخبر بما  
في الواو من معنى الحية  
ووقوع المضاف في  
موضع الخبر فلا وجه  
لابراز الكلام في خلاف  
الظاهر والاعتراض عليه  
واما الثالث فلوجهين  
احدهما لم يثبت ذكر  
الخبر في مثله وهو  
دليل الوجوب وما نقله  
من نهج البلاغة ظاهر  
في عدم دلالة الواو على  
المقارنة فليس من هذا  
القبيل واما الثاني  
فلا نقاهم على ان كل  
ما اجتمع فيه هذان الامر  
ان اعني الدلالة ووقوع  
شيء في موضعه فهو من  
المواضع التي وجب  
الحذف فيها ولا ريب  
في تحقق هذين الامرين  
هنا فكيف يقال انه  
ليس من هذا الباب  
(قوله) كل مبتدأ  
يكون مقسما به يعني  
متبنا لتلك مشتهرا به  
بحيث يتبادر من سماعه  
انه ذكر للاقسام به  
ليكون قرينة على حذف  
الخبر الذي هو قسمي  
هكذا قيل والظاهر  
من قوله مشتهرا به  
انه اراد بالتميز والتصين  
قبل التركيب وليس  
كذلك بل التميز لتلك

الشيء او خبره معطوفا عليهما اذا كان جملة فلا بد من ضمير في المضاف فقول المصنف  
وذكر المحذرنه جملة معطوفة على جملة اخرى هي (ذكر او حذف المقدر الذي هو  
صفة لقوله معمول فلا بد من ضمير في المضاف في حكم المضاف عليه على ما سياتي  
تحقيقه (قلنا) لا بد في المضاف من ضمير كافٍ المضاف عليه (لكنه) اي الا انه  
خلاف و (وضع في المضاف) الاسم (المظهر) وهو المحذرنه (موضع المضمرة) على  
خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضاء الضمير (اقتدار الكلام) اي كلام المصنف  
(او معمول) اي اسم عمل فيه النصب (بتقدير اتق ذكر) ذلك المعمول (مكررا)  
لان المضاف قائم مقام المضاف عليه (الا انه وضع) المظهر في المضاف وهو  
(المحذرنه) موضع الضمير العائد الى المعمول (في المضاف عليه) كافٍ قوله تعالى  
الحاقا ما الحاقا (اشعارا) مفعول له لقوله وضع (بانه) اي بان الضمير في المضاف  
(محذرنه لا محذور) كافٍ المضاف عليه يعني لو اضر كافٍ المضاف عليه يرجع الى  
المعمول فيكون في القسم الثاني ايضا محذرا مع انه في القسم الثاني محذرنه فلم تتم  
اقسام التحذير (مثلايك والاسدوايك وان تحذف) وفي الحاشية نبه بتكرار المثال  
على ان الاغلب في هذا القسم من التحذير ان يكون ضميرا مخاطبا وقد يحكي متكلما  
نحو اياي والشر بتقدير اتق بصيغة الحكاية على ما ذهب اليه سيويه وقد يكون اسما  
ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو رأسك والسيوف والغائب هو الشاذ النادر مثل  
قولهم اذ ابلى الرجل الستين فايها وايك الشواب انتهى وانما كان اغلب المخاطب  
لان هذا تحذير والتحذير انما يكون في المخاطب وقد يكون في المتكلم لان الانسان  
يحذر نفسه وشذ في الغائب لان تحذير الغائب لا يمكن الا بتزيلة منزلة المخاطب وفيه  
اشارة ايضا الى انه يجوز ان يكون المحذرنه في هذا القسم اسما او فعلا (هذان مثالان  
لاول نوعي التحذير ومعناها) اي معنى المثال الاول على القسمين اما ان يكون المحذور  
مقدما على المحذرنه مثل (بعد نفسك بتوسيط النفس والقياس ان يقال بعدك الا انه  
فصل الضمير ووسط النفس المضاف اليه حذر من اجتماع ضمير الفاعل والمفعول  
لشيء واحد وهو غير جائز في غير افعال القلوب ثم لما حذف الفعل والفاعل وجوب الضيق  
المقام استغنى عن ذكر النفس فحذف ايضا فانتقل الضمير المتصل به ايضا منفصلا فقبل  
ايك (من الاسدو) اما ان يكون مؤخرا نحو بعد (الاسد من نفسك) جي بالنفس ههنا  
ايضا وان لم يحتج اليه لانه يجوز ان يقال بعد الاسد عنك للمساكلة (و) كذا قوله (بعد  
نفسك عن حذف الارنب) الحذف بفتح الحاء وسكون الذال المعجمتين الرمي بالحصى  
يقال خذف الحصى اي رميتهما من بين اصابعي ويجوز في الاول الاهمال ايضا لانه يقال  
خذفه بالمصارم بها كذا في الصحاح لكن الاول اخص لانه رمى بالاصابع والنسب  
بالمقام تأمل قال عمر رضي الله تعالى عنه اياي وان يحذف احدكم الارنب وهو نهج الهمزة

وسكون الراء المهملة والنون بعده يقال له بالفارسية خر كوش، وانما قال هذا حال كونهم محرمين او انه اذا رمى بما لا يكون جارحا ومات لا يحل اكله وقيده الارلب وقع اتفاقا لان غيره من الحيوانات كذلك (وهو) اى الحذف فى اللغة (ضربه) اى ضرب الارنب (بالصا) وبمعد حذف الارنب على نفسك وعلى (كلا) (التقديرين) اى تقدير تقديم النفس او تقديم الاسد فى الموضعين (المحذر منه هو الاسد) فى المثال الاول (الحذف) فى المثال الثانى سواء قدم او اخر والمحذر هو النفس فيهما فان المراد من تبعيد الاسد) فى قوله بعد الاسد عن نفسك (و) تبعيد (الحذف) فى قوله بعد حذف الارنب (عن نفسك تحذيرها) اى تحذير النفس وتخويفها (منهما) من الاسد والحذف (لا) المراد (تحذيرها) اى تحذير الاسد والحذف (منها) اى من النفس لان التحذير والتخويف لا يكون الا فى اله روح وعقل والحذف مما لا روح له والاسد مما لا عقل له (و) مثل (الطريق الطريق) والحية الحية (مثال لثاني نوعيه) اى نوعى التحذير وهو ما يكون المحذر منه فيه مكررا الا انه اذا تكرر لم يكرر حذف عامله وان افرد فلا لان التكرار يعنى ذكر العامل ولذا اذا ظهر العامل ولا يثنى المعمول ولا يخص هذا القسم بالمضاف بل يقع فى جميع الطرق اما ظاهرا مفردا كالتمثال المذكور واما مضمرًا مخاطبا ومتكلما وغائبًا مثل اياك واياى اياى واياه اياه واما مضافا نحو رأسك رأسك ورأسى ورأسى ورأسه (اى اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك) ايها الطالب المنصف (ان تقدير اتق فى اول النوعين) من التحذير (غير صحيح) لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد بل يقال اتقيت من زيد وتبرأت منه وعند نحويفه منه يقال بعدت زيدا من الاسد ونحية عنه لان الاتقاء لازم لا يتعدى المفعول بنفسه (فينبى ان يقدر فيه) اى فى اول النوعين (مثل بعد) امر من التباعد (او نحي) امر من التحية لانه يقال بعدت زيدا من الاسد ونحيته منه فنبى ان يقدر فيه بعدا ونحي اصحته ولا يقدر اتق لعدم صحته لما عرفت انه لا يقال اتقيت زيدا (ونقدر بعد فى مثال النوع الثانى غير مناسب) فى قولك الطريق الطريق والحية الحية لانه يقال بعد الطريق او بعد الحية بل يقال اتق الطريق واتق الحية لكون الطريق محلا لما يؤذى المارين فيه وكون الحية نفسها مؤذية (لان المعنى) اى معنى قولك الطريق الطريق (على الاتقاء) اى على اتقاء المخاطب (عن الطريق لا على تبعيده) اى على تبعيد المار السالك فى الطريق عنه حتى يقدر فيه بعد (فالاصواب اى ما هو الاولى واللائق) (ان يقال) اى ان يقول المنصف فى تعريفه معمول (بتقدير بعدا واتق او نحوها) ليكون اشمل واجيب عنه بان هذا من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه تقديره معمول بتقدير نحو اتق او من باب حذف المضاف تقديره معمول بتقدير اتق ونحوه فحينئذ يتم التعريف ويشمل كل فعل يجوز تقديره فيدخل فيه بعد ونحو واتق وغيرها (فيقدر) بالبناء للمفعول (مثل بعد

حاصل بعد التركيب كما لا يخفى (قوله اى من المرفوعات خبر ان واخواتها قبل تب على ان ذكر خبر ان ليس لانه من خبر مبتدأ بل لانه من المرفوعات ولم يردان خبر ان مبتدأ حذف خبره وقوله هو المسند جملة مستأنفة لانه تكلف بعد لاحاجة اليه وانما قال المنصف خبر ان ولم يقل ومنها خبر ان قصد الى البيان على وجه يحتل المذهب الاصح ومذهب الكوفي وهكذا فى باقى الاقسام وليس عن سلامة الفهم فان التقدير كذلك يتادى باعلى صوت على اختيار كونه مبتدأ محذوف الخبر فانه الظاهر الموافق لما سبق وامر التكلف ممنوع لضرورة كونه من المرفوعات مع ان التنبيه بتقدير ومنها على ان ذكر خبر ان ليس لانه من خبر مبتدأ بل لانه من المرفوعات من غير ان يكون خبرا فاسد لفظا ومعنى اما الاول فللزوم عدم كون ما هو متمين للخبرية خبرا وهذا ظاهر البطلان واما الثانى فلان ما هو خبر ان من حيث انه كذلك لا يكون خبرا مبتدأ بالضرورة فلا يكون وجه لهذا التنبيه وقوله لم يقل ومنها الخ غلط من وجهين احدهما انه لا فرق بين ان يقال ومنها خبر ان وبين ان يترك على ان يكون خبر ان مبتدأ ما بعده خبره

في الشول وعدمه كما هو  
الظاهر وثانيهما ان الدائل  
زعم في القائم مقام الفاعل  
ان دأب المصنف عدم  
الفصل فاقوع فيه ذلك  
هو المحتاج الى بيان التكتة  
وهذا صريح في خلافه  
فيكون مناقضا لما قبله (قوله  
بعد دخول احده هذه  
الحروف قيل زاد لفظ  
احد لانه لا صرف فوقع دخل  
جميع هذه الحروف  
ولا بد من مثل هذا  
التصرف في المحدود اى  
خبر واحد من ان واخواتها  
ثم قيل والاوضح الاخير  
الانفع ان يقال خبر  
الحرف المشبهة بالفعل  
هو المسند بعد دخوله  
وليس بشئ اذ لا يسبق  
الى وهم ذى فهم كون  
القصد الى بيان المرفوع  
بجميع هذه الحروف دفعة  
حق بهم بدفعه ومن ذلك  
يعلم ان الشارح لو لم يأت  
بهذه الزيادة لكان اولى  
(قوله) بعد دخول هذه  
الحروف عليهما اى على  
المستند والمستند اليه اورد  
عليه ان المفهوم من العبارة  
دخول هذه الحروف على  
المستند على المستند وشئ  
اخر وان صحيحا في الواقع  
ولا حاجة الى الحمل عليه  
فالاولى الاقتصار على ما هو  
المتبادر (قوله) والمراد  
بدخول هذه الحروف  
عليهما ورودها عليهما  
لا يراى اثرها عليهما اقظا  
ومعنى قيل كانه معنى عرفي  
للدخول والمتبادر في  
عرف الفن الدخول

في جميع افراد النوع الاول) مثل اياك والاسد واياك وان تحذف وغيرها مما يصلح  
ان يكون مثالا له (و) يقدر ايضا مثل بعد (في بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك)  
فالنفس ههنا هو المحذرم منه بل مطلقا لقوله تعالى وما يرى نفس ان النفس لامارة  
بالسوء وقوله عليه السلام اعدى عدوك نفسك التي بين جنبيك (فان معنى) اى معنى  
نفسك نفسك (على بعد نفسك مما يؤذيك) يعنى كن بعيدا عن نفسك التي هي من جملة  
ما يؤذيك وبما بيان لكون النفس من اشياء التي تؤذى المخاطب وتؤلمه لا متعلق بقوله  
بعد كما هو الظاهر لانه حينئذ يكون النفس هو المحذر لا المحذرم منه مع ان مقصود ان  
يكون النفس محذرا منه (كالاسد ونحوه) تمثيل لقوله مما يؤذيك (ويقدر مثل اتق في  
بعضها) اى في بعض افراد النوع الثاني (كالمثال المذكور) في المتن وهو قوله الطاريق  
الطريق لانه في معنى اتق الطريق اى اتق عن الاشياء المؤذية التي تكن في الطريق  
واحدة او متعددة فيكون من قبيل ذكر المحل وارادة الحال (قيل) اى اعترض على قول  
المصنف اياك والاسد واياك وان تحذف (لفظ الاسد في اياك والاسد) ولفظ ان تحذف  
في اياك وان تحذف (خارج عن النوعين) اى من نوعي التحذير لانه ليس بمحذرم منه  
ولاحذر والتحذير في الاول ما يكون محذرا وفي الثاني ما يكون محذرم منه (فينبى ان  
لا يكون) لفظ الاسد (تحذيرا) لان ما يكون خارجا من النوعين لا يكون منهما (وليس  
كذلك فانه) اى فان لفظ الاسد (ايضا) اى كان لفظ اياك (تحذير) لان التحذير في  
القسم الاول لا يكون الا بالمحذرم منه والمحذرو لفظ الاسد هو المحذرم منه فيكون داخلا  
في النوع الاول (واجيب) عنه (بانه) اى بان لفظ الاسد (تابع للتحذير) لانه من قبيل  
ذكر المعطوف وحذف المعطوف عليه اختصارا لانه كان في الاصل اياك من الاسد  
واياك من ان تحذف فحذف المحذرم منه وهو من الاسد وذكر مقامه والاسد لكونه  
اخصر فيكون قوله والاسد محذرا منه وان كان معطوفا (والتوابع) اى توابع التحذير  
اى توابع كل متبوع (خارجة عن المحدود) سواء كان المحدود هو المحذرو وغيره ولا يسمى  
تابع التحذير تحذيرا اذ علم خروج التوابع عن حدود المتبوعات (بدليل ذكرها)  
اى بذكر المصنف التوابع (فيما بعد) لانها لو كانت داخلة في هذه الحدود لاستغنى  
عن ذكرها فيما بعد فلما ذكرها فيما بعد علم انها ليست بداخلة فيها (وتقول) انت (في  
قسمي النوع الاول) وهما اياك والاسد واياك وان تحذف بعبارة اخصر في التقدير  
وان كانت اظن في الظاهر لكن الاول ابلغ لان فيه تكرر التحذير لانه يذكر محذورا  
ومذكورا ولاجل هذا ارتكب الحذف الكثير لانه كما قلنا يكون من قبيل ذكر  
المعطوف وحذف المعطوف عليه وههنا ذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف لان  
المقام لا يسمع المعطوف والمحذوف معا فيقتصر على احدهما (اياك من الاسد) بالقصر على  
ذكر المعطوف عليه (كما كنت) انت (تقول اياك والاسد) بالقصر على ذكر المعطوف



لا يراثر لفظي لان نظر  
الفن فيه فالتعميم خلاف  
الظاهر ومع ذلك نظر لانه  
يدخل في التعريف المسند  
الذي دخل عليه ان المحففة  
المنفردة عن العمل فانها  
وردت على المسند والمسند  
اليه لا يراثر اثر معنوي هو  
التأكيد للنسبة المتعلقة بهما  
مع انه خبر المبتدأ الاخير ان  
الا ان يتكلف ويراد بقوله  
لفظا ما يقابل تقدير او محلا  
وبقوله معنى ما يشمله ولا  
يخفى على المصنف ان توجيه  
الشراح في غاية اللطف  
ولا يرد عليه شيء مما ذكره  
القائل فانه لو اكنى بقوله  
لفظا لا يتنقض بالمسند الجملة  
لفهور ان التأثير فيه  
بحسب المعنى ومن المعلوم  
ان التقديرى والمحلى  
لا يدخلان في اطلاق  
اللفظي فانها اقسام متباينة  
ومحت الفن بحسب الكل  
عن السواء فقله والمتبادر  
في عرف الفن الدخول  
لا يراثر لفظي وكذا  
قوله الا ان يتكلف المحل  
من الصادر بلا فكر وتوهم  
الاضرار بدخول  
ان المحففة من عجائب  
الاوهام فان الكلام  
في المسند بدخول ان  
المشدة واخواتها فكيف  
يتصور السؤال باليس فيه  
شيء من تلك الحروف  
(قوله فلا يتنقض التعريف  
بمثل يقوم هذا السؤال عما  
اورده الرضى قائلا قوله  
بدخول هذه الحروف  
يخرج خبر المبتدأ وكل  
ما كان اسله ذلك سوى

(و) تقول ايضا في المثال الثاني من النوع الاول اياك (من ان تحذف) بذكر المعطوف  
عليه وحذف المعطوف (كما كنت تقول اياك وان تحذف) بالعكس يعنى بحذف المعطوف  
عليه وذكر المعطوف لكونه اخصر في الظاهر وان كان اطيب في التقدير (و) (تقول  
في المثال الاخير) من النوع الاول لزيادة المبالغة في التحذير بعبارة اخصر من الثاني  
(اياك ان تحذف بتقدير من) الجارة (اي اياك من ان تحذف) فالذي يغير ان جاز فيه  
الوجهان كونه مع الواو وكونه مع من فن متعلق بالفعل المقدرو لا يجوز فيه تقدير من  
ولا العاطف فالقياس ان يجوز فيه الوجوه الاربعة والذي مع ان يجوز فيه هذان الوجهان  
كونه مع الواو وكونه مع من ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار والقياس ان يجوز  
فيه ايضا الوجوه الاربعة ولكن لا يجوز فيه حذف العاطف وفي الاول حذف الجار  
والعاطف فبقى في الاول وجهان وفي الثاني ثلاثة اوجه (لان حذف حرف  
الجر عن ان) المحففة (وان) المشددة بفتح الهمزة فيهما (قياس) لان ان محففة ومشددة  
حرف موصول طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها في تأويل الاسم فلما طال  
لفظا ما هو اسم واحد في الحقيقة اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر (ولا تقول)  
(في المثال الاول) من النوع الاول (اياك الاسد) كما تقول في المثال الثاني اياك ان تحذف  
(لامتناع تقدير من) الجارة في الاسم الصريح حيث لم يحذف حرف الجر منه قياسا  
ورأسا (وشذوه) اي شذو تقدير من (غير ان وان) واما قول الشاعر \*  
واياك اياك المرأ فانه \* الى الشر دعاء وللشرب جالب \* بتقدير من اي اياك  
اياك من المرأ وهو الشك فشاذا وللضرورة اي فمحمول على الضرورة  
(فان قلت) قولك اياك الاسد اذا لم يكن بتقدير من لامتناعه (فليكن بتقدير  
العاطف) فيكون اياك الاسد في تقدير اياك والاسد حتى يجوز فيه وجوه ثلاثة كما جاز  
في الثاني وجوه ثلاثة (قلنا حذف حرف العاطف) في هذا الباب (اشد شذوذا) من  
حذف الجار فيه ايضا او مطلقا (لان حذف حرف الجر) مطلقا سواء كان في هذا الباب او  
غيره (قياس) يعنى شائع كثير (مع ان وان) مثل قوله تعالى اقضرب عنكم الذكر صفحاً ان  
كنتم اي لان كنتم وقوله تعالى وان المساجد لله الاية اي ولان المساجد ومثل قولك اما انت  
منطلقا انطلقت اي لان كنت ومثل قول الشاعر اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره اذا قرئ  
بالفتح (شاذ كثير) خبر بعد خبر (في غيرهما) اي في غير ان وان مثل قوله تعالى واختار  
موسى قومه اي من قومه وقوله لا فعلن بالجر اي بالله لا فعلن (واما حذف العاطف  
فلم يثبت الا نادرا) فكان شذوه اشد كما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما  
اتواك لتحملهم قلت اي وقلت ولما فرغ من بيان المفعول به وبعض احواله شرع في بيان  
المفعول فيه وبعض احواله فقال (المفعول فيه) اي الذي فعل فيه فعل وهو مبتدأ خبره  
محذوف اي منه بقرينة قوله فنه المفعول المطلق وهو المناسب لما سبق او خبر مبتدأ محذوف

اي هذا باب المفعول فيه ولكن لا قرينة له او موقوف لا اعراب له او مبتدأ والجملة بعده خبره وهذا اولي لعدم ارتكاب الحذف وانما سمي المفعول فيه ظرفا لانه محل الافعال تشبيها بالاولاى التي تحمل الاشياء فيها (هو) مبتدأ اى المفعول فيه (ما) اى اسم ما ولم يذكره اكتفاء بذكره فيما سبق في المفعول المطلق والشارح ايضا اكتفى بذكره في المفعول به بقوله اى اسم ما وقع (فعل) بالبناء للمفعول (فيه) المجرور راجع الى الموصول (فعل) بالرفع نائبه (اى حدث) اشار به الى ان المراد بالفعل معناه اللغوى وهو المصدر يعنى الحدث وفي الصحاح الفعل بالفتح مصدر فعل يفعل وقرأ بعضهم به واوحينا اليهم فعل الخيرات والفعل بالكسر اسم والجمع الفعل مثل فرخ وفرخ انتهى (مذكور) صفة فعل (تضمنا) نصب على التمييز او على المصدرية اى ذكرنا تضمنا كاشنا (فى ضمن الفعل الملفوظ) مثل صمت يوم الجمعة (او) فى ضمن الفعل (المقدر) مثل يوم الجمعة لمن قال لك متى خرجت اى خرجت يوم الجمعة فدخل فيه ما حذف فعله التاسب له جواز او وجوب على ما سياتى فى آخر هذا البحث (اوشبهه) بالجر عطف على بالفعل اى مذكور تضمنا فى ضمن شبه الفعل (كذلك) اى يكون ما شبه الفعل ملفوظا او مقدرامثل انا صائم يوم الجمعة ومثل يوم الجمعة لمن قال لك متى انت صائم اى انا صائم يوم الجمعة (او مطابقة) عطف على تضمنا اى مذكور مطابقة (اذا كان العامل) فى المفعول فيه (مصدرا) مثل اعجبنى ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ومثل يكره الصوم يوم الجمعة (فقوله) اى يقول المصنف (ما فعل فيه فعل) جنس (شامل لاسماء الزمان) كالיום والليل والشهر والحول وغيرها (و) اسماء (المكان) مثل امام وخلف وفوق وتحت ونحوها (كلها) اى كل من اسماء الزمان والمكان سواء كانت مشتقة اولام (قانه) اى الشأن (لا يتخلو زمان) من الازمنة (او مكان) من الامكنة (عن ان يفعل) بالبناء للمفعول (فيهما) اى فى كل واحد منهما ولو قال فيه لكان اصوب (فعل) نائبه يعنى لا يتخلو زمان من الازمنة او مكان من الامكنة عن فعل يحدث فى كل منهما ويوجد (سواء ذكر الفعل الذى فعل) يعنى حدث ووجد (فيهما) اى فى كل واحد منهما لفظا وتقديرا (اولا) يذكر الفعل الذى حدث ووجد فى كل واحد منهما لفظا وتقديرا بل لا يلتفت اليه اصلا (وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه) اى خرج قوله مذكور عن تعريف المفعول فيه الظرف الذى لم يذكر الفعل الذى فعل فيه لالفاظا ولا تقديرا (نحو) قولك (يوم الجمعة يوم طيب) ونحو قولك خلف الامام افضل ثم يمتنه افضل ونحو قولك المكان الذى دفن فيه النبي عليه السلام افضل البقاع الى غير ذلك (قانه وان) للوصل (كان) يوم الجمعة فى قولك يوم الجمعة يوم طيب (فعل فيه فعل لا محالة) لفظه لاننى الجنس ومحالة اسمها وخبرها محذوف او لا محالة فيه اى لاشك فى ان يفعل يوم الجمعة فعل ما (لكنه) اى الا ان ذلك الفعل (ليس بمذكور) لالفاظا ولا تقديرا اما عدم كونه مذكورا لفظا

خبر هذه الحروف لكن دخل فيه غير المحدود فان نحو حسنا فى نحو قولك ان رجلا حسنا غلامه فى الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبرها (قوله فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس بما يدخل عليه ان بهذا المعنى قبل فلا وجه لتفسيده بالحيثية ولا يخفى فساد ما قالوا اكنى بقوله فان يقوم ههنا ليس بما يدخل عليه ان بهذا المعنى لكان بينه وبين قوله بل انما دخل على جملة ابوه تناظرا بينا فلا بد من حيث الحيثية جزما (قوله فلا يحتاج الى ان يحجب قبل يعنى ان الجواب السابق يعنى عن هذا الجواب الذى يحتاج فيه الى تكلف ببدلان المتبادر من المستند المستند المطلق لا المستند الى اسماء هذه الحروف وهذا انما يتم اذا كان ما حمل عليه الدخول معنى متبادرا من اللفظ متعارفا بين القوم كما اشترنا اليه وقد عرفت بطلان وهم القائل وان الحق بيد الشارح قدس سره (قوله) ويلزم بضم الميم وذاك تزييف لهذا الجواب فانه اذا كان المراد من المستند المذكور فى التعريف هو المستند على ذلك الوجه لم يبق حاجة الى ذكر هذا القول بل يكون مالا وجه له ومن غرائب الفطالت ما قيل قوله ويلزم منه على مطلق قوله بغيره فيكون المعنى ولا حاجة الى

ان يلزم منه ولاخفاء في  
 مجتهه فالائق ان يقول على  
 انه يلزم (قوله فيحتاج الى  
 تأويل الجملة بالاسم حيث  
 يكون خبرها جملة بيان  
 لتصور هذا الجواب بلزوم  
 الاحتياج الى ما يحتاج اليه  
 وما قيل يمكن ان يقال  
 لاحاجة الى التأويل لا الخبر  
 الجملة مبين بقوله وامره  
 كما خبر المبتدأ كما ان الخبر  
 الجملة للمبتدأ بين ذكر  
 تعريف مختص بالخبر افر د  
 ليس بصواب لان الضمير  
 في قوله وامره يرجع  
 الى الخبر المرفوع (قوله)  
 والمراد ان امره كما امره  
 قيل لاخفاء ان المراد من  
 عبارة المصنف توضيح خبر  
 ان بحيث يعرف ان اى خبر  
 صحيح و اى خبر فاسد وما  
 ذكره الشارح تكلف على  
 انه بعد مفسره قوله وامره  
 كما خبر المبتدأ بان امره  
 كما امره في اقسام الخبر  
 المتضمن لصدر الكلام  
 لزوم ان يكون خبر ان ايضا  
 كذلك والفساد اتماماً  
 من فوت بعض  
 الاستقنات وينبى ان  
 قول الا في ضمنه استفهاما  
 وفي وقوعه جملة انشائية  
 نحو ان زيدا اخر به فانه  
 لا يجوز مع جواز زيدا  
 ضربه وعالمه ذكر عدم  
 صحته دخول الفاء على خبره  
 مع تضمن اسمه معنى  
 الشرط ولكنه لم يفت لسبق  
 ذكره وقوله من اباك ابراد  
 على مذهب غير سبويه من  
 ان من في من اباك خبر  
 وهو لا يرد على المصنف

فظاهر واما تقدير افلانه لما ارتفع اليوم في الاول بالابتدائية وفي الثاني بالخبرية وكان  
 العامل فيهما العامل المعنوي لم يسبق الاحتياج الى تقدير العامل فلم يقدر ايضا (ولكن)  
 استدراك من قوله خرج منه ما لا يذكر فعل فعل فيه (بقي مثل) قولك (شهدت يوم  
 الجمعة داخلا) حال من فاعل بقى (فيه) اى في تعريف المفعول فيه (فان يوم الجمعة يصدق)  
 بالبناء للفاعل من الصدق وبابه نصر (عليه) اى على يوم الجمعة (انه) ما (فعل فيه فعل  
 مذكور) تضمن في ضمن الفعل المفعول وهو شهدت يعنى يصدق عليه التعريف ومع  
 هذا انه ليس بمفعول فيه يعنى لا يصدق عليه المعرفة لانه مفعول به لامفعول فيه مثل قوله  
 تعالى فن شهد منكم الشهر فليصمه ومناه ح بالفارسية وحاضر شدم روز جمعه را  
 يا اين معنى كه مقارن شدم روز جمعه را يا اين معنى كه عالم شدم روز جمعه را همچنان كفته  
 شود كه حاضر شدم باز جمعه را (فان شهود يوم الجمعة) وحضوره (لا يكون الا يوم الجمعة)  
 فيكون يوم الجمعة مفعولا فيه لان الشهود لم يكن الا فيه وليس كذلك لان يوم الجمعة في  
 المثال المذكور مفعول به لامفعول فيه على ما قلنا آنفا فلم يكن التعريف ما لعل دخول  
 ما ليس من افراد المحدود فيه (فلو اعتبر) بالبناء للمفعول (في التعريف قيد الحثية) بالرفع  
 ناسبه (اى المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور) هذا  
 اعتبار قيد الحثية (الخرج) جواب لو (مثل هذا المثال) يعنى شهدت يوم الجمعة وقولك  
 ايضا فضل الله يوم الجمعة (منه) اى من تعريف المفعول فيه فيكون جامعا لافراد وما لعل  
 لاغياره (فان ذكر يوم الجمعة فيه) اى في المثال المذكور (ليس من حيث انه فعل فيه) اى  
 في ذلك المثال (فعل مذكور) حتى يكون يوم الجمعة مفعولا فيه للفعل المذكور وهو  
 الشهود (بل) ذكر (من حيث انه وقع عليه) اى على يوم الجمعة (فعل مذكور)  
 فيكون يوم الجمعة في ذلك المثال مفعولا به مفعولا فيه فيكون التعريف مانعا من  
 دخول غيره فيه (ولا يخفى) عليك ايها الطالب المتصف (انه) اى الثانى (على  
 تقدير اعتبار قيد الحثية) في التعريف فيه تنابع الاضافات مثل قوله حمامة جرحى  
 حومة الجندل (لاحاجة الى قوله) اى قول المصنف (مذكور) في التعريف  
 وقوله على تقدير اعتبار الخ من متعلقات قوله لاحاجة تقديره ولا يخفى عليك انه  
 لاحاجة الى قول المصنف مذكور في التعريف بناء على تقدير اعتبار الى آخره فانه  
 يكون تكرارا ولانه اذا ذكر قوله مذكور في الحثية يكون قرينة على انه مذكور  
 في التعريف ايضا واجيب عنه بانه ليس قيدا محرجا لشي بل لاتمام بيان مدلول الفعل  
 ومن يدا ايضا حة تأمل (الزيادة تصوير المرفوع) استثناء من قوله لاحاجة الى آخره اى  
 لا تكون الحاجة اليه الا لزيادة الخ وقوله تصوير مصدر بمعنى الصورة وقوله المرفوع فتح  
 الرأ مصدر ميمى من التعريف لان المصدر الميمى واسم المفعول واسم الزمان  
 واسم المكان من المزيدات على الثانى يأتى على وزن مضارع مجهول ذلك الباب على

مع اخباره مذهب سيديوه  
وليس بذلك فان مراد  
المصنف ما ذكره الشارح  
قدس سره قال في الفرح  
وامره كاصرخر المبتدأ  
اريد في اقسامه من وقوعه  
مفردا وجملة واحكامه من  
ان يكون متوحدا او  
متعددا او مثنيا او محذوفا  
او غير ذلك وشرائطه من  
انه اذا وقع جملة فلا بد من  
ضمير ولا يحذف الا اذا علم  
ومن انه لا يحذف الا  
لثبوت وقال في دفع ما ورد  
على قول الزحشرى  
وجمع ما ذكر في خبر  
المبتدأ من اصنافه واحواله  
وشرائطه قائم فيه ما خلا  
جواز تقديره الا اذا وقع  
ظرفا من انه يلزم من قوله  
وجمع ما ذكر الخ جواز ان  
زيدا اخبره لانه يجوز زيد  
ضمير قائلا الجواب عنه  
من وجهين احدهما انه لم  
يذكر ذلك اصلا واذا لم  
يذكره فاما حكمه باشتراكها  
فيما ذكره لانها لم يذكره  
فقوله وجمع ما ذكر اما  
اراد وجمع ما يكون خبرا  
لمبتدأ يصح ان يكون  
خبرا لان الثاني وهو  
الاقوى فشموله الجواب  
عن هذه الصورة وغيرها  
انه لم يرد بقوله وجمع  
ما ذكر الخ الا ان خبر  
في الاحكام بعد ان ثبت  
كونه خبرا لان شرطه  
وانشاء موانعه لان كل  
موضع مشارك خبر المبتدأ  
صح ان يميز زيدا ولان من  
ابوك وان جاز من ابوك  
واين زيدا مبتدأ وخبرا

ما صرح به في علم الصرف فيكون المعنى الازيادة صورة التعريف (وقوله) مبتدأ (من  
زمان او مكان) (بيان) خبره (لما) في قوله ما فعل فيه فعل (الموصولة او الموصوفة) فيه  
اشارة الى ان لفظة ما يجوز ان تكون موصولة وموصوفة والاولى اول ولذا قدمه  
والى ان من بيانية اذا كان ما قبلها معرفة تكون حالا واذا كان نكرة تكون صفة فهنا  
على الاول حال من ضمير الموصول فيكون حاله ايضا لا الحال من ضمير شئ هو  
حال منه وعلى الثاني صفة بعد صفة (اشارة) نصب على انه مفعول له لقوله بيان يعنى  
وتما جعل قوله من زمان او مكان بيانا ليكون اشارة (الى قسمي المفعول فيه) وهما ظرف  
الزمان وظرف المكان وتقسيلهما (وتمهيد البيان حكم كل واحد منهما) اى من  
ظرف الزمان وظرف المكان وهو قبول النصب بتقدير في وعدم قبوله وتقسيم  
كل واحد منهما الى المبهم المحدود وبين النصب بتقدير في وعدمه باظهار في بقوله  
(وهو اى المفعول فيه ضربان) عند المصنف واما عند الجمهور فواحد ليس الا وهو  
المنصوب بتقدير في احدهما (ما يظهر فيه في وهو مجرور بها) كقولك سرت في يوم الجمعة  
فيكون السير واقعا في وقت من اوقات يوم الجمعة (و) ثانيهما (ما يقدر) مبنى للمفعول (فيه في)  
الضمير راجع الى الموصول وفي محل الرفع على انه نائب الفاعل لقوله يقدر (وهو) اى  
ما يقدر فيه في (منصوب بتقديرها اى بتقدير في كقولك سرت يوم الجمعة فيكون السير  
ايضا واقعا في وقت من اوقات يوم الجمعة الا انه حذف منه في اختصارا في اللفظ (وهذا) اى  
كون المفعول فيه على ضربين ما يقدر فيه في وما يظهر فيه في (خلاف اصطلاح القوم)  
اى النحاة وانما عبر عنهم بالقوم تنبيها على ان المختار عند الشاذل مذهب اليه المص لانه  
كان اليوم في قولك سرت يوم الجمعة ظرف للسير ومحله كذلك في قولك سرت  
في يوم الجمعة ظرف له ومحله ايضا فلا وجه لاطلاق المفعول فيه على الاول دون الثاني  
(قائمه) اى القوم (لا يطلقون المفعول فيه) على شئ من الاشياء (الى على المنصوب  
بتقدير في) ولذا قالوا شرطه اى شرط كون الاسم مفعولا فيه بتقدير في ان يكون  
منصوبا بتقدير في فيكون المفعول فيه عندهم قسما واحدا وهو المنصوب بتقدير في  
(واما المجرور بها) اى واما الظرف الذى يخرج بلفظة في مثل سرت في يوم الجمعة  
وصلت في المسجد (فهو) اى المجرور بها (المفعول به) عندهم (بواسطة حرف الجر)  
كان المجرور باباء في قولك سررت بزيد وبمن والى في قولك سرت من البصرة  
الى الكوفة مفعول به (لا مفعول فيه وخالفهم) اى خالفهم القوم (المص حيث جعل  
المجرور بها) اى بلفظة في (ايضا) اى كاجعل المنصوب بتقدير في مفعولا فيه (مفعولا  
فيه) وظنى ان مذهب اليه المص هو الحق لان تعريف المفعول فيه كما يصدق على المنصوب  
بتقدير في يصدق ايضا على المجرور بها ولانه كما يكون المنصوب ظرفا للفعل كذلك المجرور

بها يكون ظرفا له واذا صدق الحد صدق المحدود ايضا لان اصدق الحد على الشيء يستلزم صدق المحدود على ذلك الشيء فيصح اطلاق المفعول فيه على المجرور بها كما يصح اطلاقه على المنصوب (ولذلك) اي ولا جلا ان المجرور بقى مفعول فيه عنده ايضا (قال) المص (وشرط نصبه) ولم يقل وشرطه كما قال القوم (اي شرط نصب المفعول فيه) اي شرط كونه منصوبا وقوله وشرط نصبه مبتدأ وقوله (تقدير في) خبره اي ان تكون لفظة في مقدرة في النية يعني ان تكون محذوفة في اللفظ ومقدرة في النية لانه ان لم تكن مقدرة في النية ايضا يكون اسما محضاً ونخرج عنه معنى الظرفية فيكون معمولاً على مقتضى العامل (اذا تلفظ بها يوجب الجر) يعني لان كون حرف في ملفوظة يستلزم جر ما دخلت عليه اما لفظاً او تقدير او محلاً واذا اريد نصبه يجب ان يقدر في (وظروف) جمع ظرف مثل قرون وقرن مضاف الى (الزمان) اضافة الدال الى المدلول فلاضافة لامية وقيل اضافة العام الى الخاص مثل باب ساج وخاتم فضة فلاضافة حينئذ بيانية (كلها) بالرفع تأكيداً للظروف المقيدة بقيد الاضافة (مبهما) بالنصب خبر مقدم لكان (كان الزمان) فالمبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والوقت والزمان (او محدودا) فالحدود منه ما اعتبر فيه حد ونهاية كاليوم والليل والشهر والحول وغير ذلك (تقبل) اي ظروف الزمان من قبل قبل كعلم يعلم (ذلك) (اي تقدير في لان) الزمان (المبهم منها) اي من ظروف الزمان (جزء مفهوم الفعل) لان مفهوم الفعل اثنان الحدث والزمان (فيصح انتصابه) اي فيصح ان ينصب الفعل (بلا واسطة) حرف بينهما (كالمصدر) اي كما ان المصدر جزء مفهوم الفعل فينصبه بلا واسطة وكما يتعدى الفعل الى جميع ضروب المصادر بلا واسطة لكونها جزء من مفهومه فكذلك يتعدى الى جميع ضروب الزمان المبهم بلا واسطة لكونها جزء من مفهومه ايضا والشيء لا يحتاج الى الوسطة للعمل في جزئه (و) الزمان (المحدود منها) اي من ظروف الزمان (محمول عليه اي) قد حمل (على) الزمان (المبهم) الذي هو جزء مفهوم الفعل فيصح ان ينصبه الفعل بلا واسطة كما يصح ان ينصب الزمان المبهم لكنه انما ينصب بالحمل والتبع (لاشتراكهما) اي لكون الزمان المبهم والزمان المحدود مشتركين (في الزمانية) وكونهما جزء مفهوم الفعل في نفس الزمان وامتياز احدهما عن الآخر ليس الا بالصفة لان صفة احدهما الابهام وصفة الآخر التحديد اي كونه محدودا (نحو صمت دهر) مثال للزمان المبهم والدمر الزمان وجمعه دهور وقيل الابد وقيل الدهر منكرا (وافطرت اليوم) مثال للزمان المحدود (وظروف المكان ان كان) (المكان) يشير الى ان الضمير في كان راجع الى المضاف اليه وهو المكان والا لوجب التانيث ويجوز ارجاعه الى المضاف وهو الظروف فالتذكير بتأويل القسم الثاني او النوع

الاتفاق ثم انه لا توجه على ذلك السؤال بطلان التعريف في بلدته فقال ان قيل هذا يؤدي الى الدور لانه قصد الى تعريف خبر ان واذا لم يعرف خبرها الا بعد دخولها ودخولها لا يعرف الا بعد تحقيق صحة كون الخبر خبرا لها كان دورا سلطانه ايس بدورا لانه يبطل فائدة التعريف لانه اذا قصد الى تعريف خبر ان بكونه خبرا مبتدأ وكان خبرا مبتدأ متصفا باعتبار خبر ان في صحة بعضه وامتناع بعضه كان تعريفا للاخص بالاعم والجواب انه لا يتوقف كونه صالحا لان يكون خبر ان على دخول ان بل تعريف ذلك قبل دخول ان بان يقال كل مبتدأ وخبر لامتناع بينهما وبين ان فصالح ان يكون خبرا مبتدأ خبرا لان فينبغي الدور واما الثاني فانه انما يلزم ان لو كان قصد الى التعريف به ولا احد يعرف خبر ان بذلك وانما عرفه بكلام متناه الخبر الذي يصح دخول خبر ان عليه وعلى مبتدأ هو المرفوع في قوله ان زيدا اخوك ولعل خبرا صاحبك فاما لم يثبت انه خبر لان لا يلزم اعطاؤه احكام الخبر لانه انما يحكم باحكام خبر المبتدأ بعد صحة كونه خبرا لان واما كل موضع يمنع فيه ان يكون خبرا لان من اجله فلا يحكم عليه بشيء هذا كلامه ولنا في

الثاني اوبان يكتسب المضاف من المضاف اليه التذكير اوبان تأنيث الظرف غير حقيقي لكونه  
بتأويل الجماعة (مبهما) مثل بعدو فوق وتحت وغير ذلك (قبل ذلك) (اي) قبل المكان  
المبهم (تقدير في) اي النصب بتقدير في (حالا) بالنصب على انه مفعول له قبل ذلك اي لمحموليه  
(على الزمان المبهم) الذي هو جزء مفهوم الفعل (لاشترأ كهما) اي لكون الزمان المبهم  
الذي هو جزء مفهوم الفعل والمكان المبهم مشتركين (في الابهام) اي في كون كل واحد منهما  
موصوفا بصفة الابهام فيصح ان ينصب الفعل المكان المبهم كما يوضح ان ينصب الزمان المبهم بلا  
واسطة حرف لكن ينصب الثاني اصاله لكونه جزء مفهومه والاول تبعالا لاشتراكه معه في  
الابهام (نحو جلست خلفك) وامامك فان خلفك ظرف مكان يصح ان يطابق على ما يقابل  
خلف المخاطب الى انقطاع الارض وكذا امامك وغيرهما من الجهات الست (والا) عطف  
على قوله ان كان والشارح اشار اليه بقوله (اي وان لم يكن) ظرف المكان (مبهما بل يكون)  
المكان (محدودا) (فلا) (يقبل تقدير في) اي الانتصاب بتقدير في بل لا بد فيه من ذكر في  
(اذ لم يكن) انتصابه بالفعل بلا واسطة لانه ليس جزء لمفهومه ولم يكن ايضا حمله على الزمان  
المبهم الذي هو جزء مفهوم الفعل ولم يكن ايضا حمله على المكان المبهم وان اتحد اذ اتان  
انتصاب المكان المبهم لم يكن اصاله بل تبعوا حمله على الزمان المبهم فالحمل عليه يكون كالاستعارة  
من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير (لاختلافهما) اي لاختلاف الزمان المبهم والمكان  
المحدود (ذاتا وصفة) لان ذات الاول الزمان والثاني المكان وصفة الاول المبهم والثاني  
المحدود فلم يوجد وجه الحمل فلم يصح حمله واذ لم يصح حمله بقي على حاله الاصل وهو كون  
بالواسطة المذكورة (نحو جلست في المسجد) باظهار لفظ في فعلم من هذا التفصيل ان الظروف  
اربعة انواع زمان مبهم او محدود ومكان مبهم او محدود فالاول ينصب بتقدير في اصاله  
لكونه جزء مفهوم الفعل والثاني والثالث ينتصبان بتقديرهما لكن تبعوا حمله لكون الاول  
مشتركا للزمان المبهم الذي هو جزء مفهوم الفعل في الذات والثاني في الصفة والرابع وهو  
المكان المحدود ليس هو جزء مفهوم الفعل ولا مشاركا له في الذات ولا في الصفة فكان  
اجنبيا من كل وجه فلا بد من الواسطة فلم يحز تقديرها فيه فوجب اظهارها (وفسير) بالبناء  
للمفعول من التفسير (المبهم) نائبة في اسناد التفسير الى الغير والاعراض عن ذكر فاعله مع  
انه اكثر مذهب المتقدمين وعدم اتخاذ مذهبها اشارة الى ضمه لان اللائق بالمقام ان يفسر بما  
يتناول الكل ويستغنى عن تكلف حمل البعض على البعض اي قيل المبهم (من المكان) بيان  
المبهم وهو ماله اسم باعتبار امر غير داخل في مسماه كجهات الست فان فاعلا يطلق على  
المكان باعتبار جهة العلوه ولا تدخل في المسمى فان المكان الذي يصدق عليه الفوق قد  
يقبل ويصير تحت اذا علا الشخص عليه وقبل ماسمى مدلوله بسبب امر خارج عن مسماه فان  
تسمية الشيء اماما مثلا بوقوعه ازاء وجه انسان فيشمل الجهات الست وعند ولدي ووسط  
السكون ونحو ذلك والموقف يعني المحدود ما ليس كذلك كالدار والمسجد والبيت (بالجهات)

هذا المقام بحث وهو انك  
قد عرفت كون ما ذكره  
الشارح قدس سره مختار  
الصنع ولا ينبغي ان يرتاب  
في انه لا وجه لان يرتكب  
هذا الدفع ما يورد من عدم  
جواز ان ابن زيد او ان من  
اباك مع جواز ابن زيد ومن  
ابوك فان الاستثناء ما عني  
قوله الا في تقديمه متكفل  
بدفع ذلك لا يقال هذا  
الاستثناء ناظر الى صورة  
جواز التقديم دون وجوبه  
وهذا ان المثالان مما وجب  
فيه تقديم الخبر لان قوله الا  
اذا كان ظرفا يستدعي  
كونه على ظاهره وهو  
الصوم كيف وقولك  
من اليان سر مما يجب فيه  
التقديم نعم لو كان ذلك  
الارتكاب لدفع السؤال  
بامتناع ان زيد اضربه لا  
كان من الدخول عن  
الاستثناء فان قلت وكذا  
لو قلت لدفعه بامتناع من  
ابوك اي في صورة كون  
من مبتدأ لما كان  
من الدخول عنه ايضا قلنا  
لا يرتاب في جواز كون  
ابوك خيرا لان الاتري  
الى قوله ان زيد ابوك  
(قوله الا اذا كان ظرفا  
قبل فيه انه يلزم ان يكون  
تكملة خبر في التقديم  
اذا كان ظرفا مع انه ليس  
كذلك لان الخبر الظرف  
لان يتضمن ماله صدر  
الكلام ولا يجب تقديمه نحو  
ان زيد اني ادار فان لام  
الابتداء له صدر الكلام  
ومن الظاهر ان المراد  
الظرف هناك هو المجرد

جمع جهة وهي الجانب (الست) بلاتاء التانيث للمؤن لان تانيث العدد عكس تانيث سائر الاشياء (وهي) اى الجهات الست (امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت) الحكم فيها بعد الربط مثل قولك السكتجين خل وعسل وماء فالحاصل ان هذا تقسيم الكل الى الاجزاء لا تقسيم الكلى الى الجزئيات (وما فى منهاها) وفى معنى امام قدام وفى معنى خلف بعد وراء وفى معنى شمال يسار وكذا غيرهما (فان امام زيد مثلا) قد سبق اعراب مثلا (يتناول جميع ما يقابل وجهه) اى وجهه زيد (الى انقطاع الارض) يعنى يجوز ان يطابق على كل موضع مما يقابل وجهه فيكون امام زيد مبهما وكذا خلفه ويمينه وشماله وفوقه زيد يتناول جميع ما يقابل رأسه الى نهاية العالم العلوى وتحت يتناول جميع ما يقابل رجله الى نهاية العالم السفلى (فيكون) كل واحد من الجهات الست (مبهما والمالم يتناول هذا التفسير) اى تفسير المبهم من المكان بالجهات الست (بعد الظروف) بالنصب على انه مفعول به لقوله لم يتناول (المكانية بالجر) صفة الظروف (الجار) بالجر ايضا صفة بعد صفة لها ولم يؤنث لكونه قوله (نصبها) بالرفع فاعلا لها مثل قولك مررت بهند جائل وشاحها على ماسيجي (قال) جواب لما اى المصنف (وحمل) مبنى للمفعول (عليه) (اى على المبهم) من المكان (المفسر) بفتح السين اسم مفعول من التفسير (بالجهات الست) متعلق بالمفسر (عند) فى تقدير الرفع على انه مفعول مالم يسم فاعله حمل ومعناه الحوالى والجوانب الاربعة ويجوز فيه تثليث الفاء والاصح الكسر وهو لازم النصب ونحو لفظا بدخول من الجارة وحدها كقوله تعالى قل كل من عند الله (ولدى) على وزن على بمعنى عندو الفرق بينهما ان يقال المال عندك فيما يحضر عندك وفيما يحضر فى خزائنك وان كان غائبا عندك ولا يقال المال لدى زيد الا فيما يحضر عنده مثل ان يكون فى جيبه او فى مكانه الذى هو جالس فيه الان (وشبههما) بالرفع عطف على قوله عندو لدى اى وحمل على ذلك المبهم ايضا شبه عندو لدى (نحو دون) يقال المال دون زيد يعنى تحته فيكون بمعنى عند لان تحت الشيء عند (وسوى) يقال المال سوى زيد اى مكانه لان سوى بمعنى المكان كاسيجي (لا بهما) (اى لاهما عندو لدى) اى لكونهما مبهمين كالجهات الست فجاز فى فيما كما جاز فيها الا انه يجب التقدير فهما لا به لايقال المال فى عند زيد ولا فى لدى زيد واما فى الجهات الست فيجوز لانه يجوز ان يقال صليت فى امامك وفى يمينك كما يجوز ان يقال جلست امامك ويمينك (ولم يذكر) المصنف (وجه حمل شبههما) اى شبه عندو لدى (عليه) على ذلك المبهم (لان حكمه حكمهما) اى لان حكم المشبه حكم المشبه به لان المشبه غالبا يكون فى حكم المشبه به ويشترك فى علته ايضا فذكر علة المشبه به يكون ذكر علة المشبه لاشتراكهما فيها غالبا وقيل يجوز فى ذلك ان تجعل الضمير راجعا الى عندو لدى وشبههما بجعلهما بمنزلة المشبه والمشبه به ولك ان تجعله راجعا الى المبهم وعندو لدى وشبههما بتأويل المحمول والمحمول عليه وعلى التقديرين وجه حمل الجميع مذكورا انتهى (و) وقع (فى بعض النسخ) اى نسخ الكافية

عن الام فلا محذور وما قيل فى الجواب ان الام له صدر الكلام فى غير باب لان لا يجدى تقاوى وجوبه اذا كان الاسم نكرة قبل قيل فيه بحث لان ان يصح وقوع النكرة مبتدأ صرح به الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز فليس حكمه الا جواز بيان التقديم بقول المصنف الا اذا كان ظرفا قاهرا هذا وفيه انه ان اراد صرح بكون ان المشددة مصححة لوقوع النكرة اسما فذاك ممنوع والا بل اراد المحففة فالكلام فى النكرة التى لا مصحح لوقوعه مبتدأ سوى تقديم الخبر الظرف عليه (قوله خبر لا الكاشنة لثنى الجنس وعبرة لثنى هكذا خبر لا لثنى الجنس وانت خير بان اسقاط شئ من كلام المصنف واقامة ما يؤيده مقامه بلا ضرورة تدعو اليه ليس مما ينبغي ولعل النسخة الصحيحة هكذا خبر لا لثنى الكاشنة وح يكون ذلك لثنيته على كون التى صفة لا (قوله) اى لثنى صفته اذ لا رجل قائم مثلال لثنى القيام عن الرجل لثنى الرجل نفسه قبل فيه ان لا رجل يتقدر لارجل موجود لثنى نفس الرجل لثنى صفته والوجود وان كان صفته لكن اذا نفي من الشيء يقال لنى الشيء ولا يقال لنى صفة الشيء اذ لنى الشيء ليس الا لنى وجوده فى الصفة صار

(لا بهما) مقام لهما بصيغة التانيث مقام التثنية (كما هو) راجع الى الموصول (الظاهر)  
 يكون وبه الحمل مذكور افي المحمولات كلها لان الطاهر ح ان يكون الضمير راجعا الى  
 عند ولدي وشبههما ويحتمل ان يرجع الى عند ولدي وشبههما والمبهم فيكون ح علة للتفسير  
 والحمل (و) (كذا) اي كما حمل على المبهم من المكان عند ولدي وشبههما (حمل) ايضا على  
 المبهم من المكان) المفسر بالجهات الست (لفظ مكان) وما في معناه كالمقام والموضع والمجلس  
 اذا كان الفعل موافقا له في افادة معنى الاستقرار اذ لا يقال ضربت مكابك (وان كان) المكان  
 (معينا) بالاضافة لانه لا يستعمل الا مضافا (نحو جلست مكانك) ومقامك وموضعك  
 ومجلسك لان في الجلوس معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان كذا بل في مكان  
 كذا (لكثرة) اي لكثرة لفظ مكان (في الاستعمال مثل) كثرة (الجهات الست) فيه (لا  
 لاهما) اي لاهما لفظ مكان لما قلنا انه معين بالاضافة فيكون وجه الحمل فيه كثرة الاستعمال  
 ويجوز ان يكون الابهام ايضا لان الكثرة تورث الابهام (و) (كذا) اي كما حملت الاشياء  
 الاول كذلك (حمل عليه) اي على المبهم من المكان (ما) اي المكان المحدود الذي وقع  
 (بعد دخلت) وما يقارنه من نحو زات وسكنت وفي الرضى واعلم ان دخلت وسكنت  
 وزلت ينصب على الظرفية كل ما كان دخلت هي عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار  
 وزلت الحان وسكنت الفرقة لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة فحذف حرف الجر  
 اعني في معناه في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعد ما على الظرفية عند سيدي به انتهى (وان كان  
 معينا) (نحو دخلت الدار) فان الدار مكان محدود معين لا بد فيه من لفظ في الا انه حذف  
 منه لفظه في اتساعا (لكثرة في الاستعمال) اي لكثرة استعمال هذا المثال او لكون استعمال  
 الدخول مع المكان المحدود كثيرا والكثرة في الاستعمال تستلزم تخفيف ذلك اللفظ (لا  
 لاهما) لما قلنا ان ما بعد دخلت معين (على الاصح) متعاق قوله حمل (اي) حملا واقعا  
 (على المذهب الاصح) اي القول الاصح لان المذهب يستعمل في القول يقال مذهب فلان  
 هكذا اي قوله (فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به) لانه لا يتعقل الدخول بدون المتعلق  
 كما لا يتعقل الضرب بدون الضروب وفي الرضى قال الجر ومي ان دخلت متعد وما بعده  
 مفعول به لا مفعول فيه انتهى (لكن الاصح انه مفعول فيه) لان الدخول لازم الا يرى ان  
 غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في لانه يقال دخلت في الامر ولا يقال دخلت الامر ولانه  
 لا يتعقل بدون المتعلق بل بواسطة في والمفعول به مما لا يتعقل الفعل بدون به بلا واسطة حرف  
 الجر ولان مصدره يحى على وزن فعمل وما يحى مصدره كذلك يكون لازما غالبا مثل  
 القعود والجلوس والخروج (والاصل استعماله) اي استعمال دخلت (بحرف الجر) يعني  
 بلفظة في وقال دخلت في الدار لما عرفت ان الدار مكان محدود الدخول لازم فلا بد من  
 واسطة حرف الجر اعني في (لكنه حذف) حرف الجر من اللفظ تخفيفا (لكثرة استعماله  
 وهذا) اي كون ما بعد دخلت مفعولا فيه على الاصح وكون دخلت لازما (محمل تأمل فان

بمعنى نفي غير الوجود  
 فلا كما يكون نفي صفة  
 الجنس يكون نفي الجنس  
 فلو حمل قولهم لا نفي  
 الجنس على معنى نفي صفة  
 الجنس لم يتم التسمية فيها هو  
 نفي الوجود ولو حمل على  
 نفي الجنس لم يتم فيما هو نفي  
 صفة الجنس فلا بد  
 في التسمية ملاحظة حال  
 بعد الافراد وح يصح حمل  
 العبارة على ظاهرها ولا  
 حاجة الى صرفها عنه  
 والحق بيد الشارح قدس  
 سره وذلك لان الوجود  
 داخل تحت الصفة كما  
 اعترف به القائل فيم ذلك  
 الكلام جميع الاقسام بخلاف  
 ما اذا اعتبر نفي الجنس من  
 غير اعتبار الصفة فانه على  
 تقدير جواز ذلك باعتبار  
 ان نفي الوجود نفي الذات  
 يختص ببعض فيشكل  
 التسمية ببعض الآخر  
 وبذلك ظهر بطلان قوله  
 لو حمل نفي الجنس على معنى  
 نفي صفة الجنس لم يتم  
 التسمية فيها هو نفي الوجود  
 وليت شمري لم حكمه  
 كذلك بعد علمه بكون  
 الوجود من جملة الصفات  
 وانما نفي قدس سره بالصفة  
 دون الحكم كما فعله  
 الهندي حيث قال اي نفي  
 الحكم عن الجنس لا ان  
 الحكم ثابت في قولك  
 لا رجل قائم وانما نفي صفة  
 اقيام وهو غير الحكم  
 كيف والحكم هنالك نفي  
 اقيام (قوله فلا بد نحو  
 ضرب قبل في نظر لظهور  
 ابراث امر معنوي لا



الفعل) مطلقا (لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه) وتتمام معناه ان كان لازما بفاعله واذا تم  
 بفاعله يطلب المفعول فيه نحو جلست في مكان كذا وصمت يوم الخميس وان كان متعديا بالفاعل  
 والمفعول به واذا تم بهما يطلب به ايضا نحو ضربت زيدا في مكان وقرأت هذه المسئلة امامك  
 (ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار) يعني لا يتم بفاعله بل لا بد له من دخول مكان  
 الضرب في قولك ضربت زيدا لا يتم بدون زيد (وبعد تمام معناه بها) اي بعد تمام معنى الدخول  
 بالدار (يطلب المفعول فيه) كان معنى الضرب بعد ما تم زيد يطلب المفعول فيه فيكون الدخول  
 حينئذ متعديا والدار بعده مفعولا به كافي قولك ضربت زيدا الان الضرب متعد و زيد مفعول  
 به وفيه نظر لان معنى الدخول يتم بفاعله كان معنى الجلوس في قولك جلست يتم به ثم يطلب  
 المفعول فيه كالجلوس فيكون لازما والدار مفعولا به (كما اذا قلت دخلت الدار في البلد  
 الفلاني) في المحلة الفلانية (فالظاهر انه) اي الدار في هذا المثال (مفعول به) كزيد في قولك  
 ضربت زيدا في البلد الفلاني في المحلة الفلانية فانه مفعول به (لا مفعول فيه وما يؤيد) خبر  
 مقدم (ذلك) اي كون ما بعد دخلت مفعولا به مفعولا به (ان كل فعل) لازما كان او متعديا  
 (نسب) مني للمفعول والجملة صفة الفعل (الى مكان خاص بوقوعه فيه) كالدار مثلا لانه يقال  
 هذا الفعل ههنا (يصح ان ينسب) مني له ايضا اي يصح نسبة ذلك الفعل والجملة اعني جملة  
 يصح خبر ان وان مع اسمها في تأويل المفرد مبتدأ مثل قولك عندي انك منطلق (الى مكان)  
 متعلق بنسب (شامل) بالجر صفة مكان (له) اي للمكان الخاص الذي وقع فيه (وتغيره) اي  
 وتغير ذلك المكان (فانه اذا ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد) فالمكان الخاص  
 ههنا لفعلك هو الدار لان فعلك الذي هو الضرب لم يصدر منك الا فيها فكان الدار  
 مكانا خاصا له والمكان العام البلد الذي الدار جزء منه فكان البلد مكانا عاما لشموله لها  
 وكون الدار جزء منه (فكما يصح ان) تنسب الى المكان الخاص الذي وقع فيه  
 (تقول ضربت زيدا في الدار) وصليت الصلوة في المسجد (كذلك) اي مثل هذا  
 (يصح ان) تنسبه الى المكان العام (تقول ضربت زيدا في البلد) وصليت الصلوة في المدينة  
 الا ان النسبة في الاول حقيقة لان فعل الضرب وقع منك في الحقيقة في الدار وفي الثاني  
 مجاز بعلاقة الجزئية لان الدار جزء من البلد مثل يحملون اصابعهم في آذانهم (وفعل  
 الدخول) في قولك دخلت الدار (بالنسبة الى الدار ليس كذلك) اي ليس كنسبة الضرب  
 الى الدار في ان يصح نسبته الى مكان خاص ثم الى مكان عام له وتغيره بل ليس الا كنسبة  
 الضرب الى زيد لان من ضرب زيدا يصح ان يقول ضربت زيدا ولا يصح ان يقول ضربت  
 القوم فكذلك الدار الداخل في البلد يصح ان يقول دخلت الدار ولا يصح ان يقول دخلت  
 البلد فكما ان زيدا مفعول به كذلك الدار مفعول به لا مفعول فيه (فانه اذا قال الداخل في  
 البلد) الان (دخلت الدار) يصح و (لا يصح ان يقول دخلت البلد) لانه لم يوجد منه الان  
 الدخول في البلد لانه الان في البلد والدخول انما يكون بعد الخروج والمفروض ان يكون

يضرب ولا يغني فساد لان  
 يضرب في لارجل يضرب  
 ابو من حيث استاده الى  
 ابو ليس عما يدخل عليه  
 لا لابران اثره فيه بل انما  
 دخل لذلك على جملة  
 يضرب ابو (قوله) لا  
 يجوز ارتقاء صفته هكذا  
 قال المصنف واعترض  
 عليه بانه يجوز عند جماعة  
 فزاد اكرح لدفنه قوله  
 على ما هو الظاهر يعني ان  
 رفع صفة العرب المنصوب  
 خلاف الظاهر فالاحتمال  
 الظاهر في لا غلام رجل  
 طريف الخبرية دون  
 الوصفية وهذا يكفي  
 لوضوح المثال وحسنه  
 هكذا قيل وما عندك ان  
 قوله كما هو الظاهر ليس  
 لهذا المعنى بل للتنبيه على  
 ان عدم جواز ذلك ظاهر  
 لا ينسب على اصحاب  
 البصائر والمخالفه فيه من  
 قبيل الوقوع في مخالفة  
 الواضحات ولو كان معنى  
 قوله كما هو الظاهر ما زعمه  
 القائل لما اضمحل به ما اورد  
 على المصنف كما هو الظاهر  
 وقد ادعاه وتفصيل ذلك  
 ان المصنف قال في الشرح  
 والنحويون يمثلون في هذا  
 الموضع قولهم لارجل  
 طريف وليس بحسن  
 في التمثيل لاصرين احدهما  
 انه في الظاهر صفة ولا  
 يليق بذى الفهم ان يمثل  
 بمثل ظاهر في غير ما قصد  
 تمثيله واقله الاحتمال فيكره  
 ايضا لذلك وفي هذا المثال  
 لا يحتمل ان يكون طريف  
 الا خبرا لان المضاف المنى

وفي البلد ويدخل في الدار (فنسب الدخول الى الدار) في قولك دخلت الدار (ليست كنسبة  
الافعال الى امكنتها التي فعلت) تلك الافعال (فيها) يعني كنسبة كل فعل الى امكان خاص له  
بل نسبة الدخول الى الدار كنسبة الضرب الى زيد فكما ان زيدا مفعول به كذلك الدار  
مفعول به (فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به) وفيه نظر لانه لا يلزم من عدم صحة هذه  
النسبة ان يكون الدار مفعولا به كالحارج من الدار من قبل ان يخرج البلد فيصح ان يقول  
خرجت من الدار ولا يصح ان يقول خرجت من البلد وكاذا صحت في قولك صمت يوم الجمعة  
يصح ان يقول صمت الشهر او السنة ومع هذا ان يوم الجمعة مفعول فيه لا مفعول به الى غير  
ذلك (وقيل معناه) اى معنى قول المصنف على الاصح (على الاستعمال الاصح فيكون)  
قوله بناء على هذا المعنى (اشارة الى ان استعمال دخلت مع نحو دخلت في الدار صحيح) كما  
ان استعمال سائر الافعال المتعدية الى الظروف الجائز نصبها مع في صحيح نحو سرت في يوم  
الجمعة وجلست في امامك وسرت في وقت ما وغير ذلك (لكن الاصح استعماله) اى  
استعمال دخلت (بدون) لفظة (في) كما ان الاصح استعمال سائر الافعال بدون لفظة في  
للاختصار واذا بان انها تلت منزلة الافعال المتعدية بنفسها وفي قوله اشارة الى ان الاصل  
في اسم التفضيل ان يكون اصل الفعل موجودا في الطرفين مع زيادة في موصوفه مثل زيد  
فضل من عمرو وان الفضل موجود في زيد وعمرو على السوية ولكن زيادة الفضل  
مخصوص بزيد دون عمرو (ونقل عن سيدي به ان استعماله) يعني استعمال دخلت (بني شاذ)  
لان ما خالف الاصح يكون شاذا عند الفحول دون الفحول وهذا التوجيه ايضا يؤيد  
كون ما بعد دخلت مفعولا فيه لانه اذا استعمال في يكون مفعولا عند المصنف لما سبق  
(وينصب) بالبناء للمفعول (اى المفعول فيه) (بما مل مضمرة) اى محذوف جوازا  
(بلا شريطة التفسير) اى بلا ذكر فعل بعد المفعول فيه يفسر العامل الناصب له على ما  
سبق اما بقرينة مقالية (نحو يوم الجمعة في جواب) متعلق بالمثل (من قال) سائلا (متى  
سرت) انت (اى سرت) انا (يوم الجمعة) فان يوم الجمعة مفعول فيه حذف فعله الناصب له  
جوازا وهو سرت بقرينة مقالية وهى قول من قال متى سرت انت او حالية كقولك لمن اراد  
ان يجلس هذا المكان اى اجلس هذا المكان ولمن اراد الخروج يوم الجمعة اى اخرج يوم الجمعة  
(و) ينصب المفعول فيه ايضا (بما مل مضمرة) اى محذوف (على شريطة التفسير) وجوبا  
حيث لا يجوز اظهاره لان الفعل المفسر له قد اغنى عنه (نحو يوم الجمعة صمت فيه) اى صمت  
يوم الجمعة صمت فيه فاضمر الفعل الاول لثلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر واضمر الاول  
دون الثاني ليكون والا جالا وتانيا تفصيلا (والتفصيل فيه) اى في كون المفعول فيه منصوبا  
بما مل مضمرة على شريطة التفسير (بعينه) اى موافقا لما سبق من غير فرق (كما مر في المفعول به)  
ويكون حكمه حكم ما اضمر عامله في المفعول به من اختيار الرفع في نحو يوم الجمعة سرت  
فيه واختيار النصب في نحو انما يوم الجمعة سرت فيه واستواء الامرين في نحو قولك يوم الجمعة

بلا لا يوصف الا بمنصوب  
فوجب ان لا يكون صفة  
في الاحتمال عنه فمن  
التشبيه الثاني هو انقول  
بعد ذلك وينبغي لا يشتون  
الخبر مع لا فاذا كان التشبيه  
بلا رجل طريف غلب على  
الظن امتناع هذه في لغتهم  
فيوقع ذلك في الخطا لانهم  
يقولون بها هذا كلامه  
واعترض الرضى بان ما  
ذهب اليه من امتناع  
وصف المضاف التني بلا  
بالرفع فذهب جماعة  
من النحاة وقد خولعوا فيه  
وجوزوا معه حمل على المحل  
وذلك لان هذه متشبهة بان  
فكما يجوز في توابع اسم  
وان مر بها المحل على المحل  
فكذا في توابع اسم لامر يا  
كان او مبيضا ونقول صرح  
المصنف في الايضاح  
بخلاف ذلك حيث قال  
التشبيه نحو لا رجل افضل  
منك لا يدل على اثباته عند  
الحجازيين اذ يحتمل ان  
يكون صفة على محل لا  
وحمله على مذهب  
الحجازيين خبرا وعلى  
مذهب التبيين صفة  
تحكم وانما ثبت مذهب  
الحجازيين اذا كان التني  
مضافا فانه يكون منصوبا  
ولا محل له اذ ليس بمعنى  
ويقع بعده مرفوع فذلك  
الدليل الواضح على ان لها  
خبرا مرفوعا ولو كان صفة  
لمكان منصوبا على جميع  
المذاهب فانه لو كان هذا  
مذهب قوم دون آخرين  
لما صح قوله لكان منصوبا  
على جميع المذاهب والنقطة

سافر فيه عبد الله ويوم السبت سافر فيه عمرو وجوب النصب في نحو ان يوم الجمعة سرت فيه سرت كذا قاله السيد عبد الله (المفعول له) قد سبق اعرا به اى الذى فعل لاجله (هو) اى المفعول له فى اصطلاح النحاة (ما) اى اسم ما (فعل) مبنى للمفعول (لاجله) الضمير راجع الى الموصول (اى لقصد تحصيله) اى تحصيل المفعول له كما فى ضربته تأديبا (او لسبب وجوده) كما فى قعدت عن الحرب جنيبا فنى اى اكان كالمثال الاول فان التأديب اثر الضرب وفائده او مؤثر كالمثال الثانى فان الجنب سبب ومؤثر للعود عن الحرب فقوله ما فعل جنس شامل للمفعول له وغير (وخرج به) اى بقوله لاجله (سائر المفاعيل) اى باقى المفاعيل (ما فعل مطلقا) و به او فيه او معه) يعنى من المفعول المطلق او المفعول به او المفعول فيه او المفعول معه فان فى كل واحد منها ما فعل لاجله بل فعل مطلقا او فعل به او فعل فيه او فعل معه (اى حدث) وفيه اشارة الى ان المراد بالفعل معناه اللغوى وهو المصدر كما ذكر (مذكور) بالرفع صفة الفعل (اى ملفوظ حقيقة) كالمثالين المذكورين (او حكما) كما يحذف الفعل الناصب للمفعول له جوازا بقريضة مقالية كالمثال المذكور فى شرح او حاله كما اذا قلت تأديبا لمن اراد ان يضرب غلامه اى اتضربه تأديبا او تريد ان تضربه تأديبا ولمن قعدت عن الحرب جنيبا فنى اقعدت عنها جنيبا (فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا) يعنى اذا كان كذلك فلا يخرج عن تعريف المفعول له المفعول له الذى قدر فعله انما ناسب له جوازا لان المقدر فى حكم المذكور اما بالقريضة المقالية (كما اذا قلت) انت مجيبا للسائل (تأديبا فى جواب من قال) سائلالك (لم ضربت زيدا) او بالقريضة الحالية كما ذكرنا من المثال فيكون التعريف جامعا (فقوله) اى قول المص (مذكور احترازه عن) ما لم يذكر فعله لاحقيقة ولا حكما (مثل اعجبني التأديب) وعجبت عن التأديب او عجبني تأديبك او عجبني عن تأديبك وغيره مما يقدر به التأديب ولكنه ليس بمذكور لاحقيقة ولا حكما وفى الرضى فان التأديب فعل له الضرب الا انك لم تذكره لافظا ولا تقدير انتهى (فان قلت كيف يصح الاحترازه) اى بقوله مذكور (عنه) اى عن مثل اعجبني التأديب (وهو ان الفعل الذى فعل لاجله) اى اقصد تحصيله (مذكور فى الجملة) اى فى بعض الامثلة (كافى) قولك (ضربت زيدا) لان ذكر الفعل الذى فعل لاجله فى هذا المثال يؤذن بذكره فى اعجبني التأديب فيكون هذا المثال من قبيل ما ذكر فعله حكما فى رد السؤل المذكور (قلنا المراد من قوله مذكور) (مذكور معه) كالمثال الذى اورده السائل واما المثال الذى احترازه عنه فلم يذكر الفعل معه فاندفع السؤل (فان قلت هو) اى الفعل الذى فعل لاجله (مذكور معه) اى مع المفعول له كما فى قولك (ضربت) اى زيدا (تأديبا) وكون الفعل مذكورا معه فى هذا المثال يؤذن ان يكون مذكورا فى ذلك المثال فيكون الفعل مذكورا فيه حكما

يشهد بخلافه فان رتبته اعل من ان يقع فى امثاله سلمنا تجوز بعض الاقوام ذلك لما ذكره ولكنه ليس بما يعتد به لظهور الفرق بين لا وان فى هذا الباب فان ان لا نزيل معنى الابتداء بل معناها تو كيد مضمون الجملة فكان المبتدأ باق على حاله فجاز الحذف على المحل بخلاف لان معنى الجملة تتغير بها عما كانت عليه فلا يجوز ان يقدر كالمدم ويجعل الاسم بعده كالابتداء كما فعل مع ان على ان التمت على المحل فى باب ان ممنوع ايضا وجوازه انما حكى عن الجرمى والزجاج والفراء وطاهر كلامهم ان الجمهور يعمونه بل المحققون لا يرون العطف ايضا ويقولون ان المرفوع الواقع بعد حرف العطف مبتدأ حذف خبره وهو من باب عطف الجمل على ما صرح به الدمامنى فى شرح معنى اللبيب (قوله لان الظرافة لا تقيد بالظرف ونحوه قبل يعنى من غير سباجة ويريد نحو الحال وفيه نظر لان الظرافة لو لم تقبل التقييد لم يصح صار زيد ظرفا للاثنى ان لا يتجاوز عن المثال ويقال لا يحسن تقييد الظرافة لغير الدار لانه لا يقل هذا التقييد ولا يخفى ان لنى جميع غلام الرجل بين هاتين الصفتين ايضا غير مقبول والمعمود فى مثله لنى الموصول من الغلام الموصوف

خبر لا حذفاً كثيراً قبل قدر  
 موصوف كثيراً مصدر  
 الفعل والمشتبه في مثله  
 تقدير الزمان وهو الملام  
 لقوله وبنو نعيم ولا يشبوه  
 اصلاً ولا يخفى ان الاصر  
 بالعكس (قوله) اى انتنى  
 الامل والمال فلا يحتاج الى  
 تقدير خبر قبل زينه  
 المصنف بان لا يجتهد  
 يكون اسم فعل واسم الفعل  
 لا يكون على هذه الصيغة  
 ورد ايضا بان اسم الفعل  
 الذى بمعنى الفعل الا لازم لا  
 ينصب ما بعده ولم يلتفت  
 الشارح الى تزييفه لانه  
 يجوز ان يكون نائية لانتنى  
 كناية يا مناب ادعو  
 ويكون فاعل الفعل  
 الضمير المبهم المميز  
 بالنصب بعدها وانت  
 خبر بان المصنف لم يقل  
 يكونه اسم فعل بمعنى انتنى  
 بل بمعنى نقيت قال فى الامالى  
 الاملة فى حذف نى تيم الخبر  
 يحتمل امرين احدهما  
 ان الخبر مراد ولكنهم  
 حذفوه حذفاً لازماً كما  
 حذف الجمع خبر المبتدأ فى  
 مواضع فيكون لا حرفاً  
 مثلها فبين ثبت الخبر  
 والثانى ان يكون لا عندهم  
 اسماً من اسماء الافعال  
 بمعنى نقيت فلا يحتاج الى  
 تقدير خبر محذوف لان  
 اسم الفعل مع معموله  
 يستقل كلاماً الوجه الاول  
 اظهر لوافقه اللغة الفصحى  
 فى التقدير ولو لكون اسم  
 الفعل عاملاً على مثل  
 هذه الصيغة هذا كلامه  
 وبه ظهر ان تفسير الشارح

فيراد السؤال الاول (قلنا المراد) بقوله (مذكور معه) اى مع المفعول له (فى التركيب الذى  
 هو) المفعول له (فيه) يعنى ان يكون الفعل الذى فعل لاجله مذكور مع المفعول له فى تركيب  
 واحد وفى المثال المذكور لم يذكر الفعل الذى فعل لاجله معه فيه لفظاً ولا تقديرافاً قدفع  
 ايضا السؤال المذكور (ويردح) اى حين كون المراد من قوله مذكور مذكور معه فى  
 التركيب الذى هو فيه (نحو اعجبني التأديب الذى ضربت) انت (لاجله) اى لقصد تحصيله  
 فان الفعل الذى فعل لاجله مذكور هذا التركيب معه مع انه لم يكن مفعولاً له والتأديب  
 بالرفع فاعل اعجبني (اللهم) جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما يلى فى الجواب الذى فى  
 ثبوته ضعف وكأنه يستعان فى اثباته من الله تعالى كذا فى حاشية المطول (الا ان يراد بذكره  
 معه) اى بذكر الفعل الذى فعله لاجله مع المفعول له (ايراده) بالرفع خبر لقوله ان يراد  
 لانه مبتدأ يعنى المراد بذكر الفعل مع المفعول له ان يؤتى الفعل (معه) اى المفعول له  
 (للعمل فيه) اى ليكون الفعل عاملاً فيه ويجوز ان يكون ايراده مرفوعاً على انه قائم مقام  
 الفاعل لقوله ان يراد فعلى هذا اى على تقدير ان يكون المراد بالذكر الذى ذكره معه للعمل فيه  
 يحصل المراد والمفعول له اما ان يكون علة وغرض ضايعى اثر للفعل (مثل ضربته تأديباً له)  
 لان التأديب علة غائية للفعل واثره قوله مثل مبتدأ وقوله (مثال) خبره (لما فعل) اى  
 للمفعول له الذى فعل (لقصد تحصيله فعل وهو) اى ذلك الفعل (الضرب) الصادر عن  
 المتكلم (فان التأديب انما يحصل) فى هذا المثال (بالضرب ويترب عليه) فيكون اثره  
 وغرضه كما ان الانكسار فى قولك كسرت الزجاج انما يحصل بالكسر ويترب عليه فيكون  
 اثره (و) اما ان يكون علة له فقط مثل (قدمت عن الحرب جناً) لان الجبن علة للقعود  
 وليس بغرض واثره بل مؤثره وفى الحاشية اشارة الى ان المفعول له قد يكون علة صرفة  
 وقد يكون علة من وجه ومعلولاً من وجه وقدم الثانى لانه اهم لدفعه انتهى (مثال لما فعل)  
 اى للمفعول له الذى فعل (لسبب وجوده فعل وهو) اى ذلك الفعل (القعود) فان القعود  
 انما وقع من الفاعل وصدر عنه (بسبب الجبن) فيه وهو متقدم على الفعل فى الوجود  
 (والقاتل) اى الذى قال (بكون المفعول له معمولاً) من معمولات الفعل (مستقلاً) فى  
 كونه معمولاً له (غير داخل فى المفعول المطلق) يعنى قال جمهور النحاة ان المفعول له معمول  
 مستقل للفعل كما ان المفعول المطلق والمفعول به وفيه ومعه معمولات مستقلة له وهذا  
 جعل المفاعيل خمسة (مخالف) (خلافاً) فيه اشارة الى ان نصب خلافاً بناء على انه مفعول  
 مطلق والى ان المخالفة مسندة الى النحاة حيث جعل الزجاج اصلاً لكونه اماماً فى هذا الفن  
 الا ان الاولى اسنادها الى الزجاج وجعل النحاة اصلاً ولذا قال فى الحاشية والاظهر ان  
 يقدر بخلاف الزجاج هذا القول خلافاً لان قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه انتهى  
 (ظاهراً) وانما قال ظاهراً لانه بعد التاويل الآتى ايسر لاحد خلاف فى انه مفعول مطلق  
 وانما الخلاف قبل التاويل فعند الزجاج مفعول مطلق من غير لفظ فعله حتى صارت المفاعيل

اربعة وعند غيره مفعول له لا مفعول مطلق فصارت خمسة والخلاف انما هو في الظاهر فلا  
 فائدة لقول من قال لا فائدة لقوله نطاهرا (للزجاج) فعل من زج بزج اما لكونه صانعا  
 للزجاج واما لكونه بانه كما يقال قد اراد ان يصنع القدر (لبائعه وكذا خفاف ويزاز) (فانه)  
 (اي المفعول له) (عنده) (اي عند الزجاج) (مصدر) اي مفعول مطلق لا مفعول له  
 ولو قال فانه عنده مفعول مطلق لكان اوضح ولكن عبر بالمصدر اختصارا (من غير لفظ  
 فعله) العامل فيه مثل قعدت جلوسا (قاله في عنده) اي عند الزجاج (في المثالين المذكورين)  
 في المتن وهما ضربتا تأديبا وقعدت عن الحرب جنبنا على وجهين اما بتقدير الفعل من جنسه  
 وبابه وجعل الفعل العامل فيه الآن متعلقا لذلك الفعل مثل (ادبته بالضرب تأديبا وجبنت  
 في القعود عن الحرب جنبنا) اما بتقدير مصدر جنس الفعل الناصب له مضاف الى ما جعل  
 مفعولا له عند الجمهور ومفعولا مطلقا عند الزجاج مثل (ضربت بالضرب تأديب) هذه  
 الاضافة من قبيل اضافة السبب الى المسبب او من قبيل اضافة المفعول الى العلة (وقعدت  
 قعودا جنين) هذه الاضافة من قبيل اضافة المسبب الى السبب لان الجنب سبب للقعود عن  
 الحرب (ورد) مبني للمفعول من رد يرد وبابه قال (قول الزجاج) اي مقوله وهو ان المفعول له  
 ليس بمفعول مطلق بل مفعول مستقل (بان) متعلق يرد (صححة تأويل نوع بنوع) آخر  
 (لا تدخله في حقيقة) يعني بان يكون تأويل المفعول له بالمفعول المطلق اما بتقدير الفعل او  
 بتقدير المضاف محيلا لا يخرج المفعول له عن حقيقة ونوعه حتى يدخله في نوع آخر وهو  
 المفعول المطلق ويسمى بالمفعول المطلق بالتأويل وتكون اقسام المفاعيل اربعة (الا يرى)  
 قوله الالكمة تنبيه يؤتى بها في مقام الاستدلال تنبيها على المدعى ويرى فعل مضارع مبني للمفعول  
 ان كان من نبه غائبا ومبني للفاعل ان كان مخاطبا حينئذ يكون بالتاء المقوطة بنقطتين من فوق  
 (الى صححة تأويل الحال بالظرف) سواء كان الحال مفردا او جملة نحو ايتك والجلس قادم اي هذا  
 الوقت واقعة وثابتة (من حيث ان معنى) قولك (جاءني زيد راكبا جاءني زيد وقت الركوب)  
 قوله (من غير ان يخرج عن حقيقتها) حال من الضمير المستكن في الخبر يعني صححة تأويل  
 الحال مفردة او جملة بالظرف واقعة وثابتة حال كون تلك الصححة غير مخرجة الحال عن  
 حقيقتها ونوعها يعني لا يقال لها ظرف قبل التأويل وكذا صححة تأويل الظرف بالحال لا تخرجه  
 عن حقيقة ونوعه مثل جاءني زيد وقت التعليم اي جاءني زيد حال كوني معلما (وشرط)  
 مبتدأ مضاف الى (نصبه) (اي شرط انتصاب المفعول له) اشارة الى ان الضمير المحرور  
 راجع الى المفعول له والى ان النصب نزل منزلة اللازم واضيف الى الفاعل اي وشرط  
 كون المفعول له منصوبا بالظرف وتقدير (لا شرط كون الاسم) مطلقا (مفعولا له) فالمفعول له  
 عند المصنف ايضا يعني كالمفعول فيه نوعا ما قدر فيه اللام وما ظهر فيه اللام وهذا ايضا  
 خلاف اصطلاح القوم حيث جعلوا ما قدر فيه اللام مفعولا له فقط (فالسمن) بفتح السين  
 المهمة وسكون الميم ما يستخرج من الابن وجمه سمنان بضم السين كعبد وعبدان وسمن

بالظرافة وانت خبر بان  
 منشأ ذلك التقييد  
 والاعتراض قلة التدبر  
 وعدم الوصول الى مراده  
 قدس سره وذلك ان الر  
 ضي اعترض على المصنف  
 بانه لا فائدة في ايراد  
 هذا الظرف بعد الخبر ولا  
 معنى له ان عقلتاه بالخبر اذ  
 يكون ليس بغلام رجل  
 ظرافة في الدار وهذا معنى  
 سمح ومثاله ايضا ظاهرا  
 بسبب هذا الظرف في  
 كون ظرف مفعول لغلام  
 رجل وفيها خبر لا والمعنى  
 ليس في الدار غلام رجل  
 ظرف ولو قال لا غلام  
 رجل قائم فيها لكان اظهر  
 من جهة المعنى في كون فيها  
 متعلقا بالخبر فاجاب قدس  
 سره فان فيها ليس قيدا  
 للظرافة حتى يكون المعنى  
 سيجال هو خبر كيف  
 وهذا لا يتصور جدا فان  
 الظرافة من الكيفيات  
 النسانية التي اذا ثبتت  
 وتمكنت لم يتصور  
 حصولها في حال دون حال  
 حتى لا يصح التقييد بظرف  
 احوال ولتنبيه على  
 ان المراد الجمع بين الخبرين  
 في مثال واحد ليقين  
 جواز كون خبره ظرفا  
 وغيره في هذا المثال دون  
 ما قاله من نحو لا غلام رجل  
 قائم فيها لظهور كون  
 الظرف قيدا للقيام وجواز  
 فهم كون الظرف مفعولا  
 في هذا المثال معنى على  
 جواز كون المرفوع بعد  
 النفي المضاف لتعنا وليس  
 فليس (قوله) ويخفف

الرجل الطعام من باب نصر لانه بالسمن فهو طمام مسمون وسمين ايضا ويقال لبائمه سمان  
كذا في الصحاح وما يستخرج من الحبوب والنباتات يقال له دهن (والاكرام) من اكرم  
(في قولك جئتكم للسمن ولا كرامك الزائر) وللخاصة في قولك خرجت اليوم لخاصمتك  
زيد امس مجرورا باللام في الكل (عنده) اي عند المص (مفعول له) بناء على ما يدل عليه  
حده) وحده على ما سبق مافعل لاجله فعل مذكور وههنا فعل المجيء لقصد تحصيل  
السمن او لسبب وجود الخاصة فيكون كل واحد مفعولا له (وهذا) اي ما قاله المص ههنا  
وهو قوله شرط نصبه (كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في هذا) اي ما قاله ههنا  
من قوله وشرط نصبه تقدير اللام (ايضا خلافا لاصطلاح القوم) فاتهم لا يطلقون المفعول  
له لا على المنصوب بتقدير اللام واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر وهو  
اللام لفظا لا مفعول له ولهذا قالوا شرطه اي شرط كون الاسم مفعولا له تقدير اللام  
وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور بها مفعولا له ايضا وهو الحق لما سبق في المفعول فيه  
(تقدير اللام) اي ان تكون مقدرة والمراد به تقدير غير مراد من حيث العمل اذ لو كان  
مرادا لما صح نصبه كما في الاضافة التي بمعنى اللام فان اللام ترادفها وانما قدر لتفهم العلية من  
نفس المفعول له لا من اللام (لانها) اي اللام (اذا ظهرت) لفظا (لزم الجر) اي جر ما دخلت  
عليه وفهم العلية من اللام لا من نفس الصيغة (وخص اللام بالذكر) الباء ههنا داخلة على  
المقصود اي واقتصر المصنف على اللام ولم يذكر غيرها مما يفيد العلية حيث لم يقل تقدير  
اللام وغيرهما مما يفيد العلية (لانها) اي لان اللام (الغالبية) اي غالبية الاستعمال (في تعليقات  
الافعال) لان احدها معانيها التي وضعت اللام لها التعليل فكأنها اصل في هذا الباب وما يكون  
اصلا يكون استعماله اوسع بخلاف غير هاتاه وان استعمل في التعليل لكنه نية عن اللام  
وعجاز عنها كان وان اصل في الحروف والتواصب والجوازم حتى جاز اظهارها وتقديرها  
دون غيرها على ما سيجي (فلا يقدر غيرها) اي غير اللام (من من) بكسر الميم (او الباء)  
الجارة للالصاق (او في معانها) اي مع ان كلام هذه الحروف (من دواخل المفعول كقوله  
تعالى خاشعا) مفعول ثان لرأيت والمفعول الاول الضمير البارز الراجع الى الجبل اي  
متواضعا لان الخشوع التواضع او ساكنة مطمئنة مثل قوله تعالى وتري الارض خاشعة اي  
ساكنة مطمئنة لا مراقة (متصدعا) التصدع التفرق يقال تصدع القوم اي تفرقوا بالفارسية  
وبرا كنده شدن مفعول ثان ايضا لرأيت (من خشية الله) علة للتصدع بمن الجارة اي لرأيت  
ذلك الجبل خاشعا اي منقادا لامر الله متصدعا اي متفرقا لحوقه من الله تعالى وعذابه هذا  
مثال لكون المفعول له بمن الجارة (وقوله تعالى فيظلم من الذين هادوا حرمنا) وفي الرضى  
والباء السببية ههنا كاللام يعني علة للتحريم اي فحرمنا على بني اسرائيل طيبات احاط  
اي اشياء كانت حلالا لهم وهي كل ذي ظفر وشحوم البقر والغنم لاجل ظلم صدر عنهم على  
ما بين في كتب التفسير وهذا مثال لكون المفعول له بالباء الجارة (وقوله عليه السلام ان امرأة

قدس سره باعتبار المعنى  
الحاصل فلا يرد ذلك الرد  
ولا يكون الشيء مما ذكره  
من التوجيهين وجها  
والدافع التعريف المصنف  
منع كونه اسم فعل واشبات  
لا اعترف به في الشرح  
حيث قال واما بنو نعيم فلا  
يثبتون الخبر اصلا اما لعلم  
به وهو مراد اولان الذي  
اعني عنه كما عني عن قولك  
انتني القيام عن تقدير خبر  
له تقدير (قوله) وعلى  
التقديرين يحملون ما يرى  
خبرا في مثل رجل قائم  
على الصفة دون الخبر قيل  
اذا ثبت في لغة بني نعيم لا  
غلام رجل قائم برفع قائم  
فلا يكون لانكار النحاة  
اثبات الخبر في كلامهم معني  
لانهم لا يقولون لم يجعل قائم  
خبرا لان هذا البحث ليس  
وطيفة العرب والانكار  
انما يتأتى لو التزموا في مثل  
لا غلام قائم نصب قائم  
ولهذا قال الاندلسي لا  
ادري من اين هذا النقل  
والحق انه يجب اثباته اضافة  
اذا لم يقم قرينة واما اذا  
قامت فتدعي تخيم يجب  
الحذف وعند المجازيين  
يجوز ثم قيل فتقول معنى  
كلام المتن ويحذف كثيرا  
قيام قرينة الا انه لم يصرح  
باشتراط قيام القرينة  
اظهاره لانه لا معنى للحذف  
بدون القرينة وكثيرا ما لا  
يصرح به لهذا كافي قوله  
ويجوز حذف حرف  
التداء وقوله وقد يحذف  
النادي وقوله وقد يحذفان  
معاني الفعل والفعل

دخلت النار) قوله ان مخففة من الثقيلة عملت في ضمير القصة المقدّر اي انها وامرأة مبتدأ  
دخلت خبره والمبتدأ مع خبره خبر لان اي عملت عملا يكون سببا لدخول النار (في هرماي  
الاجلها) اي لاجل مرة امسكتها وحسبتها فلم تكن تطعمها ولا ترسلها حتى تأكل من حشرات  
الارض فانت من الجوع والعطش وهذا مثال للمفعول له الذي بقى (ولما كان تقدير اللام)  
في قوله وشرط نصبه تقدير اللام (عبارة عن حذفها) اي اللام (عن اللفظ) عن ابقائها  
في النية) لاعت حذفها نسياناً من حذف في اللفظ والنية معالانه لو كان كذلك لما قيل  
وشرط نصبه تقدير اللام (و) الحال انه (كان الاصل) في تعميلات الافعال (ابقاها) اي  
اللام (في اللفظ) لان اللام وضعت للتعليل والاصل فيها وضع له ان يكون مذكورا لفظا  
ليستفاد ما وضع هو له من لفظه لا من غيره كما كان الاصل ابقاها (و) في (النية) اذا كان  
كذلك (فلا حاجة في ابقائها في النية الى الشرط) لكونه اصلا وما يكون جاريا على الاصل لا  
يحتاج الى الشرط لكونه مستعملا على الاصل (بل الحاجة اليه) اي الى الشرط (انما تكون  
في حذفها) اي اللام (من اللفظ) لكونه محالاً للاصل وما يكون محالاً للاصل يحتاج الى  
الشرط ليكون الشرط اي ما جعل شرطاً لادلاء علامة عليه (ولهذا) اي لكون التقدير  
عبارة عن الحذف (قال) (وانما يجوز حذفها) اي اللام بوضع المظهر موضع المضمرة قيل  
انما وضمه اشارة الى اتحاد الحذف والتقدير وان فرق بعضهم بينهما بان التقدير ترك في اللفظ  
وابقاء في النية كما قال به الشارح والحذف ترك في اللفظ والنية معا وفي قوله يجوز اشارة الى  
ان تقدير اللام عند وجود الشرط المذكورة باسرها جائز ولا واجب لان وجود الشرط  
لا يوجب وجود المشرط كالوضوء للصلاة (ولم يكتف) المصنف في التعبير (بارجاع ضمير  
الفاعل) المستكن في يجوز (الى تقدير اللام) ولم يقل وانما يجوز لما قلنا من الاتحاد بين التقدير  
والحذف وقيل ولم يقل وانما يجوز اكتفاء بالضمير الراجع الى تقدير تنصيصا على المقصود  
من بيان شرط الحذف اذ لو اضر لا حتمل خلاف المقصود وهو عوده الى نصبه بتقدير  
اللام انتهى (فيجوز حذفها) اي حذف اللام عند وجود الشرط المذكورة (كأنما يجوز  
ذكرها) عند وجودها وشرطها ثلاثة احدها ما ذكره بقوله (اذا كان) (المفعول له)  
(فعلا) اي دالا على الحدث ولم يقل مصدرا كما هو عادة السلف لان قوله فعلا يقتضي عنه  
لان المراد منه الحدث وهو المصدر ليكون تصور ذلك المعنى حاملا للشخص على الفعل  
فقوله فعلا (احتراز) به (عما) اي عن الشيء الذي دخل عليه اللام (اذا كان) ذلك الشيء  
(عينا) قائما بذاته لا معنى قائما بغيره فان اللام اذا كان ما دخل عليه عينا لازم لفظا لعدم دخوله  
تحت الفعل فلم يدل الفعل عليه فيكون اجنبيا قلزم الواسطة وهي اللام (نحو جئتك للسمن)  
فان السمن وان كان باعثا للمعجى في الظاهر وعلته الا انه لما كان قائما بذاته لم يدخل تحت  
الحجى فلزم اللام ثانيا ما ذكره بقوله (لفاعل الفعل المعلن به) فتح اللام الاولى والجار  
متعلق بقوله فعلا (اي اتحاد فاعله) اي المفعول له (وقال عا، له) اي عامل المفعول له والفعل

ووجه كثرة الحذف في  
خبر لا دون خبر المبتدأ  
رعاية مطابقة لفظ الخبر  
ومعناه في الانتقاء وح معنى  
قوله وبنو تميم لا يثبتونه انهم  
لا يثبتونه عند القيام فريضة  
ولو قل وداعا عند بني تميم  
لكان اخصر وكلاهما من  
عجائب الاوهام فانه من  
ابن علم ثبت لا غلام رجل  
قائم برفع قائم في كلام بني  
تميم ولو لم يحكم بعدم  
تجويرهم مثل هذا  
التركيب بشهادة انكار  
النحاة اثبات الخبر في  
كلامهم ولعله وقع في ذلك  
هذا النظر الى قول الشارح  
قدس سره يحملون ما يرى  
خبرا في مثل رجل قائم  
على الصفة فمع كونه ناظرا  
الى هذا القول خيله  
على ذلك المنوال اي  
في صورة المتني  
المضاف فقال ما قال وبعد  
العلم بما قلناه من الشرح  
والامالي لا يتصور القول  
الثاني ولا يجوز حمل الكلام  
على وجه لا يرتضيه صاحبه  
على انه لم يخالف في ذلك  
احد سوى الاندلسي ولا  
يخفى انه لا يعتد به عند اتفاق  
غيره على خلافه وايضا  
ليس له نقل في ذلك بل  
يقول بمجرد الرأي على  
ما نقله الرضى فكلامه هذا  
عما لا يلتفت اليه جزما  
(قوله) وبما عرفت من  
معنى الدخول قيل قد  
عرفت ما يمكن من القبول  
وقد سبق غيره مرة  
ان القائل ممن يمدح  
الفهم والوسول (قوله)

والعامل فيه بتى واحد حيث يكون فاعلهما شخصا واحدا كقيام الضرب والتأديب بالمتكلم  
 في قولك ضربته تأديبا وكذا الجبن والقعود في قولك قدمت عن الحرب جينا قائما بالمتكلم  
 وهذا (احتراز) به (عما اذا كان فعلا غيره) اى عما اذا لم يتحد فاعله وفاعل عامله بان يكون  
 فاعله الفعل العامل في المفعول غير الفاعل القائم به المفعول له لان اللام لازم اذا كان كذلك  
 لعدم دخوله تحت الفعل لان فعل هذا لا يدخل تحت فعل ذاك فيكون اجنبيا فيلزم اللام  
 (نحو جئت اباى) فان الجي الاول قائم بالمتكلم والثاني بالمخاطب فلم يتحد فاعلهما وثانها  
 ما ذكره بقوله (ومقارناله) (اى للفعل المذكور) اى للفعل الذى اتحد فاعله وفاعل  
 المفعول له (فى الوجود) لان الاصل فى التعليقات ان تقارن العلة للمعلول اى لما جمعت علة  
 له وذلك (بان يتحد زمان وجودهما) اى وجود الفعل والمفعول له يعنى يكون زمان المفعول له  
 وزمان الفعل العامل فيه واحدا لان الفعل الواقع امس لا يدخل تحت الفعل الواقع اليوم  
 فيلزم اللام مثل خرجت اليوم لمخاضت امس (نحو ضربت زيدا تأديبا) اذ زمان  
 الضرب (الصادر الصادر عن المتكلم) (وتأديب) الصادر عنه ايضا (واحد) وهو الزمان  
 الماضى لان الحدث الملل هنا تفسير للحدث الملل فليس ههنا حدثان فى الحقيقة حتى يشتركا  
 فيه بل هما فى الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب بالضرب هو التأديب كذا فى  
 الرضى (اذلا مقايمة بينهما) اى بين زمان الفعل وزمان المفعول له (الابا اعتبار) بان تعتبر  
 ان زمان الفعل مقدم على زمان المفعول له وان اتحد فى الواقع والحقيقة (او يكون) عطف  
 على ان يتحد اى بان يكون (زمان وجود احدهما) اى زمان وجود احدهما من الفعل او المفعول له  
 (بعد من زمان وجود الاخر) بان يكون زمان احدهما شاملا ومحيطا لزمان وجود الاخر  
 سواء كان الزمان الشامل زمان المفعول له (نحو قدمت عن الحرب جينا فان زمان الفعل)  
 العامل فى المفعول له (اعنى القعود) الصادر عن المتكلم (بعض زمان المفعول له اعنى الجبن)  
 القائم بالمتكلم ايضا لان زمان وجود الجبن فيه احاط بزمان وجود القعود لان زمان  
 الثانى جزء من الزمان الاول والجبن بالضم والسكون مصدر صفة الجبان والجبن  
 بضمين لفة فيها وبضمين قول جين وجينة بالضم والتشديد وقد جين الرجل يجين بالضم  
 جينا فهو جبان وجين ايضا من باب ظرف وامرأة جبان وجين كذا فى الصحاح (و زمان  
 الفعل) (نحو شهدت الحرب ايقاعا للصاح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعنى ايقاع الصلح)  
 بينهما (بعض زمان الفعل اعنى شهدت الحرب) لان زمان ايقاع الصلح بعض من زمان شهدت  
 الحرب لكونه حاصل فى اثنائه وجزء من اجزائه (واحتراز) المصنف (بذلك القيد) اى  
 بالقيد الثالث وهو قوله ومقارناله فى الوجود (عما) اى المفعول له الذى (اذا لم يكن) اى زمان  
 وجوده (مقارناله) اى لزمان وجود الفعل (فى الوجود) بان يكون زمان وجود الفعل حالا  
 وزمان وجود المفعول ماضيا (نحو اكرمت اليوم لو عدى بذلك) اى بالاكرام اياك (امس)  
 فان المفعول له ههنا وهو العدو وان كان فعلا لفاعل الفعل الملل به الا انه لم يقارنه فى

ولا يجوز ان يكون لنى  
 الجنس قبل رد على الشيخ  
 الرضى حيث قال انه لنى  
 الجنس ومنع وجوب  
 تكرار المرفوع بعد لان  
 التكرار انما يجب مع بينها  
 وبين معموله ولا يخفى  
 على المصارف بقاوت  
 الشارحة ان القضية منكم  
 فان الرضى رد على ما تى به  
 الشارح لكنه قدس سره  
 لم يلتفت الى رده وفرده  
 لظهور ضعف كلامه بل تبع  
 المشهور فبينما الجمهور  
 وكلام الرضى ذلك قالوا  
 عمل ليس فى لاشاذيجى  
 فى الشعر فقط نحو قوله من  
 سدرالى اخر البيت  
 والظاهر انه لا يعمل لاعمل  
 ليس لاشاذ ولا قياسا ولم  
 يوجد فى كلامهم شى من  
 خبر لا منصوبا كخبر ما  
 وليس فى نحو لابرار  
 ولا مستصرح الاول ان  
 يقال هى التى فى نحو لاله  
 اى لا التبرئة الا انه يجوز  
 لها ان ترفع مكررة نحو  
 لا حول ولا قوة ويجب  
 ذلك مع الفصل بين اسما  
 وبينها ومع المعرفة ويشذ  
 فى غير ذلك نحو لابرار  
 لضعفها فى العمل قال  
 والظاهر فيها الاستغراق  
 مع ارتفاع المبتدأ المتكرر  
 بعد ما لان التكررة فى سياق  
 غير الواجب للمعوم على  
 الظاهر سواء كانت مع  
 لا وليس او غيرهما من  
 حروف الذى او التهى  
 او الاستفهام ويحتمل ان لا  
 يكون للاستغراق مع  
 القرينة نحو لا رجل فى



الوجود على التفصيل المذكور لان زمان وجود الاكرام اليوم وزمان وجود الوعد امس  
فلم يقتربا (وانما اشترط) بالبناء للمفعول (هذه الشروط) الثلاث لانتصابه باللام (لانه)  
اي لان المفعول له (بهذه الشروط) اي بوجود هذا الشرط. باسرها فيه (بشبه المصدر)  
اي المفعول له المطلق الذي لم يحتاج في نصبه الى الوسطة (فيتناق) المفعول له (بالفعل بلا  
واسطة) خوف بينهما (تعلق المصدر به) يعني فكما يشتمل الفعل على مصدره لكونه  
جزء من مفهومه فينصبه بلا واسطة كذلك يشتمل على المفعول له الذي وجد هذه  
الشروط فيه فينصبه من غير واسطة ايضا وفي الرضى لان علة الافعال كثيرا ما تنحى جامعة  
لهذه الشروط فصارت معها ظاهرة مشهورة في الفعلية والغرض ان يكون هناك ما يدل  
على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشروط دليل عليها انتهى (بخلاف ماذا اختل)  
من الاختلال (شي منها) اي بخلاف المفعول له الذي لم يوجد فيه واحدا واثنان او  
ثلاثة من الشروط فاللام حينئذ لازمة فيه لخروجه عن كونه في ضمن الفعل فلا يجوز  
انتصابه بتقدير اللام لعدم اقتضاء الفعل اياه (المفعول معه) قد سبق اعراجه (اي  
الذي فعل) مبني للمفعول (بمصحبه) الجار المجرور وفي محل الرفع على انه نائب الفاعل  
والضمير المجرور راجع الى الموصول وفيه اشارة الى ان الف واللام في قوله المفعول  
موصولة صلتهما المفعول معه على ما سيجي والباء في قوله (بان يكون) متعلقة بالمصاحبة  
(الفاعل) الذي قام به الفعل العامل في المفعول معه (مصحبا له) اي للمفعول معه (في صدور  
الفعل عنه) اي من الفاعل مثل استوى الماء والخشب فان الاستواء مصاحب للخشب حين  
استند الى الماء (او المفعول) عطف على قوله الفاعل اي او بان يكون المفعول مصاحبا للمفعول  
معه (في وقوع الفعل عليه) اي على المفعول مثل كفاك وزيد ادرهم فان الكفاية مصاحبة  
للمفعول معه وهو قوله وزيد حين تعلق بالمفعول وهو ضمير مخاطب (فقوله معه) منصوب  
لفظا للزوم ظرفيته لانه مرفوع تقدير اعلى انه (مفعول مالم يسم فاعله) اقوله المفعول كما قلنا  
آقا (استند) بالبناء للمفعول (اليه) اي الى قوله معه لكونه مرفوعا تقدير اقوله (المفعول  
كما استند) المفعول (الى الجار والمجرور في) قوله (المفعول به) المفعول (فيه) المفعول له  
والضمير المجرور (في الكل) (راجع الى) الالف (واللام) لكون الالف واللام في اسم  
الفاعل والمفعول اسما موصولا بمعنى الذي اوانى (واعتذر) بالبناء للمفعول اي بين العذر  
(عن نصبه) اعني عن نصب معه مع كونه مفعول مالم يسم فاعله اقوله مفعول مالم يسم فاعله  
يجب ان يكون مرفوعا لقيامه مقام الفاعل وهو ليس بمرفوع (بما جوزه) اي بالقاعدة التي  
ابتناها (بعض النحاة من اسناد الفعل) بيان لما في قوله بما جوزه يعني جوز النحاة اسناد الفعل  
او شبهه سواء كان مبني للفاعل او المفعول (الى لازم النصب) اي الى الظرف الذي يجب  
نصبه على الظرفية (وتركه) بالجر عطف على اسناد الفعل والضمير راجع الى لازم النصب  
اي ومن ترك لازم النصب وابقاه (منصوبا جريا) اي ليكون جاريا واقما (على ما هو عليه

الدار بل رجلا واما اذا  
انتصب اسمها وافتتح فهي  
في الاستفراق كما ان ما  
جاء في رجل ظاهرا  
في الاستفراق ويجوز  
العدول عنه للقرينة نحو  
ما جاء في رجل بل رجلا  
وما جاء في من رجل نص في  
الاستفراق فلا يجوز ما  
جاء في من رجل بل رجلا  
انتهى (قوله) اعلم  
ان المراد بالسند قيل هذا  
التعرض مبني على الفعلة  
عما ذكره في تعريف  
الفاعل ولا يخفى عليك ان  
امثال ذلك مما لا يليق  
بالاخذة والنسبة  
الى الدحول لظهور ان  
الغرض ايقاظ الطالب  
عن نومة الغافلين وليس  
مبناه الفعول (قوله)  
علامة كون الاسم مفعولا  
اي من حيث انه علامة  
كون الاسم مفعولا فلا  
يبطل طرد تعريف علم  
المفعولية ولا طرد تعريف  
النصوص بمررت  
بعلامات مسلمين ومسلمين  
بل صرحت بزيد وقوله  
وهي اي علامة كون الاسم  
مفعولا مع قيد الحية فلا  
حاجة الى تقييد الامور  
الاربعة بالحية هكذا قيل  
وفيه ما به (قوله لمصحة)  
اطلاق صيغة المفعول عليه  
من غير تقييده قيل هذا  
بحسب اللفظ واما اصطلاحا  
فيصح الاطلاق على كل  
من النحاة وهو ما قرن  
بضم لفائدة ولم يستند اليه  
ذلك الفعل وتعلق به تملقا  
مخدوسا ولا يخفى انه

ينتقض بمفعول مالم يسم  
فاعله فانه مفعول ولم يشمله  
التعريف الا ان يقال  
اطلاق المفعول عليه  
باعتباره ان كان في الاصل  
مفعولا اصطلاحيا وقوله  
بمخلاف الفاعيل فيه نظر  
لان تناقضه بضرته تأديبا  
وكرهه كراهي وفعل  
الضرب والتأديب وت  
زيد في ضربه فانه يصح  
اطلاق المفعول على هذه  
الا ان يقال لا يصح اطلاق  
المفعول على الاربع مطلقا  
بل بالنسبة الى بعض  
افرادها وينفتح من هذا  
وجه آخر لو وصف المفعول  
بالمطلق فان قلت صحة اطلاق  
المفعول على الضرب مثلا  
باعتبار تعلق الفعل به  
ورفعه عليه فانك تقول  
قلت الضرب وبهذا  
الاعتبار هو مفعوله  
لا المفعول المطلق قلت  
المفعول في اللغة ما يصح  
وقوع الفعل عليه وجميع  
افراد المفعول المطلق  
كذلك حتى قلت فضلا  
بمخلاف الفاعيل الاربعة  
وليس المفعول ما يصح  
وقوع الفعل عليه بل ما  
وقع عليه الفعل بالفعل ثم  
نقول كون التأديب  
مفعولا هو باعتبار ادبه  
واما المفعول في قولك  
ضربت تأديبا فهو الضرب  
ليس الا وكذا المفعول  
في كرهت كراهي  
الكرهية المتلفة بكرهتي  
وقوله فعل الضرب  
التأديب عمالا يؤول عليه  
اذا المتعبر من العبارة ضرب

في الاكثر) اي على الحالة التي يكون ذلك الظرف واقعا عليها في اكثر الاستعمال وهي  
النصب على الظرفية (واليه) اي الى ما جوزه بعض النحاة واثبتته (ذهب) بالبناء للمفعول  
ونائبه قوله اليه (في قوله تعالى لقد قطع) التقطع التفرق وبالفارسية برا كنده شدن (ينكم)  
حال كون هذا القول جارا يا (على قراءة النصب) واما على قراءة الرفع يعني رفع بينكم فليس  
مما نحن فيه (و) ذكر (في بعض الحواشي ان هذا الرأي) اي هذا التوجيه يعني اسناد الفعل  
الى لازم النصب وابقاؤه منصوبا (شريف) اي مقبول حسن (جدا) قوله جدا منصوب  
على انه مفعول مطلق لفعل واجب الحذف مثل قولك زيد قائم حقا لجعل ما هو محط الفائدة  
وهو ما لازم نصبه على الظرفية قائما مقام الفاعل ولخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى  
مصدر الفعل وعن جعل المصدر مصدرا للفعل وعن جعل المصدر نائبا عن الفاعل وفي  
حاشية العصام لخلوه عن تكلف ضمير راجع الى المصدر واقامة المصدر المذكور مقام الفاعل  
مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اصلا انتهى (وقيل الوجه) فيه (ان يجمل) قوله المفعول  
معه (من قيل) قوله (وقد حيل) ماض مبني للمفعول مثل قيل يقال حال الشيء بين وبينه  
يجول حولا اي حجز وبابه قال كذا في الصحاح (بين العير) بالفتح الحمار الوحشي والاهلي  
ايضا والاتي عيرة (والزوان) بهتجتين الوئب يقال نزال الذكر على الاتي ينزو نزا بالسكر  
والمدا ذائب عليها وبابه عدا اي وقع الحيلولة بين الحمار نفسه وبين نزوه على الاتي (فان)  
مفعول مالم يسم فاعله فيه) اي في هذا القول (الضمير) المستكن (الراجع الى مصدره) اي  
مصدرا للفعل (اي حيل الحيلولة لان) لفظة (بين للزوم ظرفيته) اي لكونه دائما منصوبا  
على الظرفية (لا يقام مقام الفاعل) اي لا يجوز اقامته مقام الفاعل لان الفاعل مرفوع  
وكذا اما مقام مقامه واذ اقيم مقام الفاعل مع كونه منصوبا على الظرفية يلزم ان يكون منصوبا  
ومرفوعا في حالة واحدة وهو متمتع (فعلى هذا) اي على الوجه الذي قيل (يكون معناه) اي  
معنى قوله المفعول معه (الذي فعل فعل بمصاحبه) بنا (على ان يكون مفعول مالم يسم فاعله)  
لقوله المفعول معه (ضمير) مستكنا فيه (راجعا الى مصدره) الذي هو الفعل (و) يكون  
(الضمير المجرور) في معناه راجعا (للموصول) وهو الالف واللام في قوله المفعول (هو  
مذكور) خبر لقوله هو والراجع الى قوله المفعول معه والجملة استثناف (بعد الواو) ظرف  
للمذكور (احتراز) اي قوله بعد الواو احتراز فيكون خبر محذوف (عن المذكور) اي  
الذي ذكر (بعد غيره) اي غير الواو (كالقاء) وثم وحتى والباء فانها وان كانت تفيد معنى  
المصاحبة والمعية الا انها لما تكن اصلا فيها لم يكن المذكور بعدها مفعولا معه (لمصاحبة  
معمول فعل) لازما كان الفعل او متعديا ليخرج مثل كل رجل وضيقة فانه مذكور بعد  
الواو للمصاحبة والمعية لكن ما بعدها لا يصاحب معمول فعل وهو ظاهره وليخرج المعطوف  
بالواو لان الواو فيه وان كانت للجمع لكن لم يقصد المصاحبة مثل جاءني زيد وعمر وغان  
المقصود منه الجمعية في الحجي سواء جاء معا او متفرقا (اللام) في قوله لمصاحبة (متعلق بمذكور)

يعني اللام ههنا للتعليل كقولك ضربت زيد اللناديب اي لاجل التأديب (اي يكون ذكره)  
اي ذكر مفعول معه (بعد الواو لاجل مصاحبة مفعول فعل) والمصدر ههنا مضاف الى  
المفعول والفاعل متروك والمعنى لاجل مصاحبة المفعول معه مفعول فعل (واقادته اياها)  
معطوف على المصاحبة والضمير المحرور الى الواو والمنصوب الى المصاحبة اي ولجل اقادة  
الواو المصاحبة المذكورة لكون الواو بمعنى الجمع في اصل الوضع (سواء) خبر مقدم (كان  
ذلك المفعول) اي المفعول الذي كان المفعول معه مصاحبا له (فاعلا) للفعل العامل في المفعول  
معه ولفظ كان في تأويل المصدر مبتدأ (نحو استوى الماء والخشبة) اي في الملوأى وصل الماء  
الى الخشبة وصار مساويا لها بحيث لم تكن الخشبة ارفع من الماء ولا الماء ارفع منها والخشبة  
ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقتا فوقتا يوما فيوما وقت زيادته فيكون فيها  
لكل يوم حد حتى ينتهي الى الحد الذي يتم ازدياد الماء فيه والمفعول معه ههنا هو الخشبة  
ذكر بعد الواو لاجل مصاحبة مفعول الفعل وهو الماء في الاستواء على ما ذكرنا (او)  
سواء كان ذلك المفعول (مفعولا) لذلك الفعل (نحو كفاك وزيد ادرهم) فان المفعول معه  
ههنا هو زيد اذكر بعد الواو لاجل مصاحبة مفعول الفعل وهو الخطاب في كفاية درهم  
واحد لهما على سبيل الاشتراك (وسواء كان ذلك الفعل) اي الفعل العامل في المفعول  
معه (لفظا) (اي انظبا) يعني منسوب الى اللفظ يعني ملفوظا) كالتالين المذكورين اللذين  
ذكرهما الشارح في تعميم المفعول الى الفاعل والمفعول فان الفعل ملفوظ فيهما (او معنى)  
(اي معنويا) مستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره (نحو مالك وزيدا)  
لان الجار والمجرور مع الاستفهام يدل على الفعل دلالة لا احتياج الاول الى الفعل ولكون  
الثاني اكثر في الفعل والمفعول معه في هذا المثال مذكور لاجل مصاحبة مفعول الفعل  
المضوي وهو الكاف فيما صرح من الفعل (اي ما تصنع وزيدا) وما تالابس وزيدا وغيرها  
(والمراد بمصاحبة) اي المفعول معه (لمفعول الفعل) فاعلا كان المفعول او مفعولا لفظيا  
كان الفعل او مضويا (مشاركته) اي المفعول معه او المذكور بعد الواو (له) اي للمفعول  
الفاعل او المفعول (في ذلك الفعل) يعني يكون المفعول معه او المذكور بعد الواو شريكا  
للمفعول في فعل الفاعل فيهما بحيث لا ينفك احدهما عن الاخر ولا ينفصل يعني يكونان  
(في زمان واحد) مصاحيين فيه (نحو سرت وزيدا) فان المفعول معه فيه شريك للمتكلم  
الذي هو الفاعل في السير في وقت واحد وقع سيرهما معا يعني حين وقع السير من المتكلم وقع  
من المفعول معه في ذلك الزمان ايضا وبالعكس (او) مشاركته في ذلك الفعل في مكان  
واحد نحو لو تركت الرواية بناء التانيث لا الخطاب ولا التكلم مبنى للمفعول (الناقة) نائبه  
(وفصيلها) اي مع فصيلها في مكان واحد (لرضعها) جواب لو اي وضع الفصيل الناقة  
والمفعول معه فيه كان شريكا لمفعول الفعل وهو الناقة في ذلك الفعل يعني في الترك يعني لو  
ابقيت الناقة مع فصيلها في مكان واحد لرضعها لانه لم يكن الترك والابقاء في مكان واحد

وادب والضرب فيها يقال  
لمت زيدا في ضربه ليس  
مفعول المتكلم والمبرة به  
واعلم ان المصنف قال  
في الترح قد اورد على  
حد المفعول المطلق قولهم  
ضرب ضرب شديدا فانه  
اسم لما فعله فاعل فعل  
مذكور بمعماه ولفظه فيجب  
ان يدخل في الحد واذا  
دخل في الحد وجب ان  
ينصب لانه انما حد يعرف  
فيرفع وهو غير وارد لانه  
عندنا داخل في الحد ولا  
شك ان ذكرنا تعريفه  
ههنا لينصب ولكن بعد  
ان عرفنا معناه قسما يجب  
رفعه وهو اذا قصدت  
اقامته مقام الفاعل وجملة  
احد الجزئين فاذا حصل  
الاعلام بذلك ثم حد  
المفعول المطلق باعتبار  
ما هو مفعول مطلق وجب  
دخول الرفع في  
الحد وان كان من حده  
تعريف نصبه لان ما تقدم  
يفيد تخصيصه لان خاص  
وقد ذكرنا حكمه الرفع  
فكانه قبل ههنا ينصب هذا  
المحدود في غير المحل  
الخاص الذي عرفنا ان  
رفعه واجب فيما تقدم  
واستغنى عن ذكره ههنا  
لان ذكره راجع الى  
تكرير بعض الافادة فيه  
زايدة لانا لو ذكرناه  
ذكرنا مع ما تقدم فيبين  
لا جهة الى الاحتراز منه  
فلزوم وجوب انه لو ذكر  
لكان خطأ الاتري انه  
يكون مخرجا من حد  
المفعول المطلق وقد قلنا

ان المفعول المطلق نفسه  
يرتفع اذا اقيم مقام الفاعل  
فيصير حاصل الاصرين  
هو مفعول مطلق وليس  
بمفعول مطلق من جهة  
واحدة وهذا ظاهر  
الفساد غير خاف بالنظر  
المستقيم وجعل انتفاء ذلك  
اي اقامته مقام الفاعل  
شرطا في نفيه ليس  
اخراجا له عن حقيقته فان  
في الحقيقة مثله وقد ورد  
مثل ذلك في المفعول به  
والمفعول فيه وغير ذلك  
هذا كلامه وبه يظهر فساد ما  
اقي به القائل من الاستثناء  
ولزوم حذف ولم يستدله  
ذلك الفعل الا ان يقال ذلك  
تعريف المنصوب من  
المفعول وبعبارة (قوله)  
وانما يدل لفظ الاسم قبل  
ما ذكره في وجه زيادة  
الاسم واضح لا مريبة فيه  
انما الثاني في تخصيص  
المفعول المطلق بزيادة  
الاسم في تعريفه دون  
اخوانه فلهذا احتج الى ما  
قبل ان زيادته لاخراج  
ضرب الثاني في ضرب  
ضرب زيد فان ضرب  
الثاني ما قبله فاعل مذكور  
ويجوز عليه امران احدهما  
ما قبل ان ضرب الثاني  
ليس ما قبله الفاعل لانهم  
لا يجرون صفات المعاني  
المتضمنة على الالفاظ وانما  
يجرون صفات المعاني  
المطابقة وبها مائة قول  
انه لا يتبع لاخراج زيد  
ضارب ضارب فالوجه ان  
يقال زيادة الاسم ههنا  
وتركه الى اخوانه فتقن لي

لم يقدر ان يرضه ما في هذا المثال يكون ناشر يكتفي في الزمان ايضا لان الشركة في المكان تستلزم  
الشركة في الزمان دون العكس الا ان المقصود فيه الشركة في المكان فقط ليكون مثالا له  
يقال رضع الصبي بالفارسية شرب خورده كودك يعني بجهة شرب از شير مادر خود خورده  
شده (فلا يتقضى) تعريف المفعول منه (بالمذكور بعد الواو العاطفة) المراد منها الجمع  
المطلق لا الاشتراك في الزمان الواحد او المكان الواحد (نحو جاني زيد وعمرو) ورأيت  
زيدا وعمرا ومرويت زيد وعمرو (فانها) اي الواو في هذه الامثلة (لا تدل الا على المشاركة  
اي) مشاركة المعطوف للمعطوف عليه (اصل الفعل) يعني في المجيء والرؤية والمرور فقط  
(دون المصاحبة) اذ لا يلزم ان يكون المجئان في زمان واحد لان المراد اجتماعهما في المجيء  
سواء مجئان في زمان واحد او لا وكذلك غيره يعني يحتمل ان يكونا مصاحبين في المجيء في  
الزمان ويحتمل ان يكون حصوله من احدهما قبل حصوله من الاخر (اعلم ان مذهب  
جمهور النحاة) احتراز به عن عبد القاهر فانه جعل الواو نصبها عاملة فيها لانها لما كانت ههنا  
بمعنى المصاحبة والمشاركة اخذت حكمها وهو العمل يعني عمل النصب مقلها وقال الزجاج  
هو منصوب بفعل مضمر يدل عليه الفعل السابق والواو نائب منابه واقادت فأنته نحو  
استوى الماء وصاحب الحشبة والاخفش نصبه نصب الظرف لقيام الواو مقام مع وهو ظرف  
والكل تعسف وتكلف لا يخفى على من له ذوق سليم (ان العامل في المفعول معه) يعني  
الناسب له (الفعل) المقدم سواء كان لازما او متعديا فيما كان ملفوظ (او معناه) اي العامل  
الناسب له معنى الفعل فيما كان امرا معنويا مستتبطا من فحوى الكلام بتوسط (الواو التي  
بمعنى مع) يعني تكون الواو واسطة بين العامل والمعمول كما ان اداة الاستثناء واسطة بينهما  
(وانما وضعا) اي النحاة والعرب لانه مفرد اللفظ مجموع المعنى كالقوم لان الواضمين في  
الحقيقة العرب والنحاة يتقنون كلامهم (الواو موضع مع) اما لفظا (لكونها) اي الواو  
(اخصر) منها والاختصار مطلوب في الكلام واما معنى فلاستدانة المصاحبة (واصلها)  
اي اصل الواو (واو المطلق التي فيها معنى الجمع) المطلق لا ترتيب فيها ولا تعقيب ولذلك  
يجوز تقدم المفعول معه على ما صاحبه ولا على عاملة كما يجوز تقدم المعطوف على على ما عطف  
عليه ولا على عاملة ايضا لعدم تقدم التابع على المتبوع (فناسب معنى المعية) لها وفي الرضى  
قالوا لا يتقدم المفعول معه على ما عمل في صاحبه اتفاقا فلا يتقدم على مصاحبه فلا يقال  
والحشبة استوى الماء انتهى ولا يقال ايضا استوى والحشبة الماء بخلاف سائر المفاعيل حيث  
يجوز تقدمها على عواملها ولما بين اجمال ان عامل المفعول معه يكون لفظيا ومعنويا بقوله  
لفظا ومعنى اراد ان يفصل كل واحد منهما جاعلا للنشر على ترتيب اللف فقال مصدرا  
كلامه بالفاء التفصيلية (فان كان) وهذا الكلام ايضا سوق وتفصيل لبيان ان المذكور  
بعد الواو في اي مقام تقصد لذكره بهدها المصاحبة جوازا او جوابا (اي وجد)

يشير الى ان لفظ كان ههنا تامة لا يحتاج الى الخبر فيجئذ يكون قوله لفظا منصوبا على التمييز وعلى الحالية بمعنى ملفوظا ويجوز ان يكون منصوبا على الخبرية بمعنى ملفوظا ايضا ولما كان معنى التامة مناسبة للمقام اكتفى الشارح في التفسير (الفعل) الذي قصد مصاحبة المفعول معه لمعموله ولذا قال الشارح (اي ما يدل على الحدث) يريد به الفعل اللاغوى وهو الدال على معنى قائم بالغير لا الاصطلاحى (فيم) ذلك (الفعل) الاصطلاحى (واسمى الفاعل) مثل انا سائر وزيدا (والمفعول) مثل انا مضروب وزيدا (والصفة المشبهة) مثل انا ظريف وبكرا (وغيرها) اى غير هذه المذكورات كالمصدر مثل اعجبنى سير زيدا وعمرا (لفظا) اى من حيث اللفظ وحال كونه ملفوظا او ان كان ما يدل على الحدث ملفوظا (وجاز) الواو لاجال اى وقد جازاوا للعطف فيكون الجملة معطوفة على الشرط (اي لم يجب) (العطف) اى جعل الواو للعطف وعطف ما بعدها على معمولى الفعل (ولم يمتنع) ذلك العطف ايضا يعنى الجواز ههنا بمعنى سلب الامكان الخاص يعنى سلب ضرورة الوجوب والامتناع عن الطرفين والعام سلب الضرورة عن احد الطرفين دون الآخر يعنى الوجوب او الامتناع والخاص عنهما معا (فلا ينقض) هذا الكلام (بمثل ضربت زيدا وعمر الوجوب للعطف) بقرينة المعطوف عليه (فيه) اى فى هذا المثال لان المعية والمصاحبة فى الضرب فى مكان واحد و زمان واحد متمصرة فتكون الواو للعطف (قالو جهان) جواب الشرط (اي العطف) اى جعل الواو للعطف فيجئذ يكون ما بعدها معطوفا على ما قبلها لان الاصل فيها هو العطف (والنصب على المفعولية) اى نصب ما بعدها على ان يكون مفعولا معه مصاحبا لمعمول الفعل (جائزان) اذا لم مانع من واحد منهما مع رجحان العطف لكونه اصلا والعمل بالاصل هو الاولى عند التعارض (نحو جئت انا وزيدا) وجئت اليوم وزيد وزيدا وفيه خلاف عبد القاهر حيث جعل العطف ههنا متميلا لان الفصل وان كان قائما مقام التأكيده لانه لم يكن مثله من كل وجه (بالرفع) اى رفع وزيد (على العطف) اى ابقاء على ان يكون معطوفا على الضمير المرفوع المتصل لامكان التأكيده بالمفصل (وزيدا) (بالنصب على المفعولية) اى على ان يكون مفعولا معه لمصاحبه معمول فعل فى زمان واحد (وان) عطف على قوله جازاى وان كان ما يدل على الحدث لفظا (لم يحجز العطف) اى عطف ما بعدها الواو على ما قبلها (بل يمتنع) العطف لما منع (تعيين النصب) اى نصب ما بعدها على انه مفعول معه حيث لا وجه سواء وعند الجمهور النصب مختار ههنا لا واجب فيجئذ يكون المراد بالتعيين التبيين الاستحسانى وذلك مبنى على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيده بالمفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه فيسبح على ما سيجي (مثل جئت وزيدا) فتعين ههنا ان يكون زيد منصوبا على انه مفعول معه (فان العطف) اى عطف زيد على الضمير

البیان والشارح جعل الاسم معذوبا في تعريفات اخواتها كقائه ذكره في تعريفه وتقول ان المصنف قال في الصرح ذكر ههنا اسم ولم يذكر لفظ اسم في غيره من الحدود لانه لو لم يذكر لمورد عليه ضربت ضربت اذ هو شئ فعله فاعل مذكور فاحترز عنه باسم واعترض عليه الرضى قائلا ان اراد بقوله فعله المتكلم او جده بالقول اى قاله فالقول فى الحقيقة وان كان مفعولا الا ان الفعل فى ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول يقال هذا مقول وهذا مفعول فلم يكن اذن دخلا فى قوله ما فعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ المقول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه اسما وبتأويله باللفظ يدخل جميع التفاصيل فان لفظ زيدا ويوم الجمعة وامامك لفظ او جده الفاعل بالقول فى قولك ضربت زيدا يوم الجمعة امامك وان اراد وهو الظاهر بقوله فعله انه فعل مضمونه الذى هو الضرب فلم يكن دخلا حتى يخرج لانه اذن فعل مضمونه ولم يفعله هذا ولما طنه الشارح واودع دل منه الى هذا الوجه والمعجب من الرضى انه قال بسيد ذلك شارحا لقوله ويكون للتأكيده المراد بالتأكيده المصدر

المرفوع المتصل (فيه) اى فى المثال بالمدكور (بمتنع لعدم الفاصلة) بينهما بنى (لا) توجد  
الفاصلة التى تكون (بتأكيد) الضمير المرفوع (المتصل با) الضمير المرفوع (المتفصل  
ولا بغيره) كالفصل بينهما بالظرف او غيره (وان كان) اى وجد (الفعل) اى ما يدل على  
الحدث سواء كان فعلا اصطلاحيا او غيره كاسبق (معنى) تمييزا وحالا او خبرا لكان على  
تقدير كونه ناقصة (اى امرامعنوبا مستتبطا من اللفظ) من غير تصريح به ولا تقديره  
وفى الرضى والفعل المعنوى على ضربين لانه اما ان يكون فى اللفظ مشعربه قوى او لا  
قالوا ونحو مالك وزيد الان الجار والمجرور متعلقان بفعل او بما فى معناه نحو ماشائك لانه  
بمعنى فعلك وصنعتك فهو بمعنى المصدر الذى فيه معنى فعل والثانى اعنى الذى لا يكون  
فى اللفظ مشعربا بالعامل قوى نحو مانت وزيدا فهنا العطف اولى بلا خلاف وان قصد  
لعدم التاسب وضعف الدال عليه وهو ما لا استفهامية الى هنا كلامه (وجاز) هو كالاول  
فى التوجيه لانه ههنا سلب العام (اى لم يمتنع) (العطف) اى عطف ما بعد الواو على  
ما قبلها بان تكون للعطف لامصاحبة (تعين) جواب الشرط وقيل اختبر (العطف) اى  
عطف ما بعد ها على ما قبلها (حيث) اى لانه (لا يحمل) الكلام (على عمل العامل المعنوى  
بلا حاجة مع جواز وجه آخر) غير الحمل على عمل العامل المعنوى (وهو) اى الوجه  
الآخر (العطف) يعنى اذا جعل الواو لامصاحبة وجعل ما بعدها منصوبا على انه مفعول  
معه يلزم الحمل على عمل العامل المعنوى واذا جعل الواو للعطف وعطف ما بعدها على  
ما قبلها يلزم الحمل على عمل العامل اللفظى فتمين هذا الكون العامل اللفظى اقوى من  
المعنوى وعند وجدان المعنوى لا تأثير للضعيف ولان معنى الفعل غير بالغ درجته الفعل  
فلا ينصب بالفعل فيكون العطف ههنا هو الاول ولذا قال الرضى يجوز العطف فيه بلا  
تكلف (نحو ما يزيد وعمر ووالا) عطف على جاز (اى وان) كان الفعل امرا معنوبا  
مستتبطا من اللفظ ولكن (لم يجز العطف) اى عطف ما بعدها على ما قبلها (بل امتنع)  
العطف (تعين النصب) اى جعل الواو بمعنى مع ونصب ما بعدها على انه مفعول معه  
للعامل المعنوى (حيث) اى لانه (لا وجه سواء) اى سوى النصب لانه اذا تعذر العمل  
بالاقوى وهو العطف وامتنع بكتفى بالعمل بما هو الادنى وهو النصب على انه مفعول معه  
(نحو مالك وزيدا وماشائك وعمر) انما اوردمثالين مع انه يكتفى لايضاح ما هو المراد  
المثال الواحد ليعلم ان معنى الفعل يستفاد ويوجد مع حرف الاستفهام والجار والمجرور  
كافى المثال الاول مع حرفه ايضا والاسم كفى المثال الثانى (فانه امتنع العطف) اى  
عطف ما بعد الواو على الضمير المجرور (فيهما) اى فى المثالين المذكورين واما هما  
(لان العطف على الضمير المجرور) سواء كان مجرورا بحرف الجر كالمثال الاول او  
بالاضافة كفى المثال الثانى (بلاعادة الجار) فى المعطوف حرفا كان او اسما (غير جائز)

الذى هو مضمون الفعل  
بلا زيادة شئ عليه من  
وصف او عدد هو  
فى الحقيقة تأكيد الفعل  
نحو سوا لم يتحقق منه لعدم  
ورود اعتراضه ومازعه  
القائل من انه لا يتحقق  
لاخراج زيد ضارب  
من الذول من كون معنى  
هذا الاسم مقابلا لمعنى  
الفعل المذكور هناك فان  
كان هذا اسما للاسم الفاعل  
مثلا لم يكن هو كذلك فلا  
محذور وما ذكره قدس  
سره ليس كما ينبغي  
لضرورة ان المفعول  
المطلق ليس هو اللفظ  
المجرد عن معناه بل اللفظ  
مفعول باعتبار دلالة على  
ما صدر عنه وقام به ليس  
الا و ايضا قوله بمعنى برفع  
احتمال توهم كون ما عبارة  
عن المعنى الا ترى انه لو كان  
كذلك لزم ان يكون لامعنى  
معنى (قوله وخرج به  
المصادر التى لم يذكر فعلها  
لاحقيقة ولا حكما نحو  
الضرب واقع على زيد قيل  
وكذا خرج نحو ويل لك  
وانواع الضرب وقعت  
او الف ضرب وقعت لكن  
لم يخرج بعد ضرب شديد  
فى قوله ضربى ضرب  
شديد وضربى انواع او  
الف وانما هو لاجرا من مثل  
اضارب زيد وضرب زيد  
شديد ثم قيل وتحقيق  
الكلام ههنا ان معنى اسم  
ما فاعله فاعل فعل مذكور  
انه اسم يدل على ما فاعله فاعل  
بحسب التركيب مثلا ضربا  
فى ضربت ضربا يدل على ان

للمسحى وهما لم بعد (ولم يحجز) جواب عن سؤال مقدر تقديره اذالم يحجز العطف على  
الضمير المجرور فلم يحجز العطف على الاسم وهو الشأن ليكون عملا بما هو الاقوى  
وهو العطف والعمل بالادنى لا يجوز الا عند امتناع العمل بالاقوى باى وجه كان  
وهما يمكن ان يعمل بالاقوى فاجاب عنه بالواو الاستثنائية بقوله ولم يحجز (عطف  
عمر و اعلى الشأن) كالم يحجز على الضمير المجرور لانه خلاف المعنى اذ المعنى حينئذ  
ما شانك ونفس عمرو فيكون السؤال عن شان المخاطب وذات عمرو والمقصود من  
هذا الكلام السؤال عن شأنهما لان مثل هذا الكلام انما يستعمل في هذا المعنى والحال  
قرينة عليه ولذا علله الشارح بقوله (اذ السؤال عن شأنهما لانه عن شان احدهما ونفس  
الآخر) يعنى مراد المتكلم السؤال عن وصفهما وايس مراد المتكلم السؤال عن  
وصف المخاطب ونفس وعمرو ولانه لو عطف عمرو على الشأن يكون السؤال عن شان  
المخاطب ونفس وعمرو وهو غير مراد بقرينة محل الاستعمال لما سبق آنفا وقال المحشى  
ويجوز العطف على الضمير بحمل الكلام من باب حذف المضاف فالتقدير وشان عمرو  
فيكون السؤال ايضا عن شأنهما وعلى الشأن فيكون الكلام ايضا من باب حذف المضاف  
واقامة المضاف اليه مقامه مثل قوله تعالى وجاء ربك فيكون السؤال ايضا عن شأنهما لان  
المعنى يكون ح وشان عمرو والنصب ان ترجح بالسلامة من الحذف ترجح هذا ان التقدير  
ان بالاستثناء من اعمال العامل المعنوى انتهى كلامه مخلوطا وهذا التقدير ان كانا  
جائزين الا انهما لا يخلوان عن تكلف (وانما حكمنا بمضموية الفعل في هذه الامثلة) الواردة  
لتعين العطف او تعين النصب يشير الى ان اللام التعليلية متعلقة بمفهوم الكلام وتعليل ايضا  
للقاعدتين السابقتين بحيث لا يختص بالآخرى (لان المعنى) اى معنى كل واحد من الامثلة  
السابقة قولك (ما تصنع) (وما ياتى) مثل بلاس بالياء التحتانية او الفوقانية فيكون من  
باب حذف المعطوف او الاكتفاء به والعمل بالمقايضة او الاحالة على فهم المتعلم (فمعنى ما شانك  
وزيدا) قولك (ما تصنع وزيدا) بالياء المتأنة من فوق في هذا التفصيل نشر على خلاف  
اللف (ومعنى مالك وزيدا ايضا) اى كالمثال الاول قولك (ما تصنع وزيدا) بالياء المذكورة  
سابقا لان المضاف اليه والمجرور فيهما الكاف الدال على الخطاب فيكون التفسير الدال على  
الخطاب لان المفسرين المفسر (ومعنى ما لزبدو عمرو) قولك (ما يصنع زيد وعمرو)  
بالياء المتأنة من تحت لان المجرور وهما اسم ظاهر وهو لا يكون الا غائبا فيكون تفسيره كذلك  
(الحال) من حال الشئ يحول اى انقلب سمي هذا القسم به الانقلابا وتحوله غالبا (ما فرغ  
من المفاعيل) الخمسة (شرع في الملحقات) اى في بيان ما يلحق بها (بها) وانما لحقت الحال بها  
من حيث انها فضلة جاءت بعد تمام الكلام ولها ايضا شبه خاص بالمفعول فيه لما سبق قدمت  
على سائر الملحقات بها لانها تبين هيئة الفاعل والمفعول به دون غيرها وفيها معنى الظرفية  
ايضا (وهو) اى الحال لان الحال يذكر ويؤنث (ما) اى شئ مفردا كان او جملة وان حملت

الضرب فله المتكلم فعل  
هذا اسم مافعله فاعله  
اخرج جميع المصادر فلا  
حاجة لاجرائها الى قيد  
مذكر لانها لا يخرج  
مثل اضارب زيد وضرب  
زيد شديدولا الى قوله  
بمعناه لاخراج تأديبا  
ضربت تأديبا وانما هو  
لاخراج اقاتل وضارب  
زيد على سبيل التنازع فان  
ضاربا اسم مافعله فاعله  
القاتل بحسب دلالة  
التركيب لكن ليس بمعناه  
وهذا يدفع عن التعريف  
ورود نحو كرهت  
كراحتي فان كراحتي  
لا يدل بحسب التركيب انه  
فعله فاعله ولا يخفى على  
التأمل الخبر ان كلا قوليه  
علا ولا وجه له اما الاول فلان  
مثل قوله ضرب شديد  
ضربى ضرب شديد وكذا  
قوله وضربى انواع داخل  
في الحد فكيف يصح  
اخر اوجه بشئ من القيود  
فان قلت نعم ان الامر كذلك  
الا انه قدس سره لما اخذ  
الفعل المذكور اعلم من  
ان يكون حقيقة او حكما  
توجه ذلك قلنا ذلك التعميم  
انما يشمل ما يعمل كالفعل  
في جميع المواضع بخلاف  
المصدر فانه لم يثبت له ذلك  
تقصوره عما هو كذلك  
لفظا ومعنى كاذكرونى  
مباحث الاضافة والمصدر  
وبه يظهر سر سبوت المفعول  
المطلق للفاعل دون  
المصدر واما الثانى فلانه  
على تقدير تسليم حصول  
صراعه بما ارتكب اليه

لفظة ما اعلم من الاسم الحقيقي والحكمي وفسرتم بالاسم بان تقول اى اسم حقيقة كالحال  
المفردة او حكما كما تكون جملة فله وجه (بين هيئة الفاعل) اى وصفه حال صدور الفعل  
عنه مثل جاءنى زيد راكبا فان الحال ههنا بين حال زيد ووصفه عند صدور المجي عنه وهو  
الركوب فيكون قوله راكبا مينا الوصف الركوب عند كون المجي صادرا عنه (او) هيئة  
(المفعول به) حال وقوع الفعل عليه نحو رأيت زيدا فارسا (اى من حيث هو فاعل يصدر  
عنه) الفعل (او مفعول به) يعنى يقع عليه الفعل (كما هو الظاهر) قوله ما بين جنس شامل  
للمعرف وغيره (فيذكر الهيئة يخرج ما بين الذات كالتمييز) فان التمييز وان كان مينا الا انه  
يبين الذات لا الصفة سواء كانت الذات مذكورة او مقدره نحو رطل زيتا وطاب زيد  
نفسا وسياقى (وباضافتها) اى اضافة الهيئة (الى الفاعل او المفعول به يخرج ما بين هيئة  
غير الفاعل او المفعول به كصفة المبتدأ) او الخبر او غيرهما فانها وان كانت مينة الهيئة الا ان  
تلك الهيئة ليست هيئة الفاعل او المفعول به (نحو زيد العالم اخوك) او اخوك زيد العالم او  
ان زيدا العالم اخوك وان اخاك زيد العالم او كان زيدا العالم اباك او غيرك ذلك (وبقيد الحثية)  
اى بقوله من حيث هو فاعل او مفعول به (يخرج صفة الفاعل) مثل جاءنى زيد العالم (او)  
صفة (المفعول به) سواء كان بلا واسطة نحو رأيت زيدا العالم او بالواسطة نحو مررت بزيد  
العالم (فانها) اى صفة كل منهما (تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا) اى سواء صدر  
عنه المجي او لا وسواء وقع عليه الفعل او لا بل كل واحد من الفاعل او المفعول به موصوف  
بالعلم مطلقا (لا) ان تلك الصفة تدل على هيئة الفاعل او المفعول به (من حيث هو) الفاعل  
(فاعل او) المفعول به (مفعول به وهذا الترديد) اى الترديد المفهوم من كلمة (او) على سبيل  
منع الخلو) يعنى ان الحال لا يخلو من ان يبين هيئة الفاعل او هيئة المفعول (لا) يكون هذا  
الترديد على سبيل (الجمع) بحيث يتبع ان يجمع الحال بين هيئة الفاعل وهيئة المفعول بل  
يصح ان يجمع الحال بينهما (فلا يخرج منه) اى من التعريف (مثل ضرب زيد عمرارا كين  
فالاولى) الجمع بينهما لانه اخضر ولا مانع من التفريق نحو لقيت زيدا راكبا ولقيت زيدا  
راكبا راكبا فان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز  
وقوعه كيف ما كان مثل لقيت هندا مصعدا منحذرة او لقيت هندا منحذرة مصعدا فهذا  
اولى لان الفصل الواحد اولى من الفصلين وان لم يكن فالاولى جعل كل حال بحجب صاحبه  
نحو لقيت منحذرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بحجبه وتأخير حال  
الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحذرا والمصعد هو زيد كذا فى الرضى بل هذا هو الاول  
فيكون الاول للثاني والثاني للاول وفصل اولى من فصاين وفى الهندى مثل لقيت مصعدا  
منحذرا على الجمع فى الاول والتفريق فى الثانى وهذا دليل على ما قلت (لفظا او معنى)  
تمييز عن الفاعل او المفعول او حال منهما او خبر لكان المقدرو الى الاخير ذهب الشارح  
حيث قال (اى سواء كان الفاعل) الذى وقع الحال عنه (او المفعول به) الذى وقع الحال

تكلف يحكم بطلانه  
اصحاب الدوق والله  
در الشارح حيث اتى  
بيان فوائد القيود وتطبيق  
الحد بالمحدود بوجه لا  
يجوز حوله ثابتة تكلف  
ولا يرى فى سبيله تصف  
(قوله) بل المراد ان معنى  
الفعل مشتمل عليه اشتال  
الكل على الجزم قيل غفل  
الشارح عما ذكر ان الفعل  
اعم من الاسم الذى فيه  
معنى الفعل عين معنى  
المفعول المطلق ولا يكون  
مشتملا عليه اشتال الكل  
على الجزم اذا كان مصدر  
او المراد باشتال العامل  
على معنى المفعول المطلق  
ليس اشتاله على مفهوم  
لفظه بل على ما قصد به  
من الافراد مثلا ينتقص  
نحو ضربت اتوا فان  
ضرب يشتمل على ما صدق  
عليه اتوا على  
مفهومها لان الضرب  
المقصود منه غير الأنواع  
ثم خروج تأديبا انما يتم  
لو كان التأديب غير  
الضرب اما اذا كان  
فى التحقيق عنه فلا يخرج  
وليس عن سلامة الذهن  
فان التعميم السابق لا  
يتناول المصدر كما عرفت  
وعلى تقدير التسليم لا  
يكون ذلك من الغفول  
لضرورة فان الفعل  
الحقيقى كذلك فيكون مبنى  
البيان ذلك وكلام القائل  
انما يصح ان لو لم يرد بالفعل  
حقيقته اصلا بل لو لم يرد به  
شئ سوى المصدر وهو  
بدى الفساد (قوله)



عند لفظا اى لفظيا ) بحذف ياء النسبة لان المصدر بنفسه لا يكون خبرا والفاعل  
اللفظي او المفعول اللفظي لا يكون الا ( بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول  
باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه ) يعنى لا يكون الفاعل فاعلا ولا المفعول مفعولا الا  
بان يكون الكلام الذى وقع الحال فيه عن الفاعل او المفعول به ملفوظا ومنطوقا  
غير فيكون الفاعل ملفوظا ومنطوقا والمفعول به كذلك ( من غير اعتبار معنى خارج  
عنه ) اى عن الكلام كما اعتبر فى الفاعل المنعوى فى قوله هذا زيد راكبا او المفعول  
المنعوى فيه ايضا وسيأتى تحقيقه ( يفهم ) ذلك المعنى الخارج عن الكلام ( من  
فحوى الكلام ) فحوى القول معناه يقال صرفت ذلك من فحوى كلامه اى معنى كلامه  
مقصورا اى بمدودا وفى الحديث من اكل من فحوى ارض لم يضره ماؤها يعنى البصل  
كذا فى الصحاح ( سواء كانا ) اى الفاعل او المفعول ( ملفوظين حقيقة ) كما مر من قوله  
ضرب زيد عمرارا كين ( او حكما ) كما سيحى من الامثلة ( او معنى ) مطوف على لفظا  
( اى ) كان الفاعل او مفعول به ( معنويا ) وهما لا يكونان الا ( بان يكون فاعلية الفاعل  
او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم ) هذا المعنى ( من فحوى الكلام ) بحيث ( لا ) يكون  
فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول ( باعتبار لفظه ومنطوقه ) اى باعتبار لفظ الكلام  
ومنطوقه بل باعتبار المعنى المفهوم من فحوى الكلام ( والمراد بالفاعل ) الذى فى تعريف  
الحال ( او المفعول به ) الذى هو كذلك ( اعم ) يعنى ان يكون كل واحد منهما اعم ( من ان  
يكون حقيقة او حكما ) يعنى ان يكون الفاعل فاعلا حقيقيا او المفعول مفعولا حقيقيا  
كالامثلة المذكورة او فاعلية الاول ومفعولية الثانى فاعلا ومفعولا حكميين كما سيأتى  
من الامثلة ( فيدخل فيه ) اى فى تعريف الحال ( الحال عن المفعول معه لكونه ) اى لكون  
المفعول معه ( فى معنى الفاعل ) لمصاحبة ياء فى صدور الفعل عنه مثل جئت وزيد راكبا  
ومثل ماشائك قائما حالا من الفاعل معنى اذا معنى كما سبق ما تصنع قائما ومثل استوى الماء  
والخشبة اى مقرونة ( او ) لكون المفعول معه فى معنى ( المفعول به ) لمصاحبة ياء فى وقوع  
الفعل عليه مثل كفالك وزيد امة بما درهم ( وكذا المفعول المطلق ) يعنى يجوز الحال  
من المفعول المطلق بشرط ان يكون معرفة لان تعريف ذى الحال شرط وانما يجوز منه لكونه  
فى معنى المفعول به ( مثل ضربت ضرب شديدا ) فان شديدا حال من الضرب وهو مفعول  
مطلق معرف باللام ومثله جلست الجلوس كثيرا يعنى اوقمت الجلوس حال كونه كثيرا  
( فانه ) اى مثل ضربت الضرب شديدا ( بمعنى احدثت الضرب شديدا ) فيكون مفعولا به  
وشديدا حالا منه ( وكذا ) اى كما يدخل الحال من المفعول معه والحال من المفعول المطلق  
فيه ( يدخل فيه ) ايضا ( الحال عن المضاف اليه ) اذا صح حذف المضاف واقامته المضاف اليه  
مقامه ( كما اذا كان المضاف ) الذى اضيف الى صاحب الحال ( فاعلا او مفعولا يصح حذفه )

والمراد باشتغال العامل  
اشتغاله على ما قصد به  
من الافراد باطل لظهور  
استحالة ذلك فى نحو  
ضربت ضربا والامر  
فى الكل سواء ولا ينتقض  
نحو ضربت انواعا  
من الضرب لان الامر فيه  
ايضا باعتبار المفعول فان  
كون الانواع مفعولا  
مطلقا انما هو لاشتغاله  
على الحقيقة التى كان بها  
كذلك قال الزمخشري وقد  
يقرب بالفعل غير مصدره  
تماما ومعناه وذلك على  
نوعين مصدر وغير مصدر  
ومثل لغير المصدر بهذا  
المثال اعنى ضربت انواعا  
من الضرب وقال المصنف  
فى قوله ذلك قد تبين انه  
اراد بغير المصدر المفعول  
المطلق الذى ليس له فعل  
يجرى عليه مذكور ولا غير  
مذكور نحو قولك ضربت  
انواعا من الضرب لان  
الانواع ليست مصدرا  
باعتبار ان لها فاعلا يجرى  
عليه اذ النوع انما هو  
موضوع تقسم من اقسام  
الشيء على اى صفة كان  
ولكنه استعمل فى هذا  
المحل الخصوص مراد به  
ضرب مخصوص ببيان ما  
فعله الفاعل فوجب ان  
يكون مفعولا مطلقا  
لاشتغاله على الحقيقة التى  
كان بها كذلك فانظر الى  
قول الزمخشري تمامه  
معناه والى ذلك التفصيل  
حتى لا تضل عن سواء  
السبيل وقوله ثم خروج  
تأديا الخ من جملة الاوهام

اذلا احد يقول بالحدادالة  
والمعول بحسب الحقيقة  
لضرورة كون الالة  
خارجة عنه مقابلة (قوله  
لنا كيد ان لم يكن في  
مفهومه زيادة على ما يفهم  
من الفعل قيل اي لنا كيد  
العامل باعتبار تمام معناه  
اذا كان مصدر الوعيد  
اذا كان غيره ويلزم بما  
ذكره ان يكون مثل  
ضربت ضربا في الزمان  
الماضي مفعولا مطلقا  
لنا كيد ولا يخفى ان  
التفسير كذلك مبنى على ما  
عرفت من زعمه الزيف  
وقوله ويلزم بما ذكره  
ظاهر في الاعتراض ولا  
يجل ذلك (قوله) والنوع  
ان دل على بعض انواعه  
قيل يريد الدلالة على بعض  
انواعه فقط وفي ضمن  
الدلالة على جميع انواعه لثلاث  
بمخرج نحو ضربت جميع  
انواع الضرب وهذا كما  
تراه (قوله) وقد يكون  
اي المفعول المطلق بغير  
لفظه قبل مناط فائدة هذا  
الحكم كلمة قد المقيدة  
للتقليل لانه وان علم  
من التعريف انه لا يشترط  
ان يكون بلفظه لكن لم يعلم  
ان ما هو بغير لفظة قبل او  
هو عطف هل لا يفي ولا  
يجمع اي الاول وقد يكون  
بغير لفظه فهو له وقع توهم  
ان كونه لنا كيد يوجب  
ان يكون بلفظه لان  
التأكيد الضموي بالفاظ  
مخصوصة واللفظ لا  
يكون بغير لفظه ولا يبعد  
ان يقال اراد التصريح بانه

اي حذف المضاف الذي هو قاعل او مفعول (وقيام المضاف اليه) الذي هو ذو الحال  
(مقامه) اي مقال المضاف (فكأنه) اي المضاف اليه الذي هو ذو الحال بعد حذف المضاف  
واقامته مقامه (الفاعل او المفعول) ولم يذكر الشارح المفعول فيه ولا المفعول له سواء كانا  
منصوبين بتقدير الحرف او مجرورين بلفظه لانهما لم يكنا صاحبي الحال لانهما لا يكونان  
فاعلين ولا مفعولين حقيقة او حكما تدبر (نحو بل تتبع ملة ابراهيم خنيقا) اي مخلصا فان  
خنيقا حال من ابراهيم المضاف اليه لقوله ملة وهو مفعول لفعل مقدر تقديره بل تتبع ملة  
ابراهيم خنيقا (و) نحو اوجب احذكم (ان يا كل لحم اخيه ميتا) فان ميتا حال من اخيه  
وهو مضاف اليه لقوله لحم الذي هو منصوب لانه مفعول ان يا كل فهذان مثالان لكون  
المضاف مفعولا واما مثال كون المضاف فاعلا فقوله بل تتبع ملة ابراهيم خنيقا بشرط ان يكون  
الفعل مبني للمفعول ورفع ملة وان يؤكل لحم اخيه ميتا برفع لحم على انه نائب الفاعل  
لقوله ان يؤكل (فانه يصح ان يقول) بحذف ملة واقامة ابراهيم مقامها (بل تتبع ابراهيم  
مقام بل تتبع ملة ابراهيم) فكأنه حال من المفعول (به) (و) يصح ايضا ان يقول بعد الحذف  
والاقامة (ان يا كل اخاه مقام ان يا كل لحم اخيه او كان المضاف) الذي اضيف الى ذي  
الحال (فاعلا او مفعولا وهو) اي المضاف الذي هو قاعل او مفعول (جزء المضاف اليه)  
الذي هو ذو الحال (فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف) فكأنه حال  
من الفاعل او المفعول لكونه جزء منه (وان لم يصح قيامه) اي المضاف اليه (مقامه) اي  
المضاف لان جزء الشيء لا يقوم مقامه بعضا او كلا (كافي قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع)  
اي محكوم عليهم بالقطع (مصباحين) اي داخلين في الصبح من اصبح الرجل اذا دخل  
في الصباح فحينئذ تكون تامة لا تحتاج الى خبر منصوب (فقوله مصباحين حال من هؤلاء)  
المضاف اليه الدابر فكأنه وهو حال من المضاف اليه حال من المضاف اليه (باعتبار ان الدابر  
المضاف اليه حال من المضاف الذي هو جزء المضاف اليه) (باعتبار ان الدابر المضاف اليه)  
اي الى هؤلاء فقوله اليه متعلق بالمضاف والضمير المحرور يرجع الى هؤلاء لا الى الموصول  
بل الرجوع اليه ما استكن فيه (جزؤه) اي جزؤه هؤلاء (فان دابر الشيء اصله) فكأنه قال  
يقطع دابر هؤلاء ان يحكم عليهم قطعا بالذاب حال كونهم داخلين في الصبح (والدابر  
مفعول مالم يسم فاعله باعتبار) ان (الضمير المستكن في المقطوع) راجع اليه والمستكن فيه  
مفعول مالم يسم فاعله فتحكم المرجع حكمه الراجع فاذا كان فاعلا لا يكون المرجع كذلك واذا  
كان نائباعنه يكون المرجع ايضا كذلك (ف) صار (كأنه حال عن مفعول مالم يسم فاعله)  
وقيل حال من الضمير في مقطوع وجمعه مع ان صاحبه مفرد ومطابقة الحال صاحبه شرط  
في الامور الخمسة الافراد والتنبيه والجمع والتذكير والتأنيث للحمل على المعنى لان دابر  
هؤلاء في معنى مدبري هؤلاء (ولو قرئ تبيين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعّل)  
الذي هو من ابواب الخماسي (او بين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعّل) الذي

هو من ابواب الرباعي المزيديه على الثلاثي (وجعل الجار والمجرور) الذي في قوله به (متعلقا به) اي باحد الفعلين على كلا القرائتين والضمير المجرور راجعا الى الموصول الذي عبر عنه بقوله ما (لا بالمفعول) يعني لم يجعل الجار متعلقا بالمفعول بل يجعل متعلقا باحد الفعلين السابقين (دخل فيه) اي في تعريف الحال (الحال من المفعول معه) الحال من (المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل) الذي ذكر في التعريف الى الفاعل الحقيقي او الحكمي (و) الى تعميم (المفعول) ايضا كذلك لان لفظ المفعول اذا لم يكن مقيدا يصح اطلاقه على المفعول به والمفعول المطلق والمفعول معه جميعا من غير تعميم لان المطلق يوجد في الافراد ولا يصح هنا اطلاقه على المفعول له وفيه لما عرفت سابقا من انه لا يقع الحال عنهما (الا الدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه) فاذا احتجج الى التعميم لدخول مثل هذا الحال يكون التفسير الاول هو الاولى والاليق ليكون التعميم في الكل دون البعض ولا نعلق الجار بالمفعول ولا تدبر (مثل ضربت زيدا قائما) فان كانت قرينة حالية او مقالية تعين صاحب الحال جازا ان يجعله لما قامت له من الفاعل او المفعول به وان لم تكن فان كان الحال من الفاعل وجب تقديمها الى جنب صاحبها لازالة اللبس نحو لقبت راكبا زيدا وان لم تقدمه فهو من المفعول ومنهم من يقول الطريق في مثله ان يقول اقوم او قوم لا قائما لللبس الا اذا علم السامع من القائم منها و قيل انت مخير بجعله حالا من ايها اشئت هذا (مثل اللفظي للمفوض حقيقة) تميز عن نسبة المفعول الى نائبه (فان فاعلية تاء المتكلم) يعني كونها فاعلة للفعل (ومفعولية زيد) اي كونه مفعولا للفعل (انما هي) اي ما كل واحدة من الفاعلية والمفعولية (لا باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج) تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار ذلك المعنى الخارج في الكلام (عنه) اي عن الكلام (وهما) اي الفاعل والمفعول (مافوظان) في هذا الكلام (حقيقة) اي ملفوظا حقيقيا يريدانه يصح ان يجعل قائما حالا من ايها اشئت اي من الفاعل او المفعول على سبيل منع الخلو والجمع لان قائما مفردا لا يكون حالا منهما لكن الاولى ان يجعل حالا من زيد اذا لم تكن قرينة ليكون الحال جنب صاحبه وهو الاصل كذا في الرضى وقد سبق ايضا (و) مثل (زيد في الدار قائما) (مثل اللفظي للمفوض حكما) نصب على التمييز (فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف) اي كونه فاعلا له وهو المنتقل عن عامله بعد حذفه الاختصاص لان تقديره زيد حصل في الدار قائما لان الظرف الواقع خبرا مقدرا بحملة عند الاكثر لما سبق ثم حذف حصل فاستكن الضمير في الظرف يعني انتقل اليه بعد حذف عامله (انما هي) يعني ليست تلك الفاعلية (لا باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه) اي عن لفظ الكلام ومنطوقه (والضمير المستكن) سواء كان استكنائه جائزا او واجبا (ملفوظ حكما) اي يكون في حكم اللفظا لما سبق في قوله واللفظا ما حقيق او حكمي لصحة اجراء احكام اللفظ عليه من كونه مسندا

ليس تابع سبويه والذي اراه ذلك لا يفهم من التعريف لكونه ظاهرا فيها هو بحسب لفظه فاراد ان ينيه على كونه اعم منه (قوله نحو قدمت جلوسا) قيل هذا التركيب انما يصح بطريق الحقيقة لولم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام ولا يخفى انه مثال للمغايرة بحسب الباب ايضا وليس بمستقيم اذ لا فرق بين القعود والجلوس بحسب المعنى قال في الصحاح قد قعد قعدا او مقدا اي جلس والزعفرى ايضا صرح بذلك وكذا صاحب الفاموس ثم ذكر في بعض كتب اللغة احتمال كون القعود من القيام والجلوس من الضبعة لكن لاخبار على التنبيل لما ان مبتدأ المعنى المشهور المقول والمراد مغايرة الباب كون احدهما من الثلاثي والآخر من المزيديه (قوله) اي قدمت قد وما خير مقدم الخ فيه نظر والظاهر اي قدمت خير مقدم فغير اسم تفضيل ومصدرية باعتبار المضاف اليه (قوله) وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قبل لا يخفى انه لو كان معنى وجوب الحذف سماعا هذا لكان القياس ايضا واجب الحذف سماعا لانه يوجد في كلام العرب استعمال الافعال العاملة فيه بل معنى وجوب الحذف سماعا انه لم يوجد الاستعمال الافعال

اليه وذا حال وراجعا الى الاسم وغير ذلك مما يدل على كونه ملفوظا حكما فكان لفظا حكما  
(ومذا زيد قائما) الظاهر انه اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون ذو الحال اسم الإشارة  
لاتصاله به يعنى يصح ان يجعل مثالا للفاعل المعنوي اذا جعلته حالا من قوله هذا لانه في معنى  
الفاعل المفهوم من التنبيه والإشارة فيكون قائما حالا من الفاعل المعنوي (مثال للمفعول  
المعنوي لان مفعولية زيد) اى كونه مفعولا (ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه)  
لانه باعتبار لفظه ومنطوقه مبتدأ وخبر وجملته جملة اسمية فليس فيه فاعل ولا مفعول  
(بل) المفعولية ليس الا (باعتبار معنى الإشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا) لان التنبيه  
مفهوم من كلمة الهاء الموضوع للتنبيه والإشارة مفهومة من اسم الإشارة (ولاشك انهما اى  
معنى الإشارة والتنبيه) ليسا بما قصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر (المتكلم  
في نظم الكلام اشير وانبه) بصير زيدا به اى بما قدر في نظم الكلام (مفعولا لفظيا) لا  
معنويا لانه اذا كان قصد المتكلم هكذا يجعل زيدا منصوبا لفظا ويقول هذا زيدا قائما ويجعل  
نصبه دليلا لما قصده (بل مفعوليته) بل كون زيد مفعولا (انما هو) يعنى لا تكون تلك  
المفعولية الا (باعتبار معنى اشير وانبه الخارج) صفة المعنى (عن منطوق الكلام المعبر)  
صفة بعد صفة للمعنى (لصحة وقوع القائم حالا) يعنى انما يعتبر ذلك المعنى لان يصح ان يكون  
قائما حالا لان العامل في الحال الفعل او شبهه او معناه على ماسيأتي والاو لان مفقودان  
هنا لانه ليس فيه فعل او شبهه واذا لم يعتبر الثالث وهو معنى الفعل لم يصح وقوع قائما  
حالا لانه يلزم منه ان يوجد معمول بدون عامل وذا باطل (فهى) اى مفعولية زيد في المثال  
المذكور (معنوية لا لفظية) لما عرفت (وعاملها) مبتدأ خبره قوله الفعل وما عطف عليه  
(اى عامل الحال) لان الحال مؤنث باعتبار انه صفة ويذكر باعتبار لفظه (اما) (الفعل)  
اراد بقوله اما الفعل ان او منفصلة حقيقة يعنى تكون لمنع الجمع والخلو وان شبهه انما يعمل  
فيها اذا لم يوجد الفعل لفظا او تقدير لانه اصل في العمل وقوى ايضا وان معنى الفعل لا  
يعمل فيها ايضا الا اذا لم يوجد واحد منهما لفظا او تقدير (الملفوظ) يعنى يكون الفعل  
العامل فيها ملفوظا حقيقة (او المقدّر) يعنى يكون ملفوظا تقدير بان يكون محذوفا جوازا  
او وجوبا كاسيأتي (نحو ضربت زيدا قائما) هذا مثال الفعل الملفوظ حقيقة (وزيد في الدار  
قائما) هذا مثال الفعل الملفوظ تقديره ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل  
في العمل الفعل واذا لم يترك التقدير فالاصل هو الاول ولذا قال الشارح (ان كان الظرف  
مقدار بالفعل) بناء على كونه اسلا في العمل (او شبهه) اى ما يشبهه بالفعل (وهو ما يعمل  
عمل الفعل يعنى الرفع والنصب) (وهو من تركيبه) اى من تركيب الفعل اى يكون مشتركا  
في مادة حرفه كضرب وضارب ومضروب (كاسم الفاعل) سواء كان لازما (نحو زيدا  
ذاهبا راكبا) في مقام ذهب زيدا راكبا ومتعديا مثل زيد ضارب غلامه قائما مكان ضرب

بها ومنشأ ذلك عدم  
الانصاف فانه قدس سره  
انما قال ذلك بعد ان فرغ  
الحذف السامى بانه  
الموقوف على السامى لا  
قاعدة له يعرف بها مثل  
بتلك الامثلة وقال فانه لم  
يوجد في كلامهم استعمال  
الافعال العامة في هذه  
المصادر فالظاهر  
ان المقصود بالاشارة بيان  
معنى الوجوب في الحذف  
السامى المعلوم قبل لبيان  
بمجموع الوجوب والحذف  
لدى سامى سلمه ان المشار اليه  
بهذا مجموع ذلك لكن لا  
نسلم دخول القياس لان  
مدار الكلام على اعتبار  
تبدلية (قوله) واجب  
بضم الح قبل الصواب  
انه لا جواب للاعتراض  
لان كل مصدر اضيف  
الى الفاعل والمفعول  
بواسطة حرف الجر انظرا  
او تقدير او لم يقصد به بيان  
النوع وجب حذف ناصبها  
سواء كان هذه المصادر  
او غير ما حذف عاملها  
قياسى او ليس بواجب  
ولا يذهب عليك  
ان الاوفق بمباراة المصنف  
هو الجواب الاول ولا  
حاصل لهذا الكلام فانه  
ادعى او لا كون الاعتراض  
واراد غير مندفع وزعم  
ثانيا ان وجوب الحذف  
قاعدة نحوية وخرج على  
بيانها كون الحذف  
قياسا او غير واجب ثم  
قال ان الجواب الاوفق  
هو الاول فصار كمن  
اشتبه عليه الشؤن

زيد غلامه قائما (و) سواء كان ملفوظا تحقيقا كالمثالين المذكورين او تقدير امثله (زيد في الدار) قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل (على مذهب الكوفيين لان الظرف عندهم مقدر باسم الفاعل على ما سبق) (وكاسم المفعول) اعاد الجار لتلايتهم عطفه على قوله باسم الفاعل سواء كان تحقيقا (نحو زيد مضروب قائما) او ملفوظا تقدير نحو زيد في الدار جالسا ان كان الظرف مقدرا باسم المفعول (والصفة المشبهة) ملفوظة كانت (نحو زيد حسن ضاحكا) في تقدير حسن زيد في الدار ضاحكا والمصدر نحو اعجبتني ضرب زيد قائما وهذا ان اعني الفعل وشبهه بعملا في الحال متقدما مثل راكبا ضرب زيد ومتأخرا القوة عملهما غير المصدر فانه لا يعمل متقدما لالحال عليه لما سبق. والثالث اعني معنى الفعل لا يعمل الا اذا كان الحال متأخرا عنه لضعفه (او معناه) (المستبسط) اي المفهوم (من نحوى الكلام) اي من معنى الكلام (من غير التصريح به) اي بالعامل (او تقديره) لانه اذا صرح او قدر يكون اما الفعل او شبهه ولا يكون معناه (كلاشارة والتنبية) المفهومين من حرف التنبية واسم الاشارة (في نحو هذا زيد قائما كاسم) في قوله وهذا زيد قائما (وكالدعاء والتمنى) مثل ليت (والترجي) كاعل (والتشبيه) نحو كأن وانما خص هذه الحروف الثلاثة من بين الحروف المشبهة بالفعل لانها تفيد معاني الافعال المحققة غير التأكيدي بما ذكرنا فيصح ان يكون كل واحد منها مقيدا بحاله باعتبار تلك المعاني بخلاف الثلاثة الاخر فانهما المجردتان كيد النسبة والاستدراك فلا يصح تقيدها بالحال وقال المحشى ولا عمل لكل ما يستبسط منه معنى الفعل فان ان وان والاستفهام والتنى لا يعمل ما يستبسط منها بل العمل سماعي وفي الرضى فالاولى احالة ذلك على استعمالهم وان لا يعمل (في نحو يا زيد قائما) ويارجل مقبيا وياربنا نمعنا بشرط ان يكون المنادى معرفة سواء كان معرفة قبل النداء او تعرف به او بالاضافة او مشبه به لان التعريف او النكرة المتخصصة شرط في ذي الحال (وليتك) وليته وليت زيدا (عندنا مقبيا ولعله) ولله الملك ولعل زيدا (في الدار قائما وكأنه) وكأنك وكأنما زيدا (اسد صائلا) فانها تضمنها معاني الافعال تعمل في الحال الا انها لا تقدم عليها لضعفها في العمل لما سبق فان قيل لم لا يكون العامل في الحال خبرها اذا كان غير جامد اجيب بان المراد تقييد التمنى مثلا لا التمنى ويختلف المعنى في ليتي مجيها راجع الى اهل (وشرطها) (اي شرط الحال) عند البصرية لان الكوفيين لم يشترطوا فيها التنكير وجوزوا ايقاع المعرفة حال لانها في الاصل خبر وكما يجوز في الخبر التعريف والتكبير يجوز فيها ايضا الا ان التكبير اصل عندهم ايضا (ان تكون) الحال (نكرة) (لان النكرة) اصل لكونها مجردة من العوارض والتعريف لا يكون الا بقيد زائد على النكرة (والفرض) من الحال (وهو) اي الفرض منها (تقييد الحدث المنسوب) سواء كانت نسبة الحدث اسنادية كافي قولك جاءني زيد راكبا او ايقاعية

واختلط به الظنون والفصل في هذا المقام على وجه التحقيق ان الصنف قال في الصرح طريق علمها السماع وحاصلها انها مصادر كثرت في استعمالهم فحفظوها بحذف فعلها وجعلوا المصدر عوضا عنها للكثرة فهي في المعنى معلقة بالكثرة لا ان الكثرة لما تعدد معرفة ما كثرت بعينه احتيج الى السماع اذ لا يقدر على ضبط يعرف به ما كثرتا لم يكثر عليه كلمة النعارة وخالفهم الرضى قائلا والذي ارى ان هذه المصادر وامثالها ان لم يأت بعد عامما بينها وبين ما تلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز سقاك الله سقيا ورحاك الله رحيا وجدك الله جديا وشكرت الله شكرا وحمدت الله حمدا وفي نهج البلاغة في الخطبة البكالية تحمده على عظيم احسانه ونير برهانه ونوامي قضائه وامتنانه حمدا يكون لحقه قضاء ونشكره اداءه واما ما بين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وسنة الله وصالحك ودوابك وبين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبعان الله وليك وسعديك ومعاذ الله اوبين فاعله بحرف نحو رسالك اي

مثل رأيت زيدا ما شيا او اضافة نحو صررت يزيد جالسا (الى صاحبها يحصل) اى الغرض  
(بها) اى بالنكرة (والتعريف) لكونه من العوارض والمعارض كالمعدوم (زائد على  
الغرض) والزائد لا يعتبر وفي الرضى والاولى ان يبين الشيء اولاهم يبين الحدث  
المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث (و) شرطها ايضا (ان يكون) (صاحبها)  
اى من قام الحال به سواء كان فاعلا او مفعولا حقيقة او حكما (معرفة) (لانه) اى  
لان صاحب الحال (محكم عليه في المعنى) لان الحال وصاحبه في المعنى مبتدأ وخبر  
فكان قوله جاء في زيد راكباً زيد راكب وقت المجيء ورأيت زيدا فارسا زيد فارس وقت  
الرؤية (فكان الاصل فيه) اى في صاحب الحال (التعريف) اى ان يكون معرفة ليصح  
الحكم عليه بالحال في المعنى (غالبا) يرجع الى تعريف صاحبها لالى تنكيرها لان التنكير  
واجب فيها لا غالب (اى ليس اشتراطها يكون صاحبها معرفة في جميع موادها) اى امثلة  
الحال (بل) اشترط ان يكون صاحب الحال معرفة (في غالب موادها اى اكثرها) يعنى  
اكثر امثلة الحال لا كلها (وبيان ذلك) اى اشتراط ان يكون صاحب الحال معرفة في غالب  
موادها (ان مواد وقوع الحال) منفصلة (على قسمين) لان صاحب الحال اما ان يكون  
معرفة محضة او يكون نكرة مخصصة ولذا انقسمت المواد على قسمين (احدهما) اى كلام  
او تركيب (يكون ذوا الحال فيه) اى في ذلك الكلام او التركيب (نكرة موصوفة) لان النكرة  
لما كانت موصوفة افادت التخصيص لان الوصف في النكرات للتخصيص وصليحت لان  
تكون ذوا حال كما كانت تصلح ان تكون مبتدأ (نحو جاء في رجل من بني تميم) ومن فيه بيانية  
ومن اليبانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون له صفة (فارسا) اى يكون ذوا الحال فيه نكرة  
(او مغنية غناء المعرفة) اى نكرة مفيدة فائدة التعريف (لاستغراقها) اى لاحاطة  
تلك النكرة افرادها بحيث لا يشذ فرد منها فحينئذ تكون في حكم المعرفة (نحو قوله  
تعالى فيها) اى في ليلة البراءة التي تكون في نصف شعبان (يفرق كل امرحكم امرأ من  
عندنا) اى يميز ويبين كل شيء على مقتضى الحكمة الالهية حال كونه مأثورا من جانبنا  
فتكون النكرة مستقرة لافرادها لان لفظة كل اذا اضيفت الى نكرة تكون لاحاطة  
الافراد لانها موضوعة للاحاطة (ان جعلت امرا حالا من كل امرأ) واما اذا جعلته  
حالا من الضمير المستكن في الصفة المشبهة فليس مما نحن فيه لان الضمير معرفة فيكون  
حينئذ ذوا الحال معرفة ومثله قول الشاعر لا يركبن احد الى الاحجام متخوفا يوم  
الوغي لحام فهذا اولى بالتمثيل لعدم الاحتمال فيه (او) تكون تلك النكرة (واقعة حيز  
الاستفهام) لانها شبه النكرة الواقعة في حيز النفي في كونها غير موجهة فتم ايضا جميع الافراد  
(نحو هل اتاك رجل راكبا) واقعة (بعدا) لان توجيه هذا المعطف ومهتمان يجعل  
الحال الاق بعد قوله او مقدما فاعلا لقوله او واقعة بعد الاقاما مقام فاعل قوله مقدما على

شدة وسعفا لك اى بعد  
او كذا بعد لك او بين  
مفعوله بحرف جر نحو  
عقرا لك اى جرحا  
وجدعاك وشكرا لك  
وجداك وعجبا منك  
فيجب حذف الفعل في  
جميع هذا قياسا والمراد  
بالقياس ان يكون هناك  
ضابط كلي يحذف الفعل  
حيث حصل ذلك  
الضابط والضابط ههنا  
ما ذكرنا من ذكر الفاعل  
والمفعول بعد المصدر  
مضافا اليه او بحرف الجر  
لا بيان النوع احترازا عن  
قوله وقد مكر ومكرهم  
وسى لها سميا وانما  
وجب حذف الفعل مع هذا  
الضابط لان حق هذا  
الفاعل والمفعول به ان  
يعمل فيما الفعل ويتصلا به  
هذا كلامه وليس بشيء اما  
او لا فلان المدعى وجوب  
الحذف سماعا فبناء الكلام  
على القياس وثبات جواز  
الدكر بمجرى الرأى عمالا  
يلتفت اليه بل لا بد فيه من  
نقل صحيح وبعد تسليم صحة  
الاستدلال بتركيب نتيج  
البلاغة هل ذلك لا يتعين  
هذا الاستدلال به لجواز  
انتصاب الحمد به  
بالحذف وجوبا وينزع  
الخافض وهو الاظهر واما  
ثانيا للفظه وراى ما ذكره  
من الضابط لا يكون علة  
لحذف الله لابتداء في شيء  
من الامثلة المذكورة بل  
يكون وجهها عدم ذكر  
الفعل بعد ذلك الفعل اعنى  
ذكر الفاعل والمفعول بعد

المصدر مضافا اليه او بحرف  
الجرو من البين ان المطلوب  
هو الاول دون الثاني  
والسبب انه لم يتعطف لهذا  
من قوله واستحسن حذف  
الفعل في بعض هذه  
المواضع اما ابانة لقصد  
الدوام والازوم بحذف  
ما هو موضوع للحدث  
والجند داي الفعل كافي  
نحو حمدك ومعاذ الله  
واما التقدم ما يدل عليه كما  
في (قوله تعالى) كتاب الله  
عليكم وصيغة اول يكون  
الكلام بما يستحسن الفراغ  
منه بالسرعة نحو ليكن فيقي  
المصدر منها لا يدري ما  
تعلق به من فاعل او مفعول  
فذكر ما هو المقصود  
المتكلم من احدهما بعد  
المصدر ليختص به فلما تبين  
بعد المصدر بالاضافة او  
بحرف الجر قبح اظهار  
الفعل بل لم يجز لما ذكرناه  
وان تكلف بادعاء كون  
وجوب الحذف القياسي  
اعلم من ان يكون اولوايا  
لذات وثانيا او بالعرض  
فلذا تم الاول جدا فالحق  
هو الاول جزما وهو ما  
ذكره الاقدمون قال  
الزحني والذوق الثاني  
وهو الذي لا يستعمل  
اظهار فعله قولك سقيا  
ورعا وخيبة وجدعا  
وعقرا وبؤسا وبعدا  
سحقا وحمدا الى غير ذلك  
مما ذكره وقال المصنف ان  
اكثر من تمثيل هذا القسم  
من جهة ان امره ليس  
في الحقيقة من النحو وانما  
هو من اللغة واذا تعلق

سبيل التنازع (نقضا) منصوب على انه مفعول مطلق تقديره نقضا والجملة صفة (الالتفي)  
متعلق بالنقض لان النكرة لو قو عليها في حيزا لتفي استغرقت وتعينت لماسبق (نحو ما جاءني  
رجل الارا كبا ومقدما) عطف على قوله واقمة او على قوله نكرة والمعنى ما يكون ذو  
الحال فيه مقدما (عليه الحال) لان بتقديم الحال على ذي الحال يخصم ذو الحال للمساوي  
(نحو جاءني راكبا رجلا وثانيهما) اي ثاني القسمين (ما يكون ذو الحال فيه غير  
هذه الامور) يعني الامور الخمسة ويكون ذو الحال في غيرها معرفة (وغالب  
مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم) لا غير (ووقوع الحال في هذا القسم) اي  
في القسم الثاني (مشرط بكون صاحبها) اي صاحب الحال (معرفة فقوله غالبا قيد  
لاشترط كون صاحبها) اي صاحب الحال (معرفة) يعني تكون الغلبة في الشرط بحيث  
يكون الشرط غالبا لا مستوعبا (لا) قيد (لكون صاحبها معرفة) فيكون صاحبها باقيا على  
حال وهو الاصل في التعريف (حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المثبتة) صفة للغالبية  
(عن تخلفه) اي تخلف كون صاحبها معرفة (في بعض المواد) كالصور المذكورة في القسم  
الاول (تنافي الشرطية) يعني اذا كان قوله غالبا قيد اليكون صاحبها معرفة يكون منا  
في الشرط لان شرط كون صاحبها معرفة يقتضي ان يكون صاحبها في جميع المواد معرفة  
لان الشرط يجب ان يستوعب المشروط وكون صاحبها معرفة غالبا ينافي الشرطية لان  
الغالبية مثبتة عن التخلف يعني تشعر ان لا يكون صاحبها معرفة بل قد يكون نكرة مخصصة  
كالمثلة السابقة في القسم الاول وان كان قيد الشرط فلا يلزم هذا المحذور لانه يكون  
الشرط هو الغالب (ويحتاج) عطف على يقال (الي ان يصرف الكلام) اي ان يخرج  
الكلام وهو قوله وصاحبها معرفة غالبا (عن ظاهره ان يعطف صاحبها على الاسم  
ومعرفة بالنصب على الخبر ويكون هذا العطف من قبيل عطف معمولين على معمولي عامل  
واحد بماطف واحد يكون عطفا مفردا على مفرد (ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ  
وخبرا) فيه نشر على ترتيب اللف (معطوفا) من قبيل تعدد المفعول الثاني او يكون بدلا منه  
او حالا فيكون حينئذ عطفا جملة (على) جملة هي (قوله وشرطها ان تكون نكرة) ولما بين  
ان التنكير شرط في الحال اعترض عليه بان تعريف الحال في بعض المواد ينافي الشرطية  
فاجاب عنه بالواو الاستئنافية بقوله (وارسلها العراك) اقول الحال المعرفة امام مصدر  
او غير مصدر والاول امام معرف باللام مثل قول الشاعر او معرف بالاضافة نحو مررت  
به وحده والثاني نحو مررت بهم الجم الفير وكقوله عليه السلام \* يذهب الصالحون  
اسلاما الاول فالاول \* اي مترتين كذا في الرضى وقيل الحال المعرفة ان تلد معرف  
باللام ومعرف بالاضافة او رد مثلا موقوفا به للاول من شعر لبيد وللثاني مما شاع في  
المحاورات ويروى اوردها العراك (ولم يذرها) بالذال المعجمة وبعده دال مهملة من

ذاده يذوده طرده وذاد الابل من باب قال ساقها وطردها كذا في الصحاح (ولم يشفق)  
 من اشفق يقال اشفق عليه واشفق منه اصلهما واحد ولا يقال شفق وقال ابن دريد  
 شفق واشفق بمعنى واحد وانكره اهل اللغة كذا في ايضا الاشفاق الخوف اى لم يخف  
 (على نفس الدخال) النفس بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نفس الرجل  
 نفصاى لم يتم مراده وقيل نفس وجراد تمام نارسيدن وشرب تمام ناشدن كذا في حاشية  
 العصام (اليث لليد) وهو من شعراء الاسلام (يصف الحمار الوحشى) وهو الذكر منه  
 (والاثن) جمع اثنان وهو الاثنى منه الواو اما للعطف فيكون معطوفا على المفعول واما بمعنى  
 مع فيكون مفعولا معه (قول) اى اييد ويحتمل ان يكون بناء الخطاب لبيان اللغة (ارسل  
 الحمار الوحشى الاثن) لانه قادر على ضبطهن بحيث يمنعهن عن التزاحم خوفا من تأديبه  
 اياهن (وكأن) كفة التشبيه لا كفة كان جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الارسل لا يقتضى  
 سبق القيد وهما لم يكن ان يتصور القيد فضلا عن سبقه لان القيد والارسل منه لم يوجد  
 الا فى نبي آدم فاجاب عنه بقوله وكأن (المراد بالارسل البعث او التخليه) يعنى خالى كرس  
 راه يعنى مزاحم ناشدن حمار وحشى مران راه آب از خوردن والمراد هو الثانى ههنا  
 لان البعث بمعنى الارسل فالهنا جملة خالية على حالها (بين المرسل) بفتح السين وهو  
 الاثن (وما يريد) اى الحمار الوحشى او المرسل بالفتح والموصول ههنا عبارة عن موضع  
 يشرب منه الاثن الماء يعنى جاي آب خوردن (اى ارسلها) يعنى ارسل الحمار الوحشى  
 الاثن حال كونها (معتركة متزاحمة ولم يذوهاى لم يمنعهن عن العراك) اى لم يمنع الحمار الوحشى  
 الاثن عن الاعتراك والتزاحم (ولم يشفق اى لم يخف على نفس الدخال) يقال نفس البعير  
 اذا لم يتم شربه ولذا فسر الشارح بقوله (اى) لم يخف ذلك الحمار (على انه لم يتم شرب  
 بعضها) اى بعض الاثن (للماء بالدخال) اى بالمزاحمة والاعتراك (والدخال) بكسر الدال  
 المهملة وبعد مائة معجمة على وزن صراف (هو) اى الدخال فى اللغة (ان يشرب البعير  
 مائة) ثم يرد مضارع مجهول من رديرد مثل مديرد (من العطن) بفتح العين والطاء  
 المهملتين ماحول الخوض والشرب من مبارك الابل اى المناخ يعنى جاي اشتراياى  
 بند كردن (الى الخوض) متعلق يشرب يعنى ثم يعاد ذلك البعير من طرف الخوض الى  
 (ويدخل) ذلك البعير (بين بعيرين عطشانين) لم يكن ان يشربا ماء (يشرب) ذلك البعير  
 المرود والمداخل بين البعيرين العطشانين (منه) اى من الخوض او من الماء (ما عساه لم يكن  
 يشرب منه) يعنى لعل ذلك البعير لم يتم شرب الماء من الخوض (ولعل المراد) هذا جواب  
 دخل مقدر وهو ان الدخال لم يوجد الا فى الحيوان الذى يكون فى ايدى الناس وههنا ليس  
 كذلك وهو ظاهر فلم يصح معنى الدخال فاجاب عنه بقوله ولعل المراد (به) اى بالدخال  
 (ههنا) ليس الا (نفس مداخل) بالتذكير صفة جرت على غير من عى له (بعضها) مرفوع

بالحواس من اللغة على  
 ذلك اكثر النعويون من  
 تنيله بخلاف ما يعرف  
 بالضوابط والقوانين  
 فان الضابط يعنى من كثرة  
 التثليل وكلام سيبويه يشعر  
 بان علة الحذف في هذه  
 المواضع كثرة في كلامهم  
 حتى قامت الكثرة مقام  
 ذكره لانه لا يصح ان  
 يكون ضابطا نحو بالانه  
 محتاج الى النظر في كل اضافة  
 هل كثرت او لم تكثر  
 وذلك من خط الغوى  
 واستدل سيبويه على  
 وجوب الحذف في مثله بما  
 معناه ان العرب مع كثرة  
 تصرفهم في كلامهم لم يثبت  
 ذلك في كلام واحد منهم ولا  
 جرى لنقل لانه مما يتوفر  
 الدوام على نقله مع كثرة  
 المستخرئين ولم يقتل فلم  
 يسمع فلم يجر اظهاره (قوله)  
 مثبتا ريد اثباته قبل لا حاجة  
 الى حمل المثبت على ما ريد  
 اثباته ولا يخفى ان القائل  
 لم يقتل لما قصده قدس  
 سره من التنبيه على دقة  
 جلية الشأن ونكتة خفية  
 المكان وهى انه اذا وقع  
 مثبتا لم يتصور الحذف فيه  
 الاذلا سبيل الى الدكر حتى  
 يكون الحذف واجبا بين  
 ان الكلام على منوال قوله  
 عز وجل اذا قمتم الى الصلوة  
 فاغسلوا الاية ثم كان  
 المناسب ان يقول اى  
 موضع اريد وقوع المفعول  
 المطلق مثبتا ونقول وذلك  
 هو الظاهر انه قصد الى  
 دفع ما عسى ان يورد من ان  
 المذكور في بيان هذا



فاعل متداخل (في بعض آخر) متعلق به يعني ليس المراد بالدخال «هنا معناه الحقيقى بل المراد به معناه المجازى الذى هو تداخل بعض النفوس فى بعض (او) اجاب عنه ايضا بان (المعنى على نفى مثل نفى الدخال) يعنى ان المعنى على حذف المضاف من مشبه به واقامة المشبه مقامه يعنى لم يخف على انه لم يتم شرب بمضها الماء كخاف الجمال على ان البعير لم يتم شرب الماء وادخله بين بعيرين عطشانين ليم شربه (و) مثل (مررت به وحده) مصدر وحده بحد حدة ووحدا مثل وعد بعد عدة ووعدا من باب ضرب يضرب وبلاضافة الى الضمير صار معرفة لان اضافة المصدر منضوية (ونحوه) بالرفع عطف على مقدر يعنى ونحو ارسلها (مثل فعلته) بناء الخطاب (جهداك) فتح الجيم رضمها الاجتهاد وقال الفراء بالفتح المشتقة بار لضم الطاقة وكلاهما جازان ههنا تأمل وكن منصفاً (متأول) خبر لقوله وارسلها على حذف المضاف منه اى ونحو ارسلها كما قلنا آتيا التأول التطلب يعنى طلب مال الشئ بصرفه عن الظاهر (بالنكرة) متعلق بقوله متأول (فلا يرد) مبنى للفاعل من ورديرد (نقصان) منصوب على الحال من الفاعل اى لا يرد نحو ارسلها ونحوه ناقضا (على قاعدة اشتراط كونها) اى الحال (نكرة وتأويلها) اى الحال المعرفة (على وجهين) على ما ذكره الشارح (احدها) احد الوجهين (انها) اى الاحوال المعرفة (مصادر) اى كل واحد منها مصدر (لافعال محذوفة) اى لفعل محذوف وجوبا سما عا وقال ابو على ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر حذف فعلها العامل فيها وجوبا (اى تترك العراك وينفرد وحده) اشارة الى ان العراك مصدر عن غرك يترك من باب ضرب وكذلك وحده مصدر الا انه لم يستعمل فعل كل واحد منهما معه بل لو استعمل لاستعمل المزيد فيه (اى افراده وتجهده جهداك) من اجتهد اجتهدا (فهذه الجمل) جمع جملة (الفعلية) وهى تترك وينفرد وتجهده (وقمت حالا) اى وقعت كل واحدة منها حالا بالضمير واحدة لما سيجي ان المضارع المثبت اذا وقع حالا يكتفى فيه (منصوبة على المصدرية) يعنى على انها مفعولات مطلقة لافعالها المحذوفة هكذا قاله الزمخشري وانما سميت احوالا على سبيل المجاز تسمية للمعمول باسم العامل والناصب باسم المتوب ويقال مجاز مرسل لان الحال فى الحقيقة عواملها المحذوفة (وتأنيهما) اى تأنى الوجهين (انها) اى هذه المصادر (معارف) باللام فى الاول والاضافة فى الاخيرين لان كل واحد منهما يفيد تعريف ما دخل عليه (موضوعه موضع التكرات) فتكون احوالا بانفسها من غير ارتكاب حذف شئ الا انها مأولة بالمشق لتكون فى صورة الاتحاق (اى) ارسلها (معتركة) متراحة (و) مررت به (منفردا و) فعلته (تجهدا قال الصورة) اى صورة كل واحد منها (وان كانت معرفة) باللام والاضافة (فهي) اى صورة كل واحد منها (فى التقدير نكرة) لكون اللام فى الاول والاضافة فى الاخيرين للجنسية لا للمهدية لان كلاما من اللام والاضافة اذ لم يكن للمهدي يكون للجنس لا محالة

الموضع يصدق على نحو قولك ما زيد سيرامع ان حذف عامله ليس واجبا وح لا يكون المثبت محمولا على ما اردنا به كما ذكره القائل بل مقيد به (قوله) لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سرى الاسير شديد لكان صرفوا على الخبرية قيل فلا يكون مفعولا مطلقا لانه صرفوع ورد بان المفعول المطلق قد يرفع بالقيام مقام الفاعل وقيل على طريقة المحاكاة لا يكون مفعولا مطلقا لانه معمول للعامل المنوى والمفعول المطلق لا يكون كذلك ثم قيل وفيه نظر والاولى ان يمثل بما حاله الاسير اشديدا فان حذف فعله لا يجب بل يصح ما حاله الا ان تيسر سيرا شديدا ولا يغنى ان القول باشتراط ان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه مع القول بان المفعول المطلق لا يكون خبرا عنه متناقضان جزما وقد يناقض فى بيان الاول ان المثل له ما وقع خبرا فكيف يكون المثل به ما ليس كذلك قال المصنف فى الصرح وانما كانت هذه قياسا لانه قد علم فيها ضبط كل بالاسطرار على انهم محذوفون معه الفعل لزوما هذا معنى القياس فى اللغة عندنا فنشأ وقع مثبتا احتراز من ان يقع منفيما مثل قولك ما زيد سيرا بعدنى احتراز من ان يقع

مبتدأ من غير أني كقولك  
زيد سيرا أو معنى نبي مثل  
أغاثت سيرا لأن معناه  
ماتت الأسير أدخل على  
اسم احتراز من نبي داخل  
على الفعل كقولك ما سرت  
الأسير ألا يكون خبرا عنه  
احتراز من قولك ما سري  
الأسير شديد فاذا وجد  
هذا الضابط وجب حذف  
الفعل كقولك ما انت الا  
سيرا وما انت الا سيرا البريد  
وأما جثنا هذا النقل ابانة  
للمقصود وإظهار  
الانحراف قلم الشارح  
هناك عن نهج السداد فان  
مراد المصنف انما تركنا  
هذا القيد لورود ان يقال  
بصدق تعريف الموضوع  
على هذا المرفوع الخارج  
عنه وما نقي به قدس سره  
ظاهر في انه لا حاصل له ان  
قبل في صدق المفعول  
المطلق على مثله منع ظاهر  
فالاولى ان يقال سر هذا  
قيد الاحتراز عن قولك ما  
حالك الاسير قلنا ان  
المصنف يجعل ما عبارة  
عن المصنف دون المفعول  
المطلق وهذا هو اللازم في  
ذلك المقام بشهادة قوائد  
مأشآت في المواضع  
من القبول (قوله) أي في  
موضع الخبر عن اسم لا يبع  
وقوعه خبرا عنه قبل لا ينفق  
وكأنه جعل المصنف ضمير  
وقع واجعا الى مفعول  
مطلق وقع بعد اسم لا يكون  
خبراً عنه لانه مما ذكره سنا  
لكنه بعيد ايضا والا خسر  
الوضع هو ان يقال وقع  
مبتدأ بالا أو معناه او

(كان) المضاف الى المعرفة بالاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو و (حسن الوجه في  
صورة المعرفة) لكونه مضافا اليها ظاهرا (وهي) أي الصفة المضافة (في المعنى نكرة) لكونها  
في حكم الانفصال لانه في تقدير زيد ضارب عمرو او حسن وجهه بالنصب والرفع وهذا  
مذهب سيويه وهو الوجه الوجه بالجريانه في احوال المعرفة كلها سواء كانت مصادرا  
ولا وعدم ارتكاب الحذف والمجاز والجريان الحال فيه على ما هو الاصل فيها وهو الافراد  
بخلاف الاول (فان كان صاحبها) (أي صاحب الحال) سواء كان فاعلا او مفعولا حقيقة او  
حكما (نكرة) (محضة) احترازا عما اذا لم يكن نكرة محضة فانه لا يجب تقديم الحال على صاحبها  
مثل جاءني رجل من بني تميم فارسا قد سبق (لم تكن فيها) أي في تلك النكرة (شائبة تخصيص)  
أي لم يكن في النكرة شيء يفيد التخصيص بما سوى التقديم) أي سوى تقديم الحال على  
صاحبها (لم تكن الحال مشتركة بينها) أي بين النكرة (وبين معرفة) كما اذا كان ذو الحال  
متعددا احدهما نكرة والاخر معرفة (نحو جاءني رجل وزيد راكبين) اراد بالحال ههنا  
الحال المفردة لان الحال الجملة لا يجب التقديم لكون الواو فيها غالبا (وجب تقديمها)  
(أي تقديم الحال على صاحبها) النكرة سواء كان فاعلا او مفعولا (للتخصيص النكرة بتقديمها)  
يعني لتفيد النكرة بتقديم الحال عليها التخصيص لان الحال بمنزلة الظرف فتقدمها على  
صاحبها كتقديم الخبر الظرف فتقديم الخبر الظرف يتخصص المبتدأ النكرة كذلك  
ذو الحال النكرة يتخصص بتقديم الحال عليه (لانهما) أي ذا الحال والحال (في المعنى مبتدأ  
وخبر) لان معنى قولك جاءني زيد اراكا زيد راكب وقت المجيء (ولثلا يلبس) أي  
الحال من النكرة (بالصفة في) حالة (النصب اذا لم يتقدم الحال على صاحبها فاذا قدم يعلم انه  
حال لا وصف لان الصفة لكونها من التوابع لا تقدم على الموصوف والحال يجوز تقديمه  
على صاحب معرفة كان او نكرة لكونه في المعنى حكما والحكم يجوز تقديمه على المحكوم  
عليه (في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا) لانه لا يعلم ان الضرب وقع على المفعول في آن ملابس  
الركوب فيكون حالا لان الحال ما لم يتقرر او بعد لزومه وتقدمه فيكون صفة لان الصفة ما  
تقرر وتحقق وان كان يقبل الزوال فلما قدم علم ان الضرب واقع على رجلا في آن ملابس  
الركوب به يعني قبل قراره (ثم قدمت) الحال على صاحبها النكرة (في سائر المواضع وان لم  
تلبس) وهي حالة الرفع فقط لان في حالة الجر لا يجوز تقديم الحال وان كان ذو الحال نكرة  
يعني قدمت الحال في سائر المواضع على ذي الحال النكرة حال كونه غير ملتبس بالصفة اذا  
لم يتقدم (طرد الباب) والاطراد معتبر في كثير من المواضع كحذف الواو في تعدلاته  
الفوقانية تبعا ليعد بالياء التحتية وحذف الهمزة في يكرم تبعا لنفس التكلم وحده نحو  
أكرم (ولا يتقدم) (أي الحال فيها عدا فعل ماض من عدا يمدو عدا بمعنى جاوز فاعله  
مستتر فيه راجع الى ما لانهما عبارة عن التركيب أي في تركيب جاوز (مثل) منصوب لانه

مفعول به له (زيد قائما كعمر وقاعدا) يعني لا يتقدم الحال (على العامل المعنوي) في غير هذا التركيب فان العامل فيه معنوي مستفاد من حرف التشبيه قدم الحال عليه يعني يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي في تركيب دل على حدتين غير متميزين بالعباراة اي بان يقال زيد كعمر وفان التشبيه دل على ان فيه حدثا قائما بالمشبه به الا انهما غير معلومين مختلفين صفة لقوله حدتين بعد صفة بان يتعلق بكل منهما حال لا يتعلق بالآخر فانه يجب ان يلي متعلق كل حدث صاحبه اي يليه وان لزم التقدم على العامل الضعيف وفي الرضى الا ان كاف التشبيه لا تدخل بصفتها على حدتين معينين بل تدل بمعناها على حدتين مطلقيين لان معنى زيد كعمر وان هناك حالة يشتركان فيها فلهما حالتان متماثلتان واما تلك الحالة ما هي فغير مصرح بها اللفظ الى هنا كلامه قلبا نهاجي بحال ووضعت بحجب المشبه وبحال اخرى ووضعت بحجب المشبه به ولهذا قدم الحال الاولى على عاملها المعنوي لتكون بحجب صاحبه (قد عرفت فيما قبل) مبني على الضم لانه من الجهات الست وهي اذا حذف ما ضيفت هي اليه ونوى تكون مبنية على الضم على ما سيجي (العامل المعنوي) وهو المستبطن من فحوى الكلام ما غير النصريح به والتقدير (و) عرفت فيما قبل (ان ما هو مقدر بالفعل) عنده البصريين (او اسم الفاعل) عند الكوفيين (مثل الظرف) مثل امام وخلف وفوق وغيرها سواء كان ظرف زمان او مكان (وما يشبهه) اي الظرف في احتياجه الى المتعلق وكونه فضلا ومحلا للفعل (اعني) بقوله وما يشبهه (الجار والمجرور) مثل زيد في الدار (خارج عنه) اي عن العامل المعنوي لان العامل فيهما امام مصرح او مقدر (داخل في الفعل) اذا كان متعلقه فعلا (او) داخل في (شبهه) اي شبه الفعل اذا كان متعلقه اسما كاسم الفاعل (فعلى هذا) اي على ما عرفت فيما سبق العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل او الاسم خارج عن العامل المعنوي وداخل في احدهما قوله فعلى متعلق بقوله لا يتقدم قدم عليه ليكون قريبا الى ما يشير اليه (معنى الكلام) اي معنى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي (ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا) اي اتفق النحاة عليه اتفاقا او منصوب بنزع الخافض منه اي باتفاق النحاة (بخلاف الظرف) خبر مبتدأ محذوف اي عدم تقدم الحال على هذا العامل باتفاقهم ملتبس بخلاف الظرف (اي بخلاف ما اذا كان العامل) في الحال (ظرفا وشبهه) حيث لا يكون عدم تقدم الحال عليه اتفاقا (فان فيه) اي في عدم تقدمها عليه (خلافا) بين سيديويه والاخفش (فسيديويه) بالفاء التفسيرية (لا يجوز) اي لا يجوز تقديم الحال على عامله الظرف (اصلا) ايضا اي مطلقا اي سواء قدم على الظرف نحو زيد قائما في الدار او المظروف نحو قائما زيد في الدار فكلاهما غير جائز عنده (نظر الى ضعف الظروف في العمل) لانه انما يعمل لنياسته عن الفعل لان القائم مقام شيء لا يكون مثله ولانه غير مشتق ولانه مقدر بالاسم عند البعض وهو ضعيف فيه ايضا (ويجوز) الاخفش (مخالفا

مكرر ابدء مبتدأ لا يكون خبرا عنه وانت خبر بانه مأخوذ من كلام الرضى فانه قال في قوله او وقع مكررات نوع اخلال لان مراده او وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى دكت الارض دكا دكا ولا يغطي لفظ هذه الفائدة لان التكلف انما يتصور في صورة تقدير شيء لا دلالة للكلام عليه وقولنا مراد المصنف ذلك ليس من قبيل التقدير واما ان ذلك لا بأس بها في غير المحدود بل هي اكثر من ان يحصى لاسيما اذا كان القصد الى الایجاز والاختصار يدل على ذلك ان مبني الاقتصار على هذا القدر يمكن من القول عن ذلك فانه قال في الشرح كأنهم جعلوا التكرار قائما مقام الفعل وعوضا عنه ولذلك لم يجمعوا بينهما وليس ذلك مثل ضربت ضربا ضربا فان ذلك جائز كقوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا وانما المراد تكرار المصدر في موضع خبر عما لا يصح ان يكون خبرا عنه ظاهرا والمعجب من القائل حيث بدله بهذا الاخصر وزهله عن عدم شموله للنسابة الاولى وتوجه السؤال حينئذ نحو ما سرت الاسير او بما اخرجه القيد الاخير المعبر فيها وايضا زعم ان مراد الشارح تقدير الكلام فاعترض عليه فافلا من كونه

لسيويه لكن لا يجوز الا (بشرط تقدم المبتدأ على الحال) لانه لما تأخر الحال عن المبتدأ  
الذي صاحبه راجع اليه فكأنه تأخر الحال عن عامله الذي هو عامل في صاحبه ايضا وبناء  
على مذهبه ايضا ان الظرف عامل قوى لانه لثباته عن الفعل اخذ حكمه حتى جاز ان يعمل  
عنده بلا اعتماد على احد الاشياء الستة كما هو مذهب الكوفيين ايضا نحو في الدار زيد فزيد  
فيه فاعل الظرف عندهم وعند البصريين وسيبويه مبتدأ ولان الظرف لا يعمل في الظاهر  
عندهم بلا اعتماد (نحو زيد قائما في الدار قائما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه) اي الاخفش  
حينئذ (واقف سيبويه في المنع) اي في منع تقدم الحال على عامله الظرف سواء كان مؤخرا  
عن المبتدأ مثل زيد في الدار قائما او مقدما عليه نحو في الدار زيد قائما (فلا يجوز) تقديم الحال  
على ذلك العامل سواء كان الظرف مؤخرا مثل (قائما زيد في الدار) او مقدما مثل (ولا  
قائما في الدار زيد اتفاق) لتقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه  
ليس من تركيب الفعل وان كان نائبا عنه ويجوز اتفاقا مثل في الدار قائما زيد لانه ليس  
فيه التقدم المذكور (ويحتمل) معطوف على قوله ان الحال لا يتقدم اي فعلى هذا يحتمل  
(ان يكون مضافه) اي معنى الكلام المذكور سابقا (ان الحال وان كان مشابها للظرف) الواو  
للحال وان للوصل والجملة حال يعني ان الحال حال كونه مشابها للظرف (لما فيه) اي في  
الحال (من معنى الظرفية) بيان ما في قوله لما هو تعليل لمشابهة الحال للظرف (الا) بمعنى  
لكن بينهما اي بين الحال والظرف فرق من وجه آخر وهو (ان الظرف يتقدم على  
عامله المعنوي) يعني اذا كان العامل في الظرف معنويا مستتبطا من فحوى الكلام ويجوز  
تقديمه على عامله الفعل او شبهه سواء كان بعد المبتدأ نحو زيد يوم الجمعة عندك في تقدير زيد  
عندك يوم الجمعة او قبله كقوله تعالى كل يوم هو في شأن في تقدير هو اي الله تعالى في شأن كل  
يوم هذا من باب ذكر الكل وارادة الجزء يعني في كل ساعة وان كانت قليلة ومثل قولك  
اكل يوم لك ثوب في مكان الك ثوب كل يوم (لتوسيعهم) اي النحاة (في الظروف) لعموم  
حاجة المخلوقات اليها وعدم انفكاكها عنها بخلاف الحال (والحال لا تتقدم عليه) اي على  
عاملها المعنوي لما عرفت (هذا) اي كون هذا الكلام على الاحتمالين كائن (اذا لم يكن  
الظرف داخل في العامل المعنوي) بل داخل في الفعل او شبهه كما سبق (واما اذا جعلته)  
اي الظرف (داخل في العامل المعنوي) حتى يكون العامل في الحال الفعل الملفوظ او  
شبهه الملفوظ ايضا ومعنى الفعل فيكون الفاعل فيها الفعل الملفوظ او شبهه كذلك او  
معناه (كا) اي شيء (هو الظاهر) فقط (من كلامهم) اي من كلام النحاة لان العامل  
مستفاد من فحواله ايضا فيكون الظرف من جملة العامل المعنوي (فالمراد هو الاحتمال الثاني)  
وهو الظرف يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الحال (لا غير) لان اللائق استثناءؤه من  
العامل المعنوي ويقول ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي الا الظرف فانه يتقدمه فعلم

بمراحل عن فهم المقام  
(قوله) وانما جمع بين  
الضابطين لا اشتراكهما في  
الوقوع بعد اسم لا يكون  
خبر عنه قيل فيه انه يقتضي  
ان يجمع بين قاعدتي ما وقع  
مضمون جملة لا اشتراكهما  
في الوقوع مضمون جملة  
وليس مما يلتفت اليه  
(قوله) والمراد بمضمون  
الجملة مصدرها المضاف  
الى الفاعل قيل اي فيما اذا  
كان مناط الفائدة نسبة  
المستند الى الفاعل  
او المفعول فيما اذا كان مناط  
الفائدة النسبة اليعاقبة  
وح قول او المصدر المقيد  
بالحال فيما اذا كان مناط  
الفائدة الحال نحو اصحب مع  
زيد مسرورا فاما ان تنفعه  
او يتفك فان مضمون  
الجملة هنا محبة زيد في وقت  
السرور والاشترائهما  
قيل فاحفظه فانه من  
المواهب الدقيقة الجلية  
ونقول من انط هذا القسم  
على ما قاله الرضي وغيره ان  
يذكر جملة طلبية او خبرية  
يتضمن مصدرا يطلب منه  
قوائد واغراض فاذا  
ذكرت تلك القوائد  
والاغراض بالفاظ مصادر  
منصوبة على انها مفعولة  
مطلقة عقيب تلك الجملة  
وجب حذف افعالها وذلك  
لان تلك الاغراض تحصل  
من ذلك المصدر المضمون  
فيصح ان يقوم ما تضمن  
ذلك المصدر اعني الجملة  
المقدمة مقام ما يتضمن  
تلك الاغراض اي افعالها  
الناسبة لها فلما صح ذلك

وتكررت تلك الفوائد  
استعمل ذكر افعالها قبلها  
فالزم قيام متضمن المصدر  
الذي هي اغراضه مقام  
متضمناتها فوجب حذفها  
بقوله تعالى فشدوا الوثاق  
جملة متضمنة شد الوثاق  
والمطلوب من شد الوثاق  
اما قبل او استرقاق او من  
او فداء ففضل الله تعالى  
هذا المطلوب بقوله فاما من  
بعد واما فداء وبقوله  
في الخبرية زيد يكتب  
قراءة بعد او يسمو عمرو  
يشترى طعاما فاما يسمو واما  
اكلا ونحو ذلك فلا ينسب  
عليك ان ما في به القائل  
من البيان وتعميم الحكم  
الى المصدر القيد بالحال  
ونحوه يكون اصح مع  
زيد مسرورا فاما ان تنفعه  
او يتكلم من هذا القبيل  
مع ظهر انتفاء المصدر  
المعهود وحذف الفعل بين  
الفساد (قوله) ويتصل  
الاثريان انواعه المحتملة  
قبل هكذا فسر الرضى  
ايضا وهو يقتضى ان لا يجب  
الحذف في شدوا الوثاق  
من ايد فداء او فداء وهم  
ولم يذكر المحتملة لتناوله  
ولا ينبغي ان يلتفت اليه  
لوجهين عدم كون هذا  
التركيب من ذلك القبيل  
لانعدام التفصيل فيها  
وشموله قيد المحتملة لذلك  
ايضا وانما المانع غير ذلك مما  
عرفته (قوله) ومنها ما  
وقع للتشبيه اى لان يشبه به  
اسم قبل يرد عليه مثل  
صررت بزيدا فاذله صوت  
مثل صوت حمار فان

من هذا ان الحال يتقدم على عامله الفعل او شبهه ملفوظا كان او مقدر او لما فرغ من بيان  
تقدم الحال عامله وعدم تقدمه عليه اجمالا وتفصيلا شرع في بيان تقدم الحال على صاحبه  
وعدم تقدمه عليه فقال (و) (كالا يتقدم الحال على العامل المعنوى) ويتقدم على غيره من  
الفعل وشبهه (كذلك) نأ كيد لقوله كالا يتقدم (لا) (يتقدم) (على) (ذى الحال)  
(الجرور) ويتقدم على ذى الحال المرفوع او المنصوب جوازا او وجوبا لانه كتقديم  
الجار على المبتدأ المسبق انهما في المعنى مبتدأ وخبر فاخذ احكمهما (سواء كان مجرورا  
بالاضافة او مجرورا بالجر) لان المطلق منصرف الى الكمال وهو لا يكون الا بالتميم (فان  
كان ذوالحال (مجرورا بالاضافة) سواء كانت الاضافة محضة مثل قوله تعالى واتبع ملة  
ابراهيم خنيفا ولا كالمثال الآتي في الشرح (لم يتقدم الحال عليه اتفاقا) اى باتفاق البصريين  
والكوفيين (نحو جاءتهى مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك) اى عدم تقدم الحال على  
ذى الحال الجرور بالاضافة واقع (لان الحال تابع) لان عرض غير مقرر لا يقوم الا  
بصاحبه (وفرع الذى الحال) في الوجود لان ذال الحال يوجد اول اتم الحال يصدر منه  
ويقوم به (والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف) لقيامه مقام ما لا يتقدم على المضاف وهو  
التوئين او النون وفي الهندي لانه ان تقدمه فان وقع بعد الجار لزم الفصل وان وقع قبله لزم  
وقوع التابع حيث لا يجوز وقوع المتبوع (فلا يتقدم تابعه ايضا) انتهى (وان كان) ذو  
الحال (والكوفيين) فسيبويه واكثر البصرية عطف العام على الخاص لكون  
المخصوص مقصودا في هذا الفن لكونه اما ما فيه (بمعنى تقديمها) اى تقديم الحال (عليه)  
اى على ذى الحال الجرور بالحرف (للعلة المذكورة) في عدم جواز تقديمها على صاحبها  
الجرور بالاضافة قد عرفتها فلا نعيدها (وهو) اى منع تقديمها عليه (الختار عند المصنف  
ولهذا) اى لكونه هو الختار عند المصنف (قال) (على الاصح) منعلق بقوله ولا يتقدم  
للعلة المذكورة سابقا (ونقل عن بعضهم) اى بعض النحاة وهم الكوفيون وبعض  
البصريين (الجواز) اى جواز تقديم الحال على صاحبها الجرور بالحرف (استدلوا  
بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس) اى وما ارسلناك لشيء من الاشياء الا ارسلناك  
لناس حال كونهم مجتمعين في قومك رسولا ومرسلا اليهم غير مخصوصين كالانبياء  
السابقة حيث كان بعضهم مخصوصا بقوم وانت لست كذلك ومعناه على ما ذهبوا به الفارسية  
وفرستاديم تراى محمد از براى آدميان مكر در حالى وبودن آدميان همه بعضى از براى  
همه آدميان فرستاديم (ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة) حيث جواز الكوفيين  
وبعض البصرية تقديمها على صاحبها الجرور بحرف الجر ولم يجوز احد من الفريقين  
تقديمها على الجرور بالاضافة بل اتفقوا على عدمه (ان حرف الجر معد) اسم فاعل  
من عدى بعدى من باب التفعّل حذف تاؤه (للفعل) يعنى يجعل الفعل اللازم متعديا الى

المفعول به (كالهمزة والتضعيف) يعنى كما ان الهمزة اذا زيدت في اول الفعل والتضعيف في عين الفعل يكون ذلك الفعل متعديا او كما ان الفعل اللازم اذا نقل الى الرباعى زيادة الهمزة في اوله والتضعيف في عينه يكون متعديا الى المفعول به كذلك حروف الجر اذا دخلت على المفعول تجمل الفعل متعديا اليه (فكأنه) اى حرف الجر (من تمام الفعل وبعض حروفه) كان الهمزة والتضعيف من تمام الفعل وبعض حروفه بخلاف الاضافة حيث لم تؤثر في الفعل شيئا لانها ليست من تمامه لالفاظا وهو ظاهر ولا معنى لانها من خواص الاسم فكانت اجنبية عن الفعل بالكلية وحروف الجر وان كانت من خواصه ايضا لانها لما دخلت على معمول الفعل وتعلقت به كانت من جملة حروفه (فاذا قلت ذهبت راكبة هند) بتقديم الحال على ذى الحال المجرور بالحرف (فكأنك قلت اذهبت راكبة هندا) بتقديمها على صاحبها المنصوب فكما جوز التقديم على ذى الحال المنصوب في هذا المثال كذلك جوز فيما يشبهه (فالمجرور) بحرف الجر وان كان مجرورا بحسب الظاهر الا انه (بحسب الحقيقة ليس مجرورا) بل منصوب والحال يتقدم على ذى الحال المنصوب فكذلك ههنا (واجاب بعضهم) اى بعض النحاة وهو الهندي والزجاج (عن هذا الاستدلال) اى عن استدلال الكوفيين على تقديم الحال على ذى الحال المجرور بهذه الاية (بجمل) متعلق بقوله واجاب (كافة حالا عن الكاف) المتصل بالفعل مبنيا هيئة المفعول به (والتمام) في كافة (للمبالغة) في الزجر والمنع والتبليغ والحث لا للتأنيث كثناء علامة ونسابة والمعنى وما ارسلناك يا محمد ملاسبا بشئ من الاشياء الا حال كونك مانعا للناس وزاجرا لهم عن الشرك والمعاصى مجدافيه وحانة لهم على طلب الثواب وما عليك الا البلاغ (و) اجاب (بعضهم) وهو الكشف (بجملها) متعلق ايضا باجاب اى يجمل كافة (صفة المصدر) محذوف فحينئذ يكون كافة منصوبا على المصدرية لاعلى الحالية فيكون المصدر للتأكيذ والمعنى وما ارسلناك يا محمد الا كافة (اى ارسالة كافة) مانعة للناس عن الشرك والمعاصى وحانة لهم على طلب الثواب او عامة شاملة لهم (و) اجاب (بعضهم) وهو محشى الضوء (بجملها) اى بجمل كافة (مصدرا) على وزن اسم الفاعل (كالكاذبة والعافية) اما بالفاء وبالغاف فيكون كافة منصوبا على انه مفعول له والمعنى وما ارسلناك يا محمد لثنى الاتكف الناس وتحثهم واللام في قوله للناس متعلقة بها على الاجوبة الثلاثة فتكون ظرفا لقنوا (ولكل) اى كل واحد من الاجوبة الثلاثة (تكلف وتعتسف) اما كون الاول تكلفا فلان تاه المبالغة في الفاعل غير معلومة الوقوع حتى انكرها البعض في غير فعال وفعل ومفعول والاستشهاد بالكافية والشافية غير سديد لانه بتقدير موصوف واما كون الثانى تكلفا فلانه لا حاجة الى تقدير الموصوف واما كون الثالث تكلفا فلانه اثبات مصدر غير معلوم

المفعول المطلق ههنا يشبه به شئ بشئ لا يشبه به شئ فالاولى ان يجعل التشبيه بمعنى لان يشبه بشئ والمفعول المطلق المحقق في مثله لا محالة مشبه او بمعنى التشبيه الذى فعل المتكلم وصفة اى وقع في الكلام لاجل التشبيه سواء كان يشبهه كما في المثال المذكور في المتن او اداة تشبيه كما في مثال ذكرنا او مشابها كما في له صوت صوتا مثل صوت حمار ومن منع هذا التركيب لوجوب الفرق الموصوف في مثله لا بدله من تصحيح النقل وليس الا سركا زعمه القائل فان ضابطة هذا القسم القياسى ان يتقدم قبل المصدر جملة مشتقة على اسم معناه وعلى من هو منصوب اليه في المعنى وهذا في قولك له صوت امر يعنى مثل كلام فكيف يكون هذا المعنى (قوله صهرت بزيد فاذا) صوت مثل صوت حمار مثلا لان المعنى فيه بل هم قالوا ان المراد بوقوع صوت حمار للتشبيه ان فائدة التشبيه اذ المعنى صوت حمار والقول بان الاول ان يجعل التشبيه بمعنى لان يشبه بشئ والمفعول المحقق في مثله لا محالة مشبه سواء ظاهرا او بالمراسى بالعكس (وقوله او بمعنى التشبيه الذى فعل المتكلم ليقنواول المشبه والمشبه به والاداة وهم لظهور اختصاص المصدر المنصوب لكونه مشبها به وقد عرفت امر

واما كون الثالث تصفا فلان كافة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعا كذا قاله عصام الدين  
(وكل مادل على هيئة) (اي صفة سواء كان الدال) على الهيئة (مشتقا) كاسم الفاعل  
واسم المفعول والصفة المشبهة (او جامدا) يستفاد منه معنى قائم بالغير (صح ان يقع)  
ذلك الدال على الهيئة (حالا) (من غير ان يأول الجامد) الدال على الهيئة (بالمشتق)  
ليحصل معنى النسبة ظاهرا (لان المقصود من الحال) اي المراد من اراد الحال (بيان  
الهيئة) اي الصفة التي عليها صاحب الحال حين صدر عنه الفعل او وقع عليه (وهو) اي  
المقصود الذي هو بيان الهيئة (حاصل به) اي بالجامد كما هو حاصل بالمشتق فاذا استويا في  
المقصود استويا ايضا في وقوعهما حالا من غير تفرقة (وهذا) اي مذهب المصنف وهو  
تجوز وقوع مادل على الهيئة والصفة حالا مشتقا او غيره من غير تأويل غير المشتق بالمشتق  
(رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال) اي شرطوا ان يكون الحال مشتقا  
لان الحال في المعنى خبر او صفة وهما مشتقان او في معنى المشتق وكذا ما في حكمهما (وتكفوا  
في تأويل الجامد) حيث وقع حالا (بالمشتق) لتكون الاحوال مطردة متفقة (ومع هذا)  
اي مع تجوز وقوع الجامد حالا من غير تأويل (فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق)  
اي ان يكون مشتقا لما سبق ان الحال في المعنى خبر او صفة وهما مشتقان وما وقع غير مشتق  
يأول به لتكون اقسام الحال متفقة (مثل) (بسر او رطبا في قولهم) اي قول العرب (هذا  
بسر) بضم الباء وسكون السين واحدة بسرة مثل فعل وفعله يعني هو بماء يفرق بينه وبين  
واحدة بالتاء (وهو) اي البسر (ما بقي فيه حموضة) على وزن فعولة بالفارسية د ترش ،  
(اطيب) اسم تفضيل (منه رطبا) (وهو ما فيه حلاوة صرفة) والمعنى هذا حال كونه بسرا  
انفع اي اكثر نفعاً منه اي من نفسه حال كونه رطبا والنمر له ست مراتب او لاها طلع والثانية  
خلال بفتح الحاء المعجمة والثالثة بلع بفتح الباء الموحدة واللام و آخره حاء مهملة  
والرابعة بسر والحامسة رطب بضم الراء المهملة والسادسة تمر ونحو قوله تعالى هذه ناقة  
الله لكم آية الاية (فهما) اي بسرا ورطبا (مع كونهما جامدين) يعني غير مشتقين لانهما  
اسمان جامدان الاول على وزن قفل وقيل على وزن فرس والثاني على وزن صرد  
(حالا) لان كل واحد منهما حال مع كونه اسما غير مشتق (لدلتهم) اي لدلالة الاول  
(على صفة البسرية) وهي الحموضة (و) الثاني على صفة (الرطوبة) وهي الحلاوة الصرفة  
(و) اذا كان دالين على الهيئة القائمة مع ذي الحال مع كونهما جامدين (فلا حاجة الى تأويل  
البسر بالبسر) بكسر السين وفتحها وعلى الاول يكون الاسناد مجازا عقليا بلاقة  
العقلية لانه بالكسر صفة النخل لان النخل مبسر بالكسر واذا اطلق على عاملها يكون  
الاطلاق مجازا لاحقة وعلى الثاني يكون حقيقة لانه بالفتح يكون صفة ما عليها (و) لا  
حاجة ايضا الى تأويل (الرطب بالمربط) بكسر الطاء وفتحها الاول مأخوذ (من البسر  
النخل اذا صار ما عليه بسرا) اريد بالفتح فعل ههنا الصيرورة مثل امشي الرجل اي صار

الاداء واما مجوز كونه  
مشبها بعبادة (قوله  
صروت) يزيد له صوت  
صوتا مثل صوت حمار  
قباطل لا عرفت من  
تصريحهم بان المعنى  
بالصدر التصوب مثل  
فكيف وقد اجاز غير  
سيبويه رفع المصدر في هذا  
القسم اما على البدل  
او الصفة وذلك على احد  
وجهين قال الخليل على  
حذف المضاف اي مثل  
صوت حمار وقال غيره  
وهو جامد مؤول بالمشتق اي  
له صوت منكرو ولا يخفى انه  
لا يتصور شي من ذلك  
في هذا المثال فكيف يكون  
من هذا القبيل على ان ذلك  
التركيب في غاية البشاعة  
بحيث يدرت به ادنى من  
اصوات الحيوانات ومن  
العجب ان القائل سوى بين  
الاسمين اختصاص المصدر  
بكونه مشبها وعمومه له  
وغيره (قوله) راحترزه  
من نحو زيد صوت صوت  
حسن قيل يرد عليه  
واخواته انه خارج  
من المفعول المطلق لامن  
القيود ثم قيل والاوجه ان  
يقال المراد من القيود  
الذكورة ليتعين محل  
الخلاف لانه في هذا  
التركيب ذهب سيبويه الى  
انه لا حاجة الى تقدير  
العامل بل يكفي فهم العامل  
من الجملة السابقة فاراد  
المصنف التصريح بوجوب  
العامل فيه واما بيان اعرابه  
فقد سيبويه صوت حسن  
يدل اوصاف لصيرورته مع

ذامشية الاسناد حقيقة فيكون النخل مبسرا بالكسر وما عليه مبسرا بالفتح (و) الثاني مشتق من (ارطب اذا صار ما عليه رطبا) فهذا كالاول في الاسناد والكسر والفتح قال الرضى وهو الحق اى مادل على هيئة يصح ان يقع خالاهو الحق سواء كان مشتقا او غيره فلا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المين للهيئة وكل مقام مقام هذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا حاجة الى تكلف تأويله المشتق اذا وقع غير المشتق حالا (و) العامل في رطبا) يعنى في الحال الثاني (اطيب) لانه اسم التفضيل هو من جملة ما يشبه الفعل لان العامل في الحال الفعل واذا لم يوجد يكون العامل فيه شبه الفعل على ما سبق (باتفاق النحاة) اى العامل في الحال الثاني اسم التفضيل باتفاقهم بحيث لم يكون فيه خلاف لاحد منهم (و) العامل (فى بسر ايضا) يعنى الحال اسم التفضيل كانه العامل فى الثاني (عند محققهم وقسم بسر) يعنى الحال الاول (على اسم التفضيل مع جوفه فى العمل) لانه لا يجوز تقديم الحال على اسم التفضيل وان كان ضعيفا فيه تشبيها للحال بالظرف وتقديم الظرف عليه جائز وكذا هذا والقوة اسم التفضيل لكونه شبه الفعل والمشبّه يأخذ حكم المشبه به وهو جوار التقديم (لانه اذا تعلق بشئ واحد) وهو ههنا المشار اليه بهذا يعنى النحر (حالا ن) احديهما البسرية والاخرى الرطبية (باعتبارين) متعلق بتعلق (مختلفين) اذا الحال الاولى تعلق بالمشار اليه بهذا باعتبار الافضية والحال الثانية ايضا تعلق به باعتبار المفضولية فيكون اعتبار احدهما مخالفا لاعتبار الاخر (يلزم) جواب اذا (ان بلى كل منهما) اى من الحالتين (متعلقة) اى ما تعلق به يعنى صاحبه فيكون اللام فى متعلقه مفتوحة (و) البسرية) يعنى الحال الاولى فيه (تعلق بالمشار اليه بهذا) يعنى جعلت حالا منه ومبنية للهيئة القائمة به (من حيث انه) اى المشار اليه به (مفضل وهذه الحيثية) اى كون المشار اليه مفضلا (وان لم تكن) الواو للحال وان للوصل (معتبرة فيه) اى فى المشار اليه به والجملة حال يعنى وهذه الحيثية حال كونها غير معتبرة فى المشار اليه به (الا) انها كانت معتبرة (بعد اضماره) اى المشار اليه (فى اطيب) يعنى الابدان يكون ضمير اطيب المستكن فيه راجعا اليه لانه اذا لم يعتبر هذا لا يكون المشار اليه به مفضلا بخلاف ما اذا اعتبر لان المرجع يأخذ حكم الراجع والراجع هو المفضل ههنا فكذا المرجع (لكنه) اى الا ان الشأن (لما كان المضمر) مطلقا سواء كان المراد به المضمر فى اطيب او فى غيره (بالنسبة الى المضمر) مطلقا ايضا (كالعدم) والمراد بالمضمر ايضا المستكن لا المضمر البارز لانه لكونه ملفوظا حقيقة يكون كالمظهر فى كونه ملفوظا حقيقة واما المستكن فلما لم يكن ملفوظا حقيقة لا يكون كالمظهر بل يكون كالعدم (اقيم المظهر) الذى هو اسم الإشارة (مقامه) اى مقام المضمر الذى فى اطيب فى كونه ذا حال ووقوع الحال بعده بلا فاصلة (واوجبوا ان يليه) اى الحال ذلك المظهر ليكون الحال محجب صاحبه حكما لان صاحبه حقيقة المضمر فى اسم التفضيل

صفته بمنزلة شئ واحد فهو نظير الحال الموطنة واجاز الشيخ الرضى جعل صوت تأكيد الفظا ومن الظاهر ورود هذا المورد الا انك قد نسبت على ان ما ليس عبارة عن المفعول المطلق كما زعمه الشارح قدس سره وانما هو عبارة عن المصدر بشهادة تصريح المصنف فى الشرح اللهم الا ان يقال ذكر المفعول المطلق واراد به المصدر مجوزا وراح نقول ان المراد بيان ما وجب فيه حذف الفعل الناصب للمصدر قياسا فلم يأت بقيد التشبيه لخل ذلك اعنى قولك لزيد صوت صوت حسن تحت الضابطة لان المصدر هنا وقع علاجا بعد جملة مشتتة على اسم بعينه وصاحبه فيكون هو مفعولا مطلقا محذورا فانه وجوبا وليس كذلك وعلى هذا القياس فوائد سائر القيود الا ترى الى قول المصنف فى الشرح قوله للتشبيه كقولك لزيد صوت صوت حسن وقوله بعد جملة احتراز من ان يقع بعد غير جملة كقولك الضرب صوت حمار وقوله مشتتة على اسم بعينه احتراز من قولك صررت فاذا فى الدار صوت صوت حمار وبذلك تبين سقوط ما زعمه اوجه والاصر فى الاعراب لزيد صوت صوت مائة والزايد عليه ان الخليل اجاز النصب ايضا ما على المصدر او على الحال (قوله)



(والرطوبة) المفهومة من قوله رطبا التي هي الحال الثانية في المثال المذكور (تعلق به) أي  
 بالشار إلى هذا يعني جعلت حالته ومبينة للهيئة القائمة به ايضا لكن (من حيث انه) أي المشار  
 إليه (مفضل عليه) باعتبار ان ضمير منه راجع إليه ولذا قال الشارح (وهو) أي المفضل عليه  
 (ضمير منه) لانه يرجع إليه (فيجب ان يليه) أي الحال ضمير منه وههنا ان الضمير البارز لما كان  
 ملفوظا حقيقة لم يكن كالعدم كالمستكن بل كان كالاسم الظاهر ولذا وجب ان يليه الحال كما يجب  
 ان يلي المظهر ليكون الحال مجنب صاحبه وان جاز الفصل ايضا ولاجل هذا قوم الحال الاول  
 على عامله الضعيف وان كان حقه التأخير (قال الرضي واما الضمير المستكن) الراجع الى  
 لفظ هذا (في افعول) يعني في اسم التفضيل الذي هو اطيبي (قانه) أي الضمير المستكن فيه  
 (وان كان) الواو للحال وان للوصل والجملة حال قد سبق غير مرة (مفضلا) في الحقيقة  
 (لكنه) أي الا ان ذلك الضمير (لما لم يظهر) أي لما لم يكن ملفوظا حقيقة بل ملفوظا حكما  
 (كان كالعدم) والمعدوم ليس بشئ فصار المفضل اسم الإشارة لكن باعتبار ان ذلك الضمير  
 يرجع إليه (ومع هذا) أي مع كون الضمير المستكن في افعول كالعدم (فلا يأسأ بان يقال  
 وان لم يسمع) ان للوصل والفاعل مبنى للمفعول (زيد احسن قائماته قاعدا) لكون كل  
 من الحالين مجنب صاحبه الا انه قد وقع فصل بالاجنبي وهو الحال الاول بين اسم التفضيل  
 ومعموله وهو منه ولذا قال فلا يرى بأسا حيث قد الروية بالباس المفيد بالكرهه قلنا لما تميز  
 كل واحد من الحدين عن الآخر في افعول باداة التشبيه او غيرهما بما يدل على حدتين حتى  
 يجعل منصوب كل واحد مجنبه التزم ان يكون منصوب كل حدث مجنب صاحبه المصريح به  
 فقل زيدا كذا افضل من عمر وراجلا وان كان مقدما على اسم التفضيل (وذهب بعضهم)  
 وهو ابو علي واتباعه (الى ان العامل في بسرا) يعني في الحال الاولى لان الخلاف فيها (اسم  
 الإشارة) يعني العامل في تلك الحال معنى الفعل المستبطن من اسم الإشارة لانه لا يجوز ان  
 يكون الفعل التفضيل عاملا فيه لضمه في العمل فلا يتقدم معمول عليه (أي اشير إليه حال  
 كونه بسرا وهذا) أي كون العامل في الحال الاولى اسم الإشارة يعني معنى الفعل (ليس  
 بصحيح) لانه يلزم تفريق العامل (في الحالين وهذا وان كان جائزا الا انه يستلزم الكراهة  
 وتفضيل الشئ على نفسه باعتبار حالة واحدة وهو الرطوبة لانه اذا لم يكن اسم التفضيل  
 عاملا في بسرا لا يدخل تحت التفضيل فتكون الرطوبة مفضلا ومفضلا عليه في حالة واحدة  
 وهذا باطل (لانه يمكن ان يكون المشار إليه) بهذا (التمر اليابس) فيلزم حينئذ تقييد الإشارة  
 يعني المشار إليه بحال البسرية وهذا ليس كذلك لان المقصود الإشارة مطلقا (فلا تقيد  
 الإشارة) يعني فلا يصح تقييدها (بحالة البسرية) لان العامل بتقييده فلو كان اسم الإشارة  
 عاملا في بسرا لتقيدت الإشارة بحال البسرية ولم تكن مطلقة فوجب ان يقال هذا الكلام  
 الا في حال البسرية وليس كذلك لاننا لم بالضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيبي منه

واحترازه عن نحو صوت  
 زيد صوت حمار قيل  
 الاولى انه احتراز عن مثل  
 صوت حمار يصوت زيد  
 وفساده اظهر من ان يخفى  
 لان الكلام في المصدر  
 وهذا فعل (قوله) أي غير  
 المفعول المطلق أي غير هذا  
 المضمون (قوله) ويسمى  
 هذا النوع من المفعول  
 المطلق الخ قيل التسمية  
 من متأخرى النحاة في هذا  
 القسم وقسمه فالاولى ان  
 يكون يسمى على صيغة  
 التكلم مع الغير ويكون  
 ضمير التكلم كناية  
 عن التأخرين وهما وهم  
 لا ينبغي ان يلتفت اليه فان  
 المصنف قال في الشرح  
 والاول يسمى النحويون  
 توكيدا لنفسه والثاني  
 يسمى تأكيدا للغير فعمل  
 عبارته على ذلك بأياه  
 صريح عبارته على انه غير  
 مستحسن جدا بل هو امر  
 لا يخطر على قلب بشر وما  
 قاله الرضي من ان عبارة  
 التأخرين وسيبويه يسمى  
 التأكيدا لنفسه التأكيدا  
 الخاص والمؤكد للغير  
 التأكيدا العام فيه وما فيه  
 (قوله) لانه من حيث هو  
 منسوس عليه بلفظ  
 المصدر قيل معنى لان معناه  
 من حيث هو منصوب  
 عليه بلفظ المصدر يؤكد  
 نفسه من حيث هو محتمل  
 الجملة فقد جعل المؤكد معنى  
 المصدر وجعل تسمية  
 المصدر بالتأكيدا تسمية  
 باسم معناه ثم قيل ونحن  
 نقول المناسب بالن

ان المؤكد لفظا المصدر لانه  
يؤكد اللفظ السابق  
في الدلالة على ما دل عليه  
ويقويه فالوجه ان يقال  
الاحتجاج الى التأويل قوله  
فأكد لنفسه ووجهه انه  
يؤكد جملة كانها عينه لتعنيها  
للدلالة على ما تعين المصدر  
للدلالة عليه واما التأكيده  
لغيره فلا تكلف فيه لانه  
مؤكد لفظ الجملة وهي غيره  
وليس فيها ما ينزله منزلة  
نفسه لانها لم تشاركه  
في اليقين للدلالة على ما تعين  
للدلالة عليه وكلامها باطل  
اما الاول فلا لاسبيل الى  
ادعاء ان الشارح قدس  
سره جعل المؤكد معنى  
المصدر وان التسمية من  
هذا القبيل لان كلامه  
صرح في كون المصدر  
هو المؤكد والمؤكد جميعا  
عاذر من الاعتبارين  
كان القائل صرف اللفظ  
عن ظاهره بتقدير المعنى  
حيث قال يعني لان معناه  
من حيث هو المجرد  
الاعتراض وادعاء النفس  
ربنا احفظنا عن امثال هذه  
الاعراض واجملنا من  
عبادك الصالحين  
المستفيدين من المبدأ  
النياض وبطلان الثاني انه  
يلزم على هذا الفساد وذلك  
لان الجملة التي تقدمته  
تحتل امرين فأكده تلك  
الجملة على انها غير ذلك انما  
يتصور في تأكيدها على  
ما هي عليه في نفس الامر  
اي في صورة احتمالها  
للمدح والامرين وهذا  
محال بحسب اللفظ والمعنى

رطباً في غير حالة البسرية حتى تكون الاشارة مطلقة فوجب ان يكون العامل فيه اسم  
التفصيل (ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم) والمعنى يصح ان يقع اسم موقع  
اسم الاشارة (لا يصح اعماله فيه) الجملة صفة الاسم اي لا يصح اعمال ذلك في الحال بان  
لم يكن شبه فعل ولا يفيد معناه لان العامل لما سبق اما الفعل او شبهه او معناه على سبيل  
منع الخلو والجمع (نحو ثمرة نخلي بسر الطيب منه رطباً) باقامة ثمرة نخلي مقام اسم الاشارة  
ومثل زيد را جلا احسن منه را كبا فانه جائز اتفاق مع خلو المبتدأ عن معنى الفعل والعامل  
فيه الفعل اكونه شبه فعل بلا خلاف وكذا العامل في الحال في المثال المذكور في المتن اقل  
ولما فرغ من بيان الحال المفردة على ما هو الاصل لان الاصل فيها الافراد كان الاصل  
في الخبر الافراد شرع في بيان الحال الجملة على ما هو الفرع فقال (وتكون) (اي الحال)  
(جملة) (لدالاتها) اي الجملة (على الهيئة) اي الصفة (كالمفردات) يعني كان الاحوال  
المفردة تدل على الهيئة الحاصلة لصاحبها كذلك الجملة تدل على تلك الهيئة فتقع حالا مثلها  
وفي الرضى جوز كون الحال جملة فان مضمون الحال قيد امامله (ويصح ان يكون القيد  
مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد) فتصح ان تقع اي الجملة (حالا مثلها) يعني كما يصح  
ان يقع المفرد حالا ولان الحال حكم معنى ما سبق غير مرة والاحكام تكون المفرد والجملة  
كافي خبر المبتدأ (ولكن) يعني الا انه (يجب ان تكون الجملة الحالية) (خبرية) (محتملة  
للسدق والكذب) يعني الاصل في الجملة الخبرية ان تكون صادقة لصدورها عن يعقل  
وعمن ليس من شأنه الكذب ويحتمل ان تكن كاذبة لانهما خبر والخبر عن ذي الحال  
للزوم المطابقة بينهما في الافراد واخويه والتذكير وصد ولزوم الضمير الى ذي الحال  
للاربط وكونه مسندا الى صاحبه اما بلا واسطة او بها كالخبر (واجراؤها عليه) اي جعل  
الحال حالاً منه (في قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية) التي لا نبوت لها الان (لا تصح  
ان يحكم بها على شيء) وان كان فاعلا لانها لا نبوت لها في نفسها وانبات الشيء للشيء فرع  
فرع ثبوته في نفسه وهي لا نبوت لها في نفسها فكيف ثبت لغيرها فلا يصح ان تقع حالا من  
شيء كما لا يصح ان تقع خبر اعنه (ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة) لاشتغالها على الاسناد  
المقتضى المسند اليه والمسند اليه واذا كانت كذلك (لا تقتضي ارتباطها) مع تعلق (بغيرها)  
لان المستقل في الافادة لا يقتضي التعلق بغيره ويكتفي نفسه (والحال مرتبطة بغيرها)  
لكونها امر ضا غير قائم بنفسه ولان المقصود بالاحال تخصيص وقوع عام له بوقت وقوع  
مضمون الحال وهذا المقصود لا يحصل الا باخراج الجملة عن الاستقلال وجعلها امر مرتبطة  
بصاحبها (فاذا وقعت الجملة) الخبرية التي من شأنه ان تكون صادقة ومحتملة الكذب  
(حالا لا بد لها) اي تلك الجملة لكونها مستقلة في الافادة (من رابطة تربطها الى صاحبها)  
حيث لا يكون اجنبية وتكون ايضا مخرجة عن الاستقلال (وهي) اي الرابطة ههنا اثان

(الضمير والواو) وانما ربطوا الجملة الحالية بالواو لان الحال نحوي فصلة بمد تمام الكلام فاحتيج في الاكثر الى فصل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع المطلق ليؤذن من اول الامر بان الجملة لم تنبثق على الاستقلال بل تعلقت بما قبلها بحيث صارت من جملة توابعه ولو احقه (والجملة الخبرية) الحالية (اما اسمية) ان بدئت باسم لفظا او قديرا (او فعلية) ان بدئت بفعل موضوع للخبر (و) تلك (الفعلية) اما ان يكون فعلها مضارعاً مثبتاً بان بدئت بفعل مضارع اريد اثباته (او) يكون فعلها (مضارعاً منقياً) بان يكون مضارعاً اريد نفيه (او) ان يكون فعلها (ماضياً مثبتاً او ماضياً منقياً فهذه) الاقسام المذكورة (خمس جمل) جمع جملة ولما فرغ من بيان ان آية جملة تقع حالا شرح في بيانها تفصيلاً وبيان الربط ايضا فقال بالغاء التفسيرية والتفصيلية (فلاسمية) قدمها لكونها اشد احتياجاً الى زيادة الربط لادائها على الدوام والثبت ولكون البحث في الاسم ولما سبقتها بالحال المفردة لان المفردة ليست الا اسما بخلاف الفعلية (اي الجملة الاسمية الحالية) يشير الى ان الاسم للعهد الخارجي والى ان الاسمية صفة تستدعي موصوفاً (ملتبسة) بالوار والضمير) اذا وقعت حالا (معاً) حال مؤكدة للعبار والمجور واذالمية تفهم من الواو والمعلقة لكونها مفعولين للخبر المحذوف اي حال كونها متصاحين في الارتباط لا الاستقلال لان الملية في معنى المصاحبة (لقوة الاسمية في الاستقلال) لتركبها من الاسمين وخارجة عن اصل الحال وهو الانتقام وعدم التقرر (فناسب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة ايضا) لان الشيء اذا كان قويا يلزم ان تكون الرابطة فيه اقوى حتى تخرجه عن الاستقلال وتربطه بما قبله طوعا او كرها وهذا النوع ثلاثة اقسام باعتبار الضمير اما ان يكون متكلماً (نحو جئت وانارا كب و) مخاطباً (نحو جئت وانت راكب و) غائباً مثل (جاءني زيد وهو راكب) ويحتمل ان يكون مبتدأ مؤخر والخبر مقدماً فحينئذ يكون ثلاثة اقسام اخر (او) الجملة الاسمية الحالية ملتبسة (بالواو وحدها) اي حال كونها منفردة في الربط وهذا النوع قسم واحد لا غير (لانها تدل على الربط في اول الامر) لان الواو تؤذن في اول الامر بان الجملة مرتبطة بما قبلها غير مستقلة بنفسها لانهما يجب ان تقع في اول الكلام ولانها للجمع المطلق في اصل الوضع (فاكتفى) بمعنى للمفعول (بها) اي بالواو منفردة (مثل قوله عليه الصلوة والسلام كنت نيا) اي اعطى الى النبوة (و آدم بين الماء والطين) اي حال كون آدم غير مخلوق وانما قال بين الماء والطين ولم يقل بين الماء والتراب مع ان سوق الكلام يقتضي هذاها بما الى مجاز اولي مثل اني اراني اعصر خراوا علم ان اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو مقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما الى احتياطي في الربط لما سبق ان الاسمية في غاية القوة لتركبها من اسمين مقتضيين الدوام والثبت فيكون الربط ايضا في

كيف وعليك محيط بان الظاهر المتبادر اليه من قوله تأكيذا لغير ما زعمه القائل بغيره من الظاهر لاحد الامرين المذكورين لظهور استحالة وان خفي على بعض الناس (قوله) ويحتمل ان يكون المراد انه تأكيذا لاجل غيره ليندفع قبل هذا ما اختاره المصنف واورد عليه قنات حسن الثاقب فاشار الى دفعه بقوله وعلى هذا ينبغي الخ وفيه انه بعد ليس ههنا حسن الثاقب لان هذا القسم ايضا تأكيذا لاجل نفسه ليتكرر ويتردد مع ذلك تأكيذا لغيره غيره فحسن الثاقب انما يكون مرصداً لوسعي قسم الاول تأكيذا ليس لغيره وتفصيل الكلام ان المصنف قال في الايضاح بذلك واعترض الرضي بانه ليس بشيء لان التوكيد لغيره في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير مؤكداً كالنفس وقال انما قيل لئلا هذه المصادر مؤكداً لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه لما لاك انما تأكيذا كدجمل هذا التأكيذا اذا وجم الخطاب بثبوت قبض الجملة السابقة في نفس الامر ولعل في ذهنه كذب مدلولها فكذلك كدت باللفظ النص في معنى لفظاً محتملاً لذلك المعنى ونقيضه والضمير غير المحتمل لذلك قبل مؤكداً لغيره واما للتوكيد فلا يذكر لئلا

ظاية القوة ليتطابقا (وهذا اى الربط) في الجملة الاسمية الحالية ملتبس (بالواو وحدها)  
 كافي النوع الثاني (او) ملتبس (بها) اى بالواو مصاحبة (مع الضمير) بلا افراد احدها  
 عن الاخر كافي النوع الاول (انما يكون في الحال المتقلة) الغير المتقررة لانها لتجددها  
 وانتقالها اقتضت ان تصدربالواو الموضوع للجمع ليعلم من اول الامر ان الجملة مرتبطة  
 بما قبلها غير مستقلة (واما في الحال المؤكدة) يعنى ان الجملة الاسمية اذا كانت حالا مؤكدة  
 (فلا يجوز) فيها (الواو) الجارية في متعلق بقوله فلا يجوز قدم عليه للحصر يعنى جواز  
 الواو في الجملة الاسمية الحالية منحصر بالجملة الحالية المؤكدة منها (تقول) بناء لخطاب  
 (هو الحق لاشك فيه) نحو قوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه (وذلك)  
 اى عدم الجواز الواو في الحال المؤكدة واقع (لان الواو) لكونها في الاصل للعطف وهو  
 دليل التغير (لا تدخل بين المؤكد والمؤكد) بالفتح والكسر مطلقا يعنى سواء كان في الحال  
 او في غيرها (لشدة الاتصال) والامتزاج (بينهما) لان الثاني عين الاول ونفسه فتخلل  
 الفاصل بينهما كتخلله بين المصا ولحائها (او) الجملة الاسمية ملتبسة (بالضمير)  
 (وحده) اى حال كونه منفردا في الربط (على ضعف) متعلق بقوله او بالضمير (لان  
 الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء) اى في ابتداء الكلام بل قد يقع في الاول وحينئذ يدل  
 على الربط من اول الامر كالواو وقد يقع في الاوسط بل قد يقع في الاخر (فلا يدل على  
 الربط في اول الامر) ولهذين الوجهين قيل على ضعف وان كان الوجه الاول لا يستلزم  
 الضعف اطراد الباب (نحو كلمته فوه الى في) ان جعلته حالا من ضمير الفاعل فالربط  
 ضمير المتكلم في قوله الى في وان جعلته من ضمير المفعول فالربط ضمير الغائب في قوله  
 فوه ونحوه قوله رجع الى عوده علا بده وقول الشاعر ولولا جنان الليل ما آب عامر  
 الى جفد سر باله لم يمزق (فلا بده من الواو على الصحيح) فالضمير اما في الاول وهو  
 ثلاثة اقسام باعتبار انواع الضمير نحو جئت انا راكب وجئت انت راكب وجاء زيد هو  
 راكب واما في الاخر وهو ايضا ثلاثة اقسام نحو جئت راكب انا وجئت راكب انت وجاء  
 زيد راكب هو واما في الاخر وهو ايضا ثلاثة اقسام مثل رجعت عودي على يده ورجعت  
 عودي على يده ورجع زيد عوده على يده فالجملة تسعة اقسام فالاول منها اقوى الوجوه  
 لاشراكه بالواو في دلالة في اول الامر على الربط والثاني اضعفها بعد الربط لكونه في  
 الاخر والثالث متوسط بينهما فجموع الجملة الاسمية الحالية ثلاثة عشر قسما (و) الفعل  
 (المضارع المثبت) (اى الجملة الفعلية الحالية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا) ولكن  
 يشترط فيها اخلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوها لتناقض الحال والاستقبال  
 (ملتبسة) (بالضمير وحده) اى منفردا او ما قوله فت واحبك وقوله ولما خشيت  
 انظافيرهم ونحوهم مالكا فتقدير وانا احبك وانا ارهنهم

هذا الفرض فيسوي نو كيد  
 لنفسه وتبته الشارح قدس  
 سره حيث اختار ما اختار  
 على ما اختاره المصنف  
 الا انه اجاب عن الاعتراض  
 بان اللام في كلا اسمي  
 القسمين على نيج واحد  
 والاولى عندي مختار  
 المصنف رح لانه لا يظهر  
 وجه التسمية كذلك على  
 قول الرضى لان المؤكد  
 ح اللفظ باعتبار احد  
 الاحتمالين الموافق للمؤكد  
 فكيف يقال ان المؤكد  
 هو الضمير ولا يصح اعتبار  
 المغايرة بحسب اللفظ لان  
 القسم الاول ايضا كذلك  
 وقول القائل لا يحسن  
 التقابل مطلقا بناء على ان  
 هذا ايضا تأكيد لا جمل  
 نفسه وان كان تأكيد الرفع  
 الغير ايضا في التقابل في  
 سورة ان يسمى الاول  
 تأكيد ليس لغيره صادرا  
 بلا فكر ولا روية لان  
 لا تيان بمثل هذا التأكيد  
 انما يكون عند تحقق  
 الاحتمال الاخر فهو لرفع  
 ذلك الاحتمال بخلاف القسم  
 الاول فانه من المطلوب ان من  
 قاله على الصدر هم فقد  
 اعترف ولا يحتل غيره  
 فاذا قال امطرنا فقد ذكر  
 ما دل عليه الاول وتبين له  
 ليتكرر بذلك ويقرر  
 فيكون تأكيد نفسه بهذا  
 المعنى ولا يتصور حينئذ  
 امر يصدق عليه القسمان  
 حتى لا يحسن التقابل ولا  
 ادري ان احد يسوع  
 التقابل بين قولك تأكيد  
 لنفسه وتأكيد ليس لغيره

كيف ومعنى الثاني الاول  
(قوله) اى صيغة التثنية  
وان لم يكن للتثنية بل  
للتكرير والتكثير يريد  
قدس سره انه لا بأس في  
اطلاق التثنية على لفظ لم يرد  
به التثنية القابلة لتلخيص  
بل التكرير والتكثير لان  
هذا الاطلاق باعتبار  
الصيغة وقد يقصد بها غير  
ما اشتهر في لفظ لا الرد على  
من قال المراد ما يكون متى  
للتكرير والتكثير  
والاشارة الى ان المراد به  
اعم مما يكون للتكرير او  
لغيره مما قيل لان المصنف  
قال في الايضاح ومعنى  
التثنية في ذلك التكرير  
والتكثير ولان الجمع بين  
الوجهين من غير حاجة  
ندعو اليه ليس كما ينبغي  
(قوله) ولا بد في تمام هذه  
القاعدة من قيد الاضافة  
اى متى مضافا الى الفاعل  
ولا بد ان يقال مضافا الى  
فاعل المفعول او مفعوله  
ومع ذلك ينتقض بضرر  
زيد ضربت فالوجه ان يقيد  
الاضافة بكونها لايان  
النوع وقد صرح بهذا  
القيد الرضى وليس عما  
يلتفت اليه بل الحق ان كلام  
الشارح ايضا من هذا  
القبيل لظهور ان مراد  
المصنف بيان المواضع  
التي يجب الحذف فيها ومن  
جملتها ما وقع فيه معنى مثل  
ليك فاكتفى بهذا القدر  
ولا يخفى ان المراد ليس  
مطلقا للتثنية حتى يرد مثل  
قوله تعالى ثم ارجع البصر  
كرتين وغير ذلك مما في

واذا كان المضارع مصدرا بقدر فدخله الواو مثل قوله تعالى لم تؤذوني وقد تعلمون  
الاية (لمشابهته) اى المضارع المثبت (لفظا) في الحركات والسكنات وعدد حروفه  
(ومعنى) يعنى في الحدوث والتجدد (لاسم الفاعل المستغنى) اذا وقع حالا (عن الواو)  
اكتفاء بالضمير وحده لان الاعراب اللفظي او التقديرى في الحال المفردة يعنى  
عن الواو (نحو جاءني زيد يسرع) وهذا النوع ينقسم الى ثلاثة اقسام باعتبار انواع  
الضمير نحو جاءني زيد يسرع وجئت تسرع وجئت اسرع (ومساوئها) (اى مساوى)  
الذى هو غير (الجملة الاسمية) الحالية باقسامها وانواعها (و) الجملة (الفعلية) المشتملة  
على المضارع المثبت الواقعة حالا بالضمير وحده (من الجمل) جمع جملة بيان لما في قوله  
ومساوى (المشتملة) صفة الجمل (على) الجمل الثلاث (المضارع المنفى او الماضى  
المثبت) (او) الماضى (المنفى) ملتبس (بالواو والضمير) (معا) اى مصاحين في الربط  
من غير افراد احدهما فيه (او) (باحدهما) يعنى بالواو (وحده) او بالضمير  
وحده (من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها) اى استقلال  
واحد من الانواع الثلاثة لكونه فعلا يدل على الحدوث والتجدد وان كان ماضيا  
مثبتا او منفيًا (كلاسمية) يعنى كما كان ضعيفا عند الاكتفاء بالضمير في الجملة الاسمية  
الحالية لقوة استقلالها كما مر فالمضارع المنفى باعتبار انواعها وكونها مع الواو والضمير  
معا او باحدهما فقط سبعة اقسام وكذا كل واحد من الماضى المثبت والماضى المنفى سبعة  
اقسام فالجموع احدى وعشرون فمجموع الجملة الفعلية الحالية اربعة وعشرون واذا  
ضمت الجملة الاسمية الحالية اليها يكون المجموع يعنى الجملة الحالية سواء كانت اسمية  
او فعلية سبعة وثلاثين قسمًا تدبر ولا تكن من الفافلين وكن منى المنصفين (و) مثال  
(المضارع المنفى) باقسامه الثلاثة (نحو جاءني زيد وما يستكلم غلامه) (بالواو والضمير معا  
(او جاءني زيد وما يستكلم غلامه) بالضمير وحده (او جاءني زيد وما يستكلم عمرو) (بالواو وحده  
(و) مثال (الماضى المثبت) باقسامه الثلاثة ايضا (نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه) (بالواو  
والضمير معا) (او جاءني زيد وقد خرج غلامه) بالضمير وحده (او جاءني زيد وقد خرج  
عمرو) (و) مثال (الماضى المنفى) الواقع حالا باقسامه الثلاثة ايضا (نحو جاءني زيد وما خرج  
غلامه) (بالواو والضمير) (او جاءني زيد وما خرج غلامه) بالضمير وحده (او جاءني زيد  
وما خرج عمرو) (بالواو وحده) علم ان اجتماع الواو وقد والضمير اكثر من الافراد  
او الاثنين في الماضى المثبت وفي البواق اجتماع الواو والضمير اكثر من افراد احدهما  
كذا في الرضى ولما فرغ من بيان الاحوال التي تكون جملة اسمية وفعلية وبيان ما احتاجت  
هي اليه من الربط شرع في بيان ما يحتاج الماضى المثبت اليه اذا وقع حالا من اشتراط  
دخول لفظ قد عليه لفظا او تقديرًا عند البصريين فقال (ولا بد في الماضى المثبت)

الواقع حالا (لا المتني) فانه لا يشترط فيه دخول لفظ قد عليه اذا وقع حالا لان المتني يستمر من حين الانتهاء الى حين صدور الفعل عن الفاعل او وقوعه على المفعول الذي هو عامل في الحال فيقارن زمان الحال زمان الفعل فاذا قلت مثلاً ما ركب يكون عدم الركوب مستمرا لان المتني يستوعب الازمان ما لم يكن ضده فيقارن زمان الحال زمان العامل فلا يحتاج اذا وقع حالا الى دخول قد المقربة عليه (من) (دخول لفظه) (قد) (المقربة) صفة قد (زمان الماضي) الواقع حالا بالنصب لانه مفعول المقربة (الى) زمان (الحال) وهو ان صدور الفعل عن الفاعل او وقوعه على المفعول الجار متعلق بقوله المقربة (لغة) تميز عن النسبة التي في شبه الفعل لان لفظه قد موضوعة لتقريب زمان الماضي الى زمان الحال مثل جاءني زيد قد ركب فان لفظه قد دخلت على الحال لتقريب زمانه الى زمان صدور المجيء عن زيد فيقارن الركوب المجيء فيكونان في زمان واحد (على الماضي) متعلق بالدخول (المثبت الواقع حالا ليدل) بمجهول من دل يدل (بها) الضمير يرجع الى لفظه قد والجار والمجرور في محل الرفع لانه نائبه (على قرب) متعلق بقوله ليدل (زمانه) اي زمان الماضي المثبت الواقع حالا (الى زمان صدور الفعل) متعلق بقوله قرب زمانه (من ذي الحال) اذا كان ذو الحال فاعلا (او زمان) وقوعه عليه اي وقوع الفعل على ذي الحال اذا كان ذو الحال مفعولا به (تجوزا) اي دلالة تجوزا ودلالة تجوزية يعني دلالة لفظه قد على هذا القرب مجاز بملاقاة الجزئية لان هذه الدلالة جزء من معناها اللغوي لكونه مطلقا (لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه) اي معنى الماضي المثبت الواقع حالا (انما هو بالنسبة) اي بالقياس (الى زمان العامل) في ذلك الحال مثلاً ان مضى زمان الركوب في قولك جاءني زيد قد ركب بالقياس الى زمان المجيء العامل فيه يعني ان زمان الركوب سابق على زمان المجيء فيفهم منه ان المجيء بلا ركوب وليس كذلك بل المجيء ليس الامع الركوب (فلا بد من) دخول (قد) عليه (حتى يقربه) اي لفظه قد زمان الركوب (اليه) اي الى زمان المجيء (فيقارنه) اي يقارن زمان الحال زمان العامل فيه فينجد زمانها حكما فلا يقع الماضي حالا الا ان يكون قريبا من العامل زمانا مقرونا به بدخول قد عليه (وهذا) اي كون قد لازمة في الماضي المثبت الواقع حالا ملتبس (بمخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون) دخول (قد) على الماضي حالا المثبت اذا وقع اي لا يوجبونها (ظاهرة ولا مقدرة) بل يوقعونها حالا بغير قد كما يوقعون الماضي المتني حالا بغيرها كما عند البصريين ايضا لان الفعل بنفسه دال على الحدوث والتجدد وان كان ماضيا فيقارن زمان العامل بنفسه (سواء كانت) متعلق بقول المصنف ولا بد لا يقول الشارح اي لفظه قد (ظاهرة) (في اللفظ) بان يكون ملفوظة داخلة على ما وقع حالا (مخوفاً) زيد

به القائل المتني كذلك  
الا ترى انه لم يبق على كون  
المراد بالثنية التكرير  
والتكثير مع كونه احوج  
الى البيان اكتفاء بذلك  
وقد عرفت ان مثال ذلك  
جائر في غير الحد ودلاسيا  
عند ذكر المثال وعليه  
عبارة الزمخشري فانه قال  
ومنه ما جاء متني وهو  
جنايتك ولبيتك وسعديك  
ودوايتك وهذا ذك  
وله تبع في ذلك الرضي  
فانه قال ليس وقوعه متني  
من الضوابط التي يعرف  
بها وجوب حذف فله  
سواء كان المراد بالثنية  
التكرير كقوله تعالى ثم  
ارجع البصر كرتين او كان  
لغير التكرير نحو ضربته  
ضربتين اي مختلفين  
بل الضابط لوجوب  
الحذف في هذا امثاله  
اضافته الى الفاعل  
او المفعول كما ذكرنا قبل  
يريد به ما سبق من قوله ان  
حذف الفاعل واجب اذا  
كان الفاعل والمفعول به  
المصدر مضافا اليه او بحرف  
الجر لبيان النوع لان حق  
الفاعل والمفعول به ان  
يسل فيهما الفعل ويتصلا  
به ولا حذف الفعل في  
المصدر منهما لا يدري ما  
فعل من فاعل او مفعول  
فذكر ما هو مقصود المتكلم  
من احدهما بعد المصدر  
او بحرف الجر لم يجر اظهار  
الفعل ومدارك كلامه ما تفرد  
به وقد عرفت ما فيه واته  
ليس من مذهب المصنف  
وغيره بل هم يقولون انما

حذف الفعل لان الثنية في  
المنى تكرر بالصداية  
فكانه قيل لبايا وسعدا  
سعدا فحذفوا اللفظ المقدر  
ناثبا من باب الفعل دالا  
فلذلك حذفوه هكذا في  
شرح المصنف بل نقول  
مع قطع النظر عما ذكرناه  
لا يصح النقص بما ذكره  
الشارح والقائل وذلك  
لان النكرة ليست مصدرا  
وكذا الضربة وقوله  
ضربت ضربى الامر  
ممنوع الصحة وامله  
مصنوع القائل (قوله)  
المفعول به قال الرضى  
الضمير في به يرجع الى  
الالف واللام اى الذى  
يفعل به فعل اى يعامل  
ويوقع عليه يقال فعلت به  
فلا قال تعالى وما ادرى  
ما يفعل بى ولا بكم وكذا  
الضمير في المفعول فيه وله  
ومعه وكلامه مبنى على ان  
يكون المراد بالمفعول به  
معناه الاسمى المتعرج بحسب  
الاشتقاق وقد منه  
المصنف حيث قال  
في الامالى ان المفعول به لم  
يقصد به قصد مدلوله  
باعتبار الاشتقاق وانما  
قصد به الاصطلاح  
اللقب على نوع مخصوص مما  
يتعلق به الفعل قلنا  
مخصوصا قصد تعريف  
ذلك النوع لا باعتبار اصل  
الاشتقاق في لفظ مفعول  
في الاصل وعدمه بل كالمثل  
سميت ولذا يحسن وجعلته  
علما عليه فان معنى  
الاشتقاق غير مراد به  
صبره علماء ان كان

قد ركب غلامه بالضمير وحده او وقد ركب غلامه او وقد ركب عمرو (او) كانت  
لفظة قد (مقدرة) (منوية) بان تكون محذوفة في اللفظ ملحوظة في التية لان المقدر  
المنوى كالمفوض من غير فرق (نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اى قد  
حصرت صدورهم) فجملة حصرت صدورهم حال من فاعل جاؤكم وهو الضمير  
البارز المعبر عنه بواو الجمع بالضمير وحده بلفظة قد المقدرة اى جاؤكم الكفار حال  
كون صدورهم حصرة يعنى خائفة لان الخوف سبب للحصر فيكون من قيل ذكر المسبب  
وارادنا السبب والمراد من الصدور العقول مجازا بعلاقة المحلية ومعناه بالفارسية و آمدند  
ايشان شمار ادر حال آنكه تنك بود دلهاى آن جماعتى، ومنه قوله تعالى هذه بضاعتنا ردت  
اى قدرت (وهذا) اى كون الماضى مثبت حالا بمقدرة ملتبس (بخلاف مذهب  
سيبويه والمبرد فاهما) اى سيبويه والمبرد (لا يجوز ان حذف قد) سواء كانت مقدرة منوية  
او محذوفة نسيان نسيان حرف والحرف لا تأثير له اذا كان محذوفا مع جواز وبه آخر الا ان  
يكون مذكورا لفظا وهما ليس بمذكور (فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم  
بمحذوف الموصوف) وجعل هذه الجملة صفة (فما حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت  
صدورهم صفة موصوف محذوف) فتكون الجملة هى قرينة لحذف الموصوف لان حصر  
الصدور وصف وعرض لا يقوم بنفسه والمالم يذكر له محل يقوم به علم ان ما قام به محذوف  
(هو) اى الموصوف المحذوف (الحال) يتأوله بالمشق فيكون المعنى حينئذ او جاؤكم حال  
كونهم مجتمعين منحصرة قلوبهم والمبرد (أول (بجملة) اى جعل قوله (جملة دعائية) يعنى  
دعاء عليهم (وانما لم يشترك ذلك) اى دخول قد (في) الماضى (المنق) ذا واقع حالا  
(لا استمرار للنفي) من وقت الانتفاء (بلا قاطع) يعنى بلا مناقض وهو الابقاب لان النفي  
يستوعب الازمان (فيشمل) النفي (زمان الفعل) اى زمان العامل في الحال فلا يحتاج الى  
دخول لفظة قد عليه حتى لو ذكر يكون تطويلا بلا فائدة فيه ولما فرغ من بيان ما هو الاصل  
في الحال وما هو الفرع فيه شرع في بيان حذف عامله جوازا ووجوبا سواء كان العامل  
الفعل او شبهه او معناه ومثال الثالث نحو هذا الهلال بينا فقال (ويجوز حذف العامل)  
بلام الجنس ليشمل العوامل الثلاثة (في الحال) سواء كان مفردا او جملة (لقيام قرينة)  
دالة على حذفه وتعيينه (حالية) يعنى صاحب الحال وصفه (كقولك للمسافر) (اى  
الشارع في السفر او انتهى له) اى للسفر يريد بالتفسير الاول معناه الحقيقى وبالثاني معناه  
المجازى بعلاقة السببية لان السفر سبب له فيكون من قيل ذكر السبب وارادة المسبب  
او بعلاقة الاولوية (راشد امهديا) (اى سر) امر من سار يسير مثل باع بيع سقط عينه  
لا لتمام الساكنين ثم حذف جوازا (راشد امهديا) (قرينة حال مخاطب) وهو الشروع  
او انتهى والمراد براشد الراشد بنفسه، مهمامكن المهدي المكن الرشيد بدون الهداية

(وقوله مهديا مهديا اما صفة لراشد) كأنه هدى له فقررت له الهداية في صاحب الحال  
فلا صل ان يكون وصفا لا ان الضمير المالم بوصف جعلت الهداية وصفا للمقام به وهو الرشد  
(او حال بعد حال) فكان الهداية لم تحصل الا عند السير فشيئا اما حال مترادفة يعني  
متتابعة فيكون ذوا الحال والعامل في كليهما واحدا واما متداخلة وهي عبارة عن يكون  
الحال الثاني حالا من الضمير المستكن في الاول فيكون صاحبه ما استكن في الاول والعامل  
ايضا الحال الاول فيكون العامل في الاول محذوفا وفي الثاني مذكورا وعلى التوجيه  
الاول فعامل كليهما محذوف (او) لقيام قرينة (مقابلة كقولك راكبا لمن) اللام متعلق  
بالقول (يقول كيف جئت) اي على اي حال ووصف جئت (اي جئت راكبا) ثم حذف  
الفعل (قرينة السؤال) المحقق هو قوله كيف جئت (ومنه) اي من حذف عامل  
الحال قرينة السؤال المحقق (قوله تعالى يحسب الانسان ان لن نجعل عظامه) جمع عظم  
اي يظن او يعلم لان الظن من جملة العلم فيكون مجازا عن العلم بملاقة الجزئية الانسان انه  
اي الشان لن نجعل عظامه المتمزقة فصارت ترابا (بلى) حرف ايجاب مخنصة بالجاب النفي  
(قادرين) حال وعاملها محذوف جواز اقرينة السؤال المحقق وهو قوله يحسب الانسان  
(اي بلى نجعلها قادرين) اي لم يها الجاهل نجعل تلك العظام المتمزقة فتناثرت وصارت  
ترابا حال كوننا قادرين على جمعها واحياها وتعييها وما ذلك على الله بعزيز واثم  
الواحد بلفظ الجمع تعظيما لاقامة الواحد مقام الجمع متعارف البقاء في التكلم وما يتبعه كما في  
نحن فيه لا في الخطاب ولا النية كذا في الهوادي (ويجب) (حذف العامل) لقيام قرينة  
(في) (بعض الاحوال) (المؤكد) لا في كلها كافي قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو الى  
قوله قائما بالقسط فان قائما حال مؤكدة مع ان عاملها لم يحذف وهو شهد فعلم ان وجوب  
حذف العامل في بعضها لا في كلها (وهي اي الحال المؤكدة مطلقا) اي سواء حذف عاملها  
اولا وسواء كان حذف العامل واجبا واجاز (هي) الحال المؤكدة مطلقا (التي لا تنتقل  
من صاحبها مادام موجودا) لان الحال المؤكدة مطلقا (التي لا تنتقل من صاحبها مادام  
موجودا) لان الحال حيث هي الهيئة الطبيعية في ذي الحال يعني الخلقية وهي لا تقبل  
الانتقال مادام صاحبها موجودا كالمطوية مثلا ولذا تفهم من ذي الحال عند ذكره قبل  
ذكر الحال ولهذا السرجعت مؤكدة وانما قال (غالبا) لانها تقبل الزوال الا انه نادر  
(بخلاف) الحال (المنتقلة) لانها تنتقل عن صاحبها حال كونه موجودا كالركوب مثلا  
حيث ينتقل عن صاحبه ولذا سميت منتقلة (و) الحال (المنتقلة قيد للعامل) لان الفرض  
منها قيد الحدث المنسوب الى صاحبها اسنادا او ايقاعا وذلك الحدث هو العامل في الحال  
فيكون قيده (بخلاف) الحال (المؤكد) لان الفرض منها بيان الهيئة الخلقية في  
صاحب الحال دون التقيد فلا يكون قيده ابل انما يكون تأكيدا (مثل زيد ابوك عطوفا)

قبل ذلك مراد او لا يظهر  
كون الواضع قصدا الى  
تسميته بحسن لوجود  
حسن حصل في المعنى فان  
ذلك في بعض الاسماء بسبب  
لتخصيصه بذلك الاسم لا  
ان معنى الاشتقاق باقي فيه  
بعد ضرورته علما الا ترى  
انك تفهم مدلوله مع قطع  
النظر عن الحسن ولذلك  
يفهم مدلوله من لا يفهم  
مدلول حسن باعتبار  
الاشتقاق (قوله والمراد  
بوقوع الفعل تعلقه به بلا  
واسطة حرف قيل تجبه  
عليه ذهبت بزيد فانه يقال  
الاذهاب وقع على زيد ولا  
فرق في المعنى بين ذهبت  
بزيد واذهبت زيد افوقوع  
الفعل يشمل هذا التعلق  
ثم قيل ويمكن ان يقال هذا  
التعلق بلا واسطة حرف  
جر وحرف الجر لتفسير  
المعنى وبعد التفسير تعلق  
الفعل بنفسه وبهذا بين  
ان زيدا في ذهبت زيد  
مفعول به دون زيد في  
صررت زيد ومن الظاهر  
ان المراد بالوقوع عليه  
وقوع الفعل المذكور ولا  
يخفى انه اذهاب دون  
الاذهاب والاثبات بحرف  
الجر انما هو ليعلم ان الفعل  
الفعل بتوسطه فاقطعه من  
درجة الاعتبار والقول بان  
الفعل تعلق بنفسه ليس  
بمستقيم فلا فرق بين ذهبت  
بزيد وبين صررت بزيد في  
الاندراج تحت المفعول به  
وهذه بحسب الاصطلاح  
الوارد على كون المفعول به  
ما ليس بواسطة حرف



وانما وجب حذف العامل لان في الابوة ما يشعر بالعلطف لتضمن الابوة العطوفية  
 فاستغنى بقوله ابوك عن الصريح بالعامل والحاصل ان ذكر الاب لما كان مشعرا بالعطوفية  
 كان قرينة للعامل فحذف وجوبا وما للاختصار (فان العطوفية لا تنتقل عن الاب)  
 يعني ترحم الاب لابنه لا ينتقل منه مادام الاب والابن حين واذا كان الابن ميتا فكذلك  
 لا تنتقل منه (في غالب الامر) وان كانت منتقلة في بعض الازمان او من بعض الاشخاص  
 (اي احقه) مقتضى الظاهر في التفسير ان يكون بصيغة المضارع لان المعنى في مثله على  
 الاستقبال لا على الماضي (بفتح الهمزة) بناء على انه مضارع متكلم وحده ثلاثي من باب  
 ضرب مثل فريز حق بحق (او ضمها) اي او ضم الهمزة بناء على انه مضارع متكلم وحده  
 ايضا الا انه رباعي من باب الافعال من احق بحق مثل اصير صير الاول مأخوذ (من حققت  
 الامر بمعنى تحققة وصرت منه) اي من الامر (على يقين) يعني لم يسبق لي شبهة حيث حصل  
 لي علم اليقين كمين اليقين فعلى هذا يكون الحال ميذا الهيئة للمفعول لكونه حالا منه (او)  
 الثاني مأخوذ (من احققت الامر بهذا المعنى) السابق حال كونه ملابسا (بینه) يعني حيث  
 لا فرق بينهما في كونهما بمعنى تحققة وصرت منه على يقين ولم يسبق لي فيه شبهة (او معنى اثبت)  
 يعني الاول بمعنى اثبت من ثبت ثبت فعل مضارع متكلم وحده وهذا معناه المجازي بعلاقة  
 السببية لان التحقق سبب للثبوت او على ان يكون استعارة تبعية (اي تحققت ابوته لك  
 وصرت منها) اي من كونه باللك (على يقين او اثبتا) من اثبت فعل مضارع متكلم وحده  
 اي اثبت ابوته لك (كذلك) اي تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين بحيث لم يسبق لي  
 شبهة (عطوفا) اي حال كون الاب لك شقيقا وعلى هذه الوجوه كلها يكون الحال مبينا  
 للمفعول وقد سبق (وقال صاحب المفتاح) ابو يعقوب يوسف السكاكي (احق التقديرات)  
 التي يجوز ان تقدر في هذا المثال (عندى ان يقدر) قوله (يحنى) فعل مضارع معلوم من حنى  
 يحنى مثل رمى رمى من باب ضرب اي يميل ويشفق ويرحم ويترحم نحو زيد ابوك يحنى  
 (عطوفا) وعلى هذا تكون الحال لبيان هيئة الفاعل لانها حال منه لان الفعل المقدر وهو  
 يحنى لازم فاعله ما استكن فيه وهو ذو الحال وانما عين العامل المحذوف في هذا المثال دون  
 المثال السابق لاختلاف القوم في تقديره فهذا التقدير مروى عن سيديوه يعني تقديرا  
 حقه وقال الزجاج لا تقدير فيه ولا حذف بل العامل في الحال خبر الجملة لتأويله بالمسمى فزيد  
 ابوك في معنى زيد مسمى بابنك اقول هذا التأويل غير صحيح بل التأويل الصحيح زيد  
 مربيك لان في الاب معنى التربية وما ذهب اليه المصنف مذهب سيديوه وهو الحق لجريانه  
 في قوله تعالى وهو الحق صدق قائما بهم وفي مثل ان احاتم جوادا وانامرو وشجاعا لانه لا  
 يقال مثله الا بمن اشتهر بالخصلة التي دلت الحال عليها كاشتهار حاتم بالجود وعمر وبالشجاعة  
 فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة فيكون قرينة لحذف العامل في حذف وجوبا اختصارا

الجرتم ما هو كذلك يقال  
 انه مفعول به لكن بواسطة  
 حرف جر ومطلق لفظ  
 المفعول به لا يقع عليه في  
 اصطلاحهم وكلامنا  
 في المطلق ثم انه قدس سره  
 عدل عماد ذكره المصنف في  
 الشرح من ان المعنى بالوقوع  
 تعلقه بما لا يقل الابه  
 بتجليل ورود ما ذكره  
 الرضى من انه ينبغي على  
 تفسيره ذلك ان يكون  
 المحرورات في صررت  
 بزيد وقربت من عمرو  
 وبعدت من بكر وسرت  
 من البصرة الى الكوفة  
 الى غير ذلك منفعول بها  
 ومطلق لفظ المفعول به لا  
 يقع على هذه الاشياء بحسب  
 الاصطلاح والكلام فيه  
 وايضا فان معنى اشترك زيد  
 وعمرو ولا يفهم بعد اسنادك  
 اياه الى زيد الا شي آخر  
 وهو عمرو او غيره وليس  
 بمفعول به في الاصطلاح  
 وليس بواردان الافعال  
 الواقعة قبل هذه  
 المحرورات كلها لازمة ولا  
 شيء من تلك الافعال  
 متصفا بهذا المعنى كيف وهو  
 الفارق بينه وبين المتعدي  
 على ما نبه عليه في الشرح  
 حيث قال بعد كلامه المنقول  
 مشير اليه ولذلك لم يكن  
 المفعول به الا للفعل المتعدي  
 ويتضح ذلك في باب الفعل  
 وقال فيه المتعدي ما يتوقف  
 فهمه على متعلق كضرب  
 وغير المتعدي بخلافه  
 كخرج لان المعاني انقسمت  
 قسم لا تعلق له بغير من قام به  
 وقسم يتعلق لنفسه فما تعلق

او اعتماد الماتضمنه الخبر كذا في الرضى ولما فرغ من بيان حذف العامل في الحال جوازاً او وجوباً شرع في بيان شرط الحذف الا ان الحذف جوازاً لما لم يحتاج الى الشرط لجوازه ذكره او لا كتفاء القرينة ولا ان الحذف جوازاً امر سهل اكتفى ببيان شرط وجوب الحذف فقال (وشرطها) (اي شرط وجوب حذف عاملها) قدر الحذف والاضافات ليصح الحمل على الشرط بقوله (ان تكون مقرر) لان هذا القول شرط لوجوب حذف العامل فيها لا شرط للحال (اي مؤكدة) هذا تفسير باللازم لان التقرير المذكور مرة بعد مرة او جعل الشيء في قراره فيلزمه التأكيذ (لمضمون جملة) وهو مصدر مضاف الى الفاعل مثل ابوه زيد والى المفعول (احترز به عما يؤكده بعض اجزائها) اي اجزاء الجملة (كالعامل) اي كما يؤكده العامل الذي (في قوله تعالى انا ارسلناك للناس) لان كونه عليه الصلوة والسلام رسولاً اي مرسلانهم من قوله ارسلنا لان الارسال لا يكون بدون المرسل بالفتح كما لا يكون بدون المرسل بالكسر لاسيما وقد تعلق بالمفعول وهو كاف الخطاب فأكد بقوله (رسولاً) فهو حال من المفعول ومع هذا يكون تأكيذ الارسال (فانه لا يجب حذفه) بل لا يحذف اصلاً (اسمية) (احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها) فان الحال اذا كانت مؤكدة لمضمون جملة فعلية لا يحذف عاملها بل لا يجوز مثل قوله تعالى ولا تمنوا في الارض مفسدين والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره ومثله يقال حي جاشيا وقائموا قاعد قاعدة (كما قال صاحب الكشف في قوله تعالى قائماً بالقسط انه) اي قائماً بالقسط (حال مؤكدة من فاعل شهد) في قوله تعالى شهد الله الاية لان القيام بالقسط اي بالعدل يفهم من الجملة التي هي شهد الله فأكدت بقوله قائماً بالقسط (ولا بد ههنا) اي في وجوب حذف العامل الحال مؤكدة (من قيد آخر) غير القيد بن الاولين (وهو) ذلك القيد الواجب (ان يكون عقد تلك الاسمية) التي تكون الحال مؤكدة لمضمونها (من اسمين) اي من ان يكون تركب الجملة الاسمية المؤكدة لمضمونها بالحال من اسمين (لا يصلحان) او لا يصلح كل واحد منهما (للعمل فيها) اي في الحال بان لا يكون المسند فيها فعلاً ولا شبهه ولا معناه لما سبق ان العامل في الحال مطلقة اي سواء كان مؤكداً ولا احد العوامل المذكورة كالمثال في المتن (والا) اي وان لم يجب ذلك القيد (لكان عاملها) اي عامل الحال المؤكدة (مذكوراً) لفظاً فكيف يكون حذفه اي حذف العامل (واجباً) او جازراً لان الموصوف بالذكر لا يوصف بالحذف (نحو الله شاهد قائماً بالقسط وفي بعض النسخ) وكان المصنف اكتفى عن هذا القيد بالمثال (اقول لم يأخذ المصنف هذا القيد لان فهمه من قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه لان الجملة اذا ركبت من اسمين يصلح احدهما ان يعمل فيما يكون ذلك الاسم شبه فعل او معناه ولما فرغ من بيان الحال وما هو الاصل فيه والفرع شرع في بيان التمييز وذكره بعد الحال لانها يشتركان في البيان الا ان التمييز لبيان الذات المذكورة او مقدرة والحال لبيان الصفة

لنفسه فهو المتعدي فانه لا يسقل ضرب الاستقل وهو يستلزم المتعلق فهذا الضرب هو المتعدي فاذا ذكر ذلك المتعلق يسمى مفعولاً به وما يسقل بغير متعلق فهو الذي يسمى متعدي ثم المتعدي قد يتعلق بواحد ويسمى متعدياً الى واحد كضرب وقد يتعلق باثنين فيسمى متعدياً الى اثنين كما عطي وعلم الا ترى ان الاعطاء يتعلق باعتبار عقلته باحدين احدهما المعطى والاخر التي الذي يعطاه ولو رفعت عن الدهن تعلقه بهما اذا باحدهما لم يقتل الاعطاء وكذلك علم بمعنى علم النسبة فانه يتعلق لنفسه بمنسوب ومنسوب اليه لان ذلك من معقول النسب وقد يتعلق بثلاثة كما علم الا ترى ان اعلم متعدي بالهزة من علم المتعدي الى اثنين وزيادة هذه الهزة توجب للفعل المعنى الذي وضعت له وهو زيادة مفعول هو في المفعول معبر لقيام ذلك الفعل به فاذا قلت اعلمت زيدا فمعناه صيرت زيدا علماً وقد علم ان العلم يتعدي الى مفعولين فقد صار باعتبار الهزة يتعلق بمصير وباعتبار العلم يتعلق بمنسوب ومنسوب اليه فصارت تعلقه بثلاثة هذا كلامه وبه يظهر ان وجه تعدد المفعول به ذلك التوقف فهو احسن مما ذكره غيره وان اللازم لا يتوقف فهمه على متعلق

ولأن بعض ما يكون تميزاً حال مثل طاب زيد فارساً فقال (التميز) بيايين ويجوز حذف  
 أحدهما اختصاراً في اللفظ تقيل من ميزت الشيء إذا فصلته عن غيره بامر مختص به  
 والمراد به هنا المميز بالكسر على معنى أن ظاهر الاسم يميز مراد المتكلم ويجوز الفتح  
 على معنى أن المتكلم يميز هذا الجنس من سائر الأجناس فعلى الأول يكون مجازاً بملاقة  
 كون صاحب هذا الكلام يميزاً كقوله تعالى والقرآن الحكيم لأن الحكيم صاحبه وعلى  
 الثاني حقيقة ما مبتدأ حذف وأخبره وأخبر محذوف المبتدأ أي من الملحقات وهذا  
 بيان وعلى هذين التوجيهين يكون قوله ما يرفع خبر مبتدأ محذوف أي هو (ما) أي  
 الاسم الذي يريد أن ما موصولة بمعنى الذي لأن الموصول من جملة المعارف ولو كان  
 موصوفاً لفسره بالكرة ويجوز أن تكون موصوفة أيضاً لأن الشارح اقتصر على الأول  
 (رفع الإبهام) صلة ما وصفته (واحتزبه) أي بقوله يرفع الإبهام (عن البدل)  
 بأقسامه الأربعة (فان المبدل منه في حكم التحجبة) أي في حكم الإزالة من اليبين في المعنى  
 (فهو) أي (البدل) (ليس يرفع الإبهام عن شيء) لأنه ليس فيه إبهام حتى يرفعه (بل هو) أي  
 البدل (ترك مبهم) وهو المبدل منه لأنه يترك في القصد والإرادة والنسبة ولذا قبل ترك  
 مبهم (وإبراد معين) وهو البدل لأنه يراد ويقصد في النسبة ولهذا كان معينا بمعنى مقصودا  
 (المستقر) اسم فاعل من استقر ولذا قيل (أي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له) لا  
 في اللفظ الموضوع فان عشرين مثلاً ليس فيه إبهام بل الإبهام لا يكون إلا في المعنى الذي  
 وضع له عشرون وهو المعدودات لأنه إذا قيل عنده عشرون لم يعلم أنه من أي جنس من  
 المعدودات وإذا قيل درهما علم أنه من جنس الدراهم وقس عليه غيره (من حيث أنه  
 موضوع له) قوله (فان المستقر) علة لقوله أي الثابت الخ (وان كان بحسب اللفظ) الجار  
 والمجرور حال من اسم كان (هو) ضمير الفصل لأن الخبر معرف باللام (الثابت) خبر كان  
 والجملة خبران والواو زائدة لتأكيد المصوق أي فان المستقر وان كان حال كونه بمقتضى  
 المعنى اللغوي هو الثابت (مطلقاً) أي حال كون ذلك المعنى مطلقاً أي سواء كان ذلك المعنى  
 وضعياً أو استعمالياً (لكن) أي إلا (المطلق) أي المذكور غير مقيد (منصرف إلى  
 الكامل) لتغذر المعمل بالإطلاق لأنه يشمل الاستعمال (وهو) أي الكامل الإبهام  
 (الوضعي) لا الإبهام الاستعمالي (واحتزبه) أي بقوله المستقر (عن) الإبهام الغير المستقر  
 حيث لا إبهام فيه وضعا بل تولد من تعدد الموضوع له (نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية)  
 صفة (رفع الإبهام عن قوله عينا) الذي لم يكن فيها وضعا بل استعمالاً (لكنه) أي الإبهام  
 في عينا (غير مستقر بحسب الوضع) إذا لا إبهام فيه وضعا (بل لنشأ) أي تولد منه وحصل  
 (في الاستعمال) يعني استعمال ذلك اللفظ (باعتبار تعدد الموضوع له) يعني أن الإبهام  
 فيه ليس باصل الموضوع لأن الواضع إنما وضعه لمعنى معين ثم اتفق منه أو من واضح آخر أن

وان ثبت له ذلك التوقف  
 فهو بعد تعديته بالحرف  
 والكلام ليس فيه وبعد  
 تسليم توقف فهم الاشتراك  
 على عمرو مثلاً ليس بضمير  
 لأنه لم يقل بطلق التوقف  
 بل قال بلزوم كون  
 التوقف عليه متعلقاً بذلك  
 المتوقف متعلق بالمفعول كما  
 هو المفهوم من الوقوع  
 عليه ولا يخفى أن الصبر  
 ليس كذلك (قوله)  
 والمفعول المطلق بما يفهم  
 من مناصرة أفضل الفاعل  
 إذ من المعلوم أن الشيء لا  
 يتعلق بنفسه فالتعلق لا بد  
 وأن يكون غير المتعلق  
 والمفعول المطلق ليس  
 كذلك بل هو عين فعله فإ  
 قيل لا حاجة إلى هذا  
 الاعتبار لأخراجه لأنه  
 لا يقال الضرب بل يقال  
 وقع الضرب لم يصدر عن  
 تدبر لأن هذا عين ما ذكره  
 المشرح قدس سره  
 (قوله) والمراد بفعل  
 الفاعل فعل اعتبر أسناده  
 قبل الأولى فعل أسندوا وكذا  
 الأولى في قوله فانه لم يعتبر  
 أسناده لم يندوا ملك تقول  
 أن الأسناد إلى الفاعل  
 الحقيقي متحقق في الحقيقة  
 إلا أنه لم يعتبر ذلك الأسناد  
 عند عدم التصريح بالفاعل  
 فالصواب ما قاله (قوله)  
 فخرج بمثل زيد في ضرب  
 زيد قبل الأولى أن يقال  
 فخرج به زيد ودخل درهما  
 في أعطى زيد درهما  
 وأخرج زيداً تماماً لم  
 يكن مفعولاً به في  
 الأسطلاحهم وهو

يضع ذلك اللفظ لمنى آخر معين ثم وثم فاذا استعمله المستعمل فقال رأيت عينا يحصل الابهام  
للسامع ان المستعمل في اى معناه استعمل لاجل الاشتراك العارض فاذا قيل جارية ارتفع  
الابهام العارض لا الوضئ كما عرفت انه ليس فيه ابهام وضئ (وكذا) اى كوقع الاحتراز  
به عن الابهام الحاصل عن تعدد الموضوع له كذلك (يقع به) اى بقوله المستقر (الاحتراز  
عن اوصاف المبهمات) يعنى عن اوصاف اسماء الاشارات فانها مبهمات استعمالا لا وضعا  
لان اسماء الاشارة من اقسام المعارف (نحو هذا الرجل) وهذه المرأة (فان) لفظ هذا  
مثلا ما موضوع لفهوم كلى) وهو المشار اليه يعنى ما يصلح للاشارة بهذا لكن لا يكون  
موضوعا لذلك المفهوم الا (بشرط استعماله) اى استعمال هذا (في جزئياته) اى جزئيات  
المفهوم الكلى كالحيوان الناطق وهو موضوع لفهوم كلى وهو الانسان بشرط استعماله  
في جزئياته يعنى في زيد وعمر ورجل وامرأة فكذلك لفظ هذا موضوع لفهوم كلى وهو  
المشار اليه او ما يصلح للاشارة بشرط استعماله في جزئياته وهو ههنا ما اشترت اليه هذا  
مثل هذا الرجل وهذا الفلام وهذا الفرس وهذا الحجر وغير ذلك (او) موضوع (لكل  
جزئى منه) اى من المفهوم الكلى فانه موضوع في هذه الامثلة للرجل وموضوع لفلام  
بوضع آخر وللفرس بوضع آخر الى غير ذلك (ولا ابهام في هذا المفهوم الكلى) من حيث  
انه مفهوم كلى لانه من حيث هو هو لا ابهام فيه لانه واحد وهو المشار اليه كان الانسان  
نوع واحد لا غير (ولا) ابهام ايضا (في واحد واحد من جزئياته) اى جزئيات المفهوم  
الكلى الموضوع له كالرجل والفلام وغيرهما (بل الابهام انما نشأ له) اى في اللفظ هذا (من  
تعدد الموضوع له) على الثانى اى على انه موضوع لكل جزئى (او) الابهام انما نشأ له من  
تعدد (المستعمل فيه) على الاول اى على انه موضوع لفهوم كلى فحينئذ يكون ما استعمل  
فيه متعددا فحصل الابهام من تعدد الموضوع له (توضيحه) اى توصيف اسم الاشارة  
(بالرجل) اى جملة موصوفة بالمعرف بالفلام (يرفع هذا الابهام) يعنى الابهام الحاصل  
من تعدد المستعمل فيه بناء على الاول او الموضوع له بناء على الثانى (لا) يرفع (الابهام  
الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له) لانه لا ابهام فيه من حيث الوضع كما عرفت  
سابقا حتى يرفع لان الرفع بعد الوجود وهو ليس بموجود (وكذا) اى كاحترازه عن نحو  
رأيت عينا جارية وعن صفة المبهم كذلك (يقع به الاحتراز عن عطف البيان) الذى هو (في  
مثل قولك) اقسام باقية (ابو حفص عمر) وفي عكسه في قولك جاءني بعة وبابو يوسف (فان  
كل واحد من ابى حفص وعمر موضوع لشخص معين) يعنى قد وضع كل واحد منهما ما لذات  
معينة (لا ابهام فيه) كان اباحيفة ونعمان كل واحد منهما موضوع لشخص معين وكذلك  
يقوب وابو يوسف الا ان الاول في الاول كنية وفي الثانى علم اصطلاحى وان الثانى في  
الاول علم اصطلاحى وفي الثانى كنية كذلك ابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب

الارجح الا لى بالاعتبار  
مالم يوجد منهم تصريح بان  
مفعول به وقولهم بان  
المفعول به وفيه يصح ان  
يكونا مفعول مالم يسم فاعله  
لا يدل على نسبته مفعول  
مالم يسم فاعله مفعول به او  
مفعول به كالا يخفى فن  
منع عدم كونه مفعول به  
خفى عليه المانع لدقته ولا  
يخفى فساد هذا القول فانه  
لا دخل لذكر الفاعل في  
دخول درهما من هذا  
المثال بل التبادر وخروجه  
به ولذا قال قدس سره ولا  
يشكل بمنى اعطى زيد  
درهما فانه يصدق على درهما  
انه وقع عليه فعل الفاعل  
الحكمى المختار اسناد الفعل  
اليه وليس الارجح الا لى  
بالاعتبار اخراج المفعول به  
القائم مقام الفاعل عن الحد  
بل لا يصح ذلك ولعل ما  
نقلناه من النص في هذا  
المفعول المطلق على ذكر  
منك وقوله بان قولهم  
المفعول به وفيه يصح ان  
يكونا مفعول مالم يسم فاعله  
لا يدل على نسبته القائم  
مقام الفاعل مفعول به وفيه  
سلم لكنه عدم الجدوى  
لان الحد لبيان المفعول به  
مع قطع النظر عن كون  
الشيء مسمى به ولا يخفى ان  
قولهم ذلك يقتضى كونه  
مفعول به كيف وقد صرح  
في الامالى المصنف بان ما  
يتوهم من اذ ذكر الفاعل  
ههنا قيد اخراج مفعول  
مالم يسم فاعله فاسد من  
وجهين احدهما ان مفعول  
مالم يسم فاعله وقع عليه

ايضا فعل الفاعل لان قولك ضرب زيد معلوم انك اوردت فعل فاعل وانما حذفته لوجه من الوجوه المسوقة لحذفه فقد اشتركا جميعا في اتها وفع عليهما فعل الفاعل واذا اشتركا لم يخرج ذكر الفاعل احدهما دون الاخر الثاني ان المراد بتجديد ما جميعا ولذلك يسمى كل واحد منهما مفعولا به على الحقيقة فلا يستقيم ان يراد لفظ يقصده اخراج احدهما مع كونه مرادا اولئك يقال اذا حذف الفاعل واقيم المفعول به مقامه وجبان يعدل به عن النصب الراجع وهذا قصر بجانه مفعول به وان النصب والرفع جائز ان يمتدوا به وهو على حاله من كونه مفعولا به وانما قلنا الفاعل لرفع وهم من يتوهم زيدا في قولهم زيدا ضربته انه مفعول به وليس كذلك فان زيدا فان توهم ليس موضوعا دالا على تعلق الفعل به وانما هو منها مخبر عنه وانما الضمير هو الذي تعلق به الفعل ولا رأى هذا المتوهم الضمير هو في المعنى لزيد توهم انه في معنى الحد المذكور وليس كذلك فان هذه الدلالة ليست دلالة وضعية وانما هي دلالة عقلية والكلام في حدود الالفاظ انما هو باعتبار الوضع اللغوي لا باعتبار الدلالة العقلية وانما وقع قدس سره في ذلك الجرد دفع ما قيل بالاستغناء عن قيد الفاعل فان اثبات

رضي الله تعالى عنه وعمر علم اصطلاحه فلا ابهام فيهما لا وضعا ولا استعمالا لانه لا تعدد في الموضوع له (لكن) اي الا انه (لما كان عمر اشهر) من ابي حفص لاشتهاره رضي الله تعالى عنه بالعلم دون الكنية (زال بذكرة) اي بذكرة عمر بعد ذكر ابي حفص (الحقفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار) يعني زال الحقاء الناشئ من كونه غير مشهور مثل اشتهار عمر (لا يزول) (الابهام الوضعي) بذكرة عمر اذ ليس فيه ابهام وضعا ولا استعمالا حتى يرفع بل الابهام لو كان مانسا من عدم اشتهار والفرق بين هذه الثلاثة ان الابهام في القسم الاول انما ناشئ في الاستعمال باعتبار الموضوع له فقط وفي الثاني انما ناشئ فيه ايضا باعتبار تعدد الموضوع له او المستعمل فيه وفي الثالث انما ناشئ من عدم الاشتهار فانهم (عن ذات) متعلق بقوله يرفع (لا) برفع الابهام (عن وصف) وفي المحشى فرق بين النعت والحال والتمييز بان وضع الاولان لبيان ثبوت وصف في شئ فكل واحد منهما يرفع الابهام عن الوصف والتمييز وضع لرفع الابهام عن نفس الاسم وبيان انه من اي جنس هو فرفع لعل لبيان صفة العقل في رجل ورطل زيتا لبيان الركائز في الزيت الى هنا كلامه (واحتزبه) يعني احتز المصنف بقوله عن ذات (عن النعت والحال فانهما) اي النعت والحال (رفعان) اي يرفع كل واحد منهما (الابهام المستقر الواقع) يعني الابهام الثابت (في الوصف) مثلا ان رجلا في قولك جاءني رجل يحتمل ان يكون موصوفا بالعالم او الجاهل فوقع الابهام في وصفه فلما قلت جاءني رجل عالم زال الابهام الواقع في الوصف (لا) يرفع كل واحد منهما الابهام الواقع (في الذات) لان كل واحد منهما وصف وهو لا يبين الا ما في الذات وقام بها وهو الوصف ايضا والمميز لما كان دالا على الذات بين نفس الذات وهو المميز بالفتح (وتحقيق ذلك) الوصف لا يكون تميزا اي تحقيق ان التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن الوصف لا يكون تميزا اي تحقيق ان التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن الذات والنعت والحال رفعان الابهام المستقر ايضا لكن عن الوصف (ان الواضع) اي اوضح الالفاظ (لما وضع الرطل) بفتح الراء وكسرها وسكون الطاء المهملتين (مثلا لنصف من) بفتح الميم وتشديد النون وهو مائتان وستون درهما والرطل مائة وثلاثون درهما (فلا شك ان الموضوع له) اي ان المعنى الذي وضع الرطل له (معنى معين) وهو نصف من (مميز عما هو اقل) عن المعنى الذي هو الاقل (من النصف) اي من نصف المن (كالربع) اي كربع المن وخسه وسدسه (و) ذلك المعنى مميز (عما هو اكثر منه) اي من نصف المن (كن ومنين) فتعين ان المعنى الذي وضع الرطل له لا يكون الانصف المن وهو معنى معين (ولا ابهام فيه) اي في معنى الرطل لانه نصف المن (الا من حيث ذاته اي جنسه) اي جنس الموضوع له يعني ليس فيه ابهام الذي هو الموزون (فانه لا يعلم) معنى للمفعول (منه) اي من نفس الرطل حال كونه (بحسب الوضع) اي بمقتضى

الاحتياج اليه لرفع هذا  
الوجه ليس قويا بحسب  
المعنى لظهور انه لو لم يذكر  
الفاعل لما ورد ايضا كما  
عرفته ولا يبعد ما قيل انما  
ذكر الفاعل لانه لو اكتفى  
بالفعل منه الفعل  
الاسطلاحى وهو لا يصح  
ان يراد في هذا المقام  
(قوله) تخصيصا بالذكر  
ليس المحصر فان الجمهور  
على ان البعد لا يفيد المحصر  
فان قلت فافائدة ذكره قلت  
ليضبط المذكور عند  
السامع ولا يتقلب شئ  
لكن نجه ان المذكور محضة  
خاصها المندوب على طريقة  
المص فرعاية مذهبه تقتضى  
ان تجعل الابواب محضة  
هكذا قيل وليس بذلك  
(قوله اى توجهه اليك  
بوجهه او قلبه قيل لا كان  
الاقبال فى اللغة تفيض  
الادبار فالتعريف بحقيقته  
لا يتناول هذا المقل على  
بوجهه ولا تدها من لا يطلب  
منه الاقبال بالوجه من كان  
بينك وبينه حائل وكان  
خروج اكثر افراد  
النادى من تعريفه مستبعد  
جدا صرّف قوله اقبال عن  
ظاهرة لكن نجه انه لا  
حاجة الى جعل الاقبال اعم  
من الاقبال بالوجه او القلب  
اعم من كونه حقيقة او  
حكما لانه يصير الاقبال  
بالقلب داخلا فى الاقبال  
حكما وقد يقال مراد  
الشارح قدس سره بقوله  
ذلك اى توجهه اليك  
بوجهه او قلبه هو اليان لا

الموضوع اذا قيل عندى رطل (انه) اى المراد من الرطل كائن (بحسب الوضع) (من)  
جنس العسل او الحل او غيرها) من الموزونات فحصل ابهام فى ذاته ووجهه (والا)  
عطف على قوله الامن حيث يعنى ولا ابهام فيه اى فى الرطل الا (من حيث وصفه) وهو  
ان يكون الرطل نصف المن او ربعه (فانه) اى الحال والشان (لا يعلم) مبنى للمفعول (منه)  
بحسب الوضع) اذا قيل هذا رطل او عندى رطل (انه) اى ذلك الرطل (بغدادى او مكى)  
يعنى اذا قيل لفلان رطل لم يعلم انه يراد الرطل المنسوب الى مكة فحصل فيه ابهام من وجهين  
من حيث ذاته ووجهه ومن حيث وصفه فلزم بيان ماهو المراد منه (فاذا اريد رفع الابهام  
الوصفى) اى الابهام المنسوب الى وصفه (الثابت فيه بحسب الوضع اتبع) مبنى للمفعول  
(بصفة او حال) يعنى جعلت الصفة او الحال اذا صلح ان يكون ذا الحال تابعا له لتبيين ماهو  
المراد منه وهو المراد منه وهو الابهام الوصفى الثابت فيه (فيقال) لفلان (رطل بغدادى)  
او مكى او يقال اشتريت هذا الرطل بغداديا او مكيا (واذا اريد رفع الابهام الذاتى) اى  
الابهام المنسوب الى الجنس (قيل زيتا) قال الشارح فى الاول اتبع وهنالك اشارة من  
اول الى ان الاول من التوابع وان الثانى من الذات (فزيتا) فى قولك رطل زيتا (رفع  
الابهام المستقر عن الذات) والجنس (لا التعت والحال) عطف على قوله فزيتا  
لانه مرفوع مبتدأ ونصب محكى على الذات كما هو المتبادر لان التعليل قوله (فانهما) يعنه  
(رفعان الابهام عن الوصف) لما صرّف (مذكورة او مقدرة) بالجر فيها (صفتان لذات  
اشارة الى تقسيم التمييز) على سبيل منع الحلو والجمع (ة) الذات (المذكورة) ماتم باحد  
التميمات الاربعة اما بالتوين (نحو رطل زيتا) واما بنون التثنية نحو منوان سمنوا واما بنون  
الجمع مثل عشرون درهما واما بالاضافة نحو على التمرة مثلها زيدا (و) الذات (المقدرة)  
ما قدر فى الجملة او ما ضاهاها او الاضافة على ماسياتى (نحو طاب زيد نفسا) نفسا تمييز برفع  
الابهام عن ذات مقدرة فى الجملة طاب زيد (فانه فى قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد)  
وذلك الشئ غير معلوم (ونفسا برفع الابهام عن ذلك الشئ المقدرة) اى فى قولك  
طاب زيد وذلك الشئ المقدرة مافسر بالتمييز لان نسبة الطيب الى زيد لم تعلم من جهة  
النفس ام جهة العلم او غيرها فاذا قيل نفسا علم ان تلك النسبة من جهة النفس  
واذا قيل علما يعلم انها من جهة العلم فعلم من هذا الشئ المقدرا جعل تمييز او  
اللم يصح تفسيره به ولم يكن تمييزا عنه لان التمييز الشئ المقدر (فالاول) الفاء  
للتفصيل واللام للعهد الخارجى اشار اليه الشارح بقوله (اى القسم الاول من التمييز)  
اى (وهو) اى القسم الاول منه (ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه) (عن  
مفرد) المفرد يقابل الجملة وشبهها ويقابل المضاف ويقابل المتى والمجموع والمراد به هنا  
ما يقابل الجملة وشبهها لا غير (يعنى به ما يقابل الجملة وشبهها) وفى بعض النسخ وهو اسم

الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (والمضاف) معطوف على الموصول  
يعني به المضاف والمراد به ما يتم بالمضاف اليه بشرط ان يكون الابهام في المضاف لا النسبة  
الاضافية فانها كالجمله من القسم الثاني تأمل وانصف (مقدار) على وزن مفتاح بالجر  
(صفة لمفرد وهو) اى المقدار (ما يقدر به الشيء) يعنى معيار كل شئ (اى يعرف به) اى  
بذلك المقدار (قدره) اى قدر الشيء (وبين) مبنى للمفعول وهو خمسة العدد والكيل  
والوزن والذراع والمقياس (غالبا) (اى) فالاول لا يرفع الابهام عن مفرد مقدار (فى)  
غالب المواد) اى فى غالب الامثلة (واكثرها اى رفع الابهام) مبتدأ مضاف الى المفعول  
(مطلقا) اى حال كون الابهام مطلقا غير مقيد بكونه فى المفرد المقدار او فى الجملة او فى غير  
ها (تحقق) الجملة خبر المبتدأ اى يوجد ويحصل (فى ضمن هذا الرفع الخاص) وهو الرفع  
عن مفرد مقدار (فى اكثر المواد وذلك) اى تحقق رفع الابهام المطلق فى ضمن الرفع  
المذكور فى اكثر المواد واقع وثابت (لان الابهام فيه) فى المفرد المقدار (اكثر) من كون  
الابهام فى غير المقدار او الجملة المقدار كثيرا ما يستعمل بالتوين او بنونى التثنية والجمع او  
الاضافة وما كثر استعماله باحد هذه الاربعة يكون ابهاما اكثر لان التوين للتكبير وبنونى  
التثنية والجمع بدل من التوين والبدل يأخذ حكم البدل منه غالبا والاضافة ههنا ايضا  
للتكبير (و) المفرد (المقدار) (اما) (متحقق) يعنى موجود (فى) (ضمن) (عدد) هذا من  
ظرفية الجزء فى الكل وقيل من قبيل ظرفية الخاص فى العام وكلاهما واحد (نحو عشرون  
درهما) مثال لما تم بنون الجمع وكذا اخواتها السبعة لانها معقود ثمانية كل واحد منها تام  
بنون الجمع (وساى) (ذكر تمييز العدد وبيان) وتميز العددا ما واجب بالجر وهو من  
ثلاثة الى عشرات ومآت والالف وتثنيتهما وجمعه واما واجب النصب وهو من احد عشر  
الى تسعة وتسعين سواء كان مقدما او مؤخرا او ما بينهما (فى باب اسماء العدد) (واما فى)  
(ضمن) (غيره) عطوف على قوله فى ضمن العدد (اى) والمفرد المقدار اما متحقق فى ضمن  
(غير العدد كالوزن) وهو اما تام بالتوين (نحو رطل زيتا) (فان الرطل) قد سبق انه  
(نصف المن) وقد سبق ايضا معنى المن والرطل (و) اما تام بنون التثنية (نحو) (منوان)  
تثنية منى بالتقصير مرادف من بالفتح والتشديد الا ان الاول افصح للتخفيف (سنا)  
فتح السين المهملة وسكون الميم وهو ما يخرج من السمس (وكالكيل) معطوف على قوله  
كالوزن باعادة الجار وانما اعاده لكونه جنسا آخر واشارة الى تقابل المعطوفين وهو ايضا  
امان يكون تاما بالتوين نحو قفيز برا واما بنون التثنية (نحو قفيز ان برا) البر بضم الباء  
الموحدة وتشديد الراء المهملة بالفارسية كنديم (وكالذراع) معطوف اما على كالوزن  
واعادة الجار ايضا اشارة الى تقابل المعطوفين وهو يكسر الذال المعجمة وبمدها راء  
مهملة مفتوحة وبمدها الف على وزن قرام ما يذرع به وهو ايضا اما تام بالتوين (نحو

هو الظاهر من معنا  
القوى الثابتة وليس  
هو من قبيل الصرف عن  
ظاهر ان الاقبال فى اللغة  
يعنى التوجه مطلقا ولذا  
صح التقييد والقول اقبل  
عليه بوجهه على ما هو  
فى الصحاح وغيره وما  
اشتهر من السؤال بان قول  
احد المتعاقبين لصاحبه  
يا فلان بما لا يتصور طلب  
اقباله واجيب به من انه من  
باب الاستعارة بالكناية  
ونداؤها استعارة تخيلية  
وطلب الاقبال فيها ادعائى  
محمول على صورة حصول  
التوجه بحسب القلب ايضا  
(قوله) (وفيه تحكم فان  
الندوب ايضا كما قال بعضهم  
متادى مطلوب اقباله حكم  
انما يكون تحكما ان لو كان  
هذا المعنى ثابتا عندهم مسلما  
عند المصنف وليس كذلك  
بل هو قول الجزولى  
ومختاره ولا يخفى ان  
التسوية بالندوب بآياه  
(قوله كما فعله) صاحب  
المفصل فيه نظر اذ لا تصرح  
منه بذلك وقول الرضى من  
انه صرح به بالنصل احكام  
النادى فى الاعراب والبناء  
ممنوع فانه اراد (قوله فى  
آخر ذلك) الفصل او  
مندوبا كقولك يا زيدا  
وهذا لا يقتضى كونه من  
اقسامه عنده بل حله عليه  
لاشترائه منه فى الاحكام  
كلها كيف وقد استدل  
الص بقوله ذلك على  
استشكاله الحد فانه قال  
فى الايضاح لم يجد

ذراع توبا) واما بنون التنية نحو ذراعان توبا (و) (كالمقياس) وهو كالاولين في العطف  
 واعادة الجار وهذا القسم ماتم بالاضافة وهو ان يكون مفردا مضافا (نحو) (على التمرة  
 مثلها زيدا) واما متنى مضافا نحو على التمرة مثلا هازيدا وهو بالزاي المعجمة مضمومة  
 بعدها باء مؤخدة من تحت معروف (والمراد) جواب عن سؤال مقدر تقديره ليس في  
 هذه الاشياء المذكورة ابهام لان عشرين مثلا يدل على عدد معين لا ابهام فيه وكذا غيره  
 فاجاب عنه بقوله والمراد (بالمقادير) التعبير بالمقادير بناء على ان للاكثر حكم الكل لان  
 كلها ليست مقادير بل بعضها مقياس وهو ماتم بالاضافة (في هذه الصور) المذكورة في  
 الامثلة (هو المقدرات) في اكثرها والمقياس في بعضها (لان قولك عشرون درهما في العدد  
 وماتم بنون الجمع (ورطل زيتا) في الوزن وماتم بالتوين (وذراع توبا) في الذراع وماتم  
 بالتوين ايضا (وعلى التمرة مثلها زيدا) في المقياس وماتم بالاضافة (المراد) مبتدأ (بها) اى  
 بكل واحد منها يعنى بالاول (المعدود) خبره والمبتدأ مع خبره خبران في قوله لان قولك  
 (و) بالثاني (الموزون و) بالثالث (المذروع و) بالرابع (المقيس لا غير) اى لا غيرها واذا  
 كان المراد هو لا يحصل الابهام لاحالة لان المعدود مثلا لا يعلم من اى جنس لانه يحتمل  
 جميع المعدودات واذا قيل درهم بزل الابهام ويحصل المرام وكذا في غيره (وانما اقتصر  
 المصنف على الامثلة الثلاثة) يعنى ان المصنف اورد لما يرفع الابهام عن مفرد مقدر يتحقق  
 في ضمن غير العدد امثلة ثلاثة وهى نحو رطل زيتا ونحو منوان سمناء ونحو على التمرة مثلها  
 زيدا مع ان ما يقدر به الشيء ويعرف به قدره ويبين خمسة لما سبق ولم يورد كل واحد منها  
 مثلا حتى تكون امثلة خمسة لثلاثة (لانه) اى الحال والاشان (كان مطمح) مصدر مبني  
 على وزن مدخل مضاف الى فاعله وهو (نظره) من باب فتح يقال طمح بصرى اى ارتفع  
 والمعنى كان ارتفاع نظره ومقصوده وغاية امره (التنية) بالنصب خبر كان (على) ان ما يتم  
 به المفرد المقدار لكون الابهام لا يحصل في هذا القسم الا فيه وما يتم به المفرد المقدر غير  
 العدد ثلاثة على ما بينه الشارح (و) الاول (هو التوين) لان التوين دليل تمام الكلمة  
 واقطاعها عما بعدها (كافى رطل زيتا) الثاني (التون) يعنى نون التنية وهى لما كانت  
 قائمة مقام التوين كانت دليلا على تمامها واقطاعها عما بعدها ايضا (كافى منوان سمناء)  
 الثالث (الاضافة) والمضاف اليه لما كان قائما مقام تنوين المضاف كان ايضا دليلا على تمام  
 والاقطاع زيدا (كافى على التمرة مثلها زيدا) اى لكون غاية نظره التنية على البيان  
 المذكور (لم يستوف) من الاستيفاء وهو الاتمام سقط ياؤه بالجزم (اقسام المقادير)  
 بايراده لكل واحد مثلا على حدة واقسامها لما سبق غير العدد اربعة منه خمسة لحصول  
 مقصوده وهو التنية المذكور (وكرر بعضها) اى بعض اقسام المقادير وهو الوزن بايراد  
 البعض مثلا لما يتم بالتوين والبعض الاخر مثلا لما يتم بنون التنية ولو كان احدهما من

الزنجشبرى المتادى لا اشكاله  
 وذلك لانه ان حده باعتراف  
 المعنى ورد عليه قول القائل  
 مخاطبتي معك وانت المراد  
 بهذا الخطاب وما اشبهه  
 وان حده باعتراف اللفظ  
 ورد عليه المندوب  
 والمخصوص في قوله افعل  
 كذا اليها الرجل ونحن نفعل  
 كذا اليها القوم وما يدل على  
 انه اشكل عليه حده جعل  
 المندوب منادى للفصل  
 احكام المتادى في الاعراب  
 والبناء فقال او مندوبا  
 كقولك يا زيدا (قوله)  
 اى طلبا لفظيا بان يكون  
 آلة الطلب لفظية قيل  
 الطلب اللفظى يتوقف  
 على لفظية آله والمطلوب  
 فايها قد صارت الطلب  
 تقديرها بالاحتمال الثالث  
 من اقسام هذا الاحتمال  
 ولا يخفى ان الطلب اللفظى  
 لا يتناول المطلوب فلا يسيل  
 الى اثبات الاحتمال الثالث  
 (قوله) او للمتادى قيل تجبه  
 على جعل التفصيل للمتادى  
 انه لا وجه لتخصيص هذا  
 التفصيل تعريف المتادى  
 دون المفعول المطلق  
 والمفعول به والمبتدأ والخبر  
 الى غير ذلك وليس بشئ  
 لان هذه الامور بعضها  
 لا يجرى فيه ذلك التفصيل  
 وبعضها لا يكتفى فيها ذلك  
 القدر من التفصيل بل  
 تحتاج مسورتا الذكر  
 والحذف الى مزيد بحث كما  
 عرفت ثم كون التفصيل  
 للمتادى يبيد بحسب اللفظ  
 والمعنى والمعجب من



غيره لكان احسن الا انه اورد هاهنا من جنس واحد للمشاكل (ومعنى تمام الاسم) باحد  
 التتمات الاربعة (ان يكون) ذلك الاسم (على حالة) وهى ان يكون الاسم مع احد تلك  
 الاربعة (لا يمكن اضافته) اى اضافة الاسم (معها) اى مع تلك الحالة (والاسم) التام  
 باحد الاربعة (مستحيل الاضافة) يعنى تكون اضافته محالة (مع التنوين ونونى التثنية والجمع)  
 لان كل واحد منها دليل تمام الاسم وانقطاعه عما بعده (و) الاسم ايضا مستحيل الاضافة  
 (مع الاضافة لان المضاف مرة (لا يضاف ثانيا) لان الغرض من الاضافة التعريف  
 او التخصيص او التخفيف فاذا حصل الغرض من الاضافة بالاضافة لم يبق الاحتياج  
 الى اضافة ذلك المضاف ثانيا لحصول الغرض المذكور لانه يلزم احدا الامرين اما تحصيل  
 الحاصل او الغاء الاضافة الاولى كلاهما باطلان (فاذا تم الاسم) اى الاسم المفرد المقدر  
 (و) باحد (هذه الاشياء شابه) ذلك الاسم (الفعل اذا تم بالفاعل وصار) الفعل (به) اى  
 بالفاعل (كلاما تاما) فالاسم التام باحدها شابه الفعل التام بفاعله في كون كل منهما تاما  
 (في شابه التمييز الا ترى بعده) اى الاسم التام (المفعول لوقوعه) اى لوقوع التمييز (بعد تمام  
 الاسم كان المفعول حقه) وان كان مقدما لفظا على الفعل (ان يقع بعد تمام الكلام) لكونه  
 فضلا في الكلام والتمييز شابه المفعول في الوقوع بعد التمام يعنى كان المفعول يقع بعد تمام  
 الكلام وان كان مقدما لفظا كذلك التمييز يقع بعد تمام الاسم (فينصبه) اى التمييز (ذلك  
 الاسم التام) باحد الاشياء الاربعة الواقعة (قبله) اى قبل التمييز ففائدة هذا التشبيه ان  
 ينصب الاسم التام التمييز بعده كما ينصب الفعل التام بالفاعل المفعول (لمشابهته) اى لمشابهة  
 الاسم التام (الفعل التام بفاعله) في كون كل واحد منهما تاما (وهذه الاشياء) يعنى  
 التنوين ونونى التثنية والجمع والاضافة (انما قامت) كل واحدة منها (مقام الفاعل)  
 وشابهته (لكونها في آخر الاسم) التام (كان الفاعل عقيب الفعل) يعنى كان الفاعل  
 يعقب الفعل ويقع بعده بلا فصل على ما هو الاصل فيه كذلك احده هذه الاشياء يقع بعد  
 الاسم بلا فصل (الا يرى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان) ان اللوصل  
 (بتم بها الاسم) وكان ويتم يتأزغان في قوله الاسم على ما مر في بابها والجملة حال اى حال  
 كون الاسم تاما بها (فلا يضاف) الاسم (معها) الفاء تفسيرية لمعنى تمام الاسم (لا ينصب  
 التمييز عنه) خبر ان في قوله لا يرى ان الاسم التام يلام التعريف لا ينصب التمييز بعده لعدم  
 المشابهة المذكورة سابقا هذا كان ما يتم به المفرد يزول بدخول اللام كالتنوين والاضافة  
 لانهما لا يجتمعان مع اللام لما سبق واما اذا كان ما يتم به المفرد يزول بدخول اللام كالتنوين  
 والاضافة لانهما لا يجتمعان مع اللام لما سبق واما اذا كان ما يتم به المفرد لا يزول بدخول  
 اللام كنونى التثنية والجمع فينصب التمييز عنهما وان دخل اللام عليه لعدم زوالهما باللام  
 فتبقى المشابهة كما كانت فيقال عندى المتوان زيتا والعشرون درهما وسكت الشارح في محل

الشارح قدس سره انه اى  
 بوجوه محتملة وترك الوجه  
 المراد الاقرب من جيع  
 ذلك قال المص في التمرح  
 لفظا او تقديرا تفصيل  
 للحرف فقال اللفظي يازيد  
 ومثال التقديرى يوسف  
 اعرض عن هذا (قوله)  
 فحذف) الفعل حذفنا لازما  
 لكثرة استعماله ولعدم  
 حرف النداء عليه وحذف  
 الفعل لما يدل عليه ليس  
 يبدع في اللغة بل هو كثير  
 كما سأتى بعض ذلك قال  
 المصنف في الايضاح  
 وليس المعنى بكثرة  
 الاستعمال في ذلك وفي مثله  
 انهم تكلموا على الاسلم ثم  
 خففوه لان ذلك يستلزم  
 وجوده في كلامهم وليس  
 كذلك وانما المعنى انهم  
 علموا انه يكثر استعماله  
 ففعلوا ذلك به من اول  
 امره ان قلنا انهم  
 الواضعون باسئلاهم  
 وان قلنا ان الواضع هو الله  
 تعالى فالامر واضح (قوله)  
 فنسبوه جزءا للجملة اى  
 الفعل والفاعل مقدران  
 قيل هذا انما يتم على قول  
 من قال المستكن محذوف  
 واما على ما حققناه ليس  
 بصوت ولا لفظ فلا يصح  
 القول بتقدير الفاعل هنا  
 وليس مما يلتفت اليه  
 لضرورة ان تقدير ادعو  
 كلام بالاتفاق والاطلاق  
 المحذوف على المستكن او  
 عدم اطلاق امر آخر لا  
 لعلق له بهذا المقام (قوله)  
 وعند البرد حرف النداء

اليان عن اليان (فلا يقال عندي الراقد خلا) ولا عندي الرطل زيتا ولا عندي المن  
عسلو في القاموس الراقد الدن الكبير والطويل الاسفل يصعب داخله بالقار وفي  
الاساس ميكال معروف لاهل مصر يأخذ أربعة وعشرين صاعا والتفسير الاول مناسب  
لقوله خلا لان مادة الناس ان يصيغوا الدن بالقار ويجعلوا فيه الحبل (يفرد) مبنى للمفعول  
(اي التميز) المفرد ههنا ما يقابل المثنى المجموع والاضافة ايضا (وان كان) الواو للحال وان  
للوصل والجملة حال اي حال كون (الاسم التام مثنى او مجموعا) يعني لا يطابق التميز ما انتصب  
عنه بل يكون مفردا سواء كان الاسم التام مفردا ايضا او مثنى او مجموعا (ان كان) (اي التميز)  
الذي يجب افراده (جنسا) قوله ان كان شرط جزاؤه اما قوله يفرد ان كان يجوز تقديم  
الجزاء على الشرط او يكون الجزاء محذوفاً بقريته قوله يفرد فالعنى ان كان التميز جنسا  
يفرد (وهو) اي الجنس (ما تشابه اجزاؤه) المتكثرة والمتفرقة يعني المراد به ههنا ما اذا  
اجتمع يكون واحدا واذا انقسم تشابه اقسامه ويكون متعدد فان الماء مثلا واحدا اذا  
اجتمع في مكان وظرف ومتعدد اذا انقسم في امكنة شتى (ويقع) ذلك الجنس حال كونه  
(مجردا عن التاء) التي تدل على الوحدة كماء ثمرة ونخلة فان ما كان مع التاء لا يقع على  
الكثير (على القليل) متعلق بقوله يقع (والكثير) باعتبار الحقيقة والمراد الكثير في مكان  
واحد او في امكنة شتى (فلا حاجة الى تنبيهه) اي الى جعل التميز مثنى اذا كان الاسم التام  
مثنى نحو عندي رطلا خلا (وجمعه) اي لا حاجة ايضا الى جعل التميز جمعا عند كون الضمير  
جمعا نحو عندي اربطال خلا لان المقصود يحصل بالافراد والتنبيه والجمع قيد زائد على  
المقصود فلا يذهب اليه من غير ضرورة مع ان الاختصار مطلوب في الكلام (كلاما والقر  
والزيت والضرب) مثل عشرون ضربا وخمسون ضربا والتمر والزيت والحل والدبس  
الى غير ذلك من الاجناس التي تكون متشابهة الاجزاء (بخلاف رجل وفرس) فان كل  
واحد منهما لا تشابه اجزاؤه ولا يقع على الكثير سواء كان مجتمعاً في مكان او في امكنة بل  
يقع على الواحد الغير المعين ولذا كان نكرة (الا ان يقصد) مبنى للمفعول (الانواع) نائبه  
والاستثناء مفرغ اي يفرد التميز ولا يطابق الاسم التام في الافراد والتنبيه والجمع ان كان  
جنسا متشابه الاجزاء في جميع الاوقات والوقت ان يقصد الانواع فعينته يكون التميز  
مطابقا للاسم التام فينفي ان كان الاسم التام مثنى ويجمع ان كان جمعا (اي ما فوق النوع  
الواحد) وفي الهندي وانما كفي بذكر الجمع لانه لما جاز الجمع فالتنبيه اولى والمراد بالجمع  
الجمع اللغوي وهو ما فوق الواحد فيتناول التنبيه ايضا انتهى والشارح الفاضل اختار  
الثاني (في شمل) قوله الانواع (المثنى ايضا) اي كما يشمل الجمع بصيغته يشمل المبنى بدلالته  
(لانه) اذا قصد بالجنس ما فوق النوع الواحد (لا يدل لفظ الجنس عليها) اي على الانواع  
يعني على ما قصد من التنبيه والجمع حال كون لفظ الجنس (مفردا قاذما يدل ) فلا بد من

قام مقام احد جزئي الجملة  
قبل لا يعني ان الحرف لا  
يقوم مقام الفعل في اعادة  
معناه حتى يستغن عن  
تقديره فهو انما يقوم مقامه  
في العمل فلا بد ان يكون  
القدر عنده جزءا للجملة  
وليس بسديد فان معنى  
كون الشيء سادسا لآخر  
انه يؤدي مؤداه مطلقا فلا  
يجوز تقديره معه قط ولو  
جاز كون شيء سادسا  
شيء آخر لافادته بعض ما  
يفيده ولزوم تقديره  
لافادة الباى لتعين مكس  
ما دعاه اظهروا ان حرف  
التداء يفيد معنى ادعو  
وعدم جواز ان يعمل  
الحرف عمل الفعل بحسب  
الظاهر والحقيقة ولذلك  
وجب الحذف والتقدير  
على المذهب الراجح مع ان  
المضبوط من مذهب المبرد  
ذلك ولو ادعى عدم تقدير  
الفاعل ايضا لما جاز قال  
الرضى وليس المنادى  
احد جزئي الجملة فعند  
سيبويه جزء الجملة  
اي الفعل والفاعل مقدر  
ان وعند المبرد حرف  
التداء سد مسد احد جزئي  
الجملة والفاعل مقدر ولا  
مانع من دعوى سده  
سد هذا كلامه (قوله)  
وعند ابى على احد جزئها  
اسم الفعل والاخر ضمير  
مستتر فيه او رد عليه ان  
اسم الفعل لا يضر فيه  
التكلم ونقض باب معنى  
الضمير وثقب بانه صوت  
لا اسم فعل وان اسم الفعل

ان يثني) عند النوعين ( او يجمع ) اذا قصد الانواع ( قيل ) اى اعترض على هذا الاستثناء بان يقال ( وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء ) بقوله الا ان يقصد الانواع الباء داخلة على المقصور لان الاستثناء مقصور على قصد الانواع حيث لا يجاوز الى قصد المرات ( نظر ) اى فى هذا التخصيص نظر فكان على المصنف ان يقول الا ان يقصد الانواع او المرات لانه كما جاز ان يقال ( طاب زيد جلستين ) بكسر الجيم ( للنوع ) وطاب زيد جلسات بالكسر ( جاز ايضا ان يقال طاب زيد جلستين ) و جلسات بفتح الجيم ( للعدد ) كما جاز ان تقول عشرين ضربات بالكسر للنوع كذلك جاز ان تقول ثلاثون ضربات بفتح الهمزة ( ويمكن ان يجاب عنه ) اى عن هذا الاعتراض ( بان المراد ) اى بان مراد المصنف ( بالانواع حصص الجنس ) اى ما يحتمل اليه الجنس لان الجنس المرات كما يحتمل الانواع فكأنه قال الا ان يقصد حصص الجنس فهم هذا الجواب من قول المصنف ان كان جنسا ( سواء كانت ) تلك الحصص ( بالخصوصيات الكلية ) كافي الانواع ( او الشخصية ) كافي المرات والاعداد فيدخل فى الاستثناء المرات كما يدخل الانواع ( ويجمع ) مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع الى التمييز واليه اشار الشارح بقوله ( اى يورد التمييز على ما فوق الواحد ) فيشمل المتى ايضا لان المراد بالجمع معناه اللغوى ( جوازا ) تمييز لا وجوبا لانه يجوز فيه ان لا يراد بالجمع ( حيث لم يقصد ) به ( الواحد ) نائب لان يقصد مبنى للمفعول ( فى غيره ) ( اى فى غير الجنس ) يعنى ان لم يكن التمييز جنسا بحيث تشابه اجزائه طابق ما قصد مفردا كان او متى او مجموعا كقولك مثله رجلا ورجلين ومثله رجلا كذا فى الرضى ( نحو عندي عدل ) بكسر العين وسكون الدال المهملتين نصف الحمل ثوبا لان الثوب ليس جنسا بحيث تشابه اجزائه فعند قصد الافراد يفرد وعند قصد التثنية يثنى ( نحو عندي عدل ) ( ثوبين او ) عند قصد الجمع يجمع ( نحو عندي عدل ) ( اثوابا ) الثوب فى اللغة الرجوع يقال تاب ثوب اذا رجع سميت العروض به لانه يرجع اليها كل حين وزمان فيكون الثوب بمعنى الرجوع اليه كذا فى الصحاح ثم اشار بكلمة ( ثم ) الى ان الحكم متفاوت بين المعطوف والمعطوف عليه لان الحكم فى الاول متعلق بالتمييز والثانى بالتمييز يعنى بعدما علمت حكم المميز فاعلم انه ( ان كان ) ( اى المفرد المقدار ) اى فاعلم ان المفرد المقدار يتقسم من حيث المتمم الى قسمين لانه اما لازم او غير لازم والثانى ما كان ( تاما ) ( ثوبين او ثوبون التثنية ) على سبيل منع الخلط والجمع فعلى هذا تكون كان ناقصة ( او المعنى ) عطف على مقدراى فالمعنى هذا والمعنى ( ان وجد التمييز ) فعلى هذا تكون كان تامة والضمير للتمييز وعلى الاول للمفرد فيكون الجار والمجرور حالا واليه اشار الشارح بقوله ( ملتبسا بتوين المفردا و بالتون التى للتثنية ) فالاول انصب للمقام فلذا اقدمه ولما كان فى الثانى نوع ابهام بينه وعلله بقوله ( فانه لما تم الاسم ) المفرد ( بهما ) اى

لا يكون على حرف واحد ومن حروف النداء الهمزة واورده عليه وعلى مذهب سيبويه انه لم يكن المنادى جزء الكلام لثم الكلام بدون المنادى مع انه لا يفيد يا وحده واجيب بانه قد يعرض للجملة ما يخرجها عن الاستقلال كافي الشرط والضم وهذا لا يتم ما لم يبين ما عرض هنا بل الجواب على مذهب سيبويه ان الكلام بدون المنادى وانما لا يفيد حرف النداء بدون المنادى لانه متعلق حرف النداء والحرف لا يفيد بدون متعلقه وعلى مذهب ابي على انه استعمال الجملة هنا الطالب اقبال زيد فهى مجزئها بمنزلة فعل اقبل والمنادى بمنزلة الفاعل فلا يتم الجملة بالنظر الى ما هو المقصود بدون المنادى وتفصيل الكلام ان القول يكون المنادى مفعولا باسم فعل على ان يكون حرف النداء اسما افعال وادبو جوه احدها انه لا يستقيم ان يكون هذه الكلمات اسما افعال لان اسما الافعال لا بد لها من مرفوع ولا مرفوع ههنا فان زعم زاعم ان الفاعل مضمرة فيها مثله فى رويدوا وشباهه فقير مستقيم لانها لا تخلو اما ان تكون المتكلم او مخاطب او غائب لا جائر ان يكون لغائب اذ لم تقدم له ذكر وليس المعنى ايضا عليه ولا جائر ان يكون المتكلم لان

بأحدهما أما بالتونين أو بنون التثنية لأنه لا يجوز الجمع بينهما (أقضى التمييز) هذا إذا كان فيه  
إيهام أما إذا لم يكن فيه إيهام فلا يقتضى مثل زيد وزيدان (جازت الإضافة) جواب إن كان  
(أى) (جازت) (إضافة المفرد المقدار) التام بأحدهما (إلى التمييز) إلى مميزه (إضافة بيانية) لأن  
المضاف إليه جنس المضاف لما سيجي أن المضاف إليه إذا كان جنس المضاف تكون الإضافة  
بيانية مثل خاتم فضة (بإسقاط) متعلق بقوله الإضافة (التونين ونون التثنية) بسبب الإضافة  
لأنهما دليل الانفصال وهى دليل الاتصال فلا يجتمعان فيسقطان عند الإضافة (جواز  
شائما) يعنى جواز إضافة المفرد المقدار التام بأحدهما شائع لا نادر (كثيرا) يعنى حواز  
الإضافة كثير فى كل مثال من أمثلة النوعين بحيث لا يختص بمثال دون مثال (لحصول الغرض)  
من إيراد التمييز (وهو) أى الغرض (رفع الإيهام) الذى كان فى المفرد المقدار التام بأحدهما  
(بذلك) متعلق بالحصول أى بإضافة المفرد إلى المميز والتذكير باعتبار خفض كما يحصل  
باعتبار النصب ملابس (مع) زيادة (التخفيف) بحذف التونين ونون التثنية (نحو رطل زيت)  
بالإضافة مكان رطل زيتا بالنصب (ومنو اسمن) بالإضافة أيضا مكان متوان سمنوا والاول  
لما كان تاما بالإضافة أو بنون الجمع على سبيل من الخلو بينه بقوله (والا) معطوف  
على قوله وإن كان (أى وإن لم يكن) المفرد المقدار تاما (بتونين أو بنون التثنية) وذلك (بأن  
يكون) المفرد المقدار تاما (بنون الجمع أو الإضافة) التى لا يتعرف المضاف بها لأنه إن  
تعرف بها لا يقتضى التمييز لعدم احتياجه إليه مثل غلام زيد (فلا) (تجوز الإضافة) أى إضافة  
المفرد المقدار التام بأحدهما لشيء من الأشياء (الابقرة فى نون الجمع) أى فيما هم بنون الجمع فانه  
تجوز اضافته إلى مميزه وإن قل (نحو عندى عشر و درهم) فى عشرون درهما (أما) عدم  
جوازه (فى الإضافة) أى فيما هم بالإضافة (فللا يلزم إضافة المضاف) لأنه لا يخلو ما  
إن يضاف مع بقاء المضاف إليه أو مع حذفه أما الاول فلأن الإضافة مع وجود المضاف  
إليه محال إذ لا يضاف إلى اسمين بلا حرف عطف وأما الثانى فلأنه إن أضيف مع  
حذف المضاف إليه فسد المعنى فلهذا إن ماتم بالإضافة لا تجوز اضافته (وأما) عدم  
الجواز (فى) ماتم (بنون الجمع) فلأنه لا يخلو ما ببقاء النون أو بحذفها أما الاول فلأنه  
لا تجوز إضافة مع بقاء النون لأنها شبيهة بنون الجمع فلا يجوز بقاؤها مع الإضافة وأما  
الثانى (فلأنه) (جاز أن يضاف) ماتم بنون الجمع (إلى غير المميز) يعنى إلى ما ليس بمميز  
(نحو عشريك) لأن الكاف فيه ليس بمميز له لأنه معرفة والتمييز يجب أن يكون نكرة  
(وعشرى رمضان) إن أريد عشرون يوما من رمضان واحد لا يجوز أن يكون  
رمضان مميزا له لأنه حينئذ يكون معرفة فيصلح أن يكون مثالا لما نحن فيه وأما إن  
أريد عشرون رمضان تاما باعتبار ماضى عشرين سنة يكون تميزا فلا يكون مثالا لما نحن  
فيه ونظر الشارح إلى الاول ولهذا أورد مثالا (بالاتفاق) متعلق بمجاز (لكثرة الحاجة

ضمير التكلم لا يكون مستر  
في أسماء الأفعال ولا جائر  
أن يكون المخاطب لأنه ليس  
الغنى عليه إذ لم يرد أن  
المخاطب هو الداعى وإنما  
المراد أنه المدعو فلا يستقيم  
أن يكون فاعلا مع كونه  
واقعا عليه الفعل والثانى أن  
أسماء الأفعال ليس فيها  
ما هو أقل من حرفين  
وهذه الحروف من جملتها  
الهمزة وهى حرف واحد  
وإذا بطل أن يكون الهمزة  
اسم الفعل بطل البواقي إذا  
لأقائل بالفرق والثالث أنه  
لو كان اسم فعل تم من دون  
النادى لكنه جملة واجب  
عن الاول أن اسم كل فعل  
يجرى مجرى ذلك الفعل  
فى كون فاعله ظاهرا أو  
مضمرا غائبا أو متكلما أو  
مخاطبا وإذا كان أداة  
النداء بمعنى فعل التكلم  
استقر فيه ضميره فيكون كما  
قال بعضهم أف بمعنى اتضجر  
أو تضجرت وفى أو بمعنى  
أتوجع أو توجعت  
وعن الثانى بأنها خالفت  
أخواتها لكثرة استعمال  
النداء فجوز فى أداته ما لا  
يجوز فى غيرها الأثرى  
إلى الترخيم وعن الثالث  
بأنه قد تعرض للجملة ما لا  
يستقل كلاما كالجملة  
القسمية والشرطية  
والنداء لا بد له من نادى  
قد ظهر لك قصور القائل  
فى مواضع وما ذكره من  
عند نفسه فاسد فان القول  
بكون الكلام تاما بدون  
النادى مع القول بأنه لا

اليه) اى لكثرة الاحتياج الى ذكر غير المميز لان الغير اما صاحب العشرين حقيقة  
 كالمثال الاول او حكما كالمثال الثانى (فلو اضيف ايضا) اى كما اضيف الى غير المميز (الى  
 المميز ايضا) لزم الالتباس فى بعض الصور (اى التباس ما ليس بمميز بالمميز (لانه لا يعلم مثلا  
 عند اضافة عشرين الى رمضان (وقيل عشر ورمضان بالاضافة (انه) اى المتكلم بهذا  
 الكلام ( اراده عشرين ورمضان ) بلا اضافة فيكون رمضان تميزا فيكون المعنى  
 بالفارسية ويست رمضان ازال يست ازاله سال يك رمضان دريست سال يست  
 رمضان شوده الا انه يجب ان يقال رمضان بالتونين للتكثير لان التميز يجب ان يكون منكرا  
 (او) انه (اراد اليوم العشرين من رمضان) فلا يكون حينئذ رمضان تميزا بل اضيف  
 العشرين الى غير المميز مثل عشروك وستوك فيكون المعنى بالفارسية ويست روزى  
 ازيك رمضان شود (فلا يضاف) ماتم بتون الجمع (فى غير صورة الالتباس ايضا) اى  
 كالا يضاف فى صورة الالتباس (الا) اذا اضيف ملاسا (على قلة ليكون الباب) اى  
 باب ماتم بتون الجمع ( اقرب الى الاطراد ) فى عدم الاضافة اقول ههنا ثلاث صور  
 احدها جائزة بالاخلاق وهى ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك وستيك كما مر  
 وثانيتها جائزة على قلة وهى ان يضاف الى المميز ولكن لا يلزم الالتباس نحو عشرو درهم  
 وثالثها عدم الجواز للالتباس وهى ما يصلح ان يكون تميزا او غير تميز مثل عشرون  
 رمضان (وعن غير مقدار) (عطف) خبر مبتدأ محذوف تقديره قوله من غير مقدار  
 عطف (على عن مفرد غير مقدار) قليلا اى ما لا يعرف قدرا شئ به ولا يبين ( اى  
 ما ليس بعدد) مثل عشرين (ولا وزن) مثل رطل ومنوان (ولا ذراع) مثل ذراع ثوبا  
 ( ولا كيل) مثل قفيزان و فقير (ولا مقياس) مثل لى مثله عسلا وفى الرضى وغير المقدار  
 كل فرع حصله بالتفريع اسم خاص يده اصله للبيان ويكون ذلك الفرع مما يصح اطلاق  
 الاصل عليه نحو خاتم حديد او باب ساجاو ثوب خزاوان لم يتغير تسمية البعض بالتبويض  
 نحو قطعة ذهب و قليل فضة لم يحجز انتصاب الثانى على التميز الى هنا كلامه ( نحو خاتم  
 حديد) (فان الخاتم) مفرد غير مقدار بحيث لا يعرف به قدر الشئ ولا يبين (مبهم باعتبار  
 الجنس) اى باعتبار الذات والاصل لانه لا يعلم من اى جنس اتخذ من حديد  
 او فضة او ذهب او غير ذلك ( تام بالتونين ) هنا سواء تم بها او بتون التثنية مثل خاتمان  
 او بالاضافة نحو خاتم زيد مفردا كان او جمعا مثل خواتيم فانه تام بالتونين ايضا (فاقضى  
 تميزا) يرفع الابهام عنه لابهامه فصبه لما سبق ان الاسم التام يشبه الفعل التام بفاعله  
 والتميز الاتى بعده يشبه المفعول فانتصاب التمييز للتشبيه بالمفعول (والخفض) (اى خفض  
 التميز) فيه اشارة الى ان اللام فى الخفض عوض عن المضاف اليه او من غناه (بالاضافة) متعلق  
 بالخفض (غير المقدار اليه) اى الى التميز (أكثر) من نصبه (استمالا) اى انجرار التميز

بقيد بدونه متافضان  
 وكذلك جعل النادى  
 النادى غزلة الفاعل فانه  
 يتا فى تمامية ما قبله ثم اهل  
 ان ما ذهب اليه البعض  
 من ان الحرف مع النادى  
 نفسه اسفل كلاما وليست  
 اسماء افعال ولا فعل يقدر  
 فليس يستقيم لانه قد علم  
 ان الكلام عبارة عن كلمتين  
 استندا احدهما الى الاخرى  
 وعلم ايضا ان الحرف لا  
 يستند ولا يستند اليه فها تين  
 القدمتين علم ان الحرف  
 والاسم لا ينظم منهما كلام  
 (قوله) ولطلب الاختصار  
 فى بيان النصب قبل لا ينجى  
 انه لو قال ويخفض بلام  
 الاستفائة ويفتح بالقها  
 وينصب المضاف وشبهه  
 والتركبة الغير المينة وينى  
 على ما يرفع به ما سواها  
 لكان الاختصار فى بيان  
 البناء على ما يرفع به فلا بد  
 من ترجيح طلب  
 الاختصار فى بيان النصب  
 على طلب الاختصار فى  
 بيان البناء حتى تم نكتة  
 تقديم ما عدا النصب عليه  
 ويمكن ترجيعه بان  
 الاختصار فيه لكثرة اولى  
 من الاختصار لهما هو الال  
 منه ولا وجه لتضييف هذا  
 الجواب الدافع لذلك الوهم  
 فانه ظاهر من كلامه قدس  
 سره حيث لم يكتف بقوله  
 وطلب الاختصار بل  
 قيده بذلك بعد بيان كثرته  
 وقلة ما عداه (قوله)  
 او الفعل مستند الى الجار  
 والجرور فيكون هو



عليه ويكون مجموع  
المطوف والمطوف عليه  
اسماكيا اما علمنا نحويا  
زيد او عمر او اذا جعل علما  
واسم جنس نحويا ثلاثة  
وثلاثين رجلا فان ثلاثة  
وثلاثين اسم لعدد مخصوص  
كاربعة عشر واما الثاني  
فكان المنادى الموصوف  
بالجملة والظرف فانه لا بد  
وان يحمل من فناء  
الموصوف لامن وصف  
المنادى والالزم وصف  
المعرفة بالجملة والظرف  
وهو لا يجوز بخلاف اسم لا  
فانه لو جعل من وصف المنى  
لامن فنى او صوف لم يلزم  
وصف المعرفة بالجملة هذا  
فاعرف ان شبه المضاف في  
باب المنادى المنادى العامل  
فيما بعده والمطوف عليه  
الذى مع المطوف اسم  
لشيء والموصوف بجملة او  
طرف وفي باب الاول  
لان فقط ولا يخفى عليك ان  
ما نفي به قدس سره في  
تفسير شبه المضاف هو  
القول المتفق عليه قال المص  
في الترح وهو كل اسمين  
الاول منهما مرتبط بالثاني  
ولا احتمال لشيء سوى  
الارتباط المعنوي وعليه  
قول الرضى ومنون  
بالمضارع للمضاف اسما  
يحيى بعده شيء من تمامه  
وما وجه القائل من ان معنى  
قوله هذا هم من ان يكون  
بحسب المعنى او بحسب  
الاضطرار النحوى  
الشارح منها حيث انصرف  
على احد هذين فلزمه عدم

يعنى اخرج كلامه على خلاف مقتضى الظاهر (تنبيهها) علة لقال لكونه بمعنى اخرج  
(على ان مقابلة ما في هذا القسم) اى في القسم الثانى (للمفرد المذكور في القسم الاول  
انما هي) اى ليس تلك المقابلة الا (لمجرد النسبة) اى لمجرد كون الابهام في النسبة (لا غير)  
فان الابهام الذى يقتضى التمييز في القسم الاول ليس الا في ظرف النسبة فقط بحيث  
لا يسرى الى النسبة مثل عندى رطل زيتان لان الابهام في الرطل فقط وهو لا يستلزم  
ابهام النسبة لكونه مذكورا في القسم الثانى وان كان الابهام ايضا في الطرف الا انه لم يكن  
مذكورا بل كان مقدرا استلزم ابهام النسبة فصار كأن الابهام في النسبة فقط بلا ولا شعار  
هذه المقابلة اقصر على النسبة (في جملة) (اى) يرفع الابهام عن ذات مقدرة في (نسبة  
كائنة في جملة) اشار الى ان الظرف مستقر وصفة النسبة (او ماضاهاها) (اى ماشاهاها)  
اى الذى شابه الجملة في كونه محتاجا الى ما اسند اليه (عطف على جملة) اى القسم الثانى يرفع  
الابهام عن ذات مقدرة في نسبة كائنة في شبه الجملة (وهو) اى ما يشبه الجملة اما (اسم الفاعل  
نحو الحوض ممتلى ماء) فالابهام في نسبة الامتلاء الى الضمير المستكن في ممتلى لاني نسبة الى  
الحوض وكذا البيت مشتعل نارا (او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيوننا) تمييز عن نسبة  
التفجير اما ما سكن فيه (او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهها) فوجهها تمييز عن نسبة  
حسن الى ما سكن فيه (او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا) فان ابا تمييز عن نسبة افضل الى  
الضمير المستكن فيه الرجوع الى زيد (او المصدر نحو اعجبنى طيبها) فان ابا تمييز عن نسبة  
الطيب الى الضمير البارز الذى هو فاعل المصدر سواء كان في محل الرفع او في محل الجر  
(وكذلك) اى كان التمييز عن هذه الاشياء تمييز عما يشبه الجملة كذلك (كل ما فيه معنى الفعل)  
اى كل اسم او حرف استفيد منه معنى الفعل اذا كان مبهما ينصب تمييزه (نحو حبك زيد  
رجلا) اى يكفيك زيد فارسا اى استغيت زيدا فارسا ويكون في الاول في حكم الفاعل  
ولذلك صار فاعلا في قولك يكفيك زيد فلا وجه لقول من قال والاولى حبك رجلا زيد  
بتقديم التمييز وعلة بقوله لان حبك زيد جملة وشبهها حبك فالممثل به هو التمييز من  
حبك لامن حبك زيد ولما فرغ من بيان بعض محال التمييز في القسم الثانى اراد ان يوضح  
ذلك البعض بالمثل على ترتيب اللف فقال (نحو طاب زيد نفسا) هذا (مثال للجملة) لان  
طاب مع فاعله الذى هو زيد يكون جملة لا محالة (والتمييز) الذى هو نفس (فيه) اى في المثال  
المذكور (خاص بالتناسب عنه) وهو زيد فالمراد بالرفس ايضا زيد لا غير فنفسا تمييز عن الذات  
المقدرة التى هي الشئ المنسوب اليه طاب فاذا اظهرت صار زيد مضافا اليه لشيء لما لم يعلم  
ما هو ولزم تفسيره فشر بقولنا نفسا فقيل شئ زيد نفسا فحذف ذلك الشئ اختصارا واوقف  
زيد مقامه فقيل طاب زيد نفسا (وزيد طيب ابا) هذا (مثال لما يشبه الجملة) لان لفظ طيب  
صفة مشبهة وفاعله مستكن فيها وهى مع فاعله لا تكون جملة لما سبق الا انها تشبهها (والتمييز)

يبنى ابا (فيه) اى فى هذا المثال (يصلح ان يكون لما انتصب عنه) وههنا ما انتصب عنه زيد  
فيكون الاب زيدا فيكون نسبة الطيب الى زيد حقيقة ويترجم حينئذ خوش زيدا ازان  
روى كه پدرست (و) يصلح ايضا ان يكون (متعلق) بفتح اللام اى متعلق زيد يعنى ابوه  
فيكون زيد متعلقا به فيكون حينئذ نسبة الطيب الى زيد مجازا بعلaque الجزئية لان الطيب فى  
الحقيقة وصف الاب ويترجم خوش زيد ازان روى كه از پدرست (وحيث) علة لقوله  
فهذان الخ (لا فرق فى التميز) بين الجملة وماضاها (فى كون الابهام فى النسبة والتميز  
يرفع الابهام عنها) (فهذان المثالان) اعنى طاب زيد نفسا وزيد طيب با (فى قوة اربعة امثلة)  
باعتبار ان ماهو تميز للاول يكون تميز للثانى ايضا و ماهو تميز للثانى يكون تميز للاول  
حيث لا فرق بينهما (فكأنه قال) المص (طاب زيد) نفسا و ابا (وزيد طيب نفسا و ابا لقوله)  
(وابوة و دار او علما) (عطف على نفسا و ابا) اى عليهما (بحسب المعنى) اما بحسب اللفظ  
فهو معطوف اما على الاول اعنى نفسا لكونه اصلا لان المثال الثانى معطوف على المثال  
الاول واطعلى المثال الثانى لقربه و هذار دعى الهندي حيث قال وخص مثال الفرع  
بذلك ليستدل به على ذلك فى الاصل (فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص  
بالاخير) كما قال الهندي اذا كان الامر كذلك (فهو) اى المصنف (بحسب الحقيقة) ونفس  
الامر (او رد لكل من التميز الواقع فى الجملة او ماضاها خمسة امثلة) يعنى او رد المصنف  
للتميز الواقع فى الجملة خمسة امثلة وللتميز الواقع فى ماضاها خمسة امثلة ايضا ولما ورد انه  
ليس من دأب المصنف ان يورد لكل قاعدة مثالين فكيف او ردها المكل منها خمسة امثلة  
اراد الشارح رده و التميز بين الامثلة حتى لا يكون فيها تكون تكرار فقال (فالتنفس عين) لانه  
قائم بنفسه (غير اضافى) لانه ليس من الامور الاضافية حيث يتعلق معنى بلا احتياج الى  
شئ (خاص بالمنتصب عنه و الدار عين) لانه قائم بذاته (غير اضافى) لان تعقل معنى لا يحتاج  
الى شئ (فهو) اى الدار قالت ذكرا اما باعتبار كونه تميز او باعتبار لفظه (متعلق) بكسر اللام  
لان الدار متعلق لاحد احبها (بالمنتصب عنه) فيكون نسبة طاب الى زيد مجازا بعلaque المالكية  
(والاب عين) لانه قائم بنفسه (اضافى) لان تعقل معنى يحتاج الى تعقل معنى آخر لان معنى  
الاب حيوان خلق من مائه حيوان آخر من نوعه (محمّل لهما) اى يحتمل ان يكون  
بالمنتصب عنه وان يكون متعلقا ايضا مرتبطة او الابوة عرض اضافى لانها لا تقوم بنفسها  
بل تقوم بالاب ولان تعقل معناها يحتاج الى تعقل معنى الاب لان معناها صفة تقوم مع شخص  
خلق من مائه شخص آخر من نوعه (والعلم) ايضا عرض لا يوجد نفسه بل انما يوجد بغيره  
وهو العالم (غير اضافى) لان تعقل معنى لا يحتاج الى غيره لان معنى العلم الوضوح  
والانكشاف (وكل) واحد (منهما) اى من الابوة والعلم (متعلق بالمنتصب عنه) ويرفع  
الابهام عنه ويكون الاسناد الى زيد مجازا بعلaque الجزئية والمحلية لان كل واحد منهما صفة

الانضباط الكلام وعدم  
الرجوع الى محصل يوجب  
كون الموصوف بجملة او  
طرف شبه مضاف فى باب  
الداء دون باب لا والى  
محصل يوجب كون  
الموصوف بجملة او طرف  
شبه مضاف هنا دون  
الموصوف بالمفرد ليس  
بشديد اما اولافان عبارة  
الرضى لا تقبل التعميم  
والصرف عن الظاهر لا  
صرحوا من ان كون  
الموصوف من الوصف شبه  
مضاف انما هو لمحصل  
الوصف فى معنى التبع  
فهو من حيث المعنى جزء  
منه وما ليس بحسب المعنى  
كالجزء من النوع لم يجوز  
واكونه معه من قبيل شبه  
المضاف بل حصر واذلك  
فيما هو معلول للاول نحو  
طالما جلا ويا حسنا وجهه  
ويا خيرا من زيد وفى  
الوصف والمطوف  
عطف النسق على ان يكون  
المطوف مع المطوف  
عليه اسمائى واحد نحو  
يا ثلاثة وثلاثين لان  
الجموع اسم لعدد معين  
وكذلك اذا كان علما  
لشخص واحد و قالوا  
يجوز ذلك فى سائر التوابع  
اما فى البذل والمطوف غير  
عطف النسق فلانها  
كالمستل لا يتوقف معنى  
التبوع على معنى منها فلا  
يكونان كتبة النادى  
واما عطف اليان  
او التاكيد فلانها ليسا  
فى معنى التبوع كالوصف



تقتضي موصوفاً والمذكور اولى بالموصوفية ولذا اختصا بالمتصّب عنه (او في اضافة)  
 (عطف على قوله في جملة) لكونها اصلا في المعطوف عليه (او) عطف على  
 قوله (ما ضاهاها) لقربه باعادة الجار وانما اعاده لبعد المعطوف عليه وفصل  
 كثير بينهما (مثل اعجبنى طيبة) (نفسا نفسا تميز عن النسبة الاضافية لان  
 الضمير يجب ان يكون مضافا اليه وتركه) ولم يورده مع انه اورد سائر الامثلة  
 (لانه) اي نفسا (اظهر التمييز) لانه غير اضافي خاص بالمتصّب عنه فقط دون  
 غيره من الامثلة (ولا خفاء به) اي فيه اي في كونه تميزا وهو لم يورد الا ما في كونه تميزا خفاء  
 (و) (ابا وبوة دارا علما) (اورد هذه الامثلة) ولم يترك واحدا منها ولا كلها ليكون  
 التمييز الذي يرفع الابهام عن النسبة الاضافية (على وفق ماسبق) لثلاثتهم انها لا  
 تجوز ان تكون تمييزا عن هذه النسبة وتختص بالنسبتين الاوليين (وزاد عليه قوله) (ولله  
 دره فارسا) (اشاره الى ان التمييز قد يكون صفة مشتقة) قيد الصفة بالمشتقة لانه قد لا  
 تكون مشتقة كالا بوة والعلم يعني ان الاصل في التمييز ان يكون اسم جنس يدل على الذات او  
 يقوم بها ولا يكون مشتقا لانه يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة فلا بد ان  
 يدل على الذات حتى يرفع الابهام عنها كالزيت والدرهم وما في حكمهما كالا بوة والعلم وقد  
 يكون صفة مشتقة باعتبار دلالتها على الذات (وايضا) اي كانه اشارة الى كونه التمييز صفة  
 مشتقة باعتبار دلالتها على الذات ايضا هو اشارة الى كون التمييز صفة مشتقة (لما اورد صاحب  
 المفصل) اي هذا القول وهو قوله لله دره فارسا (مثالا لتمييز المفرد) اي للتمييز من المفرد  
 بناء (على ان يكون الضمير) الغائب (فيه) اي في دره (مبهما) لعدم ان يكون له مرجع وتام  
 بالتثوين المقدري تقدير درشي (كضمير ربه رجلا) فانه مبهم تام بالتثوين المقدري فانتصب  
 التمييز عنه (ويكون) عطف على ان يكون (فارسا تميز عنه) اي عن الضمير (اراد) جواب لما  
 اي اراد المصنف (ان يبه على انه) اي فارسا (يصلح ان يكون تميزا عن نسبة) كما يصلح ان  
 يكون تميزا عن مفرد بناء (على ان يكون الضمير) المضاف اليه (معينا معلوما) بان عرف  
 المقصود من الضمير لرجوعه الى سابق معين كقولك جاءني زيد لله دره فارسا بل هذا  
 هو الاولى لان الاصل في الضمير ان يكون معلوما معينا (والابهام) لا (يكون) الا (في نسبة  
 الدار اليه) اي الى الضمير مثل اعجبنى طيبة ابا (والدار في الاصل اي في اللغة ما ينزل من  
 الضرع وهو) (البن وفيه) اي في البن (خير كثير للعرب) للمعوم ففعله لانه يدفع الجوع  
 والعطش وغيره اما ان يدفع الجوع فقط والعطش لا غير ولا ن معاشهم به فكان معظما مرغوبا  
 عندهم (فاريد به الخير) هذا اشارة الى المناسبة بين المقول عنه وهو البن والمقول اليه  
 وهو الخير وهي التفع واعلم ان الدر في الاصل بمعنى الادرار اي الاتزال يقال بالفارسية  
 ودر يخن بارالست ثم نقل منه الى البن لانه ينزل ايضا ودر يخن شيراست ثم نقل منه الى الخير

حتى يكو نامن حيث المعنى  
 كجزمه بل عطف البيان  
 يحى بعد تمام المتبوع لرفع  
 الابهام وكذا لتأكيد بعد  
 تمام المؤكد لرفع الاحتمال  
 والشمول والنسبة كيف  
 وقد ذهب الاندلسي وابن  
 يعيش الى ان المعطوف  
 عطف النسق اذا لم يكن  
 علما لا يكون شبه مضاف  
 لعدم كونه جزء بحسب  
 المعنى وقال الرضى ما اختار  
 غيرهما اولى الارتباط بعضه  
 ببعض من حيث المعنى كافي  
 اخبر من زيد بل اشد وما  
 ثانيا فلانه لا وجه  
 للاعتراض بعد الرجوع الى  
 محصل يوجب كون  
 الموصوف بمجمله او طرف  
 شبه تارة واخرى مفردا  
 وعدمه الى كون  
 الموصوف بهما شبه مضاف  
 دون الموصوف بالمفرد  
 فان هذا تعريف لشبه  
 المضاف من غير تعرض  
 لما صدق عليه كاجو شان  
 الحدود ولما لم يجز اجزاء  
 وصف كذا على المنادى  
 اعتبر جزء من المعنى فصار  
 مضارعا للمضاف بخلاف  
 باب لافانه يجوز ذلك فيه  
 فلا حاجة الى جعل مدخوله  
 الموصوف بالجملة او الطرف  
 شبه المضاف باعتبار كذا  
 واما حال الموصوف بالمفرد  
 في باب المنادى فقد نقل  
 الحسن والرضي عن الفراء  
 والكسائي انهما صرحا  
 بجواز ايراد كالمعين  
 لمجمله من المشبه بالمضاف  
 ومن ثم وجاز ايارا كيا

بعلاقة النفع (اي لله خير فارسا) وهذا كناية عن الفعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب  
فعله اليه تعالى قصدا للتعجب لان الله تعالى منشيء المعجائب وكل شيء عظيم يريدون التعجب  
فمنه فيسبون له تعالى ويضيفونه اليه فعنى دره فارسا ما اعجب فعله كذا في الرضى (والفارس  
اسم فاعل) على وزن فاعل (من الفراسة بالفتح) اى بفتح الفاء على وزن نظرافة (مصدر  
فرس بالضم) من باب ظرف (اي حذق) وبابه ضرب اى مهر وكل والكسرة فيه ايضا (بامر  
الحيل) بالفارسية ونيك شناس دركار اسب يعنى اسب شناس نيك اى كون يعنى فعله يكون  
فى الحيل من تفقه مرضه وجوده وقيمه لله اى طلبا لمرضات الله تعالى لا لغرض دنيوى (واما  
الفراسة بالكسر) اى بكسر الفاء من باب سهل (فن الفرس) والادراك والاذعان يقال  
تفرس اذا تفكر (ثم ان كان) اوردهم هنا اشارة الى ان المعطوف يغير المعطوف عليه لان  
البحث هنا كان عن التمييز من حيث انه يختص بالمتنصب عنه او يحتلها او يختص بالمتعلق  
ونمة كان البحث عن الذات المقدرة فى جملة او ما شابهها او اضافة (اي التمييز بعد ما لم يكن  
نصافى المتنصب عنه) اى بعد تمييز لم يكن مختصا لما انتصب عنه كالنفس قيد الشرط بهذا القيد  
لدفع ما اورده عليه بالنفس فى قوله طاب زيد نفسا فان التمييز فيه اسم يصح جملة لما انتصب عنه  
مع انه لا يصح جملة المتعلقة (اسما) لاصفة كالا بوة والعلم (يصح جملة) اى ذلك الاسم  
(لما انتصب عنه) احترزه عن الدار (والمراد بجمله له اطلاقه عليه) كالأب فانه اسم يصح  
اطلاقه مثل زيد اب (والتعبير به) اى بذلك الاسم (عنه) اى عما انتصب كاعبرنا من قولنا  
زيد اب فله شرطان احدهما ان يكون اسما لاصفة والثانى محبة اطلاقه عليه والتعبير عنه به  
الا ان يكون نصافى المتنصب عنه (جاز) جواب الشرط (ان يكون) (ذلك التمييز تارة) منصوب  
على الظرفية اى فى مرة والجمع تارات وتير كغيب ويحذف منه التاء يقال فعل تارا (له) (اى  
للمتنصب عنه) كزيد فى طاب زيد اباقا انتصب عنه هو مانسب اليه عامله هو الشيء المقدر  
وجعل زيد ما انتصاب عنه من باب المجاز لان التمييز لم ينتصب عنه الا انه لما كان سببا لنتصب  
عما انتصب عنه باعتبار نسبة الفعل اليه سمي منتصبا عنه مجازا كذا فى الهندى (بان يكون)  
الاب (تميزا يرفع الابهام عنه) اى عن زيد (و) (تارة) اخرى اى فى المرة الاخرى يكون  
(لمتعلقة) بفتح اللام اى لمتعلق زيد وذلك المتعلق هو الاب فيكون زيد متعلقا بالكسر له  
ويعلم ذلك (بان يكون) الاب (تميزا يرفع الابهام عن متعلقه) فحينئذ يكون الاسناد الى  
زيد امجازا بعلاقة الجزئية لان الطيب فى الحقيقة قائم بالاب (وذلك) اى كون التمييز  
تارة تميزا يرفع الابهام عما انتصب عنه وهو زيد وتارة عن متعلقه انما يعلم (بحسب القرائن  
والاحوال) يعنى ان دلت القرائن والاحوال على ان نسبة الطيب الى زيد حقيقة  
يكون الاب تميزا عنه وان دلت على ان نسبة الطيب اليه مجاز بعلاقة الجزئية يكون  
تمييزا عن متعلقه (مثل اباقى طاب زيد اباقا) اى الاب اسم (يصح ان يحمل عبارة عن

لمعين على حذف الموصوف  
ثم قال وفى كلام سيديوه  
ما يشعر بجوازه وفيه  
اشكال فانه يستلزم جواز  
لا رجلا راكبوا ولا قاتلا به  
واما ثالثا فلما سبق من جملة  
المنادى الموصوف باحد  
ذلك الامر من قبلها  
اعتبر فيه الثانى جزءا بحسب  
المعنى وقد عرفت (قوله  
وكونه) مثلها افرادا  
وتعريفاتى بذلك للتلايد  
المضاف والمضارع له  
والفرد المنكر قال الرضى  
واما بنى المفرد المعرفة  
لوقوعه موقع الكاف  
الاسمية المشابهة لفظا ومعنى  
لكاف الخطاب الحرفية  
وكونها مثلها افرادا  
وتعريفها ذلك لان يازيد  
بنزلة ادعوك وهذا الكاف  
ككاف ذلك لفظا ومعنى  
وانما قلنا ذلك لما تقرر ان  
الاسم لا يبنى الا لمشابهته  
الحرف او الفعل ولا يبنى  
لمشابهته الاسم النبنى  
والمضاف والمضارع له فكى  
ينالاهما ليسا كان لكاف  
افرادا ولم يبين المفرد المنكر  
لانه ليس مثلها تعريفا  
(قوله) وهى لام  
التخصيص قيل بل لام  
التعليل اى اغثنى لغتك  
ولا جرك وفى بالله اغثنى  
لغتك عزتك ولكرمك  
ولا يخفى ان ذلك معنى يرده  
صاحب الفطرة السليمة  
والصواب ما ذكره  
الشارح قدس سره قال  
الرضى هذه اللام المفتوحة  
يدخل المنادى اذا استغنى

زيد) بان يقال زيد اب (فجاز ان يكون) الاب (تارة) اى فى مرة واحدة (تميزا) يرفع الابهام (عن زيد) لوجود شرطه وهو كونه اسما يصح جعله لما انتصب عنه (اذا ازيد اسناد الطيب اليه) اى الى زيد (باعتبار انه) اى زيدا (ابو عمرو) فتح يكون اسناد الطيب الى زيد حقيقة لان الطيب فى الحقيقة قائم به يترجم بقولنا دوستر است زيد از ان روى كه او پدرست ، (وجاز ان يكون) الاب (تارة) فى مرة اخرى (تميزا) يرفع الابهام (عن متعلقه باعتبار ان) يكون (الطيب مسند الى متعلقه وهو) اى المتعلق (ابوه) فتح يكون اسناد الطيب الى زيد مجازا بملافة الجزئية لما سبق غير مرة لان الابن جزء ابيه وان كان منفصلا ويترجم «خوش است زيد از ان روى كه مرا زيد پدرست» (والا) عطف على قوله ان كان (اى وان لم يكن التميز بعد ما لم يكن) التميز (نصافى المتصّب عنه) اى خاصه لانه ان كان خاصه لا يجرى الحكم الاق على كالفنفس فانه خاص له ولا يحتمل ان يكون لمتعلقه ولا يخص له (اسما) بالنصب لانه خبر لقوله وان لم يكون (يصح جعله) صفة لقوله اسما (لما انصب عنه) لان التميز حيثما اسما لا يصح جعله له كالدار والعلم وما صفة كالا بوة (فهو) اى التميز على كلا التقديرين (لمتعلقه) اى لمتعلق ما انتصب عنه اللام ههنا مكسورة لان الابوة والعلم والدار كل واحد منه متعلق لما انتصب عنه لان الاولين وصفان لزيد والوصف يقتضى موصوفا والثالث ملكه لانه يقتضى مالكا والمذكور اولى بهما وهو زيد ههنا فتكون متعلقة لزيد فيكون اسناد الطيب اليه مجازا بملافة المحلية فى الاولين والمالكية فى الثالث (خاصة) اى خصت هذه الامثلة لمتعلق ما انتصب عنه خصوصا (نحو طاب زيد ابوة وعلماء ودارا فان هذه الاسماء) الدار والعلم والابوة (ليست نصافى المتصّب عنه) لانه ليست بذات المتصّب عنه يعنى لا تدل على ذاته حتى تكون نصافى كالفنفس لما مر انها تدل على ذاته فكانت نصافى الانسان وصف له والثالث ملك له (ولا يصح) ايضا (جعلها) اى جعل كل واحد منها (له) اى لما انتصب عنه (بالتغيير عنه بها) اذ لا يقال زيد علم بل يقال زيد ذو علم ولا يقال زيد ابوة بل يقال زيد متصف بالابوة ولا يقال زيد دار بل يقال زيد دار (فهى) اى هذه الاسماء مخصوصة (لمتعلق زيد وهو) اى ذلك المتعلق (الذات المقدرة) فى جملة طاب زيد (اعنى الشئ منسوب الى زيد) المعيار له فى الحقيقة والخارج تقديره طاب شئ منسوب الى زيد وذلك الشئ لما لم يعلم ما هو نزم تفسيره بقرينه ابوة وعلماء ودارا (فيطابق) (اى التميز) مطلقا (فيهما) اى فى الصورتين (اى فيما) اى فى صورة (جاز ان يكون) التميز فيها تميزا (لما انتصب عنه سواء كان) التميز (نصافى) وخاصه مثل طاب زيد نفسا (او) كان التميز (محملا له) بان يكون تميزا يرفع الابهام عنه (و) كان ايضا محتملا (لمتعلقه) بفتح اللام كالاب فى نحو طاب زيد ابا (وفيا) اى فى صورة (تعيين) ان يكون التميز خاصا فيها (لمتعلقه) بكسر اللام اى لمتعلق ما انتصب عنه كالابوة والعلم والدار فى قولك طاب زيد ابوة وعلماء ودارا (ما) موصولة او موصوفة (قصد) مبنى للمفعول اى

به نحو ما لله وهى لام التخصيص ادخلت علامة للاستفانة اخبرت من بين الحروف لناسبة معناها المعناه اذا المستفان مخصوص من بين امثاله بالدعاء (قوله) كان المهتد اسم فاعل يستثبت بالمهد اسم مفعول قيل فيه انه يابى عن هذا التوجيه ان المتكلم بهذا النداء فى حضور المهتد والمتصّب منه وانه لا معنى للاستفانة بشئ ليحضر فينقم منه لانه لا ينصور الاغاة منه فالوجه ان يقال يستثبت بالمهد لتغيير حاله وترك ما يوجب قتله او ضربه فيثبت المهتد ويعمله عن اثم القتل والضرب او يستثبت به لانه ينجى نفسه عن القتل بتغيير احواله وترك مساوى خصاله ويستثبت بالمتصّب منه ليفته فى المتصّب المقرط الذى فوق طاقته فقير حال ويدفع عنه ما يوجب هذا التعجب والكل بعيد والاولى ان يقال اراد باللام الاستفانة للام المفتوحة اعم من ان يكون المراد بها الاستفانة او غير ها وانما اضافها اليها لكونها اكثر استعمالا فيها (قوله وما على تقدير فتحها) فتشكل لاتماما يقتضى فتحها وح كما هو ظاهر مما سبق ولا يبلغ بذلك حد الاشكال لان الام التعجب ايضا لام التخصيص كما صرح به الرضى وغيره فقير صورة

الذي قصد الوصول مع صلته في محل النصب على انه مفعول يطابق او شيئا قصد (من وحدة التميز) بيان لما (او تثنيته وجمعيته) اي ان كان المقصود الافراد يؤتى بالتمييز مفردا وان كان المتى يؤتى به وان كان الجمع يؤتى به (سواء كانت) اي كل واحدة من تلك الامور اعنى وحدة التميز وتثنيته وجمعيته (لموافقة ما انتصب عنه) اعنى زيدا في الامور الثلاثة الافراد والتثنية والجمع (مثل طاب زيد) فساو (ابا) وابوة وعلماء ودارا (و) طاب (الزيدان) نفسين و (رابون) وعلمين وابوتين ودارين (و) طاب (الزيدون) نفوسا و (آباء) وابوات وعلوماء ودارا (اولمعى) عطف على قوله لموافقة بحذف المضاف اي سواء كانت تلك الامور لموافقة ما انتصب عنه او لموافقة معنى كائن (في نفسه) اي في نفس التميز (مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت ابا فقط) فيجربى باقى الامثلة فيه ايضا لصحة الاستثناء فيما بعد (وطاب زيد ابون اذا اردت ابا وجداله) سواء كان الجذاب الاب او اب الام لان الجذاب لاقه يشمل كليهما (وطاب زيد آباء) جمع اب (اذا اردت ابا وجداده) المراد بالاجداد له ما فوق الواحد من قبل الاب او من قبل الام او من قبلهما جميعا وكذلك سائر الامثلة من الابوة وغيرها سوى ما كان خاصا للمنتصب عنه (فعلى كل من التقديرين) اي على تقدير كونه موافقا لما انتصب عنه او المعنى في نفسه (اذا قصد وحدة التميز او رد) التميز (مفردا) ليطابق لما قصد اى المقصود (واذا قصد تثنيته او رد) التميز (تثنية واذا قصد جمعيته او رد جمعا) ليطابق المقصود فيهما (فان صيغة المفرد) وان كانت تصلح ان تطلق على المفرد الا انها (لا تصلح ان تطلق) اي صيغة المفرد (على المتى) اذا قصد التثنية (والجموع) اذا قصد الجمعية فلا بد ان يكون التميز متى اذا قصد التثنية او جمعا اذا قصد الجمعية ليطابق التميز المقصود بصيغته (الا اذا كان) (التمييز) عن النسبة (جنسا) استثناء من عموم الاحوال اي فيطابق التميز فيهما ما قصد في جميع الاوقات الا وقت كون التميز جنسا لما سبق ان المراد من الجنس ما تشابه اجزاؤه (يقع) مجردا عن التاء (على القليل والكثير) كالعلم (فانه اذا قصد تثنيته) اي التميز (اي جمعيته) اى التميز (لا يلزم) اي لا يجب (ان يثنى ذلك الجنس) ليطابق ما قصد (او يجمع) ذلك الجنس ايضا (بل يكفي ان يؤتى به) اي يؤتى بالتمييز حال كونه (مفردا لصحة اطلاقه) اي ليكون اطلاق ذلك الجنس حال كونه مفردا (على القليل) لكونه مفردا (والكثير) لكونه جنسا لان الجنس لكونه جنسا يحتمل الكثير (فلا حاجة الى تثنيته) اي الى ان يكون التميز تثنية اذا اريد تثنيته سواء كان مع موافقة ما انتصب عنه او لمعنى في نفسه (او جمعيته) اي الى ان يكون التميز جمعا اذا اريد جمعيته سواء كان ما انتصب عنه مفردا (نحو طاب رد علمها) بصيغة الافراد مع كثرة علومه (او) متى نحو طاب (الزيدان علمهما) مع كثرة علومهما (و) جمعا نحو طاب (الزيدون علما) مع كثرة علومهم (الا ان قصد)

اشعار بتغيير معناه بل الاشكال في صورة اعتبار منادى لا سبق من ان منادى هو المطلوب اقباله ولا يخفى انه لا يتصور ذلك في مثل بالباء بحسب الظاهر فاحتج الى اعتبار التقدير (قوله) ولا لام فيه ح قبل ظاهر كلام المص ان الجملة فيجوز بالمقصود لانه يفيد قيد الفتح بالالف بعدم اللام لا تقول لا اعتداد بهذا لاحتمال ظهوره لا يمكن غير الفتح مع اللام ايضا لان الف يوجب ما قبل فتحه لا تقول وجود الف غير ضرورى لجوازي انقلابها بالافتضاء اللام الحذف وقوله فين اثيره تناف فيه بحث فانه لا تناف بينهما في بالاحمدى لان جر غير المنصرف بالفتحة الا ان يعتبر اطراد الباب ولك ان تقول ليس التناق لاخلاف حركتى الجر والفتح بل لان احدهما ناشئة والاخرى اعراضية ولا يخفى ان دعوى ظهور الحالية وتقرع الاخلال عليه مع ما تاتي به من السؤال والجواب كلها او هام تم ما ذكره من البحث وجواب ليس بهذه المثابة وانما قال الشارح كذلك بدون ما هو التحقيق فيه من انها لانها لا يجمعهان محرزا عن التكرار والجمع بين الموضفين تسهلا لفهم المبتدى (قوله) فلا يحسن الجمع بينهما الاولى فلا يجمع

بينهما (قوله) وينصب  
ماسوا ما قبل فيه اتمان  
اراد انصب لفظا وتقدير  
يخرج عن الحكم نحو ياوم  
لا يتبع مال ولا يتون ويا  
مثل ما يقتضى ويا غير ما  
يقتضى مما هو مبنى على الفتح  
لايه لم ينصب لفظا ولا  
تقدير ابل ملامع انه داخل  
فماسوا ما اراد ان ينصب  
ماسوا ما لفظا وتقدير او  
ملائفو مشترك بين كل  
منادى ولا يخص ماسوا ما  
ويمكن ان يقال اراد وبنى  
على ما كان عليه من النصب  
ماسوا ما وبذا عرفت فائدة  
قوله ان كان معر بالبل  
دخول حرف النداء  
والاستثناء عنه على انه فيه  
اتمى على هذا التقدير  
بيان مثل ياوم لا يتبع مال  
ولا يتون معرلا في بحث  
المنادى ودخول مثل ياوم  
لا يتبع في منادى المطلوب  
اقباله في حيز المنع ولا يبنى  
ان يتوهم دخوله في  
المطلوب اقباله حكما كما  
تقرر في قوله عن سلطانه يا  
ارض ابلى لما فيه من منافع  
النزول ودخول حرف  
النداء فتدبر على ان التعصيم  
الادخال مثل يا ارض ويا  
سما عما هو مختار الشارح  
ولعل المص لا يرتضى به بل  
هو عنده من قبيل المجاز  
والكلام في الحقيقة على ما  
ذكره الرضى في مثل يا ارض  
ويا موجود من انه لا يقال  
كذلك اذ لا معنى لهما الا  
ان يكنى بثلثهما عن ان  
المخاطب ما فيه شيئا

مبنى للمفعول استثناء من مقدر تقديره فيفرد التمييز وان كان ما انتصب عنه متنى او مجموعا  
اذا كان جنسا يقع على القليل والكثير في جميع الاوقات الا وقت قصد ما فوق النوع  
الواحد في حينئذ يبنى التمييز اذا قصد تثنية وبجمع اذا قصد جمعيته (بالتمييز الذى هو  
الجنس) لما عرفت ان الاستثناء منه (الانواع) نائبه المراد بالانواع ما فرق النوع الواحد  
على ما شرنا اليه واليه اشار الش بقوله (من حيث امتيازاتها) اى الانواع (التنوعية)  
اى من حيث ان الانواع يمتاز بعضها عن بعض سواء كان ذلك الامتياز بالخصوصيات  
الكلية او الشخصية (فانه لا بد حينئذ) اى حين قصد الانواع (من تثنية) اى من جعل  
التمييز متنى (او جمعيته) اى من جملة جمعا (نحو طاب الزيدان علمين و) طاب (الزيدون  
علوم) فيه نشر على ترتيب اللف (اذا اريد ان متعلق) بفتح اللام (الطيب) اى ما يتعلق به  
يعنى ما يكون سببا لاسناد الطيب الى الزيدين وفى بعض النسخ ان متعلق الطيب بصيغة المصدر  
كأثره وصف بالمصدر او على معنى المفعول (من كل) واحد (من الزيدين او الزيدين نوع  
آخر من العلم) يعنى ان الطيب اسند الى زيد بسبب كونه عالما نوعا من العلم واسند الى زيد  
آخر بسبب كونه عالما نوعا آخر منه الى غير ذلك (فان صيغة المفرد) لتلبيح لقوله فانه لا بد ان  
اى كون التمييز مفردا عند قصد الانواع (لا تعيد ذلك المعنى) المقصود وهو ما فوق النوع  
الواحد فلا بد من التثنية والجمعية عند قصد الانواع (وان كان) عطفت على قوله ثم ان كان  
وفى الرضى قسم قوله وان كان اسما يعنى ان الصفة لم تنحى لما انتصب عنه والمتعلقة كما جاء  
الاسم بل لم تنحى الا لما انتصب عنه فقط فيجب ان تطابقه اذ ليس فى الصفات ما يقع على  
القليل والكثير حتى تكون جنسا الى هنا كلامه (اى التمييز) (صفة) (مشتقة) كاسم  
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (مثل الله دره فارسا) قال فارس  
اسم الفاعل صار تمييزا (او) صفة (مأولة بها) اى بالمشتقة يعنى لا يكون التمييز بحسب اللفظ  
صفة مشتقة بل بحسب التأويل (نحو كفى زيد رجلا) فان رجلا اسم جنس باعتبار لفظه الا  
انه لما كان تمييزا اول بها (فان معناه) كفى زيد (كاملا فى الرجولية) بفتح الراء واضمها وسأى  
(كانت) (الصفة صفة) اى مختصة (له) (اى لما انتصب عنه لا) تكون محتملة ولا محضة  
(للمتعلقة) بفتح اللام (لان الصفة) لكونها عرضا لا تقوم بنفسها (تستدعى) موصوفا (تقوم  
هى به) (والمذكور) وهو المنتصب عنه (اولى بالموصوفية) فتكون صفة له لان المذكور اذا  
كان اللى بالموصوفية فلا يطلب موصوف آخر (فاذا قيل طاب زيد والد) يحمل والد التمييزا  
عن نسبة الطيب الى زيد حتى تكون النسبة اليه حقيقة (كان الوالد زيدا) لا متعلقة لما  
سبق ان الصفة تستدعى موصوفا واذا كان المذكور لا تقال ان يكون موصوفا لم يحتج الى  
طلب غيره فيكون الوالد صفة له (ولا يحتمل ان يكون) الصفة صفة (والده) بل تكون  
مخصوصة لزيد (بخلاف الاسم) فانه لكونه اسما لا على الذات بحيث لا يقتضى موصوفا

ما يكون في القلاء الا انه يقع عليه اسم الشيء والوجود وهذا مجاز وكلا منافي الحقيقة هذا قسم لا وجه له لقوله لفظا وتقديرا ولو قال اعم من ان يكون مرابا قبل النداء ام لا لكان حسنا لان معنى ينصب يحمل منصوبا لا يحدث النصب ولا يبق عليه (قوله) مثلا طالما جلا قبل هذا المثال من المراتب النحوية فانه لا يعتمد لعمل طالما وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوفه متاذي مفرد معرفة ويجب تعريف طالما ولا يكون هناك شبه مضاف وليس بشئ الا ترى الى قول الشارح وهذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فان اريد بها معين كان متاذي معرفة فيقدر موصوفه معرفة والا بل اراد بها غير معين كان منكرا فيقدر الموصوف منكرا ايضا (قوله) ولا شبه مضاف قبل المفرد الحقيقي يشمل شبه المضاف فلا حاجة لادراجه الى تعميم المفرد وانما يحتاج اليه ادراج المضاف بالاضافة اللفظية وليس بما يلتفت اليه فان المفرد الحقيقي لا يشمل شبه المضاف بالضرورة (قوله) ولا لم يحرك الحكم الا في التوابع كلها قبل فيه ان عدم الجريان المذكور لا يستدعي التخصيص بل التقييد فيصح

لا يكون خاصا بالمنتصب عنه بل يحتمل ان يكون له ولتعلقه كاسبق (نحو ايا) في طاب زيد ابو زيد طيب ايا (وطبقه) (الواو) في وطبقه (بمعنى مع والطبق) بكسر الطاء وسكون الباء (مصدر بمعنى المطابقة) واما نحو طبق فتحتين فهو الحال نحو قوله تعالى لتركن طبقا عن طبق اى حالا عن حال يوم القيامة وهو مفعول معه لمصاحبه فاعل الفعل الذى هو كانت مثل استوى الماء والخشب (اى كانت الصفة) التى تكون تميزا (صفة) مختصة (له) اى كما انتصب عنه (مع مطابقتها اياه) اى مطابقة الصفة ما انتصب عنه (او مطابقتها اياه) اى مطابقة ما انتصب عنه الصفة اشارة بالتفسير الاول الى ان المصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف وبالثاني الى انه مضاف الى الفاعل والمفعول محذوف وقدم الاول مع ان الثاني اولى بالتقديم اشارة الى ان مطابقة الصفة لموصوفها وهو انتصب عنه اولى من عكسه يعنى مطابقة الموصوف اياه لان التابع يطابق المتبوع لا العكس (ويجوز ان يكون) المصدر الذى هو طبق (بمعنى اسم الفاعل) كالحلق بمعنى الخالق والمعدل بمعنى العادل والضرب بمعنى الضارب (والواو) حينئذ تكون (للعطف) اى لعطف الطبق (على خبر كانت) وهو قوله صفة له وله وجه الا انه عبر عنه بالجواز لكون الاول هو الاول (اى كانت) الصفة (صفة) مختصة (له) ومطابقة اياه) وحينئذ يكون المصدر مضافا الى المفعول والفاعل محذوف لا غير (والمراد بالمطابقة) فيها اى فى مطابقة احدهما بالآخر (الاتفاق) اى موافقة الصفة ما انتصب عنه فى احد الامور الخمسة (فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) لان فى كلها فى تركيب واحد لعدم الجمع لانه يوجد فى كل تركيب منها اثنان لكونها على نوعين لا المطابقة فى كذلك لا تفقت فى الاعراب ايضا وليس كذلك لانها ليست بموافقة له فيه ولا فى التعريف والتكثير مع انها صفة قائمة به (لكونها) اى لكون الصفة التى هى التميز (حاملة) اى مسندة (لضميره) اى لضمير ما انتصب عنه يعنى لكونها صفة قائمة به لان الوادية متلازمة به وصفة تكون قائمة بالموصوف ومسندة الى ضميره فيجب ان تكون موافقة له فى الامور المذكورة والا لم يكن الضمير موافقا لمرجعه مع انه يجب الموافقة (واحتملت) عطف على الجزاء اعنى كانت (اى الصفة المذكورة) فى كل تمييز كذلك (الحال) (ايضا) كما كانت تمييزا وانما قالوا احتملت لان كونها تمييزا هو اولى لما سيجي (لاستقامة المعنى) اى معنى الكلام او معنى تلك الصفة (على الحال) اى على كونها حالا مبنية للفاعل او المفعول (نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه) اى زيدا (فارس) هذا تفسير على انها تمييز لان من البيانى لا تراد الا فى التمييز لان من بيانى والتمييز ايضا للين فتاسب البيان والا كثرون عن انها تمييزا (او حال كونه فارسا) هذا اشارة الى ان تلك الصفة تكون حالا وقال بعضهم هى حال اى ما اعجبه فى حال فروسيته ورجع المصنف الاول حيث قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح بحال فروسيته (لكن زيادة

من فيهما) أى في تلك الصفة (نحو لله درهم من فارس) والاصل فارسا بالنصب (وقولهم عز) فعل ماض فاعله مستكن فيه راجع الى من اريد وصفه بالعزة مثل عز فلان ومثل قولك قاتله الله من شاعر (من قائل) والاصل فيه عز قائلهم زيد فيه من البيانية لما سبق فقيل عز من قتل (يؤيد التمييز) قوله زيادة من مبتدأ يؤيد هذه الجملة خبره ان ترجع جانب التمييز وفيه اشارة الى ان الشارح ايضاً جرح جانب التمييز (لان من ترادى في التمييز) وصفها بالزيادة مع انها ههنا بيانية لانها عملاً لا حاجة الى اتيانها بل انما اتى بها لتأكيد البيان لان التمييز للبيان فلا ينافى هذا كونه بيانية ولهذا ترادى فيه (لا في الحال) لما سبق ان من ههنا للبيان والتمييز ايضاً كذلك فناسب ان ترادى في التمييز لتأكيد البيان كما زيدت في يميزكم الخبرية والاستفهامية في قوله وكما اهلكنا من قريته وكما من ملك وفي قول الشاعر وكما ذدت عنى محامل حادث وسورة ايام حزن الى العظم والحال وان كان فيه بيان ايضاً الا انه يبين الصفة لا الذات ولقطة من تبيين الذات ولذا يصح ان يقال مررت برجل من بنى تميم فارسا ولا يقال مررت برجل من راكب فلان سبها ولذا لا تزداد في الحال (وايضاً) أى كان زيادة من البيانية ترجع التمييز لا الحال (المقصود) من قوله طاب زيد فارسا (مدحه أى مدح زيد) (بالفروسية) وهذا لا يحصل الا بحمل فارسا تمييز عن النسبة لا يكون الا لمدح والحال لا يؤتى به الا لتقييد العامل به دون المدح (لا حال الفروسية) أى ليس المقصود مدحه وقت كونه فارسا لانه يكون حينئذ مدحه مقيداً بحال الفروسية والتقييد ينافى المدح (اذا قدم مدح) مبنى للمفعول (حال الفروسية) أى حين كونه موصوفاً بها (بغيرها من الصفات) الدالة على المدح مثل زيد عالم من حيث انه فارس ولو كان فارس حالاً لما جاز هذا لانه لا يقال زيد عالم حال كونه راكباً لانه يتقيد العلم بحال الركوب وليس كذلك ولما قسم التمييز اولاً الى ذات مذكورة او مقدرة وقسم ثانياً الاول الى اربعة اقسام باعتبار متمماته الاربعة التنوين والنونين والاضافة وبين احوالها وقسم الثانى ايضا ثلثاً لانه اقسام عن جملة وما شابهها وضافة وبين ايضاً احوالها وكون التمييز ايضاً صفة مشتقة اراد ان يبين التمييز سواء كان عن مفرد او نسبة هل يتقدم على عامله ولا يتقدم فقال (ولا يتقدم) (التمييز) مطلقاً (على عامله) مطلقاً اما (اذا كان) عامله (اسماً تاماً) كفى القسم الاول فلا يتقدم عليه (بالانفاق) يعنى من غير خلاف لاحد (فلا يقال عندى درهما عشرون) ولا درهما عندى عشرون (ولا) يقال ايضاً عندى (زيتاً رطل) ولا زيتاً عندى رطل وكذا غير (لان عامله) الذى عمل فيه (ح) أى حين كونه اسماً تاماً باحد المتممات الاربعة (اسم) ومع هذا (جامد) غير مشتق (ضعيف العمل) لان العمل فى الاصل للفعل والمشتق من الاسم لكونه مشابهة له مشابهة تامة ولانه (مشابه للفعل) الاصل فيه على ما سبق (مشابهة ضعيفة كما ذكرنا) هو قد ذكر في القسم الاول من التمييز ان المفرد التام باحد المتممات

ان يقال وتوابع المنادى المبنى المفردة سوى البدل والمعلوف الغير المتع دخول يا عليه بل لو لم يقيد لكان بيان حكمهما فيما بعد بمنزلة الاستثناء كما هو عادة فالنقصيل يعرف التوابع اجالا ونبه بذكر التأكيده والصفة على انه لم يتبع الاسم في امتناع وصف المنادى ولم يتبع الاكثرين في جعل التأكيده للفظى كالبدل وليس بضم اما اولى فلان المص لما فعل كذلك فناسب التعليل بذلك وليس هو بعدم الجريان وحده بل به وعدم جريانه في بعض ما هو جار فيه بدون التقييد على ان سؤال تعيين الطريق ساقط فلا يعترض بإمكان افادة ذلك المرام بطريق آخر وسر السقوط انه لولسك في بيانه مسلماً كما آخر لبقى الاعتراض على حاله فاعظم هذا انه يتمك في مواضع شتى وما ذكره القائل من ان الوجه في التفصيل بيان التوابع اجالا لا يصح وجهه فانه لا يعرف بدونه واما ثانياً فلان التنبيه بذكر التأكيده والصفة في جعل التأكيده اللفظى على انه لم يتبع الاسم في امتناع وصف المنادى والاكثرين كالبدل لا يبنى ان يعمل كلام المص عليه وذلك لانه لم يخالف في وصف المنادى احد سوى الا الرضى قال الاسمى لا

الاربعة مشابه للمفعول الآتى بعد الفاعل فنصب المفعول التام ذلك التمييز كما ينصب الفعل التام بالفاعل المفعول (فلا يقوى) للمفعول التام التام باحدها (ان يعمل فيما قبله) اى فى التمييز الذى تقدمه فليس للتمييز ايضا ان يتقدم على عامله الضعيف لضعفه واما اذا كان العامل فيه فعلا او شبهه كما فى القسم الثانى من التمييز فى تقدمه عليه خلاف ولذا قال (والاصح) (اى اصح المذاهب) اورده بصيغة الجمع وان كان المذهب فيه اثنان على ما ذكره المصنف ذهابا بالجمع الى ما فوق الواحد او الى الجمع اذا دخله الالف واللام يضمحل معنى الجمع (ان لا يتقدم) (التمييز) (على) (ما هو عامل فيه) اى فى التمييز (من) (الفعل) (الصريح) مثل طاب في طاب زيد فارسا (او الغير الصريح) كاسم الفاعل وغيره مما ذكره فيما سبق اراد بهذا التوجيه الفعل اللغوى ليشمل قوله الفعل الفعل الاصطلاحي والغير الاصطلاحي لان الاختلاف كما كان فى الفعل الاصطلاحي كذلك كان فى غيره لافيه فقط فلا بد من التعميم والذى ذكر فى امتناع تقديم الخبر مطلقا ان الغرض من التمييز البيان عن المبهم وذا يقتضى تأخره والتقديم بنافى غرض ذكر التمييز من الاسهام او لا والتفصيل ثانيا ليمكن فى ذهن السامع فضل تمكن وبين وجه عدم تقديمه على الفعل او شبهه بقوله (لكونه) اى التمييز عن النسبة (من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد اباى طاب ابوه) اى ابو زيد الا انه ازيل عنه للمبالغة والتأكىد اما الاول فلان كون الشئ مجعلا او لا ومفصلا ثانيا بلغ ووقع فى النفس واما الثانى فلانه بمنزلة تكرير الشئ مرتين الاحمال او لا والتفصيل ثانيا فقول طاب زيد ابا لانه فرق بين قوله اشتغل نار بيتى وبين قوله اشتغل بيتى نار (او) لانه ليس فاعلا للفعل نفسه الا انه يكون (فاعلا له) اى للفعل (اذا جعلته) اى جعلت الفعل العامل فيه (لا زما) بنقله الى باب انكسر فيحذف يكون فاعلا للفعل نفسه (نحو وفجرنا) من التفجير (ارض عيوننا) لان التمييز ههنا يكون مفعولا للفعل نفسه اى فجزنا عيوننا الا ان الفعل اذا جعل لازما يكون فاعلا له اى انفجرت ارض عيوننا (اى انفجرت عيوننا) وهى جمع عين وهى عين المماء اى ما ينبع من الارض اى شققنا الارض فسالت عيوننا اى عيونها (او) انه (اذا جعلته) اى اذا جعلت الفعل العامل فيه (متعديا) بحذف زوائده لان بحذف الزائد يكون الفعل مرة لازما واره متعديا (نحو امتلا) على وزن افتعل (الاناء ماء) لان الماء ليس بفاعل الامتلاء نفسه لان الماء على الاناء فالظاهر انه كان فاعلا له يكون المعنى امتلاء ماء الاناء فيكون الماء امتلاء واما اذا جعل متعديا يكون الماء ملأ (اى ملأ الماء) اى ملأ الماء الاناء فانقسم التمييز عن النسبة الى ثلاثة اقسام اما فاعل للفعل نفسه او للارزاه او متعديه فيكون التمييز فاعلا للفعل فى كلها الفاعل لا يتقدم على الفعل (لئلا يلتبس بالميتدا) فكذا ما هو بمعنى الفاعل) وهو التمييز فاخذ حكمه فى عدم التقديم (وههنا) اى فى قوله امتلاء الاناء ماء لافى مطلق التعليل يعنى فى جعل الفعل اللازم متعديا لان يصير التمييز فاعلا له (بحث وهو)

يوصف المتأدى المضموم شبهه بالمضمر الذى لا يجوز وصفه فارشاع نحو الظريف فى قولك يا زيد الظريف على تقدير ان الظريف وليس بهى اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله فى جميع احكامه هذا كلامه ومن الظاهر ان تقرر الا معنى مع ضعف دليله ليس مما يفتد به المص وليس المراد من التأكىد المذكور التأكىد اللفظى حتى يمكن ان يتوهم انه اراد بالتصريح به التنبيه على مخالفة المشهور بل المراد به التأكىد المعنوى ونحوه كون المراد ما هو اعم كاذب اليه الشارح قدس سره فستقف على ما فيه (قوله) لان التأكىد اللفظى حكمه فى الغالب الخ قيل الظاهر ان يقول عند الاكثرين ايلام قوله وقد يجوز فانه يدل على ان المسئلة خلافية لان استعمال العرب مختلف وليس كذلك بل اللام لقوله وقد يجوز هو ان يقال فى الغالب فان الظاهر من هذا القول وقوع الاستعمال على ذلك دون بعض ان النعانة جوزوه فانه لو كان الامر كذلك لكان اللازم ان يقال وقد جوز كما لا يخفى على ان ما اتى به الشارح فى هذا الموضع مأخوذ من كلام الرضى على ذلك الاسلوب الا انه زاد عليه وكان المختار عند المص ذلك وخذه الزيادة ايضا من كلام الهندي



اي ذلك البحث (ان الماء) الذي كان تميزا (في قولهم امتلا الاناء ماء من حيث المعنى فاعل) مجازي بعلاقة المحلية مثل جرى النهر وسال الميزاب وفي الحقيقة الجاري والسائل الماء ههنا كذلك مثل امتلا ماء الاناء (للفعل المذكور) نفسه وهو امتلا (من غير حاجة الى جملة متعديا) بحذف الزوائد لان الماء حينئذ فاعل مجازي فلا يجوز تقديم الفاعل على الفعل مجازيا كان الفعل او حقيقيا كذلك ههنا يلزم جعل الامتلاء متعديا بحذف زوائد بخلاف المثال الثاني وهو وفجرنا الارض عيوننا لانه لو لم يجعل لازما لا يكون التمييز فاعلا لا حقيقيا ولا مجازيا بل يكون مفعولا وعلله بقوله (لان المتكلم) بهذا الكلام (لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء) وهو ما يمكن ان يجعل فيها ويكون مظهرا فيها (ولو) كان اسناد الامتلاء الى ذلك البعض (على سبيل التجوز) اي المجاز بعلاقة المحلية (وقدره) اي قدر ذلك البعض عطف على قصد حيث اسند الامتلاء الى الفاعل الحقيقي وهو الاناء وقال امتلا الاناء (وقع الابهام) جواب لقوله لما قصد وقدره لان الابهام ليس الى من تقدير الفاعل المجازي (فيه) اي في قوله امتلا الاناء حيث لم يعلم ان الاناء من اي شيء امتلا (لا جرم) لفظ لا تفي الجلس وجرم اسمه (ميزه) اي ميز المتكلم ذلك الابهام وبينه (بقوله ماء) اي يجعل ماء تميز احده اي لاشك بقوله ماء (فهو) اي قوله امتلا الاناء ماء (في معنى امتلا ماء الاناء) فصار الماء فيه فاعلا مجازيا كافي انبت الربيع البقل (قالما) في قولك امتلا الاناء ماء (فاعل معنى) وان كان تميزا بصورة فلا يجوز تقديم الفاعل المعنوي كالا يجوز تقديم الفاعل اللفظي فلا حاجة الى جعل الامتلاء متعديا (وذلك) اي كون الماء في قولك امتلا ماء الاناء فاعلا مجازيا وفي قولك امتلا الاناء ماء فاعلا منويا (يعني) يعني حال كونه ملا بسايعه وذاته (مثل قولك ربح زيد) من باب علم التجارة فان التجارية (فيه) تميز عن اسبة الربح الى زيد لفظا وفاعل مجازي معنى (رفع الابهام عن شيء) مقدر منسوب الى زيد اذ تقديره ربح شيء (منسوب الى زيد وهو) اي الشيء المقدر المنسوب اليه (التجارة) يعني لما قيل ربح شيء منسوب الى زيد فيه وقع الابهام لاحالة فسر بقوله تجارة وكذا لما قدر ذلك الشيء وقع ايضا الابهام ففسر ايضا بقوله تجارة فكان الاصل فيه ربح تجارة زيد (فالفاعل) يعني فاعل ربح (في قصدك هو التجارة) لازدوان كان) وان للوصل (اسناد الربح اليه) اي الى زيد (حقيقة) اي اسنادا حقيقيا (و) اسناده (اليها) اي الى التجارة (مجازا) اي اسنادا مجازيا بعلاقة السببية لان التجارة سبب للربح فكان اسناد الربح اليه اسنادا حقيقيا واسناده الى التجارة اسنادا مجازيا فكما لا يتقدم الفاعل الحقيقي على الفعل كذلك لا يتقدم الفاعل المجازي عليه ايضا فلا حاجة الى جعل الفعل اللازم متعديا ليكون التميز فاعلا له لنفسه (وبهذا) اي بهذا الجواب وهو اسناد الربح الى زيد حقيقة والى التجارة مجازا والتجارة فاعل مجازي بعلاقة السببية (سندفع

وكلاما صريح في ان مبنى ذلك الجواز وقوع الاستعمال عليه دون الخلاف النحوي قال الرضي واما التأكيذ اللفظي فان حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يارب زدني لانه هو لفظا ومعنى فكان حرف النداء باشره لا باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعا واصبارية واني واسطار سطر سطر القائل ما نصر نصرنا نصره هكذا كلام الهندي ثم قال الرضي وفي جعل اي على يارب زدني بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظرا لان البذل ومطف البيان يفيدان ما لا يفيداه الاول من غير معنى التأكيذ والثاني فيما نحن فيه الا التأكيذ فان وصفه الثاني نحو يارب زدني الطويل فابو عمرو بضم الثاني ايضا على انه تو كيد لفظي للاول موصوف او بدل منه بما حصل له من الوصف كافي قوله تعالى بالناسية ناصية كاذبة ولا يمجوز ان يكون الثاني وصفته وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم لا يوصف به وحكي يونس عن رويته انه كان يقول يا زيد زيد الطويل بنسب زيد الثاني على انه تو كيد مثل ياتيم اجمعون فلا يمنع اذ نرفعه وذلك لانه لا وصفه صار مع صفته كالوصف للاول فعل هذا يكون رفع زيد الثاني

ولعبه مع الوصف أكثر  
منهما لو لم يوصف  
لصيرورته مع الوصف  
كالوصف للاول فانظر هل  
ترى سبيلا الى كون المسئلة  
خلافية لا (قوله) وكان  
الخيار عند المص ذلك فيه  
نظر لانه ذكر في قول  
الزنجشري الا بالبدل ونحو  
زيد وعمر من المطوقات  
فان حكمها حكم النادى  
بعبته تقول يا زيد ويا زيد  
وعمر وبالضم لا غير دفعا  
لما يورد من ان هذا المثال  
أصح يا زيد يعنى باب  
التأكيده اللفظي وفي صورة  
الاشتراك بطل ان يكون  
التوابع غير البدل وهذا  
المطوف متصفا بذلك  
الحكم لان التأكيده اللفظي  
تأهبا ان لم يقصد بالتأكيده  
المقدم الا التأكيده المعنوي  
لالتأكيده اللفظي واما  
التأكيده اللفظي فمن العلوم  
ان حكمه حكم الاول حتى  
كانه هو ثم قال ولو بين ذلك  
واسقن مع البدل لكان  
النقيلس وابن الحكم فيه  
هذا وهو صريح في عدم  
الخالفه روحه الله روحه  
وبذلك تبين سقوط ما قيل  
من ان تقيده التأكيده في  
شرح المفصل بالمعنوي  
يشعر بان ترك التقيده هنا  
مبنى على النظرة فان هذا انما  
كان بناء على الظهور  
وردا للاختصار (قوله)  
اي المطوف المعروف باللام  
قبل يبنى ان يقيد بقولنا  
سوى لفظه الله ولهذا لم  
يقبل المص والمطوف

ما اى الذى (يورد على قاعدتهم المشهورة وهى) اى تلك القاعدة (ان التمييز عن النسبة)  
المراد بها ههنا النسبة الاسنادية او الايقاعية لا الاضافية لان في بعضها لا يوجد فاعل  
ولا مفعول بقرينة ذكر الفاعل والمفعول (اما فاعل) اذا كان تمييزا عن النسبة الاسنادية  
(في المعنى او مفعول) اذا كان تمييزا عن النسبة الايقاعية (من) بيان للمافى قوله ما يورد  
(ان التمييز في هذا المثال) اى في مثال ربح زيد تجارة (وامثاله) جمع مثل مثل امتلاء الاناء  
ماء (لا فاعل ولا مفعول) لا لفظا ولا معنى (فلا تطرد تلك القاعدة) حيث لم تكن شاملة  
لجميع الامثلة لان الفاعل والمفعول المذكورين في تلك القاعدة كل منهما اعم من ان  
يكون حقيقيا او مجازيا لانهما ذكر امطلقا والمطلق قبل التعميم (خلافا) مفعول مطلق  
حذف فله التاسب له وقوله (للمازنى والمبرد) متعلق به فالتقدير خالف المازنى والمبرد  
خلافا للجهمهور والكسائى ايضا (فانهما) المازنى والمبرد (بجوزان تقديم التمييز على الفعل  
الصريح) مثل طاب وغيره (وعلى اسمى الفاعل والمفعول نظر الى قوة العامل) لان العامل  
اذا كان قويا يجوز تقديم معموله عليه اذا لم يمنع مانع منه اما القوة في الفعل الصريح فظاهر  
واما في الاخيرين فلانهما اذا وجد شرط عملها فهما في حكم المضارع في العمل فيعملان  
مقدما ومؤخرا كالفعل وبالقياس على الحال بجامع الاشتراك في رفع الابهام الا ان الحال  
مين الصفة والتمييز ميين الذات (بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه  
معنى الفعل) حيث لا يجوز تقديم التمييز عليها وان جاز تقديم الحال عليها غير المصدر وما فيه  
معنى الفعل (لضعفها في العمل) وهذا بالاتفاق (ومتسكها) اى المازنى والمبرد (في هذا  
التجوز) اى في تجوز تقديم التمييز على العوامل المذكورة (قول الشاعر) \* انه جبر  
سلمى (وفي رواية ليل والهجر المنع اى التمتع (بالفراق) متعلق بالتهجر على تضمين معنى  
الرضى (حيثها) \* مفعول انه جبر اى التمتع سلمى حيثها راضية بافراقه عنها حيث لا تتمتع  
ولا ترضى ايضا بافراقه عنها (وما) نافية (كاد) فعل من افعال المقاربة والضمير المستكن  
فيها عاملها وهو ضمير الشأن (نفسا) تمييز عن نسبة تطيب الى سلمى (بالفراق) متعلق  
بتطيب و (تطيب) \* فعل مضارع مؤنث من طاب يطيب والمعنى وما كاد الشأن اى وما قرب  
تطيب اى ترضى سلمى نفسا اى نفس سلمى بافراق حبيدها عنها يعنى لا تقرب نفس سلمى  
ان ترضى بافراقه وانفزاله عنها فكيف ترضى بالهجر ان بناء (على تقدير تأنيث الضمير في  
تطيب فانه حيثئذ) اى حين كون الضمير فيه مؤنثا (يكون في كاد ضمير الشأن) كما قلنا (لذكيره  
اى ليكون الضمير فيه مذكرا اى وما كاد الشأن تطيب سلمى نفسا بالفراق فقدم ولا  
يجوز ان يكون تمييزا عن نسبه كاد الى الشأن لعدم الابهام فيها مع فساد المعنى اذا المعنى  
حيثئذ وما كاد نفس الشأن وهو ظاهر الفساد (ويعود ضمير تطيب) المستكن فيه (الى  
سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها) حال كونه (مقدما عليه) اى على الفعل

(واما بناء (على تقدير تذكير الضمير) اى على تقدير اعتبار تذكير الضمير المستكن في يطيب بان يكتب) لباء المنقوطة بقطعيتين من تحت (فضمير كاد) المستكن فيه يكون راجعا (للحيب) ولا يكون ضمير الشأن لعدم تقدمه على جملة تفسره (وفسائمي عن نسبة كاد اليه) اى الى الضمير المستكن فيه (اى وما كاد الحبيب نفسا يطيب) اى وما كاد نفس الحبيب يطيب اى يرضى بالفراق اى بالافتراق عن سلمى بل هذا المعنى اولى وانسب فيكون معنى البيت حينئذ لا تهجر اى لا تمنع سلمى حبيبها راضية بافتراقه وانزله عنها بل تريد ان يكون معها آنا الليل والطراف النهار وما تقرب نفس الحبيب ايضا ان ترضى وتسمح بافتراقها عنه والعز الهابل يكون مراده ان تكون معه ليلا ونهارا ولا تسمح نفسه ان ينزل عنها طرفة عين (فلانتمسك) على جواز تقديم التمييز على عامله الفعل الصريح حينئذ اى حين كون نفسا تميز عن نسبة كاد الى الضمير المستكن فيه لان العامل حينئذ في التمييز هو كاد وهو مقدم عليه وعلى هذا لا يصح الاستدلال بهذا البيت لانه معارض بمثله في المنع واذا تعارض دليلان في الاجازة والمنع كان الاصل المنع عملا بالاصل (وما قيل) رد على الهندي اذ القائل هو (يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تأنيته) اى تأنيث الضمير في تطيب (ايضا) اى كما كان على تقدير تذكيره (على هذا الوجه) اى على الوجه المذكور والجاري (بان يكون) متعلق بقول ان يحمل (تأنيث الضمير) المستكن في تطيب (الراجع الى الحبيب باعتبار النفس) فيكون حينئذ لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا (اذ الهنى) اى معنى المصراع الثانى على هذا التوجيه (وما كادت نفس الحبيب تطيب) بالفراق فيكون نفسا تميز عن نسبة كاد الى الضمير المستكن فيه كما كان في التوجيه الثانى (فكلف وتصف غير قادح في التمسك به) عن جواز تقديم التمييز على الفعل الصريح اما كونه تكلفا فبارجاع ضمير المؤنث الى المذكر باعتبار النفس واما كونه تصفا فبارجاع ضمير تطيب الى المذكر والطريق الواضح فيه ارجاعه الى سلمى لان المؤنث يرجع الى المؤنث والمذكر الى المذكر اذا التصف في اللغة الخروج عن الطريق الواضح واما كونه غير قادح في التمسك فانه محتمل ان يكون تمييزا عن نسبة تطيب الى الضمير المستكن فيه الراجع الى الحبيب باعتبار النفس وهذا هو الاولى لان التمييز يوافق لما انتصب عنه وان لم يكن متفقا في التذكير والتأنيث والضمير في تطيب مؤنث والتمييز كذلك ولان تطيب اقوى في العمل من كاد وان كان محتمل ان يكون تمييزا عن نسبة كاد وهذا اخفى تأمل وكن من المتصفين ولا تكن من المتحصين واما متمسكها على جواز تقديم التمييز على اسمى الفاعل والمفعول فالقياس على هذا القول لانهما اذا وجد شرط عملهما يكونان في حكم المضارع فهذه المناسبة قياسا على مطلق الفعل تأمل (المستثنى) وانما ذكره عقيب التمييز لمناسبة الاشتراك في الدلالة على الذات وانقسام كل منهما الى الحقيقى والمجازى بنى كان التمييز حقيقة في الذات المذكورة

المعرف باللام مع انه اخصر واوضح ولا يخفى انه لا وجه لهذا التقييدا سبقي من استثناء لفظة الجلال واما ان المص لم يقل كذلك فلقصوده في الافادة لانه لا يحصل منه امتناع الدخول وهو المطلوب وكيف يتصور ذلك التحرز مع ظهور كونه مرادا بهذه العبارة قال في الصرح قوله والمعطوف المتنع دخول باعليه يريد ما فيه اللام (قوله) ترفع جملا على لفظه الظاهر او المقدر قيل هذا من غوامض النحولان العامل في التابع هو العامل في التبوع والتابع باعراب سابقة من جهة واحدة والمقام لا يحتمل فصله فتركناه لما هو امله قوله الظاهر او المقدر قاصر لانه لا يشمل الجمل على محله نحو يا هؤلاء العاقلون فان لهؤلاء محلين محل نصب ومحل رفع وانت خبير بان مبناه عدم التيقظ فانه اخذ ذلك من قول المص في شرح المفصل وهذا من مشكلات ابواب النحو من حيث كان لا يامر باعراب بحركة متبوعه المبنى مع استخفافه اعرابا محالفا له ولم يدرك ان الشارح قدس سره انما هو المتكفل بمجمله وايضا فانه حاصل كلام المص في ذلك الصرح المشار اليه بقوله وايضا فانه بما ذكرناه وهو ما قاله في صرح قول الزمخشري

حملت على لفظه ومحلها اما  
حملها على محلها فهو القياس  
لانه مفعول منصوب المحل  
فوجب ان يكون تابعه  
منصوبا بجميع المبنيات  
كتوكل ضربت هوء لاء  
الرجال لا يجوز غير ذلك  
واما حملها على لفظه فانه لا  
كان فيه البناء عارضا شبه  
الاعراب في عروضة  
واشبهه موجب عامل  
الاعراب وهو حذف  
النداء الموجب للحركة  
المشبهة بحركة الاعراب  
في متبوعه لانهم لما شبهوا  
موجب هذه الحركة  
بالمامل لشبهها بحركة  
الاعراب اجروا التابع  
بمجرى توابع العرب فكان  
حكم المشبه بالمامل  
في الاندفاع على التابع  
كاشبهت الحركة في يازيد  
بحركة جاء زيد شبه  
الموجب لها في زيد في جاء  
زيد فكذلك شبهوا التابع  
له في يازيد في العاقل بالتابع  
العرب المحقق في جاء زيد  
العاقل هذا كلامه ونسبة  
قوله الظاهر او المهدر  
الى القصور لعدم شموله  
نحو ياهؤلاء عين القصور  
فان الرضى وغيره صرحوا  
بان النسبة في نحو ياهؤلاء  
تقديرية مفروضة (قوله)  
ان كان كالحسن قيل يبنى  
عليه اقوله والا يبنى ليس  
بيلم كذا حقق الشيخ الرضى  
مذهب البرد لكن المص في  
شرحه ذهب الى ما ذكره  
الشراح وكان المص لا رأى  
ان الامام بعض الاعلام

ومجاز في الذات المقدرة كذلك المستثنى حقيقة ومجاز في التصل والمنقطع واشتركا هما ايضا  
في عدم تقديمهما على عاملهما (اي ما يطلق) مبنى للمفعول (عليه لفظ المستثنى في اصطلاح  
النحاة) فيه اشارة الى ان اللام فيه للمهد الخارجي كاجوز ذلك في الكلمة بارادة ما هو مشترك  
بين القسمين على عموم المجاز (على قسمين ولما كان معلوميته) اي معلومية المستثنى او معلومية  
ما يطلق عليه لفظ المستثنى (بهذا الوجه) اي بالوجه الذي يطلق عليه لفظ المستثنى في  
اصطلاح النحاة (الغير المحتاج الى التعريف) لكونه معروفا في اصطلاحهم (كافية في تقسيمه)  
اي تقسيم المستثنى اي المعرفة ككانت كافية لا يكون الشيء مبتدأ تكون ايضا كافية في تقسيمه فيه  
اشارته بان يمكن تعريفه بان يقال هو المذكور بعد الا واحد اخوايتها مخالفا لمسا قبلها تقيا  
او اثباتا (قسمه) اي المستثنى او لا (الى قسمين وعرف كل واحد منهما) اي من القسمين  
لان ماهية كل واحد منهما مختلفة ولا يمكن جمع مختلفي الماهية في حد واحد لان الحديين  
للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة وتضمنا والمختلفان فيها لا يتساويان في جميع اجزائها  
حتى يجتمع في حد كذا في الرضى (لان لكل واحد منهما) اي من القسمين (احكاما خاصة)  
اذا احدهما يخرج والاخر غير يخرج (لا يمكن اجزاؤه) اي تلك الاحكام (عليه) اي على  
كل قسم (الابعد معرفته) اي الابدان يكون معلوما ومعروفا (نقال) (متصل ومنقطع)  
من باب تعدد الخبر بالمطف وصدق المتضادين على واحد نوعي او واحد جنسي في حالة  
واحدة جائز كهذا ومثل الانسان فقير وغنى وعالم وجاهل والحيوان انسان وفرس لانه  
في معنى بعض الانسان فقير وبعض غنى وكذا غيره وانما المستحيل الجمل على الواحد  
الشخص سواء كان بالمعطف او بغير مثل زيد عالم جاهل وقيل هذا من باب حمل المدلول  
الدال (فالتصل) الفاء للتفسير والتفصيل قدمه في الف والنشر لكونه اصلا في هذا  
الباب كما ان التمييز عن المفرد اصل فيه اي المستثنى المتصل (هو الخارج) (اي الاسم الذي  
اخرج) فيه اشارة الى ان الموصوف مقدار والى ان الالف واللام فيه مو صولة سواء كان  
الباقى بعد الاستثناء اقل نحو لفلان على عشرة دراهم الانسعة او اكثر نحو لفلان على  
عشرة دراهم الا واحدا او متساويا مثل لفلان على عشرة دراهم الاخسة (واحتزبه)  
اي بقوله الخرج (عن غير الخرج كجزئيات المستثنى المنقطع) فانها وان وقعت بعد  
الا واحد اخوايتها الا انها غير مخرجة (عن متعدد) اي من شيء ذي عدد (جزئياته)  
بالرفع على انه فاعل متعدد لا عتاده على الموصوف المقدر كما قدر نالك سواء كان تعدد  
الجزئيات ظاهرا نحو جاءني القوم الازيد او غير ظاهرا (نحو ما جاءني احد الازيد) بالرفع  
بدل من واحد والازيد بالنصب على الاستثناء لان لفظ الاحد وان لم يكن متعديا ظاهرا  
لانه مفرد الا انه منكرة وقع في حيز التثنية فتم الافراد واستغرق متعدد معنى لان النكرة  
في حيز التثنية قيد الاستغراق لما سبق (او اجزاؤه) عطف على جزئياته اي من شيء

متعدد اجزاؤه وان لم يكن متعدد اجزئياته (مثل اشتریت العبد الانصفه) فان العبد وان لم تعدد اجزئياته الا انه لما كان متعلقا بالاشتراء تعدد اجزاؤه لانه يمكن ان يتعلق الاشتراء بجميع اجزائه او بمضه (سواء كان ذلك) الشيء (المتعدد) اجزاؤه او جزئياته (لفظا) (اي ملفوظا نحو جاءني القوم الازيدا) (او تقديرًا) (اي مقدرا نحو ما جاءني الازيد) بالرفع لانه اذا كان المستثنى واقعا في كلام غير موجب والمستثنى منه غير مذكور يعرب المستثنى على حسب العوامل على ما سيجي (اي ما جاءني احد الازيد) على البدل من احد والا زيد اعلى الاستثناء منه (بالا) متعلق بقوله المخرج (غير النصفه) لانه اذا كانت صفة تكون بمعنى غير ولا تكون للاستثناء (واخواتها) اي اخوات الاي اشباهها وهي حروف الاستثناء وادواته على معنى ما به يستثنى في الكلام سواء كان حرفا واسما وفعلا وهي الاوعدا و خلا وحاشا وسوى وسواء وغير وما خلا وما عدا وليس ولا يكون ولا سيما وبله وبيد بمعنى غير ولما في قوله تعالى لما عليها حافظ كذا قاله السيد بن علي (واحتزبه) اي بقوله بالا واخواتها (عن) ما يخرج بحرف المعطف مثل لافي (نحو جاءني القوم لا زيدو) مثل لكن في نحو (ما جاءني القوم لكن زيدا جاء) او بلكن الاستدراكية نحو جاءني القوم لكن زيد لم يجي (و) (المستثنى) (المنقطع) (هو) (المذكور) اي الاسم الذي ذكر (بعدها) (اي بعد الاو) (احدى) (اخواتها) (غير مخرج) (عن متعدد) اي من شيء متعدد جزئياته او اجزاؤه ليصح التقابل بين المتصل والمنقطع لعدم دخوله في قصد المتكلم في المتعدد المذكور حتى يلزم اخر اجه فان قلت اذا كان كذلك فلا يحتاج الى قوله غير مخرج لانه اذا لم يكن داخلا لا حاجة الى الاخراج قلت لدفع التوهم لانه اذا قيل هو المذكور به دها توهم انه يخرج او لا فلدفع هذا التوهم صرح به وان لم يكن في الواقع داخلا وليقابل هذا القسم القسم الاول (واحتزبه) اي بقوله غير مخرج (عن جزئيات المستثنى المتصل) فيكون قيد احترازيا ايضا (فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد) في قصد المتكلم (قبل الاستثناء منقطع) لصدق التعريف عليه (سواء كان) ذلك المستثنى الذي لم يكن داخلا (من جنسه) اي من جنس المستثنى منه سواء كان المستثنى منه ملفوظا فيه (كقوله جاءني القوم الازيدا) فان زيدا فيه مستثنى منقطع وان كان من جنس المستثنى منه حال كونك (مشيرا بالقوم) في قولك جاءني القوم على ان يكون اللام للمهد الحارجي او المهد الذهني بقريته المقام او غيره (الى جماعة خالية عن زيد) فيكون المعنى جاءني هذه الجماعة الخالية عن زيد الازيدا او مقدرا نحو ما جاءني الازيدا في تقدير ما جاءني القوم الازيدا بنصب زيد افيهما (اولم يكن) المستثنى من جنس المستثنى منه (نحو جاءني القوم الاحرار) فيجري فيه ان يكون المستثنى منه ملفوظا او مقدرا ايضا ولما قسم المستثنى اولاً الى قسمين متصل ومنقطع وعرف كل قسم على حدة اراد ان بين احمرابه وهو

لازم كاللام في اسم الجنس فلا يبيح الفرق بينهما قيد العلم في كلامه بما يمكن نزح اللام عنه وحمل اسم الجنس على اسم جنس وما في حكمه من الاعلام ووج لابد من معرفة معرف باللام يجوز نزح اللام عنه وهو علم كان في الاصل مصدرا او صفة او اسم جنس قصد به مدح كالاسد او ذم كالكلب لكنه ليس كل اسم كذلك مما جاز دخول اللام ونزحه فان عمد او علم لم يجز دخول اللام عليهما وما لا يجوز نزح اللام عنه معرف باللام قصد بلامه التعريف او جعل جزء العلم وذلك في علم هو اسم جنس في الاصل خص بفرد منه خاصة له اقتضت ذلك التخصيص ويسمى علما غالبا وتلك الغلبة اما تحقيقا كافي الصق نحو ولد سبي به لاصابته الصاعقة واما تقديرية اما لعدم تصور معنى جنس كالتدبير او تصور عدم ثبوته كالاربعة فانه يتصوره معنى جنس هو الرابع لكن لم يثبت لهذا اللفظ تصور وثبت لكن لا يعلم ثبوته للمعنى العلمي كالشترى والتحقيق هنا يستدعي تفصيل الاعلام باعتبار الالف واللام وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اي كان في الاصل للجنس ثم استعماله لواحد من ذلك الجنس لحصة

النصب لانه من المنصوبات وهو في مواضع الاول ما يكون النصب فيه واجبا الا انه اذا  
اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الاول وكون الاستثناء في كلام موجب فقال (وهو) (اي  
المستثنى مطلقا) متصلا او منقطعا باداة ما هو اعم من المتصل والمنقطع على وجه عموم  
والجواز (حيث علم) مبنى للمفعول (اولا) منصوب على الظرفية (بوجه) وهو كون اللام  
فيه للمهاد الخارجى واريد به اللفظ اى لفظ المستثنى (يصحح تقسيمه) الى قسمين (كما  
عرفت) هنالك (و) علم (ثانيا) بما ينطقن) مبنى للمفعول (له) نائبه (من) بيان ما  
في قوله بما (تعريف قسميه) اى قسمى لفظ المستثنى وفي هذا الكلام  
صنعة الاستخدام ان اريد بالمستثنى لفظه وبالضمير معناه واما ان اريد به عموم الجواز فلا  
استخدام (اعنى) به (المذكور بعد الاول) احدى (اخواتها) اى اخوات (السواء) كان  
المستثنى (مخرجا) عن متعدد جزئياته و اجزاؤه (او) كان المستثنى (غير مخرج) ولهذا  
اى لكونه معلوما واولا بالوجه المذكور و ثانيا بالتفطن من تعريف قسميه (لم يعرفه) اى لم  
يعرف المصنف المستثنى مطلقا (على حدة) كما هو دأبه حيث عرف الكلمة اولاً ثم قسمها  
وعرف كل قسم وكذا الكلام وفيه اشارة الى ان تعريفه يمكن كما بيناه سابقا (روما) اى طلبا  
(للاختصار) لانه ان عرف المستثنى اولاً ثم قسمه وعرف كل قسم يكون اطنابا وان كان فيه  
قائدة (منصوب) سواء كان متصلا او منقطعا (وجوبا) تمييزا ومنصوب على المصدرية اى  
نصبا واجبا بدليل كونه قسما اى مقابلا للمنصوب جواز الكن لا يكون منصوبا وجوبا الا  
بشرطين ذكرناهما سابقا جازا احدهما (اذا كان) المستثنى (واقعا) (بعدا لا) (لا) يكون  
واقعا (بعد غير وسوى وغيرهما) مثل سوا و حاشا في قول لانه اذا كان واقعا بعدها لا يكون  
منصوبا وجوبا ولا جوازا بل لا يكون الا محرورا (غير الصفة) صفة (لا) (قيد به) اى قبله  
غير الصفة (وان لم يكن الواقع بعد الا التى) تكون (للصفة) بمعنى غير (داخلا في المستثنى) لثلا  
يذهل (مبنى للمفعول) (عنه) او عن عدم دخول ما بعد الالصفة في المستثنى ويكون عدم  
دخوله مصرحاً فيه رد على الهندي حيث قال قوله غير الصفة غير محتاج اليه اذا ما بعد الا  
التى للصفة ليس بمستثنى فهو قيد وقوى لا احترازى وعلى الرضى ايضا حيث قال  
ولم يحتاج الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما كان بعد الا التى للصفة  
ليس بمستثنى (في كلام) متعلق بما تعلق به قول بعد الا و ثانيهما اذا كان المستثنى  
واقعا في كلام (موجب) بفتح الجيم من اوجب (اي) في كلام (ليس بنفى) فيه  
(ولانها) ولا استفهام) كما والهمزة لان الاستفهام لما كان فيما جهل به في الاصل  
ويكون ايضا للانكار غالبا كان بمنزلة النفي والنهي في ان يكون ما دخله غير موجب  
(نحو جاء القوم الا زيدا) بنصب زيد لانه واقع بعد الا في كلام موجب وهو ظاهر في نصب  
وجوبا على الاستثناء متصلا او منقطعا لانه يصلح ان يكون مثالا لهما (واحترازه) اى

مختصة به من بين ذلك  
الجنس ولا بد ان يكون  
وقت استعماله لذلك  
الواحد قبل العلمية مع لام  
المهدي ليقيد الاختصاص به  
وسار لكثرة الاستعمال  
علماله ويسمى ذلك العلم  
الاتفاق كانت اللام في مثله  
لازمة لانه لم يصرح علمه  
الاعم اللام فصارت كمض  
حرف ذلك العلم وذلك اما  
في الاسم كاليث والنجم  
والكتاب واما في الصفة  
كالصق ومن الاعلام  
الاتفاقية ما يكون  
بالاضافة نحو ابن عباس  
وابن الزبير وان لم يكن غالبا  
فاما ان يكون متقولا من  
الصفة او المصدر اولا  
والتقول من احدهما  
كالعباس والحسن والحسين  
والفضل والعلاء والنسر  
يكون اللام فيه عارضة غير  
لازمة لانها لم تصر مع اللام  
اعلاما حتى يكون كاحد  
اجزائها بل اعاد دخلت اللام  
في مثلها بعد العلمية وان لم  
يكن العلم محتاجا الى  
التعريف وذلك لفتح  
الوصفية ومدح المسمى بها  
ان كانت متضمنة للمدح  
كالحسن والحسين وذمه ان  
كانت متضمنة للذم كالبيع  
والجهنم لو سى بها  
فكذلك اخرجتها  
عن العلمية واطلقتها  
على المسمى بها اوصافا  
والصفات قبل العلمية اذا  
استعملت في بعض ما يصلح  
له كانت مع اللام كالضارب  
بعض الموصوفين بالضرب

وكذا المصادر اجريت  
مجرى الصفات لانه قد  
يوسف بها ايضا نحو صوم  
ورود وليس جواز  
دخول اللام في الاعلام  
المنقولة عن الوصف  
والصدر مطرد الا ترى  
انك لا تقول في محمود على  
الحمد والى بل يجوز  
دخول اللام في اكثرها  
وما ليس منقولا  
من الوصف والمصدر فان  
كان في الاصل المنقول منه  
معنى المدح او الذم فالاولى  
جواز ملح الاصل نحو  
الاسد في المسمى بـ  
والكلب في المسمى بكلب  
وان لم يكن في الاصل  
المنقول منه ذلك لم يدخله  
اللام الا اذا وقع اشتراك  
اتفاقي فح اما ان تضيف  
العلم او تعرفه باللام وان  
كان في الاصل فعلا ايضا  
وليسا بطردين واما اعلام  
الاسبوع كالاحد والاثنين  
والثلاثاء والاربعاء  
والخمس فمن القوالب  
فيلزمها اللام وقد تجرد  
اثان من اللام دون اخواته  
نحو قولهم هذا يوم اثنين  
مبارك فيه واما حكمنا  
بكونها غالبية وان لم يثبت  
الثلاثاء والاربعاء والخمس  
اجناسا بمعنى الثالث  
والرابع والخامس معافضة  
على القاعدة المهددة في  
كون الاعلام اللازمة لامها  
في الاصل اجناسا صارت  
بالظنية اعلاما مع العهد  
فيقدر كونها اجناسا وكذا  
في نحو الثريا والديبران

بقوله في كلام موجب بل بقوله موجب (عما) اي عن مستثنى ( اذا وقع في كلام غير  
موجب) بان يكن فيه نفي او نهي او استفهام (لانه ليس حينئذ) اي حين وقع في كلام  
غير موجب (واجب النصب (بل يكون جائز النصب ويختار البدل او يعرب على  
حسب العوامل (على ماسيجي) كل في موضعه (ولاحاجة ههنا) اي فيما كان المستثنى  
منصوبا وجوبا (الى قيد آخر) اي غير القيدين الاولين بل يكفي في كونه منصوبا  
وجهه بالقيدان المذكوران سابقا فيه رد على الهندي حيث قال والمراد موجب تام  
لثلايرد قرأت الا يوم كذا (وهو ان يكون الكلام الموجب تاما) بيان للقيد الاخر  
(بان يكون المستثنى منه مذكورا) لفظا (فيه) اي في الكلام الموجب (ليخرج) تعليل للمعنى  
لان النفي يعني محتاج الى قيد آخر بان يقال في كلام موجب ليخرج عنه (نحو) فو لك (قرأت  
الا يوم كذا فانه) اي يوم كذا فيه (منصوب) وجوبا (على الظرفية) اي على انه مفعول فيه  
لقوله قرأت لكون هذا الكلام غير تام (لا على الاستثناء) اي ليس نصبه على ان يكون  
مستثنى (لان الكلام) اي كلام المصنف لتعليل لقوله ولا حاجة وكأنه جواب عن اعتراض  
اي لان المقصود ههنا (في كونه) اي المستثنى (منصوبا مطلقا) اي سواء كان المستثنى منصوبا  
على الاستثناء او على الظرفية او على المفعولية او الخبرية (لا في كونه منصوبا على الاستثناء)  
اي ليس المقصود من هذا الكلام ان يكون المستثنى منصوبا على الاستثناء فقط حتى يحتاج  
الى قيد آخر علم كون الكلام في نصب المستثنى مطلقا (بدليل) عطف (قوله او كان بعد  
خلا وعدا) وغيرهما بما يكون المستثنى بعده منصوبا وجوبا على قوله كان فيكون التقدير  
وهو منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعده ما يقع بعدهما لا يكون منصوبا على الاستثناء بل  
على المفعولية او على الظرفية (الا ان يقال) استثناء من قوله ولا حاجة ههنا الى قيد آخر  
(الحاجة الى هذا القيد) وهو ان يكون المستثنى منه مذكورا وان يكون الكلام تاما (انما  
هو لاخراج مثل قرئ) على البناء للمفعول (الا يوم كذا فانه) اي يوم كذا (مر فوع وجوبا  
لا منصوب) مع انه واقع بعد الا في كلام موجب فكان على ذلك القائل ان يقول المراد  
موجب تام ليخرج مثل قرئ الا يوم كذا مكان قرأت الا يوم كذا الا ان المصنف لم يتعرض  
لهذا القيد بناء على الظاهر المتبادر فان المتبادر من قوله في كلام موجب ان يكون تاما ولذا  
اورد بالتكثير (والعامل في نصب المستثنى اذا كان) المستثنى (منصوبا) بعد الاول اذ قال (على  
الاستثناء لا على غير كالمفعولية والخبرية فان طامه حينئذ الفعل ليس الا (عند البصرية)  
وقال المبرد والزجاج العامل فيه الالقيام معنى الاستثناء بها ولكونها نائبة على المستثنى  
وقال الكسائي هو منصوب اذا انتصب بان مقدرة بعد الا محذوفة فتقدير جاني  
القوم لا يزيدا جاني القوم الا ان زيد الميمجي واهذا بين الش العامل فيه على المذهب  
المختار فقال (اما الفعل المتقدم) بتوسط الا كان ناصب المفعول معه على المذهب المختار

الفعل المتقدم الواو (او معنى الفعل) المتقدم بنوسط الا) المستفاد من كلاً لا (لانه)  
 اى لان المستنى (شئ يتعلق بالفعل) المتقدم اذا كان العامل فيه ذلك الفعل الا ترى (او  
 معناه) اى معنى الفعل اذا كان العامل فيه معنى الفعل المستفاد من كلمة الامثل جاءنى  
 القوم الا يزيد اى جاءنى القوم استثنيت زيداً منهم يعنى اخرجه وصرفته عن حكم الحجي  
 (تعلقاً معنوا اذله) اى للمستنى (نسبة) وتعلق (الى ما) اى المستنى منه (نسب اليه  
 احدهما) من الفعل او معناه امانسبته فى المستنى المتصل فظاهرة لانه جزؤه واما فى  
 المنقطع فان كان من جنسه فكذلك لان فيه ايهام الجزئية والافعلالة المالكية او غيرها  
 (و) الحال ان المستنى (قد جاء بعد تمام الكلام) كان المفعول يحجى بعد تمام الكلام  
 (فشابه) بهذه الحجية (المفعول) فى كونه فضلاً عاماً والمفعول منه خاص فى التعلق بالفعل  
 بواسطة فينصب كما ينصب المفعول (او مقدما) (عطف على قوله بعد الا) لانه مع تعلقه  
 منصوب على انه خبر كان (اى المستنى منصوب وجوبا اذا كان المستنى مقدما) (على  
 المستنى منه) وواقما بعد الا (سواء كان) المستنى واقما (فى كلام موجب او غيره)  
 اى او كان واقما فى كلام غير موجب (نحو جاءنى الا يزيد القوم) مثال لما كان واقما فى كلام  
 موجب وقدم المستنى على المستنى منه وهذا التقديم كتحديث المفعول على الفاعل وكان  
 حقه ان يحجى بعد الحكم على المستنى منه كان حق المفعول ان يحجى بعد الفاعل لان مرتبة  
 المخرج ان تكون بعد مرتبة المخرج منه لكن جوار تقديمه لكثرة قاسته ماله (وما جاءنى الا  
 زيد احد) مثال لما يكون غير موجب ويجب نصب المستنى فى هذين القسمين على الاستثناء  
 لانه اذ لم يكن منصوباً على الاستثناء يكون بدلاً بما بعده واذا غير جائز (لامتناع تقديم البدل  
 على البدل منه) لان البدل تابع والتابع يجب ان يكون بعد المتبوع فوجب ان يكون منصوباً  
 على الاستثناء ولم يعد كلاً كان فى هذا القسم وفى قسم المنقطع لان الثلاثة مشتركة فى وجوب  
 كونها واقمة بعد الا ومنصوبة على الاستثناء (او منقطعا) عطف على قوله مقدم القرية  
 او على قوله بعد الا لكونها اصلاً واليه اشار الشارح بقوله (اى المستنى منصوب ايضا) اى  
 كما كان منصوباً فى القسمين الاولين (وجوبا) اى لصباوا اجبا (اذا كان) المستنى (منقطعا)  
 واقما (بعد الا) سواء كان فى كلام موجب من جنس المستنى منه مثل جاءنى القوم الا يزيد  
 كما سبق او لا من جنسه مثل جاءنى القوم الاحارا او غير موجب سواء كان ايضا من جنسه  
 مثل ما جاءنى القوم الا يزيد او لا (نحو ما فى الدار احد الاحارا) (فى الاكثر) متعلق بقوله  
 منصوب المقدر الذى قدره الشارح او خبر مبتدأ محذوف اى ونصب المستنى فى هذا  
 القسم واقع فى الاكثر لافى الكل كما فى القسمين الاولين (اى فى اكثر اللغات فيه) اشارة  
 الى ان اللام عوض عن المضاف اليه كما فى قوله الله اكبر اى اكبر كل شئ فى قول (وهى)  
 اى اكثر اللغات فان اسم التفضيل يأخذ حكم ماضيف اليه فيكون مؤنثا لان المضاف اليه

والموقوف والملك لم يثبت  
 الفاظها اجناسا ولم يعرف  
 فى بعضها ايضا معنى شاملا  
 للمتنى المعين ولا خواتمه كما  
 عرفنا فى الثلاثة والاربعة  
 وربما يكون فى هذه  
 الاعلام ما يثبت لفظ جنسا  
 لكن لا يعرف كيفية عليه  
 فى واحد من جنسه  
 كالشترى فى الكوكب  
 المعين فاننا لا ندري ما معنى  
 الاشتراء فيه ولذلك قال  
 سيبويه ما لم يعرف من هذا  
 الجنس اصله فلحق بما  
 عرف هذا ما قاله الرضى  
 واما ما ذكره المص فهو  
 ان الاعلام بالنسبة الى  
 الالف واللام عند المحققين  
 على ثلاثة اقسام قسم يجوز  
 دخول الالف واللام عليه  
 وقسم واجب لا ينفك عنه  
 وقسم لا يجوز وعند غيرهم  
 على قسمين قسم واجب  
 دخوله وقسم ممتنع قال  
 مؤلفه لا يخلو العلم من ان  
 يكون سى بالالف واللام  
 او لا فان سى بالالف  
 واللام وجبت وان سى  
 بشرها امتنع هذا حاصل  
 كلامهم واما المحققون  
 فيثبتون الجائز بما صح من  
 العرب من قولهم للشخص  
 الواحد المسى بحسن الحين  
 وبحسن الحين وبعباس  
 العباس وفى الحديث  
 الصحيح عن عبد الله بن  
 عباس وعن عبد الله بن  
 العباس وعن حسين بن  
 وعن الحسن والحسين ولو  
 كان على ما زعم اولئك لم  
 يجر هذه الاسماء الا بالالف



ولام اولاً بالفولام  
 ووجه دخولها اتم لا  
 سواء هذه الاسماء واصلا  
 صفات والمخاوفها معنى  
 الوصفية ادخلوا اللام فيها  
 لذلك بخلاف الاسماء التي لم  
 يقصد فيها قصد الوصفية  
 كيمفر واسد فانه لا يجوز  
 دخول اللام عليها اذ المعنى  
 المسوغ لدخول اللام  
 مفقود والذي يدل على صحة  
 اعتبار الوصفية فيها وان  
 كانت اعلاما ما ثبت انهم  
 يجمعون اجروا به اذا كان  
 علما على حمر وعلى احمر  
 ولولا المعنى الوصفية لم يجمع  
 جمعه على حمر لان الفعل اذ  
 كان اسما انما يجمع على الفاعل  
 وبابه اذا كان صفة ان يجمع  
 على فعل فاذا جمع على فعل  
 لمع معنى الوصفية كالمع في  
 ادخال اللام واذا جمع على  
 احمر لم يجمع كالمع  
 اذ استعمل بغير الفولام  
 واما ما يجب فيها اللام  
 فهو كل اسم غلب بالالف  
 واللام من الصفات او سمي  
 بالالف واللام من غير  
 الصفات مثال الاول الصق  
 ونحوه ومثال الثاني  
 الدبران والبيوق ونحوه  
 ولا فرق بين ان يعرف له  
 اشتقاق او لا يعرف ولا  
 سمي رجل بالاسد بالالف  
 واللام غلبة او وضما  
 لزم لزومها في الصفة هذا  
 كله مما ذكره في الامالي  
 والايضاح وعواولي لما  
 سبق من كلام الرضى لما فيه  
 من عدم الانضباط كما  
 يعرف بادن تأمل واذا

ههنا (لغة اهل الحجاز) بكسر الحاء المهملة وقطع الجيم واخره زاي معجمة على وزن  
 صراف بلاد مكة سميت بها لكونها محجرة عن الاعداء والمهاليك والحجز المتع (فانهم)  
 اى اهل الحجاز (قبائل) جمع قبيلة على وزن قبيلة وهي الجماعة تكون من الثلاثة فصاعدا  
 من قوم شتى مثل الروم والزنج والعرب والجمع قبل ومنه قوله تعالى وحشرنا عليهم كل شئ  
 قبلا وقبائل (كثيرون) فيكون بعضهم اكثر من بعض والناصبون يكونون اكثرهم  
 الكثيرون لم ينصبوه بل جعلوه بدلا (اوفي اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم) اى  
 اكثر النحاة (ذهبوا اللغة الحجازية) لانهم يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط لم  
 يوجد في الفصح من كلام العرب (فانقطع مطلقا) اى سواء كان قبله اسم يصح حذفه  
 او لا (منصوب عندهم) اى عند الحجازيين (اذا لا يتصور) اى لا يمكن (فيه) اى في المستثنى  
 المنقطع اذ لم يكن منصوبا على الاستثناء (الا بدل الغلط وهو) اى بدل الغلط (لا يصدر)  
 اى التلغظه (الابطريق السهو والغفلة) اى الابطريق ان يكون صاحبه سهو هنا فاما  
 تلغظه وغافلا عن مراده (والمستثنى المنقطع انما يصدر) بمن يصدر عنه (بطريق الروية)  
 بفتح الراء وكسر الواو والتخفيف (والغفلة) تنافيا فلم يكن المستثنى المنقطع بدل الغلط  
 ايضا ما عدم كونه بدل الكل فلا تنفاه شرطه لان شرطه ان يكون مدلول الثاني مدلول  
 الاول مثل جاءني زيد اخوك واما بدل البعض فلان شرطه ايضا ان يكون الثاني جزء الاول  
 ويكون مضافا الى ضميره واما بدل الاشتغال فلان شرطه ان تكون نفس السامع عند ذكر  
 المبدل منه منتظرة ومنشوقة الى ذكر المبدل واما بدل الغلط فلما ذكره الشارح فتعين ان  
 المستثنى المنقطع لا يكون بدلا لان انتفاء الاقسام يستلزم انتفاء المقسم منه وهو المبدل اذ لا  
 وجود للعام الا في ضمن الخاص والافراد واذا انتفت البدلية لزم ان يكون منصوبا على  
 الاستثناء (واما بنو تميم فقد قسموا) المستثنى (المنقطع الى قسمين) لانه لا يخلو ما ان يكون  
 المستثنى منه اسما يصح حذفه واقامة المستثنى مقاما او لا (احدهما) اى احدهما من القسمين  
 (ما) اى مستثنى منقطع (يكون قبله) اى قبل ذلك المستثنى (اسم يصح حذفه) واقامة المستثنى  
 مقامه متعدد اكان (نحو ما جاءني القوم الاحمار) ففي هذا المثال يجوز حذف المستثنى منه  
 يعنى القوم واقامة المستثنى مقامه يعنى حمار المراد بالاقامة ان يكون قائما مقام الفاعل اذ  
 يجوز ان يقال ما جاءني الاحمار او غير متعدد مثل ما جاءني زيدا لامرا (فهنا) ما في هذا  
 القسم (يجوزون البديل) لان المبدل منه في حكم التبع في المعنى فيجوز حذفه واشباهه  
 فيكون بدل الغلط لانه يجوز في فصيح الكلام نحو عندي نجم بدر شمس (وتانيهما) اى  
 ثاني القسمين (ما) اى مستثنى (لا يكون قبله) اى قبل المستثنى (اسم يصح حذفه) بل يجب ان  
 يكون مذكورا (فهم) اى بنو تميم (ههنا) اى في هذا القسم (واقون الحجازيين في ايجاب  
 نصبه) اى في ان يكون نصب المستثنى واجبا لانه لا يمكن حذف المستثنى منه جائزا ولا يمكن

اقامة المستثنى مقامه لم يوجد شرط البديل لما سبق ان يكون في حكم التثنية ويكون حذفه وذكره سواء ( كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله ) لالتقي الجنس وعاصم مبنى على الفتح اسمها منصوب محلا اليوم منصوب على الظرفية متعلق بالخبر المحذوف من امر الله متعلق بالاسم اى لا عاصم ولا حافظ من قضاء الله موجود اليوم فيكون عاصم فاعلا (الا من رحم) موصول ورحم صلتة واليه اشار الشارح بقوله (اى من رحمة الله) وفيه اشارة الى ان الفاعل للفعل ما استكن فيه راجع الى الله والى ان العائد الى الموصول محذوف لانه اذا كان مفعولا يجوز حذفه والمصنف سيصرح به بقوله والعائد المفعول يجوز حذفه (فن رحمه الله هو المرحوم المصنوع) لان من كان عاصمه الله لا محالة يكون معصوما ومن رحمه الله ايضا لا محالة يكون مرحوما ( فلا يكون ) المصنوع (داخلا في العاصم) لان العاصم فاعل ومن رحمه الله مفعول والمصنوع ليس من جنس العاصم لان المفعول غير الفاعل ( فيكون ) مستثنى ( منقطعا ) فيكون من رحمه في محل النصب على الاستثناء ونحو لا ضارب اليوم الا يزيد في تقدير لا ضارب موجود اليوم الا المضروب كما ان تقدير قوله تعالى لا عاصم موجود اليوم الا المرحوم المصنوع ومنه قولهم ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر وقال بعضهم لا عاصم اى لا معصوم فالاستثناء حينئذ متصل وقال السيرا في المراد بمن رحم الرحم اى الله اى المرحوم فيكون ايضا متصلا واعلم ان المستثنى المنصوب على الاستثناء على ثلاثة اوجه وجه الانحصار ان الاستثناء اذا كان بالا فلا يخلو اما ان يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه او لا فان كان مقدما فهو القسم الثانى وان لم يكن مقدما فلا يخلو اما ان يكون من جنس المستثنى منه او لم يكن فان كان من جنسه فهو القسم الاول والا فهو القسم الثالث (او كان بعد خلا وعدا) نية باعادة لفظة كان على ان المعطوف يفاير المعطوف عليه في النصب لان نصب المستثنى في الاول على المفعولية او الخبرية وفي الثانى على الاستثناء وعلى ان المستثنى واقع بعد الافعال في الاول وفي الثانى واقع بعد الحرف وهو الا (اى المستثنى منصوب ايضا ) اى كما اذا كان واقعا بعد الا ( وجوبا ) اى نصبا واجبا (اذا كان بعد عدا من عدا بعد وعدا) مثل غزا يفترو غزوا وبابه نصر وهو متعمد بنفسه في الاستثناء وغيره (اذا جاوزته مثل جاءنى القوم عدا) اى جاوز (زيدا او) المستثنى منصوب وجوبا ايضا اذا كان واقعا (بعد خلا) اصله خلوا مثل غزوا وعدا ايضا اصله عدو قلبت الواو لتحركها وانفتاح ما قبلها (من خلا يخلو خلا) مثل سما يسمى سموا وبابه نصر الا انه لازم في الاستثناء وغيره (نحو جاءنى القوم خلا زيدا) والاصل خلا من زيد فانه متعد بمن ولذا قال الشارح (وهو) اى لفظ خلا ما ضيا كان او مضارع لم يبنه الشارح عليه لان ما كان ماضيه لازما يكون مضارعه كذلك وما كان ماضيه متعديا يكون مضارعه كذلك (في الاصل)

تمهدت ذلك فنقول قال الرضى في الشرح قوله ان كان الحسن فكالحليل والافكاى عمرو يعنى ان كان المعطوف المذكور مثل الحسن في صحة تقدير نزع اللام فهو كالحليل في اختياره الرفع فيه والافكاى عمرو اى وان لم يكن كالحسن بل كان عملا يصح تقدير نزعها كالصق والنجم فهو كاي عمرو في اختياره النصب ووجهه انه اذا كان كالحسن صح تقدير دخول حرف النداء عليه لصحة تقدير نزع اللام فكان اولى ان يجرى بحركة النادى واذا كان كالصق لم يصح دخول باعليه لامتناع تقدير نزع اللام فكان اولى ان يجعل تبعا واذا جعل تبعا فالوضع اولى به واعترض عليه الرضى بان مذهب المبرد ليس ذلك ولا يدل عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب الحليل لان الالف واللام لامعنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل يلحق بهما الوصفية الاصلية فقط فكانه مجرد عنهما لان تعريفه بالعلمية قال وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابى عمرو لان اللام اذن يفيد التعريف فليس الاسم كالجرد منها فلي هذا مذهب المبرد في الحسن والصق معا اختيار الرفع

لان اللام لا يفيد التعريف  
وهذا كما ترى خلاف ما  
نسب اليه المص ولا يخفى  
على المتأمل الجبر ان ما نقله  
من المبرد صريح فيما احال  
عليه المص فان افادة العلم  
بدون اللام التعريف  
واختصاص الغرض  
من اللام ببلح الوصفية  
الاصلية انما يتصور في نحو  
الحسن فان لام الصق  
لكونه جزا من العلم على  
مثال الجيم في جعفر لا يفيد  
الاسم بدونه التعريف بل  
لا يكون علما قد عرفت  
ايضا انه لا سبيل الى ان  
يكون ذلك اللام للنسج  
الوصفية الاصلية فتبين  
ان المراد من العلم في كلام  
ابي العباس المبرد ما يكون  
علما بدون اللام ايضا ولذا  
قوله بالجنس الداخل عليه  
اللام لا فادة التعريف  
فانما نسبان للاسم  
المستعمل باللام وبدونها  
وقسبان باعتبار ان اللام  
في احدها لا فادة التعريف  
دون الاخر ولم يتعرض  
له غيره من الاعلام المستعملة  
باللام لظهور الامر فيه بد  
ذلك فانه اذا كان الحكم  
كذلك فيما ليست اللام جزء  
منه لمجرد كون الاتيان به  
لا فادة التعريف ففما هو  
جزأ منه بطريق الاولى  
لاستحالة الانفكاك  
منه بالضرورة (قوله)  
المنى عن جوازضة قيل  
لانهم يعرفون البناء الا  
البناء على الضم او الفتح  
وفيه نظر ان بني اختيار

اي في استعماله في الاستثناء وغيره (لازم) الا انه قد يتمدى الى المفعول (بمعنى) كما  
تتمدى الافعال اللازمة الى مفعولاتها بالحروف الجارة (نحو) قول العرب اذا خربت  
الديار (خلت الديار) جمع دار (من الانيس) بفتح الهجمة وكسر النون فعيل بمعنى  
فاعل كنصير بمعنى ناصر اي الساكن والمؤانس او كل ما يؤنس به ويقال وما في الدار  
انيس اي احد كذا في الصحاح (وقد يضمن) مبنى للمفعول اي خلا اذا اريد تعديته  
كقولهم اقل هذا خلا كذا (مبنى جاوز) فيكون معنى قولك جاءني القوم خلا زيدا  
جاوزا زيدا (او) قد (يحذف) الجار الذي هو (من ويوصل الفعل) الذي هو لفظ  
خلا الى المفعول به (فيتعدى) الى المفعول به (بنفسه) فيكون المستثنى بعده مفعولا به  
ويقال لمثل هذا العمل الحذف والايصال (والتمزوا) اي التزم النحاة (هذا التضمن)  
اي جله بمعنى جاوز (او الحذف والايصال) وهو ان يحذف الجار المتمدى للفعل وحده  
اختصارا ويوصل الفعل بنفسه الى المجرور ويحمل كالفعل المتعدي وينصبه كما ينصب  
الفعل المتعدي المفعول به كقوله تعالى واختر موسى قومه مكان من قومه اي التزموا  
احدا الامرين على سبيل منع الخلو والجمع (في باب الاستثناء) يعني اذا كان خلا واقعا في  
الاستثناء (ليكون ما) اي المفعول الذي وقع (بعدها منصوبا) صريحا لان الجار والمجرور  
ايضا منصوب الا ان نصبه محلي لا لفظي واما اذا التزم احدا الامرين يكون نصبه صريحا  
(كما) كان الواقع (في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب) اي اصل باب الاستثناء منصوبا  
صريحا فان ما بعدها منصوب وليكون اشبه بالا (وقاعلهما) اي فاعل عداو خلا لانهما  
فلان ما ضيان لا بد لهما من فاعل (ضمير) مستكن فيهما كما يستكن فاعل سائر الافعال  
الا ان هذا الاستكتمان لازم في باب الاستثناء لما سيجي (راجع) لانه لا بد له ايضا من  
مرجع لفظا او معنى او حكما لانه ضمير غائب (اما الى مصدر الفعل المتقدم) كما ثابا كان  
مثل اعدلوا هو اقرب للتقوى (او الى اسم الفاعل منه) اي من الفعل المتقدم (او الى  
بعض متعلق من المستثنى منه) وعلى التقادير الثلاثة يكون المرجع مذكورا معنى اذا  
لا يجوز الارجاع الى بعض معين لانه لا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم  
عنه مجاوزة الكل وخلو الكل كذا في الرضى وقيل ان الضمير الى بعض منكر للاستغراق  
في الايجاب في قوله تعالى علمت نفس اي كل نفس وقيل البعض يستعمل في معنى الكل  
واربده ههنا هذا المعنى (والتقدير) اي في كل واحد منهما على التأويلات الثلاثة  
(جاءني القوم عدا) مجيهم زيدا (او خلا مجيهم) زيدا مثال لرجوع الضمير الى مصدر  
الفعل المتقدم (او) جاءني القوم عدا (الجائي منهم) زيدا او خلا الجائي منهم زيدا مثال  
لكون الضمير راجعا الى اسم الفاعل منه (او) جاءني القوم عدا (بعض منهم زيدا) اي  
كلهم زيدا او خلا بعض منهم زيدا اي كلهم لما سبق ان البعض ههنا بمعنى الكل وقد رفي

المثاليين الاخيرين منهم ليكون ضميرا راجعا الى ذى الحال لربط الجملة الحالية به لما سبق  
ان الحال اذا كان جملة يلزم الضمير فيها (وهما) اى هاتان الجملتان اى كل واحدة منهما  
(فى محل النصب على الحالية) من معمول الفعل المتقدم ان وقت بعد معرفة كفى المسئلة  
المذكورة واما ان وقت بعد نكرة فصفة مثل ما جاء فى احدا عدا او خلا زيدا وقيل لا  
موضع لهما من الاعراب لقيام كل منهما مقام الا وهى حرف لا محل لهما منه وكذا ما قام  
مقامها وكان بدلا منها (ولم يظهر) من الظهور مبنى للفاعل او من الاظهار مبنى للمفعول  
(معهما) اى مع كل من عدا وخلا اذا وقع حالا بالضمير وحده مع ان الماضى اذا وقع  
حالا يجوز فيه الواو ايضا ليكون اشبه بالافتراء الواو فيه وجوبا واما اذا كان صفة لم يجوز  
فيه لفظ (قد) والواو اصلا مع ان الماضى المثبت اذا وقع حالا يلزم فيه قد عند البصرية  
اما ظاهرة او مقدرة وهما لم يجوز اظهار هابل يجب ان تكون مقدرة فيه خلاف لسيبويه  
والمبرد لما عرفت (ليكونا شبه) اى ليكون لكل منهما زيادة مشابهة (بالا) فى عدم  
الفصل بينهما وبين المستثنى منه (التي هى الاصل فى باب الاستثناء) ليكونها موضوعا له  
فكانت حقيقة فيه واما غيرها فهو موضوع لغيره فاستعماله فيه يكون مجازا عن الواو بدلا  
منها لملاقمة (فى الاكثر) (اى النصب) اى نصب المستثنى (بهما) اى بكل واحد  
منهما (انما هو فى اكثر الاستعمالات) فيه اشارة الى ان الجار والمجرور خبر مبتدأ  
محذوف والى ان اللام فى قوله فى الاكثر عوض عن المضاف اليه والى ان نصب المستثنى  
مختص باداة الاستثناء بخلاف الاقان فى نصب المستثنى هناك خلافا (لانهم افعال ماضيان  
كما عرفت) فيما سبق والفعل الماضى ينصب ما بعده اذا كان متعديا الا انه لا يجوز تقديمه  
وان كان مفعولا به وكان يجوز تقديمه فى سائر الافعال لكونهما فى معنى الواو لا يجوز  
تقديم المستثنى عليها اذ لا يقال جاءنى القوم زيدا الا فكذا ما كان فى معناها ليم امر  
المشابهة بها ولان فهم معنى الحرفية ايضا ولذا قال (وقد اجيز الجر) اى جر المستثنى  
(بهما) اى بكل واحد منهما بناء (على انها حرفا جر) وهذا مذهب الاخفش لان  
سيبويه انكر الجر بعدها لانه فعل متعدي بنفسه (قال السيرافى لم اعلم خلافا فى جواز الجر  
بهما) اى بكل منهما وقال ايضا لم اراد جدا ذكر الجر ايضا بعد عدا الا لا يخفى فانه  
قرنهائى بعض ما ذكره بخلاف جواز الجر بهما والسيرافى تبع فى هذا سيبويه وفى الاول  
الاخفش (الا ان النصب) اى نصب المستثنى (بهما) اى باحدهما (اكثر) من الجر  
(وما خلا وما عدا) عطف على قوله خلا وعدا ولم يمد لفظه كان ههنا لاشتراكهما  
فى نصب المستثنى على انفعولية اذ لا فرق بينهما الا بزيادة لفظه ما وعدهما الا ان النصب  
ههنا واجب وثمة محتمل ولذا قال المصنف فى الاكثر (اى المستثنى منصوب ايضا) اى  
كما كان منصوبا اذا كان بعد خلا وعدا (وجوبا اذا كان) واقما (بمد ما خلا وما عدا لان)

الفتح عن جواز الخبر فى  
بالزبد بن ميث ولا يخفى  
ان الاعتراض فى امثال  
هذه المباحث بالجواز العطف  
ليس من دأب العاقل وان  
اراد غير ذلك من الجواز  
فهو بديسى البطلان  
لاجاءهم على عدم جواز  
غير الجر قياسا به من المثال  
واختلافهم فيما نحن فيه هل  
يجوز الرفع بعد ذلك ام لا  
فلا كثرون على اولوية  
الفتح مع جواز الرفع  
وبعضهم على عدم جواز  
الرفع لوجوب الفتح  
حينئذ (قوله) مجردا  
عن التاء او ملحوق بها دفع  
لما يترجم من عدم الشمول  
للعلم الموصوف بانه فان  
الحكم فى صورة التذكير  
والثابت على السواء فاقبل  
فى تفسير قوله ذلك يعنى من  
غير تفسيره اذ لا يجوز الفتح  
فى نحو يا هند بنت عمر  
وليس بصحيح (قوله)  
كما هو المتبادر الى الفهم قيل  
بل المتبادر ما هو الامر  
وذلك من قبيل الوقوع  
فى مخالفة الواضحات فان  
املاق العقول يكون الشئ  
موصوفا بآخر ظاهرى  
كونه متصلا به واعلم انهم  
ذكر والاختيار النصب  
هنا شرطاً اربعة وهى  
كون المتادى علما احتراز  
عن نحو يا رجل به زيد  
وكونه موصوفا بآبى  
احترازاً عن نحو يا زيد بن  
عمرو فى الدار على ان ابن  
عمرو مبتدأ وكون ابن  
متصلا بموصوفه احترازاً

عن نحو ما يزيد الظريف ابن  
عمرو وكونه مضافا الى علم  
احترازا عن نحو ما يزيد بن  
اخينا وانما اختير فتح  
التأدي مع هذه الشروط  
لكثرة وقوع التأدي  
جاءها والكثرة مناسبة  
للتخفيف فحذفوا لفظا  
بفتحة وخطا بحذف  
الفتحة وابنته بخلاف هذه  
الامثلة فان التأدي لا يفتح  
فيها وايضا الف ابن وابنته  
لكون كل منهما غير كثير  
الاستعمال والعلم المتصف  
بهما الجامع للشرائط الاربع  
في غير النداء يخفف بحذف  
تنوينه وجوبا وبحذف  
الالف خطا ايضا وان  
اختلف احدي الشرائط  
لم يحذف التنوين لفظا  
ولا الف خطا والمعتبر في  
كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنة  
لاثنين وجمعهما  
وتصغيرهما لانه لا يكثر  
استعمالها كذلك وكذا  
المعتبر كون العلم الموصوف  
مفردا لان التثنية والجمع  
ليسا بليدين وايضا لا يكثر  
استعمالهما (قوله اي  
اذا اريدت نداء قيل فيه انه  
اذا لم يحذف المرفع  
باللام منادى فلا يربط احد  
من ارباب اللسان نداء  
فكما انه لا يصح ان يكون  
المرفع باللام منادى  
لا يصح ان يكون  
مراد النداء فتقدير  
الارادة لا يسمن ولا يثنى  
من جوع ولا يثنى عليك  
ان القائل لم يفهم كلام  
الشارح قدس سره فانه  
يقوله ان قوله واذا نودي  
المرفع باللام لا يصح على

لفظة (ما فيهما مصدرية) وحروفها ثلاثة ما وان وان (مختصة بالافعال) اي الاوليان  
تختصان بالافعال يعني تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها في تأويل المصدر ولذا اختلفا  
بها لان المصدر لا يوجد الا في الافعال نحو قوله تعالى وضاعت عليهم الارض بما رحبت  
اي رحبها باستعها وقوله تعالى وان تصوموا خير لكم وهذا مذهب سيويه وجوز غيره  
دخول ما في الجملة الاسمية نحو قوله في الدنيا باقية كذا في الرضى (نحو جاءني القوم ما خلا  
زيد او ما عدا عمرا) وما فيهما ما حرفية وهي ثلاثة امانافية وهي لا تصح ههنا لان المعنى  
على الايجاب دون السلب واما كافه وهي تلحق بالآخر دون الاول مثل قلما وطالما  
واما مصدرية وهي مختصة بالافعال غالبا لان المصدرية لا توجد الا فيها وههنا كذا كما  
صرح به الشارح نفسه واما اسمية وهي ستة اقسام امام موصولة او موصوفة وههنا ليست  
باحديهما لعدم الضمير الراجع اليهما في الفعلين واما استفهامية او شرطية وهي ايضا  
ليست باحديهما لوجوب الصدارة فيهما واما تامة او صفة وعدم كونها احديهما ظاهرا  
لوجوب كونهما في الاخر حقيقة او حكما فتعين انها لا يكون اسمية لان استفاء الاقسام  
باسرها يدل على انتفاء المقسم عنه لانه لا وجود للامام الا في ضمن الخاص والافراد فتعين  
ان تكون مصدرية تأمل وانصف ولم آل جهدا (تقديره) اي تقدير المثال الاول جاءني  
القوم (خلو زيد) بالاضافة الى المفعول (و) الثاني جاءني القوم (عدو عمرو) بالاضافة اليه  
ايضا بالنصب (فيهما) (على الظرفية) على ان كل واحد منهما مفعول فيه للفعل المتقدم لكن  
لا مطلقا بل (بتقدير مضاف اي) جاءني القوم (وقد خلوهم) اي خلوا الجائي منهم وبعض  
منهم او مطلق (او) وقت (خلو مجيئهم من زيد) والاختصار بناء على ظهوره قياسا على  
ما سبق (او) جاءني القوم (وقت مجاوزتهم) اي مجاوزة الجائي منهم (او مجاوزة مجيئهم  
عمرا) على قياس ما سبق وهذا المعنى اي النصب على الظرفية لمناسبة بين المصدر والظرف  
في كونها جزء الفعل ومناسبة ما سبق في عداو خلا من كونهما منصوبين على الحال فقط  
(او على الحالية) عطف على قوله على الظرفية باعادة الجار اي بالنصب على ان يكون كل  
واحد منهما منصوبا على ان يكون حالا (بحمل المصدر) اي الذي هو خلوه وعدوه (بمعنى  
اسم الفاعل) لكون الاشتقاق في الحال شرطا عند غير المص لما سبق واما عنده فان مادل  
على الهيئة يصح ان يقع حالا وههنا المصدر لما لم يدل عليها احتياج الى التأويل بالمشتق عنده  
ايضا (اي جاؤا) اي جاءني القوم (خاليا بعضهم) من زيد (او) خاليا (بجيئهم من زيد) او  
خاليا الجائي منهم من زيد (او) جاءني القوم (بما جاوز بعضهم) عمرا (او) مجاوزا (بجيئهم  
عمرا) او مجاوزا الجائي منهم عمرا ولم يذكر ارجاع الضمير الى اسم الفاعل من الفعل  
المتقدم لما ذكرناه في الموضوعين بناء على ظهوره قياسا ما سبق في خلا وعدا لا لكونه جائزا (و)  
روى (عن الاخفش انه اجاز الجر) اي جوز جر ما بعدهما (بهما) اي بكل واحد منهما

بناء (على ان) لفظة (مافيها زائدة) لتحسين اللفظ فقد ولم يذكر المصنف هذه الرواية كما ذكرها في خلا وعدا وبين الشارح وجه عدم ذكره بقوله (ولعل هذا) اى هذا النقل عن الاخفش (لم يثبت) من الثبوت اى لم يتحقق ثبوته (عند المصنف) اصلا (او) ثبت عنده الا انه (لم يمتد به) اى لم يعمده شيئا يعاب به لان زيادة ما في الافعال لم تسمع اصلا في الاول ولا في الاخر وانما تزداد بعد الاسماء مثل اذا ما وحيتا وكيفما وغيرها وبعد الحروف ايضا نحو فيما رحمة ومما خطيئاتهم وعمما قليل (ولهذا) اى لكل واحد من هذين الامرين (لم يقل) وما خلا وما عدا (في الاكثر) كما قال فيما سبق او كان بعد خلا وعدا في الاكثر لثبوته عنده واعتداده به ايضا (و) (كذا) اى كما كان المستثنى منصوبا بعد الافعال الاربعة كذلك (المستثنى منصوب) اذا كان واقما (بعد ليس) (الا انه ثمة منصوب على المفعولية وههنا منصوب على الخبرية لان ليس من الافعال الناقصة الناصبة للخبر (نحو جاءني القوم ليس زيدا) اى ليس الجائي منهم او بعض منهم زيدا (و) كذا المستثنى منصوب اذا كان واقما (بعد) (لا يكون) لانه ايضا من الافعال التي تنصب الخبر فتصب المستثنى على انه خبرها (نحو سيجي اهلك لا يكون بشرا) اى لا يكون الجائي منهم او بعض منهم بشرا (وانما يكون النصب) اى نصب المستثنى (واجبا) اذا كان واقما (بعدها) اى بعض ليس ولا يكون (لانها من الافعال الناقصة الناصبة للخبر) والمستثنى الواقع بعدها لا يكون الا خبر الهمما فينصب على الخبرية (ويلزم) اى ويجب (اضمار اسمها) اى اسم ليس ولا يكون اى جعله ضميرا مستكنا فيهما (في باب الاستثناء) يعنى اذا كانا اداة استثناء ليكونا شبه بالاتي هي اصل في هذا الباب لانه اذا لم يكن الاضمار فيهما واجبا قد يكون الاسم ظاهرا بعدهما فيقع الفصل بينهما وبين المستثنى فيقع النقصان في المشابهة لانه لا يقع الفصل بين حرف الاستثناء والمستثنى (وهو) اى الاسم (ضمير) مستكن فيهما (راجع الى اسم الفاعل) المأخوذ (من الفعل المذكور) المتقدم (او) راجع (الى بعض) مطلق (من المستثنى منه مطلقا) ولم يذكر ارجاع ذلك الضمير الى المصدر الذي في الفعل المتقدم لعدم صحته كما صح الاولان لانه لا يصح ان يقال جاءني القوم لا يكون الجي منهم زيدا وليس الجي منهم زيدا اذ لا يقال الجي زيدا الا ان يقال المصدر ههنا بمعنى الفاعل كالضرب بمعنى الضارب فحينئذ يصح (وهما) اى ليس ولا يكون (في التركيب) مع اسمها وخبرها (في محل النصب على الحالية) اى على ان يكون كل منهما حالا من معمول الفعل المتقدم اما من فاعله او مفعول بالضمير وحده لان الثاني مضارع منفي والاول ماض منفي وقد سبق ان الماضي والمضارع المنفيين يجوز وقوعهما حالا بالضمير وحده من غير ضنف واجاز الحليل ان يوصف بليس ولا يكون منكرا او معرفا باللام الجنسية نحو جاءني الرجل ليس او لا يكون زيد اوجاءتني امرأة لا تكون فلانة وليست فلانة

ظاهرة بل هو محمول على الجواز ومدود من قبيل قوله عز سلطانه واذا قرأت القرآن فاستمعوا له ولا ريب في انه كذلك (قوله) نحو راعن اجتماع آتى التعريف بلا فاصلة يقع في ذلك المس فانه قال في الشرح لانهم لما نذر عليهم الجمع بين حرفي تعريف انواع في الصورة بمدى مجرد عن حرف تعريف واجروا عليه المعرف باللام المقصود بالنداء صفة والتزموا رافعه لانه هو المقصود بالنداء فحملوا اعرابه بالحركة التي كان يستحقها لو باشره لفاء تتيها على انه المنادى ولم يبال الى قول الرضى فيه نظرا لان اجتماع حرفين في احدهما من الفائدة ما في الاخر وزيادة لا يستنكر كما في لقدموا لان ظهوره ليس بشئ فان هذا الاجماع انما يجوز في صورة عدم حصول الاستثناء باحدهما عن الاخر كما اعترف به ومن الظاهر ان من يخفى فيه ليس كذلك بل اجماع فيه يكون من قبيل ادنى التعريف الغنى احدهما عن الاخر وهذا متع بالافتقار وما اخاره وهو انه لو دخل اللام المنادى فاما ان يفي معها وهو بعيد لكون اللام معافة للتبوين فهي كالتبوين فاستكره دخولها مطردا في المنادى المبني واما ان يعرب وهو ايضا بعيد للحصول على

ويلحقهما ما يلحق الافعال من ضمير وعلامة تأنيث تقول مارأيت رجالا لا يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يحجى مثل ذلك في خلا وعدا كذا في الرضى وكذا في ما خلا وما عدا لانه ليس في فعليهما خلاف لاحد بخلاف الافعال الاربعة لان في فعليهما خلافا حتى جازا لجرها ولم يحجز فيهما شيء سوى النصب ولما فرغ من بيان الافعال التي تستعمل في الاستثناء سواء كانت مخصوصة به او لا وسواء كانت ناصبة له على المفعولية او الخبرية اراد ان يبين انها هل تنصرف او لا فقال (واعلم انه) اي الشأن (لا تستعمل هذه الافعال) اي الافعال الناصبة للمستثنى (الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ) فاستعملها في الاستثناء مشروط بشرطين احدهما ان يكون المستثنى متصلا لانها لا تستعمل في المستثنى المنقطع والثاني ان يكون المستثنى منه مذكورا يعني لا يكون الكلام مفرغا وذلك لان هذه الافعال افعال صريحة تقتضي فاعلا ومتعدية او ناقصة تقتضي مفعولا به او خبرا وذلك الفاعل ما استكن فيها وجوبا لما عرفت فهو يرجع الى المستثنى منه ولو كان تأويلا فينبغي ان يكون المستثنى متصلا لان المفعول او الخبر يجب ان يكون من جنس المستثنى منه ولهذه العلة ايضا يجب ان لا يكون الكلام مفرغا لان الفاعل المستكن يقتضي مرجعا واذا كان مفرغا لم يوجد له مرجع صريحا (ولا يتصرف) مبنى للمفعول (فيها) نائبه ايضا بتقديم المستثنى عليها وان كان مفعولا او خبرا وهي افعال قوية في العمل ولا مانع منع التقديم ولا يكون لها مضارع في الحصة الاول ولا يكون للاربعة الاول تنية وجمع ولا يغير لا يكون الا ما يكون وما كان ولم يكن ولا لا مجهول لانها جارية مجرى الامثال ولا مثال لا تتغير عما ضربت فكذا هذه ((لأنها)) اي هذه الافعال (قائمة مقام الا) لانها الاصل في هذا الباب (وهي) نائبة عنها لما عرفت وهي اي كلمة الالكونها حرفا (لا يتصرف فيها) لان الحرف لا يقبل التصرف فكذا ما كان بدلا منه ونائبا منابه ((و)) الثاني من الموضوع المذكورة ما كان النصب فيه جائزا ولكن المختار ان يجعل المستثنى بدلا من المستثنى منه ولكن فيه شروط ان يكون بعد الا وان يكون متصلا وان يكون مؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهى او نفى صريح او ما أول (يجوز فيه) (اي في المستثنى) اي المتصل المؤخر ليخرج المنقطع والمقدم (النصب) اي نصب المستثنى (على الاستثناء) (ويختار البدل) اي جعل المستثنى بدل البعض (عن المستثنى منه) (فيما بعد الا) بدل من قوله فيه ومتعلق ايضا يجوز وهو ظرف محاط بعد ظرف محيط نحو قولك اسكن في هذه البلدة في محلة كذا وصل في المسجد في مكان كذا اي في المستثنى الذي وقع بعد الا وهذا هو الشرط الاول من تلك الشروط او (حال من الضمير المجرور) في قوله فيه فتكون حينئذ كلمة ما في قوله فيها موصوفة وعبرة عن محل واقع بعد الاعلى ما فهم من تفسير الشارح (اي حال كون المستثنى واقعا في محل) اي مكان (يكون) ذلك المكان (متأخر عن الا) وعلى هذا المعنى لا يكون مما قيل من انه ظرف محاط بعد ظرف محيط لان هذا

البناء وهي وقع المنادى موقع الكاف وكونه مثله في الافراد والتعريف ضيف كاترى (قوله) واهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المجهول قيل اي صفة الاسم الذي جعل وسيلة الى تدا ما المعروف باللام اذ لا يجوز اخراج صفة الاسم المجهول مطلقا من القاعدة السابقة اذ يجوز في هذا الرجل وجهان اذ اقصده تداء اسم الاشارة وفيه نظر اذ لا قائل يجوز كون اسم الاشارة في هذا المثال مقصودا بالتداء واقد ذهب الرضى الى ذلك لكن في صورة اجماعه بكلمة اي وكلامه هذا ثم لكون اسم الاشارة او مخ من اي وصف اي به في بعض الموضوع نحو هذا فيقتصر عليه وانما يتوصل باي الى تداء اسم الاشارة في الاصل ما يشار به للمخاطب الى شيء فهو في الاصل الوضع اذير المخاطب ففصل بينهما باي لتناكر ما في الظاهر ثم قد يوصف باسم الجنس نحو يا ايها الرجل فعل هذا ليس نحو يا ايها الرجل لاجل تداء المعروف باللام على ما هو عليه العربيل لاجل تداء اسم الاشارة بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو يا ايها من دون الوصف باسم الجنس وليس هي لانه قد اعترف فيه بانهم لا قصدوا التفصيل

بين حرف النداء واللام  
بشيء طلبوا الاسماء بها غير  
دال على مية مينة محتاجا  
بالوضع في الدلالة عليها  
الى شيء آخر يقع النداء  
في الظاهر على هذا الاسم  
المبهم لشدة احتياجه الى  
مخصصه الذي هو ذو  
اللام وذلك ان من ضرور  
ة التنادي ان يكون مميذا  
لمية واذ لم يكن معلوم  
الذات فوجد والاسم  
التصنيف بالصفة المذكورة  
يا بشرط قطعه من الاضافة  
اذ هي مخصصه نحو اى  
رجل وابدلها بالثنية  
من المضاف اليه لانه لم يكن  
بخال من مضاف اليه او من  
تنوين قائم مقامه نحو اياها  
ندعو وليس موضع  
التنوين وايضا التنوين  
يبدل من مضاف اليه معلوم  
مقدر كما في قوله تعالى  
ورفضنا بعضهم فوق بعض  
درجات وكلامه دينا والقصد  
ههنا الابهام وهاء التنبيه  
ايضا مناسب للنداء اذ النداء  
ايضا تنبيه واسم الاشارة  
واما اللفظة شيء وما عمنه  
قائما وان كانا مبنيين  
لكن لم يوضع على ان يزال  
ابهامها بالتخصيص بخلاف  
اى واسم الاشارة قائما  
وضام مبنيين مشروطا  
ازالة ابهامها لشيء اما اسم  
الاشارة فباسم لاشارة  
الحسية او بالوصف واما  
اى فباسم آخر يبدى فنقول  
اذا لم يكن اسم الاشارة في  
قواننا يهمل الرجل مقصودا  
بالنداء لم يكن في يابها

المعنى لا يكون الا اذا كان لفظة ما عبارة عن المستثنى والظرف متعلقا يجوز فيكون الظرف  
الاول تاما والثاني خاصا وقوله (هذا احتراز عما اذا كان) اى عن المستثنى الذى كان واقعا (بعد  
سائر ادوات الاستثناء) اى باقى كلمات تستعمل في الاستثناء سواء كانت فعلا او اسما جارا او  
ناصبا (مثل عددا وخلا وغيرهما) من الافعال والاسماء التى تستعمل فيه (في كلام غير موجب)  
حال ايضا منه اى حال كون المستثنى واقعا في كلام غير موجب وهذا ايضا من قبيل انه ظرف  
محاط بمد ظرف محيط كقولك اسكن هذه البلدة في محلة كذا في بيت كذا وهذا هو الشرط  
الثاني من تلك الشروط و (احتراز عما اذا وقع) اى عن مستثنى وقع (في كلام موجب فانه)  
اى المستثنى الواقع فيه (منصوب وجوبا كاسم) تفصيله (و) (الحال انه قد) (ذكر المستثنى  
منه) فيه اشارة الى ان الواو فيه للحال والى ان لفظة قد مقدمة الى ان الماضى المبتدئ حال بالواو  
وحده وهذا هو الشرط الثالث من تلك الشروط فهذه احوال ثلاث مترادفة (احتراز عما  
اذا لم يذكر المستثنى منه) يعنى عن الكلام الذى لم يكن المستثنى منه فيه مذكورا (فانه) اى  
الشان (حينئذ) اى حين كون المستثنى منه غير مذكورا في الكلام (يعرب) المستثنى (على  
حسب العوامل) اى على ما اقتضاه العامل من رفع او نصب او جر على ماسياتى (و) وقع  
(في بعض النسخ) اى نسخ المتن بضم النون وفتح السين المهملة جمع نسخة على وزن كدرة  
اسم ما ينسخ منه (ذكر المستثنى منه) مكان وذكر المستثنى منه بالواو (بغير واو) متعلق بما  
تعلق به الظرف وهو الفعل الذى قدرناه بقولنا وقع بناء (على انه) اى قوله ذكر المستثنى  
منه (صفة) بعد صفة قوله (ا) (كلام غير موجب) لكن بتقدير ضمير فيه يرجع الى  
الموصوف لان الجملة اذا وقعت صفة للذكر يلزم الضمير الرجوع الى تلك الذكرة للربط والا  
تكون اجنبية (اى في كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه) وقال الحنفي عصام الدين الاوجه  
ان يجعل ايضا على هذه النسخة حالا لتوافق النسخة في المعنى لانه لا بد من اعتبار ضمير  
في المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له  
فيجب الانفصال ويقال المستثنى هو منه الى هنا كلامه وله وجه لان رعاية الموافقة بين الضام  
من الامور المهمة لاسيما في التعريفات (ولم يشترط) دفع لما يرد انه كما اشترط القيد الثلاثة  
في جواز نصب المستثنى وكون البدل هو المختار يشترط ايضا ان لا يكون المستثنى منقطعا  
ولا يكون ايضا مقدما على المستثنى منه وانه اذا كان المستثنى منقطعا او كان  
مقدما على المستثنى منه يجب نصب المستثنى على الاستثناء ولا يكون جائزا حتى يكون  
البدل مختارا فلم ان القيد المعتبر خمسة فوجب عليه ان يقول ولا يكون منقطعا ولا  
مقدما دفعه بقوله ولم يشترط المصنف ههنا (ان لا يكون) المستثنى (منقطعا ولا مقدما  
على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق) من انه يجب نصبهما على الاستثناء في قوله او  
مقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر (فاكتفى بذلك) اى بما ذكره فيما سبق ولم  
ياخذها في القيد (نحو ما فعلوا الا قليلا) (بالرفع) اى برفع قليل (على البدلية) اى بناء  
على ان يكون بدل البعض من ضمير فعلوه وهو الواو التى هي علامة الجمع (و) ما فعلوه



(الاقبلا) (بالنصب) اى بنصب قليلا (على الاستثناء) منه ايضا لان المستثنى وهو قليل واقع بعد الاووقع ايضا في كلام غير موجب وقد ذكر المستثنى منه وهو او الجمع والشروط باسرها مذكورة فيجوز الامر ان الاستثناء والبدل الا ان الثانى وهو البديل هو المختار للمسيجي هذا مثال حالة الرفع (و) اما حالة الجر (نحو مررت باحد الازيد بالجر) يعنى بجز زيد (على البدلية) يعنى ان يكون بدل البعض من احد تقديره الامر مررت بزيد كما ان تقدير ما فعلوه الاقبلا الافعله قليل لان البديل يكون بتكرير عامل المبدل منه فى البديل (والايزيد بالنصب) اى بنصب زيدا (على الاستثناء) اى على ان يكون مستثنى من احد (و) اما مثال حالة النصب فنحو (مارأيت) اى ابصرت لان الرؤية هنا ليست من افعال القلوب (احدا الايزيد بالنصب) يعنى نصب زيدا لا يخلو (اما) ان يكون (بطريق البدلية وهو) اى بطريق ان يكون بدلا (المختار او) ان يكون (بطريق الاستثناء) اى بطريق ان يكون مستثنى (وهو جاز غير مختار) فالبدلية يجوز ان تعتبر فى الاحوال الثلاثة ولما فرغ من بيان كون البديل مختارا اراد ان يبين وجهه وعلته فقال (وانما اختاروا البديل فى هذه الصور) اى انما رجح النحاة البديل على الاستثناء عند وجود هذه الشرط المذكورة (لان النصب على الاستثناء) اى نصب الاسم الواقع بعد البناء على ان يكون مستثنى (انما هو) اى ليس الا (بسبب التشبيه) اى تشبيه المستثنى بالمفعول (فى كون كل واحد منهما فضلة وخصوصا بالمفعول معه فى كونه معمولاً بواسطة الا لان المستثنى من الملحقات بالمفاعيل (لا بالاصالة) عطف على قوله بالمفعول اى لان النصب فيه ليس بالاصالة (و) لان الاعراب فيه (بواسطة الا) كما قلنا (و) اما (اعراب البديل) من الرفع والنصب والجر فليس الا (بالاصالة) لما سبق ان البديل يكون بتكرير العامل (و) يكون اعرابه ايضا (بغير واسطة) ولا شك ان الاعراب بالاصالة وبلا واسطة يكون اقوى من اعراب الذى لا يكون الا بالتشبيه الى الغير وبلا واسطة فالعمل بالا قوى مهما امكن يكون هو الاولى ولذا اختير البديل ولعدم الخلاف فى عاملى البديل واما فى عاملى المستثنى فالخلاف ثابت والثالث ما كان جاريا على اعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء عليه لكن بشرطين والفرق بين هذين القسمين ان المستثنى فى القسم السابق من كلام تام ويجوز الوجهان فيه البديل والاستثناء وفى هذا القسم من كلام ناقص ولا يجوز فيه الا وجه واحد (ويعرب) (اى المستثنى) على حسب العوامل (الحسب بفتح الحين القدر اى على قدرها فان قدرها ثلاثة رافع وناصب وجار فالاعراب على قدرها يكون كناية عن الانواع الثلاثة منه (اى بما) اى بشئ من الرفع او النصب او الجر (يقضيه) اى يطلبه (العامل) فيه اشارة الى ان اللام فى العوامل للجنس ولا م الجنس اذا دخل على الجمع يضمحل معنى الجمع ويراد به الجنس (من الرفع) بيان لقوله ما فى قوله بما (والنصب والجر) المقصود انه يرفع ان كان العامل يقتضى رفعه نحو ما جاءنى الازيد وينصب ان كان يقتضى النصب ويجز ان كان يقتضى الجر نحو ما رأيت الا

لا يكون دليلا عليه لان اسم الاشارة لا يكون مهيأ بل مخصوصا بالاشارة الحسية كيف ولو كان هذا جائز لذلك لما كان يكون اسم الاشارة فى قولك يا هذا الرجل مقصودا بالنداء جائزا بعده امران كما زعمه القائل لجواز الاقتصار على قولك يا هذا وثبت هذا التركيب بالافتاق وهو غير جائز بالاجماع وهو ايضا لا يقول به قعنين ما اوصى اليه المص لا يقال فاق حاجة الى الايمان بهذا بعد حصول المصلحة باى لان توسط الامرين ببيان مهم بعد مهم وتأخير البيان انما يكون بتكثير التشويق والتوجه فالهمم الثانى وان لم يكن محتاجا اليه لكن فيه فائدة وهى زيادة التشويق فى البيان بزيادة لابهام وقد ظهر لك مما سبق انما لو فرضنا جواز كون اسم الاشارة فى قولك يا هذا الرجل مقصودا بالنداء لما صح قول القائل ايضا لانه ح لا يكون مهيأ حتى يكون الاسم المعروف باللام الواقع بعده وصف للهمم جائزا فيه الامر ان (قوله) وقالوا يا الله خاصة قبل هذا اشارة الى ثلاثة احكام للفظ الله فى باب النداء قطع همزة واختصاص نداء بكلمة من بين حروف النداء كاختصاص نداء يا ونداءه بلا واسطة الميهم ونخصيصه بالحكم

زيدا وما مررت الا يزيد لكن انما يعرب على ما يقتضيه العامل بشرطين احدهما ( اذا كان المستثنى منه ) في الكلام ( غير مذكور ) لانه اذا كان المستثنى منه فيه مذكورا اما في كلام موجب فيكون نصبه واجبا واما في كلام غير موجب وقد علم انه يجوز فيه النصب على الاستثناء ويختار البديل ( ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ ) الاصل في لفظ التخصيص والخصوص والاختصاص ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعني ماله الخاصة فيقال اختص المال بزيد اي المال له دون غيره الا ان الشائع في الاستعمال ادخالها على المقصور اعني في الخاصة كقوله تعالى تحتص برحمته من يشاء وهنا داخلة على المقصور لان الاسم المفرغ مقصور على هذا المستثنى ( لانه ) اي الشأن ( فرغ ) مبنى للمفعول من باب التفعيل ( له ) اي للمستثنى ( العامل عن المستثنى منه ) يعني عزل العامل عن العمل في المستثنى منه بحذفه ليعمل في المستثنى فقط ( فالمراد بالمفرغ ) هنا ( المفرغ له ) بناء على الحذف والايصال كما سبق لان المفرغ نفس العامل واما المفرغ له فهو المستثنى ( كما يراد بالمشارك ) اسم مفعول من اشترك ( المشترك فيه ) اي الذي وقع فيه الاشتراك لا المشترك لمن كان شريكا ( وهو ) ( اي والحال ان المستثنى واقع ) ( في غير ) ( الكلام ) ( الموجب ) فيه اشارة الى ان الواو للحال وان الجملة الاسمية حال بالواو والضمير معا وان ذا الحال الضمير المستكن في قوله ويعرب الراجع الى المستثنى وهذا هو الشرط الثاني ( واشترط ذلك ) اي كون المستثنى واقعا في كلام غير موجب ( ليفيد ) اشار بقوله واشترط الى ان اللام الجارة متعلقة بمفهوم الكلام اي ليفيد الكلام ( فائدة محيضة ) لانه اذا لم يكن الكلام غير موجب لا يفيد فكيف يكون محيضا اوسقيا لانك اذا قلت قام الازيد كان المعنى قام جميع الناس الا زيد وهو بعيد قطعاً وقربة لخصوص جماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية في الاغلب فامتنع الاستثناء المفرغ اصلا في الكلام الموجب فينبني ان يشترط غير الكلام الموجب ( مثل ماضر بنى الازيد ) والشرطان قد وجدا فيه ( اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الازيد ) لان معناه ماضر بنى احد الازيد وهذا المعنى صحيح ومفيد فائدة محيضة ( بخلاف ) ما اذا كان الكلام موجبا نحو ( ماضر بنى الازيد ) لما مر ان معناه ماضر بنى كل احد الازيد فانه لم يضرب بنى هو فقط وهذا المعنى ممتنع ليس الا ( اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيدا ) لمكان الاستحالة ولا قرينة تدل على الخصوص ( الا ان يستقيم المعنى ) مستثنى من فحوى الكلام السابق اي لا يعرب المستثنى على ما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجرف في الكلام الموجب حال كون المستثنى منه غير مذكور في جميع الاوقات الا وقت استقامة معنى ذلك الكلام فيجئذ يعرب المستثنى على حسب العوامل في الكلام الموجب ايضا والحاصل ان اعراب المستثنى على حسب العوامل في كلام غير موجب كثير بخلاف اعرابه في الكلام الموجب فانه قليل لقلة وجود استقامة المعنى واستقامة المعنى لا توجد الا ( بان يكون الحكم بما يصح ان يثبت ) اما من الثبوت مبنى للفاعل او من الاثبات مبنى للمفعول

لا خبر وان كان اشد شائسا بالمقام فمن سبق العطن الذي لا يليق بالكلام ولك ان تحمل معنى قوله خاصة انك تقول يا الله خاصة من غير ان تقول يا ايها الله مثلا في حين وذلك من جملة او هام القائل لظهور ان هذا القول استثناء من الحكم المتقدم ولا يمكن التعميم الى ما ذكره من امرين لانه لم يسبق شيء من التعرض لدخول حروف النداء بأسرها على ما يدخل عليه احدها وكون الهزة في باب النداء للوصل حتى قال وقالوا يا الله خاصة بالنسبة الى هذه الامور الثلاثة على انه قد اعترف نفسه باشتراك اي واية في هذا الحكم اعني النداء بكلمة يادون غيره من بين تلك الحروف فالقول بمد ذلك بان المراد من هذا القول التنبيه على اختصاص لفظه الجلالة باختصاص كلمة ياها ليس الامن باب التناقض وكون الهزة فيها همزة القطع ليس مقطوعا به بحيث لا يحتمل غيره بل يجوز الوصل ايضا قال والاكثر في يا الله قطع الهزة وذلك لا يذ ان من اول الامر ان الالف واللام خرجا عما كانا عليه في الاصل وصار كجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع يا واللام فلو كانا قايما على اصلهما لفسد الهزة في الدرج اذ همزة اللام

(على سبيل العموم) بان يوجد ذلك في كل فرد ونوع الانواع واحد (نحو قولك كل حيوان وعرفوه بانه جسم نام حساس متحرك بالارادة (يحرك) من التحريك (فكك الاسفل) وهو اللحي يطلق على الاعلى والاسفل ولذا وصفه بالاسفل (عند المضغ) يقال مضغ الطعام اذا لاكه في فمه بالضاد والغين المعجمتين وبابه نصر وقع (الاتمساح) والحكم تحريك الفك الاسفل عند المضغ على الحيوان حكم عام لانها موجبة كلية مشورة مثل كل انسان ناطق وهذا مثال لما يصح ان يثبت فيه على سبيل العموم لا مانع فيه ويفهم منه مثال المستثنى المفرغ لصحة ثبوت الحكم على سبيل العموم والتمساح دابة توجد في جميع النيل الا من مدينة اسبوط وهي فوق مصر باتى عشر فرسخا وتحتها مثل ذلك فهذا الموضوع لا يدخله تمساح لانه قد طلسمته الفلاسفة المتقدمون خيفة منهم على اهل مصر لانها كانت تضرهم غاية الضرر وحيثما جاوز التمساح هذا الموضوع مات وتحول على ظهره يلعب به الصبيان كذا في عجائب المخلوقات (او يكون هناك) اى في الكلام (قريبة) اى علامة ظاهرة (دالة على ان المراد بالمستثنى منه) الذى هو غير مذكور في الكلام لما مر ان اعراب المستثنى على ما يقتضيه العامل مشروط بان يكون المستثنى منه غير مذكور (بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا) اى جزما بلا شك لصب على التمييز (مثل قرأت الايام كذا) فان يوم كذا منصوب على الظرفية بقرأت لانه لا يبعد ان يقرأ جميع الايام الا اليوم المعين (اى اوقمت القراءة) اى صدرت مني القراءة (كل يوم) بحث لم يترك يوم (الا يوم كذا) اى الايام الجامعة مثلا حيث وقع فيه الترك (لظهورانه) اى الشأن (لا يريد المتكلم) بهذا الكلام (جميع ايام الدنيا) لانه يعلم جزما انه ليس في وسعه ذلك لان بعض ايامها قدمضى وهو غير مخلوق وبعضها قدمضى وهو صبي وبعضها سياتى هو ليس بمراد لان مراد المتكلم ايقام القراءة في الايام الماضية والآتية والحاضرة ويريد ايضا ان قراءة مستمرة متصل بعض ايامها ببعض بحيث لم يقع بينهما فصل وهذا المعنى لا يتأتى في الايام الآتية (بل) لا يريد بكلامه هذا هذا الا (ايام الاسبوع) بضم الهمزة وسكون السين المهملة جمع سبع بضم السين وسكون الباء الموحدة من تحت واحد من سبع بفتح السين وسكون الباء يقال له بالفارسية هفتة يعنى قراءات ايقاع كنيم در هفتة يك لكن يك روز ازان هفتة قراءات ايقاع نيم كنيم لاجمع سبع بفتح السين وسكون الباء يعرف بالتأمل (او) ايام (الشهر او مثل ذلك) اى احدى منها مثل خمسة عشر يوما او عشرين يوما وستة ايام او خمسة ايام او اكثر من الشهر مثل شهرين او ثلاثة اشهر او اربعين يوما او خمسين او ستة اوستين او غير ذلك مما يمكن اعتباره (ولقائل) خبر مقدم (ان يقول) مبتدأ (كالا يستقيم المعنى) الجار والمجرور متضمن معنى الشرط لان لفظة ماتكون للشرط نحو ما تصنع اصنع واذا ركب مع الكاف تضمنت معنى الشرط فتقدير الكلام ان لم يستقم المعنى (على تقدير عموم المستثنى منه في) الكلام (الموجب في بعض الصور) مثل ضربني الازيد وكذا حالة النصب والجر ولذا لم يقع المستثنى المفرغ في الموجب الا بشرط استقامة المعنى ويؤيد هذا المعنى

المعرفة همزة وصل وحكى ابو على بالله بالوصل على اصل وكيف يتصور تعميم الكلام والافتراض على من لم يسلك هذه الطريقة الباطلة بمد تصريح صاحبه بانه جى به لافادة اختصاص عدم توسط المهم بلطفة الجلالة فانه قال في الشرح وقالوا بالله خاصة فادخلوا على الاسم وان كان فيه لام التعريف اما لانها منزلة منزلة الاصل لزومها ووضوحها عن الهمزة التي هي فاء لان اصله الا كانه نقلت حركة الهمزة على اللام وحذفت قصار اللاتم ادغموا اللام في اللام فقالوا الله اولان النداء اكثر فيه اكرمن غيره فحذف بحذف الوصلة اولانهم كرهوا ان يأتوا باسم مهم يطلقونه على البارى سبحانه اولان اطلاق الاسماء يتوقف على الاذن ولم يجز اذنى اياه وهذا حق يصح ان يقال يا ايها الله ويا هذا الله كلامه وبه ظهر سقوط قوله ولك ان يجعل الخ على انه فاسد في نفسه فتأمل (قوله) وبتم الثاني التأكيد لنظر قيل ولم ينون لعدم انصرافه ولكونه وثنا بتأويل القيلة او لكونه علما واقفا في الشرع يقتضى الشعر مدم صرفه فلم يصرف بسبب واحد وهو العلمية كما هو مذهب الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال واما ما قاله الشيخ

دخول الفاء في قوله (فربما) بالتخفيف والتشديد وما كانه ولذا دخلت رب الفعل (لا يستقيم  
 المعنى) أي معنى الكلام (على تقدير عموم المستثنى منه في غير) الكلام (الموجب) في بعض  
 الصور (أيضا) أي كالأستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الكلام الموجب (نحو  
 مامات الازيد) اذ لا يصح ان يقال مامات احدا ومامات كل احدا الازيد وهو ظاهر اذا  
 كان الحال والشان كذلك (فينبغي ان يشترط في غير) الكلام (الموجب ايضا) أي كما اشترط  
 في الموجب (استقامة المعنى) أي معنى الكلام على تقدير عموم المستثنى منه فينبغي ان يقول  
 ويعرب على حسب العوامل اذا كان غير مذكور وهو في غير الموجب وان يستقيم المعنى حتى  
 تكون القيود ثلاثة (وايضا) أي كما ورد هذا السؤال برديضا (لا يصح مثل قرأت الايوم  
 كذا الابد تخفيض اليوم) المستثنى (ايام الاسبوع) الباء هنا دخلت على المقصور عليه  
 يعني مثل ان يقال قرأت كل يوم من الايام الاسبوع الايوم كذا (مثلا) قد سبق وجه استصواب  
 مثلا (فيجوز مثل هذا التخصيص في) نحو (ضربني الازيد) وذلك التخصيص يكون  
 (بان يختص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين) يعني يكون المستثنى منه عاما لكل  
 واحد من جماعة واحدة فقط ويستثنى منه زيد الداخل في تلك الجماعة (اذا كان هناك) أي  
 عند الاستثناء من الكلام الموجب (قرينة) حالية دالة على الجماعة المخصوصة كما يقول  
 المضروب حال الشكاية ضربني الازيد فان حاله يدل على انه لا يريد كل احدا عاما بل يريد من  
 المحلة الفانية او من القرية او نحوها فيكون التقدير ضربني كل واحد من محلة كذا الازيد  
 ومقابلة كقول المضروب لمن قال له من ضربك من محلة كذا ضربني الازيد أي ضربني  
 كل احدهم تلك المحلة الازيد اذا عرفت هذا (فلا فرق بين هاتين الصورتين) أي بين قوله  
 ضربني الازيد حيث لا يجوز وبين قوله قرأت الايوم كذا فيجوز (في كون كل واحد منهما  
 جائزة مع القرينة) الدالة على جوازها (وغير جائزة بدونها) أي بدون القرينة الدالة  
 على الجواز ايضا لما عرفت انه اذا وجدت قرينة تدل على ان المستثنى منه بعض معين يدخل  
 فيه المستثنى قطعاً جازماً سواء كان الكلام موجبا او غير موجب (واجيب) على الاعتراض  
 الاول (بان المتبر) في بناء الاحكام ونصب الدلائل في هذا الفن (هو الغالب) يعني (والغالب  
 في الايجاب) يعني اذا كان الكلام موجبا (عدم استقامة المعنى عن العموم) أي على كون  
 المستثنى منه عاما لان الايجاب لا يقبل العموم ما لم تكن قرينة ولا يقتضي التكرار ولا  
 يتوعد الا زمان (و) الغالب (في النفي عكسه) يعني الغالب فيه استقامة المعنى على تقدير  
 عموم المستثنى منه (لاشتراك جميع افراد الجنس) المراد بالجنس هنا الجنس الاسفل  
 كالاسنان لان الاجناس اربعة على ما بين في كتب المنطق الجنس الاسفل كالاسنان والجنس  
 الوسط كالحيوان والجنس الاوسط كالجسم والجنس الاعلى كالجوهر (في انتفاء) متملق  
 بالاشتراك (لعلق الفعل بها) أي تلك الافراد أي لان كون جميع افراد الاسنان مشتركة  
 في لعلق الفعل بها نافية (ومخالفة) عطف على اسم أي ولان مخالفة (واحد) أي فرد

الرضى فهو ان التاكيد  
 اللفظي في الاغلب تكرير  
 اللفظ الاول بلا تغيير ولا  
 تفاوت حكما حذف تنوين  
 الاول الاضافة كروى بلا  
 تنوين لجاء الثاني بلا تنوين  
 وان لم يضاف ولا وجه  
 لاختيار ما اختاره واسناد  
 ذلك الى الرضى فان الاول  
 مما يلتفت اليه والثاني  
 هو القول المول عليه غير  
 ان الرضى يقول فيه  
 بالاغلبية لما سبق من قول  
 روية وغيره يقولون  
 بالوجوب ويحملون قول  
 روية على الشذوذ قال  
 المس في الفرح اما المضم  
 فظاهر لانه منادى مفرد  
 واما النصب فعلى وجهين  
 احدهما ان يراد بهم الاول  
 اضافته الى مدي المذكور  
 احرام اكيد تأكيدا  
 لفظيا بلفظ تيم الثاني  
 والتاكيد اللفظي يأتي ولا  
 يغير ما قبله ولا ما بعده مما  
 كان عليه فلذلك بي منصوبا  
 على حاله وذكر في الوجه  
 الثاني ما ذكره الشارح  
 قدس سره من حذف  
 المضاف اليه اول استثناء  
 بذكره اخرى (قوله)  
 وذلك مذهب سيويه قيل  
 المذهب لاسناده وهو  
 الخليل وهو تابع له فيه  
 وليس بذلك فان المعهود  
 نسبة ذلك القول الى  
 سيويه وقد صرح الرضى  
 وغيره بان ذلك مذهب  
 سيويه ولم يرضوا  
 للخليل ثم قال المس  
 في الايضاح وهو مذهب

واحد (اياها) اى افراد الجنس (في ذلك) متعلق بالخالفة اى في انتفاء تعلق الفعل بها  
 (بما يكثر ويقلب) عطف تفسير خبر ان قوله بما يكثر مثل ماضى بنى الازيد فانه تعلق  
 الضرب بكل واحد انتفاء وتعلق بواحد معين منه وهو زيد مثلاً ثبوتاً يعنى ان يكون الفعل  
 منفياً عن كل واحد بحيث لم يثبت ويكون مثبتاً على واحد معين هو زيد كثير وغالب هو  
 ظاهر ومثله ايضا ما رأيت الازيدا وما مررت الا يزيد (واما اشتراكها) اى اشتراك  
 جميع افراد الجنس (في تعلق الفعل بها) اى بتلك الافراد ثبوتاً (ومخالفة) عطف على الاشتراك  
 (واحد) من تلك الافراد (اياها) اى الافراد (في ذلك) اى في تعلق الفعل (فما يقل) الغاء  
 جواب اما والجار والمجرور خبر (كافى المثال المذكور) في المتن من قوله قرأت الايوم كذا لان  
 تعلق القراءة فيه بجميع افراد الجنس وهو ههنا اليوم وافراده كل واحد منه حيث وقعت فيه  
 ولكن لم تتعلق بفرد منها حيث لم تقع فيه (وبان الفرق) عطف على قوله بان المقتر باعادة الجار  
 اشارة الى انه جواب للاعتراض الثانى بقوله وايضاً لا يصح الخ يعنى واجب عن الاعتراض  
 الثانى وهو قوله وايضاً لا يصح الخ بان الفرق (بين قولك قرأت الايوم كذا) الذى ذكر في المتن  
 مثال لاستقامة المعنى (و) بين قولك (ضرب بنى الازيد) الذى حكم بعدم صحته (ليس) اى الفرق  
 بينهما شيئاً من الاشياء (الابظهور قرينة دالة على) ان المستثنى (بعض معين من المستثنى منه  
 مقطوع) بالجر صفة سببية لقوله بعض (دخوله) بالرفع نائب فاعل لقوله مقطوع والضمير  
 والمجرور للموصوف مثل قولك جاءني زيد عالم ابوه اى دخول المستثنى (فيه) اى في المستثنى  
 منه (في الاول) متعلق بالظهور اى في المثال الاول وهو قرأت الايوم كذا قوله الفرق اسم ان  
 وقوله ليس الا بظهور الخ خبره لما سبق انه لا يريد جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر  
 او غير ذلك (وعدم ظهورها) عطف على قوله ظهور قرينة اى ليس الا بعد ظهور قرينة  
 دالة على ان المستثنى بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه (في) المثال الثانى وهو قوله  
 ضرب بنى الازيد (فلوقام) اى وجد (في) المثال الثانى (الذى هو ضرب بنى الازيد) ايضا اى كما  
 وجدت قرينة في المثال الاول وجدت في المثال الثانى (قرينة ظاهرة الدلالة) مضاف اليه لقوله  
 ظاهرة وهى صفة قرينة لان الاضافة لفظية مثل مررت برجل حسن الوجه (على) ان المستثنى  
 (بعض معين) من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه (كما اذا قيل) للشاكي والمتظلم حيث يقول انى  
 مضروب ومظلوم (من ضربك من القوم) على ان يكون اللام للمعهد الخارجى بقرينة شكواه  
 وتظلمه بحيث يكون المستثنى داخل فيهم ولذا قال الشارح (اى القوم الداخل فيهم زيد)  
 مرفوع على انه فاعل قوله الداخل (فقلت) في جواب (ضرب بنى الازيد) اى ضرب بنى كل واحد  
 من القوم الداخل فيهم زيد بحيث لم يسبق منهم فرد لم يضرب بنى الازيد فانه لم يضرب بنى (فالظاهر)  
 بناء على السؤال المحقق (ان ذلك) اى قوله في جوابه ضرب بنى الازيد (ايضا) اى كان قوله قرأت  
 الايوم كذا كان يستقيم بالقرينة الحالية كذلك هذا المثال (بما يستقيم فيه المعنى) وانما قال فالظاهر  
 لان وجود مثل هذه القرينة نادر الوقوع ومع وجودها فالاصل فيه الغالب (لكن) اى الا ان

سيبويه والخليل وح قول  
 ان التعارف بينهم نسبة  
 الاقوال التى قال بها سيبويه  
 اليه والتصريح بانه مذهبه  
 وان كان الخليل سبقه فيه  
 وذلك لان اعتناهم به  
 اكثر من اعتنائهم به  
 (قوله) على الياء المغيرة  
 بالحذف او لقلب قبل هذا  
 عبارة الرضى حيث قال  
 لتدل الشهرة على الياء  
 المغيرة او المحذوف ثم قيل  
 وهو الاول لانه لا يسمى  
 المحذوف مغيراً وانت  
 خيراً بان الشارح قدس  
 سره انى بعبارة الرضى  
 بينهما فانه قال وهذان  
 الوجهان لا يكونان في  
 كل منادى مضاف الى ياء  
 التكلم بل في الاسم الذى  
 غلب عليه الاضافة الى  
 الياء واشتهر بها لتدل  
 الشهرة على الياء المغيرة  
 بالحذف او القلب فلا  
 تقول يا عدو يا عدو  
 هذا كلامه والتفسير  
 كذلك ليس بمستقيم فان  
 الياء المغيرة تفعل  
 المحذوفة ضرورة مغيرة  
 صورة الحذف صورة  
 الذكر فلا يصح جعل  
 الحذف قسماً للتفسير  
 (قوله) ويكون المنادى  
 المضاف الى ياء التكلم  
 بالهاء في هذه الوجوه  
 كلها وفقاً قبل جعل بالهاء  
 متعلقاً بكون يكون  
 الجملة عطفاً على الخبر  
 او على الجملة الاسمية  
 وعلى التقديرين فيقد  
 العبارة وجوب الهاء

في الوقف والوجوب  
ليس الامع الالف واما  
الوقف على فلاي يسكون  
الياء فيكون اجود  
وبحوز بمخف الياء  
واسكن ما قبله واذا  
وقفت على فلاي بالفتح  
بحوز الهاء والاسكن  
فالاولى ان يكون وبالهاء  
عظفا على محذوف اي  
بلا هاء وبالهاء وقفا  
فيكون في حيز الجواز الا  
انه يجب ان يجعل الجواز  
على ما يشمل الوجوب  
لئلا يشكل بيا غلاما  
والعطف في هذه الصورة  
انما ينصور على الجملة  
الفعلية اي المضاف الى  
ياء المتكلم بحوز فيه كذا  
ويكون بالهاء وقفا وكانه  
اراد بالخبر تلك الجملة  
الفعلية وبالجملة الاسمية  
مجموع قوله والمضاف الى  
ياء المتكلم بحوز فيه الخ  
لكنه فغل مما فيه ثم  
يكون الكلام ح ظاهرا  
في وجوب الهاء وتعيينه  
عند الوقف وهو لا  
يجرى في الكل وعلى  
ما اختاره من كون  
المطوف عليه محذوفا  
لا يلزم ذلك بل اللازم  
حل الجواز على ما يقابل  
الامتناع لكن فيه ان  
ذلك انما يرتكب اليه  
اذا ثبت جواز الوقف  
بالهاء في الكل وفيه نظر  
والظاهر من كلام المص  
في الترح انه اراد بقوله  
وبالهاء وقفا ان يكون  
خبر مبتدأ محذوف

(الغالب) في مثل هذا المثال (عدم وجدان قرينة كذلك) اي قرينة مقابلة تدل على المستثنى  
بعض معين معلوم دخوله في المستثنى منه يقينا (في) الكلام (الموجب) والبناء على ما هو الاصل  
وهو عدم وجود القرينة هو الاول (فالغالب فيه) اي في الكلام الموجب (عدم استقامة المعنى)  
على تقدير عموم المستثنى منه والغالب في الغير موجب استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى  
منه ولذا اشترط في موجب استقامة المعنى على تقديره دون غير موجب عملا بما هو الاصل  
وهو الاستقامة وعدمها غالبا ولما بين ان استقامة المعنى في موجب شرط لان يكون المستثنى  
معربا على حسب العوامل دون غير موجب اراد ان يوضح هذا الشرط فقال (ومن ثمة)  
متعلق بقوله لم يحجز (اي ومن اجل ان) المستثنى (المفرغ) اي المفرغ له لما سبق انه كان من قبيل  
الحذف والايصال (لا يكون) اي لا يوجد (في) الكلام (الموجب) بل يشترط ان يكون الكلام  
غير موجب (الا ان يستقيم المعنى) اي الا بشرط استقامة معنى الكلام فانه حينئذ يقع المستثنى  
المفرغ في موجب (لم يحجز) توسط الا بين اسم الافعال الناقصة التي هي مصدرية بحرف النفي  
وبين غير هاء بناء الممل فيهما رفعوا نصبا (مثل ما زال زيد الاعمالا) وما برح زيد الا مقيا  
وما خي وعمر والامسافر او ما انفك زيد الا قائما (اذ معنى) اي لان معنى (ما زال) اي الفعل الذي  
في اوله حرف النفي (ثبت لان نفي النفي اثبات) لان زال واخواته معناه النفي مثل امتنع وعدم  
ومات غير هاء نفي النفي اثبات فثبت لان معنى مامات زيد ثبت ووجد لانه اذا كان في الكلام  
قيد يكون النفي متوجها اليه واذا لم يوجد فيه قيد توجد الى اصل الفعل نحو ما ضرب زيد ولما  
توجه النفي ههنا الى النفي وقفا بقي اصل الفعل وهو الثبوت فيكون معنى ما زال واخواته ثبت  
ودام (فيكون المعنى) اي معنى ما زال زيد الاعمالا (ثبت زيد دائما) اي حال كونه دائما ومستمر  
(على جميع الصفات) سواء كانت متعابلة او غير متعابلة مذكليها (الا على صفة العلم فلا يستقيم)  
هذا المعنى لانه محال لانه لا يمكن ان تجتمع الصفات كلها في زيد لكونها متعابلة كالقيام والقعود  
والحمرة والسواد وغير ذلك (وقال الشارح الرضي) في هذا المقام النوجبها ونصحيحه (يمكن  
ان يحمل الصفات) المستثنى منها العلم (على ما) اي على صفة (يمكن ان يكون زيد) اسم يكون  
(عليها) الجار والجر وخبرها والضمير الجرور راجع الى الموصول بتأويل الصفة وجملة ان  
يكون فاعل يمكن وهي صفة ما وصلها (انما لا يتناقض) بيان لما في قوله على ما يمكن اي من الصفات  
التي لا تناقض فيها بحيث يمكن اجتماعها في شخص واحد (ويستثنى من حملها العلم) كما يقال  
ثبت زيد قائما على جميع الصفات المثبتة فيها يعني من الصفات التي لا استحالة في اجتماعها  
في محل واحد في وقت واحد الا على صفة العلم تنبئها على كمال حمقه وبلاذته (او يحمل)  
عطف على يحمل اي او يمكن ان يحمل (ذلك) اي مثل ما زال زيد الاعمالا (على المبالغة  
في نفي صفة العلم) عن زيد اي مبالغة فوق ان يقال امكن في زيد ان يجتمع جميع الصفات  
المتعابلة والمضاد بعضها البعض الا صفة العلم فانها لم توجد فيه (كأنك قلت) الخطاب متروك  
من ان يكون لمعين ضرف لكل من يخاطب به كقوله تعالى \* ولوترى اذ وقفوا على النار

تقديره وهو بالهاء وقتا  
على ان يكون الضمير  
راجعا الى ما قبله وهو  
غلاما وحيم الحكم غيره  
من الوجود الثلاثة لعدم  
تعيين الهاء فيها وتعيينه  
هنا قاله قال فيه بعد قوله  
واما ابداء لهم من الياء  
الفاظها اخف والحق  
الهاء لبيان الالف ولم  
يتمرض لغير ذلك وهو  
المفهوم من كلام الر  
مخبرى ايضا حيث قال  
ولى الوقف بارباء ويا  
غلاما مقتصر على هذا  
القدر والرضى ايضا حمل  
كلام المص على ذلك دون  
ما ذهب اليه الشارح  
من التعميم لكل حيث  
قال وارحاله قوله وبالهاء  
وقفا اذا وقعت على غلاما  
فبالهاء لبيان الالف ثم قال  
واذا وقعت على غلاما  
يسكون الياء وصلا  
فالوقف عليها بالسكون  
اجود ويجوز حذفها  
واسكان ما قبلها وذلك  
على مذهب من وقف  
على القاضى باسكان  
الضاد واذا وقعت على  
يا غلاما بفتح الياء وصلا  
جازا لا سكان فالوقف  
وجازا لما في هاء السكت  
مع ابقاء الفتح هذا كلامه  
وهو صريح في حمل عبارة  
المتن على الوجه الرابع  
من تلك الوجود خاصة  
وعدم جواز الوقف  
بالهاء في الباقي الا في  
الوجه الاول وذلك  
الاباء الى رجحان

في قول اى ايها المخاطب ( امكن ان يحصل فيه ) اى في زيد على سبيل الفرض والتقدير  
( جميع الصفات ) الغير المتقابلة والمتقابلة التى يستحيل اجتماعها في محل واحد ( الاصفة  
العلم ) اى مبالغة فوق ان يقال مثل هذا الكلام في حقه لانه يمكن ان تجتمع الصفات المتقابلة  
المستحيلة الاجتماع ولا يمكن ان يوجد شئ فيه العلم انتهى كلام الرضى هنا ( وعلى  
التقديرين ) متعلق بقوله ( بدرجة ) اى بدرجة يعنى ويدخل قوله ما زال زيد الا على  
التقديرين اى التقدير الاول والتقدير الثانى ( فى صورة الاستقامة ) اى استقامة المعنى  
ولا يخفى ( اى لا يكون خفيا ) ( على المتعطف ) اى المتفكر بوجوده وقوة ذكائه ( انه ) اى  
الشان ( يمكن بمثل هذه التأويلات ) اى بهذين التأويلين اللذين اوردهما الرضى وامثالهما  
واما قال هذه التأويلات بصيغة الجمع اشارة الى انه لا يخصص في ما نقله الرضى بل يجوز ان  
ياول بتأويلات اخرى ( ارجاع ) بالرفع فاعل يمكن وهو خبر ان وهى مع اسمها وخبرها  
فى محل الرفع على انها فاعل قوله ولا يخفى ( جميع المواد الايجابية ) اى جميع الامثلة التى  
تكون موجبة غير سالبة ( لافى معناها ) ( عند ) ارادة ( الاستثناء الى صورت الاستقامة ) اى  
استقامة المعنى فى الموجب قوله الى صورة متعلق بقوله ارجاع فيوجد المستثنى المفرغ فى  
كل كلام سواء كان ذلك الكلام غير موجب او موجبا فلم يصح قول المص بل قول النحاة  
فى هذا الموضع وهو غير الموجب ( كما يقال ) بناء على التوجيه الاول ( مثلا فى قولك  
ضربنى الازيد المراد منه من يتصور منه الضرب من معارفك ) بيان من فيكون التقدير  
ضربنى كل احد ممن يتصور منه الضرب ممن تعرفه الازيد فيستقيم المعنى فيصح هذا المثال  
وغيره ( او المقصود ) عطف على قوله المراد ( منه ) اى من قولك ضربنى الازيد بناء على  
التوجيه الثانى ( المبالغة فى غلو ) بضم الفين المعجمة مصدر على وزن دخول مضاف الى  
فاعله وهو ( المجتمعين ) بمعنى الكثرة اى غلبة المجتمعين وكثرتهم بحيث لا يمكن احصاؤهم  
( على ضربك ) متعلق بقوله المجتمعين وفى بعض النسخ على ضربى بالاضافة الى الياء دون  
الكاف فالصواب هنا الياء لان اول الكلام وهو ضربنى بالياء ليكون التفسير مناسباً  
للمفسر بالفتح فالحق ما قاله المصنف انه لا يلزم ان تكون استقامة المعنى شرطاً فى غير الموجب  
واما فى الموجب فيجب ان تكون استقامة المعنى شرطاً ليصح الكلام بظاهره وبحصل  
المرام ولما بين اجمالاً فى القسم الثانى من المستثنى ان البدل هو المختار لما سبق اراد ان  
يفصل الموضع الذى يمتد فيه البدل حملا على لفظها بل يكون البدل حملا على المحل عملا  
بالمختار الا انه فصل بينهما بالقسم الثالث من المستثنى لان تحقيقه يتوقف على معرفة  
المعرب على حسب العوامل وتكون الاقسام الثلاثة للمستثنى متوالية بلا فصل بينهما  
فقال ( واذا لم يذكر البدل ) اى امتنع ان يحمل المستثنى بدلا ( من حيث حملة ) اى حمل  
البدل الذى هو المستثنى ( على اللفظ ) ( اى ) على ( لفظ المستثنى منه ) اى على اصرابه  
المملووظ او المقدر ( فى الموضع ) ( اى محمل ) المستثنى البدل ( على موضع المستثنى

منه ( اى على محله ) ( لا على لفظه ) اى لا يحمل المستثنى على لفظ المستثنى منه اى على اعرابه اللفظى او التقديرى لانه معتذر بل يحمل على اعرابه المحلى ويجعل بدلانه ( محلا لمختار ) وهو البديل بناء ( على قدر الامكان ) اى على ما يمكن وهو الاعراب المحلى لان اللفظى او التقديرى معتذر ولا ينصب على الاستثناء ليكون محلا بغير المختار لان المختار مادام يكون ممكنا لا يصر الى غير المختار وذلك التمذر فى اربعة مواضع ذكرها المصنف بالامثلة الا انه جعل القسمين المجرورين الاستغراقية والمجرور بالباء الزائدة قسميا واحدا ليكون الجار فيهما حرفا زائدا وجعل الاقسام ثلاثة واورد لكل واحد منها مثالا الاول ما اذا كان المبدل منه مجرورا بمن الاستغراقية ( مثل ما جاءنى من احد الازيد ) فان لاحد حالين حال لفظه وحال محله والاول مجرور بمن والثانى مرفوع على انه فاعل جاء ( فزيد بدل مرفوع ) لفظا ( محمول على موضع احد ) اى محل احد لما قلنا ان محله رفع على انه فاعل جاء ( لا مجرور ) لفظا ( محمول على لفظه ) اى على لفظ احد لان البديل من لفظه معتذر لما سيجي ( و ) الثانى ما اذا كان المبدل منه فيه مبنيا لفظا ومنصوبا محلا بان يلى لا التبرئة نكرة مفردا او مضافا ومشبها ( مثل ) ( لا احد فيها ) ( اى فى الدار ) فان لاحد فى هذا المثال ثلاثة احوال حال لفظه وهو البناء على الفتح ومحله القريب وهو نصبه على ان يكون اسم لا ومحله البعيد وهو الرفع بالابتداء والمراد بالحل ههنا وهذا المحل الثالث لان لفظه ومحله القريب فى التمذر سياتى ما سياتى ( الا عمرو ) ( فعمرو ) فى هذا المثال بدل مرفوع ( محمول على محل احد ) وهو المحل البعيد ( لا ) منصوب محمول ( على لفظه ) او محله القريب ( و ) الثالث ما اذا كان المبدل منه فيه خبريا ولا المشبهين بليس ( مثل ) ( ما زيد شيئا ) فان لشيء حالين حال لفظه وهو النصب بما وعمله وهو الرفع بالابتدائية ( الا شيئا لا يصب ) مبنى للمفعول من عبا يما مثل قرا يقرأ وبابه قطع و ( و ) نائبه ( اى لا يعتد به ) مبنى للمفعول ( فشيء ) بدل ( مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب على لفظه ) اى لفظ شيئا لان المحل على اللفظ معتذر ( وقوله لا يصبأ به ليس ) موجودا ( فى كثير من النسخ ) سبق تفسير قوله النسخ لانه لا حاجة اليه لان المقصود منه مجرد التمثيل لا المعنى حتى يرد انه اذا لم يوصف به يلزم استثناء الشيء من نفسه وهو غير جائز ولانه توافق اخواته اذا قيد لها ( وعلى ما وقع فى بعضها ) اى بعض النسخ ( فهو ) مبتدأ ( صفة شيىء المستثنى ) خبره وعلى متعلق بالخبر اى فقوله لا يصبأ صفة شيىء المستثنى بناء على ما وقع فى بعضها ( قيل ) فى توجيهه ( انما وصفه به ) مع انه لا حاجة اليه لما ذكرنا ( لثلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ) استثناء نفس الشيء بحيث لم يبق بعد الثانية شيىء فى محله وهو غير جائز لان المقصود من الاستثناء ان يبق بعد الثانية شيىء فى محله سواء كان اقل او اكثر او مساويا لما سبق وههنا لم يبق شيىء بعد الثانية فيه اذ لا يصح ان يقال فلان على مائة الامانة وما اذا وصف بكون الشيء مخصوصا بوصفه فيكون استثناء الخاص من العام كما يقال ليس فلان على مائة الامانة جيدة ( ولا يخفى انه )

الاسكان حيث اتى به  
اولا وانما هو كذلك  
لان الوقف بالهاء على  
ما هو الصبح لا يكون  
الا عند افتتاح ما قبلها كما  
قف عليه ان شاء الله  
تمالى ( قوله ) بابدال  
الياء بالتاء بتقديم  
التضائية على الفوقانية  
وحل مكس ذلك باداء  
ان الباء صلة الابدال وهو  
انما يبدل على التزويك  
وليس بذلك قال  
الجوهري وابدلت الشيء  
بغيره واستبدال الشيء  
بغيره وتبدله به اذا  
اخذه مكانه وابدال  
قوم من الصالحين  
لا تخلو الدنيا منهم اذا  
مات واحد ابدل الله  
مكانه بآخر فتدبروا انما  
طرات التاء فهما لكونها  
عن التاء كتاء بنت  
واخت عن الواو لكنها  
توقف عليها بالهاء بخلاف  
تاء اخت لان اصل هذه  
اصلى واصل تلك زائدة  
في فرقان مكمل القبل وبيه  
نظر لانه توقف على ظلمة  
وغرفة بالهاء فالصواب  
ان يقال لكنها توقف  
عليها بالهاء بخلاف تاء  
اخت وبنت لا فتتاح ما قبلها  
والقراء يقف عليها بالتاء  
لانها ليست لتأنيث الهض  
كأن اخت وبنت قال  
الرضي والاولى الوقف  
بالهاء لا فتتاح ما قبلها كما  
فى ظلمة وغرفة بخلاف تاء  
اخت بنت فمن وقف  
عليها بالتاء كتبها تاء ومن



اي الشان ( لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه ) المستثنى منه (صفة) مثل اي يكون عظيما او كريما او شريفا او غيرها من الصفات (غير الشبهة اولا) يزيد عليه صفة غير الشبهة حتى يكون له شيبة فقط فيكون الشيء الاول بهذا الاعتبار عاما (وخص المستثنى بما ) اي بشئ ( لا يزيد عليه غير الشبهة ) فيكون الشيء الثاني بهذا الاعتبار خاصا داخلا في الشيء الاول لان الخاص يكون داخلا في العام فيجوز استثناءه منه كما في قولك لفلان على مائة درهم فانها عامة لان تكون جيدة ورديئة ومتوسطة وتكون عارية عنها الامانة واردة بالمستثنى مثلا ما كان عاريا عنها فيجوز بهذا اعتبار استثناء المائة الثانية من الاولى ( لكان ) هذا الاعتبار ( ادق ) لانه لا يطلع عليه ولا يفهمه الا اولو الالباب ( والطف ) لانه المعنى اذا كان دقيقا يكون لطيفا واذا كان ادق يكون الطيف والرابع على ما قلنا ما كان المبدل منه فيه مجرورا بالياء الزائدة لتأكيد غير الموجب مثل ما زيد او ليس زيدا وهل زيد بشئ الاشياء على ما فهم من الرضى ولما فرغ من تعداد الصور التي يتعذر البديل فيها من لفظ المبدل منه اراد ان يبين علتها على ان يكون النشر على ترتيب الف و بين الشارح ايضا ما يتعلق به حرف التعليل فقال ( وانما تعذر البديل ) حملا ( على اللفظ ) اي على لفظ المستثنى منه ( في الصورة الاولى ) من الصور المذكورة وهي ما كان المبدل منه فيها مجرورا بحرف الجر يعني بمن الاستغراقية ( لان من ) ( الاستغراقية ) قيد من بالاستغراقية ليكون المثال بما لا تزداد من فيه اتفاقا لان من تزداد في الاثبات عند الاخفش والكوفيين ايضا لانها في الاستغراق ( لا تزداد ) ( اتفاقا ) اي باتفاق النحاة ( بعد الاثبات ) ( اي بعد ما صار الكلام مثبتا ) فيه اشارة الى ان همزة الفعل ههنا للصيرورة مثل قولك امشي الرجل اي صار ذا مامشية ( لا تنقاس النفي ) الذي هو في ما جاءني ( بالا ) لان الا وضعت لان تجعل ما بعدها مخالفا لما قبلها نفيًا وثباتا يعني ان كان ما قبلها منفيًا يكون ما بعدها مثبتا وان كان مثبتا يكون منفيًا وههنا ما قبلها منفي فتكون لاثبات ما بعدها بنقض النفي الذي فيها قبلها وعلل قوله لا تزداد بعد الاثبات يعني بين وجهه بقوله ( لانها ) اي لان من الاستغراقية تزداد في الكلا الغير الموجب يعني المنفي ( لتأكيد النفي ) لان النفي يستوعب الازمان والاستغراق ايضا يستوعب الازمان فيصلح ان يكون من الاستغراقية تأكيد النفي المستغرق ( ولا نفي ) حاصل ( بعد الانقضاء ) اي بعد انقضاء النفي بالاحتمال يؤكد بمن الاستغراقية ( فلما ابدل ) ( المستثنى على اللفظ ) اي حملا على لفظ المستثنى منه عملا بالظاهر ( وما جاءني من احد الا زيد بالجر ) اي بجر زيد حملا على لفظ احد ( لكان ) هذا القول اي المستثنى ( في قوة قولنا جاءني من زيد ) لان البديل يكون بشكره العامل اي عامل المبدل منه والعامل في المبدل منه لفظه من فيلزم تكرارها مع ما تعلقت به فيكون التقدير ما جاءني من زيد الاجاءني من زيد ( فلزم زيادة من في الاثبات وذلك ) اي زيادة من في الاثبات ( غير جائز ) لما سبق انها انما تزداد لتأكيد النفي يعني يستغرق النفي جميع افراد المنفي مثلا اذا قلت ما جاءني من رجل فمعناه ما جاءني من واحد الى اقصاه واذا لم يكن نفي لم تزد لعدم

وقف بالياء كتبها هاء لان وقف بالياء كتبها هاء لان مبنى الخط على الوقف ( قوله ) او مكسورة لتناسبة الياء قبل الياء لاتناسب الكسر والوارد عليها بل تناسبا فيها تناسبا الكسر قبلها فالوجه ان يقال لما ابدل بالياء الياء فاقضت كسرها تاآت التأنيث فتح ما قبلها انتقل اليها الكسر الذي هو منقضي الياء محفوظ بعد حذف الدلالة عليها ولا يخفى بطلانه فان مناسبة الياء الكسرة اصح منقطوع به لانها طبيعة الياء وهذا مما لا قائل بخلافه وبه وجه المص في الشرح حيث قال ويا ابت ويا مت بقلب الياء تاء على غير قياس وكانت مكسورة لانها بدل من حرف يناسب الكسرة ومفتوحة لانها بدل عن حرف محرك بالفتح هذا كلامه وانما تورط القائل في هذه الورطة من قولهم في بعض المواضع وكسر ما قبل الياء لتناسبة الكسرة الياء فانساق ذهنه الى ان المراد بالكسرة المناسبة لها هي كسرة ما قبلها كما يفهم من قوله وانما تناسب الكسر قبلها ولم يدركون المراد ان مناسبة ذلك الحرف لتلك الحركة دعت الى تبديل حركة

الفائدة في زيادتها حتى لو زيدت تكون حشوا بلا فائدة فوجب الحمل على المحل ليكون عملا بالاختار بقدر الامكان (و) انما تعذر البديل حملا على لفظ المبدل منه (في الصورتين الاخيرتين) الاول قوله ولا احد فيها الاعمر و الثانية قوله ما زيد شيئا الا شيئا (لا يعمى به) لانه (اي الشان لو ابدل المستثنى على اللفظ) اي حملا على لفظ المستثنى منه (وقيل) في كيفية ابداله (لاحد فيها الاعمر) بالنصب) اي بنصب عمر حملا على لفظ احد وقيل ما زيد شيئا الا شيئا بنصب شيئا حملا على لفظ شيئا (لان فتحته) اي فتحة احد وان كانت بنائية الا انها (شبهة بالحركة الاعرابية) في حصولها بالعامل وكونها عارضة فكما يحتمل على اللفظ في الحركات الاعرابية نحو جاء في زيد اخوك كذلك ههنا يحتمل على اللفظ (لانها) اي فتحته (حصلت بكلمة لا) فتكون عارضة اذا كان الامر كذلك (فهي) اي تلك الفتحة في العروض والحصول (كالنصب الحاصل بالعامل) فكما يحتمل على النصب على ذلك التقدير كذلك يحتمل على هذه الفتحة (فلا بد حينئذ) اي حين كونه بدلا محمولا على اللفظ اي على لفظ احد (من تقدير لا) في المستثنى المحمول على لفظ احد (حقيقة) تميز من النسبة الاضافية التي في تقدير لا ليكون البديل بتكرير العامل (او حكما) عطف على حقيقة اكتفاء بعامل المبدل منه وانسحاب اثره على البديل (لتعمل) لفظه لا (فيه) اي في البديل (هذا العمل) اي البناء ان حمل على لفظ احد واذا غير جائز لان المعرفة لا بنى بعد لا ولا ن المعرفة لا يقع بعدها الامر فوغة لفظا على البناء او النصب ان حمل على محله القريب وذا ايضا غير جائز لان لا لا تعمل في المعرفة لما سيجي واذا لم يحجز التقدير حقيقة او حكما تعذر الحمل على لفظه او محله القريب لانه لو حمل لبقى المعمول بلا عامل فوجب ان يحتمل على محله البعيد ليكون عملا بالاختار بقدر الامكان (وكذا) اي كالحال في الاحوال (في قوله ما زيد شيئا الا شيئا) لانه (لو) نصب (و) حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه (وهو التي الاول ولفظه النصب لانه خبر ما وقيل ما زيد شيئا الا شيئا بالنصب (لا بد حينئذ من تقدير ما) في المستثنى (كذلك) حقيقة او حكما (لتعمل) لفظه ما (فيه) في المستثنى المحمول على لفظ المستثنى منه وانما لم تقدر ان تعمل بعد الا هذا العمل فتعذر الحمل على لفظه فوجب ان يحتمل على المحل ليكون عملا بالاختار بقدر الامكان (وما ولا لا تقدر ان) هذا من قبيل عطف معمولين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد اي ولان ما ولا لا تقدر ان مني للمفعول في المستثنى المحمول واعلم انه ذهب بعضهم الى ان العامل في المعطوف والبديل مقدر ليكون كل منهما مستقلا كانه غير تابع اما في المعطوف فلنكون حرف العطف فاصلا قائما مقام العامل واما البديل فلنكونه بدلا مقصودا بالنسبة فكأنهما خرجا من حكم التبعية وفي سائر التوابع العامل في التوابع هو العامل في المتبوع بحكم الاستصحاب في سرية حكم العامل في المتبوع اليه لانها عين المتبوع لان التأكيذ عين المؤكد والصفة تخصص او توضح متبوعها وعطف البيان يوضح متبوعة ايضا وذهب بعضهم الى ان البديل

ما قبلها بها والعجب انه لذلك من قوله ومحفوظ بعد حذفها للدلالة عليها فانه لو لم يكن المناسبة تامة بين البناء ومطلق الكسرة لما حصلت هذه الدلالة وما اتى به من الوجه فلي تسليم صحته انما اذا كان الكسر مقصورا عليه والواقع خلافه (قوله) فانهم يقولون بنت ام وبنت عم هل الوجوه اورد عليه انه لو كان اعتبار الاختصاص بالنظر الى الام والم دون المضاف لافادت العبارة جواز يا غلام يا غلام عم فالوجه ان يعتبر الاختصاص بالنظر الى الجزئين جيما ويجعل المؤنث داخلا تحت ذكر المذكر كما شاع (قوله) وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم الخ قيل الاخصر الاوضح وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامى وقتها وما فيه اظهر من ان يخفى (قوله) اي واقع في سمة الكلام يعنى ان الجواز وقوى ومفيد بسمة الكلام ليحسن مقابلة الضرورة وحال الضرورة في النداء معلوم بالطريق الاول والاوضح ان الجواز فيه مطلق وفي غيره مفيد بالضرورة هكذا قبل ولا يخفى ان الامر بالعكس (قوله) اي لضرورة شرعية

والمعطوف كسائر التوابع في الاكتفاء بعامل المتبوع وسراية حكمه الى التابع اشار الى المذهب الاول بقوله ( حقيقة اذا لم يكن البديل الابتكاري العامل ) فيه وفي بعض النسخ اذ بكسر الهزة وسكون الذال والصواب هو الاول يعرف بالتأمل والمذهب الثاني بقوله ( او حكما اذا كُتفي ) مبنى للمفعول ( بدخوله ) اى بدخول العامل ( على البديل منه واعتبر ) مبنى للمفعول ايضا ( سراية حكمه ) اى حكم العامل ( اليه ) اى الى البديل ولما كان في هذا نوع ايهام لانه اذا اكتفي بدخوله على البديل منه لم يكن مقدرا بينه بقوله ( فانه ) اى الاكتفاء بدخول العامل على البديل منه باعتبار السراية ( في قوة التقدير ) لان حكمه اذا كان ساريا فيه فكأنه كان مقدرا ( حال كونهما ) اى ماولا ( عاملتين ) ( في المستثنى المحمول على البديل ) فيه اشارة الى ان انتصاب عاملتين على الحال ويجوز انتصابهما على التمييز عن النسبة او على انه مفعول ثان لقوله تقدر ان على تضمين معنى الجهل ( بعده ) ( اى بعد الانبات يعنى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي ) الذى هو علة لعمليهما ( بالا ) لان الكلمة ربما تكون عاملة مع زوال معناها اذا لم يكن ذلك المعنى موجبا لعلمها وههنا ليس كذلك ( لانهما ) ( اى ماولا ) ( عملتا ) فى اسمهما وخبرهما ( للنفي ) اى لاجل النفي فكان النفي سببا للمعمل حتى لو لم يكن فيهما نفي لم تتملا لانه مدار حملهما على ليس وان ( و ) الحال انه ( قد انتقض النفي ) الذى كان سببا لعمليهما ومدار الحمل ( بالا ) لما سبق انها اذا وقعت بعد النفي توجب اثبات ما بعدها فانتنى السبب والعلة وانتفاؤها يوجب انتفاء الحكم وهو العمل وانتفى مدار الحمل ايضا ( وحيث ) اى ولما ( تمذر فى هاتين الصورتين ) يعنى فى لا احد فيها الا عمرو وفي ما زيد شيئا الاشى ( البديل على اللفظ ) اى حملا على لفظ المستثنى منه ( محل ) المستثنى ( على المحل ) اى على محل المستثنى منه ليكون عملا بالختار بقدر الامكان وذلك لان التواسخ اذا دخلت على الجملة الاسمية اعنى على المبتدأ والخبر غلبت على عاملها الذى هو المعنوى لكونها لفظية واللفظى اقوى من المعنوى الا انه يجوز ان يقدر عمل العامل المعنوى اذا كان اللفظى حرقا لضمفه فى العمل مثل ان زيدا قائم وعمرو والمعطف على محل اسم لا التبرئة ونعت اسمها على محله ( فعمرو ) فى المثال الاول بدل ( مرفوع على انه محمول على محل احد ) يعنى محله البعيد ( وهو ) اى المحل البعيد فى احد ( الرفع بالابتداء ) لتخصيصه بالعموم لوقوعه فى حيزا النفي مثل ما احد خير منك لما سبق ( وشئ ) فى المثال الثانى بدل ( مرفوع على انه محمول على محل شيئا وهو ) اى محل شيئا ( الرفع بالحبرية ) انه معمول بالعامل المعنوى لما سبق انه يجوز ان يعتبر العامل المعنوى اذا كان العامل اللفظى ضعيفا بان كان حرقا ( فان قلت لاحد فى هذا المثال ) اى فى قوله لا احد فيها الا عمرو ( محلان ) اعتبارا للعامل المعنوى ( من الاعراب محل قريب ) بدل من قوله محلان بدل البعض او خبر

( مبتدا )

قبل ظاهره انه جمل ضرورة منصوبا على انه مفعول له وعامله الجواز فورد ان الجواز صفة الترقيم والضرورة اى الاضطرار صفة المتكلم فلم يوجد شرط نصب المفعول له على ما سبق وهو المشهور فيما بين الجمهور فقبل ان العامل فى ضرورة الترقيم والتقدير ويرغم فى غيره ضرورة ذلك ان تجعل اللام فى عبارة الشارح للوقت اى جائز وقت ضرورة ان تجعل الاضطرار صفة الترقيم اى الترقيم فى غير المنادى واقع لا اضطراره الى الوقوع والاوجه اعمال الفعل المفهوم من الكلام كما ذهب اليه الهندي حيث قال اى فعل الترقيم فى غير المنادى للضرورة فيكون مفعوله لفعل الترقيم دون جوازه وقد جوز رفع الضرورة على انه خبر مبتدأ محذوف بحذف مضاف هو فى غير المنادى اثر ضرورة والظاهر من كلام المس ان المراد ليس هذا ولا ذاك فانه قال فى شرح قوله وترقيم المنادى جائز وفى غيره ضرورة يريد ان الترقيم فى المنادى جائز فى سمة الكلام فى غير المنادى انما يكون فى ضرورة

الشر على هذا يكون  
 طرفا لا مفعولا له ولا  
 خبرا ( قوله ) او شرط  
 الترخيم اذا كان واقعا  
 في المنادى على التقديم  
 الثاني قيل لم يلفت  
 الى ارجاعه الى ترخيم  
 المنادى ح استنباطا  
 لجعل الضمير لترخيم  
 المنادى بعد جعل  
 الضمير في قوله وهو  
 حذف آخره الى مطلق  
 الترخيم والامر كذلك  
 الا ان ذلك التقدير  
 مستبعد جدا فالاولى  
 هو الاقتصار على الاول  
 تعريفا واشترطا ولا  
 ضمير فيه لان الكلام  
 مسبق لبيان ترخيم  
 المنادى فيصح الاكتفاء  
 ببيان لا سيما اذا كان  
 جواز الترخيم في غيره  
 مبنيا على الضرورة  
 فانه مما لا يبالى به مع ان  
 حاله معلوم بالمقايضة  
 ( قوله ) امور اربعة  
 ثلاثة منها عدمية قيل  
 لثلاثة الصدية رابع  
 فانهم وهو ان لا يكون  
 المنادى الذي مع التاء  
 موقوفا في غير مقام  
 الحاق التاء بالاطلاق  
 فالتاء تقول فيه يا ضبا  
 فترخيم محذوف التاء  
 وتقف بالتاء بالاطلاق  
 وليس عن سلامة الفهم  
 اذ لا فرق في هذا الحكم  
 بين الوقف بالتاء بالاطلاق  
 وبين الوقف بالتاء  
 فكما ان ترخيم باضاعة

مبتدأ محذوف ( وهو ) اي ذلك المحل فيه ( لصبه بكلمة لا ) التي لتفي الجنس لان اسمها  
 المبنى يكون منصوبا بها محلا ( ومحل بعيد ) عطف على قوله محل قريب على التوجيهين  
 ( وهو ) اي المحل البعيد فيه ( رفعه بالابتداء ) يعني بالعامل المفعول لما عرفت سابقا  
 ( فلم اعتبروا ) اي النجاة ( محله ) البدل المستثنى ( على محله البعيد ) وجعلوه مرفوعا  
 ( القريب ) يعني لم يعتبر المحل القريب ويجعلوه بدلا منه لانه اذا كان لتفي اعتاران قريب  
 وبعيد القريب هو الاول باعتبار لقرنه باعتبار المحل على المحل البعيد يكون اعراضا عما  
 هو الاول والاليق وذا غير جائز ( قلت ) هذا اي اعتبار محله القريب كاعتبار لفظه غير جائز  
 ( لان محله القريب انما هو ) يعني ليس الا ( لعمل لافيه بمعنى التفي ) ( الحال ان ) قد انتقض التفي  
 بالا ) فاذا اعتبر محله القريب وجعل بدلا منه يلزم ان تقدر فيه حقيقة او حكما كالزم اذا حمل على  
 لفظه وهي لا تقدر ماملة بعد الانتقاض لفظه ومحله القريب سواء في تعذر البدل ولهذا لم  
 يعتبروه كالم يعتبروا لفظه فوجب ان يعتبر محله البعيد وهذا اي اعتبار محله القريب ( بخلاف محله  
 البعيد فانه ) اي الشأن ( لا دخل لعمل لافيه ) بل العمل حينئذ ليس الا للعامل المفعول  
 فحمل عليه عملا بالاختار بقدر الامكان واعلم انه اذا جعل المستثنى بدلا عملا بالاختار  
 يكون بدل البعض من الكل في هذه الصور كلها لان المستثنى جزء من المستثنى منه  
 لان النكرة وقعت في خبر التفي فعمت ودخل المستثنى في المستثنى منه فيكون جزء منه وبدل  
 البعض ما يكون جزء من المبدل منه مثل ضربت زيدا رأسه ( بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا )  
 متعلق بالتمثيل وهو قوله ما زيد شيئا الا شيئا تقديره ومثل ما زيد شيئا الا شيئا حال كونه ملابسا  
 بخلاف ما اذا كان المستثنى بدلا من خبر ليس التي هي من الافعال الناقصة لا خبر لا بقوله  
 لانها عملتنا للتفي والا لاكتفى بقوله ليس بدون ايراد الاسم والخبر لان المخالف  
 لهما حينئذ يكون ليس لا غير واما في الاول فالمخالف كونه بدلا  
 من اللفظ حيث يجب بل يجب ان يحمل على لفظ المستثنى منه ويجعل المستثنى  
 بالنصب بدلا منه فيكون التقدير ليس زيد شيئا الا كان شيئا لان التفي لما انتقض بالابقى  
 اصل الفعل وصار ليس بمعنى كان ( مع انه انتقض التفي فيه ) اي في ليس ( ايضا ) اي  
 كما انتقض في ما ولا ( بالا ) وعلل الخلاف بقوله ( لانها ) ( اي ليس ) فالتأنيث باعتبار  
 الكلمة اي كلة ليس ( محمات ) في اسمها وخبرها ( الفعلية ) ( لا للتفي ) لانها فعل ماض  
 متصرف ببعده تصاريفه على وزن علم لكن اسكن عين فعله للتخفيف مثل نم وبئس ومناها  
 التني وضامتل زال وامتنع وفعليتها تعمل الرفع والنصب كسائر الافعال المتعدية  
 فبانقضاء التني الذي ليس سببا لعملها لانقضاء الفعلية فعمل بعد انتقاضه ايضا كما كانت  
 تعمل قبله ( فلا اثر ) موجود ( لنقض معنى التني ) من اضافة المصدر الى المفعول والفاعل  
 متروك اي لنقض الاعمى التني ( في عملها ) اي عمل ليس يعني لا يؤثر انتقاض التني بالافى  
 عملها حيث لا يبطل عملها بعده ( لبقاء الامر ) من اضافة المصدر الى الفاعل ( العاملة هي )

صفة جرت على غير من هي له ولذا ابرز ضميرها (اي ليس) (لاجله) متعلق بقوله العاملة  
 (اي لاجل ذلك الامر وهو) اي ذلك الامر (الفعلية) لانه وان انتقض النفي بالابق فعليتها  
 التي كانت علة لمعملها (ومن ثمة) (اي ومن اجل ان عمل ليس) في اسمها وخبرها  
 (الفعلية) اي لكونها فعلا وهو الاصل (لا) اي ليس عملها (لنفي) اي لكونها بمعنى النفي  
 (وعمل ما ولا) المشبهتين بليس ملابس (بالعكس) اي عملها للنفي لا الفعلية (جاز) توسط  
 كلمة الا بين اسم ليس وبين خبرها مع العمل فيهما ولو كان عملها للنفي لا للفعلية لما جاز توسطها  
 بينهما لانتقاض النفي بالانحوا (ليس زيد الا قائما) (باعمال ليس في) زيدو (قائما) رفعا  
 ونصبا كما كان قبل التوسط كذلك (وان انتقض فيها بالالقاء فعليتها) (وامتنع)  
 توسطها بين اسم ما وخبرها مثل (ما زيد الا قائما) (باعمال) لفظ (ما في) زيدو (قائما)  
 رفعا ونصبا كما كان قبل التوسط ولو كان عملها للفعلية لا للنفي لما امتنع هذا ولم يقل وامتنع  
 ما زيد الا قائما ولا رجل الا عالما مع انه كاف في الفرق بين ما ولا وبين ليس لكون في  
 ما اشتباه لكونها مشابهة بليس وكما جاز التوسط فيه جاز ايضا فبايشبهها فلما حكم بامتناع  
 ما زيد الا قائما علم امتناع لا رجل الا حاضرا بطريق الاولى (لان عملها) اي عمل ما (فيه)  
 اي في الاسم والخبر وانما افرد لكون ظهور العمل فيه (انما هو) اي العمل فيه (لنفي و)  
 الحال (قد انتقض النفي بالا) فلا تمعمل بعده فيجب الرفع في قائم يعني فيجب ان يقال ما زيد  
 الا قائم بالا فبالابتداء لبطلان عمل ما بتوسط الا بينهما ولما فرغ من بيان انواع المستثنى  
 من كونه واجب النصب على الاستثناء او على المفعولية او الخبرية ومن كونه جائز النصب  
 عليه والبدل هو المختار ومن كونه معمولا على حسب العوامل شرع في بيان كونه مجرورا  
 اما بالاضافة او بحرف الجر وقدم ما كان مجرورا بالاضافة لانه لا خلاف في انجراره  
 وهذا هو القسم الرابع من المستثنى فقال (و) (المستثنى) (مخفوض) فيه اشارة الى  
 ان قوله ومخفوض معطوف على قوله منصوب في اول باب الاستثناء (اي) المستثنى  
 (مجرور) وجوابا اذا كان واقعا (بعد غيره) بعد (سوى) كائن (بكسر السين) المهمة  
 وهو الاشهر لكونه اخف (اوضهما) اي اوضح السين ايضا وهو المشهور لكونه اقل  
 (مع القصر) فيهما (و) بعد (سواء) (بفتح السين) وهو الاشهر فيها لكون الفتح  
 اخف مع طول اللفظ (وكسرها) اي السين وهو المشهور لكون الكسر في الاصل ثقيل  
 الا انه في سوى لم يكن ثقيل لقلة حروفه وهما انضم اليه طول اللفظ (مع المد) فيهما وانما  
 انجر المستثنى اذا كان واقعا بعد احدي هذه الادوات (لكونه) اي المستثنى (مضافا اليه)  
 لانه لازم الاضافة (و) المستثنى مخفوض ايضا اذا كان واقعا (بمدحاشا) اعاد بعد ليكون  
 قوله (في الاكثر) مخصوصا بحاشا لانه لو عطف على ماسبق بلاعادة بعدلهم ان الجر  
 اكثر في الكل فاعادة دفعا لهذا التوهم كما عاذا كان في قوله او كان بعد عدا وحاشا اشارة  
 الى ان المستثنى منصوب على المفعولية لا على الاستثناء وانما انجر بعدها (لكونها حرف

مثلا يحذف التاء وتقف عليها بالهاء وبالجملة ليس الوقف عليها باقبل الترخيم سلمناه لكن لا يتصور الترخيم ح فليس مما نحن فيه ولقد وقع القائل فيه من قلة التأمل في كلام الرضى حيث قال ثم اعلم ان الذين يحدقون التاء وهم الاكثرون اذا وقوا الحقوا اخره الهاء فيقول في ياطلح ياطلحة وقليل ما وقف بسكون الحاء وذلك انهم يخطئون ها السكت باخر ما ليست حركة آخره امرابية ولا مشبهة نحو ره وقفه وانه حيهله وان لم يكن هناك في الوصل حرف ينقلب هاء في الوقف فالحاقة بما كان هناك هاء في الاصل الاولى وينفي عن الهاء في الشعر الف الاطلاق ومحو قوله (في قبل التفرق باضباع ولا بك موقف منك الودا) تأمل (قوله) لانه ليس آخره جزاء المتأدى نظرا الى اللفظ توضيح ذلك انه اذا سمي به وبما يشبهه يراعى حال الجزئين قبل العلمين في استقلال كل واحد منهما باعرابه فلما كان كل واحد منهما باعرابه فلما كان كل واحد من جزء مستقلا من حيث اللفظ اي الاعراب لمراعات حالهما قبل العلمية (قوله) بعد العلمية عن كل واحد من جزئه معنى الاستقلال لان عداقة من حيث المعنى

جر في أكثر استعمالهم) وهو مذهب سيويه ويقوى حرقته نحو حاشاي بلانون  
الوقاية ولو كان فعلا لم يحز ذلك الا بالحق النون لانه لا يقال رمى بل يقال رماني فكان  
يلزم ان يقال حاشاني وعدم صحة دخول المصدرية عليها ولو كانت فعلا لصح دخولها عليها  
مثل ما عدا وما خلا وعند المبرد تكون تارة فعلا متعديا وتارة تكون حرف جرو ويؤيد  
فعليتها مجيء اللام بها نحو حاشالله ( واجاز بعضهم ) اى جوز بعض النحاة ( النصب )  
اى نصب المستثنى ( بها ) اى بكلمة حاشا على المفعولية كما جوز وانصب بعد او خلا بناء ( على )  
انها ( اى كلة حاشا ) فعل ( ماض مبنى للفاعل ( متعد ) بنفسه مثل عدا ( فاعله مضمرة ) اى  
ضمير مستكن راجع الى الله تعالى وان لم يسبق ذكره لفظا او معنى ولكنه سابق حكما  
لتيقنه في القلوب ( ومعناها ) سواء كانت فعلا او حرفا ( تبرئة المستثنى ) المصدر مضاف الى  
الفاعل اذا كانت حرف جرا والمفعول اذا كانت فعلا ويجوز ان يضاف المصدر الى ما يقوم  
مقام الفاعل ( عما ) اى عن الفعل الذى ( نسب الى المستثنى منه ) سواء كانت النسبة اليه اسنادية  
( نحو ضرب القوم عمر واحشا زيدا ) بالنصب او حاشا زيدا بالجراى تبرأ زيد من ضرب  
عمر ( اى براه ) بالتشديد ( الله ) بالرفع لانه فاعل ( عن ضرب عمرو ) وايقاعه نحو ضربت  
القوم حاشا زيدا اى تبرأت من ضرب زيد واحشا زيداى تبرأ من ان يكون مضروبا  
( واعراب ) كلة ( غير ) المستعملة ( فيه ) ولم تين وان تضمنت معنى الحرف وهو الا لان  
الاضافة تمنع البناء لكونها من خواص الاسم بحيث تؤثر فيه معنى تعريفها وتخصيصها  
او تحقيقها والاضافة لازمة فيها ( اى فى الاستثناء ) وان كان معنى مجازيا ( دون الصفة )  
وان كان استعمال غير فيها معنى حقيقيا ( اذهو ) اى غير ( حينئذ ) اى حين اذ تكون  
مستعملة فى الصفة تكون ( باعراب موصوفة ) لاشتراط المطابقة فيه نحو جاءنى رجل  
غير زيد ( كاعراب المستثنى بالا ) واعرابه النصب على استثناء حال كونه مقبضا ( على  
التفصيل ) ( المذكور فيما سبق ) لان كلة غير اذا وقعت فى القسم الاول الموجب التام  
او مقدما المستثنى على المستثنى منه او منقطعا يجب نصبها على الاستثناء كما يجب النصب  
بالاعليه واذا وقعت فى القسم الثانى يجوز النصب عليه ويختار البدل كما كان حال  
المستثنى بالا فيه واذا وقعت فى القسم الثالث تعرب على ما اقتضاه العامل من الرفع والنصب  
والجر كما كان حال المستثنى فيه كذلك وامثلة كل قسم لا تخفى على التأمل الصادق واذا تمذر  
البدل على اللفظ يحمل على المحل عملا بالختيار على قدر الامكان نحو ما جاءنى من احد غير  
زيد وكذا غيره من الامثلة ( فكأنه ) اى واظن انه ( لما انجز به ) اى بغير ( المستثنى للاضافة )  
اى لاضافة غير اليه لكونه اسما لازما لاضافة ( انتقل اعرابه ) اى اعراب المستثنى ( اليه )  
اى الى غير يعنى لماضيف الى المستثنى وجعل مجرورا اخذ اعرابه لكونه اسما مستحقا  
للاعراب ( وغير ) ( اى كلة غير ) مبتدأ وان كان نكرة لتخصصه بالاضافة كما خصصه  
الشارح بقوله ( فى الاصل ) اى اصل وضعه ( صفة ) يعنى دالة على معنى قائم بالغير وهو

كزيد دروى لفظ  
والمعنى لم يمكن الحذف  
من الاول نظرا الى  
المعنى اذ ليس باخر  
الاجزاء ولم يمكن  
حذف الثانى نظرا الى  
اللفظ فامتنع الترقيم  
فيهما بالكلمة ولا يلزم  
امتناع ترقيم معدى  
كرب برفع آخره فلولا  
قوة امتزاج لم يعرب  
هذا الاعراب فقد زال  
عن الثانى حكم الاستقلال  
لفظا بخلاف الاول وفيه  
كلام ويجوز ان يمل  
امتناع ترقيم المضاف  
والمضاف اليه بان المضاف  
اليه لم يترج بالمضاف  
امتزا جاتا ما بحث به مع  
حذفه باسمه او حذف  
آخره بدليل اذ اعراب  
المضاف باقى والاعراب  
لا يكون الا فى آخر  
الكلمة ولم يكن ايضا  
منفصلا عن المضاف  
بحيث يصح حذف آخر  
المضاف بالترقيم بدليل  
حذف التنوين وهو  
علامة تمام الكلمة منه  
لاجل المضاف اليه فهو  
متصل بالمضاف بالنظر  
الى سقوط التنوين من  
المضاف منفصل عنه  
لبقاء الاعراب على  
المضاف كما كان فلم يصح  
ترقيم احدهما والمضارع  
للمضاف حكمه حكم  
المضاف ( قوله ) لعدم  
ظهور اثر النداء فيه قال  
المص ولا مستغنا لان  
المستثنى مطلوب فيه

المغايرة (لدلائها) اى لكونها دالة (على ذات مبهمه) اى ذات موصوفة بها (باعتبار قيام معنى  
المغايرة بها) اى لكون الغير بمعنى مغايرة مجرورها موصوفها اما بالذات نحو مررت برجل  
غير زيد وما بغيره نحو دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به (فالاصل فيها ان تقع  
صفة) لما قبلها وان اضيفت الى المعرفة (كما تقول جاءنى رجل غير زيد) يعنى مغاير له فى الذات  
(واستعمالها) اى استعمال كلمة غير (على هذا الوجه) اى على معنى الوصفية (كثير فى كلام  
العرب) وكثرة الاستعمال تدل على الاصلة لان شئ اذا كان اصلا فى شئ يكثر استعماله  
فى ذلك الشئ (لكنها) اى الا ان كلمة غير (حملت على الا) (واستعملت) كلمة غير (مثلها)  
اى مثل كلمة الا (فى الاستثناء) حال كون هذا الاستعمال واقعا (على خلاف الاصل) يعنى  
اصل غير لان اصلها ان تستعمل فى الصفة لما عرفت (وذلك) اى حمل غير على الا  
واستعمالها مثلها فى الاستثناء واقع ثابت (لاشترالك) واحد (منهما) اى لكون كل واحد  
من غير والاشتركا (فى مغايرة ما بعده لما قبله) يعنى لان ما بعده الا مغاير لما قبله وما بعده غير ايضا  
مغاير لما قبله فاشتركا فى هذا الحكم فاستعمل كل واحد منهما مكان الاخر بعلاقة التشبيه يعنى  
شبه غير بالا والابقير فى تلك المغايرة فاستعمل احدهما مكان الاخر (كما حملت الا) الجار  
والجرور صفة مصدر محذوف اى حملت كلمة غير حملا مثل حمل الا (عليها) (اى على  
كلمة غير) واستعملت (فى الصفة) فحينئذ يعرب ما بعدها على حسب ما قبلها ان كان مرفوعا  
فرفوع وان منصوبا فنصوب وان مجرورا فمجرور (لكن) اى الا انه (لا تحمل الا عليها  
فى الصفة غالبا الا) (اذا) وجد شرط ثلاثة واما فى حمل غير على الا لم يشترط شئ لان  
الاصل فى الاستثناء ومحقق فيه بلا شبهة فجعلت كلمة غير تابعة لها لان الشئ اذا كان اصيلا  
وقويا فى معنى يستتبع غيره فيه بلا احتياج الى شئ ولذا لم تحتاج الا فى جعل غير تابعة لها  
الى شرط واما غير فلكونها غير اصلية فى الصفة ووصفيتها ثابتة بكثرة الاستعمال فيها كان  
استعمالها فيها ضعيفا فاحتاجت فى استتباع الا الى نفسها حتى تستمس مثلها فى الصفة الى  
شروط لان الشئ اذا لم يكن اصيلا فى شئ وقويا فيه لم يقدر ان يستتبع غيره لضعفه (كانت)  
(اى) كلمة (الا) (تابعة للجمع) اى ما يدل على الجمعية (اى واقعة بعد شئ متعدد) فيه اشارة  
الى ان المراد بالجمع معناه اللغوى لما سيبين الشارح (فوجب ان يكون موصوفها) اى ما  
وصف بالا (مذكورا) لفظا لان الافرع غير فى الصفة فوجب اظهار الموصوف معها  
للدلالة على كونها فرعا ولان مرتبة الفرع ادنى من مرتبة الاصل (لا مقدرا) اى لا يجوز  
ان يكون موصوفها مقدرا فى نظم الكلام (كما) ان موصوف غير يكون مذكور غالبا و  
(قد يكون مقدرا) فى نظم الكلام (فى غير مثل جاءنى غير زيد) فى تقدير جاءنى رجل غير  
زيد (وبعد ما كان) الموصوف (مذكورا) وجوبا (يكون) اى الموصوف (متعددا) متنى  
او مجموعا واما شرط ان يكون متعددا (ليوافق حالها) اى حال الاحال كونها (صفة حالها)  
اى حال الاحال كونها (اداة الاستثناء) يعنى ليوافق استعمالها فى الصفة استعمالها

رفع الصوت والجواز فهو  
مطلوب تطويله الا  
الهدف منه ولهذا المعنى  
زيدى آخره الف (قوله)  
فى انهما زيدا اجتلبتا  
معنى فى اصلهما لغنى  
واحد وهو التذكير  
مثل سكران وياه النسب  
اجتلبتا معنى النسبة  
فقدان مما لا ينزلا  
منزلة الزيادة الواحدة  
(قوله) والمراد بها  
المدة الزائدة هكذا قال  
المص فى الشرح وما قبل  
والمراد ما هو مدة مطلقا  
والف مختار لم يكن مدة  
فى اصله وانما صار مدة  
بالاعلال بين لفعلها  
فيه من التناقص (قوله)  
وانما لم يؤخذ هذا القند  
قيل ولك ان تأخذه  
فيهما وتعمل ثبوت  
اكثر من اربعة احرف  
فى الاصل وليس مما  
يلتفت اليه (قوله) لان  
نحو ثبوت جمع ثبوت  
واياك وان تحمل ثبوت  
جمع ابن لانه لم يستعمل  
الا كشمود وفى الرضى  
انما لم يحذف من ثبوت  
الزيادة لان غير بناء  
الواحد فكان ليس جمع  
المذكر السالم مكانه  
مثل تعود ثم قيل بلى هذا  
ينبنى ان قيد القاعدة  
بما يخبر به وذلك باطل  
فانما نقله من الرضى ليس  
بمرئى بل هو على  
بذلك مذهب الجرمى  
وصرح بان غيره على  
خلافه والحق معهم فلا

في الاستثناء (اذلا بدلهما) حال كونها مستعملة (في الاستثناء من مستثنى منه متعدد) اى ذى عدد لفظا وتقديرا لكونها اصلا فيه فاشترط ان يكون موصوفا متعدد البوافق حال الفرع حال الاصل الا انه لم يقدر الموصوف انحطاطا لرتبة الفرع عن رتبة الاصل ( فلا تقول في الصفة) سواء كان في كلام موجب (جاءني رجل الازيد) او غير موجب نحو ما جاءني زيد الازيد كما لا نقول وهكذا في الاستثناء (والمتعددا عم من ان يكون جمعا لفظا) اما مكسرا مع زيادة (كرجال) وافراس او مع نقصان ككتب وزير او مصححا نحو مسلمون ومسلمات (او) يكون جمعا (تقديرا) والمراد به ههنا ما لم يكن له مفرد ويستعمل في معنى الجمع (كقوم ورهط و) نفروا نام والمتعددا عم من (ان يكون مثنى) فان المثنى يكون موصوفا بالا بمعنى غير ايضا قال الرضى لا يجوز ههنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه كل اثنين اثنين وليس المستثنى باثنين فيضطر في حمل الا على الاستثناء فيصار الى حملها على غير (فيدخل فيه) اى في قوله لجمع ما اذا كانت الا فيه تابعة لمستثنى نحو ما جله في رجلان الازيد) اى غير زيد ورأيت رجلين الازيدا ومررت برجلين الازيد (منكور) بالجر صفة لجمع وهو اسم مفعول من نكر بالكسر وفي الصحاح وقد نكر بالكسرا نكرا ونكورا بضم التون فيهما وانكراه واستكراه كله بمعنى (اى منكر) لان نكروا نكر بمعنى واحد كما قلنا (لا يعرف باللام) فيه اشارة الى ان قوله منكور احترازه عن المعرف باللام (حيث) اى لانه اما ان (يراد به) اى باللام (المهد) الخارجى او الذهني (او) يراد به (الاستغراق فيعلم التناول) اى تناول المستثنى منه قطعا) اى جز ما وبقينا (على تقدير استقرار) فيدخل المستثنى في المستثنى منه قطعا فيصح الاستثناء المتصل فلا يضطر الى اخراج الا عن معناها الحقيقي فلا يحتاج الى حملها على غير كقوله تعالى والعصر ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا الآية (و) يعلم التناول قطعا (على تقدير ان يشار به) اى باللام (الى جماعة يكون زيد) المستثنى (منهم) اى على تقدير ان يكون اللام للعهد كما نقول اشارة الى الجماعة التي يكون زيد المستثنى من جملتهم جاءني القوم الازيد افيحشد السامع بحمل الاعلى اصلها من الاستثناء (على) كلا التقديرين (لا يتعذر الاستثناء المتصل) فلا يحمل الاعلى غير لانه لا يجوز الحمل عليها الا اذا اضطر وتعذر ان تكون مستعملة في معناها الحقيقي وهو الاستثناء (او عدم التناول) عطف على قوله التناول اى او يعلم عدم تناول المستثنى منه الى المستثنى (قطعا) اى جر ما وبقينا بناء (على تقدير ان يشار به) اى باللام (الى جماعة لم يكن زيد) المستثنى (منهم) اى على تقدير ان يكون اللام الذي في المستثنى منه اشارة الى جماعة لم يكن المستثنى داخلا فيهم بل خارجا عنهم (في حينئذ) (لا يتعذر) المستثنى (المنقطع) فلا يجوز حمل الاعلى غير لان العمل بالحقيقة اولى عند جواز العمل بها ولم يذكر الشارح الفاضل ان يكون اللام للجنس لان لام الجنس اذا دخل على الجمع اضمحل معنى الجمع فيراد به المفرد والجنسية لا تكون الا في المفرد لا الجمع فلم يوجد شرط يكون

وجه بل لاصحة لتقييد القاعدة بما يخرجها بناء على ذلك قال الرضى في قوله وهو اكثر من اربعة احرف قيد في قوله او حرف صحيح قيل مدة لا في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو يدان وديان وثيون بقاؤن ودعى ترخم يحذف زيادته للترخيم لان هاء الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل فيه ايضا كانت كذلك وذهب الجرمى الى عدم حذف الحرفين في نحو ثيون ويدان والاول اولى وانما لم يحذف زيادتا ثيون لانهما غير ثابتاء الواحد فكأنه ليس جمع المذكر السالم وكأنه مثل نمود وهذا كلامه (قوله) حذفنا اى الحرفان الاخيرين في كلا القسمين قيل لا يؤخذ في الجزاء التقييد بالشرط لانه لئلا يفسره ليس كما ينبغي وقد صرح بيان بطلان هذا الوهم غير مرة ووجه الحاجة الى ذلك التقييد (قوله) اى فيحذف حرف واحد قيل قدر الضارع مع مضى اخواتها الماضية لداعي كلمة الفاء فانها لا يجوز في الجزاء الماضي بغير قد والانصب ان يجعل التقدير فقد حذفت حرف واحد ثم قيل واعلم ان قوله وان كان مركبا حذف الاسم



الالصفة حملا على غير فلا تقول جاءني الرجال الازيد على ان يكون اللام فيها للجنس كالا  
 تقول جاءني رجل الازيد ولا يفهم ايضا عدم كون اللام للجنس من قوله اعم من ان يكون  
 متعددا او تقدير او مادخل عليه لان الجنس لا يكون متعددا لفظا ولا تقدير (غير محصور)  
 بالجر صفة بعد صفة لقوله جمع (والمحصور نوعان ان الجنس المستغرق) جميع افراده  
 وذلك اما بدخول اللام الاستغرافية عليه وقد علم حاله واما بوقوع النكرة في سياق النفي  
 سواء كانت مفردة (نحو ما جاءني رجل او) جمعا نحو ما جاءني (رجال) او كانت مضافا  
 اليها لكل نحو ما جاءني كل رجل او كل رجال (واما بعض منه) اي من الجنس (معلوم العدد)  
 وذلك لا يكون الا بالتعبير عنه باسماء العدد (نحوه على عشرة دراهم او عشرون) او مائة  
 او الف واما ما كان لا يتعذر الاستثناء (وانما اشترط ان يكون) المستثنى منه (غير محصور  
 لانه اذا كان) المستثنى منه (محصورا على احد الوجهين) اي على ان يكون المستثنى منه جنسا  
 مستغراقا لكونه معرفا باللام الاستغرافية او غيرها وعلى ان يكون المستثنى منه بعضا منه معلوم  
 العدد (وجب دخوله ما بعد الافية) اي في المستثنى المحصور على احد الوجهين لان المقصود  
 من الحصر ان يدخل في المحصور افراده لانه لا يكون محصورا ما لم تكن افراده منحصرة  
 فيه فيعلم دخول المستثنى في المستثنى منه قطعا (فلا يتعذر الاستثناء) فلا يعدل عنه (نحو كل  
 رجل الازيد جاءني) او جاءني كل رجل الازيدا مثال للجنس المستغرق لان كل اذا اضيف  
 الى النكرة يحيط الافراد بحيث لا يبقى فرد منها خارجا ولذا صح قولك كل رمان مأ كول واذا  
 كانت الافراد داخلة في المستثنى منه جاز استثناء فرد منها فيصح الاستثناء المتصل (وله)  
 اي لفلان خبر مقدم (على) الجار والمجرور حال من ضمير الظرف اي حال كونها لازمة  
 على (عشرة) مبتدأ (الادرها) هذا مثال لكون الجنس بعضا معلوم العدد (وانما  
 يصار عند وجود هذه الشرائط) الثلاثة ان تكون الاتباعية الجمع وان يكون الجمع منكرا  
 غير معرف باللام وان يكون ايضا غير محصور باحد الوجهين فيه اشارة الى ان اللام متعلق  
 بمفهوم الكلام (الى حمل الاعلى غير) اي الى ان تكون الاحمولة على غير ومستعملة في  
 الصفة مثلها على خلاف وضعها (لتعذر الاستثناء) الذي هو المعنى الموضوع لكلمة الا  
 (عند وجودها) اي عند وجود الشرائط المذكور لان الاستثناء المتصل يجب دخوله  
 في المستثنى منه قطعا والمنقطع يجب عدم دخوله قطعا والجمع المنكور الغير المحصور يتناول  
 جماعة غير معينة بحيث لا يحزم فيها تناول المستثنى ولا عدم تناوله فيتعذر فيه كلا النوعين  
 من الاستثناء (فيضطر) السامع (الى حملها على غير) واستعمالها في الصفة وان كان منى  
 مجازيا (وانما قلنا في صدر هذا الكلام) اي قوله اذا كانت تابعة لجمع (ان الا لا تحمل)  
 منى للمفعول (على) غير في (الصفة غالبا فقيدناه) اي فقيدناه هذا القوم مع انه مطلق  
 (بقولنا غالبا) الفاء في قوله فقيدناه للتعقيب الرتبة لان مرتبة المفسر بعد مرتبة المفسر  
 (لانه) اي لان الشأن (قد يتعذر الاستثناء في المحصور) اي في المستثنى منه المحصور لعدم

الاخير وقوله والا  
 فحذف واحدة بمقتضى  
 بياضارية فان ضاربة  
 مركبة ولا يحذف منه  
 الاسم الاخير بل الحرف  
 الواحد ويدفعهما حمل  
 المركب على المركب  
 حقيقة وحكما والضاربة  
 مركبة حقيقة مفردة  
 حكما وليس بهي اما  
 الاول فظهور ان ما  
 اختاره قدس سره اولي  
 لما فيه من تقليل الحذف  
 واما الثاني فلان المراد  
 بالمركب ما تركب من  
 اسمين وليس بمضاف  
 ولا جملة فكيف يتصور  
 دخول المركب من اسم  
 وحرف فيه حتى يتنقض  
 الحكم به ويحتاج الى  
 التأويل سيما مثل هذا  
 التأويل (قوله) وهو  
 في حكم الثابت ويستثنى  
 من القاعدة اسم ازال  
 الترخيم فيه موجب حذف  
 حرف اللين نحو اعلون  
 وقاضون فيقال بعد  
 الترخيم يا اعلى ويا قاضى  
 فيعود المحذوف لارتفاع  
 التقاء الساكنين واسم  
 قبل آخره مدغم ساكن  
 في الاصل قبله مدة نحو  
 اسرار بفتح الهمزة  
 وكسرها لثبته فانه يفتح  
 للساكنين اتباعا لما قبله  
 هند سيويه ويكسر  
 عند غيره دفعا لتقاء  
 الساكنين واسم قبل  
 آخره مدغم متحرك  
 في الاصل نحو اراد فانه  
 يرد الى حركته واسم

دخول المستثنى فيه قطعاً نحو جاء في مائة رجل (الزيد) أي غير زيد فانها تابعة لجمع منكور  
محصور ومع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم دخول المستثنى فيه بيقين (وقد لا يتعذر) الاستثناء  
بل يصح (في غير المحصور نحو جاء في رجال الا واحداً او الارجلا) في المستثنى المتصل  
(او الاحمارا) في المستثنى المنقطع (ولكن) الا انا (لما كان ذلك) أي تعذر الاستثناء في المحصور  
وعدم تعذره في غيره (نادراً لم يلتفت المصنف اليه) أي الى القيد المذكور (في بيان هذه  
القاعدة) أي في بيان حمل الاعلى غير بل بغي الكلام في بيانها على الغالب لان الغالب عدم  
تعذر الاستثناء في المحصور لدخوله فيه قطعاً وتعذره في غير المحصور وبناء الكلام على الغالب  
بما يكثر ويغلب (نحو) قوله تعالى في نفي تعدد الآلهية (لو كان فيهما) (أي في السماء والارض)  
افرادهما باعتبار الجنس أي في خلقهما والتصرف فيهما (آلهة) أي امرأته أي لو كان  
في السماء آلهة متعددة يتصرفون فيها خلقاً وإيجاداً او اعداء واقفاء وفي الارض أيضاً  
آلهة أخرى متعددة يتصرفون فيها ما ارادوا من الخلق والإيجاد والاحياء والأمانة  
وغير ذلك (جمع اله) على وزن فعل بالكسر بمعنى المفعول من اله اذا عبد فغنى اله معبودهم  
اطلق على المعبود بالحق والمستحق للعبادة (ولادلالة فيها) أي في آلهة (على عدد) معين  
فتكون غير (محصور) فان الحصر لما عرفت لا يكون الا في الجنس المستغرق جميع افراده بان  
يكون مثلاً نكرة وقعت في سياق النفي او مسورة بكلمة كل او في بعض منه معلوم العدد وفي آلهة  
لا يكون شيء من ذلك فلا يوجد فيها الحصر وان كانت متعددة (الا آلهة) (أي غير الله) وقال  
سبيويه لا يجوز هنا الا الوصف لانك اذا قلت لو كان فيها آلهة الا الله لفسد ما لم يحجز  
لعدم الدخول بيقين ولا يجوز البديل أيضاً لان شرط البديل ان يكون الكلام غير موجب  
ولا يحجز النفي المعنوي كاللفظي وايضاً انما يجوز فيها يجوز فيه الاستثناء واذا لم يحجز الاصل  
الذي هو الاستثناء فلا يجوز الخلف الذي هو البديل (لفسدتا) (أي لخرجتهما) أي السماء  
والارض هذا تفسير باللازم لان الفساد يستلزم الخروج فلا سند عقلي بعلاقة اللازمة لان  
تعدد الآلهة يستلزم الخروج فهو لازم التعدد والكلام مبنى على الاستعارة التبعية لهما كذا  
وخرجنا (عن الانتظام) أي الانتساق يقال انتظم الامرا اذا انتسق واجتمع وبقى على تلك  
الحالة من نظمت الثؤلث اذا جمته وبابه ضرب كذا في الصحاح (قالا) أي فكلمة الا  
(في) هذه (الآية صفة) لما قبلها لكونها بمعنى غير لوجود شرط كونها صفة (لأنها)  
أي لان كلمة (الا) تابعة لجمع منكور غير محصور على احد الوجهين (هي) أي تلك الجمع فالتأنيث  
باعتبار الخبر (آلهة) وانت قد عرفت انه ليس في آلهة حصر على احد الوجهين (ويتعذر  
الاستثناء) الذي هو الاصل في (الا) لعدم دخول الله في آلهة بيقين) لاستثناء شرط دخوله  
وهو الاستغراق او العهد او الحصر وليس في آلهة شيء منها (فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء)  
وهو وجوب دخول المستثنى في المستثنى منه بيقين وذلك لا يتحقق الا باحد الاشياء الثلاثة  
فلا يصح المتصل ولا المنقطع ايضاً لان عدم دخوله غير معلوم ايضاً بيقين (وفي الآية مانع آخر

قبله مدغم ليس قبله الف  
على مذهب القرامطة  
فان النجاة يتقونه على  
سكوني والقرامطة بردها الى  
حركته فكذا قيل  
والفهوم من كلام المص  
اذا الحكم عام عنده ولا  
سبيل الى الاستثناء فاقى  
قال في الشرح وقد  
زعموا انك اذا رخت  
قاضون اسم رجل قلت  
على الفة الاولى باقضى  
بأبواب الباء وعك ان  
حذفها انما كان لما رخص  
لفظي وهو وجود  
صورة الواو فلما حذف  
في الترقيم زال الموجب  
لحذفها فوجب ردّها  
فورد عليهم اذا رخص  
مخرق قياسه على ذلك ان  
يقال يا مخر بكسر الراء  
لان الراء اصلها الكسرة  
وانما سكنت لعارض  
الادغام لوجود مثلها  
فاذا رخت فقد زال  
الموجب لسكون وهم  
لا يقولون ويقولون  
يا مخر باسكان الراء ونقل  
الرض عنه قالوا قال  
المص ونعم ما قال لو قيل  
يا على ويقاض في هذه  
الفة لم يبعد لان الساكن  
الاخير كالتأنيث لفظاً  
وانما خص الكلام بالفة  
الاولى اشعاراً بان الاسر  
كذلك في اللفة الثانية  
القابلة أي لفة الضم بلا  
خلاف ولا ارباب لزوالم  
الساكنين ح لفظاً  
وقد روي انما لم يتعرض  
لثان اسما ولما لظهور

اي غير المانع الاول (عن حمل الاعلى الاستثناء) الذي هو الحقيقة في الا (وهو) اي ذلك المانع (انه) اي الشأن (أو حملت) اي الا (عليه) اي على الاستثناء لكونها اصلا فيه (صار المعنى) اي معنى الآية (لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها) اي عن تلك الالهة (الله لفسدنا) لكنهما لم تفسدا فلزم ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى منها الله بل فيهما آلهة داخل فيها الله فلا تكون الآية دالة على التوحيد مع انها مسوقة له (وهذا) المعنى (لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله) لانه اذا لم تفسد الزم ان يكون فيهما آلهة داخل فيها الله وهذا شرك محض (وبهذا) المعنى (لا ثبت وحدانية الله) مع ان الآية مسوقة لاثباته (تعالى لجواز ان يكون حينئذ) اي حين كون معنى الآية هكذا (فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله) واذا كان فيهما آلهة غير مستثنى منها الله تكون الالهة فيهما متعددة فيلزم تعدد الالهة وهو غير جائز فوجب الحمل على الصفة (بخلاف ما) اي المعنى الذي (اذا كانت) الالهة (للصفة) حال كونها (بمعنى غير فاته) اي حمل غير بمعنى الصفة (يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله) يعني يدل على انه ليس فيهما الا الله الواحد الاحد (واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ان لا تتعدد الالهة) حيث لا يكون جمعا ولا متى لانه كما يلزم الفساد من المجموع يلزم من المتى ايضا فلزم ان لا يكون الاله الا واحدا (لان التعدد) اي تعدد الالهة (يستلزم المغايرة) اي المغايرة والمجادلة ولا يخفى ان وصف الجمع بالمغايرة لشيء ان كل جزء منه غير ذلك الشيء فقولنا جاءني رجال غير زيد بمعنى ان كل رجل منها غيره لان الجمع من حيث الجمع غير كذا في الحاشية ولان العقل لم يحجز المواطأة في كل الامور في كل الازمان بين الالهة ولا بين الاثنين فوجب ان يكون الاله واحدا ليس الا (وضعف) بالضم (حمل الاعلى غير) اعني ضعف اخراج الاعن معناها الحقيقي الذي هو الاستثناء واستعمالها في المعنى المجازي الذي هو الحمل على غير (في غيره) متعلق بقوله وضعف (اي في غير جمع منكور غير محصور) يعني اذا كانت واقعة بعد غير الجمع المنكور (لصحة الاستثناء) ولان العمل بالمعنى الحقيقي هو الاول (حينئذ) اي حين كانت واقعة بعد غير الجمع المنكور (ومذهب سيبويه جواز وقوع الصفة) اذا كانت تابعة لغير جمع منكور غير محصور ايضا من غير ضعف (مع صحة الاستثناء) الذي هو معناها الحقيقي لانه يجوز العمل بالمجاز حين يمكن العمل بالحقيقة (قال) اي سيبويه (يجوز في قولك ما اتاني احد الازيد ان يكون الازيد صفة) لاحد بمعنى غير وان لم يكن جمعا منكورا غير محصور اي ما اتاني احد غير زيد ويجوز ايضا ان يكون استثناء فحينئذ يجوز النصب على الاستثناء ويختار البدل لانه من القسم الثاني (وعليه) اي على مذهب سيبويه (اكثر المتأخرين) لكونه اماما في هذا الفن وقدوة (تمسكا) مفعول له احوال اي متمسكين (بقوله) اي قول عمرو بن معدى كرب وهو جاهلي لا يقول بضياء العالم ويحتمل ان يريد

ان الحكم فيه كما كان في غير من ثبوت اللفظ على ما كان عليه اول ذلك لا يخالف الحكم بكون المحذوف في حكم ان ثابت وان لم تحريك احدي الرائين بعد حذف الاخرى حتى يتم بيانه واستثناءه لان هذا ليس باعتبار الحذف وجعل المحذوف كالنسي بل لما تطرق اليه من مقتضى لذلك فكان لم يكن كذلك (قوله) وقد استعملوا قبل لوجه لا يراد الندوب في اثناء مباحث النادى والفصل بين مباحثه فالاولى ان يؤخر عن بحث النادى والفصل بين مباحثه فالاولى ان يؤخر من بحث النادى برمته وهذا من قصور النظر فان الكلام بعد ذكر الندوب انما سبق لبيان صورة الحذف وهي تشمل الندوب كما يصرح به فاذا لم يبين صورة الثبوت وان حكم ما ذهب بحسن القول بان الندوب قد تحذف من صيغة النداء كـ (قوله) وقد استعملوا صيغة التبداء قيل لم يقل واستعملوا الى الندوب مع انه اخصر واظهر

لا يفرقان مادامت الدنيا باقية قال ابو سعيد قائل هذا البيت جاهلي لا يقر بالبعث وينكر  
 فناء العالم ويجوز ان يريد انهما لا يفرقان مادامت الدنيا باقية واذا فئت افتراقا ويكون  
 من قبيل اطلاق العام وازادة الخاص كذا في الباب (وكل) مبتدأ مضاف الى (اخ  
 مفارقة) اما مبتدأ والضمير راجع الى المضاف اليه و (اخوه) فاعله لاعتماده على  
 المبتدأ واما خبر مقدم و اخوه مبتدأ مؤخر والجملة خبر الاول لانه من قبيل فان طابقت  
 مفردا جازا الامران (لعمري) مبتدأ مضاف الى (ايك) وخبره محذوف وجوابا ي  
 بقاء ابيك وذاته ما قسم به ان الامر في الواقع كذلك (الا لفرقدان) بالفتح والكسر  
 نجمان قريبان من القطب حيث يكون في شماله بحيث لا يفارق احدهما الاخر (قالا  
 الفرقدان) في البيت بالرفع (صفة) للمبتدأ وهو (لكل اخ لاستثناء منه لا) اي  
 وان كان استثناء منه (لوجب ان يقال الا لفرقدين بالنصب) لان نصب التثنية بآلاء  
 والمستثنى اذا كان في كلام موجب يجب نصبه على ماسبق وهما كذلك فلما رفع علم ان الاحمول  
 على غير في الصفة وان كانت تابعة لغير الجمع المنكور (وحمل المصنف ذلك) اي هذا البيت  
 (على الشذوذ وقال) اي المصنف بعدما حمله على الشذوذ (في) هذا (البيت شذوذان  
 آخران) اي غير الشذوذ الاول وهو حمل الاعلى غير عند عدم الشرط (احدهما) اي  
 احد الشذوذين (وصف كل دون المضاف اليه) لانه لو كان صفة للاخ لقل الا لفرقدين  
 بالجر لان المطابقة بينهما في الاعراب شرط فلما قيل الا لفرقدان بالرفع على انه صفة  
 المضاف دون المضاف اليه (والمشهور) في الاستعمال (وصف المضاف اليه) كقوله تعالى  
 وجعلنا من الماء كل شئ حي لان الحى بالجر صفة شئ (اذ هو المقصود) من الكلام (و)  
 لفظة (كل) ليست الا (لإفادة الشمول) اي شمول المضاف اليه افراده اذا كان المضاف  
 اليه نكرة كقوله تعالى كل نفس ذائقة الموت (فقط وتاثيرهما) اي ثان الشذوذين (الفصل  
 بالخير) وهو قوله مفارقة اخوه والفصل بالقسم ايضا (بين الصفة) وهي الفرقدان  
 (والموصوف) وهو كل (وهو) اي الفصل بينهما (قليل) لان الصفة والموصوف لما تزا  
 منزلة الشئ الواحد في الصدق وغيره لكون الصفة عين الموصوف ايبا يقع بينهما اجنبي  
 ولكن لما تباير في اللفظ جاز الفصل بينهما باجنبي من هذا الوجه وان كان قليلا (واعراب  
 سوى وسواء بالنصب على الظرفية) اي على ان يكون كل واحد منهما مفعولا فيه للفعل  
 المتقدم (اي بناء) مفعول له لقوله بالنصب او حال منه اي مبني (على طرفيهما) لكون  
 كل منهما بمعنى المكان منصوبا بتقدير في احدهما لفظا وفي الاخر تقدير ا كما ينصب لفظة  
 مكان وفي الرضى وانما انتصب سوى لان في الاصل صفة طرف مكان وهو مكان قال الله  
 تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقیم الصفة مقامه مع قطع النظر عن  
 معنى الوصف اي معنى الاستواء الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى مكان فقط فاستعمل  
 لفظ مكان لما قام مقامه انتهى فقس عليه سواء لانحادهما في المعنى (لانك اذا قلت جاء في القوم

لثنيه على ان الصفة  
 لنداء اعبرت للسندوب  
 وذلك مما يتلقى بالقبول  
 (قوله) وهو المنهيج  
 عليه من بيكي عليه لاما  
 بيكي لاجله ووجوه  
 قائل على ما ذكره  
 الشارح بعيد جدا والاولى  
 ان يقال جعل المس  
 واويلاه وواصبته  
 وواحصرتاه كناية عن  
 البيت لانه كاه ماله  
 التأدب ومصيبته وحسنة  
 وليس مما بلغت اليه لان  
 مقصود الشارح قدس  
 سره دفع ما ورد الرضى  
 قائلا وقد اخل المصنف  
 باحد قسمي المندوب وهو  
 المنهيج منه نحو واخرنا  
 وواويلاه فاجاب قدس سره  
 بان معنى المنهيج علته  
 الذي تنهيج عليه اي لاجله  
 والمنهيج التحريز ولا  
 يحتمل ان ما لاجله التنهيج  
 كما يحتمل الوجودي  
 يحتمل التدمي ايضا  
 سواء بسواء فلا يراد عليه  
 انه باقتصاره على المدي  
 اخل بالوجودي والعجب  
 من الهندى انه بعد ان  
 فسر كذلك وجزم عليه  
 قال فان قيل لم يذكر  
 المنهيج منه قيل هو  
 داخل في المنهيج لاجله  
 فلا حاجة الى ذكره هل  
 حدة هذا هو صريح  
 في استضعاله الجواب  
 ولا سبيل الى ذلك واما ما  
 فيه القائل لما لا حاصل  
 له (قوله) واخص  
 المندوب وامتازا به عن

سوى) زيد (اوسوا زيد) ولكن شرط بعضهم وجوب اضافته الى المعارف فلا يجوز  
 جاءني القوم سوى رجل اوسوا رجل وهو الظاهر من كلامهم ليكون معرفة بالاضافة  
 اليها (فكانك قلت جاءني القوم مكان زيد) حيث هو لم يجز الا ان كل واحد منها هنا بمعنى  
 غير لان معنى قولك جاءني القوم سوى اوسوا زيد غير زيد لانه ليس فيهما الا ان معنى  
 الظرفية وما قيل انها منصوبة على الظرفية باعتبار الاصل لانها من صفات الظروف واذا  
 حذفت موصوفاتها بقيت هي على حالها (على) (المذهب) (الاصح) اى بناء على المذهب  
 الاصح لان فيهما مذهبين (و) (الاصح) (هو مذهب سيبويه فيما عنده لازما) اصله لازما  
 سقطت النون بالاضافة الى (الظرفية) لما قلنا ان النصب فيهما على الظرفية باعتبار الاصل  
 الا باعتبار الحال ولم يلزم عنده الخروج عن الظرفية (وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن  
 الظرفية) وان جمعا اسمين برأسمها (والتصرف فيهما رفعاً ونصباً وجرلاً) باقتضاء  
 العوامل (كثير) اى كما يتصرف في غير رفعاً ونصباً وجرلاً على حسب العوامل (متسكين  
 بقول الشاعر) وهو سهيل بن شيان اوله \* فلما صرح الشر وامي وهو عريان \* اى  
 فلما ظهر الشر وكشف واستقر واشتد \* (ولم يبق سوى العدوان) مرفوع تقديره  
 علي انه فاعل لم يبق بمعنى غير والعدوان مصدر من عدا يعدو وعدو انما مثل غفران اى ولم  
 يبق غير العداوة (دناهم) جواب لما هو ماض معلوم متكلم مع الغير من دانه يدينه بالكسر  
 من باب ضرب اذله واستعبده اصله ديناهم مثل بيعنا فاعل مثله اى جاز ديناهم (كادانو) \*  
 اى كادوا لا يزيد ولا نقص واجيب عنه بانه محمول على الضرورة والشذوذ وان سوى ليس  
 بفاعل لم يبق على ما قالوا بل صفة الموصوف مقدارى لم يبق شئ سوى العداوة بل بقيت  
 العداوة فقط لان يجوز تقدير موصوف سوى كما جازى في غير (وزعم الاخفش ان سواء)  
 بالمد (اذا اخرجوه) اى اذا اخرج الكوفيين سواء (عن الظرفية ايضا نصوبه) اى كما  
 نصوبه حين كونه ظرفاً (استنكار الرفع) باعتبار اصله وانما خص الزعم في سواء بالمد ليكون  
 نصبه لفظياً واذا رفع يكون ايضا لفظياً واما سوى بالقصر فصبه تقديرى ورفعه كذلك فلم يظهر  
 الاعراب فيه (فيقولون جاءني سواك) بالنصب وان كان فاعلاً لاجاء (و) يقولون ايضا (في الدار  
 سواءك) بالنصب وان كان فاعلاً للظرف لان عندهم يعمل الظرف في الفاعل الظاهر من غير  
 اعتماد على شئ (ومثل هذا) اى مثل ما خرجوه عن الظرفية ونصبه مبتدأ (في استنكار  
 الرفع) اى في استنكار رفعه (فيما) اى في الظرف الذى متعلق باستنكار (غلب انتصابه على  
 الظرفية قوله تعالى) خبر مبتدأ مؤخر فقوله ومثل هذا خبر مقدم وهذا اليق بالمعنى (لقد  
 قطع بينكم بالنصب) اى بنصب بينكم مع انه فاعل لقوله لقد قطع وصلتمكم وانتسابكم ومثله  
 قوله ومنهم دون ذلك وتقول ايضا في فوق السداسى دون السباعى ولما فرغ من المنصوبات  
 الحقيقية والمحققات شرع في بيان المنصوبات الملحق عاملها وهو اربعة وقدم باب كان لانه فعل  
 ظاهر اولذا ذكره في بحث الفعل لكن لما كان في منصوبه قصور عن اسم المفعول لم يسم

المنادى قيل يعنى ان  
 تعلق قوله بوابالاختصاص  
 بتضمين معنى الامتياز  
 وليس صلة للاختصاص  
 لان الباء التى صلة  
 للاختصاص لا تدخل  
 الاعلى المقصور عليه فقيه  
 رد على العلامة الفتازنى  
 حيث قال العربى دخول  
 الباء فى الاختصاص به  
 على المقصور ووجه الرد  
 ان الباء الداخلة على  
 المقصور ليس صلة  
 الاختصاص والعربى فى  
 صلتها دخوله على المقصور  
 عليه والاصل ليس كذلك  
 لان امر دخول الباء  
 الاختصاص به على كل  
 من المقصور والمقصور  
 عليه مشهور بينهم  
 والتعبير كذلك شئت  
 كتبهم ولا يلزم من ذلك  
 دعوى الحقيقة في كلتا  
 الصورتين ومنع اعتبار  
 التجوز والتضمين في  
 صورة دخوله في التخصيص  
 اعنى المقصور فكيف  
 يختص هذا القول  
 بالفتازنى وبانه زعم  
 كون الباء على حقيقته  
 في كلا الوجهين وجعل  
 الاختصاص مجازاً  
 عن التمييز مشهوراً في  
 العرف حتى صار حقيقة  
 فيه اولى من اعتباره من  
 باب وفي عبارة الشارح  
 قدس سره اشكال فانه  
 اذا اعتبر مجازاً كذا  
 ينبغي ان يقال في التفسير  
 اى يميزه من المنادى وان  
 اعتبر من باب التضمين

مفعولا بل يشبهه في وقوعه بعد المرفوع غالبا كان المفعول يقع بعد الفاعل غالبا ولانه لما شبه العامل بالفعل المتعدي شبه ما عمل فيه بالمفعول فقال ( خبر كان ) وما يشتق منه اما دخلة تحت كان او في قوله ( واخواتها ) اى اشباهها ( وستعرفها في قسم الفعل ) اى ستقف على اخوات كان وتفصيلها في بحث الفعل ( ان شاء الله تعالى ) ( هو ) فصل او مبتدأ راجع الى خبر كان والجملة خبر ( خبر المسند ) اى الذى اسند ( بعد دخولها ) ( اى ) بعد ( دخول كان ) وما يشتق منها ( او ) بعد دخول ( احدى اخواتها ) بخذف المضاف ( والمراد ببعدي المسند لدخولها ) اى لدخول كان او احدى اخواتها ( ان يكون اسناده ) اى اسناد خبر كان او احدى اخواتها لا اسناد كان او احدى اخواتها كما يتبادر الى الفهم ( الى اسمها ) متعلق باسناده والضمير راجع الى كان اى الى اسم كان ( واقعا ) وثابتا ( بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك ) اى البعدي ( انما يتصور ) اى لا يمكن ان توجد البعدي الا ( بعد تقرر الاسم والخبر ) اى الابدان يكون الاسم اسما لها والخبر خبرا لها ( فالاسناد الواقع ) الثابت ( بين اجزاء الخبر ) اذا كان الخبر جملة اسمية او فعلية ( المقدم ) اسم مفعول من قدم بالانشيد بالرفع صفة بعد صفة للاسناد ( على تقرر ) اى تقرر الخبر اى قبل ان يكون خبر المكان او احدى اخواتها ( لا يكون ) ذلك الاسناد ( بعد دخولها ) اى دخول كان ( بل ) لا ( يكون ) الا ( قبله ) اى قبل الدخول فيه رد على الرضى حيث قال ويدخل في التعريف نحو قائم في قولك كان زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان ويصدق عليه ان المسند بعد دخول كان ( فلا ينتقص التعريف ) اى تعريف خبر كان واخواتها ( بمثل ) اى بما يسند الى ما ليس باسم كان سواء كان فعلا نحو ( كان زيد يضرب ابوه ) او كان زيدا قام ابوه ( ولا بمثل ) يعنى او اسما مثل ( كان زيد ابوه قائم ) ان يقال متعلق بقوله فلا ينتقض وبيان لوجه الانتقاض وتفسيره ( يصدق على ) الفعل الذى هو ( قائم في هذين المثالين المعروف ) بفتح الراء لانه مصدر يعنى والمصدر المسمى من الزوائد يجى على وزن اسم المفعول منه اى التعريف يصدق على كل منهما انه المسند بعد دخول كان واخواتها ( وليس ) اى ليس يضرب وقائم ( من افراد المعرف ) بفتح الراء ايضا اسم مفعول من التفعيل اى الذى عرف وهو خبر كان يعنى لا يصدق عليه انه كان فارفع مثل هذا الاعتراض بقول الشارح فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرر له لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله لان اسناد يضرب وقائم الى ابوه كان موجودا قبل دخولها ولم ينفسخ بدخولها ( ويمكن ان يقال ) وكأنه جواب ثان ( في جواب هذا النقص ) الذى اوردته الرضى ( ان المراد بدخولها ورودها ) واستيلاؤها ( للعمل ) يعنى لرفع الاسم ونصب الخبر ( فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه ) يعنى كايين ( في خبر ان واخواتها ) في المرفوعات وقد حقق هنا فن اراده فليرجع الله وهما انما وردت على مجموع يضرب ابوه المسند الى زيد لا على يضرب وحده حتى يرد ماورد ( مثل كان زيد قائما ) فان قائما

بشهادة المعنى يبنى ان يكون هكذا واختص المندوب بمناز ابو او امتاز بواو مختصة به ( قوله ) ليرد انه لا يقع نكرة قبل ليس ورود هذا باعنا قويا على تأويل قوله وحكمه في الاضراب والبناء حكم المنادى بماולה به لكون قوله لا يندب الا للمعرف في حكم المستثنى من قوله وحكمه في الاضراب والبناء حكم المنادى وما ذكره قدس سره في شرح قوله وحكمه في الاضراب والبناء حكم المنادى ليس من قبيل التأويل في شئ بل المراد ببيان وجه الشبهة وما فيه الاعتراض والتعرض لذلك اى عدم ورود هذا انما نشأ من تجويزهم توهم التناقض بين كلامي المص فان هذا اقرب الى الوهم من الحل على الاستثناء بحسب المعنى فتم ما قيل ( قوله ) و جاز زيادة الالف قبل رد على الاندلسى حيث قال يجب مع بالثلاث لا يتبس بالمنادى وفيه انه لا يدفع التباس بالمستغاث وفي ذكر كالمشعر بالنفع اشار بوجه زيادته ولا يصح الحل على ذلك لان هذا مبني على ما هو المعبر بين النهاء من جواز الاسرين اى الحاق وعدمه سواء كان مع واو او لا والاندلسى يترض عليهم بانه لا يكون بدون اللاحق اذا كان مع بالازوم الالتباس بالمنادى

مسند الى زيد بعد دخول كان الزوال الاسناد اى الحاصل بالعامل المعنوى بدخول العامل اللفظى (وامره) (اى امر خبر كان واخواتها) اى حاله وشانه (كامر خبر المبتدأ) اى حاله وشانه (فى اقسامه) من كونه مفردا وجملة ومعرفة ونكرة (واحكامه) من كونه واحدا ومتعددا ومثبنا ومنفيا ومحدوفا ومذكورا (وشرائطه) من انه لا بد من ضمير اذا كان جملة (على ماسبق فى بحث المبتدأ والخبر) ووجوب تقديم الخبر على الاسم اذا كان نكرة والخبر ظرفا نحو كان فى الدار رجل وجواز تقديمه عليه اذا كان معرفة نحو كان فى الدار زيد الى غير ذلك من احوال المذكورة سابقا (و) (لكنه) استدراك من التشبيه المفيد للتسوية بينهما وبيان الفرق بينهما ايضا (يتقدم) خبر كان (على اسمها حال كونه) اى كون الخبر (معرفة) (حقيقة) تميز مثل كان المنطلق زيد (او حكما كالنكرة المخصصة) مثل قولك كان خبرا من جاهل رجل عالم واما اذا كان خبر المبتدأ معرفة ونكرة فيجب تقديم المبتدأ على الخبر لتلايقع التباس فيها (لاختلاف اسمها وخبرها فى الاعراب) لانه فى الاول رفع وفى الثانى نصب فيحصل الفرق بينهما سواء قدم اخر (فلا يلبس أحدهما بالآخر) فيجوز التقديم والتأخير فى الخبر حينئذ مع ان الاصل والاولى هو الثانى لكونه مسندا (وذلك) اى جواز تقديم الخبر على الاسم اذا كان الخبر معرفة حقيقة او حكما واقع وثابت (اذا كان الاعراب فيهما اوفى احدهما لفظيا) هذا اشارة الى ان اطلاق المصنف ليس على ما ينبغي ولا بد من تقيده (نحو كان المنطلق زيد) مثال لما كان اعرابهما لفظيا (وكان هذا زيد) مثال لما كان اعراب احدهما لفظيا لان اعراب اسم الاشارة فيه محلى للفظى ولا تقدرى لان تخالف اعرابهما بالرفع والنصب رافع اللبس فيجوز التقديم والتأخير الا ان تقديم الاسم هو الاصل على ما مر فى بحث الفاعل وهناسة اقسام باعتبار القسمة العقلية لان الاعراب اما لفظى او تقديرى او محلى فكان ثلاثة اقسام ومعمول كان اسم وخبر اذا ضرب الاثنان فى الثلاثة صار الحاصل ستة اما اعرابهما لفظيان نحو كان المنطلق زيدا والاول لفظى والثانى تقديرى نحو كان زيد الفقى او بالعكس نحو كان موسى العالم والاول لفظى والثانى محلى او بالعكس نحو كان زيد هذه او كان هذا زيدا وفى هذه الاقسام الثلاثة يجوز التقديم والتأخير لمدام التباس واما تقديرىان واما محليان واما الاول تقديرى والثانى محلى او بالعكس وفى هذه الثلاثة لا يجوز التقديم بل يجب تقديم الاسم على الخبر لدفع الالتباس لانه اذا انتفى الاعراب لفظيا والقريئة وجب تقديم الاسم لماسبق فى الفاعل (بخلاف المبتدأ والخبر) لانه اذا كانا معرفتين او متساويتين فى التعريف او لا يجب تقديم المبتدأ على الخبر سواء كان اعرابهما لفظيا وغيره لدفع الالتباس (فان الاعراب فيهما) اى فى المبتدأ والخبر (لا يصلح للقريئة) يعنى للدلالة على ان احدهما مبتدأ والاخر خبر (لاتفاقهما فيه بل لا بد من قريئة رافعة) اما بالراء او بالبدال (لبس) واذا لم توجد وجب ان يكون المقدم مبتدأ والمؤخر خبرا ايهما اقدم من الاسم والصفة نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد الا ان يكون الاول هو الاول وهو ظاهر لمن له قلب سليم

فكيف يقال ان المص اراد الرد عليه بل المص نبع المشهور ولم يلتفت اليه لان ذلك باعتبار القرينة كما هو المفهوم من كلام الرضى حيث قال اى يجوز الالف اخر المندوب ويجوز ان لا يلحقه سواء كان مع او اويا وقال الاندلسى يجب الحاقها مع يالثلثا يلبس بالنساء المحض قال والاولى ان قال ان ذلك قرينة على حال الندبة كنت مخبرامع يايضا والاوجب الحاقها معها الا ان كلامه فى صورة فرد واخترام مذهب على انه لا يؤمن من اللبس بسد الحاق الالف ايضا لماسبق من كلام القائل من تحقق الالتباس بالمستغاث والجواز الحاق الالف على المنادى الغير المستغاث ايضا قال ابن السراج قول فى نداء البعيد يا زيدا والهالك فى غاية البعد ومنه قولهم يا ههنا فى المنادى غير المصرح باسمه على ما نقله الرضى فلا وجه للخلافه وادعاء الوجوب لذلك وجوز الكوفيون الاستثناء بالصفة عن الف الندبة يا زيد ولا زيد وزيف بانه غير ثابت (قوله) فان خفت اللبس قيل خالف الشيخ الرضى المص فيما كان حركة آخره اعرابية كما فى ضرب الرجل فانه يقول فيه واضرب الرجل واما قال المص فان خفت اللبس

بالرفع اشارة الى ان  
زيادة غير الالف  
عليه وهو الاصل  
والاظهر ان الياء  
عن هذا الالف بعد جمع  
حركة آخر المندوب  
لرفع الالف والياء وكذا  
الواو لانه معدول اليه وح  
كلمة الغاء في عبارة الناس  
وقع في مكانه وايسر بان  
الرضي لم يخالف المصنف  
ذلك بل قال آخر النكاح  
لا يخلو من ان يكون  
ساكننا ومفعلا والمفعول  
انما ان يكون اعرابية او لا  
والعرب بالحركات لا يلحقه  
الا الالف ويقدّر  
الاعراب نحو واضرب  
الرجلاه في المسمى بضرب  
الرجل وكذا واضربت  
الرجلاه واولاهما بالرجلاه  
والفراء يجوز اتباع المدة  
للمحركات قياسا على مدة الا  
نكار نحو واضرب الرجلوه  
وراهما بالملكة ولم يثبت  
هذا ليس كلام الرضي بل  
هو نقل كلامهم والمصنف ايضا  
على ذلك قال في الايضاح  
وحكمه في الاعراب  
والبناء حكم للنادى  
وتوايه كتوايه كلهم  
اخر جوه يخرج للنادى  
في اللفظ ليكون ابلغ في  
التصريح ولذلك كان الاصح  
الاثبات بالمدة في آخره و  
انما قالوا هي الف وتكون  
غير الف لان الغالب  
وانما يبدل الى غير ما  
لغرض ولا يخلو من ان  
يكون آخره حركة او  
سكونا فان كان حركة فلا

(وكذلك) اى كان تقديم المبتدأ على الخبر واجب (اذا انتفى الاعراب) اللفظي لا مطلق  
الاعراب (فى اسم كان وخبرها جيماء لاقرينة) تدل على ان احدهما اسم والاخر خبر  
(هناك) اى عند انتفاء الاعراب اللفظي فيهما جيماء (لا يجوز تقديم الخبر) على الاسم  
بل يجب تقديم الاسم لما بينناك آخفا (نحو كان الفتى هذا) او كان القبطى موسى او كان هذا  
ذاك (وقد يحذف) جواز الكونه مقابلا لوجوب حذفه فى قوله ويجب الحذف (عامله)  
(اى عامل خبر كان وهو) اى عامل خبر كان لفظ (كان لا خبر كان واخواتها) يعنى ان هذا  
الحذف ليس مجزى ويم الى كان واخواتها بل يكون مخصوصا بكان فقط (لانه لا يحذف  
من هذه الافعال) اى الافعال الناقصة الناقصة للخبر (الا كان) فانحصر الحذف فيها  
(وانما اختصت بهذا الحذف) يعنى انما جمل هذا الحذف مخصوصا بكان من بين اخواتها  
(لكثرة استعمالها) تصرفا ولجيشها على معان متعددة دون سائر ما فكانت ام الباب  
فتوسع فى استعمالها بالحذف وغيره ولان دائرة الاصل اوسع (فى مثل) متعلق بقوله  
وقد يحذف (الناس) مبتدأ اللام فيه للجنس او الاستغراق (مجزون) خبر (باعمالهم)  
متعلق بالخبر لقوله تعالى اليوم تجزى كل نفس بما كسبت ولما قيل وللعباد افعال بها يثابون  
وعليها يعاقبون يعنى الافعال اختيارية (ان خيرا فخير وان شرا فشر) وفى الرضى واعلم  
انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان ولو نحو لا ترحلن وان راجلا ولو فارسا اى وان  
كنت ولو كنت ونحو ارحل ولو راجلا وان راجلا انتهى ومنه قوله عليه السلام اطلبوا  
العلم ولو بالصين اى ولو كان بالصين او ولو كنتم بالصين وتصدقوا ولو بظلف محرق واو لم  
ولو بشاة (ويجوز فى مثلها) (اى مثل هذه الصورة) المراد بها هذه الجملة لانه لا فرق  
بين ان يقال هذه الصورة وبين ان يقال هذه الجملة اذا كان المشار اليه جملة وهنا كذلك  
(وهى) اى الصورة المذكورة (ان يجزى بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم) يعنى ان تكون مركبة  
ومصدره محرف الشرط الذى هو ان وبعد حرف الشرط يكون اسم وبعد هذا الاسم  
يكون اسم آخر مصدرا بالفاء الجزائية نحو المرمه مقتول بما قتل ان سيفا فسيف وان خنجرا  
فخنجر وان حجر فحجر وكذا غيره (اربعة اوجه) بحسب القسمة العقلية على ما اشار  
اليه الشارح (نصب الاول) على ان يكون خبر كان المحذوف مع اسمها جواز قرينة حرف  
الشرط لانها تقتضى ان تدخل على الفعل ويكون النصب مشعرا به (ورفع الثانى) على  
ان يكون خبر مبتدأ محذوف جواز قرينة كونه جزاء الشرط والجزاء لا يكون الاجملة اسمية  
ايضا (وهو) اى نصب الاول ورفع الثانى (اقواها) اى اقوى الوجوه الاربعة لقلة  
الحذف فيه وقوة المعنى ولكون الجملة الاسمية جزاء بعد الفاء اكثر وقوما من الفعلية  
ولكونه عملا بالقياس او هو حذف المبتدأ (نحو ان خيرا فخير اى ان كان عمله خيرا لجزاؤه  
خير) لان الجزاء مرتب على العمل فى الخبرية لانه لا يجزى بالشئ فى مقابلة الخير وما ربك  
بظلام للغيبي فحذف كان واسمها دلالة حرف الشرط لانه لا يليه الا الفعل والمبتدأ ايضا



يُحْلُو امان يكون امرابا  
 او بناء فان كان امرابا  
 طيس الا الالف كقولك  
 وازيدوا واعدوا المطلباء  
 واغلام اجداء بخلاف  
 مدة الانكار فانك تقول  
 فيها عدا المطلبية ومدة  
 التذكير ايضا فانك تأتي بها  
 على حسب حركة الآخر  
 كائنتها كانت فان كانت  
 حركة الآخر حركة بناء  
 اتيت بها من جنسها فقلت في  
 خدام واخذ امه وفي  
 امير المؤمنين وامير  
 المؤمنين وفي غلامك  
 للمرأة الغلامية واغلامك  
 وان كان آخره ساكنا فلا  
 يحل امان يكون مدة او  
 غير مدة فان كانت مدة  
 استغنى بها فتقول فيمن  
 اسمه اضربي واضربه  
 وفي غلامه واغلامه و  
 لا فرق بين الواو المقدرة  
 والمفتحة فلذلك قلت في  
 واغلامكم فيمكن احكن  
 الميم واغلامكم لان الواو  
 او صراحة عنده ولذلك  
 وجب القسم في قولك  
 غلامكم اليوم رد اليهم  
 الى اصلها كما وجب في هذا  
 اليوم لذلك واما الحاق  
 الالف في المبررات فلا  
 اسماء بمنزلة زيد وممرو  
 ولا ليس فيها فالحقت  
 الالفات في آخرها  
 كالحقت زيد وممرو و  
 اناق الياء والواو فيما  
 يطغان به فتشوف  
 الالتباس هذا كله من  
 كلامه واما ما وردناه مع  
 طوله ليتبين لك بطلان

لذالة حرف الهاء عليه لما قلنا انها اكثر في الجملة الاسمية (ونصبهما) اي نصب الاسم  
 الاول والثاني ايضا (نحو ان خيرا فخير) بناء (على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه  
 خيرا) اي فقد كان لانه لا بد له من قدر في الماضي وقيل ايضا اذا حذف فعل الجزاء لا بد له  
 من الجزاء فحذف كان مع اسمهما من الشرط لما قلنا في الوجه الاول ومن الجزاء ايضا تحقيقا  
 ولتأدية الشرط لان قرينة الحذف في الشرط تكون قرينة له ايضا لكون الشرط والجزاء  
 كالجملة الواحدة (ورفعهما) اي رفع الاسمين معا (نحو ان خيرا فخير) اي ان كان في عمله خيرا  
 فجزاؤه خيرا) بناء على ان رفع الاول على انه اسم كان المحذوف مع خبرها ورفع الثاني على انه  
 خبره يتدأ محذوف الا انه ينبغي ان يكون الضمير في جزاؤه راجعا الى العمل اي فجزاء  
 العمل لان الجزى هو العمل (وعكس) القسم (الاول) يعني (رفع الاول) ونصب الثاني  
 (نحو ان خيرا فخير) اي ان كان في عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا) على ان يكون رفع الاول على  
 انه اسم كان المحذوف مع خبرها ونصب الثاني على انه خبر كان المحذوف مع اسمها وهذا القسم  
 اقبح الوجوه لانه عكس الوجه الاول الذي هو احسن الوجوه وما يكون مقابلا لما هو  
 احسن يكون اقبح ولانه لا بد فيه من تقدير عامل في الموضعين فيلزم كثرة المحذوف والمخالفة  
 الاصل الذي هو الوجه الاول في الموضعين والوجه الثالث والثاني متوسطان لكون الحذف  
 فيها قليلا والمخالفة الاصل فيهما في موضع واحد فقط لان الاول خالفه في الجزاء فقط والثاني  
 خالفه في الشرط دون غيره (وقوة هذه الوجوه) الاربعة في المعنى والاستعمال (وضعها  
 بحسب قوة الحذف وكثرته) يعني ما يكون المحذوف فيه قليلا يكون اقوى وهو الوجه الاول  
 وما يكون المحذوف فيه كثيرا يكون اضعف كالوجه الرابع وما يكون متوسطا يكون ايضا  
 متوسطا كالوجهين المتوسطين (ويجب الحذف) ولم يقل وقد يجب لافهامه بما سبق لان  
 المعطوف في حكم المعطوف عليه ولذا اورد الحذف باللام وانما وجب الحذف ههنا لثلاث مجتمعات  
 العوض والمعوض عنه لانه لا يحذف ههنا الا بالعوض والفرق بين الحذفين من وجوه لانه  
 في الاول جواز وفي الثاني وجوب وفي الاول حذف كان مع اسمها او خبرها وفي الثاني  
 حذف وحدها وفي الاول الحذف بلا عوض والثاني مع عوض ولذا وجب (اي) يجب  
 (حذف عامله) اي عامل خبر كان (يعني كان) وحدها ايضا بعد ان موضعها (في مثل) اي  
 فيما عوض عن كان بعد حذف كلمة ما الزائدة فيكون الحذف قياسا لاسماء (امانت منطلقا انطلقت  
 اي لان كنت) (منطلقا انطلقت) وانما صرح ههنا باصله دون القسم الاول للاختلاف فيه  
 دون الاول وتبينها على ان المختار عنده مذهب اليه البصريون وقال المحشي وانما بين تقدير  
 هذا امثال بقوله اي لان كنت دون امثال السابق لان ههنا داعين الرد على الكوفيين حيث  
 جعلوا ان المفتوحة في هذا امثال كلمة شرط كالسكورة والتنبيه على ان اما هذه مفتوحة وانما  
 اختاره مع ان اما مكسورة كالمفتوحة في وجوب الحذف بعدها لانها اكثر استعمالا لصرح به  
 ابن مالك انتهى (فاصل امانت) عند البصريين (لان كنت) مصدر باللام الجارة وهي متعلقة

بقوله انطلقت (حذفت اللام) الجارة جوارا (قياسا) لان حذف حرف الجر من المصدرية  
وان المشددة قياس فبقى بعد ان كنت (ثم حذفت كلمة كان) وحدها بدون الضمير من  
كنت (اختصارا فاقرب الضمير المتصل) بكنت بعد حذفها (منفصلا) لما سيجي ان  
حذف العامل وحده يوجب انفصال الضمير مثل اياك والشر (وزيدت لفظة ما بعد ان  
في موضع كان) بعد حذفه ليكون (عوضا منها) اى من كان فصار ان ما انت (وادغمت  
النون) اى نون ان بعد قلبها ميما (في الميم) اى في ميم ما تقرب النون من الميم في المخرج  
(وابقى الخبر) اى خبر كان (على حاله) منصوبا وكذا الاسم مرفوع بعامله المحذوف  
فصار كأنه لم يحذف لان المحذوف في اللفظ دون الية كالمذكور (فصار) ذلك التركيب  
بعد هذا العمل (اما انت منطلقا انطلقت) برفع الاسم ونصب الخبر كأن لم يحذف كان  
(وهذا) العمل (على تقدير فتح الهمزة) في اما انت (واما على تقدير كسرها) اى كسر  
الهمزة كما هو عند الكوفيين (فالتقدير) اى فاصل اما انت (ان كنت) بحرف الشرط لان  
الهمزة فيما مكسورة (منطلقا انطلقت فعل) معنى لا فعل (به) نائبه قوله (مامل) معنى  
ايضاله (بالاول) نائبه يعنى ففعل بالثاني ما فعل في الاول من حذف كان وتوضيح لفظة ما مكانه  
وادغام النون في الميم وانفصال الضمير المتصل بعد حذف كان (من غير فرق) بين العاملين  
(الحذف اللام) من الثاني (اذ لا لام فيه) اى في الثاني فيحذف فالمعنى فيهما على المعنى لان  
حرف الشرط في الثاني لم يغير معنى كان الدال على الماضي فيهما (واقصر المصنف) في بيان  
اصله (على الاول) اى على ان تكون الهمزة مفتوحة ولم يتعرض لبيان اصل ما تكون الهمزة  
فيه مكسورة (لانه) اولان الاول (اشهر) ولان الفتحة اخف (اسم ان) اور دباب ان عقيب  
باب كان لكونه مشابها للفعل المتعدي مثله بلا واسطة ولان معنى الفعل فيه آكد وامالا اى  
لنى الجنس وما ولا المشبهتان بليس فشابهة الفعل بالواسطة والاخرين له بالضمف لكونه  
غير متصرف وهو ليس (واخوانها) اى امثالها واشبايعها (وستعرفها في قسم الحرف) اى  
تعرف عن قريب واخوانها وانما انتصب اسم ان واخوانها لشبهه بالمفعول في وقوعه بعد ما  
يقتضى ما وراء المرفوع لاني كونه فضلا ثم الكلام بدونه وقد مر تحقيقه في المرفوعات (هو)  
فصل او مبتدأ وما بعده خبره والجملة خبر له قوله اسم ان (المسند اليه) اى الذى اسند اليه (بعد  
دخولها) (اى بعد دخول ان واحدى اخواتها) (مثل ان زيد قائم) واعلم انه يجوز حذف  
خبرها كحذف كان كقولهم ان مالا وان ولدا اى ان لهم مالا وان لهم ولدا وغيره كقوله تعالى  
ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله الاية اى هلكوا واما بسببها فيجوز حذفه اذا كان  
ضمير الشأن في الضرورة او غيرها كقولك ان زيد قائم في انه زيد قائم وكقولك وليت دفعت  
الهم ساعة اى وليته ويجوز حذفه اذا لم يكن ضمير شأن الا ان حذفه في ضمير الشأن اكثر ذكره  
شارح الدباجة وغيره (وبما عرفت) الباء فيه متعلقة بقوله اندفع (من معنى البعدية) بيان  
ما في قوله بما (او الدخول فيما سبق) في بحث خبر ان واخوانها في المرفوعات وفي بحث خبر كان

كلا القولين اما الاول فلما  
اشبه اليه واما الثاني  
فلتصريح المص بان كلام  
من الواو والياء مدول  
اليه وليس متقبلا  
عن الالف مع ما فيه من  
كثرة القوائد ولذلك زيد  
على قدر الحاجة (قوله)  
الا انه آثم منه من جهة  
فينصير بذلك نقصان  
المتبر من جهة اللفظ  
فيكون هو التركيب  
الاشافي سواء بسواء  
(قوله) لا محادها بالذات  
اى دغما وقوله بخلاف  
المضاف والمضاف اليه  
فانها متغايران اى في الجملة  
والا فاضاف والمضاف  
اليه في الاضافة البيانية  
متحدان مكذبا قبيلا ولا يخفى  
ما فيه (قوله) الا اذا كان  
مقارنا مع اسم الجنس قيل  
الاولى الا مقارنا مع اسم  
الجنس لانه لا وجه لتقدير  
اذا كان وليس بشئ سواء  
كان مع بدل عن حرف  
لنداء كلفظة الله تعالى فانه  
لا يحذف قبل هذا ردلا  
اعترض به الرضى انه لم يتم  
بما ذكره بيان مالا يجوز  
حذف حرف النداء فيه  
لان منه لفظة الله ولا يخفى  
ان الرديف لان المتبادر  
من بيان المص انه يجوز  
الحذف من الله مطلقا كما  
في سائر الاعلام فالوجه  
ان يقال قوله فيما سبق  
وقالوا يا الله خاصة من جهة  
معانيه انه لا يقال بحذف  
حرف النداء فلم تنجح الى  
بيان عدم جواز حذف

حرف عنه وقد عرفت  
فما سبق انه لا مجال لهذا  
الوهم واما ان ما ذكره  
قدس سره في الجواب  
ضعيف لان المهور جواز  
الحذف من الله مطلقا كما في  
سائر الاعلام فمنوع  
بل الظاهر المتبادر من  
قوله ويجوز حذف  
حرف النداء لا مع الجنس  
الغ عدم الجواز في هذه  
الامور مطلقا اي سواء  
اعتبر البدل والا على ما هو  
كذلك في نفس الامر  
فالقابلة التامة انما تكون  
باطلاق الجواز فان وضعت  
ذلك بالاطلاق ايضا بان  
تقول والثابت فيما قد  
هذه الامور الجواز مطلقا  
الا يكون معناه الا ما صرح  
به الشارح واشترنا اليه من  
ان الجواز معتبر فيما عدا  
اعم من ان يكون بالابدال  
او بدونه فافهم ولا تكن  
من الذين (قوله) وايها  
الرجل قبل ينبغي ان يذكر  
اي الذي لم يوصف بذي  
اللام او الموصوف به فيما  
لا يجوز حذف حرف  
النداء منه ولا يخلل البيان  
ولا يخفى عليك ان اي لا  
يكون منادى بالاصالة  
بل وصلة كما سبق فلا  
يستعمل بحرف النداء الا  
اذا ووصف بالمعرف باللام  
او الموصوف به فلا سبيل  
الى جعله مجردا  
عن الوصف من باب  
المنادى وكيف يدرج في  
لا يجوز حذف حرف  
النداء عنه وكان وقع فيه

واخوانها في المنصوبات لانه لم يذكر اسمها في المرفوعات صريحا بل ادرجه في الفاعل  
لكونها افعالا ولم يدرج الخبر في المفعول لانه ليس على رسمه وهو ان يكون فضلا في الكلام  
بمخلاف اسمها وفيه نظر (ان دفع انتقاض هذا التعريف) اي تعريف اسم ان (ههنا) اي  
في المنصوبات (ايضا) كما اندفع انتقاض تعريف خبر كان وخبر ان كل في محله وبمخه (بمثل  
ابوه في) قولك (ان زيد ابوه قائم) وقولك (ان زيد قائم) ابوه بانه يصدق على ابوه انه المسند اليه  
بعد دخول ان واخوانها ولم يصدق عليه انه اسم ان واخوانها يعني اندفع هذا بما عرفت  
(المنصوب بلا التي لنفي الجنس) اورده عقيب باب ان لكونه فرعه لان لا نفي الجنس  
مشابهة اياه وقد سبق تحقيقه وقدمه على بيان خبر ما ولا يكون عند متبوعه وفصل اولي من  
فصلين وقول لنفي الجنس احترازه عن لا التي بمعنى ليس والمراد بالمنصوب ان يكون منصوبا  
لفظا او تقديرا (اي لنفي صفة الجنس وحكمه) بحذف المضاف لان النفي بها الصفة والحكم  
فان المقصود في قولك لا غلام رجل طريف نفي ظرافة غلام الرجل فكأنك قلت لا ظرافة  
لغلام الرجل فكان النفي بها الصفة والحكم ولكن حذف اختصارا (وانما لم يقل) المصنف  
في هذا الموضع (اسم لا) لنفي الجنس مع انه اخصر كما قال هو نفسه اسم ان وكما قال صاحب  
اللباب ههنا لا لنفي الجنس لقلة النصب في اسم لا هذه (لانه ليس كله ولا اكثره من  
المنصوبات) كما ان اسم ان اكثره منها (فلا يصح جعله) اي جعل اسمها (مطلقا) اي سواء  
وجد شرط نصبه او لا (من المنصوبات لا حقيقة) نصب على التمييز ولا زائدة لتأكيد النفي  
في قوله فلا يصح بان يكون كله من المنصوبات وهو ظاهر (ولا مجازا) عطف على حقيقة بان  
يكون اكثره من المنصوبات كما في باب ان وكان فيكون للاكثر حكم الكل فيكون كله من  
المنصوبات كما في البابين (بل المنصوب منه اقل مما عداه) اي من غير المنصوب لان ما دخلت  
على عليه ثلاثة اقسام على ماسأني والمنصوبات منها قسم واحد فيكون اقل (فلا بد من التعبير  
عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات) بيان ما في ما عداه (فان بعضها) اي بعض  
ما عداه فتأنيث الضمير باعتبار المعنى (وان) لا وصل (لم يكن كله) اي كل البعض (من المنصوبات)  
لفظا او تقديرا (لكن) اي الا ان (اكثره منها) اي كما اذا كان منصوبا لفظا او تقديرا واما ما كان  
مبتدئا فليس بمنصوب لفظا ولا تقديرا فلم يعد من المنصوبات فكانا اكثرهما منها (فاعطى للاكثر  
حكم الكل) وهو كونه منصوبا لفظا او تقديرا (فقد) مبني للمفعول (الكل منها) اي جعل كلها  
من المنصوبات (تجوزا) يعني مجازا بملاقة الجزئية وفي الرضى لان كلامه في المنصوبات  
وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بمضه مبني انتهى فلا يعد المبني من المنصوبات  
(ولا يبعد) تزييف لما سبق من ان غير المنصوب منها اقل والمنصوب في لا نفي الجنس اقل  
(ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا) او تقديرا (كما اضاف) نحو لا غلام رجل في الدار  
ولا ثوب رجل موجودان (وشبهه) بالجر عطف على المضاف اي وكشبه المضاف نحو  
لا خيرا من زيد جالس عنده (او محلا كما هو مبني) منه (على الفتح) اي على ما ينصب به

نحو لا رجل في الدار فان رجلا وان لم يكن منصوبا لفظا وتقديرا الا انه منصوب محلا ولذا يجوز الحمل على محله نحو لا رجل ظريفا بالنصب محلا على محله القريب ولو لم يعتبر الاعراب المحل لما جاز الحمل عليه (واما ما هو مرفوع) لفظا وتقديرا اذا كان الواقع بعد لاهذه معرفة نحو لا زيد ومضافا اليها نحو لا غلام زيدا ووقع فصل بينهما وبين ذلك الاسم نحو لا في الدار رجل على ماسياتي (فليس اسمها) اي للاهذه (لعدم عملها) من النصب والبناء (فيه) اي فيما كان مرفوعا بعدها لان العمل فيه حينئذ ليس الا للعامل المنصوب فعلى هذا يكون كله من المنصوبات لانه منصوب لفظا وتقديرا او محلا فيجوز التعبير عنه حينئذ بان يقال اسم لالتقي الجنس (هو المسند اليه بعد دخولها) (خرج به) اي بقوله بعد دخولها (مثل ابوه) اي ما كان مسندا اليه قبل دخول لاهذه ولم يكن منسوخا بدخولها بل بقي على ما كان عليه ايضا (في غلام رجل ابوه قائم) وفي لا غلام رجل قائم ابوه (لما عرفت) فيما سبق من معنى الدخول والبعية (وهذا القدر) اي مقدار ان يقال وهو المسند اليه بعد دخولها (كاف في حد اسمها) كما انه كاف في سائر الحدود بحيث لم يحتاج الى قيد آخر (مطلقا) اي سواء كان منصوبا لفظا وتقديرا او محلا (ليكنه) اي الا ان المصنف (لما اراد) بيان (حد المنصوب) بها (منه) اي من اسمها مطلقا (زاد عليه) اي على هذا الحد (قوله) (ياها) ثنتين ما هو المنصوب منه ولكن له شروط ثلاثة الاول ان يقع بعدها بلا فصل بينه بقوله ياها (اي يلى المسند اليه لفظه لا) يشير الى ان الضمير المستكن في ياها راجع الى قوله المسند اليه والبارز راجع الى لا (اي يقع) المسند اليه (بعدها) او بعد لاهذه (بلا فاصلة) بينهما بشئ لان معنى الولي القرب الذي يكون بلا فصل والثاني تنكير المسند اليه بينه بقوله (نكرة) والثالث ان يكون (مضافا ومشبهه) (اي بالمضاف) واذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة باسرها تكون لاهذه ناصبة لاسمها والا فلا لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط (في تعلقه) متعلق بقوله او مشبهه اي في تعلق المضاف (بشئ هو) اي ذلك الشئ (من تمام معناه) اي يكون ذلك الشئ متما لمعنى ذلك المتعلق حتى اذا لم يكن لا يتم معناه ويكون ناقصا يعني يشبه المضاف في كون الاول تاملا في الثاني كان المضاف عامل في المضاف اليه وفي كون الثاني متما ومخصصا الاول كما ان المضاف اليه يتم المضاف ويخصصه مثل لا خير من زيد ولا عشرين درهما لك (وهذه) المذكورات من القيود الثلاثة التي هي الولي والتكثير والاضافة او شبهها (احوال مترادفة) اي متتابعة بعضها اثر بعض قد سبق معنى الاحوال المترادفة (من الضمير المجرور في اليه) في قوله المسند اليه فان الجار والمجرور مفعول مالم يسم فاعله لقوله المسند فتكون الاحوال مينة هيئة الفاعل (او) الحال (الاولى) هي قوله بليها (منه) اي من ذلك الضمير لان الولي صفة المسند اليه فيكون الراجع الى ذي الحال الفاعل المستكن في بليها وان وقع بينهما فصل (او) الحال (الاولى) (من الضمير المجرور في) قوله (دخولها) الراجع الى لفظة لا ليكون الحال بمنحجب صاحبه وهذا اولي فيكون الراجع الى ذي الحال حينئذ ضمير

من فلة التدبر في قول الرضى وكان ينبغي ان لا يحذف من اي ايضا اذ هو ايضا جنس متصرف بالتداء الا ان المقصود بالتداء لما كان وصفه وهو معرفة قيل التداء باللام جاز حذفه لا ترى انه لا يجوز الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف التداء من اي بوصفه نحو ايها الرجل او بوصف وصفه نحو ايها الرجل (قوله) وفيه شدوذان حذف حرف التداء من اسم الجنس وترخم غير العلم قال الرضى وليس طرق كرام من باب الترخم حتى يحمل على الشدوذ لان الكراذ كالكروان قال المبرد وهو مرخم كروان ولا ضرورة الى ما قال مع ذكرنا من المحل الصحيح (قوله) حق بصاد قبل بان يلقى عليه ثوب فيصاد ثم قيل هذا صار مثلا في تكثير وقد تواضع من هو اشرف منه وكلاهما كما ترى فان صيد الكرا لا يتوقف على الغاء الثبوت عليه بل يكون بغير هذا الطريق وان هذا مثل يقرب لاسم الضمير بالانقياد عند حصول من هو اعلى منه واقتوى (قوله) اي مفعول الضمير فاعله قبل فسر بمطلق المفعول لانه يصدد بيان مفهوم ما ضمير فاعله على شريطة التفسير لا يصدد بيان ما هو من افراد في هذا المقام ويعد

المفعول لان الولي ليس وصفا للاول والمعينين واحد فعلى الاول العامل في الاحوال كلها  
 المسند اليه وعلى الثاني العامل في الحال دخولها لان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال  
 (وما بقى) اى والحال ان الباقيين حالان (من الضمير المرفوع) المستكن (في يلبها) الراجع  
 الى ذي الحال على تقدير الاول وحينئذ يكون الحالان الاخيران متداخلين لان الحال  
 اذا كان حالا من الضمير المستكن في الحال الاول يكون متداخلا لا مترادفا كما سبق ليكون  
 الحال بحجب صاحبه والعامل حينئذ فيهما هو يلبها لما قلنا آتفا (مثل) مبتدأ مضاف (لا غلام  
 رجل) حذف خبره لانه يحذف كثيرا وهذا المثال لما كثر (مثال) خبره (لما يلبها نكرة مضافا)  
 وقع (في بعض النسخ) قوله (لا غلام رجل ظريف فيها) يعنى يذكر خبر لا هذه (وقد عرفت)  
 تفصيلا (في) بحث (المرفوعات تحقيق قوله فيها) ان اردته فارجع اليه فلا نعيده للتالي طول  
 الكتاب (و) مثل (لا عشرين درهماك) بذكر الخبر على قلة لان ذكر خبر لا هذه قليل  
 (مثال لما يلبها نكرة مشبها بالمضاف) سبق تفسيره (وقوله لك) بناء (على النسخ المشهورة)  
 وهي ما يكون فيه حذف خبر لا هذه كثيرا (من تمة المثالين كليهما) يشمر بهذا الكلام ان  
 الخبر في المثال الاول محذوف بقرينة كونه مذكورا في الثاني لان الخبر المذكور في الثاني  
 يصلح ان يكون خبر الاول ايضا فيكون تقدير الكلام لا غلام رجل لك فلا يستبعد كما قاله  
 البعض بل مراد الشارح بيان الاول على الاستعمال الاكثر والثاني على الاستعمال الا  
 قل تدبر وكن منصفًا ولما فرغ من بيان شرائط ما يكون اسم لا منصوبا اراد ان يبين كونه  
 مبينا الا انه قدم بيان النصب لكون الاعراب اصلا ولانه في بحث المرب ايضا فقال  
 (فان كان) (اى المسند اليه) اشارة الى ان البناء ايضا شروطا لثلاثة ان يلى المسند اليه اللفظة لا  
 وان يكون نكرة وان يكون مفردا غير مضاف ولا شبهه على ما فهم من بيان المصنف  
 والشارح ايضا بقوله ان يلبها الى آخره والاستعمال وفي قوله اى المسند اليه اشارة الى  
 ان الضمير المستكن راجع الى قوله المسند اليه في التعريف لالى قوله المنصوب لانه لا يكون  
 مبنيًا فلورجع اليه لا يستقيم اى ان المسند اليه (بعد دخولها) اى بعد دخول لا عليه (غير  
 واقع على الاحوال المذكورة) لانها شروط لكونه منصوبا (بل كان) المسند اليه بعد دخولها  
 (مفردا) (بانتفاء الشرط الاخير فقط) ولم ينتف الشرطان الاولان وهما الولي والتكثير  
 (وهو) اى الشرط الاخير (كونه) اى المسند اليه (مضافا او مشبها به) لان المراد  
 بالمفرد ههنا ما ليس بمضاف ولا شبهه لما سيصرح الشارح نفسه (اى يلبها نكرة غير مضاف  
 ولا مشبها به) قد سبق تفسيرها وبيان اعرابها قوله (ليترتب عليه) اى على الشرط متعلق  
 بمفهوم الكلام اى وانما فسرناه بقولنا اى المسند اليه لان الضمير المرفوع المنفصل  
 راجع الى المسند اليه لان المنصوب لا يبنى واذا رجع اسم كان المستكن فيه الى المسند اليه  
 ايضا يترتب عليه الجزاء بالشرط ترتبانا (قوله) (فهو) اى الاسم المسند اليه (مبنى  
 على ما ينصب به) من الفتحة او الالف او الياء او الكسر لن لا يبنى على الالف لان

معرفة موم مفهومة بخصه  
 العاقل بما هو المراد في هذا  
 المقام ووح التعريف لعام  
 ولهذا جعل جنس  
 التعريف الاسم المفعول به  
 بل ادخله كلمة كل تنصيصا  
 على انه اهم من المفعول به  
 وهذه من فوائد لفظه  
 الكل في التعريف قد  
 فردت به المقام وقد  
 فردت به ولا يبعد ان قال  
 الاحكام التي ذكرت فيما  
 بمدايا لم يخص بالمفعول به  
 بل ذكرت على وجه العموم  
 وهو مرجع الاجال في  
 بحث المفعول فيه وليس  
 يعنى لان تفسيره كذا انما  
 هو باعتبار كونه من جملة  
 مباحته فالمراد بالمفعول هو  
 المفعول به دون ما هو اهم  
 منه والا لما كان وجه  
 لصرف كلمة ما معاهى اصل  
 فيه والاستدلال على زعم  
 بجعل المص جنس المرف  
 الاسم المضاف اليه كلمة كل  
 من ضعف الحال لان ذكر  
 المفعول فيه مما لا يساعد  
 المقام بخلاف ما سبق مما حمل  
 على الثالث فان المرف بعد  
 تمامه واستفناة الفصول  
 يرجع الى ذلك وبه ظهر  
 سقوط بقية القول (قوله)  
 احتراز عن الجمع بين المفسر  
 والمفسر قبل احتراز عن  
 صيرورة التفسير عبثا  
 للتالي ينقض بمثل جاء رجل  
 اى زيدو يمد فيه نظر لان  
 العبث انما يلزم في زيدا  
 ضربته وزيدا ضربت به  
 واماني زيدا ضربت غلامه  
 فلو قيل اهنت زيدا ضربت

مابالاف لا يكون الامضا فحو اياه فبقى مابه البناء ثلاثة (فانه) اى المسند اليه (لو كان مفردا معرفة) ولم يكن بعد الافراد نكرة (او) كان مفردا نكرة ولكن كان (مفصولا فحكمه غير ذلك) لماسيجي (وقوله على ما ينصب به اى على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا) هذه (عليه) يشير الى ان هذا الكلام يعنى ان اطلاق النصب عليه مجاز بملافة الكونية لان عند وجود هذه الشرائط لا يكون منصوبا بل لا يكون الامبنا والى ان ينصب مسند الى ضمير المفرد (وهو) اى ما كان ينصب به المفرد (الفتح فى الواحد) لان اعراب المفرد المفرد المنصرف بالحركات سواء كان الواحد منصرفا (نحو لارجل فى الدار) او غير منصرف نحو لا احر فى الدار (والكسر) عطف على الفتح (فى جمع المؤنث السالم) لان نصبه محمول على جره فيكون نصبه بالكسر عند الجمهور (بلا تنوين) لان التنوين لا يدخل المبنيات سواء كان البناء عارضا او لا لانه من خواص المعربات (نحو لامسات فى الدار) والممازى يفتحه بلا تنوين (والياء المفتوح ما قبلها فى المثنى) فى التثنية (و) الياء (المكسور ما قبلها فى جمع المذكر السالم) فان كلا منهما مبنى على الياء لان نصبه كان بالياء خلافا لمجرد فان عنده لا يبنى المثنى ولا الجمع على حدة لان التثنية دليل الاعراب (نحو لامسعين) لك (ولا مسلمين لك ويعنى) اى يريد المصنف (بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له) لما سبق (فيدخل فيه) اى فى قوله المفرد (المثنى والجمع) على حدة اذا لم يكونا مضافين فيبينان كاذبنا (وانما بنى) اى المسند اليه بعد دخول لا هذه عنده وجود الشروط المذكورة (لتضمنه معنى من) الاستقرائية وسقطا تنوين ايضا لانه للتمكن وهو من خواص المعرب (اذ معنى لارجل فى الدار لا من رجل فيها) للمطابقة اللازمة بين السؤال والجواب (لا) اى لان قوله لا من رجل فى الدار (جواب لمن يقول) سائلا (هل من رجل فى الدار حقيقة او تقدير) وفرضا (فحذف) لفظة (من) من الجواب فتضمن معناها فبنى لا المبنى هو كل اسم ناصب مبنى الاصل وينو وجه المناسبة بستة اوجه على ماسيجي (تخفيفا) لتلليل الحذف يعنى ان حذف من الجواب مجرد التخفيف (وانما بنى) اسم لا هذه على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون فرفقا بين البناء الاصل والبناء العارضى (على ما ينصب به ليكون البناء) اى بناؤه (على حركة) كالفتحة فى المفرد الواحد والكسرة فى الجمع المؤنث السالم (او حرف) كالياء فى التثنية والجمع المذكر السالم (استحقها النكرة فى الاصل قبل البناء يعنى ليكون اسم لا هذه مبنيا على حركة كالفتحة والكسرة او حرف كالياء استحقها الاسم قبل ان يكون اسم لا هذه لان المفرد المنصرف يستحق الفتحة فى النصب والجمع المؤنث السالم الكسرة والتثنية والجمع على حدهما الياء واذا لزم البناء يبنى ان يبنى على ما يستحقه فى الاصل لتكون الحركات البنائية والحروف البنائية موافقة للاعرابية من حركة او حرف (ولم يبن) مبنى للمفعول الاسم (المضاف ولا) الاسم (المضارع له) على ما سبق (لان الاضافة) لما كانت من خواص الاسم وتؤثر فيه معنى تعريفا او تخصيصا وتخفيفا (ترجع) اى الاضافة (جانب

علامه لم يلزم الفوق وكذا  
لوقبل لا ليست زيدا  
حبست عليه فلا بد فى انعام  
وجه وجوب الحذف من  
اعتبار قصد اطراد الباب  
ولا يخفى ان مراد الشارح  
قدس سره هو حاصل ما قاله  
الرضى اعمى انما وجب  
اظهار الفعل ههنا لان  
المفسر كالعرض من  
الناصب ولم يؤت به الا  
عند تقدير الناصب ليفسر  
فاظهر ان الفعل يعنى من  
فسره فتحكم الناصب ههنا  
كحكم الراجع فى نحو قوله  
تمالى وان احدم  
المشركين استخار على انه  
قد مر فى باب الفاعل ما هو  
المراد من الجمع بين المفسر  
والمفسر المتمتع بذلك عند  
هم فكيف شمول العبارة  
نحو جاء فى رجل اى زيد  
والاستشكال فى مثل زيد  
ضربت غلامه على ان  
يكون المقدرا ههنا مما لا  
يلتفت اليه (قوله) مشتغل  
صفة لاحد المذكورين ايها  
كان لان او لاحد الاخرين  
غير معين ويجوز ان يكون  
صفة لكل منهما على سبيل  
التنازع وما قيل من ان  
ذلك يوجب متابعة المعنى  
خلاف مذهبه وهو اعمال  
الاول كما هو مذهب  
الكوفيين من قلة التأمل  
(قوله) منه قيل متعلق  
بالاشتغال على تفصيل معنى  
الفراغ او الاعراض ويجمع  
جعل الاشتغال بمعنى  
الاعراض تعلق المجرور  
الثانى به ولا حاجة الى

الاسمية فيصير الاسم) اى اسم لاهذه (بها) اى بالاضافة (مثلا) اى متوجها ( الى ما يستحقه فى الاصل اعنى الاعراب) لان الاسم مطلقا اصل فى الاعراب لوجود المعانى المقتضية للاعراب الفاعلية والمفعولية والاضافة فيه مع ان الاعراب ههنا مؤكدا بالاضافة التى هى من خواص الاسم ولانه لا يكون المضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشر او لانه يلزم من البناء جعل ثلاثة اشياء واحدا وذلك مستكره جدا فوجب ان يكون المضاف او شبهه معربا عملا بالاصل (وان كان) (اى المسند اليه) عطف على قوله فان كان مفردا (بعد دخولها) اى دخول لاهذه عليه مفردا (معرفة) (بانتفاء شرط النكارة) لا بانتفاء الافراد يعنى مفردا معرفة او مضافا اليها (او) كان المسند اليه (مفصولا بينه) الطرف مرفوع عملا على انه مفعول مالم يسم فاعله ( اى بين ذلك المسند اليه ) (وبين لا) عطف على المجرور فى بينه باعادة الجار فى المعطوف (بانتفاء شرط الاتصال) يعنى يقع فصل بينهما لا بانتفاء التريف ولذا قال الش (على سبيل منع الحلو) اى لا يخلو من ان يكون المسند اليه مفردا معرفة او مفصولا ويجوز ان يكون المفصول مفردا معرفة ايضا (سواء كانا) اى المعرفة والمفصول ملاسين (مع انتفاء شرط كونه) اى المسند اليه (مضافا او مشبها به) يعنى لا تكون المعرفة ولا المفصول مضافا ولا مشبها به (اولا) يتفق هذا الشرط بل يكون كل منهما مضافا او مشبها به (وهى) اى هذه الصور (ست صور) جمع صورة بالقسمة العقلية لان المسند اليه اما معرفة او نكرة والاى اما مفرد او مضاف (نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا غلام زيد فى الدار ولا عمرو) بالجر عطف على زيدى ولا غلام عمرو فهذه اثنتان (و) الثانى اما مفرد مفصول او مضاف مفصول نحو (لا فى الدار رجل ولا امرأة ولا فى الدار غلام رجل ولا امرأة) بالجر ايضا فهذه ايضا اثنتان (و) الاول ايضا اما مفرد مفصول او مضاف مفصول نحو (لا فى الدار زيد ولا عمرو ولا فى الدار غلام زيد ولا عمرو) بالجر فصارت صور المعرفة اربعا اثنتان منها بلا فصل واثنتان منها مع الفصل وصورة النكرة اثنتان فقط وهما ليستا الا مفصولتين فصارا المجموع ستا فالانصب ان لا يفصل بين امثلة المعارف وكأنه اراد ان يكون صور بالمفصول اربعا وغير هاتين ولذا قيل اربع منها فى المفصول واثنتان منها فى المعرفة ولكل وجهة هو موليها (وجب) جواب الشرط (فى جميع هذه الصور الست) (الرفع) فاعل وجب اى رفع الاسم الذى وقع فيها (على الابتداء) اى على انه مبتدأ مرفوع بالعامل المعنوى لان لا اذا لم تعمل فيه وجب ان يعمل العامل المعنوى (اما) وجوب الرفع على الابتداء (فى المعرفة) مفردة كانت او مضافة مفصولة او غير مفصولة يعنى باقسامها الاربع (فلا متاع) هوذا (اثر لا نافية للجنس فيها) اى فى هذه المعرفة فان شرط تأثير لا فى مدخولها من النصب او البناء هو الجنس والاضافة والولى وذا غير موجود فى المعرفة متصلة او منفصلة مفردة او مضافة واذا لم يوجد فلا يؤثر فيها ما اثر فى الجنس فوجب الرفع بالابتداء لرجوعه الى اصله لكون لاهذه من دواخل المبتدأ (واما)

اعتبار التضمن بل لا وجه له لان معنى الاشتغال عنه الامراض بلا ارباب واثبات المانع من زعمه الباء صلة للاشتغال وليس كذلك بل على السببية كما صرح به الهندى وغيره (قوله) اى متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره مراد النص هو الذى فانه قال هذا القيد ليدخل ما تعلق الفعل فيه بمتعلق الضمير لقولهم زيدا ضربت غلامه والاول قد ذكره بعض السراخ لكن لا يخفى لان الظاهر المتبادر على ما قاله الرضى ان يكون معنى قوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه بما يتعلق بذلك الضمير وان تعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير بالذات او بالواسطة نحو زيد ضربت غلامه وزيد اضربت عمرا و اخاه او موصوفا بما دل ذلك او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذى يحبه او ما عطف عليه موصوف مامل الضمير او موصوله نحو زيد القيت عمرا و رجلا يضربه وزيد القيت عمرا والذى يضربه وغير ذلك من التعلقات وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تمة المنصوب بالفسر وليس الشرطان يكون الضمير منصوبا بالفظا وعملا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيد اضربت او

وجوب الرفع بالابتداء (في المفعول) وهو في التكررة المفعولة وهذا التعليل يحجز ايضاً في  
 المعرفة المفعولة (فلضعف لا) هذه (عن التأثير مع الفصل) لان الشرط على ماسبق في  
 تأثيرها اعراباً او بناءً الولي فايوجد بالفصل لم تقدر على العمل فيها هو بعيد عنها (والتكرير)  
 (اي وجب تكرير اسمه) اي اسم لانيه اشارة الى ان قوله التكرير معطوف على الرفع  
 والى ان اللام فيه عوض عن المضاف اليه (ولكن) اي الا انه يكون التكرير (مطلقاً) بحيث  
 (لا) يجب ان يكون (بعضه) اي لا يشترط ان يكون الثاني عين الاول مثل ان يقول لازيد  
 في الدار ولازيد بل الشرط تكرار الاسم لا التكرير الشخصي مثل زيد وعمر وعلى ماسبق  
 من الامثلة ولذا قيل المراد التكرير النوعي لا الشخصي (اما) وجوب التكرير (في المعرفة)  
 مطلقاً مفردة كانت او مضافة مفصولة او غير مفصولة (مليكون) التكرير (كالعرض عما في  
 التكرير من معنى) بيان لما في قوله عما (نفي الاحاد) لان لا هذه موضوعة لنفي الاحاد وذا  
 لا يكون الا في الاجناس واذا دخلت على المعرفة فان هذا المعنى لان في المعرفة نفي المفرد  
 لان في الاحاد فينبغي ح التكرير ليكون عوضاً عما فات اذ بالتكرير يوجد في الجملة نفي الاحاد لان  
 في التكرير التعدد (واما) وجوب التكرير (في التكررة) المفصولة وان وجد فيها نفي الاحاد  
 كما في سورة الولي (فليكون) هذا الكلام (مطابقاً) اي اسؤال حقيقي او تقديرى (هو)  
 اي هذا الكلام (جواب له من مثل) بيان لما في قوله لما هو (قول السائل) تحقيقاً وتقديراً  
 او فرضاً (اي الدار رجل ام امرأة) واجب لاني الدار رجل ولا امرأة تكرر في الجواب  
 ليكون مطابقاً لسؤال لانيه يجب التكرار (وهذا التعليل) اي المطابقة بين السؤال والجواب  
 (جواز) على وزن غازاي يحجز (في المعرفة) باقسامها الاربعة (ايضا) اي كما هو جاز  
 في التكررة فكانه قيل ازيد في الدار ام عمر وفاجيب لازيد في الدار ولا عمرو وكذا غيره  
 من الامثلة (ونحو قضية) بالرفع لانها خبر مبتدأ محذوف (اي هذه قضية) حذف  
 المبتدأ لورود الاستعمال عليه مثل قوله رمية من غير رام اي هذه رمية (ولا باحسن  
 لها) الوالوالحال ولا نفي الجنس واباحسن اسمها ولها جار ومجرور والجملة حال من الخبر  
 بالواو والضمير مثل قولك هذا زيد قائماً والعامل فيها معنى الاشارة والتثنية المفهوم ان  
 من لفظة هذه (اي لهذه القضية) قيل هو قول الصحابة رضي الله تعالى عنهم كانوا يقولونه  
 عند القضاء ومعناه انحكم نحن وليس على رضي الله تعالى عنه حاضر اهنا اي هذه قضية  
 لا قاض لها مثل قوله عليه السلام اقضاكم على وافرضكم زيد كذا سمعته (هذا) اي قول  
 المصنف ونحو قضية ولا باحسن لها متناول (جواب دخل مقدر) بان يكون الواو فيه  
 للاستئناف (على قوله) متعلق بقوله دخل (وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير)  
 بان يقال هذا التعريف غير جامع لخروج مثل هذا القول منه (فان اسم لا) وهو قوله  
 باحسن (فيه) اي في هذا القول (معرفة لان باحسن كنية على رضي الله تعالى عنه) وهي  
 ماصدر بالاب والام وعي من اقسام العلم لان اقسامه ثلاثة كنية ولقب وعلم شخص كلها

صورت به او اناضار به بل  
 الشرط انتصابه انظروا محلاً  
 وانتصاب متعلقه كذلك  
 الا يرى انك تقول هذا  
 ضربت من تملكه او  
 صورت من تملكه الضمير  
 مرفوع والمعنى ضربت  
 مملوكها او صورت  
 بمملوكها (قوله) وقيد  
 لفراغ عن العمل فيه بمجرد  
 ذلك الاشتغال خرج نحو  
 زيد ضربته قيل فيه انه  
 خرج صورة ما اضمر لانه  
 ليس المانع عن العمل مجرد  
 الانتقال بل شغل العواقل  
 المقدرة اياه ايضاً مانع الا ان  
 يقال لاما نمن من العمل  
 صورة لا ذلك الاشتغال  
 بخلاف زيد ضربته فان رفع  
 زيد مانع من عمل ما بعده  
 فيه هذا او قول لاوجه  
 للاحتراز عن ذلك بل هو  
 ي قولنا زيد ضربته داخل  
 فيه ولا يلزم منه ان يكون  
 مفعولاً بل هو بما يكون  
 مفعولاً به يرشدك الى هذا  
 كلامه في الايضاح ضابطه  
 ان يتقدم اسم وبعده فعل  
 او ما هو في معنى الفعل  
 مسلط على ضمير ذلك  
 الاسم من جهة المفعولية  
 او ما يتعلق بضميره او سلط  
 على الاول لكان معمولاً  
 ومهارفت فعل الابتداء  
 واذا انشبت على تقدير  
 فعل هذا وصرح  
 في الشرح بان قوله مشتغل  
 عنه بضميره انما في  
 ليعرج ما ليس كذلك مثل  
 قولهم زيداً ضربت فان  
 ذلك ليس من هذا الباب



معارف فيكون قوله ابا حسن مضافة (و) الحال انه (لا رفع فيه ولا تكثير) فانه قضي التعريف به  
 اما عدم التكرير فيه فظاهر واما عدم الرفع فلانه لو رفع لقليل ولا ابو حسن بالواو لان الاسماء  
 الستة اذا اضيف الى غير ياء التكنيم يكون رفعها بالواو كما سبق (بل هو) اي قوله ابا حسن  
 (منسوب) لان نصبها ايضا يكون بالالف (غير مكرر) وهو ظاهر (فاجاب) المصنف (عنه)  
 اي عن الدخول المقدر (بانه) اي بان هذا القول (متأول) (بالنكرة) فلا يرد نقضه على التعريف  
 بانه غير جامع لخروج مثل هذا القول عنه وذلك التأويل (اما بتقدير المثل) فيكون من باب  
 حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه (اي ولا مثل اي حسن لها) فيكون مبنيا على الفتح  
 (فان مثلا توغله في الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة) فيكون اسم لا هذه حينئذ  
 من القسم الثاني فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاخذ حكمه فصار كأنه مني على  
 الالف التي هي اخت الفتحة وحينئذ قوله ابا حسن على تعريفه والمراد به على رضى الله تعالى  
 عنه فالمعنى هذه قضية عظيمة بحيث تحتاج الى حكم عدل مثل على رضى الله تعالى عنه والحال  
 انه لا مثل لها (او بتأويله فيصير) على وزن جيدر وهو القضاء (بين الحق والباطل) فاطلاق  
 الفيصل على على رضى الله تعالى عنه من قبيل رجل عدل (لاشهار على رضى الله تعالى عنه  
 بهذه الصفة) اي بالفصل بين الحق والباطل لانه كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي  
 عليه السلام قضاكم على رضى الله تعالى عنه (فكانه قيل) هذه قضية (لا فيصير لها) فصار قوله  
 ابا حسن كاسم الجنس المفيد للمعنى الفصل والقطع كما قالوا الكل فرعون موسى يعني يكون  
 من قبيل ذكر الاسم وارادة الصفة المشتهر صاحبها (ويقول هذا التأويل) اي التأويل  
 الثاني (ايراد حسن بحذف اللام) ونصب ابا ايضا لان اشتهار الكنية بالرفع والتعريف اللامى  
 يعني ابو الحسن مثل ابو الخطاب لعمر رضى الله تعالى عنه (لان الظاهر ان تنوينه للتكثير)  
 لانه لو لم يكن للتكثير لما عر ضوا عما هو المشهور فالتزامهم نزع اللام ليس الا القصد للتكثير  
 وانما قال لان الظاهر لجواز ايراده بالتكثير ايضا مع كونه كنية له رضى الله تعالى عنه الا  
 ان الظاهر ايراده باللام (وفي مثل لاحول ولا قوة الا بالله) الاحول القوة والحيطة  
 يتوصل الى المقاصد كما بالقوة فليل في تفسيره مرفوعا الى النبي عليه السلام لاحول ولا  
 خلاص عن معصية الله تعالى الا بمعصيته وعونه ولا قوة ولا طاعة ولا قدرة على طاعته  
 وعبادته الا بعونه وتوفيقه وقيل لاحول عن المعصية ولا قوة على الطاعة الا بتوفيق الله  
 تعالى اولا رجوع لنا عن المعاصي ولا طاعة لنا على مشاق الدين ثم امرنا الله تعالى (اي  
 فيما كررت فيه) لفظة (لا) هذا تفسير للمثل يعني ان هذه الاقسام الانية غير مختصة  
 بهابل تجري في كل موضع توجد فيه شرط ثلاثة ان تكون لفظة لا مكررة وان يكون التكرار  
 بالعطف وان يلى كلامها مكررة مفردة وبين الشارح الاول بقوله فيما كررت فيه لا والثاني  
 بقوله (على سبيل العطف) والثالث بقوله (وكان عقيب كل منها مكررة بلا فصل) بينهما وبينها  
 واما ايراد تلك النكرة فستفاد ايضا من امثال (محجوز) فيه (خسة اوجه) (بحسب اللفظ)

ولو جازا خراج ذلك  
 التركيب بهذا الطريق  
 لكان الاسم المرفوع الذي  
 لا يجوز انتصابه بما بعده  
 من الفعل او شبهه اولى  
 بالخروج بموج يكون قوله  
 لو سطر عليه هو او مناسب  
 لنصبه حشوا لا حاصل له  
 وقد صرح المصنف بانه  
 يحتاج اليه لاخراج مثل  
 زيد هل ضربته فانه اسم  
 وبه فعل مشتغل عنه  
 بضميره ولكنه لو سطر  
 عليه لم ينصب لانه لا يعمل  
 ما بعد الاستفهام فيما قبله وما  
 اورده الرضى من ان معنى  
 قوله مشتغل عنه بضميره  
 مشتغل عن العمل في ذلك  
 الاسم المتقدم المتقدم  
 بالعمل في الضمير الراجع  
 اليه اي انما يعمل في الاسم  
 المتقدم بسبب العمل في  
 ضميره ولو لا ذلك لعمل  
 فيه وهو احتراز عن نحو  
 زيدا ضربته فانه ليس من  
 هذا الباب لان عمله ظاهر  
 وهو الفعل المؤخر وعن  
 نحو زيد قام وزيد قام ايضا  
 لان الفعل او شبهه لا يعمل  
 الرفع فيما قبله حتى قال  
 اشتغل عنه بضميره فظهر  
 ان قوله بعد لو سطر عليه  
 هو او مناسب لنصبه غير  
 محتاج اليه مع قوله مشتغل  
 عنه بضميره لان معناه كما  
 ذكرناه لو لا الضمير لعمل  
 في ذلك المتقدم والفعل لا  
 يرفع ما قبله لا يقرر في مظانه  
 فلم يبق الا النصب فمضى  
 مشتغل عنه بضميره اي لو  
 سطر عليه ولم يشتغل

اي بحسب التللفظ (لا بحسب التوجيه) وبيان الحال (فانها) اي فان الوجود في هذه الصورة  
 (بحسب التوجيه زيد) كافي اثناء الوجود تنقيدي من بيان الشارح في انشائها تنقيدها فانها على  
 ما بينه تكون تسعة واعتبر اللفظ والتوجيه لانها في الاول صارت خمسة وفي الثاني زيدت  
 (عليها) واما عند العقل اما بنيان واما معربان واما الاول مبنى والثاني معرب منصوب ولم  
 يوجد عكسه وهو اعراب الاول مع نصبه وبناء الثاني واما الاول مبنى والثاني معرب مرفوع  
 وعكس هذا هو اعراب الاول مع رفعه وبناء الثاني فالقياس ان تكون ستة ولما سقط ما كان  
 الاول فيه معربا منصوبا والثاني مبنيا لعدم وجود شرط نصبه كما سبق بقيت الوجود بحسب  
 اللفظ خمسة (الاول) من تلك الوجود (فتحهما) اي فتح الاول والثاني يعني بناؤها على الفتح  
 (اي لا حول ولا قوة الا بالله) بالبناء على الفتح فيهما بناء (على ان يكون لاني كل منهما) اي في كل  
 واحد منهما (لنفي الجنس) فينفي اسمها على الفتح كما انفردت كل واحدة منهما عن صاحبتها  
 (ولا قوة) مع ان لاني الجنس واسمها مبنى (عطفا على لا حول عطف مفرد) بدل من  
 قوله عطف بدل البعض (على مفرد) لان لا حول مفرد غير جملة وكذلك لا قوة (وخبرها) اي  
 خبر لا حول لكونه اصلا لان المعطوف عليه اصل (محذوف اي لا حول ولا قوة موجود  
 الا بالله) والخبر الظاهري وهو قوله الا بالله وهو المستثنى منه المحذوف القائم مقام متعلقه لانه  
 ظرف لا بدله من متعلق هو في الحقيقة خبر فيكون حينئذ جملة واحدة فيكون في قوة لاني له  
 الا بالله (او عطف جملة على جملة) عطف على قوله مفرد (اي لا حول) موجود (الا بالله  
 ولا قوة) موجود (الا بالله محذوف خبر الجملة الاولى استثناء عنه) اي عن خبر الجملة الاولى  
 (بخبر) اي بقرينة كون خبر (الجملة الثانية) مذكورا واختص الحذف بالاولى مع ان الاولى  
 ان يكون الحذف في الثانية ليكون السابق قرينة لللاحق وليكون اولافيه اجال واهام وانايا  
 تفصيل وتفسير واذا وقع في النفس والاذا المنساق بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب (و)  
 (الثاني) من تلك الوجود (فتح الاول) يعني بناء الاول على الفتح (و) (نصب الثاني) (اي  
 لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول) اي اما كون الاول مبنيا عليه (فلان لا الاولى لنفي  
 الجنس) وحول اسم مفرد نكرة قد وليها فينفي على الفتح (واما نصب الثاني فلان لا الثانية  
 مزيدة) يعني زائدة (لأن كيد النفي) لان المعطوف على النفي يكون منفيًا ايضا فيكون حرف النفي  
 في المعطوف زائدا وفائدة التأكيدي للنفي المستفاد او لا كافي قولك ما جاءني زيد ولا عمر ولانه  
 اذا قيل وعمر وبدون لا يستفاد عدم مجي عمر وايضا وزيد لاني ايضا نصبا (والثاني) وهو قوة  
 (معطوف على الاول) الذي هو حول يعني معطوف على لفظه (فيكون) اي ذلك الثاني (منصوبا  
 محلا على لفظه) او على محله القريب لما سبق ان له محلين محل قريب وهو منصوب بلا محل بعيد  
 وهو مرفوع (لمشابهة حركته حركة الاعراب) قد سبق تحقيقه فيجوز الحمل عليها كما يجوز  
 على الحركة الاعرابية (ويجوز ان يقدر لهما) اي للاسمين المعطوف احدهما على الآخر  
 (خبر واحد) لان العامل فيه لا الاول وحدها فيكون المجموع جملة واحدة (و) يجوز ايضا

بضمير له نصبه غير وارد  
 لان المعبري بالحدود هي  
 المعاني المطابقة ولا يخفى انه  
 يصدق على زيد في قولنا زيد  
 هل ضربته انه اسم بعده  
 فعل مشتغل عنه بضمير  
 مع قطع النظر عن صلة  
 لا عراض فان جواز العمل  
 فيه او عدمه امر خارج  
 عن المعنى المقصود فست  
 الحاجة الى قيد يخرج ذلك  
 التركيب وهو قوله او ساط  
 الخ (قوله) وبتنقيده نصب  
 بالمفعولية خرج خبر كان في  
 نحو زيدا كنت اياه قيل انه  
 خبر كان قوله كل اسم لانه  
 كان المتبادر في هذا المقام  
 من قوله لنصبه نصب  
 بالمفعولية كذلك المتبادر  
 من كل اسم المفعول ثم قيل  
 ولك ان تقول كل اسم اعم  
 من المفعول والتعريف  
 المطلق ما اضمر ماله على  
 شريطة التفسير ومنه زيد  
 كنت اياه فلامعني لتقيد  
 قوله لنصبه بالمفعولية  
 لا خراجه والاول باطل  
 اذ لا سبيل لان يراد بالاسم  
 لذكور في الحد المفعول لما  
 صرح المص وهو المتعين  
 لقطع به من ان بعده فعل  
 ليخرج عنه ما بعده اسم او  
 غيره مثل زيد منطلق وزيد  
 ابو منطلق وزيد في الدار  
 او شبهه ليدخل فيه ما بعده  
 شبه الفعل من اسم الفاعل  
 والمفعول وغيرهما وقد  
 عرفت ما لاجله باقي القيود  
 وذلك قطعي في استحالة  
 ان يراد بالاسم المفعول  
 بتداه واما الثاني فغير بعيد

(ان يقدر لكل) واحد (منها خبر على حدة) لان الثاني وان كان معطوفاً على الاول بحسب الظاهر الا انه يجوز ان يحمل مبتدأ باعتبار محله البعيد كما يجوز في اسمها المبني ويعتبر محله البعيد فيكون هذا القول حينئذ جملتين بان يكون عطف جملة على جملة واما جملة واحدة بان يكون عطف مفرد على مفرد لانه يجوز ان يعطف اسمان على معمولي عامل واحد بعاطف واحد وقد ذكر غير مرة (و) (الثالث فتح الاول يعني ان يكون الاول مبني على الفتح لماسبق في الاول والثاني (و) (رفعه) اي رفع الثاني نحو (لا حول) بالفتح (ولا قوة) بالرفع (الا بالله اما فتح الاول) اي اما كونه مبني على الفتح (فلان لا الاولى ولي لثني الجنس) وحول نكرة مفردة قد وقعت بعدها بلا فصل فينبغي ان تبني على ما تنصب به وهو الفتح لوجود شرطه (واما رفع الثاني) اي اما كونه مرفوعاً (فلان لا) الثانية (زائدة) لتأكيد النفي لما قلنا فيما سبق (والثاني) وهو قوة (معطوف على محل الاول) لان انقطعه ومحله القريب لكونهما عارضين لأعتبار لهما في الظاهر (لانه) لان الاول (مرفوع) في الاصل (بالابتداء) اي بالعامل المعنوي فاذا جاز المحل فعلى الاصل هو الاولى والاوجب (عطف) بمحل من قوله معطوف او تفسير له او خبر مبتدأ محذوف اي هو عطف (مفرد على مفرد) وذلك لا يكون الا بان يقدر لهما خبر واحد ويكتفي بكون الخبر خبراً للاول اي لا حول موجود الا بالله ولا قوة مثل قولك في الاثبات زيد قائم وعمرو فيكون جملة واحدة (او عطف جملة على جملة) وذلك يكون (بان يقدر لكل منهما) اي من الاولى والثاني (خبر على حدة) لان لا الاولى عامل لفظي يحتاج الى خبر مستقل فتكون مع اسمها وخبرها جملة ولما كانت الثانية زائدة والاسم بعدها مرفوعاً بالابتداء احتاجت الى خبر آخر مستقلاً فتكون جملة اخرى ولهذا كان الكلام جملتين عطفت الثانية منهما على الاولى (و) (الرابع) من تلك الوجوه (رفعهما) اي رفع الاسمين معاً (بالابتداء) (لان النكرة وقعت في حيز النفي فتخصصت كافي قولك ما احد خبر منك على ماسبق) نحو لا حول ولا قوة بالرفع على ان يكون كل منهما مبتدأ (الا بالله لانه) اي لان هذا الكلام (جواب قواهم ابغوا الله) خبر مقدم (حول وقوة) مبتدأ موخر والثاني معطوف على الاول سواء كان هذا السؤال تحقيقاً او تقديراً (لجاء) الجواب (بالرفع فيهما) اي في حول وقوة (مطابقة) بالنصب لانه مفعول له لان المطابقة مصدر ويجوز ان يكون حالا من فاعل جاء اي جاء الجواب بالرفع فيهما حال كونه مطابقاً (للسؤال) لما عرفت انها مرفوعة في السؤال ومطابقة الجواب في الاعراب وغيره من الامور المهمة (ويجوز الامر ان ههنا) اي في القسم الرابع (ايضاً) اي كما جاز في الاقسام الاول اي ما ان يقدر لكل واحد منهما خبر على حدة نحو لا حول موجود الا بالله ولا قوة موجودة الا بالله فيكون الكلام جملتين او يقدر لهما معاً خبر واحد والكلام جملة واحدة وهذا هو الاولى لانه عطف مفرد على مفرد وهو الاصل كما هو السؤال ولانه يكون اتم في المطابقة ولان تقليل الكلام اولا (و) (الخامس) من الوجوه الخمسة (رفع اول) لا ينبغي ان يكون الاول مرفوعاً بناءً (على ان لا) هذه تكون

والحق ان اخرج نحو زيداً كنت اياه بهذا القيد ليس بمستقيم لانه اريد بالتعريف المسمول به اللازم اضممار فعله كما هو الظاهر فقد خرج خبر كان في نحو هذا المثال بقيد الفعل اما وحده او بانضمام المعطوف لان كان غير داخل في اطلاق الفعل لسانه لكن لاشبه له فتدبر ان يكون المراد بالفعل ما لا يشبهه وان اريد به اعم من ذلك فالامر كما قاله القائل (قوله) والاحسن في ترتيبها تأخير المثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجبه وهو ان المناسب لسياق الكلام خلوص امثلة المشتغل بالضمير عن الفعل بالغير بلا وجه فان اشتغال الفعل بالمتعلق كما كان يتقدر بتسليط ما يناسب الفعل بالمرؤم كذلك منها ما هو كذلك فلا وجه لتقديمه تاخير ذلك قيل ولما فعل المص وجبان حنان الاول عدم الفصل بين الايمان المعروفة بالفعل المجهول اعني حيث عليه والثاني تقديم المسائط بنفسه ثم المسلط بمرادفه ثم المسلط باللازم الا انه قدم في هذه القسم ما هو اضر فيه وكلامه ليس بشئ بل الوجه ما ذكره المص ان هذا المقدران امكن تقديمه مثل الفعل المذكور كان اولي وان لم يمكن فمناه مع معموله الخاص وان لم يمكن فعناه مع معموله العام وان لم

(بمعنى ليس) مثل ما ولا تكون لنفى الجنس (على ضعف) رفع الاول بناء على ان لا هذه بمعنى ليس لانفى الجنس كائن على ضعف (فان عمل لا) حال كونها (بمعنى ليس قليل) لقلة مشابهة لا بليس وهو تورث التضعف كما ان كثرة المشابهة تورث القوة كافي ما فان كونها بمعنى ليس قوى لكثرة مشابعتها لها (وفتح الثانى) اى يكون الثانى مبني على الفتح (نحو لا حول) بالرفع (ولا قوة) بالبناء على الفتح (الابالله) بناء (على ان يكون لا) فى الثانى (لنfy الجنس) وقوة بعدها نكرة مفردة قدوليتها فتكون مبنية على الفتح كافي قولك لا رجل فى الدار (وضعف) مبنى للمفعول من التضعيف ويجوز ان يكون مبني للفاعل من الثانى (وجه) مرفوع (ضعف رفع الاول) فى هذا القسم وهو ان تكون لافيه بمعنى ايس (بانه) متعلق بضعف (يجوز ان يكون رفعه) رفع الاول (لأنه عمل لا) اى تأثيره فى مدخولها اعرابا وبناء (بالتركيب) اى بسبب ان يكون ما دخلت هى عليه مكررا لانها لكونها ضعيفة فى العمل اذا كرر اسمها تعزل عن العمل فيه فيرفع على انه مبتدأ نكرة تخصص بالعموم مثل قوله تعالى لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة ورفع هذا المبنى ليس بضعف لوقوعه فى النظم المعجز (للكونها بمعنى ليس) بنى ليس رفع الاول ههنا لكون لا هذه بمعنى ليس بل لكونها معزولة عن العمل بسبب التكرير (لان شرط صحة الفائها التكرير) اى تكرير اسمها كافي صورة الرفع فى المعطوف والمعطوف عليه فى القسم الرابع (فقط) اى سواء توافقت الاسمان فى الاعراب كما فى تلك الصورة وكفى قولك لا زيد فى الدار ولا عمرو وكفى قوله تعالى لا بيع فيه ولا خلة ولا مثل هذه الصورة الخامسة (وقد حصل) التكرير (ههنا) اى فى هذا القسم فرفع الاول لا يكون ضعيفا (ولا دخل فيها) اى فى صحة الالفاء بالتكرير (لتوافق الاسمين) الواقفين (بعدها فى الاعراب) قوله ولا دخل لافيه لنفى الجنس ودخل اسمها المبنى وفيها ظرف لفومتلحق به ولتوافق الجار والمجرور خبر لها لانه ليس للتعليل كما هو المتبادر اى لا يكون لتوافق الاسمين بعدها فيه مدخل فى صحة الفاء بمعنى يصح الالفاء بمجرد التكرير سواء توافقت الاسمان فيه اولا وفى الرضى اعلم ان لا الاولى للتبرئة ما فاة لجواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالفاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكرير لان يتوافق الاسمان فى الاعراب اذا لتكرير هو الشرط فقط وقد حصل واذا قرر هذا فلا حاجة لنا الى ما ذكره المصنف من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانه لا يضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الرابع الى هنا كلامه (فهذا) اى القسم الخامس او ما جرى فيه هذا القسم (على التوجيه الاول) اى على كون لافيه فى الاول بمعنى ليس او على ان رفع الاول بناء على ان يكون لافيه بمعنى ليس (متعين لعطف جملة على جملة) لان عطف المفرد يجب اتحاد المعطوفين واشتراكهما فى العامل وهذا غير جائز فى العطف المذكور لان الحاصل فى الاول لا بمعنى ليس يقتضى رفع الاسم ونصب الخبر فى الثانى لانفى الجنس يقتضى نصب الاسم او بناء ورفع الخبر واذا اختلفا فى العمل لا يمكن العطف

يمكن فالملابسة فالاول زيدا ضربته والثانى زيدا ضربته وهو الثالث زيدا ضربته فلامه والرابع زيدا حبست عليه (قوله) فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول اوجوه مفسره قيل فيه ان الاصل فيه ضربت زيدا ولا حذف ضربت ذكر المفسر لا احتياج الى المفسر مع الذكر ولذا لا يجوز ذكره وما ذكره الخارج قدس سره او الى فان الكلام فيما اضمر عامله على شريطة التفسير فتدبر (قوله) ويختار الرفع الابتداء قبل بمحتمل امرين الابتداء الذى هو العامل فى المبتدأ والخبر لا يتبين بذكره كونه مبتدأ والثانى مصدر المبتدأ الذى معنى كونه مبتدأ وفيه رد لجعل رافعه فعلا مجهولا مقدرا لانه ارتكاب ما لا حاجة اليه واشعار بجملة كون الرفع مختارا وهو الاستثناء من تكلف تقدير العامل وانت خبير بانه لا سبيل الى الاول ودعوى كون المراد رد من وهم ارتفاعه العامل اللفظى ممنوعة لان المقام باه وكذا ما زعمه من الاشعار لانه من جملة اقسام هذا الباب ما يكون الرفع فيه واجبا وكذا النصب فانه يكون نارة واجبا وتارة مختارا الى غير ذلك (قوله) لان مجردة من العوامل اللفظية قيل لا بدله من قيد آخر وهو

المذكور فتبين العطف الاول (اي لا حول) موجود (الاباللة ولا قوة) موجودة (الاباللة والا) اي وان لم يكن عطف جملة على جملة بل احتمال ان يكون عطف مفرد على مفرد (يلزم ان يكون قوله الاباللة) يعني الخبر المتعلق به قوله الاباللة (منصوبا و مرفوعا) في حالة واحدة لأن لا الاولى تقتضي ان يكون منصوبا ولا الثانية ان يكون مرفوعا فيكون معمول العاملين مختلفين في حالة واحدة وذا غير جائز فتبين ان يكون عطف جملة على جملة (وعلى التوجيه الثاني) وهو ان يكون رفع الاول على ان يكون مبتدأ باعتبار كون لا ملغاة عن العمل (محتمل ان يكون) هذا القول (من قبيل عطف مفرد على مفرد) لان الاول مرفوع بالابتداء فيجوز عطف الثاني عليه باعتبار محله البعيد و الاباللة خبر الاول فيكون جملة واحدة (او) ان يكون (عطف جملة على جملة) كما هو الظاهر يعلم وجهه مما سبق (كلا يخفى) وجه العطف الاول والعطف الثاني المتأمل الصادق (واذا ادخلت الهمزة) الاستفهامية (على) لفظة (لا) (التي) تكون (لنفي الجنس) لكون البحث فيها (لم تغير) مبنى للفاعل من غير تغير من التفعيل (العمل) مفعوله (اي عمل لا) يشير الى ان اللام للعهد (اي تأثيرها) فيه اشارة الى المراد بالعمل معناه اللغوي وهو التأثير وان هذا تفسير باللازم لان العمل يلزمه التأثير فيكون من قبيل ذكر الملزوم واردة اللازم (في مدخولها) اي فيما دخلت لاعليه من الاسم والخبر (اعرابا) تمييز (وبناء) يعني اذا كان مدخول لا قبل دخول الهمزة عليها معربا او مبنيًا يكون ايضا معربا في الاول ومبنيًا في الثاني (لان العامل) لفظيا كان او معنويا سماعيا او قياسيا رافعا او ناصبا او جارا (لا يتغير عمله) اي اثره في مدخوله من الاعراب والبناء وغيرهما (بدخول كلمة الاستفهام) عليه لانها لم تعد من العوامل حتى تغير ما دخلت هي عليه وعدم تغير اثر لايه اولى والزم بخلاف ما اذا دخل الجار عليها نحو آذيتني بلا جرم ووجدت بلا ماله فانه يتغير عمله حينئذ وانما خص الهمزة بالبيان لانه لا يتغير عملها بدخول الجار توهم انه يتغير بدخول الهمزة ايضا ولدفع هذا التوهم خصه بالبيان (ومعناها) (اي معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس) احد ثلاثة اشياء (اما) (الاستفهام) (حقيقة) نصب على التمييز لان الهمزة قد تدخل على شئ مجازا (فتقول الارجل في الدار) من غير تغير تأثيرها من البناء والاعراب في مدخولها حال كونك (مستفهما) وقال المحشى الظاهر ان الشارح نبه على ان مقصود المصنف حصر المعنى في الثلاثة وقيل تخصيص الثلاثة بالذكر لمكان الاختلاف فيها دون ما عداها لانه لا خلاف فيها انتهى (و) (اما) (العرض) بسكون الراء مجازا (مثل الانزل عندى) عارضا النزول عليه حيث لا يرجي نزوله وعدمه لان المجهولية بالشيء كما هو سبب للاستفهام سبب للعرض فاستعمل لفظ احد السببين المتحددين في سبب في الآخر (ولم يذكر سببوه ان حال الا) المستعمل (في العرض كحاله قبل) دخول (الهمزة) لانها اذا كانت عرضا تكون من حروف الافعال فلا يجوز دخولها على الاسماء لان العرض لا يكون الا في الافعال كما يقال الانزل (بل ذكره السيرافي) يعني ذكر السيرافي ان حال لا في العرض كحاله قبل دخول

الاسناد يعرفه الراعي للتعريف بالابتداء وفيه ان تجرده بوجوب رفعه بالابتداء فكيف يصح قوله تصحح الان يقال المراد صحة تجرده تصحح وليس بشئ لان العامل ذلك التجرد واعتبار الاسناد للتعليل وعلى تقدير كونه داخلا لا خفيه لان المقام ليس مقام التعريف بل الايحاء والاشارة الى ما سبق وادعاء انجاب التجرد الرفع باطل من وجهين احدهما انه وكان موجبا للرفع لما جاز خلافه عند جواز اعتباره وذلك جائز بالاتفاق وثانيه ان الشارح قدس سره لم يقتصر على صورة التصحيح بل اعتبر الترجيع ايضا ولا يجوز له خلاف ذلك في هذا الموضع لانه يصد ديبان ما يختار فيه الرفع مع جواز خلافه (قوله) بسلامته من الحذف ليل اعترض عليه بان هذا معارض يكون الخبر جملة على تقدير الرفع لان الافراد هو الاصل فيه وروبان السلامة من الحذف ارجح لكن ح يجوز بدخولته مما اختير فيه الرفع لوجود قرينة اقوى من قرينة خلاف الرفع لا لعدم القرينة للمرجحة للنصب والمشهور خلافه بل يلزم ان لا يوجد ما يختار فيه الرفع لعدم قرينة خلافه ولا يذهب عليك ان الرفع اذا كان مختارا الوجود

همزة (وتبها الجزولي) بالجم المفتوحة والزاي المعجمة المضمومة (والمصنف) لانها وان  
 كانت عر ضا وكانت ايضا من دواخل الافعال الا انها باعتبار اصلها يجوز ان تدخل على الاسم مع  
 انه معنى مجازي (ورد ذلك) اي ذكر السيرا في كون حالها في العرض كحالها قبل دخول الهمزة  
 (الاندلسي) بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الدال المهملة منسوب الى الاندلس اسم بلدة  
 (وقال هذا) اي كون حالها فيه كحالها الاول (خطاء) بفتح الخاء والطاء مع القصر ضد الصواب  
 يعني ليس بصواب (لانه اذا كانت عر ضا) بدخول الهمزة عليها (كانت من حروف الافعال)  
 يعني من الحروف التي تقتضي الافعال لفظا وتقدير الحروف الشرط (مثل ان ولو وحروف  
 الاختصاص) مثل هلا والاولو والاولو ما وهذه كلها تقتضي الافعال لفظا وتقدير او لا تدخل على  
 الاسم (فيجب انتصاب الاسم) الواقع (بعدها) اي بعد حروف العرض كما يجب انتصابه بعد  
 حرف الشرط والتخصيص لكن بشرط ان يكون بعد الاسم فعل يفسر الفعل التام له (نحو  
 الازيد انكره) في تقدير الاتكرم الازيد انكره على ما سبق واما اذا لم يقع بعدها فعل او وقع  
 ولكن لم يصح ان يكون مفسرا له يكون حالها كما قاله السيرا في ولا وجه لقول من قال في وجوب  
 الانتصاب بحث لجواز ان يكون بعد كلة الافعل لازم نحو الازيد ينزل الا ان يتكلف ويقال  
 اراد وجوب انتصاب الاسم في الاضمار على شريطة التفسير (و) (اما) (التمني) (نحو الاماء  
 اشربه حيث لا يرجي ماء) قيد به لانه عند رجاء الوجود يكون الاستفهام على حقيقته فلا يكون  
 للتمني لان ما لا يرجي لا يستفهم اذ يقال لاحد الطير على حقيقته فيحمل على التمني مجازا  
 بجامع الطلب لان في التمني معنى الطلب كما في الاستفهام وكافي قوله . الاسيل خمر فاشربها .  
 الاسيل الى نصر بن حجاج . (واما قوله) يدل على محصلة تبيت الارجلا جزاء الله خيرا  
 وفي الرضى روى الالفاء في الا التي للتمني نحو (الارجلا جزاء الله خيرا) وروى الارجل  
 بالجر اى الامن رجل (فهذه) اي كلة الا في هذا البيت (عند الخليل) بن احمد الذي هو امام  
 النحو (ليست الداخلة) بالنصب صفة مبنية لكلمة لا (عليها حرف الاستفهام) بالرفع لانه  
 فاعل لقوله الداخلة مثل قولك هند حامل وشاحها (ولكنه) اي الا انه (حرف موضوع  
 للتخصيص) مستقلا (رأسه مثل الا وهلا وغيرهما) فكأنه (اي فكأن الشاعر) (قال الاتروني)  
 بضم التاء من الارائة اصله ترثيون فاعل بحذف الهمزة والياء فصار ترون بضمى التاء والراء  
 ثم لحقه ياء المتكلم ونون الوقاية فصار تروني (رجلا) مفعول به (يعني هلا تروني رجلا)  
 جزاء الله خيرا ثم حذف الفعل الناصب بقرينة قوله جزاء لانه سبب للفعل الناصب فيكون  
 قرينة لمسيبه وقرينة كلة التخصيص لما عرفت انها من دواخل الافعال (ولذلك) اي ليكون  
 الاحرف رأسه من حروف التخصيص والاسم بعدها منصوب بالفعل المحذوف (نصب)  
 رجل فيه (ونون) وفي الرضى واعلم ان معناها اذا دخلت في الماضي التوبيخ واللوم على ترك  
 الفعل واذا دخلت في المضارع الحث على الفعل والطلب له فهي اي في المضارع بمعنى الامر  
 ولا يكون التخصيص في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه  
 ترك الفعل في الماضي الى هنا كلامه (وهي) كلة الا (عندي نولس) التي دخلت عليها همزة

قرينة اقوى من قرينة  
 خلاف الرفع فقد كان  
 مخذرا لعدم القرينة  
 المرجحة للنصب وقد  
 عرفت ان المراد بالقرينة  
 في قواهم لعدم قرينة خلافه  
 القرينة المرجحة فلا وجه  
 للاضراب ايضا (قوله) كما  
 قبل الاخير الا وضع او  
 عند وجود امام غير  
 الطلب او اذا للمفاجأة فان  
 الاقوى الذي يوجد مع  
 قرينة النصب ليس الا اما  
 هذه واذا هذه وليس مما  
 يلتفت اليه فانه لا يفهم منه  
 صريح وجوب القرينة  
 من الجانبين وكون قرينة  
 الرفع اقوى بخلاف ما قاله  
 المس فهو مما يخل بالمرام  
 (قوله) وهو لا يجوز الا  
 بتأويل قال المس واما  
 ترجيح الطلب في اقتضاء  
 لنصب على الاصل وهو  
 عدم الحذف والتقدير  
 وعلى قرينة الرفع التي هي  
 اماله اذا رفع كان الطلب  
 خبرا له والطلب لا يصلح  
 خبر المناقضة له الا  
 بتأويل بعيد بخلاف  
 النصب فانه لا يندفع الا  
 وقوعه على غير الأكثر ثم  
 نقل عن ابي علي انه قال  
 ما معناه كان يظن ان لا يقع  
 الا خبرا للمبتدأ البتة كما  
 بينهما من المناقضة حتى  
 وجدت ذلك في كلامهم  
 فوجب تأويله بتقدير  
 مقول فيه واذا كان الامر  
 كذلك كان النصب اولى  
 وان وجدت قرينة الرفع  
 وقال الرضى قواهم ان لل

(الاستفهام) يعني مركبة من همزة الاستفهام والالف الجنس فكانت (بمعنى التني) مثل قولك  
 الا ما اشربه (فكان القياس) ان تبنى النكرة الواقعة بعدها لكون حالها بعد الهمزة كحالها قبلها  
 فيقال (الارجل) بالفتح بلا تنوين لكونه جنسا (ولكنه) اى الا انه (نون) اى جعل رجل فى  
 قول الشاعر وهو الارجل اجزاء الله منونا (لضرورة) وزن (الشعر) لان وزنه فى كل مصرع  
 مفاعلتن فعول واذا لم يكن منونا يكون الاول اقصى بحرف لان التنوين بعد حرفا عند الشعراء  
 على ما سبق من قوله \* صبت على مصائب لو انها \* صبت على الايام صرن لياليا \* ولما فرغ من  
 المنسوب بلا التني الجنس واحواله الثلاثة من كونه منصوبا ومبنييا ومرفوعا شرع فى بيان  
 احوال توابعه من الصفة وغيرها ليستوفى احواله فقال (ولغت) مبتدأ (اسم لا) بحذف  
 المضاف (المبنى) بالجر لانه صفة الاسم واللام فيه لامه اى الذى هو قسم من اقسام اسم لانه  
 على ما عرفت ثلاثة (لانت اسمها المعرب احتراز) به (عن مثل لا غلام رجل طريفا) فانه  
 لا محالة معرب اما منصوب حملا على لفظ المنعوت وهو الظاهر واما مرفوع حملا على محله لان  
 الموصوف اذا كان معربا لا بد ان تكون الصفة ايضا معربة واما اذا كان مبنييا فلا يلزم ان  
 يكون هو ايضا مبنييا (الاول) (بالرفع) اى هو بالرفع (صفة للنعته) لا بالجر صفة للاسم  
 لان المقصود بيان احوال النعت لا الاسم فتكون القيود قيودا له (اى لا) النعت (الثانى  
 وما بعده) يعنى الثالث والرابع وغير ذلك (احتراز) به (عن) النعت الثانى (مثل لا رجل  
 طريف) اما مبنى على الفتح موافقة لمنعوته واما معرب رفعا ونصبا لماسيحي لانه نعت الاول  
 (كريم) بالرفع او كرىما بالنصب (فى الدار) خبر لها (مفردا) بالنصب لانه (حال من ضمير  
 مبنى) المستكن فيه الذى هو خبر لقوله ونعت ولذا اورده بالتذكير لان الحال لا بد ان بين هيئة  
 الفاعل او المفعول به وقدم عليه لتكون القيود متوالية مجمعة بلا فصل واقع بينها ولو جعل  
 حالا من المبتدأ باعتبار كون ذلك الضمير راجعا اليه لكان اوجه لانه يوافق قوله الاول  
 لان الحال فى المعنى صفة (والعامل فيه مبنى) لما تقرر ان العامل فى الحال هو العامل فى ذى  
 الحال (احتراز عن) النعت والمضارع (مثل) قولك (لا رجل حسن الوجه) او لا رجل  
 خير امن زيد فانه لا يبنى بل يجب الاعراب رفعا ونصبا لماسيحي (يله) فعل مضارع معلوم  
 (حال بعد حال) من ذلك ايضا وقدمت لما سبق ولو جعل ايضا حالا من المبتدأ لكان اصوب  
 لما قلنا اى يلى النعت الاول اسم لا المبني (او صفة مفردا) اى يلى النعت الاول المفرد اسم لا المبني  
 لما قلنا ان الحال فى المعنى صفة (احتراز عن المفعول) اى عن النعت الذى وقع بينه وبين المنعوت  
 فصلى بشئ \* (نحو لا غلام فيها طريف فانه يجب الاعراب نصبا ورفعا ولا يجوز البناء اصلا  
 (وهذا القيد) يعنى قيد الولى (يعنى عن الاول) فيه لطافة تعرف لمن له طاقة لان معنى الاول  
 ان لا يكون مسبوقا بشئ ومعنى الولى كذلك فتراه فليكون احدهما مغنيا عن الآخر الا ان  
 الولى اصطلاح ههنا ولذا السبب الاغناء اليه مع ان الاول يعنى عنه ايضا الا انه ذكره ههنا ولم  
 يكتف بذكر الاول اهتماما وليكون تأكيده (مبنى) خبر (على الفتح حملا على

نحو زيد اشربه ولا تضربه  
 بالرفع لما قلناه الخبر الذى  
 هو محتمل للصدق  
 والكذب لطلبية التني لا  
 تحتملها الا بتأويل بعيد  
 يخرج الامر والشيء عن  
 حقيقتيهما كقولك فى زيد  
 اشربه زيدا اطلب منك  
 ضربه فتقوض بانه يكثر  
 فى الجملة الاسمية تصدر ما  
 بما يخرجها عن كونها  
 خبرية مع انه يسمى الخبر  
 فيها خبرا لابتداء نحو زيد  
 منطلق ولينك عندنا وكذا  
 يكثر زيد من ابوه ومرو  
 هل ضربته وزيد ليدل  
 قتلته ولا يجب فى خبر  
 المبتدأ احتمال للصدق  
 والكذب وانما سمى خبرا  
 اصطلاحا لكان الفاعل  
 سمي به فاعلا ولم يصدر  
 فعل منه فى بعض المواضع  
 قال فنقول لما كان الطلب  
 من قرائى النصب  
 لا يختص بالطلب بالفعل  
 الا ترى الى اقتضاء حروف  
 الطلب له كحرف الاستفهام  
 والمرضى والتعجب  
 فتكون الجملة الطلبية فعلية  
 اولى ان امكن فانه قد لا  
 يمكن ذلك فى بعض المواضع  
 كما فى قوله تعالى بل اتم  
 لاحصا بكم وامالم يكن  
 من قرائى الرفع لانها  
 فى الحقيقة ليست مقتضية له  
 لان وقوع الاسمية و  
 الفعلية بعدها على السواء  
 واما اعتبارها مفرسة فهما  
 سبق فلان اما من الحروف  
 التى يبتدأ بعدها الكلام  
 ويستأنف ولا ينظر معها

المنعوت ( يعنى يبنى على الفتح كما ان المنعوت كذلك ( لمكان الاتحاد بينهما ) فى الصدق لان النعت يصدق على ما يصدق عليه المنعوت فأتحدنا فحينئذ اذا لم يكن لزوم ان يكون الشئ الواحد مبنيا ومعربا ( والاتصال ) ايضا لما عرفت انه من شرط الولى بحيث لا يجوز ان يقع بينهما فصل ( وتوجه النفي اليه اى الى النعت حقيقة ) تميز لان النفي فى قولك لارجل طريف قائم نفي القيام عن الرجل الموصوف بالظرافة لاعن مجرد ارجل الا ان البناء النعت اربع شرائط ان يكون نعت المبنى بلا وان يكون النعت الاول وان يلى النعت المبنى ولا يفصل بينهما وان يكون نعتا مفردا واذا وجدت هذه الشرط يتحد النعت مع المنعوت فيسمى البناء منه اليه فيبنى النعت ايضا لسرايته اليه ( والمبنى فى قوله ) اى فى قول المصنف ( ونعت المبنى اشارة الى ما يبنى على الفتح بالاصلة لا بالتبعية فانه ) اى المبنى بالاصلة هو ( المذكور سابقا ) فى قوله فان كان مفردا فهو مبنى بناء على ان اللام فيه لامهدا خارجى وان البناء اذا اطلق يراد به المبنى بالاصلة لا بالتبعية ( فلا يراد به ) اى الشأن ( اذا كرر المبنى ) الذى هو اسم لاهذه ( وبني ) المكرر ( على الفتح ) كالاول لكونه تأكيذا ( ثم جئ بـنـت ) وجعل لمتا لثانى بناء على ما هو الظاهر ( لا يجوز بناؤه ) اى بناء النعت بل يجب ان يعرف لعدم الاصلة فى البناء ( مثل لاماء ماء باردا ) بالنصب حملا على اللفظ او المحل القريب او الرفع حملا على المحل البعيد ( مع انه يصدق عليه ) اى على قوله باردا ( انه ) اى البارد ( نعت المبنى الاول مفردا يليه ) يعنى تصدق هذه الشروط المقتضية بناء النعت الموجودة هي فيه ولا يصح بناؤه ( فان باردا ) الذى هو ( فى هذا المثال نعت للتابع ) يعنى الماء الثانى ( لا المتبوع ) يعنى الاول ( كما هو الظاهر ) من المنعوت لتلايق الفصل بينهما لان الماء الثانى وان كان تأكيذا للاول يكون فصلا اذا جعل نعتا للاول ( ولو جعل ) ذلك النعت ( نعتا للمتبوع ) على خلاف الظاهر ( فليس ) النعت ( بماليه ) اى يلى النعت المنعوت ( لتوسط التابع بينهما ) يعنى لوجود الفصل بالماء الثانى بين النعت والمنعوت ( ومعرب ) سواء كان النعت مفردا او مضافا او مضارعا لولى او لا ( لان الاصل فى التوابع ) كلها ( تبعيتها لمتبوعاتها فى الاعراب دون البناء ) سواء كان المتبوع مبنيا بناء لازما نحو جادى هؤلاء الكرام بالرفع او بناء عارضا نحو لا غلام طريف بالرفع او بالنصب الا انه يجوز البناء ههنا على الفتح لما عرفت او معربا نحو لا غلام رجل طريفا او ظريفا لكون الاسم اصلا فى الاعراب والعمل بالاصل اولى ( رفعا ) منصوب على المصدرية او على تزع الحافض اى يرفع ( حملا ) اى لكونه محمولا ( على محله البعيد ) ( ونصبا ) عطف على رفعا ( حملا ) اى لكونه محمولا ( على اللفظ ) اى لفظ اسم لا المبنى وهو الفتح ( او على محله القريب ) وهو بالنصب ( نحو لارجل ) فانه اسمها المبنى على الفتح ( طريف ) وهو ( بالفتح ) يعنى مبنى على الفتح لوجود الشروط المقتضية بناءه عليه ( وظريف ) معرب ( بالرفع ) حملا على محله البعيد ( وظريفا ) معرب

الى ما قبلها فلم يمكن قصد التناسب معها لتكون وضعا لضد مناسبة ما بعدها لما قبلها اعمى الاستيفان فرجعت بسببها الجملة الى ما كانت فى الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير بقى التعارض فى نحو ما زيد فاضربه بين الطلب واصالة السلامة من الحذف والتقدير بترجيح الطلب اولى لكثرة استعمال الحذف والتقدير فى كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تقدير ولم يلفت السارح قدس سره الى ذلك بل تتبع فيه المشهور بينهم من عدم الجواز بدون التأويل لما ان فى كلام الرضى نظر امن وجوه احدها ان المقصود مناقضة الطلب لحقيقة الخبر وقد اعترف نفسه بذلك حيث قال وانماسمى مالا يحتمل الصدق والكذب خبر اصطلاحا كما ان الفاعل سمي به فاعلا ولم يصدور الفعل منه فى بعض المواضع وثانيها ان كون الجملة الخبرية المنصدرة بما يخرجها من احتمال الصدق والكذب خبرية انما هو باعتبار ما كانت عليه قبل التصدر وقولك زيدا ضربه ليس من هذا القبيل بل من قبيل جعل مالا يحتمل الصدق والكذب نفس الخبر المعروف



(بالنصب) حملا على اللفظ او على محله القريب او رده هذا الامثلة على ترتيب اللفظ وهو صنعة بدعية (والا) عطف على ما مقدر مفهوم من القيود المذكورة في التعريف يعني ان كان نعت اسم لا هذه موجودا فيه هذه القيود والشروط فهو مبنى على الفتح ومعرب رفعا ونصبا والا اشار الشئ الى هذا بقوله (اي وان لم يكن النعت كذلك) اي وان لم يكن نعت اسم لا متصفا بالصفات المذكورة بان لم يوجد الشرط الاول مثل لا غلام رجل ظريف او لم يوجد الثاني بان لم يكن مفردا مثل لا رجل حسن الوجه او لم يوجد الثالث بان يقع فصل بينهما مثل لا رجل في الدار ظريف والحاصل انه ان لم توجد الشروط الاربعة باسرها سواء وجد بعضها او لا (فالاعراب) (اي فحكمه الاعراب) اي فحكم ذلك النعت ان يكون معربا لا غير قدر المبتدأ بقرينة حرف الجزاء (لا غير) اشارة الى ان الخبر اذا كان معربا باللام فيفيد الحصر مثل قولك زيد الجواد وعمرو الشجاع (رفعا حملا) سبق اعراجهما (على المحل البعيد) الذي هو الرفع (او نصبا حملا على اللفظ او على المحل القريب) وهما ظاهران (وقد مرث امثله) اي امثلة كون النعت معربا لعدم وجود شرط البناء (في بيان فوائد القيود) وانا اوردها بعد قوله والا تأمل وكن على بصيرة (والمعطف) اي عطف شئ (على) لفظ (اسم لا المبني) الا ان شرط جواز المعطف على اللفظ وعلى محله البعيد على ما فهم من توجيه الشارح وتمثيل المصنف ثلاثة ان يكون اسم لامبيا وان يكون المعطوف نكرة وان لا يكون لافيه مكررا وبين الشارح تلك الشروط بقوله (اذا كان المعطوف نكرة) مثلا لا غلام لك وفرس وكان ذلك المعطوف معطوفا (بلا تكرير لافي المعطوف فانه) اي الحال والشان (واذا كان المعطوف معرفة) سواء كان علما مثلا لا غلام لك وزيدا ومضافا مثل لا غلام لك وعبد الله (وجب رفعه) اي رفع المعطوف او معربا باللام (لا غلام لك والفرس) لانك لو نصبته حملا على اللفظ او على المحل كانت لفظة لا عاملة في المعرفة وذامحال للمعرفة انها لا تعمل الا في النكرة المضافة او المشابهة (واذا كان لا مكررا في المعطوف) مع افرادها وتكريرها مثل لا رجل ولا امرأة (فحكمه) اي حكم هذا المعطوف (ما علم في قوله لاحول ولا قوة فيما سبق) من انه يكون فيه خمسة اوجه من حيث التلغظ لانه ذكر وجه التمثيل لا الحصر فيكون حكمه عاملا شاملا لما وجد فيه شرطه وهو ان تكون لا مكررة بطريق المعطف وولي كل واحدة منهما نكرة مفردة (بان يحمل) متعلق بالمعطف وهو مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى المعطوف اي بان يحمل المعطوف المذكور (على اللفظ) (اي لفظ اسم لا المبني) صفة الاسم ولفظه لما عرفت غير مرة فتح شبه بالنصب فيجوز الحمل على اللفظ (ويحمل) المعطوف (منصوبا) على يحمل (و) (بان يحمل) المعطوف عطف على ان يحمل باعادة الجار لوقوع الفاصلة (على المحل) اي محل اسم لا المبني والمراد به هنا المحل البعيد وهو رفعه بالابتداء (ويحمل) المعطوف (مرفوعا) (جائزا) فالوجهان النصب حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل

بالاحتمال لها فكيف يصح القياس وثالثها ان كلامه متعارف فانه نفي كون اما قرينة الرفع مطلقا واثبت لها ذلك (قوله) اي لرباطة التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونها فلتين وكذا في مرده بربطه بربطه صراحا وهذه ايقنتها المعطف على مثابه الفعل واما في نحو احسن زيد وعمرو يضربه فلا يترجم النصب لكونه فعل التعجب لجوده ونجده من معنى العروض لاحقاب الاسماء قال الرضى كذا سيديوه والظاهر ان الثانية اعتراضية لا معطوفة وقال الشريف اذ يلزم معطف الخبرية على الانشائية وقيل في رد مان عمرو يضربه استعمل في انشاء التعزير والتعسير ولا يخفى انه وهم لا سيل اليه ثم قيل وما اظنه انه يعني ان يستثنى ما اذا كانت لجلتان مقولتي القول نحو قام زيد وعمرو قام وبكرا شربت فانه ليس المعطف في مقولتي القول باعتبار اشتراكهما في التحقق حتى يتفاوت الاسمية والفعلية في التناسب بل باعتبار انها مقولان ولا تفاوت في القولية بين الاشياء وانت خبير بان الجملتين اذا وقعتا مقولتي القول لا يكون النسبة فيهما ملحوظة ولم يرد منهما الا اللفظ والكلام فيما يعتبر النسبة فيه فليس هو داخلا فيما نحن فيه

البعد جائز ان على السوية الا ان الاول هو الاولى لكونه ظاهرا او كون الثاني منفيا  
(ولا يجوز فيه) اي في هذا المعطوف (البناء) كما جاز في الوصف لاستثناء مصحح البناء وهو  
ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلاثة الافراد والتكبير والولى وهذا لم يوجد ههنا للفصل  
بالعاطف لانه بعد فاصلا في صرفهم لما سيجي وان جاز في النداء نحو يا زيد وعمر و لضعف  
لا عن التأثير الا فيا يله او كان في حكمه كافي النعت وههنا لم يله ولم يكن في حكمه مع ان الاصل  
هو الاعراب (لمكان الفصل بالعاطف) اي بواسطة العاطف فالفاصل العاطف والمعطوف  
عليه كلاهما ولا شك ان البناء مع الفصل متمتع والحال ان المعطوف عليه فلم يوجب الاتحاد  
ايضا (ولم يحتمل) المعطوف في حكم المتصل بان تكون الواو زائدة لتأكيد اللصوق كافي  
عطف بعضها على بعض مثل قولك جاءني زيد العالم والشاعر والديبر وكما في النداء مثل  
يا زيد وعمر و لانه في حكم يا عمرو وان لم تكن الواو فيه زائدة (لمظة الفصل) اي لان هذا  
محل ان يظن فيه الفصل (بلا) الزائدة (المؤكد) مثل لا يبيع فيه ولا خلة ولا شفاعا بخلاف  
الصفات والنداء لانه ليس فيهما هذا الظن فافترا (اذ المعطوف على المنفى) مطلقا  
(تزاد فيه) اي في المعطوف على المنفى لفظا (لا كثيرا) اي زيادة كثيرة لتأكيد كيد المنفى (نحو  
لا حول ولا قوة) لان لا الثانية زائدة في بعض التوجيهات كما عرفت سابقا (مثل لا اب وابنا  
وابن) فيه نشر على ترتيب الف لان الاول منصوب والثاني مرفوع عطف على اللفظ وعلى  
المحل ويجوز العكس ايضا مثل لا اب وابن وابنا (في قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان  
وابنه) لافيه لنفي الجنس والاب لكونه نكرة مفردة بلا فصل مبني على الفتح وابنا بالنصب  
عطف على لفظه والخبر محذوف اي لا اب وابنا موجودان ان كان عطف مفرد على مفردا  
وموجودان كان عطف جملة على جملة فعلى الاول يكون الكلام جملة واحدة وعلى الثاني  
جملتين اي لا اب موجود وابنا موجود مثل مروان وابنه بالنصب حال من الضمير المستكن  
في الخبر فيه نشر على ترتيب الف لان الاب يشبه مروان والابن ابنه ويقال لمثل هذا التشبيه  
تشبيه ملفوف وهو ان يأتي بالمشبهات ثم بالمشبهة بها كقول الشاعر \* كأن قلوب الطير رطبا  
وياسيا \* لدى وكرها العناب والحشف البالي \* (اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا) الجار متعلق  
بالفعل بعده قدم للحصر الارتداء الرجوع يقال ارتدى اذا رجع من ردا مهموز اللام  
بمعنى رجع ايضا وتأزر من أزر مهموز الفاء وبعده زاي معجمة وبعده راء مهملة اذا  
قوى يقال تأزر في الامر اذا قوى بني لان مروان رجع الى المجد وتأزر وتقوى والالف  
في تأزرا للاشباع كالف اننا في قول الشاعر لا لثنية (و) اما (سائر التوابع) اي باقيها  
من التأ كيد اللفظي والمنوي والبدل وعطف البيان (لانص عنهم فيها) بني لم يصرحوا  
بحكمها كما صرحوا بالنعت والمطف بالحرف (لكن) اي الا انه (ينبغي ان يكون  
حكمها حكم توابع المنادي) يعني بني البدل والتأ كيد اللفظي اذا كان كل منهما نكرة  
مفردة نحو لا رجل صاحب لي ولا ماء ماء بارد واذا كان معرفة يجوز الوجهان الرفع

خارجا عن هذا الحكم حتى  
يصح الاستثناء (قوله) ولا  
يقدر معمولها لضعفها  
في العمل قيل كانه اراد انه  
لا يقدر وجوبه لانه يمكن فيها  
هو بصدده نفي وجوب  
التقدير فلا يرد ان من  
وجوه الفرق بين ما لو لم انه  
يجوز حذف فعل ما دون لم  
كما سيأتي في محله فلا يصح انه  
لا يقدر معمول ما لكن  
الظاهر ان جواز حذف  
الفعل بعد لا فيما سيأتي بمعنى  
تقابل الامتناع لا الوجوب  
وليس الراد ذلك بل ما هو  
المتبادر من انه لا يجوز  
تقدير معمولها كما هو  
المفهوم من صريح كلام  
الرضي حيث قال وليس  
ما وما لو لن في هذه الجملة  
اذ هي طامة في المضارع ولا  
يقدر معمولها لضعفها  
في العمل فلا يقال لم زيدا  
تضربه ولا لن بكر اقلته كما  
يقال ان زيدا تضربه او  
ضربت لقوة ان الجزما  
للفعلين وجواز حذف  
الفعل بعد لا وثبوت  
الاستثناء به في الاختيار  
عن ذكر المنفى ليس على  
اطلاعه بل هو مشروط  
بدلالة الدليل عليه نحو  
شارفت المدينة ولما اي ولما  
ادخلها وقد جاء ذلك في لم  
ضرورة كقوله (احفظ  
ودينك التي استودعته  
يوم الا غارب ان وجدت  
وان لم) (قوله) وانما قال  
حرف الاستفهام قبل لو  
قال والاستفهام عطف على  
حرف النفي لخرج من نحو

والنصب نحو لارجل صاحبك ولا ماء ماءك وكذا التأكيد المعنوي نحو لارجل نفسه وكذا  
عطف اليان نحو لارجل ابو عبدالله (كذا) اى كما يكون حكمها حكم توابع  
النادى (ذكره الاندلسى) حيث قال اما البدل (وعطف اليان والتأكيد اللفظي  
فلانص لهم فيها لكن يبنى ان يكون حكمها مع اسم لا المبنى حكما مع النادى المضموم  
فى البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لارجل صاحب الى هنا كلامه لان البدل  
فى حكم تكرير العامل فكأنه قال لاصاحبلى والتأكيد اللفظي كذلك لان المؤكدعين  
المؤكد لفظا ومعنى فكأنه قال لاماء فى لاماء ماء باردا فبنى البدل والتأكيد اللفظي  
اذا كان مفردا نكرة (ومثل لا ابالة ولا غلامى له) بلا فصل بينهما لانه اذا فصل نحو  
لا اب فى الدار لك او لا غلامين فيها لك لم يحجزا ثبات الالف فى الاول ولا حذف النون  
فى الثانى لانه يبنى المشابهة بالمضاف حينئذ والاثبات والحذف لا يكونان الا بالمشابهة  
به (اى كل تركيب) المراد بالتركيب لامع اسمها وخبرها ولذا قال الشارح (يكون فيه)  
اى فى ذلك التركيب (بمعنى اسم لا التى لنى النس لام الاضافة) سواء دخله الضمير غائبا  
او مخاطبا او متكلما او اسما ظاهرا نحو لا ابالزيد وسواء كان الاسم مفردا لكن بشرط  
ان يكون من الاسماء الستة غير ذى اومتنى او جمعا على حدة نحو لا ناصرى له ولا يعبرى له  
(واجرى) مبنى للمفعول (على ذلك الاسم) اى اسم لا التى لنى الجنس (احكام الاضافة من  
اثبات الالف) بيان الاحكام (فى نحو اب) فيه اشارة الى ان المراد به الاسماء الستة غير ذى فانه  
لا يقطع عن الاضافة على ماسيأتى (و) من (حذف النون) اى نون المتى والجمع (من نحو  
غلامين) اراد به المتى والجمع على حدة واما عند الرضى فهذا الحكم مخصوص بالاب والاخ  
لكثرة استعمالهما واما حذف النون فعام لكل متى وجمع على حدة حيث قال فى المتى والجمع  
وفى الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا اوليا لام الجر ان يعطى حكم الاضافة يحذف نونى  
المتى والجمع واثبات الالف فى الاب والاخ فيقال لا غلامى لك ولا مسمى لك ولا ابالة ولا  
اخاله فتكون معرفة اتفاقا قوله مثل لا ابالة مبتدأ (جائز) خبراى يجوز فى هذا اللفظ ان  
يستعمل باثبات الالف وحذف النون ويحمل معربا منصوبا (يعنى ان الاصل فى مثل هذين  
التركيبين ان) يبنى اسم لا على ما ينصب به ليكون نكرة مفردة وقمت بعدها بلا فصل (وقال  
لا اب له) ولا اخ له بالبناء على الفتح وكذا غيرها من الاسماء الستة غير ذى (و) يقال (لا  
غلامين له) ولا مسلمين له متى وجمعا بالبناء على الياء (فيكون اسم لا) التى لنى الجنس (فيهما)  
اى فى مثل هذين التركيبين (مبنيا على ما ينصب به) الاسم وهو الفتح فى الاول والياء فى الثانى  
لوجود شرط البناء التى هى الافراد والتذكير والولى (و) يكون (الجار مع مجروره) فى مثل له  
فى محل الرفع (خبرا لهما) لا التى لنى الجنس والمعنى لا اب موجود لفلان لان لانه قد مات  
فيكون المتنى ثبوت جنس الاب له الان ولا غلامين موجود ان لفلان لان فيكون ايضا المتنى  
ثبوت جنس الغلامين له الان (و) الحال انه (قد جاء) ملابسا (على قلة) لكن الاولى

من ضربته لانه ليس بعد  
الاستفهام بل معه فاذكر.  
لا يصير نكتته لا دراج  
الحرف واما يصير نكتة  
لذكر بعد واختياره على مع  
الاستفهام قيل واما وجا  
ذكر الحرف فهو ان الاسم  
الاستفهام يجب دخوله  
على الفعل الصريح فلا  
يجوز متى زيدا ضربته  
صرح به الرضى وقول  
ذكر الحروف للاحتراز  
عن اسماء الاستفهام  
وتوحيد للاحتراز من  
هل الا ترى الى قول المص  
فى الشرح واما قلنا بعد  
حرف الاستفهام فنبه على  
ان ذلك لا يكون مع اسماء  
الاستفهام وهل ولا قائل  
بوجوب دخول اسم  
الاستفهام على الفعل وعده  
جوازمى زيدا ضربته  
واستناد ذلك الى الرضى  
من قبيل الترية فانه صرح  
بجواز هـ حيث قال والاسماء  
المتضمنة للاستفهام مثل  
هل تدخل على فعلية فعمل  
ملفوظ بها او يقع متى زيدا  
ضربت ومتى زيدا خرج  
فالرفع متى زيدا ضربت  
اقبح القبيحين وبمحسن متى  
زيد خارج لعدم واذا  
تأملت فيما قدمناه لك  
عرفت انه قد سمره لم  
يصحب فى شرح الحرف  
اثباتا ونقيا وان القائل لو  
قال بدل قوله يجب دخول  
لا يدخل وايدل قوله فلا  
يجوز بان يقول فلا يقال  
لا صاب غير مطلع على كون  
اضافة الحرف للمهد

(قوله) يشمل مثل هل

زيد اضربه فانه يجوز وان

استعمله النواة قبل ما يدل

عليه كلمة النواة ان هل لا

يفارق لفظ الفعل واذا

ذكر في الكلام فعل ولا

يرضى بالفصل بينه وبين

الفعل اما اذا لم يذكر

في الكلام فعل فيدخل على

الاسم نحو هل زيد قائم ثم

قيل فنقول انما قال حرف

الاستفهام دون همزة

الاستفهام ليشمل نحو هل

زيد انت ضارب فان المختار

فيه النصب فلا يحتاج في

اختياره حرف الاستفهام

الى التمسك بالتركيب

لستخرج على ان القول يقع

هل زيد عرف انما هو كلام

المفتاح وغير حكم بعدم

جوازه هل زيد ضربه لا

يجوز على بيان غير المفتاح

كلاما يجوز هل زيد ضربه

وعلى بيان المفتاح لا يقع

هل زيد اضربه بل يحسن

فلا وجه مع القول بجواز

هل ضربه لكم باستفهام

هل زيد ضربه ثم قيل وفيما

ذكره وما ذكرناه ردلا

ذكره الرضى ان المراد

بحرف الاستفهام همزة

لعدم جواز هل زيدا

ضربه لو جوب دخول قد

على الفعل في هذه الصورة

لانه لا يرضى بالفصل بينه

وبين الفعل اذا وجده

في الكلام ولا يخفى انها من

عجائب الاوهام فانه بعد

ما اعترف بان مقتضى كلمة

النواة هل لا ينبغي ان

يفارق لفظ الفعل اذا ذكر

حد الشذوذ لانه قد استعمله الفصحاء ايضا باثبات الالف ( مثل لا اباله و ) حذف  
النون مثل ( لا غلامي له ) ولا مسمى له وجعل معربا منصوبا ( زيادة الالف ) متعلق  
بقوله جاء ( في مثل اب ) ونحوه ( واسقاط النون في مثل غلامين ) ولا مسلمين ( كافي حال  
الاضافة ) يعني اذا اضيف نحو الاب والغلادين او المسلمين الى النكرة يكون معربا منصوبا  
باثبات الالف وحذف النون نحو لا ابارجل في الدار ولا غلامى رجل نظري فان لوجود  
شروط النصب التي هي الاضافة الى النكرة والولى ( تشبها ) مفعول له لقوله جائز اى اجيز  
ذلك تشبها ومفعول مطلق اى شبه تشبها والجملة حال والاول وجه ( له ) الجار والمجرور  
متعلق بالتشبيه ( اى ) شبه ( لاسم لا ) هذه التي ( في هذين التركيبين ) مع انه ليس بمضاف ( الى  
شيء ) ( بالمضاف ) متعلق بالتشبيه ايضا ( واجراء الاحكام المضاف ) بالنصب عطف على قوله  
تشبها وبيان لفائدة التشبيه يعنى المقصود الاصل من هذا التشبيه اجراء احكام الاضافة  
( عليه ) اى على اسم لا هذه ( باثبات الالف ) في البعض ( وحذف النون ) في البعض ( فيكون )  
اسم حينئذ ( معربا ) منصوبا ( وذلك التشبيه ) اى تشبها اسم الا هذه في هذين التركيبين ( انما  
هو ) فيه اشارة الى ان اللام في قوله ( لمشاركته ) علة للتشبيه ووجه الشبه لان وجه الشبه يكون  
علة للتشبيه كقولك زيد كالاسد في الشجاعة وهى علة لتشبيه زيد به ( اى لمشاركة اسم لاجن  
يضاف باظهار اللام ) متعلق بقوله يضاف اى لام الاضافة المقدرة ( بينه ) اى بين المضاف  
( وبين ما يضاف اليه ) ( له ) ( اى للمضاف ) بدون اظهارها يعنى لمشاركة اسم لافى تركيب  
لا اباله ولا غلامى له للمضاف الذى وقع بعد لافى قولك لا اباله ولا غلاميه ( فى اصل معناه )  
اى فى المعنى الاصل ( اى معنى المضاف من حيث هو مضاف يعنى الاضافة وهو ) اى  
الاضافة ( الاختصاص ) فالنذكر باعتبار الخبر او باعتبار المضاف اى معنى الاضافة  
وذلك ان اصل معنى المضاف الذى هو ابوك واصل ابك كان تخصيص الاب بالمخاطب  
فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة فبقى ابوك على تخصيص اصل لكونه  
مضافا وتعريف حادث بالاضافة واب لك يشارك ابوك فى التخصيص الذى هو فى  
اصل معناه فكما ثبتت الالف فى ابك ثبت فى ابالك فكما ان الاول معرب كذلك الثانى  
معرب كذا فى الرضى ( او المعنى ) عطف على قوله اى اسم لافى تفسير قوله تشبها له من  
حيث المعنى تقديره المعنى هكذا او المعنى ( ان مثل لا اباله ولا غلامى له جائز ) باثبات الالف  
فى الاول وحذف النون فى الثانى على خلاف المظاهر لما عرفت ان المظاهر لا اب له بدون  
الالف ولا غلامين له باثبات النون ( تشبها له اى لمثل هذين التركيبين ) وهما قولك لا اباله  
ولا غلامى له ( حيث لا اضافة فيه ) اى فى مثل هذين التركيبين فاللام داخلية على المشبه  
وصلة للتشبيه اى لكون مثل هذين التركيبين حيث الاضافة فيه مشابها ( بالمضاف اى  
بتركيب يشتمل على الاضافة ) يريد به ان المراد بالمضاف معناه المجازى وهو التركيب  
الذى فيه الاضافة به لاقية الجزئية لامعناه الحقيقى وهو كل اسم اضيف الى اسم آخر كما

في التفسير الاول فيكون المشبه والمشب به هو الهيئة التركيبية اعني شبه تركيب لا اباله بتركيب لا ابا رجل وتركيب لا غلامى له بتركيب لا غلامى رجل فاقبت الالف وحذف النون كاقبت وحذف في المشبه ( لمشاركة اى لمشاركة مثل هذين التركيبين ) الغير المضاف فيهما اسم لا ( له اى لما يشتمل على الاضافة ) اى لتركيب يكون اسم لافيه مضافا ( في اصل معناه اى معنا ما يشتمل على الاضافة وهو ) اى ذلك المعنى ( الاختصاص ) فيكون وجه الشبه في كلا التوجيهين الاختصاص والمشاركة فيه وقال المحشى لافرق بين التوجيهين في المال وانما التفرقة في حل تركيب المصنف بارجاع ضمير مشاركته تارة الى الاسم لا المضاف باظهار اللام وبارجاع ضميره الى المضاف في اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع عليه لمخصوص المواد وبارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين وضميره الى تركيب يشتمل على الاضافة الى هنا كلامه ( الا ان بين الاختصاصين ) اى الاختصاص المفهوم من تركيب لا اباله حيث لا اضافة فيه والاختصاص المفهوم من تركيب يكون اسم لافيه مضافا ( فتاونا ) يعنى فرقا ( فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى اتم بما يفهم من غيره ) اى من الاختصاص المفهوم من تركيب لا يكون اسم لافيه مضافا لان المضاف والمضاف اليه كشيء واحد لقيام المضاف اليه مقام والنون من المضاف ولذا يكتب المضاف من المضاف اليه التعريف او التخصيص فصارا احدهما جزء الاخر بخلاف لا اباله ولا غلامى له لان الثانى اجنبى من الاول والاختصاص انما يستفاد من اللام حتى لو لم يكن اللام لم يستفد فيكون الاختصاص في الاول ( ومن ثمة ) قد سبق تفسيره غير مرة ( اى ولاجل ان جواز مثل هذين التركيبين ) يعنى بانباء الالف وحذف النون ( انما هو بنشبهه ) اسم لا الذى هو ( غير المضاف ) اسم لا الذى هو ( لمضاف في معنى الاختصاص ) ( لم يحجز ) ( تركيب ) يكون فيه بعد اسم لاهذه حرف من حروف الجر من غير اللام ( ابافها ) ( اى في الدار ) ولا رقى عليها ولا غلامى بها ( لعدم الاختصاص ) في مثل هذا التركيب لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى في وعلى فانتفت المشاركة له في اصل المعنى فانتفاؤها يستلزم انتفاء الجوازم ( فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شئ ) اذا اضيف اليه ( انما هو بابوته ) اى يكون الاب اباله ( وهذا الاختصاص ) اى المفهوم من اضافة الاب الى شئ ( غير ثابت اللام بالنسبة الى الدار ) لان الاب من حيث انه اب لا يكون اب الدار فكيف يوجد الاختصاص بالنسبة اليها ( فلا يصح اضافته الى الدار ) واذا لم يصح اضافته اليها ( فكيف يشبه تركيب لا ابافها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار ) يعنى لا يصح اضافة الاب الى الدار حتى يشبه مثل لا ابافها به فثبت الالف كاقبت في تركيب يضاف الاب فيه اليها ( لمشاركته ) اى لمشاركة تركيب لا ابافها لتركيب يضاف فيه الاب اليها ( في اصل معناه ) ( وليس ) ( اى مثل هذين التركيبين ) ( بمضاف ) على

في الكلام فعل ولا يرضى  
بالفعل بينهما كيف يمكن له  
الارتضاء بذلك في شبه  
الفعل زما منه ان اصل  
اراد ذلك في صورة ما فيه  
شبه الفعل دون الفعل حتى  
يلزم الخفاة للقوم فان شبه  
الفعل حكمه حكم الفعل فلا  
يجوز انبات اسر فيه ليس  
فيه ومن غير انبات الفعلة  
زعمه اختصاص السكاكى  
باستقبح هل زيد معروف  
واقفاق غيره على عدم  
جواز ما قال الرضى اعلم ان  
للاستفهام حرفين احدهما  
مريف فيه وهو الهمزة  
فهو تدخل على الفعلية نحو  
اضرب زيد وعلى الاسمية  
الحالية من الفعل نحو ازيد  
خارج وعلى الاسمية التى  
خبر البتداء فيها فعلية ازيد  
خرج وانما تدخل فيه  
وهو هل التى اصلها ان  
يكون بمعنى قد اللازمة  
لفعل كايحجزى في قسم  
الحرف فهو تدخل على  
الفعلية وعلى الاسمية التى  
ليس خبر البتداء فيها فعلية  
نحو هل زيد قائم لمشابهة  
الاسمية واما الاسمية التى  
جزؤها الثانى فعلية فلا  
تدخل عليها الا على قمع نحو  
هل زيد خرج لان اذالم  
محمد فعلا سلب عنه فان كان  
احد جزئى الجملة التى  
تدخلها فعلا تذكرت  
العصبة القديمة فلا ترضى  
الا بان تماقته وكذا يقع  
دخولها على فعلية مع  
الفعل بينهما وبين الفعل  
باسم نحو هل زيد اضرب

ان تكون اللام الظاهرة لتأكيد اللام المقدرة بناء على ان هذه الاضافة بمعنى اللام لانه اما ان يبقى لا بلا خبر او تعمل هي في المعرفة وكلاهما غير جائز (حقيقة) كما انه ليس بمضاف ظاهرا (لفساد المعنى) (المراد) صفة المعنى (المفاد) بلا اضافة صفة بعد صفة صفة للمعنى (بهما) متعلق بقوله المراد والمفاد على سبيل التنازع اى هذين التركيبين (على تقدير الاضافة) متعلق بالفساد اى لانه يفسد المعنى المستفاد بلا اضافة من هذين التركيبين اذا كان اسم لافيه مضافا لما سياتى (وهو) اى المعنى المستفاد منهما بلا اضافة (نفي ثبوت جنس الاب) في الاول (او نفي ثبوت جنس الغلامين لمرجع) متعلق بالثبوت (الضمير المجرور) وصفه به احترازا عن الضمير المستكن في الظرف (بالاستقلال) متعلق بالثبوت وفسر الاستقلال بقوله (من غير احتياج الى تقدير خبر) سوى ما يتعلق به الظرف بخلاف ما اذا كان مضافا فانه يحتاج الى تقدير خبر فيكون المعنى ليس جنس الاب ثابتا لا يزيد ولا جنس الغلامين ثابتا له (وهذا المعنى) اى نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع ذلك الضمير (يفسد على تقدير الاضافة) اى على تقدير ان يضاف الاب او الغلامان الى الضمير بان تكون اللام زائدة (من وجهين اما والا) اى اما وجه فساد المعنى على تقدير الاضافة في الوجه الاول فصب قوله او لا على الظرفية (فلان معنى هذا التركيب) وفي بعض النسخ هذين التركيبين (على تقدير الاضافة لا اياه ولا غلاميه) لما عرفت ان اللام فيهما زائدة والزائد يجوز حذفه واذا حذف يضاف الاسم الى الضمير (وهذا التركيب) لا يتم الابتداء خبر (لكلمة لا فيحتاج الى تقدير الخبر فيكون محذوفا بلا قرينة بخلاف ما اذا كان غير مضاف لانه لا يحتاج الى تقديره لان قوله له يكون خبرا فيتم الكلام بدون التقدير (اى لا اياه موجود ولا غلاميه موجودان) فلي هذا تكون لاعامة في المعرفة وذا غير جائز (واما نانيا) اى اما فساد المعنى على تقدير الاضافة في الوجه الثاني (فلان المراد) من هذين التركيبين عند عدم الاضافة (نفي ثبوت جنس الاب او) نفي ثبوت جنس (الغلامين له) اى لمرجع الضمير لما عرفت ان هذا المعنى لا يحصل الا اذا كان الاسم غير مضاف والجار والمجرور خبرا لهما (لا) ان المراد (نفي الوجود عن) ثبوت (ابيه المعلوم او) فيه عن (غلاميه المعلومين) لما عرفت ايضا انه اذا كان اللام زائدا يجوز حذفه واذا حذف يضاف الاسم الى الضمير فيحتاج الى تقدير الخبر الذي هو موجود فيتعرف الاسم بالاضافة فيلزم نفي الوجود عن الاب المعلوم والغلامين المعلومين وهذا المعنى لا يناسب وضعه لانها لنفي الجنس ويخالف القاعدة المذكورة وهي اذا كان اسم لا معرفة وجب الرفع والتكرير (خلافا لسيبويه) قد سبق نصب قوله خلافا (والخليل) ابن احمد استاد سيويه (وجهور التحاة) هذا من قبيل عطف العام على الخاص اهتماما بشأن المعطوف عليه واشارته الى انه لكانه في هذا الفن صار كأنه ليس منهم (واما خص) المصنف (سيويه بهذا الخلاف) الباء داخلة على المقصور مثل قولك تحضك بالعبادة لانها مختصة لله تعالى مع ان غيره مخالف

على فعلية مقدرة فعلها ففسرها  
بفضل ظاهر انحو مل زيدا  
ضربته والنصب ههنا  
احسن التبيين هذا كلامه  
وبه تبين فساد قوله فيما  
ذكرناه وما ذكره رد لما  
ذكره الرضى الى آخره نعم  
كلام الرضى صريح في عدم  
شمول هذا الحكم لول  
الاستفهام وهو الظاهر وبه  
صرح المص كما عرفت فيما  
نقلناه من قوله وانما قال بعد  
حرف الاستفهام فيها على  
ان ذلك لا يكون مع اسماء  
الاستفهام وهل وجه  
التنبيه على خروج اسماء  
الاستفهام ظاهرا وما على  
خروج هل فهو انها او  
اريد ادخالها لتلبد بعد  
حرف الاستفهام على صورة  
التنبيه وانما لم يقل همزة  
الاستفهام لان حرف  
الاستفهام اخصر واشهر  
ولا يترحم عدم تعيينه  
لاشتراكها فيها وبين كلمة  
هل لان احتمال ارادة  
هل من اطلاق حرف  
الاستفهام بلا قرينة ممنوع  
لما عرفت من اذا حذما  
عريق والثاني دخل  
فاطلاق الحرف ينصرف  
الى الاول مع انه لا حاجة الى  
ذلك الاعتبار لا اشير اليه  
من كون معنى اضافة حرف  
الاستفهام على العهد دون  
الجنس لا يقال قد ثبت  
جواز دخول هل ايضا  
فليكن هذان جملة ما يختار  
النصب منه لان الكلام فيما  
يترجم النصب على الرفع  
والعلة لذلك في الاستفهام

ايضا (لانه العمدة) والمفتدى (فيما بينهم) فخلافه خلافهم فذكره يفتى عن ذكرهم لانهم تبع وكثيرا ما يكتفى بذكر الاصل عن ذكر التبع (اولا ان المقصود) من قول المصنف (بيان الخلاف) فيانه يحصل بذكر واحد من جملتهم لاسيما ان يذكر من كان عمدة فيما بينهم (لاثنين المخالفين) لان ذكر جملة المخالفين باسمهم متعسر فاكثفى بذكر من يعتمد بقوله (فذهب سيديوه والخليل وجمهور النحاة ان) اسم لاهذه في (مثل هذا التركيب مضاف) الى الضمير المجرور (حقيقة) نصب على التمييز (باعتبار المعنى) متعلق بالمضاف فبكون المعنى نفي الوجود عن ابيه المعلوم وغلاميه المعلومين فتح يكون اسم لامرقة ولا يجب الرفع ولا التكرير لشبهة التكرير بصورة الفصل باللام (واقحام اللام) عطف على اعتبار المعنى والاقحام الادخال يقال اقحم فرسه النهر اى ادخله (بين المضاف والمضاف اليه تأكيذا) علة للاقحام (لللام المقدرة) لان الاضافة ههنا بمعنى اللام للمسيحي ان المضاف اليه اذالم يكن من جنس المضاف ولا ظرفه يكون بمعنى اللام وقضاء من حق لا ان لا تدخل الاعلى المنكر بسبب اللام التى هي علامة في الضمير لان المضاف يصير بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف في الظاهر وان كان في الحقيقة مضافا فتدخل لا حيثن على المنكر بحسب الظاهر (وحكم المصنف بفساده للمعرفة) وفي الرضى ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيديوه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فليل اللام لانظهير بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه اللام الظاهرة تأكيذا لتلك اللام المقدرة كتيم الثاني في قوله ياتيم تيم عدى وكان الفصل بينهما كلا فصل فليل لهم ما الذى حملهم في هذه الاضافة على الفصل بينهما باللام المقحمة توكيذا دون سائر الاضافات المقدرة باللام واجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المرفى بلامن غير تكرير لا تخفيفا وحق المعارف المنفية بالالرفع مع تكرير لا تفصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لانه انتهى (ويحذف) (اسم لا) هذه اذا وجدت قرينة لفظية او معنوية قياسا على حذف المبتدأ (حذف كثيرا) يشير الى ان نصب قوله كثيرا على المصدرية ويجوز ان ينصب على الظرفية اى زمانا كثيرا لان الكثرة من صفة لاجيان (فى مثل لا عليك) اى فى تركيب ذكر فيه الخبر (اى لا بأس) عليك لمن له خوف فتحذف الاسم بالقرينة الحالية (و) لكن (لا يحذف) الاسم (الامع وجود الخبر) لفظا كما لا يحذف الخبر الامع وجود الاسم لفظا (لئلا يكون) الحذف (اجحافا) بكسر الهمزة والجمع المتقدمة وبعدها حاء مهملة وهو الاذهاب والتقيص ومنه اجحفته اذبهته كذا فى الصحاح اى ائلا يكون الحذف سببا للالغاء لانه اذا حذف الاسم كثيرا ويحذف الخبر ايضا كثيرا اتبقى لا بالعاملة بدون المعمول وهو عين اجحاف فيجب ذكر احدهما عند حذف الاخر اسما كان او خبرا ليكون المذكور قرينة المحذوف (وقولهم) اى قول العرب (لا كزيد) اورده ايدانا بانه يحتمل ان يكون من قيل حذف الاسم وهو مناسب للمقام او حذف الخبر لجواز حذفه

(ايضا)

ما هو العلة فى النفي من انه فى الحقيقة مضمون الفعل فالأو لفظا او تقدير المابنى مضمونه اولا وفى كلمة هل اسروراء ذلك مورد فخرج مخرج مما نحن فيه (قوله) وفى ما قبل الاسر قبل قد تباعد فى التكاف اولا فى التقدير وثانيا فى التفسير حيث قدر الموصول مع بعض الصلة وحذف المضاف مع ابقاء المضاف اليه على امرابه وهو قليل وهو فرس كلمة ما مقدرة بموضع وقوع الاسم المذكور فى الاسر وانتهى ولا حاجة الى الاول اذ يصح ان يراد ويختار النصب فى وقت الاسر لان حذف الزمان عن المصدر كثير ولا الى الدنى لانه يصح تفسير ما باسم اى يختار النصب فى اسم قبل الاسر وانت خير بان الاثنى بالقبول ما فصله الشارح قدس سره لما فيه من اجزاء الكلام حسب ما يقتضيه السباق والحقاق كيف ولا حاصل لقولنا ويختار النصب فى وقت الاسر وليس الكلام فى مطلق الاسم (قوله) اى مواضع وقوع الفعل فيها اكثر يفتى ان اضافة المواقع الى الفعل باعتبار ان لها من بدا اختصاص بالفعل لانها مخصوصة به يدل عليه اختيار النصب هكذا (قوله) وقد خوف ايس الفسر قيل اى قد خوف ليه حال الرض وانما قال

ايضا (ان جعلنا الكاف اسما) بمعنى المثل لان الكاف من الحروف التي تستعمل اسما وحرفا  
 (جازان يكون كريد اسما) يعني جازان يكون الكاف وحده منصوبا محلا على انه اسم لا (و) ان  
 يكون (الخبر) اى خبر لا (محذوف اى لأمثله) اى لا مثل زيد (موجود) فحذف الخبر  
 بقرينة لا التي لنفى الجنس لان النفي يقتضى نفيا او قرينة حالية (وجاز) ايضا (ان يكون)  
 قولهم لا كريد (خبرا) لها فحينئذ يكون الاسم محذوفا بقرينة حالية (اى لا احد مثل  
 زيد) وهذا هو المناسب للمقام فالانسب ان يكون مقدما على التوجيه الاول الا انه اخره  
 ليكون قريبا بما يكون الكاف فيه حرفا لان فيه حذف الاسم لا غير لان الحرف لا يكون  
 مستدالا به حتى يكون الخبر محذوفا (وان جعلناه) اى الكاف في ذلك المثال (حرفا) عملا  
 بالظاهر المتبادر (فلاسم) اى اسم لا (محذوف) لان الحرف مع متعلقه يجوز ان يكون مسندا  
 ولا يجوز ان يكون مسندا اليه وان كان مع متعلقه (اى لا احد كريد) اى لا احد كاذن كريد  
 (خبر ما ولا) اوردها في آخر الملحقات لمشايتها مع لا غير متصرف وهو ليس للاختلاف  
 في كونهما عاملتين بخلاف سائر الملحقات (المشبهتين) وصفهما بالبيان ونجه عملها لان  
 سبب عملها عند من يقول به ليس الا المشابهة (في النفي) متعلق بالمشابهة (والدخول على  
 الجملة الاسمية) قد سبق تحقيقه في آخر المرفوعات (بليس) متعلق بالمشابهة والباء داخلة  
 على المشبه به (هو) فصل او مبتدأ (المسند) اى الاسم حقيقة او حكما الذي اسند الى اسمها  
 (بمدد دخولها) (اى دخول ما ولا) يعني بمدد دخول واحد منهما (وهي) (اى خبرية  
 خبر ما ولا لهما) متعلق بالخبرية والضمير المجرور راجع اليهما اى كون الخبر خبرا لما  
 ولا قدر المضاف ليصح ارجاع الضمير المؤنث الى الخبر ولك ان تقول اى كونهما عاملتين  
 عمل ليس ليم الاسم والخبر فلا يحتاج الى قوله (وكذا اسمية اسمهما) اى اسم ما ولا  
 (لها) والتأنيث باعتبار الخبر اولان التأنيث امرهين في عبارات المصنفين وانما خص  
 بالذكر لكون عملهما فيه ظاهرا وهو ظاهر (لغة حجازية) (وخص) المصنف (الخبرية  
 بالذكر) الباء داخلة على المقصور مع ان ما ولا عاملان ايضا في الاسم (لان اعمالهما) في الاسم  
 والخبر (وجعل) عطف تفسير لقوله اعمالهما (اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما) فيه  
 ترتيب اللف والنشر اى جعل الاسم اسما لهما والخبر خبر لهما (انما يظهر) من الظهور  
 (باعتبار الخبر) لان الخبر منصوب بهما لفظا وتقديرا غالبا فيظهر عملها وكونهما عاملتين  
 فيه واما الاسم فمرفوع كما كان مرفوعا قبل دخولهما فلا يظهر اثر عملهما فيه لانه لا يعلم  
 انه مرفوع بهما ولا اذا جعل الخبر منصوبا بهما يعلم ان الاسم ايضا مرفوع بهما لان الحرف  
 لا يعلم في جزاء الجملة فقط بل يعمل في جزئها (فجعل الخبر خبر لهما انما هو في لغة اهل  
 الحجاز) ومذهب البصريين (واما بنو تميم) وهو مذهب الكوفيين (فحيث لا يذهبون الى  
 اعمالهما) لعدم اختصاصهما بقبيل واحد ولان مشابهتهما ضيقة لكونهما مشابهين لفعل غير  
 متصرف ولان المقصود من وضعهما مجرد النفي لا العمل فحينئذ (لا يحملون الخبر)

عند خوف البس دون  
 البس لان الرفع لا يستلزم  
 بل خوف البس لانه يمكن  
 رفع البس بقرينة لكن  
 التصبر راجح لانه في نفي  
 من تكلف قرينة واعلم ان  
 خوف البس بالصفة العليا  
 اذا كان المنصوب نكرة  
 ويكون المفسر متعلق  
 يحتمل جملة خبرا اذا رفع  
 المنصوب فلا يتحقق خوف  
 البس في المنصوب المعرفة  
 ولا فيما اذا لم يكن للمفسر  
 متعلق فلو قيل الشيء  
 خلقناه بقدر يتبدل كل  
 باللام الاستغرافية فلا  
 التباس وكذا لو قيل كل شيء  
 خلقناه ثم اعلم ان من مواضع  
 اختيار النصب ما اضطررته  
 من القوة الى الفعل وارجو  
 ان قد يكون فيضانه وهو  
 فيما اذا التبس المقصود  
 بالافادة بغيره في صورة  
 الرفع نحو زيد ضربت  
 غلامه فان المقصود بالافادة  
 اهانة زيد فاذا قيل زيد  
 ضربت غلامه يكون  
 ظاهرا في تهديفة ضرب  
 غلامه وربما لا يلتفت  
 النفس الى اهانتة اللازمة  
 واعلم ان قوله اعلم ان ثم اعلم  
 من الاغلاط لان المذكور  
 مجرد المثال وقد اخذ على  
 سبيل الطائفة فحكم بان  
 الاسم اذا وقع معرفة مثل  
 الشيء خلقناه بقدر اولم  
 يكن للمفسر متعلق مثل  
 كل شيء خلقناه لا يتحقق  
 فيه الالتباس ولم يدuran  
 المعرف باللام الهداهي  
 قد يوصف بالجملة وان



اى ما هو الخبر عند اهل الحجاز ومذهب البصريين ( خبر الهماء ولا الاسم ) اى ولا  
يحملون ما هو الاسم عندهم ( اسم الهماء ) بان يعملا فيهما الرفع والنصب كما كان عند اهل  
الحجاز ( بل هما ) اى ما يقال لهما اسم وخبر عند اهل الحجاز ( مبتدأ وخبر ) عند بنى  
تيم من غير ان يعملا فيهما بل المقصود منهما نفي مضمون الجملة لا غير بناء ( على ما كانا )  
اى الاسم والخبر ( عليه قبل دخولهما عليهما ) لانهما كانا قبل دخولهما عليهما مرفوعين  
بالابتدائية وبعد الدخول ايضا يكونان مرفوعين بهما فلا يتغير العمل بدخولهما وما يتغير  
بدخولهما ليس الا حكمهما من الايجاب الى السلب ولما بين ان ما ولا تعملان فى الاسم والخبر  
رفعا ونصبا لمشابهتهما بليس وعملهما ليس الا عند اهل الحجاز والبصريين واما عند بنى  
تيم والكوفيين فلا يعملان وان شابهها ليس اراد الشارح بيان ما هو الراجع والخبر  
من المذهبيين فقال ( ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل ) اى هي التي انزل عليها  
القرآن ( قال الله تعالى ما هذا بشر ) وما فيه هي المشابهة بليس وهذا في محل الرفع اسمها  
وبشرا منصوب لفظا وخبرها ولما عملت هي بشرا عملت ايضا في هذا لانها سواء في عمل  
الرفع والنصب عنها من يجوز عملها ( وما هن امهاتهم ) جمع ام وهي الوالدة والجمع امهات  
واصل الام امهات حذفت الهاء والتاء حذف غير قياسى فبقى ام ولذا جمع على امهات والنص  
شاهد له وقيل الامهات للناس والامات للبهائم كذا في الصحاح وهذا صريح في كون ما عاملة  
رفعا ونصبا واما لافقيسة على ما لكونها مشريكين في المشابهة بليس ولما بين كون ما ولا عاملتين  
وما هو سبب لعملها وما هو المختار فيه اراد ان يبين ما يبطل عملهما وهو ثلاثة اشياء فقال  
( واذا زيدت ) لفظة ( ان ) بكسر الهمزة وسكون النون المراد بهما النافية لا الشرطية لان  
لها صدر الكلام ( مع ما ) اى بعدما يلا فصل لان مع محيى بمعنى بعد كقوله تعالى ان مع العسر  
اى بعد العسر لانه لا يكون مع العسر يسرا وانما يكون بعده ( نحو ما ان زيد قائم قبل انما خست )  
لفظة ( ما بالذكر ) ممتازا بها عن لا ( لانها ) اى لان كلمة اما ( لا تزاد مع لا ) اى بعدما ( في )  
استعمالهم وهي ( اى كلمة ان بعدما ) زائدة عند البصريين ( لتأ كيد النفي لان ان وضعت  
لنفي كقوله تعالى \* ان عندكم من سلطان اى ما عندكم وقوله تعالى \* ان اتم الا بشر \* اى  
ما اتم وما وضع للنفي اذا جىء بعد حرف النفي يكون للتأ كيد والا يكون لنفوا وذا غير جائز  
( ونافية مؤكدة ) من غير ان تكون زائدة ( عند الكوفيين ) ولعلمهم بقولون هي نافية زيدت  
لتأ كيد النفي والا فالتنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب ويرد عليهم ايضا بانه لا يجوز الجمع  
بين حرفين متفي المعنى الامفصولا بينهما كافي قولك ان زيد قائم كذا في الرضى ( او انتقض  
النفي ) الذي يكون علة وسببا لعملهما ( بالا ) بنو سطر كلمة الا بين الاسم والخبر ( نحو ما زيد  
القائم ) ولا رجل الا حاضر ( او تقدم الخبر ) ( على الاسم ) اى نفس الخبر ظرفا كان او  
غيره الا ابن عصفور فانه يجوز العمل بتقديم الخبر الظرف نحو قوله تعالى \* فامنكم من  
احد عنه حاجزين \* واجيب بان المعنى فاما احدهم فاجاز اعنه فالجمع لمعوم التكرار بوقوعها

الثاني قوى البس لظهور  
استواء المئين الخبر  
والصفة في الاستفادة  
من اللفظ اعلم ان الرضى  
زعم المص فخطا في هذا  
المثال وانى بمثال آخر قائلا  
اذا اردت مثلا ان تخبر  
ان كل واحد من مماليكى  
اشترت بمشرين دينار او  
اى لم تملك احدا منهم الا  
بشرا ثم بهذا الثمن فقلت  
كل واحد من مماليكى  
اشترت بمشرين بنصب كل  
فهو نص في المعنى المقصود  
لان التقدير اشترت كل  
واحد من مماليكى بمشرين  
واما ان رفعت كل فيحمل  
ان يكون اشترت خبرا له  
وقولك بمشرين متعلقا به  
اى كل واحد منهم مشتري  
بمشرين وهو المعنى  
المقصود ويحمل ان يكون  
اشترت صفة لكل واحد  
وقولك بمشرين هو الخبر  
اى كل من اشترته من  
المماليك فهو بمشرين  
فرقه اذن طرق لاحتمال  
الثاني الذي هو غير مقصود  
ومخالف للوجه الاول اذ  
ربما يكون على الوجه الثاني  
منهم من اشتراك غيرك  
بمشرين او باقل منها او  
بأكثر وربما يكون ايضا  
لك منهم جماعة بالية  
والوراة او غير ذلك وكل  
هذا خلاف مقصودك  
فالنصب اذن اولى لكونه  
لصاق المعنى المقصود والرفع  
يحمل له ولغيره والمثال  
الذى اوردته المس من  
الكتاب العزيز اى قوله

في سياق النفي (نحو ما قائم زيد) ولا حاضر رجل (بطل العمل) جواب اذا زيدت (اي عمل) لفظة (ما) في الاسم والخبر (اذا كان مع) كل (واحد من هذه الامور الثلاثة) التي هي زيادة ان بعدها وتوسط الابين الاسم والخبر وتقدم الخبر على الاسم واذا بطل العمل وجب رفع الاسم والخبر بالابتداء لان الاسم لا يخلو عن عامل مادام مركبا تركيبا اسناديا وكذا يبطل عمل لامع كل واحد من الامرين الاخيرين لما عرفت ان ان لا تزداد بعدها ولم يذكرها الشارح اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع (اما) بطلان عمل ما (اذا زيدت) ان بعدها (فلان) لفظ (ما عامل ضعيف) لكونه حرفا غير اصيل في العمل الا انه (عمل لشبهه) بفعل غير منصرف وهو (ايس) والمشابهة اذا ضعفت لم توجب العمل كغيره انصرف مع انه مشابه بفعل منصرف لكون المشابهة فيه ضعيفة (فلما فصل بينهما وبين معمولها) اي ولما وقع الفصل بينهما وبين ما عملت هي فيه باجنبي وهو ان كان فيها معنى النفي (لم تعمل) لكون الولى شرطافيهما ولكراهة ابراز ان النافية مع معرض العامل (واما) بطلان عملها (اذا انتقض النفي) هو علة وسبب لعمله لما عرفت (توسط كلمة) (الا) بين الاسم والخبر (فلان عملها) في اسمها وخبرها (لمعنى النفي فلما انتقض) ذلك النفي بتوسط الابينهما (بطل العمل) اي عمل ما ولا في الاسم والخبر لان انتفاء العلة يوجب انتفاء الحكم واذا بطل العمل وجب الرفع فيهما بالابتداء لما قلنا من انه اذا انتفى عمل العامل اللفظي في التركيب الاسنادي يظهر العامل المعنوي لكونه منسوخا به (واما) بطلان العمل اذا تقدم الخبر (على الاسم فيهما) (فلتغير التركيب) الذي هو شرط في عملها خطا لرتبة الفرع عن رتبة الاصل واشعارا لفرعيتها (مع ضعفها في العمل) لما عرفت غير مرة واذا بطل العمل وجب الرفع اما بان الصفة مبتدأ والاسم بعدها فاعلها ساد مسددا للخبر واما بان الاسم مبتدأ والصفة خبر مقدم لانه حينئذ يكون من قبيل فان طابقت مفردا جازا لامران قد سبق تحقيق هذه المسئلة في بحث المرفوعات ومن ارادها فليرجع اليها (واذا عطف عليه) (اي على خبرها) اي اذا وقع عطف شيء على خبر ماسواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة وعلى خبر لا ايضا لكن لا يكون خبرها الا منصوبا لان الباء لا تزداد فيه (بموجب) (بكسر الجيم) من اوجب لان العاطف يوجب الحكم في المعطوف بقبض نفي المعطوف، عليه فيكون المعطوف موجبا بالفتح وقد نبه المصنف بقوله بموجب انه من قبيل عطف المفرد على المفرد وقال عبد القاهر المعطوف خبر مبتدأ محذوف مثل ما زيد قائما لكن قاعد اي لكن هو قاعد فعلى هذا يكون من قبيل عطف الجملة على الجملة (اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي) اي بعاطف يفيد ايجاب الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف لكن بعينه بل بعضده (وهو) اي العاطف الذي يفيد الايجاب انسان (بل ولكن) لانها وضعتا للاثبات بعد النفي يعني يفيد أن ايجاب الحكم في المعطوف بعد ان يكون المعطوف عليه منفي (نحو ما زيد مقما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد) لان بل افاد ايجاب

تعالى كل شيء خلقناه بقدر لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثالا سواء جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصح اذن لتثليل وذلك لان مراده تعالى بكل شيء مخلوق نصبت كل اورفته وسواء جعلت خلقناه صفة او خبرا عنه وذلك او قوله خلقنا كل شيء بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء لانه تعالى ما يحتاج جميع الممكنات غير التناهية ويقع على كل واحد منها اسم شيء فكل شيء في هذه الآية ليس كافي بقوله تعالى والله على كل شيء قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير معناه قال فاذا اقرر هذا قلنا ان معنى كل شيء خلقناه بقدر برفع كل على ان خلقناه هو الخبر لكل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شيء مخلوق كائن قدر والعينان واحد اذ لفظ كل شيء في الآية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول اهم منه مع التقدير الثاني كما كان في مثالا وليس كذلك فانه اذا جعل خلقناه صفة كان المعنى كل مخلوق متصف بانه مخلوقنا كائن بقدر وهذا لا يمنع نظرا الى معناه المعنى ان يكون هناك مخلوقات غير متصفة بتلك الصفة فلا يندرج تحت الحكم واما اذا جعلناه خبرا او نصبتا كل شيء فلا مجال لهذا الاحتمال نظرا الى

المسافرة لزيدو اسكن القعود لعمر و (فالرفع) (اي فحكم المعطوف الرفع) قدر المبتدأ  
 بقرينة الفاء لان الجملة الاسمية الجزائية تصدر بالفاء وقوله (لا غير) ايدان بان الرفع  
 مخصوص بالمعطوف لحملة على المحل لان الخبر اذا عرف باللام فيدل على خصوص يعني لا يكون  
 منصوبا عطف على اللفظ (لكونهما) اي لكون بل ولكن بمنزلة الاستثنائية (في نقض  
 النفي) يعني كان ما ولا لاتعملان فيما بعد الا لانتقاض النفي الذي هو علة لعملهما بالا كذلك  
 لاتعملان فيما بعد هذين العاطفين لانتقاض ذلك النفي ايضا بهما لان استفاء علة الحكم يستلزم  
 انتفاء الحكم ولما فرغ من بيان المنصوبات اصولا وفروعا شرع في بيان ما هو شبه بها فقال  
 (المجرورات هو) تبيين شرحه بما بين في بحث المرفوعات ومن اراد فليرجع اليه (ما شتمل)  
 (اي اسم) لان البحث فيه (اشتمل) سواء كان ذلك الاشتمال لفظا او تقدير او محلا وانما فسر  
 لفظه ما بالاسم (لتخرج) من الخروج (الحروف الاواخر) جمع آخر صفة الحروف  
 (التي هي محال الاعراب) صفة بعد صفة لها وصفها بها ليخرج مثل عصا ورحى لان الحرف  
 الاخر فيه ما الصاد والحاء وهما ليسا بمحل للاعراب اذ لو كانا محلا لما صار الاعراب فيهما  
 تقدير يا وتلك الحروف مثل الدال في زيد والراء في عمرو (فانه) يقال الدال في زيد مرفوع  
 او منصوب او مجرور لغة ولكن (لا يطلق عليها) اي على تلك الحروف (المرفوعات والمنصوبات  
 والمجرورات اصطلاحا) بل انما يطلق احده هذه الانواع الثلاثة اصطلاحا على نفس الامر  
 (لانها) اي لان هذه الانواع الثلاثة (اقسام الاسم) يعني اوصافه لان الاسم يكون متصفا بها  
 وما في الاواخر حروف وليست باسماء فلا يليق ان يتصف باوصاف الاسم (على علم المضاف  
 اليه) (اي على علامة المضاف اليه) فيه اشارة الى ان المراد بالعلم ههنا معناه اللغوي وهو  
 العلامة (من حيث هو مضاف اليه يعني) ان الجر لا يكون علامة لذات المضاف بل لوصفة يعني  
 لكونه متصفا بكونه مضافا اليه بالفعل وهو اي علم المضاف اليه (الجر) اراد بالجر الكسرة  
 لا ما يقوم مقامها الا للمعنى المصدرى وهو ثلاثة ولذا قال الشارح (سواء كان) الجر (بالكسرة)  
 نحو غلام زيد (او الفتحة) نحو غلام احمد (او الياء) كما في التثنية والجمع المذكر السالم والاسماء  
 الستة المذكورة في اول الكتاب (لفظا او تقدير) فبضرب الاثنين في الثلاثة تصير الاقسام  
 ستة يعني ان الجر اللفظي والتقديرى في الاقسام الثلاثة وقد سبقتمثلة الجر اللفظي واما امثلة  
 الجر التقديرى فثل غلام نبي وحلي وابي العباس ولم يذكر الجر المحلى لانه لا يكون بالفتحة  
 ولا بالياء وانما يكون بالكسرة المحلية فقط نحو مررت بهذا اوهذين متني (وانما قلنا)  
 في تفسير قوله علم المضاف اليه (من حيث هو مضاف اليه) فقيدها بقيد الحيثية (لان الجر)  
 مطلقا سواء كان بالكسرة او بالفتحة او بالياء لفظا او تقدير (ليس علامة لذات المضاف  
 اليه) كذات زيد مثلا لان الاعراب مطلقا لا يكون علامة للما وجد فيه معنى من المعاني  
 المقترضة له وذلك لا يكون الا من حيث انه متصف بالفاعلية او المفعولية او الاضافة  
 فيكون الاعراب لبيان وصفه لاذاته (بل لحيث كونه مضافا اليه) لما قلنا (والمضاف اليه)

المعنى المفهوم من الكلام  
 فقد اختلف المعنيان قطعا  
 ولا يجده نفعان كل مخلوق  
 منتصف بتلك الصفة  
 في الواقع لانه انما يفهم من  
 خارج الكلام ولا شك ان  
 المقصود ذلك المعنى الذي  
 لاحتمال فيه فالتال مطابق  
 بلا ارتياب والحبب  
 من الرضى انهم يتفطن  
 لذلك من قول المص اذا  
 وفعت يجوز ان يكون خبرا  
 فيفيد المعنى المقصود وصفة  
 فيفيد غير المقصود ولان  
 المقدر مع كل شئ مخلوق  
 لنا بقدره واذا نصبت فيفيد  
 العموم في المخلوقات وهو  
 المعنى المقصود فانه صريح  
 في اعتبار العموم وعدمه  
 نظر الى المخلوقات وبذلك  
 التفصيل سقط ما قيل على  
 قول الشارح لئلا يسره  
 فان المقصود الحكم على كل  
 شئ بانه مخلوق الخ من ان  
 تبين هذا المعنى المقصود انما  
 هو بقرينة قراءة النص  
 ولا حاجة في نفي كون  
 المقصود صفة الى  
 الاستدلال بانه يستدعي  
 فسادا لان المدعى ان  
 في المقام مقام قصد الاخبار  
 بالجملة التي بعد الاسم  
 النصب اولي اذا كان مع  
 الرفع بالنصب بالصفة لان  
 الصفة غير مقصود سواء  
 كان التقييد بالوصف معنى  
 صحيحا اولي على انه على ما  
 ذكره يلزم ان لا يكون  
 النصب في الآية مختارا عند  
 المعتزلي مع ان الفريقين  
 متفقان في ذلك فانه لا

اي هذا الاسم ( وان كان ) ان لا وصل وقد سبق اعراضها مرارا ( مختصا بما عرف به )  
اي بالمضاف اليه الذي عرفه المصنف به وهو التعريف الاتي بقوله والمضاف اليه كل اسم الخ  
( لكن المشتمل على علامة اعم منه ) اي من المضاف اليه الذي عرفه المصنف ( وما هو  
مشبه به ) اي اعم من شيء يشبه المضاف اليه في كونه مجرورا وان لم يطلق عليه المضاف  
اليه قبل لجواز ان توجد علامة الشيء بدون ذلك الشيء ( فيدخل في تعريف المجرور )  
وهو قوله ما شتمل على علم المضاف اليه ما كان مجرورا بالحرف الزائد سواء كانت زيادته  
سماعا ( مثل ) قولك ( بحسبك درهم وكفي بالله ) الاصل فيه حسبك درهم وكفي بالله مرفوع  
بالابتداء والفاعلية ثم زيد الباء لتأكيد معنى الكفاية فيهما او قياسا مثل ما جاءني من احد  
وما زيد بقائم او ليس زيد بقائم ( وكذا ) اي كاي دخل في التعريف ما كان مجرورا بالحرف الزائد  
يدخل فيه ايضا ( المضاف اليه بالازافة اللفظية ) لان المضاف اليه فيها في الاصل اما منصوب او  
مرفوع واذا كان مجرورا فجزء ليس بمقصود لان المعنى على الاضافة فجرء كلا جزو في الرضى  
وعمل الجزء هنا المشابهة المضاف اليه الحقيقى تجرده عن التووين والنون لاجل الاضافة فما  
يشمل العلامة اربعة المضاف اليه بالازافة الحقيقية والمضاف اليه بالازافة اللفظية والمجرور  
بالحرف الاصلى والمجرور بالحرف الزائد والمضاف اليه منها اثنان الاول والثالث ( وان لم  
يكن ) اي ما دخل في تعريف المجرور من الثانى والرابع ( داخلا في تعريفه ) المضاف اليه  
( والمضاف اليه ) اظهر في مقام الاضمار ولم يقل وهو كل اسم اما اشارة الى ان الثانى غير  
الاول اذ كان المقصود من الاول العموم ومن الثانى الخصوص واما لان مقام التعريف يقتضى  
زيادة تبين المرفوع اذا كان الثانى عين الاول على القاعدة المشهورة من ان المرفوع اذا اعيد  
مرفعا يكون الثانى عن الاول لاسيما المصنف خالف الجمهور في تعريف المضاف اليه  
لان المجرور بالحرف الاصلى لا يسمى مضافا اليه عندهم والمصنف سماه ايضا مضافا اليه  
فالمضاف اليه عنده نوعان المضاف اليه بالازافة الحقة والمجرور بالحرف الاصلى ( وهو )  
اي المضاف اليه ( ههنا ) اي في هذا التعريف ( غير ما ) اي غير المضاف اليه الذى ( هو  
المصطلح المشهور بينهم ) وهو كل اسم اضيف اليه اسم آخر بواسطة حرف الجر تقديرا  
مرادا وقيل المضاف اليه عندهم ما نسب اليه بالجار المقدر المؤثر فالاقسام الثلاثة لا تكون  
مضافا اليها عندهم ( وذهب ) المص ( في ذلك ) اي في مخالفة الجمهور او في اطلاق المضاف  
اليه على ما اطلقوه وغيره ( الى مذهب سيبويه ) لما عرفت ان المختار عنده مذهب سيبويه  
( حيث اطلق ) سيبويه ( المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ) والمراد بحرف  
الجر غير الزائد لان لا يكون مضافا اليه عنده ايضا وانما اطلقه عليه لان الجر علم الاضافة  
والمجرور به مجرور اصلا وحالا واما المجرور بالزائد فليس بمجرور اصلا بل ليس جره  
الا بحسب الصورة ( ايضا ) اي كما اطلق المضاف اليه عن المنسوب اليه بحرف الجر  
تقديرا ( كل اسم ) ( حقيقة ) كزيد في غلام زيد ومررت بزيد ( او حكما ليشمل )

مستدل بلزوم فساد المعنى  
بل باحتمال اللفظ معنى لم  
يقصد بذلك اللفظ سواء  
كان هذا المعنى فاسدا  
في نفس الامر او لا  
والتعرض لذلك الايهام  
لمزيد ايضاح المغايرة بين  
المضين ولا يلزم من ذلك  
عدم كون النصب في الآية  
مختارا عند المغزى فان  
مفاده ان الله سبحانه وتعالى  
خلق كل شيء بقدره وهذا  
لا يتناقض ما ذهب اليه من  
كون البعد خالفا لافعاله على  
ان اختيارهم لذلك انما هو  
لثبوت القراءة على ذلك  
ولولا كان الرفع عندهم  
ارجع لما فيه من التأييد  
لذهبهم ( قوله ) والا لا  
يصح العطف على الصغرى  
لعدم الضمير اعلم ان هذا  
مثال اورده سيبويه  
واعترض عليه بأنه لا يجوز  
فيه العطف على الصغرى  
وهي الفعلية لانها خبر  
المبتدأ والمطوف في حكم  
المطوف عليه فيما يجب  
ويتمتع عليه والواجب  
في الجملة التي هي خبر المبتدأ  
رجوع ضمير الى المبتدأ  
وليس في عمرو وكلته ضمير  
راجع الى زيد ببارده  
اخرى وهي انه يجب  
في المطوف جواز قيامه  
مقام المطوف عليه ولو  
قلت زيد كلمت عمرا لم يجز  
وبعبارة اخرى لا يخفى  
وهي انه لا يجوز عطف جملة  
لا عمل لها على جملة لا عمل  
واجاب السبكي عن جميع  
المبارزة بان فرض سيبويه

قوله كل اسم (الجملة) جمع جملة (التي يضاف اليها) اسما الزمان فعلية كانت (نحو يوم ينفع  
 الصادقين صدقهم) ويوم يقوم زيد ويوم قدم عمرو واسمية نحو اذا خلفه عبد الملك  
 (فانها) اى تلك الجملة (في حكم المصادر) لان الجملة من حيث هي جملة لا تكون مضافا اليها  
 فيكون المضاف اليه مصدرها فتكون في حكم الاسم لكونها مأولة به اى يوم ينفع الصادقين  
 ويوم قدم عمرو واذا خلافة عبد الملك (نسب) مبنى للمفعول (اليه اى الاسم شئ)  
 وانما قال شئ ليعلم الاسم والفعل ولذا قال الش (اسما كان) الشئ المنسوب الى ذلك  
 الاسم (نحو غلام) في غلام (زيداو) كان (فعلا نحو مررت) في مررت (زيد)  
 او اسما ايضا نحو انا مار بزيد (بواسطة حرف الجر) احتراز عما نسب اليه شئ لا بواسطة  
 كنسبة الفعل الى الفاعل والمفعول (لفظا وتقديرا) (اي ملفوظا كان ذلك الحرف)  
 اى الحرف الذى صار واسطة وفيه اشارة الى ان انتصاب لفظا وتقديرا على النهما خبران  
 لكان المقدر لان حذفه مع اسمه كثير شائع وتقديرهم في مثل هذا المعطف لفظ كان  
 قرينة دالة عليه او الى ان لفظا وتقديرا مصدر ان بمعنى المفعول (كافى) ماذا كان  
 المنسوب فعلا (مثل مررت بزيد) او اسما نحو انا مار بزيد (او مقديرا) ولم يذهب  
 الى كون كل منهما على الحالية لتعسر تقدير العامل ولان تقدير كان اسهل (حال كون  
 ذلك المقدر) (مرادا) يريد ان قوله مرادا حال من قوله تقدير الا انه خبر كان المقدر والخبر  
 في حكم المفعول به فيكون حالا من المفعول به حكما والعامل فيه كان (من حيث العمل)  
 لان من حيث المعنى اذا ليس المعنى فيها على ملاحظة معنى الحرف حتى يكون له معنى (بإبقاء اثره  
 وهو الجر) والعامل ههنا اما المضاف لانه لما حصل في التركيب معنى حرف الجر قوى  
 بذكر العمل فعمل او الحرف المقدر و اشار الشارح الى الثانى بقول من حيث العمل  
 بإبقاء اثره وهو الجر وذلك الحرف اما اللام (مثلا غلام زيدو) اما من نحو (خاتم  
 فضة) اما فى نحو (ضرب اليوم) على ما سيجي واحترز بقوله مرادا عن المفعول فيه  
 والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكونه غير مراد لانه اذا كان مرادا كافى  
 الاضافة لم ينصب بل حذف لسيا منسيا (بخلاف نحو قمت يوم الجمعة) وضربته تأديبا  
 (فانه) اى الحال والشان (وان نسب اليه) اى الى يوم الجمعة (القيام) لوقوعه فيه  
 وكونه محالا (بالحرف المقدر وهو) لفظة (في) لانه كان فى الاصل قمت فى يوم الجمعة  
 ولما اوهم هذا ان القيام واقع فى جزء منه حذف فى دفعا لهذا الابهام وتعدى الفعل  
 الى يوم بنفسه فصار اليوم حينئذ معيارا للقيام (لكنه) اى لكن ذلك الحرف (غير  
 مراد) لالفاظا ولا تقديرا (اذلو اريد لانجر) اليوم (به) اى بالحرف لفظا ليكون  
 الانجرار علامة وقرينة لكون مرادا فلما لم ينجر بل انتصب علم انه ليس مراد ولما فرغ  
 من تعريف المضاف اليه المختلف فيه اراد ان يبين المضاف اليه المتفق عليه فقال (فالتقدير)  
 (اى تقدير الحرف) اى كون المضاف اليه منسوب اليه بالحرف المقدر المراد (شرطه)

لم يكن تصحيح المثال بل  
 تبين جملة اسمية الصدر  
 فعلية العجز مطوف عليها  
 او هى الجزء منها وتصحيح  
 المثال اليك زيادة ضمير  
 فيه نحو مررت وكنته فى راده  
 او لاجله او نحو ذلك وانما  
 سكت سيويه عن هذا  
 اعتمادا على علم السامع اذ  
 لا بد للتجرب اذا كان جملة من  
 ضمير فظهر لك ان المص  
 اقتنى اثر سيويه وانما  
 ذكره قدس سره ليس من  
 قبيل الرد على المص وبيان  
 قصوره (قوله) قلنا هذا  
 باعتبار المنتهى اما باعتبار  
 البتداء فالصغرى اقرب  
 قيل لم يهد فيها بين  
 ارباب العربية اعتبار  
 مثل هذا القريب فلا بد  
 لاعتباره من شاهد  
 وليس بشئ لان مراده  
 قدس سره بيان تحقق  
 الاقربية بحسب الظاهر  
 وان لم يكن بذلك فى الغاية  
 والمآل ولا يخفى ان المتعبر  
 بين الادباء هو الاول  
 وكونه شاهد الاتهم مع  
 اعتبارهم السلاوة من  
 الحذف مرجح لم يعتبروه  
 هنا كذلك وليس لهم  
 اعتبارا سر تارة وعدمه  
 اخرى وهو على جميع واحد  
 وليس فى هذا الموضع ما  
 يخرج السلامة عما هي عليه  
 سوى هذا القرب فتبين انه  
 معتبر فيما بينهم قال المص  
 وانما استوى الاسرار فيه  
 لان الجملة الاولى ذات  
 وجهين اسمية بالنظر الى  
 الجملة الكبرى وفعلية  
 بالنظر الى الجملة الصغرى

اي شرط هذا التقدير ( ان يكون المضاف ) اطلاق المضاف مجاز بمعلقة الاولى كقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا او الا يلزم تقدم الشيء على شرطه وذا غير جائز ( اسما ) اذ لو كان المضاف فعلا لا بد من ان يتلفظ بالحرف الذي صادر واسطة لان الاضافة لما كانت من خواص الاسم جاز تقديم الحرف فيه فلزم في الفعل ذكر الحرف لان الاضافة ليست من خواصه حتى يجوز التقدير والذي ذكر فيه كافي الاسم ( نحو مررت بزيد ) وكذا الاسم الذي فيه معنى الفعل نحو انا ما ربيد ( مجردا ) ( اي منسلا ) يعني اريد بالتجريد الانسلاخ الذي هو لازم معناه فلا يرد ان الواجب على المصنف ان يقول عن تنوينه في مقام تنوينه او في العبارة قلب اي مجردا هو عن تنوينه ولو كان التنوين مقدرا مثل كم رجله وضاربه وضاربي وحواج بيت الله فان التنوين مقدر فيها وهو ظاهر ( عنه ) ( تنوينه ) بالرفع على انه مفعول مالم يسم فاعله لقوله مجردا والمائد الى الموصوف محذوف وهو عنه ( او قام مقامه ) اي مقام التنوين ( من نوني الثانية والجمع ) على حد ما بيان لقوله ما في مقام ( لاجلها ) علة للانسلاخ ( اي لاجل الاضافة ) لان غيرهما كالتقاء الساكنين وعدم الانصراف والتركيب ولا م التعريف وغير ذلك مما يستلزم حذف التنوين ( لان التنوين والنون ) اي نون الثانية والجمع على حد ما ( دليل تمام ما هي فيه ) اي دليل على تمام الاسم الذي التنوين والنون فيه لان التنوين انما وضع للانفصال والاقطاع وكذا ما قام مقامه ( فلما ارادوا ) اي النحاة ( ان يمزجوا ) من المزج بالميم والزاي المعجمة والجيم وهو الاختلاط اي اراد النحاة اختلاط ( الكلمتين ) واتصال احدهما بالآخرى ( مزجا يكتسب به ) اي بسبب المزج واختلاط الكلمة ( الاولى من ) الكلمة ( الثانية التعريف ) اذا كانت الثانية معرفة ( او التخصيص ) اذا كانت نكرة في الاضافة المعنوية ( او التخفيف ) وهذا ايضا يجري في المنويين والاولان مخصوصان بها لان اولنح الحلوا اذا التخفيف لازم في الكل الا ان التخفيف يوجد في اللفظية ايضا لانه لما كان في الامتزاج فيها نقصان لان المعنى على الانفصال لم يؤثر الا في التخفيف في اللفظ فقط واما في المعنوية فلما امتزجا امتزجا تاما اكتسبت الاولى من الثانية التعريف اذا كانت معرفة او لتخصيص اذا كانت نكرة والتخفيف لازم فيهما ايضا والا يلزم ان تكون الكلمة الواحدة معرفة ونكرة حيث صار كلمة واحدة لان الثانية قامت مقام تنوين الاولى وامتزجت بها امتزجا تاما او التخفيف فقط كافي في الاضافة اللفظية ( حذفوا ) من الكلمة ( الاولى علامة تمام الكلمة ) التنوين والنون لانه اذا لم تحذف لزم ان يكون التنوين والنون في الوسط ولفسات الغرض المطلوب وهو التعريف او التخصيص او التخفيف من الاضافة فلا يكون فيها فائدة فضيع الاضافة فوجب ان تحذف العلامة ( وتموها بالثانية ) اي وتموها الكلمة الاولى بالكلمة الثانية باقامتها مقام ماتمت هي به لانه لما حذف وماتمت هي به صارت ناقصة ولما قامت الثانية مقامه صارت متممة للاولى ومكملت لها ( ثم ) اي بعد علمك المضاف اليه عند المصنف ما هو وشرط

فاستوى الامر ان فان رجعت قرينة الرفع بالاصل الذي لا تقدر فيه رجعت قرينة النسب لقرينها من الجملة التي الكلام فيها وقال الرضي فان قيل بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون الكلام المطوف اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية ( قوله ) لوجوب دخولها على الفعل قبل وبما يجب النصب بعده عند بعض اللغرض والاص فانه اما هنا او فيما يختار النصب فاعتنمه وليس كذلك فان القائل بذلك في الانحطفا انما يقول في صورة كونها التخصيص دون العرض قال الرضي وحرف التخصيص اربعة هلا والاول ولو ما عند الحليل الانحطفا قد يكون للتخصيص ( قوله ) فالامحاد فيما ذكرته مفقود قبل تحقيق المقام ان الملائس ما يلبس الفعل المفسر في القصد ويكون مقصودا به فلو قصد بزيه ذهب به اذهب احد زيدا ودل عليه قرينة فهو ما نحن فيه فعدم كون هذا المثال منه ليس لانه يستحيل ان يكون منه بل لانه ليس مما يقصده هذا المعنى مثلا زيه اخلى من هذا الباب بتقدير اخلى الله زيد لانه حذف الفاعل فيه لتعيينه فهو منزلة المذكور لاجل اتحاد الفاعل ضابطة عمالا يقول عليه ولا يخفى ان منشأ ذلك

تقدير الحرف (المتبادر) من تبادر تسارع اى المفهوم اولا (من هذا التعريف) اى تعريف  
 المضاف اليه وهو انه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا او تقدير امرا (نظرا)  
 منصوب بنزع الخافض اى بان ينظر (الى كلام القوم) وفسر كلامهم ومرادهم بقوله  
 (حيث ليسوا) اى ايس القوم (قائلين بتقدير حرف الجر فى الاضافة اللفظية) لتكون الاتصال  
 فيها لفظا والذى على الاتصال ولذا لم تعد التعريف ولا التخصيص كالمعنوية والاتصال بهذا  
 القدر لا يحتاج الى تقدير الحرف لان المضاف اليه وان كان مجرورا لفظا لكنه اما منصوب او  
 مرفوع (انه) اى ان هذا التعريف (غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية) قوله المتبادر  
 مبتدأ وقوله انه غير شامل خبره لانه ليس فى الاضافة اللفظية حرف الجر لفظا ولا تقديرا  
 فكان ذلك التعريف مخصوصا بالمضاف مجرورا لفظا او تقدير امرا (لكن الظاهر  
 من كلام المصنف فى المتن) اى فى متن الكافية (والصريح فى شرحه) اى فى شرح المصنف  
 لهذا المتن (ان التقسيم) اى تقسيم الاضافة المطلقة بقوله الاى ومعنوية ولفظية بارجاع الضمير  
 المرفوع الى الاضافة بتقدير حرف الجر (الى الاضافة المعنوية) (والاضافة) (اللفظية انما هو)  
 اى ليس ذلك التقسيم (الى الاضافة بتقدير حرف الجر) فيفهم منه ان الاضافة اللفظية ايضا  
 بتقدير حرف الجر (لكنه) المصنف (لم يبين تقدير حرف الجر فيها) كما بين تقديره فى الاضافة  
 المعنوية بقوله وهى اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى فى بشرط كل منها ومثل بقوله غلام  
 زيد وخاتم فضة وضرب اليوم للابيضاح كما هو دأبه فى وضع القواعد والاصول (لا فى المتن)  
 لفظة لازائدة والظرف متعلق بقوله لم يبين (ولا فى شرحه ولم ينقل عنه) اى عن المصنف  
 (شئ فيه) اى لم ينقل عن المصنف فى تقدير حرف الجر فيها شئ يعنى صراحة واشارة  
 (فى سائر مصنفاته) اى فى باقى الكتب المصنفه فبقى امر الاضافة اللفظية فى حق تقدير  
 الحرف مبهما ولكن المحشى عصام الدين قال المراد بقوله بواسطة حرف الجر لفظا وتقديرا  
 اعلم من التقدير حقيقة او حكما انتهى والامر كما قال ويؤيده تقسيم المصنف الاضافة الى  
 المعنوية واللفظية (وقد تكلف بعضهم فى اضافة الصفة الى مفعولها) يعنى فى اضافة اسم الفاعل  
 الى مفعوله (مثل) قولك (ضارب زيد بتقدير اللام) متعلق بتكلف والمصدر مضاف الى  
 المفعول (تقوية للعمل) يعنى زيدت اللام لتقوية عمل العامل كما فى ردفكم لان  
 الصفة ههنا متعدي بنفسها فلا يحتاج الى الواسطة (اى ضارب لزيد) لان المضاف اليه  
 ليس جنس المضاف ولا ظرفه وما كان كذلك تكون الاضافة بمعنى اللام مثل غلام زيد (و)  
 تكلف بعضهم (فى اضافتها) اى فى اضافة الصفة (الى فاعلها مثل) قولك (الحسن الوجه  
 بتقدير من اليانية) متعلق بتكلف (فان ذكر الوجه) الذى هو (فى قولنا جاءنى زيد  
 الحسن الوجه بمنزلة التمييز) فيكون الوجه مبنيا لموضع الحسن فتناسب من اليانية له فتدخل  
 لى كيد البيان كما تزداد فى التمييز فى قولك لله دره من فارس وقال عز من قائل لنا كيدك ايضا  
 (فان فى اسناد الحسن) فى قولك زيد الحسن (الى زيد) من قبل ذكر موضع الحسن

عدم الاقان بالضابطه لان  
 مثل ازيد ذهب به وان كان  
 اسما بعده فعل لكنه ليس  
 مشتقلا عنه اى من العمل  
 فيه اى من نصبه بنصب  
 ضميره فلا يكون من هذا  
 الباب بالضرورة لان  
 الفعل لا يشتغل من نصب  
 اسم يرفع ضميره واذا  
 كان هذا خارجا عنه  
 فنخرج نحو قوله ازيد  
 خلقى بما لا ضمير فيه يشتغل  
 به بطريق الاولى وبه ظهر  
 سر وجوب الاتحاد وانه  
 ضابط يعول عليه وبين  
 المص خروج ذلك المثل  
 بوجهين احدهما ما ذكره  
 قدس سره والاخر ان  
 الفعل شرطه ان يكون  
 مشتقلا من العمل فيقبل  
 بضميره وهذا ليس  
 كذلك لانه لو لم يشتغل لم  
 يعمل فيه شيئا لانه يقتضى  
 صرفا ولا يعمل الفعل  
 رفعا فيما قبله فتدبر ايضا  
 ان الاولى عدم الاتيان  
 بقوله وان صدق عليه انه  
 اسم بعده فعل مشتغل عنه  
 بضميره لكنه الخ واهم ان  
 جميع ذلك على مذهب  
 البصريين واما الكوفيون  
 فقد جوزوا نصب الاسم  
 السابق من دون حاجة  
 الى الاستدلال المذكور بل  
 قدروا قبل الاسم فلا  
 متمدا نحو اذهب شخص  
 زيدا اذهب فاللازم مفسر  
 المتعدي قال الرضى وهذا  
 خلاف الاصل اذا لاصل  
 موافقة الاسم المحدود  
 لضميره او متعلقه فى الرفع

والنصب اذ ضمير ما وثانية  
 كان جامل الضمير والمتعلق  
 لائب جامل الاسم (قوله)  
 واجب بالابتداء قبل تقييد  
 الرفع بالابتداء يتبادر  
 من اطلاق في هذا المقام  
 وقد قيد المص به ايضا  
 ووجهه ان احتمال تقدير  
 اذهب زيد صريح  
 لاحتياجه الى الحذف  
 المستغنى عنه بالابتداء وفيه  
 ان كون الاستفهام اولي  
 بالفعل يرجعه على ان  
 احتمال صرحوا بك في  
 ابطال الحكم بوجوب  
 الرفع بالابتداء والاصر  
 سهل فانه لما وجب الرفع ولم  
 يكن وجه لا تركيب  
 الحذف والتقدير بلا  
 حاجة تدعو اليه وتأتي  
 كون الاستفهام اولي  
 بالفعل انما هو عند تعيين  
 المصير الى التقدير ناسب  
 الحكم بوجوب الرفع  
 بالابتداء (قوله) وكذا  
 اي مثل زيد ذهب به  
 قوله تعالى قبل يريد المص  
 ان صرفه ما وقع بعده  
 فعل وهو الرفع فوجبه  
 ان يكون من هذا الباب  
 لانه تركيب تقيدي  
 ولو سلط على الرفع  
 ونصبه لا قلب التقيدي  
 الى الاخبار وفوت  
 المقصود قوله شكل  
 فله في التركيب  
 من مثل هذا التركيب  
 فلا يتوقف عدم كونه من  
 هذا الباب الى بيان انه  
 لو سلط لفسد المصون  
 ويكذب على تقديره ويصح  
 على تقديره لكن لا يكون

(ايها ما فانه لا يعلم) (اي من زيد حسن) يعني لا يعلم من قولك زيد حسن انه اي عضو من  
 اعضائه واي وصف من اوصافه حسن فلزم بيان موضع الحسن ليعلم ما هو المقصود والمراد  
 (فاذا ذكر الوجه) بقولك زيد الحسن الوجه تبيين المراد (فكأنه قال) زيد الحسن (من  
 حيث الوجه) كفاي قولك طيب زيد من حيث النفس ويحتمل ان تكون الاضافة ههنا بمعنى  
 في لان المضاف اليه محل للمضاف والمضاف اليه اذا كان محلا للمضاف تكون الاضافة بمعنى  
 في لان المضاف اليه وهو الوجه محل للحسن حيث وجد فيه كان اليوم في قولك ضرب اليوم  
 محل للضرب حيث وجد فيه فاللهي الحسن موجود في الوجه كان الضرب موجود في اليوم  
 فجاز ان تكون الاضافة بمعنى في كما كانت في ضرب اليوم (فان قلت هذا) اي كون الحسن  
 مضافا الى الوجه بهذا التوجيه (في الحقيقة) والواقع (تخصيص) لان الحسن كان عاما شامعا  
 قبل الاضافة كما عرفت فلما اضيف الى الوجه صار خاصا به وافادت الاضافة التخصيص (فلا  
 يصح ان يقال ان) الاضافة (اللفظية لا تقيد) شيئا من الاشياء (الا تخفيفا في اللفظ) فقط  
 وفي هذا المثال قد افادت الاضافة اللفظية التخصيص ايضا لما عرفت ان المضاف قبلها عام صالح  
 لان يكون في الوجه وغيره كان الغلام في قولك غلام رجل قبلها عام صالح لان يكون غلام  
 رجل او امرأة فلما اضيف الى الوجه حصل التخصيص جدا كان اضافة الغلام الى رجل  
 (قلنا) لا نسلم ان هذا في الحقيقة تخصيص لانه (كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة)  
 بالفاعل الذي هو الوجه لان الفاعل بما يخص لانك اذا قلت قام مثلا لم يعلم انه ممن صدر فيكون  
 عاما صالحا لان يصدر من زيد وعمر وغيرهما فلما قلت زيد خصصته به كذلك الوجه في قولك  
 الحسن وجهه يخص الصفه بكونها قائمة به (فلا يكون) التخصيص (بما قيده الاضافة) لانه  
 حاصل قبلها بالفاعل والحاصل لا يحصل (فليست فائدة الاضافة) اللفظية (الا التخفيف  
 في اللفظ) في جانب المضاف اليه كاسيأتى (وهي) (اي الاضافة بتقدير حرف الجر)  
 فالضمير راجع الى الاضافة المفهومة من قوله فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما على  
 منوال قوله تعالى اعدلوا هو اقرب على ماسبق غير مرة (معنوية) (اي منسوبة الى المعنى)  
 اي معنى لفظ المضاف لعود اثرها اليه من التعريف او التخصيص (لانها) اي لان هذه  
 الاضافة (تفيد معنى في المضاف تعريفها) بدل من معنى بدل البعض من الكل (او تخصيصها)  
 عطف على تعريفها سميت باسم ما افادته وهو سرية المعنى الذي في المضاف اليه الى  
 المضاف من التعريف والتخصيص لان كون المضاف اليه معرفة في او نكرة سرى الى  
 المضاف بسبب الاضافة فصار المضاف معرفة ايضا وخصوصا هو معنى في المضاف ولذا  
 نسب اليه (ولفظية) (اي منسوبة الى اللفظ) اي لفظا مضاف او المضاف اليه او كليهما  
 جميعا - حيث بها ليحسن التقابل لان القياس ان تسمى ايضا باسم ما افادته وهو التخفيف  
 ويقال تخفيفه لا فادته التخفيف (فقط) يعني فادتها منحصرة في اللفظ (دون المعنى) يعني  
 لا قيد شيئا زائدا على المعنى الاول (لعدم سرية اليه) اي لا تسري فادتها من اللفظ الى



مقصودا كما نفق عليه كلمة  
سائر الشارحين في هذا  
المقام ونبهم الشارح ثم او  
بين الآية مما قصد فيه  
وصف المرفوع بما يمد  
لكان لا تقابل المقام لكن حل  
عبارتهم على هذا المعنى  
بمعنى دأب الكرام  
واعلم ان قوله تعالى كل  
شيء فعلوه في الزبر مث  
ازيد مذهب به في انه يتوهم  
انه من باب الاخبار وما  
يختار فيه النصب لانه على  
تقدير الرفع خوف ليس  
المفسر بالصفة والامر ليس  
كازمه قال المصنف قوله  
وكذلك كل شيء فعلوه  
في الزبر يريد انه ليس من  
هذا الباب ايضا لانه متوهم  
اذ هو اسم وبعده فعل  
مسلط على ضميره فيتوهم  
المتوهم ايضا انه لو سلط  
عليه لنسبه فيدخله في هذا  
الباب وهو غلط لان  
تقديره تسلطه على ما قبله  
انما يكون على حسب المعنى  
المراد وليس المعنى ههنا  
انهم فعلوا كل شيء في الزبر  
حتى يصح تسلطه على ما  
قبله وانما المعنى وكل شيء  
مفعول لهم في الزبر وهو  
مخالف لذلك المعنى فوجب  
ان لا يكون من هذا الباب  
فيجب رفعه بالابتداء هذا  
كلامه وهو عين ما ذكره  
الشارحون الا ان المصنف لم  
يلتفت الى احتمال كون  
الجاء نعتا لكل شيء لانه مع  
بعده عن اللفظ مخالف  
للمعنى المقصود ايضا وهم  
انما المرصو له زيادة

المعنى لان الاتصال فيها لما كان في اللفظ فقط انحصرت فائدتها فيه ايضا لان الفائدة تكون  
على قدر الاتصال لان الجزاء على قدر العمل ولما قسمها الى المعنوية واللفظية اراد ان يفصل  
كل واحدة منهما وبين انواعها وشرائطها وفوائدها ليفيد زيادة معرفتهما كما هو دأبه  
فقال مصدر ابلقاء المشعرة للتفصيل وتعريف اللام للبعد الخارجى على سبيل ترتيب اللف  
والنشر (فالمعنوية) التي هي قسم من الاضافة اى فالاضافة المعنوية قدمها لظهور شرورها  
لكثرة فوائدها ولانها اكثر استعمالا ولائها الاصل لكون الجر فيها على الاصل (علامتها)  
قدره ايصح الحمل بقوله (ان يكون) وتقدير العلامة اولى من تقدير المضاف اى ذات ان  
يكون كما لا يخفى على من له قاب سليم (المضاف) (فيها) (غير صفة) والصفة المنفية ثلاث  
ولذا قال الشارح (كاسم الفاعل و) اسم (المفعول والصفة المشبهة) يعنى يكون المضاف  
فيها احدها الثلاثة (مضافه) بالجر صفة الصفة (الى معمولها) (فاعلها) بدل البعض  
من معمولها (او مفعولها قبل الاضافة) اى قبل اضافة الصفة كان فاعلا لها او مفعولا لها  
واذا ضيفت يصير مضافا اليه فحينئذ يكون التعبير بالمعمول بمعنى الفاعل والمفعول مجازا باعتبار  
الكونية مثل قوله تعالى و آتوا التاسى اموالهم وهي على ضربين اما ان يكون المضاف غير صفة  
اصلا وهو قول الشارح (سواء لم يكن) المضاف فيها (صفة كغلام) في قولك غلام (زيد)  
واما ان يكون المضاف صفة مضافة الى غير معمولها يعنى الى الاجنبى حيث لم يكن فاعله ولا  
مفعولها قبل الاضافة ولا بعدها وهو قول الشارح (او كان) المضاف (صفة) اسم فاعل  
او اسم مفعول او الصفة المشبهة (ولكن غير مضافة الى معمولها) فاعلها ومفعولها (بل)  
لم تكن مضافة الا (الى غيره) اى غير المعمول (كصارع مصر) بالتووين لانه اسم جنس وليس  
يعلم والمضاف فيه اسم فاعل من صارع مضاف الى غير معمول وهو المصر فانه ليس بمعمول له  
بل معموله من صرعه فالاضافة فيه بمعنى في لان المضاف اليه طرف للمضاف مثل ضرب اليوم  
(وكريم البلد) والاضافة ايضا بمعنى في لان الكرم لا يقوم بالبلد بل يوجد فيه والمضاف فيه  
صفة مضافة الى غير معمولها (واحرز به) اى بقوله مضافة الى غير معمولها (عن) ان يكون  
المضاف صفة مضافة الى معمولها (نحو ضارب زيدا) فانه فالاصل ضارب زيدا بالنصب على  
انه مفعول (و) عن ان يكون صفة مضافة الى فاعلها نحو (حسن الوجه) فالاصل فيه حسن  
حسن وجهه بالرفع على انه فاعله على ما سيجي لهما زيادة تحقيق (وهي) اى الاضافة  
المعنوية بحكم (الاستقراء) ثلاثة اقسام فالخصر استقراى لانها (اما بمعنى اللام) سميت لامية  
لان المضاف يصير مختصا للمضاف اليه بالاضافة اليه فاسبب الاضافة ان تكون بمعنى اللام ولذا  
قيل المراد به اللام الاختصاصية لا التعليلية وان كان المضاف معلولا للمضاف اليه مثل قولك  
دخان النار (فيها) (اى في المضاف اليه) الذى (عدا جنس المضاف) بالنصب لانه مفعولا  
عدا وهو فعل متعد فاعله مستتر فيه راجع الى الموصول (وطرفه) عطف على جنس المضاف  
اى طرف المضاف (اى لا يكون) المضاف اليه في التركيب الاضافى (صادقا على المضاف) اى

لا يصح حمل المضاف اليه على المضاف (وغيره) عطف على المضاف يبنى ولا يكون المضاف اليه صادقا ايضا على غير المضاف (ولا ظرفا له) اى ولا يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف كما لا يكون صادقا عليه وعلى غيره (نحو غلام زيد فان) المضاف اليه الذى هو (زيد ليس جنسا) المضاف الذى هو (لغلام) حال كونه (صادقا عليه) وغيره لعدم حمل زيد على الغلام حيث لا يقال الغلام زيد لعدم الجنسية لان الغلام رق وزيد حر (لا و ظرفه) لعدم الحلول فيه وهو ظاهر (فاضافة الغلام اليه) الى زيد (بمعنى اللام) يبنى يكون الغلام مخصوصا لزيد ومملوكا له (اى غلام لزيد) (واما بمعنى من) (البيانىة) سميت بيانىة لان المضاف اليه فيها يبين ان المضاف من اى جنس هو ومن البيانىة ايضا تبيين ان ما قبلها من اى جنس فتناسبا (جنس المضاف) يبنى فى الاضافة التى يكون المضاف اليه فيها جنس المضاف ويصلح ان يتخذ منه (الصادق) بالجرصة المضاف كما هو المتبادر (عليه) اى على المضاف اى فى المضاف اليه الصادق على المضاف يبنى يصح حمله عليه (وعلى غيره) اى على غير المضاف (بشرط) متعلق بقوله الصادق (ان يكون المضاف ايضا) اى كالمضاف اليه (صادقا) على المضاف اليه و (على غير المضاف اليه) يبنى كما ان الفضة فى قولك خاتم فضة صادقة على المضاف الذى هو الخاتم وعلى غير الخاتم يبنى على ما لا يكون خاتما من الفضة كذلك الخاتم يصدق على الفضة التى جعلت خاتما وعلى الخاتم الذى لم يكن فضة ويقال هذا الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم وهذا الذهب خاتم وهذه الدراهم فضة (فيكون بينهما) بين المضاف والمضاف اليه فى هذه الاضافة (عموم وخصوص من وجه) واعلم ان النسب اربع لانه اما ان لا يصدق الشئين على ما يصدق عليه الاخر او يصدق والاول التباين كالانسان والفرس والثانى اما ان يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الاخر اولا والاخر التساوى كالانسان والناطق والثانى اما ان يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الاخر من غير عكس اولا والاخر من عموم والخصوص المطلق كالحیوان والانسان فان الحيوان يصدق على كل ما يصدق عليه الانسان بلا عكس والثانى العموم والخصوص من وجه كالحیوان والابيض وههنا ثلاث صور الاولى ما يجتمعان فى شئ كالحیوان والا بيض فى الحيوان الابيض والثانية والثالثة ما يصدق احدهما دون الاخر كالحیوان والاسود والحمار الابيض فالنسب الاربع التباين والتساوى والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص من وجه وهذا القسم الرابع ما يجتمعان فى مادة ويفترقان فى مادتين كذاتى علم الميزان فمن اراد تفصيله فليرجع اليه (واما بمعنى فى ظرفه) (اى) فى (ظرف المضاف) اى فيما يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف ومحله بان يكون زمانا او مكانا له سميت هذه الاضافة ظرفية لان المضاف اليه ظرف للمضاف ومحله (والحاصل) اى حاصل البيان فى هذا المقام يبنى حاصل ان يكون الاضافة المعنوية لامية وبيانىة وظرفية (ان المضاف اليه) فيها لا يتخلو (اما ما بين المضاف) بان لا يصدق احدهما على ما يصدق عليه الاخر كالانسان والفرس لما

فى البيان ودفع التوهم انه فى صورة الرفع يستقيم المعنى بناء على هذا الوجه فلا وجه لمنع كونهم من هذا الباب (قوله) لانهم لم يوقعوا فيها فلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة انما هم قبل كانه ذكر ذلك دفعا لحمل الفعل على الكتابة يانه لو حمل عليه ايضا لا يتفق فى هذا المقام لانهم ليسوا كاتبين وفيه انه لا بعد تجاوز حمل الفعل على الكتابة يصح اسناد الكتابة اليهم لانهم اسباب كتابة الكرام نعم ههنا ما نأخذه من حمل هذا الفعل على الكتابة وهو انه لم يكتب فى صحائف اعمالهم كل شئ بل كل مفعول لهم ولك ان يحمل قوله بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة فعالم اثباتا لهذا المانع بان يكون منطوق الفائدة اختصاص كتابة الكرام الكاتبين بافعالهم وذلك من عجائب الاوهام لظهور ان كلامه قدس سره لا يراز فساد المعنى بانه لو نصب يصير فعلوا فى الزبر كل شئ ونحن لم نفعل فى الزبر اى فى صحائف اعمالنا شيئا اذ لم نوقع فيها فلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وليس له قصد وراء ذلك لان المقصود يتفهم بهذا القدر غاية الانقباض واما ان الكتابة هل هو فعل ام لا فاصح خارج من المقصود وكما انه لا ريب فى عدم

عرفت من النسب الأربع (وح) اى حين ان يكون المضاف اليه مبيانا للمضاف على ما قلنا  
 (ان كان) المضاف اليه (ظرفا له) اى للمضاف بان يكون زمانا او مكانا باعتبار وقوعه فيه  
 (فلاضافة بمعنى في) لما قلنا (والا) اى وان لم يكن المضاف ظرفا للمضاف اليه حين التباين  
 (فهى) اى فالاضافة (بمعنى اللام) فحصل القسمان الاول والثالث اللامية والظرفية (واما  
 مساويا له) يعنى ان يكون المضاف اليه مساويا للمضاف بان يصدق احدهما على كل ما يصدق  
 عليه الاخر بان كانا لفظين مترادفين (كليت واسد) وحبس ومنع (او اعم) عطفت على مساويا  
 يعنى يكون المضاف اليه اعم للمضاف وغيره (مطلقا) يعنى يكون بينهما عموم وخصوص مطلق  
 فيكون العام هو المضاف اليه (كاحد اليوم) فان اليوم اعم حيث يطلق على الواحد وغيره  
 والاحد يوم خاص لا يصدق على غيره وهو بالفارسية يكسنبه (بالاضافة على التقديرين) اى  
 على تقدير المساواة بينهما وعن تقدير ان يكون المضاف اليه اعم مطلقا (متممة) لعدم الفائدة  
 في ذكر المضاف اليه لانك اذا قلت مررت بالاسد لم تحتاج الى ذكر الليث وكذا اذا قلت احد عند  
 تعداد الايام لم تحتاج الى ذكر اليوم بعده بل انما تقول يوم الاحد باضافة العام الى الخاص كما تقول  
 يوم الاثنين (واما اخص مطلقا) يعنى يكون المضاف اليه اخص مطلقا بان يكون النسبة بينهما  
 بالعموم والخصوص المطلق والخاص هو المضاف اليه (كيوم الاحد) قد عرفت ما بينهما  
 من النسبة (وعلم الفقه) لان علم الفقه علم مخصوص بين ما يلزم المكاف من المعروف والمكرر  
 على ما قيل الفقه معرفة النفس ماله او ماعليه او المضاف هو المعرفة مطلقا فيكون عاما يصير خاصا  
 بالاضافة (وشجر الاراك) وهى جمع اراك توهى فى الاصل شجرة مرة يتخذ منها المسواك الذى  
 يستاك به نبت فى ديار العرب يجلب منها الى البلدان التى يسكن اهل الاسلام فيها الكون السواك  
 سنة فيكون خاصا والشجر بالتحريك نبت له ساق واغصان سواء كان له دوام واستمرار او لا  
 فيكون عاما يصير خاصا بالاضافة الى نوعه مثل شجر الزيتون وشجر الرمان ومنه شجر الاراك  
 (فالاضافة حينئذ) اى حين كون المضاف اليه خاصا مطلقا (ايضا بمعنى اللام) لان  
 المضاف اليه لما كان اخص مطلقا صار كأنه مبيان للمضاف ولم يكن ايضا ظرفا له فكانت الاضافة  
 فيه بمعنى اللام ولم يكن هذا قسما آخر بل كان هذا القسم والقسم الذى يكون المضاف اليه فيه  
 مبيانا ولم يكن ظرفا قسما واحدا (واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف)  
 بحيث يجوز ان يتخذنه كالحانم والفضة والباب والساج (فالاضافة فيه) اى فى هذا القسم  
 (بمعنى من) البيانى لان المضاف اليه حينئذ يبين المضاف لكونه جنسه واسله فناسب  
 من البيانى لانها ايضا للبيان فهذا القسم قسم ثالث فصارت اقسام الاضافة المنفوية ثلاثة اقسام  
 (والا) اى وان لم يكن المضاف اليه اصلا للمضاف بحيث يجوز ان يتخذنه (فهى) اى الاضافة  
 على هذا التقدير (ايضا) اى كان المضاف اليه اذا كان اخص مطلقا يكون بمعنى اللام كذلك  
 ههنا يكون (بمعنى اللام) لان المضاف اليه اذا لم يكن اصلا للمضاف كان مبيانا له وليس بظرف له  
 فكانت بمعنى اللام لما سبق ان المضاف اليه اذا كان مبيانا للمضاف ولم يكن ايضا ظرفا له تكون

جواز ان يراد بقوله فعلوا  
 كتبوا كذلك لاربي في  
 صفة جل الفعل على الكتابة  
 فتدبر (قوله) لان كل  
 كائن في صحائف اعمالهم  
 مفعول لهم قيل ان اراد فيه  
 لعدم موافقته لما فى الآية  
 اخرى فلا يصح نافي لان  
 الافادة خير من الاعداء  
 وان اراد انه ليس فى افادته  
 فرض لا يقي بخلاف افادة  
 المعنى السابق فلا يتم لان فيه  
 بيان انه لا يكتب فى صحائف  
 اعمالهم كاذب بل صحائف  
 اعمالهم مطابق لاعمالهم  
 وعلمك محيط بانه اذا ثبت  
 فى موضع آخر ما هو  
 صريح فى ان كل شئ هو  
 مفعول لهم كائن فى الزبر  
 مكتوب فيها وهو قوله عز  
 وجل وكل صغير وكبير  
 مستطرعين انه معنى هذه  
 الآية الكريمة اعنى قوله  
 عز سلطانه كل شئ فملوه  
 فى الزبر دون ما هو على  
 عكس ذلك لما ثبت بالنص  
 ان القرآن يفسر بعضه بعضا  
 وما سبق من وهمه ان فيه  
 بيان انه لا يكتب فى صحائف  
 اعمالهم كاذب مما لا يستقيم  
 لانها للتبديد وهو انما  
 لا يحصل بما هو المقصود  
 على ان احتمال الكذب مما  
 لا يذهب اليه وهم ذى فهم  
 (قوله) والظاهر ان قوله  
 تعالى اه قيل كونه دخوله  
 تحت القاعدة ظاهر الامر  
 انما هو بالنسبة الى المبتدى  
 الغير العارف بقاعدة  
 اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها  
 او باعتبار ان جعل الانشاء

الاضافة بمعنى اللام فكذلك ههنا (فاضافة خاتم) الذي هو متفرع (الى) اصله الذي هو (فضة)  
 في قولك خاتم فضة (بمعنى من) البيانية لان الفضة اصل له وهو ايضا متفرع منها والمتفرع اذا  
 اضيف الى اصله تكون الاضافة بمعنى من البيانية (واضافة) الاصل مثل (فضة الى) الفرع مثل  
 (خاتم) تكون (بمعنى اللام) لانه ليس اصلها ولا ظر فاولا اذا كان كذلك تكون بمعنى اللام والماكان  
 اضافة الخاتم الى الفضة كثيرا شائعا لانه اضافة الفرع الى الاصل لم يأت له مثالا ما انه كثير  
 لم يحتاج الى المثال واما العكس لما كان نادرا لانه اضافة الاصل الى الفرع لان الاصل لا يتبع  
 الفرع بل الفرع يتبع اصله اتي له مثاله فقال (كما يقال) عند التماذج والتفاخر كما هو العادة  
 بين الناس (فضة خاتمك خير) يعني جيدة (من فضة خاتمي) او بالعكس نحو فضة خاتمي جيدة  
 من فضة خاتمك باضافة الاصل الى الفرع وكما تقول حديد سبني جيد من حديد سيفك ولما  
 كانت الاضافة المعنوية منقسمة الى ثلاثة بالاستقراء ولكن تقدير الحرف ظاهر في قسمين منها  
 البيانية والظرفية بحيث لم يحتاج فيها الى البيان وفي تقديره في قسم منها وهو اللامية نوع خفاء  
 اراد ان يبينه فقال منها (واعلم) ايها الطالب المصنف (انه) اي حال والشان (لا يلزم) اي  
 لا يجب (فيما هو بمعنى اللام) اي في الاضافة التي تكون بمعنى اللام (ان يصح التصريح بها) اي بالالا  
 قوله ان يصح فاعل لا يلزم لان المقصود من هذه الاضافة تخصيص المضاف اليه بالمضاف ومعنى  
 حصل هذا المقصود لا يلزم اظهار اللام المفيدة للتخصيص (بل يكفي افادة الاختصاص الذي  
 هو مدلول اللام فقولاك) في اضافة العام الى الخاص (يوم الاحد واعلم الفقه وشجر الاراك  
 بمعنى اللام) لما عرفت سابقا (و) الحال انه (لا يصح اظهار اللام فيه) اي في هذا القول  
 لانه لم يستعمل يوم للاحد باظهار اللام كما استعمل في قولك غلام زيد غلام لزيد  
 (ولهذا الاصل) الذي هو عدم لزوم صحة التصريح باللام بل يكفي فيها افادة معنى  
 الاختصاص (يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية) لانه اذا لم يجب اظهار  
 اللام لا يرد الاشكال بانه كيف يصح ان يكون اضافة مثل يوم الاحد وعلم الفقه لامية مع انه  
 لم يصح اظهار اللام لانه لم يرد يوم للاحد وعلم الفقه (ولا يحتاج) مبنى للمفعول (فيه) اي في  
 مثل قولك يوم الاحد (الى التكاليف البعيدة) مثل ان تقول في يوم الاحد يوم مخصوص للاحد  
 باعتبار انه من قبيل اضافة المسمى الى اسمه لان الاحد اسم يوم من ايام الاسبوع فاضيف  
 ذلك اليوم الى اسمه وخص به وفي علم الفقه علم مخصوص للفقه باعتبار كون الفقه جزء منه  
 فاضيف الكل الى الجزء بعلاقة الجزئية وخص به وكذا شجر الاراك (مثل) قولك (كل  
 رجل وكل واحد) يعني ان لفظ الكل عام ويصير خاصا بالاضافة الى ما يفيد اختصاصه فيكون  
 المعنى الكل مخصوص الرجل والواحد لان اضافة العام الى الخاص توجب اختصاصه له  
 كقولك غلام رجل فيكون الغلام مخصوصا به بسبب الاضافة ولما بين انواع الاضافة المعنوية  
 اراد ان يفرق بينها بالقلة والكثرة في الاستعمال ولكن اكتفى ببيان ما هو القليل في الاستعمال  
 على منوال بيان غير المنصرف فيما سبق فقال (وهو) (اي كون الاضافة بمعنى في) (قليل)

خبر اخلاف الظاهر واهذا  
 جعل توجيه المراد ايضا  
 تمحلا في اخراج الامة عن  
 هذا الباب مع ظهور كون  
 انهاء بمعنى الشرط وليس  
 كايضا لان الباعث الحاصل  
 على الاخراج والتعدي  
 ذلك واعتبار الفاء كذلك  
 وان لم يكن جانب النظم بل  
 اتفاق القراء على الرفع كما  
 صرح المعنى في الترح  
 وقال الرضي جميع الشرائط  
 فيه حاصلة في بدأ النظر لان  
 ما بعد الفاء قد يعمل في ما  
 قبلها كما في نحو وروك فكبر  
 الا ان القراء لما اتفقوا فيه  
 على الرفع الاماروي  
 في الشاذ من عيسى بن  
 عمر انه قرأ بالنصب  
 والنصب مع الطلب مختار كما  
 تقدم والقران لا يجوز له  
 غير المختار لان النحاة  
 وجها يخرج به عن الحد  
 المذكور لئلا يلزم منه  
 غير المختار لان المدول  
 من القول بظهور  
 دخوله تحت القاعدة  
 الى القطع بالدخول بآباء  
 ذاك الاتفاق وبيان  
 انه ليس من الباب  
 (قوله) الفاء انه مرتبط  
 بمعنى الشرط قبل تقدير  
 الخاص بصيد من الفهم  
 والمتبادر تقدير كاش  
 وجعل الباء للسببية وليس  
 به لظهور ان المتبادر كون  
 الباء صلة واعتبارها  
 للسببية في غاية البعد (قوله)  
 وامتنع تسليط الفعل  
 المذكور بعده على ما قبله  
 قال الرضي انه خرج من  
 الحد بقوله مشتغل عنه

بغيره او متعلقه وقد سبق  
وجه كلامه وان مختار  
المس ما اختاره قدس سره  
(قوله) ومثل هذا الفاء لا  
يعمل ما في غيره فيما قبله  
بريدان ما بعد الفاء يعمل  
فيما قبلها اذا كانت زائدة  
كأى قوله تعالى اذا جاء  
نصر الله الى قوله ففسح واما  
يكون الفاء واقعة غير  
موقعا لغرض كأي ووردك  
فكبر واما اليتم فلا تقهر  
واما اذا لم يكن زائدة  
وكانت واقعة في موقعها  
فيما بعدها لا يعمل فيما قبله  
اتفاقا وفي الآية هي  
كذلك لتكون الالف  
واللام في الزانية موصولا  
فيه معنى الشرط واسم  
الفاعل الذي هو صلته  
كالشرط فتغير المبتدأ  
كالجزء (قوله) والاية  
جلتان مستقلتان اثارا الى  
ان قوله الزانية والزاني  
عطف على كل شيء فملوه  
في الزبر وقوله وجلتان  
بتقدير والاية جلتان  
عطف على قوله الفاء بمعنى  
الشرط عند البرد والجلتان  
تليل لتكون الاية مثل كل  
شيء فملوه في الزبر ويحتمل  
كلام المتن خلاف ما اشار  
اليه بان يكون نحو مبتدأ  
خبره قوله الفاء بمعنى  
الشرط والعائد تريف  
الفاء فانه في معنى فآؤه  
وجلتان عطف على الخبر  
فيكون النكتة في قطع  
الاية عما قبلها من هذا  
الباب عند بعض بخلاف  
ما قبلها وقوله وجلتان  
مستقلتان دفع لما بعده ان

(في استعمالهم) اي في استعمالات النحاة الالفاظ العربية لان الضرب مثلا في قولك ضرب  
اليوم فاعل الفاعل لا الظرف فاضافته اليه تكون مجازا بملاقاة الزمانية فاضافة الشيء الى  
فاعله الحقيقي تكون اولى واما المضاف في اللامية فمخصوص بالمضاف اليه ومملوك له وفي  
البيان فتفرع منه فتكون الاضافة فيهما حقيقة والعمل بالحقيقة في هذا الفن هو الاولى  
(وردها) اي ورد الظرفية (اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام) وجعل هذه الاضافة  
لامية لما ان المضاف اليه مباين للمضاف ويصير المضاف بالاضافة مخصوصا بكلام رجل  
(فان معنى) قولك (ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملازمة الوقوع فيه) اي بسبب  
كون الضرب واقعا في اليوم كقول العرب كوكب الخرقاء لسهيل اي كوكب له اختصاص  
بالمرأة الخرقاء بملازمة انها تسرع للتمهي لاسباب الشتاء عند طلوعه لاقبله كما هو شأن النساء  
المدبرة للامور فصار كأن الكوكب مختص للمرأة الخرقاء حتى يقول كوكب مختص لها  
(فان قلت فعلى هذا) اي على رد اكثر النحاة الاضافة الظرفية الى الاضافة اللامية (يمكن  
رد الاضافة) التي تكون (بمعنى من ايضا) اي كما يمكن رد الاضافة بمعنى في الى اللامية (الى  
الاضافة) التي تكون (بمعنى اللام) فتكون الاضافة المعنوية قسمها واحدا فقط وهو كونها  
بمعنى اللام فتقليل الاقسام اولى لانه يكون الضبط اسهل (للاختصاص الواقع بين المبين)  
بكسر الياء المنقوطة بنقطتين من تحت لانه اسم فاعل من بين (والمبين) بفتحها لانه اسم  
مفعول منه ايضا لان الحاتم عام صالح لان يكون نوضة وغيرها ولما اضيف الى النضة تختص  
بالاضافة اليها كالكلام المضاف الى رجل فيكون التقدير الحاتم له اختصاص بالنضة باعتبار  
تفرعه منها (قلت نعم) يمكن رد الاضافة التي بمعنى من الى الاضافة بمعنى اللام لذلك  
الاختصاص (اكن) اي الا انه (لما كانت كانت الاضافة بمعنى في) يعني الاضافة الظرفية  
(قليل) بالنسبة الى غيرها (ردوها) اي رد النحاة هذه الاضافة (الى الاضافة) التي تكون  
(بمعنى اللام قليلا) نصب على العلية لقوله ردوها (للاقسام) اي اقسام الاضافة  
المعنوية لان القليل يسهل ضبط وار تكب التكلف فيما قل استعماله (واما الاضافة) التي تكون  
(بمعنى من) البائية (فهي كثيرة في كلامهم) اي كلام النحاة والعرب كما كانت الاضافة  
بمعنى اللام كثيرة فيه (فالاولى بها) اي بالاضافة بمعنى من (ان تجعل قسمها على حدة) اي  
برأس من غير ان تنضم الى الاضافة بمعنى اللام لان ماكثر استعماله يليق ان يجعل قسمها  
برأسه ولانه يلزم ارتكاب مجاز كثير لان الرد يكون لادنى ملازمة وذلك مجاز واذا  
اردت هذه الاضافة ايضا يلزم ارتكاب المجاز في امور شتى ولما فرغ من بيان اقسام المعنوية  
شرع في ايراد مثلها ذاهبا الى الصنعة البديعية التي هي كون النشر على ترتيب الالف ليفيد  
زيادة معرفة بها كما هو دأبه (نحو) مبتدأ (غلام زيد) (مثال) خبر (للاضافة) التي  
تكون (بمعنى اللام) كان المضاف اليه وهو زيد ليس جنسا للمضاف وهو غلام ولا ظرفه  
ايضا فتكون لامية لان وجود الشرط يستلزم وجود المشروط (اي غلام) مخصوص

(زيد) (و) نحو (خاتم فضة) (مثال للاضافة) التي تكون (بمعنى من) البانية لان  
 المضاف اليه جنس المضاف بمعنى انه يصح الحمل عليه ويتخذ منه (اي خاتم) متخذ (من)  
 فضة ومصنوع منها (و) نحو (ضرب اليوم) (مثال للاضافة) التي تكون (بمعنى في)  
 لان المضاف اليه ظرف المضاف بحيث وقع فيه ولذا قال الشارح (اي ضرب واقع في اليوم)  
 فانسيف الى زمانه الذي حل فيه واذا كان المضاف اليه كذلك تكون الاضافة ظرفية بمعنى  
 في ولما فرغ من تعريف الاضافة المعنوية وتقسيمها وايضاها بالامثلة شرع فيما هو  
 المقصود منها وهو اما معنوي وهو قسمان تعريف المضاف او تخصيصه فقال  
 (وتقيد) (اي الاضافة المعنوية) (تعريفا) (اي تعريف المضاف) فيه اشارة  
 الى التوئين عوض عن المضاف اليه يعني فائدتها ان يكون المضاف معرفة بان يكتب  
 تعريفا من المضاف اليه او يكون المضاف في التعريف على حسب تعريف المضاف اليه  
 على ما سياتي من انه المختار مصاحبا (مع) (المضاف اليه) (المعرفة) (لان الهيئة  
 التركيبية) التي هي هيئة غلام زيد (في المضافة المعنوية) التي يكون المضاف معرفة معها  
 فلا ترد الاضافة المعنوية التي تقيد التخصيص (موضوعة) وضما نوعيا (للدلالة على  
 معلومية المضاف) لسرية تعريف المضاف اليه الى المضاف لمكان الاتصال والامتزاج  
 لان لفظ المضاف اليه لما امتزج بالمضاف حتى تنزل منه منزلة التوئين وجب ان يمتزج  
 بمناه ليكون قدر مرتبة المعنى على قدر مرتبة اللفظ فيتعرف المضاف من المضاف  
 اليه المعرفة (لان) عطف على قوله لان الهيئة اي لالان (نسبة امر) غير معين (الى) امر  
 (معين) كنسبة غلام الى زيد في قولك غلام زيد (تستلزم) اي توجب تلك النسبة (معلومية  
 المنسوب ومعهوديته) اي كون المنسوب معلوما ومعهودا كما قيل ان الاضافة ههنا للمعهود  
 حيث تقيد معهودية المضاف (فان ذلك) اي نسبة امر الى امر معين تستلزم معلومية المنسوب  
 (غير لازم كما لا يخفى) وجهه لانه لو كان كذلك لزم تعريف جميع الامور المنسوبة الى المعين وليس  
 كذلك الا يرى ان نسبة الخبر الى المبتدأ لا تستلزم تعريفه لعدم الوضع وكذلك الاضافة اللفظية  
 وكذا نسبة الفعل الى الفاعل المعرفة فعلم ان المستلزم تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه  
 معرفة ليس الا الوضع (فان قلت قد يقال جاء في غلام زيد) وله غلمان كثيرة (من غير اشارة الى  
 واحد معين) من غلمان له مزيد اختصاص بزيد اما بكونه اعظم غلما له او اشهر او غلاما  
 معهودا بينك وبين المخاطب بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر غلما له (فلا تكون هيئة  
 التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف) ومعهوديته (فلنا ذلك) اي ما يقال من نحو جاءني  
 غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين من غلما له كما ذكرنا لا تقيد الاضافة المعنوية التعريف  
 ولو كان المضاف اليه معرفة غير مانع لكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لتعريف المضاف  
 مع المضاف اليه المعرفة لان ذلك بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع والاستعمال لا يزاحم  
 الوضع فالاصل فيها التعريف وضما قوله ذلك مبتدأ وقوله كما خبر له اي (كأن المعروف باللام)

زيد اضربت ايضا جلتان  
 والمراد بالاستقلال ان لا  
 يكون ذكر احداهما متفرقا  
 على حذف الفعل  
 من الاخرى والى ان تريد  
 ان الزانية والزاني جلتان  
 مع رفع الزانية وما هو  
 جلتان في حال الرفع  
 لا يصلح ان يكون من باب  
 الاضمار فلا يحتاج الى تقييد  
 الجملتين بالاستقلال هكذا  
 قيل وهو سيد غبران  
 السكنة في القطع عدم كون  
 هذه الاية مع اجتماع  
 شرائط الاضمار فيها من  
 باب وايضا ليس المراد بقيد  
 الاستقلال دفع السؤال  
 وانما المراد بيان مذهب  
 سيديوه وفصيل القول  
 ان التقدير وفما يلى عليكم  
 حكم الزانية والزاني فهي  
 جملة ابتدائية مستقلة مع  
 قطع النظر عن الفعل الذي  
 بعدها ثم ذكر الفعل جملة  
 مستقلة تبينها للحكم  
 الموهود بذكره واذا كان  
 كذلك لم يجز ان يقدر  
 فاجله واسم على الزانية  
 والزاني لانه مبتدأ وعبر  
 عنه بغيره من جملة اخرى  
 ولا يستقيم عمل فعل من جملة  
 في مبتدأ مخبر عنه بغيره من  
 جملة اخرى ومثاله زيد  
 مضروب فأكرمه فلا  
 يستقيم ان يكون فأكرمه  
 مسلطا على زيد تاملا نصبا  
 بوجه لاختلال الكلام  
 بذلك فقد بان لك سقوط  
 قوله ولك آه ونفي الحاجة  
 الى تقييد الجملتين  
 بالاستقلال (قوله)

ينبغي ان الاسم المعروف بالتعريف الجنسي المنزلة المنزلة النكارة (في اصل الوضع) واحد  
(معين) من الجنس حتى يقع صفة للمعرفة نحو زيد العالم (ثم قد يستعمل) اى المعروف باللام  
(بلاشارة الى) واحد (معين) على خلاف الوضع (كافى قوله) اى قول الشاعر (ولقد)  
الواو للقسم والمقسم به محذوف اى والله واللام فى واقد جواب القسم كافى قوله تعالى نالقه  
لا كيدز (امر) فعل مضارع متكلم وحده من مريم (على التثنية) متعلق به والثنية فعل بمعنى  
فاعل للمبالغة من لأم يلا ثم مثل سأل يسأل وهو من كان دنى الاصل وشجيج النفس  
(يسبى) من سب يسب مثل مد يد وهو الشتم والقدح وقع صفة لقوله التثنية لانه فى المعنى  
كالنكارة لان مناط الفائدة فيه وهو مجهول غير معين ومثله قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا  
(وذلك) اى ما يقال من نحو جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين جار (على خلاف  
وضمه) وما كان على خلاف الوضع لا يعارض الوضع وانفرد بين غلام لزيد وغلام زيدان  
الاول واحد من غلمان غير معين وهذا لا يقال الا اذا كان له غلمان كثيرة والثاني الغلام  
المعين اذا كان له غلمان كثيرة او ذلك الغلام المعلوم لزيدان لم يكن له منهم الا واحد ويقال  
هذا سواء كان لزيد غلمان كثيرة او لا قوله (وليس يجرى هذا الحكم) اى حكم افادة هيئة  
التركيب الاضافى لتعريف المضاف وضما من المضاف اليه المعرفة جواب عن سؤال مقدر  
تقديره ان قولكم ان هيئة التركيب الاضافى موضوع لا افادة المضاف التعريف مع المضاف  
اليه المعرفة مقوض بنحو غير ومثل وشبه لانها لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وان كان المضاف  
اليه معرفة فاجاب عنه بقوله وليس يجرى هذا الحكم (فى نحو غير ومثل) وانما قال الشارح  
فى نحو ليشمل ما هو بمعناه كشبهك وشبهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك ولم يستثن المصنف  
هذه الكلمات لعدم الاعتداد بها وكونها قليلة ونجى الحكم على الغالب والاكثر (فان  
اضاقها لا تفيد التعريف) اى لا تجعل كل واحد منهما معرفة (وان كانا مع المضاف اليه  
المعرفة) اى وان كان كل واحد منهما مضافا الى المعرفة (لتوغلها فى الابهام) لان مفارقة ذات  
زيد فى قولك جاءنى غير زيد ليست صفة تخصص ذاتا دون ذات لان كل من فى الوجود  
موصوف بمفارقة زيد وكذا مثليته فى قولك جاءنى مثل زيد لا تخصص ذاتا وفى الرضى واعلم  
ان بعض الاسماء قد توغل فيها التشكيك بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقة نحو  
غيرك ومثلك وكل ما كان هو بمعناها من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها وانما لم يتعرف لان  
مفارقة المحاطب ليست صفة تخصص ذاتا دون اخرى وكل ما فى الوجود الا ذاته موصوف  
بهذه الصفة وكذا مماثلة لا تخصص ذاتا الا ان المثلية تكون من وجوه من الطول والقصر  
والشباب والشيب والسواد والعلم الى غير ذلك ههنا كلامه (الا ان يكون له مضاف الى)  
اى الذى اريد اضافة غير او مثل اليه فالاطلاق مجاز بعلاقة الاولية (ضد واحد) كالسكون  
فانه ضد واحد هو الحركة والصوم واليوم والعلم وغير ذلك (يعرف) متى المقبول اى  
ذلك الضد (بغيره) اى بكونه غيرا للماضيف اليه غير لانحصار الغير به (كقولك عليك)

واختيار النصب باطل  
لافاق القراء قبل معنى ان  
قوله والا فاختار النصب  
دليل على اثبات احد  
الاسمين السابقين وذلك  
ان تجمله دليلا على دعوى  
ان الاية ليست من التاب  
وعلى التقديرين نجح ان  
السوق يستدعى ان  
يقول والا فيلزم ان يختار  
النصب فالوجه ان يشار  
المص الى جميع ما ذكره  
فى الاية مع ثبوتها على ما هو  
القراءة لمبة قال الاية  
ليست من الباب لان الغاء  
بمعنى الشرط والاية جلتان  
عند سيوبه وان كان  
من الباب كما ذهب اليه  
البعض فاختار النصب ولا  
يعد ان يجعل قوله والا  
فالتحتم النصب بمعنى انه  
ليست التراكيب الثلاثة  
المتقدمة من الباب والا  
فالتحتم النصب فيها ما  
فى الاول والثالث فظاهر  
واما فى الثانى فلا تناسب  
بالصفة وكله من الاوهام  
فان الدليل على اثبات احد  
الاسمين السابقين دليل  
على دعوى ان الاية ليست  
من الباب وليس فيه  
طريق آخر غير ما ذكره  
قدس سره لان معنى قوله  
والاى وان لم يكن احد  
الاسمين المار بيانه ليس  
الا فلا وجه لقوله وذلك ان  
تجمعه الى قوله وعلى  
التقديرين ودعوى ان  
السوق يقتضى والا فيلزم  
ان يختار النصب لاسبيل  
اليه لان الدليل على سورة

اسم من اسماء الافعال اى الزم ( بالحركة ) وداوم عليها فان البركة مع الحركة ( غير السكون )  
 فان الله لا يحب البطالين وغيرهما بالجر صفة للحركة المعرفة باللام فتحكم بتعريفه بالاضافة الى  
 السكون وقيل الحركة الخروج من القوة الى الفعل على التدرج والسكون ضده  
 وقيل الحركة كونان في آئين في مكانين والسكون كونان في آئين في مكان واحد  
 ( وكذلك ) اى كما اذا كان للمضاف اليه ضد واحد يعرف غير بالاضافة اليه كذلك  
 ( اذا كان للمضاف اليه مثل اشهر بمثاله في شئ من الاشياء كالعلم ) كآي خيفة وآي  
 يوسف ( والشجاعة ) نحو على ابن ابي طالب وخالد بن الوليد ( فقيل له ) اى للشخص  
 المشتهر في ذلك الشئ ( جاء مثلك كان ) مثل ( معرفة ) بالاضافة اليه كما اذا قيل لآي  
 خيفة رحمه الله اولملى رضى الله تعالى عنه جاء مثلك اوشبهك ( اذا قصد ) بالمثل  
 ( الذى يمثله فى الشئ الفلانى ) يبنى فى العلم او الشجاعة ( و ) ( قيد الاضافة المعنوية )  
 ( تخصيصا ) ( اى تخصيص المضاف ) اى فائدتها ان تجعل المضاف مخصوصا بالمضاف  
 اليه بعد ان كان عاما قبل الخصوص مصاحبا ( مع ) ( المضاف اليه ) ( النكرة ) لما سبق  
 فى افادتها التعريف مع المعرفة ( نحو غلام رجل فان التخصيص ) فى عرف النحاة ( تقليل  
 الشركاء ولا شك ان التلام ) الذى اريد اضافته ( قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام  
 رجل وغلام امرأة ) يبنى صاحب لان يكون مملوكا لفرد من افراد الانسان رجلا كان او امرأة  
 غير مختص لواحد منها ( فلما اضيف الى رجل ) كقولك غلام رجل وصار مملوكا له ( خرج عنه  
 غلام امرأة ) لان ما يكون غلاما رجل لا يكون غلاما امرأة واحدة ( وقات الشركاء فيه ) اى  
 فى التلام المضاف الى رجل لانه لم يتعرف بل صار خاصا بفرد من افراد الرجال من غير ان  
 يتعين ولما فرغ من بيان فائدتها ايضا شرع فى بيان شرطها الا انه آخره ليكون المقصودا لاهم  
 الفائدة فقال ( وشرطها ) ( اى شرط الاضافة المعنوية ) ومبناها وماتوقف عليه ( تجريد  
 المضاف ) اى ما اريد اضافته بالاضافة المعنوية فالاطلاق مجاز والمصدر مضاف الى المفعول  
 اى تعرية ما اريد اضافته لاطلاقا بل ( اذا كان معرفة ) باى وجه كان والمراد ما يقبل التجريد  
 ومن شأنه ان يضاف لان ما يقبل التجريد كالمضمرات والمبهمات ليس من شأنه الاضافة ولا  
 يضاف ايضا ( من التعريف ) الذى يصح تجريده كما قلنا ولم يقل من حرف التعريف ليتناول  
 الاعلام الشخصية ( فان كان ) ما اريد اضافته ( ذا اللام ) كالغلام واذا النداء مثل يارجل  
 ( حذف لاه ) او حرف ندائه ( وان كان علما ) مثل زيد وعمرو ( نكر ) ذلك العلم اولا ( بان  
 يحمل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم ) سبق تفسيره فى آخر مبحث غير المنصرف  
 او يحمل عبارة عن وصف اشتهر صاحبه به قد سبق هذا ايضا هناك ( وان لم يكن ) اضافته  
 ( معرفة ) من المعارف التى يصح تجريدها بل كان نكرة ( فلا حاجة ) فيه ( الى التجريد بل  
 لا يمكن ) التجريد لان الحالى عن التعريف لا يقبل التجريد لان التجريد بعد الوجود  
 ( او المراد ) عطف على مقدرة تقدير المراد بالتجريد ههنا تعرية الاسم عن التعريف وتحليله

القياس الاستثنائى  
 والاستثناء المذوف سلب  
 الثانى يلزم سلب المقدم  
 وسلب انتقاما ذكر اثباته  
 اى وان لم يكن ماذكر من  
 وجه التحصيل كان النصب  
 مختارا لكنه ليس بمختار  
 فيكون ماذكر من وجه  
 التحصيل كان النصب مختارا  
 لكنه ليس بمختار فيكون  
 ماذكر من وجه التحصيل  
 هذا كما يقال ان لم يكن  
 الشمس طالعة كان  
 الارض مسودة لكننا  
 استبسمودة بل مضيئة  
 فيكون الشمس طالعة من  
 استثناء تقييد الثانى  
 ويمكن ان يقال فى بيان  
 الدليل اى وان لم يحمل على  
 ما حمل المبرد وسيبويه  
 فالتحليل النصب وج يلزم  
 اتفاق القراء على غير  
 المختار فلا بد وان يحمل  
 الكلام على ما حمل وان  
 يقال وان لم يكن ماذكر  
 فكان النصب مختارا  
 لوجود الطلب الموجود  
 لا اختياره لكنه ليس  
 بمختار والاي لم اتفاق  
 القراء على غير المختار يلزم  
 الحمل على ماذكر وبعبارة  
 الشارح قدس سره محتمل  
 الوجود باسرها وبه تبين  
 بطلان ما زعمه اوجه على  
 ان نحو يزكون الاية مختارا  
 فيها النصب مالا يجزئ  
 عليه السلم وما روى  
 فى الشاذ من ميس بن مر  
 وليس مبناه اختيار  
 النصب لان الثابت بالرواية  
 المشهورة عنه انما هو الرفع



او المراد به والحاصل ان التجريد على المعنى الاول مضاف الى المفعول وعلى الثانى الى الفاعل  
 (بالتجريد تجرده) وخلوه من التعريف اى وجوده مجردا وعا رايامن التعريف (عند الاضافة  
 سواء كان ما يريد اضافته (نكرة في نفسه) كغلام (من غير) احتياج الى (تجريد او كان) ما يريد  
 اضافته (معرفة جردت عن التعريف) عند الاضافة على احد التوجيهين السابقين (وانما  
 وجب التجريد) في الاضافة المعنوية ولم يضاف من غير تجريد (لان المعرفة) التى يجوز اضافتها  
 بعد التجريد على قسمين اما ان تضاف الى المعرفة او الى النكرة لانها (لو اضيفت الى النكرة)  
 من غير تجريد مثل الغلام رجل بالاضافة (لكان) هذا العمل اى اضافته المعرفة الى النكرة  
 (طلب الادنى وهو التخصيص) الحاصل بالاضافة الى النكرة (مع حصول الاعلى وهو  
 التعريف) لان التعريف معين والتخصيص مخصص لا يعين ولا شك ان المعين اقوى من غيره  
 وطلب الادنى عند حصول الاعلى عنده (و) لانها (لو اضيفت الى المعرفة) على الفرض مثل  
 الغلام زيد بالاضافة (لكان) هذا ايضا (تحصيل الحاصل) وهو لا يحصل وفي الرضى لان  
 الفرض من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل في المعرفة فيكون تحصيله للحاصل  
 ومن الاضافة الى النكرة تخصيص المضاف وفيه التخصيص مع زيادة وهى التبعين انتهى (فتضع  
 الاضافة) على كلا التقديرين (حيث) اى لانها (لا تفيد تعريفا) اى تعريف المضاف مع المعرفة  
 (ولا تخصيصا) اى تخصيصه مع النكرة اما اذا اضيفت الى المعرفة فلان الحاصل لا يحصل واذا  
 اضيفت الى النكرة فلا تفيد التعريف ولا التخصيص لان شرط افادة التعريف ان يكون المضاف  
 نكرة والمضاف اليه معرفة وافادة التخصيص ان يكون كلاهما نكرة فقد فات كلاهما عند كونه معرفة  
 فلا بد من التجريد (فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما) فى الامتناع يعنى كما يمتنع  
 الثانى ايضا لان العلة المذكورة فيها سواء (فى نحو النجم والزهراء) تصغير تروى تأنيث تروى وان مثل  
 عطشان وعطشى وتروان وذروة وهى الاجتماع واصل تريا تروى او اقبلت الواو اياء او ادغمت  
 احدى اليائين فى الاخرى ثم عرف باللام ثم جعل علما النجوم مجتمعة (والصق وابن عباس)  
 والابن بالاضافة الى عباس صار معرفة ثم جعل علما لعبد الله بن عباس لانه اذا قيل قال ابن عباس  
 رضى الله عنهما هكذا لا يتبادر الى الفهم الا عبد الله بن عباس (فى لزوم تعريف المرف) متعلق  
 بقوله لا فرق (فما بهم) اى ما حالهم وشأنهم (جوزوا هذا) اى جعل المعرفة علما (دون ذاك)  
 ولم يجوزوا اضافته المرف الى المعرفة والنكرة وادى فرق بينهما مع انها فى جعل المعرفة معرفة  
 سواء (قيل لا نسلم ان فى هذه الامثلة) يعنى فى النجم والزهراء والصق وابن عباس وامثالها (تعريف  
 المرف) اى جعل المعرفة معرفة (بل فيها) اى فى هذه الامثلة (زوال تعريف وهو التعريف  
 الحاصل باللام) فى الثلاثة (او الاضافة) فى الاخير (وحصول) عطف على زوال اى فيها حصول  
 (تعريف آخر وهو التعريف) الحاصل (بالعلمية) لان العلمية وضع ثان تزيل التعريف  
 الحاصل قبلها (فانها) اى فان هذه الامثلة (حين صارت اعلاما لم تبق فيها الاشارة الى معلوميتها  
 باللام والاضافة) لما قلنا ان العلمية لما كانت وضعا ثانيا ازلت مقتضى الوضع الاول وهو

وتعميم الدليل للتراكيب  
 الثلاثة مما لا ينساق اليه  
 الفطرة السلية (قوله)  
 او ذكر محذرا فيكون  
 مفعولا لما كان الظاهر  
 عدم التقدير وجمله مفعولا  
 له للتقدير قال الرضى  
 تحذيرا مما بعده مفعول له  
 والعامل فيه المصدر اى  
 التقدير اى بان تقدير اى  
 تحذيرا مما بعد ذلك المفعول  
 كالا سد الذى يمد اياك وبه  
 صرح الهندي اى بعض  
 الناس بسؤال وجوابهما  
 هذان فان قلت فى جعل  
 تحذيرا مفعولا له للتقدير  
 غنى عن تقدير ذكر او  
 حذف فقد ارتكب الشارح  
 ما لا حاجة اليه قلب دعاه الى  
 التقدير فيصح عطف او  
 ذكر وبه فيه كلام (قوله)  
 اى مما بعد ذلك المفعول  
 قبل هذا بظاهره يدل على  
 وجوب تقدير الفعل قبل  
 المفعول به ولا دليل عليه  
 لجواز تقدير اياك اتقى بل  
 هو اوفى لمصلحة الضمير  
 المنفصل ونحن نقول  
 التحذير انما يتصور مما بعد  
 ذلك المفعول كالا سد  
 الذى يمد اياك على ما سبق  
 من كلام الرضى وقد صرح  
 فى الشرح بان قوله تحذيرا  
 مما بعده احتراز عن  
 المفعول الذى يتقدير اى  
 لكن لا التحذير مما بعده  
 كايك لقائل من اتقى فانه  
 ليس من هذا الباب لجواز  
 ذكر فعله والقائل زعم  
 تقدير الكلام اتقى اياك  
 وياك اتقى وليس كذلك

الإشارة إلى المعلومية بخلاف الإضافة فإنها لم تكن وضعا نائيا ولم تقدر أن تزيد مقتضى الوضع الأول حتى لو اضيفت المعرفة إلى المعرفة لزم اجتماع التعريفين وذا غير جائز بخلاف العلمية (فلا يلزم فيها تعريف المعرفة بل) إنما يلزم (تبديل تعريف بتعريف) آخر يعني زوال التعريف اللامي أو الإضافي وحصل بدله التعريف العلمي فلم يلزم اجتماع التعريفين بل لزم إزالة تعريف وإفادة تعريف آخر كالتواسخ (وما أجازته) أي التركيب الذي فيه إضافة المعرفة باللام أجازة (الكوفيون من) (تركيب) بيان لما في قوله وما (الثلاثة الأتواب) حيث أضيف الثلاثة إلى الأتواب مع أنه معرف باللام من غير تجريد (وشبهه) بالجر عطف على الثلاثة الأتواب (من العدد) (المعرف باللام المضاف إلى معدودة) بلا تجريد وجهه أن المضاف والمضاف إليه متحدان في المعنى والمضاف هو المقصود بالنسبة وجيء بالمضاف إليه لغرض بيان أن المضاف من أي جنس هو معرف المقصود المقصود بالنسبة تعريف من حيث ذاته لا تعريف مستعار من غيره ثم أضيف بعد التعريف لغرض تبين أن المعرفة من أي نوع هو كذا في الرضى وهو ليس بصحيح لاستلزامه جواز الخاتم قضية بلا تجريد أيضا ولم يقل به أحد (نحو الخمسة الدارهم والمائة الدينار) (ضعيف) (قياسا) نصب على التمييز (واستعمالا) ضعفه (قياسا فلما ذكره من لزوم) بيان ما (تحصيل الحاصل) لأن المراد بالإنعارة إضافة الجنس التعريف وذا حاصل قبل الإضافة وإذا أضيف للتعريف يكون تحصيل الحاصل وذا لا يحصل (واما) ضعفه (استعمالا فلما ثبت عن الفصحاء من ترك اللام) من ذي اللام عند الإضافة وهم نقلوه عن قوم غير فصحاء (قال ذو الرمة) \* يا منزلي سلمى سلام عليكما \* هل الأذن من اللاتي مضمين رواجع \* وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى \* ثلاث الأتافي والديار البلاقع \* (ثلاث الأتافي) جمع أقية بضم الهمزة واحد من الأحجار الثلاثة التي يوضع القدر عليها وصفها بالأتافي وأضاف الثلاث إلى الأتافي بعد التجريد (والديار) جمع دار جمع كثرة والقلعة دؤر بالهمزة مثل جبل واجبل وجبال ودور كاسد واسد (البلاقع) صفة الديار جمع بلقع بفتح الباء أي الخالي والديار الخاليات عن الماء وأنواع النبات ويستلزم الخلو عنهما الخلو عن الإنسان والحيوانات وقول الفرزدق \* ما زال مذعقدت يدها أزاره \* قسما وأدرك خمسة الأشبار \* (واما ما جاء في الحديث) أي الخبر المنقول عن النبي عليه السلام (من قوله عليه السلام) بيان ما بالالف الدينار بإضافة الألف المعرفة باللام إلى معدودة بلا تجريد والباء فيه متعلق بالفعل المحذوف جوازا أي تصدقوا (فعلى البدل) أي فمحمول على أن الدينار بدل البعض من الكل وإنما ذكر الألف للحث على الخبر يشعر به ذكر الدينار بعده بدلا منه دون الدارهم أو على أنه عطف بيان لأنه مجرى مجرى التفسير لأنه لما قيل تصدقوا بالالف لم يعلم أن الألف ما هو فينبغي بحمل الدينار عطف بيان له (دون الإضافة) أي لا يحمل على أن الألف مضاف إلى الدينار بلا تجريد كذهب إليه الكوفيون والالكان اعتبار غير الفصح وهذا ليس من شأن من بحر البلاغة رشة من أمواجه صلوات الله عليه وعلى

بل أصل قولك إياك والاسد مثلاً أنتك إلا أنهم لا يجمعون بين ضمير الفاعل والمفعول الواحد فمدل إلى اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة في كلامهم فمدلوا عن لفظ النفس لانتفاء موجبها فوجب رجوع الضمير ووجب أن يكون منفصلاً لروال ما يتصل به فتبين الضمير المنسوب المنفصل وهو إياك وبابه على حسب من تأمره والاسد عطف عليه والمعنى اتق نفسك من الاسد واتق الاسد منك ولا يلزم اشتراك المطوف مع المطوف عليه إلا المعنى الذي كان إعرابه بسببه ثم ذهب بعض المحققين إلى أن التقدير إياك بأحد أو نحو بأحد العامل بعد المفعول وقال إنما جاز اجتماع ضمير الفاعل والمفعول الواحد ليكون أحدهما منفصلاً كما جاز فيما ضربت إلا إياك وما ضربت إلا إياي فعلى تسليم ذلك تقول تفسيره كذلك إنما يقتضى تأخير المحذوف من المفعول وهذا كذلك بالاتفاق وأما أنه يظهر منه وجوب تقدم الفعل بحسب التقدير فلا (قوله) فإن قلت فعل هذا لا بد من ضمير في المطوف قبل هذا ممنوع بل لا بد من طائفة وهو أهم من الضمير وكيف لا ولونم

ازواجه (و) (الاضافة) (اللفظية) (علامتها) اى قرينتها شيان ان يكون المضاف مشتقا وان يكون المضاف اليه معمولا لذلك المشتق يعنى فاعله او مفعوله قبلها ثم يضاف الى احدهما فان لم يوجد واحد منهما او كلاهما لم تكن الاضافة لفظية لانعدام الشرط و اشار الى الاول بقوله (ان يكون المضاف) فالاطلاق مجاز بملاقة الاولية (صفة) مشتقة والمنفق عليها ثلاثة اسم الفاعل المضاف اما الى فاعله او مفعوله واسم المفعول المضاف الى نائبه والصفة المشبهة المضافة الى فاعلها (احتراز) بهذا القول (عما) اى عن المضاف الذى (اذا لم يكن صفة) بل كان اسما محضا (نحو) غلام فى قولك (غلام زيد) وخاتم فضة و اشار الى الثانى بقوله (مضافة) صفة الصفة (الى معمولها) فاعلها او مفعولها قبل الاضافة فالاطلاق مجاز بملاقة الكونية (احتراز) بهذا القول (عما) اى عن الذى (اذا كانت) قالتايت باعتبار المعنى (مضافة الى غير معمولها) يعنى صفة مضافة الى الاجنبى بحيث لم يكن معمولها فحينئذ تكون الاضافة معنوية لانتفاء شرط الاضافة اللفظية وهو الاضافة الى معمول وان كان المضاف صفة مشتقة (نحو) مصارع فى قولك (مصارع المصرو) كريم فى قولك (كريم البلد) فان المصارع البلد ليسا بمعمولين للصفة بمعنى المفعول به والفاعل وان كان واحد منهما مفعولا فيه فالاضافة ظرفية فيكون مضافا الى ظرفه مثل ضرب اليوم (مثل) ضارب فى قولك (ضارب زيد) هذا (من قبل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله) لانه كان فى الاصل ضارب زيد بالنصب والتوين ثم اضيف الى مفعوله للتخفيف (و) نحو حسن فى قولك (حسن الوجه) هذا (من قبل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها) لانه فى الاصل كان حسن وجهه بالرفع ثم اضيف فاستكن الضمير المحرور فى الصفة فصار حسن وجهه فموض الالف واللام عن ذلك الضمير فصار حسن الوجه فحصل التخفيف من الجانبين على ما سيجى ونحو معمور الدار فى اسم المفعول ولم يمثله المصنف ولا الشارح مع ان اضافة لفظية اتفاقا كتنافى بقوله حسن الوجه تأمل (ولا نفيد) (الاضافة اللفظية فائدة) من النوائد (التخفيفا) (لا ترفعا) يعنى لا نفيد تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه نكرة بل فائدتها ليس الا التخفيف (لكونها فى التقدير الانفصال) وان كان فيها اتصال لفظا لما عرفت ان المضاف اليه اما فاعل وهو مرفوع وان كان محرورا ظاهرا واما مفعول وهو منصوب كالجور وبالحرز الزائد واذا فات فيها الاتصال المقتضى لم نفيد شيئا من التعريف والتخصيص بل لا نفيد التخفيفا (فى اللفظ) (لا فى المعنى) فيه اشارة الى فائدة الحصر اى لا نفيد شيئا من المعنى وفسر الفائدة المعنوية لوافادتها (بان يسقط بعض المعانى عن ملاحظة العقل بازا ما يسقط من اللفظ) كما فى ضارب زيد يسقط من معنى ضارب شئ فى مقابلة التوين فكان معنى ضارب بالتوين الضرب الشديد ولما سقط التوين بالاضافة سقط الشدة وبقي اصل الضرب وهذا لم يقل به احد (بل المعنى) فى الاضافة اللفظية (على ما كان عليه) من الفاعل او المفعول (قبل الاضافة) وذلك لان مشابة هذه الصفات بالفعل قوية فينبغى ان يكون عمل الفعل مع الرفع والنصب فيها الى ليطهر اثر المشابة

(وقائدها)

وجوب الضمير لا تقع ما ذكره فى الجواب فالاولى ولا بد من تأنيد ليصح ما ذكره مع تسليم الوجوب وفى محل الضمير على العائد بمند الضمير من افادة ما فى الضمير وليس بشئ لان السؤال على لزوم مثل العائد فى المعطوف عليه فى المعطوف ولا يخفى انه ضمير فالواجب فيه ايضا ذلك دون ما ليس كذلك وقوله لو لم وجوب الضمير لما تقع ما ذكره فى الجواب ممنوع لان كلامه قدس سره صريح فى ان الامر كذلك اى كان ينبغي ان يقال او ذكر مكررا ويكتفى به الا انه لما اريد التنبيه على انه لا يكون الا محذرا منه اقيم هذا الظاهر مقام الضمير العائد الى معمول فكيف يصح الحمل على تأنيد غير هذا على ان الضمير والعائد والذكر مما حمله الاستعمال على الترادف (قوله) مثل اياك والاستدليل به بكثرة تكرار مثال اياك على ان الاغلب فى هذا القسم من التحذير اذا كان ضميرا ان يكون ضميرا مخاطبا وقد يجى متكلما نحو اياى والامر والظاهر فيه تقدير الفعل على صيغة التكلم على ما ذهب اليه سيويه لكن قول المصنف بتقدير

وقائدها الا انه يطلب التخفيف اللفظي فلهذا جاز اضافتها ايضا ولاظهار فرعيها  
(والتخفيف اللفظي) في هذه الاضافة على ثلثة اقسام على ما بينه الشارح على ما يقتضيه  
الفعل (اما ان يكون ذلك التخفيف (في لفظ المضاف فقط) بحيث لم يتجاوز الى لفظ  
المضاف اليه ويكون (بمحذوف التنوين) اي تنوين المضاف (حقيقة) يعني لم يكن التنوين ساقطا  
قبل الاضافة بشئ آخر بل انما يسقط بالاضافة (مثل ضارب زيد او حكما) بان يكون ساقطا  
قبل الاضافة بمجمله غير منصرف فان تنوينه وان كان ساقطا لفظا لكنه ثابت حكما (مثل  
حواج بيت الله) تعالى فان حواج جمع حاج من حج اصله حواجج على وزن مساجد  
واساور سقط التنوين منه لكونه غير منصرف الا انه ثابت حكما اذ يسقط ذلك التنوين  
بالاضافة وكذا احر كم (او بمحذوف) عطف على قوله بمحذوف التنوين (نون التثنية والجمع)  
المذكر السالم (مثل ضارب زيد وضاربوا زيد واما) عطف على قوله اما في لفظ المضاف اي  
اما ان يكون التخفيف (في لفظ المضاف اليه فقط) بحيث لم يتجاوز الى المضاف ويكون (بمحذوف  
الضمير) اي الضمير المتصل بالفاعل الرابع الى الموصوف (واستتاره) يعني لا بمحذوف نسيا  
منسيا بل بمجمله مستترا (في الصفة) لكونه رابطا للصفة بالموصوف حتى لو حذف نسيا لبقيت  
الصفة بلا رابطة فتصبح على ما سيأتي تحقيقه (كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه) برفع غلامه  
على انه فاعله والضمير فيه راجع الى الموصول (حذف الضمير من غلامه) للتخفيف (واستتر)  
عطف تفسير للمحذوف (في القائم) التلايخلو عن الفاعل اذا اضيف لان المستتر اخف من البارز  
ولانه الاصل (واضيف القائم اليه) اي الى الغلام (للتخفيف) اي كل ذلك لا يفعل الا للتخفيف  
(في المضاف اليه فقط) فصار القائم الغلام بالاضافة الى الفاعل لحصول التخفيف في جانب  
المضاف اليه (واما في المضاف والمضاف اليه) عطف على لفظ المضاف اليه او في المضاف وهذا  
هو القسم الثالث من اقسام التخفيف (معا) اي حال كونه ما صاحبه في حصول التخفيف  
غير مختص باحدهما (نحو زيد قائم الغلام اصله زيد قائم) بالتنوين (غلامه) بالرفع لانه فاعله  
والضمير يرجع الى الموصوف وهو زيد ثم اضيف قائم الى الفاعل الذي هو غلامه بناء على  
العمل السابق (فالتخفيف في المضاف) الذي هو قائم حاصل (بمحذوف التنوين) (والتخفيف  
(في المضاف اليه) الذي هو الغلام حاصل (بمحذوف الضمير) منه (واستتاره) اي بنقل الضمير  
من الغلام وجمعه مستكنا (في الصفة) لان المستتر اخف من البارز فحصل التخفيف فيهما  
معاً والقسمان الاخيران لا يكونان الا في الوصف اللازم لان المتعدي يضاف الى المفعول فلا  
يحتاج الى هذا النقل مثل ضارب زيد (ومن نعمة) (اي ومن جهة) واجل (وجوب  
افادة الاضافة) هذا التركيب من قبيل تنابع الاضافات مثل قول الشاعر \* حمامة جرمي  
حومة الجندل اسجى \* ومنه قوله تعالى ذكر رحمة ربك ومثل هذا لا يخل بافصاحة  
وقد وجد في النظم الممجز (اللفظية التخفيف) والمصدر وهو الافادة جار لفاعله وناسب  
لمفعوله (و) من جهة وجوب (استفاء كل واحد من التعريف والتخصيص) اختلف

اتق بشمر بانه اختيار  
مذهب غيره من ان  
التقدير حينئذ على صيغة  
الخطاب ايضا على سبيل  
الالتفات وقد يكون اسما  
ظاهرا مضاف الى الخطاب  
نحو نفسك والشر واما  
القسم الثاني فيستوي  
الاسماء الظاهرة  
والضميرات كلها ولعل  
المص لم يلتفت الى هذا  
القسم لقلة فهو غير  
مندرج تحت كلامه وذلك  
لان مذهب سيبويه وهو  
تقدير لا حذو ونحو اولى  
ليكون الفاعل والمفعول  
شيئا واحدا كما في اياك  
والشر فلا ينبغي ان ينسب  
اليه اختيار المرجوح  
ما لم يكن منه تصريح به  
ثم كلامه في الايضاح  
شمر بجواز اختياره  
قائه قال وقد سيبويه  
ايى والشر منصوبا  
بفعل التكلم كانه امر  
لنفسه بمعنى لا باعد نفسي  
من الشر ولا باعد الشر مني  
وانكره غيره وقال المعنى  
على انه يخاطب غيره على  
معنى باعدني اليه ذهب  
الزحرفى وكلا التقديرين  
مستقيم هذا كلامه (قوله)  
ولا يخفى عليك ان تقدير  
اتق في اول النورين غير  
صحيح لانه لا يقال اتقيت  
زيدا من الاسد فينبغي  
ان يقدر فيه نظر لانه ان  
اراد المص لم يرد تقدير  
اتق في النوع كما هو  
الظاهر من كلامه فليس  
كذلك لان المص صرح

في الامثلة الاربعة في الجواز والامتناع فهذا استدلال من الاثر الى المؤثر كما هو المتعارف في مثله (جاز) (تركيب) تكون الصفة المضافة الى المعرفة فيه صفة للنكرة نظرا الى وجود التعريف وانتفاء افادة التعريف مثل (مررت برجل حسن الوجه) بحجر الحسن على انه صفة لرجل (بإضافة الصفة الى معمولها) فاعله لما عرفت (وجملها صفة للنكرة) لتكون الصفة ايضا نكرة لانها بالاضافة لم تعد الا تخفيفا في اللفظ لتكون المعنى على الانفصال وكذا يكون جر المضاف اليه غير اصلي لكونه مرفوعا في الاصل (فن جهة) واجل (انها) اى الاضافة اللفظية (لم تعد) تلك الاضافة (تعريفا) اى تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة (جاز هذا التركيب) وجوازه مبنى على امرين وجوب افادة اللفظية التخفيف وقد وجد فيه وعدم افادتها التعريف وقد وجد فيه ايضا (وامتنع) (تركيب) يكون المضاف بالاضافة اللفظية فيه صفة للمعرفة لعدم وجود المطابقة مع انها شبرط مثل (مررت بزيد حسن الوجه) بحجر الحسن على انه صفة لزيد المعرفة (فلو افادت) الاضافة اللفظية (تعريفا) اى تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة (لم يحجز) التركيب (الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة) وهو غير جائز لعدم المطابقة فيه تعريفات ونكير الا انه يكون المضاف حينئذ معرفة بالاضافة مع كون ما وصف به نكرة (ولجاز) التركيب (الثاني لتكون المعرفة اذن) اى حين افادت تعريف المضاف (صفة للمعرفة) لان الموصوف معرفة بالعلم والصفة معرفة بالاضافة قطعا كما تعريفات فينبغي ان يحجز (والمراد) هذا جواب لسؤال مقدرا وورده الهندي حيث قال فان قيل فمة اشارة للحصر المذكور وجواز الكلام يتنى على عدم التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تعلق له بعدم افادتها التخصيص (ان المشار اليه بثة وهو) اى المشار اليه بثة (مجموع امور ثلاثة) لا كل واحد منها (وجوب) بدل من امور بدل البعض (افادة اللفظية التخفيف) بالنصب لانه مفعول (وانتفاء التعريف) عطف على وجوب (وانتفاء التخصيص يستلزم) اى المشار اليه بثة والجملة خبران وان مع اسمها وخبرها خبر المبتدأ وهو قوله والمراد (جواز التركيب الاول) وهو قوله مررت برجل حسن الوجه نظر الى الامر الاول (و) يستلزم ايضا (امتناع) التركيب (الثاني) وهو قوله مررت بزيد حسن الوجه نظر الى الامر الثاني (ولا يلزم من ذلك) اى من كون المشار اليه بثة مجموع امور ثلاثة (ان يكون) فاعل لا يلزم (لكل واحد من تلك الامور) الثلاثة التى هي وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء افادة التعريف وانتفاء افادة التخصيص (دخل) بالرفع لانه اسم ان يكون (في ذلك الاستلزام) يعنى في استلزام جواز التركيب الاول وانتفاء التركيب الثاني لان المستلزم جواز الاول وجوب افادة التخفيف وهو موجود فيه والمستلزم امتناع الثاني انتفاء التعريف ولا دخل لانتفاء التخصيص في الجواز والامتناع حيث يحجز ويمتنع وان لم يوجد التخصيص (بل يحجز ان يكون) الاستلزام (باعتبار بعضها) اى بعض تلك الامور لان للاكثر حكم الكل فيصح ان يكون

في الشرح بتقدير اتق وغيره في هذا النوع وان اراد انه لم يصب فيه لعدم امكان ذلك التقدير فغير وارد ايضا لظهور صحة قولك اتق نفسك من الاسد وقد عرفت تفصيل ذلك والشارح قدس سره انما وقع فيه من قول الرضى وتقدير اتق ههنا فيه بعض السجاجة من حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتقت زيدا من الاسد اى تحبته ولو قال بتقدير نعم او بعد سكان اولى وانت خبير بانه لا يهملنا ثبوت اتقت زيدا بل للازم ثبوت اتق زيدا او جوازه وهو معترف بذلك فلا اعتراض كذلك ليس بشئ ومن الغافلين من اهل من قال ونحن نقول اباك والاسد بتقدير اتق نفسك بالتعبير عن الاسد بنفسك وتعبيره بالاسد وباك من الاسد بتقدير اتق نفسك من الاسد فغير عن الاسد بنفسك لكمال قربه منك وابدل من الاسد عند (قوله) وتقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى قيل فيه ان الانتفاء عن الطريق انما يكون بعبءه عن جزء منه فيقتصر فيه بالزحمة ليصح جعل التقدير بعد نفسك عن الطريق نعم

المشار إليه بجموع تلك الامور باعتبار ان يكون لاكثرها دخل في الاستلزام  
 ( فلايرد ) مبنى للمعلوم من ورد يردورودا ( انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانثناء  
 التخصيص ) لالتفي الجنس ودخل مبنى على الفتح اسمها في ذلك الاستلزام ظرف  
 مستقر خبرها اى لا دخل موجود في ذلك الاستلزام واللام في لانتفاء متعلق باسم  
 لامرفوع محلا على انه فاعله تقديره لا دخل انتفاء التخصيص موجود وكائن في  
 ذلك الاستلزام مثل قولك لا ضرب رجل كائن في الدار وهي مع اسمها وخبرها خبر  
 ان وهي مع اسمها وخبرها مرفوعة محلا على انها فاعل فلا يردو لا يفهم لك ان تكون اللام  
 فيه للتعليل تأمل ولم آل جهدا ( و ) ( من جهة ) واجل ( انها ) اى الاضافة اللفظية  
 ( قيد تخفيفا ) في اللفظ فقط فيه اشارة الى ان قوله جاز وامتنع معطوف الاول على الاول  
 والثاني على الثاني وانه ايضا ما يدل على ان الاضافة اللفظية قيد التخفيف في اللفظ  
 فقط ( جاز ) ( تركيب ) يكون المضاف فيه صفة معرفة باللام سواء كانت متنى مثل ( الضار  
 بازيدو ) الحسن او وجه او جمعا على حده مثل ( الضار بوازيد ) والحسن او وجه ( لحصول )  
 المقصود من الاضافة اللفظية وهو ( التخفيف ) في اللفظ ( بخذف النون ) فهما بالاضافة  
 لما سيجي ( وامتنع ) تركيب يكون المضاف فيه صفة مفردة معرفة باللام والمضاف اليه  
 اسم مجرد عن اللام كان علما او امثلا ( الضارب زيد ) والحسن وجه ( لعدم ) حصول  
 ( التخفيف ) المقصود من الاضافة اللفظية ( لان تنوين الضارب ) في هذا التركيب  
 ( انما سقط للالاف واللام ) اى لدخول لام التعريف عليه لام اللام للتعريف والتنوين  
 للتكثير فيستحيل اجتماعهما فاذا دخلت اللام يزول التنوين ( لا للاضافة ) لان الساقط  
 او لا لا يمكن سقوطه ثانيا واذا اضيف لا يكون في الاضافة فائدة فتضيع فوجب ان  
 يمتنع اضافته ( ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع ) اى في جواز التركيب الاول  
 وامتناع الثاني ( لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص ) كما لا دخل لانتفاء التخصيص  
 وحده في التعريف الاول وهما لا دخل لانتفائهما معالان المرف باللام لا يتصور  
 تعريفه ( بل يكفي فيه ) اى هذا التفريع ( وجود التخفيف ) في اللفظ ( فقط ) لان  
 التركيب الاول جائز والثاني يمتنع لحصول الحذف وعدمها سواء انتفى التعريف او لا  
 ( وعلى هذا ) اى على انه لا دخل فيه لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص ( كان  
 الانسب ) والاولى ( تقديم هذا الفرع ) على التفريع الاول ويقول ومن ثمة جاز  
 ومررت برجل حسن الوجه وامتنع مررت برجل حسن الوجه وامتنع مررت بزيد  
 حسن لان اصل هذا التفريع وهو التخفيف فقط مذکور صريحا واصل التفريع  
 الاول وهو اعادة التخفيف وانتفاء التعريف معامذ كور ضمنا فتقديم المتفرع على  
 المصرح يكون اولى من تقديم المتفرع على المضمر ولان مانحن فيه والتخفيف فقط  
 فاسبب تقديم مانحن فيه على غيره واجب بان التفي مقدم على الاثبات فالترتيب المذكور

لا يناسب تقدير بعد  
 الطريق لكنه ليس من  
 ضرورات تقدير بعد الا ان  
 يقال يلزم نصب الطريق  
 بخذف الجار وهو سماح  
 وليس مما يلتفت اليه  
 لان الشارح قدس سره  
 لم يدع عدم صحة تقدير  
 بعد ولا لزوم اتقى  
 بخصوصه بل مناسبة ذلك  
 التقدير بهذا القسم بل  
 بعض افراده مع صحة  
 غيره ايضا ( قوله ) فان  
 المعنى على بعد نفسك مما  
 يؤذيك كالا سد قيل  
 فيه ان تقدير بعد نفسك  
 يوجب كون النفس  
 محذرا لا محذرا منه فلا  
 يكون من افراد النوع  
 الثاني وليس من افراد  
 النوع الاول ايضا لانه  
 ليس تحذيرا مما بعده  
 الا ان يراد بما بعده  
 ما بعده لفظا او تقديرا  
 وفاقية ما يمكن ان يقال  
 ان التحذير من النفس  
 بالتوصية على تبينه من  
 الزواجل التي يؤذيها ولا  
 يخفى ان المراد المحض  
 من نفسه بهذا المعنى  
 فايراد الكلام في صورة  
 الاعتراض ليس ثم اهل  
 ان قوما قد اجازوا  
 ظهور الفعل مع هذا القسم  
 نحو احذر الاسد الاسد  
 ومنه الاخرى ولم يذكر  
 المس بشمر بالخلاف بناء  
 على عدم الاعتداد به  
 وذلك لعدم سماع ذكر

في الاستدلال مرعى فيها فله المصنف ( لكنه ) الا ان المصنف ( اخره ) اى هذا التفرع  
 ( لكثرة لواحقه ) لتلايلزم الفصل بين اللاحق والملحق ولان الشئ اذا كثر  
 البحث فيه يجب تأخير البحث فيه ( خلافا للفراء ) اى خالف الفراء الجمهور فيه خلافا  
 ( فانه يجوز تركيب الضارب زيد ) استدلالا باحد اربعة ادلة فصلها الشارح بقوله  
 ( امالائه ) اى لان الفراء ( يوهم ان دخول لام التعريف ) على الضارب فى الضارب زيد  
 ( انما هو بعد الاضافة ) اى بعد اضافة ضارب الى زيد فكان ضارب زيدا ثم اضيف اليه  
 ( فحصل التخفيف ) جدا ( بحذف التوين ) من المضاف ( بسبب الاضافة ) فلم تكن  
 الاضافة ضائفة ( ثم عرف باللام ) يعنى ذهب الى ان الاضافة سابقة على دخول اللام  
 لتصحيح مثل هذا التركيب وعلى هذا تكون الاضافة ضائفة بقاء وان كانت مفيدة ابتداء  
 لانه يلزم بعد ادخال اللام عدم بقائها لان دخول اللام كما يكون معارضا لغائبتها ابتداء  
 يكون معارضا لبقاء واعترض على قول الشارح دخول لام التعريف بان الظاهر ان  
 يقول دخول اللام لان هذه اللام موصولة لا اداة تعريف ودفع بان التعريف  
 غير مناف لكونها موصولة بل الموصولة ايضا من المعارف ( واجاب المصنف ) نفسه  
 ( عنه ) اى عن هذا الدليل ( فى شرحه ) على كافيته ( بانه ) اى بان هذا الدليل يعنى تقديم  
 الاضافة على اللام ( غير مستقيم ) بل سقيم ( لان القول بتأخير اللام ) عن الاضافة  
 ( المقدمة ) صفة اللام ( حسا ) تميز المراد بالحسن حسن البصر واللفظ يعنى ان اللام  
 محسوس وملفوظ بخلاف الاضافة ( على الاضافة ) متعلق بالمقدمة ( بمجرد ادعاء ) حيث  
 لا دليل له ظاهرا ولا حقيقة يستدل به ومع هذا هو ( مخالف للظاهر ) لا تارى ان اللام  
 سابقة على الاضافة حسلا لان الاضافة فى الظاهر انما انت بعد الحكم بذهاب التوين  
 بسبب اللام فكيف ينسب حذف التوين اليها بل دليل قاطع ولا ظاهر مرجع وفى اللام  
 وان لم يكن دليل قاطع لكن فيه ظاهر ومرجع وهو كونه محسوسا وملفوظا ولان  
 اللام لتحقيق ذات الاسم والاضافته لتحقيق ما يرصه وهو التخفيف وتحقيق الذات  
 سابق على تحقيق الصفات لتقدم الذات على صفته ( واما لما وقع فى شعر الاعشى ) وهو  
 اسم شاعر لم يبصر بالليل ويبصر بالنهار ويقال له بالفارسية شب كور ( من قوله ) بيان  
 ما فى قوله لما ( الواهب المائة الهجان وعبدها ) فان قوله وعبدها بالجر معطوف  
 على المائة ( المجرورة ) بكونها مضافا اليها لقوله الواهب لكونه مثل الحسن الوجه لان  
 المعطف على المظهر المجرور بلا اعادة الجار مطلقا جائز كثير ( فصار المعنى باعتبار  
 المعطف الواهب عبدها ) بالجر على المائة لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه الواهب  
 عبدها ( فهو ) اى الواهب عبدها يكون ( من باب الضارب زيد ) يعنى فى كون المضاف  
 صفة مفردة معرفة باللام والمضاف اليه اسم مفرد ( فكما لا يتمتع ذلك ) الواهب عبدها  
 ( حيث اتى به بعض البغاة ) حتى لو كان متمعلا اجازه البلغ وان كان بواسطة ( لا يتمتع )

( هذا )

العامل مع تكرير  
 المحذره منه ولان كل  
 معمول مكرر موجب  
 لحذف طامه وحكمة  
 اختصاص وجوب  
 الحذف بالمحذره منه المكرر  
 كون تكريره الاصل  
 مقارنة للمحذره منه المحذره  
 بحيث يضيىء الوقت الا عن  
 ذكر المحذره منه على ابلغ ما  
 يمكن وذلك بتكريره ولا  
 يتسع لذكر العامل مع هذا  
 المكرر واذالم يكرر الاسم  
 جازاظهار العامل اتفاقا  
 ( قوله ) قبل لفظ الاسدى  
 اياك والاسد هذا السؤال  
 مع جوابه مما ذكره الهندي  
 وفى الجواب نظر لان  
 التحذير فى الاصطلاح  
 مجموع قولك اياك والاسد  
 سدى لفظ المحذره  
 تحذير امع انه ليس تحذير  
 بل هو آلة التحذير ومنشأ  
 السؤال قول المصنف هو  
 معمول بتقدير اتق تحذيرا  
 مما بعده فانه موزون بان  
 التحذير هو اياك دون  
 المعطوف فالصواب ان  
 يقال انما اراد المجموع  
 المتلفظ به وانما قال كذلك  
 اعتمادا على ثبات قدمك  
 وعدم انصرافك  
 مما هو الشهور  
 المتعبر بين الجمهور بمثل  
 هذا الصارف الضعيف  
 ( قوله ) اياك ان تحذف  
 بتقدير من قبل اى لا  
 بتقدير العاطف فانه لا  
 يجوز فى سمة الكلام ولما لم  
 من قوله بتقدير من عدم  
 صفة تقدير العاطف ثبت  
 امتناع تقدير اياك الاسد

بامتناع تقدير من ولا ينحى  
قوله فان قلت فليكن  
بتقدير الماطف وما ذكره  
من الجواب بقوله فلنا لا  
ينفع لان السؤال ان قوله  
لامتناع تقدير من لا يثبت  
المدعى بدون ضمنية تقدير  
الواو في بيان ان امتناعه اشد  
من امتناع تقدير حرف  
الجر لانفع ما لا يدعى ان  
امتناعه واضح مستغن  
عن التعرض والبيان  
والامر ليس كذلك  
لظهور انه لا يفهم من  
التصريح بتقدير من  
امتناع تقدير غيره ولوق  
ضمنا لزوم ذلك الافهام  
هل يثبت من العلم بعد صحة  
تقدير الماطف في اياك ان  
تتحذف امتناع تقدير اياك  
الاسد بامتناع تقدير من كلا  
الجواز ان يتوهم كون  
هذا التركيب على تقدير  
الماطف فانه لا يندفع هذا  
الوهم الا ببيان ان حروف  
المطف لا تحذف مطلقا  
فظهر شدة الحاجة الى ما  
ذكره قدس سره من  
السؤال والجواب زعم  
القائل ان الجواب غير نافع  
مبنى سوء فهمه فان معنى  
السؤال ليس ما قاله بل  
ما هو الظاهر الاستفاد  
من صريح اللفظ وهو انه  
اذا لم يجر ذلك فليجز هذا  
ثم اعلم ان قول القائل فانه  
لا يجوز في سعة الكلام فيه  
ما فيه لانهم صرحوا بعدم  
الجواز مطلقا قال المص  
وقالوا اياك من الاسد فن

هذا ( اى الضارب زيد ) ( فاجاب المصنف ) نفسه ( عنه ) اى عن استدلال الفراء بما  
وقع في شعر الاعشى على جواز الضارب زيد ( بقوله ) ( وضرب الواهب المائة الهجان  
وعبدها ) الواهب اسم فاعل من وهب يهب مضاف الى مفعوله مثل الضارب الرجل  
والمعنى الذى يهب المائة ( يعنى ان هذا القول ضعيف ) فيه اشارة الى ان ضعف من الضعف  
لامن التضعيف كما ذهب اليه لبعض ( لا يقوى فى الفصاحة بحيث يستدل به ) على اثبات  
القواعد لان الضعيف لا يكون فصيحاً فكيف يقوى فيها حتى يستدل به ( لما عرفت من  
امتناع ) بيان لما ( مثل الضارب زيد ) اراد بالمثل كل صفة مفردة معرفة باللام اضيفت  
الى العلم مثل المضروب عمرو ( لعدم الفائدة ) المطلوبة اما فى المضاف او المضاف اليه  
او فيها جميعا ( فى ) هذه ( الاضافة ) وعدم الفائدة فيها ظاهر ( ولا يخفى ) عليك ( ان  
فيه ) اى فى هذا الجواب ( شوب مصادرة على المطلوب ) يعنى ان فى هذا الجواب  
رائحة مراجعة على المدعى والمصادرة جمل الدعوى جزء من الدليل اى جعل  
النتيجة جزءاً القياس لان اثبات المطلوب وهو امتناع الضارب زيد يتوقف على ابطال  
دليل الخصم وهو شعر الاعشى وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب فتراجعا ( اللهم  
هذا اعتذار منه عن الحكم بالضعف اعلم انما يستعمل فى موضع القلة والندرة ويقال  
مثلا بالاستثناء فى الاكثر لثنى الاسم والخطأ الحاصل بنى الكل واثباته والواقع خلافه  
نحو جاني القوم اللهم الا زيدا فعناه لا نؤاخذنى يارب فان كلامى الاول غير تام بل  
يحتاج الى الاستثناء فهنا استثناء من ان يكون فيه شوب المصادرة ( الا ان يقال المراد به )  
اى بقوله وضعف ( انه ) اى هذا البيت ( ضعيف فى الاستدلال به ) يعنى ان هذا  
البيت ضعيف فى كونه دليلاً على جواز الضارب زيد لا فى الفصاحة لانه قوى فيها فيجوز  
لا يكون فيه شوب مصادرة على المطلوب ( اذ لانس فيه ) اى فى هذا البيت ( على الجر  
فانه ) لم يصرح فيه ان وعبدها مجرور معطوف على المائة حتى يصير بواسطة المعطف  
الواهب عبدها فيكون مثل الضارب زيد فانه ( يحتمل النصب ) اى وعبدها ( حملا  
على المحل ) اى محل المائة لانها منصوبة محلا لكونها مفعول الواهب وهذا التوجيه  
اولى لان الاصل فى التوابع تبعيتها لمبتوعاتها فى محلها الا يرى انه لو وصف المائة بالنصب  
الوصف حملا على المحل مثل الواهب المائة الجيدة بالنصب ( او ) حملا ( على انه مفعول  
معه ) بناء على ان يكون الواو بمعنى مع لمقارنته معمول شبه الفعل ولصحة المعنى عليه  
( اولانه ) عطف على قوله اذ لانس فيه فتكون علة اخرى للاستثناء ( قد يحتمل ) مبنى  
للمفعول من التفعّل ( فى المعطوف ما لا يختمل فى المعطوف عليه ) مبنى للمفعول ايضا  
من التفعّل والموصول مع صلته مرفوع بانه مفعول مالم يسم فاعله لقوله قد يتحمل  
ونائب الثانى ما استكن فيه للفصل بالمعطف لان الثنى اذا كان بعيدا عن العامل يتساع  
فيه ( كافى رب شاة وسخلتها ) ويازيد والحارث ولان مذهب سيبويه هكذا ( حيث جاز



الاسد مطلق بالفعل  
المحذوف اي باء نفسك  
عن الاسد ويقولون اياك  
وان تحذف وهو من اياك  
والاسد سواء لان ان  
تحذف بتأويل الاسم كانه  
قال اياك والحدف  
ويقولون اياك من ان  
تحذف وهو مثل اياك من  
الاسد سواء وقالوا اياك  
ان تحذف ولم تقولوا اياك  
الاسد قال والفرق بينهما  
ان حروف الجر تحذف  
جواز افعان وان قياسا  
مستمر الجواز ان يقال في  
اياك من ان تحذف اياك ان  
تحذف اجراء على هذه  
القاعدة وتبين ان يكون  
فرعا على اياك من ان تحذف  
لا على اياك وان تحذف لان  
حروف العطف لا تحذف  
قال فان استقر ذلك ظهر  
الفرق بين اياك من ان  
تحذف واياك من الاسد  
وان حمل اياك الاسد  
في الجواز على اياك ان  
تحذف خطأ لان حرف  
الجر لا يحذف عن باب  
الاسد ويحذف من باب الا  
وحذف حرف العطف  
ممتنع مطلقا فان تمسك الجبر  
بقوله واياك اياك المرافاة  
الى الشعر دماء وللشعر  
جانب فليس فيه حجة  
لامور منها انه على خلاف  
القياس واستعمال الفصحاء  
ومثل ذلك سرود ولا  
يثبت به الاصول الثاني ان  
المرء معدوم بمعنى ان تمارى  
فعل عليه لكونه بمعناه  
بخلاف باب الاسد فانه  
لا يقدر ذلك التقدير

هذا التركيب ( اي تركيب رب شاة وسخلتها وبازيد والحارث ( ولم يحجز ) ان يدخل  
رب وباعلى المعطوف نحو ( رب سخلتها ) وبالحارث ( بادخال رب ) وباعلى ( على سخلتها )  
والحارث ( بدون العطف ) لان رب لما كانت موضوعة للتقليل تقتضي ان تدخل على  
النكرة لانها تقبل التقليل وضده اعلم ان السخلة تطلق على ولد الضأن والمعز ذكر  
كان او انثى الا انه صغير لانه يقال رب شاة وسخلتها بدوهم ( والبيت تمامه ) اي بما ذكر  
قبله وما لم يذكر من المصراع الاول والثاني ( د الواهب المائة الهجان وعبدها عودا  
يزجي خلفها اطفالها اي مدحوخة ) فيه اشارة الى ان المبتدأ محذوف اي من مدحه الشاعر  
بزيادة السخاء ( الواهب المائة ) اي الذي يهب المائة ساعة فساعة يعنى في كل وقت على  
على طريق الاستمرار والتجدد والعدد ههنا ليس للحصر بل للاكثرة بل فلا يمنع ان  
يكون ما وهبه اكثر من مائة او اقل وفي الحاشية مدح الممدوح بانه يهب عبدا يتهب بمائة  
من الابل الحديثات التاج مع اطفالها وهذا اعز من المائة اذ المائة كثير ما توجد بخلاف  
مثل هذا العبد ( الهجان وعبدها اي البيض ) جمع ابيض يستوى فيه جمع المذكور  
والمؤنث مثل احمر وحر الا انه كسر الفاء لاجل الباء ( من النوق ) جمع ناقة بضم النون  
وسكون الواو ( يستوى فيه ) اي في الهجان ( الجمع والواحد ) كالفلك كانه اذا كان  
وزنه على وزن حمل يكون جمعا واذا كان مثل صرف يكون جمعا واذا كان مثل صرف  
يكون مفردا كما ان الفلك اذا كان على وزن اسد يكون جمعا واذا كان على وزن قفل  
يكون مفردا ( الهجان صفة للمائة ) باعتبار المعنى يعنى على اعتبار معنى الجمعية فيها  
بناء على عدم اشتراط الاشتقاق في الصفة وهذا مذهب المصنف واما بناء على مذهب  
الجمهور فيأول المشتق لانهم شرطوا الاشتقاق فيها فالمعنى المائة البيض من النوق  
( او بدل عنها ) بدل الكل لان ذكر المائة لاجل الحيز والتكبر فيه او للمدح بان ما وهبه  
كثير وهذا المعنى اليق لان فيه زيادة مدح ليس في الاول ( او من قبيل الثلاثة الاتواب )  
يعنى من قبيل اضافة العدد المعروف باللام الى معدوده بلا تجريد عن اللام وهذا التوجيه  
اضعف الوجوه لما عرفت سابقا ( كما هو مذهب الكوفية ) حيث جوزوا اضافة العدد  
المعرف باللام الى معدوده بلا تجريد عنه ( وعبدها ) اي عبد المائة اضافته الى المائة  
اشارة الى كمال اشتغاله برعاية حقها كأنه مملوكها ( اي راعيا تشبيها له ) اي تشبيه  
الراعى ( بالعبد لقيامه ) اي الراعى ( بحق خدمتها ) اللام بمعنى في يعنى شبه الراعى  
بالعبد في القيام بحق خدمتها لان الراعى قائم بخدمة المواشي كالعبد ثم استمر العبد وهو  
المشبه به للراعى المشبه بملاقة التشبيه فيكون استعارة فيكون العبد حينئذ مستعملا  
في معناه المجازى وهو الراعى ( او عبدها حقيقة ) تمييز ( ذبح تكون ) اضافته ) اي  
اضافة العبد الى المائة ( لادنى ملاسة ) اي لعلاقة كون عبد المائة هو صاحبها وهذا شائع في  
كلام العرب مثل كوكب الحرقاء وحق طرفك وفي هذا زيادة مدح اذ الممدوح يهب

عندها ما بخلاف الاول لان الهبة فيه مخصوصة بالمائة فقط و (عوذ بالذال المعجمة جمع عاذ) كهود في جمع هاند من عاذ يموز وبابه قال يقول (اي حديثات النتائج حال من المائة) فحينئذ يكون مينا لهبة المفعول الواهب وفي هبة هذه الاشياء زيادة مدح ايضا لان المولود قريبا يكون في القلوب محبوبا وما هو محبوب في القلوب تكون هبته اعسر فهبته تكون افضل (يزجي بالزاي المعجمة والجيم) حال كونه (على صيغة) المضارع (المعلوم المذكر) من زجي زجي (اي يسوق) ويقال ازجي اي سباق والترجية ايضا السوق (وفاعله) المستكن فيه (ضمير العبد) يعني راجع الى العبد لان السوق فعل قائم به والجملة حال منه بالضمير وحده لان المضارع المثبت اذا وقع حالا يكفي فيه الضمير وحده لما سبق فيكون مينا لهبة المفعول لان العبد مفعول به بواسطة العطف سواء عطف على اللفظ او على المحل او مفعول معه (واطفالها) اي اطفال المائة جمع طفل كفعل وافعال وهو المولود وولد كل وحشية ايضا قوله اطفالها منصوب على المفعولية (اي على انها مفعول به لقوله يزجي وفي هذا ايضا زيادة مدح لان هبة الطفل مع امة تكون اشق (او) حال كونها (على صيغة المجهول المؤنث) يعني على انه مبنى للمفعول (واطفالها) فيه (مرفوع) لفظا بناء (على انه) اي اطفالها (مفعول مالم يسم فاعله) لقوله يزجي فحينئذ تكون الجملة حالا من المائة وعلى كلا التقديرين يكون قوله خلفها ظرف مكان اي خلف المائة اي يسوق العبد خاف المائة الهجان اطفالها او يساق خلف المائة اطفالها (وحقيقة الامر) اي حقيقة كون الفعل مبني للفاعل والمفعول منصوب او مبني للمفعول وهو مرفوع (لا تنكشف) اي لا تبين ولا توضح لنا (الا بعد معرفة حركة حرف الروي) الضمة او الفتحة وحروف الروي ما تكرر في كل بيت وهو هنا قوله لها (من القصيدة) يعني ان كان حرف الروي في سائر الابيات مضموما فاطفالها مرفوع فيكون النمن مبنيا للمفعول وان كان فيها مفتوحا فهي منصوبة فحينئذ يكون الفعل مبني للفاعل لان رعاية السجع امر لازم فاذا عرفت يقينا ينكشف الحال ويتبين ويوضح المال (واما) عطف على اما لانه توهمه هند شرح قوله خلافا للفراء (لانه) اي الفراء (قاسه) اي جواز الضارب زيد (على الضارب الرجل) حيث جاز اضافة الضارب الى الرجل بلا تخفيف في الاضافة فكذلك تجوز اضافة الضارب الى زيد بدونها (و) قاس ايضا جواز تلك الاضافة على قوله (الضاربك) حيث جازت هذه الاضافة بدون التخفيف فكذلك تجوز فيما نحن فيه (فاجاب المصنف عنه) اي قاسه على الاول (بقوله) (وانما جاز الضارب الرجل) المراد ههنا اسم الفاعل التعمدي المعرف باللام المضاف الى اسم الجنس المعرف به المضاف اليه ايضا (يعني كان القياس عدم جوازه) اي عدم جواز اضافة الضارب الرجل (لانتفاء التخفيف) المقصود من الاضافة اللفظية في احد الجانين (لزوال التوین باللام) وحصول التخفيف

الثالث قول الخليل ان المراء منصوب بفعل مقدر واياك مستقل هذا قال الرضي وترك المس بالآخر مما يجب اضمار فعله قياسا وهو باب الاغراء وضا بطه كل غري به مكررا معطوف عليه بالواو مع معطوفه فالتكرار نحو اياك اياك ان من لالاخاله كساع الى الهيماء غير سلاح والذي مع العطف نحو شائك والحج ونفسك وما بينهما والعامل فيها الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ما تقدم في التحذير والخلاف في وجوب حذفه في المكرر ههنا مثله هناك وان لم يكرر وخلا من العطف فلا خلاف في عدم وجوب الحذف كما هو هناك وكذا يجوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع ولعل المس لم يتعرض لهذا الباب اعني الاغراء لما رأى انه مثل تحذير سواء بسواء فاليان اليان فان قلت فلم لم يبين الاغراء مكتفيا به ليكون التحذير على منهجه قلنا لان باب التحذير شائع ذائع كثير الوقوع والاستعمال بخلاف ذلك (قوله) فانه لا يخاوز زمان او مكان من ان فعل فيما قبل سواء فيه وكان من الذمول من كون المصدر بتثنية الضمير الابعاء الا ان او الفاصلة بمعنى الواو الواصلة ضرورة ان الفعل لا يقع في احد هما يقطع بل فيهما

هنا اما بحذف التوين والتوين قد يحذف باللام لان التوين من اللام لا يجتمعان  
 لان التوين للتكبير غالبا واللام لتعريف واما بحذف التون وهما ليس فيه نون وهو  
 ظاهر ( لكنه ) اى الا انه ( جاز ) الاضافة فيه مع عدم التخفيف ( حملا على ) ( الوجه )  
 ( المختار في الحسن الوجه ) ( يعنى جواز الاضافة فيه ليس لذاته والقياس على نفسه بل  
 لكونه محمولا على غيره وقوله حملا مفعوله للفعل المذكور في قوله وانما جاز ( وهو )  
 اى الوجه المختار فيه ( جر الوجه بالاضافة ) لحصول الحقة المطلوبة منها في جانب المضاف  
 اليه ولكون ضمير الموصوف مستكنا في الصفة على ما هو مقتضى الظاهر ( وفيه )  
 اى في قوله الحسن الوجه ( وجهان آخران ) اى غير الاضافة ( رفعه ) بدل البعض  
 من قوله وجهان او خبر مبتدأ محذوف اى احدهما رفعه ( على القاعلية ) تقديره الحسن  
 الوجه وهو قبيح لخلو الصفة عن ضمير الموصوف ( ونصبه ) عطاف على التوجيهين  
 ( على التشبيه بالمفعول ) لانها لازمة لانصب المفعول به ان الفاعل شيه بالمفعول  
 فنصب فيه تكلف واما الجر فليس فيه تكلف مثل هذا ولا خلو الصفة عن الضمير  
 فيكون احسن ومختارا واذا كان كذلك جاز حمل ما هو كثير شائع عليه لان ما هو الاحسن  
 يليق لان يحمل عليه غيره ( ووجه الحمل ) اى وجه حمل الضارب الرجل على المختار  
 في الحسن الوجه ( اشتراكهما ) او اشتراك هذين التركيبين ( في كون المضاف ) صفة والمضاف  
 اليه جنسا معرفين باللام ( اى في كون المضاف فيهما صفة معرفة باللام والمضاف اليه  
 جنسا معرفا باللام اى في كون المضاف فيهما صفة معرفة باللام والمضاف اليه جنسا  
 معرفا باللام وهذا الاشتراك يقتضى ان يأخذ التركيب الاول حكم التركيب الثانى  
 وهو الاضافة وان لم يكون فيه التخفيف ( وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد  
 والحسن الوجه ) وانما قال هذا وان كان قياس الفراء قوله الضارب زيد على قوله  
 الضارب الرجل لان الاضافة فيه لما لم تكن قصد او اصاله بل تبعا وحمل على الحسن الوجه  
 لم يصح ان يكون مقيسا عليه واذا كان جوازه مع القياس فالقياس الى الاصل اولى  
 ولهذا قال الشارح وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه ( بقياسه )  
 اى قياس الضارب زيد ( عليه ) اى على الحسن الوجه ( قياس مع الفارق ) اى قياس  
 بلا مناسبة لعدم المناسبة بينهما بسبب تجريد المضاف اليه عن اللام والجنسية ايضا  
 فصار القياس به كقياس النصب بالتون ( والضاربك ) ( يعنى انما جاز الضاربك مع  
 ان القياس عدم جوازه لما عرفت ) يعنى لعدم التخفيف ( و ) ( كذا ) ( شبهه ) اى  
 شبه الضاربك ( وهو ) اى شبهه المضاف الى يا المتكلم نحو ( الضاربى و ) المضاف الى  
 ضمير الغائب نحو ( الضارب وغيرهما ) من الثنية في الصفة والضمير بما اوفى احدهما  
 فقط نحو الضارباها والضاربانا والضارباكما والضارباه والضاربى والضارباك  
 والضارباهما والضاربكما والجمع في الصفة والضمير بما اوفى احدهما فقط وامثلتها فهم

جيا ( قوله ) مثل يوم الجمعة  
 طيب قيل لا تقول ما من  
 يوم الجمعة الا وفعل فيه  
 طيب لا ما تقول الفعل  
 المذكور طيب يوم الجمعة  
 وطيب يوم الجمعة لم فعل فيه  
 والالكان زمان زمان ثم  
 قيل ولك ان تقول اذا ذكر  
 طيب الزمان قيد ذكر  
 الطيب مطلقا في ضمنه لان  
 ذكر القيد لا يمكن بدون  
 ذكر المطلق في يوم الجمعة  
 مما فعل فيه فعل مذكور  
 ضمنا والمذكور في تعريف  
 المفعول فيه يجب ان يكون  
 اهم من المذكور ضمنا اذا  
 كثير اما غصب المفعول  
 فيه من المذكور ضمنا وقد  
 ظهر بذلك ان القائل من  
 لا يدري المطلق من القيد  
 فان لفظ الطيب في هذا  
 المثال مطلق وقع قيد اليوم  
 وليس مقيد ابتداء ( قوله )  
 والمحدود منها فمحمول  
 عليه اى على البهم والبهم  
 من المكان محمول عليه  
 لا اشتراكهما في الابهام  
 ولم يحمل عليه المحدود  
 من المكان للاختلاف ذاتا  
 وصفه على ما سيجى في كلام  
 الفارح ولم يحمل على  
 المكان البهم لانه فرع  
 فالحمل عليه كالاستدارة  
 من المستعير والسؤال  
 من القيد واعلم ان البهم  
 من الزمان هو الذى لا حد  
 له ينحصر معرفة كان او  
 نكرة كحين و زمان والحين  
 المحدود منه  
 وان كان

من امثلة التثنية ( فيمن قال ) متعلق بالفعل المقدر وهو ما قدره الشارح بقوله وانما  
 جاز ( اى فى قول من قال ) قدر المضاف لان الجواز فى القول لافى القائل وقبل الاظهر  
 ان يحمل فى معنى عند لماسبة الظرفية اى عند من قال وهذا الوجه ( يعنى من قال ) سيبويه  
 واتباعه ) يعنى ان سيبويه قال ان الضارب فى الضاربك وامثاله مضاف والضمير مجرور  
 مضاف اليه ( انه ) ( اى الضارب فى ) قولك ( الضاربك ) وامثاله ( مضاف ) كما قد  
 ( دون من قال انه ) اى الضارب فى الضاربك وامثاله ( غير مضاف ) فقياس المراء  
 حينئذ الضارب زيد على الضاربك وامثاله منزوع عن اصله ( والكاف منصوب المحل  
 على المفعولية ) لا مجرور المحل على الاضافة ( والتونين ) فيه ( محذوف لاتصال  
 الضمير ) فان اتصال الضمير يسقط التونين كما ان المضاف اليه كذلك يرسقطه  
 لان التونين للانفصال ( لا للاضافة حتى لانه ليس فيه اضافة يسقط التونين  
 لاجهاهم على قوله دون من قال بقوله ( فاه ) اى الضاربك عند من قال انه  
 ليس بمضاف بل الكاف ضمير مفعول ( لا يحتاج جوازه ) اى جواز الضاربك  
 وامثاله ( الى حمل ) لان الضمير ضمير منصوب لا مجرور حتى يحتاج الى الحمل فيه  
 اشارة الى رد قياس المراء الضارب زيد على الضاربك من وجه آخر وهو منع  
 كونه مضافا فحاصله انه ليس بمضاف فكيف يحمل عليه كما قلنا ( حملا ) ( اى للمحمولية )  
 فيه اشارة الى ان قوله حملا مصدر مبنى للمفعول منصوب على انه مفعول له للفعل المقدر  
 وهو انما جاز لوجود شرط نصبه اى لكونه محمولا ( على ضاربك ) فى محبة الاضافة  
 وان لم يحصل التخفيف بها ( فانه فاعل المفعول له والفعل الممل به اعنى جاز ) فان  
 فاعله قوله الضاربك وشبهه والمحمول ايضا هو الضاربك وشبهه فان فى نصب المفعول  
 له ثلاثة شروط ان يكون مصدر او فعلا لفاعل الفعل الممل به و ان يكون  
 مقارنا له فى الوجود وهى ههنا باسرها موجودة وقال المحشى كانه غفل عن  
 قوله حملا على المختار فاخر التأويل الى ههنا فحق ما قيل الانسان مشتق من  
 النسيان اقول اذا كان فى الكلام شيان او اشياء فى التأويل والاحتياج اليه سواء  
 فالاولى ان يؤخر التأويل لان المؤخر يكون دليلا للسابق ولا يقدم لا يكون الا بالقرينة  
 فحق قول من قال ان من عاب عيب وقال ايضا ويحتمل ان يكون مفعولا له لقال اى انما  
 جاز عند من قال كذا حملا انتهى وله وجه ( وبيانه ) اى بيان المحل ووجهه ( الهم اذا  
 اوصلوا اسماء الفاعلين ) كضارب مفردا ( و ) اسماء ( المفعولين ) كضروب مفردا حال  
 كون كل منهما ( مجردة عن اللام بمفعولاتها ) متعلقا بوصولها بحيث لم يكون بينهما فصل  
 ( و ) قد ( كانت ) تلك المفعولات ( مضمرات متصلات ) يعنى كل واحد من هذه المفعولات  
 ضمير متصل باحدهما ( التزموا الاضافة ) جواب اذا يعنى اوجبوا اضافة كل واحد من  
 اسماء الفاعلين والمفعولين الى مفعوله المضمر ( ولم ينظروا الى تحقق تخفيف ) يعنى لم

معرفة او نكرة كيوم و ليلة  
 وشهر ويوم الجمعة و ليلة  
 القدر وشهر رمضان  
 ( قوله ) وظروف المكان  
 ان كان المكان قبل حمل  
 الضمير راجعا الى ظروف  
 المكان بتأويله بالمكان لانه  
 عين المكان والمكان اسم  
 جنس يقع على القليل  
 والكثير و اشار بقوله ان  
 كان المكان بهما الى وجه  
 التذكير وطريق التأويل  
 فلا يرد ان الضمير اذ رجع  
 الى المكان خلا الجملة من  
 ضمير المتد أو لا يحتاج الى  
 ان يقال لا يرجع الضمير الى  
 المضاف اليه لابتداء  
 بالاضافة اليانية كما رجع  
 الى المتد اتم قبل والاظهر  
 ان الضمير راجع الى  
 ظروف المكان بتأويله  
 بالقسم لانه قسم من  
 الظروف وانت خبير بان  
 الحمل على كل واحد من  
 ذينك الوجهين فى غاية  
 البعد والظاهر رجوع  
 الضمير الى المضاف اليه  
 والاختلاء من الضمير لا  
 قيل من الاتحاد وصحة الحمل  
 فكان هذا هادواى بعض  
 النسخ وظرف المكان  
 بافراد المضاف ونسخ  
 شرح المص متفقة على  
 اعتبار المضاف مفردا و  
 صورة كونه جماعيا محتمل ان  
 يكون الضمير المفرد راجعا  
 اليه باعتبار واحد  
 المدلول عليه اى ان كان  
 كان ظرف المكان على مثال  
 ما صرفت فى قوله هوما  
 اشتغل ( قوله ) هوما على  
 معنى متفرقة حال

يلتفتوا الى وجود التخفيف بالاضافة وعدمها (فقالوا ضاربك) ومضروبك وضاربه  
 وضاربي وغيرهما متى وبحجوع الان سقوط التنوين في ضاربك وضاربك والتنوين في ضاربك  
 لرفضهم الجمع بينهما وبين المتصل لان التنوين والتنون مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل  
 في حكم تنمة الاول فلا يجوز الجمع بينهما وبينه (وان لم يحصل التخفيف بالاضافين) في احد  
 الجانبين (بل) التخفيف في جانب المضاف انما حصل (بنفس اتصال ضمير) لان الاتصال  
 سابق على الاضافة لكون الضمير مفعولا كافى الفعل مثل يضربك ثم اعتبرت الاضافة  
 ليحصل كما الامتزاج لان المضاف والمضاف اليه في حكم الكلمة الواحدة وان كانت  
 اضافة لفظية (ثم لم يعتبر التخفيف في ضاربك) وشبهه اى حصول التخفيف بالاضافة  
 لعدم امكانه لان الساقط اولا لا يمكن اسقاطه (وجوزه) اى وجوزوا ضاربك وشبهه  
 (بدونه) اى من غير ان يحصل التخفيف (حملوا الضاربك) وشبهه في كونه جائزا بدون  
 التخفيف (عليه) اى على ضاربك وبين وجه الحمل لان الشئ لا يحمل شئ ما لم يكن  
 بينهما مناسبة بقوله (لانهما) اى ضاربك والضاربك (من باب واحد حيث كان كل  
 منهما) اى المضاف والمضاف اليه (اسم فاعل) الظاهر انه اراد بقوله اسم فاعل على وزن  
 فاعل سواء كان محلى باللام او لم يكن (مضافا الى مضمر متصل) واراد ايضا بالمضمر المتصل  
 ان يكون ضميرا متصلا غائبا كان او مخاطبا او متكلما (مخدوفا) صفة لقوله اسم فاعل  
 جرت على غير من هو له لان الحذف ههنا في الحقيقة صفة التنوين حيث يقوم به ولكن  
 اجرى عليه (تنوينه قبل الاضافة) لاتصال الضمير (للاضافة) يعنى ان حذف التنوين  
 من كل واحد منهما لاتصال الضمير ودخول اللام ليس للاضافة فاشتركا في حذف  
 التنوين لغير الاضافة مع اتحاد الجزئين يعنى اشتركا في كون المضاف في كل منهما اسم فاعل  
 والمضاف اليه ضميرا متصلا ولهذا حمل الضاربك وامثاله على ضاربك (ولم يحملوا  
 الضارب زيد عليه) اى على ضاربك لانه لم يحجز ان يحمل على الضاربك لعدم كونه اصلا  
 (لانهما) اى الضارب زيد وضاربك (ايضا من باب واحد) لان المضاف في الاول  
 الصفة المعرفة باللام والمضاف اليه اسم ظاهر هو زيد مثلا وفي الثانى صفة مجردة عنه  
 والمضاف اليه ضمير متصل بها فافترا ولذا لم يحمل لانه لم يصح الحمل بدون المناسبة  
 (والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف) يعنى لاتصال الضمير وهو  
 الكاف مثلا (للاضافة) يعنى ليس سقوط التنوين في ضاربك الاضافة الصفة (انها)  
 اى التنوين انت الضمير باعتبار انها حرف او كلمة (لوسقطت) مبنى للمفعول (للاضافة)  
 يعنى لو كان سقوطها للاضافة الى الضمير (لكان) جواب لو وهى مع جوابها في محل الرفع  
 خبران وهى مع اسمها وخبرها خبر قوله والدليل (ببنى ان يتصور) مبنى للمفعول  
 (ذلك) اى حصول التنوين ووجوده (اولا) منصوب على الظرفية يعنى قبل الاضافة  
 (على وجه) متعلق يتصور (يكون الضمير) فيه ضمرا منفصلا (منصوبا بالمفعولية)

فان الفعل لا يطلب المفعول  
 الا بعد تمام معناه ولا شك  
 آه فيه ان ذلك قول من  
 ذهب الى انه مفعول به  
 والمحققون على خلافه  
 ومنع توقف تمام معنى نحو  
 دخلت على ذكره فترجع  
 قول الداهيين الى ذلك  
 باعادة دعواهم المتنوعة  
 ليس بمسحوق قال المص  
 في الايضاح من قال انه متعد  
 قال المتعدي هو الذى  
 لا يعقل الابهتلى وغير  
 المتعدي هو الذى يعقل  
 بنفسه وهذا متعد لانك  
 لو قدرت انتفاء متعلق  
 لدخول من الذهن لم يفهم  
 معنى الدخول كما انك لو  
 قدرت انتفاء متعلق  
 الضرب من الذهن لم يفهم  
 معنى الضرب بخلاف  
 القيام فانك لو قدرت  
 انتفاء الموضع من الذهن  
 افهم معنى القيام فليس  
 الموضع باعتبار القيام  
 كالموضع باعتبار الدخول  
 عندهؤلاء ومن قال انه غير  
 متعد قال لان ضد خرجت  
 وخرجت غير متعد  
 بالاتفاق فكذلك دخلت  
 وقال الرضى اعلم ان  
 دخلت وسكنت ونزلت  
 تنصب على الظرفية كل  
 مكان دخلت عليه مبهما  
 كان اولى نحو دخلت الدار  
 ونزلت الحان وسكنت  
 الغرفة وذلك لكثرة  
 استعمال هذه الافعال  
 الثلاثة فعذف حرف الجر  
 اعنى في معناه غير المهم  
 ايضا وانتصاب ما عداها

لا متصلا منصوباً بها (ثم يضاف) الصفة الى الضمير ويسقط التنوين بالاضافة (ويقال ضاربك) بالاضافة (كما يتصور) في الاضافة اللفظية ان يكون اولاً منوناً والمضاف اليه بالفعل مثل (ضارب) بالتنوين (زيداً) بالنصب على المفعولية (ثم يضاف) اى ضارب الى زيد مثلاً (ويقال ضارب زيد) بالاضافة لحصول التخفيف بها (ولم يتصور ضاربك) يعنى لم يرد ضاربك بالتنوين وايراد الضمير على صورة الانفصال لانه لم يرد في استعمالهم يتصور مع هذا اعتبار المفعولية اولاً ثم الاضافة وحصول التخفيف بالاضافة يكون واجب لانه اذا لم يكن كذلك يلزم ان تكون هذه الاضافة معنوية مفيدة للتعريف ولم يقل به احد ولهذا جاز مررت برجل ضاربك وامتع مررت بزيد ضاربك (فعلها) انما سقطت لاتصال الكاف) مثلاً لان اتصال ضمير المتكلم والغائب كذلك ولو قال لاتصال ضمير لكان اولى لكونه اعم ولم يقل هكذا بل قال لاتصال الكاف لان الامثلة السابقة وردت مع الكاف ففي الكلام عليها لالاختصاص (للالضافة وقائل) خبر مقدم (ان يقول) مبتدأ مؤخر (لم لا يجوز) قوله لم اصله لما بالالف ثم حذف اذا دخل اللام الجارة على ما الاستفهامية فرقا بينها وبين ما الشرطية مثل قوله تعالى فناظرة به يرجع المرسلون وعم يتساءلون (ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك) لا ضاربك (للفصل) حقيقة (بالتنوين) لما سبق غير مررة ان التنوين يمنع الاتصال كسائر مواضعه (ثم) اى بعد ان يكون الاصل فيه هذا (لماضيف) ضارب الى الكاف (حذف التنوين) اى تنوين ضارب للضافة (وصار الضمير المنفصل متصلاً) بعد الاضافة لاقبلها (نصار ضاربك) بالاضافة والاتصال (وحصل التخفيف) بالاضافة من المضاف بحذف تنوينه ومن المضاف اليه باتصاله لانه اخص من الانفصال (جدا) اى قطعاً وجزماً (ثم) بعدهذا (حمل الضاربك) وان لم يحصل التخفيف فيه قطعاً من كلا الجانبين (عليه) اى على ضاربك (لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسم فاعل مضافاً الى مضمير متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما) اى حذف تنوين كل منهما (قبل الاضافة) فاشتركا في هذه الحالة فيصح الحمل لوجود المناسبة (للالضافة) عطف على قوله قبل الاضافة تقديره بل باعتبار حذف تنوينهما لاجل الاضافة اى ضاربك فظاهراً بما سبق واما في الضاربك فلانه لما حمل عليه فكأنه كون منونا حذف للضافة حكماً كما فيه حقيقة (ولم يحملوا الضارب زيد عليه) اى على ضاربك (لانهما ليسا من باب واحد) كما كان الضارب بك من باب واحد فلم يصح الحمل حيث كان المضاف اليه في الضارب زيد اسماً ظاهراً واجيب عنه بانه لا بد في الاضافة اللفظية من وجود الاستعمال بلا اضافة لكونها في تقدير الانفصال لكون المضاف اليه مفعولاً او فاعلاً او نائباً عنه فكما لم يوجد ضاربك بالتنوين وصورة الانفصال لم يوجد ايضا ضارب اياك بالتنوين وحقيقة الانفصال لان الاتصال اصل في الضائر انى وضعها للاختصار ومضى العمل بالاصل فلا يصار الى الانفصال

على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمي دخلت متعباً فابعد مفعول به مفعول فيه قال والاصح انه لازم الا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيراً ما يستعمل في مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى وسكنتم في مساكن الذين ظلموا ووقوفك ترك في الحان وكون مصدر دخلت على الدخول والمفعول في مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم وما تاني به قدس سره من مراتب يد ليس بشئ لظهوره كما لا يقول الداخل في البلد دخلت البلد مكان قوله دخلت الدار كذلك لا يقول ضربت في البلد مكان قوله ضربت في الدار لان مبنى ذلك عدم الفائدة وما سواه فيه ففسد الدخول الى الدار كنسبة الافعال الى امكنتها التي فلت فيها (قوله) وقيل مناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة آه هذا مع انه لا حاصل له بخالف لما صرح في الترح حيث قال وفي الاصح اشارة الى الاختلاف فان بعضهم يقول ما يقع بعد دخلت من ذلك مفعول به والنظر في دخلت هل هو متبوع او غير متبوع فن رأى انه غير متبوع حكماً بان الداء طرف

وهنا لم يوجد شيء مما يوجب الانفصال فبقى على أصله فلم يوجد ضاربك ولا ضارب  
إياك وما لم يوجد لم يتصور ولما فرغ من حمل الأمثلة المذكورة على الأجوبة عن استدلال  
لأن القراء على جواز الضارب زيد شرع في أنها تكون إشارة إلى القواعد منبها على  
ما حمل أولا فقال (واعلم) فليحصل لك علم فيد اليقين (أنا حملنا قوله وضمف الواهب  
المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل و) قوله (الضاربك حملا على نظيريهما)  
أي على نظير الأول من المختار في الحسن الوجه ونظير الثاني من قوله ضاربك (على إلا  
جوبة) متعلق بقوله حملنا جمع جواب (عن استدلال) متعلق بالأجوبة (القراء على  
جواز) متعلق بالاستدلالات (الضارب زيد) لاسبق من أنه استدلال ولا على جوازه بشعر  
الاعشى وثانيا استدلال عليه بقوله الضارب الرجل وثالث استدلال عليه بقوله الضاربك  
(من جانب المصنف) متعلق بالأجوبة كأن المصنف أراد بإيراد هذه الأمثلة الجواب  
بكل منها عن استدلال القراء حال كوننا (على موافقة) أي موافقين (بعض الشارحين و)  
لكن جاز (لك أن تجعل كل واحدة منهما) أي من تلك الأمثلة (إشارة) مفعول ثان  
(إلى مسألة) متعلق بقوله (على حديثها) حال من الواحدة المضاف إليه لكل أي حال  
كون كل واحدة منها مستقلة في كونها مسألة واحدة (مناسبة) صفة لمسئلة (للكم  
بامتناع الضارب زيد) يعني تكون تلك المسئلة دالة على امتناعه أيضا (فغنى قوله وضمف  
الواهب المائة الهجان وعبدها) يعني معنى المصنف في هذا الشعر (أنه) أي الشأن  
(ضمف عطف) الاسم (المجرد عن اللام) المضاف إلى ضمير المعطوف عليه  
(على) الاسم (المحلى به المضاف إليه صفة) بالرفع لأنه قائم مقام فاعل قوله  
المضاف لأنه صفت جرت على غير من محله (مصدرة باللام) وإنما ضمف (لأنه بتوسط  
المطف يصير) ذلك الكلام (مثل الضارب زيد كما جرفت) من امتناع لأنه يلزم من هذا  
المطف ما يمتنع إضافته ويكون مثل هذا الكلام ضعيفا (وأنا لم يحكم بالامتناع) كما حكم  
على الضارب زيد فيما سبق (بل) حكم عليه (بالضعف) حيث قال وضمف (لأنه قد  
يحمل في المعطوف ما لا يحمل في المعطوف عليه) يعني قد يجوز في المعطوف ما لا يجوز  
في المعطوف عليه لأنه لا يلزم من العطف على الشيء أن يكون المعطوف مثل المعطوف  
عليه في جميع أحواله حتى يلزم منه امتناع المعطوف إذا كان في المعطوف وصف لا يجوز  
أن يكون ذلك الوصف وصفا للمعطوف عليه مثل يازيد والحارث وكفينا نحن فيه (وح)  
أي حين كان إشارة إلى مسألة على حدة (بندفع ما فيه) أي في قوله وضمف الواهب المائة  
الخ (من توهم) بيان لما (شأنه المصادرة على المطلوب التقدير الأول) أي على كونه  
جوابا عن استدلال القراء على جواز الضارب زيد حيث لم يجعل جوابا عن استدلال  
القراء حتى تلزم المصادرة لأنها إنما نشأت من حملة على الجواب عن استدلال القراء به  
(وارجاع) عطف على قوله فغنى قوله وضمف الواهب الخ أي أرجاعهما إلى مسألة

من رأى أنه منه حكم بأنه  
مفعول به (قوله) قلنا المراد  
مذكور معه في التركيب  
الذي هو فيه ويرد نحو  
العجبي التأديب الذي  
ضربت لاجله قيل بل يرد  
العجبي التأديب لأنه يصدق  
عليه أنه ماضل لاجله الفعل  
المذكور معه في التركيب  
الذي هو فيه في قوله العجبي  
التأديب الذي ضربت  
لاجله وهذا ناشئ من عدم  
الفهم لأن مبنى الجواب  
دهوى لزوم عدم  
الانفكاك لفظا أو تقديرا  
ولا ينبغي أنه حينئذ منفك  
عنه لفظا أو تقديرا (قوله)  
الهم إلا أن يراد بذكره  
معه إرادته معه للعمل فيه  
قيل فيه أن تعريف المفعول  
له ليعرف حكمه وهو  
انتصابه بالفعل فلوقوف  
معرفة على أنه ينصب  
بالفعل وأورد الفعل لينصبه  
لدار ثم قيل وفيه أيضا أنه يرد  
عليه بعد العجبي التأديب  
الذي ضربت لاجله بل  
العجبي التأديب أيضا لأنه  
يصدق على التأديب أنه ما  
فعل لاجله فعل مذكور معه  
لعمل فيه في تركيب  
ضربت زيدا للتأديب  
وكلاهما باطل لأنه قدس  
سره لم يقل إرادته معه  
لعمل النصب فيه حتى  
يكون سبيل إلى سؤال  
الدور ولما عرفت من أن  
مقصود الشارح قدس  
سره على ما يدل عليه  
صريح عبارته ويشهد به  
نفس الاسم عدم ثبوت

المفعول له الاخذ ذكر  
ماضيل لاجله العامل فيه  
فكيف يتصور ورود  
العجنى التأديب الذى  
ضربت لاجله والعجنى  
التأديب وامثالها مما لم  
يذكر منه فعل كذلك حامل  
فيه نموز بالله من امثال  
هذا الفهم والفوائد وناله  
الهداية فى البداية والنهاية  
انت على كل شئ قدير  
وباجابة رجاء عبادك جدير  
(قوله) امثال لما قلنا لقصد  
تحصيله فعل هذا معنى على  
ما سبق من قوله فى تفسير  
لاجله اى لقصد تحصيله او  
بسبب وجوده وانما قلنا  
كذلك لما ان الظاهر من  
الايان بهذين المثالين هو  
التنبيه على ذلك النوعين  
وفيه نظر لان المص قال فى  
الشرح قد توهم القويون  
ان المفعول من اجله مسبب  
عن الفعل نظر الى مثل  
ضربه تأديبا واسلمت  
لدخول الجنة وشبهه فان  
الضرب سبب للتأديب والا  
سلام سبب لدخول الجنة  
وليس بمستقيم لانه قد ثبت  
قوله قدمت عن الحرب  
جنبنا ونظائره ولا يستقيم  
ان قال القعود سبب الجبن  
بوجه ويستقيم ان قال  
التأديب هو السبب الحاصل  
من الضرب فاذا استقام  
ذلك وجب رد الجميع اليه  
هذا كلامه وهو صريح فى  
ان المفعول بجميع مثله معتبر  
هل نهج واحد (قوله)  
بخالف خلافا ظاهرا  
فزعاج قبل لافائدة لقوله

ظاهرة لاحتياج الى البيان كما يحتاج ارجاع الاولى (كل من الصورتين الاخيرتين الى  
مسئلة ظاهر) يعنى يجوز ان يضاف الوصف المحلى باللام الى الاسم المحلى به ايضا وان لم  
يحصل التخفيف بالاضافة حملا على الحسن الوجه فى المختار لا اصلا ويجوز ايضا ان  
يضاف الوصف المعروف باللام الى الضمير دون التخفيف حملا على الصفة المجردة عن  
اللام المضافة الى الضمير (ويتضمن) عطف على ان تجعل اى ولك ان تجعل كل واحد  
من الثلاثة اشارة الى مسئلة على حدة وتضمن فى كل من المستثنين الاخيرتين (الرد على الفراء  
فى استدلال بهما) لانه لم يمكن الاضافة فيهما الا بالحمل لا يمكن الاستدلال بهما لانه كالاستعارة  
من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير ولما فرغ من بيان ما يجوز اضافته معنوية كانت او لفظية  
اراد ان يبين ما لا يجوز اضافته واجابة ما يرد عليه فقال (ولا يضاف موصوف الى صفته) اى الى  
صفته القائمة به او غير لانه لا يجوز اضافة زيد الموصوف الى العالم ابو حال كونه مصاحبا (مع  
بقاء المعنى المقاد بالتركيب الوصفى) اى بقاء المعنى الذى استفيد بالوصف التركيبى (بحاله لان  
لكل من وثنى التركيب الوصفى والاضافى) يعنى لان الوصف التركيب الوصفى معنى ووصف  
التركيب الاضافى (معنى آخر) بحيث (لا يقوم احدهما مقام الآخر) يعنى ان معنى التركيب  
الوصفى لا يقوم ولا يستفاد من التركيب الاضافى وبالعكس لان معنى التركيب الوصفى الاتحاد  
فى المعنى والاتفاق فى الاعراب وغيره من الامور العشرة اذا كان وصفه او الخمسة اذا كان  
وصف السببه وان يكون تابعا لاول مبنياه ومعنى التركيب الاضافى ان يكون الثانى مفاير الاول  
فى المعنى والاعراب وغيره من تلك الامور والاتصال بينهما انما يكون بواسطة الحرف  
حقيقة او حكما فتغاير التركيبان فلا يقوم معنى احدهما بالاخر فلا يضاف موصوف الى صفته  
مع بقاء المعنى الوصفى (و) (لهذا المعنى بعينه) اى للعلة المذكورة فى عدم اضافة الموصوف  
الى صفته من غير تفرقة (لا) (يضاف) (صفة الى موصوفها) للزوم تقدم الصفة على موصوفها  
والصفة لكونها تابعة مخصصة او موضحة لا يجوز تقديمها على موصوفها (فلا يقال مسجد الجامع  
بمعنى المسجد الجامع) باضافة الموصوف الى الصفة اذا صله المسجد الجامع ثم اضيف بعد التجريد  
لان التجريد بشرط فى الاضافة المعنوية (و) (لا) (جرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد) باضافة الصفة  
الى موصوفها لان اصله قطيفة جرد ثم قدمت الصفة واضيفت الى موصوفها ولذا قال الشارح  
بمعنى المسجد الجامع وقطيفة جرد على التوصيف فيها (خلافا للكوفيين) حيث جوزوا  
اضافة الموصوف الى صفته والصفة الى موصوفها (فان مسجد الجامع) بالاضافة (عندهم  
بمعنى المسجد الجامع) بالتوصيف (وجرد قطيفة) بالاضافة ايضا (بمعنى قطيفة جرد)  
بالتوصيف (من غير فرق) لانهم قالوا الاضافة لتخفيف المضاف بحذف التثوين  
كافى الثانى او بحذف اللام كافى الاول وهذه الفائدة اذا حصلت تجوز الاضافة كيف ما كان  
(و) (يرد) فيه اشارة الى ان الواو هنا للاستئناف يعنى جواب عن السؤال المقدر  
(على القاعدة الاولى) صفة القاعدة تأنيث اول (وهو) اى القاعدة الاولى (قوله) اى



قول المص ( ولا يضاف موصوف الى صفة ) ( مثل مسجد الجامع ) بالاضافة ( وجانب  
 الغربي ) بها ايضا ( وصلاة الاولى وبقلة الحقاء ) ( فان كل واحد من هذه التراكيب  
 اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد ) في الاصل لبيان ان في المسجد معنى  
 الجمعية لان الجامع من الجمع وهو يدل على الجمعية لان المسجد جامع للجماعة والافعال التي  
 في الصلاة ( والغربي صفة الجانب ) لبيان ان فيه معنى هو الغربية ( والاولى صفة الصلاة )  
 لبيان معنى قائم بها وهو الاولى ( والحقاء صفة البقلة ) لبيان معنى قائم بها وهو الحق كما ان العالم  
 في قولك جاءني زيد العالم لبيان معنى قائم به وهو العلم ( وقد اضيف ) بعد التجريد ( اليها  
 موصوفاتها ) يعني قد اضيف بعد التجريد عن اللام الى كل صفة موصوفها فالمسجد  
 اضيف الى الجامع والجانب اضيف الى الغربي والصلاة الى الاولى والبقلة الى  
 الحقاء وهذا هو السؤال المقدر ( واجب ) عنه ( بان مثل هذه التراكيب ) يعني كل  
 تركيب يفهم من ظاهره ان الموصوف اضيف الى صفته ( متأول ) التأول الطلب  
 يعني طلب الماك بالصرف ظاهره ( فسجد الجامع ) بالاضافة ( متأول ) بمسجد الوقت  
 الجامع ) بتقدير الموصوف المضاف اليه فلما حذف ذلك اختصارا اقيمت الصفة  
 مقامه فاخذت حكمه فصار كأنه مضاف اليه في الظاهر وفي الحقيقة المضاف اليه  
 هو الموصوف المحذوف ( وذلك ) اي هذا التأويل ( يحتمل معنيين احدهما )  
 اي احدا للمعنيين ( ان يكون الوقت ) الموصوف المضاف اليه ( مقدر في نظم الكلام )  
 بحيث يكون كأنه مذکور لا يحذف نسيا منسيا لان المقدر كالمذكور والمحذوف لفظا  
 كالتائب ( ويكون المسجد مضافا اليه ) اي الى الوقت المقدر ( و ) يكون ( الجامع صفة  
 الوقت ) يعني للوقت المقدر كما كان الحال كذلك اذا كان الوقت مذكورا لفظا ( فيندفع  
 اليراد ) المذكور ( بوجهين ) احدهما ( ان الجامع ليس مضافا اليه ) للمسجد بل المضاف  
 اليه هو الوقت المقدر ( و ) ان الجامع ( لا ) يكون ( صفة للمضاف ) وهو المسجد بل  
 انما يكون صفة للوقت المقدر ( وثانيهما ) اي ثان الوجهين ( ان يكون الوقت ) المضاف  
 اليه الموصوف ( محذوفا ) المراد به هنا ان يكون محذوفا نسيا منسيا ليكون مقابلا للقسم  
 الاول لانه فيه محذوف ايضا الا انه لما كان مقدر صار كأنه ليس بمحذوف فكان مذكورا  
 حكما وهما ليس كذلك ( والجمع ) اي ما كان صفته ( قائما ) وهذا من قبيل عطف  
 شيئين على معمولي عامل واحد بعاطف واحد ( مقامه ) اي مقام ذلك المحذوف حال  
 كونه ( منظوبا ) اي مشتملا ( عليه ) لان النائب مناب الشيء يؤدي مؤداه ويقى عنه  
 ( فيكون ) الجامع القائم مقام الموصوف المحذوف ( بمنزلة الصفات الغالبة ) لما اضيف  
 الى موصوفها لان الصفة اذا جعلت صفة لغير موصوفها بملافة تكون بمنزلة الصفات  
 الغالبة يعني تكون صفة مجازية كالحكيم والعظيم حيث وقعا صفة للقرآن في قوله تعالى  
 يس والقرآن الحكيم والقرآن العظيم لان الموصوف بالحكم والعظم في الحقيقة صاحبه

ظاهرا ثم قيل والظاهر ان  
 بقدر مخالفة الزجاج هذا  
 القائل خلافا لأن قول  
 النحاة اصل والخلاف انما  
 وقع منه والاول ليس  
 بشيء والثاني غلط لان  
 العبارة لا تساعد واما  
 يكون كذلك اذا قيل وقال  
 الزجاج كذا خلافا فلان  
 واصل مخالفة لا يتبريه  
 الاصلة والفرعية او  
 التقدم والتأخر يتم ان  
 المشهور في خلافه  
 وجهان كونه مصدرا اي  
 خالفا في ذلك خلافا  
 واللام للتبيين كافي  
 سقيا وكونه حالا اي اقول  
 ذلك خلافا اي ذا خلافا  
 او مخالفا ( قوله ) ورد قول  
 الزجاج بان صحة تأويل  
 نوع بنوع لا تدخله في  
 حقيقة قيل فيه ان الزجاج  
 لا يدخله في المفعول المطلق  
 لعمدة تأويله بما يؤله معناه  
 الى المفعول المطلق بل  
 وهو ان مراد التركيب  
 هذا المعنى فدفع بمنع كون  
 المراد بذلك بل هو ما يؤله  
 اليه ثم قيل ورد المعنى انه  
 لا فرق في المعنى بين تأديبا  
 وللتأديب و ليس قوله  
 للتأديب مفعولا مطلقا  
 وهذا لا ينحى لان قولنا  
 للتأديب مفعوله عنده  
 لا عند القوم فليس على  
 الزجاج رده الى المفعول  
 المطلق وقول النقول  
 عن الزجاج المشعور به  
 كتب النحو هو ان ما  
 يسميه النحاة مفعولا يسميه  
 الزجاج مفعولا مطلقا  
 ويترجم ان نصبه على

كذلك ههنا الموصوف بالجامع في الحقيقة هو الوقت فلما حذف نسيا متسيا جمل وصفا  
للمسجد مجازا ( فيضاف المسجد ) الموصوف ( الية ) اى الى الجامع بحذف اللام عنه  
فقبل قد اضيف الموصوف الى الصفة ( فيندفع الايراد ) المذكور ( بوجه واحد وهو ) اى  
ذلك الوجه ( ان الجامع ليس صفة له مضاف ) الذى هو المسجد في الحقيقة ولا مضافا اليه له  
والمضاف اليه والموصوف في الحقيقة هو المحذوف وهذا قائم مقامه ( وعلى هذا القياس )  
اى القياس الذى اجرى في المسجد الجامع ( صلوة الاولى وبقرة الحقاء ) حيث ( متأول )  
التركيب الاول ( ب ) بقوله ( صلوة الساعة الاولى ) والثاني بقوله ( بقلة الحبة الحقاء ) هى واحد  
حب الحنطة ونحوها كثيرة وتتم الا انها بالكسر بذور الصجر اما ليس بقوت للبشر وهذا  
حق لان ما كان قوتا للبشر لشرفه استحق الفتحه لانها اشرف من الكسرة لكونها علوية  
وهى سفلية ولكثرة استعماله ايضا وانما وصفوها بالحق لانها ثبتت في مجارى السيول  
ومواطى الاقدام وما ثبت ههنا يكون سريع الزوال ولو كان لها ادراك مالتبت في الاراضى  
الحالية فانتهمت الى غايتها ( على الاحتمالين المذكورين ) اى على احتمال ان يكون الموصوف  
مقدرا في نظم الكلام ويكون المضاف مضافا اليه والصفة صفة له فيندفع الايراد من وجهين  
وان يكون محذوف نسيا متسيا فتكون الصفة صفة له مجازية فيندفع الايراد بوجه واحد وقال  
الرضى ويجوز عندى ان تكون امثلة اضافة الموصوف الى صفة من باب طور سيناء وذلك  
بان تجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربى جانبيا مخصوصا والاوى صلوة مخصوصة  
والحقاء بقلة مخصوصة فهى من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة  
المحملة الى هذه الصفة المختصة لفائدة التخصيص فتكون صلوة الاولى كصلوة التور وبقلة  
الحقاء كبقرة الكنزيرة وجانب الغربى كجانب اليمن الى هنا كلامه ومن هذا ففهم انه اختار  
الاحتمال الثانى وقوله صلوة الساعة الاولى هى اول ساعة بعد زوال الشمس يعنى اول وقت  
الظهر او اول ساعة فرضت فيها الصلوة او اول ساعت ادبت الصلوة فيها بالجماعة ( لكن )  
استدراك من قوله وعلى هذا القياس صلوة الاولى على الاحتمالين اى لان ( هذا التأويل )  
المراد به التأويل على الاحتمالين لا على الاحتمال الاخير فقد كما هو المتبادر من كلمة هذا  
( لا يتمشى ) اى لا يجرى ( فى ) المثال الاخر وهو قوله ( جانب الغربى فانه ) اى الشأن ( لاشك )  
ان المقصود من هذا التركيب ( توصيف الجانب بالغربية ) اى جعل الجانب موصوفا بكونه  
منصوبا الى الغرب بالايضاح لان الجانب اسم جنس وان كان معرفا باللام يحتمل ان يكون يمينا  
وضده وشرقا وعكسه فلما وصف بالغربية تبين ما هو المقصود واتضح ( لا توصيف ) عطف  
على توصيف الجانب اى ليس المقصود ههنا توصيف ( مكان هو ) اى المكان ( جانبها )  
اى جانب المكان فالضمير ان راجع ان الى المكان لان المكان ههنا ليس بمنسوب اليه بل  
منسوب والمنسوب اليه ليس الا الغرب اذ لو كان المكان هو المنسوب اليه لقليل مكانى كما يقال  
مكى في المنسوب الى مكة فى المعنى جانب المكان المنسوب الى الغرب وهذا ليس بما راد بل المراد

المصدر وان قولك ضربته  
تأديبا نوع من انواع  
الضرب فانتصب انتصاب  
قولك رجع القهقرى  
ويمكن ان يقال المعنى  
ضربته ضرب تأديب  
فيكون ايضا مصدرا  
وبذلك المتقول ظهر ما فى  
قول الشارح فالمعنى عنده  
ادبته بالضرب تأديبا  
وجبت في القعود من  
الحرب جينا فان ما عنده  
في المثالين ليس كذلك  
وان هذا الرد لا يراد عليه  
لانه لا يعرف بالتأويل  
قد احسب القائل فى بعض  
قوله الاول واما الثانى  
فيأبطل لان عبارة المعنى  
هذه وخولف في ذلك فانا  
نفهم التعليل مع قطع النظر  
عن المصدر كقولك ضربته  
لاجل التأديب وقوله  
ضربته تأديبا بمضاه واذ  
وجب ان يكون فى الآخر  
لان المصدرية والتعليل  
راجع الى المعنى لا الى مجرد  
اسم لفظى وهل معنى كلامه  
ان المجرور باللام مفعوله  
ايضا وليس عنده مفعولا  
مطلقا كلا بل يقول  
ان المحذوف عنه اللام  
والجرور به كلاما لتعليل  
وقد يعترف بذلك  
في المجرور به فلا بد وان  
يعترف فى المحذوف عنه  
لللام لانها سببان فى المعنى  
ككنى الميزان والكل على  
اعتبار المعنى فانه هو تعليل  
كيف يصح له الحكم بانه  
مصدر فلا بد اعتراف  
القائل جدا وبه ظهر

الجانب المنسوب الى الغرب ( اللهم الا ان يقال هناك ) اى فى المواضع التى اعتبرت جانبا  
 ( مكان جزء ) يكون مشمولا ( وكل ) يكون شاملا ( فالمكان الذى اضيف اليه الجانب هو )  
 اى ذلك المكان ( الجزء ) وهو الموصوف ( والاضافة ) اى اضافة الجانب الى ذلك الجزء  
 ( بيانية ) لان بين المضاف والمضاف اليه عموما وخصوصا من وجه ( والمكان الذى  
 اعتبر الجانب بالنسبة اليه ) اى الى الجزء المضاف اليه ( هو ) راجع الى الموصول ( الكل )  
 فيكون حينئذ من اضافة العام الى الخاص مثل خاتم فضة فيكون التقدير جانب الجزء  
 المنسوب الى الغرب ( فيستقيم المعنى ) ( و ) ( يرد على القاعدة الثانية وهى ) اى تلك  
 القاعدة ( قوله ولا ) يضاف ( صفة الى موصوفها ) ( مثل جرد ) جمع اجرد مثل احمر  
 وحر وفى الحاشية خرقه فى ريشه ازكهنكى وفسودكى ( قطيفة ) على وزن وظيفة  
 وهى دثار ذوريش ( واخلاق ) جمع خلق بكسر اللام يقال ثوب خلق اى بال  
 ( ثياب ) جمع ثوب مثل دار وديار ( فان اصلهما ) اى اهل هذين التركيبين ( قطيفة  
 جرد ) وجردهما مصدر بمعنى المفعول لان المناسب الافراد لمطابقة الصفة الموصوف  
 لاجمع كما قلنا جعل صفة للقطيفة على ان يكون فى معنى قطيفة مجردة لبيان معنى قائم بها  
 وهو كونها بلا ريش ( وثياب اخلاق ) لبيان معنى قائم بالثياب وهو كونها خلقه ثم  
 ( قدمت الصفة ) فيها ( على الموصوف واضيفت ) اى الصفة ( اليه ) اى الى الموصوف  
 مع بقاء المعنى المفاد من التركيب الوصفى ( واجيب عنه ) اى عن هذا لبراد ( بانه )  
 اى بان مثل هذا ( متأول ) يعنى اول مثل هذا بحمله من باب اضافة العام الى الخاص  
 بيانا وتخصيصا لامن باب اضافة الصفة الى موصوفها حتى يرد هذا السؤال وهذا  
 متأول ( بانهم ) اى بان الشحاة اوبان العرب ( حذفوا قطيفة ) يعنى حذفوا الموصوف  
 ( من قولهم قطيفة جرد ) حذفوا لازما بحيث لم يلتفت اليه اصلا ( حتى صار ) قوله جرد  
 ( كأنه اسم غير صفة ) فى انه يستعمل بدون الموصوف كرجل وفسر لان الصفات  
 لكونها عرضا قائما بالغير لا بدلها من موصوف مذكورا ومقدر يقوم هو به فلما لم  
 يكن مذكورا ولا مقدرا علم انها لم تكن صفة وجه صيرورته اسمائه ان قصده ذات الجرد مع  
 قطع النظر عن كونه وصفا قائما بالغير فلم يطلب له موصوف ( فلما قصدوا تخصيصه )  
 ليكون تميزا ( لكونه صالحا ) لاهابه وشيوعه ( لان يكون قطيفة وغيرها ) يعنى ان  
 جردا يصلح ان يطلق على كل مالا ريش له سواء كان فى اصله ريش ثم جرد كالقطيفة  
 او لا كالسمك ( مثل خاتم ) وباب ( فى كونه ) اى فى كون كل من خاتم وباب ( صالحا لان  
 يكون فضة وغيرها ) يعنى لان يكون اصله فضة وذها ورصا ولا يكون اصل  
 الباب ساجا وغيره ( اضافوه ) اى جرد ( الى جنسه ) هو ما كان فى اصله ريش ثم  
 جرد عنه كالقطيفة ( الذى يختص به ) اى الجرد باضافته الى ذلك الجنس فقالوا جرد  
 قطيفة ليعلم ان الجرد من الذى فيه ريش ثم جرد عنه ( كما اضافوا خاتما ) وبابا ( الى

الجواب عما اورده الرضى  
 قائلا فيه نظر وذلك  
 ان ضرب تأديب ايضا  
 فتأديب مع ان الاول  
 مفعول مطلق اتفاقا دون  
 الثانى وادى منع فى ان يتفق  
 فى المعنى المقصود المختلفان  
 فى الاعراب الا ترى ان  
 معنى جئت راكبا جئت  
 وقت ركوبى والاول حال  
 والثانى مفعول فيه ( قوله )  
 لا شرط ككون الاسم  
 مفعولا لا حاجة له اذ لا  
 يذهب الوهم الى هذا المعنى  
 لان نصبه يا اباة اللهم الا ان  
 يكون المراد التنبيه على  
 ان المراد المس بتغيير عبارة  
 القوم حيث لم يقل وشرطه  
 التنبيه على ماهو مذهبه  
 من اطلاق المفعول له على  
 المجرور ايضا وان هذا  
 ليس شرطا لتحقيقه بل  
 لانتصابه لكن لا يخفى ان  
 قوله ليجامد وهذا ايضا  
 خلاف اصطلاح القوم  
 ليس كما ينبغي لان هذا ليس  
 مخالفة اخرى بل هو من  
 آثار المخالفة السابق بيانها  
 ولو وافق القوم هناك كان  
 واقفا فى حيز بيبي  
 ودعوى ان المشار اليه هذا  
 قوله فى المفعول فيه شرط  
 نصبه تقديرى لاسبيل اليها  
 كما لا يخفى على من له ادنى  
 مسكة ( قوله ) وخمس اللام  
 بالتركيب الترض بوجه  
 تخصيص اللام هنا دون  
 فى المفعول فيه مبنى على  
 الغفلة على ان الباء ايضا من  
 دواخل المفعول فيه نحو  
 قت بالسجد وليس بشئ

فضة) وساج (فليس اضافة) جرد (اليها) اى الى قطيفة (من حيث انه) اى جرد  
 (اليها) اى الى قطيفة (من حيث انه) اى جرد (صفة لها) اى للقطيفة ثم قدم واضيف  
 اليها حتى يرد ذلك السؤال (بل) اضافة اليها (من حيث انه) اى الجرد (جنس  
 مبهم) قبل التخصيص (اضيف اليها ليتخصص) حتى لو لم يضاف يبقى على عمومته  
 ولم يعلم من اى جنس (وعلى هذا القياس) قوله (اخلاق ثياب) يعنى كان فى الاصل  
 ثياب اخلاق فحذف ثياب لئلا ينسب اليها حيث لم يلتفت اليه اصلاح حتى صار اخلاق اسما  
 مبهما يصح ان يكون ثيابا وغيرها فلما اريد تخصيصه اضيف الى جنسه الذى يتخصص  
 باضافته اليه ليس فاضافته اليه ليس من حيث انه صفة له بل من حيث انه جنس مبهم  
 اضيف اليه ليتخصص (ولا يضاف اسم مماثل) (اى مشابه) (للمضاف اليه) اى  
 لا يصير مضافا اليه على تقدير الاضافة مجازا بعلaque الاولية كقوله تعالى انى ارانى اعصر  
 خرا وقوله عليه الصلوة والسلام من قتل قتيل (فى المموم) مثل كل وجيع فلا يقال كل  
 الجميع ولا جميع الكل فانهما متباينان فى المموم (والخصوص) (الى ذلك المضاف  
 اليه) متعلق بقوله ولا يضاف وهذا ايضا من قبيل المجاز الاولى (سواء كانا) اى المضاف  
 والمضاف اليه (مترادفين) بحيث يكون معناهما واحدا (كليت واسد) (فى الاعيان)  
 جمع عين وهو ما يقوم بذاته كزيد (و) رجل و (الجثث) بضم الجيم وقح التاء المثانئة  
 جمع الجثة وهو شخص الانسان فهى اخص من الاعيان لان الاعيان نعم الانسان  
 وغيره فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق (وحبس ومنع) (فى المعانى) جمع معنى  
 وهو ما يتطابق به القصد (والاحداث) جمع حدث وهو معنى قائم بالنبر كالضرب  
 والطول الا انه يختص بالمصادر فتكون المعانى اعم فيزعمها عموم وخصوص مطلق  
 ايضا ولم يورد مثالا للمموم لقلته ولا تفهامه من امثلة التخصيص ولكون هذه الامثلة  
 صالحة لثبات العموم ايضا بان يراد بالعموم عموم النوع لا عموم الجنس فان اريد به فاملته  
 متروكة (او غير مترادفين بل) يكونان (متساويين فى الصدق) يعنى يصدق احدهما  
 على ما يصدق عليه الاخر (كالا لسان) لان معنى الانسان باعتبار النوع الحيوان الناطق  
 (والناطق) معناه ذات متصف بالناطق الا ان احدهما يصدق على ما يصدق عليه  
 الاخر لصحة الحمل حيث يقال لا انسان ناطق والناطق انسان فلا يضاف احدهما لامثلة  
 الى الاخر فلا يقال ليت اسد ولا اسديت ولا حبس منع ولا منع حبس والانسان  
 ناطق ولا ناطق انسان بالاضافة فيها (لعدم الفائدة) (فى ذكر المضاف اليه) من تعريف  
 المضاف او تخصيصه بالاضافة لان فيها تخفيف المضاف بحذف التنوين منه فيكون فى  
 نفس الاضافة فائدة التخفيف ولذا قال الشارح فى ذكر المضاف اليه لانه لا فائدة فى  
 ذكره (فانك اذا قلت رايت ليت اسد) بالاضافة (لا يفيد) من هذا القول (الا ما يفيد)  
 اى ما يفيد من قولك (رايت ليتا بدون ذكر الاسد) الذى يكون مضافا اليه (واضافة

فلان مقصود الشارح  
 قدس سره افادة ان غير  
 اللام يحى لتلليل الاطفال  
 ولا يحى ان غيرى من بين  
 الحروف لا يكون لافادة  
 الظرفية (قوله) احتراز عما  
 اذا كان مينا قبل ينفى ان  
 يقول احتراز عما اذا كان  
 غير فعل ليشمل نحو جثثك  
 للسواد وانت خير بانه  
 راجع الى احدهما معنى  
 الفعل اذ ليس المراد بالفعل  
 معناه الاصطلاحي بل  
 اللغوى المدرج فيه  
 الاوصاف فاللانى ما قاله  
 قدس سره دون ما زعمه  
 القائل (قوله) اى المحمد  
 فاعله وفاعل مامله قبل  
 اشار الى ان المص فانه  
 الواضح الاخصر وفيه  
 (قوله) بان يتحد زمان  
 وجودهما قبل فالبارة  
 الواضحة الموجزة وانما  
 جازحدها اذا اتحد فاعله  
 وفاعل مامله وزمانها ولا  
 يحى تصور هذه البارة  
 لان المعتبر ثلاثة شرائط  
 وهذا لا يفيد الا اثنين منها  
 ولا سبيل الى التثبت بتدليل  
 الالتزام فان نحو السمن  
 فاعلا لا محالة (قوله) او  
 يكون زمان وجود احدهما  
 بعضا من زمان وجود  
 الاخر قبل لاجابة الى هذا  
 التصحيح المثال المذكور  
 لان مدة القعود هو الجين  
 الموجود مع القعود لا الجين  
 السابق عليه الا ان يقال بدم  
 الجين من اوله الى آخره  
 جتنا واحد الا اجبانا  
 ممتدة وليس مما لا يلتفت

اليه اظهروا ان ملة القمود  
عن الحرب سابقة عليه  
لاحادته معه فلا بد مما ذكره  
الشراح قدس سره (قوله)  
ونحو شهود الحرب اطاها  
الصلح قبل لا يخفى انه يعبر  
هذا التركيب وان لم يوقع  
الشاهد الصلح فلم يجب  
كونه مقارنا له في الوجود  
اذ لم يجب الوجود فضلا  
عن المقارنة في الوجود  
واجب بان المراد بالمقارنة  
في الوجود اعم من ان  
تكون في الواقع وفي قصد  
الفاعل (قوله وانما اشترط  
هذه الشرائط قال المص  
في الامالي وانما اشترط  
ذلك لقوى القرينة الدالة  
على حذف اللام لان  
الاصل انبأها كان الاصل  
اثبات في الظرفية  
فكرهون ان يحذفوها في  
موضع لم تقوم فرينها  
ومعلوم ان كونه فضلا  
وكونه لمن فعل الفعل  
الاول وكونه مقارنا  
يلب على الظان كونه ملة  
لجاز حذف الحرف الدال  
على العلية لقيام غيره مقامه  
فان قد شئ منهارج اليه  
كقولك جئتكم للسمين  
وفصدت لا اكرمك  
الناس وقصدت عنك اليوم  
لما صممتك لي امس فلو  
حذفت اللام في شئ من  
ذلك لم يحجز ما ذكرناه وعلى  
هذا كلامه في الشرح  
(قوله) وفي بعض الحواشي  
ان هذا الرأي شريف  
جدا لجمال ما هو محط  
الفائدة قائما مقام الفاعل

الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه (اي في ذكر الاسد  
لانه ليس في ذكر المضاف اليه فائدة ويجب على العاقل ان يحترز من ان يكون في كلامه لغو  
لا فائدة فيه لانه يكون سببا لحمله على السفه او الجنون (بخلاف) (اضافة العام الى الخاص)  
جعل متعلقا بقوله لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اي الاسم المماثل كليت واسد  
ملايس بخلاف فان لفظ الكل ايس مماثلا للدرهم ولفظ العين ايضا ليس مماثلا للشيء  
بالاضافة بل يصير خاصا (في مثل) (كل الدرهم وعين الشيء) اراد بالمثل كل تركيب  
اضافي اضيف فيه العام الى الخاص (فانه) (اي المضاف) وهو كل وعين (فيهما)  
(يختص) (اي يصير خاصا) لكونه تاما (بسبب اضافته الى المضاف اليه) الخاص  
(ولا يبق على عمومه) بل يكون خاصا (سواء افادت الاضافة التعريف) اي تعريف  
المضاف لان المضاف اليه معروف باللام المفيدة تعريف ما دخلت هي عليه والاضافة معنوية  
(او التخصيص) اي تخصيص المضاف اذا كانت اللام للجنس واعمية لفظ كل من الدرهم  
ظاهرة بحيث لا يحتاج الى البيان فيكون بمعنى جميع الدرهم لان الكل اذا اضيف الى  
المعرفة يكون بمعنى الجميع وهنا كذلك والى النكرة يكون بمعنى كل واحد قد سبق تحقيقه  
(و) اما (اعمية العين عن الشيء) اي كون العين عاما والشيء خاصا (اذا كان اللام فيه)  
اي في الشيء (للعهد) اي للعهد الخارجي او الذهني بحسب القرائن كما تريد مثلا زيدا  
فتقول عين زيد او عمرو (ظاهرة) لا تحتاج الى البيان (واما اذا كان) اللام فيه (للجنس  
ففيها) اي في اعمية العين عن الشيء (خفاء) قلنا العين قبل الاضافة ما يقوم بذاته سواء  
كان موجودا او معدوما فيكون العين عاما والشيء في عرفهم مختص بالموجود فيكون  
خاصا قلما اضيف العين صار خاصا فيكون التقدير عين الموجود وقال المحشي تزيل  
الخفاء صحة عين اللاشئ ونفس اللاشئ والخفاء انما جاء من جعل الشيء  
شاملا لغير الموجود في الخارج كما هو اللغة انتهى وفي بعض الشروح ان لفظ عين  
قبل الاضافة جاز ان يطلق على العدم المحض والعدم المطلق وبعدها تخصيص بالشيء  
الذي لا يطلق الا على الموجود ثم كلامه وهذا يؤيد ما قلنا ايضا (و) (يرد على قولهم)  
اي قول النجاة او العرب (لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في الصوم والخصوص  
الى ذلك المضاف اليه) (قولهم سعيد كرز) بضم الكاف (ونحوه) مثل قيس قفة وزيد  
بطة اعلم انه اذا اجتمع لرجل اسم غير مضاف ولقب اضيف اسمه الى لقبه لكون اللقب  
اشهر غالبا فيقل هذا سعيد كرز واما اذا كان مضافا اجري اللقب على الاسم لكون  
الاسم اصلا فيقل هذا عبد الله بطة او قفة والمراد بالاجراء عليه جملة خبرا او عطف  
بيان له (فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى) الا ان الاول اسم والثاني لقب (واحد) تأكيده  
(كليت) واسد مع انه اضيف احدهما الى آخر (يعني اضيف الاسم الى اللقب) (فاجيب)  
عنه (بانه) اي مثل هذا القول (متأول) يعني يأول هذا القول (بحمل احدهما) اي

واحد اللفظين يعني الاسم (على المدلول) والمسمى (والآخر) أي اللفظ الآخر يعني  
 اللقب (على اللفظ) والبدال (فكأنك إذا قلت جاءني سعيد كرز) بالاضافة (قلت  
 جاءني مدلول هذا اللفظ) أي مدلوله ومسماه (ولم يقولوا) جاءني (كرز سعيد) باضافة  
 اللقب الى الاسم مع كون الاسم اصلا واللقب عارضا والاصل في مثل هذا ان يضاف  
 العارض الى الاصل كخاتم فضة وغلام زيد وضرب اليوم وغيرها من الاضافة اللفظية  
 من نحو ضارب زيد وحسن الوجه فعلى هذا اضافة كرز الى سعيد اولى من عكسه  
 (لان قصدهم بالاضافة التوضيح) أي توضيح المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة  
 او تخصيصه اذا كان نكرة (واللقب اوضح من الاسم غالبا) لان اللقب ما وضعه الناس  
 وما وضعوه يكون اشهر فيما بينهم والاسم ما وضعه اياه فيكون اقل استعمالا فاوضحوه  
 بالاضافة اليه ولما فرغ من بيان ما جاز اضافته وما لم يجز شرع في بيان الحروف  
 الاواخر من جواز اثباتها وحذفها فقال (واذا اضيف الاسم الصحيح) (وهو  
 في عرف النحاة) احتراز عن عرف الصرفيين ولذا لم يقيد ببيان الملحق بعرفهم اذ ليس  
 لغیرهم فيه عرف (ماليس في آخره حرف علة) واو اوياء او الف سواء كان عينه او فاؤه  
 صحيحين مثل عمر واو لا يعني او فاؤه مثل زيدا وعينه مثل وعد ويسر لان غرضهم  
 البحث عن اواخر الكلم حيث يكون الاعراب فيها لفظيا او تقديريا (او الملحق به)  
 أي الاسم الذي الحق بالاسم الصحيح حتى يجري مجراه (وهو) أي الاسم الملحق به  
 (ما في آخره واو اوياء ما قبلها) أي قبل كل واحد منهما حرف (ساكن) سواء  
 كان ذلك الساكن حرف علة كرمي ومنغزو او غيره كظي ودلو ومعنى الحاقه بالصحيح  
 على ما قلنا آنفا ان يكون اعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح (وانما كان ملحقا  
 بالصحيح) في تحمل الحركات الثلاث فيكون الاعراب فيه لفظيا (لان حرف العلة  
 بعد السكون) أي لان حروف العلة الواقعة بعد الحرف الساكن (لا يتقل عليها) أي  
 على تلك الحروف (الحركة) ضمة كانت او كسرة او فتحة كما لا يتقل على الجرف  
 الصحيح (لمعارضه خفة السكون نقل الحركة) المصدر مضاف الى فاعله ونائب  
 لمفعوله يعني لا يتقل الحركة على حروف العلة التي وقعت بعد الحرف الساكن لان الساكن  
 خفيف والحركة بمده لا يتقل (ولان حرف العلة) التي وقعت (بعد السكون مثلها) أي  
 مثل حروف العلة التي وقعت (بعد السكون في الوقوع بعد استراحة اللسان) يعني  
 ان حروف العلة الواقعة بعد الحرف الساكن كحروف العلة الواقعة في الابتداء  
 (ولا يتقل عليها) أي على حروف العلة (الحركة بعد السكون يعني في الابتداء)  
 سواء كان ضمة نحو قتل او كسرة نحو فسق او فتحة نحو قتل وسواء كان الفاء واوا  
 نحو وعد اوياء نحو يسر (وكذا) أي كما لا يتقل الحركة مطلقا على الحرف الواقع  
 في الابتداء مطلقا لا يتقل (بعد السكون) أي بعد الحرف الساكن (الياء) متعلق بقوله

والخلوه عن تكلف ضمير  
 راجع الى مصدر الفعل  
 ومن جعل المصدر تابعا  
 مناب الفاعل من غير  
 تخصيص قيل ومن السواخ  
 توجيه ثالث وهو ان معه  
 متعلق بمحذوف هو  
 الفاعل والظرف قائم  
 مقامه تقديره الذي فعل  
 كائن معه أي مع فعله  
 فالظرف فاعل مجازا كانه  
 خبر مجازا في نحو زيد  
 في الدار ثم قيل وفيه تأمل  
 واشير في الهامش الى وجه  
 التأمل بانه لم يثبت حذف  
 مفعول مالم يسم فاعله  
 واقامة الظرف مقامه وانث  
 خبر بمافيه من دعوى  
 جواز الوجه اولا وابطاله  
 ثانيا (قوله) احتراز عن  
 المذكور بعد افعاله كالفاء  
 قبل لا يقتصر الاختصار  
 على ما ذكره بل احتراز  
 عنهم لم يذكر بعد شي ايضا  
 فالحق ان المقصود الاحتراز  
 عن غير المذكور بدمع  
 ولولا لقال المذكور  
 لمصاحبة آه وليس بشيء  
 فان المذكور لمصاحبة  
 معمول فعل لا يتصور ان  
 لا يكون مذكورا بعد شي  
 فلو لا خوف دخول  
 المذكور بعد غير الواو  
 في التعريف لما احتج  
 الى قوله بعد الواو فتعين  
 انه لا وجه لما قال هو  
 احتراز مما لم يذكر بعد شي  
 ايضا وانما استدلل به باطل  
 لانه لو لم يأت بقوله بعد  
 الواو لمكان المذكور بعد  
 الفاء ثم وغيرهما مفعولا  
 معه ايضا وقد قال المص

في الشرح قوله بعد الواو  
ليخرج ما وقع غير الواو  
كالفاء ونم وغيرهما هذا  
وقال فيه من قال مشارف  
الفاعل فانه توهم اختصام  
المفعول معه بذلك لانفاهم  
على ان هماني نحو ضربت  
زيدا وعمرا ليس منه  
ويضفه اطباهم على ان  
زيدا في حسيبك وزيدا  
درهم مفعول معه والمعنى  
كفالك وزيدادزهم قال  
والجواب عن مثل ضربت  
زيدا وعمرا انه وجدما هو  
اولى منه فيحمل عليه (قوله)  
كفالك وزيدادزهم ان قيل  
الصواب حسيبك وزيدا  
درهم لان من شرط ان  
يكون مفعول الفعل الذي  
يصاحبه المفعول معه فاعلا  
كأنى سرت وزيدا لا  
يتعرف بكون زيدافيه  
مفعولا معه وانت خبير بان  
ما ذكره في سبب تعيين عمرا  
في قولك ضربت زيدا  
وعمر العطف شامل لزيد  
في الثام المذكور فالظاهر  
تعيينه لعطف ايضا وهو ان  
اصل واو التي قبل  
المفعول معه هو العطف  
وانما يعدل ما بعده من  
العطف الى النصب نصبا  
على المعنى المراد من  
المصاحبة لان العطف في  
جاء في زيد وعمرو يحتمل  
تصاحب الرجلين في المعنى  
ويحتمل حصول مجي  
احدهما قبل الاخر والنصب  
نفس في المصاحبة وفي  
قوله ضربت زيدا وعمرا  
لا يمكن التنصيص بالنصب

واذا اضيف ( المتكلم كسر آخره ) جزاء الشرط وهو قوله واذا اضيف  
( للتاسب ) يعني لتاسب كسرة آخره ياء المتكلم لان الياء اصلها الكسرة لتولدها منها  
( مثل توبي وداري في الصحيح ) يعني هذان مثالان لكون المضاف صحيحا لانه ليس في  
آخر كل واحد منهما حرف علة بل حرف صحيح وهو الباء في الاول والراء في الثاني  
( و ) مثل ( طبي ودلوي في الملحق به ) هذان مثالان لما لحق به اى بالصحيح لان آخر  
الاول ياء ما قبلها ساكن و آخر الثاني واو كذلك ( والياء ) الواو للحال اولعطف  
الجملة الاسمية على الفعلية كقول الشاعر « لكن يمر عليها وهو منطلق » يعني الياء  
اللاحقة للصحيح او الملحق به على ان يكون اللام فيما للعهد واما الياء اللاحقة لغيرها  
ففتوحة للساكنين ( مفتوحة اوساكنة ) او ههنا للتخيير ( وقد اختلف ) مبنى للمفعول  
( في ان ايهما ) من الفتحة والسكون ( الاصل والصحيح ) من الاقوال ( انه الفتح ) لان  
واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها وفي تقديم قوله مفتوحة اشعار  
بان الاصل المختار عند المصنف الفتح ( اذ لا اصل في الكلمة التي ) وضعت ( على حرف واحد  
هو الحركة ) لا غير كواو العطف وقائه وباء الجر ولامه وهمزة الاستفهام ولا م الامر  
وامثالها ( لئلا يلزم الابتداء بالساكن ) اذ لم تكن متحركة وهو متعذر كما علم في علم التصريف  
( حقيقة ) تمييزا فيما اذا كانت في صدر الكلام ( او حكما ) عطف على حقيقة اى فيما اذا لم  
تكن في الصدر فانها لاستقلالها في حكم الابتداء بها ( والاصل فيما ) اى في الكلمة  
التي ( بنى على الحركة الفتح ) لعدم تحمله الحركة الثقيلة من الضمة والكثرة اضعفه بسبب  
كونه على حرف واحد فالعمل بالوصل هو الاصل فالفتح هو الاصل ( والسكون انما  
هو عارض للتخفيف ) وهو انما يكون اذا كانت الكلمة ثقيلة بنفسها فتخفف بتسكين  
بعض حروفها والكلمة التي بنيت على حرف واحد خفيفة بنفسها فلا تحتاج الى  
التخفيف بالاسكان بل لا يمكن اعتذار الابتداء بالساكن ولما فرغ من بيان الاسم الصحيح  
والملحق به حال اضافة كل منهما الى ياء المتكلم وفرغ ايضا من بيان حال الياء حين  
كونها مضافا اليها شرع في بيان الاسم المعتل حين اضافته اليها فقال مصدرا بالفاء التفصيلية  
( فان كان آخره ) ( اى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ) اى الاسم الذي اريد اضافته اليها  
( الفاء ) يعني ان لم يكن آخره صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو آخره من ان يكون الفا او واوا  
او ياء فان كان الفا ( ثبت ) فمل ماض او مضارع مجزوم او غير مجزوم ( اى الالف على اللغة  
الفصيحة لعدم وجب الانقلاب ) اى لعدم ما يوجب انقلابها اما واوا وهو انضمام ما قبلها  
او ياء وهو انكسار ما قبلها لان الالف اذا انضم وانكسر ما قبلها قلب واوا او ياء وههنا  
ليس شئ من ذلك فثبت على حالها سواء كانت منقلبة عن واوا او ياء ( نحو عصاى ورحاى )  
او الف تأنيث مثل حبلاى وبشراى او الف التثنية كسلمانى وغللمانى ( وهذيل )  
مبتدأ لانها علم قبيلة ( وهى قبيلة من ) قبائل ( العرب ) ( نقلها ) من قلب يقلب من باب

ضرب متعدي الى مفعولين وفاعلها ما استكن فيه ومفعولها الاول الضمير المتصل به (اي)  
 قلب قبيلة هذيل يعني اهلها (الالف حال كونها) اي حال كون الالف (لغير التثنية ياء)  
 مفعول ثان لقوله قلبها (لمشكلة ياء المتكلم) المصدر ههنا مضاف الى مفعوله والفاعل  
 متروك اي لمشكلة تلك الياء المقلوبة ياء المتكلم لان مشاكلتها الكسر فلما تعذر التزام الياء  
 التي هي ادخلها (وتدغم) الياء المقلوبة بعد القلب (في الياء) اي في ياء المتكلم لاجتماع  
 حرفين من جنس واحد والاو لا اصلها واو فردت الى اصلها ثم الواو ياء لان الواو  
 (مثل عصى) بقلب الالف واوا لان اصلها واو فردت الى اصلها ثم الواو ياء لان الواو  
 والياء اذا اجتماعا في كلمة والسابق ساكن قلب الواو ياء (ورحى) وفي الواو ياء لان اصل  
 هذه الالف اما الواو او الياء فان كانت الواو ترد الالف الى الواو ثم قلب الواو الى الياء  
 ثم تدغم الياء في الياء وان كانت الياء قلب الالف الى الياء ثم تدغم الياء في الياء (ولا قلب  
 الف التثنية) ياء حين اضافة التثنية الى ياء المتكلم (كغلامى) فتكون الف التثنية متفقا  
 عليه في عدم القلب حين الاضافة (لالتباس المرفوع بغيره) اي بغير المرفوع (بسبب  
 القلب) اي بسبب قلبها ياء ولانها حرف اعراب علامة الرفع ولو قلبت لتغير الاعراب  
 بدون تغير العامل (وان كان آخره) (اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم) (ياء)  
 وذلك في المنقوص بالواو نحو غاز او بالياء نحو ارض وفي المثني والمجموع على حدة نصبا  
 وجرا (ادغمت) تلك الياء (في ياء المتكلم لاجتماع المثنيين) اي الحرفين المتجانسين  
 (فيها هو كالكلمة الواحدة) لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولذا حذف  
 من المضاف ما يدل على الانفصال من التوين والنون وقت الاضافة وبقي ما قبلها بعد  
 الادغام مفتوحا في التثنية ومكسورا في الجمع والمنقوص لتدل الفتحة والكسرة على  
 الياء المدغمة (مثل مسلمين) مثني او مجموعا نصبا وجرا (اذا ضيف) نحو مسلمين (الى  
 ياء المتكلم واسقط النون) يعني نون التثنية والجمع (للاضافة) اي لاجل الاضافة لانها  
 دليل الاتصال والامتزاج والنون دليل الانقطاع والانفصال (وادغم الياء في الياء)  
 لاجتماع المثنيين فيا هو كالكلمة الواحدة (فصار) بعد هذا العمل (مسلمى) بفتح الميم  
 مثني وكثرها جمعا وقاضى وراى وغازى وداعى بكسر ما قبلها والادغام (وان كان)  
 (آخره) اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم (واو) وذلك في موضع واحد وهو  
 المجموع بالواو والنون رفعا (قلبت) (الواو) وقعت الاضافة الى الياء (ياء) (لا اجتماع  
 الواو والياء والاو لا ساكنة مثل مسلمون) يعني الجمع المذكور السالم رفعا (اذا ضيف  
 الى ياء المتكلم قلبت واو ياء) كراهة اجتماع الواو والياء والسابق ساكن مع ضم ما قبلها  
 فخفض بالقلب والادغام وتبديل الضمة الى الكسرة لان هؤلاء اخف من اضدادها  
 يعني لان الياء اخف من الواو والكسرة من الضمة والادغام من فكها وفي الرضى واتما  
 لم يبقا كراهة اجتماع المتقاربين في اللين مخففا بالادغام (وادغمت) (الياء) المقلوبة من

على المساحة لكون  
 النصب في المطف الذي  
 هو الاصل الذي قلنا ذلك  
 البيان على مذهب المص  
 وقد عرفت مما قلناه آتفا  
 انه لا يرضى بذلك  
 الاشرط ولا بما ذكره  
 فيه وان زيدا في كفاك  
 وزيد ادرهم عند المص مما  
 نحن فيه (قوله) وسواء  
 كان ذلك الفعل لفظا اراد  
 بالفعل ما يدل على الحدث كما  
 سيجي فاندرج فيه المشبه  
 بالفعل ومعنى الفعل ايضا  
 لان ما يدل على الفعل فيه  
 ايضا لفظي فلا وجه لقوله  
 او معنى فالوجه ان يراد  
 بالفعل الفعل الاصطلاحي  
 ويحصل شبهه في قوة  
 المذكور اذ كثيرا ما يكتفى  
 عن ذكره بذكر الفعل  
 فيكون قوله او معنى اشارة  
 الى معنى الفعل وانما قرئ  
 له لان بعض معنى اعماله  
 سمعي وهو ما عدا اسماء  
 الافعال السماعية ولا يخفى  
 ان الاو لا بيان معنى الفعل  
 هنا ولا وجه لتأخيرها الى  
 قوله فان كان الفعل لفظا  
 ونقول هذا تفصيل للعامل  
 اعني الفعل الدال على  
 الحدث الشامل للفعل  
 المصطلح واسمى الفاعل  
 والمفعول والصفة المشبهة  
 وغيرها ولو لم يأت بالمعنى  
 لخرج مثل قوله مالك وما  
 شئت لانه لاشئ منهما يدل  
 لفظه على الحدث بل الدال  
 عليه العامل في الاسم امر  
 مضوى مستنبط من  
 لفظهما فليس المراد بهذا



القسم بيان معنى الفعل كما  
 زعمه القائل بل بيان الفعل  
 الغنى الشامل للفعل  
 المصطلح وشبهه ومعناه  
 وذلك على ضربين لانه اما  
 ان يكون في اللفظ مشعربه  
 قوى اولاً فالاول نحو  
 ماله لان الجار والمجرور  
 متعلق بالفعل او بما فيه  
 معناه وما شئت لان قولك  
 شئت بمعنى فعلك وصنعتك  
 فهو بمعنى المصدر الذي فيه  
 معنى الفعل والثاني نحو ما  
 انت وزيدا وكيف انت  
 وقصة من زيد بن لوقال  
 اراد بالفعل ما يدل على  
 الحدث فبمعنى ام قال واللام  
 متعلق بمذكور كان احسن  
 (قوله) وجاز اى لم يجب  
 قبل حمل الجواز في كل  
 موضع على معنى بعيد وانما  
 حله عليه جعل مفعول الفعل  
 اعم من المفعول به حتى  
 يدخل في التعريف  
 كصفك وزيدا ولا  
 يخفى انه ح يدخل  
 في التعريف ضربت زيدا  
 او همرا ايضا مع انه ليس  
 مفعولاً معه ثم قيل فتقول  
 ضربت زيدا وهمرا خارج  
 عن تعريف المفعول معه  
 لتخصيص معمول الفعل بما  
 عد المفعول به المنصوب فح  
 ضربت زيدا وهمرا خارج  
 عن التقسيم قالو حمل جائز  
 على معنى عدم الامتناع  
 لا ينتقض الحكم بالمثل  
 المذكور وكلاما من  
 الاوهام لان المتبادر من  
 الجواز هذا المعنى اى من  
 ما ليس بواجب ولا يمنع  
 كما لا يخفى وبمعنى معمول

الواو (في الياء) يعنى في ياء المتكلم (وكسر ما قبلها) اى كسر الحرف الذى قبل المتقلبة  
 لتسليم (لانها) اى لان الواو (لما انقابت ياء ساكنة) لما عرفت (يوجب بقاء الضمة قبلها  
 تغيرها) لاحالة الى الواو لان الياء الساكنة اذا انضم ما قبلها تقلب واوا فتقع فيها تغير  
 فيلزم انكسار ما قبلها (فحركات) ما قبلها يعنى بدل حركة ما قبلها (بالحركة المناسبة لها)  
 اى للياء وهى الكسرة لتسليم الياء لان انكساره يوجب سلامة الياء (فقبل مسلمي) بالكسر  
 (وان كانت قبل الياء) التى فى آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم (او الواو) كذلك (فتحة)  
 يعنى ان كان الحرف الذى قبل الياء والواو او مفتوحا قبل الاضافة الى الياء (بقي ما قبلها)  
 اى ذلك الحرف الذى قبل الياء (مفتوحا) بعد الاضافة على حاله ولم يغير لئلا تلتبس  
 التثنية بالجمع لو كسر لاجل الياء فى التثنية ولتكون الفتحة دالة على الالف المقلوقة من  
 الواو فى غيرها (كقولك فى مسلمين) منى (مسلمي) بالفتح (وفى مصطفون) واعلون  
 فى جمع مصطفى واعلى (مصطفى) واعلى بالفتح واختير الفتحة وان كان المناسب الضمة  
 لدالتها على الواو (لخفة الفتحة) وثقل التركيب والصيغة ولان المحذوف اما الياء او الالف  
 والفتحة اولى بهما (وفتحت الياء) (اى ياء المتكلم) وقت كونها مضافا اليها (فى الصور)  
 جمع صورة (الثلاث) بالتأنيث لان العدد يتبع موصوفه فى التأنيث على ماسيأتى اى فى  
 صورة كون آخر الاسم المضاف الفا اوياء او واوا (للساكنين) (اى للزوم التقاء  
 الساكنين) احدها آخر الاسم المضاف من الالف او الياء او الواو والثانى  
 ياء المتكلم (ان لم تحرك) مبنى للمفعول والضمير المستكن فيه نائبه وراجع الى ياء المتكلم  
 يعنى اذا لم تكن ياء المتكلم متحركة ولزوم التقاء الساكنين مشروط بعدم كونها متحركة  
 حتى اذا تحركت لم يلزم (واختير) بكسر التاء (الفتحة) من بين الحركات وان كان  
 المناسب الكسرة لمناسبة الياء (لخفتها) لما مر ان الاصل فى الكلمات الموضوعة على  
 حرف واحد الفتحة (واما الاسماء) هذا بمنزلة الاستثناء من قوله فان كان آخره  
 الفا اوياء او واوا فكذا الالهة الاسماء فانها ليست مثلاً فى الحكم وان كان فى واو اخرها  
 الحروف الثلاثة فى الاحوال الثلاث او من قوله واذا اضيف الاسم الصحيح فحكمه  
 كذا الالهة الاسماء فان آخرها صحيح بمد حذف الآخر ولذا اورده بما الاستثنائية  
 (الستة) (التى مر البحث عنها) فى بحث الاعراب بالحروف فى صدر الكتاب حال  
 كونها (مضافة الى غير ياء المتكلم) ومكبرة وموحدة وفى الرضى وهى باعتبار الاضافة الى  
 ياء المتكلم على ضربين ضرب يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمر وهو ذو وحده  
 فلا كلام فيه فى هذا الباب وضرب يقطع ويضاف الى مضمره وهو على ضربين ضرب  
 اعرابه عين الكلمة ولا مهاب محذوف وهو قولك فوه وحده وضرب اعرابه لام الكلمة  
 وهو الاربعة البيانية انتهى (فاخى واخى) قدم الاخ مع ان الاب احق بالتقديم لانه  
 اصل الاخ لانه ابعدى عن خلاف المبرد وراسخ فى هذا الحكم (اى فالحال فى اخ واب

الى المفعول به كما هو  
الواجب لا يدخل مثل  
ضربت زيد وعمراني  
التعريف لخروجه فييد  
المصاحبة كإخراج جامزيه  
ومحروبه وليت شعري  
كيف امكنه تخصيص  
مفعول الفعل المذكور على  
اطلاقه بما عهد المذول به  
النصوب مع ظهور انه من  
قبيل التخصيص بلا  
تخصيص وذلك غير جائز  
وعما حواه فلنا هذا فظهر لك  
انه كان عليه قدس سره ان  
يقصر في تفسير جاز على  
قوله اى لم يتمتع كما فعل  
كذلك في جاز الثاني  
ويحذف قوله فلا يتقص  
بمثل ضربت آه (قوله)  
تعين النصب مثل جئت  
وزيدا وقد قال الرضى  
جهور النصاة على ان  
النصب مختار ههنا لانه  
واجب وذلك مبنى على ان  
المطف على التمييز  
المرفوع المتصل بلأنا كيد  
بالمفصل وبالفصلين  
المطوف والمطوف عليه  
قيح لا يتمتع (قوله) ولم  
يجزعطف عمر على الشان  
قيل فيه بحث لجواز المطف  
بجمل الكلام على حذف  
المضاف واقامة المضاف  
اليه مقامه والنصب وان  
ترجح بالسلامة من  
الحذف ترجح المطف  
بالاستثناء عن اعمال  
العامل المنوى وذلك من  
الاوهام لان الكلام في  
الاسم المذكور بعد الواو  
الآثرى الى قوله المفعول

منها ) اى من الاسماء الستة ( اذا اضيف ) كل واحد منهما ( الى ياء المتكلم ان يقال )  
قدر مبتدأ وخبر او جعل ( اخى و ابى ) مفعولا للخبر ليصح الحمل على قوله الاسماء الستة  
مثل يدي و دمي بلا رد المحذوف ) وهو لام الكلمة يعنى الواو والياء متعلقة بقوله ان  
يقال ( بجمله ) او بجمل المحذوف والياء متعلقة بقوله بلارد ( نسبيا ) بكسر النون وفتحها  
وسكون السين ( منسيا ) تأكيده مثل قوله تعالى و كنت نسبيا منسيا لانه اذا اجيز  
الحذف حال الافراد فحال الاضافة الحذف اولى لانها اقل من الافراد ولا جرائها  
بعد الحذف مجرى الصحيح ( واجاز المبرد ) ( فيهما ) اى فى اخى و ابى ( اخى و ابى )  
قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم ( بر دلام الفعل ) يعنى لام الكلمة ( فيهما و هى )  
اى لام الفعل ( الواو و جعلها ) اى جعل الواو ( ياء و ادغام الياء ) المنقلبة عن الواو ( فى الياء )  
اى ياء المتكلم يعنى اجاز المبرد الرد والقلب والادغام والتبديل ( و تمسك ) اى المبرد  
( فى ذلك ) اى فى رد لام الفعل حين اضافتها الى ياء المتكلم ( بقول الشاعر ) و ابى مالك  
ذو الحجاز بدار ) الواو للقسم و ما حرف النفي مشابه بليس و ذو الحجاز اسم و ما بدار  
الباء زائدة لتأكيد النفي و دار خبرها و لك صفة بدار اى و ابى ما ذو الحجاز بدار مخصوصة  
لك و لا ثقة اوله « قد راحلك ذا الحجاز و قد ارى » قوله قد ارى قضا يعنى تقدير الله  
و قضاؤه مبتدأ راحلك اتركك و اسكنك ذا الحجاز اسم سوق بمعنى الجاهلية كانوا يجتمعون  
فيه و يتبايعون و يتناشدون و يتفاخرون و معنى ارى اظن و ارى بصيغة المجهول ( و حمل )  
المبرد فى ذلك ( الاخ على الاب ) لانه لم يجد عليه شاهدا من كلام العرب و جعل هذا  
المقول شاهدا لهما صراحة و اشارة ( لتقاربهما اى لتقارب الاب و الاخ ) لفظا  
و معنى ) اما لفظا فظاهر لان فى اولهما همزة و آخرهما حرف علة يعنى الواو و المحذوفة  
واما معنى فليقيام الاخ مقام الاب عند عدمه فى التصرف فى المال و النفس ( و اجاب  
المصنف عنه ) اى عما استدله ( بان ذلك خلاف القياس و استعمال الفصحاء ) يعنى  
وارد على خلاف القياس و استعمال الفصحاء الذين يكون كلامهم دليلا و حجة اما كونه  
واردا على خلاف القياس فلفوات المقصود من الاضافة وهو التخفيف و ههنا وان حصل  
التخفيف يحذف التوئين لانه ارتكب ما هو اشد منه وهو الرد والقلب والادغام و اما  
كونه واردا على خلاف استعمال الفصحاء فلانه لم يرد منهم فى نظم ولا نزعادة المحذوف  
عند الاضافة الى ياء المتكلم على انه يجوز ان يكون جوازه مختصا بضرورة الشعر ( مع  
انه يحتمل ان يكون المقسم به اى ابى جمع اب ) يعنى ان الاب يجمع جمع المذكر السالم بالواو  
والتون او بالياء والتون و يقال ابون كما يقال اخون لانه اسم مذكر يعقل و اريد به معنى  
العلم ايضا فحينئذ يكون محتملا لا ينهض حجة ولا يثبت به مطلوبه ( فاصله اين ) جمع سلامة  
حالة الجر لما سبق ان الواو للقسم ( سقط التون بالاضافة ) يعنى اضافته الى ياء المتكلم  
( فاجتمعت يا آن ) احديهما حرف الجمع يعنى ياء الاعراب و الثانية ياء الاضافة ( فادغمت )

الياء (الاولى) التي حرف الاعراب (في) الياء (الثانية) التي هي ياء الاضافة لاجتماع  
 المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة والاول ساكن والثاني متحرك فادغم (فصار ابى)  
 واستدل الشارح على انه يجوز ان يجمع الاب جمع السلامة بالواو والتون بقوله (وقد  
 جاء جمعه) اى جمع الاب (هكذا) اى جمع السلامة بالواو والتون او بالياء والتون (في)  
 قول الشاعر «فلمائين» من التفعّل وهو الظهور والانكشاف لا مؤكّد بالتون الثقيلة  
 بل فعل ماض جمع مؤنث (اصواتنا) جمع صورت وروى اشباحنا جمع شبيح (بكين)  
 وهو ايضا فعل ماض جمع مؤنث جواب لما (وقدتين) من التفعّدية فعل ماض جمع مؤنث  
 وفاعل ومفعول (بالايناء) الالف للشباع كما في قوله فكيف انتا اردن بهم الاء  
 والامهات ايضا (اى لما سمعن وعلمن اصواتنا) تنازعا اى الفعلان في قوله اصواتنا  
 مثل قولك ضربت واكرمت زيدا (بكين وقلن لنا) اى خاطبن لنا لان القول اذا تعدى  
 باللا يكون بمعنى الخطاب (اباؤنا فداؤكم) انتم يريد انهن لما سمعن وعلمن اصواتهم  
 وتضرعن اليهم اى الى الجائين قائلات اباؤنا فداؤكم حتى يستغفروهن من ايدي من  
 اخذهن او اذهن (وتقول) صرح بلفظ تقول ولم يعطف على اخى وابى تحرزا عن  
 نسبة الحم والهن الى نفسه ولوقال يقال مجهولا لكان اولى للتحرز عن نسبتها الى  
 الخطاب ايضا مع ان ضافة الحم اليه غير صحيحة لانه لا يضاف الا الى الاثني لا يحذف مضاف  
 اى حم زوجنى كذا في الهندى (اى امرأة) مبتدأ (قائلة) خبره على منوال كوكب  
 انقض الساعة اى قائلة هذا القول جعله صيغة الغائب مع ان التبادر في امثاله صيغة الخطاب  
 دفعا لما يتجه الصواب وتقولين بصيغة التأنيث واحترازا عما قاله الهندى كما نقلناه آنفا  
 (لا متاع اضافة الحم الى المذكر) لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها كابيه واخيه  
 وامه وغيرها من الذكور والاناث فلا يضاف الا اليها اقول لا يحتاج في التمثيل الى هذا  
 التكلف لانه لا يراد ههنا معناه الوصفى بل المراد مجر التمثيل فيجوز ان يكون الفاعل  
 مذكرا كما جاز ان يكون مؤنثا فلا يصرف تقول عما قاله الهندى كما نقلناه آنفا  
 الخطاب (حمى وهى) (بل ارد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم) وهو لام الفعل  
 فيهما (وانما فصلهما) اى حمى وهى (عن اخى وابى) مع ان الاولى ان يذكرهما متصلا  
 بهما لا شترهما في حذف لام الفعل وان اخفا في الحرف الاول (لانه لم ينقل) مبنى  
 للمفعول (عن المبرد فيهما) اى فى حمى وهى (فى المشهور ما يخالف مذهب الجمهور)  
 كما نقل عنه فى ابى واخى والموصول قائم مقامه فاعل لم ينقل لانه لم يرد فيها فى نظم ولا  
 نزل دليل قاطع كما ورد فى ابى ولا يجوز الحمل على الاب كما حمل الاخ عليه لعدم المناسبة  
 بينهما لالفاظا ولا معنى وهو ظاهر ومع هذا رد المحذوف عند الاضافة الى الياء خلاف  
 الاصل ويلزم منه التقليل ايضا والمقصود من الاضافة التخفيف والعمل بالاصل هو  
 الاولى والاخرى (وان نقل عنه) اى عن المبرد (لمضمم) وهو ابن يعين وابن مالك

معه مذكور بعد الواو  
 وهو محرو في المثال  
 المذكور بحيث لا يتجاوز  
 غيره وقد بين فساد كونه  
 معطوفا بفساد المعنى واذا  
 قلنا فيه بمحذوف وقد رنا  
 الكلام ما شاء لك وشان  
 عمرو خرج عما نحن فيه  
 ودخل فى بحث آخر لان  
 عمر اح لا يكون مفعولا  
 معه ولا معطوفا فى الحقيقة  
 بل قائما مقام اخبر هذين  
 الاصلين (قوله) وانما  
 حكمتا قبل تكلف فى بيان  
 الملل بقوله لان المعنى ما  
 تصنع والاظهر ان الملل  
 النصب اى نصب الاسم فى  
 هذين المثالين لان المعنى  
 ما تصنع وانت خير بان  
 الوجه مخصص فيما ذكره  
 الشارح قدس سره لانه  
 شامل لما ذكره القائل ايضا  
 بدون العكس ولا تكلف  
 فيه لان المقام يقتضيه  
 (قوله) اى من حيث هو  
 فاعل او مفعول قبل  
 لا اخفا فى ان القيد الحثية  
 مفيدة لاضافة الهيئة وشيئها  
 للفاعل فهو اما تعليل  
 فيشكل بجاء زيد سمينا فان  
 السمن لم يثبت لزيد من  
 اجل انه فاعل واما تفيد  
 ولا يخفى ان الحال لا يثبت  
 للذات المأخوذة مع صفة  
 الفاعلية بل نفس الذات  
 فى وقت الفاعلية واما تمييز  
 فيكون المعنى ما بين صفة  
 الفاعلية وهو ان يمكن  
 تعميمه بان يبين كوفى  
 الفاعلية فى وقت خاص  
 لانه ينتقض التعريف

بالمفعول فيه والمفعول معه  
والمفعول له الى غير ذلك  
واعترض بان الحال لا تدل  
على هيئة الفاعل او المفعول  
المتحوي بل تبين هيئة ما  
صدر عنه الفعل او قام به او  
تعلق به ومن المعلوم ان قيد  
الهيئة المتعبر في الحدود  
يراد به التعليل والقول بانه  
يشكل ح بجاء زيد سمينا  
فان السين لم يثبت لزيد من  
اجل انه فاعل ليس من  
الامة الفهم لضرورة ان  
سمينا في المثال المذكور  
ما بين هيئة الفاعل وهو  
زيد لانه فاعل وهل يلزم  
منه كون ثبوت السين  
لزيد من اجل انه فاعل كلا  
فخذ هذا ولا تلتفت الى بقية  
او هام المعلوم حالها وما  
نقله من الاعتراض غير  
وارد لان ما اعترف  
المتراض بانها تبين عين  
الفاعل او المفعول به  
التحويين (قوله) اوبين  
على صيغة المضارع  
المجهول قيل او على صيغة  
المضارع المعلوم المخاطب  
وهو اوفق بما هو المشهور  
وانت خير بان المخاطب  
في الحدود غير مبهود  
(قوله) من غير حاجة الى  
تعميم الفاعل والمفعول  
قيل لا ينبغي ان التبادر من  
غير حاجة الى تعميم الفاعل  
والمفعول لدخول احد  
الحالين فمح لا يصح استثناء  
قوله الا لدخول ما وقع حالا  
من المضاف اليه ثم قيل  
واعلم ان قراءة عبارة المتن  
على احد هذين الوجهين

(ذلك الخلاف) الا انه ليس بمشهور (في الاسماء الاربعة) لمناسبة الاتحاد في كون لامهن  
واوا والمحدوف منهن ايضا اللام عند الانفراد وكون اعرابهن بالحروف عند الاضافة  
الى غير الياء فيكونان محمولين على الاب ايضا (ويقال) لم يقل ههنا وتقول تفتنا الا ان  
الظاهر ان يذكر ههنا وتقول وفي السابق يقول تأمل (في فم حال اضافته الى ياء المتكلم)  
لان اصله فوه كشي\* ووزن الاسماء الستة فعل كفرس حالة الافراد الافوك فانه بالسكون  
كشي\* لان الاصل السكون ولا دليل على الحركة وفي البواقي يكون اللام حرف علة  
دليل على ان تكون العين متحركة لان اللام قد يحذف او يسكن (في) (بالرد) اي رد  
العين المقلوبة كما ترد عند الاضافة الى غير الياء (والقلب) اي قلب الواو ياء لما سر غير  
مرة (والادغام) لما سر مرارا (في الاكثر) متعلق بقوله يقال (اي في اكثر موارد  
استعماله) اي في المواضع التيكثر استعمال الفهم مضافا الى ياء المتكلم (وفي) بلا  
رد ولا قلب ولا ادغام (في بعضها) اي يقال في في بعض موارد استعماله (ابقاء)  
مفعول له لقوله يقال في في بعضها لوجود شرط نصبه كاسم (للميم) متعلق بقوله ابقاء  
(المعوض عن الواو عند قطعه) اي عند قطع لفظ الفهم (عن الاضافة) مطلقا سواء كان  
المضاف اليه ياء لتكلم او غيره وانما عوض عند القطع لئلا يوجد اسم على حرفين  
آخره واو في كله مهم والتخفيف الميم في التعويض لمناسبتها الواو في كونها شفوية وانما  
قيل في بعضها في ابقاء للميم على حالها لان الاضافة الى الياء لا تستوجب ردها الى  
الواو ولما فرغ من بحث الاسماء الستة عند اضافتها الى الياء اراد البحث عنها عند قطعهما  
عن الاضافة مطلقا فقال (واذا قطعت) على صيغة المجهول لاختطاب (هذه الاسماء الخمسة  
عن الاضافة) مطلقا لان لفظ ذولا يقع عن الاضافة ولذا قيد الاسماء بالخمسة مع كونها  
ستة (قيل) عند التعداد مقطوعة عنها (اخواب وحم ومن وفم) بالارد بل بالحذف  
في الاربعة وبتعويض الميم عن الواو في الاخير وجاء فيه اتباع الفاء الميم في حركات  
الاعراب يعني ان كان اعرابه بالرفع فالناعم وان كان بالنصب فتفتح وبالجر فتكسر ولذا  
قال الشارح (بالحركات الثلاث) في الفاء لمابعة الحركات الاعرابية وقيل لانهم نظروا  
الى حالة الاضافة بل الميم الى غير الياء اعني فوط وفاك وفيك قيل ومن البدائع في الفهم  
كونه كدلوله دائرا بين الفتح والضم والكسر واقول وبالله التوفيق وهو لم يبد رقيق  
وانما جاز في الفهم الحركات الثلاث دون اخواته لان مدلوله لا يبقى على حالة واحدة  
لانه دائر بين الاحوال الثلاث الافتتاح والانضمام والانخفاض فجاز فيه الحركات  
الثلاث لتدل على الاحوال لان كون اللفظ متحركا ايضا كالحيوان والجولان وحيدى  
ولان الفهم داخل وخارج عند الانضمام والافتتاح (و) لكن (فتح الفاء) في سواء  
كانت الميم مضمومة او مفتوحة او مكسورة (افصح منهما) (اي من الضم والكسر)  
لحقة الفتحة ولما افقت اخواته لان الفاء فيها مفتوحة لا محالة وفي الوافية اما كون فتح

انما يصح اذا تحقق ان  
مذهب النحاة ان الحال  
تقع من المفعول مطلقا ولا  
تتبعه المفعول به عتقا واما  
ولا مثالا يجعل العرب الحال  
في ضربت الضرب شديدا  
من الضرب بلا تأويل  
باحداث الضرب وكلاهما  
باطل اما الاول فلان  
الاستثناء قرينة معينة  
لكن المستثنى منه ما هو  
اهم من ذينك الاصرين ولا  
مضايقة فيه فكيف يمتز  
عليه بمثل هذا الاعتراض  
واما الثاني فلانه لا نزاع  
في ثبوت كون الاسم حالا  
من المفعول له والمفعول  
المطلق وجواز ان يجعله  
حالا من كل منهما والتأويل  
خلاف الظاهر فلا وجه  
لطلب الدليل على ذلك بل  
لا بد من الدليل على لزوم  
التأويل كذلك (قوله)  
وزيد في الدار قائما مثال  
لفظي المفعول حكما هذا  
من قبيل شرح الكلام بما لا  
يرضيه صاحبه فان المص لم  
يرد ان ما سبق من قوله  
ضربت زيدا قائما مثال  
لفظي المفعول حقيقة  
بالنسبة اليه فاعلا ومفعولا  
وهذا مثال للفظي المفعول  
حكما بالنسبة اليه فاعلا  
فقط والا لما اخل بمثال  
نسبة الفعل اليه ومفعولا  
صحيح وقد صرح في  
الشرح بما هو مراده قائلا  
قوله لفظا ومعنى احتراز  
من ان يتوهم ان الفاعلية  
والمفعولية في اللفظ خاصة  
فمثال الفاعل والمفعول

الفاء في ثم افصح فليكون الفاء مفتوحا في الاصل واما ضم الفاء فليبدل على الواو المحذوفة  
يعني المبدلة واما الكسرية فلانها لما عوض الواو ميما كما عوضت ياء فكما انه اذا عوضت  
ياء كسر ما قبلها فكذلك اذا عوضت فيما انتهى وفي حم ست لغات ابتداء منها بالافصح  
فلا فصح على الترتيب اولها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير ياء المتكلم وتانيها  
حال القطع عن الاضافة مطلقا وثالثها قوله (و) قد (جاء حم مثل يد) مطلقا يعني حال  
الافراد والاضافة الى غير الياء (فيقال هذا حم وحك ورأيت حم وحك ومررت  
بحم وحك) بحذف اللام نسيان نسيا ورابعها قوله (و) جاء (مثل) (خب) بسكون  
السين و (بالمهزة) يعني بقلب الواو همزة بمناسبة التقابل في المخرج لان الواو شفوي  
والمهزة من اقصى الحلق (فيقال هذا حم وحك ورأيت حم وحك ومررت بحم) بحم  
وحك (و) خامسها جاء (مثل) (دلو) (با) بقاء (الواو) على حالها واسكان  
ما قبلها مطلقا (فيقال هذا حم وحك ورأيت حم وحك ومررت بحم وحك) بحم وحك  
فلا اعراب في هذه الاحوال الثلاثة بالحركات مطلقا يعني بالضمه رفعا وبالفتحه نصبا  
وبالكسرة جرا حال الافراد والاضافة الى غير ياء المتكلم ليكون الاولين محييين  
الاخر والاخير ماحقا به (و) سادسها جاء (مثل) (عصا) (بالالف) المقدرة  
او المفعولة (فيقال هذا حم وحك ورأيت حم وحك ومررت بحم وحك) والاعراب في  
هذا النوع بالحركة تقديرا لان محل الاعراب الف المقدرة في حال الافراد والمفعولة  
في حال الاضافة وهي لا تقبل الحركة فكيف تقبل الاعراب (مطلقا) (اي جواز  
حم) تفسير المفهوم الاطلاق لبيان اعرابه لانه منصوب على الحالية من فاعل جاء  
وهو الاقسام الاربعة (مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة  
بل تحيى هذه الوجه فيه) اي في حم (في كل) واحد (من حالي الافراد والاضافة) من  
غير تفرقة بينها واما من ففيها ثلاث لغات الاعراب بالحروف عند اضافتها الى غير  
ياء المتكلم والاعراب بالحركة لفظا عند القطع عن الاضافة مطلقا او تقديرا عند  
الاضافة الى الياء وثالثها قوله (وجاء من مثل يد مطلقا) (اي في الافراد والاضافة)  
سواء اضيف الى الياء او الى غيرها الا انها عند الاضافة الى الياء يكون الاعراب فيها  
تقديرا وعند غيرها لفظيا (يقال هذا من ورأيت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورأيت  
هنك ومررت بهنك) اورد المتأين مخالفا لما سبق تفتنا واما غيرها من الاسماء الستة  
فالها احوال ثلاث الاعراب بالحركة لفظا عند القطع عن الاضافة وبالحركة تقديرا  
عند الاضافة الى الياء والاعراب بالحروف عند الاضافة الى غيرها هذا عند المصنف  
وان كان فيهما اختلافات (وذو) اصله عند الفراء ذو بالواوين اولاه ياء كفلس  
وعند غيره كقدس (لا يضاف الى مضمر) ويستفاد منه ان المراد سلب اضافة ذو فروع  
من المتني والمجموع والمؤنث الى المضمر ويستفاد ايضا ان المراد بالمضمر هو المطلق

انظرا ضربت زيدا قائما  
 يجعل قائما حالا من ايها  
 شئت ومثاله الفاعل  
 المعنوي زيدا في الدار قائما  
 لان التقدير استقر في الدار  
 وفي الدار قائم مقامه ومثاله  
 المفعول المعنوي هذا زيد  
 قائما لان المعنى المشار اليه  
 قائما زيد كلامه ولعل  
 الشارح قدس سره وقع  
 فيه من قول الرضي في  
 كون زيدا في الدار قائما مثال  
 الحال عن الفاعل المعنوي  
 نظر لان قائما حال من  
 الضمير في الظرف وهو  
 قائل لفظي لان الفاعل  
 المستكن كاللفظ به  
 كقولك زيد خرج راكبا  
 ولا كلام في كون راكبا  
 بالاعين الفاعل اللفظي ولا  
 ريب في عدم ورود ذلك  
 لان الضمير المعنوي في  
 الظرف ليس معتبرا على  
 انه فاعل يحتاج اليه تمام  
 الكلام بل اعتباره لمفعول  
 الارتباط به بخلاف الضمير  
 في قولنا زيد خرج قائما  
 فانه جزء الجملة لا يتم  
 بدونه ولا يتفهم معناه الا  
 به فانه يصح القياس (قوله)  
 لانه التكرار اصل والفرض  
 آه الاولى انها لو لم يكن  
 كذلك لالتبس بالصفة  
 في قولك ضربة زيدا  
 الراكب (قوله) او بعد  
 الاقتضاء لانه قيل فيه بحث  
 من وجهين احدهما ان مثل  
 ما جاء في رجل الراكب  
 التكرار فيه مستفاد فلا  
 يخالف الاستفراق قائما  
 ان التكرار لم يقع بعد الاول

سواء كان ضمير متكلما او مخاطبا او غائبا ولذا قال وذو لا يضاف الى مضمير على الاطلاق  
 فيهما (لانه وضع وصلة) نصب على التمييز (الى الوصف باسماء الاجناس) متعلق بالوصف  
 يعني وضع لان لا يكون وسيلة الى جعل اسم الجنس صفة لشيء وذلك لانهم ارادوا  
 ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يأتوا بهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب او زيد الذهب  
 فجاءوا يعني فوضوا ذو واضافوه اليه فتيسر لهم بعده ذلك فقالوا جاءني رجل ذو ذهب  
 او زيد ذو الذهب (والضمير ليس باسم جنس) حتى يضاف اليه ولان المضمرات والا  
 علام لما لم تقع بنفسها صفة لم يتوصل بذو اي الوصف بها (وقد اضيف) اي ذو (اليه)  
 اي الى الضمير (على سبيل الشذوذ) لان ما خالف القياس يكون شاذ او ذلك لان ضمير  
 الغائب لما كان كاسم الجنس في الابهام اجازوا اضافة ذواله الا ان مرجعه لما كان سابقا  
 كان ضمير الغائب في حكم المعرفة ولاجل هذا صار اضافته اليه شاذ (كقول الشاعر)  
 (هنا المعروف ما لم يتبدل فيه الوجوه) وانما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه (جمع  
 ذو حالة رفعه لانه فاعل يعرف والضمير راجع الى المفعول وهو قوله ذا الفضل وكقوله  
 و صبيحنا الحزرجية من صفات اباد ذوى ارومتها ذووها (ولو قيل لا يضاف) ذو (الى  
 غير اسم الجنس) يعني ولو قال المصنف مكان وذو لا يضاف الى مضمرو ذو لا يضاف  
 الى غير اسم الجنس بل انما يضاف اليه لا غير (لكان) قوله هذا (اشمل) من قوله ذلك  
 لانه شامل للعلم وغيره لان ذو لا يضاف الى العلم ولا الى اسم الاشارة (وكأنه) اي  
 المصنف (خص المضمير بالذكر) الباء دخلت على المقصود لكونه في صورة الاضافة  
 الى المضمير في اخواته فالتناسب للمقام ان يقول وذو لا يضاف الى ياء المتكلم لان ثبوت  
 بعض الاحكام في اخواته انما كان بالاضافة اليه الا انه نفي ما هو الاشمل وهو اضافته الى  
 المضمير مطلقا ليعلم منه ان عدم اضافته اليه كان بالطريق الاولى وليحصل قاعدة اخرى  
 وهي عدم اضافته الى المضمير مطلقا (لانه كان لبعض تلك الاسماء) يعني الاسماء غير ذو  
 (حكم خاص) لذلك البعض بحيث لا يوجد ذلك الحكم في البعض الاخر مثل رد المحذوف  
 عند المبرد في اخي واني والهرد والقلب ولا ادغام في الاكثر في (عند اضافته) اي اضافته  
 الاضافة ذلك البعض (الى ياء المتكلم فني) المصنف (اضافته) اي اضافة ذو (الى مضمير  
 مطلقا) يعني سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا يعني ان المناسب للمقام النظر الى اضافته  
 الى المضمير الخاص الى ياء المتكلم لكن المصنف عدل الى نوعه وهو المضمير (نقيا)  
 مفعول له لقوله فني (لاختصاصه) اي ذو متعلق بقوله نقيا لاعلة لقوله فني (بحكم  
 خاص) متعلق بالاختصاص والياء داخلة على المقصور لان المقصور عليه هو لفظ ذو  
 والمعنى نقيا لاختصاص حكم خاص بذو (باعتبار اضافته) اي اضافة ذو (اليه) اي الياء كما  
 ان لكل واحد من اخواته حكما خاصا باعتبار اضافته الى الياء وكأنه قال وذو لا يضاف  
 الى مضمير فضلا عن ان يكون له حكم خاص عند اضافته الى الياء (ولا يقع) عطف على

قوله لا يضاف مبنى للمفعول مثله (اى ذو) (عن الاضافة) اى لا يقع ذو عن ان يكون مضافا الى اسم الجنس كما ان اخواته قطعت عن الاضافة مطلقا واعربت بالحركات لما سبق انه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس وهذا الغرض يفوت اذا قطع كما اذا اضيف الى غير اسم الجنس ولذا علله الشارح بقوله (لان جملة) اى جملة ذو (وصلة الى) الوصف (اسماء الاجناس) يعنى لان اجراء ما هو الغرض والمقصود من وصفه (ليس الاضافة) اى ذو (اليها) اى الى اسماء الاجناس اى لا يحصل الغرض من وصفه الا بالاضافة اليها ولما فرغ من بيان الاصول الثلاثة مع ملحقاتها المرفوعات واخويها شرع فى بيان ما يتبعها فقال (التوابع) وهى الاسماء لا يسمها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها (وهو جمع تابع) لا تابعة لان موصوفه الاسم اذ تقديره الاسم التابع وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع قياسا مطردا على صيغة المذكر الذى لا يعقل كما مر فى المرفوعات (منقول عن الوصفية الى الاسمية) فصار كأنه اسم على وزن فاعل (والفاعل الاسمى يجمع على فواعل) لان الفواعل الاسمى يجمع بالالف والتاء يعنى على وزن فاعلات اقول لاحاجة الى النقل لان الفاعل الوصفى ايضا يجمع هذا الجمع الا ان جمعه على فاعلات اكثر منه على فواعل والفاعل الاسمى لا يكون جمعه الا على فواعل فقط ولهذا احتاج الى النقل (كالكاهل) وهو ما بين الكتفين وهو اسم بحسب الاصل بخلاف التابع فانه اسم بحسب النقل لانه كان فى الاصل وصف جمع (على الكواهل والمراد بها) اى بالتوابع ههنا (توابع المرفوعات) على ان يكون اللام فيه للعهد الذهبى بقرينة المقام لانه فى بحث الاسم (والمنصوبات والمجرورات التى هى من اقسام الاسم) حقيقة او حكما فلا يشكل بالجلل الوصفية والجلل التى هى معطوفات على ماله اعراب (فلا ينتقض حدها) اى حد التوابع (مخرج نحو ان وضرب وضرب) عن حد التوابع بان يقال يصدق على ان الثانية وضرب الثانى كل ثان ولا يصدق باعراب سابقة من جهة واحدة لان الحرف والفعل ليس له اعراب (لعدم كونهما) اى كون كل منهما اى من نحو ان وضرب وضرب (من افراد المحدود) والمحدود ههنا التوابع وعرفت ان المراد بها توابع فلا ينتقض الحد بمخرج مثل هذا لان خروج ما لا يكون من افراد المحدود لا يكون مناقضا (كل ثان) (اى متأخر) يعنى ان قوله ثان بمعنى المتأخر بعموم المجاز وهو ان يكون المعنى الحقيقى داخلا فى المعنى المجازى وههنا كذلك لان معنى ثان فى الحقيقة ان يكون مسبوقا بواحد وهذا المعنى داخل فى متأخر لانه ايضا ما يكون مسبوقا سواء كان بواحد او باثنين فصاعدا (متى لوحظ) ذلك المتأخر (مع سابقه كان) المتأخر (فى الرتبة الثانية منه) اى من سابقه المراد من سابقه ما يكون سابقا بلا فصل سابق آخر وقال المحشى اراد دفع ما يورد على التعريف من الثانى فصاعدا ولدفعه

قبلها ومنهم من قال فاعل بعد الاحمال على سبيل التنازع ولا يخفى ان قوله بعد الاعمط على قوله فى جزئى فهو ظرف انحر لا يعمل والاظهار انه هو والصحيح او قبل الا ويمكن ان يجاب عن الاول بانها جافى رجل الا راكباً صحيح تشكيك صاحب الحال فيه منع الا احتمال وصفيته الذى الحال على ما صرح به المصنف هو بهذا الاعتبار قابل الا استغراق نعم فيه مستحتم كفى يفرق كل امر حكيم وفيه ان منع الا لو كان مستحتم لصح جافى رجل الا حالاً ولنو قوله نقضا للتى فالمصحح الاستغراق واما من قال لا منع الا لا لجواز وقوع الصفة بعد الافهوفية بلاسرية لان الصفة النحوية لا تكون بعد الا وانما هو الصفة المعنوية من خبر المبتدأ والحال واعلم ان هذه اعنى ما اتى به قدس سره من اقسام القسم الاول عبارة الباب واعترض القائل مما اتى به بعض شراح هذا الكتاب لم يلتفت قدس سره الى اعتراضهم وتزييفهم ذلك بل قلده فيه تنبيها على قصورهم وعدم ورود كلامهم ولتشككهم من ما اتى به القائل فاعلم انه لم يرد بكون التكررة مستغرقة الاقائها على ذلك بحيث يميم السكل على ما ارشد اليه بما ذكره

طريقان جعل الثاني بمعنى المتأخر او اعتبره تانيا في الرتبة بالاضافة الى متبوعه لا في  
الذكر والصنة الثانية في رتبة الثانية من الموصوف وان كانت نالكة في الذكر واول  
كلامه و هو قوله اى متأخر ناظر الى الدفع الاول و آخره و هو متى لو حظ مع  
سابقه الى آخره الى الدفع الثاني انتهى ( فتدخل فيه ) اى في حد التوابع ( التابع  
الثاني ) من التوابع الخمسة ( و ) التابع ( الثالث فصاعدا ملتبس ) اى ملابس  
( باعراب ) يريد ان الباء فيه للمصاحبة ( سابقة ) اى كان الثاني ملابسا لاعراب اللفظ  
السابق عليه لفظيا كان اعرابه او تقديره او محليا على ماسيجي ( اى بجنس اعراب )  
على حذف المضاف ( سابقة ) يعنى ان كان جنس الاعراب السابق رفعا يكون اعرابه  
رفعا ايضا وان كان نصبا فنجرا ( بحيث يكون اعرابه ) اى اعراب الثاني  
( من جنس اعراب سابقة ) كقولنا آتفا ( ناش كلاهما ) اى اعراب السابق والمسبوق  
( من جهة واحدة ) لامن جهتين ( شخصية ) لاجنسية ولا نوعية قوله شخصية صفة  
واحدة فالنسبة مجازية او صفة موصوف محذوف تقديره وحدة شخصية ( مثل جاني  
زيد العالم فان ) صفة ( العالم اذا لوحظ مع سابقه ) اى زيد الموصوف به في انه موصوف  
به والعالم وصف له قائم به ( كان ) العالم ( في الرتبة الثانية منه ) اى من زيد لان الصفة  
لكونها موضحة للموصوف او مخصصة له لا تكون الا متأخرة عن الموصوف بمرتبة  
في الوصف الاول وبمرتبتين او اكثر ( و اعرابه ) اى اعراب العالم ( من جنس  
اعرابه ) اى اعراب زيد لان الصفة يجب ان تكون على اعراب موصوفها لكونها  
قائمة به ( وهو الرفع والرفع في كل واحد منهما ) اى من زيد والعالم او من الموصوف  
( ناش ) اى حاصل ( من جهة واحدة شخصية ) لان الصفة اذا كانت وصفاله وقائمة به  
بكون جهتهما واحدة وهما العالم وصف لزيد وقائم به واما اذا كانت الصفة وصفا  
لسببه وقائمة به لا تكون كذلك وان كان اعرابهما من جنس واحد لكن لا يكون ناشئا  
من وجهة واحدة لان الصفة حينئذ قامت بسببه ونشأت عنه فان قلت اذا كان كذلك  
كانت الصفة السببية خارجة عن التعريف فلا يكون جامعا قلت لانها وصف مجازي  
لاحقيقى فلا يضر خروجها ( وهى ) اى الجهة الواحدة الشخصية ( فاعلية زيد العالم  
لان المجي المنسوب الى زيد ) الموصوف في قولك جاني زيد العالم ( في قصد المتكلم منسوب  
اليه ) اى الى زيد ( مع تابعه ) العالم الا ان المجي منسوب الى زيد بالاصالة والى العالم  
بالتبع ( لا اليه مطلقا ) سواء كان زيد موصوفا بالمعنى الاول اذ لو كان كذلك لا كتفى بذكر  
الموصوف فقط فلا يحتاج الى ذكر الوصف ( فقوله كل ثان ) جنس ( يشمل التوابع )  
كلها المقصودة من التعريف مؤخرات كانت هذه الامور او مقدمات لان المراد  
بالثانوية الثانوية في الرتبة لا الذكر على ما عرفت ( وخبر المبتدأ ) مؤخرا عن المبتدأ  
او مقدما عليه وجوبا او جوازا ( وخبر كان وان واخواتهما ) اى اشباههما سواء

في المثال وليس قولك ما  
جاني وجل الا راكبا  
كذلك يصح جملة قسما  
وان كان ذو الحال فيه  
مستغراقا لثل هذا الاستغراق  
ولك ان تقول انه اراد  
باستغراق ذى الحال ما هو  
كذلك بحسب الاصل  
والذات ولا يخفى ان كون  
النكرة مستغرفة بوقوعها  
في سياق النفي او النفي  
اولا مستغفها او غير ذلك  
وليس كذلك بل هو سبق  
هذه الاشياء كما صرح به  
الرضي على ان بعضهم منوها  
الاستغراق في امثال ذلك  
والاوجه ما اجاب به القائل  
مستنبط من قول المص  
حسن التذكير ههنا لانه يقع  
ما بعد الاضافة عما قبلها فلا  
يصح ان يكون الحال صفة  
لها الانقطاع وما اورده  
لا ورود له لان معنى الكلام  
ما يصح فيه الاستثناء  
وقولك هذا مما يمنع فيه  
دخول الاقوله او بعد الا  
معناه او وقعه حالها بعد لا  
ولا تكلف فيه دلالة المقام  
عليه وزعم كونه سهوا  
وان الصحيح او قبل الا  
من التمهول من قوله نقصا  
لنفي فانه يقتضى البعدي  
جز ما وقد جوزوا بعض  
الفاصلين كون بعدهما  
مبنيا على الفم بحذف  
المضاف اليه وتقدير  
الكلام او وقع بعد النكرة  
التي قبل الحال وانت غنى  
عن التنبيه على ما فيه من  
الفساد ( قوله ) متاول اى  
كل واحد منهما قبل وكذا



قدم الخبر على اسم كان او عليها اولا وسواء قدم على اسم ان اولا (وثاني مفعولى ظننت)  
 واخواته (واعطيت) واشباهه آخر وقدم وكذلك يشمل ثاني وثالث مفاعيل اعلمت  
 وامثاله والحال والتمييز وغيرها لان كل واحد منهما ثان متى لو حظ مع سابقه كان  
 في الرتبة الثانية منه فدخلت في التعريف بقوله كل ثان (وقوله باعراب سابقه يخرج  
 الكل من غير التوابع) لانها هي المقصودة منه (الاخير المبتدأ وثاني مفعولى باب  
 ظننت واعطيت) وثاني وثالث مفاعيل اعلمت والحال من المنصوب نحو ضربت  
 زيدا مجردا عن الثياب والتمييز عن المنصوب نحو وفجرنا الارض عيونا لان كل  
 واحد منهما باعراب سابقه (وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء) المستتة (لان  
 العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء) على المذهب المنصور (اعني التجريد  
 عن الموامل اللفظية للاسناد لكن) اي الا ان (هذا المعنى) اي التجريد عنها للاسناد  
 (من حيث انه يقتضى مسندا اليه) ليوجد مايدل على الذات (صار) التجريد عنها (عاملا  
 في المبتدأ) لما مر ان المبتدأ دال عليها اما تحقيقا او تأويلا (و) هذا المعنى ايضا (من حيث انه  
 يقتضى مسندا) ليوجد مايدل على امر نسبي (صار) انتجديد (عاملا في الخبر) لان الخبر  
 يدل على الامر النسبي (فليس ارتفاعهما) اي ارتفاع المبتدأ والخبر (من جهة واحدة)  
 بل من جهتين يعنى ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مسندا اليه وارتفاع الخبر من جهة كونه  
 مسندا وان كان اعرابهما من جنس واحد (وكذا) اي كما ان الابتداء اعني التجريد  
 عنها للاسناد عامل في المبتدأ والخبر من جهتين كذلك افعال القلوب منها (ظننت من حيث  
 انه يقتضى مضمونا فيه) يعنى يقتضى مايدل على الذات بحيث يمكن ان يوجد الظن فيه ويكون  
 قائما به (و) من حيث انه يقتضى (مضمونا) ان يكون وصفا يمكن ان يظن (عمل) اي ظننت  
 (في مفعوليه) يعنى عمل في المفعول الثاني من حيث انه مضمون (فليس انتصابهما) اي  
 المفعول الاول والمفعول الثاني (من جهة واحدة) بل عمل فيهما من جهتين وان كانا  
 في جنس الاعراب متفقين مثل ظننت زيدا علما لان انتصاب الاول من جهة كونه  
 مضمونا فيه وانتصاب الثاني من جهة كونه مضمونا لما عرفت (وكذلك) الافعال التي هي  
 تتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول ك(اعطيت) مثل اعطيت زيدا درهما فانه (من  
 حيث انه يقتضى اخذا) يعنى مايدل على الذات بحيث يمكن ان يقوم معنى الفاعلية بها  
 وهو الاخذية (و) يقتضى ايضا (ماخوذا) يعنى مايدل على ذات يمكن ان يقوم معنى  
 المفعولية بها وهو الماخوذية (عمل) اعطيت (في مفعوليه فليس انتصابهما) اي انتصاب  
 كل واحد منهما (من جهة واحدة) بل من جهتين (واعلم ان الاعراب المتبر في هذا  
 التعريف) اي في تعريف التوابع وهو قوله باعراب سابقه (بالنسبة) اي بالقياس (الى  
 اللاحق) وهو التابع سواء كان الاول او الثاني او غيرها وهو الثالث فصاعدا (والسابق)  
 اي ماسبق بلا فصل سواء كان المتبوع اولا (اعم) خبران (من ان يكون) الاعراب

ضمير نحو بل هو احق  
 بالتأويل والاظهر ان  
 المراد فهو العراك المعرف  
 باللام من المصادر وغيرها  
 نحو صرحت بهم الجمل الفقير  
 اي كثيرا سار اباك ثمنهم  
 وجه الارض ونحو دخلوا  
 الاول فالاول اي اولا  
 فالاول ونحو وحده المضاف  
 من المصادر وغيرها نحو جاء  
 الرجال ثلاثتهم الى عشرتهم  
 فان هذه الاسماء الثمانية  
 مضافات الى ضمائر ما تقدم  
 من سويات على الحالية  
 في الخيما او وقوعها موقع  
 التكرات فانها في معنى  
 مجتمعين في الجمل  
 وتأكيديات لما قبلها في تميم  
 معربات باعرابها ولا يبعد  
 ان يحمل الحال التي هي جلة  
 داخلة في نحوه لان الجملة  
 ليست بنكرة اذ هي  
 كالمرقة من الاقسام الاسم  
 بل هي ماولة بالنكرة فجعل  
 العراك ونحوه مصدرا  
 للجملة الحالية المهدوفة  
 اطالة للطريق وبعد ارجاع  
 ضمير نحوه الى قرينة  
 وحده كانه الشارح قدس  
 سره ينسب باب التأويل  
 وانما الحاجة اليه اذا كان  
 المراد ما فاده بقوله  
 والاظهر اذ قال اي كل  
 واحد من ذينك الاخرين  
 لكن لا يصح ان يحمل قول  
 المص عليه لان ارسلها  
 العراك وحده على سبع  
 واحد وهو ان كل واحد  
 منهما سواء في احتمال  
 القولين المذكورين  
 في الشرح وقد نقل احدهما

فيهما (لفظيا) مثل قولك جاءني زيد العالم (او) يكون فيهما (تقديريا) نحو جاءني الفتى  
القاضي او الاول تقديري والثاني لفظي او بالعكس (او) من ان يكون الاعراب فيهما  
(محليا) نحو ضربت انت او الاول محلي والثاني اما لفظي او تقديري او الثاني محلي  
والاول اما لفظي او تقديري فامثلتهما واضحة على الفطن ( حقيقة او حكما ) تفصيل  
للاعراب اى سواء كان ذلك الاعراب حقيقا او حكما ( فلا يرد ) مثال المحلى في الاول  
(نحو جاءني هؤلاء الرجال) فان الكسرة فيه ليست باعراب حقيقة ولا حكما لالفاظها  
ولا تقديرا بل الاعراب فيه محلي ولذا لم يحز المحل على لفظه بل على محله ومحل الرفع  
ولذا وجب رفع الرجال (و) مثال الاعراب الحكمي في الاول ايضا (يا زيد العاقل) فان  
ضم زيد وان لم يكن اعرابا حقيقة لكنه في حكمه ولذا جاز الوجهان في صفته المفردة  
على ما سبق وان لم يكن في حكم الرفع لم يحز رفع صفته حملا على اللفظ ( و ) نحو  
(لا رجل) فان فتح رجل في حكم الاعراب اعني به النصب ولذا اجيز حمل (ظريفا)  
على لفظه بالنصب ويجوز فيه البناء ايضا حملا على المنعوت والرفع حملا على المحل البعيد  
كاسبق (ثم) اى بعد ما علمت الجنس والفصل وغيرها من القيود المذكورة في التعريف  
اعلم (ان لفظة كل ههنا) اى في تعريف التوابع ( ليست في موقعها ) وموقعها ما يكون  
المراد منه احاطة الافراد مثل كل انسان ناطق وكل حيوان جسيم نام حساس متحرك  
بالارادة (لان التعريف) اى تعريف اى جنس و اى نوع (انما يكون) تعريفا (للجنس)  
كالحيوان والتوابع (وبالجنس) الطرفان متعلقان بالتعريف مثل جسيم نام الخ ونان  
باعراب الخ ومثل تعريف الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد (لا) يكون التعريف (للافراد)  
مثل زيد ورجل لان الافراد من حيث هي هي لا تحتاج الى التعريف (و) لا يكون  
التعريف ايضا (بالافراد) لان التعريف لا يكون الا بذكر الجنس والفصل والافراد  
لا يكون لها جنس ولا فصل فلا يكون التعريف بها (فالمحدد) ههنا (بالحقيقة) التوابع (الذى  
هو احد التوابع لان الجنس لا يكون الا في المفرد وفي الظاهر التوابع (والحد  
مدخول هو كل وهو نان باعراب سابقه من جهة واحدة) فلما دخل عليه كل كان التعريف  
للجنس بالافراد لان كلمة كل تفيد في مدخولها عموم الافراد وشمولها اذا كان نكرة  
(لكنه) استدراك من قوله ليست في محله وجواب له وتنبه على فائدة دخول كل وهي  
صدق المحدود على كل افراد يعنى الا انه (لما دخل عليه) اى على التعريف المذكور  
(كل افاد) الضمير المستكن راجع الى المدخول المستفاد من ادخل اى افاد دخول كل  
(صدق المحدود) صريحا لان لفظة كل اذا دخلت على المحمول يلزم منه صدق الموضوع  
(على كل افراد الحد) نحو الحيوان كل جسيم نام حساس متحرك بالارادة يعنى يصدق  
على كل فرد مما يصدق عليه الحد (فيكون) التعريف (مانعا) من دخول غيره فيه لانه  
لما صدق على كل الافراد لا يصح ان يصدق على غيرها لان الدال على شئ ليس له ان

من سيويه وعليه اكثر  
الحاجة وثانيهما منسوب الى  
ابن علي وقد ذكره قدس  
سره اولاً واخر قول  
سيويه الذي ويختار  
المص ايضا كما هو الظاهر  
من كلامه في الشرح حيث  
اثنى به من غير استناد الى  
احد ثم ذكر قول ابن علي  
مصرحاً بان هذا اختيار ابن  
علي الفارسي لا رأى ان  
كون امثال ذلك مصادر  
منسوبة على انها مقولات  
مطلقة لطلال المقدور وهذا  
اى كون هذه المصادر مع  
قياسها مقام الاحوال  
منتسبة على المصدرية كما  
ينتصب على الظرفية مقام  
مقام خبر المبتدأ من  
الظروف فهو زيد قد اقام  
ولا يرب اعراب مقام  
مقامه اهن من جعل  
المعرفة بالفعل كالنكرة  
وتأويلها بها لان باب  
الحذف واسع وهذا اقل  
قليل ومن المعلوم ان نحو  
قولك سررت بهم الجماء  
الفقير لا يمتنع فيه هذان  
الوجهان لانه ليس من  
المصادر وكذا نحو جاءني  
الرجال ثلاثتهم فكيف  
يمكن ان يراد بنحوه ما زعمه  
اظهر وبأس في ان يترك  
ذلك لانه معلوم بطريق  
المقايسة قال الرضى المرف  
ظاهراً من غير المصادر وما  
باللام نحو قولهم سررت  
بهم الجماء الفقير واللام  
في الاسمين زائدة كما في قوله  
ولقد امر على التميم يسبني  
فصببت ثمة قلت لا ينبغي

يدل على غيره ( والظاهر انحصار المحدود فيها ) اى فى افراد الحد ( لعدم ذكر غيرها )  
 اى غير افراد الحد ( فيكون ) الحد ( جامعا ) لافراده لانحصار المحدود فى افراد الحد  
 ( فيحصل ) لنا ( حد جامع ) لافراده بسبب انحصار المحدود فيها ( ومانع ) من دخول  
 غيره فيه بسبب صدق المحدود على كل افراد الحد بحيث لا يصدق على غيره ( يكون جمعه  
 ومنه كالتصووس عليه ) اى كون الحد جامعا لافراده ومانعا من دخول غيرها صار  
 بدخول كل على الحد منصووصا ومصرحا واذا لم يدخل عليه كل لم يكن الجمع والمنع  
 منصووصا ومصرحا بل مضمنا ولما فرغ من تعريف جنس التوابع شرع فى تعريف  
 انواعها كما هو دأبه فقال ( التمت ) والصفة كلاهما بمعنى واحد قدمه لكونه اشد  
 متابعة للمنوت لكونه عينه لان العالم فى قولك جاني زيد العالم هو زيد لا غير واكثر  
 استمالا واوفر فائدة لكونه مذكورا سابقا صريحا فى قوله ولا يضاف صفة دون غيرها  
 ( تابع ) لانه من التوابع ( جنس شامل للتوابع كلها ) يعنى شامل لما هو المقتصد منه وغيره  
 لكونه جنسا ( وقوله ) مبتدأ خبره قوله الاقتران ( يدل على معنى فى متبوعه )  
 صفة للتابع ( اى يدل ) ذلك التابع حقيقيا كان او سببيا ( هيئة تركيبه مع متبوعه ) والهيئة  
 مضافة الى التركيب ومع متعلقه به والضمير المحرور يرجع الى التابع اى دلالة التابع  
 على معنى فى متبوعه لا تكون الا بوصف كونه مركبا مع متبوعه ( على حصول ) متعلق  
 بقوله يدل ( معنى فى متبوعه ) ( مطلقا ) ( اى دلالة مطلقة ) يريد ان انتصاب مطلق على  
 المصدرية اى على كونه صفة مصدر محذوف وهو الدلالة ولا يلزم من ذلك تأنيث مطلق  
 لكون موصوفا مؤنثا لان المحذوف ليس كالمذكور ومع هذا الخفة مطلوبة فلا يرد قول  
 من قال جعل مطلقا صفة الدلالة لانساعده البارة لانه حينئذ يجب تأنيث مطلق الا ان  
 يقال لم يمتد بتأنيث المصدر او بتأنيث ما لا بدله فى الدلالة على معناه من التاء لان فى قوله  
 هذا وجها ( غير مقيدة ) تفسير للاطلاق ( بخصوصية ) بفتح الحاء ان كان الياء مصدرية  
 لئلا يجتمع المصدر ان وضمان ان كانت لسمية ومضافة الى ( مادة من المواد ) ببيان  
 يعنى دلالة التمت على معنى حاصل فى متبوعة مطلقة بحيث نعم جميع الامثلة غير مخصوصة  
 ببعض الامثلة كفى البدل وغيره ( احتراز عن سائر ) اى باقى ( التوابع ) لما صر ان السائر  
 بمعنى الباقي ( فلا يرد عليه ) اى على تعريف التمت ( البدل فى مثل قولك العجني زيد  
 علمه ) فان علمه بدل اشتغال من زيد لان نسبة الاعجاب الى زيد تستلزم نسبة الى علمه  
 لما سيجي ( والمعطوف فى مثل قولك العجني زيد وعلمه ) فان علمه فى المثالين وان دل على  
 معنى فى متبوعه لكن دلالة عليه ليست مطلقة بل دلالة عليه ليست الا بخصوص مادة  
 حتى لو جردت عنها لم يبدل كل منهما عليه مثل العجني زيد داره وداره ( ولا التأنيث )  
 لفظيا كان او معنويا ( فى مثل قولك جاني القوم كلهم ) اى جاني زيد زيد ولما كان فى دلالة  
 التأنيث على معنى فى متبوعه ابهام بينه بقوله ( لدلالة كلهم على ) حصول ( معنى الشمول

وقال ايضا ضررت بهم  
 جاء فقير ومنه قولهم  
 دخلوا الاول فالاول اى  
 متتابعين واللام زائدة كفى  
 الجماء الفير وقد يتبع ما قبله  
 على البدل نحو دخل القوم  
 الاول فالاول واما  
 بالاضافة نحو جاني  
 فى القوم ثلاثتهم واربعهم  
 الى العشرة وهذه الاسماء  
 الثمانية اذا اضيفت الى ضمير  
 ما تقدم منصوبة عند اهل  
 الحجاز الى الحالى او قوما  
 موقع الذكرة اى مجتمعين  
 فى الجعي وبنو نعيم بنموها  
 ما قبلها فى الاعراب على انها  
 تؤكد له وما عاده غير بعيد  
 ظهر بطلانه بما مر فته قال  
 المص قد ذكره الجلة فيما  
 ياول به نحوه وما اعترض  
 به على مذهب الفارسى غير  
 وارد لان اطالة الطريق  
 وانما يلزم ان او كان الفعل  
 المحذوف محتاجا الى  
 التاويل وليس فليس  
 واعلم ان الاحسن فى قولهم  
 جاؤا قضهم بقضضهم ما  
 اختاره بعض المحققين من  
 ان المصدر فيه معنى اسم  
 الفاعل اى قاضهم  
 بقضضهم اى مع  
 مقضوضهم اى كاسرهم  
 مكسورهم لان مع  
 الازدحام والاجتماع كاسرا  
 مكسورا والاصل فيه ان  
 يكون قضهم مبتدأ  
 وقضضهم خبره مثل  
 قولهم كلمته فوه الى فى وهو  
 هنا اظهر لانهم استعملوه  
 على الاصل فقالوا كلمته فوه  
 الى فى ثم انجس من الجلتين

(في القوم) يعني لما قيل جاءني القوم توهم ان المجيء صدر عن القوم كلهم او عن بعضهم  
 فالنسبة حقيقة او مجازية اندفع ذلك التوهم بقوله كلهم وعلم ان النسبة حقيقة واذ قيل  
 جاءني زيد توهم ايضا ان النسبة اليه حقيقة او مجازية فلما اكيد زيد الثاني اندفع وعلم  
 ان ما هو المراد منهما الحقيقة (فان دلالة التوابع في هذه الامثلة) من البديل والمطف  
 والتأكيد (على حصول معنى) من العلم في الاولين والشمول في الاخير (في المتبوع)  
 متعلق بالحصول (انما هي) اى ليس دلالة تلك التوابع الا (بخصوص موادها) اى  
 دلالتها ليس الا ببعض الامثلة لا كلها (فلو جردت) تلك الامثلة (عن هذه المواد)  
 بان يكون التوابع فيها غير ذلك المذكور فيها (كما يقال اعجبني زيد غلامه) مكان اعجبني  
 زيد علمه (او اعجبني زيد وغلامه) مكان اعجبني زيد وعلمه (او جاءني زيد نفسه)  
 بدل جاءني القوم كلهم (الانجذ) بالخطاب (لها) اى لهذه الامثلة (دلالة على معنى  
 في متبوعاتها) بصيغة الجمع المؤنث اى في متبوع كل واحد منهما اما في الاولين فظاهر لان  
 الغلام يدل على الذات المعينة ولا يدل على معنى قائم بالغير فضلا عن ان يدل على معنى  
 في متبوعه واما في الثالث فلان لفظ نفسه لا يدل على معنى قائم بالغير بل انما يدل على ما يدل  
 عليه زيد في هذا المثال لان معنى النفس مطلقا الذات الا انه بالاضافة الى ضمير زيد كان  
 المدلول عليه ذات زيد ايضا فصارت كأنه قال جاءني زيد زيد بخلاف نحو جاءني القوم كلهم  
 فانه يدل على معنى حاصل في القوم وهو الشمول كما عرفت (بخلاف الصفة فان الهيئة  
 التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها) اى في متبوع الصفة  
 (في اى مادة كانت) الصفة سواء كان عاملها فظيا او معنويا علم ان العامل في الصفة هو العامل  
 في الموصوف عند سيبويه وقال الاخفش العامل فيها معنوى سواء كان العامل في الموصوف  
 لفظيا او معنويا كما في المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة وقيل ان العامل الثاني يقدر من جنس  
 العامل الاول يعنى يقدر في قولك جاءني زيد العالم جاءني العالم والاول اولى لان المنسوب  
 الى المتبوع في قصد التكميل منسوب اليه مع تابعه لا اليه وجده فان المجيء في قولك جاءني  
 زيد الظريف ليس في قصدك منسوب الى زيد مطلقا بل اليه حال كونه مقيدا بقيد  
 الظرافة وكذا الحال في جاءني زيد العالم كما سبق ولما توهم ان لا فائدة في ايراد الوصف  
 لان الوصف انما يكون الخطاب به مع من هو عالم بثبوت الصفة دفعه بقوله (وفائدته)  
 (اى فائدة النعت غالبا) اى في غالب الاحوال (تخصيص) (في النكرة) وهو في عرف  
 النحاة عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات (كرجل عالم) فان رجلا كان  
 محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما وصف قل احتماله (او توضيح) (في المعرفة)  
 وهو في عرفهم عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف (كزيد الظريف) فان  
 زيدا وان كان معينا الا انه يحتمل غيره باعتبار تعدد الوضع فلما وصف بالظريف ارتفع  
 الاحتمال الحاصل فيه (وقد تكون) اى فائدة النعت (لمجرد التاء) اذا كان الوصف

اعني قضهم بقضيفهم  
 وفوه الى في معنى الجملة  
 والكلام لانهم منها معنى  
 المفرد لان معنى فوه الى  
 صار مشافها ومعنى قضهم  
 بقضيفهم كافة فلما قامت  
 الجملة مقامه وادت مؤداه  
 اعرب ما قبل الاعراب منها  
 وهو الجزء الاول اعرب  
 المفرد الذي قامت مقامه  
 وكذا يقال في يدا بيد اى  
 ذو يد بيد على حذف  
 المضاف اى النقد بالنقد  
 وكذا قولهم بت الشاة  
 بالشاة بديرهم اى شاة  
 بديرهم اى كل شاة بديرهم  
 كقولهم رجل خبير من  
 امرأة اى كل رجل كقوله  
 تعالى علمت نفس ما قدمت  
 اى كل نفس وكذا قولهم  
 بصد الشاة ودرهما  
 والواو بمعنى مع كقوله  
 رجل وضيعته اى شاة  
 ودرهم مقر وان اى كل  
 شاة نصب ههنا الجزآن  
 لقبولهما الاعراب (قوله)  
 فهذه الجمل الفعلية وقعت  
 حالا قبل الظاهر احوالا  
 وليس به لا فائدة الحال ما  
 يفيد الاحوال (قوله)  
 ولم يكن الحال مشتركة  
 قيل الحال المشتركة صاحبها  
 مجموع المعرفة والنكرة  
 ومجموع المعرفة والنكرة  
 ليست بمعرفة ولا نكرة  
 نحو جاءني رجل وزيد  
 راكبين فبؤله نكرة  
 يخرج صاحب المشتركة  
 ولا حاجة الى زيادة قيد ولم  
 يكن الحال المشتركة بينهما  
 وبين معرفة ومن هذا

معلوماً قبل ذكره والثاء بالمد بيان صفة الكمال (من غير قصد) بيان لقوله لمجرد  
 (تخصيص) كافي الاول (او) قصد (توضيح) كافي الثاني بان لا يكون الموصوف نكرة  
 ولا معرفة يحتاج الى الايضاح حتى اذا احتاج اليه لم يكن التوصيف لمجرد الثاء كاسبق  
 (نحو بسم الله الرحمن الرحيم) بالجر فيهما على ان يكونا صفتين للفظ الله تعالى لان لفظ  
 الله لا يطلق على غيره تعالى لاحقيقة ولا مجازاً فلا يكون فيه احتمال حتى يحتاج الى  
 الايضاح واما اذا كانا منصوبين بتقدير اعني الوامدح او مرفوعين بتقدير المبتدأ فلا  
 يكونان مما نحن فيه وكلا الوصاف الجارية على القديم تعالى (او) او قد يكون (المجرد)  
 (الذم) من غير قصد تخصيص او توضيح ولا يليق ايضا المدح والثاء بل لا يستحق  
 الا الذم والقدح (نحو اعوذ) من ناذبه يعوذ وبابه قال النجاء اليه (بالله) اي التجيء  
 واعتمداً اليه تعالى واعتصم (من الشيطان) شيطان على وزن فعال من الشطن وهو  
 البعد وقيل على وزن فعلان من الشيط وهو الهلاك فعلى الاول منصرف وعلى الثاني  
 غير منصرف ويدل على الانصراف في الاول وعلى عدمه في الثاني ما روي انه جاء رجل  
 اسمه حيان الى ملك فقيل للملك ابنه رف حيان ام لا فقال الملك ان اكرمه فلا ينصرف  
 والا فينصرف ووجهه بانه ان اكرمه فكأنه احياء فيكون من الحي فلا ينصرف  
 لزيادة الالف والنون والعلمية وان لم يكرمه فكأنه اهلكه فيكون من الحين فينصرف  
 (الرجيم) فيل بمعنى مفعول للمبالغة في الرجم وهو ههنا اللعن والطرود وصف به  
 مبالغة في كونه ملعوناً ومطروداً (او) قديكون التعت (المجرد) (التأكيد) اي تأكيد  
 معنى الموصوف فيما اشتمل الموصوف على الصفة تضمناً والتزاماً (مثل نفخة واحدة)  
 (اذا الوحدة) المؤكدة (تفهم من الثاء) والبناء (في نفخة) لان الثاء للوحدة كثناء ثمرة  
 والبناء ايضا بناء الوحدة كضربة بالفتح (فاكدت) الوحدة المفهومة من الثاء والبناء  
 (بالوحدة) وانما اورد مثالا للتأكيد دون البواقع لزيادة الايضاح لان الوصف للتأكيد  
 نادر وتلك كثيرة بحسب لا تحتاج الى التمثيل وقد يكون الوصف للتعميم نحو كان ذلك في يوم  
 من الايام ووقت من الاوقات والكشف نحو الجسم الطويل المريض العميق الا ان المص  
 لم يتعرض لهما لدخولهما تحت قوله او لمجرد التأكيد (ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات)  
 خبر كان اي لما كان اكثر امثلة الصفة مشتقا كاسم الفاعل وغيره (توهم كثير) جواب لما (من  
 النحويين) بيان لكثير (ان الاشتقاق شرط في التعت) لكون دلالة المشتق على معنى في  
 متبوعه ظاهرة لان احمر مثلاً يقتضي بذاته شيئاً متصفاً بالحمرة فلذلك استضعف سيويه نحو  
 صررت برجل اسد (حتى تأولو غير المشتق) الواقع صفة كالاسد في هذا المثال (بالمشتق) ثم  
 جملة وصف اي اوله بما يليق بالمقام (ولما لم يكن) عطف الجملتين على جملة لما اي ولما لم  
 يكن رده لجواز العطف على ممول عامل واحد (هذا) اي شرط الاشتقاق في الصفة  
 وتأويل غير المشتق بالمشتق (مرضياً) ومقبولاً (للمصنف رده بقوله) (ولا فصل) لان

يظهر وجهه بدعي ليقيد  
 تعريف صاحب الحال  
 بكونه غالباً ومن له ادنى  
 بصيرة لا يجوز كون الجامع  
 بين الامرين غير مندرج  
 تحت واحد منها كيف  
 وهذا محال بالضرورة  
 الا ترى الى صحة اطلاقك  
 للحيوان على المركب منه  
 ومن غيره كالانسان وان  
 اراد انه اذا كان صاحب  
 الحال كذلك لا يكون  
 معرفة فقط ولا نكرة  
 كذلك لانه نحوهما فسلم  
 لكن لوجه للتفرد حينئذ  
 لان هذا امر اكل احد بل  
 لا يحتمل كلام الشارح  
 قدس سره شيئاً سوى  
 ذلك وليس مراده قدس  
 سره بهذا الكلام انه لا بد  
 في هذا الحكم من قيد  
 كذلك للاحتراز به من  
 ذي الحال المشتركة بينهما  
 كما هو القائل بل الراد  
 بيان ما افاده قوله فان كان  
 صاحبها نكرة ولا يكون  
 هذا اعني ثبوت صاحب  
 الحال المشتركة وعدم كونه  
 معرفة وحدها وجهاً  
 مستقلاً لما سبق من قوله  
 غالباً كما لا يخفى (قوله)  
 لا تهما في المعنى مبتدأ وخبر  
 فيه ان قائماً جل في الحقيقة  
 قائم رجل في تخصيص  
 بالخبر المتقدم الذي ليس  
 بظرف وهو لا يتقدم في  
 تصحيح الابتداء هكذا  
 قبل وليس بشئ ضرورة  
 جواز كون النكرة مبتدأ  
 بسبب تقديم الخبر عليه  
 واما انسداد ذلك التقدير

المقصود من النعت الدلالة على معنى في متبوعه للتخصيص المتبوع او للتوضيح فلما حصل هذا المقصود جاز التوصيف سواء كان الدال مشتقا او غيره (اي لافرق) لان الفصل في اللغة القطع فلازمة الفرق فيكون تفسيره باللازم ولاهنا لفي الجنس وفصل في محل النصب اسمها والظرف وهو بين مع متعلقه خبرها اي لافرق كائن (ين ان يكون) (النعت) (مشتقا) كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل (او غيره) اي او يكون النعت غير مشتق كغير المذكورات (في صحة) متعلق فلا فرق (وقوعه) اي وقوع غير المشتق (نعتا) مفعول الوقوع الذي هو مضاف الى الفاعل اي المشتق وغيره سواء في وقوع كل منها نعتا (اذا كان وضعه) (اي وضع غير المشتق) يعني في التركيب بشرط ان يكون وضع غير المشتق (لفرض المعنى) وغرض المعنى من قبيل خاتم فضة والفرض ما يترتب وجود على شئ ويقصده (اي لفرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع) (عموما) اي دلالة عامة او وضعاعاما (اي في جميع الاستعمالات) فيه اشارة الى ان نصب عموما على الظرفية وان العموم في الاستعمال ويجوز نصبه على المصدرية كما شرنا اليه والمراد بالعموم الوضع العام سواء استعمل خبرا او حالا او نعتا (مثل تميمي) فان النسبة الى بني تميم لم تنزل على المنسوب مادام منسوب في جميع الزمان يريد بالمثل الاسم المنسوب (وذى مال) يريد به ايضا ذا وفروعه (وان التميمي) لكونه اسما منسوبيا (يدل دائما) اي في جميع الازمان سواء ذكر متبوعه او لم يذكر (على ان الذات ما) اي لذات من الذوات (نسبة الى قبيلة) بني (تميم) فتقع صفة لذات وجد فيها هذا المعنى من غير تأويله بالمشتق سواء كانت تلك الذات نكرة نحو رجل تميمي او معرفة نحو زيد التميمي (وذو مال) لكونه بمعنى الصاحب وضعا (بدل على ان ذاتا ما صاحب مال) فتقع صفة لتلك الذات من غير تأويل ايضا (او خصوصا) عطف على عموما (اي) اذا كان وضع غير المشتق لغرض المعنى (في بعض الاستعمالات) يعني لا يدل على معنى في متبوعه في جميع الازمان بل في بعض الازمان بان يكون ما وصف به مذكورا لفظا (بان يدل في بعض المواضع) يعني عند ذكر الموصوف (على حصول معنى لذات ما وحينئذ) اي حين كونه دالا على حصول معنى لذات ما (مجازا يقع نعتا) لتلك الذات لوجود شرطه وهو الوضع لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع وكون موصوفه مذكورا لفظا (وفي بعضها) اي بعض المواضع (لا يدل على ذلك) اي المعنى الواقع في المتبوع لعدم ذكر متبوعه لالفاظا ولا تقدير الان المراد به حينئذ الدلالة على الذات فقط ولو كان المراد الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع لوجب ذكره واذا لم يذكر علم ان المراد الدلالة على الذات فقط (وحيث لا يصح جعله نعتا) (مثل مررت برجل اي رجل) ولكن بشرط ان يضاف الى لفظ موصوفه وان يضاف الى التكرة لان المضاف الى المعرفة ليس فيه ابهام وكذا انت

يخص بهورة الظرف  
اولا فهو نظر آخرهم في  
تليل وجوب التقديم  
كذلك نظر لان ذالحال  
لا يحتاج الى تخصيصه بتقديم  
الحال عليه لانه ان كان فاعلا  
فقد تخصص بتقديم الحكم  
عليه وان كان مفعولا فلا  
يحتاج الى التخصيص اصلا  
ولو فرضنا احتياجه فهو  
مخصص بالحكم المتقدم  
ايضا والقول بان للحال  
حكما آخر فلا يجد  
التخصيص الحاصل بالقياس  
الى حكم كآرى (قوله)  
وايلا يلتبس بالصفة  
في النصب هذا هو الوجه  
كأصرح به المصنف في الترح  
قبل ينبغي ان لا يفيد  
تخصيص ذي الحال  
بالاضافة الى تكرة ولا  
بصفة ولا باستغراق نحو  
رايت غلام رجل راكبا  
ورايت رجلا طالما راكبا  
لان الالتباس بالصفة باق  
بدو فيه ما فيه (قوله) فعلى  
هذا معنى الكلام لان الحال  
لا يتقدم على الصامل  
المعنوي اذها قابل كون  
مدار المخالفة بين العامل  
المعنوي والعامل الظرف  
كون اخرهما متفقا والاخر  
مختلفة فيه مما لا يفيد  
المباراة اصلا ولا يرضى به  
المتدرب في الاستفادة  
من دلالات الكلام  
فالوجه ان يقال المراد انه  
لا يتقدم على العامل  
المعنوي اصلا بخلاف  
الظرف فانه يتقدم عليه  
في الجملة وهو فيما تقدم

الرجل كل الرجل يراد به البليغ الكامل فاشارة (اي كامل في الرجولية) بفتح الراء ان كانت الياء مصدرية وضمها ان كانت نسيبة (فاى رجل باعتبار دلالة في مثل هذا التركيب) اى فى تركيب كان موصوفها فيه نكرة واضيفت هى الى عينه (على كمال الرجولية) يعنى باعتبار دلالتها على حصول معنى الكمال فى موصوفها (يصح ان يقع نقطا) لما قلنا فاى رجل مبتدأ ويصح ان يقع نقطا خبره والباء فى اعتبار متعلق بقوله يصح والمعنى فاى رجل فى مثل هذا المثال يصح ان يقع نقطا باعتبار دلالة على معنى الكمال (وفى مثل اى رجل عندك لا يدل على هذا المعنى) اى على معنى الكمال بل يدل على الذات فقط لعدم ذكر شئ قبلها صالح للموصوفية بها لا لفظا ولا تقدير لكونه مبتدأ والظرف خبره (فلا يصح ان يقع نقطا) لعدم كون المراد دلالتها على معنى قائم بالغير بل المراد ليس الادلالة على الذات فقط (و) (مثل مررت) (بهذا الرجل) فان الرجل وقع صفة لهذا الدلالة على معنى حاصل فيه وهو الذات المعينة (فان هذا يدل على ذات مبهمه) لكون وضع اسم الاشارة ليس الادلالة على الذات المبهمه (والرجل) يدل (على ذات المعينة) لكون اللام فيه للتعريف فيكون ما دخلت هى عليه معرفة (وخصوصية الذات المعينة) فى الرجل بلام التعريف (بمنزلة معنى حاصل فى الذات المبهمه) فى هذا فيدل الرجل على معنى حاصل فى ذات هذا وهو الذات المعينة فيه فيقع صفة له بهذا المعنى فيكون معنى الكلام مررت بهذه الذات المعينة (فلهذا) اى لكونه دالا على الذات المعينة الحاصلة فى هذا (صح ان يقع الرجل صفة لهذا) فتكون الصفة للايضاح (وفى الموضوع الاخر) بضم الهمزة وفتح الحاء المعجمة جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل وهما بمعنى الغير (الذى لا يدل) الرجل اى مثل جاءنى الرجل بدون ذكر هذا قبله او الحل حامض والمسل حلو (على هذا المعنى) دلالة مقصودة اى على المعنى الحاصل فى المتبوع بل انما يدل على الذات لا غير (لا يصح ان يقع صفة) لعدم الدلالة على المقصود حيث لا يراد منه لدلالة على حصول معنى فى المتبوع (وذهب بعضهم) اى من القائلين باشتراط الاشتقاق فيه (الى ان الرجل) فى المثال المذكور (يدل عن اسم الاشارة) يدل الكل لاصفة له لانه لا يدل على معنى فى متبوعه بل يدل على الذات فكيف يقع صفة فيكون بدلالته بدل الكل لان مدلوله مدلول الاول (و) ذهب (بعضهم) اى بعض منهم (الى انه) اى الرجل فيه (عطف بيان) لانه تابع غير صفة يوضع متبوعه وهذا يصدق عليه فيكون عطف بيان للايضاح والاكثر من ومنهم المصنف على ان اذا اللام وصف لاسم اشارة فى النداء وغيره لانه اسم دال على معنى فى تلك الذات المبهمه وهو الذات المعينة لما سبق وهذا حد التمت (و) (مثل مررت) (يزيد هذا) فان اسم الاشارة ههنا فى محل الجر على انه صفة لزيد لدلالته على معنى فى متبوعه وهو المشار اليه ولهذا فسر الشارح بقوله (اى) مررت (يزيد المشار اليه) فكما يصح هذا يصح ايضا ما افاد

المبتدأ على الحال فيكون بناء الكلام على مذهب الاخفش ويمدحه ان العامل المعنوى كالمخالف الظرف فى عدم التقدم عليه اصل المخالف العامل الفصل المشتق ايضا فان الحال تتقدم عليها مطلقا فخصيص المخالفة بالظرف مما لا بد له من والحق الحقيق بالقول الاعتراف بانحراف لم الشارح قدس سره فى هذا المقام من تيج الصواب لان كلام المص صريح فى ان الظرف من العامل المعنوى وان ذكر الظرف هنا من قبيل الاستثناء مثلا ينتقض به الحكم على العامل المعنوى كذلك على مذهب البعض فانه قال فى الشرح ولا يتقدم على العامل المعنوى لان العامل المعنوى ليس بقوة اللفظي فاذا تأخر ضعف لانه وضع غير موضعه بخلاف الظرف لان الظروف اتسع فيها اكثر منها فاعتبر فيها ما لا يفتقر لغيرها هذا كلامه ومبنى ذهاب الشارح قدس سره الى هذا الوجه ما سبق من تحقيقه قبيل هذا فى قوله وطأه الفمل اوشبهه او سناه كما اعترف به حيث قال وقد عرفت فيما قبل العامل المعنوى وان مثل الظرف خارج عنه داخل فى الفعل اوشبهه وانت خبير بانه غير مرضى فكذاما يتنى عليه قال الرضى فى قوله السابق يعنى

شبه الفعل ما يعمل فعل  
 الفعل وهو من تركيبه  
 كاسم الفاعل واسم المفعول  
 والصفة المشبهة والمصدر  
 ويعني بمعنى الفعل ما يستلزم  
 منه معنى الفعل ولا يكون  
 من صيغة كالطرف والجار  
 والمجرور وحروف التنبيه  
 واسم الإشارة وحرف  
 النداء وحرف التشبيه  
 والمنسوب واسم الفعل  
 وعليه سائر المحققين وأعلم  
 أن وجه الخلاف في ذلك  
 أي الظرف وشبهه هو أن  
 سيؤيد به لا يجيزه أصلاً نظراً  
 إلى ضعف الظرف وإجازه  
 إلا خفف بشرط تقدم  
 المتبادر على الحال نحو زيد  
 قائماً في الدار بناء على  
 مذهبه مع قوة الظرف  
 حتى جاز أن يعمل عنده بلا  
 اعتقاد في الظاهر في نحو  
 في الدار زيد قائماً مع تأخر  
 المتبادر عنه وافق سيديويه  
 في المنع فلا يجوز قائماً  
 زيد في الدار ولا  
 قائماً في الدار زيد قائماً  
 وذلك لتقدم الحال على  
 عامله الذي فيه ضعف  
 ما عندنا لا خفف أيضاً لأنه  
 ليس من تركيب الفعل  
 وشبهه وبذلك التفصيل  
 ظهر فساد القول القائل  
 فالوجه إلى تمام قوله لا نهج  
 ذلك على أن يكون  
 الظرف حاملاً لفظياً  
 عندنا لا خفف وإن يكون  
 مراد المص بيان عدم  
 الجواز في العامل المعنوي  
 مطلقاً وجوازه في  
 العامل اللفظي في هذه  
 الصورة فاعترض بناء على  
 زعمه الباطل بأن هذا  
 الجواز لا يختص بالظرف

معناه وهو مررت بزيد هذا إلا أن اسم الإشارة لا يقع صفة إلا للعلم أو المضاف إلى العلم أو إلى الضمير أو إلى مثله لما سيحكي أن الموصوف أخص من الصفة أو مساو وفي الثلاثة الأول يكون أخص وفي الأخير مساوياً له وأما في غيرها فلا يوجد هذا المعنى فلا يكون اسم الإشارة صفة (فهذا) أي لفظ هذا (في هذا الموضع) أي في موضع يلي فيه الإشارة الذات المعينة كالعلم وغيره مما يمكن أن يكون موصوفاً به (يبدل على معنى حاصل في ذات زيد) وذلك المعنى هو المعنى المشار إليه (فوق) اسم الإشارة (صفه) أي لزيد لا يوضح المعنى الحاصل فيها فتكون الصفة للإيضاح (وفي المواضع الأخر التي لا يبدل) اسم الإشارة (على هذا المعنى) أي على معنى حاصل في الذات بل المراد منه الدلالة على الذات المشار إليها فقط مثل مررت بهذا الرجل أو يا هذا الرجل (لا يصح) فيها (أن يقع صفة) لعدم كون المقصود الدلالة على معنى غيره إذ لو كان مقصوداً لوجب أن يلي ما يوصف به فلما لم يلي علم أنه لا يراد منه معنى الوصفية ولما فرغ من بيان ما هو الأصل في التمت وهو الأفراد لكون المطابقة فيه أتم شرع في بيان ما هو في حكم الأفراد فقال (وتوصف النكرة) أو ما في حكمها من ذي لام يقصد به فرد مبهم كافي قوله وأقد أمر على التثنية يسبني (لا المعرفة) لأن الجملة من حيث هي جملة نكرة لا تقع صفة للمعرفة لوجوب المطابقة في التعريف والتذكير فلا توصف المعرفة بالجملة أصلاً (بالجملة) لا مطلقاً بل بالجملة (الخبرية) (التي ما في حكم النكرة) فيوجد التطابق بينهما (لأن الدلالة على) حصول (معنى في متبوعه) أي الصفة (كما توجد) أي الدلالة على حصول معنى في المتبوع (في المفرد) الذي يكون صفة (كذلك) تأكيداً لقوله (كما توجد) الدلالة أيضاً (في الجملة الخبرية) فيصح أن تقع صفة كما يصح وقوع المفرد (وإنما قيد الجملة) الواقعة صفة (بالخبرية) احترازاً عن الانشائية لأن فائدة الصفة كما سبق تخصيص موصوفها كافي التكرات أو توضيحه كافي المعارف فوجب أن يكون الوصف موجوداً في الحال والسابق أيضاً حتى يخصص أو يوضح والجملة الانشائية غير ثابتة في الحال ولا في السابق بل المراد منها الطلب فكيف يخصص أو يوضح فلا يصح أن تقع صفة لانتفاء الفائدة (لأن الانشائية لا تقع صفة) لما قلنا (الابتداء ويل بعيد) قيده بالبعيد لأن الجملة الخبرية الواقعة صفة أيضاً مأولة إذا جمل التي لها محل من الأعراب في تأويل مفرد مسبوك منها إلا أن ذلك التأويل فيها قريب (كما إذا قلت) في توصيف الجملة الانشائية بحسب الظاهر (جاءني رجل اضربه) إذا ههنا ليست للشرط ولا للظرف بل زائدة لتحسين الكلام (أي مقول) يعني جاءني رجل مقول (في حقه اضربه) فلما توهم منه أن المأمور بالضرب المتكلم وإيس كذلك دفعه بقوله (أي مستحق لأن يؤمر بضربه) فلا تكون الجملة الانشائية بعد التأويل صفة بل تكون مقول قول هو صفة وهو قول مقول أو مستحق فيكون من قبيل وصف الأفراد لا وصف الجملة (ويلزم) (فيها) أي في الجملة



الخبرية الواقعة صفة (الضمير) ولم يقل ويلزم عائد كقائل في الجملة الواقعة خبرا غلابا من عائد لان المبتدأ لما كان مقتضيا للخبر ولا يوجد بدونه مذكورا او محذوفا كفي في الربط الضمير وغيره واما الموصوف فلما كان يوجد بدون الصفة ولا يقتضيها ايضا وجب ان يكون الرابط ما هو الاصل في الربط وهو الضمير ولا يجوز ما يقوم مقامه لضعفه (الراجع الى تلك النكرة) لا الى غيرها لفظا او تقديرا مثل وانقوا يوما لا تجزي نفس الآية اي فيه (لرابط) اي ليربط ذلك الضمير برجوعه الى الموصوف الجملة الواقعة صفة به كيلا يظن المخاطب انها اجنبية غير قابلة لكونها صفة (نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها) اي في الجملة التي وقعت صفة (الضمير الرابط) الراجع الى تلك النكرة بل تكون خالية عنه (تكون) تلك الجملة (اجنبية بالنسبة الى الموصوف) لان الجملة من حيث انها جملة مستقلة في الافادة لا تقتضي الارتباط بغيرها لاشتغالها على الاسناد التام المقتضى المسند اليه والمسند فلا بد من رابط يخرجها عن الاستقلال ويحوجهما الى شيء قبلها كيلا تكون اجنبية وهو الضمير وحده لما قلنا ولذا صرح به المصنف (فلا يصح ان تقع صفة له) اي لتلك النكرة لعدم دلالتها على معنى في شيء قبلها بسبب كون الرابط مفقودا (مثل جاءني رجل زيد عالم) (ويوصف) مبنى للمفعول (بحال الموصوف) الجار والمجرور نائبه سواء كان مفردا او جملة الا انه اذا كان مفردا يقع صفة للمعرفة والنكرة واما اذا كان جملة فلا يقع صفة النكرة لما سبق ولذا عدل به آخر البحث عن بيان كونه جملة (اي بحال قائمه به) اي بالموصوف فيه اشارة الى ان الاضافة لا دني ملابسة (نحو مررت برجل حسن) يجوز جملة لو وصف المفرد ولو وصف الجملة باعتبار ان يكون حسن اسما وفعلا (اذ الحسن) بضم الحاء (حال الرجل وصفته) وقائم به لان الحسن عرض لا يقوم بنفسه (و) يوصف (بحال متعلقه) بكسر اللام (اي) بحال (متعلق الموصوف) ولما اشكل عليه ان الوصف بحال المتعلق غير صحيح لان التمت على ما سبق نابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا وليس حال المتعلق معنى في المتبوع فكيف يدل عليه اول قول المصنف بحال المتعلق بقوله (يعني بصفة اعتبارية تحصل له) اي للموصوف (بسبب متعلقه) لان وصف المتعلق لما حصل بتأديب الموصوف وتعليمه اياه واصلاحه جاز ان يوصف الموصوف بوصف قائم بمتعلقه (نحو مررت برجل حسن غلامه) يجوز ههنا الوجهان الوصف بالمفرد والجملة (اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه) اي معنى حاصل في الرجل (وان كان) الوصف وصفا (اعتباريا) اي مجازيا لانه بحسب الحقيقة وصف الغلام (فالاول) (اي التمت بحال الموصوف) اي بحال قائمه به (يتبعه) لاتحادهما في الصدق حيث يصدق احدهما على ما صدق عليه الاخر فكأنهما شيء واحد فلزم المطابقة في هذه الامور لئلا يلزم كون الشيء مثلام معرفة ونكرة في حالة واحدة (اي) يقع الوصف (الموصوف في عشرة امور) لكن لا من حيث الاجتماع بل من حيث الوجوه ولذا فسر به

بل يجري في الفعل والمشتق ايضا ولم يدر ان هذا التوجيه ليس بمثابة ما ذكره قدس سره بل هو اوضح لان فيه المخالفة والدول هما هو المراد من غير وجه مع عدم مساعدة التركيب وهذا مع اشتماله على ذلك يحتوي على نسبة القصور الى المعنى بحيث لا يتصور مثل ذلك ممن له ادنى تمييز فان ذلك الجواز في الظرف ليس بالاتفاق بخلاف الفعل والمشتق وايضا من جوزه فيه فقد جوزه في بعض الصور بخلافهما فان الجواز فيهما معتبر على الاطلاق فكيف يؤثر بالظرف في مقابلة العامل المعنوي بهذا المعنى (قوله) هذا اذ لم يكن الظرف داخل في العامل المعنوي قيل فيه نظر لان الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي الذي لم يكن ظرفا او شبهه من الجار والمجرور فاذ لم يدخل في العامل المعنوي لم يصح ان الظرف الواقع حالا لا يتقدم على العامل المعنوي الا اذا كان ظرفا وكانا قائل لم يتعطفن لذلك من اطلاقهم العامل المعنوي على الظرف في بيان تلك الضابطة (قوله) ولا مل ذي الحال المجرور المتبادر من عبارة المتن ولا مل الصامل المجرور فالانساب الاوضح ان يقال ولا يتقدم على المجرور



اضدادا ولان هذه الخمسة نوعان فيؤخذ من كل نوع واحد فحصل اثنان وانما يتبع  
الوصف الثاني موصوفه في هذه الخمسة لانه لما كان الوصف في هذا النوع وصفا سببيا  
اكتفى في المطابقة بهذا القدر حطالرتبة الفرع عن رتبة الاصل (و) لا يتبع الوصف  
الموصوف (في البواقي) (من تلك الامور العشرة) التي كان الوصف قد طابق  
الموصوف فيها في القسم الاول (وهي) اي البواقي (ايضا) اي كالامور التي طابق الوصف  
الموصوف فيها يعني كما كانت (خمس الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) يعني  
ان الموصوف في هذا القسم اذا كان مذكرا لا يجب ان يكون الوصف ايضا مذكرا  
نحو مررت برجل ضاربة امرأته واذا كان مؤنثا لا يجب ايضا تأنيثه مثل مررت بمن  
ضارب ابوها وكذا الحال في البواقي فيكون الوصف في هذا القسم في الخمسة الباقية  
(كالفعل) في انه يدور تأنيثه وتذكيره ونظائرها على الاسناد الى الفاعل ولا يكون  
بالموصوفة فيها لكونه مسندا الى الظاهر (لشبهه به) اي لشبه الوصف بالفعل لكونه  
مسندا الى الظاهر بمنزلة الفعل (يعني ينظر الى فاعله) اي فاعل الوصف (فان كان)  
فاعله (مفردا) مذكرا او مؤنثا (او متنى) كذلك (او مجموعا) كذلك (افرد) الوصف  
سواء كان موصوفه مفردا ايضا نحو مررت برجل كريم ابو امثني نحو مررت برجلين  
كريم ابوهما او مجموعا نحو مررت برجال كريم آباؤهم لئلا يلزم تعدد الفاعل لانه  
لوثنى اوجع حين كون فاعله متنى او مجموعا لزم تعدده وهو ظاهر (كافرد الفعل)  
عند كون فاعله الظاهر متنى او مجموعا مثل قام الزيدان وقام الزيدون (وان كان) الفاعل  
(مذكرا او مؤنثا حقيقيا بالافضل) واقع بينهما (طابقه) اي طابق الوصف فاعله في  
التذكير والتأنيث وان كان الموصوف بخلافه ليعلم من الاول الامر ان فاعله مذكرا او مؤنث  
(وجوبا) تمييز من النسبة (كما يطابق الفعل فاعله) الظاهر وجوبا للعللة المذكورة (في  
التذكير والتأنيث) مثل قام زيد وقامت هند (وان كان فاعله) اي فاعل الوصف الثاني  
(مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا) الا انه كان (مفصولا) عنه حيث وقع فصل بينهما (بذكر  
او يؤنث) ذلك الوصف يعني بخير بينهما يذكر لكونه غير حقيقي او مفصولا ووجوب  
التأنيث انما يكون اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا بلا فصل لما مر ويؤنث لكون فاعله  
مؤنثا وان كان غير حقيقي او مفصولا (جوازا) ولما فرغ من بيان تشبيه النوع الثاني  
بالفعل في الخمسة الباقية اوردنا مثلنا على ترتيب الالف فقال (تقول) ايضا حالها وزيادة  
في التفهيم (مررت برجل قاعد غلامه) كان (مثل) مررت برجل (يقعد غلامه) مررت  
(برجلين قاعد غلامها) كان (مثل) مررت برجال (يقعد غلامها) مررت (برجال  
قاعد غلامهم) كان (مثل) مررت برجال (يقعد غلامهم) ومررت بامرأة قائم ابوها  
اعاد لفظ مررت تنبيه على ان هذه الامثلة اوردت لتأنيث الفاعل فتكون مغايرة للمعطوف  
عليه كان (مثل) مررت بامرأة (يقوم ابوها) مررت (برجل قلعة جاريتها) مثال

يشتركان في عودهما على  
مفسرهما او اما جواز تلك  
الصورة الواحدة اعني نحو  
جاءوا كبازيد فلقد طلب  
الفعل للفاعل فكان الفاعل  
ولي الفعل والحال ولي  
الفاعل فلا يكون ضميرا  
قبل الذكر لكن المتن  
مصنف على مذهب  
البصريين وانما اجاز  
البصرية تقديم الحال على  
صاحبه المرفوع والمنصوب  
مطلقا لان التنية في الحال  
التأخير عن صاحبه فلا  
يكون اضممارا قبل الذكر  
(قوله) لم يتقدم عليه اتفاقا  
قبل الا اذا كان المضاف  
بحيث يمكن حذفه واقامة  
المضاف اليه مقامه نحو  
فاتبع ملة ابراهيم حنيفا  
وليس كذلك لانهم اطبقوا  
على ان المجرور بالاضافة  
اليه لم يتقدم الحال عليه  
سواء كانت الاضافة محضة  
كقوله تعالى اتبع ملة  
ابراهيم حنيفا او لا كما  
في المثال المذكور في الشرح  
على ما صرح به الرضي  
وغيره وليت شعري لم  
لم يتفطن القائل لاطلاق  
الحكم مما اتى به  
قدس سره في البيان  
والتعليل وهو انهم ظنوا  
ذلك بان الحال تابع وفرع  
لذي الحال والمضاف اليه  
لا يتقدم على المضاف فلا  
يتقدم تابعه ايضا (قوله)  
نحو جاءني مجردا من  
الياب ضاربة زيدا الاولى  
فلا يقال جاءني آه (قوله)  
لان الحال تابع وفرع لذي  
الحال قبل فتح بجواز

واكبأ جاء زيد مع هدم  
جواز تقديم ذى الحال  
ثم قيل ولك ان تستدر  
بجواز تقديم ذى الحال  
لاداء هذا المعنى بعينه الا انه  
لا يسمى فاعلا بل مبتدأ ولا  
يخفى ان ابراد سوء النقص  
وكذلك الاعتذار بهذا  
كلاما من سوء الفهم فتدبر  
(قوله) لان المقصود من  
الحال بيان الهيئة وهو  
جاسل به قيل فيه ان  
المقصود من التثنية ايضا  
بيان الهيئة ومع ذلك  
اشتراط المص في ان يكون  
مشتقا او جامدا بكون  
وضعه لغرض المعنى فينبغي  
ان يكون الحال ايضا كذلك  
اذا اعتذر بما يدل على  
الهيئة وليس الغرض من  
وضعه تلك وليس من  
الاطلاق وسلامة الفهم  
لان قصد المص موارده  
على الهاء فان جمهورهم  
شرطوا اشتقاق الحال  
وان كان جامدا تكلفوا  
رده بالتأويل الى المشتق  
قالوا لانها في المعنى صفة  
والصفة مشتقة او في معنى  
المشتق فقالوا في نحو هذا  
بسر الطبيب منه رطبها هذا  
بسر ا طبيب منه صرطيا  
اي كاشا بسر او كاشا رطبا  
وهذه ناقة لكم آية  
اي وآلة قال المص وهو  
الحق لا حاجة الى هذا  
لتكلف لان الحال هو  
المبين للهيئة كما ذكره في  
حده وكل ما قام بهذه  
الفائدة فقد حصل فيه  
المطلوب من الحال فلا

كون الفاعل مؤنثا حقيقيا كان (مثل) مررت برجل (تقوم جاريته و) مررت  
( برجل معمور او معمورة داره ) مثال لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقي وهذا مثل  
مررت برجل يعمر داره بالياء التحتانية او الفوقانية ولم يأت له نظير من الفعل اكتفاء  
بالسياق والسباق (او) مررت برجل ( قائم او ) برجل ( قائمة في الدار جاريته )  
مثال لما كان فاعله مؤنثا حقيقيا مع الفصل كان هذا ( مثل ) مررت برجل يقوم او  
تقوم ) بالتذكير والتأنيث ( في الدار جاريته فان قلت ) منشأ هذا السؤال التفريق بين  
النوعين بان يتبع الوصف الموصوف في الامور العشرة كلها في الاول ولم يتبع في الثاني  
الا في الخمسة الاول وفي الخمسة الاخر صاره كالفعل مع انه في الاول ايضا يجوز ان  
يصبر الوصف فيها كالفعل فكان على المصنف ان يقول ويتبعه في الخمسة فقط سواء  
كان وصفا بحال الموصوف او متعلقه فان كان كذلك فان قلت ( اذا نظرت ) ايها الطالب  
المستفيد ( حق النظر ) منصوب يتزع الحافض اي بحق النظر اي بعين الانصاف من  
غير تفتت ولا عناد في اساليب الكلام وسياقه وسباقه ( وجدت ) النوع ( الاول وهو  
الوصف بحال الموصوف ) اي بحال قائمة به ( ايضا ) اي كالتنوع الثاني وهو الوصف  
بحال متعلق الموصوف ( في الخمسة البواقي الرفع والنصب والجرو التعريف والتذكير  
( كالفعل ) في ان يدور تذكيره وتأنيثه وافراده وتثنيته وجمعه على الاسناد الى الفاعل  
( لان فاعله ) اي فاعل الوصف الذي هو بحال الموصوف ( الضمير المستكن فيه ) لكونه  
مشتقا وفي حكمه يحتاج الى الفاعل وهو اذا لم يكن ظاهرا فضمرا ما بارز او مستكن  
وفي الصفات لا يكون الامستكنا لان كون الضمير بارزا مخصوص بالفعل كما سيجي  
( الراجع الى موصوفة ) للربط ( والذمل اذا اسند الى الضمير ) الراجع الى شيء قبله  
يكون مفردا اذا كان مرجعه مفردا و ( يلحقه ) اي الفعل ( الالف ) اي الف  
الضمير ( في التثنية ) اذا كان مرجعه مثنى لوجوب مطابقة الضمير مرجعه ( و ) يلحقه  
( الواو ) اي واو الضمير اذا كان المرجع جمعا مذكرا عاقلا ( في جمع المذكر العاقل  
( و ) يلحقه ( النون ) اذا كان مرجعا جمعا مؤنثا ( في جمع المؤنث ) السالم لان النون  
علامة الجمع المؤنث كان الواو علامة الجمع المذكر العاقل ( ويؤنث ) الفعل اذا كان  
مرجع الضمير المستكن فيه مؤنثا ( في الواحدة المؤنثة ) ويذكر ايضا في الواحد  
المذكر اذا كان مرجعه مذكرا ولما بين في السؤال ان الوصف بحال الموصوف  
في الخمسة البواقي كالفعل اوردا مثلها على ترتيب الالف ايضا كما نقال ( ولذلك )  
المذكور ( قلت ) بناء الخطاب ( مررت برجل ضارب ) في الافراد والتذكير مثل مررت  
برجل يضرب ( و ) مررت ( برجلين ضارين ) في التثنية مثل مررت برجلين  
يضربان ( و ) مررت ( برجلين ضارين ) في الجمع المذكر العاقل مثل مررت برجلين  
يضربون ( و ) مررت ( بامرأتين ضاربتين ) في التثنية ( و ) مررت ( بنسوة ضاربات )

يشكف تأويله بالمشق فلا  
يصح ان يقال يلزم ههنا من  
اشتراط ما اشتراط في  
الصفة فانه لا اعتداد بما يدل  
على الهيئة وليس الغرض  
من وضعه تلك كما لا يذهب  
على ذى فطرة سليمة  
(قوله) ولا حاجة الى ان  
يؤل المبسر بالمبسر قيل لم  
يأت المبسر بمعنى الصائر  
بسرا وجاء المرطب بمعنى  
الصائر رطبا كما جاء بمعنى  
الصائر عليه رطبا وح  
تكون صفة النحلة فوجه  
قوله لا حاجة الى تأويل  
المبسر بالمبسر انهم كانوا  
يؤلون الجامد باسم فاعل  
والمفعول المصنوع اذالم  
يوجد في استعمالهم اذا  
مقصودهم تحصيل معنى  
الصفة في الجامد وذالا  
يتوقف على وجود مشتق  
من لفظه وتفسيره المشتق  
المفروض انما هو لتصوير  
المراد به واما قوله من اسر  
النخل فيدل على انه جاء  
المبسر لكن صفة للنخل  
فهو انما يصح اذا كان هذا  
اشارة الى النخل لا الى ما  
دله وهو غير ظاهر لانه  
وان سمي مبسرا لكن لا  
يسمى بسرا حتى يصح جعله  
حالا من غير تأويل كما  
اختاره المعرف فالوجه ان  
هذا اشارة الى ما على النخل  
والموجه ما قد مناه ومن  
الظاهر ان مراد الشارح  
مانبه القائل الى نفسه وهو  
اطلاق بسرا ورطبا بمعنى  
مبسر ورطبا للمعبرين  
بمعنى كائنا بسرا وكائنا رطبا

في الجمع المؤنث ( كما تقول في الفعل ) اذا اسند الى الضمير مررت برجل ( يضربو )  
مررت برجلين ( يضربان ) و مررت برجال ( يضربون ) مررت بامرأة ( تضربو )  
مررت بامراتين ( تضربان ) و مررت بذوة ( يضربن ) هكذا هذا السؤال بعبارة  
الرضى ( فلم خصصت الثاني بهذا الحكم ) الباء دخلت ههنا على المقصود لان المقصود  
عليه هو الثاني والمنفى فلم جعلت هذا الحكم اعنى التبعية للموصوف في الخمسة الاول  
وكونه كالفعل في البواقي مختصا بالنوع الثاني مع انه يجوز ان يجري هذا الحكم  
في النوع الاول ايضا كذلك من غير تفرقة ( قلنا ) في جوابه ( المقصود الاصل في هذا  
المقام ) في تبعية الوصف الموصوف وعدم تبعيته ( بيان نسبة الوصفين ) اى الوصف  
بحال الموصوف والوصف بحال المتعلق ( الى الموصوف ) متعلق بالنسبة ( بالتبعية )  
متعلق بها ايضا في الاول ( وعدمها ) اى عدم التبعية فى الثانى يعنى بيان تعلق الوصف  
وارتباطه بالموصوف بالتبعية له فى الامور المذكورة وعدم تعلق الثانى وارتباطه له  
بالتبعية فيها بل فى بعضها ( ولما كان الوصف الاول ) اى الوصف بحال الموصوف  
( يتبعه ) اى يتبع الوصف الموصوف ( فى الامور العشرة ) المذكورة سابقا وكان يوجد  
فى كل تركيب منها اربعة لما سبق ( وكان ) الوصف الاول ( لانتزاجه مشابهة ) الوصف  
الاول ( للفعل فى الخمسة البواقي عن هذه ) متعلق بالانتزاج ( التبعية ) يعنى تبعية الوصف  
الموصوف فى الامور العشرة ( لما عرفت ) اى لمكان الاتحاد والاتصال بينهما فى الصدق  
والمنفى كأنهما صارا شيئا واحدا ( اكتفى ) جواب لما اى المصنف ( فيه ) اى فى الوصف  
الاول ( بالحكم عليه ) اى على الوصف الاول ( بالتبعية ) اختصار او اعلاما بان  
هذا الوصف قائم بموصوفه لا بسببه فكأنه مسند اليه لا الى ضميره ( بخلاف الوصف  
الثانى ) فانه قائم بسببه لا بموصوفه ( فانه ) اى المصنف ( لما حكم عليه ) اى على الوصف  
الثانى ( بالتبعية ) اى بان يتبع الوصف الموصوف ( فى الخمسة الاول ) الاعراب  
بانواعه الثلاثة والتعريف والتذكير بمناسبة كونه وصفا سيبيا وهذا القدر يوجب  
المتابعة فيها لانها امور ضعيفة تحصل بادن مناسبة بخلاف الخمسة الاخرفاتها امور  
قوية تقتضى مناسبة قوية ( لم يكتف ) المصنف ( فيه ) اى فى الوصف الثانى ( بالحكم  
بعدم التبعية ) فيها ( فانه ) اى الحكم بعدمها فيها ( غير مضبوط ) لان فى بعضها يناسب  
الافراد كما اذا كان الفاعل مثنى او مجموعا وفى بعضها يجب التذكير والتأنيث كما اذا كان  
الفاعل مفردا مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل وفى بعضها جاز التأنيث والتذكير  
كما اذا كان مؤنثا حقيقيا مع الفصل او مؤنثا غير حقيقى بدونه ( بل بين ) المصنف  
( ضابطة عدم تبعية له ) اى تبعية الوصف للموصوف ( بكونه ) اى بكون  
الوصف الثانى ( كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده ليتبين حاله ) اى حال ذلك الوصف  
( عند عدم التبعية ) اى ليعلم انه يكون حال الوصف الثانى عند عدم كونه تابعا للتبعية

كالفعل كما سبق ولما نشأ في الوصف الثاني من تشبيهه بالفعل ابهام واجمال اراد ان يوضحه ويفسره ليفيد زيادة معرفته فقال (ومن ثمة) (اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الحسنة البواتي كالفعل) (حسن قام رجل قاعد غلमानه) لان الصفة اذا اسندت الى الاسم الظاهر يحسن افرادها لانها حينئذ صارت كالفعل ولولم تكن كالفعل وكانت تابعة للموصوف لوجب ان يقال قام رجل قاعد غلمانه لمطابقة الموصوف وامتنع قام رجل قاعدة غلمانه لعدم المطابقة (كما حسن) قام رجل (يقعد غلمانه وحسن ايضا) ان يقال قام رجل (قاعدة غلمانه) لكن الاول احسن لكونه اخف وعدم كون التأنيت حقيقا لانه اذا كان كذلك يكون التذكير اولي لكونه اصلا (لان الفاعل) وهو غلمانه (مؤنث) لان الجمع لكونه بمعنى الجماعة يكون مؤنثا لاجمع المذكر السالم وسيأتي الا انه (غير حقيقي) لما مر ان تأنيثه لكونه بمعنى الجماعة فلا يكون حقيقيا (كما حسن) ان يقال قام رجل (تقعد غلمانه) بالتاء المنقوطة بنقطتين من فوق للتأنيث لانها قد تكون التذكير كافي مخاطب المذكر (ضعف) (قام رجل) (قاعدون) بالحق علامة جمع المذكر وهي الواو والنون في الرفع (غلمانه) ولولم يكن كالفعل لامتنع لانه يلزم منه تعدد الفاعل بلا عطف (لانه) اي لان مثل هذا التركيب (بمنزلة) قام رجل (يقعدون غلمانه) الا ان ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب وتجريدهما عن كونهما علامتي التثنية والجمع ضعيف بخلافهما في مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعتا علامتين لهما ولم تكونا اصلا فاعلا اذ لو كانتا كذلك لما اقلبتا في حاتى النصب والجربل هما حرفا اعراب سواء كانتا في المشتق او غيره (ولحاق) مصدر من لحق على وزن ذهاب كاللحق ومضاف الى الفاعل (علامتي المثنى) اي الالف (والمجموع) اي الواو (في الفعل المسند الى ظاهرهما) اي المثنى والمجموع اشارا من اول الامر ان فاعلهما مثنى او مجموع كما انت الفعل المسند الى ظاهر المؤنث الحقيقي بلا فصل ايذانا من اول الامر الى ان فاعله مؤنث (ضعيف) اي جائز مع ضعف لاشعاره بحسب الظاهر تعدد الفاعل من غير عطف (ويجوز) (من غير حسن) لكون الصيغة جمعا (ولا ضعف) لعدم شبه الفعل ان يقال قام رجل (قعود غلمانه) لعدم جريانه على الفعل لان جمع التكسير في حكم المفرد فكانه يجمع (وان) للوصل (كان قعود جمعا) اي جمع قاعد كشهود وجولوس وسجود (ايضا) اي (ك) ما ان (قاعدون) جمع قاعد (لانك اذا كسرت) من التكسير (الاسم المشابه للفعل) لا مطلق الاسم يعني اذا جعلته جمعا مكسرا (خرج) ذلك الاسم لكون جمع التكسير مخصوصا بالاسم (لفظا عن موازنة) اي الاسم المجموع المكسر (الفعل) ومناسبته له (في الحركات والسكنات وعدد الحروف مع انها اقوى وجوه المشابهة (لان الفعل لا يكسر) لانه لا يقبل التغيير فيكون التكسير من خواص الاسم

لما على الفعل من غير ان ثبت اسر ما على الفعل ثم ان تجوز اوطب ما على الفعل دون اسر كاتري (قوله) (لكنه لا كاف الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم قبل الاظهر لما كان المستتر بالنسبة الى المظهر والبارز كالعدم وليس مما يلتفت اليه لان سوق الكلام يقتضى التعبير كما ذكره قدس سره (قوله) لانه يمكن ان يكون المشار اليه الثمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية قبل فيه انه فليكن ح حالا مقدرة ولا يخفى انه من سوء الفهم لان المراد ان الشيء اذا قيد بحال لازم ان يكون على تلك في قصد المتكلم فاذا جعل بسر هذا وجب ان يكون في حال الاشارة بسر الاغبر ونحن نعلم ان معنى المقصود بخلاف ذلك حتى اوقال عند وجود يلج اورطب هذا بسر اطيب منه رطبا كان مستقيا (قوله) ثمرة نخل بسر اطيب منه رطبا قيل يقال هذا المثال مصنوع لا يوثق به ولا يخفى بطلانه اذ ليس المقصود بمثل هذا المثال اثبات امر لا يكون ثابتا بدونه بل التنبية على فساد هذا الرأي من جهة المعنى قال المصنف في الشرح الثالث من الوجه الدلالة على عدم استقامة ذلك القول ان تقول ثمرة نخل بسر اطيب منه رطبا والمعنى بحاله والتعلق امر ممنوي واذا جد تعلقه

لانه يقبل التغيير ( فلم يكن ) قام رجل ( قعود غلمانه ) بجمع التكسير ( مثل ) قام رجل ( يقعدون غلمانه ) في الضعف لعدم مشابته له فلم يرث منه الضعف ولم يكن حسنا ايضا لعدم مطابقته موصوفه ولا يذان تعدد الفاعل بلا عطف ضمنا وان لم يؤذن لفظا ( الذى ) صفة لاشبه به وهو قوله مثل يقعدن غلمانه ويجوز ان يكون صفة للمشبه وهو قوله قعود غلمانه ( اجتمع فيه فاعلان ) بلا عطف الضمير المرفوع و غلمانه ( فى الظاهر ) متعلق باجتماع لانه فى الحقيقة لم يجتمع فيه فاعلان ( الى ) استثناء من قفوله فاعلان فى الظاهر يعنى الا ان ياول باحد الوجوه الثلاثة فح لا يلزم اجتماع الفاعلين الاول ( ان يخرج الواو ) سواء كانت فى الاسم والفعل ( من الاسمية الى الحرفية ) يعنى ان يجعل الواو حرفا دالا على ان الفاعل الا ترى مجموع من اول الامر وهذا اضعف الوجوه الثلاثة لانه يلزم منه الغاء الحرف ( او ) يعنى الثانى ان ( يحمل المظهر ) الواقع بعده ( بدلا من المضمر ) يعنى يكون الواو ضميرا بارزا والمظهر بعده بدلا منه بدل الكل لان الظاهر يبدل من المضمر الغائب بدل الكل على ماسا فى وهذا اوسط الوجوه لانه وان لم يلزم منه الغاء الحرف الا انه يشمر به ( او ) يعنى الثالث ان ( يحمل الفعل ) مع فاعله ( خبر مقدم على المبتدأ ) الذى هو الاسم المظهر لانه حينئذ يحمل مبتدأ اى ان يجعل الفعل مع فاعله جملة فى محل الرفع على انه خبر مقدم ويحمل الاسم الظاهر الذى وقع بعده مبتدأ وتكون الجملة الاسمية صفة لما قبلها وهذا اقوى الوجوه لانه يجوز تقديم الخبر على المبتدأ اذا كان معرفة وان كان الاصل فيه التقديم لفظا على ماسبق ولما فرغ من تعريف النعت وبيان بعض احواله شرع فى بيان ما لا يجوز وصفه ولا توصيفه فقال ( والمضمر ) مطلقا سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا ( لا يوصف ) مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع الى المضمر يعنى ان المضمر مطلقا لا يكون موصوفا بشئ مثله او غيره لانه لم توجد معرفة مساوية له فى التعريف او اوضح منه حتى يوصف به الايضاح و ( لان ضمير المتكلم ) متصلا كان او منفصلا ( و ) ضمير ( المخاطب ) ايضا كذلك كل واحد منهما ( اعرف المعارف و اوضحها ) فتوصيف كل منهما للتوضيح لا يجوز لانه لا يمكن التوصيف للتخصيص لما انه مخصوص بالكرة والتوضيح تحصيل الحاصل ( فلا حاجة لهما ) اى اضمير المتكلم والمخاطب ( الى التوضيح ) لما عرفت انهما اوضح واعرف فاذا لم يحتاج فيهما الى التوضيح فلان لا احتياج لهما الى التخصيص اولى لانه لا يكون الا فى التكرات فلما ورد ان ذينك الضميرين لكونهما اعرفين و اوضحين لا احتياج لهما الى التوضيح الا ان ضمير الغائب لما كان فيه ابهام ما يجوز توصيفه دفعه بقوله ( وحمل عليهما ) اى على ضمير المتكلم والمخاطب فى عدم التوصيف ( ضمير الغائب ) وان كان فيه ابهام من وجه لانه من جنسهما يعنى كما ان ذينك الضميرين لا يوصفان كذلك ضمير الغائب لا يوصف ايضا حملا عليهما واجاز الكسائى توصيفه

ههنا الخبر وجب تعلقه فى المسائل الاخرى بضرورة ان المعنى واحد والالم يكن المعنى واحدا وقد ذكر المعنى وجوها آخر فى ابطالها اقويها ان اسم الاشارة اذا قيد بحال لم يكن الخبر مقيدا بدليل قولهم هذا زيد قائما فان الخبر يزيد عن المشار اليه غير مقيدا بقيام فان زعم زاعم انه مقيد بانه اذا كان قائما فهو زيد ايضا فاخباره بزيد انما هو فى الحال القيام لم يستقم لانه يؤدى الى ان يكون غير زيد فى غير حال القيام فان زعم زاعم ان ذلك من قبيل المفهوم وهو غير لازم فليس الامر كما زعمه لما بينا ان الحال حكم بالقييد على ما قيده كقولك جاء فى زيد راكبا فانت حاكم على المجئ المذكور بقيد الركوب فلو قدر المجئ من غير ركوب كان مخالفة للمنطوق لا للمفهوم وانما المفهوم امر وراء ذلك وهو عكسه وذلك هو تقدير غير الركوب عند عدم المجئ فاذا ثبت ذلك فلو حملنا الاخبار بزيد مقيدا بقيام كان كالاخبار بجاءى المقيد بالركوب فكما لم يستقم تقدير المجئ من ركوب فكذلك لا يستقيم تقدير زيد من غير قيام وذلك فاسد واذا لم يكن الخبر مقيدا ههنا لم يكن مقيدا ههنا فاذا كان الخبر مطلقا غير مقيد فسد المعنى

متمسكا بقوله تعالى . لا اله الا هو العزيز الحكيم . وحمل الجمهور مثله على البديل او  
على ان هو اسم من اسماء الله فحينئذ يكون اسما ظاهرا يجوز توصيفه كما لو جعل الضمير  
علما وحينئذ يجوز توصيفه ( و ) حمل ( على الوصف الموضح ) اسم فاعل من  
اوضح في عدم جواز التوصيف ( الوصف المادح ) اى كون الصفة للممدوح ( و )  
الوصفي ( الزام ) اى كونها للذم ( وغيرهما ) من كونها للتأكيد يعنى كما ان الضمير بانواعه  
لا يوصف للتخصيص والتوضيح لا يوصف ايضا للمدح والذم والتأكيد لان هؤلاء  
فروع الوصف الموضح في الافادة لان الاصل في وصف المعارف التوضيح والمضمر  
لما لم يوصف للتوضيح مع انه اصل لعدم الوصف بهؤلاء يكون هو الاولى لان مرتبة  
الفرع ادنى من مرتبة الاصل فلم يوصف مطلقا ( طرد الباب ) ( ولا يوصف به ) اى  
لا يكون الضمير مطلقا متكهما كان او مخاطبا او غائبا صفة لشيء تخصيصا وتوضيحا  
او غير ذلك كما لا يكون موصوفا ( لانه ) اى الشأن ( ليس في المضمر معنى الوصفية ) بل  
ليس فيه الا الدلالة على الذات فقط ( وهو ) اى معنى الوصفية ( الدلالة ) اى دلالة اللفظ  
( على قيام معنى بالذات ) مثل احمر مثلا فانه يدل على ذات ما يقوم بها معنى الحمره وهذا  
المعنى لا يوجد في الضمير ( لانه ) اى المضمر انما ( يدل على الذات ) كأنهم الجامد مثل  
زيد ورجل وفسر ( لا ) يعنى لا يدل ( على قيام معنى بها ) اى بالذات لانه ليس فيه ذلك  
المعنى حتى يدل عليه ولانه لا عرف منه فلو وقع لنا لشيء لزم ان يكون اعرف من المنصوت  
وذا غير جائز لان الموصوف يجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا ( وكأنه ) اى  
اظن انه ( لم يقع في بعض النسخ ) اى نسخ الكافية ( قوله ولا يوصف به ) بل اكتفى فيها  
عنه بقوله والموصوف اخص او مساو لما سبق انه لا اخص من الضمير حتى يقع الضمير  
صفة له لان الضمير اعرف المعارف ولذا لا يقع صفة لشيء ( ولهذا ) اى ولعدم وقوع  
قوله ولا يوصف به فيه ( اعتذر الشارح الرضى ) اى بين عذر المصنف في عدم ذكر قوله  
ولا يوصف به ( وقال ) اى الشارح الرضى ( لم يذكر المصنف ) في المتن بعد قوله والمضمر  
لا يوصف ( انه ) اى المضمر ( لا يوصف بالضمير ) يعنى ان المصنف بين ان الضمير  
لا يكون موصوفا بشئ ولم يبين انه لا يكون صفة لشيء ايضا بل سكت عنه مع انه لا يقع  
صفة ايضا ( لانه ) اى الشأن ( تبين ذلك ) اى عدم كونه صفة ( بقوله ) ( والموصوف  
اخص او مساو ) فانه لاشئ اخص من المضمر ولا شئ مساويا له حتى يكون صفة له  
ولانه لما وجب ان يكون الموصوف اخص منها او مساويا لها علم ان المضمر لا يكون صفة  
لشيء لانه لا يوجد في المعارف اخص منه او مساو له على ما سيأتى حتى يقع صفة له واعلم  
ان قوله والموصوف اخص او مساو ينقسم بالقسمه العقلية الى اربعة اقسام ان يكون  
الموصوف اخص من الصفة مثل جاءنى زيد العالم او مساويا لها والصفة مساوية ايضا  
مثل جاءنى الرجل الفاضل او تكون الصفة اخص منه وهذا القسم لا يجوز للآل يكون

( قوله ) ويجوز حذف  
العامل في الحال لم يقل  
حذف الفعل لان المتبادر  
منه حذف الفعل وشبهه كما  
شاع ارادته في نظائره  
المتكررة والمقصود جواز  
حذف عاملها باقسام  
الثلاثة من الفعل وشبهه  
ومعناه مثال الثالث الهلال  
بيننا اى هذا الهلال بيننا  
ولا مقال في حسن قوله  
قرينة حالية والمراد  
براشدا مهديا الراشد  
بنفسه مهما امكن الهدى  
اذا لم يكن الرشد بدون  
الهداية فلا يرد ان الرشد  
فرع الهداية فينبى تقديم  
مهديا وكونه حالا بعد حال  
يحتل الترادف والتداخل  
وعلى الثاني ليس مما نحن  
فيه كما اذا كان صفة هذا  
كله ما قبل وانت خير بان  
المص لوانى بالفعل مكان  
العامل لكان قاصرا بل  
سأهيا لعدم قبول الفعل  
العامل المعنوى مع جواز  
حذفه ايضا فالعريض له ثم  
التوجيه كذلك مما لا يليق  
جدا وكذا قوله قدس سره  
اقيام قرينة حالية ببيان  
لواقع المجروح عليه فلا  
وجه لقوله ولا مقال في  
حسن قوله قرينة حالية فانه  
انما يتصور لهذا الكلام  
وجه ان لو كان احده  
حكم يقع هذا العبارة  
وليس فليس وايضا ما نقله  
من الاعتراض على تأخير  
المهدي بناء تفرع الرشد  
على الهداية ليس مما يلتفت  
اليه لان امثال ذلك فلما



الاصل ادنى من الفرع فيكون المقصود انقص من غيره ( اى الموصوف المعرفة ) وصفه بالمعرفة لان الموصوف النكرة لا يكون اخص من الصفة بل يكون مساويا لها ( اشد ) اى اقوى ( اختصاصا بالتعريف ) يعنى تعريف الموصوف يجب ان يكون اقوى لدلالته على الذات والاعتق على الصفة والدال على الذات يجب ان يكون اقوى ( والمعلومية من الصفة يعنى ) يجب ان يكون الموصوف ( اعرف منها ) اى من الصفة ( لانه ) اى الموصوف ( المقصود الاصل ) فى التركيب الوصفى ( فيجب ان يكون ) الموصوف ( اكمل من الصفة فى التعريف او ) يعنى ان لم يكن اكمل منها فلا بد ان يكون ( مساويا لها لانه ) اى الموصوف ( لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ) الموصوف ( ادون منها ) يعنى لا يكون اخص مثلها بل يكون مساويا لها ( والمنقول ) اى الذى نقل ( عن سيويه وعليه ) اى على ما نقل عنه مشنى ( جمهور النحاة ) اى مشاهيرهم ( ان اعرفها ) اعرف المعارف واقواها ( المضمرات ) بانواعها ولذا اوردها بصيغة الجمع ليكون دلالة عليها ( ثم الاعلام ) الشخصية ( ثم اسم الاشارة ) مفردا كان او مثنى او جمعا مذكرا كان او مؤنثا ( ثم المعرف باللام ) كذلك ( والموصولات فينهما ) اى بين المعرف باللام وبين الموصولات ( مساواة ) من حيث المعنى واللفظ والاستعمال اما الاول فلان اللام للتعريف او للجنس وكذا الموصول واما الثانى فلان اللام الموصولة ايضا لام التعريف وكذا سائر الموصولات مثل الذى والتى واما الثالث فلان لام التعريف تستعمل كاستعمال الموصولات فى نحو الضارب ابوه زيدا خالد اما كون المضمرة اخص من غيره فلعدم الالتباس فيه لانك اذا قلت انا او انت لا يلتبس بغيره دون غيرها من المعارف وحمل الغائب عليهما لكونه من جنسهما ونوعهما واما كون العلم اخص من البواقى فلكونه معرفة وضما واستعمالا الا انه لما كان فيه احتمال ماصار ادنى رتبة من المضمرة ولذا جاز توصيفه دون المضمرة واما اسم الاشارة فانه وان كان معرفة وضما الا انه جاز استعماله استعمل الانجناس فيكون نكرة استعمالا ولذا وجب توصيفه بذى اللام فقط على ما سيجي فى قوله والتزم وصف باب هذا بذى اللام وبهذا الاعتبار كان ادنى حالا ومرتبة من الاعلام ولكون تعريفه وضما ذاتيا لا عرضيا كان اخص من ذى اللام وكذا من الموصولات لما عرفت ما بينهما من المساواة ( ومن ثمة ) ( اى ومن اجل ) اى ولاجل لان من فى مثل هذا الموضع تكون بمعنى اللام التمليلية ( ان الموصوف اخص او مساو ) ( لم يوصف ذواللام ) اى المعرف بلام التعريف لا يوصف لا يكون موصوفا بشئ من الاشياء ( الابله ) ( اى بذى اللام الاخر ) اى بالمعرف باللام الذى يكون غير الاول لفظا ولذا وصفه بالاخر ولثلايتهم انه موصوف بعينه ( او ) لم يوصف ذواللام الا بـ ( الموصول ) سواء كان الف واللام مثل جاءنى الرجل الضارب ابوه عمرا او غيره ( فانه ) اى الموصول ( ايضا ) اى كذى اللام ( بمائل لذى اللام ) يعنى كان ذا اللام بمائل لذى اللام الاخر حتى يكون صفه كذلك الموصول بمائل لذى اللام فيكون

يعتد به عند الادباء والعرب العرباء فلا احتياج فى دفعه الى مثل هذا الكلام وانما جئنا على هذا ايقاظا لك وتنبها على تفاوت مراتب الكلام وان بعضها مما يليق بالقبول بخلاف البعض الاخر وان كان الكل صحيحا فى نفس الاصل ( قوله ) ويجب حذف العامل فى بعض الاحوال المذكورة اعلم ان اكثرهم على تخصيص الحال المؤكدة بما يقرر مضمون الجملة الاسمية ولا يرد نحو قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولو العلم قائما بالقسط وقوله ولوا مدبرين لان ذلك غير مؤكدة امدم الاسمية ولذا ترى بعضهم يسميه حالا دائمة وقال الآخرون بمجيئها بعد الفعلية ايضا فيمكنون بان الحال فى امثال ما سبق مؤكدة مختار المعنى هو الاول كما صرح به فى الفريخ حيث قال انما اشترط ان يكون مفعولة لمضمون جملة اسمية ليتحقق ما ذكرناه من وجوب حذف العامل لانها اذا لم تكن لمضمون جملة الاسمية كانت غيره مؤكدة هذا كلامه واختاره الشارح قدس سره الاخير فعمل قول المعنى ايضا على ذلك بارتكاب تكلف فيه وتعسف ولا يخفى ان هذا مستشع جدا بل هو ممالا مساغ له جزما ( قوله ) اى

صفة له (لما عرفت ان بينهما) اى بين الموصولات وبين ذى اللام (من المساواة فى التعريف  
 نحو جاءنى الرجل الفاضل) مثال لكون ذى اللام موصوفا بذى اللام الاخر او جاءنى  
 (الرجل الذى كان عندك امس) مثال لكون المعرف باللام موصوفا بالموصول ونحو قوله  
 تعالى وقل ان الموت الذى تفرون منه الاية (او) لم يوصف ذى اللام الا (بالمضاف الى  
 مثله) (اى مثل المعرف باللام) الذى هو الموصوف يعنى يكون موصوفا بالمضاف الى المعرف  
 باللام وذلك اما (بلا واسطة) يعنى لا يكون بين المضاف الذى هو صفة وبين المضاف اليه الذى  
 هو المعرف باللام واسطة (نحو جاءنى الرجل صاحب الفرس) والباء فى قوله بلا واسطة  
 متعلق بالمضاف (او بواسطة) يعنى يكون بينهما فاصل (نحو جاءنى الرجل صاحب لجام  
 الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه وانقص منه) يعنى ان تعريف المضاف  
 يكون انقص من تعريف المضاف اليه (على الخلاف الواقع بين سيوييه وغيره) فعند  
 سيوييه تعريف المضاف فى مرتبة المضاف اليه لانه اخذ التعريف منه واكتسبه  
 لان الاخذ وان لم يكن اقوى ممن اخذ منه فلا اقل من ان يكون ادون منه ولان المضاف  
 والمضاف اليه فى حكم الكلمة الواحدة فلو لم يكن تعريفه مساويا لتعريفه لكانت الكلمة  
 الواحدة ناقصة واتم فى التعريف وذا غير جائز فوجب ان يكون تعريف المضاف على قدر  
 تعريف المضاف اليه لا انقص منه ولا يزيد فان قلت اذا كان تعريف المضاف على مرتبة تعريف  
 المضاف اليه لزم ان لا يكون المضاف الى الضمير صفة ولا موصوفا كما ان الضمير لا يكون  
 موصوفا ولا صفة وهذا ليس بصحيح لان المضاف الى الضمير يقع موصوفا مثل قولك  
 جاءنى غلامك الظريف ويقع صفة ايضا مثل جاءنى غلامى صاحبك قلت لا يلزم من كون  
 المضاف الى الضمير مساويا له فى التعريف ان يكون مساو له فى جميع احكامه حتى يلزم ان لا يقع  
 صفة ولا موصوفا مثله لان المشابه لشيء فى وصفه لا يكون مشابها له فى جميع اوصافه وفى  
 الرضى المضاف الى الضمير ينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى المضمر  
 والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذى اللام واما المضاف الى العلم فينعت بكل واحد  
 من المبهمين وبذى اللام بالمضاف الى العلم والى كل من المبهمين والى ذى اللام واما  
 المضاف الى اسم الاشارة فينعت بكل من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه  
 الثلاثة واما المضاف الى ذى اللام فينعت بذى اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى  
 الموصوف فينعت بهما الى هنا كلامه فلم من هذا ان المضاف الى المضمر لا يقع صفة الا  
 الى المضاف الى المضمر ايضا واما المضاف الى العلم او الى غيره من المعارف الباقية فلا يقع  
 موصوفا بالمضاف الى المضمر كان لم وغيره لا يقع موصوفا بالمضاف اليه واما المضاف  
 الى اسم الاشارة فلا يكون موصوفا بالمضاف الى المضمر والى العلم واما المضاف الى  
 ذى اللام والموصول فلا يكون موصوفا بالمضاف الى الضمير والى العلم والى اسم الاشارة  
 واما عند غيره فمرتبة المضاف انقص من مرتبة المضاف اليه لانه لا يكتسب التعريف منه

تحققت ابوته وصرت منها  
 على يقين دفع لما ذكره  
 المحقق الرضى من انه لا معنى  
 لقولك تيفقت الاب  
 ومرفته فى حال كونه  
 مطروفا وان اريد ان المعنى  
 اعلمه عطوفا فهو مقبول  
 فان لا حال ووجه الدفع ان  
 احقه فى تقدير احوال ابوته  
 بحذف المضاف واقامة  
 المضاف اليه مقامه هكذا  
 قيل (قوله) اى وشرط  
 وجوب حذف تامها قد  
 عرفت مبنى ذلك التفسير  
 وما فيه (قوله) احق  
 التقديرات عندى ان يقدر  
 يحق عطوفا من حيث  
 المورد عطفته وهذا يرجع  
 الى مذهب اليه ابن ملك  
 وهو ان العامل معنى الجملة  
 كانه قال يعطف عليك ابوك  
 عطوفا ويرحم مرحوما  
 وحق ذلك مصدقا  
 وذلك لان الجملة وان  
 كان جزاها جامدين  
 جودا محضا فلا شك  
 انه يحصل من اسناد احد  
 جزئيهما الى الاخر معنى من  
 من معانى الفعل الا ترى  
 ان معنى انا زيد كاش زيدا  
 فعل هذا لا يتقدم المؤكدة  
 على جزئى الجملة ولا على  
 احدهما اضمعهما فى السهل  
 وذلك لخطا معنى الفعل  
 فيها وقال الزجاج العامل  
 هو الخبر لكونه مؤلا  
 يسى نحو انا حاتم سحيا  
 قال الرضى وليس بشي  
 لانه لم يكن سحيا وقت  
 تسمية حاتم ولا يقصد  
 القائل بهذا اللفظ هذا  
 المعنى وايضا لا يطرد

ومعلوم ان المكتسب يكون ادون مما اكتسب منه الا يرى ان المنادى المفرد المعرفة  
اكتسب البناء من كاف الخطاب مع ان بنائه لا يكون لازما بل يكون عارضا فيجوز ان  
تتصف المعارف بعضها ببعض على مذهبه (بخلاف سائر) اى باقى (المعارف فانها) اى  
المعارف الباقية (اخص من ذى اللام) وكذا من الموصول لما عرفت ما نقل عن سيدييه  
وما عليه الجمهور فلا تكون وصفه اثلا يكون المقصود ادنى من غيره (فلو وقع اخص  
لغا لغير اخص) مثل ان يقع ما اضيف الى الضمير صفة الى العلم مثل جاءنى زيد  
صاحبك او ما اضيف الى العلم صفة الى المعرفة باللام مثل جاءنى الرجل صاحب  
زيد (فهو) اى الاخص الواقع صفة الى لغير اخص كالمثاليين المذكورين (محمول  
على البذل) دون الصفة (عند صاحب هذا المذهب) يعنى عند سيديويه (وانما  
الترجم) جواب عن سؤال مقدر وهو انه يلزم من ان يكون التمتع اخص او مساويا  
ان يجوز وصف باب اسم الاشارة باسم الاشارة لانه مثله والمعرف باللام وبالموصول  
وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة لكونه اخص منها والحال انه لا يجوز وصفه الا  
بذئ اللام وحده ايجاب عنه بطريق الحصر بقوله وانما التزم (وصف باب هذا)  
حين اريد وصفه اى جملة موصوفا (اى باب اسم الاشارة) سواء كان مفردا  
او متنى اوجعا مذكرا كان او مؤنثا (بذئ اللام) اى بالجنس المعرفة بلام التعريف  
والبناء فيه متعلق بقوله وصف باب هذا (مثل مررت بهذا الرجل) وبهذه  
المرأة وبهذين الرجلين وبهؤلاء الرجل والنساء (مع ان القياس) الذى سبق ذكره  
من كون اسم الاشارة اخص من المعرفة باللام والموصول والمضاف الى احدهما ومساويا  
لاسم الاشارة وللمضاف لاسم الاشارة (يقضى جواز وصفه) اى ان يكون موصوفا  
(بذئ اللام والموصول والمضاف الى احدهما) يعنى والمضاف الى اسم الاشارة  
وباسم الاشارة لكون اسم الاشارة اخص من بعضها ومساويا لبعضها فيبذئ ان يوصف  
باحد هذه الاشياء الستة الا انه لا يجوز توصيفه الا باحدها وهو المعرفة باللام (للابهام)  
علة للالتزام (الواقع فى هذا الباب) اى باب اسم الاشارة (بحسب اصل الوضع) فان اسم  
الاشارة وضع لمفهوم كلى (المقتضى) اسم فاعل صفة بعد صفة للابهام (ليبان  
الجنس) يعنى يقتضى ذلك الابهام لكونه وضعا ان يبين بحمل اسم الجنس المعرفة  
بلام الجنس ايضا صفة لاسم الاشارة (فاذا اريد) به (رفعه) اى رفع ذلك الابهام  
(لا يتصور) اى لا يمكن ان يرفع (بمثله) اى باسم الاشارة لانه مبهم مثله ومثل الشئ  
لا يقدر ان يرفع ابهام ذلك الشئ فانرفع توصيفه باسم الاشارة ولذا قال الشارح (للابهام  
ولا يلبق) ايضا ان يرفع ابهامه (بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه) كالمضاف الى  
المعرف باللام والى الموصول والمضاف الى اسم الاشارة فانرفع توصيفه ايضا باحد هذه  
الاشياء الثلاثة (لانه) اى طلب رفع ابهام اسم الاشارة باحد هذه الاشياء يكون

(كالاستعارة)

فى نحو هذه ناقة الله لكم  
الاية وهو الحق . صدقا  
وغير ذلك مما ليس الخبر فيه  
علما وقال ابن حروف  
العامل المتدأ لتضمنه معنى  
التنبيه نحو انا امرؤ وهما  
وهو بعيد لان عمل المظهر  
والعلم نحو انا وزيد  
ابوئى مالم يثبت نظيره فى  
شئ من كلامه (قوله)  
لمضمون جملة احترز به عما  
يقول كده آه قيل يريد ان  
رسولا لا يؤكدا الا  
رسال الله اذ كون الشخص  
رسولا لا يطلب الا لارسال  
دون ارسال الله لكن هذا  
اذا ريد بالرسول معناه  
الغوى اما لو اريد معناه  
الشرعى وهو انسان بعثه الله  
الى الخلق بكتاب وشريعة  
فيؤكد مضمون الجملة وهو  
ارسال الله ولا يخفى ما فيه  
من عدم جواز اعتباره  
بمعنى ما عرفت به فى الشرع  
وان المعتبر فى امثال ذلك  
انما هى الدلالات الوضعية  
(قوله) ولا بد هنا من قيد  
آخر قيل فيه نظرا لا يصح  
ان يراد بمضمون جملة  
اسمية ماله مزيد اختصاص  
بالجملة الاسمية وهو مالم  
يكن مضمون جملة فعلية  
ومضمون الله شاهد شاهد  
شهادة الله ايضا ومضمون  
الاسمية خاصة ما يكون  
الاسمية ليس فيها مشتق  
ولو سلم يصح ان يقدر  
فى الله شاهدا قائما باقتطاع  
احقه ويكون التقدير فيه  
مع وجود ما يعمل فى الحال  
طرده الباب وما فى

(كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير) لان التعريف ليس في ذات هذه الاشياء بل اكتسب التعريف من المضاف اليه فطلب رفع ابهام اسم الاشارة احدها يكون محالا لان الاستعارة من المستعير والسؤال من الفقير محال وماعلق بالحال يكون محال (فتعين) لرفع الابهام الواقع في باب اسم الاشارة (ذوالالام) اى اسم الجنس المعروف باللام (لتعينه في نفسه) يعنى بواسطة كون اللام موضوعة للتعريف فيكون معرفة بنفسه فيكون دالا على الجنس فيلق ان يرفع الابهام المقتضى لبيان الجنس (وحمل الموصول عليه) لما عرفت من المساواة بينهما و (لانه) اى الموصول (مع صلاته مثل ذى اللام) فيأخذ حكمه فيلحق ان يرفع ذلك الابهام ولانه معرفة بلا واسطة ودال ايضا على الجنس (مثل مررت بهذا الذى كرم اى الكريم) فيكون المعنى مررت بهذا الكريم (ومن ثمة) (اى) ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذى اللام لرفع الابهام ببيان الجنس (الباء متعلق بقوله رفع) (ضنف) وصف اسم الاشارة بالوصف العام لعدم كون الجنس ميثالا ولم يتمتع لكونه معرفة باللام نحو (مررت بهذا الابيض) (لانه) اى لان الابيض وصف عام فمن حيث ان له دلالة على الجنس جاز توصيفه به ومن حيث ان الجنس المشار اليه لم يتبين به ضعف توصيفه به كما قلنا آتفا (لا يتبين به جنس المبهم) المشار اليه (لان الابيض) وصف عام لا يختص بجنس دون جنس) آخر يعنى يكون مخصوصا بجنس كالانسان او الفرس بل يصاح ان يكون وصفا لجميع الاجناس فاشترك باسم الاشارة في الابهام بل هو محتاج ايضا الى التفسير فكيف يرفع ابهامه (وحسن) وصف باب اسم الاشارة بالوصف الخاص بجنس المعروف باللام دلالة على معنى الجنس المخصوص مثل (مررت بهذا العالم) والاصل فيه ان يكون العالم وصفا لاسم الجنس المعروف الذى وقع صفة لاسم الاشارة لبيان الجنس ويقال مررت بهذا الرجل العالم لان اسم الجنس حذف من البين اختصارا وجعل العالم وصفا لاسم الاشارة لقيامه مقامه (لانه) اى الشأن (يتبين به) اى يجعل العالم وصفا لاسم الاشارة (ان المشار اليه) اى ما اشير اليه بهذا (انسان) لان العالم مختص به ولا يوجد في غيره كالضارب والكاتب (بل) المشار اليه بهذا (رجل) لان لفظ هذا مذكور وصفه ايضا مذكرا يعلم بصيغة التذكير فيهما ان المشار اليه والموصوف فرد من افراد الرجل لان بصيغة التذكير لا يشار الى المؤنث ووصف التذكير ايضا لا يكون صفة للمؤنث (العطف) اورده عقيب النعت لان في العطف معنى الجمع لانه في اللغة مصدر عطف الوسادة ثناها لان بالعطف التحوى يثنى طرف النسبة اى يجمع المعطوف والمعطوف عليه في العامل او العمل ويوجد ايضا في بعض حروفه الجمع فناسب الصفة تجتمع مع الموصوف ويتحدان وقد يتوسط بينهما بين الصفات ولكثرة استعماله مثل الصفة (يعنى المعطوف بالحرف) فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول والى ان المراد بالعطف العطف بالحرف لا متعلق العطف هذا على اصطلاح البصريين واما عند الكوفيين فيقال له عطف النفس على وزن

صورة التلميح ايس بمستقيم  
لا من احدما ان تقدير  
العامل وجوده في اللفظ بما  
لادليل عليه بل لا دليل اليه  
وليس هذا مثل ما يحمل  
على نظائره طرد الباب  
لانه من قيل حمل العدمى  
على الوجودى وهو على  
عكس ذلك ولا يخفى ان  
حمل الوجودى على العدمى  
لهذه العلة بدى الاختلال  
وثانيهما انه قد ثبت ان  
الراد بالاسمية التى هي  
صاحبة حال المؤكدة مالا  
يكون المشتق جزء منها قال  
صاحب الكشف في مقوله  
والحال المؤكدة هي التى  
تجس على ارجلة عقدها  
من اسمين لا حمل لهما  
التوكيد خبرها وقرير  
مؤداه ونفى الشك عنه  
وذلك قولك زيد ابوك  
مطوفا وهو زيد مرفوفا  
وهو الحق بينا هذا كلاه  
وسكوت المص من هذا  
القيد املا اعتماده على  
ظهور ما هو المراد  
بالاسمية مما تاتي به من المثال  
واما لما ذهب اليه من ان  
اطلاق الاسمية يرجع الى ما  
لا يعمل شئ من اجزائه لان  
الاسم انما يعمل بشأته  
الفعل فليس العمل اصلا فيه  
(قوله) اى الاسم الذى  
يرفع الابهام قيل احترز  
بقوله اى الاسم من نحو  
فقلت اى قلت فان قلت  
يرفع الابهام الوضئ  
عن فقلت لكنه ليس باسم  
لكنه ينتقض بالعجزى شئ  
اى حسن زيد وكذلك

سمك يقال ثغر نسق اذا تساوت اسنانه وكلام نسق اذا كان على نظام واحد (تابع) جنس شامل للتوابع (مقصود) (اي قصد) فيه اشارة الى ان المقصود عامل لانه وقع صفة اى اعتمد على الموصوف ففيه معنى الحدث واريده من زمان الحال الا ان الشارح فسر به بالماضى لالكونه بمعنى الماضى بل لقصد التحقق والثبوت (نسبته) اى نسبة المعطوف (الى شئ) مثل زيد قائم وذا هب (اونسبة شئ الىه) اى الى المعطوف مثل قولك جاءني زيد وعمرو (بالنسبة) (الواقعة في الكلام) اسنادية كانت او ايقاعية اخبارية او انشائية او غيرها والكلام اخباري او انشائي (ف قوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من) لفظ (المقصود) الذي ذكر منكر ايعني ان الباء متعلقة في الحقيقة بالقصد لان الجار والمجرور يتعلق في الحقيقة بالمصدر لكونه اصلا وفي الظاهر بالفعل الاصطلاحي والشارح هنا مشى على الحقيقة كما يقال الجار والمجرور في قولك زيد في الدار خبر في الظاهر والخبر في الحقيقة ما يتعلق به وقيل ان مقصود الكونه بمعنى الماضى لا يجوز ان يعمل فيجب ان يقدر قصد ويتعلق قوله بالنسبة اليه ولما كان القصد من الافعال الخاصة وجبان يكون له قرينة معينة فجعل المقصود المذكور قرينته وهذا ليس الا تكلفا اذ لو كان مراد المصنف كذلك لقال المعطف تابع قصد بالنسبة بصفة الفعل الماضى ولا مانع منه وقيل انه ليس متعلقا بالمقصود والالكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة المعطوف الى شئ اونسبة شئ اليه وهذا ايضا كذلك لانه اذا تعلق بالمقصود يكون المقصود ايضا نسبة المقصود الى شئ اونسبة شئ اليه لان الجار والمجرور يكون في محل الرفع على انه نائب الفاعل كما اشار اليه الشارح بقوله اى قصد نسبته الجار الى شئ اونسبة شئ اليه فيكون المعنى المعطف تابع مقصود نسبته مع متبوعه فحينئذ يستقيم الكلام الحمد لله ملهم الصواب واليه المرجع والمآب (مع متبوعه) قوله مع ظرف مستقر اوصفة لها اى بالنسبة الكائنة مع متبوعه او يكون مع بمعنى في اى تابع قصد نسبته حال كونها مع متبوعه او الكائنة في متبوعه يعنى يشتركان في تلك النسبة والى هذا اشار الشارح بقوله (اى كما يكون هو) اى التابع او المعطوف (مقصودا بتلك النسبة) اى النسبة الواقعة في الكلام (يكون متبوعه) اى متبوعه التابع (ايضا) اى كالتابع (مقصودا بها) بتلك النسبة فيشتركان فيها فقط لافي الزمان الا ان نسبة المتبوع مقصودة او لا ونسبة التابع ثانيا (نحو جاءني زيد وعمرو) ورأيت زيدا وعمرا ومررت بزيد وعمرو (فعمرو) في هذه الامثلة (تابع لانه) ثان باعراب سابقة من جهة واحدة ولانه (معطوف على زيد) بحرف الواو (قصد نسبة المجيء) في الاول ونسبة الرؤية في الثاني ونسبة المعمورية في الثالث (اليه) اى الى عمرو (بنسبة المجيء) الباء متعلق بقصد (الواقعة في الكلام) اى في قوله جاءني زيد وهى النسبة الفاعلية او المفعولية او اضافية (وكما ان نسبة المجيء اليه) اى الى عمرو او الرؤية او المعمورية اليه (مقصودة كذلك) تأكيد للتشبيه (نسبته)

ينقض بفوز زيد حسن الوجه او وجهه بالنصب لانه يرفع الابهام كوجهها مع انه ليس بتمييز عند البصريين للتعريف بالمانع من كونه تمييزا بل هو شبهة بالمفعول وكذا يشكل بغير زيد رأيه وسفه نفسه والمبطنه بالنصب مع انها ليست بتمييزات عند البصريين مع انها ترفع الابهام ويدفع بان المعنى غيب في رأى والمشاكية بطنه وسفه في نفسه اوسفه نفسه بالشديد على ضرب من التجوز ولا يخفى انه تكلف لا يفي ان يلتفت اليه وان اتفق عليه الجمهور اذ لا فرق في المفهوم بين سفه نفسه وسفه نفسا ولا وجه ان يحمل حسن الوجه شيئا بالمفعول دون هذه الامثلة فالاولى ان يفسر كلمة ما بنكرة اعتمادا على اشتهار وجوب تنكير التميز وليس بشئ لان ذاك التفسير لما ان الكلام في قسم الاسم للاحتراز عن شئ وقولك اى حسن زيد لم يكن لازمة الابهام المستقر في ذات شئ ولا لكان مراد امعه بحيث لا يصح الاستغناء عنه وليس كذلك لتمام قولك اعجبني حسن زيد بل هو لتعيين المراد بالشئ وتفسيره فلا يرد الا لشكال به واما ادعاءه من انه يصدق على الوجه ما تاني به الحد بشهادة زيد حسن وجهها فسلم لكن لا وجه للاحتراز عنه فانه تمييز

الى نسبة المجيء (الى زيد الذي هو متبوعه) اى متبوع عمرو (ايضا) اى ان تلك النسبة الى عمرو مقصودة كذلك هي (مقصودة) الى زيد الا ان بين القصدين غرقان القصد في النسبة الى الاول كان بالاصالة والى الثانى بالتبع لكونه تابعا اليه ولما بين فوائد القيود المذكورة من حيث التفسير والايضاح شرع في بيان فوائدها ايضا من حيث انها جنس وفصل فقال (فقوله) في التعريف (مقصود بالنسبة احتراز عن غير البديل) لان البديل مقصود بالنسبة في الكلام (من التوابع) الباقية التي هي الصفة والتأكيد وعطف البيان (لأنها) اى لان هذه التوابع (غير مقصودة) بالنسبة في الكلام لانه لم ينسب اليها شئ ولا هي الى شئ (بل المقصود) بالنسبة في الكلام (متبوعاتها) اى متبوع كل واحد منها وانما جيئت هي اما للتخصيص كما في الصفة اذا كان الموصوف نكرة او التوضيح كما في الصفة ايضا عند كون الموصوف معرفة وكما في عطف البيان او التقرير والشمول كما في التأكيد وغيرها لا قصد النسبة اليها (وقوله مع متبوعه احتراز عن البديل لانه) اى البديل (المقصود) بالنسبة في الكلام (دون متبوعه) اى دون البديل منه بقريضة ذكر البديل يعنى ليس البديل منه مقصودا بالنسبة في الكلام بل انما جيئ به لكون توطئة ووسيلة الى ذكر البديل (قبل) اى اعترض على هذا التعريف بانه غير جامع لافراد لانه (يخرج بقوله مع متبوعه) عن التعريف (المعطوف) فاعل يخرج (بلا) مثل جاءني زيد لا عمرو (وبل) مثل جاءني زيد بل عمرو او جاءني زيد بل عمرو فيكون زيد فيهما مسكوتا عنه (ولكن) مثل جاءني زيد لكن عمرو لم يجيئ او ما جاءني زيد لكن عمرو جاء (وام) مثل ازيد في الدار ام عمرو (واما واو) مثل جاءني زيدا وعمرو (لان المقصود بالنسبة في الكلام) معها اى مع احد هذه الحروف (احدا الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما) اى ليس كلاهما مقصودين بالنسبة في الكلام لان المقصود بالنسبة في الاول هو المتبوع لا غير وفي الثانى المقصود هو التابع فقط والمتبوع فيه في حكم المسكوت عنه وفي الثالث كذلك لان الاستدراك كالاضراب الا ان الحكم السابق يبطل في الاضراب وفي الاستدراك لا ولكن المقصود هو الثانى والمقصود بالنسبة في الحروف الباقية وهي ام ولا واما او احدا الامرين مبهما فلم يكن المعطوف باحد هذه الحروف داخلا في التعريف لعدم صدقه عليه مع انه من افراد المحدود (واجيب) عن هذا الاعتراض (بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة) في الكلام (ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كانه فرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصود ان بالنسبة) في الكلام (معا) اى حال كونها مصاحبين في كونهما مقصودين فيهما لان المعطوف عليه في العطف بلا مقصود ثبوتا والمعطوف ايضا لكن نفيًا والمعطوف ببل مقصود نفيًا وثبوتا والمعطوف عليه مسكوت عنه وفي لكن

بالقوة يعنى لولا قيام المانع من ذلك لجاز اعتباره كذلك ويقرّب منه ما قال الرضى ويدخل في الحد المجرور في نحو مائة رجل وبلائمانية وثلاثة رجال ولا بأس به لان المجرور بالعدد داخل في وهو غير نفسه قد يغير اذا كان جره اخف من نفسه كالى هذين واذا عرفت هذا عرفت سقوط ما اعترض به على البصريين في تأويل هذه التراكيب فان مرادهم انه لا كان الفرض حاصلًا بالتكدير كان الاصل فيه ذلك ولم يبق حاجة الى التعريف مما وجد منرفاق سورة التمييز مع ظهور امكان رجوعه الى ما ليس من هذا الباب بتقدير شئ فيه وارتنكاب حذف ناسب صرفه عن ظاهره وارجاهه الى ما هو اخرى به وجعل ما في الحد عبارة عن النكرة بمالا مساغ عند ذوى العقول (قوله) في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له قيل رطل زيتا يرفع الابهام عن المعنى المراد وهو الموزون وهو ليس بموضوع له لانه موضوع لوزن ثم قيل وهذا اشكال لم يوجد له الى الان انحلال ودفعه بان زيتا يرفع الابهام المستقر فيما وضع له الرطل وهو ابهام موزونه وان ليس المعنى الموضوع له مرادًا وهذا كما ترى لظهور كون الرطل من المقادير ومعناه الموضوع له المقدار وفيه ابهام لانه لا

كلها مقصود ان الا ان احدها ثبوتها والاخر نفيها اما الاول والثاني بلا شك وفي الثلاثة  
 الباقية كلاهما مقصود ان ايضا الا ان احدها ثبوتها والاخر نفيها لكن مهمات ثبتت  
 ان المعطوف والمعطوف عليه كلاهما مقصود ان بالنسبة في الكلام ( بهذا المعنى ) المذكور  
 او المراد بقوله وهذا المعنى ما ذكره الشارح من كون المتبوع مقصودا ان لا يكون  
 مذكورا لتوطئة ذكر التابع ومن كون التابع مقصودا ان لا يكون فرعاً للمتبوع بل  
 يكون كل واحد من التابع والمتبوع مستقلاً في ان يكون مقصودا بالنسبة في الكلام ( ولما  
 تم الحد ) اى حد المعطوف ( بما ذكره ) المصنف من التعريف ( تجماً ومعناً ) اى حال  
 كونه جامعا لافراده ومانعا عن دخول غيرها فيه ( اردفه لزيادة التوضيح ) اى لزيادة  
 ايضاح المعطف لانه لا يعلم من التعريف مفصلاً توسيط احداً للحروف بينهما بان تلك  
 الحروف عشرة ام تسعة لان فيها اختلافاً وفي الرضى ليس هذا من تمام الحد بل شرط  
 عطف النسق ذكر بعد تمام حده انتهى وانه لما فرغ من التعريف شرع في بيان الاحكام  
 وابتدأ بوجوب توسط احد الحروف العشرة تكميلاً للحد ببيان ما يوجب مزيد  
 توضيح المعطوف وبيان ما هو المختار في الحروف ايضا وهو كونها عشرة ( بقوله ) يتوسط  
 بينه ( اى بين ذلك التابع ) والجملة الفعلية اما صفة بعد صفة لقوله تابع واليه اشار الشارح  
 بقوله اى بين ذلك التابع واما حال من المستكن في قوله مقصودا ( وبين متبوعه ) اى  
 متبوع التابع ( احد الحروف ) فاعل يتوسط ( العشرة وسيأتى تفصيلها ) ( في قسم  
 الحروف ) اى في بحثها وبيان الفرق بينها ( مثل قام زيد وعمرو ) مثال لقوله تابع مقصود  
 بالنسبة مع متبوعه وانما فصل بينه وبينه ببيان الحكم وهو قوله يتوسط بينه وبين متبوعه  
 احد الحروف العشرة مع ان الاصل ان يكون المثال مجنب الممثل لان بيان الحكم  
 لكونه موضحاً كانته للتعريف ويجوز ان يجعل مثالا للتوسط والاولى ان يجعل  
 مثالا لكليهما ولذا اخره المصنف ( ولم يكتف ) في تعريف المعطف ( بقوله ) المعطف  
 ( تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة ) بل عرفه اولاً بقوله المعطف تابع  
 مقصود بالنسبة مع متبوعه ثم بين بعض احكامه بقوله يتوسط بينه وبين متبوعه الى آخره  
 ( لان الحروف ) التى للمعطف ( قد توسط بين الصفات ) المراد بالحروف ههنا التى تكون  
 لمطلق الجمع وهى الواو وحدها ولم يبينه الشارح لوضوحه اكتفاء بالثال وقد توسط ايضا  
 بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله على ان يكون رجله بدلاً من زيد لاعطائى يده لانه  
 حينئذ يكون معطوفاً لبدلاً ( مثل جاءني زيداً لعالم والشاعر ) اى الذى يكتب الشعر او ينظمه  
 لانه يقال ان يكتب الشعر او ينظمه شاعر ( والديبر ) بكسر الدال المهملة وبعد باء منقوطة  
 بواحدة من تحت وبعد ياء ساكنة فارسي اللفظ الكاتب الذى يكتب الكلام المنشور او  
 يؤلمه ( فالصفة الداخلة عليها ) اى على الصفة ( حرف المعطف ) بالرفع لانه فاعل قوله  
 الداخلة مثل قولك هند حامل وشاحها ولا تقول هند حاملة وشاحها ( كالشاعر والديبر )

يدرى من اى نوع هو فافز  
 بل ذلك بزيتاً فلا اشكال له  
 فيه قطعا حتى يحتاج الى ما  
 ما يفحل به على انه لو فرض  
 وروده لا يكون مندفعاً  
 بهذا الجواب كما هو الظاهر  
 في بادى النظر ( قوله )  
 لكن المطلق منصرف الى  
 الكامل قيل هذا اذا تعذر  
 العمل باطلاقة والتعذر  
 هو لانه لو كان على اطلاقه  
 للغا ذكره وبعد فيه ان  
 الكامل هو الثابت  
 في الوضع والاستعمال ما  
 ومنهم من قال المستقر بمعنى  
 الثابت والثابت قد يقال في  
 مقابلة المدوم وقد يقال في  
 مقابلة الحادث الطارى  
 والمراد هنا الثانى وبعد فيه  
 ان الثابت اعم من الثابت  
 بحسب الموضع وبحسب  
 الاستعمال فلا ينفق تفسير  
 الثابت بما يقابل الحادث في  
 دفع الاشكال بانه لا يخرج  
 امثال عينا جارية بالمستقر  
 على ما هو مفهومة فلا بد  
 من تكافؤ محل بالتعريف  
 وقد يدفع عينا جارية  
 وامثاله بانها من التوابع  
 والكلام في العرب اصلة  
 على ما مر غير مرة ولو  
 فسر المستقر بما هو الثابت  
 في قصد المتكلم كان التمييز  
 التفسير بعد الابهام ليتمكن  
 في الانفس فالابهام ساقط  
 في القصد في صورة التمييز  
 بخلاف رايه عينا جارية  
 كان المقصود بالعين المعين  
 الا انه لزمه الابهام من غير  
 قصده فاذا ازاله لكان

في قولك جاءني زيد العالم والشاعر والديبر (الها) اى لتلك الصفة (جهتان) اى حالتان  
معتبرتان (احديهما) اى احدى الجهتين (كونها) اى تكون الصفة التي دخل عليها حرف  
العطف (صفة لزيد) كما ان الصفة الاولى التي لم يدخل عليها الحرف صفة لزيد وتابعة له  
(تابعة له) الا انه لا باصالة بل كانت تبعيتها (بتبعية المعطوف) للمعطوف (عليه) اى بواسطة  
تبعيته والتقدم والتأخر انما هو في الذكر فقط ويعلم كونها صفة له من انه لو حذف الحرف لجاز  
ايضا ولو كان عطفا لما جاز حذفه (واخريهما) اى الحالة لثانية (كونها معطوفة) اى ان  
تكون تلك الصفة معطوفة على الصفة السابقة عليها ويكون الواو للعطف (على الصفة  
المقدمة) عليها (تابعة) خبر بعد خبر للكون او حال من اسمه المضاف اليه (لها) اى للصفة  
المتقدمة عليها فتكون تلك الصفة صفة من جهة وعطفا من جهة كالخبر المتعدد بالعطف فانه  
خبر من وجه وعطف من وجه آخر (و) حينئذ (يصدق على هذه الصفة) التي دخل عليها  
حرف العطف (من جهتها الاولى) اى من كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه  
(الها) اى هذه الصفة (تابع) يدل على معنى في متبوعاته مطلقا (بتوسط بينه و) بين (متبوعه  
احد الحروف العشرة لانه صفة لزيد) كما ان الصفة التي يدخل عليها حرف العطف صفة  
لزيد الا انه (بتوسط بينهما وبين زيد) المتنوع بها (حرف) من حروف (العطف) فتكون  
صفة له لا معطوفة على الصفة المتقدمة عليها (لانه بتوسط) متعلق بقوله لا يلزم حرف من  
حروف (العطف بين الشئتين) مطلقا (لا يلزم) خبر لانه اى لا يجب (ان يكون عطف الثاني  
على الاول) بل يجوز عملا بالاصل لان الاصل في حروف العطف العطف لجواز ان تكون  
الواو ابتدائية او استئنافية او حالية والفاء تفسيرية وجواب لاما ولجزاء الشرط الى غير ذلك  
وفي بعض النسخ لان توسط بلا حرف الجرح يكون قوله لا يلزم من الالتزام لامن الزوم  
اى لا يوجب وفي بعضها لا يلتزم اى لا يستوجب (فلو لم يكن قوله) تابع (مقصود بالنسبة  
مع متبوعه) واكتفى في التعريف بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف  
العشرة (لدخل هذه الصفة) اى الصفة التي دخل عليها حرف العطف (من جهتها الاولى  
في حد المعطوف) مع انها ليست بمعطوفة من هذه الجهة فيلزم صدق الحد بدون صدق  
المحدود فلا يكون الحد مانعا لغيره (وهي) الواو للحال والجملة حال اى والحال ان هذه  
الصفة (من هذه الجهة) اى الحالة الاولى (ليست معطوفة) في الارادة والقصد بل صفة كما  
كانت الاولى التي لم يدخل عليها حرف العطف كذلك (فلم يبق) الحد (مانعا) لا اختياره  
لدخول ما ليس من افراد المحدود فيه كهذه الصفة من جهتها الاولى ولما ورد ان حذف  
العطف هل يجوز دخوله بين الصفات وعند جواز دخوله هل فيه دليل عن الثقات اجاب  
عنه مؤيد بقوله (وقيل قد يجوز الزحشرى) وهو ممن يعتمد عليه ويستدل بكلامه (وقوع  
الواو) العاطفة التي لم تطلق الجمع (بين الموصوف والصفة لتأكيد الصوق) مصدر لصق اى  
الاتصال اى لتأكيد اتصال الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافها امر ثابت كأنه

حسنوا علم ان المص قال  
المستقر من ذات احتراز  
من مثل قولهم ابصرت  
عينا جارية فانها ترفع  
الابهام عن ذات الا ترى  
ان قولك عين محتدل  
لجارية والمبصرة وغيرها  
فاذا قلت مبصرة قد بينت  
ذاتا مبصرة ولكنه ليس  
بمستقر في وضعه وانما وقع  
الابهام عند المخاطب  
بحصول الاشتراك وهو  
موضوع دال على ذات  
معيّنة وكل موضع يطلق  
فيه بخلاف عشرون فانه لم  
يكن دالا على ذات معيّنة  
في اصل وضعه فاذا قلت  
المستقر خرج الاسم  
المشترك المذكور ونظائر  
قال فان قيل قولنا رجع  
القهقري وامثاله من  
المصادر برفع الابهام  
المستقر عن ذات لان  
القهقري نوع لم يكن  
مفهوما من قولك رجع  
في اصل وضعه كما ان الدرهم  
لم يكن مفهوما من قولك  
عشرون فقد دخل في الحد  
فما ليس منه الجواب ان  
القهقري ونحوه بيان لهيئة  
الرجوع لا الذات الرجوع  
والرجوع متعلق الذات  
بوضعه مثل جاءني زيد  
راكبا لانه بيان لهيئة وقد  
خرج ذلك بقوله من  
ذات واعترض عليه الرضى  
بان معنى المستقرى الافة  
هو الثابت ورب ماض  
ثابت لازم والابهام  
في المشترك ثابت لازم مع  
عدم القرينة بدلتا



واجب (في مواضع) متعلق بحوز (عديدة) فعيل بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث  
صفة مواضع اى مواضع معدودة التى هى (من الكشف) بمعنى كانت تلك المواضع  
في الكشف ومنها قوله تعالى ويقولون سبعة وثانهم كلهم حيث كانت الجملة الاسمية صفة  
لسبعة فدخلت الواو عليها لتأ كيد الاتصال (وحكم المصنف) يعنى ابن الحاجب (في شرح  
المفصل) اى في شرحه وسماه بالايضاح (في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها  
منذرون في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها) اى تلك القرية (منذرون) اى انبياء  
كانوا ينذرونهم وهم لا ينذرون (صفة اقرية) فالتقدير الا قرية لها منذرون فالجملة  
الاسمية صفة لقرية فادخلت الواو التى للجمع المطلق لتأ كيد اللصوق فصار التقدير  
الاقرية ولها منذرون واعلم ان هذه الاية ليس فيها الواو لانها بدون الواو هذه الاية  
في سورة العشاء فالاية هى قوله وما اهلكنا من قرية الا لالهنا منذرون ذكرى وما كنا  
ظالمين والاية التى وردت فيها الواو هى في سورة الحجر هكذا وما اهلكنا من قرية  
الا ولها كتاب معلوم ووجدت نسخة الاية فيها كافى صورة الحجر ولعل ما ورد عن  
الشارح يكون هذه النسخة واما النسخة الاولى فهى سهو من الكتاب لا يخفى وجهه على  
من له نظر صائب (فلوا كتنى) المصنف في تعريف العطف (بقوله) العطف (تابع بتوسط)  
بينه وبين متبوعه احدا لحروف العشرة ولم يعرفه بقوله او لا العطف تابع مقصود بالنسبة  
مع متبوعه (لدخل فيه) اى في حد العطف (مثل هذه الصفة) يعنى التى يدخل عليها  
حرف من حروف العطف لتأ كيد اللصوق فلم يكن التعريف مانعا لاغياره لدخول  
ما ليس من افراد المحدود فيه وذا غير جائز (ونقل عن المصنف) يعنى ابن الحاجب (انه)  
اى الناقل (قال في امالى الكافية) وهو اسم كتاب كتب على الكافية (ان العاقل في مثل)  
العاقل يعنى الصفة يدخل عليها حرف في قولك (جاءنى زيد العالم والعاقل تابع  
بتوسط بينه وبين متبوعه احدا لحروف العشرة) فصدق عليه هذا القول (وايس  
بعطف على التحقيق) بل كونه معطوفا ليس الا من حيث الظاهر بدخول حرف  
العطف عليه لجواز حذفه ولو كان عطفا على التحقيق لما جاز حذف حرف العطف  
منه (وانما هو) اى العاقل (باق على ما كان عليه في) حال (الوصفية) وهو كونه تابعا  
يدل على معنى في متبوعه مطلقا (وانما حسن دخول العاطف) عليها مع ان القياس عدم  
دخوله لان العطف يقتضى تغير المعطوفين (لنوع من الشبه بالمعطوف) اى لمشابهة  
الصفة المعطوف في كون ما بعد كل منهما مقايما لما قبله (لما بينهما) اى بين الصفة  
والموصوف (من التغير) لفظا ومعنى اما لفظا فلان لفظ العاقل غير لفظ زيد واما معنى  
فلان معنى زيد الحيوان الناطق مع التشخيص ومعنى العاقل ذات متصفة بالعقل الا ان  
تلك الذات لما احتملت ان تكون ذات زيد صار العاقل مناسبا له كما ان المعطوف عليه  
لفظا ومعنى ويناسبه من وجه آخر ولهذه المناسبة ادخل عليها حرف العطف

الاشترك ومع القرينة يقتضى  
الاجام في المشترك ولى  
العداد وسائر المقادير فلا  
فرق بينهما ايضا من جهة  
الاجام فلا يدل لفظ المستقر  
على انه وسمى كافر فاجاب  
الشارح قدس سره بهذا  
الطريق واعتراض القائل  
بان الكمال هو الثابت في  
الوضع والاستعمال معا غير  
وارد لان الفرض الاصل  
من الفاظ مساويا  
الموضوع لها فالكمال  
بالنسبة الى الالفاظ انما  
يتصور بالقياس الى معانيها  
الاصلية واستعمال امر  
متفرع عليه فلاساس له في  
هذا الوصف سلمنا لزوم  
انضمام ثبوت الاستعمال الى  
الاتصاف بالكمال لكن لا  
نسلم ورود الاعتراض لا  
بقول ح مراد الشارح  
ذلك الا انه اكتفى بذكر  
الوضع لان مدار الجواب  
عليه واعتراضه على القائل  
بان المراد هو الثالث المقابل  
للماد الطارى غير  
وارد ايضا لان مراد ذلك  
القائل كما ينطق به صريح  
عبارة هو ان الثالث  
معيّن والمراد بالثالث هو  
الثابت بذلك المعنى دون  
هذا القرينة المقام ولا يخفى  
انه اذا ريد به احد المعنيين  
لا يراد به الاخره كيف  
يراد ان يقال ان الثبوت له  
معينان فيرد ما اورد بل  
هذان قبيل الاضاحيك  
لكونه من قبيل اعادة  
الدوال المحاب عنه وابراده  
على ذلك الجواب بلا زيادة

اسم ولا بيان وجه وقوله  
وقد يدفع بان الصفة من  
التواضع والكلام في العرب  
اصالة بما جوزه الهندي  
ولا يخفى فساد لان هذا  
الجواب انما يصح ان لو  
كانت الصفة كالتمييز  
يرفع الابهام المستقر الوضوح  
عن ذات مذكورة او  
مقدرة وليس كذلك بل  
لها مامية وله اخرى واما  
مازحه حسنا فهو بحيث  
يستغنى عن التقييد على ما فيه  
من الجبوت والزلل وفساد  
الرأي والحلل (قوله) ولا  
ابهام في هذا المفهوم فان  
قبل توجه عليه انه يلزم ان لا  
يصح به جواز جمل على انه  
تمييز من كلمة واحدة البعض  
اجيب باننا لانسلم ان هذه  
مثل هذا بل هو جزء  
من جبه الموضوع بجميعة  
لغنى فمربعين كافي ثم رجلا  
وفيه (قوله) من ذات لا  
من وصف فرق بين التميز  
والحال والتمييز بان وضع  
الصفة والحال لبيان ثبوت  
وصف في شيء فهو يرفع  
الابهام عن الوصف  
ووضع التمييز لرفع الابهام  
عن نفس الاسم وبيان انه  
من اى جنس فرجل مائل  
ليبان صفة العقل في زيد  
ورطل زينا لبيان الرطل  
كائن من الزيت وذلك فرق  
واضح لا خفاء فيه الا من  
حيث حمل الذات على  
الجنس ولو اريد بالذات ما  
يقابل المفهوم لصح وكان  
اوضح فيقال في رطل زينا  
ان فرد الرطل مبهم لا يعلم

( فلو حد العطف كذلك ) يعنى مثل ان يقول العطف تابع يتوسط بينه وبين  
متبوعه احدا الحروف العشرة ( لدخل فيه ) اى في هذا الحد ( بعض الصفات ) كما مر  
من المثال ( مع انه ) اى البعض ( ليس بمعطوف ) فلم يكون الحد مانعا لاغياره وقال المحشى  
عصام الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان في الوجه الاول جمل المعطوف على  
الصفة صفة من وجه معطوفا من وجه وفي هذا الوجه جملة صفة لا محالة من غير ان يكون  
معطوفا من وجه الى هنا كلامه ( وقال بعضهم فيه ) اى فيما قيل من انه لو اكتفى في تعريف  
العطف بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد تلك الحروف بحيث لم يعرفه  
اولا بقوله تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل فيه الصفات التى يدخل عليها حرف  
للعطف ( نظر لان الحرف المتوسط بينهما ) اى بين الصفة والموصوف ( عاطفة في الصفات )  
كما ان الحروف المتوسطة بين غيرها كذلك والا يلزم التاؤها ( لدلالاتها ) اى لدلالة  
الحروف المتوسطة بينها ( فيها ) اى في الصفات التى دخلت على عليها ( على ما تدل ) تلك  
الحروف ( عليه في غيرها ) اى في غير الصفات ( من الجمع ) بيان لما في قوله على ما تدل كافي  
الواو ( والترتيب ) كافي الفاء ( وغير ذلك ) من التعقيب والتراخي ( ففى جعلها ) اى  
جعل تلك الحروف ( غير عاطفة في الصفات ) وجعلها ( عاطفة في غيرها ) اى في غير  
الصفات ( ارتكاب امر بعيد ) وهو المعنى المجازى لان كونها لتأكيد اللصوق معنى  
مجازى لها لاحقيقى وانما وصفه بالبعيد لان ما لا يكون بعيدا عن الفهم ولانه لما لم يكن  
له داع كان كأنه بعيد مع جواز وجه آخر فيه اقرب وهو العطف ( من غير ضرورة  
داعية اليه ) اى الى ارتكاب الامر البعيد وفيه كما سبق ان الحرف المتوسط بين الصفات  
انما هو الواو دون غيره بحكم الاستقراء ومنهاها الجمعية مطلقا فقط ويجوز ان يخرج  
الواو من ان يكون للعطف في مواضع كثيرة من كونه للابتدائية والحالية والمصاحبة  
وغير ذلك فلتكن هنا لتأكيد معنى الجمعية وهى توجد في صفة بعد صفة بلا ذكر الواو  
بينهما كافي قولك جاني زيد العالم العاقل بل الانسب ايراد الواو فيهما لبعده الصفة  
عن الموصوف واعلم ان الاسماء في عطف بعض على بعض على اربعة انواع عقلا عطف  
ظاهر على ظاهر وعطف مضمرة على مضمرة وعطف ظاهر على مضمرة وعطف مضمرة  
على ظاهر ولما كان في عطف بعضها شروط اراد ان يبين العطف فيها وشروطه فقال  
( واذا عطف على الضمير المرفوع ) ( لا ) المضمرة ( المنصوب ) متصلا كان او منفصلا  
( و لا المضمرة ) ( المجرور ) فانه لا شرط للعطف فيهما ( المتصل ) ( بارزا كان ) المضمرة  
المتصل ( او مستترا ) لانهما في الحكم لا تاتي سواء مع ان قوله المضمرة المرفوعة المتصل  
يشملهما ( لا ) المضمرة المرفوعة ( المنفصل ) لان الحكم لا تاتي لم يجز عليه ( اكد )  
مبنى للمفعول من التأكد اى اكد المضمرة المرفوعة المتصل ( لا ) مضمرة ( منفصل )  
( اولاً ) منصوب على الظرفية قبل اى العطف عليه ( ثم ) اى بعد التأكيده ( عطف )

انه من اى جنس فلما قال  
 زيتا بين ذاته بان بين انه  
 من جنس الزيت و بعد  
 بشكل بخروج تميز هو  
 صفة مخوفة دره فارسا فانه  
 ير الابهام عن الصفة فان  
 الفرض وضع المشتق المعنى  
 الا ان يقال التمييز اخراج  
 الاسم عن وضعه الذى  
 لفرض المعنى وجعله لبيان  
 الجنس هكذا قيل ولا خفاء  
 فيه من هذه الحثية لان  
 الرطل في المثال المذكور  
 ليس ذاته الا ذات الزيت  
 فاذا لم يعلم ان الرطل من  
 اى جنس ظهر الابهام فيه  
 من جهة الذات اى الجنس  
 تحمل الذات على الجنس  
 بهذا الاعتبار دون ما زعمه  
 القائل من ان معنى الرطل  
 معنى الجنس فان هذا مما  
 لا يقول به احد واذنه  
 ذلك سقط ما قاله من انه لو  
 اريد بالذات ما يقابل  
 المفهوم والعجب من القائل  
 انه فسر ذلك على وجه  
 يلزمه الاعتراف بكون  
 ذات الرطل من جنس  
 الزيت وليس هذا الا ما  
 سبق بيانه من الوجه  
 الصحيح فيكون العنوان  
 اعنى قوله او اريد بالذات  
 ما يقابل المفهوم من قبيل  
 ما لا يعنيه ولا يلزم الاشكال  
 من قواهم ولة دره فارسا  
 لظهور الابهام فيه بحسب  
 الذات ولا حاجة الى ما  
 ذكره في صورة الاستثناء  
 كما لا يخفى على المتأمل الخبير  
 (قوله) فانه في قوة قولنا  
 طاب ثى منسوب الى زيد

عليه) اى على المضمر المرفوع (وذلك) اى التأكيد اولا ثم العطف عليه واقع (لان)  
 المضمر (المتصل المرفوع) بارزا كان او مستكنا (كجزء مما) اى من الفعل الذى  
 (اتصل) ذلك المضمر (به لفظا) تمييز ولذا وجب اسكان لام الفعل لئلا يجتمع اربع  
 حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة (من حيث انه) اى ذلك الضمير (متصل)  
 به (لا يجوز انفصاله) لان الاصل فى الضمير الانصال والافصال خلاف الظاهر فلا  
 يعمل به ما لم يكن مقتضى له (ومعنى) عطف على قوله لفظا (من حيث انه فاعل) لذلك  
 الفعل (والفاعل) الذى يكون ضميرا متصلا (كجزء من الفعل) الذى اتصل به لان  
 الفعل محتاج اليه لانه يقوم به ويسند اليه ولاجل ذلك جعل جزء منه (فلو عطف عليه)  
 اى على المضمر الذى كان جزء منه (بلا تأكيد) بالمضمر المنفصل (كان) ذلك  
 العطف فى الامتناع (كما لو على بعض حروف الكلمة) وعطف كلمة على بعض  
 حروف كلمة اخرى تمتنع الا انه يلزم منه عطف الاسم على الحرف وعطف كلمة على  
 ما ليس بكلمة (فاكد) ذلك الضمير (اولا بمنفصل) اى قبل العطف ليظهر انه وان  
 كان كجزء كلمة بنفسه فالعطف عليه لا يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة (لانه)  
 اى الشأن (بذلك) اى بالتأكيد (يظهر ان ذلك) الضمير (المتصل) بالفعل (وان كان)  
 للوصل (كجزء) مما اتصل به من حيث الظاهر والجزء ادنى حالا من الظاهر القوى  
 فلا يحسن ان يكون القوى تبعا للضعيف الذى لا يستقل بنفسه (منفصل) خبر ان (من)  
 حيث الحقيقة (وكلمة مستقلة بنفسها يعلم هذا) (بدليل جواز افراده) اى افراد ذلك  
 الضمير الافراد اما بالبدال المهملة واما بالزاي المعجمة فى آخره (مما) اى من الفعل  
 الذى (اتصل به) الضمير المرفوع (بتأكيده) اى بتأكيد الضمير متعلق بالافراد  
 لان التأكيد عين المؤكد اسم فاعل مستقل بنفسه كذلك المؤكد اسم مفعول مستقل  
 بنفسه ولكن اتصل بعامله وجعل جزء منه لما كان الاختصار (فيحصل له) اى لذلك  
 الضمير بسبب التأكيد بالمنفصل (نوع) قوة و (استقلال) فيحسن العطف عليه كما يحسن  
 على الاسم الظاهر ولما نوهم انه يجوز العطف ايضا على التأكيد لانه عين المؤكد فكما  
 جاز العطف عليه جاز ايضا على التأكيد بالا هو الى لقربه لانه اذا كان لشيء معطوفا  
 اقرب وابعد فالاقرب اولى بالمعطف لعدم الفصل بينهما دفع هذا التوهم بقوله (ولا  
 يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد) بل يجب ان يعطف على الضمير المرفوع  
 المتصل (لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم) من عطفه على هذا التأكيد  
 (ان يكون هذا المعطوف ايضا) اى كما كان المعطوف عليه تأكيذا (تأكيذا)  
 قوله كان فى فكان ههنا زائدة والمعنى فيلزم الخ (وهو) كون المعطوف تأكيذا (باطل)  
 لما سبق ان التأكيد عين المؤكد وانت خبير بان المعطوف يغاير المعطوف عليه لفظا ومعنى  
 فلا يصح ان يعطف على التأكيد فيجب ان يكون معطوفا على الضمير المتصل لما سبق

قيل فيه ان هذا التقدير مع  
كثرة والاستثناء بتقدير  
مجرد المضاف عنه بوجه عليه  
انه لا يناسب في كني زيد  
رجلا فان الرجل من زيد  
لا شيء منسوب اليه ثم قيل  
وقدر الشيخ الرضي في مثله  
كفي شيء زيد بتقدير  
الشيء منونا وجعل زيد  
بدلا والقول بانه بوجه عليه  
كفي زيد رجلا يمكن دفعه  
بان مراد الشارح قدس  
سره بهذا التقدير مجرد  
بان نحو طاب زيد نفسا  
مما يكون التمييز فيه متعلق  
بالمنسوب اليه لان انتفاء  
نحو كني زيد رجلا فهو  
وان كان من قبيل التمييز  
من النسبة لكن التمييز فيه  
نفس المنسوب اليه  
لا متعلقه فان معناه كني  
رجل هو زيد فلا يكون  
نحوه وفيه والحق  
انه قدس سره في هذا  
الكلام وذلك لانه سبق  
وهو الى ان المنسوب في  
نحو طاب زيد نفسا هو  
الذات المقدرة والمنسوب  
اليه زيد القائم مقامها  
وليس كذلك بل الذات  
المقدرة هي الشيء المنسوب  
اليه طاب وكفي فاذا  
اظهرتها ورأت التصريح  
بما قلت طاب شيء زيد نفسا  
وكفي شيء زيد رجلا  
فليس هو في قوة قولنا  
طاب شيء منسوب الى زيد  
بل في قوة طاب شيء زيد  
نفسا ولا وجه لذلك لفظ  
المنسوب والمنسوب اليه بل  
لا مجال له كالا يخفى (قوله)  
ويبقى به ما يقابل الجملة

( فان كان الضمير ) المرفوع ضميرا ( متصلا ) تمارض الانفصال ( نحو ما ضرب  
الانث ) او الاانا او الا هو ( وزيد ) فان انت وان كان مرفوعا الا انه منفصل بالاعن  
الفعل لغرض لا يكون الا به وهو قصر الفعل على الفاعل ( لم يكن ) ذلك الضمير ( كالجزء )  
من الفعل ( لفظا ) وان كان جزء منه معنى فلا حاجة فيه الى التأكيد لان انتفاء احد شطري  
العلة وهو كونه جزء من الفعل لفظا والعلة ان يكون جزء من الفعل لفظا ومعنى وانتفاء  
احد جزئي العلة يستلزم انتفاء الحكم ( وكذا ان كان ) الضمير ضميرا ( متصلا ) لكن  
لا مطلقا بل يكون ( منصوبا نحو ضربتك ) وضربته وضربتني ( وزيدا لم يكن ) الضمير  
المنصوب ( كالجزء ) من الفعل ( معنى ) وان كان جزء لفظا على عكس الضمير المرفوع المتصل  
( فلا حاجة فيها ) اي في الضمير المرفوع المنفصل والضمير المنصوب المتصل ( الى التأكيد )  
بمنفصل ( بل يحسن العطف فيها بلاتأ كيد ولا فصل اما الضمير المرفوع المنفصل فلما  
مر واما الضمير المنصوب المتصل فلا انتفاء احد شطري العلة وهو الاتصال معنى لان انتفاء  
احد جزئي العلة يستلزم انتفاء الحكم وكذا المجزور والمتصل نحو مررت بك وزيد لا حاجة  
فيه الى التأكيد لان اعادة الجار فيه حسن لما سبقت ( مثل ضربت انا ) اوانت ( وزيد )  
مثال لما يكون فيه الضمير المرفوع بارزا ( وزيد ضرب هو وغلامه ) او زيد ضرب هو  
وعمر ومثال لما يكون الضمير المرفوع فيه مستكنا ومنه قوله تعالى اسكن انت وزوجك  
الجنة ولما كان التأكيد بالمنفصل يحتاج الى البيان لانه يحتمل ان يكون التأكيد مقدما  
على العطف ومتأخرا عنه بينه وبينه واضحة بايراد المثال فقال ضربت انا وزيد رجحه على  
نحو اضرب انت وزيد ونحو زيد ضرب هو وغلامه لان الداعي الى الحكم به والثاني طردا  
للباب والافهوي يحتمل ان يكون من قبيل انفصال الضمير للعطف لان من قبيل تأكيد  
المتصل بالمنفصل ( الا ان يقع فصل ) استثناء من قوله اكدا ولا بمنفصل يعني اكدا ذلك  
الضمير ولا يضمير مرفوع منفصل مطابق له في جميع الاوقات والوقت وقوع الفصل  
بشيء ( بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه ) اي على المنضمير المرفوع المتصل  
من مظهر او مضمير آخر ( فيجوز ) حينئذ ( تركه ) ( اي ترك التأكيد ) بمنفصل  
اكتفائه وحصول الغرض والاختصار ايضا ( لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل )  
ولو جئ بفصل لكان اطول والطويل يكون اقل وطول الكلام قد يغني عما هو الواجب  
فاغناؤه الاولى اولى واخرى ( فتحسن الاختصار ) طلبا لتخفيف الكلام ( بترك  
التأكيد ) به والاكتفاء بالفصل القائم مقامه لا غناؤه عنه ( سواء كان الفصل قبل حرف  
العطف ) ( نحو ضربت اليوم زيد ) ومثله قوله تعالى انا لبعوثون او آباؤنا الاولون  
الهمزة فيه قبل الحرف ( او بعده ) اي بعد حرف العطف ( كقوله تعالى ما اشركنا ولا  
آباؤنا ) ولما كان فيه ايهام بينه بقوله ( فان المعطوف ) في الآية ( هو آباؤنا ) لان مرادهم  
نسبة عدم الاشراك الى ذواتهم والى آباؤهم يعني عدم الشرك مهورث لنا آباؤنا ( و )

وشبهها والمضاف قبل لم  
يحيى المفرد بمعنى ما يقابل  
هذه الثلاثة وكأنه اراد  
معنى مجازيا بقية المقابلة  
وفيه ان المفرد قابل  
النسبة في هذه الثلاثة  
فالمقابلة تقتضى ان يراد  
ما يقابل نسبة في جملة  
او شبهها او اضافته  
ويجبه على ما ذكره على  
التمره مثلها زيدا فانه  
مضاف وقد جعل من امثلة  
للمفرد المقدار وكأنه اراد  
بما يقابل المضاف ما يقابل  
المركب الاضافى وليس  
مما يلتفت اليه لان المقام  
داع الى اعتبار المفرد  
بجهد المعنى وكون المفرد  
معتبرا كذلك صحيح  
لاسترة فيه لثبوته  
في ذلك وتبادر الذهن اليه  
اول مرة بخلاف كونه بمعنى  
ماليس نسبة فانه غير ثابت  
ولا يلزم من قوله عن نسبة  
في جملة آء ذلك المعنى كالا  
يخفى على التأمل الخبير  
والمعنى بالمضاف متمين فلا  
تجبه على التمرة مثلها زيدا  
(قوله) والمقدار اما متحقق  
في ضمن عدد قيل جعل  
ظرفية العدد المقدار من  
قيل ظرفية الخاص للعام  
والاظهر ان يجعل من  
ظرفية المدلول للدال فان  
المفرد المقدار مستعمل في  
عدد وفي غيره ولا يخفى  
فساده (قوله) فان الرطل  
نصف المن قبل لوقال  
نصف المتالك ان ينانا لوان  
ايضا فان ثنية منابا لغير  
وهو افصح من المن  
بالتشديد (قوله) وكالكيل  
نحو قتيان براو تفصيل

لفظة (لا) في ولا آباؤنا (زائدة بعد حرف العطف) الذى هو الواو (لنا كيد النفي)  
مثل قوله تعالى ما جاءنا من بشير ولا نذير ومثل قولك ما جاءني زيد ولا عمرو فتكون  
لفظة لا فصلا بعد حرف العطف (وانما قال يجوز تركه) ولم يقل يجب لان الفصل اذن  
قام مقام التأكيذ فكان ينبغي ان يقال ويجب (فانه) اى الحال والشان (قد يؤكد)  
الضمير المرفوع المتصل (بالمفصل) حال كونه ملابسا (مع الفصل) بلا اهتمام بالمعطوف  
عليه للزوم البعد بالفصل اما بالفصل قبل حرف العطف فقط (كقوله تعالى فكبكبوا  
فيهاهم والغاؤون) او بعده وقبله معا كقوله تعالى ما عبدنا من دونه من شئ نحن ولا آباؤنا  
او بعده فقط مثل ما ضرب انا ولا زيد فالاقسام ثلاثة (وقد لا يؤكد) بل يكفي بالفصل  
فقط كقوله تعالى فاستقيم كما امرت ومن تاب معك وقوله سيصلى نار اذا ذلت لهب وامرأته  
(والامر ان) اى اجتماع الفصل مع التأكيذ وانفراد الفصل وحده (متساويان) فلذا  
قال يجوز ترك التأكيذ اكتماء بالفصل (هذا) اى خذ هذا او الامر هذا وانما يؤتى به  
عند تمام البحث والشروع في ما يناسبه ولما فرغ من بيان المسئلة اراد ان يبين انها خلافية  
والتأكيذ استحسانى لا واجب قطعاً كما يفيد مقابلة اكذ مع جواز الترك فقال (واعلم  
ان مذهب البصريين ان التأكيذ بالمفصل هو الاولى) عند عدم الفصل فالامر ان  
متساويان لوقوع كليهما كثيرا في كلام علام الغيوب الا ان الاولى لكونه اكثر وقوعا  
(ويجوزون) اى البصريون (العطف) المذكور (بلاتاً كيد) بالمفصل وحده او مع  
الفصل (ولا فصل) وحده او مع التأكيذ لان الضمير المتصل وان كان كالجزء مع  
الكلمة اتى اتصال بها وكان بعض حروفها الا انه لم يكن مثله في جميع احكامه حتى لا يجوز  
العطف عليه اصلاً كما لا يجوز على ما هو جزؤها حقيقة (لكن) اى الا ان العطف بلا  
تأكيذ ولا فصل ايضا يكون (على قبس مخالفته ما هو الاولى والاحسن ولولاه ان قبس  
لوقع فصيح الكلام خصوصاً في النظم المعجز واذا لم يقع علم انه قبس لانهم حظروه  
اصلاً بحيث لا يجوز ان يرتكب (والكوفون يجوزونه) اى العطف بلا تأكيذ ولا فصل  
(بلا قبس) لان ذلك الضمير وان كان كالجزء مما اتصل به الا انه كلمة بنفسها كالاسم الظاهر  
حيث يجوز انفصاله ويكون ايضا محكوما عليه فيجوز العطف عليه كما يجوز على الاسم  
الظاهر (واذا عطف على الضمير المجزور) لا المرفوع والمنصوب ولم يفيد بالمتصل  
لانه لا منفصل له لما سيجي (اعيد الحافض) اى الجار اى جار المعطوف عليه حين  
العطف في المعطوف لثلا يلزم العطف على الجزء كما في المرفوع المتصل (حرفا كان)  
ذلك الحافض (او اسماء لان اتصال الضمير المجزور) سواء كان مجزورا بحرف الجر او  
بالاضافة (بجاءه اشد) واقوى وآكد (من اتصال الفاعل المتصل) اى الضمير المرفوع  
المتصل (بفعله) لانه لا يوجد اتصال الفاعل بالفعل الا في الضمير ولذا عرف الفاعل  
باللام وقيد بالمتصل (لان الفاعل ان لم يكن ضميراً متصلاً) سواء كان اسماً ظاهراً او ضميراً

ذلك ان المقدار ما يقدر به  
الشيء اى يعرف به قدره  
وبين المقادير اما مقاييس  
مشهورة موضوعة ليعرف  
بها قدر الاشياء كالاعداد  
وما يعرف به قدر المكييل  
كالقنير والارديب  
والكرو وما يعرف به قدر  
الموزون كضجعات الوزن  
كالطسوج والدائق  
والدينار والمن والراطل  
ونحو ذلك وما يعرف به  
قدر المذروع والمسوح  
كالذراع وقدر راحة وقدر  
شبر ونحو ذلك او مقاييس  
غير مشهورة ولا موضو-  
عة للتقدير كقوله تعالى ملء  
الارض ذهباً وقولك  
عندي مثل زيد رجلاً واما  
غيرك انساباً وسوا ذلك رجلاً  
فمحمول على مثلك بالصدية  
وقولك بطولك رجلاً  
وبسرته ارضاً او بقلطه  
خشياً ونحو ذلك ذلك من  
المقاييس ايضا (قوله)  
وانما اقتصر المعنى الى  
الامثلة الثلاثة يشعربان  
الشارح قدس سره بان  
تمام المفرد باحد هذه  
الامور الثلاثة لا غير  
وليس كذلك فانه يتم باربعة  
اشياء منها نون الجمع  
كثمين والمص لم يخل  
به بل قد ذكره قبل  
والتنوين المتم له كما يكون  
ظاهراً يكون قدراً ايضا  
كافى خمسة عشر وفي كم  
كلامه قدس سره بعيد هذا  
يشمل التنبيه على اعتبار  
هذه لرايع ايضا (قوله)  
فانه اذا تم الاسم بهذه

منفصلاً (جازا انفصاله) اما اذا كان ظاهراً فظاهر لان الانفصال من شأنه واما اذا كان  
ضميراً يجوز انفصاله ايذاً بانه مستقل بنفسه (والجور لا ينفصل من جاره) اصلاً  
سواء كان ضميراً او ظاهراً (فكره العطف عليه) اى على الضمير الجورور بلا اعادة  
الخافض كما كره على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيده ولا فصل او بلا احدهما (اذ  
يكون) هذا العطف بلا اعادة الجار في الخارج (كالعطف على بعض حروف الكلمة)  
كما يتمتع هذا لكونه عطف الشكل على الجزء والاسم على الحرف الذى ليس بمستقل يتمتع  
ذلك ايضا ولما توهم انه لا يلزم اعادة الجار لجواز وجه آخر فيه وهو ان يؤكده بمتفصل  
ثم يعطف عليه كما عمل في الضمير المرفوع دفعه بقوله (وليس للمجرور ضمير منفصل)  
لانه متصل فقط مظهراً كان او مضمراً (كما يحكى) وجهه (في) بحث (المضمرات حتى  
يؤكد به) اى بالضمير الجورور المنفصل (اولاً) اى قبل العطف (ثم يعطف عليه كما عمل  
في المرفوع المتصل) عرفته سابقاً ولما توهم ايضا انه اذا لم يحجز تأكيده بالمتفصل لعدم  
كرهه موجوداً فيؤكد بالمرفوع المنفصل دفعه بقوله ايضا (وفي استعارة المرفوع) اى  
جعل الضمير المرفوع المنفصل تأكيده للضمير الجورور (مذلة) اى ابتذال لانه يلزم  
منه اقامة الاقوى مقام الادنى وهو عكس المعقول ومخالف ايضا للقياس ولما توهم ايضا  
انه اذا لم يحجز التأكيده بالمتفصل وفي اقامة المرفوع المنفصل مقام الجورور ابتذال فليكتف  
بالفصل كما اكتفى في المرفوع المتصل دفعه بقوله (ولا يكتفى بالفصل) لقيامه مقام الاصل  
(لان الفصل لا تأثير له) يعنى لا وجود للفصل (الا في جواز) اى الا عند جواز (ترك  
التأكيده بالمنفصل) لان الفصل خلف عن الاصل والاصل لما يحجز لعدم وجوده فعدم  
جواز الخلف هو الاولى (الاختصار) اى لا يكون في الكلام اختصار لانه اذا ذكر  
التأكيده والفصل ايضا يكون الكلام طويلاً والطول يكون سبباً للثقل (فحيث لا يمكن  
التأكيده بالمنفصل لعدمه) اى لعدم الضمير المنفصل فيه (لا يتصور له) اى للفصل (اثر)  
اى عمل لان الفصل خلف عن الاصل والاصل لما لم يمكن لعدم وجوده فالخلف اولى  
بعدم الجواز (فكيف يكتفى به) اى بالاصل والاستفهام ههنا انكارى اى فلا يكتفى بالفصل  
عند فقد الاصل لان الاصل اذا لم يحجز فكيف يجوز خلفه لانه نائب عنه فاذا تعذرت  
الامور المذكورة كلها (فلم يبق) لنا شيء (الا اعادة العامل الاول) سواء كان ذلك  
العامل حرفاً (نحو مررت بك وبزيد) او اسماً مضافاً (نحو) المال بينى وبين زيد  
ليكون كالاسم المستقل فيصح العطف عليه كما يصح عليه (والمعطوف) في هذين المثالين  
وامثالهما (هو الجورور) فقط (والعامل مكرر) ليصح العطف لانه اذا لم يكرر العامل  
لم يصح العطف (وجره) اى جره المعطوف (و) العامل (الاول) كما عطف الاسم اظهراً  
على مثله مثل مررت بزيد وعمر و(و) العامل (الثاني كالعدم) لانه لا احتياج له في المعنى  
والعمل لانه زيد تأكيده ليصح العطف وما كان كذلك لا يعمل فاعمل للاول مثل

قولك ما زيد قائما ولا رجل حاضرا (معنى) اى من حيث المعنى لانه زائد والزائد لا يكون له معنى الا انما كيد علم ذلك (بدليل قولهم) المال (بينى وبينك اذ بين لا يضاف الا الى الشئ) (المتعدد) الذى يقبل القسمة لانه من الامور الاضافية الا انه لا يضاف الى المتعدد كى واية وكلا وكلتا فكان ينبغي ان يقال المال بيتنا الا انه فصل شريكه واذاف تانيا لفظ بين اليه للدلالة على كمال الامتياز والافتراق (وقيل جره) اى جرا المعطوف في مثله (با) لمامل ا (لثاني كما في المحرف الزائد) سواء كان سماعا كما (في كفى بالله شهيدا) او كما في بحسبك درهم او قيا سا كما في قولك هل زيد بقائم (وهذا الذى ذكرناه اعنى لزوم اعادة الجار) اذا اريد العطف على المضمير المجرور (في) المعطوف (حال السعة والاختيار) من غير ضرورة شعرية داعية اليها (مذهب البصريين) لانهم قالوا اذا عطف على المضمير المجرور اعيد الحافض حال السعة واما عند غيرها (ويجوز عندهم تركها) اى ترك الاعادة كما جاز هندهم ترك انتأ كيد والفصل مما عند العطف على المضمير المرفوع المنصل امكن مع قبسح في حال السعة والاختيار لافي حال الاضطراب كذلك يجوز تركها لكن (اضطرابا) لان الضرورة تبسح المحذور (واجاز الكوفيون) ايضا (ترك الاعادة في حال السعة) كما جازت آنفا حال الاضطراب حال كونهم (مستدلين) ما وقع في بعض (الاشعار) مثل قوله «فالوم قدبت تهجونا وتشتنا \* فاذهب فباك والايام من عجب» لان الايام معطوف على المضمير المجرور في قوله بك بلا اعادة الجار فيه ولولا ان العطف عليه بلا اعادة الجار جازما لصح ما اختاره الشاعر وقاسوا حال السعة اى ما لم يكن في الشعر عليه لانه اذا كان جائزا في الشعر ففي غيره يكون هو الاولى واجيب عنه بان استدلالهم بما وقع في بعض الاشعار ليس بصحيح لان وقوع مثل هذا العطف في الشعر للضرورة فلا يستلزم جوازه في غيره ولولا الضرورة لما اختاره والاحتمال ان لا يكون الواو للعطف بل تكون للمصاحبة لا ما بعدها مفعولا معه وقال المحننى عصام فيه اشعار بضمف استدلالهم بمنى في قول الشارح مستدلين بالاشعار وقال ايضا لكن لا يقتصر استدلالهم على الاشعار بل استدلو بالقرآن العظيم نحو قوله تعالى تساءلون به والارحام واجب عنه ايضا بانه محتمل ان يكون والارحام قسما بان يكون الواو فيه للقسم او بالصب عطف على محل الجار والمجرور كقوله مررت بزيد وعمرا او على الله اى اتقوا الله واتقوا الارحام فصلوها ولا تقطعوها كذا قال القاضي البيضاوى او على تقدير وصلوا الارحام (فان قيل كيف جاز تأكيد) المضمير (المرفوع المتصل) سواء كان بارزا (في نحو) القوم (جاؤني كلهم) او القوم جاؤا انفسهم او اجمعون وضربت انت او مستكنا نحو زيد ضرب هو (والابدال منه) اى من المضمير المرفوع المتصل (نحو اعجبتني جمالك) في الاشتمال والقوم جاؤا اكثرهم في البعض وضربتني الحمار في الغلط (من غير شرط تقدم التأكيد) (المضمير) (المنفصل) ولا الفصل الذى هو خلف

الاشياء قبل ذكر الرضى ان الاسم قد يتم نفسه كالضمير في ربه رجلا وهذا في ما اذا اراد الله بهذا مثلا وانت خبير به لا أساس له بهذا المقام (قوله) وهو ما تشابه نفسه وجزؤه ثم قيل ولك ان تجعل تشابه مضارع الفاعلة ومستند الى ضمير واجزؤه مفعولا به ويشكل بالابوة لانه لا جزؤه فالاولى الانقصار على الوقوع مجردا عن التاء على القليل والكثير وكلاهما باطلان لاز الجنس الذى له اجزله كذلك لا يكون مغاير لذلك بل هو عينها فلا يشور شئ من هذين القولين والاستشكال بالابوة من سوء الفهم فانه غير داخل فيما نحن فيه فكيف يقال ان الامر يشكك به لعدم ثبوت هذا الحكم فيه (قوله) طاب زيد جلستين لنوع جازان يقال طاب زيد جلستين لعدد وانما مثل بطاب زيد جلستين دون ان يقول عدل ثوبين لانه يمكن المناقشة في كون ثوبين للعدد بخلاف جلستين بالفتح فانه لقصد الافراد لا محالة وفيه انه من قبيل التمييز عن النسبة وكلاهما في التمييز من ذات مذكورة فهو خارج عما نحن بصدده واعترض عليه بان التاء اخرج الكلمة من كونها جنسا فهو خارج عما نحن بصدده وفيه نظر اما اولان التاء فيما نظر اصل الكلمة سواء كانت

عنه مع انهما من التوابع ايضا وهما يجوزان بلاتا كيد ولا فصل فلم لا يجوز العطف ايضا  
 (وجاز ايضا) اى كما جاز الابدال والتأكيد بلا شرط (تأكيد الضمير المجرور) اى  
 تأكيد الضمير المجرور بلا شرط شئ من تأكيد بالمتفصل والفصل (فى نحو مررت بك  
 نفسك) وبه نفسه وهذا لا يكون الا فى التأكيد المعنوى لانه يقال مررت بك انت او اياك  
 ويكون بالنفس والعين بشرط ان يضاف كل منهما الى المؤكد بالفتح يعنى ان كان ضميرا  
 مخاطبا يضاف اليه مثل مررت بك نفسك وان كان غائبا يضاف اليه مثل مررت به نفسه  
 (والابدال منه) اى من الضمير المجرور (نحو اعجبت بك جمالك) فى الاشتمال وزيد  
 مررت به اخيه فى الكل والقوم مررت بهم اكثرهم فى البعض وزيد مررت به حمارة  
 فى الفلظ (من غير اعادة الجار) اى جار المبدل منه فى البديل (ولم يجوز العطف فى الاول)  
 اى فى الضمير المرفوع المتصف (الا بعد التأكيد) الضمير (المتفصل) وحده او  
 بالفصل بدلا منه او بالمتفصل والفصل معا (و) لم يجوز العطف (فى الثانى) اى فى  
 الضمير المجرور (الا مع اعادة الجار) اى جار المعطوف عليه فى المعطوف اسما كان  
 او حرفا واما التأكيد والابدال فى الموضعين فجائز بلا شرط شئ من التأكيد  
 والفصل والاعادة (قلنا) فى جوابه (التأكيد عين المؤكد) بالفتح افعليا كان معنويا  
 فلم يكن اجنبيا حتى يحتاج الى التأكيد بالمتفصل او الفصل لزيادة ارتباطه (والبدل فى  
 الاغلب) لا يخلو (اما) ان يكون (كل المتبوع) فى بدل الكل (او) يكون (بعضه)  
 اى بعض المتبوع فى بدل البعض (او) يكون (متعلقه) بكسر اللام نحو سلب زيد ثوبه  
 او اعجنى زيد علمه فى بدل الاشتمال (والغلط قليل نادر) وهو ان لم يكن كله او بعضه  
 او متعلقه فلقلته لاحكم له طرد الباب (فهما) اى التأكيد والابدال (ليسا باجنيين  
 لمتبوعهما) اما التأكيد اللفظى فلانه عين المؤكد لفظا ومعنى واما المعنوى فانه وان لم  
 يكن عين المؤكد لفظا لانه متحدث معنى واما بدل الكل فهو كالتأكيد المعنوى عين المبدل  
 منه واما بدل البعض فهو جزء المبدل منه واما بدل الاشتمال فهو صفة ولما تعلق احد  
 البدلين بالآخر تعلق المحيلة والحالية كاليسا باجنيين (ولا منفصلين عنه) اى عن متبوعهما  
 (لعدم تخلل) اى دخول (فاصل) كحرف العطف (بينهما) اى بين الابدال  
 والتأكيد (وبين متبوعهما) وهذا ليس الاتصال (فلا حاجة فى ربطهما) اى ربط  
 الابدال والتأكيد (الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة) كالتأكيد بالضمير المتفصل  
 او الاكتفاء بالفصل او اجتماعهما معا كما فى العطف على الضمير المرفوع المتصل او  
 اعادة الجار كما فى العطف على الضمير المجرور (بخلاف العطف فان المعطوف) منفصل  
 عن متبوعه لفظا بحرف العطف ويكون احدهما مقابرا للآخر ومعنى من حيث ان  
 المعطوف فى الاغلب (يقابره المعطوف عليه) مثل جادى زيد وعمرو (و) مع هذا  
 (يتخلل بينهما) اى بين المعطوفين (الماتطف) فكان احدهما اجنبيا من الآخر (فلا بد

صفة المرأة او النوع  
 وليست الفارقة بين الجنس  
 والواحد فلاتالى كون  
 الكلمة اسم جنس شاملا  
 للقليل والكثير من انواع  
 الجلوس او احادها واما  
 فانا فلان الناقصة فى الامثال  
 ليست من دأب المحصلين  
 والجواب بان الشارح  
 اجاب على سبيل التذلل  
 ليس مما يشبه ارباب  
 الترقى هكذا قيل وفيه  
 قصور من جهة ان مثل  
 هذه التاء وان لم تكن  
 فارقة بين الواحد  
 والكثير لكنها لا تعتمد  
 نفس الكلمة ولا يهنا  
 اثبات كونها من  
 نفس الكلمة لان المراد  
 بالجنس ههنا ما يقع لفظه  
 الواحد المجرد عن تاء  
 الوحدة منه على القليل  
 والكثير كما مرقت وهذا  
 لا يمنع اشتماله على التاء  
 زائدة لغير هذا المعنى ومن  
 جهة ان الكلام على المثال  
 ليس بمراد ومطلقا حتى  
 يمتزج بهذا الطريق على  
 من اعترض عليه نعم ان  
 التكلم على المثال وروده  
 ليس مما يليق بشان  
 المحصلين لكونه قليل  
 الجدوى بل عديجا ذلا  
 يحصل المطلوب بهذا  
 الطريق فان غاية الامر  
 لزوم خلو الكلام عن المثال  
 باطلاله ولا بأس به لكن  
 من اراد هذا وتصدى  
 اليه فله ذلك على ان القائل  
 نفسه قد اعترض على مثال



فيه ( اى فى العطف ) ( من تحصيل مناسبة ) زائدة على المناسبة الكائنة ( بينهما ) من  
 الصداقة والمدواة والمالكية والملوكية وغيرها ( بتأ كيد ) الضمير المرفوع ( المتصل  
 ١ ) المضمير المرفوع ( المنفصل ) او الاكتفاء بالفصل ( فى المرفوع ) اى عند كون المعطوف  
 عليه ضمير امر فوعا متصلا ( وباعادة الجار ) عطف على قوله بتأ كيد المتصل ( فى ) الضمير  
 ( المجرور ليخرج ) تعليل لقوله فلا بد فيه الى آخره الضمير ( المتصل المرفوع ) الذى  
 يكون هو المعطوف عليه ( عن ) متعلق بقوله ليخرج قوله ( صرافة ) بكسرة الصاد  
 المهمة من صرف يصرف على وزن دراية ( الاتصال ) اى ليخرج الضمير المتصل المرفوع  
 عن كونه متصلا محضا ( و ) به ( يناسب ) عطف على يخرج اى ويناسب ذلك الضمير  
 المعطوف ( اى الاسم ) الذى يعطف ( عليه ) اى على الضمير المرفوع المتصل ويكون تأه  
 منفصل ( بتأ كيده ) اى بتأ كيد الضمير المرفوع المتصل الجار متعلق بالفعلين ( ١ ) الضمير  
 ( المنفصل ويقوى ) هذا تعليل لقوله وباعادة الجار فى المجرور فالاولى وليقوى مكان  
 يقوى باعادة اللام التعليلية لتلا يفهم عطفه على قوله ويناسب لقر به فيكون حينئذ  
 من توابع ليخرج لانه تعليل مستقل فهو معطوف على قوله ليخرج وتعليل مستقل  
 لقوله وباعادة الجار فى المجرور كما ان قوله ليخرج علة مستقلة لقوله بتأ كيد المتصل  
 بالمنفصل فى المجرور ( مناسبة ) اى مناسبة المعطوف المجرور المعطوف عليه ( المجرور )  
 المصدر ههنا جار لفاعله و ناصب لمفعوله ( بانضمام الجار ) متعلق بالمناسبة او بقوله  
 يقوى اى الجار الذى فى المعطوف عليه بيمينه ( اليه ) الى المعطوف المجرور ( كفى المعطوف  
 عليه ) اى كما انضم الجار الى المعطوف عليه واعلم انه لم يذكر الصفة مع انها من التوابع  
 ايضا لما سبق من ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به اياما كان متصلا او منفصلا ولا عطف  
 البيان ايضا لما انه فى حكم الصفة فى الايضاح والمدح فحكمه حكمها يعنى ان الضمير لا يكون  
 مينا بعطف البيان وان كان ايضا من التوابع ولهذا سكت عنهما ( والمعطوف فى حكم  
 المعطوف عليه ) يعنى ان كل حكم يجب ثبوته للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر  
 الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف ايضا ليكون فى العطف فائدة ( فيما يجوز له ) اى  
 للمعطوف عليه ( ويمتنع ) ( من الاحوال ) بيان لما فى قوله فيما ( العارضة له ) اى الاحوال  
 التى عرضت للمعطوف عليه حيث لم تكن فى ذاته ( نظرا الى ما قبله ) اى الى عامله مثل ان  
 يمرض له الرفع او النصب او الجرا الى شئ قبله من كونه جملة ذات ضمير عائدا اليه مثل الذى  
 قام ابوه وقعد اخوه زيد حيث لا يقال وقعد عمر وعطفا على قام ابوه ( بشرط ان لا يكون  
 ما يقتضيه ) اى الشئ الذى فى المعطوف عليه يقتضى الاحوال ( متفيا ) اى متفيا  
 ( فى المعطوف ) لانه اذا كان متفيا لم يكن المعطوف فى حكم المعطوف عليه ( وانما قلنا من  
 الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له ) اى للمعطوف  
 عليه ( من حيث نفسه ) اى نفس المعطوف عليه ( كالبنا ) يعنى لا يلزم من كون المعطوف

طالب زيد جليتين بانه  
 خارج عما نحن فيه لكونه  
 من قبيل التمييز النسبة  
 ( قوله ) ويمكن ان يجاب  
 عنه بان المراد بالانواع  
 حصص قيل هذا بعيد جدا  
 ومع ذلك الاولى ان يقال  
 افراد الجنس بدل الحصص  
 لان الحصة لا تنطق فى  
 المعارف الاعلى الفرد  
 الاعتبارى الذى يحصل  
 العقل من اخذ المفهوم  
 الكللى مع الاضافة الى  
 معين ولا تنطق هل  
 الفرد الحقيق وما قاله  
 من امر البعد مسلم  
 وانما زعمه اولى فباطل  
 لان افراد الجنس ليست  
 الا الانواع كما تقررى  
 المعقول فسد المعبر الى  
 اعتبار الانواع اعم كذلك  
 لا بد وال يرتكبا  
 او تركبا اذ لا نزاع فى كون  
 الافراد مطلقا حصص  
 الاجناس ثم ان الجواب  
 الصحيح انما هو المنع بناء  
 على ان فى كون ذلك  
 الجنس ثنية وجمعا انما هو  
 لعدم الحاجة اليه لدلالته  
 على الكثير والقليل فلذا  
 اريد به الافراد ثم المقصود  
 فى صورة الافراد ايضا  
 بخلاف ما اذا اريد به  
 الانواع فان اللفظ لا يدل  
 الا على نوع واحد فست  
 الحاجة الى ابراده فى  
 صورة غير الافراد فصع  
 الاستثناء وتبين عدم صحة  
 قياس ارادة الافراد على  
 ارادة الانواع ( قوله )  
 ويحجم فى غير ما يورد  
 التمييز على مانوق الواحد

فيل قد جاوز حد التكلف  
كيف والجمع اذا قيل  
بالافراد يراد به اراد  
صفة الجمع مع انه لا حاجة  
الى تكلف لان اصل لم  
يجوز في قصد المتعدد الا  
صفة الجمع فلا يجوز عنده  
الا عدل انما اصرح به في  
يضاح الفصل ويؤيده انه  
اولا المراد بقوله ويجمع في  
غيره حقيقة الجمع لكان  
مستغنى عنه ثم قيل اعلم ان  
وق الكلام ناظر الى ان  
المراد بغيره غير الجنس  
والتحقيق ان المراد غير  
الجنس والجنس المقصود  
به الانواع وكلاهما من  
الاولهام وذلك لان الرضى  
وداعترض على المص فاقلا  
وان لم يكن جنسا طابقت  
بهما قصد مفردا كان او  
مثنى او مجموعا كقولك مثله  
رجلا او رجلين او رجلا  
فقوله ويجمع في غيره ليس  
بصحيح واجاب الهندي بانه  
اكتفى بذكر الجمع لانه  
لما جاز الجمع فالثنية اولى  
او المراد بالجمع اللغوي  
في تناول الثنية ايضا ولما  
رأى الشارح قدس سره  
ما في الاول من الضعف  
بخلاف الثاني فان الحمل هنا  
على المعنى اللغوي انسب  
من الحمل على المعنى  
الاصطلاحي لظهور ان  
المراد بالانواع ايضا ما فوق  
الواحد فسر كلام المص  
هكذا ليدين المراد  
ويندفع الاعتراض ونم  
ما فعل والقول بان هذا  
تجاوز عن حد التكلف كما

عليه مبني ان يكون المعطوف مبني ايضا (والاعراب) اى لا يجب ان يكون المعطوف معربا  
اذا كان المعطوف عليه معربا المراد بالاعراب ههنا ان يكون معربا لانواعه فان المعطوف  
في حكم المعطوف عليه فيها حيث يجب ان يكون المعطوف مرفوعا او منصوبا او مجرورا  
اذا كان المعطوف عليه معربا باحدها وهذا ظاهر (والتعريف) يعنى لا يجب ان يكون  
المعطوف معرفة عند كون المعطوف عليه معرفة (والتسكير) يعنى اذا كان المعطوف  
عليه نكرة لا يجب ان يكون المعطوف نكرة (والافراد) اى لا يلزم ان يكون الثاني  
مفردا اذا كان الاول كذلك (والثنية والجمع) يعنى لا يجب ان يكون المعطوف ثنية او  
جمعا عند كون المعطوف عليه مثنى او مجموعا (فان المعطوف فيها) اى في هذه الاحوال  
(ليس في حكم المعطوف عليه) كما قلنا في ذيل كل واحد منها (وانما قلنا بشرط ان لا يكون  
ما يقتضيهما منتفيا في المعطوف احترازا عن) ما اذا كان المعطوف معرفة باللام والمعطوف  
عليه منادى مبنى على الضم سواء كان معرفة بنفسه مثل يازيد والحارث او معرفة بالنداء  
(مثل قولنا يارجل والحارث) او كان المعطوف عليه اسم لاثني الجنس مثل لارجل  
والغلام (فان الحارث) مثلا (معطوف على الرجل) مثلا (وايس في حكمه) اى في  
حكم الرجل (من حيث تجرده عن اللام) لان الرجل في يارجل مجرد عن اللام واما  
الحارث فمحلى به فلا يكون في حكمه من حيث التجرد (فان ما) اى الذى (يقتضى تجرده  
عن اللام هو) اى الشئ المقتضى (اجتماع اللام وحرف النداء) فحرف النداء اداة  
التعريف واللام ايضا اداة التعريف واجتماع آتى التعريف بلافاصل يمتنع لانه  
يكون احدهما لغوا لاحالة ويجب ان يسان الكلام عن اللغو (وهو) اى اجتماع اللام  
وحرف النداء (مفقود في المعطوف) فانه ليس فيه حرف النداء حتى يقتضى تجرد فان  
الاسم اذا كان معرفا باللام يمتنع دخول حرف النداء عليه لما قلنا (واما نحو رب شاة  
وسخلتها) لفظة اما ههنا استثنائية يعنى جواب عن سؤال نشأ عن قوله بشرط ان لا يكون  
ما يقتضيهما منتفيا في المعطوف كما لا يخفى على من له قلب سعيد او اتقى السمع وهو شهيد  
والسخلة بفتح السين وسكون الحاء ولد الغنم من الضأن والمغز الى اربعة اشهر ذكر كان  
او اثنى وجمعه سخل وسخال (فتقدير النكرة) الفاء جواب اما والجار والمجرور خبر  
المبتدأ الذى هو نحو (لقصد عدم التعيين) لان الضمير وان كان معرفة فما اضيف  
اليه يكون ايضا معرفة الا انه لم يقصد سخلة معينة لان الاضافة المعينة انما تفيد تعريف  
المضاف عند كون المضاف اليه معرفة اذا كانت للعهد واما اذا كانت للعهد واما اذا كان  
كانت للجنس فلا تفيد كاسبق ولذا فسر الشارح بقوله (اى رب شاة وسخلة لها او محمول)  
عطف على محل قوله فتقدير النكرة لان محله كما عرفت رفع على انه خبر لان الضمير وان كان  
راجعا الى الشاة الا انه لا يكون معرفة لكون مرجعه نكرة لانه اذا كان مرجع ضمير

الغائب نكرة يستعمل استعمال النكرة اولاً لانه ليس براجع الى الشاة المذكورة بل المراد منه الشاة المطلقة والمذكورة تكون قريبة لكون المراد منه شاة ما (على نكرة الضمير) الذي اضيف اليه السخلة (كربه رجلاً) في تقدير رب شىء رجلاً (على الشذوذ) لان الضمير مطلقاً وضع معرفة وان كان غائباً وما يكون مخالفاً لوضعه يكون شاذاً (اي رب شاة وسخلة شاة) يعنى كقولنا الضمير المضاف اليه يكون راجعاً الى شاة ما الى الشاة المذكورة سابقاً فهو يكون بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة اى المذكورة سابقاً الا ان الظاهر من الضمير ان يراد به السابق بعينه لانه موضع لذلك واما اذا جعل عبارة عن شىء لابعينه لكن من جنس السابق يكون شاذاً ولذا على الشذوذ (وكذا) اى كالحكم المذكور سابقاً (المعطوف) يكون (في حكم المعطوف عليه) الا ان هذا الحكم مختص ببعض المعطف على ما اشار اليه الشارح وما ذكره المصنف في المتن يكون عاماً (في الاحوال العارضة له) للمعطوف عليه (بالنظر الى نفسه) اى ذاته ووصفه (و) الى (غيره) اى غير نفسه اى ما قبله (ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه) في الافراد والتعريف يعنى اذا كان المعطوف مفرداً معرفة كما ان المعطوف عليه كان مفرداً معرفة فيكون المعطوف في حكم المعطوف عليه (فلذا) اى لاجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في تلك الاحوال بشرط اتحادها في الافراد والتعريف (وجب بناء المعطوف) كما وجب بناء المعطوف عليه (في قولك (يا زيد وعمر) لان ضم زيد) اى لان بناء المعطوف عليه في هذا المثال (بالنظر الى) ما قبله اعنى (حرف النداء) لانه يقتضى بناء المنادى (والى) ذاته ووصفه اعنى (كونه مفرداً معرفة في نفسه) وذاته (وعمر) المعطوف (مثل زيد في كونه مفرداً معرفة) في نفسه واما اذا كان المعطوف نكرة يقصد بها التعريف مثل يا زيد ورجل فكذلك الحال وكذلك عكسه مثل يا رجل وزيد لما سبق ان المعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المنادى المستقل مطلقاً (وامتنع بناؤه) اى بناء المعطوف اذا كان مضافاً (في قولك (يا زيد وعبدالله) اوشبه مضاف مثل يا زيد وخيراً من زيداً ونكرة لم يقصد تعريفها مثل يا زيد ورجلاً وكذا اذا كان المنادى مضافاً اوشبه او نكرة لم يبين المعطوف (فان) المعطوف في هذا المثال اعنى (عبدالله) لكونه مضافاً (ليس مثل زيد فان زيداً مفرد معرفة وعبدالله مضاف) فنصبه واجب لان المنادى اذا كان مضافاً فنصبه واجب واذا كان المعطوف على المنادى مضافاً فوجوب النصب فيه اولى ولذا لم ينصب غلام المعطوف في قولك لارجل ولا غلام زيد عندي لان نصب اسم لايس بالنظر الى لفظة لابل بالنظر اليها والى كونه مضافاً الى نكرة او مضارعاً له على ما سبق وهو مفقود في المعطوف (ومن ثمة) (اى ومن اجل) اى ولاجل لان من في مثل هذا المقام مستعاض عن التعليل (ان المعطوف في حكم المعطوف عليه) لامطلقاً بل في الاحوال العارضة بالشرطين المذكورين (فما) اى في الحال الذى (يجوز) ان يجزى فيه (ويتمتع له) (لم يجز) المعطف على خبر ما الحجازية بالجر او النصب (في) (تركيب) فيه كان خبر ما هذه

تري ودعوى ان مذهب المنع عدم تجوز صورة التثنية وانه صرح به في الايضاح فربما فانه صرح في الايضاح بلزوم المطابقة افراداً وتثنية وجماعاً لا يجوز هذا التمييز في النسب اما ان يكون اسم جنس او غيره فان كان غيره طابق ما قصدتني وجموعاً وان كان اسم جنس كان مفرداً الا ان يقصد الانواع مثال الاول حسن زيداً اذا قصدت الى ابوته لانه وابو ابوه خاصة له فان قصدت ابوة آباءه قلت حسن زيداً باه وكذلك اذا قلت حسن الزيد ان قصدت الى مدحهما باوئمه الفخر بما قلت حسن الزيد ان ابوين وكذلك حسن زيد دار او واحدة ودارين ودارين قصدت التثنية وجماعة مثال الثاني حسن زيد ما وصل فهذا يجب افراده اذا قصد الى الحقيقة لانه لا يستقيم تثنية ولا جمع فيه فان قصدت الانواع كان الامر فيه كما تقدم من جواز التثنية والجمع هذا كلامه والقائل كالمرا لا يوضح لم ير قوله بسيد هذا فطابق فيهما ما قصدت الا ان يكون جنساً الا ان يقصد الانواع وقوله في شرح هذا المحل يريد بالمطابقة التثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد الجمع وزعم ما هو من ثمة بيان الضابطة مؤيد لما ذهب اليه من الوهم الصريح المصحوة وادعاء ان التحقيق كون

مجرورا بحرف الجر الزائد مثل (مازيد بقائم او) منصوبا مثل مازيد (قائما ولا ذاهب)  
 بالجر او النصب (عمر والارفع) (في ذاهب) ففي رفعه وجهان احدهما انه مبتدأ لانه  
 صفة مشتقة وقعت بعد حرف النفي وهولارافعة لظاهر وعمر و مرفوع على انه فاعله  
 سادس الخبر ونائبهما انه خبر مقدم وعمر ومبتدأ مؤخر لما سبق انه اذا طابقت مفردا جاز  
 الامر ان (اذلوا نصب) ذاهب عطفا قائما (او خفض) عطفا على قائم (لكان) اي ذاهب  
 (معطوف على قائم) او قائما (فيكون) بواسطة المعطف (خبر اعن زيد) الذي هو اسم ما كان  
 المعطوف عليه اعني قائما خبر عنه (وهو) اي كون ذاهب عمر وخبرا عن زيد (بمتنع لخلوه  
 عن الضمير الواقع) المستكن (في المعطوف عليه العائد الى اسم ما) اي لخلو ذاهب عن  
 ضمير يرجع الى اسم ما لان ذاهبا رافع اسما ظاهرا بعد في وجه و ضمير امستكنا فيه راجعا  
 الى ذلك الظاهر لا الى اسم ما في وجه فلم يكن فيه ضمير يرجع الى زيد اذ لو كان لزم ان  
 يستمدد الفاعل وهو بمتنع لانه واحد ليس الا (فعين الرفع) اي وقع ذاهب (على ان  
 يكون خبرا مقدا مبتدأ) مؤخر (وهو عمرو) اختار هذا التوجيه وان احتمل وجهها آخر  
 كما ذكرنا لك ليكون المنفى بحجب المنفى لان المنفى في الجملة الاولى من زيد هو القيام وفي الثانية  
 هو الذهاب ولزم تقديم الخبر في هذه الجملة لئلا يتوهم انه عطف مفرد على مفرد لانه اذا  
 قيل ولا عمرو ذاهب لتوهم انه عطف مفرد على مفرد (ويكون) عطف على ان يكون  
 اي ويكون هذا الكلام اعني ولا ذاهب عمرو (من قيل عطف الجملة على الجملة) اسميتين  
 (و) الحال انه (لا مانع منه) اي من هذا المعطف كما كان في عطف المفرد على المفرد بان  
 عطف على خبر ما منصوبا او مجرورا مع انه رافع لعمرو (ولما كان لقائل ان يقول) فيه  
 اشارة ان قول المص وانما جاز الخ جواب عن سؤال مقدر (هذه القاعدة) اي القاعدة  
 التي يكون حكم المعطوف فيها كحكم المعطوف عليه فيها يجوز ويمتنع (منتقضة بقولهم)  
 اي يقول العرب (الذي) اسم موصول (يطير) من طار يطير من باب ضرب فاعله  
 المستكن فيه راجع الى الموصول والفعل مع الفاعل صلته في محل الرفع على انه مبتدأ  
 (يفضض) من غضب يفضض من باب علم (زيد) فاعله (الذباب) وهو على وزن سؤال  
 اسم لما يذب ويدفع مرفوع لفظا على انه خبر المبتدأ (فان يطير فيه ضمير) مستكن (يعود  
 الى الموصول) كما قلنا (ويفضض المعطوف) صفة لان يفضض معطوف باعتبار اللفظ اي  
 لفظ يفضض (عليه) متعلق بالمعطوف والضمير المجرور راجع الى يطير (ليس فيه) اي  
 يفضض (ذلك الضمير) اي الضمير الراجع الى الموصول كافي المعطوف عليه الذي هو  
 يطير لان يفضض واقع لزيد فوجب ان لا يجوز هذا التركيب لعدم كون المعطوف في حكم  
 المعطوف عليه وقد جاز بالاتفاق (فاجاب عنه بقوله) اي بالاجوبة الثلاثة التي افهمتم  
 بقوله (وانما جاز) مع ان القياس ان لا يجوز لما عرفت (الذي يطير يفضض زيد الذباب  
 لانها) (اي الفاء) والتأنيث باعتبار كونها كلمة وقعت (في هذا التركيب) (فاء السبية)

المراد بضمير غيره المفرد  
 الراجع الى الجنس الجنس  
 او غيره المجوبة (قوله)  
 او المعنى ان وجودا التخيير  
 قليل لا موجب للجمل كان في  
 التوجيه الاول فافضة وفي  
 الثاني ثامة وكانه اراد  
 الاشارة الى توجيهين لكان  
 في التوجيهين والتوجيه  
 الثاني بعيد جدا لان جعل  
 بالتمييز ملتبسا بتوحيه الميهم  
 او تونه ريك جدا  
 او المتبادر من قوله جازت  
 الاضافة للتبسي بالتوحيه  
 لاضافة التي اليه ولاداعي  
 اليه الا سر اعادة مشاركة  
 في ضمير مفرد وان كان  
 في المرجع والمصنوبه على  
 ذلك التناوب بالمعطف بم  
 فانه ليس هنا للتراخي  
 في الزمان بل لتفاوت  
 الحكمين في ان احدهما  
 متعلق بالتمييز والاخر  
 بالميز والكل باطل لان  
 الباعث للتوجيهين الحامل  
 عليهما عدم اتيان المص  
 بخبر كان فاحقت العبارة  
 هذين الوجهين لانه اما ان  
 بقدر الخبر ام لا ولا يخفى ان  
 كلاهما سيان في تأدية المعنى  
 ودعوى اشتماله الثاني على  
 الركائز بما لا دليل عليه  
 والقول بان التلبيس  
 بالتوحيه هو المضاف دون  
 المضاف اليه غلط صريح  
 وعكس لما هو الثابت  
 الواقع في نفس الامر وبه  
 ظهر بطلان بقية القول  
 (قوله) فلا يجوز الاضافة  
 الا بجهة جوازها على قلة  
 نظر بل الظاهر عدم

بالإضافة (اى) لانها (قام لها نسبة الى السببية) فيه اشارة الى ان اضافة الفاء الى السبب لادنى ملايسة كلام الاستغاثه وبين الملايسة بقوله (بان يكون معناها) اى معنى الفاء فى هذا التركيب (السببية) يعنى تكون مستعملة فى السبب لان ما قبلها فى هذا التركيب سبب لما بعدها لان طيران الذباب سبب لغضب زيد كما ان الاثبات فى قولك الذى يأتينى فله درهم سبب لاستحقاقه الدرهم حتى لو لم يأت لم يستحقه قطعا (لا العطف) اى لا يكون معناها فيه لعطف ما بعدها على ما قبلها وهذا هو الجواب الاول يعنى ان هذا التركيب مبنى على منع كونها للعطف (فلا يرد) هذا القول (نقضا) اى حال كونه ناقضا (على تلك القاعدة) والجواب الثانى (او) ان (يكون معناها) اى معنى الفاء فى هذا التركيب (السببية مع العطف) اى مع عطف ما بعدها على ما قبلها لا السببية وحدها فلا يرد ايضا نقضا عليها لان تخصيص تلك القاعدة بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية لان المعطوفين يطيران ح بمنزلة امر واحد فيكتفى برابطة المعطوف عليه للمعطوف ولذا قال الش (لكنها) اى لكن الفاء العاطفة التى افادت معنى السببية (تجعل الجملتين بكلمة واحدة) لان السبب والمسبب كلاهما واحد مثل الشرط والجزاء ولان الفاء لما كانت موضوعة للجمع وان كان فيها تعقيب جعلت الثانية جزءا من الاولى (فيكتفى بالربط) الذى كان (فى) الجملة (اولى والمعنى) اى معنى هذا القول على تقدير ان تكون الفاء للسببية والعطف (الذى يطير فيغضب زيد) بسبب (الذباب) يعنى الذى يكون طيرانه سببا لغضب زيد مع اجتماع الغضب بالطيران الا انه بشرط تقديم الطيران وتعقيب الغضب الذباب والثالث من تلك الاجوبة ان تكون فيه مجرد العطف لكونها واحدا من حروفه لا للسببية (او يفهم منها سببية) الجملة (الاولى لا) بجملة الثانية) لكون الفاء مستعملة فى السببية ايضا فيقدر الضمير فى الجملة المعطوف ليصح العطف لما عرفت ان الفاء مجرد العطف (فالمعنى) اى معنى هذا القول على تقدير كون الفاء مجرد العطف (الذى يطير فيغضب زيد) عقيب (سببية) اى بسبب طيرانه (الذباب) فالاولى من هذه الثلاثة الجواب الثانى لان فى الطرفين احد معنى الفاء معنى العطف فى الاول ومعنى السببية صريح فى الثالث واما الجواب الثانى ففيه رعاية كلا المعنيين واعطاء كل ذى حق حقه فكان اولى (ويمكن) عطف على يفهم يعنى ان يكون الفاء مجرد العطف بلا فهم السببية فيقدر الضمير الرجوع الى الموصول ليصح العطف باضافة مضمون الطيران اليه متعلقا بالمعطوف ولذا قال (ان يقدر فيه) اى فى المعطوف (ضمير) راجع الى الموصول (اى الذى يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب) (واذا عطف) (اى اذا وقع العطف) فيه اشارة الى ان الفعل مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى مصدره على تضيئين معنى الايقاع على منوال قولك وقد حيل بين العبر والتزوان اى وقع الحياولة (بناء) مفعول له للشرط لعدم صحة تعلق الجار به لانه ليس المراد العطف عطف على نفس العاملين بل المراد

الجواز مطلقا قال المص وان لم يكن بالتووين اوتوون التنبه فلا يجوز الاضافة وذلك لتعذرهما الا انه ان كان مثل عشرين درهما تمدت اضافة الا يستقيم حذف النون مع الاضافة ولا بقاؤها فتعذر الاضافة وكذلك على التمرة مثلا يزيد وتايمه الرضى قائلا لم يجز الاضافة مع نون الجمع والاضافة امانون الجمع فلانها ليست بنون الجمع حقيقة بل هى مشبهة واما قولهم فى حسنون وجها حسنا ووجه فلين من هذا الصنف لان التمييز فيه من نسبة وكلامنا فى التمييز عن المفرد وكذا قولهم ممتلى ماء ومملآن ومملآن ماء وانه اكثر مما ليس مما انتصب فيه التمييز عن التووين الظاهر والمندروع عن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيه من النسبة كما فى امتلاء الاناء ماء فهو اذن من شبه تمام الكلام واما الاضافة فانما امتنع الاضافة معها لان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف وان اضيفت مع حذف المضاف اليه كما تقول فى عندي مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندي رجل ولا تريد عندي شئ مثل رجل وكذا لو قلت فى عندي ملؤه سلا مثل عمل لان الملا هو قدر ما يملأ

ليس الا العطف على معمولهما وقبل منصوب على المصدرية اى اذا عطف عطفاً مبنياً او  
اوقع العطف ايضاً مبنياً والاول اولى (على) (وجود) (عاملين) قدر مضافاً لانه لا يبنى  
الحكم على المعدوم بل انما يبنى على الموجود (بان) متعلق بقوله وقع (عطف اسمان على  
معمولهما بماعطف واحد) مختلفين كانا فى الاعراب كالمصوب والمرفوع او متفقين فيه  
كقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه فى الاول وقولك ان زيدا ضرب عمرا وبكرا  
خالدا فى الثانى تأمل (وقال بعض شارحى الباب) اى شارحى هذا الكتاب لانه من الباب لان  
الباب بوزن الباب لب الشئ ان كان اسم جنس او شارحى المسحى بالباب ان كان اسم كتاب  
حيث قال اذا عطف شيان على معمولى عاملين مختلفين لم يصح مطلقاً عند سيبويه (الا  
ظهر عندى ان العطف ههنا) اى فى هذا البحث لا مطعاً (محمول على معناه اللغوى) لما  
سبق ان العطف فى اللغة الامالة (اى امالة الاسمين نحو العاملين بان يحملا) اى الاسمان  
(معموليهما) بحرف العطف الواحد ورد هذان المعنيان كلاهما بان جعل العطف للمعنى  
اللغوى ههنا او جعل على صلة البناء المحذوف تكلف بارداً ولا يظهر والاولى ما ذهب اليه  
الاكثر وهو قول الشارحين (واكثر الشارحين على ان المعنى) الجار والمجرور خبر لقوله  
واكثر الشارحين اى معنى قول المصنف وهو اذا عطف الخ (على معمولى عاملين) اى اذا  
عطف على معمولى عاملين لخلوه عن تكلف المفعول له او المصدر ويتعلق ايضا الجار  
بالشرط بلا تكلف ويبقى العطف على معناه الاصطلاحى (وانما قال) المصنف (على  
معمولى عاملين) بناء على ما ذهب اليه اكثر الشارحين وفيه اشارة الى انه الاول عند  
الشارح (لا على معمولى عامل واحد) اى لم يقل واذا عطف على معمولى عامل واحد  
(قانه) اى هذا العطف (جائز اتفاقاً) لان حروف العطف انما وضعت لان تقوم مقام  
العامل الواحد وينوب عنه للاختصار فى اللفظ لان قولك جاءنى زيد وعمر واصله  
جاءنى زيد جاءنى عمر وفحذف الفعل الثانى واقام مقامه حرف العطف للاختصار فيه  
ولا فائدة معنى الحرف من الجمع والتعقيب والمهلة وغير ذلك (نحو ضرب زيد وعمر او بكر  
خالداً) وظننت زيدا قائماً وعمر اقعدا واعلم زيد عمر ابكر فاصلاً وبشر خالداً محمداً كريماً  
وان زيدا قائم وعمر واذاهب وما زيد قائماً وبكر قاعدا وغير ذلك (ولا على اكثر)  
اى لم يقل على معمولى عوامل اكثر (من اثنين قانه) اى هذا العطف (لاخلاف فى  
امتاعه) لان الحرف الواحد لا يقوى ان يقوم مقام العوامل وينوب عنها فظهر ان  
هذا البحث على ثلاثة اقسام قسم يجوز بالاتفاق وهو العطف على معمولين او ثلاثة  
معمولات لعامل واحد وقسم لا يجوز بالاتفاق وهو العطف على معمولات عوامل  
ثلاثة او اكثر وقسم مختلف فيه وهو العطف على معمولى عاملين (مختلفين) (اى غير  
متحدين) ذاتاً وعملاً وذلك لا يكون الا (بان يكون) العامل (الثانى) غير (عين) العامل  
(الاول وذلك) اى قوله مختلفين كائن (لرفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب

ولا معنى لقولك قدر عملاء  
المسل ولعله قدس سره  
وقع فى تلك المخالفة من  
متابعة الهندي قانه قال  
بالجواز على قلة مستدلاً  
بمشر ودرهم وستوك  
وانت خير بانه على تقدير  
تسليم صدور هذين  
التركيبين عن معتد به  
لا يثبت بهما الجواز ولو  
على قلة لكونهما من قبيل  
الشذوذ (قوله) انه اراد  
عشرين رمضان قبل يجب  
ان يقال عشرين رمضان  
لان رمضان وان كان غير  
منصرف لليلة والالف  
والثون المزدتين لكنه اذا  
وقع تعييراً يكون منكراً  
لوجوب تنكير التمييز  
فى الالتباس وهذا المثال  
نظر ايضا لان فى صورة  
الاضافة الى التمييز تكرار  
مصروفة وفى صورة  
الاضافة الى غيره معرفة  
غير مصروفة الا ان  
اراد اليوم عشرين من  
رمضان لكان فوق كلامه  
لا يساعده وقد سد سبيل  
هذا الاستثناء قوله او  
اراد اليوم العشرين من  
رمضان ثم ان قوله قدس  
سره جاز عشرين وعشرين  
رمضان ممنوع كما  
عرفت وقوله بالاتفاق  
غريب جداً وانما وقع فيه  
من حسن ظنه بصاحب  
الوافية ثم ان الظاهر من  
كلامه قدس سره جواز  
هذا قياساً كما ينطق به قوله  
لكثرة الحاجة اليه وكذا  
تعليله عدم الاضافة بذلك

وانت خير بان حذف جزء الكلمة وحررها الاصل لاجل الاضافة لا يكون قياسا ولا يثبت جواز ذلك بكثرة الاستعمال (قوله) لكن لما كان الابهام في ظرف النسبة يستلزم الابهام فيها قيل الابهام في ظرف النسبة لا يستلزم ابهاما فيها برفعه القسم الثاني من التمييز الا ترى ان قولنا عندى رطل لابهام في النسبة فيه اما الابهام في الظرف وبازالة الابهام من النسبة لا يزول الابهام من الظرف وبازالة الابهام من الظرف لا يزول الابهام من النسبة نحو طاب رطل زينا فان النسبة فيها على ابهاما فكل من الحكمين اعني قوله الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها وقوله ورفعه هنا يستلزم الرفع منه محل بحث الا ان يراد الظرف المقدر وليس مما يلتفت اليه لان ضريح عبارة الشاوح قدس سره ينادى باعلى صوت على ان الابهام المراد رفعه بالتمييز ليس في نسبة بل في ذات مقدرة داخلة في النسبة غير مذكورة في اللفظ صريحا ولا يخفى ان الداخلة في شيء اذا كان مبهما يكون ذلك الشيء مبهما واذا لم يكن شيء من اجزاء الشيء مبهما لا يكون ذلك الشيء مبهما بالضرورة (قوله)

زيد عمرا وبكر خالدا) وان ان زيدا قائم وعمرا قاعد (من هذا الباب) اى من باب العطف على معمولى عاملين لتعدد العامل فيه ظاهرا (مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه) في الحقيقة (اذ العامل) في هذا المثال وامثاله (هو) العامل (الاول) فقط (و) العامل (الثاني) تأكيده لان العامل الثاني اذا كان على لفظ الاول يكون كلاهما صالحين للعمل ولا يجوز ان يعمل عاملان في معمول واحد فيترجح الاول لسبقه ويكون الثاني تأكيده من غير ان يكون له مدخل في العمل ولا يكون هذا من باب التنازع لان في التنازع يشترط ان يكون الثاني غير الاول وان يكون بالعطف وهما ليس كذلك (وذلك العطف) اى العطف المختلف فيه مبتدأ (كإوقع) خبره ظاهر الا في الحقيقة (في قولهم) اى في قول العرب (ما) لفظة ماهذه المشابهة بليس (كل) اسمها (سوداء) بالمدحمرء مضاف اليه لكل غير منصرف وهى الشونيز بالضم والفتح الحبة السوداء ويقال لها بالتركي «قرمجه اوت» وفي الحديث الشونيز دواء من كل داء الا السام اى الموت وكان على رضى الله تعالى عنه يستعملها في كل داء يصيبه حتى في الرمد يعنى اذار مدت عينه اكنحل بها فبرى من ساعته كذا في شرعة الاسلام (تمرة) خبر ما (ولا يبيض) لفظة لاهنا زائدة لتأكيد النفي مثل قولك ما زيد قائما ولا عمرو حاضر او يبيض بالمدحمرء وهى الفضة الخالصة غير منصرف عطف على سوداء العامل فيها كل (شحمة) وهى ههنا الكمأة البيضاء التى يقال لها شحمة الارض والمراد ايضا بقوله يبيض الشيء الابيض اى ولا شيء ابيض يرى شحمة الارض وهى معطوفة على تمرة الذى هو خبر ما وههنا العامل لفظ ما وكل وقد عطف على معمول الثاني الاول وعلى معمول الاول الثاني بحرف واحد (و) كما وقع (في قول الشاعر) وهو ابو ذؤيب (اكل امرى) الهمزة فيه لانكار والتوبيخ وهو راجع الى كل لان المسؤل عنه بما يليها وكل منصوب مفعول اول وامرى مضاف اليه لكل و (تحسين) فعل مضارع معلوم وقاعله ياء الخطاب وقد وقع بين مفعوليها و (امرء) مفعول ثان له اى تحسين كل امرى امرء اى اتظنين ان كل ماهو في شكل الرجل رجلا وليس كذلك لان كل ماهو في زى الرجل ليس رجل (ونار) بالجر عطف على امرى الاول الذى هو مضاف اليه لكل (توقد) فعل مضارع مبنى للفاعل اصله تنوقد حذف احدى التائين كما في قوله تعالى نارا تطفى اصله تطفى والجملة صفة للنار (بالليل) الباء فيه الظرفية كالياء في قولك جلست بالمسجد (نارا) بالنصب عطف على المفعول الثاني لتحسين وقد عطف في هذا البيت معمولان على معمولى عامين مختلفين وهما كل وتحسين بعاطف واحد ولو لم يحجز مثل هذا العطف لما اختاره الشاعر الفصيح (فهذا) العطف اى عطف معمولين على معمولى عاملين مختلفين (وان كان جائزا بحسب اى بمقتضى الظاهر لظاهر المتبادر من قول العرب وقول الشاعر (لكنه) اى الا

ان هذا العطف (لم يحجز) (عند الجمهور) اى عند اكثر النحاة (بحسب الحقيقة)  
 اى بمقتضى وضع حرف العطف لان وضعه ليس الا لان يقوم مقام عامل واحد (لان  
 الحرف الواحد) من حروف العطف (لم يقوم) اى لم يقدر لضعفه ولكونه حرفا (ان  
 يقوم مقام عاملين مختلفين) (خلافا للفراء) (ينى ان الفراء خالف الجمهور فى تجوز هذا  
 العطف خلافا) (فانه) اى الفراء (يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة) والواقع لان  
 حرف العطف لما لم يكن عاملا بل وضعه ليس الا للنيابة عن العامل اختصارا جازا ان ينوب  
 مناب عاملين مختلفين كما جاز ان ينوب مناب عامل واحد ولا يجوز ان ينوب مناب اكثر  
 من عاملين عنده ايضا للزوم التسلسل ولانه لا يبلغ من ضعفه ان يقول مقام العوامل  
 (كما جاز) اى العطف المذكور عندهم (بحسب الصورة) عنده ايضا (ولا يؤول)  
 عطف على خبر ان فى فانه وهو قوله يجوز احوال من فاعله لان المضارع المنفى يجوز ان  
 يكون حالا بالواو والضمير (الامثلة الواردة) عن العرب كالمثال الاول او عن شعراء  
 العرب كالمثال الثانى (عليها) اى على صورة العطف على معمولى عاملين مختلفين بحسب  
 الظاهر (ولا يقتصر) اى الفراء عطف على قوله ولا يؤول او يجوز احوال بعد حال  
 اى العطف المجوز عنده (على صورة السماع) وهى الصورة الاتية فى المتن كما اقتصر  
 الجمهور عليها (بل يعمها) اى يعم الفراء تجوز العطف المذكور صورة السماع (وغيرها)  
 اى غير صورة السماع (وعدم جواز) مبتدأ فيه اشارة الى ان الاستثناء من عموم الاحوال  
 المتعلقة بقوله لم يحجز مع تقيده بخلاف الفراء (ذلك العطف مع خلاف الفراء جار) اى  
 واقع خبره (فى جميع المواد) والامثلة (عند الجمهور) غير سيبويه (الافى) تقديم الجار  
 على الرفع (نحو فى الدار زيد والحجرة) بضم الحاء وسكون الجيم عمرو (و) الا  
 فى تقديم الناصب على الجار نحو (ان فى الدار زيد والحجرة عمرا) وانما جاز هذا اسما  
 عند الكوفيين لان العامل فى زيد هو الظرف كان الظرف وهو لفظ فى عامل فى الدار  
 فيكون هذا من قبيل العطف على معمولى عامل واحد عندهم والمثال الثانى محمول عليه  
 لانه فرعه واما عند البصريين فلانه لما لم يظهر العامل المعنوى كان كالمقدم فكأنه كان  
 عطفا على معمولى عامل واحد مع انه يحتمل ان يكون مذهبهم مذهب الكوفيين فى هذا  
 المثال ولذا اذا قدم زيد على الظرف وقيل زيد فى الدار لم يحجز عندهم ايضا وامثال  
 الثانى محمول عليه لما سبق (يعنى الافى صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع كفى  
 الصورة الاولى (او) تأخير (المنصوب) كفى الصورة الثانية (لجيشه فى كلامهم) اى  
 لكون مثل هذا العطف واقعا فى كلام العرب فوقوعه فيه سماعى (واقصر الجواز) اى  
 جواز العطف فى هاتين الصورتين (على صورة السماع) بحيث لا يتجاوز عنها بان يقاس  
 عليها غيرها (لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع وهو ما تقدم فيه المجرور مع  
 تأخر المرفوع او المنصوب والعطف على معمولى عاملين مطلقا خلافا لاصل فان اطرده

وكذلك كل ما فيه معنى  
 الفعل هذا يشكلى باسماء  
 الافعال فان فيها معنى الفعل  
 وليست تشبه جملة بل جملا  
 واعلم ان فى قوله وهو اسم  
 لفاعل آه مسامحة والمراد  
 هو اسم الفاعل مع فاعله  
 وهكذا فيما بعده والاولى  
 فى قوله حسبك زيد جلازيد  
 لان حسبك زيد جملة  
 ويشبهها حسبك فالممثل  
 به هو التمييز من حسبك  
 لامن حسبك زيد كذا قيل  
 (قوله) والله دره فارسا  
 الدر فى الاصل مصدر  
 درالبن يدر در اى تزل  
 من الضرع وقيل ما يدرى  
 اى ما ينزل من الضرع  
 من اللبن ومن الغيم من  
 المطر وهو هنا كناية عن  
 فعل الممدوح الصادر عنه  
 وانما نسب فعله اليه تعالى  
 قصد التنجيب منه لان الله  
 تعالى منشئ العجايب فكل  
 شئ عظيم تريدون التعجب  
 منه يسبونه اليه تعالى  
 ويضيفون اليه نحو قولهم لله  
 انت والله ابوك فمضى لله دره  
 ما اعجب فعله وقال فى  
 الصحاح لله دره اى عمله  
 وكذا فى القاموس وقيل  
 اريد بالدره هنا الخير فانهم  
 كانوا يستقدون ان اللبن  
 منشأ لكل خير لانه من  
 غالب اقوالهم واختار  
 الشارح قدس سره هذا  
 القول لظهوره ولا يرد  
 عليه انه جعل الدر كناية  
 عن الخير وذلك لا يوافق  
 تحقيق اللغة كيف وقد  
 صرح الجوهري وغيره



في صورة معينة يقتصر عليها ولم يقس عليها غيرها ( خلافا لسيبويه ) يعني خالف سيبويه الجمهور في صورة السماع والفراء مطابقا في تجويز مثل هذا العطف ( فانه ) اي سيبويه ( لا يجوز هذا العطف ) اي في صورة تقديم المجرور و تأخير المرفوع او المنصوب كما جوزه الجمهور اعتمادا على السماع ( بحسب الحقيقة ) وان كان بحسب الظاهر جائزا ( في هذه الصورة ) اي المذكورة آنفا في جوزها الجمهور ( ايضا ) اي كما لا يجوز الصور التي جوزها الفراء مخالفا للجمهور وللعلة المذكورة هناك وهي قوله لان الحرف الواحد لم يقوم ان يقوم مقام العاملين ( بل يحملها ) اي يحمل سيبويه الصور التي جوزها الجمهور والفراء ايضا ( على حذف المضاف ) اي الجار وكان اصل قولهم ما كل سوداء ثمرة ولا كل بيضاء شجرة واصل قوله « اكل امرئ ثمينين امرء » وكل نارا توقد بالليل نارا » واصل قوله في الدار والحجرة عمروان في الدار زيدوا في الحجرة عمروا فحذف الجار في السكك اختصارا واكتفاء بما ذكر في المعطوف عليه فقد ذهب سيبويه الى حذف الجار ( وابقاء المضاف اليه ) المجرور ( على اعرابه ) الاول وهو كثير كما في قوله تعالى تسألون به والارحام بالجر على تقدير وبالارحام وفي قول الشاعر فاذهب ثيابك والايام على تقدير وبالايام وكما في حذف حرف القسم مثل قول الخالف الله بالجر على تقدير والله وغير ذلك مما لا يحصى كلامهم ( نحو قوله تعالى يريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء ) ذكر المضاف ( في بعض القراءة اي عرض الآخرة ) لان القراءة يرجع بعضها بعضا واعلم ان في هذا العطف يعني العطف على معمولي عاملين مختلفين ثلاثة مذاهب احدها جائز مطلقا سواء كان سماعا او قياسا وهو مذهب الفراء وثانيها غير جائز مطلقا سواء كان قياسا او سماعا بل المسموع مطلقا حذف الجار وابقاء المجرور على حاله وهو مذهب سيبويه وثالثها يقتصر على صورة السماع وفي غيرها يأول بحذف الجار وهو مذهب الجمهور والحق من هذه المذاهب الثلاثة مذهب سيبويه لان الحرف الغير العامل الضعيف لا يقدر ان يقوم العاملين القويين ( التأكيد ) اما مهموز من اكد واما مثال واوى من وكد ومعناه الفة واحد وهو التحقيق اورده عقيب العطف لان في التأكيد اللفظي يزداد حرف العطف لتأكيد اللصوق نحو والله ثم والله وكب قوله تعالى كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ( تابع ) جنس يشمل التوابع كلها ( يقرر امر المتبوع ) ( اي حاله وشانه عند السامع ) يعني في ذهن السامع ( يعني يحمل ) ذلك التابع ( حاله ) اي حال المتبوع ( ثابتا مقرر عند ) اي في ذهن السامع اي يحمله مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره وان كان او لاحتمالا عنده فلما اكد زال الاحتمال وتقرر ( في النسبة متعلق بقوله يقرر ( اي في كونه ) اي كون المتبوع ( منسوب ) مثل قوله عليه الصلوة والسلام ايما امرأة تكلمت بغير افن وليها فكنها باطل باطل باطل ( او منسوب اليه ) مثل قطع الامير نفسه او جاءني زيد زيد ( فثبت عنده ) اي عند المصنف ( وتحقق ان المنسوب ) كالمثال

بأنهم يقولون في الذم ما دره اي ماكثر خيره ( قوله ) ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصافي المنتصب عنه قيل قيد الشرط بهذا القيد لدفع ما اورده من النقض بطاب زيد نفسا بان التمييز فيه اسم يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله لمنطقه وبعده تقييد الشرط هنا بالمصارمة ان يكون قوله والامتنان ولا لطاب زيد نفسا فيبطل به قوله فهو لمتعلقه قيد قوله والا ايضا به وفيه نظرا لانه انما يحتاج الى التقييد في القسمين لو حمل الصحة على الامكان الخاص كما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة الى التقييد الا في القسم الثاني فلا وجه اعرف الصحة عن ظاهره ثم تقييد الشرط ولان محتملا الا التمييز لا يكون الا يكون دأرا بين المنتصب عنه والمتعلق فلا معنى لادم كونه نصافي المنتصب عنه الا كونه محتملا عنه ولتعلقه في هذه الشرط والجزاء وكذلك ينجم على قول المص والافه ولتعلقه انه ليس فيه فائدة تامة لان التمييز اذا لم يصلح لما انتصب عنه يكون لمتعلقه بلاخفاء ان قيل لا سبيل الى ان يعتبر هناك الامكان العام ولا الخاص وبيان هذا ان كون الامكان منقسم الى قسمين بان يكون معناه اما سلب الضرورة المطلقة من

الاول (او المنسوب اليه) كالمثال الثاني (في هذه النسبة) اى النسبة المذكورة في التعريف (هو المتبوع لا غير) لان المراد من التأكيد على ما فهم من تعريفه ومن معناه لغوى انما هو تقدير المتبوع وتحقيقه وازالة احتماله عند السامع لا التابع لانه مقرر ومحقق (وذلك) يشير الى فائدة التأكيد والغرض منه اى الغرض التأكيد والفائدة التى وضع لها التأكيد احدى ثلاثة اشياء احدها (اما الدفع ضرر الغفلة عن السامع) حين كونه غافلا عن النسبة فحينئذ اذا لم يوكد لم يفهم فلدفع غفلته وإيقاظه والتنبيه يؤكد ويقال جاءنى زيد نفسه او زيد قتل قتيلا (او) تأتيا (لدفع ظنه) او ظن السامع (بالتكلم الفاظ) فى كلامه فيؤكد المتكلم لدفع ظن السامع فى حقه الفاظ والخطأ (وذلك الدفع) اى كل واحد من الدفعين (يكون بتكرير اللفظ) اى لا يكون الابتكار لفظ المنسوب ان كان ظنه او الغفلة فيه فقط (نحو ضرب ضرب زيد) هذا مجرد تمثيل لان البحث فى الاسم او اشارة الى ان التأكيد يجرى فى الافعال ايضا وان كان البحث فى الاسم يدل عليه قوله ويجزى اى التأكيد مطلقا فى الالفاظ كلها (او) بتكرير لفظ المنسوب اليه ان كان كل واحد من الظن او الغفلة فيه فقط مثل (ضرب زيد زيد) او بتكرير لفظهما جميعا ان الظن او الغفلة فيهما جميعا مثل ضرب ضرب زيد زيد (او) ثالثها (لدفع ظن السامع به) اى بالتكلم (نحو زار) اى ظن السامع ان المتكلم اراد بهذا اللفظ المعنى المجازى لا الحقيقى لانه يقال تجوز فى كلامه اى تكلم بالمجاز لا بالحقيقة وذلك على قسمين (اما) ان يكون بظنه (فى المنسوب نحو قولك زيد قتل قتيلا) فانه لما قيل قتل تبادر الى فهم السامع ان المراد منه الضرب فأكد بقوله قتل (دفعات توهم السامع ان يريد) المتكلم (بالقتل) معناه المجازى لا الحقيقى وهو (الضرب الشديد) لان القتل لما كان محظورا شرطا تبادر الى فهم السامع ان المراد منه المعنى المجازى وهو التأديب بالضرب الشديد بملاقاة الايام لجله على الصلاح وقيل المجاز ههنا لغوى من قبيل الاستعارة او المجاز المرسل (فيجب حينئذ ايضا) اى حين توهم السامع هذا المعنى (تكرير اللفظ) اى لفظ المنسوب (حتى لا يبق) للسامع (شك) واعتذار (فى ارادة المعنى الحقيقى) اى فى ان المتكلم لا يريد بهذا اللفظ الا المعنى الحقيقى قطعا وهو الموت بسبب الغير (او) اما ان يكون (فى المنسوب اليه فانه) اى الشان (ربما) اى كثير اما (نسب الفعل الى التثنية) و (الحال ان) المراد (منه) (نسبته) اى نسبة الفعل (الى بعض متعلقاته) كفى الافعال المنسوبة الى السلاطين والامراء والى من يلحق بهما لانهم كثيرا ما يحلون الامور الى من تبعهم مثل قوله تعالى يذبح ابناهم مع ان الذبح ليس بقائم به ونجى الامير المدينة مع ان البناء فعل العملة (كفى قطع الامير اللص) فانه يتوهم ان القطع ليس بقائم به بل بمن امر الامير ولكن اسند اليه مجازا بملاقاة الامرية (اى قطع غلامه) بامر (فيجب حينئذ) اى حين توهم السامع هذا المعنى (تكرير المنسوب اليه) لدفع توهم السامع (لفظا) اى حال كون المنسوب اليه ملفوظا فى تكريره فالمجاز حينئذ ليس الا فى النسبة فقط كفى قولك انبت الربيع البقل فتقول قطع الامير الامير

الجانب المخالف الحكم فقط  
كقولك بالامكان العام كل  
نار حار وبلا مكان العام  
شئ من الحار يبارد ففهوم  
الاول نسلب الحرارة من  
النار ليس بضرورى  
ومفهوم الثانى ان ايجاب  
البرودة للحار ليس  
بضرورى او سلبيها من  
جانب الوجود والعدم معا  
اى ثبوت الحكم ولا ثبوته  
كقولك بالامكان الخاص  
كل انسان كاتب وبامكان  
الخاص لاشئ من الانسان  
بكتاب بمعنى ان ايجاب  
الكتابة للانسان وسلبيها  
عنه ليسا بضروريين من  
اصطلاحات ارباب العقول  
والصحة لا يجب ان تحمل  
على شئ من هذين المعنيين  
فى العلوم العربية بل المراد  
بالصحة فى هذا المقام ليس  
الامنى الاحتمال كما يدل  
عليه قوله والا لو اعتبر  
الصحة بمعنى ما قاله من  
الامكان الخاص كانت  
الصحة سقيمة من وجهين  
احدهما لزوم اتحاد العرط  
الجزاء والثانى فساد قوله  
الافانه يكون ح قوله يصح  
جعله لما انتصف منه معنى  
يسلب ضرورة كونه لما  
انتصب عنه وضرورة  
عدم كونه وهذا هو  
الجزء بعينه ويلزم ان  
يكون معنى قوله والا فهو  
لمتعلقه واذ لم يكن اسما  
كذلك بل كان ضرورى  
الثبوت لما انتصب عنه  
ولمتعلقه فهو لمتعلقه وهذا  
بين الفساد لما فيه من

او نفسه لا من يقوم مقامه (نحو ضرب زيد زيد) فانه اذا قيل ضرب زيد بدون تكرير لفظ  
 المنسوب اليه يتوهم ان النسبة حقيقة والفاعل هو زيد او مجازية والفاعل غير زيد واذا قيل  
 ضرب زيد زيد علم النسبة حقيقة والفاعل هو زيد (اي ضرب زيد لا من يقوم مقامه) بمن امره  
 بالضرب حتى يكون الاسناد اليه مجازا بملاقاة امرية (او تكريره) عطف على قوله تكرير  
 المنسوب اليه اي ويجب حينئذ تكرير المنسوب اليه (معنى) وذلك يكون بالنفس والعين بشرط  
 ان يضاف الى ضميره (نحو ضرب زيد نفسه او عينه) فيكون الاسناد اليه ايضا حقيقيا (او) (في)  
 (الشمول) (اي التأكيذ) الاصطلاحى قسمان الاول (ما يقرر امر المتبوع في النسبة) اسنادية  
 او غيرها (بالفصيل الذى ذكرناه او) الثانى ما يقرر امر المتبوع ايضا لكن (في شمول المتبوع  
 افراده) يعنى في شمول الامر المنسوب الى المتبوع افراد المتبوع بحيث لا يشذ فرد منها مثل  
 قولك جاءنى القوم كلهم فان التأكيذ بكلهم افاد شمول الجميع افراد القوم جميعا ووقوع  
 الجميع منهم والتأكيذ باجمين افاد ان الجميع صدر منهم دفعة لاعلى التعاقب بعد افادة  
 شمول الافراد (دفعالظن السامع) بالتكلم (تجاوزا) اى تكلما بالمجاز (لاي نفس  
 المنسوب اليه) عطف على قوله في شمول المتبوع يعنى ان هذا النوع من التأكيذ لا  
 تقرر شيئا في نفس المنسوب اليه من دفع ضرر الغفلة عن السامع ودفع ظنه بالتكلم  
 (بل) لا يقرر الا (في شموله) اى المتبوع يعنى الامر المنسوب الى المتبوع (لافراده)  
 فالشمول لا يكون الا في المنسوب اليه (فانه) اى الشأن (كثيرا) منصوب على الظرفية  
 اوعلى المصدرية ولفظة (ما) صفه له قد سبق غير مرة (ينسب الفعل) اسناديا او غير  
 اسنادى (الى جميع افراد المنسوب اليه) كقولك زيد قتله بنو فلان مع ان القتل لم يصدر  
 الا من واحد منهم (مع انه يريد النسبة) اى نسبة الفعل (الى بعضها) اى الى بعض  
 الافراد كالمثال المذكور (فيندفع هذا التوهم بذكر كل) مثل اشترت العبد كله  
 وقرأت الصحيفة كلها (واجمع) مثل اشترت العبد اجمع اى دفعة لا متفرقا (واخوانه)  
 اى اخوات كل واحد منهما مثل كلها وكلهم وكلهم واكتع وابتع وابصع ومؤنثهن  
 وجمعهن مذكرا او مؤنثا (وكلاهما) مثل جاءنى الزيدان كلاهما (وثلاثتهم واربعتهن)  
 مثل جاءنى القوم ثلاثتهم او اربعتهن حين كون السامع عالما بان القوم القوم الجائين ثلاثة  
 او اربعة لانه اذا اريد تعيين العدم باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك  
 من الثلاثة وما فوقها ولا يؤكد بها الابدان يعرف المخاطب كمية الجائين قبل ذكر التأكيذ  
 واللام يكن تأكيذا كذا فى الرضى (ونحو فهذا) اى فى تقرير المتبوع فى النسبة او فى الشمول  
 (هو الغرض من جميع الفاظ التأكيذ) فالتعريف جامع لافراد (واذا عرفت هذا)  
 اى كونه جامعا لافراد (فقول) فى بيان فوائد القيود بقوله تابع جنس يشمل التوابع  
 كلها (اخرج المصنف الصفة والمعطف) بالحرف (والبدل عن حد التأكيذ بقوله)  
 متعلق باخرج (يقرر امر المتبوع اما البدل) اى اما خروج البدل (والمعطف) بالحرف  
 (فظاهر خروجهما به) اما اخراج المعطف فلانه لما كان دالا على معنى غير ما دل عليه

التنافس الصريح ولا  
 يدفعه التقييد بشئ بل لا  
 سبيل اليه كما لا يخفى قلنا  
 ما ذكرته من الاحتمال هو  
 معنى الامكان الخاص ولا  
 اتحاد بين الشرط والجزاء  
 اذا المعنى ان احتمال اللفظ  
 لكذا وكذا جرى عليها  
 فبنى الشرط احتمال اللفظ  
 ومعنى الجزاء اعتبار ذلك  
 الاحتمال وتنفيذ حكمه من  
 غير ان يرتكب ما يخصه  
 باحد الجانبين من التأويل  
 الصارف عن الظاهر  
 وشتان ما بينهما ولا يلزم  
 ان يكون معنى والا  
 ما ذكرته من التقييد بل  
 يكفى فيه ان يقال اى وان لم  
 يكن كذلك بل كان غير  
 محتمل لما انتصب عنه فلا  
 فساد واذا عرفت ما سبق  
 فى اثبات المغايرة بين  
 الشرط والجزاء من كون  
 المراد بيان لزوم ابقاء  
 اللفظ على ظاهره واعطاء  
 مقتضاها ظهورك سقوط  
 ما اورد على قول المعنى والا  
 فهو لمتقلقه من انه لا فائدة  
 وقد ظهر لك بحقيقة تناهضا  
 انه كالاوجه لتقييد الشرط  
 فى القسم الاول كذلك  
 لاوجه لتقييده فى القسم  
 الثانى ثم الهندى جوز  
 كون نفسا لما انتصب عنه  
 وامتلقه حيث قال ان نحو  
 طالب زيد نفسا يجوز ان  
 يجهما لما انتصب عنه او  
 لمتعلقه اى طالب زيد من  
 حيث انه نفس من نفوس  
 او من حيث ان نفسا من  
 النفوس تعلقت به فكل

المعطوف عليه في مثل جاءني زيد وعمر ولم يكن فيه تقرير ولا شمول لافي النسبة ولا  
في غيرها واما البديل فلانه لما كان المقصود منه الكلام الثاني والاول توطئة له كان  
الاول كامدا فلم يوجد فيه تقرير ايضا وان كان مدلول الثاني مدلول الاول كافي بدل  
الكل ولان التقرير مبني على ان يكون التابع والمتبوع كلاهما مقصودين في النسبة  
الا ان التابع مقصود للتقرير وبديل الثاني على ما يدل عليه الاول وهذا المعنى مفقود  
في البديل (واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها) دون التقدير سواء كانت  
في التكررات والمعارف لاعلى ما يدل عليه (واقادتها) اي افادة الصفة (توضيح متبوعها  
في بعض المواضع) كما اذا كان الموصوف معرفة (ليست بالوضع) فالتوضيح فيه ليست الا  
لعارض الاستعمال فلا تكون الصفة لتقرير موصوفها لافي النسبة ولا في الشمول (واما عطف  
البيان فهو لتوضيح متبوعه) كالصفة الموضحة (فهو تقرير امر المتبوع وبحققة لكن لا) اي  
لا يحقق ولا يقرر امر المتبوع (في النسبة والشمول) بل انما يقرر نفسه وذاته سواء كان  
منسوبا اليه مثل اقسام بالله ابو حفص عمر فان عمر يقرر ويحقق امر ابي حفص مع قطع النظر  
عن النسبة ولم يكن مثل زيد ابو عبدالله او ابو عبدالله زيد (هذا) اي بيان فوائد القبول  
(حاصل ما ذكره المص في شرحه) على الكافية (وهو) (اي التأكيد) قسمان (لفظي)  
مختص بالمعارف اذ لا يقال جاءني رجل رجل لعدم الفائدة فيه الا في المحكوم به مثل زيد قائم  
قائم ومثل ضرب ضرب زيد (اي منسوب الى اللفظ) سمي لفظيا لانه يقرر نفس اللفظ  
(لحصوله من تكرير اللفظ) اي لفظ المتبوع (ومعنى) وهو ايضا مختص بالمعارف مطلقا  
عند البصريين ونفسه وعينه منه عند الكوفيين (اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة  
المعنى) لامن اللفظ وجه الحصر انه لا يخلو اما ان يكون الثاني عين الاول في اللفظ او لافان  
كالاول فهو التأكيد اللفظي وان كان الثاني فهو التأكيد المعنوي وسمى معنويا لانه  
لا يقرر الالمعنى (فاللفظي) الذي هو قسم (منه) اي من مطلق التأكيد (تكرير  
اللفظ اول) (اي مكرر اللفظ اول) فيه اشارة الى ان المصدر وهو التكرير مبني  
للمفعول كالحلق بمعنى الخلق ومضاف الى ما يقوم مقام الفاعل (ومعاده) اي معاد  
اللفظ الاول عطف تفسير (حقيقة) تمييز (نحو جاءني زيد زيد) ورأيت زيد زيدا  
ومررت بزيد بزيد (او حكما) كما اذا وقع الضمير المنفصل تأكيذا للمتصل سواء كان  
مرفوعا مستكنا نحو زيد ضرب هو او بارز (نحو ضربت انت وضربت انا) او منصوبا  
نحو ضربت اياك وضربت اياه (فان ذلك) اي مثل هذه الامثلة (في حكم تكرير اللفظ) اي  
لفظ المتبوع (وان كان) الثاني (مخالف الاول لفظا) لان لفظ الضمير المنفصل غير لفظ الضمير  
المتصل (اذا الضرورة) اي ضرورة الاتصال في الاول وضرورة الانفصال في  
الثاني (داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره) اي اللفظ الاول حال كونه (متصلا)  
لانه لا يجوز اتصال الثاني ولا منفصلا لان الاول مع كونه متصلا بلا مانع منه لا يجوز  
انفصاله واذا تمذر جعل الاول متصلا والثاني منفصلا بقدر الامكان (ويجوز) اي

موضع يصلح جعله لما  
انتصب عنه جاز فيه كلا  
الاصرين كونه له وكونه  
لشمله وكل موضع لم يصلح  
جعله للانتصب عنه تميز  
كونه لمتعلقه قال وهذا مما  
لم يذكره كثير من الشارحين  
وهو حسن بدیع وجميل  
الشارحون تصحيح  
لشرطيتين بالمرور لا يخلو  
كل من ذلك عن  
اشياء ولا يخلو ان اعتبر  
النفس كذلك يا به  
الاستعمال والكلام مبني  
عليه (قوله) بان يكون  
تمييزا لرفع الابهام عنه فيه  
نظر اذ الابهام في زيد بل  
في شي المقدر وليس هو  
تمييزا عنه بل عن ذلك  
الشي والقول بانه اراد رفع  
الابهام عن مبهم هو نفس  
ما انتصب عنه كآري على  
ان المراد بقوله جاز ان  
يكون له ولشمله ليس انه  
تمييزا لرفع الابهام عنه بل  
المراد ان الاسم ان كان  
كذلك جاز ان يكون اسما له  
وعبارة عنه واسما لمتعلقه  
وعبارة عنه وهذا عمالا  
سبيل الى الشك فيه  
قال المص تريد ان  
التمييز قد يكون اسما  
راجعا الى المنسوب اليه  
وقد يكون راجعا الى  
امر يتعلق به كافي قوله  
طاب زيد ايا فخا ان  
يكون زيد هو الاب وجاثر  
ان يكون ولده وكذلك  
اذا قلت ابوة فخا ان  
يكون لكل واحد من  
السميين هذا معنى قوتنا  
جاز ان يكون له ولشمله

التكرير مطلقا) الاصطلاحى واللغوى فيصح قوله في الالفاظ كلها على عموم (لا التكرير)  
 اى لا التكرير (الذى هو التأكىد الاصطلاحى) وهو ما عرفه المصنف جمل الضمير  
 المستكن في مجرى راجعا الى التكرير مطلقا ليقى قوله (فى الالفاظ كلها) على عموم  
 لان التأكىد الاصطلاحى لا يجرى فى الالفاظ كلها بل يختص بالاسماء فقط سواء كانت  
 تلك الالفاظ (اسماء) لفظية او معنوية مثل جاءنى زيد زيدا وجاءنى نفسه (او افعلالا)  
 مثل ضرب ضرب زيد عمرا (او حروفا) مثل ان ان زيدا قائم (او جملا) اما اسمية  
 نحو زيد قائم زيد قائم او فعلية مثل ضرب زيد ضرب زيد (او مركبات تقييدية) اى غير  
 اسنادية سواء كانت اضافية او غيرها مثل غلام زيد غلام زيد او بعلبك بعلبك (او غير  
 ذلك) المذكور الا ان المظهر يؤكد بالمظهر لا بالمضمر لان التأكىد مكمل للاول  
 والمقصود هو الاول والمضمر اقوى من المظهر لانه اعرف ولا يناسب ان يكون  
 امكمل اقوى من المقصود فلم يجز ذهب زيد هو وان جاز عكسه نحو ما ذهب الا هو  
 زيد والمضمر يؤكد بالمضمر والمظهر مثل قوله تعالى اسكن انت وضربت انت وضربت  
 انا (ولا يبعد ارجاع الضمير) المستكن في مجرى (الى التأكىد اللفظى الاصطلاحى)  
 اى ويجرى التأكىد اللفظى الاصطلاحى بقرينة المقام لان الانسب بالمقام ليس الا هذا  
 التفسير ولان البحث فى التأكىد اللفظى لا فى مطلق التكرير وان كان المعنى الاول افيد  
 (وتخصيص الالفاظ بالاسماء) عطف على ارجاع الضمير اى ولا يبعد ان يكون المراد من  
 الالفاظ الاسماء خاصة بملاقة الجزئية ويكون التأكىد ايضا بأكملها تأكىدا لما هو المراد والمعنى  
 ويجرى التأكىد اللفظى الاصطلاحى فى الاسماء كلها (فيكون المقصود من هذا التعميم)  
 اى بذكرى الالفاظ العامة الغير المراد (عدم اختصاصه) اى ان لا يكون التأكىد اللفظى  
 الاصطلاحى مخصوصا (بالفاظ محصورة) من الاسم بل يجرى فى اى اسم كان لانه لو قال  
 فى الاسماء لتوهم اختصاصه ببعض الاسماء كالمعنى فبرعها بلفظ عام لتلايتوهم الخصوص  
 (كالتأكىد المعنوى) (و) (التأكىد) (المعنوى) (مختص) (بالفاظ محصورة) (اى معدودة  
 ومحدودة) لان كون الشئ محصورا يستلزم العدد والحد (وهى) مبتدأ اى الالفاظ المحصورة  
 ثمانية وتنقسم الى ثلاثة اقسام ما يؤكده المتنى خاصة وهو كلامه مضافا الى مضمر وما يؤكده الجمع  
 بحسب الافراد وهو كل واجمع واتباعه وما يؤكده المفرد والمتنى والجمع والمذكر والمؤنث وهو  
 النفس والعين (نفسه وعينه) وقد تزايد الباء فيه ما يقال جاءنى زيد بنفسه وبعينه (وكلاهما وكله  
 واجمع واكتع وابتع وابصع) هذا المجموع خبره مثل السكتنجين خل وعسل وماء (بالصاد  
 المهملة وقيل بالصاد المعجمة) واللغة الفصيحة ان تكن ابصع بالصاد المهملة (قبل لامعنى لهذه  
 الكلمات الثلاث) وهى اكتب وابتع وابصع (فى حال الافراد) اى عند عدم كونها تأكىدا بل  
 تذكر منفردة (مثل حسن بسن) لانها لا معنى لها عند افرادها وعدم كونها صفة وهذا غير  
 صحيح لانه اذا لم يكن لها معنى تكون من الالفاظ المهملة فلا معنى لذكرها فى باب التأكىد الا ان يقال  
 ذكرت فيه لكونها بمعنى اجمع فتكون تابعة لها (وقيل اكتب مشتق من حول كتيع اى تام) لان يقال

هذا كلامه وبه صرح  
 الرضى قائلا ان صح ان  
 يكون نفسه كآيا اوصفة  
 نفسه كابوة جاز ان يكون له  
 ولتعلقه يعنى جاز ان يكون  
 ما صح ان يكون نفسه نفس  
 متعلقه ايضا كآيا فى طاب  
 زيد اباقاة يصح ان يكون  
 زيد او ان يكون ابا زيد  
 وكذا جاز ما صح ان يكون  
 صفة لنفسه صفة لمتعلقه  
 ايضا كابوة فى طاب زيد  
 ابوة فاته يصح ان تريد بها  
 ابوة زيد نفسه لا ولاده  
 وان تريد ابوة ابيه له وقال  
 الهندى معناه جاز ان  
 يكون اسماله واسما لمتعلقه  
 نحو طاب زيد اباقوله ابا  
 يصح ان يجمل اسما لزيد  
 ويترجم بقولنا «خوش  
 است زيد ازا ذروكه او  
 بدرست» ويصح ان يجمل  
 اسما لمتعلقه ويترجم بقولنا  
 «خوش است زيد ازا ان  
 روكه او ابا بدرست» هذا  
 وعليه الاجماع (قوله)  
 باعتبار ان الطلب مسند الى  
 متعلقه فيه نظر لان الطلب  
 انما يسند فى كلتا صورتين  
 الى زيد (قوله) فهو لمتعلقه  
 خاصة نحو طاب زيد ابوة  
 وطاب دارا قد عرفت  
 ان الامر ليس كذلك بل  
 قولك طاب زيد ابوة جائز  
 ان يكون لكل واحد  
 من السمينين دارا وعلما  
 لا يجوز ان يكون لمتعلقه  
 طعاما وكذلك دار (قوله)  
 فى لمتعلق زيد وهو  
 الذات المقدرة قيل اى  
 المتعلق الذات المقدرة دون  
 عين زيد وقوله اعنى الشئ

أنى عليه حول كسيع أى تام من باب فتح ويكون حينئذ كنع بمعنى اتم لان الكنع هو التمام (و  
 ابضع با) لصاد المهمة من بصع العرق أى سال واجتمع لان البصع الاجتماع يقال بصع الماء فى  
 نقرة الجبل أى اجتمع فيها وبأيه فتح ايضا (و) ابضع (با) لصاد (المعجمة) مشتق (من بضع أى  
 روى) من باب علم من الرى وهو ضد العطش لامن الرواية من باب ضرب وهو من باب فتح  
 ايضا (وابتع من التبّع) بوزن التبّع (وهو طول العنق) كالابل (مع شدة مقرزه) اسم مكان  
 من غرز يقرز من باب ضرب وهو مكان غرز فيه العنق وهو لا يتصور بحسب الحقيقة الا فى  
 الابل وفى غيرا لا يكون الاعلى سبيل المجاز لان المقرز فى الحقيقة موضع بوضع عليه القدم  
 وقت الركوب ولذا خص بالابل (ويمكن استنباط) أى استخراج (مناسبات خفية) لا تدرك  
 الا بالتأمل التام ولا يدركها الا الاذكياء (بين هذه المعانى) الوضعية (القوية) (و) بين (معناها  
 التأكيدي بالتأمل الصادق) والعقل الناقد والذهن الناقب قيل لاشتمال كل منها على خروج  
 من نقصان وعلى تمام يناسب العموم المستلزم لتمام النسبة اما ا كنع فلان معناه التمام  
 ومعناه التأكيدي العموم وهو تمام الافراد والاجزاء فوجدت المناسبة بينهما واما ابضع  
 فلان معناه الرى وهو شرب الماء على وجه التمام ومعناه التأكيدي العموم وهو تمام الافراد  
 والاجزاء فالمناسبة بينهما حاصلة واما ابضع فلان معناه السيلان والاجتماع لما عرفت ومعناه  
 التأكيدي العموم والسيلان ايضا عام ومنبسط واما ابتع فلان معناه الطول مع الشدة ومعناه  
 التأكيدي ايضا قوى عام وله طول فوجدت المناسبة بينهما ولما فرغ من تعداد الفاظ التأكيدي  
 المعنوى اراد ان يفصلها فقال مصدر بالفاء (فالاولان) على سبيل التغليب جمعهما فى فصل  
 واحد لكونهما متحدين فى المعنى لان معنى العين الذات والنفس ايضا كذلك والاستعمال  
 معنى فى افراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وان اختلفا لفظا (أى النفس والعين) (يعمان)  
 (أى يعمان على الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث) يعنى يؤكداً كل واحد من هذه  
 الامور الخمسة بصيغتهما وضميرهما (باختلاف صيغتهما) أى صيغة النفس والعين (افراد)  
 تمييزا وحال (وتثنية وجمعا) (و) اختلاف (ضميرهما) (العائد الى المتبوع المؤكد) بفتح  
 الهمزة (تقول) جاءنى زيد (نفسه) او عينه (فى المذكر الواحد) يعنى اذا كان متبوعه  
 مذكرا واحدا وتقول جاءتنى هند (نفسها) باختلاف الضمير وحده (فى المؤنث  
 الواحدة) يعنى اذا كان متبوعه مؤنثا واحدا وتقول جاءنى الزيدان او الهندان  
 (انفسهما) باختلاف الصيغة والضمير معا (بايراد صيغة الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث)  
 وهذا اصل فى كل ما يضاف الى ضمير التثنية للاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه  
 لكرامة اجتماع التثنيين المتحدتين معنى فوجب ان يكون المضاف جمعا ليتغير لفظهما  
 وان كان معناهما متحدا ايضا مثل قوله تعالى فقد صفت قلوبكما فى موضع قلبا كما فلا  
 يجوز نفساهما (و) حكى ابن كيسان (عن بعض العرب نفساهما وعيناهما فى تثنيتهما)  
 موضع انفسهما واعينهما باعتبار التغير المضاف والمضاف اليه لفظا وان اتحدا معنى  
 وجاء فى القوم (انفسهم) باختلاف الضمير وحده (فى جمع المذكر العاقل) يعنى اذا كان

المنسوب الى زيد تفسير  
 لذات المقدرة التى حكم  
 على المتعلق بانه هو حين  
 كون التمييز لمتعلق ما  
 انصب عنه فلا حاجة الى  
 تقييد الشئ المنسوب الى  
 زيد كونه مقارنا له على ان  
 يكون الشئ المنسوب الى  
 زيد هو الذات المقدرة التى  
 قد تكون عين زيد والقائل  
 لم يتطعن لما فى ذلك من  
 الخطأ من وجهين احدهما  
 ان المتعلق ليست هى الذات  
 المقدرة بل هو الاب زيد  
 متعلق قولك اب زيدا  
 كما عرفت وثانيهما ما سبق  
 من الذات المقدرة لا تكون  
 منسوبة الى زيد بل  
 المنسوب الى زيد هو الطبيب  
 فى قولك طاب زيد واذ  
 اردت التصريح بالذات  
 المقدرة وقلت طاب شئ  
 زيد يكون المنسوب اليه  
 الطبيب شئ وليس هو  
 منسوب فى شئ من الوجوه  
 (قوله) فيطابق التمييز  
 فهما أى فيما جازاه  
 قبل الظاهر ان ضمير  
 فيها راجع الى القسمين  
 المذكورين فيبقى حكم  
 ما كان نصبا فى المنصب  
 عنه فتكلف فى مرجع  
 الضمير بحيث يشعل ما كان  
 نصبا ولا يخفى انه تصف جدا  
 وليس يعنى لان المقام  
 محتاج الى مثل هذا  
 التكلف وهو اهون  
 من الاجترار على تحطئة  
 النص (قوله) فانه  
 اذا قصد تثنيته او جمعيته  
 لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس  
 او قيل هذا ينافى ما سبق

المتبوع جمعا مذكرا عاقلا وجاءت النساء (انفسهن) (في جمع المؤنث) اذا كان المتبوع جمعا مؤنثا عاقلا كان او غير عاقل (وغير العاقل من المذكر) يعني اذا كان المتبوع المؤكد جمعا مذكرا غير عاقل يؤكد بالتأكيدي الجارية في الجمع المؤنث العاقل تقول اشتريت الافراس انفسهن لان غير العاقل من المذكر جاري مجرى المؤنث لقصوره مثله (والثاني) (للماسمي) المصنف (النفس والعين اولين تعاليا) في الذكور في الاول لان الذات لان غير المسبوق يقال له الاول والمسبوق بواحد الثاني وبالاثنين الثالث فغلب ما هو المذكر او لا على ما هو المذكر نائبا لشرفه لتقدمه فقل الاولان ولكن يعتبر فيه الحقة في اللفظ كعمرين لابي بكر وعمرو رضي الله تعالى عنهما والمذكورة (كالقمرين) للشمس والقمر والشرف كالابوين للاب والام وسيأتي له زيادة تحقيق (سبحي الثالث تانيا) (للمثنى) وهو (كلاهما) تقول جاءني الزيدان كلاهما (للمذكر) يعني اذا كان المتبوع المؤكد مثنى المذكر (وكلتاهما) (للمؤنث) اذا كان المؤكد مثنى المؤنث تقول جاءتني الهندان كلتاهما (والباقي) من الفاظ التأكيدي المعنوي (بعد الثلاثة المذكورة) التي هي النفس والعين وكلاهما مؤكد (لغير المثنى) وهو خمسة (مفردا كان) ذلك المؤكد (او جمعا) مذكرا كان او مؤنثا (باختلاف الضمير) (العائد الى المتبوع المؤكد) الكائن (في كلا) (نحو قرأت الكتاب كله) لكن بشرط ان يكون مفردا مذكرا (وكلتها) اذا كان المتبوع المؤكد مفردا مؤنثا (نحو قرأت الصحيفة كلها) (و) الكائن (في) كلهم (عندكون ذلك المتبوع جمعا مذكرا عاقلا (نحو اشتريت العبيد كلهم) او جاءني العبيد كلهم او القوم كلهم (و) الكائن (في) كلهن) اذا كان المتبوع جمعا مؤنثا (نحو طلقت النساء كلهن) او جمعا مذكرا لكن غير عاقل نحو اشتريت الجمال كلهن وكسرت الجذوع كلهن (و) (باختلاف) (الصيغ) (عطف على قوله باختلاف الضمير باعادة الجار والصيغ بكسر الصاد المهملة وفتح الياء جمع صيغة مثل بيض في بيضة وبيس في بيعة (في) (الكلمات) (البواقي) (وهي) اى الكلمات البواقي اربع (اجمع) واكتب وابتع وابضع (الصاد المهملة او) (الصاد المعجمة) (تقول) اشتريت العبد (اجمع) (في المذكر الواحد) يعني اذا كان المتبوع المؤكد مذكرا واحدا (و) اشتريت الجارية (جمعا) بالمذكر (في المؤنث الواحدة) يعني اذا كان المتبوع مؤنثا واحدا (او الجمع) يعني اذا كان مذكرا عاقلا نحو جاءني الرجال جمعا او غير عاقل نحو اشتريت الجذوع جمعا الا انه لا يؤكد مثل هذا الجمع به الا (بتأويل الجماعة) بشرط ان يكون مكسرا (و) جاءني القوم (اجمعون) (في جمع المذكر) (جمع) (في جمع المؤنث) يعني اذا كان المتبوع المؤكد جمعا مؤنثا وما في حكمه من جمع المذكر الغير العاقل وجوز الاندلسي في العاقل السالم (وكذا) اى مثل جمع وما تفرع منه (اكتنع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابضع بصعاء ابصعون بصع) وتشترك هذه الالفاظ كلها في انها لا تؤكد بها الا المعارف عند البصرية لان التأكيدي بها لرفع الاحتمال عن اصل النسبة او عن عمومها وهذا لا يتحقق الا في المعارف (ولا يؤكد بكل واجمع) وما يتفرع منها بالضمير والصيغة وما لحق بالجمع من اكتنع واخويه لانهم ما فرعوا عنها اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع (الاذا جزاء) (مفردا كان) اى

منه ان ثنية الجنس وجميته لا يخص قصد الانواع بل امر مشترك بين قصد الانواع وقصد الافراد حتى احتاج الى التكلف بل النصف يحمل الانواع على ما يشمل الافراد وما اجل نسيانه لما شيد من قريب بنية والحامل على ذلك سوء الفهم لان مختار الشارح قدس سره فيما سبق ايضا ذلك على ما صرح به ثم ونحوه يكون الانواع اعم انما كان اياها مكان دفع ما ورد به الطريق ولو على ضعف ولم يرض هو به والا لصرح كلام المصنف كذلك فتيقن لك ان الشارح قدس سره اوافى هنا بوجه يشعر بكون الانواع اعم لاستحقاق هذا التشنيع الشنيع وما في هذه الصورة فلا يرد عليه شيء (قوله) او اوعى مع قيل والطبق مفعول معه لمصاحبة فاعل كانت اى كانت الصفة ومطابقها لى لا انتصب عنه ومما يقتضى منه المحجب انه جعل مفعولا معه لمصاحبة خبر كان فاحتج الى جملة فاعلا معنى وكان وجه جعله فاعلا انه بتأويل ثبت للاسم فاحتج الى ادلة لصحة جعل الخبر فاعلا معنى من اوهن من بيت المنكيوت فاقبت المدعى بما هو احوج الى الثبوت وعليك ان لا تلتفت اليه فانه كآرى (قوله) ويجوز ان يكون

ذوالاجزاء كالعبد (او جمعا) كالقوم (اذا الكلية) في كل (والاجتماع) في اجمع واخوانه (لا يتحققان)  
 اى لا يوجد ان (الافيه) اى في كل واحد منهما يعنى يوجد في كل الكلية وفي اجمع واخوانه  
 الاجتماع لان كلاهما اجمع يستلزمان التعدد بموادها وصيغتهما فلا يؤكدا ان الاما يقبل الافتراق  
 والاجتماع وفي ذى اجزاء (ولا حاجة الى ذكر الافراد) بعد قوله ذوا اجزاء بان يقال الا ذوا اجزاء  
 وافراد بل لا يصح ذكرها لانه يفيد جواز جاء في الانسان كله من غير ان يراد به الا تلك (لان  
 الكللى مالم يلاحظ افراده مجتمعه ولم تصر) اى الافراد (اجزاء) من مجموع المؤكد (لا يصح  
 تأكيده بكل واحد) لعدم وجود شرط كونهما تأكيدها وهو الكلية والاجتماع (و) لكن (يجب  
 ان يكون تلك الاجزاء بحيث اى) في مكان (يصح افتراقها) وامتيازها (حسا) نصب على التمييز  
 او على المصدرية اى افتراقا حسيا المراد بالحس ههنا حس البصر والافتراق الحسى في نسبة  
 الكلام ما يشاهد بالحس من ثبوت الفعل لبعض دون بعد (كاجزاء القوم) في جاء في القوم فانه  
 يشاهد بحس البصر ثبوت المجئ لبعض القوم دون البعض فيؤكد بكل ليعلم يقينا ان المجئ ثابت  
 لكل فرد فردا كدبا جمع ليعلم ان المجئ ثابت لهم دفعة في آن واحد (او حكما) عطفت على حسا  
 والافتراقى الحكمى ما يكون الافتراق فيه بحكم العقل بحيث لا يكون للحس البصرى دخل  
 (كاجزاء العبد) فانه بسيط لا يصح افتراقه حسا الا انه يصح حكما بالنسبة الى بعض الافعال  
 كالشراء والبيع مثل اشترى العبد او بعه فيصح تأكيده حينئذ بكل واحد (ليكون في التأكيده  
 بكل واحد) واخوانهما (فائدة) لان المؤكدا اذا لم يكن كذلك لا يحتاج الى التأكيده باحدهما او بهما  
 لانه لا يقال جاء في زيد كله او اجمع لانه اذا جاء جاء كلاهما فلا محتمل ان يتوهم ثبوت الفعل لبعض  
 دون البعض حتى يكون في التأكيده بهما فائدة فلا يؤكدهما الا ذوا اجزاء (مثل اكرمت القوم  
 كلهم) وهو نظير ذى اجزاء يصح افتراقها حسا (واشترى العبد كله) وجمع وهو نظير ذى  
 اجزاء يصح افتراقها حكما فانه يجوز اشتراء بعضه دون بعضه الا انه لا يصح افتراقه حسا او حكما  
 بالنسبة الى بعض كالمجئ واللهاب فلا يقال جاء في العبد كله ولا ذهب العبد كله (فان العبد قد تجزى  
 في الاشتراء) اى بالنسبة الى الاشتراء والبيع (فيصح تأكيده) اى تأكيده العبد (بكل واحد) وجمع  
 (ليفيد الشمول) اى شمول الاشتراء جميع اجزاء العبد في التأكيده بكل ويفيد ايضا ان الشمول  
 في آن واحد ليس بمتفرق (بخلاف جاء في زيد كله) وجمع (لعدم صحة افتراق اجزائه) اى اجزاء  
 زيد بالنسبة الى المجئ المنسوب اليه (لا حسا ولا حكما في حكم المجئ) لما عرفت انه اذا جاء جاء كلا  
 فلا يكون في التأكيده بكل واحد وجمع بالنسبة الى المجئ فائدة (واذا اكد الضمير المرفوع) لا المنسوب  
 والجور (المتصل) لا المنفصل (بارزا كان) ذلك الضمير المرفوع المتصل (او مستكنا) واجبا  
 او جائزا (بالنفس والعين) اللذين هما من الفاظ التأكيده المعنوى (اى اريد تأكيده  
 بهما) اى تأكيده الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين فيه اشارة الى انه من قبيل  
 ذكر المسبب وارادة السبب مثل قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة ومثل قوله واذا نودى المعروف  
 باللام (اكد) جزاء الشرط (ذلك الضمير) اى ضمير المرفوع المتصل (اولا) منصوب على

بمعنى اسم الفاعل قبل لا  
 معنى لا تقتصر على كون  
 بمعنى اسم الفاعل مع تجويز  
 كونه مبنيا للقول في  
 التوجيه السابق وهذا  
 وهم باطل لان مقتضى  
 التوجيه السابق كان  
 تجويز الاصين بخلاف  
 الثانى فانه لا يتناسب الثانى  
 كاهو الظاهر (قوله)  
 واحتمل اى الصفة  
 المذكورة الحال لامعنى  
 المحصور الاحتمال في الصفة  
 والحال في صورة  
 الاشتقاق لانه لا يجب ان  
 يكون الحال مشتقة بل كل  
 ما دل عليه هيئة صم ان يقع  
 حالا وكان القائل فاعل عن  
 قوله لاستقامة المعنى على  
 الحال او اراءه ولم يتطعن لان  
 كل ما هو تميز وليس بمشتق  
 لا يصح ان يكون حالا ايضا  
 لفساد المعنى (قوله) تؤيد  
 التمييز قبل بل زيادة من  
 تؤيد احتمال الحال او زيادة  
 من لتكون نصيبا على ان  
 المراد التمييز لا الحال وهذا  
 عجيب وهم غريب فانه  
 يقتضى جواز الحالية في كل  
 اسم فتعصب على التمييز  
 واستعمل تارة بكلمة من  
 وفساده اظهر من ان يخفى  
 (قوله) وايضا المقصود  
 مدحه بالفروسة لا حال  
 الفروسة اذ قد يمدح حال  
 الفروسة بغيرها من  
 الصفات فيه نظره  
 والصحيح وايضا المعنى على  
 مدحه مطلقا بالفروسة  
 فاذا جعل حالا اختص  
 المدح وتقييد بحال



الظرفية اى قبل تأ كيده بالنفس والعين (بمفصل) متعلق با كدى ضمير مرفوع منفصل لما  
 سأتى (ثم) يؤكده ذلك الضمير المرفوع المتصل (بالنفس والعين) لكن بشرط ان يضاف كل واحد  
 منهم الى ضمير المؤ كد ايعلم انهما يؤكده ان كان الضمير المؤ كد مخاطبا يضاف الى المخاطب اما  
 بارزا (مثل ضربت انت نفسك) او عينك واما مستكنا مثل اضرب انت نفسك او عينك وان  
 كان متكلما فيضاف ايضا الى البارزا نحو ضربت انا نفسي زيدا او انا مستكنا نحو اضرب انا  
 نفسي زيدا وان كان غائبا فيضاف ايضا اليه مثل زيد ضرب هو نفسه (ففسك) المضاف الى  
 المخاطب (تأ كيد لتاء الضمير) المتصل بالمخاطب الذى فى ضربت (بعد تأ كيده) اى تاء الضمير  
 (ب) ضمير (منفصل وهو) قوله (انت اذلو لاذلك) اى لانه لو لم يؤكده الضمير المرفوع المتصل  
 بالمنفصل (لالتبس التأ كيد بالفاعل) اى لم يعلم ان الكلام مبنى على التأ كيد او لا (اذ وقع) اى  
 النفس والعين (تأ كيد للمستكن) جواز يدا كان (نحو زيد اكرمنى هو نفسه) او عينه او وجوب  
 نحو تكرم انت نفسك او عينك (فلو لم يؤكده الضمير) المرفوع (المستكن فى اكرمنى) بضمير  
 مرفوع منفصل اى (بقوله هو) لم يقل زيد اكرمنى هو نفسه بل (يقال زيد اكرمنى نفسه) او عينه  
 (لالتبس نفسه الذى هو التأ كيد بالفاعل) فح لا يعلم ان هذا الكلام كلام مؤ كد يجب ان يعمل  
 بمفهومه ويعتمد عليه وانه خال عن التأ كيد فيحتمل الصدق والكذب كما هو شان الخبر الخالى  
 عن التأ كيد فوجب ان يؤكده او لا بالضمير المرفوع المنفصل ثم بالنفس والعين حتى يعلم قينانه  
 كلام مؤ كد يعتمد عليه (ولما وقع الالتباس) اى التباس التأ كيد بالفاعل او الكلام المؤ كد بغيره  
 (فى هذه الصورة) اى فى صورة كون الضمير مستكنا لبارزا (اجرى) مبنى للمفعول (بقية الباب)  
 اى الضمير المرفوع المتصل البارز (عليه) على مثل هذه الصورة يعنى وجب التأ كيد بالمنفصل  
 او فاما ليس بملتبس ايضا ليطرد الباب (وانما قيد الضمير بالمرفوع) احتراز عن الضمير المنصوب  
 والمجرور كما اشرنا لجواز تأ كيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلاتأ كيدهما اى  
 بلاتأ كيد الضمير المنصوب المتصل (ب) الضمير المنصوب (المنفصل) وهذا من باب التقلب والا  
 فالمجرور لا منفصل له لانها ليس كالجزء مما اتصل به كالمرفوع لكونها مفضلة يتم بدونها ولانه  
 يجب الابرار فيهما حيث لا يستكنا حتى يجب التأ كيد فى المستكن للالتباس ويحمل البارز  
 عليه طرد الباب كما عمل فى المرفوع (نحو ضربت نفسك) وعينك فى المنصوب (ومررت بك  
 نفسك) وعينك فى المجرور (لعدم الالتباس) اى لعدم التباس التأ كيد الذى يكون بالنفس والعين  
 بالمفعول والمضاف اليه لما عرفت انهما لا يستكنا كالمرفوع والاختصار مطلوب فى الكلام (و)  
 قيد ايضا (بالمفصل) احتراز عن الضمير المرفوع المنفصل (لجواز تأ كيد) الضمير (المرفوع  
 المنفصل) سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا (بالنفس والعين بلاتأ كيده) اى  
 تأ كيد الضمير المرفوع المنفصل (بمفصل) اى بضمير مرفوع منفصل من جنسه  
 ونوعه (نحو انت نفسك) او عينك (قائم) او انا نفسى او عينى حاضر وزيد هو نفسه او عينه  
 حاضر (لعدم الالتباس) اى التباس التأ كيد بالضمير المؤ كد لانه لما كان منفصلا بارزا كان

فروسيته فيفتبر المعنى  
 المقصود هكذا قال المص  
 واعترض عليه الرضى قائلا  
 لا ارى بينهما فرقا لان معنى  
 التمييز عنده ما حسن  
 فروسيته فلا يمدحه فى غير  
 حال الفروسية الا بهام  
 وهذا المعنى هو المستفاد  
 من ما احسنه فى حال  
 فروسيته والا صرايس  
 كذلك وبيانه ان المص  
 يعتبر ان العامل هو التعجب  
 نفسه او المدح نفسه فكانه  
 قال على سبيل الانشاء  
 تعجبت منه فارسا فان جعل  
 تمييزا كان المعنى تعجبت من  
 فروسيته وان جعل حالا  
 كان المعنى تعجب فى حال  
 فروسيته فيتعبد التعجب  
 بزمان الفروسية وليس  
 بمقصود والرضى زاد  
 اعتبار معنى الحسن وجمله  
 طاملا فى التمييز والمحال فصار  
 مأل المعنى على الوجهين  
 واحدا (قوله) على طامله  
 اذا كان اسما تاما بالاتفاق  
 قيل يشكل بما اذا كان تمييزا  
 من نسبة اسم الفاعل  
 او المفعول فانه يتقدم على  
 طامله عند الجمهور مع ان  
 طامله اسم تام وهو اسم  
 الفاعل او المفعول فالاولى  
 ان يقول ولا يتقدم التمييز  
 على طامله اذا كان من ذات  
 مذكورة بلاتفاق وهذا  
 غلط من وجهين احدهما ان  
 المراد بالاسم التام هو  
 الجامد وكيف يتصور  
 دخول الاسم الفاعل  
 والمفعول فيه مع انه لا شئ  
 منهما يتم بنفسه وتانيهما ان

كالظاهر في الاستعمال وعدم الالتباس فلا احتياج الى التأكيد والاختصار مطلوب (وانما قيد)  
 هذا التأكيده (بالنفس والعين) ولم يبينه مطلقا (لجواز تأكيده) الضمير (المرفوع المتصل بكل  
 واجمعين) وما يتفرع منهما لان كل واحد منهما غير مستقل لانه لم يوجد في سعة الكلام ما يسند اليه  
 الفعل بالاستقلال فلا يقال في السعة جاء كلهم واجمعون (بل تأكيده بالمنفصل) اي من غير تأكيده  
 الضمير المتصل بالضمير المرفوع المنفصل (نحو القوم جاؤا كلهم اجمعون) بل تأكيده حيث لا  
 يقال القوم جاؤا هم كلهم اجمعون (لعدم التباس التأكيده) الذي هو كلهم اجمعون (بالفاعل) الذي  
 هو الضمير المرفوع الراجع الى القوم (لان) لفظ (كلا واجمعين) ببيان العواامل قليلا) نصب على  
 التمييز او على المصدرية يعني لا يقعان فاعلا لفعل فلا يقال القوم جاء كلهم او جاء اجمعون وانما يقال  
 جاء كل القوم او جاء جميع الرجال (بخلاف النفس والعين) فانهما يقعان فاعلا بانفسهما يقال زيد  
 جاء نفسه او جاء نفس زيد فلا بد من التمييز بين كونهما تأكيده او فاعلا (فانهما ببيانها) اي يقعان  
 بعدها على الفاعلية (كثيرا) يعني يوجد في كلامهم تأكيده الضمير المستكن فلم يؤكدا ولا بالمنفصل  
 لا لتبس التأكيده بالفاعل كما عرفت سابقا (واكتع) مبتدأ (واخواه) اي اخواه اكتبه بالرفع  
 عطفت عليه لان رفع الغنية بالالف والنون سقطت بالاضافة الى الضمير لما سبق (يعني ابتع  
 وابصع) اي هؤلاء الكلمات الثلاث (اتباع) (فتح الهزمة) جمع تبع كفرس وافرأس (على ما  
 هو المشهور) يعني المشهور ان فعلا متحرك العين يجمع على افعال كما صورناه لك وساكن العين  
 ايضا كذلك مثل قول واوقوال ولان المبتدأ متعدد بالنطق فينبغي ان يكون خبره جمعا لا بكسر  
 الهزمة مصدر اتباع ولا بالفتح ايضا جمع تابع فان جمع فاعل على افعال مختلف فيه (لاجمع) متعلق  
 بقوله اتباع (يعني تستعمل هذه الكلمات الثلاث) اعني اكتبه واتبع وابصع (بتبعية) اي اجمع  
 الذي هو الاصل في هذه الكلمات (لا بالاصاله) اي لا تستعمل في معنى التأكيده بالاصاله بل انما  
 تستعمل فيه تبعا لاجمع (لكونه) اي لكون اجمع (ادل منها) اي من هذه الكلمات الثلاث (على  
 المقصود) اي لكون دلالة اجمع على ما هو المقصود منها زائدة من دلالة هذه الثلاث (وهو) اي  
 المقصود (الجمعية) لان اجمع يدل عليها بالمادة والصفة معا ولا ناله معنى عند عدم كونه تأكيده وهو  
 الجمعية دون غيره فيكون ادل منها على المقصود واذا كان الامر كذلك (فلا تتقدم) (يعني اكتبه  
 واخويه) يعني ابتع وابصع في الذكر والترتيب (عليه) (اي على اجمع لو اجتمعت) هذه الكلمات  
 الثلاث (مع) اي مع اجمع لانه يلزم منه تقديم الفرع على الاصل والادنى على الاقوى وهذا  
 عكس المعقول فينبغي ان يكون اجمع مقدما في الذكر والترتيب عليها (وذكرها) مبتدأ (اي) ذكر  
 (اكتبه واخويه) يعني ابتع وابصع (دونه) (اي دون ذكر اجمع) يعني من غير ان يكون اجمع  
 مذكورا (ضعف) خبره فلا يقال جاء في القوم اكتبون وابتعون وابصعون بدون ذكر اجمعون  
 الاعلى ضعف (لعدم ظهور دلالتها) اي دلالة هذه الكلمات الثلاث (على معنى الجمعية) المقصود  
 من هذه الكلمات لما سبق (وللزم ذكر ما من شأنه التبعية بدون الاصل) يعني يلزم ذكر الفرع  
 بدون الاصل والتابع بدون المتبوع وهذا مخالف لما اتفق عليه الجمهور وفي الرضى واعلم انك

الجمهور على عدم جواز  
 تقديمه على العامل مطلقا  
 قال المصنف وانما امتنع تقديم  
 التمييز عند جمهور المحققين  
 مع الفعل لان في المعنى فرع  
 من الفاعل والفاعل لا  
 يصح تقديمه فالرفع اجدر  
 والثاني ان الاصل في  
 التمييز ان يكون  
 موصوفا بما انضمت عنه  
 وانما خولف بها لفرض  
 الابهام اولاً ثم التفسير ثانياً  
 وتقديمه مما يحل بمعناه فلما  
 كان تقديمه يشغف اختلال  
 معنى كونه تمييزاً لم يستقم  
 فاذا امتنع التقديم في الفعل  
 فهو في غيره اجدر هذا  
 كلامه وبه تبين فساد قوله  
 فالاولى آه (قوله) مشايخة  
 ضعيفة وهي كونه تاما كان  
 الفعل يتم فاعله (قوله)  
 وهما بحث قبل ليس  
 البحث واردا لان سر  
 وجوب تأخير التمييز عن  
 العامل كونه فاعلا لا حقيقيا  
 لو رد الفعل المذكور الى  
 المتعدي واما مجاز بالو لم يرد  
 الا انهم تعرضوا لكونه  
 فاعلا حقيقيا بالر دالها را  
 لما خفي من الوجه وهذا  
 باطل لان ذلك لا يكون  
 سر وجوب التأخير بل  
 هو ما عرفت من كلام المصنف  
 وانت خبر بانالو فرضا ان  
 سر وجوب التأخير هذا لا  
 يندفع بحث الشارح قدس  
 سره بما ذكره لانه يقول  
 بعدم الاحتياج الى ذلك  
 التأويل والقائل معترف  
 بذلك متعذر عنهم بما لا يقبله  
 الشارح نعم في هذا البحث

لواردت الجمع بين الفاظ التأكيده المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته  
من اكتنين الى ابتعين اما تقديم النفس والعين على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها  
تقديم النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين فلا النفس لفظ متبوع لمايتها حقيقة  
ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة واما تقديم لفظ الكل على اجمع فلكونه  
جامدا واتباع المشتق الجامدا اولى الى هنا كلامه (البديل) اورده عقيب التأكيده المناسبة كونه  
ضداله في المقصود لان المقصود ههنا الثاني ثمة الاول والثاني للتقرير والشمول وهو في اللغة  
اسم بمعنى الخلف عن الشيء وفي الاصطلاح ماذكره المصنف والمناسبة بينهما ظاهرة (تابع)  
التوابع كلها (مقصود بما نسب) مبنى للمفعول (الى المتبوع) (اي يقصد النسبة اليه) اى الى  
التابع جنس يشمل فيه اشارة الى ان الظرف متعلق بالمقصود لانه عند وجود عدم شرط عمله  
يكون بمعنى المضارع المجهول (بنسبة ما نسب الى المتبوع) بحذف المضاف (دونه) (اي دون  
المتبوع) ظرف او حال اى حال كونه مجاوزا عن المتبوع (اي لا يكون النسبة الى المتبوع) اى  
النسبة المأخوذة في الكلام اسنادية كانت او ايقاعية او اضافية (مقصودة ابتداء) منصوب على  
الظرفية اى مقصودة في النسبة (بنسبة ما نسب اليه) اى الى المتبوع لانه اذا كان الامر كذلك فلا  
يحتاج الى الابدال من ذلك المتبوع لحصول المقصود (بل تكون النسبة اليه) اى الى المتبوع  
(نوطنة) اى وسيلة (وتمهيدا) ومقدمة (لنسبة الى التابع) حقيقة كفاي الابدال الثلاثة وحكما  
كفاي بدل الغلط فانه وان لم يجرى نوطنة حقيقة بل كان سبق اللسان لكنه في حكم النوطنة فانه  
في حكم الساقط ايضا وموجبه التقرير وتمكين في حق البديل وانما كانت نوطنة ليكون في النسبة  
اولاها اجمالا وثانيا تفسير وتفصيل لتكون النسبة في ذهن السامع اوقع وانبت (سواء كان  
ما نسب اليه) اى الى المتبوع للتوطئة (مسند اليه او غيره) يعنى اسنادية (مثل جاءني زيد اخوك و)  
ايقاعية نحو (ضربت زيدا اخاك و) اضافية نحو (مررت بزيد اخيك واحترز) المصنف  
(بقوله) في التعريف (مقصود بما نسب الى المتبوع عن) التوابع الثلاثة (التمت) والتأكيده  
وعطف البيان لاسم اى لان هذه التوابع الثلاثة (ليست مقصودة بما) اى بنسبة ما (نسب اليه)  
اى الى المتبوع (بل المتبوع مقصوده) بالاصالة والاستقلال وانما جئ بالتابع فيها لايضاح  
والتقرير (وبقوله دونه احترز عن العطف بالحروف فان المتبوع) اى المعطوف عليه فيه اى  
العطف بالحرف (مقصود بما) اى بنسبة ما (نسب اليه) اى الى المتبوع (مع التابع) والمقصود  
بانسبة من البديل المبدل منه وهو الثاني لا الاول فافترقا (ولا يصدق الحد) اى حد البديل (على  
المعطوف ببل) سواء كان في كلام موجب مثل جاءني زيد بل عمرو او كلام سالب مثل ما جاءني زيد  
بل عمرو (لان متبوعه) اى لان متبوعه المعطوف ببل (مقصود) بالنسبة (ابتداء ثم بدا) اى ظهر  
(له) حكم غير الحكم الاول او رأى غير رأى (فاعرض عنه) اى عن ذلك الحكم او الرأى  
(وقصد المعطوف) وعطفه ببل (فكلها) اى المعطوف والمعطوف عليه ببل (مقصود ان  
بهذا المعنى) يعنى الاول مقصود بالنسبة من غير ان يكون نوطنة وتمهيدا للثاني والثاني مقصود

نظر لان يكون في قولهم  
امتلاء ماء الاناء بل المعنى  
الامتلاء بالاناء بالماء وليس  
هو مثل قولك ربح زيد  
تجارة كما هو الظاهر ولا  
يتوقف اندفاع ما اورده  
على القاعدة المشهورة على  
ما ذكره من البحث  
لان دفاعه بما بحث فيه وبما  
اشتهر مما ذكره في ربح  
زيد تجارة (قوله) فانهما  
يجوز ان تقديم التمييز على  
الفعل الصريح وعلى الاسم  
الفاعل والمفعول قبل  
فكلام المص قاصر لان ان  
اريد بالفعل مجرد الفعل  
يفيد ان خلاف المازي  
والبرد في مجردة وليس  
كذلك وان اريد به الفعل  
وشبهه كما هو المستفيض في  
كلامهم يفيد ان خلافه في  
جميع ما يشبه الفعل وليس  
كذلك وانت خبير بار  
مراد المص ليس بيان  
الاختلاف بل اراد يبين  
عدم جواز تقديم الحال  
على الفعل ليتبين ان عدم  
جواز التقديم على غير الفعل  
بطريق الاولى لكنه لما في  
بقوله والاصح ناسب ان  
يتعرض لمن قال به بخلافه  
وان كان قولها اعم من  
هذا (قوله) ولما كان  
معاويمته بهذا الوجه الغير  
الحتاج قيل يشعر بأنه يمكن  
تعريف المشتق قد تتبع  
فيه رأى المحقق الرضى  
حيث عرفه بان المذكور  
بعد الاخوانه انما قالوا  
قبلها نفيا واثباتا لكن  
المص صرح بان ليس له

بها ايضا ولكن بالسكوت عن الاول واعراض عنه لفظا ومعنى فيكون كلاهما مقصودين بالنسبة  
 بخلاف البديل فان الاول فيه ليس بمقصود بها بل ليس الا للتوطئة والتمهيد (فان قيل هذا الحد اى  
 حد البديل (لا يتناول) اى لا يكون شاملا (البديل الذى) وقع (بعدها) يعنى البديل الذى وقع  
 بعده الا فى كلام غير موجب والحال ان المستثنى منه مذكور لما عرفت سابقا فى بحث المستثنى بالا  
 (مثل ما قام احد الازيد) وما رأيت احد الازيد او ما مررت باحد الازيد (فان زيدا) فى هذه  
 الامثلة (بديل من احد) بديل البعض من الكل حملا على لفظه (و) الحال انه (ليس نسبة مانسب  
 اليه) اى الى احد (من عدم القيام) بيان ما فى قوله مانسب (مقصودة) خبر ليس (بالنسبة الى زيد)  
 لان نسبة القيام الى احد مقصودة نفيًا واى الى زيد يجابوا واشترط فى البديل ان يتحد النسبتان فى  
 الايجاب والسلب فلا يصح ان يكون بديلا (بل النسبة المقصودة بنسبة مانسب الى احد) الذى هو  
 مبدل منه (نسبة القيام الى زيد) الذى هو البديل وهما ليس كذلك لما قلنا ان النسبة فى الاول  
 سلب وهى عدم القيام وفى الثانى اثبات وهو القيام فلم يوجد شرط البديل وهو اتحاد النسبة فلم  
 يكن التعريف جامعا (قلنا) ليس الشرط فى البديل اتحاد النسبة الشخصية بل الشرط اتحاد  
 النسبة الجنسية لان (مانسب الى المتبوع ههنا) اى فى المستثنى الذى يختار فيه البديل (القيام فانه)  
 اى الشأن (نسب اليه) اى الى المتبوع جنس القيام لكن (نفيًا ونسبة القيام بعينه) اى حال كون  
 القيام معينا بجنسه (الى التابع مقصودة ولكن اثباتا) فيكون فيهما نسبة فى الاول سلبا وفى الثانى  
 ايجابا وذلك القدر لا يضر البديل (فصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبته مانسب الى المتبوع)  
 يعنى يصدق عليه تعريف البديل واذا صدق الحد صدق المحدود ايضا (فان النسبة المأخوذة  
 فى الحد) او فى حد البديل (اعم من ان يكون بطريق الاثبات) فيهما (او النفي) فيهما والاثبات  
 فى احدهما والنفي فى الآخر لكونها مذكورة فيه مطلقا والمطلق يقبل التعميم ومع هذا يوجد  
 الاتحاد فى جنس النسبة مع قطع النظر عن ان يكون بالايجاب والسلب (ويمكن ان يصدق بنسبة  
 مانسب الى شئ نفيًا بنسبته الى شئ آخر اثباتا) مثلا يمكن ان يقصد فى المثال المذكور بنسبة القيام  
 الذى نسب الى احد نفيًا بنسبة ذلك القيام الى زيد اثباتا لما مر غير مرة (ويكون الاول توطئة  
 للثانى يعنى تكون النسبة الى الاول توطئة للنسبة الى الثانى باعتبار جنسه النسبة لا شخصا (وهو)  
 (اى البديل اربعة انواع) وقيل فى وجه الحصر ان البديل لا يخلو اما ان يكون عين المبدل منه او لا  
 فان كان الاول فهو الاول والا فلا يخلو اما ان يكون بعضه او لا فان كان فهو الثانى والا فلا يخلو  
 اما ان لا يكون اجنبيا من المبدل منه او لا فان كان الثانى فهو الثالث وان كان الاول فهو الرابع  
 فالحصر عقلى وقيل وجهه وجوه اخرى فطلب فى المطولات وهذا تقسيم الجنس الى انواعه  
 كتقسيم الحيوان الى الانسان والفرس والابل يعنى الكلى الى الجزئيات لا الكلى الى الاجزاء  
 (بديل الكل) (اى بديل هو كل المبدل منه) اى عينه ولكن يجب فيه موافقة للمتبوع فى الافراد  
 والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فقط لا التعريف والتشكيك لما سيجى (وبديل البعض) (اى)  
 بديل هو بعد المبدل) منه يعنى يكون جزء منه (فالاضافة) اى الاضافة الى الكل او البعض (فيهما)

مفهوم تام بل هو لفظ  
 مشترك بين المتصل  
 والمنفصل فلا يمكن  
 تعريف المطلق فلذا قسمه  
 او لا تقسيم اللفظ المشترك  
 ولا يخفى ان القائل غافل من  
 كلام المص وما ذكره حيث  
 قال لا يمكن تعريف المستثنى  
 باعتبار المعنى بمجد واحد لان  
 احدهما يخرج من حيث  
 المعنى وهو فصله الذى يتميز  
 به عن المنقطع والاخر غير  
 يخرج واذا اختلفا فى  
 الحقيقة التى تفصل تندر  
 جمعهما بمجد واحد ثم يمكن  
 حد ما بمجد واحد باعتبار  
 اللفظ وهو ان يقال هو  
 المذكور وبعد الاول واخواته  
 هذا كلامه وهو صريح فى  
 جواز تعريفه بل مره فبما  
 مره الرضى به وايضا لا  
 شئ فيه يقتضى كون  
 المستثنى عنده لفظا مشتركا  
 ليس له مفهوم تام كما ترى  
 وقد زعم القائل انه صرح  
 بذلك واغاثورطى هذه  
 الورطة من شيخ الرضى  
 واعتراضه على المص قائلا  
 اعلم ان المص قسم المستثنى  
 قسمين وحد كل واحد  
 منهما بمجد مفرد من حيث  
 المعنى وعلل ذلك بان  
 ماهيتهما مختلفتان ولا يمكن  
 جمع شيئين مختلفي الماهية  
 فى حد وذلك لان الحد  
 مبين للماهية بذكر جميع  
 اجزائها مطابقة او تضامنا  
 لمختلفتان وان فى الماهية  
 لا يتساويان فى جميع  
 اجزائها حتى يجتمعان فى  
 حد والدليل على اختلاف

اى فى هذا النوعين (مثلها) اى مثل الاضافة التى (فى خاتم فضة يشير الى ان الاضافة بيانية  
 لصحة حمل المضاف اليه فيهما على المضاف كما يقال الخاتم فضة يقال البدل المبدل منه او بعضه  
 (وبدل الاشتمال) (اى بدل مسبب غالباً) وانما قال غالباً لئلا يخرج عنه مثل اعجبني زيد علمه او  
 حسنه لانه ليس فيه اشتمال بمعنى ان يكون البدل مسبباً بل المبدل منه فيه محل للبدل وهو حال فيه  
 الكل (عن اشتمال احداً المبدلين على الاخراما) بكسر الهجزة (عن اشتمال البدل على المبدل  
 منه) يعنى يكون البدل شاملاً للمبدل منه ومحيطاً به وينتقل بانتقاله (نحو سلب زيد ثوبه) لان الثوب  
 شامل لزيد ومحيط به (او بالعكس) يعنى يكون المبدل منه شاملاً له ومحيطاً اياه اما ان ينتقل بانتقاله  
 مثل اعجبني زيد علمه فان جسمه زيد شامل لعلمه ومحيط اياه وينتقل بانتقاله واما ان لا ينتقل به  
 (نحو يسألوك عن الشهر الحرام قتال فيه) فان الشهر يشمل القتال الذى فيه لان الزمان يشمل  
 ويحيط الافعال التى حلت فيه وفعلت فيه ايضا ولكن لم ينتقل بانتقالها (وبدل الغلط) (اى بدل  
 سبب عن الغلط) الذى هو سبب للبدل فيكون الغلط المبدل منه لافى البدل لما ان الغلط سبب  
 فسمى باسم السبب وذلك كثير لان المتكلم اراد ان يقول مررت بحمار فسبق اسانه فقال مررت  
 برجل مكان بحمار ثم تداركه فقال بحمار فيكون الغلط فى المبدل منه لافى البدل كما قلنا آتفا  
 (فالاضافة) اى اضافة البدل الى الاشتمال والغلط (فى) النوعين (الاخيرين من قبيل اضافة  
 المسبب الى السبب) لما قلنا الاشتمال سبب للابدال والغلط كذلك سبب له (لادنى ملاسته) اى  
 لادنى علاقة وهى كون احدهما شاملاً للآخر او كون الاول محلاً للثانى فى الاشتمال وبعبارة  
 السببية فيهما ولم تكن الاضافة فيهما بيانية ايضا لعدم صحة الحمل اما فى الغلط فظاهر واما فى  
 الاشتمال فلانه لا يصح حمل المضاف اليه على المضاف وقيل بدل الغلط لا يقع فى صحيح الكلام  
 لانه انما يصدر من غير روية وفكر الا اذا قصد المبالغة فور حينئذ للتدرج مثل هذا نجم بدر  
 شمس كأنه اخطأ فى التثنية فداركه (فالاول) (اى بدل الكل) فيه اشارة الى ان اللام للعهد  
 الخارجى ومفنية عن الاضافة (مدلوله مدلول الاول) لم يقل مدلوله بالاضافة الى الضمير اظهر  
 المفايزة اذ لو كذلك لرجع الضمير ان الى امر واحد مع ان المراد ليس كذلك (يعنى يتحدثان)  
 اى البدل والمبدل منه (ذاتاً) يعنى ان الذات الذى دل عليه البدل هو الذات الذى دل عليه المبدل  
 منه لا غير (لان يتحدث مفهومهما) لانه لا يلزم اتحاد مفهوميهما بل قد يكون نحو زيد ضربته اياه  
 وكثير الاما لا يكون (لكونا) اى البدل والمبدل منه (مترادفين) لاتحادهما مفهومهما (نحو جاءنى  
 زيد اخوك فزيد اخوك وان اختلفا مفهومهما فهما متحدان ذاتاً) لان مفهوم الاخر غير مفهوم العلم  
 لان مفهوم الاول الجنسية ومفهوم الثانى الشخصية الى هنا قد انتهى ماجرى به القلم مما كتبه  
 العلامة محرم رحمه الله واكرم مثواه . وجعل جنان النعيم متبواً ومأواه . وبليه ما حرره  
 الفاضل الهمام الحاج عبد الله افندى الامام حيث كتب مكمل على هذا النمط . مبتدء من بدل  
 الغلط . فالحمد لله على التمام والصلاة والسلام على خاتم الرسل الكرام صلى الله تعالى عليه وسلم  
 وعلى آله واصحابه المكملين بكماله . آمين اللهم آمين . يارب العالمين تمت

حقيقة ان احدهما مخرج  
 والاخر غير مخرج ولقائل  
 ان يمنع اختلافهما فى الماهية  
 قوله لان احدهما مخرج من  
 متعدد والاخر غير مخرج  
 قلنا لا نسلم ان كون المتصل  
 مخرجاً من متعدد من اجزاء  
 ماهية بل حقيقة المستثنى  
 متصلاً كان او منقطعاً هو  
 المذكور بعد الا وخواها  
 مخالفاً لما قبلها نفياً وانباتاً  
 نقول كون المتصل داخلاً  
 متعدد لفظاً وتقديراً من  
 شرطه لا من تمام ماهيته  
 فبلى هذا المنقطع داخلاً  
 هذا الحد كما جاء فى القوم  
 الاحمارا المخالفة القوم  
 فى الجحى انتهى كلام الرضى  
 ولا يخفى انه مصرف كلام  
 المصنف واخرجه من وجه  
 مستقيم الى سقيم لان  
 المصنف لم يقل باختلافهما  
 فى الماهية مطلقاً بل  
 باختلافهما فيما يفصل  
 احدهما الآخر لانهما  
 فصلان وقسمان متقابلان  
 للمستثنى لعمالة فلا يمكن  
 جمعهما من جهة المعنى  
 المعنى بحيث يتميز كل واحد  
 منهما عن الآخر بمحد واحد  
 الا ترى الى قوله واذا  
 اختلفا فى الحقيقة التى تفصل  
 تعذر جمعهما معنى بمحد  
 واحد حيث قيد الحقيقة  
 المختلف فيها بذلك وهذا  
 ضرورى التسليم فلا يخفى  
 النسخ الذى اورده لان النص  
 معترف باشتراكهما فى  
 حقيقة الاستثناء كيف  
 والمقسم لا بد وان يعرف  
 بوجه يصدق على كل من